

حاشية الصبا

شرح الأشموني

على ألفية ابن مالك

ومعه

شرح الشواهد للعيني

تحقيق

طه عبد الرؤوف سعد

الجزء الأول



المكتبة التوفيقية

للمعلم الباب الأخضر - سبها الحسين





بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة ابن مالك (*)

(٦٠٠ - ٦٧٢ هـ = ١٢٠٣ - ١٢٧٤ م)

نسبه :

ابن مالك : هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك .. الإمام العلامة .. الأوحى .. جمال الدين أبو عبد الله الطائي .. الجياني^(١) المالكي حين كان بالمغرب .. الشافعي حين انتقل إلى المشرق .. النحوي .. نزيل دمشق .. إمام النحاة .. وحافظ الأئمة وشيخ العربية .. إمام أهل اللسان .. وقدوة أرباب المعاني والبيان .. صاحب التسهيل والألفية .

مولده :

ترددت كتب الأنساب والروايات - قليلاً - في تحديد سنة ميلاد ابن مالك .. قال الذهبي : ولد سنة ستمائة أو إحدى وستمائة . وقال المقرئ - في نفع الطيب - : ولد سنة ستمائة أو في التي بعدها .

ويرى بعضهم أن ولادته سنة ثمان وتسعين وخمسمائة ، وعليه عول شيخ شيوخنا ابن غازي^(٢) في قوله :

(*) ترجمة السبكي : لى طبقات الشافعية ج ٥ : ٢٨ ، المقرئ : نفع الطيب ج ٧ : ٢٥٧ - ٢٩٦ ، ابن كثير : البداية والنهاية ج ١٣ : ٦٧ ، ابن الجوزي : طبقات القراء ج ٢ : من ص ١٨٠ ، ابن تقي بردي : النجوم الزاهرة ج ٧ : ٢٤٤ .
المقرئ : السلوك . ابن شاذان الكتيبي : فوات الوفيات ج ٢ : ٢٢٧ - ٢٢٨ .
الصفطي : الرأى بالوفيات : ج ٣ : ٣٥٩ - ٣٦٦ .
السيوطي : بغية الوعاة ج ١ : ص ٥٣ - ٥٧ .
أبو الفداء : المختصر في أخبار البشر ج ٤ : ٨ - ٩ .
اليافعي : مرآة الجنان ج ٤ : ١٧٢ - ١٧٣ .
ابن العماد : شذرات الذهب : ج ٥ : ٣٣٩ .

(١) نسبة إلى مدينة جيان الحرير وهي مدينة من مدن الأندلس وهي مفتوحة الجيم وبها مشددة تحانية - راجع : نفع الطيب ج ٧ : ٢٨١ - ٢٨٢ . وقال بعض الحفاظ حين عرف بابن مالك : يقال إن عبد الله ، في نسبه مذكور مرتين متواليتين ، وبعض يقول مرة واحدة وهو الموجود بخطه أول شرحه لعمدته - يريد كتاب (عمدة الحفاظ وعدة اللائط) وهو مقدمة في النحو وقد شرحه مؤلفه ابن مالك ، وله أيضا العمدة في النحو ، وهو مختصر - وهو الذي اعتمده الصفدي وابن خطيب داريا - ابن خطيب داريا هو جلال الدين أبو المعالي محمد بن أحمد بن سليمان ابن يعقوب الأنصاري الحزرجي السعدي النيسابوري الأصل الشيخ الأديب البارع ولد سنة ٧٤٥ وعنى بالأدب ، ومهر في اللغة وعلومها وتولى في شهر ربيع الأول سنة ٨١٠ هـ - وعلى كل حال فهو أي ابن مالك - مشهور بمجده في المشرق والمغرب . راجع : المقرئ .. نفع الطيب ج ٧ : ٢٧٩ - ٢٨٠ .

(٢) هو الإمام العلامة أبو عبد الله محمد بن أحمد بن غازي العنالي المكناسي ثم القاسمي تولى سنة ٩١٩ هـ كان السلطان أبو عبد الله محمد

قد خبى ابن مالك في «خبعا» وهو ابن عه كذا وعى من قدر وعى^(١)

نشأته :

نشأ ابن مالك ببلاد الأندلس .. وكان سمة أهل الأندلس في ذلك الزمان أن يبدأ حياة النشء بحفظ القرآن الكريم .. والاهتمام بعلوم الدين ويتبع ذلك الاهتمام بلغة القرآن الكريم وعلم القراءات ... إلخ .

كان ذلك وغيره له الأثر العظيم في تكوين شخصية ابن مالك العلمية ويعتبر القرآن الكريم هو النواة الأولى التي غرزت في عقل الصبي منذ نعومة أظافره وكان بمثابة اللبنة الأولى في البناء العلمي الضخم في شخصية ابن مالك بعد ذلك .

ومن الواضح أن ابن مالك لم يكن مستمعاً جيداً للدرس فقط بل تعدى هذا إلى طريق البحث والتنقيب بمفرده والتدقيق والإمعان بالاعتماد على المراجع التي وقعت بين يديه والاستعداد الفطري والموهبة وقوة التحصيل والفكر الحاد .. ونستدل على أنه اعتمد على نفسه اعتماداً كبيراً - وخاصة في تحصيل علم النحو - ما ذكره أبو حيان في كتابه النضار حيث قال : « بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخاً مشهوراً يعتمد عليه ويرجع في حل المشكلات إليه إلا أن بعض تلامذته ذكر أنه قال : قرأت على ثابت بن حيان بحيان وجلس في حلقة أبي علي الشنوليين نحواً من ثلاثة عشر يوماً . ولم يكن ثابت بن حيان من الأئمة النحويين وإنما كان من أئمة المقرئين »^(٢) .

شيوخه :

برغم ما قاله أبو حيان عن شيوخه إلا أن ذلك يعني به علم النحو ، لكن ابن مالك كان له شيوخ ذوو مستوى ثقافي عالٍ أثروا في تلاميذهم عظيم الأثر ، والدليل ما وصل إليه ابن مالك في العلوم الدينية على أيد هؤلاء الشيوخ إضافة إلى ما يتمتع به ابن مالك من الذكاء الفطري وحب المطالعة والبحث والاستيعاب الذي فاق به الأقران .

ومن جملة شيوخه ما ذكرهم المقرئ حيث قال : « ... سمع بدمشق من مكرم وهو

= الشيخ بن أبي زكريا الوطاسي ملك فاس استدعى ابن غازي من مكناس إلى فاس ، فولى أولاً الخطابة بالمسجد الجامع من فاس الجديد ، ثم ولى الإمامة والخطابة ثانياً بمسجد القرويين من فاس ، وصار شيخ الجماعة بها واستوطنها إلى أن مات رحمه الله .

(١) الفرض من البيت تحديد السنة التي ولد فيها ابن مالك والسنة التي تولى فيها بحساب الجُمَّل مجموع « خبعا » بهذا الحساب ٦٧٢ إن لم يعدد بألف الإطلاق ، فإن حسبنا أيضاً « خبعا » كانت سنة وفاته ٦٧٣ فالحاء ٦٠٠ والباء ٢ والعين ٧ ، وهي سنة وفاته ، وقرله هو ابن ١٤ ، أى ابن ٧٥ سنة مجموع جرى [٥٤ - ٧٠ ، ٥ - بطرح ٧٥ من سنة وفاته ٦٧٢] تكون سنة ميلاده [٦٧٧ - ٧٥ = ٥٩٨] وأصل خبى بالمكان معناه أقام به ، أو دخل فيه ، وكأنه يريد أن ابن مالك دخل القبر وأقام به في سنة ٦٧٣ بعد أن عاش مدة ٧٥ سنة ١٤٠٠هـ . راجع : المقرئ : نفح الطيب [ج ٧ : ٢٨١] .

(٢) كبرى زاده : مفتاح السعادة ج ١ : ١٣٧ ، السيوطي : بغية الوعاة : ج ١ : ١٣٠ - ١٣١ .

أبو الفضل نجم الدين مكرم بن محمد بن حمزة القرشي الدمشقي - وأبى صادق الحسن بن صباح - الخزومي المصري الكاتب ، كان أدبيا دينا صالحا جليلا . وأبى الحسن بن السخاوي - النحوي - وغيرهم ، وأخذ العربية عن غير واحد^(١) .

هؤلاء هم شيوخه ومن سمع منهم بدمشق .. أما شيوخه بحيان : فقال المقرئ : « فممن أخذ عنه بحيان ، أبو المظفر ، وقيل أبو الحسن - ثابت بن خيار^(٢) - عُرف بابن الطُّيْلَسَانِ . وأبى رزين^(٣) - ابن ثابت محمد بن يوسف بن خيار من أهل ليلة ، وأخذ القراءات عن أبى العباس أحمد بن نوار وقرأ كتاب سيبويه على أبى عبد الله بن مالك المرشاني » .

أما شيوخه في حلب فذكر المقرئ : « ... وجالس يعيش^(٤) ، وتلميذه ابن عمرو^(٥) وغيره بحلب .. »^(٦) . وأكد ذلك السيوطي في البغية حيث قال : « له شيخ جليل وهو ابن يعيش الحلبي ذكر ابن إياز في أوائل شرح التصريف أنه أخذ عنه »^(٧) .

« ولم يقتصر ابن مالك على هؤلاء الشيوخ بل من المؤكد أن له شيوخا آخرين قد سقطت الإشارة إليهم في كتب الروايات - لكن من الواضح والمؤكد أنه لم يكتف بشيوخه الذين عايشهم وحضر مجالسهم بل تطلع إلى أبعد من ذلك حيث إنه اطلع على كتب السابقين وشرب من منهلهم فقد ذكر المقرئ مؤكدا ذلك ... وقرأ كتاب سيبويه .. وصرف همهته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية ، وأرى على المتقدمين »^(٨) .

وخلاصة القول بعد هذا العرض أنه تنجلي لنا صورة عن تحصيل ابن مالك للعلم سواء كان ذلك عن طريق شيوخه ومجالسهم والاستقاء المباشر من عملهم كما ذكرت لنا كتب الروايات نجد أنه سلك طريقا آخر وهو طريق التحصيل والاطلاع من كتب السابقين حتى كون ابن مالك شخصيته العلمية التي فاقت الأقران وأفرزت للبشرية علوما تعد مرجعا أساسيا يتناولها البشر - خاصة المهتمين بعلم اللغة والنحو - بشغف وهذا لا يتأتى باليسر لكن وقد اختار الطريق الصعب ، وسهل عليه ذلك

(١) المقرئ : نفح الطيب ج ٧ : ٢٥٧ ، كبرى زاده : مفتاح السعادة ج ١ : ١٣٦ ، السيوطي : بغية الوعاة ج ١ : ١٣٠ .

ذكره السيوطي في البغية : ثابت بن حيان ج ١ : ١٣٠ - ١٣١ .

(٢) واسمه : أبو الحسين ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعي الفرناطي كان فاضلا نحويا ماهرا مقرئا ، لكن المعروف بابن الطيلسان هو القاسم بن محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان الحافظ الطيلساني الأنصاري الأوسى القرطبي - ولد سنة ٥٧٥ هـ .

(٣) ثابت بن حسن بن خليفة بن عبد الكريم اللخمي النحوي أبو رزين ... كان شيخا فاضلا من أهل الإسكندرية ويعرف بالكروي ولد سنة ٥٥٣ هـ وتولى سنة ٦٢٥ هـ بالإسكندرية .

(٤) موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي البرايا محمد بن علي بن الفضل بن عبد الكريم بن يحيى النحوي الحلبي المشهور بابن يعيش ، ولد سنة ٥٥٣ هـ بحلب وكان من كبار أئمة العربية ماهرا في النحو ...

(٥) أبو عبد الله جمال الدين محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرو بن الحلبي النحوي ولد سنة ٥٩٦ هـ جالس ابن مالك وتولى سنة ٦٤٩ هـ . (٦) نفح الطيب : المقرئ ج ٧ : ٢٥٩ .

(٧) بغية الوعاة للسيوطي : ج ١ : ١٣١ . (٨) نفح الطيب : المقرئ ج ٧ : ٢٥٢ - ٢٥٩ .

شخصيته التي لا بد أن يتحلى بها أى باحث أو عالم وأن ينهجوا نهجه ويحذوا حذوه من صبر وسعة أفق وتأمل واطلاع وعكوف على طلب العلم .. إنه قدوة لمن اختار هذا الدرب ومثل يحتذى . ويؤكد ذلك أيضًا ما قاله أبو حيان .. رغم أنه كان يهاجم ابن مالك قال : « وكان ابن مالك لا يحتمل المباحثة ، ولا يثبت للمناقشة ، لأنه إنما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه ، هذا مع كثرة ما اجتناه من ثمرة غرسه »^(١) .

ونرد سريعاً على أبى حيان بأن كتب التاريخ قد أوردت لنا بعضاً من شيوخ ابن مالك ولا يغيب على ابن مالك أن يكون مطلعاً بخاصة نفسه لأن هذه من صفات الباحثين والمدققين .

ويؤكد الصفدى على أن ابن مالك كان له شيوخ غير الذى جالسهم وحضر ساحة علمهم بل تطلع إلى علمهم عن طريق مؤلفاتهم حيث قال : « أخبرنى أبو الثناء محمود^(٢) قال : ذكر يوماً ما انفرد به صاحب المحكم^(٣) عن الأزهرى^(٤) فى اللغة ، قال الصفدى : وهذا أمر معجز ، لأنه يحتاج إلى معرفة جميع ما فى الكتابين .. »^(٥) .

ومما سبق تتجلى لنا صورة مصغرة عن تحصيل ابن مالك للعلم سواء كان ذلك عن طريق الشيوخ وبجالسهم والاستسقاء المباشر من علمهم أو عن طريق التحصيل والاطلاع على كتب السابقين ، حتى كون ابن مالك شخصيته العلمية المتميزة التي فاقت الأقران وأفرزت للبشرية علوماً تعد مرجعاً أساسياً إلى اليوم يتناولها البشر بشغف ، وهذا لا يتأتى باليسير لكن ابن مالك اختار الطريق الصعب وسهل عليه ذلك الطريق ما تتمتع به شخصيته التي لا بد أن يتحلى بها أى باحث أو عالم من الصبر وسعة الأفق والتأمل والاطلاع والعكوف على طلب العلم .

تلاميذه:

كما خلد لنا ابن مالك قريحة عقله من المؤلفات التي تعتبر إلى اليوم من أهم المراجع فى العلوم التي تناولها إلا أنه خلد لنا أيضاً علماً متواصلاً من خلال تلاميذه الذين تتلمذوا عليه واستمعوا إليه ونهجوا نهجه وحذوا حذوه وتأثروا بعلمه وخلقه فأصبح هناك جيل بعد جيل لتواصل العلم واستكمال الرسالة التي من أجلها عاش ابن مالك .

(١) السيوطى : بنية الوعاة : ج ١ : ١٣١ .

(٢) هو شهاب الدين محمود بن سليمان بن فهد الحلبي ثم الدمشقي أبو الثناء كاتب السر بدمشق الحنبل ، كان علامة الأدب وعلم أولي البلاغة ، حدث عن ابن مالك ، وأخذ العربية عنه وخدم الإنشاء نحو خمسين سنة ، واشتهر بالنظم والنثر ، ثم ذاع اسمه ، واحيج إليه ، فطلب إلى الديار المصرية ، وارتفع ذكره ، وبعد صيته ، وصار المشار إليه فى هذا الشأن فى القطرين المصرى والشامى ... تولى سنة ٧٧٤ هـ .

(٣) كتاب المحكم واخيوط الأعظم فى اللغة لأبى حسن على بن إسماعيل المعروف بابن سيده الفرى ، وهو كتاب كبير مشتمل على أنواع اللغة .

(٤) أراد كتاب « تهذيب اللغة » لأبى منصور محمد بن أحمد بن طلحة الأزهرى الفرى ، المتوفى سنة ٣٧٠ ، وهو كتاب كبير فى اللغة .

(٥) القرى : نفح الطيب ج ٧ : ٢٦٠ - ٢٦١ .

وترجع أهمية ذكر تلاميذه إلى أنهم تواصلوا بعده العلم وكما نعلم إن تلاميذ ابن مالك شرحوا كتبه التي تناولها جيلا بعد جيل لتصل إلينا ونحن نوصلها إلى من بعدنا .

ذكر السيوطي في البغية عن الذهبي : « أفام بدمشق مدة يصنف ويشغل ، وتصدر بالتربة العادلية وبالجامع المعمور وتخرج به جماعة كثيرة وصنف تصانيف مشهورة ، وروى عنه ابنه الإمام بدر الدين^(١) ، والشمس ابن أبي الفتح البعل^(٢) ، والبدر بن جماعة^(٣) ، والعلاء بن العطار^(٤) ... وخلق^(٥) .

ونستكمل بعض تلاميذ ابن مالك مما ذكره المقرئ ، حيث قال : « ... محب الدين ابن جعوان^(٦) ، وزين الدين أبو بكر المزى^(٧) ، والشيخ أبو الحسن اليونيني^(٨) ، وأبو عبد الله الصيرفي^(٩) ، وشهاب الدين محمود ، وشهاب الدين بن غانم ، وناصر الدين بن شافع وخلق كثير سواهم^(١٠) .

وقد ذكر المقرئ أيضا في نفح الطيب : « ... تخرج على ابن مالك أئمة ذلك الزمان كابن المنجي^(١١) ... وبهاء الدين بن النحاس^(١٢) ... وعلم الدين سليمان بن أبي حرب الفارق الحنفي . »

- (١) راجع له شرح ألفية والده تظهر قريبا من تحقيقنا .
- (٢) هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعل الفقيه الحنبل المحدث النحوي القوي ، ولد سنة ٦٤٥ هـ بعلبك ... وعنى بالحدیث ، وقرأ العربية على ابن مالك ولازمه حتى برع في ذلك وصنف تصانيف مفيدة ، منها شرح الألفية ، وكان إماما في المذهب واللغة تولى بالقاهرة سنة ٧١٥ هـ بعد دخوله إياها بنحو شهر .
- (٣) هو قاضي القضاة شيخ الإسلام بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن حازم بن صخر بن عبد الله الكناشي الحميري الشافعي ، ولد سنة ٦٣٩ هـ بحماة ، وسمع الكثير واشتغل ، وألقى ودرس ، وقرأ النحو على جمال الدين ابن مالك ، وولى قضاء القدس سنة ٦٧٧ هـ ثم نقل إلى قضاء الديار المصرية سنة ٦٩٠ هـ .. تولى في جمادى الأولى سنة ٧٣٣ هـ ودفن قريبا من الإمام الشافعي وله أربع وتسعون سنة رحمه الله .
- (٤) هو الحافظ الزاهد علاء الدين علي بن إبراهيم بن داود بن سليمان أبو الحسن بن العطار الشافعي ، ولد سنة ٦٥٤ هـ وأخذ العربية عن جمال الدين ابن مالك ، تولى في دمشق سنة ٧٢٤ هـ . (٥) السيوطي : بغية الوعاة ج ١ : ١٣٠ .
- (٦) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن عباس بن أبي بكر بن جعوان بن عبد الله بن جندى الأنصاري الدمشقي الشافعي النحوي الحافظ أحد الأئمة ولد سنة ٦٥٠ هـ وأخذ النحو عن ابن مالك ، وكان من كبار أصحابه ، تولى في عتقوان شبابه في جمادى الأولى سنة ٦٨٢ هـ .
- (٧) هو زين الدين أبو بكر بن يوسف المزى بن الحريري الشافعي تولى سنة ٦٧٦ هـ .
- (٨) هو شيخ بعلبك الحافظ شرف الدين أبو الحسين علي بن محمد بن أحمد اليونيني ، ولد سنة ٦٢١ هـ وتولى ببلده بعلبك في شهر رمضان سنة ٧٠١ هـ .
- (٩) وهو أحد ثلاثة ربما يكون هو مجد الدين محمد بن محمد بن علي بن الصيرفي المتوفى بدمشق سنة ٧٢٢ هـ عن ٦١ سنة ، أو هو سبط ابن الحنوي شهاب الدين أبي الحسن علي بن محمد بن أحمد بن حمزة بن علي الصغلي الدمشقي المتوفى سنة ٦٨٦ هـ ، أو يكون هو شرف الدين حسن بن علي بن عيسى اللخمي المصري المحدث ابن الصيرفي المتوفى سنة ٦٩٩ هـ .
- (١٠) المقرئ : نفح الطيب ج ٧ : ٢٧١ وما قبلها .
- (١١) هو العلامة زين الدين أبو البركات المنجي بن عثمان بن أسعد بن المنجي التوخي الدمشقي الحنبل ، أحد من انتهت إليه رئاسة المذهب أصولا وفروعا ، مع التبحر في العربية والنظر والبحث والعبادة ، والوقار والمهابة ، ولد سنة ٦٣١ هـ وأخذ عن فضلاء عصره ، وقرأ النحو على ابن مالك ... وله تفسير كبير للقرآن الكريم . تولى في شعبان سنة ٦٩٥ هـ .
- (١٢) هو بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن نصر الحلبي الأصل المعروف بابن النحاس وهو شيخ أبو حيان ، ولم يأخذ ابن حيان عن ابن مالك وإن عاصره بنحو ثلاثين سنة .. وكان ابن النحاس شيخ الديار المصرية في علم اللسان ولد سنة ٦٢٧ هـ وسمع =

هكذا أجمعت كتب الروايات من ذكر بعض تلاميذ ابن مالك ... لكن الحق يقال إن تلاميذه لم يقتصرُوا على الذين عايشوه وحضروا مجالس علمه في دمشق أو بالتربة العادلية أو بالجامع المعمور ... أو ... لكن تلاميذه أكثر من ذلك بكثير وهم إضافة إلى ما ذكرنا الذين تتلمذوا على مؤلفاته وهم لا يعدون ولا يحصون فالى اليوم يشربون من منهلهم وخاصة علم النحو والصرف وخير دليل على ذلك الكتاب الذى بين أيدينا فهو شاهد عيان وعقل . على ما للعقلية العربية من تقدم فى جميع المجالات .

قالوا فيه :

قد أثنى على ابن مالك كثير من العلماء وأصحاب كتب التراجم والروايات وهذا الثناء ينبع من عدة أسباب أولها وأهمها ما خلده ابن مالك من علم وخاصة فى النحو والصرف واللغة إذ فاق بها الأقران حتى بلغ فيها الغاية ... وعلم القراءات فقد كان عالماً بها ، وأما اللغة فكان إليه المنتهى وكذلك المعانى والبيان والبديع والعروض والمنطق والفقه والأصول ...

هذا إلى جانب ما تتحلى به شخصية ابن مالك من حب المطالعة والبحث والتنقيب والتدقيق والتمحيص ويحتاج ذلك إلى مصابرة واجتهاد واعتكاف للعلم .

ولا يتأتى ذلك إلا إذا كان ابن مالك معتصماً بالدين متمسكاً بعلومه وشريعته متأملاً فى أحكامه عاملاً بتعاليم الله عز وجل متبعاً فى ذلك لسنة نبيه محمد ﷺ وقد كان كذلك .. وصدقنى إذا تمسكت بذلك فقد سهل لك الطريق . ولذلك أثنى عليه العلماء وما أدراك ما هى شهادة العلماء فهى توثيق لشخص ابن مالك وتوثيق لعلومه واعتراف منهم بقيمة هذا العلم فيما بينهم وهذا الاعتراف والتوثيق يتجلى فيما قالوه عنه ونسرد هنا بعضاً من ثنائهم عليه عله يكون توثيقاً لنا أيضاً عبر الأجيال وعبر التاريخ .

قال السيوطى : « ... كان إماماً فى القراءات وعللها . وأما اللغة فكان إليه المنتهى فى الإكثار من نقل غريبها ، والاطلاع على وحشيها ، وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحراً لا يجارى ، وحبراً لا يبارى . وأما أشعار العرب التى يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحiron فيه ، ويتعجبون من أين يأتى بها .. وكان نظم الشعر سهلاً عليه : رجزه وطويله وبسيطه وغير ذلك ؛ هذا مع ما هو عليه من الدين المتين ، وصدق اللهجة ، وكثرة النوافل ، وحسن السمت ، ودقة القلب ، وكمال العقل ، والوقار والتؤدة ... »^(١) .

هذا كلام السيوطى فقد عبر عما يجيش فى قلبه تجاه ابن مالك وليس فى قلبه وحده بل

= من فضلاء الشام ، ثم دخل مصر وأخذ عن بقايا شيوخها ، ثم جلس للإفادة وتخرج به جماعة من الأئمة وفضلاء الأدب وكان من الأذكاء خيراً بالمثل وكان فيه ظرف النحاة وانبساطهم ، توفى فى جمادى الآخرة سنة ٦٩٨ هـ .

(١) السيوطى : بنية الوعاة ج ١ : ١٣٠ .

قلوب كل المهتمين باللغة العربية وكل المشتغلين في هذا الفن .

وقال الصفدى^(١) : « أخبرني أبو الثناء محمود^(٢) قال : ذكر ابن مالك يوماً ما انفرد به صاحب المحكم^(٣) عن الأزهرى في اللغة^(٤) ، قال الصفدى : وهذا أمر معجز لأنه يحتاج إلى معرفة جميع ما في الكتابين^(٥) .

هكذا وصف الصفدى تحصيل ابن مالك بأنه أمر معجز ، لأن كتاب المحكم والمحيط الأعظم في اللغة ، وكتاب تهذيب اللغة هما كتابان كبيران مشتملان على أنواع اللغة .

وقد ذكر في فوات الوفيات : « ... وكان إماماً في العادلة^(٦) ، فكان إذا صلى فيها يشيعه قاضى القضاة شمس الدين بن خلكان^(٧) إلى بيته تعظيماً له ...^(٨) وهذه شهادة أخرى على علو قدره وتعظيم شأنه وإنها لشهادة من عالم كبير مثل ابن خلكان .

وذكر السيوطى : « ... وكان أئمة في الاطلاع على الحديث ، فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث^(٩) ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب . وكان كثير العبادة ، كثير التواقل ، حسن السمعة ، كامل العقل ، وانفرد عن المغاربة بشيئين : حسن الكرم ، ومذهب الإمام الشافعى^(١٠) .

وفي فوات الوفيات : « ... وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحراً لا يشق موجه وكان الشيخ ركن الدين ابن القوبع يقول : إن ابن مالك ما خلى للنحو حُرمة^(١١) .

- (١) هو صلاح الدين أبو الصفا خليل بن أيك بن عبد الله الصفدى ، تولى سنة ٧٦٤ هـ .
- (٢) هو شهاب الدين محمود بن سليمان الحلبي ثم الدمشقي أبو الثناء كاتب السر بدمشق الخبلى ... حدث عن ابن مالك ، وأخذ العربية عنه ... واشتهر بالنظم والنثر وكان ديناً خيراً مصيداً صالحاً ... حسن المخاطبة كثير الفضائل ، تولى في شهر شعبان سنة ٧٢٥ هـ .
- (٣) كتاب المحكم والمحيط الأعظم في اللغة لأبى حسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده اللغوى .
- (٤) يريد كتاب « تهذيب اللغة » لأبى منصور محمد بن أحمد بن طلحة الأزهرى اللغوى المتوفى سنة ٣٧٠ هـ وهو كتاب كبير من الكتب المختارة في اللغة .

- (٥) المقرئ : نفع الطيب ج ٧ : ص ٢٦٠ ، ص ٢٦١ .
- (٦) المدرسة العادلة بدمشق بناها الملك العادل سيف الدين أبو بكر محمد بن الأمير أبى الشكر نجم الدين أيوب بن شاذى أخو السلطان صلاح الدين الأيوبي .
- (٧) القاضى شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد المعروف بابن خلكان المشهور صاحب كتاب « وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان » توفى سنة ٦٨١ هـ .

- (٨) محمد شاکر بن أحمد الكتبي : فوات الوفيات ، ج ٥ : ص ٤٥٢ .
- (٩) اعتبر ابن مالك أول من اتخذ من الأحاديث شواهد على القواعد النحوية لأن النحويين قبله اعتبروا أن المحدثين استجازوا رواية الحديث بالمعنى لاعتمادهم بأن اللفظ المروى للحديث ربما لا يكون ملتزماً بالنص الوارد عن النبي ﷺ وراجع مقدمات لفتح الباري المعروف بمفاتيح القارى لأبواب فتح الباري في مجلدين .

- (١٠) السيوطى : بغية الوعاة ج ١ : ص ١٣٤ .

- (١١) محمد بن شاکر الكتبي : فوات الوفيات ج ٢ : ص ٤٥٢ .

ابن مالك وحياته العلمية :

ابن مالك العالم الرحالة الذى ارتحل من بلاد الأندلس إلى بلاد المشرق طالباً للعلم . وسبب ترحاله إلى الشرق يرجع للمناخ السياسى للأندلس فى ذلك الحين ... لأنه مناخ عقيم لا يشجع على الاستزادة فى طلب العلم وذلك لكثرة الفتن والحروب والصراعات ، فالبيئة أصبحت لا تلهم العلماء فما بالك بشخصية ابن مالك التواقة للعلم والتفكير والبحث والتناول .. لذلك ارتحل ابن مالك شاباً من الأندلس إلى بلاد المشرق فى أولى خطواته على طريق لمعان نجمه فى سماء العلم .

وبالفعل كانت هذه الرحلة بمثابة حجر الأساس فى صرح هذه الشخصية العلمية فى بلاد المشرق خاصة بلاد الشام ومصر ... وهنا تفجرت شخصيته كدارس وباحث ومحصل واعٍ ومحقق حاذق ، فأقبل على العلم بكل كيانه وكرس كل ملكات عقله ؛ حتى وقته لم يستنزف منه إلا للعلم والتحصيل فكان نهما شرها لهذه المهمة التى أولاهها كل اهتمام وكل ما يملك سواء كانت مادية أو عقلية فصرف همته وبصيرته للعلم والتأليف والبحث .. فوهب نفسه ونذر كل ما يملك للعلم عن قناعة تامة بجودى ما يقدمه للبشرية جمعاء .

وبعد تمام هذه المرحلة كانت شخصية ابن مالك قد تشبعت وتحصنت بكل أدوات العلم التى أعقبتها مرحلة أخرى وهى ما تهمنا الآن ألا وهى مرحلة التأليف والمراجعة وإعادة النظر وأصبح العصر الذى نضج فيه ابن مالك وبدأ التأليف فيه بمثابة نقطة تحول فى تاريخ اللغة ، فقد كانت المؤلفات اللغوية قبل ابن مالك صعبة الفهم وحشية اللغة .. وكان الدارس لها يجد مشقة فى الأخذ بها والاستفادة منها ... ودخول ابن مالك مرحلة التأليف يعد انقلاً ونقطة تحول فى هذا المجال لأن ابن مالك بمؤلفاته السهلة البسيطة اللينة فى اللغة وأسلوب التناول فى علاج الموضوعات .. ناهيك عن أسلوب العرض الذى يتسم بالسلاسة وقرب المأخذ .. ولا بد أن نضع فى الاعتبار ما اتسم به علماء الأندلس عامة - ومنهم ابن مالك - من السلاسة والسهولة فى تعبيرهم وعرض الموضوعات وطريقة التناول ومعالجة الاختلافات .

فكان ابن مالك من أشهر علماء هذا العصر فقد كانت مؤلفاته تبهر عقول العلماء والدارسين حتى إنهم ولوا وجهتهم وعقولهم إلى مؤلفه « كتاب الشافية »^(١) فى النحو والصرف .

ومما يذكر عن تحول الناس لمؤلفاته ما رواه السيوطى فى البغية - نقلاً عن الصلاح الصفدى - ما ذكره تلميذه الشهاب محمود عن ابن مالك أنه قال : « وكان يقول عن الشيخ جمال الدين بن الحاجب أنه أخذ نحوه من صاحب المفصل^(٢) ، وصاحب المفصل نحوى صغير قال : وناهيك

(١) ثلاثة آلاف بيت .

(٢) يريد الزمخشري .

بمن يقول هذا في حق الزمخشري ! وكان الشيخ ركن الدين بن القويح يقول : إن ابن مالك ما خلى للنحو حُرمة هذا وإن دل على شيء فإنما يدل على أن الناس ولوا اهتمامًا بالغًا لمؤلفات ابن مالك وصرفوا همهم عن مؤلفات الزمخشري التي كانت صعبة التناول في لغة التأليف التي أجهدت عقولهم ووقتهم فكان كتاب (الكافية الشافية) فيه كافية العقول وشافية النفس للدارسين .

وقد تطلّعنا كتب الروايات ما يلخص لنا قيمة ابن مالك العلمية وطريقة درسه وتدرسه وتناوله وما يحكى عن اجتهاده وها نحن نختار منها بعض المقتطفات التي قد تعيننا على فهم أدق لشخصية ابن مالك العلمية .. وتكشف لنا عن حياة عَلم من أعلام اللغة - خاصة - أنه رحل عنا منذ حوالى ثمانية قرون ومن قبلها ومن يومها ولا يزال علمه إلى الآن وسوف يظل إلى ما شاء الله مرجعًا أساسيًا للمهتمين والمشتغلين والدارسين تفيد وتكون عبرة ومثلاً يحتذى .

ففى كلمة موجزة ذكرها المقرئ نقلًا عن بعض من عَرَفَ بابن مالك : « أنه تصدر بحلب مُدة ، وأمَّ بالسلطانية ، ثم تحول إلى دمشق ، وتكاثر عليه الطلبة ، وحاز قصب السبق ، وصار يُضرب به المثل في دقائق النحو وغوامض الصرف ، وغريب اللغات ، وأشعار العرب ، مع الحفظ والذكاء والورع والديانة وحسن السمات والصيانة ، والتحرى لما ينقله ، والتحرير فيه .

وكان ذا عقل راجح ، حسن الأخلاق مهذبًا ، ذا رزانة وحياء ووقار ، وانتصاب للإفادة ، وصبر على المطالعة الكثيرة فخرَّج به أئمة ذلك الزمان ... وسارت بتصانيفه الركبان وخضع لها العلماء الأعيان ، وكان حريصًا على العلم حتى إنه حفظ يوم موته ثمانية شواهد ^(١) ... ثم قال في موضع آخر : « وكان - رحمه الله تعالى - كثير المطالعة ، سريع المراجعة لا يكتب شيئًا من محفوظه حتى يُراجعه في محله ، وهذه حالة المشايخ الثقات والعلماء الأثبات ، ولا يُرى إلا وهو يصلى أو يتلو أو يصنف أو يقرئ ، وكذا كان الشيخ أبو حيان ، ولكن كان جَدُّه في التصنيف والإقراء . وحكى أنه توجه يوما مع أصحابه للفرجة بدمشق ، فلما بلغوا الموضع الذى أرادوه غفلوا عنه سُوَّعة فطلبوه فلم يجدوه ، ثم فحصوا عنه فوجدوه منكبا على أوراق ^(٢) .

هذه صورة أخرى تجسد من خلالها شخصية ابن مالك وشهادة تاريخية تؤكد كل ما سبق على أن الشخصية العلمية عند ابن مالك لم تكن صدفة ولم تتكون من فراغ بل كان وراءها جهد وعرق وإصرار وعكوف والتزام ورغبة بلا حدود للتعلم فلم يكن عند ابن مالك تهاون أو تخاذل ...

حقا إن شخصية ابن مالك يجب أن نقف عندها طويلا ... ومن الأمثلة التي تجسد أيضًا شخصية ابن مالك العلمية ما حكاه الصفدى حيث قال : ومن أهم ما يذكر لابن مالك علاقته بالشعر وكيف كان يستشهد بأشعار العرب فذكر المقرئ عن ذلك : « ... وأما اطلاعه على أشعار العرب التي يستشهد

(١) بغية الوعاة للسيوطي : ج ١ : ١٣٤ .

(٢) نفح الطيب للمقرئ : ج ٧ : ٢٧٨ - ٢٧٩ .

بها على النحو واللغة فكان أمراً عجيباً ، وكان الأئمة الأعلام يتحIRON في أمره ... »^(١) فابن مالك له منهج في الاستشهاد بأشعار العرب فقد ذكر المقرئ فيها حبه في ذلك فقال : « ... لأنه كان أكثر ما يستشهد بالقرآن ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث ، وإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب ... »^(٢) .

وبما ذكر عنه أيضاً : « ... وكان نظم الشعر عليه سهلاً ، رجزه وطويله وبسيطه ولابن مالك أشعار كثيرة اختار المقرئ^(٣) من نظم ابن مالك في الحلية هذه الأبيات :

خَيْلُ السَّابِقِ الْمَجْلَى، يَفْتَحُهُ مُصَلِّدٌ لِي، وَالْمُسَلِّي، وَثَالِي، قَبْلَ مُرْتاح
وَعَاطِفٌ، وَخَطِيٌّ، وَالْمُؤَمِّلُ، وَالْـ جَلِيطِيٌّ، وَالْفَسْكَلُ، أَلْسَكِيٌّ، يَا صَاحِبَ^(٤)

ابن مالك والخصومات الفكرية :

ذاع صيت ابن مالك في الأجواء بمؤلفاته وتدريسه وشخصيته التي لم يختلف عليها كل معاصريه وإلى اليوم ... وكما نعلم أن مؤلفات ابن مالك قد أحدثت هزة عنيفة في مجال اللغة والنحو عند العلماء خاصة والناس عامة وقد صاحب هذا النجاح رد فعل عكسي لدى أعداء تطور علم النحو ولكنهم لم يقفوا أمام تطور علم النحو بقدر وقوفهم أمام تطور ابن مالك بعلم النحو وبما حسدوه عليه وتمنوا أن يكونوا هم أصحاب هذا التطور ، فأنكروا الشمس وقت الظهيرة وغاب عن بصيرتهم أن هناك مئات بل ألوفاً بل أكثر من ذلك شاهدين شهادة حق وهم لا يعلمون أن التاريخ يسجل عليهم تطاولهم وحقدهم ومياعة قولهم بدون سند أو حجة .

فقد نقلت لنا كتب الروايات صورة تحمل هجوم أبي حيان على ابن مالك ومؤلفاته ومهما يكن هذا الهجوم فإنني وغيري من المهتمين بعلم النحو عامة ومؤلفات ابن مالك خاصة لا نجد العناء في الرد على أبي حيان لسبب واحد فقط ألا وهو أن الهجوم جاء من أبي حيان وحده والرد عليه جاء من أكثر من عالم قد أنصفوا ابن مالك .. وهذه الردود الشافية قاطعة مقنعة وردت من علماء أجلاء غاروا على علم النحو وعلى إمام علم النحو ابن مالك فكانت ردودهم بمثابة شهادة للتاريخ تنصف ابن مالك ، لذلك اقتصر دوري على عرض الهجوم والرد عليه .. كما رواه المقرئ في نفح الطيب حيث روى عن أبي حيان ادعاءاته وهذا نصها :

(١) نفح الطيب للمقرئ : ج ٧ : ٢٦٢ .

(٢) نفح الطيب للمقرئ : ج ٧ : ٢٦٢ - ٢٦٣ .

(٣) نفح الطيب للمقرئ : ج ٧ : ٢٦٣ .

(٤) البيتان في ترتيب خيول السبق في حلية الرهان ، وهي عشرة مرتبة حسب النظم ، فأولها وأسبقها الجمل يليه المصل ، ثم المسل ، والثالي ، والمرتاح ، والعاطف ، والخطي ، والمؤمل الثامن ، واللطم وهو التاسع ، سمى بذلك لأنه يلطم وجهه فلا يدخل السراشق ، والفسكل والعاشر السكيت . راجع : نفح الطيب للمقرئ ج ٧ : ٢٧١ .

قال أبو حيان : « بحثت عن شيوخه فلم أجده له شيئا مشهورا يعتمد عليه ، ويرجع في حل المشكلات إليه ؛ إلا أن بعض تلامذته ذكر أنه قال : قرأت على ثابت بن حيان بحيان ، وجلست في حلقة أبي علي الشلوين نحووا من ثلاثة عشر يوما ؛ ولم يكن ثابت بن حيان من الأئمة النحويين وإنما كان من أئمة المقرئين .

قال : وكان ابن مالك لا يحتمل المباحثة ولا يثبت للمناقشة لأنه إنما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه ، هذا مع كثرة ما اجتناه من ثمرة غرسه ، انتهى .

وقد رد عليه السيوطي فقال : « قلت : وله شيخ جليل وهو ابن يعيش الحلبي ، ذكره ابن إياز في أوائل شرح التصريف أنه أخذ عنه »^(١).

وذكر أبو حيان في الجوازم من تذييله وتكميله^(٢) أنه لم يصحب من له البراعة في علم اللسان ، فضعف استنباطاته وتعقباته على أهل هذا الشأن ، وينفر من المنازعة ، والمراجعة ، قال : وهذا شأن من يقرأ بنفسه ، ويأخذ العلم من الصحف بفهمه ولقد طال فحصي وتنقيري عمن قرأ عليه ، واستند في العلم إليه ، فلم أجده يذكر لي شيئا من ذلك ، ولقد جرى هذا الحديث يوما مع صاحبنا علم الدين سليمان بن أبي حرب الفارق الحنفي فقال : ذكر لنا أنه قرأ على ثابت بن خيار - من أهل بلده جيان - وأنه جلس في حلقة الأستاذ أبي علي الشلوين نحووا من ثلاثة عشر يوما ، وثابت بن خيار ليس من أهل الشهرة في هذا الشأن .

هذا حاصل ما ذكره أبو حيان .

قال بعض المحققين وهو العلامة يحيى العجيسي : وليس ذلك منه بإنصاف ولا يحمل على مثله إلا هوى النفس وسرعة الانحراف ، فنفيه المسن عنه والمتبع ، شهادة نفى فلا تنفع ولا تسمع ، ويكفى ما سطر في حقه قوله في أثنائه : نظم في هذا العلم كثيرا ، ونثر ، وجمع باعتكاف على الاشتغال به ، ومراجعة الكتب ومطالعة الدواوين العربية ، وطول السن - من هذا العلم غرائب ، وحوت مصنفاته منها نوادر وعجائب ، وإن منها كثيرا استخرجه من أشعار العرب وكتب اللغة ، إذ هي مرتبة الأكابر النقاد ، وأرباب النظر والاجتهاد .

وقوله في موضع آخر من تذييله : لا يكون تحت السماء أنحى ممن عرف ما في تسهيله ، وقرنه في بحره^(٣) بمصنف سيبويه ، فما ينبغي له أن يغمسه^(٤) ولا أن يحط عليه ، ولا أن يقع فيما وقع

(١) السيوطي : بنية الوعاة ج ١ : ١٣٠ - ١٣١ .

(٢) التذيل والتكميل في شرح التسهيل ، لأثير الدين بن حيان الأندلسي .

(٣) يريد كتاب « البحر المحيط » في التفسير ، للشيخ أثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ وقد اختصره وصماه « النهر الماد من البحر » واختصره تلميذه الشيخ تاج الدين أحمد بن عبد القادر بن مكتوم المتوفى سنة ٧٤٧ هـ وصماه « الدر اللقيط من البحر المحيط » .

(٤) غمسه : إذا احقره واستغفره ولم يره شيئا .

فيه ، فإنه مما يجرى على أمثاله الغبى والنبه ، والحليم والسفيه ، وما هذا جزاء السلف ، من الخلف ، والدرر من الصدف ، والجيد من الحشف^(١) أو ما ينظر إلى شيخه أبى عبد الله بن النحاس^(٢) ! فإنه لا يذكره إلا بأحسن ذكر كما هو دأب خيار الناس ، ومن كلامه في نقله عنه - وهو الثقة فيما ينقل والفاضل حين يقول ، وإلى تلميذه أبى البقاء^(٣) الحافظ المصرى حيث يقول فيه - أعنى في أبى حيان :-

هو الأوحـد الفرد الذى تم علمه وسار مسير الشمس فى الشرق والغرب
ومن غاية الإحسان مبدأ فضله فلا غرو أن يسمو على العُجم والعرب

ومن غاية الإحسان فى هذا الشأن ، التصانيف التى سارت بها الركبان فى جميع الأوطان واعترف بحسنها الحاضر والبادى والدانى والقاصى والصدى والعدو فتلقاها بالقبول والإذعان ، فسأخ الله تعالى أبى حيان فإن كلامه يحقق قول القائل : كما تدين تُدان ، ورحم الله تعالى ابن مالك فلقد أحيا من العلم رسوماً دارسة ، وبين معالم طامسة وجمع من ذلك ما تفرق ، وحقق ما لم يكن منه تبين ولا تحقق ، ورحم شيخه ثابت ابن الحيار فإنه كان من الثقات الأخيار^(٤) .

هكذا كان الادعاء بالباطل ومحاولة الإيهام بضحالة علم ابن مالك والتقليل من شأنه ... وهكذا أيضا كان الرد بالإنصاف .

وقد ذكر لنا المقرئ ادعاء آخر من ادعاءات أبى حيان حيث روى : .. وكان أبى حيان يفض^(٥) من هذا الكتاب ، ويقول : ما فيه من الضوابط والقواعد حائد عن مهيع السداد والصواب وكثيرا ما يشير إلى ذلك فى شرحه المسمى بمنهج السالك^(٦) ومن غرضه منه بالنظم فى ملأ من الناس من جملتهم شيخه بهاء الدين بن النحاس ، والأقصراني^(٧) يجاريه مقتفيا له ومتأسيا فى تسويد القرطاس :

أَلْفِيَّةُ ابْنِ مَالِكٍ مَطْمُوسَةٌ الْمَسَالِكِ
وَكَمُ بِهَا مُشْتَغِلٌ أَوْقَعَ فِي الْمَهَالِكِ

(١) الحشف : الردى من القم ، الذى لا نوى له كالنخس ، أو اليابس الفاسد لا طعم له .

(٢) هو العلامة حجة العرب بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن أبى عبد الله الحلى شيخ العربية بالديار المصرية ، تولى سنة ٦٩٨ هـ .
(٣) هو بهاء الدين أبو البقاء محمد بن عبد البر بن يحيى بن على بن تمام السبكى الشافعى ولد سنة ٧٠٧ هـ وأخذ عن فضلاء عصره ، ولازم أبى حيان والجلال القزوينى وابن عم أبيه تقي الدين السبكى وغيرهم ... وانتقل إلى دمشق سنة ٧٣٩ هـ حين ولى قريه تقي الدين القضاء ، وناب عنه فى الحكم بدمشق ، ثم تولاه استقلالا بعد صرف تاج الدين السبكى مدة شهر واحد ، ثم ولى قضاء طرابلس ، ثم عاد إلى القاهرة فولى قضاء العسكر ووكالة بيت المال ، ثم ولى قضاءها سنة ٧٦٠ هـ بعد العز بن جماعة ، ثم ولى قضاء دمشق حتى تولى بها سنة ٧٧٧ هـ .

(٤) المقرئ : نفح الطيب ج ٧ : ٢٨٣ - ٢٨٧ . (٥) يفض : ينقص ويحط .

(٦) منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك . ذكر فيه أن غرضه فى مقاصد ثلاثة : تبين ما أطلقه وتبيينه على الخلاف الواقع فى الأحكام ، وحل ما أشكل .

(٧) الأقصراني أو الأقصراني محمد بن أبى محمد الحنفى نزيل القاهرة ، تولى سنة ٧٩٧ هـ .

ولا تغتر أنت بهذا الغرر ، فإنه ما كل سحاب أبرق مطر ، ولا كل عود أورد ثمر . وقيل معارضة للقوم وتنبها لهم مما هم فيه من النوم :

أَلْفِيَّةُ ابْنِ مَالِكٍ مُشْرِقَةُ الْمَسَالِكِ
وَكَمْ بِهَا مُشْتَقِلٌ غَلَا عَلَى الْأَزَالِكِ

وما أحسن قول ابن الوردى^(١) في هذا المعنى :

يا عائبا ألفية ابن مالك وغائبا عن حفظها وفهمها
أما تراها قد حوت فضائلا كثيرة فلا تجر في ظلمها
وازجر لمن جادل من يحفظها برابع وخامس من اسمها^(٢)
انتهى ملخصا^(٣) .

نلاحظ تطرف الهجوم على الألفية التي أجمع على أهميتها كل طالب علم - عامة - وكل مشتغل بعلم النحو - خاصة - ونلاحظ أيضا بلاغة الرد من فرط الثقة بما قدمه ابن مالك لهذا الفن من الفنون العربية دون المبالغة في الرد أو سفاهة ، ونحن لا نزال مع ما رواه المقرئ في نفح الطيب من رواية أبى حيان حيث روى : (... وقال أيضا عند ذكره مصنفات ابن مالك وهي كما قيل غزيرة المسائل ولكنها على الناظر بعيدة الوسائل ، وهي مع ذلك كثيرة الإفادة ، موسومة بالإجادة ، وليست هي لمز هو في هذا الفن في درجة ابتدائه ، بل للمتوسط يترقى بها درجة انتهائه . انتهى .

واعلم أن الألفية مختصرة من الكافية - كما تقدم - وكثير من أبياتها فيها بلفظها ومتبوعة فيها ابن معطى ، ونظمه أجمع وأوعب ، ونظم ابن معطى أسلس وأعذب^(٤) .

نقول رداً على ذلك الاتهام كيف يتهم مؤلف ابن مالك بهذا الاتهام ونحن جميعاً نعلم أن مؤلفات ابن مالك قد صرفت الناس عن مؤلفات غيره لأنهم وجدوا فيها مآربهم وملاذهم بعد أن أنفقوا في مؤلفات غيره الوقت والجهد وخاصة كتابه « الكافية الشافية » في النحو والصرف الذى أولاه الناس وجهتهم واعتبروه مرجعهم وانصرفوا عن مفصل الزمخشري - على سبيل المثال لا الحصر - الذى صاغه بأسلوب صعب التحصيل والإدراك .. فكيف يُتهم ابن مالك بهذه التهمة ؟!

ومع تقديرى الخاص جداً لابن معطى ونظمه إلا أن ألفية ابن مالك كانت ولا تزال ملاذا للمريدين في طلب علم النحو .

(١) هو زين الدين عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن أبى الفوارس بن الوردى المصرى الحلبى الشافعى كان إماماً بارعاً فى اللغة والفقه والنحو والأدب ذا الفطن فى العلوم والمعارف ناظماً ناثراً ، وله شرح على ألفية ابن مالك وآخر على ألفية ابن معطى وله مؤلفات متعددة غير ذلك ... تولى سنة ٧٤٩ هـ .

(٢) الصاد والماء هما الحرفان الرابع والخامس من اسمها « خلاصة » .

(٣) المقرئ : نفح الطيب ج ٧ : ٢٨٧ - ٢٨٩ . (٤) المقرئ : نفح الطيب ج ٧ : ٢٨٩ .

رحم الله ابن مالك رحمة واسعة وجزاه خير الجزاء لما قدمه من مؤلفات صاغتها تلاميزه ومن اتبعهم إلى هذا اليوم وإن لم تكن هذه المؤلفات ضاربة بجذورها في تربة العلم لما ازدهرت وأثمرت في سماء العلم وتوثق ثمارها إلى اليوم لكل المشتغلين والمهتمين وأصبح ما تركه لنا علما خالداً ينتفع به وإذا كان ردينا كما ادعى حساد ابن مالك لما خلدت هذه المؤلفات ، بل التي يجب أن تموت وتمحي هذه الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة .

ويكفي أن نطرحها اليوم لتكون عبرة لكل من يحاول أن يلمح طاهراً أو يطمس حقاً .

بعض مؤلفاته :

عكف ابن مالك على العلم وكرس كل وقته وجهده وتفكيره وتمحيصه - وحتى ماله - للعلم فترك لنا مؤلفات هي عصارة كل ذلك وأكثر وهي خلاصة علم مصفى خال من الزيف والتعقيد بل من أهم سماته السلاسة التي اتسمت بها مؤلفاته علاوة على التنوع حيث ألف في كثير من الفنون مثل النحو واللغة والصرف والقراءات وهذه المؤلفات الخالدة تعد من أهم المراجع في الفنون التي صنف بها إلى الآن .

وهذه المؤلفات بمثابة موسوعة علمية نادرة ، وأيضاً من النادر أن تجد شخصاً واحداً يقوم بتأليفها ، وخير دليل على عظمة ابن مالك هذه المؤلفات التي نسردها ونحصرها لعدة أسباب أولها وأهمها أن هذه المؤلفات تعد دليلاً قاطعاً على ما ذكرته في حق ابن مالك ودليل على عدم المغالاة في ترجمته ، وثانيها أن نضع أمام القارئ هذه المؤلفات لتكون مرجعاً له .. ونحن في صدد سردها .

أولاً : مؤلفاته في النحو :

- ١ - الكافية الشافية^(١) .
- ٢ - الوافية في شرح الكافية .
- ٣ - الخلاصة ، المشهورة بالألفية^(٢) .
- ٤ - التسهيل ، واسمه الكامل : تسهيل الفوائد ، وتكميل المقاصد^(٣) .

(١) هي ثلاثة آلاف بيت ، وشرحها ، وقد لخص الألفية منها وأولها :

قال ابن مالك محمد وقد نوى إفادة بما فيه اجتهد
الحمد لله السدي من رفده توفيق من وفقه حمده

ثم شرحها شرحاً سماه الوافية ، وشرحها ولده بدر الدين محمد ، وقد ذيلها أبو التاء شهاب الدين محمود بن محمد الحموي بأكثر من مائة بيت سماها « وسيلة الإصابة » نظمها سنة ٨٠٥ هـ ثم شرحها .

(٢) أورد فيها مهمات التسهيل وعليها شروح مفيدة ومن جملة شروحها شرح ولد المصنف - رحمه الله - وهو محمد ابن عبد الله بن مالك الإمام ابن جمال الدين ، الطائي الدمشقي الشافعي النحوي ابن النحوي . أيضاً هذا الشرح الذي نحن بصدده .

(٣) قال فيه طائش كبرى زادة : يكاد لا يخل بمسألة من النحو ، لكن عباراته صعبة ، لا ينتفع به المبتدئ . مفتاح السعادة ج ١ : ١٩٣ .

- ٥ - شرح التسهيل - لم يكمله^(١) .
- ٦ - الموصل في نظم المفصل^(٢) .
- ٧ - سبك المنظوم ، وفك المختوم .
- ٨ - عمدة الحافظ ، وعدة اللافظ^(٣) .
- ٩ - شرح عمدة الحافظ ، وعدة اللافظ .
- ١٠ - إكمال العمدة .
- ١١ - شرح إكمال العمدة .
- ١٢ - شرح شواهد التوضيح ، والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، أو إعراب مشكل البخاري .

= وذكر محمد بن شاكر الكشي : وصنف كتاب تسهيل الفوائد ، مدحه سعد الدين بن عري بأبيات مليحة إلى الغاية وهي هذه :
 إِنَّ الْإِمَامَ جَمَالَ الدِّينِ جَمَلُهُ زُبُّ الْعُلَا وَلَيْسَ الْعِلْمُ أَفْلَهُ
 أَمَلُ كِتَابِهِا بِسَمَى الْفَوَائِدِ لَمْ يَزَلْ مَفِيدًا لِدَى لَب تَأْمَلُهُ
 فَكُلْ مَسْأَلَةً فِي النُّحُو يَجْمَعُهَا إِنَّ الْفَوَائِدَ جَمْعٌ لَا نَظِيرَ لَهُ
 وَفِي الْبُغْيَةِ ذِكْرُ السُّيُوطِيِّ الْبَيْتَ هَكَذَا :

إِنَّ الْإِمَامَ جَمَالَ الدِّينِ فَضْلُهُ إِلَّا مَهْ وَلَيْسَ الْعِلْمُ أَفْلَهُ
 هَكَذَا فِي كِتَابِ فَوَاتِ الرِّفَايَاتِ ، وَالْوَلَّى بِالْوَلِيَّاتِ ج ٢ : ٤٥٣ .

وقال السيوطي : وله مجموع يسمى الفوائد في النحو وهو الذي خص منه التسهيل ؛ وذكر شيخنا قاضي القضاء محي الدين ابن عبد القادر بن أبي القاسم المالكي نحوي مكة في أول شرح التسهيل له وقال : الألف واللام في تسهيل الفوائد للعهد ، أشار بها إلى الكتاب المذكور . قال : وإياه عن سعد الدين بن العري - أو عري كما ذكر في الوالي - بقوله : « ثم ذكر الأبيات » .
 قال : وقد ظن الصلاح الصفدي أن الأبيات في التسهيل فقال في قوله : « إن الفوائد جمع لا نظير له ، توربة ، لولا أن الكتاب تسهيل الفوائد لا الفوائد ، وليس كذلك وإنما أراد ما ذكرناه . راجع : البغية ج ١ : ١٣٢ - ١٣٣ . ونفع الطيب ج ٧ : ٢٦٤ - ٢٦٥ .

(١) قال السيوطي : فقد وصل فيه إلى باب مصادر الفعل الثلاثي وكمل عليه ولده إلى باب ...
 وذكر الصلاح الصفدي أنه كمله . وكان كاملا عند شهاب الدين أبي بكر بن بقرب الشافعي تلميذه ، فلما مات المصنف ظن أنهم يجلسونه مكانه ، فلما خرجت عنه الوظيفة تألم لذلك ، فأخذ الشرح معه ، وتوجه لليمن غضبا على أهل دمشق ، وبقي الشرح محروما بين أظهر الناس في هذه البلاد . راجع : البغية ج ١ : ١٣٤ . وهذا الكتاب لخصه من مجموعته المسماة بالفوائد ، وهو كتاب جامع لمسائل النحو بحيث لا يفوت ذكره مسألة من مسأله ، ويذكر أن ولده بدر الدين محمد المتولي سنة ٦٨٦ هـ قد أنه وكمله أيضا الصلاح الصفدي - المتولي سنة ٧٩٤ هـ - وقد اهم به العلماء فتأولوه بالشرح فقد شرحه ابن مالك حتى وصل إلى باب مصادر الفعل ويقال إنه كمله - كما ذكرنا - ومن شروحه شرح العلامة أنور الدين أبي حيان محمد بن يوسف بن حيان الأتلسي المتولي سنة ٧٤٥ هـ لخص فيه شرح المصنف وتكملة ولده ، وله شرح آخر على الأمل سماه : التلويل والتكميل ، وهو شرح كبير في مجلدات ، ثم جرد أحكام هذا الشرح في كتابه : الارتشاف ، ومن شروحه شرح العلامة جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام المتولي سنة ٧٦٢ هـ وشرح العلامة بدر الدين محمد بن محمد الدماميني ألفه سنة ٨٢٠ هـ وغيرها من الكتب .

(٢) كتاب المفصل في النحو للعلامة جاز الله الزمخشري المتولي سنة ٥٣٨ هـ وهو كتاب عظيم القدر كما قيل فيه :

مفصل جاز الله في الحسن غاية وألفاظه فيه كدر مفصل

وقد عني به أئمة العربية ، فشرحه أبو عمرو عثمان بن علي المعروف بابن الحاجب المتولي سنة ٦٤٦ هـ وعلى شرحه حاشية لفخر الدين أحمد بن الحسن الجاربردي المتولي سنة ٧٤٦ هـ وشرحه أبو البقاء عبد الله بن الحسن المعكزي المتولي سنة ٦١٦ هـ وشرحه ابن مالك .
 (٣) أو عدة اللافظ وعمدة الحافظ ، فوات الرفيات ج ٢ : ٤٥٣ .

١٣- المقدمة الأسدية^(١) .

١٤- شرح الجزولية^(٢) .

١٥- نكتة النحوية على مقدمة ابن الحاجب .

١٦- مختصر الشافية .

ثانيا : مؤلفاته في الصرف :

١٧- إيجاز التعريف : في علم التصريف^(٣) .

١٨- شرح تصريف ابن مالك ، المأخوذ من كافيته^(٤) .

ثالثاً : مؤلفاته في اللغة :

١٩- نظم الفوائد^(٥) .

٢٠- مثلثات ابن مالك المسماة : إكمال الإعلام ، بمثلث الكلام .

٢١- إكمال الإعلام بتثليث الكلام^(٦) .

٢٢- ثلاثيات الأفعال .

٢٣- لامية الأفعال^(٧) .

٢٤- شرح لامية الأفعال .

٢٥- تحفة المودود : في المقصور والممدود .

٢٦- شرح تحفة المودود .

٢٧- الاعتضاد : في الفرق بين الظاء ، والضاد .

٢٨- الاعتماد : في نظائر الظاء ، والضاد .

٢٩- أرجوزة في الظاء ، والضاد .

٣٠- النظم الأوجز : فيما يهمز ، وما لا يهمز ، وشرحه .

٣١- الوفاق : في الإبدال .

٣٢- كتاب الألفاظ المختلفة .

٣٣- ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصل .

(١) صنفها باسم ولده تقي الدين الأسد .

(٢) ذكر السيوطي : ورأيت بخط الذهبي في مختصر طبقات النحاة للقفطي في ترجمة الجزولي أن ابن مالك شرح الجزولية .

(٣) ذكر طاش كبرى زاده : ولابن مالك مختصر في ضروب التصريف وشرحه ووسمه بالتعريف . راجع : مفتاح السعادة ج ١ : ١٣٦ .

(٤) وهو شرح لقسم الصرف بالكافية الشافية .

(٥) وهو ضوابط وفوائد منظومة ، ليست على روى واحد ، راجع : البغية ج ١ : ١٣٢ .

(٦) قال المقرئ : وهو مجلد كبير كثير الفوائد يدل على اطلاع عظيم .

(٧) وهي قصيدة في الأفعال .

٣٤- فتاوى في العربية^(١) .

٣٥- منظومة : فيما ورد من الألفاظ بالواو ، والياء .

٣٦- كتيب صغير لبيان ما فيه لغات ثلاث ، فأكثر .

٣٧- كتاب : فيما جاء أفعال وفعل .

٣٨- مختصر في الإبدال .

رابعاً : مؤلفات ابن مالك في القراءات :

٣٩- المالكية في القراءات .

٤٠- اللامية في القراءات .

هذه جملة ما وقع لنا من مؤلفات ابن مالك وهي خير سفير له عبر الأجيال ومن خلالها يستطيع أى باحث أو طالب علم أو متخصص أن يستوعب بسهولة تلك الشخصية والكم الهائل لمؤلفات ابن مالك مع تمييزها ، فقد أعطت لهذه الشخصية رونقا خاصا وامتدادا عبر الأجيال .

وفاته :

أجمعت كتب الروايات والتراجم والأنساب على تاريخ وفاة ابن مالك فقال السيوطي وطاش كبرى زاده : « توفي ابن مالك ثاني عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة »^(٢) .

وأشار إلى مكان وفاته ودفنه : المقرئ في نفح الطيب حيث قال : « وتوفي ابن مالك بدمشق ... ودفن ابن مالك بسفح قاسيون بتربة القاضي عز الدين بن الصائغ »^(٣) ... وقال العجيسي : بتربة ابن جعوان^(٤) »^(٥) .

وقد تأثر العلماء برحيل ابن مالك عظيم الأثر ويجسد هذا الحزن والتأثر ما قالوه رثاء له ... وهم أخلص البشر في التعبير عما يجيش في صدورهم ولعل هذا الرثاء يفى حق ابن مالك أو بعض حقه : قال الشرف الحصني يرثيه :

يَا شَتَاتِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ بَعْدَ مَوْتِ ابْنِ مَالِكِ الْمِفْصَالِ
وَالْجَرَافِ الْحُرُوفِ مِنْ بَعْدِ ضَبْطِ مِنْهُ فِي الْإِلْفِصَالِ وَالْإِنْفِصَالِ
مَصْنَدًا كَانَ لِلْعُلُومِ بِإِذْنِ آلِ لَهُ مِنْ غَيْرِ شَبْهَةٍ وَمُحَالِ

(١) ذكر السيوطي : وقد رأيت في بعض الجاميع الموقوفة بخزانة محمود فتاوى له في العربية ، جمعها له بعض طلبته ، وقد نقلتها في تذكركي ، ثم في الطبقات الكبرى لي ترجمته . البغية ج ١ : ١٣٢ .

(٢) السيوطي : بغية الوعاة ج ١ : ١٣٤ .

(٣) هو قاضي القضاة عز الدين أبو المفاخر محمد بن عبد القادر بن عبد الخالق بن خليل الدمشقي الشافعي كان فقيها جليلا بارعا في الأصول والمناظرة ، ودرس بالشامية مع فخر الدين المقدسي ثم ولي وكالة بيت المال ، ثم ولي قضاء الشام ... وتوفي سنة ٦٨٣ هـ .

(٤) متوفى سنة ٦٨٢ هـ .

(٥) راجع : نفح الطيب للمقرئ ج ٧ : ٢٧٦ .

عَدِمَ التَّخَوُّ وَالْتَعَطُّفُ وَالْتَشَوُّ كَيْدُ مُسْتَبَدَّلًا مِنْ الْأَبْدَالِ
 أَلَمْ اعْتَرَاهُ^(١) أَسْكَنَ مِنْهُ حَرَكَاتٌ كَانَتْ بِغَيْرِ اعْتِلَالِ
 يَا لَهَا سَكَنَةٌ لَهْمَزُ قَضَاءِ أَوْرَثَهُ طَوْلُ مَدَّةِ الْإِنْفِصَالِ^(٢)
 رَفَعُوهُ فِي نَعْشِهِ فَانْتَصَبْنَا نَصَبٌ تَمَيِّزٌ كَيْفَ سِرِّ الْجِبَالِ
 فَخَمَرُوهُ عِنْدَ الصَّلَاةِ بِدَلِّ فَأَمَيْلَتْ أَسْرَارَهُ لِلدَّلَالِ
 صَرَفُوهُ، يَا عَظُمَ مَا فَعَلُوهُ وَهُوَ عَدَلُ^(٣) مَعْرُوفٌ بِالْجَمَالِ
 أَدْخَمُوهُ فِي التُّرْبِ مِنْ غَيْرِ مِثْلِ سَالِمًا مِنْ تَغْيِيرِ الْإِنْتِقَالِ
 وَقَفُوا عِنْدَ قَبْرِهِ سَاعَةَ الدَّفَنِ مِنْ وَقُوفٍ ضَرُورَةٍ الْإِمْتِثَالِ
 وَمَدَدْنَا الْأَكْفَ فَطَالِبُ قَصْرَا مَسْكِنًا لِلتَّنْزِيلِ مِنْ ذِي الْجَلَالِ
 آخِرُ الْآيِ مِنْ سَبَا الْحِظِّ مِنْهُ^(٤) حَظُّهُ جَاءَ أَوَّلُ الْأَنْفِصَالِ
 يَا بَيَانَ الْإِعْرَابِ^(٥)، يَا جَامِعَ الْإِغْ رَابِ، يَا مَفْهَمًا لِكُلِّ مَقَالِ
 يَا فَرِيدَ الزَّمَانِ فِي النِّظْمِ وَالنَّثْرِ سَرُوفٍ نَقْلَ مُسْنَدَاتِ الْعَوَالِ
 كَمْ غُلُومٌ يَبْتَهِمُ فِي أَنْوَاسِ عُلُومًا مَا بَشَتْ عِنْدَ الزَّوَالِ
 انتهت مُلْخَصَةٌ .

وقال الصفدي : « وما رأيت مرثية في نحوى أحسن منها على طولها »^(٦) .

وذكر المقرئ : ورثاه الشيخ بهاء الدين ابن النحاس بقوله :

قُلْ لَابْنِ مَالِكٍ إِنْ جَرَتْ بِكَ أَدْمَعِي حَمْرًا يَحَاكِهَا النَّجِيعُ الْقَائِي^(٧)
 فَلَقَدْ جَرَحْتَ الْقَلْبَ حِينَ نَعَيْتَ لِي وَتَدَفَّقَتْ بِدُمَائِهِ أَجْفَانِي
 لَكِنْ يَهْوَنُ مَا أَجْنُ مِنَ الْأَسَى عِلْمِي بِنَقْلَتِهِ إِلَى رَضْوَانِ
 فَسَقَى ضَرْيَحًا ضَمَهُ صَوْبُ الْحَيَا يَهْمِي بِهِ بِالرُّوحِ وَالرَّيْحَانِ

(١) في بغية الرعاة : « ألم قد عراه » .

(٢) في بعض النسخ : « يا لها سكنة لهمز قاة » .

(٣) يوجه جمع الأسم من الصرف للتعريف بالعلمية مع العدل .

(٤) أشار إلى قوله تعالى في آخر سورة سبأ : ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ﴾ وفي بعض النسخ : « حظنا منه » بدلا من الحظ منه .

(٥) في بعض النسخ : يا لسان العرب .

(٦) المقرئ : نفع الطب ج ٧ : ٢٧٤ وما بعدها ، وأيضا السيوطي : بغية الرعاة ج ١ : ١٣٤ - ١٣٥ .

(٧) النجيع : الدم أو دم مائل للسواد ، أو دم الجوف خاصة . القائي : الشديد الحمرة .

ومما يذكر عن ابن مالك يوم وفاته ما قاله بعض من عرف به : « ... إنه حفظ يوم موته ثمانية شواهد وفي عبارة بعض (أو نحوها) - لقنه ابنه إياها وهذا ما يصدق ما قيل : (بقدر ما تتعنى تنال ما تتمنى) فجزاه الله خيرا عن هذه المهمة العلية »^(٨) .

هكذا ختم ابن مالك حياته الذي وهبها - منذ أن وعى - للعلم فأخلص له وأعطاه حتى آخر لحظة في حياته ، وتقول الحكمة : « من جد وجد » فهي نحن الآن بعد حوالى ثمانية قرون نخلد ذكره ، ونستعين بعلمه هكذا العلماء يرحلون عنا بأجسادهم وتظل عقولهم نبعا لنا . رحم الله ابن مالك رحمة واسعة وادخله فسيح جناته وجعل علمه مما ينتفع به فيزاد في حسناته ويثقل به ميزانه .

(٨) المقرئ : نفح الطيب ج ٧ : ٢٧٩ وما بعدها .

ترجمة الأشموني شارح الألفية

(٨٣٨ - نحو ٩٠٠ هـ / ١٤٣٥ - نحو ١٤٩٥ م)

قال الزركلى فى الأعلام ١٠/٥ : على بن محمد بن عيسى ، أبو الحسن ، نور الدين الأشموني : نحوى ، من فقهاء الشافعية . أصله من أشمون (بمصر) ومولده بالقاهرة . ولى القضاء بدمياط . وصنف « شرح ألفية ابن مالك » فى النحو ، و « نظم المنهاج » فى الفقه ، و « شرحه » و « نظم جمع الجوامع » و « نظم إيساغوجى » فى المنطق . قال السخاوى : راج أمره ورُجِّح على الجلال ابن الأسيوطى .

وقال عنه السخاوى فى الضوء اللامع م ٣ ج ٦ : (على) بن محمد بن عيسى بن يوسف ابن محمد النور أبو الحسن ابن الشمس بن الشرف الأشموني الأصل ثم القاهرى الشافعى ويعرف بالأشموني . ولد فى شعبان سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة بنواحى قناطر السباع ونشأ فحفظ القرآن والمنهاج وجمع الجوامع وألفية النحو واشتغل من سنة أربع وخمسين وثمانمائة فأخذ فى الفقه عن المحلى والعلم البلقيني والمناوى والباى ولازمه كثيراً والنور الجوجرى وهو أول شيوخه ، وكذا أخذ فى الأصولين « أصول الدين وأصول الفقه » والعربية والفرائض وغيرها عن جماعة ومن شيوخه فى ذلك وغيره الكافياجى وسيف الدين والتقى الحصنى والشارمساحى ، وتميز وبرع فى الفضائل وتصدى فى تلك النواحى للإقراء من سنة أربع وستين فانتفع به الطلبة وحضر بعض ختومه العبادى والفخر المفسى وجميعها الزين عبد الرحيم الإبناسى .

وتلقن الذكر من على حفيد يوسف العجمى وسمع الحديث وشرح ألفية ابن مالك وقطعة من التسهيل ونظمه لجمع الجوامع ومجموع الكلائي وإيساغوجى فى المنطق وعمل حاشية على الأنوار للأردبيلي وغيرها ، ورد على البقاعى انتقاده قول الغزالي ليس فى الإمكان أبدع مما كان ، وكنت ممن قرض نظمته لجمع الجوامع وراج أمره هناك ورجع على الجلال بن الأسيوطى ، وقد حج فى سنة خمس وثمانين موسماً كل ذلك وهو متكسب بالشهادة .

ثم ولاه الزين زكريا القضاء بل أرسله لدمياط عقب موت الولوى البارنبارى فدام ثلاث سنين وانتفع به هناك وكان المنصور يذاكره ثم امتحن بالترسيم مدة كان الأستاذار يمدّه فيها ويسعفه إلى أن خلص وأقام مستمراً على نيابته وأشغاله ولأهل تلك النواحى به غاية النفع كان الله له .

وقال عنه الشيخ محمد الطنطاوى فى نشأة النحو ٢٩٩/٢٩٢ ننقله بتصرف : الأشموني هو أبو الحسن على نور الدين بن محمد بن عيسى الأشموني أصلاً ، ولد بقناطر السباع ، وتوطن القاهرة مكباً على العلم مع التقشف فى مأكله وملبسه ومفرشه ، لا هم له إلا العلم والطاعة ، أخذ عن الجلال

الحلى والكافيجي والتقى الحصني وغيرهم ، ومن أشهر مؤلفاته النحوية شرحه على الألفية المسمى « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك » .

تعريف بشرح الأشموني :

في الحق أنه أغزر شروح الألفية مادة على كثرتها واختلاف مشاربها ، بل إنه من أوفى كتب النحو جمعاً لمذاهب النحاة وتعليقاتهم وشواهدهم على نمط البسط والتفصيل ، ولا غرابة أن يجمع في شرحه ما جمع ، فأمامه من شروح الألفية شرح ابن الناظم والمرادى وابن عقيل والشاطبي والتوضيح وغيرها ، ومن شروح الكافية شرح الناظم وغيره ، ومن شروح التسهيل المرادى وغيره ، وأمامه المغنى ، وهذا كله عدا كتب السابقين ، فما عليه - وقد رام أن يكون شرحه موسوعة - إلا أن يضم كل شيء إلى نظيره ويضعه في موطنه ، وإذا أنعم النظر في شرح الأشموني وكانت الأصول السالفة بين يديه فإنه يسهل عليه أن يرجع المقال إلى مصدره .

وقد يحسن الأشموني في بعض الأحيان ، فينسب القول إلى قائله ، فيصرح بالشاطبي في باب المعرب والمبنى عند قول الناظم « في اسمي جئتنا » وبالمعنى عند قول الناظم « وفعل أمر ومضى بُنيا » ، وبالتوضيح في باب النكرة والمعرفة عند قول الناظم « كافعل أوافق نغبط إذ تشكر » ، وفي الابتداء بعد قول الناظم « وأخبروا باثنين أو بأكثر... إلخ » ، وبالمرادى في النزاع عند قول الناظم « وأخرنه إن يكن هو الخبر » ، وكثيراً ما يصرح بلفظ الشارح ، يقصد ابن الناظم ، ولكن ذلك كله من الأشموني قليل جداً بالنسبة لإغفاله النسبة إلى صاحب الكلام .

فإذا قرأت فيه المباحث المتعلقة بالأدوات في باب « عطف النسق » مثلاً أو « النواصب » أو « الجوازم » أو « لو » أو « أما ولولا ولوما » أو « كم وكأين وكذا » وأمثال هذا فإنك واجده قد نقل كلام المغنى مع قليل من التغيير ؛ إما بنقص لا يلمح ، أو زيد لا يذكر ، أو تقديم أو تأخير .

بقي علينا للمطلوب أن نكتب كلمة عن شواهد لأهميتها لدى المستفيد :

شواهد :

سلك الأشموني في شواهد مهيع السابقين عليه الذين دونوها في مصنفاتهم : سواء في ذلك الشعر أم النثر ، وسواء في النثر القرآن الكريم أم الحديث الشريف أم كلام العرب « مثلاً أو غير مثل » .

أما الشواهد النثرية فمحشودة في الشرح ، فلنسنا في حاجة إلى عرض شيء منها ، لأن النثر متفق على الاستشهاد به في غير الحديث ، أما فيه فتابع لابن مالك المجيز له على ما سبق في ترجمته ، وأما الشعر فكثير أيضاً ومقلد فيه من أخذه منهم ، وقد ساعده تأخره الزمنى على جمع مقدار كبير

من مختلف المؤلفات قبله ، فمما يمتاز به هذا الشرح زيادة الشواهد فيه على المصنفات النحوية زيادة يؤود الطالب حفظها والإحاطة بما تستوجه المعرفة بها من : قائلها ومن قصائدها ومما قيلت فيه وغير هذا من مقتضيات الوقوف على جليلة الحال في الشعر ، وإن المتبع لهذه الشواهد يعلم أنها للشعراء المعتمد بهم إلا قليلا .

وقد رزق هذا الشرح القبول بين العلماء ، فعلق عليه كثيرون ، فمن حواشيه حاشية المدابغى (حسن ابن على) ، وحاشية الأسقاطى (أحمد بن عمر) ، وحاشية الحفنى ، وحاشية الصبان ، توفى الأشموني سنة ٩٢٩ هـ .

قال الزركلى فى أعلامه الصبّان
(صاحب الحاشية على الأشمونى)
(- ١٢٠٦ هـ / - ١٧٩٢ م)

مُحمّد بن على الصبّان ، أبو العرفان : عالم بالعربية والأدب . مصرى . مولده ووفاته بالقاهرة . له « الكافية الشافية فى علمى العروض والقافية - ط » منظومة ، و « حاشية على شرح الأشمونى على الألفية - ط » فى النحو ، و « إتحاف أهل الإسلام بما يتعلق بالمصطفى وأهل بيته الكرام - خ » و « إسعاف الراغبين - ط » فى السيرة النبوية ، و « الرسالة الكبرى - ط » فى البسملة ، و « أرجوزة فى العروض - ط » مع شرحها ، و « حاشية على شرح الملوى على السلم - ط » فى المنطق ، ورسالة فى « الاستعارات - خ » و « حاشية على شرح الرسالة العضدية - ط » و « تقرير على مقدمة جمع الجوامع - خ » وكتاب فى « علم الهيئة - خ » و « حاشية على شرح العصام على السمرقندية - ط » بلاغة ، و « حاشية على السعد - ط » فى المعانى والبيان . جزاء ، وغير ذلك .

وقال عنه الشيخ محمد طنطاوى فى كتابه القيم نشأة النحو :

هو أبو العرفان محمد بن على ، ولد بالقاهرة ونشأ فقيراً متواكلاً مستجدياً الخلق مع العفة . ولم ينسب أن حفظ القرآن والمتون ، واجتهد فى طلب العلوم ، وحضر على أشياخ العصر كالمداينى والبلدى والأجهورى والعدوى ، فنبغ فى العلوم عقلها ونقليها ، ودرس الكتب القيمة فى حيا أشياخه ، واعترف العلماء بفضله فى مصر والشام ، فالتف حوله الخلائق الكثيرون ، وصنف مؤلفات فى مختلف العلوم ، ومن أشهرها فى النحو « حاشيته » على الأشمونى التى سارت بها الركبان : فاحتفى بها العلماء ، وعلقوا عليها تقارير كالإنبائى والحامدى والرفاعى - وتلك كلمة خاصة بها :
حاشية الصبّان :

رسم الصبّان فى مقدمة الحاشية الخطة التى سيتبعها فيها ، وأنها تقوم على ثلاثة عناصر : تلخيصه زبدة ما كتبه السابقون قبله على شرح الأشمونى ، وتنبيهه على ما وقع لهم من أسقام الأفهام ، وتعليقه مما فتح الله به عليه فاهتدى إليه . كما رسم اصطلاحاً خاصاً فى الإشارة إلى أسماء السابقين ومنهم الحفنى الذى التزم التعبير عن اسمه بلفظ « البعض » .

أما العنصر الأول ، فالصبّان فيه موافق موفق .

وأما العنصر الثانى ، فإنه فيه عادل ، رائده تبيان الحقيقة العلمية مع غير الحفنى ، فإنه تحامل على الحفنى فى شدة وعنف لا سجاجة معهما ، وأسرف فى التشهير به متجاوزاً العرف التقليدى فى رد العلماء بعضهم على بعض حتى فى الهنات الهيئات .

مما وافق فيه الصبان الحَفَنِي :

- ١ - ما كتبه في باب « النداء » على قول الأشموني : « والمثنى والمجموع » في شرح قول الناظم : « وابن المعروف المنادى المفردا ... إلخ » .
- ٢ - ما كتبه في باب « ما لا ينصرف » على قول الأشموني : « ما فيه من الصيغة ... إلخ » في شرح قول الناظم : « وإن به سمي أو بما لحق ... إلخ » .
- ٣ - ما كتبه في باب « ما لا ينصرف » على قوله : « لضعف سبب البناء ... إلخ » في شرح قول الناظم : « والعدل والتعريف مانعاً سحر ... إلخ » .
- ٤ - ما كتبه في باب « إعراب الفعل » على قوله : « وبمعنى ما تأتينا فأنت تحدثنا » ، في شرح قول الناظم : « وبعد فالجواب نفى أو طلب ... إلخ » .
- ٥ - ما كتبه في باب « لو » على قوله : « إذ لو قدر حصوله » في شرح قول الناظم : « لو حرف شرط في مضي ... إلخ » .

مما خالف فيه :

- ١ - ما كتبه في باب « ما لا ينصرف » على قول الأشموني : « يعني ما كان من الجمع ... إلخ » في شرح قول الناظم : « وإذا اعتلال منه كالجواري ... إلخ » ثم قال معلقاً : « ولغفلة البعض ... إلخ » .
 - ٢ - ما كتبه في باب « ما لا ينصرف » على قول الأشموني : « وذكر الأخفش ... إلخ » في شرح قول الناظم : « ولسراويل بهذا الجمع ... إلخ » - ثم قال معلقاً ما نصه : « وأن تبججه هنا مما لا ينبغي على من لولاه ما راح ولا جاء لم يتم ، نسأل الله العافية ... إلخ » .
- وأما العنصر الثالث ، فالصبان فيه بحق السابق المجلى في الكثير ، إذ لم يسلم في القليل إلى غير ذلك مما أخذه عليه من اللوم في أمور تتصل بالناحية العلمية ، وبلاستطراد إلى غير النحو . وصفوة المقال أن حاشية الصبان مفيدة علمياً . وقد بسط الجبرتي ترجمة الصبان في الجزء الثاني من تاريخه ، توفي وصلى عليه بالأزهر في حفل مهيب سنة ١٢٠٦ هـ .



بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد حمد الله على ما منح من أسباب البيان . وفتح من أبواب التبيان . والصلاة

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم على ما وجهت نحونا من سوايخ النعم . ونشكرك على ما أظهرت لنا من مبهمات الأسرار ومضمرات الحكم . ونشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك الفاعل لكل مبتدأ ومبتدع ، ونشهد أن سيدنا محمداً عبدك ورسولك المفرد العلم والإمام المتبع . اللهم صل وسلم عليه وعلى آله وصحبه ما رفعت منصب المنخفض لجلالك . وجبرت بالسكون إليك كسر الجازم بوحدتك في ذاتك وصفاتك وأفعالك . (أما بعد) فيقول راجي الغفران «محمد بن علي الصبان» غفر الله ذنوبه وستر في الدارين عيوبه . هذه حواش شريفة . وتقريرات جليلة منيفة . وتحقيقات فائقة . وتدقيقات رائعة . خدمت بها شرح العلامة نور الدين أبي الحسن «علي بن محمد الأشموني» الشافعي على ألفية الإمام «ابن مالك» كل الخدمة . وصرفت في تحرير مبانيها وتهذيب معانيها جميع الهمة . ملخصاً فيها زيد ما كتبه عليه المشايخ الأعيان . منبهاً على كثير مما وقع لهم من أسقام الأفهام وأوهام الأذهان . ضاماً إلى ذلك من نقائس المسطور ما ينشرح به الخاطر . مضيقاً إليه من عرائس بنات فكري ما تقر به عين الناظر . وحيث أطلقت شيخنا فمرادى به شيخنا العلامة المدايني . أو قلت : شيخنا السيد فمرادى به شيخنا المحقق السيد البليدي . أو قلت : البعض فمرادى به الفهامة الفاضل سيدي يوسف الحنفي رحمهم الله تعالى وجزاهم عنا خيراً . وما كان زائداً على ما في حواشيه وليس معزواً لأحد فهو غالباً مما ظهر لي وربما نسبته إلى صريحاً . وعلى الله الاعتماد إنه ولي السداد . (قوله أما بعد حمد الله إلخ) اعترض^[١] بأن هذه العبارة إنما تفيد سبق حمد وصلاة وسلام منه وهذه الإفادة لا يحصل بها المطلوب من الإتيان بالثلاثة في ابتداء التأليف . ويجاب أولاً بأننا لا نسلم تلك الإفادة لأن القصد من قوله حمد الله إنشاء الحمد . وقوله حمداً لله وإن لم يكن جملة في قوة الجملة كأنه قال أما بعد قولي أحمد الله منشئاً للحمد . وثانياً بأننا سلمنا تلك الإفادة لكن لا نسلم أن المطلوب لا يحصل بها لأن إفادة سبق الحمد منه تتضمن أن الحمد أهل لأن يحمده وهو وصف بالجميل فقد حصل الحمد ضمناً بهذه العبارة الواقعة في ابتداء التأليف ولا يضر عدم حصوله صريحاً إذ المطلوب حصول الحمد مطلقاً في الابتداء ومثل ذلك يقال في الصلاة والسلام بناء على أن المقصود بهما التعظيم وهو حاصل بإفادة سبقهما كما أفاده العلامة ابن قاسم في نكته عند قول المصنف^(١) «أحمد ربي الله خير مالك» مصلياً إلخ» وبه يعرف ما في كلام البعض وما أجاب به هو . وشيخنا من أن الشارح ألقى بالثلاثة لفظاً لا يحسم مادة

[١] (قوله اعترض) حاصله قياس مركب من الشكل الأول منع المحشى أولاً بصغره وأورد على منعه بأنه مكابرة لا عبرة بها ويورد بأنه بحسب المراد وهو مبنى على أن مراد المعترض الإتيان بها لا لفظاً ولا قصداً أما إن أراد الأول فلا يجاب عنه إلا بمنع أن المطلوب الإتيان لفظاً تأمل ، وقوله : سلمنا إلخ مراده به أنها تفيد السبق لفظاً وقصداً فقط والحق أنه يدفع الإيراد خصوصاً المقام هنا قرينة عليه كما وضحه في الآيات لكن ترك المنع في الصلاة والسلام اتكالا على المقايضة تأمل ، وثانياً كبراه وأورد عليه أنه لا يوافق رواية الرفع وأجيب بأن المقصود بها مجرد التمثيل لا خصوص اللفظ راجع أنواع القياس في كتب المنطق المتخصصة .

(١) يقصد الإمام ابن مالك صاحب المن (الألفية) .

والسلام على من رفع بماضى العزم وخفض العزم قواعد الإيمان ، وخفض بعامل الجزم كلمة البهتان .

الاعتراض لبقاء المؤاخذة بعدم كتابتها المطلوبة أيضا ، والجواب بحصول الحمد بالبسملة غير نافع في الصلاة والسلام . فإن قلت لا نسلم عدم حصول الحمد صريحا هنا لما تقرر من أن الأخبار عن الحمد حمد أى صريح . قلت : ما تقرر إنما هو في الأخبار عن الحمد بثبوت الله بالجملة الاسمية أعنى الحمد لله لأنه ثناء بحميلة صراحة فهو حمد صريح بخلاف الأخبار عن الحمد بسبق وقوعه ، ومثله الأخبار بأنه يقع كما في «أحمد ربي الله»^(١) على أنه خبر لفظا ومعنى فتنبيه^(٢) . (قوله على ما منع من أسباب البيان) على تعليلية وما موصول اسمي أو نكرة موصوفة فمن بيانية والعائد محذوف . ويظهر لي عند عدم استدعاء المقام أحد الوجهين ترجيح الثاني لأن النكرة هي الأصل ولأن شرط الموصول إذا لم يكن للتعظيم أو التحقير عهد الصلة وقد لا يحصل عهدا إلا بتكلف فاحفظه ، أو موصول حرفي ويقوى هذا أن الحمد يكون حيثثد على الفعل والحمد على الفعل أمكن من الحمد على أثره لأن الحمد على الفعل بلا واسطة وعلى أثره بواسطته . ومن زائدة على مذهب الأخفش وبعض الكوفيين أو تبعيضية نكتها الإشارة إلى أنه تعالى يستحق الحمد على بعض نعمه كما يستحق الحمد على الكل بالأولى . والمنح الاعطاء وبابه قطع وضرب ، والمنحة بالكسر العطية كذا في المختار . والبيان يطلق بمعنى الظهور وبمعنى الفصاحة وبمعنى المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير أى المنطوق به لا المعنى المصدري لأنه لا يوصف بالفصاحة حقيقة وهذا هو المراد هنا . والمراد بأسبابه جميع ماله دخل في حصوله كسلامة اللسان من العي والفهامة وميلامة القلب من موانع الإدراك لا خصوص ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته لقصوره . (قوله وفتح من أبواب التبيان) قياس ما كان على التفعال فتح التاء كالتكرار والتذكاء وشذ كسرتاء التبيان والتلقاء بعكس الفعلال ، وورد الفتح أيضا في التبيان كما في القاموس وإن كان كسره أكثر . والتبيان كما قاله الخطابي أبلغ من البيان لأنه بيان مع دليل وبرهان فهو جار على الأصل من زيادة المعنى لزيادة المبنى^(٣) . والمراد بأبوابه كل ما له دخل في حصوله كالإدراكات القوية وجودة اللسان والقلب فالأبواب استعارة مصرحة والفتح ترشيح أو في التبيان استعارة بالكناية والأبواب تخييل والفتح ترشيح . وذكر المنح والأسباب في جانب البيان والفتح والأبواب في جانب التبيان لأن التبيان أبلغ كما مر فالوصول إليه أصعب يحتاج إلى فتح أبواب مغلقة . (قوله والصلاة والسلام) مجروران عطفا على حمد الله . (قوله على من رفع) متعلق بمحذوف صفة للصلاة والسلام أى الكائنين على من رفع ، أو حال منهما . وقال شيخنا تبعاً للمصرح متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب أيضا للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع اهـ . ومراده كما قاله الفاضل الروداني محشى التصريح التنازع المعنوى الذى هو مجرد الطلب في المعنى لا العمل بدليل كلامه فقوله متعلق بالسلام لقربه يعنى مع حذف متعلق الصلاة فسقط ما اعترض به البعض من أن التنازع لا يكون إلا في فعلين متصرفين أو اسمين يشبهانهما كما سيأتى وما ذكر ليس كذلك أي لأن

(١) في قول الناظم * أحمد ربي الله غير مالك *

(٢) فالخير ما يحصل الصدق والكذب لذاته وعكسه الإنشاء .

(٣) يقول أهل اللغة إن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى للفظ كسوته تعطى معنى أقوى من كسوته .

(مُحَمَّدٌ) المنتخب من خلاصة معد ولباب عدنان . وعلى آله وأصحابه الذين أحرزوا

الصلاة والسلام اسما مصدرين جامدان على أنه سيأتي أن المراد اسمان يشبهانهما في العمل لا في التصرف بدليل تمثيلهم باسم الفعل والمصدر . ومن وافق على ذلك هذا البعض وحينئذ لا يدل ما سيأتي على عدم جريان التنازع الاصطلاحي بين اسمي المصدر بل على جريانه بينهما كالمصدرين فيتلاشى الاعتراض من أصله . والرفع الإعلال والمراد به هنا الإظهار والإعزاز . (قوله بماضى العزم) من إضافة الصفة إلى الموصوف أى العزم الماضى قال فى الصباح : عزم على الشيء وعزمه عزم ما من باب ضرب عقد ضميره على فعله اهـ لكن سيذكر الشارح قبيل باب التنازع أن عزم لا يتعدى بنفسه^(١) وأن قوله تعالى : ﴿وَلَا تَعَزَّوْا عَقْدَةَ النِّكَاحِ﴾^(٢) على تضمين معنى تنووا والماضى إما بمعنى النافذ يقال مضى الأمر أى نفذ ، وإما بمعنى القاطع يقال سيف ماض أى قاطع فيكون قد شبه فى النفس العزم بالسيف والماضى بمعنى القاطع تخيل . (قوله قواعد الإيمان) يحتمل وهو الظاهر أن يراد بالإيمان التصديق القلبى فتكون إضافة القواعد إليه من إضافة المتعلق بفتح اللام إلى المتعلق بكسرها والمراد بالقواعد جميع ما وجب الإيمان به مما ينبنى عليه غيره كعقائد التوحيد وضوابط الفقه المجمع عليهما ، أو جميع ما وجب الإيمان به سواء بنى عليه غيره أو لا فيكون فى التعبير بالقواعد تغليب ، أو البراهين الدالة على حقيقة^(٣) الإيمان ، ويحتمل أن يراد به الإسلام لتلازم الإيمان والإسلام الكاملين بالإضافة من إضافة الأجزاء إلى الكل . والمراد بالقواعد الأركان الخمسة المذكورة فى حديث «بنى الإسلام على خمس»^(٤) وعليه ففى الكلام تلميح إلى هذا الحديث . (قوله وخفض بعامل الجزم) الجزم القطع وعامله آله كالسيف ووصفها بالعمل مجاز عقلى من وصف آلة عمل الشيء به . فإن قلت : عامل الجزم لا يخفض فى العربية فلا تتم التورية قلت : التورية لا تتوقف على خفضه فى العربية وإنما ورى بخصفه الذى لا يقع فى العربية للإشارة إلى أن ما وقع منه ﷺ أمر فوق ما ألفه البشر خارج عن طوقهم . (قوله كلمة البهتان) البهتان الكذب والمراد به هنا الكفر أو مطلق الباطل والمراد بالكلمة الكلام وإضافتها إلى البهتان استغراقية . (قوله محمد) يدل من أو عطف بيان وقوله المنتخب أى المختار نعت لمحمد لا لمن لئلا يلزم تقديم البديل أو عطف البيان على النعت مع أن النعت هو المقدم على بقية التوابع عند اجتماعها . (قوله من خلاصة معد ولباب عدنان) خلاصة الشيء بضم الحاء وكسرها ما خلاص منه وبمعناه اللباب ففى عبارته تفنن . ومعد بفتح الميم والعين ولد عدنان لصلبه . قال الجوهرى : وهو أبو العرب . وعدنان آخر النسب الصحيح لرسول الله ﷺ . وهو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي ابن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤى بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر ابن نزار بن معد بن عدنان ، فعلم وجه ذكر معد وعدنان . ويحتمل أنه أراد بمعد وعدنان ذرية معد وذرية عدنان المسماتين باسمي أبويهما . وإنما أخر عدنان ذكر امع تقدمه وجوذاً لأنه لو قدمه لم يكن لذكر معد فائدة لأنه يلزم من كونه عليه الصلاة والسلام

[١] (قوله على حقيقة) كذا بالأصل ولعل صوابه حقن اهـ .

(١) وإنما يتعدى بحرف الجر تقول ﴿عزمت عليك أن تفعل كذا﴾ .

(٢) من الآية ٢٣٥ من سورة البقرة .

(٣) أخرجه البخارى ص ٧ ج ١ وشرحه القسطلانى ص ١١٩ ج ١ وابن حجر ١/٤٧ والعينى ١/١٣٩ راجع [١] كتاب الإيمان [٢] باب :

دعائكم إيمانكم الحديث رقم ٨ ص ١٧ ج ١ فتح البارى من تحقيقنا .

قصبات السبق في مضمار الإحسان . وأبرزوا ضمير القصة والشان بسان اللسان ولسان السنان . فهذا شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك . مهذب المقاصد واضح المسالك .

منتخباً من لباب عدنان كونه منتخباً من خلاصة معد ولا عكس . (قوله أحرزوا) أى حازوا وقوله قصبات السبق إلخ كان من عادة العرب أن تفرز قصبة في آخر ميدان تسابق الفرسان فمن أعدى فرسه إليها وأخذها عُدت سابقاً ففى الكلام استعارة تمثيلية إن شبه حال الصحابة في غلبتهم لمن قواهم في الإحسان بحال السابقين على الخيل في الميدان في سبقهم إلى قصبة السبق بجامع مطلق حوز ما به الشرف ، أو استعارة مكنية إن شبه في النفس الإحسان بساحة ذات ميدان وجعل إثبات المضمار أى الميدان تخيلاً وإحراز قصبات السبق ترشيحاً ، أو استعارة مصرحة إن شبهت مراتب العلو بقصبات السبق وجعل المضمار ترشيحاً والإحسان تجريداً والمراد بالإحسان إما معناه الشرعى المبين في حديث جبريل بقوله عليه الصلاة والسلام : « أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك » ، أو مطلق الطاعة وهذا أقرب . (قوله وأبرزوا) أى أظهروا . وقوله ضمير القصة والشان يحتمل أن المراد ضمير المستور الذى كان له قصة وشان عظيمان وهو دين الإسلام فيكون تسميته مضمرًا باعتبار ما كان . ويحتمل أن المراد ضمير القصة والشان الاصطلاحي الواقع في قوله تعالى : ﴿ فاعلم أنه لا إله إلا الله ﴾ ففى الكلام حذف مضاف أى مفسر ضمير إلخ لأن الذى أظهره مفسره وهو لا إله إلا الله ، أو مجاز مرسل علاقته المجاورة حيث سمى المفسر بكسر السين باسم المفسر بفتحها . (قوله بسان اللسان ولسان السنان) السنان نصل الرحم ، والتركيبان إما من إضافة المشبه به إلى المشبه أى اللسان الذى كاللسان في التأثير والسنان الذى كاللسان في كثرة استعماله ، أو من الاستعارة بأن يكون شبه في التركيب الأول كلام اللسان بالسنان في التأثير وشبه في النفس السنان في التركيب الثانى بالإنسان في صدور الفعل العظيم عن كل وأثبت له اللسان تخيلاً ، أو شبه طرف السنان الذى به الجرح باللسان في كثرة استعماله ، وجعل شيخنا إطلاق لسان السنان على طرفه الجراح لا تجوز فيه ممنوع لأنه ليس من معانى اللسان الحقيقية كما يؤخذ من القاموس وغيره . وفي قوله بسان إلخ من أنواع البديع العكس وهو تقديم المؤخر وتأخير المقدم كقولهم عادات السادات سادات العادات . وقد اشتملت خطبته على أنواع آخر كبراعة الاستهلال والتورية في الفتح والرفع والماضى ونحوها . والطباق في الرفع والخفض والإيمان والبهتان والإفراط والتفريط . والجناس اللاحق في الأسد والجسد والتحقيق والتدقيق والخيل والممل ، وكذا بين الأدراج والأبراج كما قاله شيخنا والبعض وإن جعل شيخنا السيد الجناس بينهما مضارعاً لما سياتى والجناس المضارع في خلا وعلا . والفرق بين الجناسين أن الاختلاف إن كان بحرف بعيد المخرج فاللاحق أو قربه فالمضارع . ومعنى بعد المخرج أن يختلف الحرفان في جنس المخرج ومعنى قربه أن يتحدا في جنسه ويختلفا في شخصه . (قوله فهذا) اسم الإشارة راجع إلى الألفاظ الذهنية المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة على أرجح الأوجه فهو مستعار مما وضع له ، وهو المبصر الحاضر للمعقول لشبهه به في كمال إتقان المشير

يمتزج بها امتزاج الروح بالجسد . ويحل منها محل الشجاعة من الأسد . تجد نشر التحقيق

أو السامع إياه حتى كأنه مبصر عنده ، وهل استعارة اسم الإشارة ونحوه أصلية أو تبعية خلاف بيناه في رسالتنا في المجازات . والفاء واقعة في جواب أما وجواب الشرط لا بد أن يكون مستقبلاً وكون الألفاظ المشار إليها شرحاً لطيفاً بديعاً غير مستقبل فلا بد من تقدير . أقول : بعد الفاء كما أفاده في التصريح ، نعم إن كانت الخطبة قبل التأليف وجعل الشرح بالمعنى اللغوي على أنه مصدر بمعنى الشارح أى خارجاً لم يحتج إلى التقدير لأن الشرح الخارجى المدلول على هذا الشرح الذى هو محط الجزاء مستقبل حيثئذ بل قال الروداني في حواشيه على التصريح : قد يكون في الاستقبال وقد يكون في الماضي كما في شرط لو فليكن هذا منه اهـ نعم قال يس : يندفع بتقدير القول إشكال آخر وهو أن كون هذه الألفاظ شرحاً لطيفاً بديعاً ثابت حمد أو لم يحمد فما معنى كونه بعد الحمد ، فإذا جعل الجزاء القول كان هو المقيد بالبعدية اهـ وهو مبنى على أن الظرف من متعلقات الجزاء كما هو الأحسن مع أن هذا الإشكال الآخر يندفع بجعل شرح بمعنى شارح مراداً منه المعنى اللغوي لصحة تقييده بالبعدية على أنه يرد على تقدير القول أن حذف القول يوجب حذف الفاء معه كما سيصرح به الشارح ، لكن في الجمع^(١) ما يدل على أن بعضهم يجوز حذف القول مع بقاء الفاء كما سيأتى بسطه في محله فتنبه : (قوله لطيف) يعنى لا يحجب ما وراءه من المعانى مجازاً عما لا يحجب ما وراءه من المحسوسات . (قوله بديع) فعيل بمعنى المفعول أى مبتدع أى مخترع^(٢) لا على مثال سابق فإنه بهيئته المخصوصة لم يسبق له مثال والمراد أنه فائق في الحسن على غيره من الشروح ويحىء بديع بمعنى مبدع ومنه بديع السموات والأرض . (قوله على ألفية ابن مالك) متعلق بمحذوف خاص دل عليه السياق أى دال على ألفية ابن مالك أى على معانيها ، أو على بمعنى لام التقوية متعلقة بشرح بمعنى شارح أى كاشف كما قاله البعض ، وفيه أنه يلزم على هذا نعت المصدر قبل استيفاء معموله أو بمعنى لام الاختصاص متعلقة بمحذوف صفة لشرح فيكون على استعارة تبعية أو شبه الشرح والثنى بجسم مستعمل وجسم مستعمل عليه وذكر على تخيلاً . (قوله مهذب إلخ) التهذيب التنقية ، والمقاصد المعانى ، والمسالك الألفاظ ، وهما مجروران بإضافة الوصف إليهما أو منصوبان على التشبيه بالمفعول به . (قوله يمتزج بها إلخ) في الكلام مبالغة وإلا فالترجى الخلط بلا تمييز مع أن الشرح والثنى متمايزان ، وأشار بهذه السجعة إلى ما في شرحه مما لا بد منه في بيان المتن وبالسجعة الثانية إلى ما زاد على ذلك والمقصود منهما وصف شرحه بجودة السبك وحسن التركيب مع ألفاظ المتن . (قوله امتزاج الروح) أى امتزاجاً كامتزاج الروح بالجسد . لا يقال عبارته تفهم أن شرحه للمتن كالروح للجسد وأن المتن بدونه كالجسد بدون الروح وفي هذا تنقيص لبقية الشروح^(٣) لأننا نقول مقام المدح لا ينظر فيه إلى أمثال هذه المفاهيم . (قوله ويحل) بضم الحاء وكسرهما لأن حل بمعنى نزل يجوز في حاء مضارعه الوجهان كما في القاموس وبهما قرئ في السبع قوله تعالى : ﴿ فيحل عليكم غضبي ﴾^(٤) فاقصصار البعض كشيخنا على الضم تقصير .

[١] (قوله لبقية الشروح) أى وللألفية أيضاً وهذا ما لم يقصده الشارح .

(١) يقصد جمع الموامع شرح جمع الجوامع للسيوطي . (٢) يقصد اسم مفعول من غير الفعل الثلاثي . (٣) من الآية ٨١ من سورة طه .

من أدراج عباراته يعبق . وبدر التدقيق من أبراج إشارات يشرق . خلا من الإفراط الممل .
وأما حل ضد حرم فجاء مضارعه بالكسر فقط . وحل بمعنى فك فجاء مضارعه بالضم فقط . (قوله منها) قال
شيخنا السيد : حال أي كائنا منها لأن حل لا يتعدى عن وكنا قوله من الأسد أي كائنة من الأسد . ولعل معنى
كائنا منها وكائنة من الأسد منتسبا إليها ومنتسبة إلى الأسد ولا يبعد أن من في الموضعين بمعنى في . لا يقال الظرفية
في الأول غير ظاهرة لأننا نقول لما امتزج بها كأنه حل فيها . وقوله حل الشجاعة أي حلوها فمحل مصدر ميمي
أي حلو لا كحلول الشجاعة والمراد بالشجاعة الجراءة لا الملكة المخصوصة باختصاص الملكات بذوى العلم .
(قوله نجد نشر التحقيق إلخ) النشر الرائحة الطيبة . والتحقيق يطلق على ذكر الشيء على الوجه الحق ويطلق
على إثبات المسألة بدليلها مع رد قوادحه . والأدراج بفتح الهززة جمع درج بفتح الدال وسكون الراء أو فتحها
ما يكتب فيه كما في القاموس ويعقب بفتح الباء مضارع عبق الطيب بكسرها عبقا بالتحريك من باب فرح^(١)
ظهرت رائحته ولا يكون إلا للذكية كما في المصباح ، فقى كلامه استعارة مكنية وتخيل وترشيح حيث شبه
التحقيق في نفاسه بنحو المسك والنشر تخيل ويعقب ترشيح . قال شيخنا السيد : وفي العبارة قلب أي من
عبارات أدراجها ونكتة القلب الإشارة إلى قوة النشر حتى سرى من العبارات إلى محلها المكتوبة فيه . (قوله
وبدر التدقيق إلخ) البدر القمر ليلة كاله . والتدقيق يطلق على إثبات المسألة بدليلين أو أكثر وعلى إثبات دليل
المسألة بدليل ، وعلى ذكر الشيء على وجه فيه دقة . والأبراج جمع برج وهو أحد أقسام الفلك الاثني عشر
المسماة بالبروج ، وعبر بالأبراج وهو جمع قلة مع أنها اثنا عشر لمزوجة أدراج . ويشرق بضم أوله وكسر ثالثة
مضارع أشرق أي أضاء أو بفتح أوله وضم ثالثة مضارع شرق كقطع وزنا ومعنى ، وعلى كل فقى كلامه عيب
الستاد وهو اختلاف حركة ما قبل الروى^(٢) . وفي كلامه استعارة مكنية وتخيل وترشيحان حيث شبه التدقيق
بالليلة المقمرة كمال الإقمار بجامع الكمال والبدر تخيل والإشراق والأبراج ترشيحان قاله شيخنا السيد . وجعل
شيخنا التدقيق مشبها بالسماء في العلو . والمثانة ولك أن تجعل الأبراج استعارة مصرحة لعبارة الإشارات أي
المعاني الدقيقة إن شبهت بالأبراج في أن كلا محل لما يتنفع به إذ العبارات محل للمعاني والأبراج محل للكواكب ،
أو تخيلا لاستعارة مكنية إن شبهت الإشارات بالسموات في الرفعة والمثانة . ثم ذكر شيخنا السيد أن هنا أيضا
قلبا أي من إشارات أبراجه ولا حاجة إليه كما لا يخفى . (قوله خلا من الإفراط إلخ) الإفراط مجاوزة الحد ،
والتفريط التقصير أي خلا من الإفراط في التطويل وعلا عن التفريط في تأدية المعاني . وغير في جانب الإفراط
بخلا وفي جانب التفريط بعدلا لأن التفريط أفحش فهو أحق بالتباعد عنه الذي هو المراد من علا . وآخر هاتين
السمعتين مع أنهما من باب التخلي وما قبلهما من باب التحلية التفاتا إلى تقدم الإثبات على النفي وشرف الوجود
على العدم . والممل والخل وصفان لازمان لأن المراد الذي شأنه الإملال والذي شأنه الإخلال . (قوله وكان

(١) من الآية ٦٧ من سورة الفرقان .

(٢) أي بكسر عين الكلمة في الماضي وفتحها في المضارع .

(٣) والستاد في القافية اختلاف ما يراعى قبل الروى من الحركات وحروف المد - وهو من محبب الشعر .

وعلا عن التفريط المخل . ﴿وكان بين ذلك قواما﴾^(١) وقد لقبته « بمنهج السالك إلى ألفية ابن مالك » ولم آل جهدا في تنقيحه وتهذيبه وتوضيحه وتقريبه . والله أسأل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم . وأن ينفع به من تلقاه بقلب سليم . إنه قريب مجيب . وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

بين ذلك قواما) أى عدلا . وأفرد اسم الإشارة مع رجوعه إلى اثنين : الإفراط والتفريط لتأوله بالمدح والفرح للإفراد حصول الاقتباس . (قوله وقد لقبته) أى سميته وإنما أثر التعبير بالتلقيب لما في هذا الاسم من الإشعار بالمدح كاللقب^(٢) . (قوله ولم آل) مضارع مبدوء بهزة تكلم تليها ألف متقلبة عن همزة ساكنة كما هو القاعدة عند اجتماع همزتين تانيتهما ساكنة حذف منه الجازم لانه التى هى واو ، وماضيه ألا كعلا ، ومصدره إن كان بمعنى التقصير أو الترك أو الاستطاعة : ألو كدلو وألو كعلو كما فى القاموس ، وإن كان بمعنى المنع ألو كدلو كما فى حاشية شيخنا السيد لكن فى حاشية ابن قاسم على المختصر وحاشية خسرو على المطول أن المنع معنى مجازى مشهور للألو لا حقيقى ويصح هنا ما عدا الاستطاعة فعلى الأول قوله جهدا أى اجتهدا منصوب على التمييز محمول عن الفاعل والتقدير لم يقصر اجتهداى على الأستاذ المجازى ، أو نزاع الخافض أى فى اجتهداى أو حال بمعنى مجتهدا ، وعلى الثانى مفعول به وعلى الأخير مفعول الثانى وحذف مفعوله الأول لعدم تعلق الغرض بذكره والتقدير ولم أمتنع أحدا جهدا . وعن أى البقاء أن لم آل من الأفعال الناقصة بمعنى لم أزل ، فجهدا خبر بمعنى جاهدا والذى يؤخذ من القاموس واختار أن الجهد بمعنى الاجتهاد أو المشقة بفتح الجيم لا غير وبمعنى الطاقة بالفتح والضم . (قوله وتهذيبه) عطف تفسير قاله شيخنا . (قوله وتقريبه) عطف لازم . (قوله والله أسأل إلخ) سأل إن كان بمعنى استعطى كما هنا تعدى لمفعولين بنفسه^(٣) فالله مفعول قدم لإفادة الحصر أو للاهتمام لعظمته ، وأن يجعله مفعول ثان . وإن كان بمعنى استفهم تعدى للأول بنفسه وللثانى بعن نحو ﴿يسألونك عن الأنفال﴾ أو ما معناها نحو ﴿فاسأل به خبيرا﴾ أى عنه . (قوله سليم) أى سالم من الحقد والحسد ونحوهما . (قوله وما توفيقى إلا بالله) استقبح أهل اللسان نسبة الفعل إلى الفاعل بالباء لأنه يؤهم الآلة فلا يحسن ضربى يزيد إذا كان زيد ضاربا والحسن ضربى من زيد . وفاعل التوفيق هو الله تعالى فالحسن وما توفيقى إلا بالله . وتوجيهه على ما يستفاد من الكشف فى تفسير سورة هود أنه على تقدير مضاف وأن التوفيق مصدر المبنى للمجهول حيث قال أى وما كوني موقفا إلا بمعرفته وتوفيقه أفاده ابن قاسم . (قوله عليه توكلت) أى اعتمدت فى جميع أمورى كما يؤخذ من حذف المعمول أو فى الإقذار على تأليف هذا الشرح كما يؤخذ من القيام . وتقديم الجار والمجرور لإفادة الحصر لأن الاعتماد فى جميع الأمور والإقذار على تأليف هذا الشرح لا يكون إلا عليه تعالى وإن كان قد يعتمد فى بعض الأمور على غيره . (قوله أنيب) أى أرجع .

(١) سورة الفرقان : آية ٦٧ .

(٢) والقب كما يشعر بالمدح يشعر أيضا بالنم مثل قفة وأنف الناقة .

(٣) كقولك أسأل الله العفو .

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ) الإمام العلامة أبو عبد الله جمال الدين ابن عبد الله (ابْنُ مَالِكِ)

(قوله قال محمد) فيه التفات من التكلم إلى الغيبة إن روعي متعلق البسملة المقدر بنحو أولف أو تأليف فإن لم يراع^[١] كان فيه التفات على مذهب السكاكي المكتفى بمخالفة التعبير مقتضى الظاهر . وأقى بمجملته الحكاية ولم يتركها خوفا من الرياء لقصد الترغيب في كتابه بتعيين مؤلفه المشهور بالجلالة في العلم والإخلاص فيه وبالانتفاع بكتبه وهذا أرجح^[٢] من مراعاة الحذر من الرياء خصوصا مع الأمن من ذلك كما هو حال المصنف ، ولم يقدمها على البسملة أيضا ليحصل لها بركة البسملة ولثلا يفوت الابتداء الحقيقي بالبسملة ولم يؤخرها عن الحمدلة ليقع اسمه بين الجملة الشريفتين فتحيط به بركتهما فاحفظه . (قوله العلامة) معناه لغة كثير العلم جدا لأن الصيغة للمبالغة والتاء لزيادته وكثرة العلم جدا تحصل بالتحير في أنواع من الفنون فما اشتهر من أنه الجامع بين المعقولات والمنقولات لعله اصطلاح لبعضهم . (قوله جمال الدين) هذا لقبه أي مجمل أهل الدين . فإن قيل : كل من جمال الدين ومحمد يشعر بالمدح فجعل أحدهما اسما والآخر لقبا تحكيم ، قلت : يؤخذ جواب ذلك مما بحثه بعض المتأخرين ونصه : والذي يظهر أن الاسم ما وضعه الأيوبيون ونحوهما ابتداء كائنا ما كان ، وأن ما استعمل في ذلك المسمى بعد وضع الاسم فإن كان مشعرا بمدح كشمس الدين فيمن اسمه محمد أو ذم كأنف الناقة فيمن اسمه ذلك فلقب ، أو كان مصدرا بأب كأي عبد الله فيمن اسمه ذلك أو أم كأم عبد الله فيمن اسمها عائشة فكنية ، وعلى هذا يصح ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أمير إفرقية في تكتيته بأبي القاسم مع النهي عنه فأجاب بأنه اسمه لا كنيته نقله شيخنا عن الشنوائى . وحاصل الجواب أن اعتبار الإشعار والتصدير إما يكون بعد وضع الدال على الذات ابتداء . والظاهر أن الموضوع للذات ابتداء محمد فهو الاسم والموضوع ثانيا مشعرا جمال الدين فهو اللقب . (قوله ابن عبد الله بن مالك) قد يتوهم من صنيع الشارح أنه جر ابن مالك صفة لعبد الله وليس كذلك لأنه يلزم عليه تغيير إعراب المتن وحذف ألف ابن مع أنها واجبة الثبوت في المتن بل هو باق^[٣] على رفعه فيكون بالنظر إلى كلام الشارح خبرا آخر هو فاعرفه . فإن قلت : في قول المصنف هو ابن مالك الإلباس لإيهامه أن مالكا أبوه . قلت : هذا الإلباس لا يضر هنا لأنه ليس المقصود هنا بيان نسبه بل تمييزه عن شاركه في اسمه وهو إنما يتم بهذه الكنية لغلبتها عليه دون غيرها^[٤] قاله سم ، وأيضا فيها تفاؤل بملكه رقاب العلوم . والأكثر حذف ألف مالك العلم وإن كان رسمها أيضا جيدا ومنه رسمها في ﴿ نادوا يا مالك ﴾ [الزخرف : ٧٧]

[١] (قوله فإن لم يراع إلخ) لا يخفى أن المفهوم من هذه العبارة فإن لم يراع متعلق البسملة المقدر بنحو أولف إلخ وذلك صادق بعدم مراعاة شيء أصلا وبمراعاته مقدر بنحو يؤلف المبدوء بياء الغيبة وحينئذ يرد أنه لا التفات حتى عند السكاكي في الصورة الثانية بل الالتفات في المتعلق فقط عند السكاكي وليس الكلام فيه فعل المحشى لم يبال بهذا لبعده .

[٢] (قوله أرجح) وقولهم درء المفسد مقدم على جلب المصالح إذا قويت أو ترجحت فلا إيراد .

[٣] (قوله بل هو باق) اعلم أنه اختلف في جواز تغيير إعراب المتن للشرح فقليل يمتنع مطلقا وقيل يجوز مطلقا وقيل يجوز للشارح المازج دون غيره مثل حذف الألف من قبيل الإعراب أولا تأمل .

[٤] (قوله دون غيرها) المناسب زيادة ودون غيره لأجل أن يتم التمييز .

الطائي^(١) نسباً ، الشافعي مذهباً ، الجياني منشأً ، الأندلسي إقليماً ، الدمشقي داراً و وفاة لاثنين عشرة ليلة خلت من شعبان عام اثنين وسبعين وستمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة^(٢) (أَحْمَدُ رَبِّيَ اللَّهُ خَيْرَ مَا لَكَ) أى أثنى عليه الثناء الجميل اللائق بجلال عظمته وجزيل نعمته التي

في المصحف العثماني ويجب رسم ألف مالك الصفة كالذي آخر البيت . وأما رسم مالك يوم الدين بدونها فيه فلأن الخط العثماني لا يقاس عليه مع أنه لا يرد على قراءته بدون ألف . (قوله الطائي نسباً) سيأتى في المتن أن قولهم الطائي من شواذ النسب . (قوله الجياني منشأً) نسبة إلى جيان بلد من بلاد الأندلس فكان الأولى تأخيرها عن قوله الأندلسي إقليماً ليكون للمتأخر فائدة ، وجواب شيخنا السيد بأنه قدّم الجياني اهتماماً بالأخص غير نافع وقد يجاب بأن الفائدة حاصلة على تأخير قوله الأندلسي إقليماً لمن لا يعلم كون جيان من بلاد الأندلس . والأندلس بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الدال وضم اللام كذا في شرح ميارة على متن العاصمة في فصل المزارعة . ثم قال : وهى جزيرة متصلة بالبر الطويل والبر الطويل متصل بالقسطنطينية . وإنما قيل للأندلس جزيرة لأن البحر يحيط بها من جهاتها إلا الجهة الشمالية . وحكى أن أول من عمرها بعد الطوفان أندلس بن يافث بن نوح عليه السلام فسميت باسمه ا هـ من مختصر ابن خلكان . ونقل صاحب المعيار عن القاضي عياض أن الأندلس كانت للنصارى دمرهم الله تعالى ثم أخذها المسلمون فمنها ما أخذ عنوة ومنها ما أخذ صلحاً ثم أسلم بعض أولئك النصارى وسكنوها مع المسلمين ا هـ ما قاله ميارة ببعض حذف ، أى ثم بعد مدة طويلة أخذها النصارى . ثانياً : هذا ونقل بعض الطلبة أنه رأى نصاً بضم الهمزة والدال أيضاً . (قوله و وفاة) كذا في بعض النسخ وفي بعضها ووفاته والأولى أحسن لإفادتها محل الوفاة دون الثانية . وقبره بسفح قاسيون ظاهر يزار والتميزات المذكورة من تمييز النسبة غير المحول بناء على ما ذهب إليه كثير كابن هشام أن تحويل تمييز النسبة أغلبى لا المحول عن الفاعل كما زعم لعدم صحته في الجميع ولا من تمييز المفرد وإن قاله شيخنا لأن تمييز المفرد عين مميّزه في المعنى والأمر هنا ليس كذلك . (قوله عام اثنين إلخ) أى عام تمام اثنين إلخ . (قوله أحمد) بفتح الميم مضارع حمد بكسرهما . قال المعرب وتبعه شيخنا والبعض : كان مقتضى الظاهر أن يقول بحمد بياء الغيبة لكنه التفت من الغيبة إلى التكلم ا هـ وهو غير صحيح لأن مقتضى الظاهر أن يعبر المتكلم عن فعله أو قوله بما للمتكلم ، فلفظ أحمد هو المقول للمصنف فهو الذى يحكى بقال ، وشرط الالتفات أن يكون التعبير الثانى خلافاً لمقتضى الظاهر كما في المطول والمختصر وغيرهما فلا التفات في نحو ﴿ قَالَ إِنْى عَبْدُ اللَّهِ ﴾ ونحو أنا زيد فاعرفه ولا تكن أسير التقليد . (قوله ربي الله خير مالك) ذكر في عبارة حمده الفعل والذات والصفة إشارة إلى أنه تعالى يستحق الحمد لفعله وذاته وصفته وإنما قدم الأول لأنه إنعام فالحمد عليه كما هو مقتضى تعليق الحكم بالمشتق يقع واجبا لكن هذا لا يناسب تفسير الشارح الرب بالمالك وإنما يناسب تفسيره بالربى وهو أولى هنا لذلك ولأن المالكية مذكورة في قوله خير مالك ، إلا أن يقال تفسيره بالمالك باعتبار الأشهر وقطع النظر عن خصوص كلام المصنف . وخير

(١) نسبة إلى قبيلة طيء نسبة شاذة إذ النسب يكون بزيادة ياء مشددة آخر الاسم فيكون على هذا طيئى .

(٢) انظر المقدمة وتحقيقنا تاريخ ميلاده ووفاته .

هذا النظم من آثارها . واختار صيغة المضارع المثبت لما فيها من الإشعار بالاستمرار التجددى وقصد بذلك الموافقة بين الحمد والمحمود عليه أى أن آلاءه تعالى لا تزال تتجدد

أفعل تفضيل حذفته همزته تخفيفا لكثرة الاستعمال كشر ويظهر لى أنه من الخير مصدر خار يخير أى تلبس بالخير أو من الخير بكسر الحاء وهو الكرم والشرف . وبين مالك الأول ومالك الثانى الجناس التام اللفظى لا الخطى إن رسم الأول بغير ألف كما هو الأكثر فى مالك العلم فإن رسم بها كما هو أيضا جيد كان لفظيا خطيا فإطلاق البعض كونه لفظيا خطيا محمول على الحالة الثانية . (قوله الجميل) صفة كاشفة أو مخصصة على الخلاف بين الجمهور القائلين باختصاص الثناء بالخير والعز بن عبد السلام^(١) القائل بعمومه للخير والشرف . (قوله بجلال عظمته) لا يبعد أنه إشارة إلى قوله خير مالك وأن قوله وجزيل نعمته إشارة إلى قوله رى ، لكن يعكر على هذا تفسيره فيما بعد الرب بالمالك إلا أن يقال ما تقدم . والجلال العظمة ولا يتعين كون إضافته إلى ما بعده من إضافة الصفة إلى الموصوف كما يومه كلام البعض بل ولا يرجح لأنه وإن اقتضته مشاكلة قوله وجزيل نعمته يجوز إلى تأويل الجلال بالجليل . (قوله وجزيل نعمته) من إضافة الصفة للموصوف قال البعض : وأشار إليه شيخنا والمراد بالنعمة الإناعم بقرينة قوله التى هذا النظم أثر من آثارها لأنه ليس أثرا للنعمة بمعنى المنعم به بل هو فرد من أفرادها . ولا يتعين ذلك بل يصبح أن تكون النعمة بمعنى المنعم به ورتب عليها ذلك الأثر كنعمة العلم والفهم والقدرة على التأليف فإنه يرتب عليها هذا الأثر . (قوله واختار صيغة المضارع) أى على الجملة الاسمية والماضوية . (قوله المثبت) لا حاجة إليه بل هو لبيان الواقع إذ المنفى لا يتأتى هنا . (قوله لما فيها من الإشعار) أى بواسطة غلبة الاستعمال . وقوله بالاستمرار التجددى أى الذى هو المناسب هنا كما بينه بعد بقوله وقصد إلغ وقوله التجددى أى الحاصل من تجدد الحمد مرة بعد أخرى وهكذا أو الموصوف به تجدده كذلك أى وكل من الاسمية والماضوية لا يفيد الاستمرار التجددى أصلا ، فإن الأولى لا تفيد التجدد وإن كانت تفيد الاستمرار بواسطة العدول كما سيذكره الشارح تبعا لبعضهم أو بواسطة غلبة الاستعمال كما هو الأرجح ، والثانية لا تفيد الاستمرار أصلا بل ولا التجدد بمعنى الحصول مرة بعد أخرى وهكذا وإن أفادت التجدد بمعنى الوجود بعد العدم . وقد اختلف هل الاسمية أبلغ أو المضارعية والتحقيق أن كلا أبلغ من الأخرى من بعض الوجوه ، فالاسمية أبلغ من حيث تعيين الصفة المحمود بها فيها وهى ثبوت الحمد له تعالى إذ معنى الحمد لله ثابت لله والمعين أوقع فى النفس ، والمضارعية أبلغ من حيث صدق المحمود به فيها بجميع الصفات وبعضها الأعم من تلك الصفة لأن معنى أحمدك أثنى عليك بالجميل وصفاته تعالى جميلة كلها وبعضها ، فالمضارعية أكثر فائدة . (قوله والمحمود عليه) يعنى التربية المفهومة من قول رى على ما تقدم فاندفع ما اعترض به البعض هنا بناء على ظاهر تفسير الشارح الرب بالمالك من أن كلام الشارح ربما يقتضى أن المصنف أوقع حمده فى مقابلة نعمه مع أنه لم يذكر ذلك ، ولا حاجة إلى اعتذاره بأنه يمكن أن يقال مراده المحمود عليه الذى يغلب وقوع الحمد فى مقابلته . (قوله دائما) تؤكد

(١) عبد العزيز بن عبد السلام راجع له قواعد الأحكام فى مصالح الأنام من تحقيقنا .

في حقنا دائما كذلك نحمده بمحامد لا تزال تتجدد . وأيضا فهو رجوع إلى الأصل إذ أصل الحمد لله أحمد أو حمدت حمد الله فحذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه . ثم عدل إلى الرفع لقصد الدلالة على الدوام والثبوت . ثم أدخلت عليه آل لقصد الاستغراق . والرب

لقوله لا تزال تتجدد . وقوله : كذلك تأكيد لقوله كما . (قوله نحمده بمحامد لا تزال تتجدد) اعترضه البعض كشيخنا بأنه سيصرح بأن الجملة إنشائية معنى ، وعليه لا يظهر ما ذكره لأن الحمد الإنشائي ينقطع بانقطاع التلفظ به فأين التجدد وإنما يظهر ذلك على جعلها خبرية لفظا ومعنى . ويمكن دفعه بأن إشعارها بالتجدد باعتبار حالها الأصلي الثابت لها قبل نقلها إلى الإنشاء ، وكأنه لم يقطع النظر بعد النقل عما كان قبله بقرينة مناسبة المقام ، ولعل هذا مراد شيخنا من الاعتذار بأن ذلك الإشعار على سبيل التوهم والتخيل فافهم . (قوله وأيضا) هو مصدر آض إذا رجع ، وهو إما مفعول مطلق حذف عامله أو بمعنى اسم الفاعل حال حذف عاملها وصاحبها ، فالتقدير هنا على الأول أرجع إلى التعليل رجوعا ، وعلى الثاني أقول راجعا إلى التعليل ، وإنما تستعمل مع شيئين بينهما توافق ويغني كل منهما عن الآخر فلا يجوز جاء زيد أيضا ، ولا جاء زيد ومضى عمرو أيضا ، ولا اختصم زيد وعمرو أيضا ، قاله شيخ الإسلام زكريا . (قوله فهو) الفاء للتعليل كما علم مما مر آنفا والضمير للاختيار المفهوم من قوله واختار لكن هذا التعليل إنما ينهض لاختيار المضارعية على الاسمية دون اختيارها على الماضوية بخلاف الأول ولهذا قدمه على هذا . (قوله إلى الأصل) أى أصل الجملة الاسمية . (قوله فحذف الفعل) أى وجوب إن ذكر بعده وشكرا ، وشرط بعضهم في الوجوب ذكر لا كفرا بعدهما وجوازا إن ذكر وحده كما سيأتى في باب المفعول المطلق ، وإطلاق شيخنا الوجوب في غير محله . (قوله ثم عدل إلى الرفع إلخ) هذا يقتضى أنه لو لم يعدل إلى الرفع لانتفت الدلالة على الدوام وهو كذلك كما صرح به الرضى في باب المبتدأ^(١) لأن بقاء النصب صريح في ملاحظة الفعل وتقديره وهو يدل على التجدد فلا يستفاد الدوام إلا بالعدول إلى الرفع ، ولا يكفى في إفادته وجوب حذف العامل مع النصب وإن صرح به الرضى في باب المصدر ، وحمل شيخنا السيد ما صرح به في باب المبتدأ على حالة جواز حذف العامل ليوافق كلامه في باب المصدر ، لكن الأوجه إبقاؤه على إطلاقه كما يقتضيه التعليل السابق . لا يقال الاسمية هنا خبرها ظرف متعلق إما بفعل وإما باسم فاعل بمعنى الحدوث بقرينة عمله في الظرف فيكون في حكم الفعل ، والاسمية التي خبرها فعل تفيد التجدد والحدوث لا الدوام ، لأننا نقول : لا نسلم كون اسم الفاعل هنا للحدوث حتى يكون في حكم الفعل ويكفى لعمله في الظرف رائحة الفعل فيعمل فيه بمعنى الثبوت أيضا ، ولئن سلمناه فمحل إفادة الاسمية التي خبرها فعل للتجدد إذا لم يوجد داع إلى الدوام ، والعدول المذكور داع إليه ذكره الغزى . (قوله لقصد الدلالة) أى لمقصود هو الدلالة ولو حذف قصد لكان أخصر ، هذا إذا أريد بمدخول اللام العلة الغائية ، فإن أريد السبب المتقدم على المسبب فقصد على حقيقته ومحتاج إليه . (قوله والثبوت) إن أراد به ثبوت المسند للمسند إليه وهو المتبادر فهو حاصل قبل العدول فكان الواجب

(١) راجع شرح الكافية لابن الحاجب أعاننا الله على إخراجهم .

المالك . والله علم على الذات الواجب الوجود أى لذاته المستحق لجميع المحامد ولم يسم به سواه قال تعالى : ﴿ هل تعلم له سميا ﴾^(١) أى هل تعلم أحدا تسمى الله غير الله . وهو عرى عند الأكثر ، وعند المحققين أنه اسم الله الأعظم : وقد ذكر في القرآن العظيم في ألفين وثلاثمائة وستين موضعا واختار الإمام النووي تبعا لجماعة أنه الحى القيوم^(٢) قال : ولهذا لم يذكر في القرآن إلا في ثلاثة مواضع : في البقرة وآل عمران وطه^(٣) والله أعلم .

(تنبيهه) أوقع الماضى موقع المستقبل تنزيلا لقوله منزلة ما حصل إما اكتفاء بالحصول

حذفه ، وإن أراد به الاستمرار فهو مستغنى عنه بقوله الدوام فكان الأخصر حذفه . (قوله لقصد الاستغراق) أى مثلا وإلا فقد يكون لقصد العهد أو الجنس . (قوله والله أعلم) أى بالوضع لا بالغلبة التقديرية على التحقيق كما بيناه في رسالتنا الكبرى في البسطة . وسياق في المرف بأداة التعريف الفرق بين الغلبة التحقيقية والتقديرية . (قوله الواجب الوجود) وصف الذات الواجب الوجود والمستحق لجميع المحامد لإيضاح الذات المسمى لا اعتبارها فيه وإلا كان المسمى مجموع الذات والصفة مع أنه الذات المعينة فقط على الصحيح . وتخصيص هذين الوصفين بالذكر لأن وجوب الوجود للذات مبنى كل كمال . واستحقاق جميع المحامد هو وجه حصر الحمد في كونه لله . (قوله أى لذاته) يحتمل وجهين : الأول أنه تفسير لواجب الوجود والمعنى حينئذ أى الموجود لذاته . والثاني أنه تقييد للوجوب أى الواجب الوجود لذاته أى ليس وجوب وجوده لغيره كما في الحوادث المتعلقة علم الله بوجودها . (قوله وهو عرى عند الأكثر) وقيل معرب وأصله بالسريانية . وقيل بالعبرانية لاها فعرى بحذف ألفه الأخيرة وإدخال أل . (قوله وقد ذكر إلخ) مسوق لتعليل كونه الاسم الأعظم ، ووجه الدلالة أن من أحب شيئا أكثر من ذكره . (قوله قال ولهذا لم يذكر في القرآن إلا في ثلاثة مواضع) اعترض الناس عليه بأن القلة لو كانت علة الأعظمية لكان اسمه المهيمن أولى بها لأنه لم يذكر إلا مرة واحدة ، وفيه بحث لأنه لم يجعل القلة علة الأعظمية بل جعل الأعظمية علة الذكر في المواضع الثلاثة فقط لأنه لم يقل لأنه لم يذكر إلخ بل قال ولهذا لم يذكر إلخ ، ولئن سلم أنه قال لأنه لم يذكر في القرآن إلا في ثلاثة مواضع قلنا : ليس قصده التعليل بالذكر في المواضع الثلاثة فقط من حيث القلة بل من حيث ورود خبر بأنه في الثلاثة وهو ما روى عنه عليه السلام أنه قال : « هو في ثلاث سور : البقرة وآل عمران وطه » لكنه لا يرد على الجمهور القائلين بأعظمية اسم الجلالة لأنه متكلم فيه فاعرفه . (قوله والله أعلم) أى بالاسم الأعظم أو بكل شيء . (قوله تنبيهه) الذى حققه العصام فى شرح الرسالة الوضعية أن أسماء الكتب من علم الشخص وأنها من الوضع الشخصى الخاص بموضوع له خاص . قال : إذ الكتاب الذى هو عبارة عن الألفاظ والعبارات المخصوصة لا يتعدد إلا بتعدد التلفظ وذلك التعدد تدقيق فلسفى لا يعتبره أرباب العربية ، ألا ترى أنهم يجعلون وضع الضرب والقتل وضعا شخصيا لا نوعيا لجعل الموضوع أمرا متعينا لا متعددا اهـ . ومثل أسماء الكتب التراجع بكسر الجيم كالحجرات والعوالم وكثير من

(١) من الآية ٦٥ من سورة مريم عليها السلام . (٢) أى اسم الله الأعظم .

(٣) راجع الآية ٢٥٥ من سورة البقرة والآية الثانية من سورة آل عمران والآية ١١١ من سورة طه .

الذهني أو نظرا إلى ما قوى عنده من تحقق الحصول وقربه نحو : ﴿ أَمَرَ اللَّهُ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾^(١) وجملة هو ابن مالك معترضة بين قال ومقوله لا محل لها من الإعراب .

الناس يضمها لنا ، بل وأسماء العلوم لأن مسمياتها وهي الأحكام المعقولة المخصوصة إنما تتعدد بتعدد التعقل . وهذا التعدد تدقيق فلسفي لا يعتبره أيضا أرباب العربية ، هذا هو المتجه عندى وإن اشتهر الفرق فتأمل . والتنبيه لغة الإيقاظ ، واصطلاحا جملة دالة على بحث يفهم إجمالا من البحث السابق . قيل : أو على بحث بديهي ، فالترجمة به لما لم يفهم مما سبق ولم يكن بديهيا غير جارية على الاصطلاح كما هنا بل غالب تنبيهات الشارح من هذا القبيل فالمراد بها مطلق الإيقاظ الذي هو المعنى اللغوي . (قوله أوقع الماضي موقع المستقبل) أى على سبيل المجاز . وقرينة هذا المجاز تقدم الخطبة على المقصود بدليل وأستعين الله إلخ . وكون المراد وأستعين الله على إظهار ألفية أو الانتفاع بها فلا ينافي تأخر الخطبة عن المقصود بخلاف المتبادر وقوله تنزيلا لمقوله أى الذى سيحصل فى الخارج منزلة ما حصل أى فى الخارج . وعلل هذا التنزيل بعلمتين ذكر الأولى بقوله إما اكتفاء أى فى التنزيل بالحصول الذهني يعنى أنه لما حصل فى الذهن قوله نزله منزلة ما حصل فى الخارج ، فالجامع على هذه العلة مطلق الحصول ، وذكر الثانية بقوله أو نظرا أى فى التنزيل إلى ما قوى عنده إلخ يعنى أنه لما قوى ما عنده من تحقق حصول قوله خارجا فى المستقبل وقربه نزله منزلة الحاصل فى الخارج فالجامع على هذه العلة تحقق الحصول ، لكن لو قال الشارح فى العلمتين إما للحصول مقوله ذهنا أو لتحقيق حصوله خارجا عنده لكان أخصر وأظهر . والذى أراه أن التنزيل فى كلام النحاة بمعنى التشبيه فى كلام البيانين وأنه لا خلاف بينهما إلا فى العبارة بل كثيرا ما يعبر البيانين بالتنزيل والنحاة بالتشبيه ، وأن التنزيل عند النحاة فى مثل ما نحن بصدده لا يكفى عن التجوز فى اللفظ بل يقتضيه وإلا لزم أنهم يقولون بحقيقة كل لفظ استعمال فى غير ما وضع له لتنزيه منزلة ما وضع له كالأسد فى الرجل الشجاع المنزل منزلة الحيوان المفترس وهو فى غاية البعد أو باطل . وبهذا مع ما قررنا به أولا كلام الشارح يبطل اعتراض البعض على الشارح بما حاصله : أن قوله أوقع إلخ لا يصح لا على طريقة النحاة لأن التجوز فى مثل ذلك على طريقتهم إنما هو فى التنزيل ، ولا تجوز فى الماضى فهو واقع موقعه لا موقع المستقبل ، ولا على طريقة البيانين لأنه لا تنزيل فى مثل ذلك على طريقتهم بل فيه تشبيه أحد المصدرين بالآخر واستعارة الفعل ، إلا أن يراد بالتنزيل التشبيه على المسامحة ، واعتراضه بأن قول الشارح إما اكتفاء إلخ لا يصح أيضا لأن الاكتفاء المذكور لا يحتاج معه إلى التنزيل والعكس . (قوله من تحقق الحصول) أى وجوده وثبوته ، وليس المراد بالتحقق التيقن لأنه لا يناسب قوله ما قوى عنده فتأمل . (قوله معترضة) بكسر الراء وبفتحها على الحذف والإيصال والأصل معترض بها وفائدة الاعتراض بها تمييز المصنف عن غيره ممن شاركه فى اسمه ، وتجويز جماعة كونها استئنافا بيانيا لا يخرجها عن كونها معترضة ، وجوز بعضهم كونها نعتا لمحمد بتقدير تنكيه وهو بعيد ، وبعضهم كونها حالا لازمة من محمد فمحلها على هذا نصب وعلى ما قبله رفع ولا محل لها على كونها معترضة . واندفع بكون الجملة معترضة

(١) من الآية الأولى من سورة النحل .

ولفظ رب نصب تقديرًا على المفعولية ، والباء في موضع الجر بالإضافة ، والله نصب بدل من رب أو بيان وخير نصب أيضًا بدل أو حال على حد دعوت الله سميعا ، وموضع الجملة نصب مفعول لقال ولفظها خبر ومعناه الإنشاء أي أنشئ الحمد (مُصَلِّيًا) أي طالبًا

غير مقصود بها قطع النعت أو نعتا أو حالا ما أورد على المصنف من أنها من قطع النعت وهو إنما يجوز إذا تعين المنعوت بدونه ، ولو سلم أنها من قطع النعت نقول يكفى في جوازه تعين المنعوت ادعاء كما هنا . ولا يرد عليه وجوب حذف عامل النعت المقطوع لأن محله إذا كان النعت لمدح أو ذم أو ترحم .
(فائدة) يصح اقتران الجملة المعترضة بالواو والفاء لا بثم . (قوله ولفظ رب نصب) أي منصوب ويصح قراءته بلفظ الماضي المجهول وكذا يقال فيما بعد . (قوله تقديرًا إلخ) فقد اجتمع في أحمد رى الإعراب اللفظي في أحمد والتقديرى في رى والمحلى في الياء . والفرق بين التقديرى والمحلى أن المانع في الأول من ظهور الإعراب قائم بآخر الكلمة وفي الثانى قائم بالكلمة بتمامها قاله الشيخ خالد^(١) . (قوله بدل من رب) وكون المبدل منه في نية الطرح أغلبي كما قاله جماعة ، أو بحسب العمل لا المعنى كما قاله آخرون ، أو معناه كما قاله الدمامينى أنه مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالنعت والبيان^(٢) . وقوله أو بيان أى لرب لأنه أوضح منه ورجح ابن قاسم كونه بدلا من جهة أن البدل على نية تكرار العامل فيكون حامدا في عبارته مرتين ، ورجح العرب الثانى من جهة أن المبدل منه توظفه للبدل وفي حكم الطرح غالبا . (قوله بدل أو حال) كونه بدلا لا يخلو عن ضعف لأن بدلية المشتق قليلة بل مقتضى كلام ابن هشام الذى نقله عنه العرب امتناعها مع ما في جعله بدلا من رى أن جعل الله بدلا من مخالفة الجمهور المانعين تعدد البدل وما في جعله بدلا من الله أن جعل الله بدلا من مخالفتهم في منعهم الإبدال من البدل . وكونه حالا أى لازمة فيه - كما قاله ابن قاسم - إيهام تقييد الحمد ببعض الصفات فالأولى جعله منصوبا بنحو أمدح . (قوله وموضع الجملة) أى جملة أحمد رى الله خير مالك أى والجملة بعدها معطوفة عليها كما سيصرح به الشارح عند قوله : وأستعين الله في ألفية . وعبرة السندوى وجملة أحمد رى إلى آخر الكتاب في محل نصب لأنها محكية بالقول اهـ ويظهر لى حمل الأول على حالة ملاحظة العاطف من الحكاية وجعل كل جملة مقولا مستقلا ، وحمل الثانى على حالة ملاحظة العاطف من المحكى واعتبار كون المقول مجموع الجمل وجعل كل جملة جزء المقول فاحفظه فإنه نفيس . وإنما لم يقل مفعول به ليجرى على القولين كونه مفعولا به وكونه منفعولا مطلقا وإن كان الراجح الأول . (قوله ومعناها الإنشاء) قد عرفت في الكلام على قول الشارح أما بعد حمدا لله أنه يصح كونها خبرية معنى ويكون حامدا

(١) يقصد الشيخ خالد الأزهري .

(٢) راجع باب التواضع عند قول الناظم :

يتابع في الإعراب الأسماء الأول نعت وتوكيد وعطف وبديل

من الله صلته أى رحمته (غلى النبي) بتشديد الياء من النبوة أى الرفعة لرفعة رتبته على غيره من الخلق أو بالهمز من النبأ وهو الخبر لأنه مخبر عن الله تعالى فعلى الأول هو فاعل بمعنى مفعول ، وعلى الثانى بمعنى فاعل . ومصليا حال من فاعل أحمد منوية لاشتغال مورد الصلاة بالحمد أى ناويا الصلاة على النبي (المُصْطَفَى) مفتعل من الصفوة وهو الخلوص

ضمنا^(١) . (قوله مصليا) هذه الحال وإن كانت مفردة إلا أنها فى قوة جملة إنشائية أو خبرية على ما مر عند قول الشارح أما بعد حمد الله إلخ أفاده ابن قاسم . ويلزم على الوجه الأول وقوع الإنشاء حالا وهو ممنوع فتأمل . وإنما لم يأت بجملة صريحة إشارة إلى الفرق بين ما يتعلق به تعالى وما يتعلق به ﷺ . ولم يذكر السلام جريا على عدم كراهة أفراد أحدهما عن الآخر بل إذا صلى فى مجلس ولو بعد مدة طويلة كان أتيا بالمطلوب وهذا هو المختار عندى وفاقا للحافظ ابن حجر وغيره^(٢) . والآية لا تدل على طلب قرنهما لأن الواو لا تقتضى ذلك . (قوله أى رحمته) أى اللاتمة بمقامه فالإضافة للعهد . (قوله بتشديد الياء من النبوة إلخ) هكذا اشتهر تخصيص المشدد بكونه من النبوة والمهموز بكونه من النبأ بالتحريك وهو الخبر . وأنا أقول : يصح أن يكون المهموز من النب بكونه بسكون الباء وهو الارتفاع على ما ذكره صاحب القاموس أنه يقال نبأ بالهمز كمنع أى ارتفع بل هذا أولى لكون الساكن مصدرا بخلاف المتحرك ، وأن يكون المشدد مسهلا من المهموز فيكون من النبأ بفتح الباء أو سكونها فاعرف ذلك . وعلى كون النبى من النبوة يكون واوى اللام وأصله نبيو اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء^(٣) . (قوله أى الرفعة) فيه مسامحة إذ النبوة المكان المرتفع وكأنه على حذف مضاف وموصوف أى المكان ذو الرفعة . (قوله لأنه مخبر عن الله) أى ولو بكونه نبأ فلا يرد أن النبى على الأصح لا يشترط فيه أن يؤمر بتبليغ الشرع الموحى إليه^(٤) . (قوله فعلى الأول إلخ) يصح على كل من الأول والثانى أن يكون بمعنى اسم الفاعل وأن يكون بمعنى اسم المفعول فى كلامه احتباك . (قوله حال) اعترض بأن الحالية تقتضى تقييد حمده بهذه الحالة ويدفع بأنها إنما تقتضى تقييد حمده فى هذا المتن بهذه الحالة لا تقييد مطلق حمده ولا ضرر فى ذلك بل هو الواقع . (قوله منوية) هى المقدرة ودفع بهذا الاعتراض بأن الصلاة غير ممكنة فى حال الحمد لاشتغال موردها حينئذ بالحمد . وفيه أنه حينئذ لا يكون مصليا بالفعل لأن نية الصلاة ليست صلاة فالأولى أنها مقارنة والمقارنة فى كل شئ بحسبه ، فمقارنة لفظ اللفظ وقوعه عقبه ، فاندفع الاعتراض ، ودفعه بعضهم بحمل الحمد بناء على خبرية جملته على العرفى لكن يرد عليه أن المأمور بالابتداء به الحمد اللغوى لا العرفى لحدوثه بعذر منه ﷺ . وتوجيه كونها مقارنة بأن المعنى أحمد بلسانى وأصل بقلبي يرد عليه أن الصلاة بالقلب من غير تلفظ لا ثواب فيها . (قوله من الصفوة) كذا بالتاء فى نسخ وعليها فتذكير الضمير فى قوله بعد وهو الخلوص من الكدر لما قاله ابن الحاجب من أن كل لفظتين وضعتا لشيء واحد وإحداهما مؤنثة والأخرى مذكرة وتوسطهما

(١) فالخير ما احتل الصدق والكذب لذاته مثل نوح زيد أما الإنشاء فيعكسه نحو اللهم ارحمنا - يراجع الموضع فى كتب البلاغة المتخصصة .

(٢) راجع كتاب السلام والاستاذان فى المجلد السادس عشر من فتح البارى - من تحقيقنا ، ط دار الفد العرفى .

(٣) راجع الإعلال والإبدال فى شذا العرف فى فن الصرف للشيخ الحملاوى . (٤) عكس الرسول فى ذلك .

من الكدر قلبت ناؤه طاء لمجاورة الصاد ولامه ألفا لانفتاح ما قبلها ومعناه المختار (وَأَلِهِ) أى أقاربه من بنى هاشم والمطلب (الْمُسْتَكْمِلِينَ) باتباعه (الشَّرْفَا) أى العلو .
(قنبيه) أصل آل أهل قلبت الهاء همزة كما قلبت الهمزة هاء فى هراق والأصل

ضمير جاز تأنيث الضمير وتذكيره . وفى نسخ من الصنف بلا تاء وتذكير الضمير بعد ظاهر عليها . (قوله وهو الخلو من الكدر) هذا يفيد أن معنى المصطفى فى الأصل الخالص من الكدر فقوله ومعناه المختار أى معناه المراد هنا . (قوله لمجاورة الصاد) أى لأنها من حروف الإطباق الأربعة : الصاد والضاد والطاء والظاء ، والتاء إذا وقعت بعد أحدها قلبت طاء . (قوله أى أقاربه) الأنسب هنا تفسيره بأتباعه فى العمل الصالح وحينئذ يدخل الصحب فلا يلزم على المصنف إهمالهم بل يكون فيه من أنواع البديع التورية لا خصوص الأقارب ولا عموم الأتباع ولو فى أصل الإيمان لعدم ملاءمته لقوله : « المستكملين الشرفا » وما اشتهر من أن اللائق فى مقام الدعاء تفسير الآل لعموم الأتباع لست أقول بإطلاقه بل المتجه عندى التفصيل . فإن كان فى العبارة المدعو بها ما يستدعى تفسير الآل بأهل بيته حمل عليهم نحو : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الذين أذهب عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا ، أو ما يستدعى تفسير الآل بالأتقاء حمل عليهم نحو : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الذين ملأت قلوبهم بأنوارك وكشفت لهم حجب أسرارك ، فإن خلت مما ذكر حمل على الأتباع نحو : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، ونحو : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد سكان جنتك وأهل دار كرامتك . (قوله المستكملين) صفة لازمة لآل . والسين والتاء إما للطلب والمطلوب كمال زائد على الكمال الحاصل عندهم فالشرف بفتح الشين مفعول المستكملين ، أو زائدتان للتأكيد والمعنى الكاملين فهو منصوب على التشبيه بالمفعول به أو على نزع الخافض بناء على القول بأنه قياسى . ومما يدل على أن ثم قولاً بقياسيته قول الشمس الشويرى فى حواشيه على التحرير الفقهى : الراجع أن النصب بنزع الخافض سماعى اهـ . أو يقال إن المصنفين نزله منزلة القياسى لكثرة ما سمع منه فاعرف ذلك . أو للصيرورة كاستحجر الطين ، أى الذين صاروا كاملين فهو كذلك . واستشكل كلامهم بأنهم لم يبلغوا شرف الأنبياء فكيف تصح دعوى استكمالهم الشرف . وقد يقال المراد الشرف اللائق بهم ، أو الكلام محمول على المبالغة إشارة إلى أنهم لعلوا مراتبهم فى الشرف كأَنهم استكملوه . ومنهم من ضبطه بضم الشين فيكون جمع شريف صفة ثانية ويكون معمول المستكملين محذوفاً أى كل شرف أو كل مجد مثلاً . وجعل البعض هذا أولى لما فى الحذف من الإيدان بالعموم الأنسب بمقام المدح وفيه نظر لأن ذكر معمول هنا مساو لحذفه لأن معمول المذكور الشرف بأل الاستغراقية فهو مساو للمحذوف مع أن ذكر الشرف بالضم بعد المستكملين ليس فيه كبير فائدة لانفهام الثانى من الأول . (قوله قلبت الهاء همزة) أى توصلاً لقلبها ألفاً فلا يرد أن الهمزة أثقل من الهاء مع أنها قلبت همزة باقية فى ماء وشاء ، ولعل وجهه أنهم قصدوا بقلب هاتهما همزة جبر ضعفهما الحاصل بقلب عينهما ألفاً لأن الهمزة أقوى من الهاء فتأمل . ولم تقلب الهاء ابتداءً ألفاً لعدم مجيئه فى موضع آخر حتى يقاس . (قوله كما قلبت الهمزة هاء) أشار بهذا التنظير إلى أن الحرفين تعارضا .

أراق ، ثم قلبت الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كما في آدم وآمن هذا مذهب سيبويه^(١) . وقال الكسائي^(٢) : أصله أول كجمل من آل يقول تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا وقد صفروه على أهيل وهو يشهد للأول^(٣) ، وعلى أويل وهو يشهد للثاني ولا يضاف إلا إلى ذى شرف بخلاف أهل فلا يقال آل الإسكاف ولا ينتقض بآل فرعون فإن له شرفا باعتبار الدنيا . واختلف في جواز إضافته إلى المضمير فمنعه الكسائي والنحاس^(٤) ، وزعم أبو بكر الزبيدي^(٥) أنه من لحن العوام والصحيح جوازه . قال عبد المطلب^(٦) :

[١] وانصر على آل الصليب ———— ب وعابديه اليوم آلك
وفي الحديث : « اللهم صل على محمد وآله » (وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي) نظم قصيدة (أَلْفِيَّة)

(قوله كما في آدم وآمن) مثل بمثلين من الاسم والفعل . (قوله وقد صفروه على أهيل) ضعف باحتيال أنه تصغير أهل لا آل فلا يشهد للأول ، وأجيب بأن حسن الظن بالنقلة يقتضى أنهم لا يقدمون على التعيين إلا بدليل . (قوله وهو يشهد للأول) إن قيل الاستدلال بالتصغير فيه دور لأن المصغر فرع المكبر فهو متوقف عليه وقد توقف العلم بأصل ذلك الحرف في المكبر على وجود الأصل في المصغر أجيب بأن توقف المصغر على المكبر توقف وجود وهو غير توقف العلم بالأصالة فجهة التوقف مختلفة فلا دور . (قوله ولا يضاف إلا إلى ذى شرف) لا ينافي هذا تصغير آل المقتضى الحفارة لأن شرف المضاف إليه لا ينافي تصغير المضاف . ولو سلم أن شرف المضاف إليه يقتضى شرف المضاف نقول الشرف باعتبار مجامع الحفارة باعتبار آخر . وقوله إلى ذى شرف أى معرف مذكر ناطق . وسمع آل المدينة وآل البيت وآل الصليب وآل فلانة . (قوله الإسكاف) بكسر الهمزة اسم جنس لمن يصلح النعال ، والأسكوف لغة فيه والجمع ، أساكفة . (قوله فمنعه الكسائي والنحاس) لعل شبهتهم أن الآل إنما يضاف إلى الأشراف والمفصح عنهم هو الظاهر لا الضمير ، والجواب منع الحصر لأن الضمير كمر جمعه في البدلالة اهـ نجارى على الخلى . (قوله أنه) أى المذكور من الإضافة . (قوله قال عبد المطلب) أى حين قدم أبرهة بالليل إلى مكة لتخريب الكعبة . (قوله وانصر على آل الصليب) يدل بظاهره على جواز إضافته إلى غير الناطق فيناfi ما تقدم ، ويجاب بأنه بمنزلة الناطق عند أهله أو شاذ ارتكب للمشاكلة . (قوله وأستعين الله) أى أطلب منه الإعانة . والمراد بالإعانة هنا الإقدار وسماه إعانة لأنه بصورة الإعانة من حيث كون المقدور بين قدرتين : قدرة العبد كسبا بلا تأثير وقدرة الله تعالى إيجادا وتأثيرا إذ لا يصدق على هذه الإعانة الحقيقية التى هى المشاركة فى الفعل ليسهل ، أفاده الشيخ يحيى فى حواشيه على المردى . وأصل أستعين أستعون بكسر الواو نقلت كسرتها إلى ما قبلها فقلبت

[١] آل الصليب : الأحباش . وانصر : فعل أمر والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت وعلى حرف جر والصليب مجرور بعل وهو مضاف والصليب مضاف إليه . وعابديه عاطف ومعطوف ومضاف إليه واليوم ظرف زمان منصوب بالفتحة . آلك مفعول به ومضاف إليه .

(١) عمرو بن عثمان إمام مدرسة البصرة النحوية تتلمذ على الحليل ويونس والأخفش صاحب الكتاب فى النحو تولى منه ١٨٠ هـ - راجع إشارة التعيين فى تراجم النحاة واللغويين - أيضا طبقات النحويين واللغويين للزبيدي .

(٢) على بن حمزة أبو الحسن الكسائي إمام الكوفيين فى النحو صاحب قراءة للقرآن الكريم مات سنة ١٩٢ هـ . (٣) إذ التصغير يرد الأشياء إلى أصلها .

(٤) محمد بن إبراهيم أستاذ اللغة مات سنة ٦٩٨ هـ . (٥) محمد بن الحسن أبو بكر ألف مختصرا لكتاب العين مات سنة ٣٧٩ هـ .

(٦) عبد المطلب بن هاشم جد الرسول ﷺ راجع النسب الشريف فى السيرة النبوية لابن هشام - من تحقيقنا .

أى عدة أبياتها ألف أو ألفان بناء على أنها من كامل الرجز أو مشطوره^(١) ، وحل هذه الجملة أيضا نصب عطفا على جملة أحمد ، والظاهر أن في بمعنى على لأن الاستعانة وما تصرف منها الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها . وإنما لم يقدم اسم الجلالة على أستعين ليفيد الحصر مع صحة الوزن على تقديمه أيضا للاهتمام بالاستعانة في نحو هذا المقام كما قالوه في ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ على بعض التقادير . (قوله في نظم قصيدة) قدر نظم لأن الاستعانة إنما تكون على الفعل ، وقصيدة لتجرى عليه الصفة أعنى ألفية لكن في تسميته هذه الألفية قصيدة ما ستعرفه . (قوله ألف) نقل شيخنا السيد أن بعضهم أخبر بأنها تقص عن الألف ستة أبيات فليُنظر فإن جماعة ممن أتق بهم أخبروني بعد التحرى في عدها بأنها ألف . (قوله أو ألفان) لا يخفى بعده ولا يرد عليه أنه كان عليه حيث أن يقول ألفية لأن علامة التثنية والجمع يجب حذفها عند النسبة . (قوله بناء على أنها إلخ) فيه لف ونشر مرتب . (قوله من كامل الرجز) وزنه مستعملن ست مرات . والشطر حذف النصف بأن يكون البيت على مستعملن ثلاث مرات فعلى أنها من كامله يكون مثلا :

قال محمد هو ابن مالك أحمد رى الله خير مالك

بيتا مصرعا أعنى بمجولة عروضه موافقة لضربه ، ويكون كل بيت شعرا مستقلا . وعلى أنها من مشطوره يكون مثلا قال محمد هو ابن مالك بيتا ، وأحمد رى الله خير مالك بيتا ويكون كل بيتين شعرا مزدوجا مستقلا فعلى كل لا يسمى مثل هذه الأرجوزة قصيدة لأنهم لا يلتزمون بناء قوافيها على حرف واحد ولا على حركة واحدة ، فلو جعلنا مجموع الأبيات قصيدة للزم وجود الإكفاء والإجاءة والإقواء والإصراف في القصيدة الواحدة وتلك عيوب يجب اجتنابها ، وهم لا يعلون ذلك في هذه الأراجيز عيا ولا نجد نكيرا لذلك من العلماء كذا في الدماميني على الخرجية . ومنه يعلم ما في قول الشارح قصيدة . ويمكن أن يقال سماها قصيدة من حيث مشابهتها للقصيدة في تعلق بعضها ببعض وفي كونها من بحر واحد فتدبر . (قوله والظاهر أن في بمعنى على) فتكون لفظة « في » استعارة تبعية لمعنى على كما في ﴿ ولأصله لكم في جذوع النخل ﴾ [طه : ٧١] ومقابل الظاهر قوله أو أنه ضمن إلخ فهو معطوف على قوله والظاهر . وإنما كان الأول ظاهرا لأن الاستخارة قبل الفعل للمتردد والمصنف جازم لشروعه في الفعل ولأن ارتكاب التجوز في الحرف أخف منه في الفعل لا على قوله إن في بمعنى على إذ ليس ثم غير هذين الوجهين حتى يكون مقابل الظاهر . لا يقال المتبادر من كلامه التضمين النحوى وهو إشراب كلمة معنى أخرى بحيث تزدى المعنيين فيكون مقابل الظاهر التضمين اليباني وهو تقدير حال تناسب الحرف لأننا نمنع كون التضمين النحوى ظاهرا عن اليباني للخلاف في كون النحوى قياسيا وإن كان الأكثرون على أنه قياسى كما في ارتشاف أى حيان دون اليباني فاعرفه . (قوله لأن الاستعانة) أى أصل هذه المادة فلا يرد أن أعانه في الآية من

(١) في الحقيقة أن عدد أبيات الألفية ٩٨٨ بيتا إن كانت من كامل الرجز أو ١٩٧٦ إن كانت من مشطور الرجز .

إنما جاءت متعدية بعلی قال تعالى : ﴿ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ ﴾^(١) . ﴿ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ ﴾^(٢) أو أنه ضمن أستعين معنى أستخير ونحوه مما يتعدى بقی أى وأستخير الله في ألفية (مَقَاصِدُ النَّحْوِ) أى أغراضه وجل مهماته (بها) أى فيها (مَحْوِيَّةٌ) أى محوذة .

تصارييف الإعانة لا الاستعانة . (قوله إنما جاءت) لم يثن الضمير مراعاة لمعنى ما وهو المتصرفات بعد مراعاة لفظها في تصرف ، أو الضمير للاستعانة وخير ما مخوف لعلمه من هذا . وقوله متعدية أى إلى المستعان عليه لا المستعان لتعديها إليه بنفسها كما هنا وبالباء كما في قوله تعالى : ﴿ يَا قَوْمِ اسْتَغْنُوا بِاللَّهِ ﴾ . (قوله قال تعالى) (إلخ) استشهاد على التعدية بعلی لا استدلال على المدعى من الحصر المذكور لأن الآية لا تدل عليه . (قوله معنى أستخير ونحوه) أحسن منه معنى أرجو ونحوه لما عرفت من أن الاستخارة قبل الفعل للمتردد . (قوله أى أغراضه) هذا تفسير بحسب اللغة . وقوله وجل مهماته عطف على تفسير للمراد أشار به إلى أن مراده بالمقاصد المهمات التي عبر بها في آخر الكتاب وأن في كلامه حذف . مضاف ودفع بذلك التناقض بين ما هنا وقوله آخر الكتاب : * نظما على جل المهمات اشتمل * وقد أجيب بأجوبة غير هذا : منها أن ما هنا في حيز الطلب وما يأتي أخبار بما تيسر له . وأما الجواب بأن المقاصد اسم كتاب للمصنف فباطل من وجوه ذكرها السيوطي في آخر نكتة ، وصرخوا ما هنا إلى ما يأتي دون العكس لأن ما يأتي هو المطابق للواقع لأنه ترك من المقاصد باب القسم وباب التقاء الساكنين وغيرهما . (قوله بها أى فيها) من ظرفية المدلول في الدال لأن الألفية اسم للألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني والمقاصد تلك المعاني . ويصح أن تكون الباء سببية وصلة محوية مخوذة أى محورية لمخاطبها بسببها . (قوله محوية) اسم مفعول أصله محوية اجتمعت الواو الثانية والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسرت الواو الأولى التي قبل الياء المدغمة للمناسبة^(٣) . (قوله النحو في الاصطلاح) (إلخ) تعريف الفن أحد الأمور التي يتوقف الشروع فيه على بصيرة عليها . ومنها موضوعه وغايته وفائده : فموضوع هذا الفن الكلمات العربية من حيث عروض الأحوال لها حال أفرادها كالإعلال والإدغام والحذف والإبدال أو حال تركيبها كحركات الإعراب والبناء . وغايته الاستعانة على فهم كلام الله ورسوله والاحتراز عن الخطأ في الكلام . وفائده معرفة صواب الكلم من خطئه كذا في شرح الخطيب على المتن . وفي كلام البعض جعل الاحتراز عن الخطأ هو الفائدة وله أيضا وجه . وفي الاصطلاح إما مستقر متعلق بمقدر معرف صفة للنحو أو منكر حال منه على تجويز بعض النحاة مجيء الحال من المبتدأ ، وإما لقو متعلق بمعنى النسبة التي اشتملت عليها الجملة . (قوله العلم) أى القواعد المعلومة أى التي من شأنها أن تعلم لا ما علم بالفعل لأن النحو له حقيقة في نفسه سواء علم أو لم يعلم فهو مجاز على مجاز بحسب اللغة ، والعلاقة في الأول التعلق بين المصدر وما اشتق منه ، وفي الثاني الأول ، وإن كان مجازا فقط بحسب العرف علاقته الأول لأن إطلاقه على القواعد

(١) من الآية ٤ من سورة الفرقان . (٢) من الآية ١٨ من سورة يوسف .

(٣) أى لمناسبة الياء .

(تفصيله):* النحو في الاصطلاح هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي اختلف منها . قاله صاحب المقرب^(١) فعلم

المعلومة بالفعل حقيقة عرفية كإطلاقة على الملكة أى الكيفية الراسخة في النفس التي يقتدر بها على استحضار ما كانت علمته واستحصل ما لم تعلمه . وأما إطلاقه على الإدراك فحقيقته لغة وعرفا . وأما إطلاقه على فروع القواعد أى المسائل الجزئية المستخرجة منها يجعل القاعدة كبرى لصغرى سهلة الحصول هكذا زيد من قام زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فزيد من قام زيد مرفوع^(٢) فمجاز عند الحكماء . حقيقة عرفية عند علماء الشريعة والأدب كما نقله البعض عن سري الدين . والمجاز على المجاز جائز عند البيانيين والأصوليين إلا الأمدى كما في البحر المحيط في الأصول للزركشى فنقل شيخنا السيد المنع عن الأصوليين فيه نظر . والباء في قوله بالمقاييس للتصوير . وما ذكرناه من أن العلم هنا بمعنى القواعد والباء للتصوير هو اللائق هنا لا الإدراك ولا الملكة سواء جعلنا الباء للسببية متعلقة بالمستخرج إذ لا يستخرجان بالمقاييس المذكورة ، أو جعلناها للتصوير إذ لا يتصوران بها ولا الفروع وإن قال به البعض لأنه يلزم عليه كما قاله شيخنا ألا تسمى تلك القواعد نحوا وفيه ما فيه بل الظاهر أنها هي النحو فتأمل . وخرج بالمستخرج العلم المنصوص في الكتاب والسنة . (قوله بالمقاييس) بغير همز لأصالة الباء الأولى كما في مقاييس جمع مقياس وهو ما يقاس عليه الشيء ويوافق به من القواعد الكلية . (قوله من استقراء كلام العرب) من إضافة الصفة إلى الموصوف أى من كلام العرب المستقر أى من أحوال أجزائه ، ففي العبارة حذف مضافين وإن أولت الكلام بالكلمات كان فيها حذف مضاف واحد وخرج بهذا القيد المستخرج من الكتاب والسنة والطب ونحوه . (قوله الموصلة) صفة للمقاييس وتوصيلها لمن بعد الصدر الأول كما أن استنباطها من الصدر الأول . فاندفع ما يقال : استنباط المقاييس من أحوال أجزاء كلامهم يقتضى سبق معرفة تلك الأحوال على استنباط المقاييس وتوصيلها إلى معرفة تلك الأحوال يقتضى تأخرها عنه وفي هذا تناقض وهو ظاهر ودور لتوقف المعرفة على المقاييس المتوقفة على المعرفة مع أن هذا إنما يرد إذا جعل الضمير في قوله أجزائه راجعا إلى عين كلام العرب ، أما إذا جعل راجعا إلى جنس كلامهم لأن أحكام ما تكلموا به عرفت بنطقهم فلا تناقض ولا دور أصلا لأن السابق معرفة غير المتأخر معرفته حيثئذ . وحاصل الدفع الأول اختلاف المعرفة باختلاف العارف . وحاصل الثاني اختلافها باختلاف المعروف وخرج بهذا القيد علم المعاني والبيان ونحوهما . (قوله أحكام أجزائه) المراد بالأحكام ما يشمل الأحكام التصريفية والأحكام النحوية . (قوله التي اختلف منها) صفة للأجزاء والضمير في اختلف يرجع إلى الكلام فالصلة جرت على غير ما هي له ، ولم يبرز الضمير جريا على مذهب الكوفيين من جواز عدم إبرازه عند أمن اللبس . وقال البعض : نقل الراعي في باب المبتدأ والخبر كما أفاده البهوتي أن البصريين فصلوا في وجوب إبراز الضمير بين ما إذا كان المتحمل للضمير وصفا أو فعلا فأوجبوه في الأول دون الثاني هـ . وهو مخالف لما في الجمع والتصريح من أن الفعل كالوصف في الخلاف المذكور .

(١) هو ابن عصفور على بن مؤمن أبو الحسن الأنشيل أستاذ اللغة في الأندلس مات سنة ٦٦٣ هـ .

(٢) هي قضية منطقية وقد أساء البعض إلى النحو بمثل تلك القضايا الخارجة عن مضمونه .

أن المراد هنا بالنحو ما يرادف قولنا علم العربية لا قسم الصرف ، وهو مصدر أريد به اسم المفعول أى المنحو كالخلق بمعنى المخلوق ، وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم وإن كان كل علم منحوا أى مقصودا كما خصت الفقه بعلم الأحكام الشرعية الفرعية وإن كان كل علم فقها أى مفقوها أى مفهوما . وجاء فى اللغة لمعان خمسة : القصد يقال نحوت نحوك أى قصدت قصدك والمثل نحو مررت برجل نحوك أى مثلك ، والجهة نحو توجهت نحو البيت أى جهة البيت ، والمقدار نحو له عندى نحو ألف أى مقدار ألف ، والقسم نحو هذا على أربعة أنحاء أى أقسام . وسبب تسمية هذا العلم بذلك ما روى أن عليا رضى الله تعالى عنه

(قوله فعلم) أى من تعريف النحو بما يشمل التصريف . (قوله ما يرادف قولنا علم العربية) أى المراد به ما يشمل النحو والصرف فقط لتخصيص غلبة الاستعمال علم العربية بهما وإن أطلق على ما يشمل اثنى عشر علما : اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعانى والبيان والعروض والقافية وقرض الشعر والخط وإنشاء الخطب والرسائل والمحاضرات ومنه التواريخ ، وجعلوا البديع ذيلاً^(١) لا قسما برأسه . وإضافة علم إلى العربية من إضافة العام إلى الخاص . (قوله لا قسم الصرف) هذا اصطلاح القدماء واصطلاح المتأخرين تخصيصه بفن الإعراب والبناء وجعله قسم الصرف ، وعليه فيعرف بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء وموضوعة الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء . (قوله وهو مصدر إلخ) قال البهوتى : انظر هل يجوز استعمال اسم المصدر بمعنى اسم المفعول كما استعملوا المصدر كذلك أولا . قال البعض : لا مانع من الجواز فكان عليه أن يقول هل وقع استعماله كذلك أو لا هـ . وأقول : وقع فى قوله تعالى : ﴿ هَذَا عَطَاؤُنَا ﴾ كما يفيد كلام البيضاوى . (قوله وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم) أى صار علما بالغلبة عليه والباء داخلة على المقصور عليه . (قوله وجاء فى اللغة لمعان خمسة) زاد شيخ الإسلام سادسا وهو البعض كأكلت نحو السمكة . وذكر أن أظهر معانيه وأكثرها تداولاً القصد ولهذا صدر به الشارح ، قيل لما كان اللغوى متعدداً أخره عن الاصطلاحى وإن كان الأنسب تقديم اللغوى . (قوله وسبب تسمية هذا العلم بذلك) أى سبب إطلاقه عليه بالغلبة لا بالوضع فلا ينافى ما مر . (قوله الدليل) ضبطه بعضهم بكسر الدال وسكون التحتية وبعضهم بضم الدال وفتح الهمزة . واسمه ظالم بن عمرو . قال فى التصريح : وقد تضاعفت الروايات على أن أول من وضع النحو أبو الأسود وأنه أخذه أولا عن على بن أبى طالب رضى الله عنه وكان أبو الأسود كوفى الدار بصرى المنشأ ومات وقد أسن . واتفقوا على أن أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة إلى بيع الثياب الهروية . (قوله وشيئا من الإعراب) أى حيث قال : الأشياء ظاهر ومضمر وغيرهما وهو الذى يتفاوت فى معرفته . قال السيرافى يعنى اسم الإشارة . (قوله انح هذا النحو يا أبا الأسود) روى أن مما ذكره أبو الأسود حكم إن وأن وكأن وليت ولعل ولم يذكر لكن

(١) أى للمعاني والبيان .

لما أشار إلى أبى الأسود الدؤلى أن يضعه وعلمه الاسم والفعل والحرف وشيئا من الإعراب قال : انح هذا النحو يا أبا الأسود^(١) (تَقَرَّبُ) هذه الألفية للأفهام (الْأَقْصَى) أى الأبعد من المعانى (بَلْفِظْ مُوجِز) الباء بمعنى مع أى تفعل ذلك مع وجازة اللفظ أى اختصاره (وَتَبَسُّطُ) أى توسع (الْبَذْلُ) بالمعجمة أى العطاء وهو إشارة إلى ما تمنحه لقارئها

فأمره الإمام كرم الله وجهه أن يزيدا فزادها . (قوله تقرب إلخ) إسناد التقريب إليها مجاز عقلى من باب الإسناد إلى الآلة إذ الفاعل فى الحقيقة الله تعالى وفى الظاهر المصنف . (قوله أى الأبعد من المعانى) تفسير بحسب ظاهر اللفظ فلا يناق أن المناسب جعل أفعل التفضيل هنا على غير بابيه ليشمل بالمطابقة الأبعد والبعيد لأن البعد مقول بالتشكيك . وما قيل من أنه على ظاهره وتقريب البعد يفهم بالأولى ضعف بأنه لا يلزم ذلك لأنها قد تهتم بالأبعد لشدة خفائه ولا تقرب البعد . (قوله الباء بمعنى مع) لم يجعلها سببية لأن المعهود سببا للتقريب البسط لا الإيجاز . قال سم : ويصح كونها للسببية ويكون فيه غاية المدح للمصنف حيث اتصف بالقدرة على توضيح المعانى بالألفاظ الوجيزة التى من شأنها تبسيطها . ولا إشكال فى كون الإيجاز قد يكون سببا للإيضاح إذا بولغ فى تهذيب الوجيز وتنقيحه وترتيبه اهـ . وقد يقال السبب حيث هذه المبالغة لا الإيجاز . (قوله مع وجازة اللفظ) دفع بتقدير المضاف اتحاد المصاحب والمصاحب وعليه فنى الكلام وضع الظاهر موضع المضمر والأصل مع وجازتها . وأنت خير بأن الاتحاد إنما يأتى إذا جعلت المعية حالا من فاعل تقرب ويصح أن تكون من الأقصى فيكون أحد المتصاحبين المعنى والآخر اللفظ فلا اتحاد . وما نقله البعض هنا عن ابن قاسم فيه ما فيه فانظره . (قوله أى اختصاره) ظاهره ترادف الإيجاز والاختصار وهو ما عليه جماعة . وفى المصباح أن الإيجاز تقليل اللفظ مع عذوبته وسهولة معناه فهو أخص من الاختصار على هذا . (قوله وتبسط البذل) فسرہ الشارح بتوسع العطاء أى الإعطاء يعنى تكثر إفادة المعانى ، ففيه استعارة إما تمثيلية بأن يكون شبه حال الألفية فى كثرة إفادتها المعانى بسرعة عند سماعها بخال الكريم فى كثرة إعطائه ووفائه بما يعد ، أو مصرحة حيث شبه إفادة المعانى ببذل المال والوعد ترشيح ، أو مكنية حيث شبه الألفية بكرم والبذل تخيل والوعد ترشيح . (قوله وهو) أى البذل إشارة إلى ما تمنحه أى إلى منح ما تمنحه ليوافق تفسيره أولا البذل بالعطاء أى الإعطاء . ويحتمل أن هذا إشارة إلى أن المراد بالبذل المبدول وأن تفسيره أولا بالعطاء بالنظر إلى معناه الأصلى . وقوله من كثرة الفوائد أى من الفوائد الكثيرة . (قوله بوعد متجز) الباء بمعنى مع أو سببية . فإن قلت : الإعطاء بدون وعد أبلغ فى المدح فلم قيد بالوعد ؟ قلت : كأنه لأنه الواقع لأن فهم المعانى منها لا يحصل بمجرد وجودها بل لابد من الالتفات إليها وتصور ألفاظها فكأنها لتبيها للفهم منها وتوقف الفهم منها على ذلك تعد وعدا ناجزا قاله سم . ويمكن أن

(١) أيضا حينما كان يعرض أبو الأسود عليه ما فعل كان يقول له ما أحسن ما نحت !

من كثرة الفوائد (بوغد مُنَجَز) أى موفى سريعا .

(تفتييه)*: قال الجوهري^(١) : أوعد عند الإطلاق يكون للشر ووعد للخير وأنشد :
[٢] وإلى وإن أوعدته أو وعدته تخلف إيعادى ومنجز موعدى
(وَتَقْتَضِي) أى تطلب لما اشتملت عليه من المحاسن (رِضًا) محضا (بِغَيْرِ سُخْطٍ) يشوبه
(فَائِقَةُ الْفِيَّةِ) الإمام العلامة أبى الحسن يحيى (أَبْنِ مُعْطَى) بن عبد النور الزواوى الحنفى الملقب
زين الدين سكن دمشق طويلا واشتغل عليه خلق كثير ثم سافر إلى مصر

يوجه أيضا التقييد بالوعد بأنه للإشارة إلى عزة معانيها لأن الموعود به تشوف إليه النفس فتكون أحرص
عليه ويكون هو أعز عليها . وبين موجز ومنجز الجناس اللاحق وإن قال بعضهم مضارع . (قوله ووعد
للخير) أى عند الإطلاق وحذفه اكتفاء . (قوله تخلف إيعادى إلخ) فيه لف ونشر مرتب . (قوله وتقتضى
أى تطلب) أى من الله أو من قارئها أو منها معا وإسناد الطلب إليها مجاز عقل من الإسناد إلى السبب
إذ الطالب فى الحقيقة ناظرها . ويحتمل أنه شبه الألفية بعاقلة تشبها مضمرا فى النفس على طريق الاستعارة
المكنية وإثبات الطلب تخيل ويحتمل أنه أراد بالاعتضاء الاستلزام على التجوز . (قوله رضا) كسر راءه
سماعى كضم سين سخط وسكون خائه والقياس الفتح لأن فعلهما كفرح يفرح . (قوله محضا) كأن
زاد تمهيدا لقوله بغير سخط يشوبه ليقع قوله بغير سخط يشوبه تفسيراً لمحضا . وقوله يشوبه أى يتخلل
بين أزمنة الرضاء أو المراد يشوبه من وجه آخر غير وجه الرضاء . وعلى كل علم أن قوله وتقتضى رضا
لا يغنى عن قوله بغير سخط ، والسخط تغير النفس وانقباضها لأخذ الثأر والمراد منه فى حقه تعالى
لازمه وهو إرادة الانتقام أو الانتقام . (قوله فائقة) أى عالية فى الشرف . وإنما فاقها لأنها من بحر واحد
وألفية ابن معطى من بحرين فإن بعضها من السريع وبعضها من الرجز ، ولأنها أكثر إحكاما من ألفية
ابن معطى . (قوله الحنفى) فى حواشى الشيخ يحيى أنه كان مالكيًا وتفقه بالجزائر على أبى موسى الجزولى
ثم تشفع كابن مالك وأبى حيان حين الخروج من الغرب اهـ ويمكن أنه تخفف بعد أن تشفع . (قوله
الملقب زين الدين) يؤخذ منه مع قوله فى الديباجة وقد لقبته بمنهج السالك أن لقب يتعدى بنفسه وبالحرف
كسمى . (قوله بالجامع العتيق) هو جامع عمرو بن العاص . (قوله لإقراء الأدب) اسم لما يشمل الاثنى
عشر علما المتقدمة فهو مرادف للعربية بالمعنى الشامل لها . (قوله فى سلخ) أى آخر . (قوله على شفير
الخنديق) أى حفر الخليج الذى حفره عمرو بن العاص بأمر عمر بن الخطاب ليحمل على السفن فيه
الغلال إلى الحرمين متصلاً بالبحر المالح . (قوله : ومولده سنة) بنصب سنة على الظرفية متعلق بمحذوف

[٢] البيت لعامر بن الطفيل وهو من بحر الطويل .

(١) إسماعيل بن حماد صاحب الصحاح أبو نصر الفارائى إمام فى اللغة والأدب وعلم أصول الفقه تلمذ على الفارمى والسيرالى توفى سنة ٣٩٦ هـ .

وتصُدَّر بالجامع العتيق لإقراء الأدب إلى أن توفي بالقاهرة في سلخ ذى القعدة سنة ثمان وعشرين وستائة ودفن من الغد على شفير الخندق بقرب تربة الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه ومولده سنة أربع وستين وخمسمائة.

(تنبيه) ويجوز في فائقة النصب على الحال من فاعل تقتضي والرفع خبراً لمبتدأ محذوف والجر نعتاً لألفية على حد **«وهذا كتاب أنزلناه مبارك»** ^(١) في النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة والغالب العكس وأوجبهم بعضهم (وهو) أي ابن معطى (يسبق) الباء للسببية أي بسبب سبقه إياي (حائز تفضيلاً) على (مستوجب) على (ثنائي الجميل) عليه لما يستحقه السلف من ثناء الخلف وثنائي مصدر مضاف إلى فاعله وهو الياء والجميل إما

إن جعل مولده مصدراً ميميا بمعنى الولادة أي كائن في سنة، وبرفعها على الخبرية أن جعل اسم زمان. (قوله في فائقة) أي في هذا اللفظ بقطع النظر عن حركة آخره. (قوله من فاعل تقتضي) لم يجعلها من ألفية لأنها وإن كانت نكرة تخصصت بالوصف، أو من فاعل تقرب أو تبسط لقرب تقتضي. (قوله خبراً لمبتدأ محذوف) أي والجملة حالية أو استثنائية. (قوله بالجملة) أي جنسها فيصدق بما زاد على واحدة كما في المتن. (قوله وأوجبهم بعضهم) قال شيخنا: والبعض لعل القائل بالوجوب يجعل مبارك في الآية خبر مبتدأ محذوف اهـ. وأحسن منه أن يجعل خبراً ثانياً لهذا. (قوله بسبق) أي على في الزمن والإفادة وفي تقديم المعمول إشارة إلى أنه لم يحز الفضل على المصنف إلا بالسبق، والجار والمجرور مرتبط بكل من حائز ومستوجب. (قوله حائز تفضيلاً) أي فضلاً من إطلاق المسبب على السبب، أو هو مصدر المبني للمفعول فاندفع الاعتراض بأن التفضيل صفة المفضل بالكسر فكيف يجوز المفضل بالفتح ويمكن أن يدفع أيضاً بأن الحيازة في كل شيء بحسبه. فمعنى حيازة التفضيل تعلقه به على وجه التعظيم له. ولا يرد على الجواب الثاني والثالث أنه لا يلزم من التفضيل له على غيره أنه فاضل في نفسه عليه حتى يكون فيه كبير مدح لأن المراد التفضيل ممن يعتد بتفضيله. (قوله مستوجب) قال سم: أي مستحق اهـ ويحتمل أن السين والثناء للتصيير أي مصير الثناء واجبا على. (قوله لما يستحقه السلف إلخ) لا يظهر أنه علة لمستوجب لتقديم المصنف علته وهو سبق بناء على ارتباط قوله بسبق بقوله مستوجب أيضاً بل هو علة للعلية أي لكون سبق علة للاستيجاب، لكن لا يظهر التعليل إلا بتقدير مضاف أي لوجوب ما يستحقه إلخ ولو قال لاستحقاق السلف ثناء الخلف لكان أخصر وأوضح. (قوله مصدر) فيه مسامحة لأن الثناء اسم مصدر أثني، ويمكن أن يجعل كلامه على حذف المضاف. (قوله إما صفة) أي لازمة أو مخصصة على القولين في الثناء وعلى الوصفية يحتاج إلى تعليق قول الشارح عليه بمحذوف حال من ثنائي أو بدل منه أي كائناً عليه أو ثنائي عليه، لا بثنائي المذكور لاستلزامه وصف المصدر قبل تمام عمله.

(١) من الآية ٩٢ من سورة الأنعام.

صفة للمصدر أو معمول له (وَاللَّهُ يَقْضِي) أى يحكم (بِهَيَاتٍ) جمع هبة وهى العطية أى عطيات (وَأَفَرَةٍ) أى تامة (لِى وَلَهُ فِى دَرَجَاتٍ الْآخِرَةِ) الدرجات. قال فى الصحاح: هى الطبقات من المراتب. وقال أبو عبيدة^(١): الدرج إلى أعلى والدرك إلى أسفل^(٢) والمراد مراتب السعادة فى الدار، ولفظ الجملة خبر ومعناها الطلب^(٣).

(تفنييه) و وصف هبات وهو جمع بوافرة وهو مفرد لتأوله بجماعة وإن كان الأفصح وافرات لأن هبات جمع قلة والأفصح فى جمع القلة مما لا يعقل وفى جمع العاقل مطلقاً المطابقة نحو الأجذاع

وقوله أو معمول له أى على أنه صفة لمفعول مطلق لهذا المصدر حذف وأنيب هو منابه أى ثنائى الثناء الجميل، أو على أنه مفعول به على التوسع بإسقاط الخافض والأول أولى لأن الثانى سماعى على الأصح. (قوله أى يحكم) فسر القضاء فى كلامه بالحكم كما هو معناه لغة لأن معناه عند الأشاعرة - كما فى شرح المواقف - إرادته الأزلية المتعلقة بالأشياء على ما هى عليه فيما لا يزال وهذا لا يناسب الطلب. قال: وتقديره إيجادها فيما لا يزال على ما هى عليه فيه اهـ. والمراد بالحكم هنا التعلق التجيزى فيرجع إلى التقدير. (قوله أى عطيات) أتى به مع علمه من تفسير المفرد تحسیناً لسبك قول المصنف وافرة مع ما قبله من كلام الشارح. (قوله أى تامة) أفاد به أن وافرة اسم فاعل وفر اللازم لا المتعدى يقال وفر الشيء يفر وفوراً أى تم، ووفرته أفره وفراً أى أتمته. (قوله لى وله فى درجات الآخرة) الظرفان صفتان لهبات. وخص درجات الآخرة بالذكر لأنها المهم عند العاقل ولأن الدعاء لابن معطى بعد موته إنما يتأتى بها دون درجات الدنيا. (قوله قال فى الصحاح) بفتح الصاد ومعناه فى الأصل الصحيح ومنهم من يكسر على ضيغة الجمع. (قوله هى الطبقات من المراتب) أى عليّة أو دنية فهو أعم من تفسير أى عبدة قاله البعض ورد جعل بعضهم كلام أى عبدة بياناً لما فى الصحاح. (قوله والمراد) أى من درجات الآخرة وأشار بهذا إلى أن الإضافة فى درجات الآخرة على معنى فى. (قوله وصف هبات إلخ) هذا تصحيح لوصف الجمع بالمفرد. وحاصله أن المطابقة فى الأفراد حاصلة تأويلاً فقوله لتأوله بجماعة أى وهو مفرد لفظاً وإن كان جمعا معنى. (قوله وإن كان الأفصح وافرات) أى محافظة على المطابقة اللفظية والواو للحال وإن زائدة ويظهر لى فى الجواب عن المصنف أن الأفراد لاستعماله جمع القلة فى الكثرة كما هو المناسب لمقام الدعاء فهو جمع كثرة بحسب المعنى فاحفظه فإنه نفيس. (قوله لأن هبات جمع قلة) أى بناء على مذهب سيويوه أن جمعى السلامة^(٤) للقلة. والذى ارتضاه السعد التفتازانى والدماينى أن جمعى القلة والكثرة مبدؤهما ثلاثة ومنتى جمع القلة عشرة ولا منتى لجمع الكثرة فهما مشتركان فى المبدأ مختلفان

(١) ولذلك يقال دركات جهنم أعاذنا الله منها. (٢) أى الإنشاء.

(٣) معمر بن النخعي صاحب اللغة تعلمه على يونس تولى سنة ٢٠٩ هـ.

(٤) أى جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم وإن كان للصرفين اصطلاح آخر يقول الناطم جامعاً أوزان القلة.

بأفضل وأفضل وأفضل وأفضل يعرف الأدل من العدد

انكسرت ومنكسرات والهندات والهند انطلقن ومنطلقات والأفصح في جمع الكثرة مما لا يعقل الأفراد نحو الجدوع انكسرت ومنكسرة.

(خاتمة) بدأ بنفسه لحديث «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعا بدأ بنفسه» رواه أبو داود وقال تعالى حكاية عن نوح عليه الصلاة والسلام: «رب اغفر لي ولوالدي» وعن موسى عليه السلام: «رب اغفر لي ولأخي» وكان الأخسن أن يقول رحمه الله تعالى: والله يقضى بالرضا والرحمة لي وله ولجميع الأمة لما عرفت ولأن التعميم مطلوب.

[الكلام وما يتألف منه]

الأصل هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه اختصر للوضوح.

في المنتهى. والمشهور أن مبدأ جمع الكثرة أحد عشر فيكونان مختلفين في المبدأ والمنتهى. وعلى هذا يأتي استكشال القرافي^(١) الذي ذكر أن له عشرين سنة يطلب جوابه ولم يجده وهو أنه إذا قال على دراهم كان إقرارا بثلاثة إجماعا وحقه بأحد عشر لأنه أقل جمع الكثرة فلم قدم المجاز مع إمكان الحقيقة. وإن أجيب عنه ببناء الأقارير على العرف وأما على ما مر عن السعد والدمايني فلا مجاز ولا استشكال. (قوله والأفصح في جمع القلة إلخ) وجه ذلك بأن العاقل منظور إليه فاعتنى بشأنه في المطابقة بخلاف غيره. وطوبى جمع القلة لغير العاقل جيرا للقلة. وقال شيخنا السيد: المطابقة في جمع العاقل وجمع القلة لغيره على الأصل وعدمها في جمع الكثرة لغيره لأنه لاخطأه عن العاقل في حكم المفرد بالنسبة إليه ولم يراع ذلك في جمع القلة جيرا للقلة. (قوله مما لا يعقل) أى من جموع ما لا يعقل. (قوله وقال تعالى إلخ) لما لم يصلح دليلا لكونه شرع من قبلنا وهو ليس شرعا لنا وإن ورد في شرعنا ما يقرره على ما رجحوه في مذهبنا معاصر الشافعية لم يقل وقوله عطفا على مجرور اللام وإنما ذكره استئناسا. (قوله لما عرفت) أى من ارتكاب خلاف الأفصح. (قوله ولأن التعميم مطلوب) قال سم: لعله عمم في اللفظ دون الكتابة ويبقى الكلام في أنه هل يطلب التعميم في الكتابة أيضا وهو محل نظر اهـ. أقول: الأقرب الطلب قياسا على طلب كتابة البسملة والحمدلة والصلاة والسلام فتأمل.

[الكلام وما يتألف منه]

أى والكلم بمعنى الكلمات العربية الثلاث التى يتألف الكلام منها، وذكر الضمير مراعاة للفظ ما. (قوله أى هذا باب شرح الكلام إلخ) لا شك أنه شرح الكلام وما يتألف منه على هذا الترتيب. فشرح الكلام أولا: بتعريفه والكلم الثلاث التى يتألف منها، ثانيا: بذكر أسمائها وعلاماتها فالشرح

(١) راجع له شرح تنقيح الفصول من تحفيظنا.

(كَلَامُنَا) أيها النحاة (لَفْظٌ) أى صوت مشتمل على بعض الحروف تحقيقاً كزيد أو تقديرًا

مختلف، وللإشارة إلى اختلافه صرح بلفظ شرح في المعطوف، على أنه كما قال الروداني تقدير معنى لا تقدير إعراب وإن أوهمه صنيع الشارح لأن شرح المضاف إلى المعطوف عليه متسلط على المعطوف أيضا عند عدم إعادته معه لأن الصحيح أن العامل في المعطوف نفس العامل في المعطوف عليه لا مقدر مثله. وما أشار إليه من أن الكلام خبر مبتدأ محذوف تبعاً للموضح غير متعين إذ يجوز كما قاله الشنواني رفعه على أنه مبتدأ حذف خبره أى باب الكلام هذا الآتى، ونصبه على المفعولية بنحو خذ مقدراً لا هالك كما وقع لبعضهم لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفاً. وفي قوله ما يتألف الكلام إشارة إلى رجوع ضمير يتألف في كلام المصنف إلى الكلام فالصلة جارية على غير ما هى له ولم يبرز الضمير لأمن اللبس المجوز لعدم إبرازه عند الكوفيين. (قوله واختصر للوضوح) قيل على التدرج لأنه أنسب بالقواعد وأوقع في النفس بأن حذف المبتدأ ثم خبره وأنيب عنه شرح، ثم شرح وأنيب عنه الكلام. وقيل دفعة واحدة لأنه أقل عملاً وعليه يتحمل أن الكلام نائب عن الخبر فقط أو عن الخبر والمضاف إليه. ورفع لشرف الرفع على الجر لكونه حكم العمدة فلم ينب الكلام عن المبتدأ على هذا القول أصلاً كما لم ينب عنه على القول الأول، بل هو على القولين حال في مكانه مقدر ملحوظ فيه لم يغم مقامه شيء، فتجوز البعض نيابته عن المبتدأ على الثانى غير صحيح فتدبر. (قوله كلامنا) أتى بالإضافة وإن كان مستغنى عنها بكون التأليف في النحو كما صرح به في الخطبة للإشارة إلى اختلاف الاصطلاحات في الكلام وللإشارة إلى أن المصنف من مجتهدى النحاة. (قوله أيها النحاة) أى مبنية على الضم في محل نصب بأخص محذوفاً. وها للتنبيه والنحاة نعت له على اللفظ. ويظهر لى أن معنى قولهم على اللفظ أنه ضم اتباعاً لضم لفظ أى، فتكون ضمته ضمة اتباع ويكون منصوباً بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الانباع، ضرورة أن النعت موافق للمنعوت في إعرابه ثم رأته عن بعض المحققين كما سيأتى في محله فاحفظه. (قوله صوت) يستعمل مصدراً لصات يصوت فيكون معناه فعل الشحوص الصائت، ويستعمل بمعنى الكيفية المسموعة الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا أفاده يس. وهو قائم بالهواء وقيل الصوت الهواء المتكيف بالكيفية المسموعة. (قوله مشتمل على بعض الحروف) من اشتغال الكل على جزئه المادى كما قاله البعض لكن هذا ظاهر إذا كان اللفظ خرفين أو أكثر فإن كان حرفاً واحداً كواو العطف كان من اشتغال المطلق على المقيّد أو العام على الخاص. (قوله تحقيقاً إلخ) تعميم في الصوت فالمصوب مفعول مطلق محذوف أى محقق تحقيقاً أو مقدراً تقديراً أو بمعنى محققاً أو مقدراً حال، ويعلم من هذا التعميم أن لماهية اللفظ أفراداً محققة وأفراداً مقدرة. قال الروداني: واستعماله في كل منهما حقيقة لا أنه في المقدرة مجازاه ومن التحقيق المحذوف على ما قاله البعض لتيسر النطق به صراحة وكذا كلامه تعالى اللفظى قبل التلفظ به لا كلامه القديم على قول جمهور أهل السنة انه ليس بخرف ولا صوت، فالتحقيقى اما منطوق به بالفعل أو بالقوة والتقديرى ما لا يمكن النطق به فإن الضمير المستتر

كالضمير المستتر (مُفِيدٌ) فائدة يحسن السكوت عليها (كَاسْتَقِمَّ) فإنه لفظ مفيد بالوضع .
فخرج باللفظ غيره من الدوال مما ينطلق عليه في اللغة كلام كالخط والرمز والإشارة .
وبالمفيد المفرد نحو زيد ، والمركب الإضافي نحو غلام زيد ، والمركب الإسنادي المعلوم

كما قاله الرضى^(١) لم يوضع له لفظ حتى ينطق به ، قال : وإنما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل للتدريب اهـ .
فقول المعربين في استقم مثلاً ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت أى تصوير معناه تقريرا وتدريباً أنت ، قال البعض :
وحيثئذ فليس في اضرب مثلاً إلا الفاعل المعقول واكتفى بفهمه من غير لفظ عن اعتبار لفظ له فأقيم مقام اللفظ
في جعله جزء الكلام الملفوظ كجعله جزء الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة
يكون ممكنا جسماً أو عرضاً وتارة يكون من مقولة الصوت إذا رجع الضمير إلى لصوت فقول بعضهم كالجمي
ليس من مقولة الحرف أو الصوت أصلاً ليس على ما ينبغي أفاده العصام . (قوله المستتر) أى وجوبا وجوازا فيما
يظهر . (قوله مفيد) أى بالوضع فاندفع ما أراد على التعريف من أنه يشمل اللفظ المفيد عقلاً أو طبعاً مع أن المراد
بالفائدة في تفسير المفيد بالدال على فائدة يحسن السكوت عليها النسبة بين الشئيين . (قوله فائدة يحسن السكوت
عليها) مراد الشارح بهذا بيان ما يطلق عليه المفيد عندهم لا ذكر قيد زائد على ما في المتن لئلا يلزم كون تعريف
الثن غير مانع . واندفع بهذا البيان ما يقال المفيد يصدق بما يفهم معنى ما ولو مفردا والمراد بالسكوت سكوت
التكلم على الأصح ، ويحسنه عد السامع إياه حسناً بآلاً يحتاج في استفادة المعنى من اللفظ إلى شئ آخر لكون
اللفظ الصادر من المتكلم مشتملاً على المحكوم عليه وبه . (قوله بالوضع) الظاهر أن مراده الوضع العربي الذى
هو قيد لا بد منه في تعريف الكلام كما قال الشاطبى^(٢) وغيره ليخرج كلام الأعاجم ، لا القصد لأنه أدرجه في
الإفادة كما سيأتى لكن لا وجه لزيادته في بيان انطباق التعريف على المثال مع تركه في نفس التعريف ، فكان الأولى
زيادته في التعريف أيضاً . ثم حمل الوضع على الوضع العربي مبنى على أن المركبات موضوعه وهو الصحيح لكن
وضعها نوعى فهو المراد في التعريف . (قوله فخرج باللفظ) لما كان بينه وبين فصله العموم الوجهى أخرج به .
(قوله من الدوال مما ينطلق إلخ) من الأولى بيانية والثانية تبعيضية إذ ينطلق الكلام لغة على غير الدوال من كل
قول . وقيد بقوله من الدوال مع أن اللفظ يخرج غيره دل أو لا لأن الدال هو المتوهم دخوله لتسميته كلاماً في
اللغة وغيره يفهم خروجه بالأولى . (قوله والرمز) بابه قتل وضرب وهو الإشارة بالحاجب أو الهدب أو الشفة
كما في المصباح فعطف الإشارة عليه عطف عام على خاص . (قوله وبالمفيد إلخ) أخرج به أموراً خمسة وكان
الأحسن ذكر المركب التقييدى والمزجى مع الإضافى . (قوله والمركب الإسنادى المعلوم إلخ) جرى في إخراج
الضرورى وغير المقصود من الكلام على ما ذهب إليه المصنف ونقله في شرح التسهيل عن سيبويه والراجح خلافه

(١) الرضى : هو الإمام المشهور صاحب شرح الكافية لابن الحاجب . وانظر البغية [٥٦٧/١] .

(٢) الشاطبى : هو القاسم بن فيرة بن أبى القاسم خلف بن أحمد الرعنى . كان إماماً فاضلاً في النحو والقراءات والتفسير والحديث ، وأستاذاً في
العربية ، أخذ القراءات عن ابن هذيل وغيره ، وأخذ عنه السخاوى ... وله متن الشاطبية المشهور في القراءات والرائية في الرسم ، وكان محققاً ذكياً
واسع المحفوظ . توفي سنة ٥٩٠ هـ . انظر بغية الرعاة في طبقات اللغويين والنحاة .

مدلوله ضرورة كالنار حارة ، وغير المستقل كجملة الشرط نحو إن قام زيد وغير المقصود كالصادر من الساهى والنائم .

(تفبيهاً):* الأول : اللفظ مصدر أريد به اسم المفعول أى الملفوظ به كالخلق بمعنى المخلوق . الثانى : يجوز فى قوله كاستقم أن يكون تمثيلاً وهو الظاهر^(١) فإنه اقتصر فى شرح الكافية^(٢) على ذلك فى حد الكلام ، ولم يذكر التركيب والقصد نظرًا إلى أن الإفادة تستلزمها لكنه فى التسهيل صرح بهما ، وزاد فقال الكلام ما تضمن من الكلم إسنادًا

كما ذهب إليه أبو حيان وغيره ، فالمراد بإفادة اللفظ فائدة يحسن السكوت عليها دلالة على النسبة الإيجابية أو السلبية سواء كانت حاصلة عند السامع قبل أو لا . قصد بها التكلم الكلام أو لا ، طابق كلامه الواقع أو لا . (قوله مصدر أريد به اسم المفعول) أى لا اسم جنس جمعى للفظ حتى يرد اعتراض أبى حيان على التعريف باستلزام أن الكلام المركب من كلمتين لا يسمى كلاماً لأن مدلول اسم الجنس الجمعى ثلاثة فأكثر فيكون التعريف غير جامع ، ولا باق على مصدرته حتى يرد أن اللفظ فعل اللافت والكلام النحوى ليس فعلاً . فإن قلت : إطلاق المصدر بمعنى اسم المفعول مجاز فلا يحسن دخوله فى التعريف . قلت : صار حقيقة عرفية فى الملفوظ به لهجر النحاة معناه الأصلى وهو الرمى مطلقاً أو من القم فلا إشكال ، فتظيرة بالخلق بمعنى المخلوق الباقي على مجازيته لعدم هجر معناه الأصلى وهو الإيجاد إنما هو فى مجرد إطلاق المصدر وإرادة المفعول . (قوله أن يكون تمثيلاً) أى فقط وعليه فهو خبر لمبتدأ محذوف أى وذلك كاستقم . (قوله وهو الظاهر) أى من العبارة فلا ينافى أن كونه تمثيلاً وتتميمًا كما أشار إليه ابن الناظم أول^(٣) . وإنما كان ظاهرها التمثيل فقط لما ذكره الشارح بقوله فإنه اقتصر إلخ ولأن عادتهم بعد إيراد تعريف الشئ إيراد الكاف ومجروها مجرد تمثيل . (قوله فإنه اقتصر فى شرح الكافية) أى والألفية خلاصة الكافية . (قوله نظرًا إلى أن الإفادة تستلزمها) أى لأن المفيد الفائدة المذكورة لا يكون إلا مركباً ، ولا ترد الأعداد المسرودة لما تقدم من أن المراد بالإفادة الدلالة على النسبة الإيجابية أو السلبية ، وحسن سكوت المتكلم يستدعى أن يكون قاصداً لما تكلم به . (قوله لكنه إلخ) استدراك على قوله فإنه اقتصر إلخ لدفع توهم اقتصاره على ذلك فى بقية كتبه أيضاً . (قوله صرح بهما) أما تصريحه بالقصد فظاهر . وأما بالتركيب فلذكره بدله الإسناد المفسر كما فى شروح التلخيص بضم كلمة أو ما يجرى مجراها إلى أخرى أو ما يجرى مجراها بحيث يفيد أن مفهوم إحداهما ثابت للمدلول الأخرى . وفسره شيخنا السيد تبعاً لغيره بالنسبة بين الركنين ، وأرجع بعضهم الأول إلى الثانى بتأويل الضم بالانضمام وتقدير مضاف أى لازم انضمام كلمة إلخ . ثم قال شيخنا السيد^(٤) : فهو شرط فى تحقق الكلام لا جزء منه وإن اقتضاه كلام ابن الحاجب وصرح به الرضى^(٥) ، فقد استشكله السيد الصفوى قاله الشيخ يس والشيخ يحيى . ووقع الخلاف أيضاً فى الفضلات

(١) ومن ذهب إلى ذلك ابن جابر والأندلسى الموارى فى شرحه لألفية ابن مالك . (٢) لابن الحاجب أعان الله على إتمامه .

(٣) انظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم . من تحقيقنا / يظهر قريباً .

(٤) انظر له شرح الكافية لابن الحاجب . (٥) يقصد مع الفواعل للسيوطى .

مفيدًا مقصودًا لذاته^(١) فزاد لذاته ، قال لإخراج نحو قام أبوه من قولك جاءني الذي قام أبوه وهذا الصنيع أولى لأن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام ، ومن ثم جعل الشارح^(٢) قوله كاستقيم تنميماً للحد . الثالث : إنما بدأ بتعريف الكلام لأنه المقصود بالذات إذ به يقع التفاهم . الرابع :

هل هي خارجة عن الكلام أو داخلية فيه قولان والثالث التفصيل فإن كان حذفها مضرًا كنسأوه طوالق إلا هنذا وعبيده أحرار إلا زيدا دخلت وإفلا هـ وسياً لهذا مزيد بحث . (قوله من الكلم) أى الكلمات ومن تبعيضية وهي ويجرورها في موضع الحال من ضمير تضمن . (قوله فزاد لذاته) زاد بعضهم أيضاً من ناطق واحد احترازاً من أن يصطلح اثنان على أن يذكر أحدهما فعلاً والآخر فاعلاً ، وأجيب بأن هذه الزيادة غير محتاج إليها لأن كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام ، وإنما اقتصر على التصريح بإحدى الكلمتين اتكالا على تصريح الآخر بالآخرى فهو مقدر ما صرح به الآخر فلا يتصور تركيب كلام واحد من متكلمين ، ولو سلم قلنا اتحاد الناطق غير شرط في الكلام كما أن اتحاد الكاتب غير شرط في الخط أفاده في الجمع . (قوله لإخراج نحو قام أبوه إلخ) أى لأن الإسناد فيه ليس مقصوداً لذاته بل لتعيين الموصول وتوضيحه ، ومثلها الجملة الخبرية والحالية والتعنية . (قوله وهذا الصنيع) أى التصريح بأجزاء الماهية في الحد . (قوله لأن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام) اعترضه شيخنا السيد بأن الظاهر أن التركيب والقصد داخلان في مفهوم المفيد فدلالته عليهما تضمنية لا التزامية والتضمنية غير مهجورة في الحدود ، ولو سلم أنها التزامية فهجرتها إنما هو في الحدود الحقيقية التي بالذاتيات ومثل هذا التعريف ليس منها بل من الرسوم ، وقد ينازع فيما استظهره وفي قوله ومثل هذا التعريف ليس منها بل من الرسوم . فإن الأمور الاصطلاحية حصلت مفهوماتها ووضعت أسماؤها بإزائها فليس لها معانٍ غير تلك المفهومات فتكون هي حدوداً أفاده شيخ الإسلام في آخر مبحث الكليات من شرحه على إيساغوجي نقلاً عن الإمام الرازي . (قوله ومن ثم) أى هنا أى من أجل أن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام . (قوله جعل الشارح) يعنى ابن الناطم . (قوله تنميماً للحد) أى من جهة الدلالة به على أمرين يتضمنهما معتبرين في الكلام أى وتمثيلاً أيضاً من جهة الإيضاح به للمحدود لا تمثيلاً فقط . ولا ينافي في ذلك قول ابن الناطم في آخر كلامه فاكتمى عن تنمim الحد بالتمثيل^(٣) لأن معناه أنه اكتفى عن تنمim الحد بذكر التركيب والقصد صريحاً بتنمim بالمثل المتضمن لهما ، على أنه لو منع مانع كونه تنميماً وتمثيلاً وسلمنا له ذلك والترمنا أن المراد تنميماً للحد فقط فالمنافاة مدفوعة بحمل ما قاله في آخر كلامه على المعنى الذي ذكرناه ، وأن تسمية قول المصنف كاستقيم تمثيلاً باعتبار الصورة ، وعلى كلا الوجهين سقط ما نقله البعض عن البهوتي وأقره من الاعتراض على الشارح بأن في آخر كلام ابن الناطم ما ينافي ما سنده إليه الشارح وإن كان في أول كلامه ما يشير إليه فتأمل . والظاهر على كونه تنميماً للحد أن كاستقيم ظرف مستقر نعت ثان للفظ . وقول البعض هو في موضع النعت لمفيد يلزم عليه نعت النعت مع وجود المنعوت

(١) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٣ .

(٢) المراد بالشارح هو العلامة بدر الدين ابن الناطم .

(٣) انظر شرح الألفية لابن الناطم من تحقيقنا / يظهر قريباً .

إنما قال وما يتألف ولم يقل وما يتركب لأن التأليف كما قيل أخص إذ هو تركيب وزيادة وهى وقوع الألفة بين الجزئين (وَأَسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمِ) الكلم مبتدأ خبره ما قبله أى الكلم الذى يتألف منه الكلام ينقسم باعتبار واحده إلى ثلاثة أنواع : نوع الاسم ونوع الفعل

من غير مقتضى مع أنه يضاربه قوله بعد ذلك ومجرور الكاف محذوف والتقدير كفاية استقيم اه لأن مقتضى هذا أن يكون كاستقيم نعمتا لمفعول مفيد محذوف والأصل مفيد فائدة كفاية استقيم ، فعليك بالإنصاف . (قوله إنما بدأ بتعريف الكلام إلخ) جواب عما يقال : لم بدأ بالكلام مع أن الكلمات أجزؤه والجزء مقدم على الكل ولهذا بدأ بكثير بالكلمة ؟ وحاصل الجواب أنه راعى كون المقصود بالذات الكلام وأما قصد الكلمات فللتألف الكلام منها والنكات لا تتزاحم . (قوله لأن التأليف إلخ) وقال السيد : هما بمعنى واحد ، قال البعض : وهو معنى التأليف . (قوله وقوع الألفة) المراد بها الارتباط بين الكلمتين بإسناد إحداها إلى الأخرى ، أو إضافتها إليها ، أو وصفها بها أو نحو ذلك بخلاف ضمها إليها بدون شيء من ذلك كقيام جاءه الشنوائى أى وليس المراد بها تناسبها فى المعنى فلا يخرج نحو الحجر مأكول . (قوله الكلم مبتدأ إلخ) أى كما يقتضيه قولهم إذا اجتمعت معرفة ونكرة فالمعرفة مبتدأ والنكرة خبر . واعلم أن الشارح حمل الكلم فى عبارة المصنف على الكلم الاصطلاحي كما يدل عليه كلامه الآتى فى غير موضع ، وإن كان قوله أى الكلم الذى يتألف منه الكلام يفيد حمل الكلم على الكلمات لأن تألف الكلام منها لا من الكلم الاصطلاحي فيؤول بتقدير مضاف ليوافق أكثر كلامه أى من أجزائه التى يتركب من مجموعها . وقوله باعتبار واحده يحتمل أن المراد بواحد مفردة الاصطلاحي الذى هو لفظ كلمة ، ويحتمل أن المراد به جزؤه أى جزء ما صدق عليه . وعلى كل ففى عبارته حذف مضاف تقديره على الأول مفهوم واحده لأن الانقسام إلى الثلاثة باعتبار مفهوم كلمة لا لفظها . وتقديره على الثانى جنس واحده لأن جزؤه فرد من أفراد الكلمة ، والانقسام إلى الثلاثة باعتبار جنس الكلمة لا فرد من أفرادها ثم انقسام الشيء باعتبار شيء آخر انقسام للآخر فى الحقيقة فاتضح قول الشارح لأن المقسم وهو الكلمة إلخ . وبتقريرنا كلام الشارح على هذا الوجه تلثم عبارته ويسقط ما اعترض به البعض وغيره عليه هنا وفيما يأتى فتنبه . ولك أن تستغنى عن اعتبار واحد الكلم فى تقسيم المصنف الكلم إلى اسم وفعل وحرف بأن تجعل الكلم فى كلامه بمعنى الكلمات وترجع الضمير فى واحده إلى الكلم بمعنى الكلم الاصطلاحي على الاستخدام لا بمعنى الكلمات وإلا لأنث الضمير فيصير المعنى واسم وفعل ثم حرف الكلمات أى الأنواع الثلاثة للكلمة ، وواحد الكلم الاصطلاحي كلمة وهذا أولى لعدم إحواله إلى تقدير . (قوله لأن المقسم) أى محل القسمة يعنى المقسوم . (قوله صادق إلخ) قال يس : الصدق فى المفردات بمعنى الحمل ، ويستعمل بعل ف يقال صدق الحيوان على الإنسان . وفى القضايا بمعنى التحقق ويستعمل بفى ف يقال هذه القضية صادقة فى نفس الأمر أى متحققة . (قوله من تقسيم الكل إلخ) تقسيم الكل إلى أجزائه تحليل المركب إلى أجزائه التى تتركب منها . وتقسيم الكل إلى جزئياته ضم قيود إلى أمر مشترك لتحصل أمور متعددة بعدد القيود . والتقسيم حقيقى إن تباينت أقسامه وإلا فاعتبارى .

ونوع الحرف^(١) فهو من تقسيم الكل إلى جزئياته لأن المقسم وهو الكلمة صادق على كل واحد من الأقسام الثلاثة أعني الاسم والفعل والحرف . وليس الكلم منقسماً إليها باعتبار ذاته لأنه لا جائز حينئذ أن يكون من تقسيم الكل إلى أجزائه لأن الكلم ليس مخصوصاً بهذه الثلاثة بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعداً ، ولا من تقسيم الكل إلى جزئياته وهو ظاهر . ودليل انحصار الكلمة في الثلاثة أن الكلمة إما أن تصلح ركناً للإسناد أو لا الثاني الحرف ، والأول إما أن يقبل الإسناد بطرفيه أو بطرف الأول الاسم والثاني

(قوله ليس مخصوصاً بهذه الثلاثة) أي باجتماعها أي لتحقيقه بدون اجتماعها نحو زيد أبوه قائم والباء داخلة على المقصور عليه . وقوله بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعداً أي وإن كانت من نوع الاسم فقط ، أو من نوع الاسم والفعل فقط ، أو الحرف فقط ، والظاهر من كلامهم أن المراد بالكلمات في الكلم الكلمات الاصطلاحية فلا يطلق الكلم على ما تركب من ثلاثة ألفاظ مهملة كلها أو بعضها . ويمكن اختيار كونه من تقسيم الكل إلى أجزائه ويكون جعل الثلاثة أجزاءه باعتبار تركبه من مجموعها وإن لم يتركب من جميعها . (قوله وهو ظاهر) للزوم تحقق الكلم في الاسم الواحد والفعل الواحد والحرف الواحد مع أنه باطل . (قوله ودليل انحصار إلخ) أخذ الانحصار من تقديم الخبر في قوله واسم إلخ وإنما يتم هذا الدليل بمعونة الاستقراء وإلا فيمكن أن يقال لا نسلم أن ما لا يصلح ركناً للإسناد هو الحرف فقط ، وما يقبله بطرفيه هو الاسم فقط ، وما يقبله بطرف هو الفعل فقط . (قوله أن الكلمة) أظهر مع تقدم المرجع للفلا يتوهم عود الضمير إلى الثلاثة . (قوله إما أن تصلح إلخ) إما حرف تفصيل وأن تصلح في تأويل مصدر خبر أن على تقدير مضاف أي ذات صلوح ، أو تأويل المصدر باسم الفاعل أي صالحة لأن الكلمة ليست الصلوح . وهذا أحسن من تقدير مضاف قبل اسم إن أي حال الكلمة لأنه المناسب للمقام ، إذ الكلام في تقسيم نفس الكلمة لا في تقسيم حالها ، ولأنه في وقت الحاجة لا قبلها ، ولأن التقدير قبل اسم أن يحتاج معه في صحة قوله الثاني الحرف إلى تقدير أي ذات الثاني الحرف أو الثاني حال الحرف ولأن الحصر لا يصح عليه لأن حال الكلمة لا يتحصر في الصلوح وعدمه . وفرق السيد بين صريح المصدر وأن والفعل حيث قال : من رجع إلى المعنى يعرف أن الأول لا يرتبط بالذات من غير تقدير أو تأويل بخلاف الثاني . قال شيخنا السيد : ويؤيده صحة عسى زيد أن يقوم دون عسى زيد قياماً . وسيأتي لهذا مزيد بيان في آخر الموصول . (قوله أو بطرف) ليس المراد الطرف الدائر الصادق بأن تكون الكلمة مسندة وبأن تكون مسنداً إليها بل الطرف المعين وهو أن تكون الكلمة مسندة بقرينة قوله والثاني الفعل . (قوله الأول الاسم) أورد عليه أن من الأسماء ما لا يقبله أصلاً كالظروف التي لا تتصرف ، وما لا يقع إلا مسنداً كأسماء الأفعال ، وما لا يقع إلا مسنداً إليه كالضمائر المتصلة . وأجيب بأن الكلام باعتبار الغالب أفاده في الأشباه^(٢) .

(١) وانحصار الكلمة في هذه الأقسام الثلاثة استقرأني لأن العلماء تهبوا كلاماً معرباً فلم يجدوا نوعاً رابعا للكلمة انظر قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ص ١٤ .

(٢) انظر الأشباه والتكاثير لجلال الدين السيوطي ، من تحقيقنا .

الفعل^(١) . والنحويون مجمعون على هذا إلا من لا يعتد بخلافه^(٢) . وقد أرشد بتعريفه إلى كيفية تألف الكلام من الكلم بأنه ضم كلمة إلى كلمة فأكثر على وجه تحصل معه الفائدة المذكورة لا مطلق الضم . وأقل ما يكون منه ذلك اسمان نحو ذا زيد وهيهات نجد ، أو فعل واسم نحو استقم وقام زيد بشهادة الاستقرار ، ولا نقض بالنداء فإنه من الثاني .

(قوله على هذا) أى انحصار الكلمة في الثلاثة . (قوله إلا من لا يعتد بخلافه) هو أبو جعفر بن صابر فإنه زاد اسم الفعل مطلقاً وسماه خالفة والحق أنه من أفراد الاسم . (قوله إلى كيفية تألف) الإضافة للبيان أى كيفية وحالة هي تألف . وقوله بأنه في موضع الحال من التألف والباء للتصوير ، والمراد بالضم الانضمام من إطلاق اسم الملزوم على اللازم . ووجه الإرشاد أنه ذكر في التعريف الإفادة المستلزمة للتركيب . فعلم أن التأليف يكون بالضم والإفادة . وقوله على وجه حال من الضم والمراد بهذا الوجه الحكم بإحدى الكلمتين على الأخرى وقوله الفائدة المذكورة أى التي يحسن السكوت عليها . (قوله وأقل ما يكون منه ذلك) أى التألف . وظاهره أن الكلام يتركب من أكثر من اسمين أو اسم وفعل وهو ما اعتمده ابن هشام وفصله^(٣) في شرح القطر مع الإشارة إلى رد ما دل عليه قول ابن الحاجب لأنه لا يتأتى إلا من اسمين أو اسم وفعل . ويوافقه قول الرضى : وكان على المصنف يعنى ابن الحاجب أن يقول كلمتين أو أكثر اهـ لكن قال السيد : قيل الإسناد نسبة فلا يقوم إلا بشيئين مسند ومسند إليه لا بأكثر . وهما إما كلمتان أو ما في حكمهما في قبول إسناده أو الإسناد إليه فلذلك اقتصر على كلمتين اهـ . وقال في محل آخر إن الكلام إنما يتحقق بالإسناد الذى يتحقق بالمسند إليه والمسند فقط ، وهما إما كلمتان أو ما يجرى مجراهما وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها اهـ نقله سم . (قوله اسمان) أى حقيقة كما مثل به أو حكماً كزيد قائم فإن الضمير المستتر في الوصف كالعدم لأنه لا يبرز في تنبيه ولا في جمع فلا يقال زيد قائم ثلاثة أسماء لا اسمان فقط . (قوله نحو ذا زيد) اعترض بأن الأولى نحو ذا أحمد لأن التنوين حرف معنى . ورد بمنع أنه حرف معنى لا سيما على مذهب من زاد في تعريف الكلمة قيد الاستقلال لإخراج مثل ألف المفاعلة وياء التصغير وياء النسب وحروف المضارعة وتاء التأنيث كالمصنف في تسهيله . والمراد بالمستقل ما يسوغ النطق به وحده بنفسه أو بمرادفه فلا ترد الضمائر المتصلة . (قوله أو فعل واسم) قدم الفعل على الاسم لأن المؤلف من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه في الذكر اهـ . (قوله وقام زيد) إنما مثل بالماضى وفاعله الظاهر لأن الماضى على تقدير أن فيه ضمير لا يسمى كلاماً على الأصح لأن شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوى أن يكون الضمير واجب الاستتار أفاده في التصريح . وناقشه يسـ بأنه لا شك في أن قام في جواب هل قام زيد ونحوه كلام فكيف يشترط وجوب الاستتار ويمكن حمله على غير الواقع جواب سؤال . (قوله ولا نقض بالنداء) أى الجملة الندائية فإنه أى عند الجمهور من الثاني أى المركب

(١) انظر شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ١/١٥ ، وانظر دليل المحصر في شرح الألفية لابن جابر الأندلسي .

(٢) لأن ذلك تقسيم عقل ينطبق على جميع اللغات ، ولأن ما أثبت العقل لا يناقضه العقل .

(٣) انظر أوضح المسالك للألفية ١/١١ ، قطر الندى وبل الصدى ١٣/١٤٠ .

(تنبيه): ثم في قوله ثم حرف بمعنى الواو إذ لا معنى للتراخي بين الأقسام . ويكفي في الإشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسيمه ترتيب الناظم لها في الذكر على حسب ترتيبها في الشرف ووقوعه طرفاً . واعلم أن الكلم اسم جنس على المختار . وقيل جمع

من فعل واسم لأن « يا » نائبة عن أدعو وهو فعل واسم وأما المنادى فهو فضلة زائدة على حقيقة الكلام لا منها حتى يقال أن يا زيد مركب من فعل واسمين لا من الثاني . فإن قلت : قد أسلفت أن ظاهر قوله وأقل ما يكون إلخ أن الكلام يتركب من أكثر من اسمين أو اسم وفعل ومقتضاه عد المنادى من أجزاء الكلام فيكون منافياً لقوله هنا فإنه من الثاني ، قلت : لعله يشترط في الأكثر الذي يتألف منه الكلام أن تتوقف عليه الإفادة نحو زيد أبوه قائم وإن قام زيد فمت فلا يلزم عد المنادى من الأجزاء حتى ينافي ما سلف لعدم توقف إفادة أدعو على ذكر المدعو ، ثم لا يلزم من نيابة لفظ عن لفظ أن يعطى جميع أحكامه حتى يرد أن النداء إنشاء وأدعو إخبار ، على أنه لا مانع من أن يقال إنما نابت يا عن أدعو بعد نقله إلى الإنشاء فتأمل . وأورد أيضاً ألا ماء لأنه كلام مركب من حرف واسم لأن ألا التي للتمني لا خبر لها لا ظاهراً ولا مقدراً ، ويمكن دفعه بما قيل في يا زيد . (قوله ثم في قوله ثم حرف بمعنى الواو) قال الدماميني في قول المغني الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها ما نصه : الباب مبتدأ والثاني صفة له وفي تفسير الجملة خبر ، ومن الكتاب إما حال من الضمير المستكن في الخبر ولا يضر هنا تقديم الحال على عاملها المعنوي لأنها ظرف . وقد صرح ابن برهان بجوازه لتوسعهم في الظروف وأما حال من المبتدأ على حد ما أجاز سيويه في قول الشاعر : * لمية موحشا طلل^(١) * إذ صاحب الحال عنده هو النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلاً للظرف كما يقول الأخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف فكذا ما نحن فيه ، وغاية ما يلزم كون العامل في الحال غير العامل في صاحبها وهذا ليس بمحذور عنده ، وأما صفة للمبتدأ بأن يقدر متعلقه معرفة أي الباب الثاني الكائن من الكتاب على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته . وقد اعتمد هذه الطريقة كثير من الأعاجم المتأخرين اهـ وما ذكره في قول المغني من الكتاب يأتي مثله في قول الشارح ثم في قوله ثم حرف . (قوله إذ لا معنى للتراخي بين الأقسام) فيه أن هذا من حيث الانقسام لا من حيث ذواتها فإن بين الأقسام التراخي الرتبي من حيث ذواتها فتكون ثم للتراخي الرتبي بينها من حيث ذواتها . وقوله يكفي في الإشعار إلخ فيه أن ثم أدل على ذلك لأن المتأخر ذكرًا قد يكون أشرف كما في آية : ﴿ لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة ﴾^(٢) فالأولى إبقاء ثم على حالها وجعلها للتراخي الرتبي بين الأقسام من حيث ذواتها لا من حيث الانقسام (قوله أن الكلم اسم جنس على المختار) أي لدلالته وضما على الماهية من حيث هي . وللبهوت اعتراض بتنافي كلام الشارح نقله البعض وأقره ، وقد عرفت سقوطه مما قررناه سابقاً عند قوله الكلم مبتدأ فلا تغفل . (قوله وقيل جمع) رد بأن الغالب تذكيره والغالب على الجمع تأنيثه . وقوله وقيل اسم جمع رد بأن له واحداً من لفظه والغالب على اسم الجمع خلافه وقوله فالختار أنه

(١) هذا البيت لكثير غزوة ، وقامه ... يلوح كأنه خلل . والشاهد فيه هو تقديم الحال على صاحبها النكرة . وهذا البيت أنشده سيويه | ج ١ ص

٢٧٦ | وذكر في شذوذ الذهب رقم | ٧ . وعجز البيت * يلوح كأنه خلل *

(٢) الآية ٢٠ : سورة الحشر .

وقيل اسم جمع ، وعلى الأول فاختار أنه اسم جنس جمعى لأنه لا يقال إلا على ثلاث كلمات فأكثر سواء اتحد نوعها أو لم يتحد أفادت أم لم تغد . وقيل لا يقال إلا على ما فوق العشرة . وقيل إفرادى أى يقال على الكثير والقليل كماء وتراب . وعلى الثانى فقليل جمع كثرة وقيل جمع قلة ، ويجرى هذا الخلاف فى كل ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء . وعلى المختار يجوز فى ضميره التأنيث ملاحظة للجمعية والتذكير على الأصل وهو الأكثر

اسم جنس جمعى الجمعى صفة لاسم لا لجنس على الصواب قاله يس . واعلم أن الجمع ما دل على آحاده دلالة تكرار الواحد بالعطف . واسم الجمع ما دل على آحاده دلالة الكل على أجزائه والغالب أن لا واحده من لفظه كقوم ورهط وطائفة وجماعة وقد يكون كركب وصحب . واسم الجنس الإفرادى ما دل على الماهية لا بقيد قلة أو كثرة كماء وتراب والجمعى ما دل على أكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا كتمر وكلم . قال اللقاني : اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هى ولا يخفى أن ذلك مناف لكونه جمعيا وجوابه ما فى الرضى فى باب الجمع من أنه وضع للماهية واستعمل فى الجمع فهو اسم جنس وضعاً جمعياً استعمالاً . قال الروداني : لكن يلزم كونه مجازاً دائماً والظاهر أنه غير مجاز . وقد يقال إنه مستعمل فى الجنس فى ضمن أفراد كذا قيل . وفيه أنه لا يدفع التجوز لما قال المحققون من أن استعمال رجل فى زيد إن كان من حيث الرجولية مع قطع النظر عن خصوص الشخص فحقيقة وإن كان بملاحظة خصوصه فمجاز فالأولى التزام لزوم المجاز ولا نلم فيه اهـ . وأقول : الأولى أن يقال إنه غلب استعماله فى ثلاثة أفراد فأكثر حتى صار حقيقة عرفية فى ذلك فاندفع التجوز من أصله . ولا يبعد حمل كلام الرضى^(١) على ما قلنا بأن يكون معنى قوله واستعمل فى الجمع وغلب استعماله فى الجمع بحيث صار حقيقة عرفية فيه فاحفظه . ثم أقول : بقى أن تقسيم اسم الجنس إلى إفرادى وجمعى غير حاصر إذ منه ما ليس جمعياً ولا إفرادياً كأسد ثم رأيت بعض المحققين زاده وسماء أحادياً . (قوله وقيل لا يقال) أى الكلام لأنه المحدث عنه لا مطلق اسم الجنس الجمعى . (قوله أى يقال على الكثير والقليل) هذا بناء على أنه ما دل على الماهية من حيث هى وأما على أنه ما دل عليها بقيد الوحدة الشائعة فلا يستقيم إطلاقه على الكثير إلا من أُلّ مثلاً ولذا تدخل عليه مجرداً عن الوحدة على هذا ، قاله يس . (قوله يجوز فى ضميره) أى الكلم لا مطلق اسم الجنس الجمعى لأن المحدث عنه المكلم ولأن من اسم الجنس الجمعى ما يجب تذكيره ضميره كغنم وما يجب تأنيث ضميره كبط وما يجوز فى ضميره الأمران كبقر وكلم وكذا اسم الجمع منه واجب التذكير كقوم ورهط وواجب التأنيث كإبل وخيل وجائز الأمرين كركب كذا قال أرباب الحواشى وفى غالبه خلاف نذكره إن شاء الله تعالى فى باب العدد .

(١) انظر شرح الرضى [١٨٧/٢] .

نحو ﴿إليه يصعد الكلم الطيب﴾^(١) ﴿يخرفون الكلم عن مواضعه﴾^(٢) وقد أنثه ابن معطي^(٣) في ألفيته فقال : واحدها كلمة . وذكره الناظم فقال (وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ) ونظير كلم وكلمة من المصنوعات لبن ولبنة ، ومن المخلوقات نبق ونبقة . فاسم الجنس الجمعي هو الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا بأن يكون واحده بالتاء غالبا والاحتراز بغالبا عما جاء منه على العكس من ذلك أن يكون بالتاء دالا على الجمعية وإذا تجرد منها يكون للواحد نحو كم وكماة . وقد يفرق بينه وبين واحده بالياء نحو روم ورومي وزنج وزنجي . وحده الكلمة قول مفرد وتطلق في الاصطلاح مجازا على أحد جزئي العلم المركب نحو

(قوله واحده كلمة) قال سم : أى واحد معنى الكلم يسمى كلمة ا هـ ومراده بواحد معناه جزء ماصدق عليه ويصح أن يكون مراد المصنف بواحد مفردة الاصطلاحى كما مر . (قوله ومن المخلوقات) أى مالمس للعبد دخل فيه وإلا فالعبد وصنعه مخلوقان لله تعالى . (قوله فاسم الجنس الجمعي) قال البعض : تفريع على قول المصنف واحده كلمة ا هـ وفيه أنه لا تعرض في كلام المصنف لكون الكلم اسم جنس جمعيا حتى يتفرع عليه أن اسم الجنس الجمعي يفرق إلخ فالوجه أنه تفريع على قول الشارح سابقا فاختار أنه اسم جنس جمعي مع قول المصنف واحده كلمة ، لكن ما سيذكره من الغلبة غير داخل في التفريع . ولك أن تجعل الفاء فصيحة أى إذا أردت معرفة اسم الجنس الجمعي فاسم إلخ والجمعي^(٤) صفة لاسم كما مر . (قوله هو الذى يفرق إلخ) أى ولم يغلب تأنيثه ليخرج نحو تخم مما فرق بينه وبين واحده بالتاء وهو جمع . واعلم أن فرق بالتضعيف والتخفيف في الأجرام والمعاني وما نقل عن القرافي من تخصيص المضعف بالأجرام والخفف بالمعاني لعله أريد به الأولوية لأن الفرق لما كان أظهر في الأجرام ناسبه التضعيف عكس المعاني وإلا فأهل اللغة متواطئون على أن مثل كسرتة وكسرتة في المعاني والأجرام مطلقا أفاده الروداني . فإن قلت : يرد على التخصيص وإن حمل على الأولوية قوله تعالى : ﴿إن الذين فرقوا دينهم﴾^(٥) ﴿وإذ فرقنا بكم البحر﴾^(٦) قلت : أريد في الآية الأولى إفادة التكثير وإنما يؤتى بالخفف إذا لم ترد تلك الإفادة ، وفي الثانية لما كان الماء جسما لطيفا شفافا فهو كالمعاني أتى فيه بالخفف . (قوله والاحتراز بغالبا) أى الثانية وأما محترز غالبا الأولى فقد ذكره بقوله وقد يفرق إلخ . (قوله وزنج) بكسر الزاي وفتحها طائفة من السودان . (قوله قول) خير عن حد وتطابقهما ظاهر . وقول البعض لم يؤنث الخير مع أن شروط التطابق موجودة لكونه في الأصل مصدرا لا يثنى ولا يجمع وإن أريد به هنا المقول لأن اعتبار الأصل جائز في مثله إنما يستقيم لو قال الشارح والكلمة قول مفرد لكنه لم يقل ذلك فليس بمستقيم . والتاء في الكلمة للوحدة الراجعة لوحدة الأفراد بحيث لا تطلق الكلمة على قولين مفردين معا فلا تنافي كلية الجنس المدلول عليه بأل الداخلة على

(١) الآية ١٠ : سورة فاطر . (٢) من الآية ٤٦ : سورة النساء . (٣) ابن معطي له نبذة مختصرة تأتي فيما بعد إن شاء الله تعالى .

(٤) الفرق بين اسم الجمع واسم الجنس الجمعي أن اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنتين ، أما اسم الجنس الجمعي فغلافه ، وذلك على الرغم من اشتراكهما في أنهما ليسا على أوزان الكسرة ولا القلة : ولا المشهورة فيه مثل نسوة على وزن فعلة .

(٥) الآية ١٥٩ : سورة الأنعام . (٦) الآية ٥٠ : سورة البقرة .

امرئ القيس فمجموعهما كلمة حقيقة ، وكل منهما كلمة مجازا وفيها ثلاث لغات : كلمة على وزن نبقة وتجمع على كلم كنبق . وكلمة على وزن سدره وتجمع على كلم كسدر . وكلمة على وزن تمرة وتجمع على كلم كتمر . وهذه اللغات في كل ما كان على وزن « فِعل » ككبد وكثف . فإن كان وسطه حرف حلق جاز فيه لغة رابعة وهي اتباع فائه لعينه في الكسر اسما كان نحو فخذ أو فعلا نحو شهد^(١) (وَالْقَوْلُ) وهو على الصحيح لفظ دال على معنى (عَم) الكلام والكلم والكلمة عموماً مطلقاً فكل كلام أو كلم أو كلمة قول

المحدود . وزاد في التسهيل في حد الكلمة قيد الاستقلال لتخرج ألف المفاعلة وأحرف المضارعة وياء التصغير وياء النسب وتاء التأنيث ونحو ذلك فإنها ليست بكلمات على مذهب المصنف ، وذهب الرضى إلى أنها كلمات . (قوله وتطلق في الاصطلاح مجازا) وكذا في اللغة . وخص الاصطلاح بالذكر لأنه أهم لأن وضع الكتاب لبيان فسق قول البعض الصواب إسقاط قوله في الاصطلاح لتوافق اللغة والاصطلاح في ذلك . والمجاز المذكور مرسل علاقته الكلية^(٢) وما ذكره الشارح من أن هذا الإطلاق مجاز أحد قولين . والثاني أنه حقيقة عند النحاة وأن المفرد عندهم اللفظة الواحدة بدليل إعراب كل منهما بإعراب مستقل والإعراب إنما يكون على آخر الكلمة وأن تفسيره بما لا يدل جزؤه على جزء معناه اصطلاح المناطق فذكره في العربية من خلط اصطلاح باصطلاح . (قوله وتجمع) أى جمعا لغويا لا اصطلاحيا فلا ينافى ما سبق من اختياره أنه اسم جنس جمعى لا جمع . (قوله كسدر) أى بسكون الدال وأما بفتحها كعنب فجمع لسدره كقربة وقرب ، وتجمع أيضا على سدور وسدرات بسكون الدال وكسرها للاتباع وفتحها للتخفيف كما في القاموس وغيره . (قوله في كل ما كان على وزن فعل) أى من الأسماء فقط كما يشعر به التثني . وقوله فإن كان وسطه أى وسط ما كان على وزن فعل ووسطه حرف حلق اسما كان أو فعلا ، فتسمية اللغة الأخيرة رابعة ليست بالنسبة إلى الأسماء فقط وإن توهمه البعض ، بل بالنسبة إلى الأفعال التي وسطها حرف حلق أيضا . قال السعد في شرح تصريف العزى في نحو نعم وشهد أربع لغات : كسر الفاء مع سكون العين ، وكسرها وفتح الفاء مع سكون العين وكسرها وهذه اللغات جارية في كل اسم أو فعل على فعل مكسور العين وعينه حرف حلق اهـ ومثله للشارح في باب نعم وبئس فإن لم يكن وسط الفعل الذى على فعل حلقيا كعلم فليس فيه إلا فتح فائه وكسر عينه أو سكونها تخفيفا . (قوله والقول) أى المقول . (قوله على الصحيح) مقابله أربعة أقوال ذكر الشارح منها فيما يأتي قولين . والثالث أنه مرادف للكلمة . والرابع أنه مرادف للفظ حكاة السيوطى في جمع الجوامع . (قوله لفظ دال) المراد باللفظ ما يشمل الحقيقي كالكمات القرآنية لأنها ملفوظة بالفعل بالنسبة لغيره تعالى والحكمى كالضمير المستتر . والمراد بالدال ما يدل بالوضع الشخصى كزيد ورجل أو النوعى كالركبات والمجازات . ومن هذا يعلم سقوط تشكيك

(١) اللغة الأصلية : كلمة ، وهو الأول في اللغات والباقي تفرعات . وانظر شذا العرف من الصرف باب تصريف الأسماء . للشيخ الحملاوى وشرح الكافية لابن الحاجب

(٢) وهو ذكر اللفظ الدال على الكل ويراد به الجزء لا غير كما في قوله : ﴿يَجْعَلُونَ أَسْجَاداً لَهُمْ وَأَسْمَاءً يُدْعَوْنَ بِهَا وَإِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ مِنْهُ لَمَحْسُوراً﴾ (٢) وهو ذكر اللفظ الدال على الكل ويراد به الجزء لا غير كما في قوله : ﴿يَجْعَلُونَ أَسْجَاداً لَهُمْ وَأَسْمَاءً يُدْعَوْنَ بِهَا وَإِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ مِنْهُ لَمَحْسُوراً﴾

ولا عكس . أما كونه أعم من الكلام فلانطلاقه على المفيد وغيره والكلام مختص بالمفيد .
وأما كونه أعم من الكلم فانطلاقه على المفرد وعلى المركب من كلمتين وعلى المركب من
أكثر والكلام مختص بهذا الثالث . وأما كونه أعم من الكلمة فلانطلاقه على المركب والمفرد
وهي مختصة بالمفرد . وقيل القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد فيكون مرادفاً للكلام .
وقيل هو عبارة عن المركب خاصة مفيداً كان أو غير مفيد فيكون أعم مطلقاً من الكلام
والكلم ومبايناً للكلمة . وقد بان لك أن الكلام والكلم بينهما عموم وخصوص من وجه
فالكلام أعم من جهة التركيب وأخص من جهة الإفادة والكلم بالعكس ، فيجتمعان في

صاحب التصريح المذكور في تصريحه فانظره . (قوله على معنى) أى واحد أو أكثر فدخل المشترك .
والمعنى مصدر ميمي بمعنى المفعول أى المقصود من اللفظ . (قوله عم الكلام والكلم والكلمة عموماً
مطلقاً) أى عم كلا من الثلاثة عموماً مطلقاً يجمع مع كل ويفرد عنه لوضعه للقدر المشترك الشامل
لها ولحقو غلام زيد . وليس مراده عم بمجموع الثلاثة بدليل قوله عاطفاً بأو فكل كلام أو كلم أو كلمة
إلخ وبدليل قوله أما كونه إلخ . وحمل الشارح عم على أنه فعل ماضٍ لتبادره وعدم إحواجه إلى تكلف
وقرره على وجه استفاد منه ما يستفاد على جعل عم أفعل تفضيل حذف همزته ضرورة من كونه عم
كلاماً منها وزاد بشموله نحو غلام زيد لحمله العموم على العموم المطلق فلم يكن جعله أفعل تفضيل أكثر
فائدة من جعله فعلاً هكذا ينبغي تقرير عبارة الشارح ، وبه يعلم ما في كلام البعض فانظره . ومثل
جعله أفعل تفضيل في البعد بل أبعد جعله اسم فاعل حذف ألفه ضرورة . واعلم أن عم كغيره من
الألفاظ المشددة الموقوفة عليها في الشعر يجب تخفيفه لئلا يفسد الوزن . (قوله ولا عكس) أى بالمعنى
اللغوى . (قوله وقد بان لك) أى من تعريف المصنف الكلام وتعريف الشارح الكم بقوله سابقاً بل
هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعداً ، وليس مراده بان لك من تكلم المصنف على الكلام والكلم
إذ لا قرينة على هذه الإرادة . فسقط ما نقله البعض عن البهوتى وأقره من اعتراضه بقوله هذا أى قول
الشارح وقد بان لك إلخ ظاهران أعرب الكلم مبتدأ خبره ما بعده لأنه حينئذ مستعمل في معناه الاصطلاحي
وهو المركب من ثلاث كلمات فصاعداً ، فإن أعرب مبتدأ خبره ما قبله كما مشى عليه الشارح أشكل
لأنه حينئذ بمعنى الكلمات النحوية وهي الاسم والفعل والحرف اهـ مع أن دعواه ظهور ذلك البيان
على جعل الكلم في عبارة المصنف بمعناه الاصطلاحي غير مسلمة لأن كون الكلام والكلم بينهما العموم
من وجه إنما يتبين بتعريفهما لا بتعريف الكلام وبمجرد أن واحد الكلم كلمة . ومع أن دعواه كون الكلم
بمعناه الاصطلاحي كما بيناه سابقاً فتنبه ولا تكن أسير التقليد . (قوله بينهما عموم وخصوص من وجه)
الجار والمجرور راجع لكل من عموم وخصوص .

(١) ابن جماعة : هو محمد بن أبى بكر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة . وهو الأستاذ العلامة المتفنن في سائر العلوم
والفنون . وكان أعجوبة زمانه في التقرير تولى سنة ٨١٩ : (انظر البقية ١/٦٣ - ٦٦) .

الصدق في نحو زيد أبوه قائم ، وينفرد الكلام في نحو قام زيد ، وينفرد الكلم في نحو إن قام زيد .
(تنبيهه) *: قد عرفت أن القول على الصحيح أخص من اللفظ مطلقاً فكان من حقه أن يأخذه جنساً في تعريف الكلام كما فعل في الكافية لأنه أقرب من اللفظ^(١) ، ولعله إنما عدل عنه لما شاع من استعماله في الرأي والاعتقاد حتى صار كأنه حقيقة عرفية واللفظ ليس كذلك (وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤْم) أى يقصد كلمة مبتدأ خبره الجملة بعده . قال المكودي^(٢) : وجاز الابتداء بكلمة

(فائدة) : قال ابن جماعة لا بد في اللذين بينهما عموم وجهى من معرفة أمور : معروضين وعارضين وثلاث ماصدقات ومادة ومتعلق . وبيان ذلك هنا ليقاس عليه غيره أن المعروضين الكلام والكلم ، والعارضين العموم والخصوص ، والماصدقات الثلاث ماصدقات اجتماعهما وانفراد كل ، والمادة الاسم والفعل والحرف ، والمتعلق الصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين أو أكثر وفي عدم الاستغناء عن معرفة هذا المتعلق نظر إذ الظاهر أنه يستغنى عن معرفته . (قوله قد عرفت) أى من تعريف القول . (قوله على الصحيح) احتراز بقوله على الصحيح من بعض الأقوال المقابلة له وهو القول بمرادفه للفظ وإن لم يعكس الشارح سابقاً فلا ينافى أنه أخص من اللفظ على بعض الأقوال غير الصحيحة أيضاً كالقولين اللذين حكاهما الشارح سابقاً في مقابلة الصحيح . والحاصل أن في مفهوم قوله على الصحيح تفصيلاً فلا يعترض به فاعتراض البعض تبعاً لشيخنا على قوله على الصحيح غير وجه فافهم . (قوله فكان من حقه) أى القول أى مما يستحقه ، أو المصنف أى من الحق المطلوب منه أى على وجه الأولوية وإلا فأخذ البعيد في التعريف جائز . (قوله أقرب من اللفظ) أى إلى الكلام لأنه أقل عموماً من اللفظ . (قوله حتى صار كأنه حقيقة عرفية) يفيد أنه لم يصير بالفعل وهو كذلك لعدم هجر المعنى الأصلي . وقال الفاكهتي : يطلق على غير اللفظ من الرأي والاعتقاد بطريق الاشتراك لكن لا يعترض بهذا على من أخذ القول في التعريف لوضوح القرينة على المراد . (قوله وكلمة بها كلام قد يؤم) مجموع هذا الكلام جملة كبرى لأن الخبر فيها جملة ، وجملة قد يؤم صغرى لوقوعها خبراً ، وجملة كلام قد يؤم كبرى وصغرى بالاعتبارين . (قوله خبره الجملة بعده) أى جملة كلام قد يؤم التى هى اسمية مركبة من مبتدأ ثان وخبر وقد فصل بين المبتدأ الأول وخبره بمعمول خبر المبتدأ الثانى وهو بها للضرورة . (قوله للتنويع) قال سم : حمل الكلمة على التنويع يقتضى أنه أراد بها هنا معناها دون لفظها وهو غير صحيح لأن المراد بها هنا نفس اللفظ أى ولفظ كلمة إلى آخره ، وحينئذ فما قاله المكودي لا يصح لأنه غير محتاج إليه فقط . ويمكن أن يجاب بأن لفظ كلمة فرد من أفراد مسمى كلمة إذ يصدق مسمى كلمة على لفظ كلمة كما يصدق على لفظ زيد وعمرو مثلاً ، فكانه قال وفرد من مسمى كلمة به كلام قد يؤم فصح ما قاله المكودي^(٣) ١ هـ ببعض تصرف .

(١) انظر الكافية الشافية ص ٣ . يقول فيها .

قوله ، مفيد ، طلباً ، أو خبراً هو الكلام ، كاستمع ، واستمرى ،

(٢) هو أبو زيد : عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي ، قبيلة ، له شرح المكودي على ألفية ابن مالك ، وهو آخر من قرأ كتاب سيوريه لى النحو .

(٣) انظر شرح المكودي لألفية ابن مالك ص ٧ .

للتنوع لأنه نوعها إلى كونها إحدى الكلم وإلى كونها يقصد بها الكلام انتهى . ولا حاجة إلى ذلك فإن المقصود اللفظ وهو معرفة أى هذا اللفظ وهو لفظ كلمة يطلق لغة على الجمل المفيدة ، قال تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا ﴾^(١) إشارة إلى ﴿ رب ارجعون لعلى أعمل صالحا فيما تركت ﴾^(٢) وقال عليه الصلاة والسلام : «أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد :

* أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ * [٣]

(قوله إحدى الكلم) لو قال واحد الكلم لكان أوفق . (قوله وهو معرفة) أى بالعلمية لأن كل كلمة أريد بها لفظها فهي علم عليه بناء على مذهب السعدو من تبعه أن الألفاظ موضوعة لأنفسها تبعاً لوضعها لمعانها لا قصداً حتى يصير به اللفظ مشتركاً فتتوينا مع وجود العلمية والتأنيث للضرورة . وقال السيد : دلالة الألفاظ على أنفسها إن سلمت فليست بالوضع هـ . والظاهر أن العلمية المذكورة شخصية كما يعلم مما قرناه في أسماء الكتب عند قول الشارح تنبيه أوقع الماضي موقع المستقبل إلخ وإن قال شيخنا السيد علمية جنسية كما هو ظني . (قوله يطلق لغة) أى إطلاقاً مجازياً كما في التصريح^(٣) وغيره ويشير إليه الشارح بذكر العلاقة بقوله وهو من باب إلخ ، فما نقله البعض عن بعضهم من أن هذا

(بسم الله الرحمن الرحيم) الحمد لله رب العالمين . فقد رأينا - خدمة لهذا الكتاب الجليل - أن نخلي هذه الطبعة بشرح شواهد ، فأخذنا من شرح الشواهد (للعيني) كل ما تعرض لشرحه من شواهد الأشموني والله نسأل التوفيق وحسن السدا .

[شواهد الكلام]

[٢] قاله لبيد بن ربيعة العامري الصحابي شاعر مفلح فارس جواد مخضرم ، عاش مائة وأربعين سنة . توفي في خلافة عثمان رضي الله عنه . وتماه : * وَكُلُّ نَعِيمٍ لَمْ يَحَالَةً زَائِلٌ * وهو من قصيدة لامية من الطويل أولها قوله :

أَلَا نَسْأَلُ أَنْ نَلْمَزَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْتَحِبُ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ

قوله باطل يعني زائل وفانت من بطل الشيء بطلاً وبطولاً وبطولاً إذا ذهب ضياعاً . والنعم ما أنعم الله عليك وكذلك النعمة والنعمى والنعماء ، قوله لا محالة بالفتح أى لا بد وقيل لا حيلة . قيل الجنة نعيم وهي لا تزول أبداً فكيف قال هكذا وهذا غير صحيح ، ولهذا رد عليه عثمان بن مظعون رضي الله عنه وكذبه حين أنشده في مجلس قريش وعثمان هناك . يقال إنما قال ذلك قبل إسلامه فيحتمل أن يكون اعتقاده أن لا وجود للجنة أو لا دوام لها كما هو مذهب طائفة من أهل الضلال ، أو يكون أراد به ما سوى الجنة من نعيم الدنيا لأنه كان في صدد ذم الدنيا وبيان سرعة زوالها . وأما تكذيب عثمان إياه فلمحملة كلامه على العموم ، وألا حرف استفتاح غير مركبة خلافاً للزحشرى . وكل إذا أضيفت إلى النكرة تقتضى عموم الأفراد وإذا أضيفت إلى المعرفة تقتضى عموم الأجزاء تقول : كل رمان مأكول ، لا كل الرمان . وخلا إذا دخلت عليها ما لا تخبر عند الجمهور خلافاً للجزمى ، وعند التجرد خبر على أنها حرف جر ، وتنصب على أنها فعل فاعله مضمر وجوبا والمستثنى مفعوله . وكذلك عدا . ثم هذه الجملة يجوز أن تكون حالاً أو به جزم السيراقى فالتقدير ألاكل شئ حال كونه خالياً عن الله باطل . ويجوز أن تكون نصباً على الظرفية والتقدير ألاكل شئ وقت خلوه عن الله باطل ، قوله يحاول من حاولت الشئ إذا أردته . والنحب بفتح النون وسكون الحاء المهملة وهو المدة والوقت . يقال قضى فلان نحبه إذا مات^(٤) وأورده شاهداً لإطلاق الكلمة على الكلام وهو مجاز من تسمية الشئ باسم جزئه . وقدر رويناعن أى هريرة رضي الله عنه من طريق البخارى ومسلم رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال : «أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد ألاكل شئ ما خلا الله باطل وكاد ابن أبى الصلت أن يسلمه» .

(١) من الآية ١٠٠ سورة المؤمنون . (٢) من الآية ٩٩ سورة المؤمنون . (٣) أى شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري .

(٤) ويؤيد ذلك ما جاء في الكتاب العزيز قوله تعالى ﴿ ففهمهم من قضى نحبه ومنهم من ينظر ﴾ وانظر لسان العرب لابن منظور مادة (نحب) . باب الباء فصل النون .

وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه كتسميتهم ربيعة القوم عينا والبيت من الشعر قافية. وقد يسمون القصيدة قافية لاشتغالها عليها وهو مجاز مهمل في عرف النحاة.

الإطلاق حقيقة عند اللغويين فيه نظر. (قوله على الجمل) أى جنسها الصادق بالجملة الواحدة والأكثر. (قوله المفيدة) قال يس: ليس بقيد فإن العلاقة الآتية تفيد أن إطلاقها على الجمل لا يختص بالمفيدة وإن اشتهر في كلامهم التقييد بها. وقد يقال كلامهم في الإطلاق بالفعل والذي تفيد العلاقة جواز إطلاقها على الجمل غير المفيدة لا إطلاقها بالفعل. (قوله أنها) أى جملة أرجعون إلخ. (قوله قالها الشاعر) آل للجنس. (قوله كلمة لبيد) هو ابن ربيعة العامري الصحابي توفي في خلافة عثمان عن مائة وأربعين سنة. وقيل في أول خلافة معاوية عن مائة وسبع وخمسين سنة، قيل: إنه لم يقل شعرا منذ أسلم وهو الصحيح عند الإخباريين وقد عمر في الإسلام دهرًا. وكان يقول: أبدلني الله بالشعر القرآن حتى قال له عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه في مدة خلافته: يا لبيد أنشدني شيئًا من شعرك، فقال: ما كنت لأقول الشعر بعد أن علمني الله البقرة وآل عمران فزاده عمر في عطائه خمسمائة درهم وقيل بل قال في الإسلام هذا البيت:

ما عاتب المرء الكريم كنفسه والمرء يصلحه القرين الصالح

وقيل بل هذا البيت:

الحمد لله إذ لم يأتني أجل حتى اكتسيت من الإسلام سربالا

(قوله ألا كل شيء ما خلا الله باطل) أى ذاهب فان. أى جائز عليه ذلك فلا يرد نحو الجنة والنار والأرواح. والظاهر من إيراد العلماء هذا الشطر فقط أنه الواقع في الحديث والخبر عن أصدق دون تمام البيت وهو: * وكل نعيم لا محالة زائل *

واعترض بأن نعيم الجنة لا يزول، وأجيب بأنه قاله قبل إسلامه وكان يعتقد أن لاجنة أو لا دوام لها، وبأن المراد جائز عليه الزوال وبأن المراد هنا نعيم الدنيا لأن سياق القصيدة لذم الدنيا. وقوله لا محالة بفتح الميم أى لا بد وقيل لا حيلة. (قوله وهو) أى الإطلاق المذكور من باب إلخ أى فيكون مجازًا مرسلًا من إطلاق اسم الجزء على الكل. واعترضه شيخنا السيد بأن السعد نص على أنه يجب أن يكون الجزء الذى يطلق اسمه على الكل له من بين الأجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل، فلا يجوز إطلاق البدأ أو الأصبع على الربيعة والأمر هنا ليس كذلك، قال إلا أن يحمل كلام السعد على الجزء الخاص وما هنا جزء عام لأن الكلمة تعم سائر أجزاء الكلام. هذا ويصح أن يكون من باب الاستعارة لأن الكلام لما ارتبط بعضه ببعض وحصلت له بذلك وحدة أشبه الكلمة. (قوله ربيعة القوم) كذا في بعض النسخ بالوحدة فتحية ساكنة فهمز وفي بعضها بالهمز فالتحتية المشددة وهو من يجلس على مكان عال لينظر القوم. (قوله والبيت من الشعر قافية) لأنها أشرف أجزائه. (قوله وقد يسمون القصيدة إلخ) من ذلك قول معن بن أوس في ابن أخته:

أعلمه الرماية كل يوم فلما استدّ ساعده رماي

(تنبيهه)*: قد فى قوله قد يؤم للتقليل ومراده التقليل النسبى ، أى استعمال الكلمة فى الجمل قليل بالنسبة إلى استعمالها فى المفرد ، لا قليل فى نفسه فإنه كثير . وهذا شروع فى العلامات التى يمتاز بها كل من الاسم والفعل والحرف عن أخويه . وبدأ بالاسم لشرفه فقال (بالجر) ويرادفه الخفض . قال فى شرح الكافية : وهو أولى من التعبير بحرف الجر لتناوله الجر بالحرف والإضافة (والتثوين) وهو فى الأصل مصدر نوتت أى أدخلت نونا ، ثم غلب حتى صار اسماً لنون تلحق الآخر لفظاً لا خطأ لغير توكيد . فقيد لا خطأ

وكم علمته نظم القوافى فلما قال قافية هجائى^(١)
واستد بالسين المهمة أى قوى كما فى شيخ الإسلام . (قوله وهو مجاز مهملة فى عرف النحاة) أى أنهم لا يستعملون الكلمة بمعنى الكلام أصلاً . ومن هنا اعترض على المصنف فى ذكره حتى قيل إنه من أمراض الألفية التى لا دواء لها . وقد أطال سم فى دفعه بما حاصله أن إهمال المعنى المجازى فى عرفهم بتقدير تسليم حصوله من جميعهم لا يمنع من ذكره بل يؤكد أنه لأن إهماله يوهم انتفاءه فيتأكد التنبيه عليه ، ويكون قد فى عبارته للتوقع فإن استعمال اللفظ فى المعنى المجازى بصدد أن تدعو حاجة إليه فتركب ، أو أنه أراد بيان المعنى اللغوى المجازى لكثرة فى نفسه وإن كان قليلاً بالنسبة إلى المعنى الحقيقى . (قوله وهذا) أى الشروع فى الكلام الآتى ليصح الحمل ويصح رجوع الإشارة لنفس الكلام ويقدر مضاف فى الخبر أى ذو شروع . (قوله فى العلامات) العلامة يجب اطرادها أى وجود المعلم عند وجودها ولا يجب انعكاسها أى انتفاؤه بخلاف التعريف فإنه يجب اطراده وانعكاسه حداً كان أو رسماً إلا عند من جاوز التعريف بالأعم أو الأخص . (قوله لشرفه) أى لوقوعه محكوماً عليه وبه ولأنه لا غنى لكلام عنه . (قوله بالجر) هو على أن الإعراب لفظى الكسرة وما ناب عنها ، وتعريفه بالكسرة التى يحدثها عامل الجر فيه قصور لعدم تناوله نائب الكسرة كالباء والفتحة ، ودور لأخذ المعرف فيه وإن أوجب عن الثانى بأنه تعريف لفظى لمن عرف الطرفين وجهل النسبة بينهما ، وبأن الجر ليس من أجزاء التعريف وإنما ذكر لتعيين العامل وعلى أنه معنوى تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها . وتقديم الجار والمجرور للاهتمام لا للحصر فإن العلامات تزيد على ما ذكره المصنف . (قوله وهو أولى) قد يقال لا أولوية لأن التعبيرين لم يتواردا على أمر واحد بل على علامتين مختلفتين . ويجاب بأن الأولوية بالنظر لمن أراد أن يقتصر على أحد التعبيرين . (قوله من التعبير بحرف الجر) رجح التعبير به ابن هشام من جهة أن عن وعلى والكاف الاسميّات ونحوها يستدل على اسميتها بحرف الجر لعدم ظهوره فيها . ولا يرد عليه نحو عجبت من أن تقوم ويوم ينفع لأن المدخول اسم تأويلاً لتأويل أن تقوم بالقيام وينفع بالفع . (قوله والإضافة) أى المضاف ليجرى على الصحيح أن عامل الجر هو المضاف . ولم يقل والتبعية لأن المسحیح أن التبعية ليست عاملة بل العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع^(٢) . ولم يقل والمجاورة والتوهم لندرتها . (قوله وهو فى الأصل) أى اللغة . (قوله أى أدخلت نونا) أى أو صوّت فالتثوين يطلق لغة على إدخال النون وعلى التصويت . (قوله ثم غلب إلخ) فى العبارة اختصار والتقدير ثم نقل إلى النون (١) ليس بالأبيات شاهد نحوى ، وإنما هو شاهد لغوى فى أن الكلمة تطلق ويراد بها الكلام ، وهى من قضايا علم البلاغة لا النحو . فقد أطلق على القصيدة قافية وهو ما يسمونه بالجاز المرسل الذى علاقته الجزئية .
(٢) وذلك لأن التابع يتبع المتبوع فى جميع حالاته إفراذاً وتثنيةً وجمعاً ، ورففاً ونصاً وجرّاً مثل النعت ومنعوتة .

فصل مخرج للنون في نحو ضيفن اسم للطفيلي وهو الذي يجيء مع الضيف متطفلاً^(١) والنون اللاحقة للقوافي المطلقة أى التى آخرها حرف مد عوضاً عن مدة الإطلاق فى لغة تميم وقيس كقوله :

المدخلة مطلقاً ثم غلب إلخ لأن العلم بالغلبة ما وضع لمعنى كلى وغلب استعماله فى بعض جزئياته . والنون التى غلب استعمال التنوين فيها فرد من مطلق النون المدخلة لا من إدخال النون إذ هى مبينة له . وباعتبار النقل والغلبة اندفع اعتراض السهيلي بأن التنوين فعل المتنون فلا يصح حمل النون عليه . (قوله تلحق الآخر) لم يأخذ الشارح محترزه وسياتيك عن الروداني . وقوله لفظاً قال يس : بيان للواقع لا للاحتراز . وقوله لا خطأ أى لأن الكتابة مبنية على الابتداء والوقف وهو يسقط وقفاً رفعا وجرا ولما ثبت عوضه وهو الألف فى الوقف نصبا كتبت الألف والمراد بالحق خطأ المنفى لحوقها بنفسها لا أو عوضها حتى يرد أن المتنون المنصوب فى الدرج لا يصدق عليه لفظاً لا خطأ لأن عوضها وهو الألف لاحق خطأ وحتى يكون قوله لغير تأكيد مستدر كالمخرج نون « لنسفعاً » حيث لا يقوله لا خطأ ، لكن يرد على طرده نون إذن على الصحيح من أنها تكتب ألفاً فى الدرج تلحق لفظاً لا خطأ وليست تنويناً . ولو زاد قيد الزيادة فى التعريف كغيره لخرجت ، ويجاب بأنها آخر الكلمة لا أنها لحقت الآخر فتخرج بقيد لحق الآخر كذا فى الروداني . (قوله مخرج للنون) أى الأولى المتحركة المزينة فى آخر ضيف ، وأخرجها الروداني بقيد « تلحق الآخر » نظراً إلى أنها آخر ضيفين لأنها لحقت آخره . والشارح ومن وافقه نظروا إلى أنها لحقت آخر ضيف كما فهم مما قدمته ولحقت آخره للإلحاق بمجهر وأما الثانية فتنوين . (قوله فى نحو ضيفن) كرعشن للمرتعش اليد . (قوله مع الضيف) الضيف يطلق على الواحد والواحدة والاثنين والجماعة . ويجوز ضيف وضيعة وضيغان وأضياف والأول أفصح . قال تعالى : ﴿ هَؤُلَاءِ ضِيفِي فَلَا تَفْضَحُون ﴾ [الحجر : ٦٨] قاله الدنور شري . (قوله للقوافي) جمع قافية وقد اختلف فيها العروضيون على اثني عشر قولاً أشهرها قولان : قول الخليل بأنها من المتحرك قبل الساكنين إلى انتهاء البيت ، وقول الأخفش بأنها الكلمة الأخيرة . واعتراض قوله للقوافي المطلقة بأنه يلحق الأعرىض المصرية أيضاً وبأن المراد آخر القوافي وآخرها مدة والتنوين بدل منها لا أنه لحقها . وأجيب عن الأول بأن المراد بالقوافي ما يشمل الأعرىض المصرية على الجمع بين الحقيقة والمجاز أو عموم المجاز . وعن الثانى بمنع أن المراد آخرها بل ما يصح حمل الكلام عليه وذلك روى القافية كذا فى الروداني . ولا يرد عليه ما إذا وصل الروى بالهاء نحو مقامه لأن المراد لحق التنوين روى القافية ولو مع فصل بينهما نعم . يرد ما إذا كان الروى مدة أصلية فإن الظاهر حيث حذفها والإتيان بالتنوين بدلها فليس التنوين لاحقاً لروى القافية فى هذه الصورة فتدبر . (قوله عوضاً) مفعول لأجله عامله اللاحقة وعليه فالعوض بمعنى التعويض أو حال من ضمير اللاحقة . (قوله فى لغة) متعلق باللاحقة وقوله تميم وقيس عبارة التصريح فى لغة تميم أكثرهم أو جميعهم وكثير من قيس وأما فى لغة الحجازيين فلا تلحق . (قوله كقوله) أى الشاعر المفهوم من السياق وإن لم يفهم بخصوص اسمه كجبرير هنا والتابعة فيما بعده . (قوله عاذل) منادى مرخم وأصبحت بضم التاء كما (١) والمتطفل هو الإنسان الذى يأتى مع غيره ولا يكون مرفوعاً فى إتيانه معه فى عمل الضيافة ويكون عبثاً على المضيف لعدم رغبته فيه .

[٤] أَقْلَى اللَّوْمِ عَاذِلٌ وَالْعَتَابَيْنِ وَقَوْلِي إِنَّ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنِ
الأصل العتابا وأصابا . وقوله :

[٥] أَفْدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِنِ
الأصل قدى . ويسمى تنوين الترنم على حذف مضاف أى قطع الترنم لأن الترنم
مد الصوت بمدة تجانس الروى^(١) ، ومخرج أيضا للنون اللاحقة للقوافى المقيدة وهى التى
رويا ساكن غير مد ، كقوله :

فى التصريح وهو الأقرب وبكسرها كما فى الشمنى أى إن أردت النطق بالصواب بدل اللوم . وجملة لقد أصابن
مقول القول وجواب الشرط محذوف يفسره قول . (قوله أفد) فى رواية أزف وكلاهما بوزن فهم وبمعنى قرب .
والركاب الإبل التى يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها كما فى الصحاح . ولما نافية وتزل مضارع
زال التامة . والرحال جمع رحل وهو المسكن وكان قدن أى كأن قد زالت وذهبت والاستثناء منقطع^(٢) أى
لكن رحالنا لم تزل بالفعل مع عز مناعلى الترحل . (قوله على حذف مضاف إلخ) وقيل لا حذف لأن الترنم يحصل
بالنون نفسها لأنها حرف أغنّ نقله فى التصريح عن ابن يعيش وغيره . وعليه لا يكون الترنم خصوص مد الصوت بمدة
تجانس الروى . (قوله تجانس الروى) أى حركة الروى . والروى الحرف الذى تنسب إليه القصيدة .

[٤] قاله جرير بن عطية بن حذيفة الخطفى التميمى من فحول شعراء الإسلام توفى سنة عشر أو إحدى عشرة ومائة . وجرير فى
اللغة الحبل وهو من قصيدة بائية طويلة من الرافر وأولها هذا ، ويعدّه :

أَجْدُكَ لَا تُدَكِّرُ غَهْسَدَ نَجْسِدٍ وَخِيَا طَالَمَا انْتَهَرُوا الْإِلَابَا

وأقلّ أمر من الإقلال من القلة . واللوم بالفتح العدل . وعاذل بفتح اللام نادى مرخم أصله يا عاذلة . والعتابن عطف على
اللوم . قوله لقد أصابن مفعول القول وجواب الشرط محذوف تقديره إن أصبت لا تعذلى وقول لقد أصاب . والشاهد فى العتابين
وأصابين لأن أصلهما العتابا وأصابا فجىء بالتثنية بدلا من الألف لأجل قصد الترنم نص عليه ابن يعيش . والذى عليه سيبويه
والخفقر أنهما لقطع الترنم الذى يحصل من النون لأن الترنم وهو الغنى يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها مد الصوت فيها فإذا أنشدوها
ولم يترنموا جاءوا بالتثنية مكانها . قوله أجذك أى أبعد منك هذا ونصبها على طرح الباء وقال ثعلب : ما أتاك فى الشعر من قوله أجذك
فهو بالكسر وإذا أتاك بالواو وجدك فهو مفتوح .

[٥] قاله النابغة الذبياني بضم الذال المعجمة وكسرها واسمه زياد بن معاوية شاعر مفلح كان ممن يجالس النعمان بن المنذر ويناديه .
وكان عنده بمكانة . وسمى بالنابغة لأنه لم يقل شعرا حتى صار رجلا وساد قومه فلم يفجأهم إلا وقد نبغ عليهم بالشعر بعدما كبر
فسمى النابغة . وهو من قصيدة دالية من الكامل قالها فى المتجردة امرأة النعمان . وأولها :

مِنْ آلِ مَيْةٍ زَائِحٍ أَوْ مُعْتَسِدٍ عَجَلَانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرَ مُزَوِّدٍ

أفد الترحل إلخ : وأفد على وزن فعل بكسر العين معناه قرب . ودنا ويروى أزف . والترحل الرحيل والركاب الإبل الرواحل
واحدها راحلة ولا واحد لها من لفظها . وقيل جمع ركوب . والرحال من الرحيل وجمع رحل أيضا وهو مسكن الرجل ومنزله .
قوله وكان قد أى وكان قد زالت وذهبت بقرينة لما تزل ، والاستثناء منقطع أى قرب ارتحالنا لكن رحالنا بعد لم تزل مع عز مناعلى
على الانتقال . وكان مخففة من المثقلة . والشاهد فى دخول تنوين الترنم فى الحرف أعنى فى قد . وفيه شاهد آخر وهو حذف الفعل
الواقع بعد قد لكن لم يورد إلا للأول .

(١) وهذا التنوين ليس من علامات الأسماء . (٢) أى أن المشتى ليس بعضا مما قبله عكس المشتى المتصل . كما سيأتى إن شاء الله .

[٦] أَخَارِ بْنِ عَمْرٍو كَأَنِّي عَمِرُنْ وَيَعْدُو عَلَى أَلْمَرْءِ مَا يَأْتِمِرُنْ

الأصل خمر ويأتمر ، وقوله :

[٧] وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقِنِ

الأصل المخترق وقوله :

[٨] قَالَتْ بَنَاتُ أَلْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنِّي كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنِّي

(قوله أCHAR إِنْ) حار منادى مرخم حارث^(١) . وخمر بفتح فكسر أى مخمور أى مستور العقل مغلوبه . ويعدو يسطو والواو استثنائية أو تعليلية على مذهب يجوز ذلك ولا حاجة إلى زيادة البعض كونها زائدة على مذهب

[٦] قاله امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي الشاعر الملقب الفائق ، مات في بلاد الروم بأنقرة منصرفاً من قيصر وقيل عند جبل يقال له عسيب بفتح العين وسكون السين المهملتين وفي آخره باء موحدة . وكان أبوه أول ملوك كندة . وقدرروينا من حديث أبي هريرة رضي الله عنه خرج أحمد في مسنده قال : قال رسول الله ﷺ : « امرؤ القيس صاحب لواء الشعراء إلى النار » وصدره : * أCHAR بن عمرو كأني خمرن وهو من قصيدة طويلة من المقارب وهو أولها . وبعده :

لَا وَأَيْسِيكَ أَتْنَةُ الْعَامِرِي لَا يَدْعِي الْقَوْمُ أَلْسَى أَفْرَ

قوله : أCHAR بن عمرو منادى مرخم يعني يا حارث بن عمرو والراء في حار مكسورة كما كانت أولاً . وخمر بفتح الحاء المعجمة وكسر الميم معناه كأني خامر في داء أو وجع . وأصله من الخمر بفتح الحاء وهو كل ماسترك من شجر أو بناء ، ومنه الخمر التي تشرب لأنها تستر العقل . ويأتمرن فاعل يعدو ، وما مصدرية ، والتقدير يعدو على الرجل اثتاره أمرأ ليس برشيد لأنه إذا اثتم أمرأ ليس برشيد فكأنه يعدو عليه فيهلكه . والواو تصلح أن تكون للاستئناف والتعليل على رأى من أثبت هذا فيكون المعنى يا حارث بن عمرو كأني خامر في داء لأجل عدوان الاثتار بأمر ليس برشيد ، وأن تكون رائدة على رأى الأخفش والكوفيين . والشاهد فيما يأترون حيث أدخل فيه التنوين الغالي .

[٧] قاله رؤية بن العجاج المذكور أنفا ، وهو من قصيدة مرجزة تنيف على مائة وسبعين بيتاً والواو فيه واو رب أى ورب قائم الأعماق . والقائم المكان المظلم المغبر من القتام وهو الغبار . وقال ابن السكيت : يقال أسود قائم وقات من قتم يقيم من باب ضرب يضرب ، ومن قتم يقيم من باب علم يعلم قتما وقمة . والأعماق جمع عمق بفتح العين وضمها وهو ما بعد من أطراف المفازة . والخواوي بالحاء المعجمة من خوى البيت إذا خلا عن الساكن والبطن من الطعام . والمخترق الممر الواسع المتخلل للرياح لأن المار يخترقه ، مفتعل من الخرق وهي المفازة الواسعة تتخرق فيها الرياح . في الحقيقة القائم صفة موصوفها محذوف أى ورب مهمه قائم الأعماق وإضافته لفظية . وخواوي المخترقن مجرور بالوصفية ، وجواب رب محذوف وهو قطعه أو جبهته أو نحو ذلك . والشاهد في المخترقن وهو النون الساكنة التي تسمى التنوين الغالي . والغرض من إلحاقها بالدلالة على الوقف ، ولهذا لا يلحق إلا الفاقية المقيدة أى الساكنة لتظهر فائدتها دون المطلقة .

[٨] قيل قاله رؤية ولم أجده في ديوانه . وقيل غير ذلك . وقيل :

قَالَتْ سَلَمَى لَيْتَ لِي يَغْلَى يَمْنُ يَغْلَى جَلْدِي وَيُنْسِنِي أَلْخَزْنَ

وَحَاجَةٌ مَا إِي لَهَا عِنْدِي تَمْنُ مَسْجُورَةٌ قَضَاوَهَا مِنْهُ وَمِنْ

قَالَتْ بَنَاتُ أَلْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنِّي كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنِّي

(١) وقد انطبقت على هذا الاسم شروط الترخيم ومنها العلمية ومتجاوزاً لثلاثة أحرف ، لذلك حذف آخره ولي ذلك يقول ابن مالك :

تَرْخِيمًا احْدَفَ آخِرَ الْمَسَادِي كَمَا «نَعَا» فِي مَنْ دَعَا «سَعَادًا»

وانظر شرح ابن عقيل على الألفية ج ٣ ص ٢٨٧ وما بعدها ، النحو الراي ج ٤ ص ١٠١ وما بعدها . وانظر ما جاء عن الترخيم في «الخصب»

ج ٢ ص ٢٥٧ . وانظر نظر الندي لابن هشام ص ٢٩٧ .

فإن هاتين النونين زيدتا في الوقف كما زيدت نون ضيفن في الوصل والوقف ، وليستا من أنواع التنوين حقيقة لثبوتهما مع أل وفي الفعل والحرف ، وفي الخط والوقف ، وحذفهما في الوصل . ويسمى التنوين الغالي زاده الأخفش ، وسماه بذلك لأن الغلو الزيادة وهو زيادة على الوزن^(١) . وزعم ابن الحاجب أنه إنما سمي غاليا لقلته^(٢) وقد عرفته أن إطلاق اسم التنوين على هذين مجاز فلا يردان على الناظم . وقد لغير تأكيد فصل آخر مخرج

الأخفش والكوفيين . ما يأترون ما مصدرية أى اثتاره لآمر غير رشيد . قال في التصريح : المشهور تحريك ما قبله أى ما قبل التنوين الغالي بالكسرة كما في صه ويومئذ واختار ابن الحاجب الفتح حملا على فتح ما قبل نون التوكيد الخفيفة^(٣) . قال الموضح : وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما أجمعوا عليه اهـ ويظهر لي جواز تحريكه بضمته الثابتة له قبل لحوق التنوين فيكون رجوعا إلى الأصل . (قوله وقاتم) أى ورب مكان قاتم والقاتم المظلم والأعماق جمع عمق بفتح العين وضمها ما يعد من أطراف المفازة مستعار من عمق البئر والحاوى الخالى والمخترق الممر الواسع لأن المار يخترقه أى يقطعه وخبر مجرور رب محذوف أى قطعه . (قوله قالت بنات العم إلخ) ضمير كان يرجع إلى البعل أى الزوج ، وجواب الشرط الأول محذوف تقديره ترضين به ، والثاني حذف فعله وجوابه وتقديرهما وإن كان فقيرا رضى به . (قوله فإن هاتين النونين) أى اللاحقة للقوافي المطلقة واللاحقة للقوافي المقيدة . وقوله فإن هاتين النونين إلخ أن جعل تعليلا لإخراج قيد لا خطأ هاتين النونين وجعل قوله كما زيدت إلخ تنظيرا في الثبوت وقفا في قوة التعليل لإخراجه نون ضيفن أتجه عليه أنه كان الصواب حيثئذ أن يقول فإن هاتين النونين لحقتا خطأ كما لحقت نون ضيفن خطأ ، لأن القيد المذكور في التعريف يخرج به ما ذكر قولنا لا خطأ لا قولنا لا وقفا ، فالمناسب أن يكون تقريرا على الشواهد المتقدمة لما فيها من زيادة النونين وقفا ، قصد به الشارح بيان حالة زيادتهما في القوافي ، فيكون قوله كما زيدت إلخ تنظيرا في مطلق المخالفة للتنوين الحقيقي . هذا وكان الأولى أن يؤخر هذه الجملة والتي بعدها أعنى قوله وليستا إلخ عن قوله ويسمى التنوين الغالي إلخ كما فعل الموضح لتعلق ما ذكره ثانيا بالنون الثانية المتكلم فيها قبل قوله فإن هاتين إلخ وتعلق ما ذكره أولا بالنونين معا . بقي أن الدماميني نقل عن الرمحشري أن تنوين الترم لا يؤتى به وقفا .

= سلمى وسلمى واحدة والبعل الروح . قوله يمين بتخفيف الوزن وأصله التشديد لأنه من المنة . قوله ومن أصله ومنى حذف التشديد والياء للضرورة . وعيا موضع فقيرا رواية من العى وهى العجز . قوله يمين في محل النصب صفة لبعل وتقديره يمين على . وقوله يغسل إلخ جملتان كاشفتان للجملة الأولى . وحاجة بالنصب عطف على بعلا وأراد بها قضاء الشهوة حيث فسرهما بالجملتين التاليتين . وما نافية وإن رائدة لتأكيد النفي . وميسورة صفة حاجة والألف واللام في العم بدل من المضاف إليه تقديره بنات عمى وجواب الشرط في الأولى محذوف وفي الثانية الشرط والجزاء جميعه والتقدير وإن كان البعل فقيرا ترضين به أو تقبلينه أو نحو ذلك . والتقدير في الثانية وإن كان فقيرا رضى به والمعطوف عليه محذوف والتقدير قالت وإن كان البعل غنيا وإن كان فقيرا . والشاهد في أن في الموضعين حيث أدخل فيهما التنوين زيادة على الوزن فلذلك سمى العالى . ألا ترى أن الوزن لا يستقيم إلا بحذفه وفي هذا من الأمور المتعسفة ما لا يخفى .

(١) وطالما أن هذا التنوين زيادة فلا يعتد به في تقطيع البيت تقطعا عروضا .

(٢) وهذا التنوين ليس من علامة الأسماء والأصل فيها : وإن . فهاتان النونان زائدتان ولا يعتد بهما في الوزن .

(٣) انظر التصريح ج ١ ص ٢٦ .

لنون التوكيد الثابتة في اللفظ دون الخط نحو لنسفعا . وهذا التعريف منطبق على أنواع التنوين وهي أربعة : الأول تنوين الأمكنية ويقال تنوين التمكن وتنوين التمكن كرجل وقاض ،

(قوله وليستا من أنواع التنوين حقيقة) ذكره مع علمه من تعريف التنوين توطئة لذكر ما لم يعلم من التعريف وهو تعليل خروجيهما بغير ثبوتيهما في الخط لأن تعليل خروجيهما بثبوتيهما في الخط يعلم أيضا من التعريف . (قوله وهو زيادة على الوزن) فهو في آخر البيت كالخزم بمجمعتين في أوله وهو زيادة أربعة أحرف فأقل أول البيت . (قوله وزعم ابن الحاجب) لعل وجه تعبيره بالزعم أن ورود الغلو لغة بمعنى القلة غير معروف كما يشعر بذلك عدم ذكر صاحب القاموس له ، أو أن التنوين العالي ليس قليلا وإن أمكن دفع هذا بأن قلته بالنسبة لتركه . واختلف في فائدته فقبل الترم فلا يصح أن يكون قسيما لتنوين الترم وهذا إنما يتجه على القول الثاني الذي لم يجر عليه الشارح في قولهم تنوين الترم . وقيل الإيدان بالوقف إذ لا يعلم في الشعر المسكن آخره للوزن أو أصل أنت أم واقف . (قوله وقد عرفت) أي من خروجيهما من تعريف التنوين . (قوله مجاز) أي بالاستعارة علاقته المشاكلة التي هي المشابهة في الشكل والصورة كما بين في محله . ومن هذا يعلم ما في كلام شيخنا والبعض وشيخنا السيد من الخط . (قوله مخرج لنون التوكيد الثابتة في اللفظ دون الخط) وهي نون التوكيد الخفيفة التي قبلها فتحة على مذهب الكوفيين من رسمها ألفا لا نونا . أما على مذهب البصريين من كتابتها نونا فهي خارجة بقيد لا خطا كما خرج به التي قبلها ضمة أو كسرة فيستغنى عن قيد « لغير توكيد » أفاده شيخ الإسلام . (قوله وهي أربعة) أي المشهور منها الكثير الوقوع أربعة . فلا يرد أنه بقي من أنواع التنوين الحقيقي المختصة بالاسم تنوين الحكاية كتنوين عاقلة علم امرأة حكاية لما قبل العلمية . وتنوين الضرورة كتنوين ما لا ينصرف في قوله : * ويوم دخلت الحدر حدر عنيزة* وكتنوين المنادى المضموم في قوله : * سلام الله يا مطر عليها*^(١) وتنوين الشذوذ حكى هؤلاء قومك بتنوين هؤلاء لتكثير اللفظ . وتنوين المناسبة كما في قراءة بعضهم سلاسل مع أن بعضهم أدخل الأولين في تنوين التمكن زاعما في القسم الأول أن تنوينه لما كان قبل العلمية تنوين صرف وحكى بعدها بقي على كونه تنوين صرف ، ورده الدماميني بأنه ليس في لفظ الحكاية تنوين صرف قطعا ، وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان من الصرف^(٢) ولا ينافي ذلك كونه في المحكى تنوين صرف ، ألا ترى أن الحركة في مثل من زيدا بالنصب حكاية لزيدي في قول القائل : رأيت زيدا حركة حكاية مع أنها في المحكى حركة إعراب ، وزاعما في النوع الأول من القسم الثاني أن الضرورة أباحت الصرف . ورده الدماميني^(٣) بأن تنوين الصرف هو التنوين الذي يدل على أمكنية الاسم وسلامته من شبه الحرف والفعل . والاسم الموجود فيه مقتضى منع الصرف قد ثبت شبهه بالفعل قطعا كما ستعرفه . ودخول التنوين فيه عند الضرورة لا يرفع ما ثبت له من شبه الفعل غاية أن أثر العليين قد تخلف للضرورة فالتحقيق أنه ليس تنوين صرف . ولا يرد قولهم يجوز صرف غير المنصرف للضرورة لأنه منتقد . على أنهم قد يطلقون الصرف ويريدون به ما هو أعم من تنوين الأمكنية . وزاعما في النوع الثاني من القسم الثاني أن الضرورة لما أباحت التنوين أباحت الإعراب ويرد بأن سبب البناء قائم ولا ضرورة إلى الإعراب بل إلى مجرد التنوين فاعرف ذلك . (قوله تنوين الأمكنية) من إضافة الدال إلى

(١) هذا شطر من البيت استشهد به المرادى على تنوين المادى المضموم وهو تنوين الاضطراب وقد زاده توضيح المقاصد لمسالك (٣١/١ ، ٣٢) .

(٢) والعلتان إحداهما : أنه فرع عن الاسم لأنه مأخوذ من المصدر ، والثانية : أنه مفقود إلى الاسم لحاجته إلى الفاعل .

(٣) هو (ابن الدماميني) محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر القرشي الخزومي الإسكندراني . فاق في النحو والظم . (انظر البيهقي ١/٦٦ ، ٦٧) .

سمي بذلك لأنه لحق الاسم ليدل على شدة تمكنه في باب الاسمية أى أنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف . والثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض المبنيات في حالة تنكيره ليدل على التنكير ، تقول سيبويه بغير تنوين إذا أردت معنا ، وإيه بغير تنوين إذا استزدت مخاطبك من حديث معين ، فإذا أردت غير معين قلت سيبويه وإيه بالتنوين .

المدلول وكذا يقال فيما بعد . وتنوين الأمكنة هو اللاحق للاسم المعرب المنصرف . (قوله ويقال تنوين إغ) ويقال له تنوين الصرف أيضا . (قوله وتنوين التمكين) أى التنوين الدال على تمكين الواضع الاسم في باب الاسمية أو المراد بالتمكين التمكين . (قوله كرجل وقاض) أى وزيد لأنه يدخل المعرفة والنكرة . وإنما مثل برجل ردوا على من زعم أن تنوين المنكر للتنكير ، فقد رد بأنه لو كان كذلك لزال بزوال التنكير حيث سمي به واللازم باطل وقد يمنع بطلانه بأن تنوين التنكير زال وخلفه تنوين التمكين ولا يخفى تعسفه . وجوز بعضهم كون تنوين المنكر للتمكين لكون الاسم منصرفا ، وللتنكير لكونه موضوعا لشيء لا بعينه ، ومثل يقاض دفعا لتوهم أن التنوين عوض عن الياء المحذوفة لفساده بثبوت التنوين مع الياء في النصب . (قوله لأنه لحق إغ) هذا التعليل أنسب بالاسم الأول . (قوله أى أنه) بيان للشدة . (قوله فيبنى) منصوب بأن مضمره وجوبا بعدفاء السببية في جواب النفي . (قوله لبعض المبنيات) يعنى العلم المختوم « بويه » قياسا واسم الصوت سماعا كما في التصريح . ولم يعين البعض بصريح العبارة اتكالا على ظهور المراد . فلم تدخل هؤلاء في البعض حتى يرد أن تنوينها ليس للتنكير . (قوله تقول سيبويه بغير تنوين إذا أردت معنا) أى فهو حينئذ معرفة بالعلمية . (قوله وإيه بغير تنوين إذا استزدت مخاطبك من حديث معين) قال في التصريح فهو معرفة من قبيل المعرفة بأل العهدية أى الحديث المعهود كذا قالوا ، وهو مبني على أن مدلول اسم الفعل المصدر ، وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا لأن جميع الأفعال نكرات ١ هـ . وقوله أى الحديث المعهود المناسب أى الزيادة المعهودة أى التي هي من حديث معين ، وقوله المصدر أى مدلوله وهو الحدث كما عبر به غيره . وقال محشي الروداني : قوله لأن جميع الأفعال نكرات فيه أنه اسم للفظ الفعل لا لمعناه الذى هو نكرة حتى يكون نكرة بل مسماه لفظ مخصوص فلا يشك في أنه علم له ١ هـ أى علم شخصي لما أسلفناه عن العصام أن اللفظ لا يتعدد بتعدد التلغظ ، والتعدد بتعدد تدقيق فلسفي لا يعتبره أرباب العربية ، وعبرة الشارح صالحة لحملها على هذا القول أيضا . ولا يخفى أن ما ذكر من علمية اسم الفعل جار في المنون وغيره لأنه على كلا الحالين اسم للفظ المخصوص كما مر فكيف جعل المنون نكرة على القول بأنه اسم للفظ الفعل ، ويظهر لى في التخلص عن ذلك أن المنون اسم للفظ الفعل المراد به أى فرد من أفراد حدثه ، وغير المنون اسم للفظ الفعل المراد به فرد مخصوص من أفراد حدثه : فإيه مثلا غير منون اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة من حديث معين ، إيه منونا اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة من أى حديث ، وأن معنى كون الثانى نكرة أنه في حكم النكرة ، مشبه لها . وإنما لم يعتبروا التعريف والتنكير في الفعل بالطريق الذى اعتبروا به التعريف والتنكير في اسم الفعل لأنه لا ضرورة تدعو إلى مثل ذلك في الفعل بخلاف اسم الفعل فإنه من جملة الأسماء فأجروه مجراها . ويعتبر مثل ذلك في اسم الصوت ففاق بلا تنوين لحكاية صوت مخصوص لغراب مخصوص وبالتنوين لحكاية صوت الغراب من غير ملاحظة خصوص . وفي كلام البعض هنا نظر يعلم وجهه مما ذكرناه فتأمل . (قوله استزدت) السين والتاء للطلب . (قوله بإضافة يائية) لأن بين المتضامين عموما وجهيا .

والثالث تنوين التعويض ويقال له تنوين العوض بإضافة بيانية وبه عبّر في المغنى وهو أولى^(١)، وهو إما عوض عن حرف وذلك تنوين نحو جوارٍ وغواش عوضاً عن الياء المحذوفة في الرفع والجر هذا مذهب سيبويه والجمهور، وسيأتى الكلام على ذلك في باب ما لا ينصرف مبسوطاً إن شاء الله تعالى. وإما عوض عن جملة وهو التنوين اللاحق لإذ في نحو يومئذ وحيثئذ فإنه عوض عن الجملة التي تضاف إذ إليها فإن الأصل يوم إذ كان كذا فحذفت

(قوله وهو أولى) لعله لأن البيانية أشهر من إضافة المسبب إلى السبب وقيل الأول أولى لأن الإضافة عليه حقيقة على معنى اللام. (قوله نحو جوارٍ وغواش) أى من كل اسم ممنوع الصرف منقوص كعوادٍ وأعيم تصغير أعمى. (قوله عوضاً عن الياء المحذوفة) أى لالتقاء الساكنين بناء على الراجع من حمل مذهب سيبويه. والجمهور على تقديم الإعلال على منع الصرف لتعلق الإعلال بجوهر الكلمة بخلاف منع الصرف فإنه حال للكلمة: فأصل جوارٍ جوارى بالضم والتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم حذفت التنوين لوجود صيغة منتهى الجموع تقديرًا لأن المحذوف لعله كالثابت فخيف رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظاً بكونه منقوصاً ومعنى بكونه فرعاً فعوضوا التنوين من الياء لينقطع طمع رجوعها، أو للتخفيف بناء على حمل مذهبهم على تقديم منع الصرف على الإعلال: فأصله بعد منع صرفه جوارى بإسقاط التنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء تخفيفاً وعوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ إخلال بالصيغة ومقابل مذهب سيبويه والجمهور ما قاله الميرد^(٢) والزجاج^(٣) أنه عوض عن حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الإعلال فأصله بعد منع صرفه جوارى بإسقاط التنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت وأتى بالتنوين عوضاً عنها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذا يقال في حالة الجر على الأقوال الثلاثة. وإنما كانت الفتحة حال الجر على تقديم منع الصرف ثقيلة لنيابتها عن ثقل وهو الكسرة. ومن العوض عن حرف تنوين جندل فإنه عوض عن ألف والأصل جندال على ما قاله ابن مالك واختار في المغنى أنه للصرف أفاده في التصريح ببعض زيادة. (قوله إذ في نحو يومئذ وحيثئذ) قال المصنف: إضافة يوم إلى إذ من إضافة أحد المترادفين إلى الآخر. وقال الدماميني^(٤): للبيان كشجر أراك. وكان الأول لم يعتبر تقييد إذ بما تضاف إليه والثاني اعتبره. وما ذكرناه ظاهر إن كان المراد من اليوم مطلق الوقت كما هو أحد معانيه مع إطلاق إذ عن تقييدها بالزمن الماضي، أو كان المراد منه ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس مع كون الوقت المستعمل فيه إذ كذلك، فإن كان المراد من اليوم مطلق الوقت وكانت إذ باقية على تقييدها بالزمن الماضي فالإضافة للبيان مطلقاً لعموم المضاف وخصوص المضاف إليه مطلقاً. وإن كان المراد منه ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس وكان الوقت المستعمل فيه إذ أقصر من هذا القدر فمن إضافة كل إلى الجزء. أو زائداً عليه فمن إضافة الجزء إلى الكل وأما حيثئذ فإضافته كإضافة

(١) انظر معنى اللب عن كتب الأعراب لابن هشام ج ٢: ٣٤١. أعاننا الله على إخراجها.

(٢) الميرد: هو (أبو العباس) محمد بن يزيد الأزدي البصري، أخذ عن المازلي، وكان إماماً في اللغة وروى عنه نبطويه... وله مؤلفات منها المقضب، والكامل (البقية ٢٦٥/١ - ٢٧١).

(٣) الزجاج: هو (أبو إسحاق الزجاج) إبراهيم بن السري، لزم الميرد... وله مصنف معالي القرآن وغيره من المصنفات (البقية ٤١١/١ - ٤١٣).

(٤) سبق التعريف به في ص ٣٥.

الجملة وعوض عنها التنوين وكسرت إذ لالتقاء الساكنين كما كسرت صه ومه عند تنوينهما . وزعم الأخفش^(١) أن إذ مجرورة بالإضافة ، وأن كسرتها كسرة إعراب^(٢) . ورد بملازمتها للبناء لشبهها بالحرف في الوضع وفي الافتقار دائما إلى الجملة وبأنها كسرت حيث لا شيء يقتضى الجر في قوله :

[٩] نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرُو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ^(٣)
 قيل : ومن تنوين العريض ما هو عوض عن كلمة وهو تنوين كل وبعض عوضا عما يضافان

يومئذ إذا أريد باليوم مطلق الوقت فافهم . ومثل إذ على ما بحثه جماعة من المتأخرين من أنها تحذف الجملة بعدها ويعوض عنها التنوين نحو ﴿ وَإِذَا لَاتِيَانَهُمْ ﴾^(٤) ﴿ إِذَا لَأْمَسَكُمْ ﴾^(٥) ﴿ وَإِنْ كُمْ إِذَا لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾^(٦) وتقول لمن قال غدا آتيك إذا أكرمك بالرفع أى إذا أتيتنى أكرمك فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين وحذفت الألف لالتقاء الساكنين . قالوا وليست إذا في هذه الأمثلة الناصبة للمضارع لأن تلك تختص به ولذا عملت فيه وهذه لا تختص به بل تدخل عليه وعلى الماضي وعلى الاسم . (قوله فحذفت الجملة) أى جوازا للاختصار . (قوله وزعم الأخفش) قال بعضهم : حمله على ذلك أنه جعل بناءها ناشئا عن إضافتها إلى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة . (قوله ورد بملازمتها للبناء) أى على السكون وفيه أن ملازمتها للبناء هى دعوى مخالف الأخفش فكيف يرد عليه بهما ؟ فكان الأولى أن يحذفها ويقول ورد بأنها تشبه الحرف ، إلا أن يقدر مضاف أى باستحقاق ملازمتها للبناء . (قوله في قوله نهيتك إلخ) أجاب عن هذا الأخفش بأن الأصل حينئذ فحذف المضاف وبقي الجر كما في قراءة بعضهم ﴿ وَاللَّهُ يَرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾^(٧) أى ثواب الآخرة أفاده في المغنى ويضعفه أنه تقدير أمر مستغنى عنه وأن إبقاء المضاف إليه على جره بعد حذف المضاف شاذ . والطلاب بكسر الطاء بمعنى الطلب وبعاقبة حال من الكاف الأولى أو الثانية أى حال كونك متلبسا بعاقبة ، وكذا وأنت إذ صحيح وهو بمعنى بعاقبة قاله الدماميني . قال الشمني : وهو بناء على أنه بالقاء وقد رأيناه بالقاء في صحاح الجوهري في باب الذال المعجمة وعليه فبعاقبة متعلق بنهيتك أى بذكر عاقبة هذا الطلب لك . (قوله قيل ومن تنوين العوض إلخ) حكاه بقليل لما قاله المصرح من أن التحقيق أن تنوينهما تنوين تمكين . قال بعضهم : ولا مخالفة بين القولين فتتوينا عواض عن المضاف إليه بلا شك وللتمكن لأن مدخوله

(١) هو : (أبو الحسن) سعيد بن مسعدة . من أهل بلخ ، قرأ النحو على سيويه وكان عالما بالجدل وعلم الكلام ، ألف الأوساط في النحو ، ومعاني القرآن والعرض والقوافي .

(٢) إذ يضح أن يضاف إليها اسم زمان صالح للاستعلاء عنه مثل يومئذ أو غير صالح للاستعلاء عنه مثل قوله تعالى : ﴿ بعد إذ هديتنا ﴾ .

(٣) البيت لأى ذؤيب الغنلى ، وهو من بحر الوافر . انظر المغنى ص ٨٦ ، ٩٢ .

(٤) الآية ٦٧ : سورة النساء . (٥) الآية ١٠٠ : سورة الإسراء .

(٦) الآية ٤٢ : سورة الشعراء . (٧) الآية ٦٧ : سورة الأنفال .

إليه ذكره الناظم . والرابع تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بألف وتاء ، سمي بذلك لأنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم في نحو مسلمين . وليس بتنوين الأمكنية خلافا للربعي^(١) لثبوته فيما لا ينصرف مه وهو ما سمي به مؤنث كأذرعات

معرب منصرف ومثلها أى . (قوله تنوين المقابلة) من إضافة المسبب إلى السبب . (قوله لأنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم) قال في التصريح : قال الرضى معناه أنه قائم مقام التنوين الذى فى الواحد فى المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم كما أن النون قائمة مقام التنوين الذى فى الواحد فى ذلك اهـ وقوله أولا الذى فى الواحد يرد عليه أن الجمع بالألف والتاء قد لا يكون فى واحده تنوين كما فى فاطمات إلا أن يجعل التنوين فى كلامه شاملا للفظى والتقديرى . ثم إنه يؤخذ مما ذكر أن المراد بالمقابلة المناظرة ولا يلزم من القيام المذكور كونه فى رتبها بل هو أحط منها لسقوطه مع اللام وفى الوقت دون النون لأن النون أقوى وأجلد بسبب حركتها . وما نقله الإسقاطى عن البيضاوى فى قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَفْتَضَمَ مِنْ عُرْفَاتٍ ﴾^(٢) من أن أَل تدخل فيما فيه تنوين المقابلة زيفه حواشيه . (قوله للربعي) بفتح الباء الموحدة نسبة إلى ربيعة كما فى يحيى على المرادى . (قوله وهو ما سمي به مؤنث) لاجتماع مانعى الصرف فيه وهما العلمية والتأنيث وتنوين التمكين لا يجامع العلتين ولى فيه بحث لأن من ينون نحو عرفت ينظر إلى ما قبل العلمية فلا يعتبر الاجتماع المذكور كما أن من يمنعه التنوين ويجره بالفتحة ينظر إلى ما بعدها ومن يمنعه ويجره بالكسرة ينظر إلى الحالتين فافهم . (قوله مردود بأن الكسرة إلخ) وبأنه لو كان عوضا عن الفتحة لم يوجد حالة الرفع والجر . (فائدة)* : قال فى المغنى : يحذف التنوين لزوما لدخول أَل وللإضافة ولشبهها نحو لا مال لزيد إذا قدر الجار والمجرور صفة والخبر محذوفا ، فإن قدر خيرا فحذف التنوين للبناء ، وإن قدرت اللام مقحمة والخبر محذوفا فهو للإضافة ولمانع الصرف وللوقوف فى غير النصب أما فيه فيبدل ألفا على اللغة المشهورة وللاتصال بالضمير نحو رضا بك فيمن قال إنه غير مضاف ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به وأضيف إلى علم من ابن أو ابنة اتفاقا أو بنت عند قوم من العرب . فأما قوله : * جارية من قيس ابن ثعلبة * فضرورة . ويحذف لالتقاء الساكنين قليلا كقوله :

فألفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله إلا قليلا

وإنما أثر ذلك على حذفه للإضافة ليتأثل المتعاطفات فى تعين التنكير لاحتمال ذاكر المضى فتفيدة إضافته التعريف وقرئ ﴿ قل هو الله أحد الله الصمد ﴾ بترك تنوين أحد لتتأثل الكلمات فى ترك التنوين ﴿ ولا الليل سابق النهار ﴾^(٣) بترك تنوين سابق ونصب النهار ليتأثل ما قبل العاطف فى ترك التنوين

(١) هو (أبو الحسن الزهرى) على بن عيسى بن الفرج . أحد أئمة الحو ، أخذ علمه فى النحو عن السراى وكان فيه حاذفا ، وعاش ببغداد ومات بها .

(٢) الآية ٩٨ : سورة البقرة . (٣) من الآية ٤٠ : سورة يـ .

لقرية ، ولا تنوين تنكير لثبوته مع المعربات ، ولا تنوين عوض وهو ظاهر . وما قيل إنه عوض عن الفتحة نصباً مردود بأن الكسرة قد عوضت عنها (والنداء) وهو الدعاء بيا أو إحدى أحواتها فلا يرد نحو ﴿يا ليت قومي يعلمون﴾ [يس : ٢٦] :

* يارب سار بات ما توسد *

﴿ألا يا اسجدوا﴾^(١) في قراءة الكسائي لتخلف الدعاء عن يا فإنها مجرد التنبيه . وقيل إنها للداء والمنادى محذوف تقديره يا هؤلاء وهو مقيس في الأمر كآلية وفي الدعاء كقوله :

وفي الحركة اهـ بإيضاح . والأصل في تحريكه لساكن يليه الكسر ومن العرب من يضمه إذا ولى الساكن ضم لازم نحو هذا زيد أخرج إليه فإن لم يكن لازماً فليس إلا الكسر نحو زيد ابنك . مع . (قوله والنداء) قال في المصباح النداء الدعاء وكسر النون أكثر من ضمها والمد فيها أكثر من القصص اهـ فعلم أن لغاته أربع وأن القصص في عبارة المصنف ليس للضرورة بل على لغة ، لكن المكسور الممدود مصدر قياسي وغيره سمعي لأن قياس مصدر فاعل كنادى الفاعل والمفاعلة ووجه الروداني لغة الضم والمد بأنه لما انتفت المشاركة في نادى كما لا يخفى كان في معنى فعل بلا ألف فمن ضم ومد لم يراع جهة اللفظ المقتضية للكسر والمد بل راعى جهة المعنى لأن المصدر المقيس لفعل الدال على الصوت فعال كصرخ ونباح وصرح كثير كالجوهرى والمرادى بأن المضموم اسم لا مصدر . (قوله وهو الدعاء إلخ) أى طلب إقبال مدخول الأداة بها . (قوله فلا يرد) تفريع على تفسيره النداء بما ذكر لا بدخول حرف النداء الوارد عليه ما ذكر . (قوله يارب سار) أى عازم على السرى لتحصيل غرضه بات ما توسد أى لم يضع رأسه على وسادة بل على نحو كفه لتلا يغلب عليه النوم فيفوت مقصوده . (قوله فإنها مجرد التنبيه) أى وحرف التنبيه لا يختص بالاسم . ولا ينافيه كونه يستدعى منها والمنبه لا يكون إلا معنى اسم إذ يكفى في ذلك ملاحظة المنبه عقلاً من غير تقدير له في نظم الكلام لأنه لم يذكر بعد أداة التنبيه لفظاً أصلاً بخلاف الداء فاندفع ما اعترض به هنا . (قوله تقديره يا هؤلاء) أى في الآيتين وأما في البيت فيقدر ما يناسب . (قوله وهو مقيس) أى حذف المنادى مع كون حرف الداء يا خاصة . (قوله ألا يا اسلمى) تقدير المنادى يا هذه . ومى قيل ترخيم مية للضرورة . وقيل مى اسم آخر لا ترخيم مية وعلى معنى من . (قوله وأل) المراد لفظ أل فهو حينئذ اسم همزتها همزة قطع كهمزات الأسماء غير المستثناة كما في شرح الجامع . وهذا التعبير هو اللائق على القول بأن حرف التعريف ثنائى الوضع وهمزته قطع وصلت لكثرة الاستعمال . وإلا قيس على القول بأنه ثنائى وهمزته وصل زائدة معتد بها في الواضع كالأعداد بهمزة نحو استمع حيث لا يعد رباعياً نظراً إلى الاعتداد بالهمزة . ويجوز على الثانى التعبير بالألف واللام نظراً إلى زيادة الهمزة . أما على

البيت من الرجز ، وقائله مجهول وتكملة البيت ... إلا دراع العنسر أو كف اليدا .

(١) من الآية ٢٥ : سورة النمل . وقد قرأ الكسائي ، بالتخفيف للفظه (ألا) في الآية .

* ألا يا اسلمى يا ذار مئى غلى البلاء^(١) *

(وَأَل) معرفة كانت كالفرس والغلام ، أو زائدة كالحرث وطبت النفس . ويقال فيها أم في لغة طيء ، ومنه « ليس من امر امصيام في امسفر » . وسيأتى الكلام على الموصولة . وتستثنى الاستفهامية فإنها تدخل على الفعل نحو أل فعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب^(٢) . وإنما لم يستثنى لندرتها (وَمُسْتَنَد) أى محكوم به من اسم أو فعل أو جملة

القول بأن المعرفة اللام وحدها فاللائق التعبير بالألف واللام أفاده المرادى . (قوله ويقال فيها أم في لغة طيء) يمكن جعل في الأولى بدلية كالباء في ﴿أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة﴾ [البقرة : ٨٦] وفي الثانية ظرفية أى ويقال بدل أل أم في لغة طيء فلم يلزم تعلق حرف جر بلفظ واحد بمعنى واحد بعامل واحد . (قوله ومنه ليس إن) محمول كما قاله السيوطى على صوم النفل فلا يخالف قوله تعالى : ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة : ١٨٤] والحديث ورد بلفظ أل ولفظ أم كلاهما بسند رجاله رجال الصحيح كما قاله المناوى . (قوله وسيأتى الكلام على الموصولة) حاصله أن الجمهور على اختصاصها بالاسم وأن دخولها على الفعل ضرورة . والناظم جوز دخولها على المضارع اختياراً فلا تختص بالاسم عنده . (قوله تدخل على الفعل) أى الماضى كما في التصريح . (قوله لندرتها) أى والتادر كالعدم . (قوله ومسند أى محكوم به) فلا يسند إلا إلى الاسم لكن تارة يراد من الاسم المسند إليه معناه وهو الأكثر نحو زيد قائم ، وتارة يراد منه لفظه الواقع في تركيب آخر غير هذا التركيب الذى وقع فيه الإسناد إلى اللفظ نحو « زيد ثلاث » و « ضرب فعل ماض » و « من حرف جر » لأن الكلمة إذا أريد لفظها كانت اسماً مسماهاً لفظها الواقع في التركيب المستعمل في معناه ، وهو أعنى مسماهاً المذكور هو المحكوم عليه في الأمثلة الثلاثة ، وليس المحكوم عليه فيها اللفظ الواقع فيها حتى يعترض بأن جعل ضرب ومن في ضرب فعل ماض ومن حرف جر اسمين يثنى الإخبار عن الأول بفعل ماض وعن الثانى بحرف جر . ويصح تسمية الإسناد في نحو الأمثلة الثلاثة بالإسناد المعنوى ، لأن المحكوم عليه فيها معنى اللفظ الواقع فيها لما مر عن السعد التفتازانى أن الألفاظ موضوعة لأنفسها تبعاً لوضعها لمعانيها كما صح تسميته بالإسناد اللفظى لأن المحكوم عليه فيها لفظ كما عرفت . هذا هو التحقيق وإن كان المشهور تسميته بالثانى . (فائدة) إذا أسندت إلى الاسم مراداً منه لفظه وكان لفظه مبنياً جاز لك أن تعربه إعراباً ظاهراً بحسب العوامل كأن تقول ضرب بالرفع والتنوين ومن بالرفع والتنوين ما لم يمنع من الظهور مانع ككون آخر الاسم ألفاً كما فى على حرف جر وإذا كان ثانى الكلمة التناثية المراد لفظها حرف لين ضاعفته فتقول فى لو : لو ، وفى فى فى ، وفى ما ماء ، بقلب الألف الثانية الحادثة بالتضعيف همزة لامتناع اجتماع ألفين ، وجاز لك أن تحكيه بحالة لفظه وهو الأكثر فيكون إعرابه مقدراً منع من ظهوره حركة الحكاية أو سكونها ، ولا يبعد إذا كان لفظه حرفاً أن يبنى

(١) البيت من الطويل ، وهو للشاعر ذو الرمة وتكملته * ولا زال فهلاً بمرعائك القطر *

(٢) هو : (أبو على النحوى) محمد بن المستير ، المعروف بقطرب والذى أطلق عليه قطرب سيويه عندما كان يراه دائماً على بابه عند خروجه فقال ما أنت إلا قطرب ليل . (انظر البنية ١/ ٢٤٢ ، ٢٤٣) .

نحو أنت قائم وقمت و﴿إنا نحن نزلنا الذكر﴾^(١) .

(تثنيه) : حمل الشارح لفظ مسند في النظم على إسناد فقال ومسند أى إسناد إليه فأقام اسم المفعول مقام المصدر وحذف صلته اعتماداً على التوقيف^(٢) ، ولا حاجة إلى هذا التكلف فإن تركه على ظاهره كاف ، أى من علامات اسمية الكلمة أن يوجد معها مسند فتكون هى مسنداً إليها ولا يسند إلا إلى الاسم . وأما « تسمع بالمعدي خير من أن تراه » فتسمع منسبك مع أن المحذوفة بمصدر والأصل أن تسمع أى سماعك . فحذفت أن ،

للشبه اللفظي بالحرف . وجعل الرضى وتبعه الدماميني التفصيل بين حرف اللين والحرف الصحيح فيما جعل من ذلك علماً لغير اللفظ . أما ما جعل علماً للفظ وقصد إعرابه فيضعف ثانيه مطلقاً صحيحاً كان أو حرف لين . وسياًقى مزيد كلام في هذا المقام في بابي الحكاية والنسب . (قوله على إسناد) هو كما مر ضم كلمة إلى أخرى على وجه الإنشاء أو الإخبار فهو أعم من كل منهما . (قوله فأقام اسم المفعول مقام المصدر) فيه أن صيغة مفعول كمسند تأتى مصدراً ميمياً لأفعل كأُسند كما تأتى اسم مفعول واسم زمان واسم مكان ، فهنا جعل مسنداً من أول الأمر مصدراً واستغنى عن تكلف هذه الإقامة . (قوله وحذف صلته) أى الجار والمجرور المتعلقين به وهما إليه واحتاج إلى تقديرها لأن الإسناد بقطع النظر عنها لا يختص بالاسم بل يشاركه فيه الفعل إذ كل منهما يكون مسنداً . (قوله اعتماداً على التوقيف) أى التعليم اعترضه الماردى بأن الاعتماد على التوقيف لا يحسن في مقام التعريف ورده زكريا بأن الاعتماد عليه في مثل ذلك لا يؤثر . (قوله ولا حاجة إلى هذا التكلف) مثله جعل اللام في الاسم بمعنى إلى متعلقة بمسند للاحتياج مع ذلك إلى تقدير صلة التمييز . وقول البعض لا حذف في الكلام على هذا غير صحيح إلا أن يريد نفي حذف متعلق مسند فقط . (قوله ولا يسند إلا إلى الاسم) أى على الصحيح . وقيل يجوز الإسناد إلى الجملة مطلقاً . وقيل يجوز بشرط كون المسند قلبياً واقتراحه بملحق نحو ظهر لي أقام زيد وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسبحنه﴾^(٣) وهو على الأول مؤول بأن في بدا ضميراً يعود على البداء المفهوم من الفعل ، وليسبحنه معمول لقول محذوف أى قالوا ليسبحنه ، وقيل بشرط ذلك وكون الملحق استفهاماً ويأتى بسطه في باب الفاعل . (قوله تسمع بالمعدي) تصغير معدى منسوب إلى معد بن عدنان . وإنما خففت الدال استقلالاً للجمع بين التشديدتين مع ياء التصغير وهو مثل للرجل الذي له صيت في الناس لكنه محتقر المنظر . (قوله فحذفت أن) أى ورفع المثل . قال الشُّمْنِيُّ^(٤) : وحذف أن مع رفع الفعل ليس قياساً على المختار اهـ وجزم الروداني بأنه قياسى وأما رواية نصبه فعلى إضمارها لأن المضمر في قرة المذكور بخلاف المحذوف لكن نصبه على إضمارها في مثل ذلك شاذ كما ستعرفه في باب إعراب الفعل .

(١) الآية ٩ : سورة الحجر . (٢) انظر شرح ابن الناطم لألفية ابن مالك . تظهر قريباً من تحقيقاً .

(٣) الآية ٣٥ : سورة يوسف .

(٤) الشُّمْنِيُّ : هو أحمد بن محمد بن محمد بن حسين بن علي بن يحيى . كان يجرى إلى الفسيفس ، والحديث وكان يرجع إليه في حل المشاكل ، وكان إماماً في الفقه والأصول . وكان عالماً بالبحر حتى قيل إن الخليل لو أدر كلاً لعمده خليلاً . أوردته لأش بدرسك وتوفي سنة ٨٧٢ ورواه خلق كثيراً (انظر البقية ٣٧٥-٣٨١) .

وحسن حذفها وجودها في أن تراه . وقد روى أن تسمع على الأصل^(١) ، وأما قولهم زعموا مطية الكذب فعلى إرادة اللفظ مثل من حرف جر وضرب فعل ماض ، فكل من زعموا ومن وضرب اسم للفظ مبتدأ وما بعده خبر^(٢) (للاسم تمييز) عن قسيميه (حصل) تمييز مبتدأ والجملة بعده صفة له وللأسم خبر وبالجر متعلق بحصل . وقدم معمول الصفة على الموصوف الممنوع اختيارا للضرورة وسهولها كونه جاراً ومجروراً . وإنما ميزت هذه الخمسة الاسم لأنها خواص له . أما الجر فلأن المجرور غير عنه في المعنى ولا يخبر إلا عن الاسم . وأما التنوين فلأن معانيه الأربعة لا تتأق في غير الاسم . وأما النداء فلأن المنادى مفعول

(قوله وأما قولهم إلخ) هذا وارد على قوله ولا يسند إلا إلى الاسم . (قوله زعموا مطية الكذب) أى مطية الحاكى قول غيره إلى نسبة الكذب إلى القول الذى يحكيه على ما قاله شيخنا . ويحتمل أن المراد مطية الكاذب إلى حكاية القول الكذب الذى يحكيه أى كالمطية في التوصل إلى المقصود . ويروى مظنة بالطاء المشالة والتنون . (قوله اسم للفظ) أى علم شخصى للفظ الواقع في غير هذا التركيب من التراكيب المستعمل فيها اللفظ في معناه كما في سرت من البصرة ، وضرب زيد كما مر مفصلاً . (قوله تمييز) أى تميز لأنه الثابت للاسم لا التمييز الذى هو فعل الفاعل فهو من إطلاق المصدر على الحاصل به . (قوله تمييز مبتدأ والجملة بعده صفة إلخ) هذا أحد الأوجه في إعراب البيت والمعنى عليه التمييز الحاصل بالجر وما عطف عليه كائن للاسم . ومنها أن يكون الخبر الجملة وللأسم متعلق بتمييز وبالجر متعلق بحصل . ومنها أن يكون الخبر بالجر والجملة صفة تمييز وللأسم متعلق بحصل . وأوصلها أرباب الحواشى إلى سبعين وجهاً أو أكثر وفي كثير منها نظر يعلم بالتأمل فيما كتبه . (قوله الممنوع) صفة لمعمول الصفة فتائب فاعله ضمير عائد عليه لا على قوله الموصوف وإن أومه كلام البعض على حذف مضاف أى الممنوع تقديمه لأن الصفة متأخرة في الرتبة عن الموصوف فكيف يقدم ما هو فرعها عليه . ويحتمل أن الممنوع صفة للموصوف فتائب فاعله ضمير عائد عليه على حذف ثلاث مضافات وجر ومجرور أى الممنوع تقديم معمول صفته عليه وفي هذا تكلف كثير . وفي الذى قبله الفصل بين المنعوت والنعت بأجنى . وأحسن منهما جعل الممنوع صفة لمفعول مطلق محذوف أى التقديم الممنوع . (قوله مخبر عنه في المعنى) فزيد في مررت بزيد أو جاء غلام زيد مخبر عنه في المعنى على الأول بأنه ممرور به وعلى الثاني بأن له غلاماً . وإنما لم يكتفوا عن التمييز بالجر بالتمييز بالإخبار عنه لوضوح الجر في المجرور بخلاف كونه مخبراً عنه . (قوله معانيه الأربعة) أى الحكم الأربع لأنواع الأربعة : وهى دلالة على أمكنية الاسم ، ودلالته على تنكيره ، وكونه في جمع المؤنث السالم مقابل للنون في جمع المذكر السالم ، وكونه عوضاً بالإضافة على تقدير مضاف أو هى لأدنى ملاسة . وإطلاق معنى الشيء على حكمته لأنها غرض مقصود منه كثير في كلامهم . (قوله لا تتأق في غير الاسم) أما الدلالة على أمكنية الاسم والدلالة على تنكيره فظاهرتان وأما كونه في جمع المؤنث السالم مقابل للنون جمع المذكر

(١) ولا يشترط تمييز الاسم وجود هذه العلامات في الفعل . بل يكفي أن يكون الاسم صلحاً لقبولها .

(٢) لذلك لم تنجح إلى تقدير وهو المختار من الرويات عند الميداني .

به والمفعول به لا يكون إلا اسما . وأما أل فلأن أصل معناها التعريف وهو لا يكون إلا للاسم . وأما المسند فلأن المسند إليه لا يكون إلا اسما .

(تنبيهه)*: لا يشترط لتمييز هذه العلامات وجودها بالفعل بل يكفي أن يكون في الكلمة صلاحية لقبولها (بتا) الفاعل متكلما كان نحو (فَعَلْتُ) بضم التاء أو مخاطبا

السالم فلأن الفعل والحرف لا يجتمعان جمع مذكر ولا جمع مؤنث حتى يتصور فيهما ذلك . وأما كونه عوضا فلأن العوضية إن كانت تن جملة فالفعل والحرف لا يعقبهما جملة ، أو عن مضاف إليه فالمضاف لا يكون إلا اسما ، أو عن حرف فالحرف المعوض عنه إنما هو آخر الاسم المنوع من الصرف . (قوله فلأن المنادى مفعول به) قال شيخنا السيد : ظاهره لفظا ومعنى وهو مذهب سيويو والجمهور قالوا المنادى مفعول به لفعل واجب الحذف تقديره أنادى . وقال ابن كيسان^(١) وابن الطراوة^(٢) : بل هو مفعول به معنى ولا تقدير اهـ . وفي حاشية السيوطي على المغنى أن بعضهم ذهب إلى أن أحرف النداء أسماء أفعال متحملة لضمير المتكلم . (قوله والمفعول به لا يكون إلا اسما) أورد عليه أمران : الأول أنه كان ينبغي حينئذ التعريف بمطلق المفعولية لا بخصوص النداء وأجاب ابن هشام^(٣) بأن تلك علامة خفية لا يدركها مبتدئ بخلاف كون الكلمة مناداة . وببحث فيه سم بأنه إن أراد بكون الكلمة مناداة مجرد دخول حرف النداء عليها لم يصح علامة لدخوله على غير الاسم أو كون مدلولها مطلوبا لإقباله ففي إدراك المبتدئ إياه دون المفعولية نظر ظاهر . الثاني أن المفعول به قد يكون جملة نحو أظن زيدا أبوه قائم ونحو قال زيد حسبي الله . وأجيب بأنها مفرد في المعنى لأن المعنى أظن زيدا قائم الأب وقال زيد هذا اللفظ أو هذا المقول . ويدل لهذا ما سنقله أن التحقيق أن الخبر في نحو نطقى الله حسبي من قبيل الخبر المفرد ، فاستبعاد البعض كون مفعول القول مفردا في المعنى غير متجه . (قوله وهو لا يكون إلا للاسم) لأن وضع الفعل على التنكير والإبهام والحرف غير مستقل . (قوله بتا الفاعل) أشار الشارح بهذا إلى أنه ليس المقصود بقول المصنف بتا فعلت خصوص التاء المضمومة أو خصوص التاء المفتوحة مثلاً بل تاء الفاعل مطلقا من ذكر الملزوم وإرادة اللازم على طريق الكناية أو المجاز المرسل . ومثل ذلك يقال في قوله ويا افعلى ونون أقبلن . وقوله نحو إلخ يقتضى ضم التاء في عبارة المصنف مع أن الرواية الفتح ولعله أثر الأعرف وهو ضمير المتكلم والأشرف وهو الضم أو أشار إلى صحة غير المروي . ثم المراد بتاء الفاعل التاء الدالة بالمطابقة على من وجد منه الفعل أو قام به أو نفى عنه ذلك كضربت ومت وما ضربت وما مت . وبهذا علم أنه ليس المراد الفاعل الاصطلاحي للزوم القصور عليه بخروج التاء اللاحقة لكان وأخواتها ولزوم الدَّور حيث عرّف الفعل هنا بقبول

(١) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان : حفظ المذهب الكوفي والبصري في النحو ، لأنه أخذ عن المبرد وعلقب ، وقال عنه أبو بكر ابن مجاهد : كان أغنى منهما ، ومن تصانيفه المذهب في النحو ، البرهان في غريب علم الحديث ، معالي القرآن ، علل النحو ... توفي سنة ٢٩٦ ويقال توفي سنة ٣٢٠ (انظر البغية ١٨/١ ، ١٩) .

(٢) هو : سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي الملقب أبو الحسين . كان نحويًا ماهرًا وأديبًا بارعا : سمع على الأعلام كتاب سيويو ، وروى عن أبي الوليد الباجي وغيره ، وله آراء في النحو يخالف بها جمهور النحاة ، توفي سنة (انظر البغية ٦٠٢/١) .

(٣) هو ابن هشام الأنصاري صاحب أوضح المسالك لألفية ابن مالك ، وقطر الندى وبل الصدى ، ومغنى اللبيب عن كتب الأعاريب .

نحو تباركت يا الله بفتحها أو مخاطبة نحو قمت يا هند بكسرها (و) تاء التأنيث الساكنة أصالة نحو (أنت) هند والاحتراز بالأصالة عن الحركة العارضة نحو قالت أمة بتقل ضمة المزمرة إلى التاء ، و ﴿ قالت امرأة العزيز ﴾ [يوسف : ٥١] بكسر التاء لالتقاء الساكنين ، وقالتا

تاء الفاعل وعرف الفاعل في بابيه بأنه الاسم المسند إليه فعل ولا الفاعل اللغوي وهو من حصل منه الفعل لخروج التاء في نحو ما ضربت ومت . وعلم أيضا سقوط اعتراض جماعة كالبعض بدخول التاء في نحو ما قام إلا أنت لأنها ليست دالة بالمطابقة على نفس الفاعل بل الدال عليه أن والتاء حرف خطاب فقط . لكن بقي أنه لم تدخل التاء اللاحقة لليس حتى ينهض ما سيأتي من رد زعم حرفيتها بلحقاق تاء الفاعل إذ لا يصدق عليها أنها تاء من وجد منه الفعل أو قام به أو نفى عنه لعدم دلالة ليس على الحدث وإن دلت بقية أخواتها عليه ، نص على ذلك المصنف في تسهيله ، بل هي تاء من نفى عنه الخير اللهم إلا أن يراد بالفعل ما يشمل مدلول الخير . وأما دخول اللاحقة لعسى فظاهر إذ هي تاء من قام به الرجاء أو انتفى عنه . ويتعين القصر في قول الناظم بتا للوزن وإن كان في نحو الباء والتاء والتاء المد والقصر كما في الجمع . (قوله وأنت) عطف على تا فعلت بتقدير مضاف أي وتاء أنت أو على فعلت مع جعل التاء في قوله بتاء من استعمال المشترك في معنييه كما أفاده سم فلا اعتراض بأن كلام المصنف يقتضي اتحاد تاء فعلت وتاء أنت مع أنهما نوعان متباينان . (قوله التأنيث) أي تأنيث الفاعل فلا يرد تاء ربت وثبت على لغة سكونها نعم يرد أنه لم تدخل التاء اللاحقة لليس حتى ينهض ما سيأتي من رد زعم حرفيتها بلحقاق تاء التأنيث ، إذ ليست التاء في نحو ليست هند قائمة تاء تأنيث الفاعل بالمعنى المتقدم لما مر إلا أن يجاب بما مر . لكن الاعتراض بليس هنا وفيما مر أنفا مبنى على ما اشتهر أنها للنفي لا على ما يأتي عن السيد فتنبه . ويرد أيضا أنه لم تدخل اللاحقة لعسى حتى ينهض ذلك إذ ليست التاء في نحو عست هند أن تقوم تاء المتصفة بالرجاء إذ المتصف به المتكلم ، إلا أن يجاب بما مر أو بأن معنى عسى في الأصل قارب كما يأتي وهند مثلا هي المتصفة بالمقاربة ، وكذا تاء نعمت وبمست فإن معناهما إن كان أمدح وأذم ففاعلهما المتكلم والتاء ليست له ، أو حسن وقبح فالفاعل الجنس وهو لا يتصف بذكورة ولا أنوثة . ويمكن اختيار الثاني . ويقال لما كان مدح الجنس لأجل تلك المؤنثة كان كأن الجنس مؤنث فتأمل . (قوله الساكنة) هذا القيد للإخراج وقوله أصالة قيد لهذا القيد فيكون للإدخال . فقوله بعد والاحتراز بالأصالة عن الحركة العارضة أي عن خروج ذى الحركة العارضة . وإنما سكنت تاء الفعل للفرق بين تائه وتاء الاسم ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة إلى ثقل الفعل . (قوله قالت أمة بنقل إلخ) هو رواية ورش^(١) عن نافع^(٢) فهي سبعة . (قوله لالتقاء الساكنين) أي للتخلص من التثنية . (قوله بفتحها لذلك) أي للتخلص من التثنية الساكنين وأعلم أن لفتح التاء جهتين جهة عموم وهي جهة كونه حركة . وجهة خصوص وهي جهة كونه فتحا : فعلة جهة العموم التخلص وعلة جهة الخصوص مناسبة

(١) أي قراءة ورش عن نافع لقوله تعالى في سورة الأعراف : ﴿ وإذا قالت أمة منكم لم تعظون قوما ... ﴾ وورش أحد القراء العشرة ، واسمه عثمان ابن سعيد بن عبد الله بن سليمان بن إبراهيم ، كان مولى لآل الزبير بن العوام وكنيته أبو سعيد ، والذي لقبه بورش هو نافع حيث كان يقول له اقرأ يا ورشان ، أين الورشان فحقت وأصبحت « ورش » وذلك ليأخذ لونه .

(٢) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم وكنيته أبو رويم ، أو أبو الحسن . وكان حليف حمزة بن عبد المطلب ، وقيل حليف العباس بن عبد المطلب ، وأحد القراء السبعة . لإمام الأول في القراءة بالمدينة ، وروى عنه الثناي هما قالون وورش .

بفتحها لذلك . أما تاء التأنيث المتحركة أصالة فلا تختص بالفعل بل إن كانت حركتها إعرابا اختصت بالاسم نحو فاطمة وقائمة وإن كانت غير إعراب فلا تختص بالفعل بل تكون في الاسم نحو لا حول ولا قوة إلا بالله ، وفي الفعل نحو هند تقوم ، وفي الحرف نحو ربت وتمت . وبهاتين العلامتين وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة رد على من زعم من البصريين كالفارسي^(١) حرفية ليس ، وعلى من زعم من الكوفيين حرفية عسى ، وبالثانية رد على من زعم من الكوفيين كالفرأ^(٢) اسمية نعم وبئس .

(تفنييه): اشترك التان في لحاق ليس وعسى ، وانفردت الساكنة بنعم وبئس ، وانفردت تاء الفاعل بتبارك ، هكذا مشى عليه الناظم فإنه قال في شرح الكافية : وقد انفردت يعنى تاء التأنيث بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك . وفي شرح الآجرومية للشهاب البجائي أن تباركت تقبل التاءين تقول تبارك يا الله ، وتباركت أسماء الله **(وَيَا أَفْعَلِي)** يعنى ياء المخاطبة ويشترك في لحاقها الأمر والمضارع نحو قومى يا هند ، وأنت يا هند

الألف . والكلام هنا في فتح التاء من جهة العموم بدليل قوله والاحتراز بالأصالة عن الحركة العارضة وقوله أما تاء التأنيث المتحركة أصالة، فلماذا قال الشارح «لذلك» ولم يقل لمناسبة الألف فسقط ما اعترض به البعض وغيره على قوله لذلك فلا تكن من الغافلين . (قوله وإن كانت غير إعراب) بأن كانت حركة بناء كما في قوة ، أو حركة بنية كما في تقوم فلا اعتراض على تمثيله . (قوله نحو ربت وتمت) أى على لغة تحريك تاءيهما وهما ولات ولعلت على لغة من ألحق لعل تاء ساكنة ، وليس من الحروف ما أنت بالتاء إلا هى كما نقله شيخنا السيد عن الشيخ إبراهيم اللقاني . (قوله رد على من زعم من البصريين إلخ) أجاب الفارسي بأن لحاق التاء لليس لشبهها بالفعل في كونه على ثلاثة أحرف ، وبمعنى ما كان ، ورافعا ، وناصبا كذا في الدماميني ومثله يجزى في عسى . (قوله حرفية ليس) أى قياسا على ما النافية . نقل الروداني أن السيد ذكر في العباب أن عسى زيد أن يخرج معناه الأصلي قارب زيد الخروج ثم صار إنشاء للرجاء اهـ وما قاله إنما يظهر على أنها فعل كما هو الصحيح أما على كونها حرفا فهى للترجى . (قوله في لحاق) بفتح اللام مصدر لحق بكسر الحاء . (قوله وتباركت أسماء الله) قال في التصريح : هذا إن كا مسموعا فذاك وإلا فاللغة لا تثبت بالقياس^(٣) اهـ وردَ بأن هذا ليس من إثبات اللغة بالقياس لأنه وضع اسم معنى على معنى آخر لجامع بينهما وما هنا ليس كذلك لأن غاية ما فيه ادخال علامة في فعل يصلح لدخولها . (قوله ويا أفعلى) بقصر يا للوزن ولم يقل ويا الضمير أو ويا المتكلم للحوقهما

(١) هو : (أبو على الفارسي) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد ، أخذ عن الزجاج ... ومن تلامذته ابن حسن والرعي وله مصنفات مهمة في النحو منها تولى سنة ٣٧٧ هـ (انظر بغية الدعاة ٤٩٦/١ ، ٤٩٨) .

(٢) هو : (أبو زكريا) يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان ، كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي ، وأخذ عنه سلمة بن عاصم ومحمد بن الجهم ... ومن مصنفاته الشهيرة معالي القرآن ، مات سنة ٢٨٧ (انظر بغية الدعاة ٣٣٣/٢) .

(٣) وانظر في ذلك توضيح المقاصد والمسالك ٤٠/١ ، انظر التوضيح ٤٠/١ .

تقومين (وَلَوْنٍ) التوكيد ثقيلة كانت أو خفيفة نحو (أَقْبِلَنَّ) ونحو لنسفعا . وقد اجتمعنا حكاية في قوله : ﴿لَيْسَ جَنًّا وَلَيْكُونَا﴾ [يوسف : ٣٢] وأما لحاقها اسم الفاعل في قوله :

[١٠] * أَشَاهِرُنَّ نَعْدُنَا السُّيُوفَا *^(١)

وقوله : [١١] * أَقَاتِلُنَّ أَخْضِرُوا آلَ شُهُودَا *^(٢) فشاذ .

الاسم والفعل والحرف نحو مرّى أخى فأكرمنى . وبهذه العلامة رد على من قال كالزحشري^(١) بأن هات بكسر التاء وتعالى بفتح اللام اسما فعلى أمر : فهات بمعنى ناول وتعالى بمعنى أقبل . والصحيح أنهما فعلا أمر مبنيان على حذف حرف العلة إن خوطب بهما مذكر وعلى حذف النون إن خوطب بهما مؤنث . (قوله يعنى ياء المخاطبة) أى لا خصوص اللاحقة للأمر وإن أوهمته العبارة . وانظر لم لم يقل كسابقه ولاحقه وياء المخاطبة في الأمر نحو افعلى والمضارع نحو أنت يا هند تقومين ولعله للفتن . (قوله ليسجنن وليكونا) قيل أكدت في الأولى بالثقل لقوة قصدها سجنه وشدة رغبته فيه ، وفي الثانية بالخفيفة لعدم قدرة قصدها تحقيره وإهائته وعدم شدة رغبته في ذلك لما عندها من الحجة له . (قوله وأما لحاقها اسم الفاعل) وكذا الماضى في قوله :

دا من سعدك إن رحمت متيما لولاك لم يك للصباة جانحا

(قوله أشاهرن) هو جمع كما يفيد صدر البيت : * يا ليت شعري منكم حنيفا *

أي يا ليتنى أعلم حال كوني حنيفا منكم جواب هذا الاستفهام . وأما جعل البعض تبعاً للعيني حنيفاً مفعول شعري فيلزم عليه عدم ارتباط قوله أشاهرن إلخ بما قبله ، على أن الرضى^(٢) قال : التزم حذف الخبر في ليت شعري مردفاً باستفهام نحو ليت شعري أنا تينى أم لا ؟ فهذا الاستفهام مفعول شعري والخبر محذوف

[١] صدر البيت : * يا ليت شعري منكم حنيفا *

قاله رؤبة . شعري معناه علمي . والخفيف المسلم ههنا . ويقال شهر سيفه إذا انتضاه فرغه ، يعنى أبرزه من غمده . وحرف البدء هنا للتنبيه لدخولها على ما لا يصلح للنداء . وقد قيل على أصلها والنداء محذوف والتقدير يا قوم ليت شعري أى ليتنى أشعر ، فأشعر هو الخبر . وناب شعري الذى هو المصدر عن أشعر . ونابت الياء في شعري عن اسم ليت الذى في قولك ليتنى . وحنيفاً مفعول المصدر المضاف إلى فاعله . ومكم في محل النصب على أنه صفة لحنيفاً . والتقدير ليتنى أشعر حنيفاً كالنا منكم . والشاهد في أشاهرن حيث دخلت فيه نون التوكيد وهو اسم ، والسيوف منصوب به .

[٢] قاله رؤبة . وقبلة :

أَرَيْتُ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودَا * مَرْجُلًا وَيَلَيْسُ الْبَرُّودَا * أَقَاتِلُنَّ أَخْضِرُوا آلَ شُهُودَا

أريت أصله أرايت . والأملود بضم الهمزة : الناعم . والمرجل بالجمع : المزين ، من رجلت شعره إذا سرحته . وقيل بالخاء المهملة وهو يرد تصور عليه الحال . والشاهد في قوله أقاتلن حيث أدخل فيه نون التأكيد وهو اسم الفاعل وهذا نادر . وإنما سوغها شبه الوصف بالفعل . والمعنى هل أنتم قاتلون فأجراه مجرى أقولون . وقال ابن جنى : دل هذا على أن نون التوكيد ليست من خواص الفعل لدخولها على اسم الفاعل . وفيه نظر لأن هذا لا يلتفت إليه لندوره وقلته لا سيما الشاعر لأنه مضطر .

(١) الزحشري : هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزحشري (أبو القاسم جارا لله) كان واسع العلم ، غاية في الذكاء وجوده القريبة ففنا في كل علم ، ومن تصانيفه الكشاف في التفسير ، الفائق في غريب الحديث ، المقصّل في النحو . تولى سنة ٥٣٨ (انظر البغية ٢/ ٢٧٩ ، ٢٨٠) .

(٢) الرضى : هو الإمام المشهور في النحو ، وصاحب شرح الكافية لابن الحاجب ، وله شرح على الشافية . وكان حسن التعليل والتحقيق ، وكان يلقب بنجم الأئمة . تولى سنة ٨٦٤ (انظر البغية ١/ ٥٦٧ ، ٥٦٨) .

(فَعْلٌ يَنْجَلِي) مبتدأ . وخبر وسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس مثل قولهم : ثمرة خير من جرادة . وبنا متعلق بينجلى أى يتضح الفعل ويمتاز عن قسيميه بهذه العلامات لاختصاصها به فلا توجد مع غيره إلا في شذوذ كما تقدم .

(تنبيهه)*: قولهم في علامات الاسم والفعل يعرف بكذا أو بكذا هو من باب الحكم بالجميع لا بالمجموع أى كل واحد علامة بمفرده لا جزء علامة (سواءهما) أى سوى قابلي

وجوبا بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال اه فاصله أشاهرون فأدخلت نون التوكيد فحذفت نون الجمع لتوالى الأمثال ثم الواو لالتقاء الساكنين وكذا أفائلن كما يفيد كلام العيني . وروى أفائلون وقوله الشهودا أى على أن الولد الذى حبلت به تلك المرأة من حليلها كما قاله السيوطى ، فالاسم معرب بالواو ولو كان مفردا لأعرب مع النون بالحركة ولم يبين معها كالمضارع لأن الأصل في الاسم الإعراب بخلاف الفعل . وبحث الدمامينى في الاستشهاد بالآخر بأنه يجوز أن يكون الأصل أفائل أنا فحذفت همزة أنا اعتباطا وأدغم التنوين في النون . وفي هذا الاحتمال من البعد والمخالفة لرواية أفائلون ما يصحح الاستشهاد المبني على الظاهر فتدبر . (قوله فشاذا) وسهل شذوذه مشابهته للمضارع لفظا ومعنى . (قوله قصد الجنس) أى في ضمن أفراد بعض أنواعه من غير تعيين لهذا البعض قبل اعتبار خصوص علامة من العلامات الأربع ومع تعيينه بعد اعتبار خصوص العلامة التى قبلها ، فإن اعتبر خصوص تاء الفاعل أو تاء التأنيث الساكنة تعين هذا البعض بكونه الماضى ، أو خصوص نون التوكيد تعين بكونه المضارع أو الأمر ، أو خصوص ياء المخاطبة فكذلك . فسقط بقولنا في ضمن أفراد ما قيل من أن الجنس الماهية الذهنية وهى لا تلحقها العلامات لعدم حصولها في الخارج ، وبقولنا بعض أنواعه إلخ ما قيل إن الجنس الماهية الذهنية وهى لا تلحقها العلامات لعدم حصولها في الخارج ، وبقولنا بعض أنواعه إلخ ما قيل إن الجنس يوجد في ضمن جميع أفراده وجنس الفعل في ضمن جميع أفراداه لا ينجلى بواحدة من العلامات الأربع إذ لا شئ منها يلحق الأنواع الثلاثة جميعا . وجعل المعرب المسوغ كون فعل قسيم للمعرفة أى الاسم والحرف . (قوله وبنا متعلق بينجلى) إن قلت يلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ وهو ممنوع قلت هذا التقديم مغتفر هنا للضرورة أو لكون المعمول جاريا ومجرورا والظروف يتوسع فيها ، مع أن منع هذا التقديم أحد مذهبين ، وثانيهما جوازه وهو الأصح . (قوله فلا توجد مع غيره) فيه إشارة إلى أن الباء في قوله لاختصاصها به داخلية على المقصور عليه . (قوله من باب الحكم بالجميع) أى بكل فرد . قال شيخنا السيد^(١) : ولا حاجة لكون الباء بمعنى على لأن العلامات متعلقة بالمحكوم به لأن المعنى الفعل ينجلى بكل ما ذكر . وقوله لا بالمجموع أى الأفراد معتبرا فيها الهيئة الاجتماعية أى الحاصلة من اجتماع هذه العلامات . وقوله أى كل واحد إلخ بيان لحاصل المعنى . ولو قال أى الفعل ينجلى بكل واحد مما ذكر لكان أوفق كما يعلم مما قدمناه عن شيخنا السيد . (قوله سواءهما) خبر مقدم والحرف مبتدأ مؤخر لأنه المحدث عنه فهو المبتدأ وإن قلنا بتصرف سوى كما هو الراجح .

(١) هو الحسن بن محمد بن شرف شاه العلوى الأستراباذى أبو الفضائل السيد ركن الدين . كان متوقفاً للذكاء والفطنة ، وكان يحيد درس الحكمة ، وكتب المحاضرات على التجريد وغيره ، وشرح مقدمة ابن الحاجب بثلاثة شروح ... وتولى سنة ٧١٥ (انظر البيهقي ٥٢١/١ ، ٥٢٢) .

العلامات التسع المذكورة (أَلْخَرْفُ) لما علم من انحصار أنواع الكلمة في الثلاثة ، أى علامة الحرفية ألا تقبل الكلمة شيئاً من علامات الأسماء ولا شيئاً من علامات الأفعال ثم الحرف على ثلاثة أنواع : مشترك (كَهْل) فإنك تقول هل زيد قائم وهل يقعد (و) يختص بالأسماء

(قوله أى سوى قابل العلامات) أشار بذلك إلى ما قاله ابن هشام من أن في كلام المصنف حذف مضافين والتقدير والحرف سوى قابل علامتهما ، ولو لم يحصل على ذلك اختل فإنه قد علم من قوله : * واسم وفعل ثم حرف الكلم * أن كلا من الثلاثة غير الآخرين قطعاً . وأورد عليه سم في نكته أنه علم من قوله واسم إلخ أيضاً قطعاً أن الحرف سوى قابل علامات الاسم والفعل للقطع بأن مقابل الشيء لا يقبل علاماته فما ذكره من التقدير مختل أيضاً ، إلا أن يقال إن في هذا التقدير إشارة إلى أن علامة الحرف مجرد عدم قبول علامتهما ولهذا قال الشارح بعد أى علامة الحرفية إلخ فهو بيان للمقصود من التقدير . ومنهم من جعل فائدة قوله سواهما الحرف التمهيد لتقسيمه إلى أقسامه الثلاثة . لا يقال هذا شامل للجملة لأنها لا تقبل شيئاً من علامات الاسم والفعل لأننا نقول جنس تعريفه الحرف بقوله سواهما الحرف كلمة مقدرة بقرينة أن الحرف من أقسام الكلمة والتقدير الحرف كلمة سواهما . (قوله التسع المذكورة) هى وإن كان بعضها حروفاً في الواقع إلا أنها لم تجعل علامات بعنوان كونها حروفاً حتى يعترض بلزوم الدور في جعل عدم قبولها علامة الحرف بل بعنوان كونها ألفاظاً معينة بقطع النظر عن كونها حروفاً أو لا . وإنما قال الشارح التسع المذكورة لأنه لو عمم في العلامات وجعلها شاملة للعلامات التي لم تذكر هنا لكان في الكلام إحالة على مجهول . وأورد على كلامه أن من الأسماء ما لا يقبل شيئاً من هذه التسع كقط وعوض وحيث وبعض اسم الفعل . وأجيب بأن هذا تعريف بالأعم وهو جائز عند المتقدمين لإفادته التمييز في الجملة . وما قيل من أنه يؤدي إلى خطأ المبتدى إذ يعتقد حرفية بعض الأسماء دفع بأن التوقيف الذي لا يستغنى عنه المبتدى كاف في بيان اسمية ما انتفت عنه العلامات المذكورة . وقد يجاب عن أصل الإيراد بأننا لا نسلم أن ما ذكر لا يقبل الإسناد إليه لأن المراد بقبول الاسم ذلك ما هو أعم من أن يقبل بنفسه أو بمرادفه أو بمعنى معناه ، وقط وعوض وحيث تقبله بمرادفها وهو الوقت الماضي والوقت المستقبل والمكان . واسم الفعل يقبله إما بمرادفه وهو المصدر بناء على أن مدلوله الحدث أو بمعنى معناه بناء على أن مدلوله لفظ الفعل ، ونعني بمعنى معناه المعنى التضمني لمعناه فتنبه . (قوله أى علامة الحرفية ألا تقبل إلخ) أورد عليه أن عدم قبول ما ذكر لا يصلح علامة للحرف لتصريحهم بأن العدم لا يصلح علامة للوجود . وأجيب بأن ذلك في العدم المطلق وما هنا عدم مقيد . (قوله ثم الحرف على ثلاثة أنواع) إشارة إلى نكتة تعداد المصنف الأمثلة . ولك أن تجعل نكته الإشارة إلى أن الحرف مهمل وعامل العمل الخاص بالأسماء وعامل العمل الخاص بالأفعال لكن يرد على هذا ترك العامل العمل المشترك . ومزاد الشارح بالأنواع الأنواع اللغوية وهى الأصناف من الشيء لا المنطقية

نحو (في وَ) مختص بالأفعال نحو (لَمْ) .

(تنبيهان): الأول إنما عدت هل من المشترك نظرا إلى ما عرض لها في الاستعمال من دخولها على الجملتين نحو ﴿فهل أنتم شاكرون﴾^(١) و ﴿هل يستطيع ربك﴾^(٢) لا نظرا إلى أصلها من الاختصاص بالفعل ، ألا ترى كيف وجب النصب وامتنع الرفع بالابتداء في نحو هل زيدا أكرمته كما سيجيء في بابه ، ووجب كون زيد فاعلا لا مبتدأ في هل زيد قام التقدير هل قام زيد قام وذلك لأنها إذا لم تر الفعل في

لأن الحرف نوع من جنس الكلمة والكيلات المدرجة تحت النوع ليست أنواعا بل هي أصناف . ثم الأنواع الثلاثة التي ذكرها الشارح بالبسط ثمانية لأن المشترك إما مهمل لا عمل له وهو الأصل فيه كهل وبل ، أو عامل على خلاف الأصل كما ولا وأن المشبهات بليس . والمختص بالأسماء أما عامل العمل الخاص بها وهو الأصل كفى أو غير الخاص كإن وأخواتها أو مهمل لام التعريف . والمختص بالأفعال كذلك كلم ولن وقد . وما جاء على الأصل لا يُسأل عنه ، وما جاء على خلافه يُسأل عن حكمة مخالفته الأصل وسيذكر الشارح ذلك . (قوله لا نظرا إلى أصلها من الاختصاص بالفعل) إنما كان أصلها ما ذكر لأنها في الأصل بمعنى قد كما في ﴿هل أتى على الإنسان﴾^(٣) وقد مختصة بالفعل لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام انقطعت رتبها عن الاختصاص . (قوله ألا ترى) استدلال على اختصاصها بحسب الأصل بالفعل والاستفهام للتقرير بالرؤية كهو في ألم نشرح ، لأن الاستفهام التقريرى حمل المخاطب على الإقرار بالحكم الذى يعرفه من إثبات كما في ﴿ألم نشرح لك صدرك﴾^(٤) ﴿أليس الله بكاف عبده﴾^(٥) أو نفى كما في ﴿أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله﴾^(٦) لا حمل المخاطب على الإقرار بما يلي همزة دائما وإلا ورد مثل هذه الآيات وإنما أولى همزة ضد المقرر به في مثل هذه الآيات لنكتة ككون إيراد الكلام على صورة ما يزعمه الخصم أبعث له على إصغائه إليه وإذعانه للحق الذى هو المقر به فاعرفه . وقال شيخنا السيد : الاستفهام للإنكار أى لإنكار نفى الرؤية . (قوله كيف وجب) الجملة في محل نصب لسدها مسد مفعول ترى المعلق بالاستفهام وكيف في محل نصب على الحالية من فاعل وجب . (قوله في نحو هل زيدا أكرمته) هذا والمثال بعده يدلان على أن هل يجوز أن يليها لفظا اسم بعده فعل اختيارا مرفوعا كان أو منصوبا وأنه يكفى في هذه الصورة أن يليها تقديرا فعل وهو مذهب الكسائى ومذهب سيبويه أن الفعل متى وجد في حيزها لا يجوز أن يليها لفظا اسم في الاختيار وأنه لا يكفى حينئذ أن يليها تقديرا فعل . (قوله وذلك) أى المذكور من وجوب النصب على المفعولية المحذوف في هل زيد قام ثابت لأنها إن دخلت ههنا ينغى فهم العبارة وما قاله البعض في حلها غير ظاهر . (قوله في حيزها) أى قرب حيزها لاشتغال حيزها بها أو المراد بحيزها تركيبها أى التركيب التى هى فيه .

(١) الآية ٨٠ : سورة الأنبياء . (٢) الآية ١١٢ : سورة المائدة . (٣) الآية الأولى من سورة الإنسان . (٤) الآية ٣٦ : من سورة الزمر . (٥) الآية ١١٦ : من سورة المائدة . (٦) الآية الأولى من سورة الشرح .

حيزها تسلت عنه ذاهلة ، وإن رأتها في حيزها حنت إليه لسابق الألفة فلم ترض حيثئذ إلا بمعانقته . الثاني : حق الحرف المشترك الإهمال ، وحق المختص يقبل أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل ، وإنما عملت ما ولا وإن النافيات مع عدم الاختصاص لعارض الحمل على ليس ، على أن من العرب من يهملهن على الأصل كما سيأتى . وإنما لم تعمل ها التنبيه وأل المعرفة مع اختصاصهما بالأسماء ، ولا قد والسين وسوف وأحرف المضارعة مع اختصاصهن بالأفعال لتنزيلهن منزلة الجزء من مدخولهن ، وجزء الشيء لا يعمل فيه . وإنما لم تعمل إن وأخواتها وأحرف النداء الجر لما يذكر في موضعه . وإنما عملت لن

(قوله ذاهلة) أى غافلة عنه تركاً له في مقابلة تركها لها . (قوله حنت) بالتشديد والتخفيف . (قوله لسابق الألفة) أى للألفة السابقة . (قوله إلا بمعانقته) أى ولو تقديراً على ما مشى عليه الشارح قيل من مذهب الكسائى أما على مذهب سيبويه فلا ترضى إلا بمعانقته لفظاً . (قوله حق الحرف المشترك الإهمال) استظهر بعضهم أن حقه عدم العمل الخاص لا عدم العمل مطلقاً . (قوله أن يعمل العمل الخاص) لتظهر مزية الاختصاص الدال على قوة تأثير الحرف في القبيل المختص به . (قوله لعارض الحمل) أى لعارض هو الحمل فالإضافة للبيان أو للحمل على ليس العارض فالإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف والحمل القياس والجامع فيه إفادة كل النفي . (قوله ها التنبيه) بالقصر ولا يجوز المدّ لأنه علم على الكلمة المركبة من هاء وألف ففكر وأضيف إلى التنبيه إضافة الدال إلى المدلول ليتضح المراد به ، ولو مدّ اقتضى أن لنا هاء مفردة تكون للتنبيه وليس كذلك أفاده يس . (قوله وأل المعرفة) قيد بالمعرفة مراعاة لمذهب المصنف من عدم اختصاص الموصولة بالأسماء . ولا ترد الزائدة لأنها في الأصل المعرفة فهى داخلية في عبارته فاندفع ما اعترض به البعض . (قوله لتنزيلهن) أى الستة . ووجه التنزيل في ها التنبيه وأل وأحرف المضارعة أن العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها . ووجهه في قد والسين وسوف أن قد تفيد قرب الفعل من الحال أو تحقيقه أو تقليده ، ومقابلها يفيدان تأخره فمجموع الفعل وأحد الثلاثة بمنزلة كلمة دالة وضعا على الحدث وقربه أو تحقيقه أو تقليده أو تأخره ، لكن في كون أحرف المضارعة بمنزلة الجزء نظر فإنها أجزاء من المضارع حقيقة لا تنزيلاً . وقوله لتنزيلهن إلخ أورد عليه بعضهم أن وكى المصدريتين لعمليهما في المضارع مع كونهما بمنزلة الجزء لأنهما موصولتان . وعلل عدم عمل تلك الحروف بأنها مخصصة لدخولها والمخصص للشيء كالوصف له والوصف لا يعمل في الموصوف فتأمل . (قوله لما يذكر في موضعه) أى من شبه إن وأخواتها بالأفعال في المعنى فإن وأن يشبهان أوكد ، وليت أتمنى ، ولعل أترجى ، وكأن أشبه ، ولكن استدرك ومن نيابة أحرف النداء عن أدعو . (قوله وإنما عملت لن النصب إلخ) هذا سؤال يجرى في أن وكى وإذن الناصبات للمضارع أيضاً دون الجواب فتدبر . (قوله لأنها بمعناها) أى ملايسة معناها أى لجنس معناها وهو مطلق النفي فلا يرد أن لا لنفى الجنس ولن لمطلق النفي .

النصب دون الجزم حملا على لا النافية للجنس لأنها بمعناها ، على أن بعضهم جزم بها كما سيأتي . ولما كانت أنواع الفعل ثلاثة : مضارع وماض وأمر أخذ في تمييز كل منها عن أخويه مبتدئا بالمضارع لشرفه بمضارعه الاسم أى بمشابهته كما سيأتي بيانه فقال (فَعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي) أى يتبع (لَمْ) النافية أى ينفى بها (كَيْشَمَ) بفتح الشين مضارع شمت الطيب ونحوه بالكسر من باب علم يعلم ، هذه اللغة الفصحى . وجاء أيضا من باب نصر ينصر ، حكى هذه اللغة الفراء^(١) وابن الأعرابي^(٢) ويعقوب^(٣) وغيرهم ؛ ولا عبرة بتخطئة ابن درستويه^(٤) العامة في النطق بها (وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّاءِ) المذكورة أى تاء فعلت وأنت (مِزٌ) لاختصاص كل منهما به . ومز أمر من مازه يميزه . يقال مزته فامتاز . وميزته فتميز (وَسِيمٌ) أى علم (بِالتَّوْنِ) المذكورة أى نون التوكيد (فَعْلٌ الْأَمْرُ إِنْ أَمَرَ) أى طلب (فَهُمْ) من اللفظ أى علامة فعل الأمر مجموع شيئين : إفهام الكلمة الأمر اللغوى وهو الطلب . وقبولها نون التوكيد فالدور متنف . فإن قبلت الكلمة التون ولم تفهم الأمر فهى مضارع نحو هل تفعلن .

(قوله لشرفه) ولسبق الاستقبال على المضى فإن الغد المستقبل يصير ماضيا ، هذا إذا كان الزمن المتصف بالاستقبال والمضى واحدا فإن كان متعددا كأمس وغد فالماضى سابق ؛ كذا قال الشُّنُّ^(٥) وبه يجمع بين القولين . (قوله بمضارعه الاسم) أى المصوغ للفاعل لفظا لموافقة له في السكّنات والحركات وعدد الحروف بقطع النظر عن خصوص الحركة والحرف ومعنى لدلالة كل منهما على الحال والاستقبال . (قوله لم النافية) الصفة لازمة . (قوله وماضى الأفعال) الإضافة على معنى من التبعية . (قوله بالتاء المذكورة) أى فآل للعهد الذكري والمعهود التاء المقدمة بنوعها على أنها من باب استعمال المشترك في معنيه كما مر . ولا يجوز أن تكون للجنس لدخول التاء الخاصة بالأسماء فيه كما قاله الراعى^(٦) . (قوله فهم من اللفظ) أى باعتبار وضعه فلا يرد الأمر المستعمل في غير الطلب مجازا لأن عدم فهم الطلب منه باعتبار القرينة لا الوضع ، على أن القرينة إنما تمنع إرادة المعنى الحقيقي لا فهمه أى تصوره عند سماع اللفظ . والمراد بقوله من اللفظ من صيغته فلا يرد المضارع المقرون بلام الأمر لأن انفهام الطلب ليس من صيغة المضارع بل من اللام . (قوله وقبولها نون التوكيد) صريح في قبول هات وتعال على الصحيح من فعليتهما نون التوكيد وإن لم يسمعا بها قاله الروداني فيجوز هاتين وتعالين بإعادة اللام مفتوحة كما تقول ارمين واخشين . (قوله فالدور) أى الحاصل من أخذ الأمر في تعريف فعل الأمر متنف وهذا تفريع على تفسير الأمر في

(١) الفراء سبق التعريف به في ص ٤٢ .

(٢) ابن الأعرابي : هو محمد بن . ياد ، من النحاة ومن العلماء بالشعر ، وكان صاحب لغة غزيرة وكان موالى بنى هاشم (انظر البغية ١٠٥/١) .

(٣) يعقوب أبو يوسف بن السكين ، كان عالما باللغة والنحو والشعر ، من الرواة النقات وأخذ عن الكوفيين والبصريين . توفى سنة ٢٤٤ هـ (انظر البغية ٣٤٩/٢) .

(٤) ابن درستويه : هو عبد الله بن جعفر بن درستويه ، ذاع صيته واشتهر بالعلم والتصنيف الجيد ... ومن تصانيفه الإرشاد في النحو ، والرد على المفصل ... (انظر البغية ٣٦/٢) . (٥) سبق التعريف به ص ٣٩ .

(٦) الراعى : هو محمد بن محمد بن إسماعيل الأندلسي المالكي (أبو عبد الله النحوى) اشتغل بالفقه والأصول والعربية ومهر فيها واشتهر بها ... وأجاز له جماعة ومن مصنفاته شرح الألفية والأجرويه . توفى سنة ٨٥٣ هـ (انظر البغية ٢٣٣/١) .

أو فعل تعجب نحو أحسنن يزيد . فإن أحسن لفظه الأمر وليس بأمر على الصحيح كما ستعرفه (وَالْأَمْرُ) أى اللفظ الدال على الطلب (إِنْ لَمْ يَكْ لِلتُّونِ مَحَلٌ * فِيهِ) فليس

قوله إن أمر فهم بالأمر اللغوي الذى هو الطلب فالمعلم الأمر الاصطلاحي والمعلم به اللغوي . (قوله فإن قبلت الكلمة إلخ) لما لم يتكلم المصنف على مفهوم هذا القيد كما تكلم على مفهوم قبول النون تكلم الشارح على مفهومه بقوله فإن قبلت الكلمة إلخ لكن كان الأنسب ذكره بعد قول المصنف الآتى والأمر إلخ . (قوله أو فعل تعجب) فيه أن دخول النون على فعل التعجب شاذ والكلام فى قبول الكلمة النون قياساً ، وإلا كان عليه ذكر اسم الفاعل والماضى لورود تأكيدهما بها شذوذاً فالمناسب ترك فعل التعجب . (قوله كما ستعرفه) أى فى بابهِ . (قوله والأمر) مبتدأ خبره هو اسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر ، وكأن قول الشارح فليس بفعل أمر إشارة إلى تقديره . ومن جعل هو اسم جزاء الشرط حذفت منه الفاء للضرورة سها عن قولهم متى اجتمع مبتدأ وشرط وكان المبتدأ مقدماً فإن لم يقترن ما وقع بعد بالفاء ولم يصلح لمباشرة الأداة كان خبراً والجزء محذوف وإن اقترن بالفاء أو صلح لمباشرة الأداة كان جواب الشرط والخبر محذوف كذا قال البعض . ونقل شيخنا السيد عن شيخه ابن الفقيه أن الخبر فى الحالة الثانية مجموع الشرط والجواب وهو المتجه عندى . ثم رأيت صاحب المغنى فى خاتمة الباب الخامس منه جزم بهذا وجوز ما جوز به البعض وما منعه فى قول ابن معطى^(١) : * اللفظ إن يفد هو الكلام * فيحمل ما نقله البعض فى الحالة الأولى على السعة . وبقي حالة ثالثة وهى أن يكون المبتدأ اسم الشرط وفى خبره حيث ثلاثه أقوال : قيل فعل الشرط وقيل جوابه وقيل مجموعهما والأصح الأول ، فيكون من الخبر المفيد بتابعه فافهم . (قوله أى اللفظ الدال) أى بنفسه فخرج لام الأمر لأن دلالة الحرف بغيره . وفى كلاما إشارة إلى أن فى كلام المصنف حذف مضاف أى دال الأمر وأن المراد بالأمر الأمر اللغوي لا الاصطلاحي فلا منافاة بين المبتدأ والخبر . وفى عبارته ميل إلى أن مدلول اسم الفعل معنى الفعل لا لفظه ويوافقه قوله بعد الدالة على معنى المضارع وقوله الدالة على معنى الماضى . وفى قوله الآتى فإن معناه اسكت وقوله معناه أقبل إلخ ميل إلى أن مدلوله لفظ الفعل وهو الراجع . قال سعد الدين^(٢) فى حاشيته على الكشف : كل لفظ وضع بإزاء معنى اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالاته على ذلك الاسم أو الفعل أو الحرف ، كما تقول فى قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل وزيد اسم ومن حرف جر فتجعل كلا من الثلاثة محكوماً عليه ، لكن هذا وضع غير قصدي لا يصير به اللفظ مشتركاً ولا يفهم منه معنى مسماه ، وقد اتفق لبعض الأفعال أن وضع لها أسماء آخر غير ألفاظها تطلق ويراد بها الأفعال من حيث دلالتها على معانيها وسموها أسماء الأفعال : ففصه مثلاً اسم موضوع بإزاء لفظ اسكت لكن لا يطلق ويقصد به نفس اللفظ كما فى الأعلام المذكورة

(١) ابن معطى : هو يحيى بن عبد النور أبو الحسين زين الدين الزواوى المنفى المغربى النحوى . كان إماماً فى العربية ، وسمع من ابن عساکر وأقرأ النحو بدمشق ، ومن تصانيفه الألفية فى النحو ، الفصول ، العقود والقوانين فى النحو ، كتاب شرح الجمل ، كتاب شرح أبيات سيويه ، وله قصيدة فى القراءات السبع ... تولى سنة ٦٢٨ (انظر البغية ٢/٣٤٤) .

(٢) سعد الدين : هو مسعود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدين الفتازلى . إمام ، علامة عالم بالنحو والتصريف والمعالى ... ومن تصانيفه الإرشاد فى النحو ، حاشية الكشف ولم يتم ، شرح تصريف العزى ، الطلوع على التقيح فى أصول الفقه ... تولى ٧٩١ (انظر البغية ٢/٢٨٥) .

بفعل أمر بل (هُوَ اسْمٌ) إما مصدر نحو « فذلّاً زريقُ المال »^(١) أى اندل . وأما اسم فعل أمر (نَحْوُ صَةٍ) فَإِنْ معناه اسكت (وَحَيْهَلْ) معناه . أقبل . أو قدم . أو عجل ولا محل للنون فيهما .

(تفسيحات): الأول كما يتنفي كون الكلمة الدالة على الطلب فعل أمر عند انتفاء قبول النون كذلك يتنفي كون الكلمة الدالة على معنى المضارع فعلاً مضارعاً عند انتفاء قبول لم . كأَوْه بمعنى أتوجع . وأف بمعنى أتضجر . ويتنفي كون الكلمة الدالة على معنى الماضي فعلاً ماضياً عند انتفاء قبول التاء كهيات بمعنى بعد . وشتان بمعنى افترق . فهذه أيضاً أسماء أفعال فكان الأولى أن يقول :

وما يرى كالفعل معنى وانخزل عن شرطه اسم نحو صه وحيل
ليشمل أسماء الأفعال الثلاثة ولعله إنما اقتصر في ذلك على فعل الأمر لكثرة مجيء اسم الفعل بمعنى الأمر وقلة مجيئه بمعنى الماضي والمضارع كما ستعرفه . الثاني : إنما يكون

بل ليقصده اسكت الدال على طلب السكوت حتى يكون صه مع أنه اسم لاسكت كلاماً تاماً ، بخلاف اسكت الذى هو اسم لاسكت الذى هو فعل أمر في قولك اسكت فعل أمر ا هـ . وبقي قولان آخران كون مدلوله الحدث وكون اسم الفعل فعلاً فالأقوال أربعة كما في الروداني . (قوله محل) مصدر ميمي بمعنى حلول . (قوله إما مصدر) فيه أن المصدر لم يدل على الأمر بل تاب مناب الدال عليه وهو فعل الأمر قاله الروداني ويمكن دفعه بأن يراد بالدلالة الدالة ولو باعتبار النياية عن الدال . (قوله نحو صه وحيل) لو مثل بنزال ودراك كما فعل صاحب التوضيح لكان أحسن لأن اسمية صه وحيل علمت مما تقدم لقبولهما التنوين . وفي حيل ثلاث لغات : سكون اللام وفتحها منونة وبلا تنوين ، وكلام المصنف يحتمل الأولى والأخيرة وكذا الثانية بناء على اللغة القليلة من الوقوف على المنصوب المنون بالسكون كالرفوع والجرور . ونقل شيخنا السيد لغة رابعة هي إبدال الحاء عينا وانظر ضبط اللام على هذه اللغة . (قوله معناه أقبل أو قدم أو عجل)^(٢) يتعدى على الأول بعلى وعلى الثاني بنفسه وعلى الثالث بالباء . (قوله ولا محل) أى حلول كما مر . (قوله كذلك) تأكيد لقوله كما . (قوله فكان الأولى أن يقول) قال ابن غازي : ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال :

وما يكن منها لدى غير محل فاسم كهيات ووى وحيل

أى وما يكن من الكلمات الدالة على معاني الأفعال الثلاثة غير محل لهذه العلامات المذكورة للفعل فهو اسم إلخ .

(١) القتال : أعشى حمدان يجر لوصفاً واليت الطويل ، وهو من شواهد سيوية في كتابه [٥٩/١] والإتصاف ٢٩٣ ، والخصائص لابن جنى ١٢٠/١ . واليت يتأمله .

على حين أنهى الناس جلّ أمورهم فذلّاً زريقُ المال نذل الضعالب
والشاهد في البيت قوله (فذلّاً زريقُ المال) حيث تاب المصدر عن الفعل ، ونصب المفعول ، وتأثر المصدر بالعمل الخفوف .
(٢) ويقال أن حيل مركب من حى وهل ويسعمل حى وحده بمعنى أقبل ، كما في قول المؤذن حى على الصلاة ، وهلا بمعنى أقبل أيضاً كما في قول النابغة الجعدي ... ألا حيا لي وقولا لها هلا . أى تعالى وأقبل ، واستعمال حى وحدها أكثر من استعمال هلا وحدها (انظر للمفصل لابن يعيش ج ٤/٤٧) .
والشهور أن هلا اسم لرجز الدابة .

انتفاء قبول التاء دالا على انتفاء الفعلية إذا كان للذات فإن كان لعارض فلا وذلك كما في أفعل في التعجب . وما عدا وما خلا وحاشا في الاستثناء . وحيدا في المدح . فإنها لا تقبل إحدى التائين مع أنها أفعال ماضية . لأن عدم قبولها التاء عارض نشأ من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح . بخلاف أسماء الأفعال فإنها غير قابلة للتاء لذاتها . الثالث : إنما دل انتفاء قبول لم والتاء والنون على انتفاء الفعلية مع كون هذه الأحرف علامات والعلامة ملزومة لا لازمة فهي مطردة ولا يلزم انعكاسها . أى يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم لكونها مساوية للآزم فهي كالإنسان وقابل الكتابة يستلزم نفي كل منهما نفي الآخر . بخلاف الاسم وقبول النداء فإن قبول النداء علامة للاسم ملزومة له وهي أخص منه إذ يقال كل قابل للنداء اسم ولا عكس . وهذا هو الأصل في العلامة .

(قوله عن شرطه) أى علامته . (قوله أسماء الأفعال الثلاثة) يصح جر الثلاثة ونصبها . (قوله كما ستعرفه) أى من قول الناظم في باب اسم الفعل :

وما بمعنى الفعل كآمين كثر وغيره كوى وهيات نزر

(قوله إذا كان) أى هذا الانتفاء للذات أى ذات الكلمة . (قوله وما عدا إلخ) أى عدا وخلا من ما عدا وما خلا وحب من حيدا . (قوله لأن عدم قبولها التاء عارض إلخ) أى كما عرض لسبحان ولييك ونحوهما عدم قبول خواص الأسماء من التزام طريقة واحدة . (قوله نشأ من استعمالها في التعجب إلخ) أى من استعمالها فيما ذكر استعمال الأمثلة التي تلزم طريقة واحدة . (قوله والعلامة ملزومة لا لازمة) أى الغالب فيها ذلك كما يعلم مما بعده أى وانتفاء للزوم وهو العلامة لا يوجب انتفاء الآزم وهو المعلم لجواز كون الآزم أعم كالضوء للشمس والأعم ينفرد عن الأخص . (قوله فهي مطردة إلخ) اطراد الشيء استلزام وجوده وجود شيء آخر وانعكاسه استلزام عدمه عدم شيء آخر ، فقول الشارح أى يلزم من وجودها الوجود تفسير لقوله مطردة ؛ وقوله ولا يلزم من عدمها العدم تفسير لقوله ولا يلزم انعكاسها على اللف والنشر المرتب لكن في قوله ولا يلزم انعكاسها حذارة ولو قال ولا يتعكس لكان مستقيما لما علمت من أن الانعكاس استلزام العدم للعدم . (قوله لكونها) علة لقوله دل . (قوله مساوية للآزم) أى لازمها وهو المعلم : أى والملزوم المساوى للآزم مطرد منعكس ، فقولهم العلامة غير منعكس محله إذا لم تكن مساوية للمعلم . وأجاب ابن قاسم في نكته بأن قبول ذلك مع كونه علامة هو شرط لازم فلزم من عدم القبول العدم من جهة كونه شرطاً لازماً لا من جهة كونه علامة إذ الشرط يلزم من عدمه العدم . (قوله وهي أخص) لم يرد بالأخص ما هو المتبادر منه وهو ما يصح حمل الأعم عليه بل ما يلزم من وجوده وجود الأعم من غير عكس . (قوله وهذا هو الأصل) أى الغالب .

[الْمُعَرَّبُ وَالْمَبْنَى]

المعرب والمبنى اسما مفعول مشتقان من الإعراب والبناء. فوجب أن يقدم بيان الإعراب والبناء. فالإعراب في اللغة مصدر أعرب أى أبان. أى أظهر. أو أجال. أو حسن. أو غير. أو أزال عرب الشيء وهو فسادُه. أو تكلم بالعربية. أو أعطى العربون. أو ولد له ولد عربى اللون. أو تكلم

[المعرب والمبنى]

أى من الاسم والفعل لذكره هنا المعرب والمبنى من الفعل أيضا بقوله : * وفعل أمر ومضى بنيا * وأعربوا مضارعا إلخ والقصر على الاسم^(١) وجعل ذكر الفعل هنا استطراديا تعسف لا حاجة إليه وإن سلكه شيخنا وتبعه البعض. (قوله المعرب والمبنى اسما مفعول إلخ) لم يضم لأن الترجمة للمعرب والمبنى المصطلح عليهما والاشتقاق لما يعم الاصطلاحى واللغوى ولأنهما فى الترجمة بمعنى المعنى وفى قوله المعرب والمبنى اسما مفعول بمعنى اللفظ. (قوله فوجب أن يقدم إلخ) أى عكس ما فعل المصنف حيث أخر بيان الإعراب بقوله والرفع والنصب إلخ ففى كلامه تلميح إلى اعتراض ابن هشام على المصنف. وأجاب عنه سم بأنه ليس المراد هنا بيان المعرب والمبنى من حيث اتصافهما بالإعراب والبناء بالفعل حتى يقال معرفة المشتق منه سابقة على معرفة المشتق بل ، من حيث قبولهما الإعراب والبناء وبيان سبب القبول وضابطه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه ، وعلى هذا ففى تقديم بيان المعرب والمبنى على بيان الإعراب والبناء توطئة لإجرائهما على الكلمة ، لأن من عرف أولا قابل الإعراب وغير قابله تأتى له إجراء الإعراب على قابله ونفيه عن غير قابله لأن إجراء الإعراب على الكلمة وعدم إجرائه عليها فرعا قبولها وعدم قبولها فلذا بين أولا القابل وغير القابل ثم بين الإعراب وغيره ، قال سم فتأمله فإنه فى غاية الدقة والنفاة غفل عنه المعارض بما ذكر . وقيل إنما قدم المعرب على الإعراب نظرا إلى تقدم المحل على الحال . وفى حواشى البعض أن كلام الشارح يوهم أن المصنف أغفل الكلام على الإعراب مع أنه سأتى فى قوله والرفع والنصب إلخ اهـ ودعواه الإيهام ممنوعة كما علم من صدر القولة . (قوله أى أبان) هذا أنسب بالمعنى الاصطلاحى على أن الإعراب لفظى كما هو الصحيح ولهذا قدم معنى الإبانة ، والأنسب به على أنه معنوى التغيير . (قوله أى أظهر) أتى به لأن أبان يأتى بمعنى فصل ولازما بمعنى ظهر . (قوله أو أجال) يقال أعرب زيد دابته أى أجالها ونقلها من مكان فى مرعاها إلى آخر . (قوله أو أزال عرب الشيء) بفتحيتين يقال عَرَبَ يَعْرِبُ عَرَبًا من باب فرح أى فسد كذا فى القاموس . (قوله أو أعطى العربون) بفتحيتين وبضم فسكون ويقال عربان بضم فإسكان وبإبدال العين همزة فى الثلاثة ففیه ست لغات . (قوله أو لم يلحن فى الكلام) هذا لازم للتكلم بالعربية ، إلا أن يراد بالتكلم بها التكلم بألفاظها

(١) وذلك لأن الأصل فى الأسماء الإعراب ، لأنها تصاقب عليها معان كالفاعلة والمفعولة والإضافة ، وهذه المعانى تفقر فى التمييز بينها إلى الإعراب أما البناء فإن الاسم يبنى إذا أشبه الحرف شيئا قويا يديه منه وأنواع هذا الشبه أربعة (انظر شرح ابن عقيل ٣٠/١ - ٣٤) .

بالفحش. أو لم يلحن في الكلام. أو صار له خيل عراب. أو تحبب إلى غيره. ومنه العروب المتحبة إلى زوجها. وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان: أحدهما أنه لفظي واختاره الناظم ونسبه إلى المحققين، وعرفه في التسهيل بقوله: ما جرى به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف^(١). والثاني أنه معنوي والحركات دلائل عليه، واختاره الأعلام^(٢) وكثيرون؛ وهو ظاهر مذهب سيبويه؛ وعرفوه بأنه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديرًا. والمذهب الأول أقرب إلى الصواب لأن

يقطع النظر عن أحوال أو آخرها. (قوله ما جرى به) أي شيء نطق به وإن لم يكن طارئاً ليصدق على الواو من جاء أبوك لوجودها قبل دخول عامل الرفع أفاده الدونشري. (قوله لبيان مقتضى العامل) أي مطلوبه فالعامل كجاء ورأى والباء والمقتضى الفاعلية والمفعولية والإضافة العامة لما في الحرف، والإعراب الذي يبين هذا المقتضى الرفع والنصب والجزم، لكن هذا التعريف يقتضي اطراد وجود الثلاثة أعني المقتضى والإعراب والعامل مع كل معرب، وليس كذلك بل هو أغلبي فقط لعدم تحقق المقتضى في نحو لم يضرب زيد وخرج بهذا القيد حركة البناء والنقل والاتباع والمناسبة والتخلص من التقاء الساكنين وسكون البناء وحرفه وحذفه وسكون الوقف والإدغام والتخفيف. ثم إن فسر العامل بما فسر به ابن الحاجب^(٣) رحمه الله تعالى وهو ما به يتقوم المعنى المقتضى للإعراب لزم الدور كما قاله سم لأخذ الإعراب في تعريف العامل وأخذ العامل في تعريف الإعراب، قال إلا أن يجعل التعريف لفظياً. ولزم القصور أيضاً لعدم دخول نحو لم إذ لم يتقوم بها معنى يقتضى الجزم كما مر فإن فسر بالطالب لأثر مخصوص لم يلزم الدور ولا القصور. (قوله من حركة) بيان لما. (قوله أو سكون أو حذف) قال الروداني: كونهما لفظيين إنما هو من حيث إشعار اللفظ بهما لأن من سمعه بنقص حركة أو حرف علم بهما أو من حيث إن اللفظ متعلقهما ومحل لهما. (قوله والحركات) أي وجودا وعدمها ليدخل السكون. وكان الأحسن أن يزيد الحروف أي وجودا وعدمها ليدخل الحذف. وتوجيه جماعة كشيخنا والبعض الاقتصاد على الحركات بأنها الأصل أي في الجملة وإلا فقد تكون فرعاً كفتحة ما لا ينصرف وكسرة جمع المؤنث السالم لا يدفع أحسنية زيادة الحروف. (قوله تغيير أواخر الكلم) أورد عليه أن التغيير فعل الفاعل فهو وصل له فلا يصح حمله على الإعراب الذي هو وصف للكلمة. وأجيب بأن المراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو التغيير أو هو مصدر المبني للمفعول. واستشكل البعض قول المورد إن الإعراب وصف للكلمة وتأويل المجيب التغيير بما يصح وصف الكلمة به بأن الإعراب مصدر أعرب أي غير لغة واصطلاحاً فهو وصف للفاعل لا للكلمة، يدل ذلك

(١) انظر تسهيل الفوائد ص ٧.

(٢) الأعلام: هو يوسف بن عيسى، الحنفي الشنمري. مشهور بالإنقاذ والضبط وكان عالماً بالعربية، واللغة ومعالي الأشتار، وأخذ عن إبراهيم الإفليل ومات سنة ٤٧٦ هـ. (انظر البغية للسيوطي ٣٥٦/٢).

(٣) ابن الحاجب: هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس جمال الدين (أبو عمرو بن الحاجب) كان من أذكاء العالم وكان نحوياً مالِكياً، وحفظ القرآن وبعض القراءات عن الشاطبي وتعلم كثيراً من فنون العلم وبرع فيها إلا أن النحو كان أغلب عليه. ومن تصانيفه الكافية في النحو أعاننا الله على إتمامه، الرواية وشرحها، الآمال... وغيرها كثير حتى قال عنه ابن خلكان: كان أحسن خلق الله فهناً. تولى سنة ٦٤٦ هـ (انظر البغية ١٣٤/٢، ١٣٥).

المذهب الثاني يقتضى أن التغيير الأول ليس إعراباً لأن العوامل لم تختلف بعد وليس كذلك . والبناء فى اللغة وضع شىء على شىء على صفة يراد بها الثبوت . وأما فى الاصطلاح فقال على هذا قول النحاة هذا اللفظ معرب بصيغة المفعول وقد صرحوا بأن الأصل فى المعانى الاصطلاحية كونها أخص من اللغوية لا مباينة لها ، فالذى ينبغى إبقاء المصدر على ظاهره وعدم ارتكاب التأويل فيه . وأنا أقول : يرد على هذا البعض قول النحاة هذا اللفظ مبنى بصيغة المفعول فإنهم اشتقوه من البناء وهو مفسر اصطلاحاً على القول بأنه معنوى بلزوم آخر الكلمة حالة واحدة الذى هو وصف للكلمة قطعاً لا بإلزام آخر الكلمة حالة واحدة فحيث لم يدل قولهم مبنى على أن البناء وصف للفاعل لم يدل قولهم معرب على أن الإعراب وصف للفاعل . وحيث كان البناء اصطلاحاً وصفاً للكلمة بدليل تعريفهم له كان مقابله وهو الإعراب كذلك ، وحيث يكون التغيير بمعنى التغير ويكون الإعراب اصطلاحاً منقولاً من وصف الفاعل إلى وصف الكلمة بقرينة أن مقابله وهو البناء كذلك والجرى على الأصل من أخصية المعانى الاصطلاحية إذا لم تقم قرينة على خلافه كما هنا ، ويكون قولهم معرب ومبنى باعتبار حال ما قبل النقل كما نقول بالنقل وباعتبارهم فى قولهم معرب ومبنى حال ما قبل النقل على القول بأن الإعراب والبناء لفظيان ، ولذلك نظائر كقولهم هذه الكلمة مؤنثة مع أن التثنية اصطلاحاً النون المحصورة نعم إن أول اللزوم فى تعريف البناء بالإلزام اندفع عن هذا البعض الإيراد وكان كل من الإعراب والبناء وصفاً للفاعل وكان قولهم معرب ومبنى باعتبار ما بعد النقل أيضاً لكن يرجح ما قدّمناه تناسب القولين عليه وتواردهما على محل واحد أعنى القول بأن الإعراب والبناء لفظيان والقول بأنهما معنويان لتوافقهما عليه على أن كلا من الإعراب والبناء وصف للكلمة . نعم قد يطلق الإعراب على فعل الفاعل كما فى قولك أعربت الكلمة لكن ليس هذا هو المعقود له الباب بقرينة اختلافهم فى أنه معنوى أو لفظى إذ فعل الفاعل معنوى قطعاً هذا هو تحقيق المقام والسلام . ثم المراد بالتغيير الانتقال ولو من الوقف إلى الرفع أو غيره فلا يرد أن التعريف لا يشمل نحو سبحة اللزوم النصيب على المصدرية والإضافة فى آخر الكلم للجنس فاندفع الاعتراض بأن العبارة تقتضى توقف تحقق الإعراب على تغيير ثلاث أو آخر مع أنه ليس كذلك . وفى العبارة مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمة أحاداً ، فاندفع الاعتراض بأن العبارة تفيد أن لكل كلمة أو آخر مع أن الكلمة الواحدة ليس لها إلا آخر واحد والمراد بالآخر الآخر حقيقة أو تنزيلاً لتدخل الأفعال الخمسة فإن إعرابها بالنون وحذفها وهى ليست الآخر حقيقة لأنها بعد الفاعل وهو إنما يأتى بعد الفعل ، لكن لما كان الفاعل الضمير بمنزلة الجزء من الكلمة كانت النون بمنزلة الآخر ، والمراد بتغيير الآخر ما يعم تغييره ذاتاً بأن يبدل حرف بحرف حقيقة كما فى الأسماء الستة والمثنى المرفوع والمنصوب^(٤) أو حكماً كما فى المثنى المنصوب والمجرور أو صفة بأن تبدل حركة بحركة حقيقة كما فى جمع المؤنث السالم المرفوع والمنصوب أو حكماً كما فى جمعه المنصوب والمجرور . وإنما جعل الإعراب والبناء فى الآخر لأنهما وصفان للكلمة والوصف متأخر عن الموصوف . (قوله لاختلاف العوامل الداخلة عليها) المراد بالاختلاف لازمه وهو الوجود ليدخل المعرب فى أول أحواله أفاده الشنوائى ومنه يؤخذ جواب اعتراض الشارح الآتى . وأل فى العوامل للجنس والمراد بدخول العامل على الكلمة طلبه إياها ليشمل العامل المعنوى كالابتداء

(٤) وفى هذا تنويع الحروف عن الحركات الإعرابية الأصلية .

والعامل المتأخر . وخرج بقوله لاختلاف إلخ التغيير لاتباع أو نقل أو نحوها . (قوله لفظاً أو تقديرًا) الأول
أُنهما راجعان إلى تغيير واختلاف العوامل ليدخل التغيير لفظاً كما في زيد وتقديراً كما في الفتى ووجود العامل لفظاً
كما في زيد وتقديراً كما في البتة ووجود العامل لفظاً كما في جاء زيد وتقديراً كما في زيدا ضربته . وجعل التغيير لفظياً
وتقديرياً باعتبار داله من الحركة ونحوها والأظهر من جهة المعنى أنهما منصوبان بتزاع الخافض وإن ضعف من
جهة اللفظ بسبب أن النصب به سماعي أى على الراجح . ويصح أن يكون مفعولاً مطلقاً على تقدير أى تغيير
واختلاف لفظ أو تقدير . (قوله أقرب إلى الصواب) يقتضى أنه ليس بصواب لأن الأقرب إلى الشيء غير ذلك
الشيء . ويمكن دفعه بأن المغايرة هنا اعتبارية والمعنى أن الأول الذى هو الصواب باعتبار ظننا أقرب إلى الصواب
باعتبار نفس الأمر . ويقتضى أن الثانى قريب إلى الصواب وهو كذلك على تأويل الاختلاف بالوجود لاندفاع
اعتراض الشارح عليه بهذا التأويل . فاعتراض الشارح عليه المقتضى فساد الثانى لا قربه إلى الصواب إنما هو
باعتبار الظاهر وقطع النظر عن التأويل وللإشارة إلى إمكان الجواب عبر بأقرب فاندفع ما أشار إليه البعض من
تنافى كلام الشارح ولا حاجة إلى دفعه بأن أفعل التفضيل ليس على باب . فإن قلت بعد التأويل السابق كانا
متساويين لا أقرية لأحدهما على الآخر قلت : أقرية الأول حينئذ باعتبار عدم إحواجه إلى تأويل بخلاف الثانى .
(قوله لأن المذهب الثانى) أى لأن تعريف أهل المذهب الثانى أو المراد لأن المذهب الثانى يقتضى باعتبار التعريف
عليه فافهم . (قوله التغيير الأول) أى الانتقال من الوقف إلى الرفع . (قوله لم يختلف بعد) أى الآن أى حين
التغيير الأول لأن حقيقة اختلاف الأشياء أن يخلف كل منها الآخر . (قوله على صفة) أى حال والجار والمجرور
حال من وضع . واحتراز بقوله على صفة إلخ عن الوضع لا على تلك الصفة فلا يسمى بناء لغة كوضع ثوب على
ثوب . وقوله الثبوت أى مدة طويلة فأل للعهد^(٢٧) ولم يعبر بالثبات المشهور استعماله فى الدوام لإيهامه الدوام
الحقيقى . فإن قلت : التعبير بالثبوت يوهم أن المراد به ما يقابل الانتفاء قلت : القرينة الظاهرة مانعة من ذلك
وهى لزوم عدم الفائدة فى قوله على صفة إلخ على فرض أن يراد من الثبوت ما قابل الانتفاء لانفهام الثبوت بمعنى
مقابل الانتفاء من قوله وضع شيء على شيء ، فاندفع ما اعترض به البعض . (قوله لا لبيان إلخ) خرج به
الإعراب . (قوله من شبه الإعراب) بكسر فسكون أو بفتحتين أى مشابهة فى كون كل حركة أو سكوناً أو
حرفاً أو حذفاً ومن بيان لما . (قوله وليس) أى ما جرى به . وقوله حكاية إلخ أى لأجل الحكاية كما فى مَنْ زيدا
حكاية لمن قال رأيت زيدا ، أو الاتباع كما فى الحمد لله بكسر الدال اتباعاً لكسر اللام ، أو النقل كما فى فمن أوتى
بنقل ضمة الهزمة إلى النون أو التخلص من التقاء الساكنين كما فى اضرب الرجل فهذه الحركات ليست إعراباً

(٢) والمهد ثلاثة أنواع عهد ذكرى ، عهد ذهني أو علمي ، عهد حضوري . وانظر في ذلك شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك [ج ١ ، ١٧٨ ، ١٧٩] .

(وَأَلَسْمُ مِنْهُ) أى بعضه (مُعَرَّبٌ) على الأصل فيه ويسمى متمكناً (و) منه أى وبعضه الآخر (مَبْنِيٌّ) على خلاف الأصل فيه ويسمى غير متمكن ولا واسطة بينهما على الأصح الذى ذهب إليه الناظم ويعلم ذلك من قوله :

ولا بناء بل الإعراب والبناء مقدر إن منع من ظهورهما هذه الحركات . ولا ينافى هذا ما سيأتى من عدم الاتباع والتخلص من أسباب البناء على حركة لأن ما هنا فيما إذا كان التابع والمتبوع والساكنتان في كلمتين وما سيأتى فيما إذا كان ذلك في كلمة، وكان عليه أن يقول ولا مناسبة ولا وقفا ولا تخفيفا ولا إدغاما، ولكن درج على التعريف بالأعم. (قوله لزوم آخر الكلمة) كان الأولى إسقاط آخر لأن المبنى قد يكون حرفا واحدا كثناء الفاعل. والمراد باللزوم عدم التغير لعامل فلا يرد أن في آخر حيث لغات: الضم والفتح والكسر. (قوله حركة أو سكونا) كان عليه أن يزيد أو حرفا أو حذفاً، وأمثلة الأربعة: هؤلاء، كم، لا رجلين، ارم، فدخل في تعريف البناء بناء اسم لا والمنادى للزومهما حالة واحدة ما داماً منادى واسم لا ويحتمل تخصيص التعريف بالبناء الأصلي فلا يردان لعروض بنائهما. (قوله لغير عامل) متعلق بلزوم وخرج به نحو سبحان والظرف غير المتصرف كلدى بناء على إعرابها كما سيأتى في الإضافة والاسم الواقع بعد لولا الامتناعية فإن لزومها حالة واحدة للعامل وهو أصبح في الأول ومتعلق الظرف في الثانى والابتداء في الثالث. (قوله أو اعتلال) خرج به نحو الفتى، وأورد عليه أن المراد للزوم لفظاً وتقديراً والفتى غير لازم تقديراً بل هو متغير تقدير فهو خارج من قولنا لزوم فلا حاجة إلى قوله أو اعتلال في إخراج ما ذكر. ويمكن الاعتذار عنه بأنه لما كان لازماً بحسب الظاهر وادخلاً بحسبه في اللزوم أتى بما يخرج صريحاً. هذا وفي كلام الشارح لف ونشر مرتب^(١) فقوله لغير عامل راجع لقوله حركة وقوله أو اعتلال راجع لقوله سكوناً كما قاله شيخنا السيد عن الشيخ يحيى، والأولى رجوع قوله لغير عامل إلى الأمرين. (قوله والمناسبة في التسمية) أى تسمية الإعراب والبناء باللفظي على المذهب الأول وتسميتهما بالمعنوي على المذهب الثانى. (قوله ظاهرة) لأن ما جرى به للبيان أولاً للبيان من الحركات أو غيرها أمر ملفوظ به والتغير واللزوم معنيان من المعاني المعقولة. (قوله أى بعضه) تفسير من ببعض أقرب إلى مذهب الزمخشري^(٢) الجاعل من التبعية اسمياً بمعنى بعض وعليه فمن مبتدأ ومعرّب خبر وهذا أحسن في المعنى. وأما على مذهب الجمهور من حرفيتها فمعرّب مبتدأ ثان مؤخر ومنه خبر مقدم ويكون تفسيره المذكور بياناً لحاصل المعنى. (قوله على الأصل) أى الراجع والغالب. (قوله ويسمى متمكناً) فإن كان متصرفاً يسمى متمكناً أمكن. (قوله ومنه أى وبعضه) دفع بتقدير ذلك ما يورثه ظاهر العبارة من انصباب المعرب والمبنى على شيء واحد ومن أن المعرب والمبنى معا بعض. وقوله الآخر أفاد به أن هذا التقسيم للحصر وإن لم تفده العبارة والدليل على ذلك ما سيذكره من

(١) وهو أن يذكر اسمان ثم يأتي بصفتيهما على الترتيب حسب ذكرهما دون تبديل وإلا سمي لف ونشر مشوش إذا بدل في صفتيهما.

(٢) الزمخشري. هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري أبو الفاسم بجار الله كان واسع العلم، كثير الفصل، غاية في الدكاء وجودة القرينة، متفناً في كل علم... أخذ الأدب عن أبي الحسن النيسابوري، والأصبهاني، ونلف بجار الله وفخر خوارزم أيضاً... ومن تصانيفه: الكاشف في التفسير، الفائق في غريب الحديث، الفصل في النحو، أطواق الذهب... وتولى رحمه الله سنة ٥٣٨ هـ (انظر البنية ٢/٢٧٩/٢٨٠).

* ومعرب الأسماء ما قد سلما *

من شبه الحرف^(١) وبنائوه (لشبهه من الحروف مذبني) أي مقرب لقوته يعني أن علة بناء الاسم منحصرة في مشابهته الحرف شيها قويا يقربه منه . والاحتراز بذلك من الشبه الضعيف وهو الذي عارضه شيء من خواص الاسم (كالشبه ألو ضعي) وهو أن يكون الاسم

أن علة البناء شبه الحرف شيها قويا وأن المعرب ما سلم من هذا الشبه . قال السندوني : وكما لا تقتضى عبارته الحصر لا تقتضى ثبوت الوسطة خلافا لبعض الشراح . فإن قلت : ما تصنع في من التبعية فإنها تقتضى ذلك . قلت : هي هنا على حد قوله تعالى : ﴿ فممنهم من آمن ومنهم من كفر ﴾^(٢) وقولهم منا ظعن ومنا أقام إذ ليس في الآية والشاهد إلا قسمان فكذلك قول الناظم والاسم إلخ اهـ وحاصل الجواب أن من التبعية إنما تقتضى بعضية مدخولها وكل من المعرب والمبني على حدته مدخول لها لا مجموعهما لما عرفت من أن التقدير منه معرب ومنه مبني فالذى تقتضيه العبارة أن كلا بعض من الاسم وهو صحيح . (قوله ولا واسطة) كان المناسب التفريع لأنه راعى قوله على الأصح فقط فترك التفريع . (قوله على الأصح) وقيل المضاف إلى ياء المتكلم لا معرب ولا مبني والصحيح أنه معرب . وذهب بعضهم إلى أن الأسماء قبل التركيب لا معربة ولا مبنية وسينقل الشارح هذا قبيل قوله ومعرب الأسماء . (قوله ويعلم ذلك) أى عدم الوسطة . (قوله من قوله ومعرب الأسماء إلخ) أى مع قوله هنا ومبني لشبهه إلخ . (قوله وبنائوه) أى الواجب فلا يرد على الناظم ما سيأتى في الإضافة أن من أسباب البناء الإضافة إلى مبني لأنها مجوزة . وإنما قدر الشارح ذلك مع أنه يصح تعلق قوله لشبهه بقوله مبني ليتوافق قسما التقسيم في الإطلاق فيتناسبا ، وليفيد انحصار البناء في كونه لشبه الحرف على حد الكرم في العرب لأن الإضافة تأتى لما تأتى له اللام ولهذا قال الشارح يعني أن علة بناء الاسم منحصرة إلخ . (قوله لشبهه من الحروف مذبني) اعترض على التعليل بأنه يقتضى تقدم وضع الحرف على وضع الاسم وإلا لزم حمل الاسم الموجود على الحرف المعدوم ولا معنى لذلك مع أن اللائق تقدم وضع الاسم لشرفه . وأجيب بأننا لا نسلم ذلك الاقتضاء فإنه يمكن مع تقدم وضع الاسم الحاقه بالحرف مع تأخر وضعه بأن يوضع الاسم أولا من غير نظر إلى حكمه من إعراب أو بناء ، ثم الحرف ثانيا ، ثم يحكم للاسم بحكم الحرف لوجود المشابهة ، وأيضا يجوز أن يكون بناء الاسم لشبه الحرف باعتبار تعقل الواضع وما رتبته في عقله بأن يكون تعقل أولا الأنواع الثلاثة عند إرادة وضعها ولا حظ معانيها ومقتضاها وحكم باستحقاق بعضها الحمل على بعض فيما يقتضيه من الحكم . وإنما اكتفى في بناء الاسم بشبهه للحرف من وجه واحد ولم يكتف في منع الصرف بشبه الفعل إلا من جهتين جهة اللفظ وجهة المعنى لأن الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه من الحرف الذى ليس بينه وبينه مناسبة إلا في الجنس الأعم وهو الكلمة ، والفعل ليس كالحرف في البعد عن الاسم لأن كل منهما له معنى في نفسه بخلاف الحرف . وإنما لم يعرب الحرف إذا أشبه الاسم كما بنى الاسم إذا أشبه الحرف لعدم فائدة الإعراب في الحرف وهى تمييز المعاني المتواردة على اللفظ المفتقرة إلى الإعراب لأن الحرف لا تتوارد عليه تلك المعاني .

(١) وذلك لأن شبه الحرف هو سبب البناء الأصل اللازم للكلمة ، أما بناء العدد المركب فهو عارض للكلمتين بالتركيب مفارق بمفارقة .

(٢) الآية ٢٥٢ سورة البقرة .

موضوعاً على صورة وضع الحروف : بأن يكون قد وضع على حرف أو حرف هجاء كما (في آسنى) قولك (جئتنا) وهما التاء ونا ، إذ الأول على حرف والثاني على حرفين ، فشابه الأول الحرف الأحادي كباء الجر ، وشابه الثاني الحرف الثنائي كعن . والأصل في وضع الحروف أن تكون على حرف أو حرف هجاء ، وما وضع على أكثر فعل خلاف الأصل . وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة فصاعداً فما وضع على أقل منها فقد شابه الحرف في

(قوله منحصرة في مشابهة الحرف إلخ) أى خلافاً لمن يجعل البناء بغير شبه الحرف أيضاً كشبه الفعل كما في نزال المشابه لا نزل ، وشبه شبه الفعل كما في حذام المشابه لنزال المشابه لا نزل ، والوقوف موقع الضمير كما في المنادى والتركيب كما في اسم لا وكل هذه في التحقيق ترجع لشبه الحرف . (قوله وهو الذى عارضه إلخ) كما في أى فإنها سواء كانت موصولة أو شرطية أو استفهامية مشابهة للحرف ، ولكن عارض شبيهاً للحرف لزومها الإضافة التى هى من خواص الأسماء . (قوله كالشبه الوضعى) نسبة الشبه إلى الوضع نسبة له إلى وجهه . فإن قلت : قال سيبويه إذا سميت بياء اضرب قلت اب باجتلاب همزة الوصل وبالإعراب ، وقال غيره : قلت رب بالإتيان بما قبل الحرف وبالإعراب وهذا يناق في اقتضاء الشبه الوضعى للبناء . قلت : لا منافاة لأن شرط تأثير هذا الشبه كونه بأصل وضع اللغة بخلاف وضع التسمية فإنه عارض فضعف عن تأثير البناء ولما كان التعبير بالوضعى منها على شرط تأثير هذا الشبه اختاره على التعبير باللفظى الأنسب في مقابلة المعنوى ولعل الإتيان بهمزة الوصل أو بما قبل الحرف لتكون الكلمة ثائية فيكون لها نظير بحسب الظاهر في الإعراب بالحركات كيد ودم ، فاندفع ما نقله البعض عن الطيللاوى وسكت عليه من استشكال الإتيان بالهمزة مع تحرك الآخر بحركات الإعراب وإنما قدم الوضعى مع إنكار كثيرين له تقدماً للحسنى أو اهتماماً به لكونه في مظنة المنع . (قوله على صورة وضع الحرف) المصدر بمعنى المفعول والإضافة بيانية أى موضوع هو الحرف قاله شيخنا السيد . (قوله قد وضع على حرف إلخ) بالتنوين والإضافة على حدّ : قطع الله يد ورجل من قالها . (قوله في اسمى جئتنا) الإضافة على معنى من واشترط صحة الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف في الإضافة التى على معنى من فيما إذا كان المضاف إليه جنساً للمضاف أفاده الرودانى . (قوله قولك) ذكره لزيادة الإيضاح لا لما قيل من أنه لو لم يذكره لم يصح التمثيل لأن المراد حينئذ لفظ جئتنا والذى يراد لفظه علم كما سلف فنكون التاء ونا فيه كالزأى من زيد لا اسمين لأن المراد اسمى مسمى جئتنا التى نطق بها المصنف وهو جئتنا المستعمل في معناه كما في قولك جئتنا يا زيد والتاء ونا فيه اسمان لا نفس جئتنا التى نطق بها المصنف حتى يلزم ما ذكر على أن إرادة لفظ جئتنا ثابتة مع تقدير القول أيضاً فلو تم ما قيل لم يخلص منه تقدير القول فتأمل . (قوله كعن) هذا على مذهب غير الشاطبى ولو جرى عليه لقال كما ولا . (قوله والأصل في وضع الحروف إلخ) أراد بالأصل الغالب فلا يرد قول الصرفيين الأصل في كل كلمة أن توضع على

وضعه واستحق البناء^(١) . وأعرب نحو «يد ودم»^(٢) لأنهما ثلاثيان وضعا .
(تنبيه) : قال الشاطبي^(٣) : نا في قوله جئتنا موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين
وضعا أوليا كما ولا ، فإن شيئا من الأسماء على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيبويه
والنحويون ، بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع
الحرف المختص به ؛ ثم قال : وبهذا بعينه اعترض ابن جني^(٤) على من اعتل لبناء كم ومن
بأنهما موضوعان على حرفين فأشبهها هل وبل . ثم قال : فعلى الجملة وضع الحرف المختص
به إنما هو إذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم ، فما أشار إليه هو

ثلاثة أحرف حرف يتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما لأن مرادهم بالأصل الملائم للطبع . (قوله
أو حرفي هجاء) ظاهره ولو كان ثانيهما غير حرف لين وهو مذهب غير الشاطبي وقيد الشاطبي بكون الثاني
حرف لين كما سيذكره الشارح . (قوله وأعرب نحو يد ودم إلخ) جواب سؤال مقدر وارد على قوله فما وضع
على أقل منها إلخ وحاصله أنهم أعربوا ذلك مراعاة لأصله كما راعوه في التصغير والنسب فأعادوا الياء مع قلبها واوا
في النسب على ما سيأتي فقالوا في التصغير يديدة ودمى وفي النسب يدوى ودموى ، وكذا
راعه في الثنية على شذوذ فقد جاء شذوذاً يديان ودميان ودموان قاله السيوطي في جمع الجوامع . قال البعض :
قد يقال حكمة عدم مراعاتهم الأصل في الثنية أى على اللغة غير الشاذة أنه لما طالت الكلمة بحرفي الثنية لم تعد
الياء لئلا يتزايد الثقل ولغة العرب مبنية على التخفيف ما أمكن^١ وهذا غير صحيح لوجود الطول بحرفين في
النسب إلى يد ودم لأن ياء النسب بحرفين وفي تصغير يد لأن المؤنث بلا تاء إذا صغر لحقته التاء كما سيأتي مع أنهم
أعادوا الياء فيهما فلعل ترك إعادتها في الثنية على اللغة الكثيرة للتخفيف لأن استعمال ثنية يد ودم أكثر من
استعمال تصغيرهما ونسبهما إليه فتنبه . (قوله قال الشاطبي) هو أبو إسحاق شارح المتن وأما القارئ صاحب
حرز الأمانى فهو أبو القاسم وما قاله الشاطبي قال يس : هو الحق لكن رجح الشيخ يحيى في حواشيه على المرادى
ما لغير الشاطبي . (قوله وضعا أوليا) احتراز عن نحو شربت ما بالقصر والوقف لأن وضعه على حرفين ثانوى
عرض بالتغيير لا أولى فلا يعتد به . (قوله فإن شيئا) علة لمحذوف تقديره وهذا الوضع خاص بالحرف لأن شيئا
إلخ . (قوله من الأسماء) أى المعربة لوجود أسماء مبنية على هذا الوضع كما الموصولة والشرطية والاستفهامية .
وقال الدماميني : المراد الأسماء البحتة أى التى لا تؤدى مع المعنى الاسمى معنى الحرف فلا يرد نحو ما المذكورة .
(قوله فليس ذلك من وضع الحرف المختص به) لوجوده في الاسم معرباً نحو مع بناء على القول بأنها ثنائية وضعا .

(١) ولذلك بدأ بالشبه الوضعى ، لأن الأصل في وضع الحروف أن تكون على حرف واحد أو حرفين ، وما وضع على أكثر فهو خلاف للأصل وقد
يبنى جلا على ما هو الأصل ، والأصل في الاسم أن يكون موضوعاً على ثلاثة أحرف فأكثر ، وما وضع على أقل منها فقد شابه الحرف في الوضع واستحق
البناء ولذا فهي نسبة وضع لا نسبة تسمية .

(٢) والأصل في دم ، دمر بالتحريك ، فقال سيبويه الأصل ذمى ، وغد المبرد ذمى بالتحريك ... فحذفت الياء ، انظر مختار مادة (دم) والكلام
كذلك في يد أيضاً . (٣) سبق التعريف به .

(٤) ابن جني : هو عثمان بن جني وكتبه أبو الفتح النحوى ، من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصرف وعلمه بالتصريف أقوى وأكمل
والسبب أن أبا على الفارسي مر عليه فسأله عن مسألة في التصريف فقصر فيها ، فقال له أبو على : زئت قبل أن تحصرم . ومن وقتها لزم التصريف .
ومن مصنفاته الخصائص في النحو ، سر الصناعة ، شرح تصريف المازني تولى رحمه الله سنة ٣٩٢ هـ (انظر البغية ١٣٢/٢) .

التحقيق ؛ ومن أطلق الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف فليس إطلاقه بشديد . انتهى (و) كالشبه (الْمَعْنَوِي) وهو أن يكون الاسم قد تضمن معنى من معاني الحروف ، لا بمعنى أنه حل محلا هو للحرف كتضمن الظرف معنى في والتمييز معنى من بل بمعنى أنه خلف حرفا في معناه : أى أدى به معنى حقه أن يؤدي بالحرف لا بالاسم ، سواء تضمن معنى حرف موجود كما (فِي مَتْنِي) فإنها تستعمل للاستفهام نحو متى تقوم ، وللشرط نحو متى تقوم أقم ، فهي مبنية لتضمنها معنى الهزمة في الأول ومعنى إن في الثاني ، وكلاهما موجود أو غير موجود (و) ذلك كما (فِي هُنَا) أى أسماء الإشارة فإنها مبنية لأنها تضمنت معنى

وقيل ثلاثية وضعاً وأصلها معى ونحو قد الاسمية التي بمعنى حسب بناء على لغة إعرابها وإن كان الغالب بناءها . (قوله وبهذا بعينه) أى كون الوضع على حرفين المختص بالحرف أن يكون الثاني حرف لين . (قوله على من اعتل إخل) أى فالصحيح على ما ذكره الشاطبي أن علة بناء كم الشبه المعنوي لتضمنها معنى همزة الاستفهام إن كانت استفهامية ومعنى رب التكريرية إن كانت خبرية . وعلة بناء من الشبه المعنوي إن كانت استفهامية أو شرطية ، والافتقار إن كانت موصولة ، وحملت النكرة الموصوفة على الموصولة فلا إشكال . (قوله فعل الجملة) أى أقول قولاً مشتملاً على الجملة أى الإجمال أو جملة الأحوال وجميعها قال المتوفى : وكان حكمة الاختصاص كون الحرف آلة للغير فخفف في وضعه . (قوله قد تضمن معنى) أى زيادة على معناه الأصلي الموضوع له أولاً وبالذات ولكون وضعه له أولاً وبالذات ووضع معنى الحرف ثانياً وبالعرض جعل اسماً ولم يجعل حرفاً ، ولذا قال تضمن ولم يقل وضع لئلا يتوهم منه الوضع الأول وإنما راعينا تضمنه معنى الحرف فبنينا وفاء بحق المعنى الثانوي أيضاً . والحاصل أننا راعينا ما وضع له أولاً فجعلناه اسماً وما وضع له ثانياً فبنينا وفاء بحق المعنيين . (قوله من معاني الحروف) أى من المعاني التي حقها أن تؤدي بالحروف وهي النسب الجزئية الغير المستقلة بالمفهومية على ما اختاره العضد والسيد الجرجاني ونقله شيخنا السيد في باب النكرة والمعرفة عن الشاطبي عن جميع النحاة إلا أبا حيان من أن معاني الحروف جزئيات وضعاً واستعمالاً ، فعلى هذا يكون المتبادر من عبارة الشارح أن المعنى الذي تضمنته الاسم المبنى النسبة الجزئية . وقال الروداني : المراد بالمعنى هنا متعلق المعنى لا النسبة الجزئية التي حقق السيد أنها معنى الحرف ا هـ والظاهر أن مراده بمتعلق المعنى كليه كما في فن البيان ، ولعل وجه ما ذكره أنه المتبادر من قولهم تضمنت من الاستفهامية الاستفهام والشرطية الشرط وغير ذلك . (قوله لا بمعنى أنه حل محلا هو للحرف) أى بحيث يكون الحرف منظوراً إليه جائز الذكر لكون الأصل في الموضوع ظهوره وإنما نفى التضمن بهذا المعنى لأنه بهذا المعنى لا يقتضى البناء . (قوله خلف حرفاً في معناه) أى في إفهام معناه أى بحيث صار الحرف مطروحاً غير منظور إليه وغير جائز الذكر مع الاسم . (قوله سواء تضمن إخل) تعميم في قوله أن يكون الاسم قد تضمن معنى إخل . (قوله أو غير موجود) معطوف على قوله موجود من قوله سواء تضمن معنى حرف موجود . (قوله فما فعلوا) قال يس : نوزع فيه بأنهم قد صرحوا بأن اللام العهدية يشار بها إلى معهود ذهناً

حرف كان من حقهم أن يضعوه فما فعلوا ، لأن الإشارة معنى حقه أن يؤدي بالحرف كالخطاب والتنبيه (وَكَيْبَابَةٌ عَنِ الْفِعْلِ) في العمل (بِلاَ تَأْتِي) بالعوامل ويسمى الشبه الاستعمالي ، وذلك موجود في أسماء الأفعال فإنها تعمل نيابة عن الأفعال ، ولا يعمل غيرها

أو خارجا وهي حرف فقد وضعوا للإشارة حرفا هـ . وأجيب بأن المراد بالإشارة التي لم يضعوها لها حرفا الإشارة الحسية وهي ما كانت بشيء من المحسوسات كاليد والرأس والإشارة بأل ليست كذلك ، هذا وقد نقل ابن فلاح^(١) عن أبي علي كما في نكت السيوطي أن هنا بنيت لتضمنها معنى أل كأمس وعلى هذا فقد تضمنت معنى حرف موجود . (قوله حقه أن يؤدي إلخ) لكونه نسبة مخصوصة بين المشير والمشار إليه ، كما أن الخطاب مثلا نسبة مخصوصة بين المخاطب والمخاطب ، والتنبيه نسبة مخصوصة بين المنبه والمنبه . (قوله وكتيابة) أي وكشبه نيابة أي شبه في نيابة كما يفيد عطفه على قوله كالشبه الوضعي ومثله يقال في قوله وكافتقار أصلا . (قوله في العمل) زاد في التصريح والمعنى . (قوله بلا تأثر) التأثر قبول الأثر الذي هو الإعراب ، فالمعنى يبنى الاسم لشبه الحرف في مجموع شيئين : النيابة وعدم قبول الإعراب بحسب وضعه ومعناه بأن يأتي وضعه ومعناه الإعراب ، وبقولنا بحسب وضعه ومعناه اندفع عن المصنف ما أورده عليه من أن التأثر قبول الأثر الذي هو الإعراب فكأنه قال يبنى الاسم لعدم قبوله الإعراب وهو غير مستقيم لما فيه من التهاوت ، ولأن عدم التأثر مسبب عن البناء فهو متأخر عنه ، وجعله سببا له يقتضي تقدمه وهذا تناف . وأجيب أيضا بأن المراد بعدم التأثر سببه وهو عدم تسلط العامل عليه ونظر فيه بأن عدم تسلط العامل فرع البناء فهو متأخر عنه فلا يصلح سببا له لتقدم السبب . ولك أن تمنع الفرعية فتأمل . فإن قلت : وجه الشبه ينبغي أن يكون في المشبه به أصلا ، وهل وجه الشبه هنا وهو مجموع النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل أصل في الحرف ؟ قلت : لا شك أن عدم التأثر بالعامل أصل في الحرف دون الاسم لأن الأصل في الاسم الإعراب فتسليم أن النيابة عن الفعل أصل في كل من الاسم والحرف لا في الحرف فقط تكون أصالة وجه الشبه بالمشبه به باعتبار أحد جزئي وجه الشبه وهو عدم التأثر هكذا ينبغي تقرير السؤال والجواب ومنه يعرف ما في صنيع البعض . (فائدة) قال الشيخ خالد^(٢) بلا تأثر متعلق بمحذوف نعت لنيابة ولا هنا اسم بمعنى غير نقل إعرابها إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف وتأثر مصدر حذف متعلقه والتقدير وكتيابة كائنة بغير تأثير بعامل هـ . أقول : لم قيل بنقل إعراب لا إلى تأثر وتقدير إعراب تأثر مع أن ذلك خلاف الظاهر ، ولم لم يقل بأن لا معربة محلا أو تقديرا وأنها مضافة إلى تأثر وأن جر تأثر إعراب له لا لئلا إلا أن يستأنس لما مر بالقياس على نقل إعراب إلا بمعنى غير إلى ما بعدها كما في ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٣) فتأمل . (قوله ويسمى الشبه الاستعمالي) الضمير يعود إلى معلوم من السياق أي يسمى الشبه في النيابة بلا تأثر الشبه الاستعمالي ومثله يقال في قوله ويسمى الشبه الافتقاري .

(١) ابن فلاح . منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان بن معمر الجني . الشيخ تقي الدين أبو الخير المشهور بابن فلاح كان صاحب معرفة بأصول الفقه ، وكانت له فوائد كثيرة ذكرت في جمع الجوامع ، ومن مؤلفاته الكافي ... وتوفي رحمه الله سنة ٦٨٠ هـ (انظر البغية ٢/٣٠٢) .

(٢) الشيخ خالد : هو الشيخ خالد الأزهرى صاحب شرح التوضيح على التصريح . (٣) الآية ٢٢ : سورة الأنبياء .

فيها بناء على الصحيح من أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب كما سيأتي ، فأشبهت ليت ولعل مثلاً ؛ ألا ترى أنهما نائبان عن أتمنى وأترجى ، ولا يدخل عليهما عامل . والاحتراز بانتفاء التأثير عما ناب عن الفعل في العمل ولكنه يتأثر بالعوامل كالمصدر النائب عن فعله فإنه معرب لعدم كمال مشابهته للحرف (وَكَاثِفَقَارٌ أَصْلًا) ويسمى الشبه الافتقاري وهو أن يفتقر الاسم إلى الجملة افتقاراً مؤصلاً أى لازماً كالحرف ، كما في إذ وإذا وحيث

(قوله وذلك موجود في أسماء الأفعال) فكلها مبنية للشبه الاستعمال وفتحة نحو وراءك فتحة حكاية لما قبل نقله من الظرفية إلى اسمية الفعل خلافاً لابن خروف في جعله معرباً بالفتحة منصوباً بما ناب عنه كنصب المصدر . (قوله ولا يعمل غيرها فيها) أى لعدم دخول عامل عليها ، ولو قال ولا يدخل عليها عامل لكان أوضح لإيهام ما عبر به أن العامل قد يدخل عليها ولا يعمل مع أن العامل لا يدخل عليها اتفاقاً ، ولا يرد قول زهير :

فلنعم حشو الدرع أنت إذا دعيت نزال ولج في الذعر^(١)

لأنه من الإسناد إلى اللفظ . (قوله بناء على الصحيح) مقابله أنها مبتدأ أغنى فاعلها عن الخبر كما لجماعة أو مفعول مطلق مخذوف وجوباً موافق لها في المعنى بناء على أنها موضوعة للحدث كما لجماعة منهم المازني ، وانظر ما علة البناء على هذين القولين . (قوله نائبان عن أتمنى وأترجى) لعل معنى نيابتهما عن الفعلين إفادتهما معانها لا أن الأصل ذكر الفعلين فتركا وأقيم مقامهما الحرفان كما في نيابة حرف النداء عن أدعو . (قوله كالمصدر النائب إلخ) مبنى على أحد مذهبيْن ثانيهما أن المنصوب بعده معمول للفعل المخذوف لاله وعليه فهو نائب عن الفعل معنى لا عملاً . وإنما قيد بالنائب لأنه العامل لزوماً وغيره وإن كان أيضاً يتأثر بالعوامل تارة يعمل وتارة لا . (قوله أصلاً) ألفه للإطلاق ولو جعلها ضمير تشبیه عائداً على نيابة وافتقار لصلح واستغنى عن قوله بلا تأثر المسوق لإخراج المصدر النائب عن فعله لأن نيابته عنه عارضة في بعض التراكيب بخلاف اسم الفعل فإن نيابته عنه متصلة حقيقة في المرتجل كأمين وتنزيلاً في المنقول كوراءك . (قوله وهو) أى الشبه الافتقاري ، أن يفتقر الاسم ، أى ذو أن يفتقر الاسم ، أو الضمير راجع إلى افتقار . (قوله إلى الجملة) أى أو ما قام مقامها كالوصف في أل الموصولة أو عوض عنها كالتنوين في إذا هـ دنو شري . ولعله أخذ التقيد بالجملة من جعل تنوين افتقاراً للتنظيم وهو أولى من جعل شيخنا إياه للتنوين لأن النوع كما يتحقق بالافتقار إلى الجملة يتحقق بغيره . ولا يرد على كلامه القول المقصود منه الحكاية لعدم افتقاره دائماً إلى الجملة أو المفرد القائم مقامها كالقصيدة والشعر لأنه قد ينصب المفرد المراد به لفظه كقلت زيدا أى قلت : هذا اللفظ والمفرد الواقع على مفرد كقلت كلمة إذا كنت تلفظت بزيد مثلاً ، وقد ينزل منزلة الفعل اللازم فلا ينصب شيئاً . هكذا ينبغي تقرير المقام ومنه يعلم ما في كلام البعض .

(١) الشاهد في البيت « نزال » وهو المقصود بها اللفظ . ووقعت نائب فاعل . مرفوعة بضمّة مقدرة على آخرها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي . والبيت لزهير بن أبي سلمى المزني .

والموصلات الاسمية . أما ما افتقر إلى مفرد كسبحان^(١) ، أو إلى جملة لكن افتقارا غير مؤصل أى غير لازم كافتقار المضاف في نحو ﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾^(٢) إلى الجملة بعده فلا يبنى لأن افتقار يوم إلى الجملة بعده ليس لذاته وإنما هو لعارض كونه مضافا إليها ، والمضاف من حيث هو مضاف مفتقر إلى المضاف إليه ، ألا ترى أن يوما في غير هذا التركيب لا يفتقر إليها نحو هذا يوم مبارك ؛ ومثله النكرة الموصوفة بالجملة فإنها مفتقرة إليها لكن افتقارا غير مؤصل لأنه ليس لذات النكرة وإنما هو لعارض كونها موصوفة بها ، والموصوف من حيث هو موصوف مفتقر إلى صفته وعند زوال عارض الموصوفية يزول الافتقار .

(تنبيهان) : الأول إنما أعربت أى الشرطية والاستفهامية والموصولة وذان وتان والذان واللتان لضعف الشبه بما عارضه في أى من لزوم الإضافة^(٣) ، وفي البواق من وجود

(قوله أى لازما) تفسير مراد إذا المؤصل غير العارض لكن لما كان من شأنه اللزوم أطلق وأريد به اللازم فهو من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم بحسب الشأن . (قوله كالحرف) إنما افتقر الحرف في إفادة معناه إلى الجملة لأنه وضع لتأدية معاني الأفعال أو شبه الأفعال إلى الأسماء . (قوله كسبحان) أى على المشهور من مذهبي تانيهما أنه يستعمل مضافا وغير مضاف كقوله : * سبحان من علقمة الفاخر *^(٤) أى براءة منه . قال عبد الحكيم في حواشيه على شرح المواقف : سبحان نصب على المصدر بمعنى التنزيه والتبديد من السوء الأصل سبحت بتشديد الباء سبحانا حذف الفعل وجوبا لقصد اللوام وأقيم المصدر مقامه وأضيف إلى المفعول فهو مصدر من الثلاثي استعمل بمعنى مصدر الرباعى كما في أنبت الله الشيء نباتا . ويجوز أن يكون مصدر سبى في الأرض والماء كمنع إذا ذهب وأبعد أى أبعد من السوء إبعادا أو من إدراك العقول وإحاطتها فيكون مضافا إلى الفاعل . ولا يجوز أن يكون من سبى سبحانا كمنع أو سبى تسبيحا إذا قال سبحان الله فيهما للزوم الدور هـ مع بعض إيضاح وزيادة من القاموس . وفي كونه علم جنس على التنزيه أو غير علم خلاف . (قوله فلا يبنى) جواب أما أى فلا يبنى وجوبا أعم من ألا يبنى أصلا كما في سبحان أو يبنى جوازا كما في يوم وبينائه على الفتح قرأ نافع . (قوله وعند زوال عارض الموصوفية) كذا في نسخ وهو المناسب لقوله قبل لعارض كونها موصوفة وفي نسخ الوصفية وهو لا يناسب ما قبله إلا أن يجعل المصدر من المبني للمفعول فيكون بمعنى ما في النسخ الأولى . (قوله إنما أعربت إلخ) جواب سؤال وارد بالنظر إلى أى الشرطية والاستفهامية وذان وتان على الشبه المعنوى ، وبالنظر إلى أى الموصولة والذان واللتان على الشبه الافتقارى . (قوله من لزوم الإضافة) أى إلى المفرد فخرج باللزوم كم فإنها قد تضاف إلى المفرد وقد لا تضاف أصلا وبالمفرد إذ وإذا حيث فإنها إنما تضاف إلى الجملة ولذل فإنها قد تضاف إلى المفرد وقد

(١) لذلك فسبحان معربة لأنها تحتاج للمفرد منقول سبحان الله فهي منصوبة على المصدرية بفصل محذوف تقديره أسبح . وقال الفخر الرازى : سبحان مصدر لأفعل له . فيستعمل مضافا وغير مضاف ، وإذا لم يضاف ترك توينه لأنه معرفة . ولآخره ألف ونون فقليل : سبحان من زيد ، أى براءة منه .

(٢) من الآية ١١٩ : سورة المائدة .

(٣) وهذه الإضافة من خصائص الأسماء والإضافة هنا إلى مفرد .

(٤) البيت للأعشى يجوز به علقمة بن علاثة ، والبيت كاملا يقول :

قد قلت لما جاءلى فخره سبحان من علقمة الفاخر

والشهاد : لى بى سبحان مضافة .

صورة التثنية وهما من خواص الأسماء ، وإنما بنيت أى الموصولة وهى مضافة لفظا إذا كان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أُيُومًا ﴾^(١) قرئ بضم أى بناء ، وينصبها لأنها لما حذف صدر صلتها نزل ما هى مضافة إليه منزلته فصارت كأنها منقطعة عن الإضافة لفظا ونية مع قيام موجب البناء ؛ فمن لاحظ ذلك بنى ومن لاحظ الحقيقة أعرب . فلو حذف ما تضاف إليه أعربت أيضا لقيام التنوين مقامه كما فى كل . وزعم ابن الطراوة^(٢) أن أيهم مقطوعة عن الإضافة فلذلك بنيت ، وأن هم أشد مبتدأ وخير . ورد برسم المصحف الضمير متصلا ، والإجماع على أنها إذا لم تضاف كانت معربة . وإنما بنى الذين وإن كان الجمع من خواص الأسماء لأنه لم يجز على سنن الجموع

تضاف إلى الجملة فلم يوجد المعارض ولو سلم وجوده فى لدن فأعراب لدن لغة والمعارض قد لا يمنع إلا تحتم البناء . وبهذا الأخير يجاب عن إيراد قد الاسمية لأن فيها أيضا لغتى الإعراب والبناء . (قوله من وجود صورة التثنية) اعترض بأن من قال بالإعراب حكم بأن التثنية حقيقية ومن قال بالبناء لاشتراطه فى إعراب التثنية إعراب المفرد وقبوله التنكير وهو الأصح حكم بأنها صورية لأن مفرد ما ذكر مبنى لا يقبل التنكير ، والشارح لفق بين القولين فحكم أولا بالإعراب وثانيا بأن التثنية صورية والجواب منع التلقيق بل هو جاز على القول بالإعراب ولا ينافيه التعبير بالصورة لأنه لما لم نجى هذه التثنية على قياس التثنية لأن قياس تثنية ما كان كذا وتا والذى والتى ذيان وتيان واللذان واللتيان كان كأنها غير حقيقية فلذلك قال صورة . (قوله وهما) أى الإضافة والتثنية . (قوله وإنما بنيت أى الموصولة) دفع لما يرد على قوله لضعف الشبه بما عارضه إلخ وكذا قوله فيما يأتى وإنما بنى الذين إلخ . (قوله وينصبها) ذكره زيادة فائدة ولا دخل له فى الإيراد وهذه القراءة شاذة . (قوله كأنها منقطعة عن الإضافة لفظا ونية) أما الأول فللتنزيل المذكور . وأما الثانى فلأنه لا معنى لتقدير المضاف إليه مع وجوده لفظا ، ومصعب كأن مجموع قوله لفظا ونية لا كل واحد على حدته حتى يرد أنها على هذا التنزيل منقطعة عن الإضافة نية تحقيقا فتأمل . (قوله مع قيام موجب البناء) وهو شبه الحرف فى الافتقار لل لازم إلى جملة . (قوله فمن لاحظ ذلك) أى التنزيل المذكور مع قيام موجب البناء . (قوله ومن لاحظ الحقيقة) أى وجود المعارض للشبه من الإضافة . (قوله فلو حذف ما تضاف إليه) أى سواء ذكر صدر الصلة أو حذف أعربت أيضا أى كما أعربت حال الإضافة وحذف صدر الصلة على لغة . (قوله لقيام التنوين مقامه) أى مقام ما تضاف إليه ، ولما لم يحسن تنزيل هذا التنوين منزلة صدر الصلة لتكون كأنها منقطعة عن الإضافة فتبنى اتفاق على إعرابها . (قوله وزعم ابن الطراوة) هذا مقابل لقوله سابقا وهى مضافة لفظا إذا كان صدر صلتها ضميرا محذوفا إلخ . وحاصل ما زعمه ابن الطراوة شيان ردهما الشارح على طريق اللف والنشر المشوش . (قوله وإن كان الجمع) أى اللغوى فلا ينافى أنه اسم جمع والواو للحال . (قوله لأنه لم يجز على سنن الجموع) يرد عليه أن التثنية

(١) الآية ٦٩ : سورة مريم .

(٢) سبق الصريف به ص .

لأنه أخص من الذى وشأن الجمع أن يكون أعم من مفردة . ومن أعربه نظر إلى مجرد الصورة . وقيل هو على هذه اللغة مبنى جىء به على صورة العرب ومن أعرب ذو وذات الطائيتين حملهما على ذى وذات بمعنى صاحب وصاحبة . الثانى عد فى شرح الكافية من أنواع الشبه الشبه

فى ذان وتان والذان واللتان لم تجر أيضا على سنن الثنية لما مر . ويمكن دفعه بأن جهة عدم جريان الثنية فيما ذكر على سنن الثنية لفظية وجهة عدم جريان الجمع فى الذين على سنن الجموع معنوية والجهة المعنوية أقوى فلهذا اعتبرت دون الجهة اللفظية . فاحفظه فإنه نفيس . (قوله لأنه أخص من الذى) لأن الذى يستعمل فى العاقل وغيره حقيقة والذين لا يستعمل حقيقة إلا فى العاقل . (قوله ومن أعربه) أى بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا نظر إلى مجرد الصورة أى إلى صورة الجمع المجردة عن النظر إلى المعنى من كونه أخص من مفردة . (قوله على هذه اللغة) اسم الإشارة يرجع إلى لغة الإعراب لا بقيد كونه حقيقيا فلا ينافى قوله بعد منى إلخ أو إلى لغة من ينطق بالواو فى حال الرفع المعلومة من المقام . (قوله ومن أعرب ذو وذات) جواب سؤال وارد على الشبه الافتقارى . (قوله الشبه الإهمالى) أى شبه الاسم الحرف المهمل فى إهماله عن العمل أى كونه لا عاملا ولا معمولا . قال فى التصريح : وأدخله ابن مالك فى الشبه المعنوى وأدخله غيره فى الاستعمالى ١ هـ وإنما يظهر القولان للذان ذكرهما إذ لم يرد بالمعنوى والاستعمالى خصوص معناه السابق بل أريد الأعم الشامل للشبه الإهمالى . وعد بعضهم من أنواع الشبه الشبه الجمودى والأقرب إرجاعه إلى الشبه الاستعمالى بمعنى يشمل لا بخصوص معناه السابق ، وبعضهم الشبه اللفظى فقد ذكر الناظم أن حاشا الاسمى بنيت لشبهها الحرفية فى اللفظ وكذا يقال فى على الاسمى وكلا بمعنى حقا وقد الاسمى . ونقل شيخنا السيد أن الشبه اللفظى يجوز للبناء لا محتم له ، فعليه يجوز أن يكون حاشا وعلى وكلا الاسميات معربة تقديرا كالفنى . وقد الاسمى معربة لفظا وقد مر هذا . (قوله ومثل له) أى للمشتمل عليه بفواتح السور نحو ص وق وآم وهذا مبنى على أنها لا محل لها لكونها متشابهة لا يعرف معناها ولم يصحها عامل . أما على أنها أسماء للسور مثلا وأن محلها رفع بالابتداء أو الخبرية ، أو نصب على المفعولية لمخدوف أى اقرأ ، أو جر بحرف القسم المقدّر فليست من هذا النوع بل ما كان منها مفردا كص أو موازن مفرد كحم موازن قاييل جاز إعرابه لفظا أو تقديرا بأن يسكن حكاية لحاله قبل العلمية وما عدا ذلك كالم وكهيعص يتعين فيه الثانى كذا فى تفسير البيضاوى^(١) وحواشيه . وفى الهمع أن المفرد إذا أعرب يصرف ويمنع من الصرف باعتبار تذكير المسمى وتانيته ، وأن موازنه إذا أعرب يمنع لموازنته الاسم الأعجمى ، وأن ما لم يكن مفردا ولا موازنه وأمكن جعله مركبا مزجيا كطسّم يجوز فيه الحكاية وبناء الجزعين على الفتح كخمسة عشر والإعراب على الميم مع فتح النون أو على النون مع إضافة أول الجزعين لثانيهما وعلى هذا فى ميم الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتانيته ١ هـ بتصرف وبقولنا ولم يصحها عامل سقط ما للبعض من الاعتراض على التعليل بكونها متشابهة بأن كونها متشابهة لا يقتضى عدم المحل وعدم الإعراب لثبوت ذلك فى غيرها من المتشابهة .

(١) البيضاوى : هو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي أبو الخير قاضى القضاة ناصر الدين البيضاوى ، كان إماما علامة ، عارفا بالفقه والتفسير والعربية والمطلق متعبدا شافعا . صنف مختصر الكشاف ، والمناهج فى الأصول ، وشرح مختصر ابن الحاجب فى الأصول ، شرح الكافية لابن الحاجب وتولى سنة ٦٨٥ هـ وقيل سنة ٦٩١ هـ (انظر البغية ٥٠/٢ ، ٥١) .

الإهمالي ، ومثل له بفواتح السور والمراد الأسماء مطلقا قبل التركيب فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة . وذهب بعضهم إلى أنها موقوفة أى لا معربة ولا مبنية ، وبعضهم إلى أنها معربة حكما^(١) ولأجل سكوته عن هذا النوع أشار إلى عدم الحصر فيما ذكره بكاف التشبيه^(٢) : (وَمُعَرَّبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَ * مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ) الشبه المذكور . وهذا على قسمين

(قوله والمراد) أى بما بنى للشبه الإهمالي . وقوله الأسماء أى التى لم تكن مبنية قبل التركيب وبعده لا كمتى وأين . وقوله مطلقا أى فواتح السور أولا . والمراد بالتركيب كما قاله الغنيمي ما يشمل الإسماء والإضافي . (قوله وبعضهم إلى أنها معربة حكما) أى قابلة للإعراب فالخلاف بينه وبين ما قبله لفظي لأن الأول لا ينفي قبولها للإعراب والثاني لا ينفي كونها غير معربة ولا مبنية بالفعل فالخلاف بينهما إنما هو في التسمية وعدمها كذا قال البعض وهو يدل على أن القولين متفقان على أنها معربة بالمعنى المصطلح عليه في المغرب وهو ما سلم من شبه الحرف فرجع الخلاف إلى قولين فقط : كونها مبنية لشبهها بالحرف ، وكونها معربة لسلامتها من شبهه . وقال في شرح الجامع وعلى أنها معربة حكما فللمعرب معنيان : أحدهما المتصف بالاختلاف بالفعل والثاني مقابل المبنى فيبن المبنى والمغرب بالمعنى الثاني تقابل العدم والملكة ، وبين المبنى والمغرب بالمعنى الأول تقابل التضاد ولذا جاز ارتفاعهما هـ ببعض تلخيص . وقال الجامي في شرح قول ابن الحاجب في كافيته : فالمعرب أى من الأسماء المركب الذى لم يشبه مبنى الأصل أى المبنى الذى هو أصل في البناء ما نصه : اعلم أن صاحب الكشف جعل الأسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المغرب الذى هو اسم مفعول من قولك أعربت فإن ذلك لا يحصل إلا بإجراء الإعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل في المغرب اصطلاحا ، فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الإعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الإمام عبد القاهر ، واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا أخذ التركيب في تعريفه . وأما وجود الإعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره أحد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهى معربة هـ وهو حسن ينبغى أن يحمل عليه موهم خلافه . (قوله ولأجل سكوته عن هذا النوع) أى وعن غيره كالشبه الجمودى وإن أوهم تقديمه الظرف خلافه . (قوله بكاف التشبيه) . الأولى بكاف التثنية (قوله ومعرب الأسماء) قال يسر : الإضافة على معنى من وضابطها موجود وهو أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه هـ . واعتراض البعض عليه بأن شرط هذه الإضافة صحة حمل الثاني على الأول كخاتم حديد مدفوع بما مر عن الروداني من أن صحة الحمل أغلبي لا شرط لازم . وإنما صرح المصنف بتعريف معرب الأسماء مع انفهامه من قوله : ومبنى لشبه من الحروف مدنى . توطئة لتقسيمه إلى ظاهر الإعراب ومقدره . (قوله ما قد سلمنا من شبه الحرف) ما واقعة على اسم فاندفع الاعتراض بأن التعريف صادق على الحرف إذ الشيء لا يشبه نفسه .

(١) أى أنها قابلة للإعراب ، والخلاف بين الرأيين هنا خلاف لفظي ، لأن الأول لا ينفي قبول الإعراب ، والثاني لا ينفي كونها غير معربة ولا مبنية .
(٢) وذكر ابن مالك نوعا سادسا ، سماه شبه اللفظي ، مثل هـ حاشا ، الإسمية ، فإنها أشبهت حاشا الحرفية لى اللفظ .

صحيح يظهر إعرابه (كَأَرْضٍ وَ) معتل يقدر إعرابه نحو (سَمَا) بالقصر لغة في الاسم . وفيه عشر لغات منقولة عن العرب : اسم وسم وسما مثلثة ، والعاشرة سماء . وقد جمعتهما في قولي :

لغات الاسم قد حواها الحصر في بيت شعر وهو هذا الشعر
اسم وحذف همزه والقصر مثلثات مع سماء عشر

(تفنييه) : بدأ في الذكر بالمعرب لشرفه ، وفي التعليل بالمبني لكون علته وجودية وعلة المعرب عدمية ، والاهتمام بالوجودى أولى من الاهتمام بالعدمى ، وأيضا فلأن أفراد معلول علة البناء محصورة بخلاف علة الإعراب ، فقدم علة البناء ليبين أفراد معلولها (وَفِعْلٌ أَمْرٌ وَ)

(قوله الشبه المذكور) أشار به إلى أن الإضافة في شبه الحرف للمعهد الذكري^(١) والمعهود شبه الحرف المتقدم أعنى المدنى أى الذى لم يعارضه معارض . ويجعل الإضافة عهدية دخلت أى ونحوها من المعربات التى أشبهت الحرف شبا ضعيفا فلا يقال التعريف غير جامع لخروج أى ونحوها لأن فيها شبا بالحرف . (قوله يظهر إعرابه) أى إن لم يمنع من ظهوره مانع كوقف وإدغام وحكاية وتخفيف واتباع . (قوله وفيه عشر لغات) بل ثمانى عشرة جمعت في هذا البيت :

سم سمة اسم سماء كذا سما سماء بتثنيث لأول كلها

(قوله في الذكر) أى ذكر قسمى الاسم ولو قال في التقسيم لكان أوضح إذ الذكر لا يخص التقسيم . (قوله وفي التعليل) المراد بالتعليل ما يشمل الصريح كما في المبني والضمنى كما في المعرب ، لأن قوله ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف يتضمن تعليل الإعراب بسلامة الاسم من شبه الحرف لأن تعليق الحكم بالمشق يؤذن بالعلية فلا يرد أن المصنف لم يعلل إعراب الاسم . والمراد أيضا ما يشمل التعليل بعلة تامة كما في المبني والتعليل بعلة ناقصة كما في المعرب ، فلا يرد أن علة إعراب الاسم ليست السلامة فقط بل توارد المعانى التركيبية المختلفة عليه مع السلامة . (قوله فلأن) الفاء زائدة وهذا تعليل ثان لتقديم المبني في التعليل . (قوله أفراد معلول علة البناء) أى أفراد موصوف معلول علة البناء لأن علة البناء شبه الحرف ومعلولها البناء وموصوفه المبني وأفراده النوعية محصورة لأنها المضمرات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الأفعال وأسماء الأصوات^(٢) وكذا المنادى واسم لا إن جعل الكلام فيما يشمل البناء الأصل والعارض ويصح أن يراد أفراده الشخصية فيتعين جعل الكلام في البناء الأصلى وإلا ورد أن أفراد المنادى واسم لا الشخصية غير محصورة . (قوله بخلاف علة الإعراب) أى أفراد معلول علة الإعراب أى أفراد موصوف معلولها . (قوله فقدم علة البناء ليبين أفراد معلولها) أى فيما يأتى وكان الأولى حذفه لأن تبين أفراد معلول علة البناء لا يصلح علة لتقديم علة البناء مع أنه أسلف تعليل تقديم علة البناء فتأمل .

(١) والمعهد الذكري هو أن يقدم الاسم مذكورا صراحة في اللفظ أو كناية .

(٢) وهذه هي أبواب البناء كما حصرها الشارح .

فعل (مُضْيِي بُنْيَا) على الأصل في الأفعال : الأول : على ما يجزم به مضارعه من سكون أو حذف . والثاني على الفتح لفظا كضرب أو تقديرا كرمى . وبنى على الحركة لمشايبته المضارع في وقوعه صفة وصللة وخبرًا وحالًا وشرطًا ، وبنى على الفتح لخفته . وأما نحو ضربت وانطلقنا واستيقن فالسكون فيه عارض أو جبه كراهتم توالى أربع متحركات فيما هو

(قوله وفعل مضى) فيه إشارة إلى جرّ مضى وتقدير مضاف حذفه المصنف لمماثلته المعطوف عليه وأبقى المضاف إليه بحاله ، وأن قوله بنيا الرفع لضمير التثنية خبر عن المذكور والمحذوف فلا يلزم الإخبار عن مفرد بمتحمل ضمير التثنية . ويحتمل كلام المصنف رفع مضى عطفا على فعل على أنه أقيم مقام المضاف عند حذفه أو على أنه بمعنى ماض . ويحتمل أن ألف بنيا للإطلاق وأن ضميره يرجع إلى فعل مرادا به الجنس في ضمن نوعيه : فعل الأمر وفعل المضى . وأصل مضى مضوى قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ، وقلبت ضمة الضاد كسرة للمناسبة . (قوله الأول على ما يجزم به مضارعه) تبع فيه التوضيح وأورد عليه أن أمر الإناث مبنى على السكون صحيحا كاضربن أو معتلا كاخشين مع أن مضارعه ليس مجزوما لبنائه باتصال نون الإناث والأمر المؤكد بالنون مبنى على سكون مقدر مع أن مضارعه ليس مجزوما لبنائه باتصال نون التوكيد والأمر الذى لا مضارع له كهات وتعال مبنى مع أنه لا مضارع له حتى يكون مجزوما . وأجاب بعضهم عن الأولين بأن المضارع الذى اتصلت به نون الإناث أو نون التوكيد فى محل جزم واستبعد لكن يأتى قريبا ما يؤيده . وبعضهم بأن المراد ما يجزم به مضارعه بقطع النظر عن اللواحق ويرد عليه أمر الإناث المعتل فإنه مبنى على السكون ومضارعه المجرد من نون الإناث مجزوم بحذف آخره ، وبعضهم عن الأخير بأن المراد لو كان له مضارع ولك أن تستغنى عن هذه التكاليف بجعل كلامه أغليا . وقال شيخنا السيد : التحقيق أن هات له مضارع يقال هاتى هاتى مهاتة كجاجى يناجى مناجاة اهـ . (قوله من سكون) أى ظاهر أو مقدر كمر بزيد وقوله أو حذف أى حذف حرف علة أو نون وقد لا يبقى منه إلا حركة كما فى قل أصله قل أى عد نقلت حركة الهمزة إلى اللام وحذفت . (قوله لمشايبته المضارع) أى والمضارع معرب والأصل فى الإعراب الحركة . (قوله فى وقوعه صفة إنخ) لا يخفى أن الواقع صفة وصللة وخبرًا وحالًا هو الجملة لا الفعل وحده لكن لما كان المقصود بالذات من الجملة الفعل اعتبروه أو المراد وقوعه كذلك صورة قاله يس . (قوله وأما نحو ضربت إنخ) أشار بالأثلة الثلاثة إلى الصور الثلاث التى يعرض فيها سكون آخر الماضى وهى اتصاله بتاء الضمير أو نا التى للفاعل أو نون النسوة . (قوله كراهتم توالى أربع متحركات) أى فى الثلاثى . وبعض الخماسى كانطلقت وحمل الرباعى والسداسى وبعض الخماسى كتعظمت عليه إجراء للباب على وتيرة واحدة . وإنما حمل الأكثر على الأقل لأن فى حمله على الأقل دفع المحذور بخلاف العكس . ولا يرد على كراهتم ذلك علبط وجندل لأنهما مزالان عن أصلهما وهو غلابط وجندل ، ولا نحو شجرة

كالكلمة الواحدة لأن الفاعل كالجزء من فعله ، وكذلك ضمة ضربوا عارضة أوجبها مناسبة الواو^(١) .

(تفصيله) : بناء الماضي مجمع عليه وأما الأمر فذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر مقدرة^(٢) . وهو عندهم مقتطع من المضارع ، فأصل قم لتقم فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة . قال في المغنى : وبقولهم أن قول ، لا الأمر معنى فحقه أن يؤدي بالحرف ، ولأنه أخو النهى وقد دل عليه بالحرف^(٣) اهـ (وأغربوا مضارعاً) بطريق

لأن تاء التأنيث على تقدير الانفصال . ويرد عليه أن نحو قلنسوة يدل على اعتبارها وعدم تقدير انفصالها وإلا وجب قلب الواو ياء والضممة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها وأيضاً جعل الفعل مع تاء الفاعل كالكلمة الواحدة وعدم جعل الكلمة مع تاء تأنيثها كالكلمة الواحدة تحكم . ومن ثم اختار بعضهم أن الموجب لسكون آخر الفعل فيما مر تمييز الفاعل من المفعول في نحو أكرمنا بالسكون وأكرمنا بالفتح وحملت التاء ونون النسوة على نال المساواة في الرفع والاتصال . (قوله فيما هو إلخ) ظرف للتوالي لا لأربع متحركات لئلا يلزم ظرفية الشيء في نفسه في نحو ضربت لا في نحو انطلقت بل ظرفية الأربع فيه من ظرفية الجزء في الكل . (قوله لأن الفاعل إلخ) علة للتشبيه . (قوله وكذلك ضمة ضربوا إلخ) ليس من هذا القبيل على الأوجه فتحة ضربا بل هي أصلية لا لمناسبة الألف والأصلية ذهبت كما قيل بمثل ذلك في مررت بغلامي . والفرق أن كسرة الإعراب غير سابقة على ياء المتكلم حتى تستصحب بعد الإضافة إليها لوجود ياء المتكلم قبل دخول عامل الجز فتكون الكسرة كسرة مناسبة فتستصحب بعد دخول عامل الجز بخلاف فتحة بناء الفعل فإنها سابقة على الألف فتستصحب بعده هكذا ينبغي تقرير الفرق . (قوله أوجبها مناسبة الواو) لا يرد عليه نحو غزوا وقضوا حيث لم يضم ما قبل الواو لوجود الضم قبلها تقديراً إذ الأصل غزوا وقضوا قلبت الواو في الأول والياء في الثاني ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين . (قوله فذهب الكوفيون) قال شيخنا السيد : أى والأخفش . مما ضعف به مذهبهم أن حذف الجازم وإبقاء عمله ضعيف كحذف الجار . ولهم منع ذلك في لام الأمر (قوله وتبعها حرف المضارعة) أى دفعا للبس بالمضارع الخبرى الصحيح العين واللام في الوقف وحمل المعتل العين أو اللام كقم وارم والصحيح في الوصل عليه . (قوله لأن الأمر معنى) أى نسبي بين الأمر والمأمور فلا يستقل بالمفهومية وإنما حذف النعت لأخذه من قوله فحقه إلخ فاتضح قوله فحقه إلخ واندفع الاعتراض بأنه ليس كل معنى يؤدي بالحرف فإن المضى معنى والاستقبال معنى وقد أديا بغير الحرف . (قوله ولأنه أخو النهى) أى نظيره في مطلق الطلب وإن كان الأمر طلب فعل والنهى طلب ترك على كلام بين في محله . وبحث شيخنا السيد في هذا التعليل فقال : قد يقال الأمر الذى هو أخو النهى ما كان معنى غير مستقل كما هو معنى الحرف وأما الأمر الذى

(١) ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ قالوا الآن جئت بالحق فذبحوها وما كادوا يفعلون ﴾ حيث بنى الفعل الماضى على الضم لمناسبة الواو .

(٢) وإلى ذلك ذهب الأخفش من البصريين أيضاً ، أما باقى جمهور البصريين فقد أجمعوا على أن فعل الأمر بنى على أصح وبى على ما يجزم به مضارعه .

(٣) انظر ما قاله ابن هشام في المغنى عن هذا ... (٢٢٧/١) .

الحمل على الاسم لمشابهته إياه في الإبهام والتخصيص ، وقبول لام الابتداء^(١) ، والجريان على لفظ اسم الفاعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف وتعيين الحروف الأصول والزوائد^(٢) . وقال الناظم في التسهيل بجواز شبه ما وجب له^(٣) ، يعني من قبوله بصيغة واحدة

هو مدلول فعل الأمر بمعنى مستقل لكونه مع الحدث . (قوله وأعربوا) أى العرب بمعنى نطقوا به معرباً أو النحاة بمعنى حكموا بإعرابه . (قوله على الاسم) أى مطلق الاسم لا خصوص اسم الفاعل كما يؤخذ من قوله والجريان على لفظ اسم الفاعل حيث لم يقل والجريان عليه . (قوله في الإبهام) أى ذكر لشبه المضارع بالاسم أربعة وجوه : أما الأول والثاني فلاحتال المضارع الحال والاستقبال وتخصيصه بأحدهما بالقرينة كالآن وغدا مثل رجل فإنه مبهم ويتمخصص بقرينة كالوصف وأل . وأما الثالث والرابع فظاهران . فإن قلت : ذكروا في باب الإضافة أن المضاف لا يكون إلا اسماً لأنه يستفيد من المضاف إليه تعريفاً أو تخصيصاً وهما لا يكونان إلا في الاسم فيشكل على قولهم هنا الفعل المضارع يشبه الاسم في التخصيص . قلت : المراد بالتخصيص المذكور في باب الإضافة التخصيص الحاصل بالحرف المقدر كاللام أو من ، وتقديره لا يكون في الفعل ، أو يقال ما هناك بالنظر للأمرين معاً أى التعريف والتخصيص لا يكونان معاً إلا في الاسم ، أو المراد أن ذلك لا يكون بالأصالة إلا فيه . ثم ظاهر ما مر من احتمال المضارع الحال والاستقبال أنه مشترك بينهما وهو أحد الأقوال ، ثانيها أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال واعتمده جماعة كالدماميني والسيوطي لترجح كونه للحال عند التجرد عن القرائن كما هو شأن الحقيقة وللأول أن يقول قد يكثر استعمال المشترك في أحد معنييه بحيث يتبادر منه عند الإطلاق فيترجح الحمل عليه ولأن المناسب أن يكون للحال صيغة تخصه كما أن للماضي صيغة الفعل الماضي والمستقبل صيغة فعل الأمر ، ثالثها عكسه وليس المراد بالحال عند أهل العربية الآن وهو الزمان الفاصل بين الزمان الماضي والمستقبل بل أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل مع ما بينهما من الآن ولهذا تسميهم يقولون يصلى من قول القائل زيد يصلى حال مع أن بعض أفعال صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة في الآتات المتتالية واقعة في الحال قاله الدماميني وما ذكرنا من أن زمن فعل الأمر مستقبل هو باعتبار الحدث المأمور به أما باعتبار الأمر والطلب فحال . (قوله والجريان) أى ولو باعتبار الأصل ليدخل يقوم فإنه جار على لفظ قائم باعتبار الأصل لأن أصله يقوم نقلت حركة الواو إلى ما قبلها للثقل . (قوله في الحركات) أى مطلقها من غير نظر إلى خصوص الحركة . (قوله وتعيين الحروف الأصول والزوائد) أى تعيين مقدار كل منهما وإن اختلف محل الزائد أو شخصه كما في يضرب وضارب وينطلق ومنطلق . (قوله وقال الناظم في التسهيل) أى لعدم ارتضائه التعليل السابق فقد رده في شرحه بأن الوجه الأول والثاني يأتيان في الماضي فإن زمانه يحتمل القرب والبعد فإذا دخلت عليه قد تخصص بالقرب ، والثالث أيضاً يأتي في الماضي فإنه يقبل اللام إذا كان جواباً للو . والرابع ليس بمطرّد فقد لا يجرى المضارع على اسم الفاعل

(١) يقبل الفعل المضارع لام الابتداء كما يقبلها الاسم متقول : إن محمداً لفهم . كما تقول : إن محمداً لفاهم .

(٢) أى تعيين الحروف الأصلية ثم تحديد الحروف الزائدة وحمل الزيادة مثل يستخرج ومستخرج .

(٣) انظر تسهيل القرائن لابن الناظم ص ٧ .

معاني مختلفة لولا الإعراب لالتبس . وأشار بقوله بجواز إلى أن سبب الإعراب واجب للاسم وجائز للمضارع ، لأن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب لأن معانيه مقصورة عليه ،

في جميع ما ذكر ولو سلم فالماضي قد يجرى على الاسم كفرح فهو فرح وأشر فهو أشر ، وغلب غلبا وأجلب جلبا فالأوجه الأربعة ليست تامة في نفسها وبتقدير تمامها لا تفيد لأنها ليست علة حكم الأصل وهو الاسم حتى يترتب على ثبوتها في الفرع وهو المضارع حكم الأصل مع أن شرط القياس ذلك . وأجيب عن قوله وبتقدير تمامها لا تفيد إلخ بأن وجود علة حكم الأصل في الفرع إنما يشترط في قياس العلة . ويصح أن يكون ما هنا من قياس الشبه وقد صرحوا بأنه يصح الإلحاق فيه بسبب المشابهة ولو في غير علة الحكم لكن يرد عليه أن قياس الشبه لا يصار إليه مع إمكان قياس العلة وهو ممكن هنا بأن يقاس المضارع على الاسم في الإعراب بجامع توارد المعاني التركيبية التي يميزها الإعراب على كل وإن أمكن تمييزها في الفرع بغير الإعراب كما سيأتي . ودعوى أن قياس العلة متعذر هنا لأن علة إعراب الاسم توارد المعاني التي لا يميزها إلا الإعراب لا مطلقا وهذا غير موجود في المضارع لا يسلمها المصنف . (قوله بجواز شبه) أي مشابهه والباء سببية متعلقة بشابه في كلام التسهيل حيث قال شابه الاسم بجواز إلخ أي بسبب جواز قبول المضارع المعاني المختلفة المشابه لما وجب للاسم من قبوله المعاني المختلفة . ومعنى كون قبوله واجبا أن معاني الواردة عليه التي يقبلها كالفاعلية والمفعولية والإضافة في نحو ما أحسن زيدا مقصورة عليه لا تتعدى إلى غيره . ومعنى كون قبول المضارع جائزا أن معاني الواردة عليه التي يقبلها كالنهي عن كل من الفعلين في المثالين اللذين ذكرهما الشارح والنهي عن المصاحبة والنهي عن الأول وإباحة الثاني غير مقصورة عليه بل تستفاد بوضع اسم مكانه . وإنما قال شبه لاختلاف القبولين كما عرفت باعتبار الصفة لأن أحدهما واجب والآخر جائز وباعتبار المعاني المقبولة أيضا فسقط اعتراض الدماميني على ذكر شبه بأنه فاسد ، وسقط ما قد يقال المتصف بالوجوب والجواز الإعراب لا قبول المعاني . نعم يرد على المصنف أن الماضي أيضا قابل للمعاني التركيبية المختلفة نحو ما صام واعتكف فإنه يحتمل كون المعنى ما صام وما اعتكف ، وما صام معتكفا ، وما صام ولكن اعتكف . وأجيب بأنه نادر فلا يعتبر وفيه بحث تأمل . (قوله لالتبس) أي في بعض الأحيان وإنما قيدنا ببعض الأحيان لأن الإعراب قد يدخل فيما لا إلباس فيه نحو يشرب زيد الماء حملا على ما فيه الإلباس ليجرى الباب على سنن واحد أه دماميني . بقي له بحث وهو أن اللازم على فرض عدم الإعراب هو الإجمال لا الإلباس لاحتمال المعاني حيثث على السواء من غير تبادل خلاف المراد وقد قالوا الإجمال من مقاصد البلغاء . وجوابه أنه ليس من مقاصدهم في مقام البيان كمقام بيان الفاعلية والمفعولية والإضافة بل يتحاشون عه فيه فاعرفه . (قوله لأن معانيه) أي المعاني المتواردة عليه كالفاعلية والمفعولية والإضافة . (قوله مقصورة عليه) أي لا تحصل إلا بلفظه فتعين إعرابه طريقا لبيانها . (قوله لا تعن) بصيغة المجهول على المشهور لأنه بمعنى تهتم بخلاف الذي بمعنى تقصد فمبني للفاعل .

والمضارع يغنيه عن الإعراب وضع اسم مكانه كما في نحو : لا تعن بالجفاء ومدح عمرًا ، فإنه يحتمل المعاني الثلاثة في لا تأكل السمك وتشرب اللبن . ويغنى عن الإعراب في ذلك وضع الاسم مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع ؛ فيقال لا تعن بالجفاء ومدح عمرو ، ولا تعن بالجفاء مادحًا عمرًا ، ولا تعن بالجفاء ولك مدح عمرو ؛ ومن ثم كان الاسم أصلًا والمضارع فرعًا خلافاً للكوفيين فإنهم ذهبوا إلى أن الإعراب أصل في الأفعال كما هو أصل في الأسماء ؛ قالوا لأن اللبس الذي أوجب الإعراب في نحو الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع كما في نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن كما تقدم . وأجيب بأن اللبس في المضارع كان يمكن إزالته بغير الإعراب كما تقدم . وإنما يعرب المضارع (إن عريًا . من ثون توكيد مباشر) له نحو ﴿ ليسجنن وليكونا ﴾ [يوسف : ٣٢] (ومن * ثون إناث كثير غن) من قولك النسوة يرعن أى يخفن (من فتن) فإن لم يعر منهما لم يعرب لمعارضة شبه الاسم

(قوله فيقال لا تعن بالجفاء ومدح عمرو إلخ) ومثل ذلك يقال في لا تأكل السمك وتشرب اللبن . (قوله ومن ثم) أى من أجل أن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب بخلاف الفعل . (قوله كان الاسم) أى إعرابه أصلًا والمضارع أى إعرابه فرعًا . (قوله خلافاً للكوفيين) أى ولمن ذهب إلى أن الإعراب أصل في الفعل فرع في الاسم لوجوده في الفعل من غير سبب فهو لذاته بخلاف الاسم وهو باطل لما علمت من أن سبب الإعراب فيهما توارد المعاني . (قوله إن عريًا) بكسر الراء ماضى يعرى كرضى يرضى أى خلا ، وأما عرا يعرو كعلا يعلو فبمعنى عرض . (قوله مباشر) أى ولو تقديرًا كقوله :

لا تهين الفقير علك أن تركع يوما والدهر قد رفعه^(١)

أصله تهين بنون التوكيد الخفيفة حذفت لالتقاء الساكنين أفاده يس وغيره . (قوله ومن نون إناث) أى نون موضوعة للإناث وإن استعملت مجازًا في الذكور كما في قوله :

يمرون بالدهنا خفافا عياهم ويرجعن من دارين بجر الحقائق

(قوله لم يعرب) أى لفظًا وهو معرب محلا إن دخل عليه ناصب أو جازم كما في يس . وسكت عن محلية الرفع بالتجرد والقياس أنها كذلك ، إلا أن يقال التجرد ضعيف لأنه عامل معنوى كذا قال شيخنا السيد . ثم رأيت شيخنا في باب إعراب الفعل نقل عن سم أن له محل رفع في حال التجرد من الناصب والجازم ونظر فيه . وجزم بأنه ليس له في حال التجرد محل رفع ناقلًا ذلك عن القليوبي وغيره . (قوله لمعارضة إلخ) فيه أن عدم إعرابه هو الأصل فلا يحتاج إلى التعليل وبجواب بأن المضارع لما أشبه الاسم في الأمور المتقدمة كان كأن الإعراب متأصل فيه فإذا خرج عنه فكأنه خرج عن الأصل فلهذا ذكر وجه البناء . (قوله بما هو من خصائص الأفعال) أى القوى

(١) البيت للشاعر الأضبط بن قريع . والشاهد فيه هو مجيء نون التوكيد مقدرة في الفعل المضارع وهو تهين ، والأصل تهين ، فالنون الأولى لام الكلمة ، والثانية نون التوكيد الخفيفة ، ولو لم تكن النون مقدرة في الفعل لوجب أن يقول : لا تهين بحذف الياء وهي عين الفعل تخلصًا من التقاء الساكنين .

بما هو من خصائص الأفعال فرجع إلى أصله من البناء فيبنى مع الأولى على الفتح لتركيبه معها تركيب خمسة عشر ، ومع الثانية على السكون حملا على الماضي المتصل بها لأنهما مستويان في أصالة السكون وعروض الحركة كما قاله في شرح الكافية^(١) والاحتراز بالمباشر عن غير المباشر وهو الذى فصل بين الفعل وبينه فاصل : ملفوظ به كألف الاثنين ، أو مقدر كواو الجماعة وياء الواحدة المخاطبة ، نحو هل تضربان يا زيدان ، وهل تضربن يا زيدون ، وهل تضربن يا هند ، الأصل تضربانن وتضربونن وتضربينن ، حذفت نون الرفع لتوالى الأمثال ، ولم تحذف نون التوكيد لقوات المقصود منها بحذفها ، ثم حذفت

بتنزيله منزلة الجزء الخاتم للكلمة فاندفع الاعتراض بلزوم بناء المضارع المقرون بلم أو قد أو حرف التنفيس أو ياء الفاعلة لمعارضة الشبه فيه بما هو من خصائص الأفعال . لكن هذا الاندفاع لا يظهر بالنسبة لياء الفاعلة لانصافها بالآخر وتنزلها منزلة الجزء من الفعل إلا أن يقال تنزل نون التوكيد أقوى وأتم . (قوله لتركيبه معها إلخ) تعليل لكون البناء على الفتح كما قاله غير واحد لا لأصل البناء لأنه ذكره لا لأن التركيب لا يصلح علة للبناء بدليل بعلبك كما قيل لأن المراد هنا خصوص التركيب العددي كما يصرح به قول الشارح تركيب خمسة عشر لا مطلق التركيب المزجى . والتركيب العددي يصلح علة للبناء كما ستعرفه في بابه وإنما اقتضى التركيب الفتح لأنه يحصل به ثقل فيحتاج معه إلى التخفيف بالفتح . وقال شيخنا السيد : ما ذكره الشارح علة لكون البناء على الفتح مع نون التوكيد وعلى السكون مع نون الإناث عازيا لشرح الكافية إنما ذكره المصنف في شرح الكافية علة لأصل البناء لا لكونه على الفتح أو السكون ففى عزوه إلى شرح الكافية نظر . (قوله حملا على الماضي المتصل به) أى فى كون كل ساكن الآخر لفظا لا فى البناء على السكون لفلا ينافى ما سبق من كون الماضي المتصل بنون الإناث مبنيًا على فتح مقدر وإن درج شيخنا على المتأفة أخذا بظاهر العبارة . وإنما علل سكونه مع أن الأصل فى المبني السكون لأنه لما استحق الإعراب الذى أصله الحركة وبنى مع نون التوكيد على حركة دل على أن المنظور إليه فيه هو الحركة فاحتيج فى خروجه عنها مع نون الإناث إلى وجه . (قوله لأنهما) أى الماضى والمضارع وهذا تعليل للحمل على الماضى فى سكون الآخر لفظا لا فى البناء على السكون لما عرفت . (قوله مستويان فى أصالة السكون وعروض الحركة) لما مر من أن الأصل الأصيل فى الأفعال البناء وفى المبني السكون ، فإن قلت : إذا كان الماضى والمضارع مستويين فى أصالة السكون فلا معنى لحمل المضارع على الماضى . قلت : المراد بالاستواء الاشتراك ولو مع التفاوت فى القوة . ولما خرج المضارع عن أصله وأعرب ضعفت أصالة السكون فيه فحمل على الماضى الذى لم يخرج فلم تضعف أصالة السكون فيه . (قوله لتوالى الأمثال) أى المنوع وذلك إذا كانت كلها زوائد فلا يرد نحو النسوة جنن لأن الزائد المثل الأخير فقط .

(١) لابن الحاجب أعاننا الله على إتمامه .

الواو والياء لالتقاء الساكنين ، وبقيت الضمة والكسرة دليلاً على المحذوف ، ولم تحذف الألف لثلاثا يلتبس بفعل الواحد وسيأتى الكلام على ذلك في موضعه مستوفى فهذا ونحوه معرب . والضابط أن ما كان رفعه بالضمة إذا أكد بالنون بنى لتركبه معها . وما كان رفعه بالنون إذا أكد بالنون لم يبن لعدم تركبه معها لأن العرب لم تتركب ثلاثة أشياء .

(فتنبيه) : ما ذكرناه من التفرقة بين المباشرة وغيرها هو المشهور والمنصور . وذهب الأخفش^(١) وطائفة إلى البناء مطلقاً ، وطائفة إلى الإعراب مطلقاً . وأما نون الإناث فقال في شرح التسهيل : إن المتصل بها مبنى بلا خلاف ، وليس كما قال ، فقد ذهب قوم منهم ابن درستويه^(٢) وابن طلحة^(٣) والسهيلي^(٤) إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه

(قوله لقوات المقصود منها بمحذوفها) أى لعدم ما يدل عليها بخلاف نون الرفع فإنها وإن أتت بها المعنى مقصود لكن لا يفوت بمحذوفها لوجود الدليل عليها وهو أن الفعل معرب لم يدخل عليه ناصب ولا جازم للعلم حينئذ بأن نون الرفع مقدرة . (قوله لالتقاء الساكنين) أى لدفعه وفيه أن التقاء الساكنين هنا على حده فهو جائز فلا حاجة إلى حذف الواو والياء للتخلص منه . ويمكن دفعه بأنه وإن كان جائزاً لا يخلو عن ثقل ما فالحذف للتخلص من الثقل الحاصل به . (قوله لثلاثا يلتبس بفعل الواحد) لا يقال كسر النون يدفع اللبس لأننا نقول لو حذفتم لم تكسر النون لأن سبب الكسر وقوعها بعد ألف تشبه ألف المثني على أن اللبس حاصل حال الوقف . (قوله بنى لتركبه معها) علل الشارح هنا أصل البناء بالتركيب مخالفاً لما أسلفه وقد أسلفنا أن هذا ما درج عليه الناظم في شرح الكافية فيكون الشارح هنا موافقاً له فافهم . (قوله لم تتركب ثلاثة أشياء) اعترض بأنهم ركبوها في قولهم لا ماء بارد ببناء الوصف معها على الفتح كما سيأتى في باب لا . وأجيب هناك بأن لا إنما دخلت بعد تركيب الموصوف والوصف وجعلهما كالشيء الواحد ولا يقاس على باب لا غيره ، فلا يدعى هنا تركيب الفعل مع الفاعل ثم إدخال نون التوكيد . (قوله بين المباشرة) أى بين نون التوكيد المباشرة لأن نون الإناث لا تكون إلا مباشرة ولذا لم يقيد بها الناظم بالمباشرة . (قوله إلى البناء) أى على الفتح حتى في المسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة لكنه فيه مقدر منع من ظهوره حركة المناسبة هذا هو الأقرب وإن توقف فيه البعض . (قوله إلى الإعراب مطلقاً) لكنه في المباشرة مقدر منع من ظهوره حركة التمييز بين المسند للواحد والمسند للجماعة والمسند للواحدة . (قوله ما) أى سكون ، ومن في قوله من الشبه بالماضى تعليلية وجعل السكون عارضاً للمضارع باعتبار ما صار كالتأصل فيه من الإعراب فلا ينافى ما أسلفه الشارح من استواء المضارع والماضى في أصالة السكون لأنه باعتبار الأصل الأصل فتنبه .

(١) سبق التعريف به . (٢) سبق التعريف به ص ٤٥ .

(٣) هو محمد بن طلحة بن عبد الملك بن أحمد الأموي الإشبيلي ، كان إماماً في صناعة العربية ، عارفاً بعلم الكلام ، وكان مشهوراً بالعقل والذكاء ، درس العربية والآداب بإشبيلية لمدة خمسين سنة ... تولى سنة ٦١٨ هـ . (انظر البغية ١/١٢١) .

(٤) هو عبد الرحمن بن عبد الله ... الإمام أبو زيد ... السهيلي الخثعمي الأندلسي ، كان عالماً بالقراءات واللغة العربية ، جامعاً بين الرواية والدراية ، كان نحوياً وأديباً وعالماً بالتفسير ، ومن مصنفاته الروض الأنف ، وشرح الجمل ... تولى سنة ٥٨١ هـ (انظر البغية ٢/٨١) .

من الشبه بالماضي^(١) . (وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَاءِ) الذى به الإجماع إذ ليس فيه مقتضى الإعراب لأنه لا يعتوره من المعانى ما يحتاج إلى الإعراب (وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ) اسما كان أو فعلاً أو حرفاً (أَنْ يُسَكَّنَا) أى السكون لخفته وثقل الحركة ، والمبنى ثقيل فلو حرك اجتمع ثقلان (وَمِنْهُ) أى من المبنى ما حرك لعارض اقتضى تحريكه والحرك (ذُو قَحْ) .

(قوله الذى به) أشار به إلى الجواب عن الاعتراض بأن كلام المصنف لا يفيد بناء الحروف بالفعل إذ لا يلزم من الاستحقاق الحصول . وحاصل ما أشار إليه من الجواب أن أل في البناء للعهد الحضورى أى البناء الحاضر في الحرف فيكون كلام المصنف مفيداً لبناء كل حرف واستحقاقه بناءه الحاصل له . ويجاب أيضاً بأن حصول البناء للحرف علم من قوله : * لشبهه من الحروف مدلى * والقصد الآن بيان استحقاق الحرف بناءه الحاصل له . (قوله لا يعتوره) أى لا يتوارد عليه . (قوله ما يحتاج) أى معان تركيبية يحتاج التمييز بينها إلى الإعراب . وأما المعانى الإفرادية كالابتداء والتبعيض والبيان بالنسبة إلى من فتعثر الحرف لكن لا يميز بينهما بالإعراب . (قوله والأصل في المبنى) أى الراجح فيه أو المستصحب لا الغالب إذ ليس غالب المبنيات ساكناً . (قوله أى السكون) فسر أن يسكن بالسكون لأنه عبارة النحاة لا لتأوله بالتسكين والتسكين فعل الفاعل فهو وصف له لا للكلمة وإن توهمه شيخنا والبعض لأن المصدر المؤول به أن يسكن مبنى للمفعول قطعاً أى كونه مسكناً وهو وصف للكلمة قطعاً فلا تغفل . بقى شيء آخر أورده السيوطى في نكته وهو أن المصنف لم يذكر أن غير السكون والفتح والكسر والضم ينوب عنها كما ذكر نظير ذلك في الإعراب فربما توهم عدم ذلك هنا ، وليس كذلك فينوب عن السكون الحذف في الأمر المعتل والأمر لاثنتين أو جماعة أو مخاطبة ، وعن الفتح الكسر في نحو لا مسلمات لك ، والياء في نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ، والألف في نحو لا وتران في ليلة ، وعن الكسر الفتح في نحو سحر على رأى من يقول بينائه ، وعن الضم الواو والألف في نحو يا زيدون ويا زيدان اهـ وفيما ذكره من نيابة الفتح عن الكسر في نحو سحر نظر فتأمل . (قوله والمبنى ثقيل) للزومه حالة واحدة ولافتقار الحرف إلى ضميمته وتركيب معنى الفعل ومثابه الاسم المبنى الحرف الثقيل . وأما تعليل ثقله بكون مدلوله مركباً لتنضمه معنى الحرف زيادة على معناه الأصلى كما اقتصر عليه البعض فقاصر كما قاله شيخنا على المبنى من الأسماء للشبه المعنوى كمتى . (قوله ومنه) أشار به إلى عدم الانحصار فيما ذكره لأن من المبنى ما بنى على حرف كيا زيدان ويا زيدون ولا رجلين ، وما بنى على حذف كاغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربى .

(١) وذلك لى صيرورة النون جزءاً منه مثل (والوالدات يرضعن أولادهن) فيرضعن فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره مع ظهور هامشه يرضعن بأرضعن لى أن النون صارت فيه جزءاً منه .

وَذُو كَسْرٍ وَ ذُو ضَمٍّ فذو الفتح (كَأَيِّن) وضرب ورب . وذو الكسر نحو (أَفْسِر) وجير^(١) . وذو الضم نحو (حَيْثُ) ومنذ (وَأَلْسَاكِيْن) نحو (كَمْ) واضرب وهل . فالبناء على السكون يكون في الاسم والفعل والحرف لكونه الأصل . وكذلك الفتح لكونه أخف الحركات وأقربها إلى السكون . وأما الضم والكسر فيكونان في الاسم والحرف لا الفعل لثقلهما وثقل الفعل ، وبني أين لشبهه بالحرف في المعنى وهو الهمزة إن كان استفهاما وإن كان شرطاً وبني أَمْس عند الحجازيين لتضمنه معنى حرف التعريف لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة . وبني حيث للافتقار اللازم إلى جملة . وبني كم للشبه الوضعي أو لتضمن الاستفهامية معنى الهمزة والخيرية معنى رب التي للتكثير .

(قوله ذو فتح) قدمه لأن الفتح أخف الحركات ويليه الكسر . (قوله وذو الضم نحو حيث) فإن قلت : من أين يعلم أن الناظم أتى بها مثلاً للضم مع أن فيها الفتح والكسر أيضاً . قلت : لأن أين تعينت مثلاً للفتح وأمس تعينت مثلاً للكسر فيكون حيث مثلاً للضم وأيضاً الضم أشهر والحمل على الأشهر أرجح . (قوله لا الفعل) وأما نحو ضربوا فمبنى على فتح مقدر والضممة للمناسبة كما مر . وأما رد بضم الدال فمبنى على سكون مقدر وضمته للاتباع . وأما نحو عِرق فمبنى على الحذف والكسرة كسرة بنية . وأما رد بكسر الدال فمبنى على سكون مقدر والكسرة للتخلص من التقاء الساكنين . (قوله لثقلهما وثقل الفعل) أما الأول فلأن الضم إنما يحصل بأعمال العضلتين معا والكسر بأعمال العضلة السفلى بخلاف الفتح فإنه يحصل بمجرد فتح الفم . وأما الثاني فلتركب معناه من حدث وزمان قيل ونسبة على ما بين في محله . (قوله وهو الهمزة) الضمير يرجع إلى الحرف . (قوله وبني أَمْس عند الحجازيين) أي بشروط خمسة ذكرها الشارح في باب ما لا ينصرف : أن يراد به معين ، وألا يضاف ، ولا يصغر ، ولا يكسر ، ولا يعرف بأل . وأما التميميون فبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف في الأحوال الثلاثة للعلمية والعدل عن الأَمْس وأكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع وبينه على الكسر في غيرها فإن فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف في إعرابه وصرفه . (قوله لتضمنه معنى حرف التعريف) معناه التعيين . وبيان ذلك أنه اسم لمعين وهو اليوم الذي يليه يومك . وأما المقرون بأل العهدية فهو لليوم الماضي المعهود بين المتخاطبين وليه يومك أم لا وإذا نَوَّن كان صادقا على كل أَمْس . وفيها الغز ابن عبد السلام بقوله : ما كلمة إذا عرفت نكرت وإذا نكرت عرفت ، ومراده بالأول حالة اقترانه بأل وبالثاني حالة بنائه فاعرفه . فإن قلت : العلة التي ذكرها الشارح موجودة في جميع المعارف لتضمنها التعيين فيلزم بناؤها قلت : التعيين الذي هو معنى أل نسبة جزئية غير مستقلة بالمفهومية كما هو شأن معنى الحرف بخلاف التعيين الاسمي الموجود في العلم مثلاً فافهم . قال الشنوائى : والفرق بين العدل والتضمن أن العدل يجوز معه إظهار أل بخلاف التضمن اهـ فعلى بنائه لتضمنه معنى أل تكون أَمْس مؤدية معنى أل مع طرحها وعدم النظر إليها وامتناع ذكرها ، وعلى إعرابه إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل يكون أَمْس حالاً محل الأَمْس مع النظر إلى أل وجواز ذكرها .

(١) حرف جواب بمعنى نعم .

(تفصيله) : ما بنى من الأسماء على السكون فيه سؤال واحد لم بنى ؟ وما بنى منها على الحركة فيه ثلاثة أسئلة : لم بنى ولم حرك ولم كانت الحركة كذا وما بنى من الأفعال. أو الحروف على السكون لا يسأل عنه . وما بنى منهما على حركة فيه سؤالان : لم حرك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟ . وأسباب البناء على الحركة خمسة : التقاء الساكنين كأمين ، وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات ، أو عرضة لأن يتبدأ بها كباء الجر ، أو لها

(قوله لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة) بدليل وصفه بالمعرفة في نحو قولهم أمس الدابر لا يعود^(١) . وكان ينبغي حذف قوله ظاهرة لإيهامه أن الأداة مقدرة مع أن من يعلل البناء بالتضمن المذكور يقول بتأدية أمس معنى حرف التعريف مع طرح الحرف وقطع النظر عنه وبعد ذلك فالعلة ناقصة ، ولو قال لأنه معرفة وليس من أنواع المعرفة الآتية لثم التعليل فافهم . (قوله وبنى كم للشبه الوضعي) أى على مذهب غير الشاطبي وقوله أو لتضمن إلخ أى على مذهب الشاطبي أيضا . (قوله وما بنى من الأفعال) أى غير المضارع لأن المضارع لما استحق الإعراب بسبب المشابهة السابقة حتى كأنه أصل فيه استحق أن يسأل عنه إذا بنى على السكون سؤالان : لم بنى ؟ ولم سكن ؟ كما يدل على ذلك قول الشارح سابقا لمعارضة شبه الاسم إلخ وقوله ومع الثانية على السكون حملا على الماضى المتصل بها قاله البعض . أقول : يؤخذ منه أن قول الشارح وما بنى منهما على حركة إلخ محله أيضا في غير المضارع وأن سؤالي المضارع المبني على حركة لم بنى ولم كانت الحركة كذا وأنه لا يسأل عن تحريكه لموافقته ما يستحقه المضارع من الإعراب الذى الأصل فيه الحركة ، ويرد على ما ذكر أنه لا يسأل عن سكون المبني من الأسماء ويسأل عن تحريكه مع أنها أشد أصالة من المضارع في الإعراب الذى الأصل فيه الحركة . اللهم لا أن يقال لما ضعفت أصالة المضارع في الإعراب لكون الأصل الأصيل فيه البناء فرمما توهم عدم تأصله في الإعراب بالكلية احتيج إلى دفع هذا التوهم بالسؤال عند سكونه عن سبب سكونه وعدم السؤال عند تحريكه عن سبب تحريكه لإشعار ذلك بأن له أصالة ما في الإعراب الذى الأصل فيه الحركة بخلاف أصالة الاسم في الإعراب فإنها قوية غير محتاجة إلى ذلك فتأمل . (قوله وأسباب البناء على الحركة) المقصود بالذات قوله على الحركة لا قوله البناء ، ولو قال وأسباب تحرك المبني لكان أوضح . ونظير ذلك يقال في قوله وأسباب البناء على الفتح وما بعده . (قوله التقاء الساكنين) أى دفعه . وأورد هنا إيرادا أسلفناه مع جوابه عند الكلام على تعريف البناء على أنه لفظي . (قوله وكون الكلمة على حرف واحد) يرد عليه أن السبب ما يلزم من وجوده الوجود والكون المذكور ليس كذلك فقد يوجد ولا توجد الحركة كما في تاء التأنيث الساكنة وبعض الضمائر كواو الجماعة وألف الاثنين وياء المخاطبة وينجاب بأن المراد بالسبب هنا أعم من ذلك . (قوله أو عرضة لأن يتبدأ بها) اعترض بأنه يغنى عنه ما قبله لأنه من أفراد ما قبله وينجاب بأنه بصدد التصييص على ما يصلح سببا للبناء على حركة وكون الكلمة عرضة لأن يتبدأ بها يصلح سببا باعتداله ولو مع الذهول عن كون الكلمة على حرف

(١) وذلك لأنه اسم لمين وهو اليوم الذى يليه يومك . وبنى لضمته حرف التعيين .

أصل في التمكن كأول ، أو شابهت المعرب كالماضي فإنه أشبه المضارع في وقوعه صفة وصلة وحالاً وخبراً كما تقدم . وأسباب البناء على الفتح . طلب الخفة كأتين ، ومجاورة الألف كأتان ، وكونها حركة الأصل نحو يا مضر ترخيم مضارر اسم مفعول . والفقر بين معنيين بأداة واحدة نحو يا لزيد لعمرو ، والاتباع نحو كيفي بنيت على الفتح اتباعاً لحركة الكاف ، لأن الياء بينهما ساكنة والساكن حاجة غير حصين ، وأسباب البناء على الكسر : التقاء الساكنين كأمس . ومجانسة العمل كباء الجر ، والحمل على المقابل كلام الأمر

واحد كما أن كون الكلمة على حرف واحد يصلح سبباً لبنائها على حركة وإن لم تكن عرضة لأن يتبدأ بها كناء الفاعل ، هكذا ينبغي تقرير الاعتراض والجواب . (قوله أولها أصل في التمكن) أى حالة في التمكن أى أنها تعرب في بعض الأحوال وليس المراد أنها متمكنة أصالة حتى يعترض بمنافاته حكمهم بأن المبنى غير متمكن . (قوله كأول) أى إذا حذف ما تضاف إليه ونوى معناه كابدأ بهذا من أول بالضم . (قوله أو شابهت المعرب كالماضي) لأن بناءها على الحركة أقرب إلى الإعراب من بتائها على السكون . (قوله يا مضر) أى على لغة من ينتظر^(١) . ونظر فيه الشنواني بأن هذه الفتحة ليست فتحة البناء التي الكلام فيها بل هي فتحة بنية . وحركة البناء على هذه اللغة إنما هي الضمة على الحرف المحذوف للترخيم وكذا يقال في الموضوعين الآتين . (قوله والفرق بين معنيين) أى كالمستغاث به والمستغاث له في المثال المذكور . وقوله بأداة واحدة متعلق بمحذوف صفة لمعنيين أى منبه عليهما بأداة واحدة لا ظرف لغو متعلق بالفرق لأن الفرق باختلاف الحركة لا بالأداة الواحدة . (قوله نحو يا لزيد لعمرو) بفتح لام المستغاث به للفرق بينهما وبين لام المستغاث له . وأورد عليه أن الفرق يحصل بالعكس . وأجيب بأن المراد الفرق المصحوب المناسبة وهي هنا أن المستغاث منادى والمنادى كضمير مخاطب واللام الداخلة عليه مفتوحة . (قوله نحو كيف) إن قلت : لم مثل للفتح اتباعاً بكيف وللفتح تخفيفاً بأين مع أنه يصح العكس وكون الفتح في كل الأمرين معا لأن الأسباب قد تعدد . أجيب بأن وجه ما صنته أن الهمزة لما كانت ثقيلة ناسب أن يمثل بأين لطلب الخفة بخلاف الكاف فإنها خفيفة فناسب أن يمثل بكيف للاتباع . (قوله التقاء الساكنين) فيه أن التقاء الساكنين إنما هو سبب البناء على حركة والمعدود من أسباب الكسر كونه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين لأن الكسرة لا تلتبس بحركة الإعراب إذ لا تكون حركة إعراب إلا مع التنوين أو أل أو الإضافة قاله يس . وعبرة الدماميني على المغنى قالوا : وإنما كان الأصل في ذلك الكسر لأن الجزم في الأفعال عوض عن الجزم في الأسماء وأصل الجزم السكون فلما ثبت بينهما التعارض وامتنع السكون في بعض المواضع جعلوا الكسر عوضاً عنه اهـ . (فائدة) الساكنان يلتقيان في الوقف مطلقاً سواء كان الأول حرف لين أم لا ، ولا يلتقيان في الوصل إلا وأولهما حرف لين . وثانيهما مدغم متصل كدابة ودوية فلو لم يكن الأول حرف لين حرك كما في اضرب الرجل بكسر الباء أو حذف كما في اضرب الرجل بفتحها تريد اضرب بنون التوكيد

(١) أى لغة من ينتظر الحرف ، فعند الترقيم يحذف الحرف ويترك باقي الكلمة على ما هو عليه من حركة أو سكون فقول في جعفر : يا جعفر ، وانظر شرح ابن عقيل للألفية (ج ٣/ ٢٩٢ . ٢٩٣) .

كسرت حملا على لام الجر، فإنها في الفعل نظيرتها في الاسم، والإشعار بالتأنيث نحو أنت، وكونها حركة الأصل نحو يا مضار ترخيم مضارر اسم فاعل، والفرق بين أداتين كلام الجر كسرت فرقا بينها وبين لام الابتداء في نحو لموسى عبد، والاتباع نحو ذه وته بالكسر في الإشارة للمؤنثة. وأسباب البناء على الضم ألا يكون للكلمة حال الإعراب نحو: ﴿الله الأمر من قبل ومن بعد﴾^(١) بالضم، ومشابهة الغايات نحو يا زيد فإنه أشبه قبل وبعد، قيل: من جهة أنه يكون متمكنا في حالة أخرى، وقيل من جهة أنه لا تكون له

الخفيفة. ولو لم يكن الثاني مدغما حرك كغلامى ومن سكنه من القراء في وحيى فلولصل بنية الوقف، ولو لم يكن الثاني متصلا حذف الأول نحو ﴿دعوا الله﴾^(٢) ﴿يقولوا التي﴾^(٣) ﴿أف الله شك﴾^(٤) وربما ثبت كقراءة ﴿عنه تلهي﴾^(٥) بإشباع الهاء وتشديد التاء ﴿ما لكم لا تنصرون﴾^(٦) بإثبات ألف لا وتشديد التاء وربما قر من التقائهما في المتصل بإبدال الألف همزة مفتوحة قرء: «ولا جان» - «ولا الضالين» بالهمزة. قال أبو حيان: ولا ينقاس شيء من ذلك إلا في الضرورة على كثرة ما جاء منه. مع بتلخيص وزيادة. (قوله ومجانسة العمل) نقض بكاف التشبيه وواو القسم وتائه إلا أن يقال المراد أخذنا من كلام الشاطبي ومجانسة الحرف اللازم للحرفية عمله اللازم له، فخرج بلزوم الحرفية كاف التشبيه، وبلزوم العمل واو القسم وتائه لأن الواو والتاء لا يلزمهما الجر لانفكاكه عنهما إذا كانتا للعطف والخطاب. (قوله حملا على لام الجر) أى الداخلة على ظاهر غير مستغاث به. (قوله فإنها) أى لام الأمر حالة كونها في الفعل نظيرتها أى لام الجر حالة كونها في الاسم أى في أن كلا عمل العمل الخاص بمدخوله. (قوله والإشعار بالتأنيث) أى لأن الكسر المعنوي يناسب المؤنث فيكون في الكسر اللفظي إشعار به. (قوله والفرق بين أداتين) قال هنا بين أداتين وفي يا لزيد لعمرو جعل الأداة واحدة لاختلاف النوع هنا واتحاده هناك فإن لام الابتداء نوع غير لام الجر بخلاف اللامين هناك فإنهما من نوع حرف الجر. (قوله كسرت فرقا بينها إلخ) ولم يعكس لتناسب حركة لام الجر عملها واعتراض كلامه بأن الفرق لا يظهر مع الضمير نحو الزيدون لهم عبيد إلا أن يقال الكلام باعتبار الأغلب. (قوله نحو لموسى عبد) الأنسب كسر اللام ليكون مثالا للام الجر المحدث عنها. (قوله ومشابهة الغايات) هى الظروف المنقطعة عن الإضافة كقبل وبعد سميت بذلك لصيرورتها بعد حذف المضاف إليه غاية في النطق اه فأكهى. وإنما لم يسم كل وبعض بذلك لوجود ما هو عوض عن المضاف إليه وهو التنوين. (قوله نحو يا زيد) أى فضمة زيد لمشابهته للغايات وأما أصل بنائه فلتضمنه معنى الخطاب الذى هو من معاني الحروف وأما كونه على حركة فلأن له أصلا فى التمكن أى حالة فى الإعراب. (قوله وقيل من جهة إلخ) لا يخفى مغايرته لما قبله المتحد مع قول السيرافى معنى فقول شيخنا أنه بمعنى قول السيرافى غير صحيح.

(١) الآية ٤: سورة الروم.

(٢) الآية ٢٢: سورة يونس.

(٣) الآية ٥٣: سورة الإسراء.

(٤) الآية ١٠: سورة إبراهيم.

(٥) الآية ١٠: سورة عبس.

(٦) الآية ٢٥: سورة الصافات.

الضمة حالة الإعراب. وقال السيرافي^(١): من جهة أنه إذا نكر أو أضيف أعرب. ومن هذا حيث فإنها إنما ضمت لشبهها بقبل وبعد من جهة أنها كانت مستحقة للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها فمُنعت ذلك كما مُنعت قبل وبعد الإضافة، وكونها حركة الأصل نحو يا تحاج ترخيم تحاجج مصدر تحاج إذا سمى به، وكونه في الكلمة كالواو في نظيرتها ككنحن ونظيرتها همو، وكونه في الكلمة مثله في نظيرتها نحو اخشوا القوم، ونظيرتها قل ادعوا. والاتباع كمنذ. وقد بان لك أن ألقاب البناء ضم وفتح وكسر وسكون، ويسمى أيضا وقفا.

(قوله لا تكون له الضمة حالة الإعراب) أى وهو منادى وأما الفتح والكسر فيوجدان فيه وهو منادى معرب أما الأول فظاهر وأما الثاني ففي حالة الاستغناء به باللام. (قوله وقال السيرافي) هذا عين القول الأول. (قوله ومن هذا حيث) أى مما ضم لمشايبته الغايات حيث على لغة ضمها ولما كان شبهها بالغايات ليس من الجهات السابقة بين الشارح وجه الشبه بقوله فإنها إنما ضمت إلخ. (قوله كالواو) أى في كون كل يكون علامة رفع ومن وادٍ واحد. (قوله ككنحن إلخ) حاصله أن نحن ضمير لجماعة الحاضرين وهو ضمير لجماعة الغائبين فهما نظيران فلما بنوا نحن على حركة لالتقاء الساكنين اختاروا الضمة لتناسب الواو في نظيرتها ولما كانت نحن لعدد أقله اثنان وهو لعدد أقله ثلاثة كانت همو أقوى فاستحقت واوها أن تكون أصلا يحمل عليه الضم عند فقد سبب آخر له وكون علة الضم ما ذكر أحد أقوال. (قوله نحو اخشوا القوم إلخ) حاصله أنهم ضموا آخر قل عند وصله بنحو ادعوا اتباعا لثالث ما اتصل به لا نقلا لأن الهمزة همزة وصل فلما أرادوا تحريك واو اخشوا التي هي لكونها فاعلا بمنزلة الجزء الأخير من الفعل عند اتصال نحو القوم به اختاروا الضمة حملا للشئ على نظيره، فوجه الشبه بين الضمتين كون كل في آخر الفعل أعم من أن يكون آخر حقيقة أو تنزيلا. وأورد على الشارح أن ضمة الواو لمناسبتها لها كما قالوا في تلبون فهي ضمة مناسبة لا ضمة بناء، وضمة قل لاتباع ثالث ما بعده فهي ضمة اتباع لا ضمة بناء. وأصل تحريكهما للتخلص من التقاء الساكنين وكلامنا في أسباب ضم البناء فكان الأولى إسقاط هذا الأخير. (فائدة) ضم واو الجمع المفتوح ما قبلها الساكن ما بعدها هو المشهور، وسمع كسرها وفتحها، كما سمع الضم في غير واو الجمع نحو لو انطلقنا كذا في الجمع. (قوله وقد بان لك) أى من قوله والأصل في المبنى أن يسكننا ومنه إلخ. (قوله أن ألقاب البناء) أى ألقاب أنواع البناء الأصلية فاندفع بأنواع الاعتراض بأن هذه الألقاب ليست للبناء الذي هو جنس كل لأن حق ألقاب الشئ اتحادها معنى، والأمر هنا ليس كذلك بل لأنواعه المخصوصة بمعنى أن كل نوع منها له لقب من هذه الألفاظ، ويجرى الاعتراض والجواب في قولهم ألقاب الإعراب أيضا، وبالأصلية اعتراض بأن أنواع البناء لا تنحصر في الأربعة فإن منه البناء على حرف

(١) هو الحسن بن عبد الله المرزبان، القاضي، أبو سعيد السيرافي، النحوي، كان أبوه مجموعيا اسمه بهزاد، وسماه أبو سعيد، وكان أبو سعيد يدرس علوم القرآن يهدد وأخذ النحو عن ابن السراج وقبرمان، وقال عنه أبو حيان التوحيدي: هو إمام الأمة في النحو والمعرفة بالفقه واللغة والشعر... ما رأيت أحفظ منه لجوامع الزهد نظمًا ونثرًا... ومن تصانيفه شرح كتاب سيويه، شرح الدررديبة، الإقناع في النحو ولم يتممه وأتمه ولده يوسف. تولى سنة ١٣٦٨ انظر البقية ٥٠٧ - ٥٠٩.

وهذا شروع في ذكر ألقاب الإعراب وهي أيضا أربعة : رفع ونصب وجر وجزم وعن المازني^(١) أن الجزم ليس بإعراب : فمن هذه الأربعة ما هو مشترك بين الأسماء والأفعال ، وما هو مختص بقبيل منهما . وقد أشار إلى الأول بقوله (وَالرَّفْعُ وَالتَّنْصِبُ آجَعَلْنِ إِعْرَابًا * لِاسْمٍ وَفِعْلٍ) فالاسم نحو إن زيدا قائم والفعل (نَحْوُ) أقوم و(لَنْ أَهَابًا) وإلى الثاني أشار بقوله (وَالِاسْمُ قَدْ حُصِّصَ بِالْجَرِّ) أى فلا يوجد في الفعل . قال في التسهيل : لأن عامله لا يستقل فيحمل غيره عليه بخلاف الرفع والنصب^(٢) (كَمَا * قَدْ حُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا) أي بالجرم لكونه

كما في يازيدان ويازيدون ولا رجلين والبناء على حذف كما في اغز واخش واربم ، واضربا واضربوا واضربى واعلم أن أنواع البناء وأنواع الإعراب وإن اتحدتا في الصورة مختلفتان في الحقيقة كما اختلفتا في الأسماء ، فإن الأولى لازمة غير مجتلية لعامل ، والثانية متغيرة مجتلية لعامل . واصطلحوا على تسمية الضمة والفتحة والكسرة والسكون في الإعراب رفعا ونصبا وجرأ أو خفضا وجزما . وفي البناء ضمما وفتحاً وكسرا وسكونا فلا يطلق اسم نوع من أنواع أحدهما على نوع من أنواع الآخر . وهل حركات البناء أصل لعدم تغيرها ؟ أو حركات الإعراب لدلالاتها على المعاني كالفاعلية والمفعولية والإضافة وتغيرها إنما هو لمعان ؟ أو كل أصل أقوال . (قوله رفع إلخ) بدأ بالرفع لأنه أشرف إذ هو إعراب العمدة ولا يخلو منه كلام ، وثني بالنصب لأنه أوسع مجالا فإن أنواعه أكثر . قال أبو حيان : ولو بدأ بالجر لأنه مختص بالاسم الذي الإعراب فيه أصل لاتباعه أيضا أهـ دما ميني . (قوله وعن المازني أن الجزم ليس بإعراب) وجهه أن الجزم ليس في الاسم حتى يحمل عليه المضارع قاله الشيخ يحيى . (قوله والرفع والنصب اجعلن إعرابا) اعترضه السيوطي بأن الفعل المؤكد بالنون لا يتقدم معموله عليه والناظم مشى على ذلك في عدة مواضع كقوله : * والفاعل المعنى انصبين بأفعلا * وقوله : وبه الكاف صلا ، وعلله بعض شراح الجزولية بأن تأكيد الفعل يقتضى اهتماما به فيقدم أفاده الشيخ يحيى . وينبغي حمل امتناع التقدم - إن سلم - على حالة الاختيار دون الضرورة كما هنا ، وحيث يدفع الاعتراض . (قوله والاسم قد خصص بالجر) الباء داخلة على المقصور كما هو الأكثر . لا يقال هذا تكرار مع قوله سابقا بالجر والتنوين إلخ لأننا نقول ذكر الجر هناك لبيان علامة الاسم وهنا لبيان أنه نوع من أنواع الإعراب خاص بالاسم^(٣) . (قوله لأن عامله) أى عامل الجر أصالة وهو الحرف لا يستقل لافتقاره إلى ما يتعلق به . وقوله فيحمل بالنصب لوقوعه بعد فاء جواب النفي بإضمار أن . وقوله غيره عليه أى غير الجر في الاسم وهو الجر في الفعل لو كان على الجر في الاسم ، وقوله بخلاف الرفع والنصب أى في الاسم فإنهما لقوة عاملهما أصالة بالاستقلال يقبلان أن يحمل عليهما رفع المضارع ونصبه . (قوله كما قد خصص إلخ) الكاف قد تأتي لجرد التنظير من غير اعتبار كون المشبه به أقوى كما هنا .

(١) المازني : هو بكر بن محمد بن بنية - قيل ابن عدي - بن حبيب الإمام أبو عثمان المازني روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد وعنه الميرد والفضل بن محمد الزبيدي ... كان إماما في العربية متفانيا في الرواية ... كان لا ينظره أحد إلا قطعاه ... فقد ناظر الأفضش في أشياء كثيرة ففقطعه ... وقال الميرد لم يكن بعد سيويه أعلم بالنحو من أبي عثمان ... ومن مصنفاته : علل النحو ، تفاسير كتاب سيويه ، التصريف ... وتوفي سنة ٢٤٩ هـ (انظر البغية ١/ ٤٦٣ - ٤٦٦) .
(٢) انظر تسهيل الفوائد ص ٨ .
(٣) أى أن الجر علامة خاصة بالاسم وعلامة الأفعالية الكسرة ، وهو أحد أنواع الإعراب الأربعة .

فيه حينئذ كالعوض من الجر قاله في التسهيل . واعلم أن الأصل في كل معرب أن يكون إعرابه بالحركات أو السكون : والأصل في كل معرب بالحركات أن يكون رفعه بالضممة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله :

فَارْفَعْ بِضَمٍّ وَأَنْصِبْ قِتْحًا وَجُرْ كَسْرًا كَذِكْرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسْرًا^(١)

فذكر مبتدأ وهو مرفوع بالضم ، والاسم الكريم مضاف إليه وهو مجرور بالكسر ، وعبداه مفعول به وهو منصوب بالفتح . ثم أشار إلى ما بقى وهو الجزم بقوله : (وَأَجْزِمُ بِتَسْكِينٍ) نحو لم يجم .

(قوله أى بالجزم) فسر أن ينجزم بالجزم لأنه الواقع في عبارة النحاة لمناسبتة الرفع والنصب والخفض فيكون المصنف أطلق اللازم وأراد الملزوم باعتبار المعنى الأصلي للجزم . (قوله لكونه فيه حينئذ) أى حين إذ خص الاسم بالجر والفعل بالجزم كالعوض من الجر ليحصل لكل من الاسم والفعل ثلاثة أوجه من الإعراب : اثنان مشتركان وواحد مختص ولا يخفى أن عامل الجزم أصالة الحرف فهو كالجر في عدم استقلال العامل أصالة لأن الحرف غير مستقل جارا كان أو جازما أو غيرهما ، فلا شرف للجزم على الجر باستقلال عامله ، أصالة حتى يرد ما ذكره البعض من لزوم اختصاص الإشراف وهو الاسم بالمرجوح وهو الجر لعدم استقلال عامله ، فيجواب بأن له جهة رجحان وهو كونه ثبوتيا فتعادلا فالسؤال من أصله باطل وإن اغتر به المذكور . فإن قلت : كان القياس خفض المضارع إذا أضيف إليه أسماء الزمان نحو : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾^(٢) لاقتضاء الإضافة جر المضاف إليه وجزم الاسم الذي لا يتصرف لشبه الفعل ، فلم لم يخفض المضارع المذكور ولم يجم الاسم المذكور ؟ . قلت : أما الأول فلأن الإضافة في المعنى للمصدر المفهوم من الفعل لا الفعل . وأما الثاني فلما يلزم من الإجحاف لو حذفت الحركة أيضا بعد حذف التنوين إذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة . (قوله واعلم أن الأصل إلخ) توطئة للمتن . (قوله فارفع بضم) الباء للتصوير من تصوير النوع بصنفة ليوافق مذهب الناظم من أن الإعراب لفظي وسيأتي للشارح كلام آخر . (قوله وانصب قيتحا وجر كسرا) الأقرب أن قيتحا وكسرا منصوبان بنزع الخافض ليتوافقا مع قوله بضم . وقوله بتسكين وإن كان النصب به سماعيا على الراجح لأنه لا يعد عندى أن محل كونه سماعيا على هذا القول إذا لم يصرح بالخافض في نظير المنصوب بخذفه . (قوله تنبيه لا منافاة إلخ) قصده الجواب عن منافاة ظاهر قول المصنف فارفع بضم إلخ من كون الإعراب معنويا لما هو مذهبه من كونه لفظيا . (قوله لا منافاة بين جعل هذه الأشياء) يعنى الضم وأخواته إعرابا كما هو مذهب المصنف لا كما هو مقتضى قوله اجعلن إعرابا لأن جعل الرفع والنصب إعرابا جار على المذهبين . والخلاف إنما يظهر في الضمة وأخواتها ؛ فعلى أنه لفظي هي نفس الإعراب ، وعلى أنه معنوي علامات إعراب . وقوله وبين جعلها علامات إعراب أى كما هو ظاهر قوله فارفع بضم إلخ لأن المتبادر منه أن الضم وأخواته علامات إعراب

(١) «فارفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت «بضم» جار ومجرور متعلق ب«فارفع» و«انصب» الواو عاطفة ، انصب : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة «قيتحا» منصوب على نزع الخافض أى بفتح «وَجُرْ» الواو عاطفة ، جُرْ : فعل أمر معطوف على ارفع وفاعله مستتر وجوبا تقديره أنت «كسرا» منصوب على نزع الخافض «كَزَكَرَ» الكاف حرف جر مجرور محذوف ، والجار والمجرور خير لابتداء محذوف والتقدير ، وذلك كائن كقولك ، وذكر : مبتدأ مضاف ، الله مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله . وعبد : مفعول به لذكر بالفتحة مظهرة . عبد مضاف والضمير مضاف إليه . ويسر : فعل مضارع والفاعل مستتر جوازا أجدا الجملة في محل رفع خبر المبتدأ وهو ذكر . (٢) الآية ١١٩ : سورة المائدة .

(تقنيته) : لا منافاة بين جعل هذه الأشياء إعرابا وجعلها علامات إعراب ، إذ هي إعراب من حيث عموم كونها أثرا جلبه العامل ، وعلامات إعراب من حيث الخصوص (وغير ما ذكر) من الإعراب بالحركات والسكون مما سيأتي فرع عما ذكر (يثوب) عنه : فينوب عن الضمة الواو والألف والنون . وعن الفتحة الألف والياء والكسرة وحذف النون . وعن الكسرة الفتحة والياء . وعن السكون حذف الحرف . فلرفع أربع علامات وللنصب خمس علامات ، وللجر ثلاث علامات ، وللجزم علامتان ، فهذه أربع عشرة علامة : منها أربعة أصول وعشرة فروع لها تنوب عنها . فالإعراب بالفرع النائب (نحو جأ أخو بني نمر) فأخو فاعل والواو فيه نائبة عن الضمة ، وبني مضاف إليه والياء فيه نائبة عن الكسرة وعلى هذا الحدو . واعلم أن النائب في الاسم إما حرف وإما حركة ؛ وفي الفعل إما حرف وإما حذف ؛ فنيابة الحرف عن الحركة في الاسم تكون في ثلاثة مواضع : الأسماء الستة والمتنى والمجموع على حده ، فبدأ بالأسماء الستة لأنها أسماء مفردة ، والمفرد سابق المتنى والمجموع ،

والمعنى فارفع معلما بضم إلخ وإن احتمل أن تكون الباء للتصوير فتدفع المناقاة من أصلها كما مر . وكلامه يقتضي أن القائل بأن الإعراب لفظ يجوز جعل هذه الأشياء علامات من حيث خصوصها بمعنى أن وجودها علامة على وجود الإعراب من تعليم وجود الكلي بوجود جزئي ولا مانع من ذلك . وإن كان المشهور أن القائل بأن الإعراب لفظي يقول مرفوع ورفعه كذا . والقائل بأنه معنوي يقول مرفوع وعلامة رفعه كذا . بقي شيء آخر وهو أنه تقدم أن الضم وأخواته أنواع البناء فكيف جعلت إعرابا أو علامات إعراب ويمكن أن يقال في عبارة المصنف ومن عبر مثل تعبيره مسامحة والأصل فارفع بضمه وانسب بفتحة واجر بكسرة فتكون الضمة والفتحة والكسرة مشتركة بين الإعراب والبناء وكذا السكون . وقال شيخنا السيد : البصريون يطلقون ألقاب البناء على علامات الإعراب فاحفظه . (قوله من الإعراب بالحركات والسكون) بيان لما وقوله مما سيأتي بيان لغير . (قوله فرع عما ذكر إلخ) أى على طريق التوزيع فالواو والألف والنون فروع الضمة ، والألف والياء والكسرة وحذف النون فروع الفتحة وهكذا . وليس المعنى أن كل واحد من غير ما ذكر فرع عن كل واحد مما ذكر . وليس هذا حل إعراب بل هو دخول على قول المصنف ينوب مناسب له أتى به الشارح لأنه المقابل صريحا لقوله سابقا والأصل في كل معرب أن يكون إعرابه إلى قوله رفعه بالضمة إلخ وبتقريرنا قول الشارح فرع عما ذكر على هذا الوجه يسقط ما نقله البعض عن البهوتي وسكت عليه من الاعتراض . (قوله نحو جأ أخو بني نمر) بقصر جأ لا للضرورة بل لكثرة حذف إحدى المهمزتين من كلمتين إذا اجتمعتا . ونمر يفتح فكسر أبو قبيلة من العرب . (قوله والياء فيه نائبة عن الكسرة) لأنه ملحق بجمع المذكر السالم . (قوله وعلى هذا الحدو) يعنى القياس من حذاه يحذوه إذا تبعه وهو مرفوع بالابتداء خبره الظرف قبله أو مجرور بدلا من اسم الإشارة ومتعلق الظرف محذوف أى واجر على هذا الحدو ، أو منصوب مفعولا محذوف أى احذ هذا الحدو . (قوله والمجموع على حده) أى حد المتنى وطريقه من الإعراب بالحروف . واحترز به عن جمع التكسير فإن إعرابه بالحركات .

ولأن إعرابها على الأصل في الإعراب بالفرع من كل وجه فقال : (وَأَرْفَعُ يَوَاوُءَ وَأَنْصِبُ بِالْأَلِفِ * وَأَجْرُزُ بِيَاءِ) أى نيابة عن الحركات الثلاث (مما) أى الذى (مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصِفُ) لك بعد (مِنْ ذَلِكَ) أى من الذى أصفه لك (ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا) أى أظهر لا ذو الموصولة الطائية فَإِنَّ الْأَشْهَرُ فِيهَا الْبِنَاءُ عِنْدَ طَبِيعٍ^(١) (وَأَلْفَمُ حَيْثُ أَلْمِيمُ مِنْهُ بَأْنَا) أى انفصل ، فَإِنَّ لَمْ يَنْفَصِلْ

(قوله فبدأ) أى إذا علمت ذلك فبدأ والأول الواو قاله شيخنا أى لعدم احتياجها إلى تقدير بخلاف الفاء الفصيحة . (قوله ولأن إعرابها على الأصل إلخ) أى لأن الأصل في المعرب بالفرع وهو الحرف أن يكون رفعه بالواو ونصبه بالألف وجره بالياء ليجانس الفرع الأصل ، ويؤخذ من هذه العلة الثانية وجه تقديم ما ناب فيه حرف عن حركة على ما ناب فيه حركة لأن حركة لا تخرج على الأصل ولا من بعض الوجوه بخلاف ما ناب فيه حرف عن حركة فإن بعضه جاء على الأصل في الإعراب بالفرع من كل وجه كالأسماء الستة وبعضه جاء على الأصل من بعض الوجوه كالثنى والجمع على حده فإن الأول جاء على الأصل في الجر والثاني جاء عليه في الرفع والجر . (قوله وارفع يواو) المناسب الفاء لأن هذا تفصيل لقوله وغير ما ذكر ينوب إلخ والواو توهم أنه أجنبي منه . (قوله نيابة عن الحركات الثلاث) مفعول مطلق محذوف أى تنوب هذه الأحرف نيابة ولا يصح أن يكون مفعولا لأجله تنازعه العوامل الثلاثة لعدم صحة انفراد أحدها بالعمل فيه نظرا إلى متعلقه أعنى قوله عن الحركات الثلاث إلا أن تجعل أَل للجنس . (قوله ما من الأسماء أصف) تنازعه العوامل الثلاثة فأعملنا الأخير وأضمرنا فيما قبله ضميره وحذفناه لكونه فضلة ولا يجوز كون العامل غير الأخير لوجوب إبراز الضمير حينئذ فيما بعد وإن كان فضلة . (قوله ذو) مبتدأ مؤخر مرفوع بضممة مقدرة لأن إعرابها بالحروف إذا كانت مستعملة في معناها وهى هنا المراد بها اللفظ . (قوله إن صحبة أبانا) صحبة مفعول محذوف يفسره المذكور من باب الاشتغال لا مفعول مقدم لأبانا لأن أداة الشرط لا يليها إلا فعل ظاهر أو مقدر واشترط كون الشاغل ضميرا أكثرى لا كلى أو الضمير مقدر قاله يس . وقد يقال إذا جعل صحبة مفعولا مقدما لأبانا فقد ولى أن الفعل الظاهر تقديرا . (قوله لا ذو الموصولة) اجترز عنها مع أن الكلام في المعرب وهى مبنية دفعا لتوهم المبتدأ الذى لا يعرف أنها مبنية دخولها في قوله ذو . (قوله والفم) حيث الميم منه باننا استعمل حيث في الزمان على رأى الأخفش أو في المكان الاعتبارى أعنى التركيب واعتراض كلامه بأنه يوهم أن الأصل فم بالميم فالذى ينبغى وفوه إن لم يبدل من واوه ميم وقد يقال لا نسلم أن الأصل الواو قال الناظم : الصحيح أن للفم أربع مواد ف م ي ف م ف م ف وه كذا في الروداني وبأن الفم إذا فارقه الميم هو الفاء وحدها ولا تعرب أصلا والمعرب هو فوق وهو غير الفم بنقص الميم ففى عبارته حكم على ما لم يثبت له الحكم مع ترك الحكم على ما ثبت له الحكم . وأجيب بأن المراد بالفم العضو المخصوص لا اللفظ على تقدير مضاف أبى ودال الفم حيث الميم من داله بان والدال يعم ما معه ميم وما معه غيرها .

(١) أى كان ذو ، الطائية لا تفهم صحبة ، بل هى معنى الذى ، وتكون مبنية ، وآخرها الواو وفقا ونصباً وجرأ مثل قول الشاعر :

فإمما كسرم مسورون لقسيتهم لحسى من ذو عندهم ما كفايتنا
وهذا البيت من الطويل للشاعر : فطرور بن سحيم الفقي .

منه أعرب بالحركات أعنى الظاهرة عليها . وفيه حيثئذ عشر لغات : نقصه وقصره وتضعيفه مثلث الفاء فيهن ، والعاشرة اتباع فائه لميمه^(١) ، وفصحاهن فتح فائه منقوصا و(أَبْ) و(أَخْ) و(حَمَّ كَذَلِكَ) مما أصف (وَهْنُ) وهى كلمة يكتنى بها عن أسماء الأجناس ، وقيل عما يستقبح ذكره ، وقيل عن الفرج خاصة . فهذه الأسماء الستة تعرب بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرًا . وهذا الإعراب متعين فى الأول منها وهو ذو ولهذا بدأ به ، وفى الثانى منها وهو الفم فى حالة عدم الميم ولهذا ثنى به ، وغير متعين فى الثلاثة التى تليهما : وهى أب وأخ وحَم لكنه الأشهر والأحسن فيها (وَالْتَقَصُ فِى هَذَا الْأَخِيرِ) وهو من (أَحْسَنُ) من الإتمام وهو الإعراب بالأحرف الثلاثة ولذلك أخره . والنقص أن تحذف لامه ويعرب بالحركات الظاهرة على العين وهى النون . وفى الحديث : « من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه

(قوله الظاهرة عليها) كان الأولى إسقاطه لتدخل الحركات المقدرة فى لغة القصر . (قوله وفيه حيثئذ) أى حين إذ لم يتفصل منه الميم وقوله عشر لغات قال شيخ الإسلام فى شرحه على الشذور ما نصه : الفم بالميم يعرب بالحركات مع تضعيف ميمه وبدونه ومنقوصا كقاض ومقصورا كعصا بثليث فائه فيها فهذه مع لغة حذف الميم ثلاث عشرة لغة ، واقتصر فى التسهيل على عشرة وأفصحها فتح فائه منقوصا اه فأتت تراه ذكر فى الفم بالميم اثنتى عشرة لغة بزيادة ثلاث لغات على ما ذكره الشارح وهى إعرابه على الياء كقاض مثلث الفاء وإسقاط لغة اتباع فائه لميمه فإذا ضمت إلى الاثنتى عشرة كانت لغات الفم بالميم ثلاث عشرة فما نقله البعض وسكت عليه من أنها عشرون وأن شيخ الإسلام ذكرها فى شرحه على الشذور لا أصل له . وبقي لغات ثلاث نقلها الدمامينى وغيره وهى فاه وفوه وفيه قال وجمع الثلاثة أفواه ثم وجه ذلك فراجعهم . (قوله نقصه) مراده بالنقص حذف اللام وجعل الإعراب على الميم . (قوله وقصره) أى إعرابه بالحركات مقدرة على الألف كما فى فتى . (قوله اتباع فائه لميمه) أى فى حالة نقصه قيل وهذه اللغة أضعف اللغات ذكره شيخنا . (قوله وأب) مبتدأ لأنه معرفة لأن المراد لفظه وأخ وحَم معطوفان عليه وكذلك خبر أى كما ذكر من ذو والفم فى كون كل مما أصف فقول الشارح مما أصف بيان لحاصل معنى قوله كذلك . والحَم أقارب الزوج وقد يطلق على أقارب الزوجة . (قوله وهن) مبتدأ محذوف الخبر أى كذلك . (قوله عن أسماء الأجناس) كان ينبغى حذف أسماء لأن ما ذكر كناية عن الأجناس نفسها قال الجوهري^(٢) : الهن كناية ومعناه شئ تقول هذا هنك أى شئك ، ويمكن جعل عن متعلقة بمحذوف لا يكتنى أى بدلا على أسماء الأجناس فصح كلام الشارح . (قوله عما يستقبح ذكره) أى فرجا كان أو غيره . (قوله ولهذا ثنى به) أى لكونه متعين الإعراب بالحروف لا مطلقا بل فى حالة عدم الميم . (قوله أحسن) أى أكثر استعمالا يس . (قوله من تعزى إلخ) قال الموضح فى شرح شواهد ابن الناظم : تعزى بمثناة مفتوحة فعين مهملة فزأى مشددة أى من انتسب وانتمى ، وهو الذى

(١) انظر تسهيل الفوائد ص ٩ .

(٢) سبق التعريف به ص ١٨ .

يَهْنُ أَبِيهِ وَلَا تَكُونُوا^(١) ولقلة الإتمام في هن أنكر الفراء^(٢) جوازه وهو محجوج بحكاية سيويه^(٣) الإتمام عن العرب ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (وَفِي أَبِي وَتَالِيَتِهِ) وهما أخ وحم (يَنْدُرُ) أى يقلل النقص . ومنه قوله :

[١٢] يَا أَبِيهِ أَقْتَدَى عِدَّتِي فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ

(وَقَصَرَهَا) أى قصر أب وأخ وحم (مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ) قصرها مبتدأ ، وأشهر خبره ، ومن نقصهن متعلق بأشهر وهو من تقديم من على أفعال التفضيل وهو قليل كما ستعرفه . والمراد أن استعمال أب وأخ وحم مقصورة أى بالألف مطلقا أكثر وأشهر من استعمالها

يقول يا لفلان ليخرج الناس معه في القتال إلى الباطل ، فأعضوه بهمة مفتوحة فعين مهملة مكسورة فضاء معجمة مشددة ، أى قولوا له عض على هن أبيك أى على ذكر أبيك استهزاء به ، ولا تحيوه إلى القتال الذى أرادته أى تمسك بذكر أبيك الذى انتسبت إليه عساه أن ينفك فأما نحن فلا نخيك . ولا تكونوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون مضمومة مخففة أى لا تذكروا كناية الذكر وهى الهن بل اذكروا له صريح اسمه وهو الأير بفتح الهمة وسكون التحتية ا هـ وقوله أى تمسك بذكر أبيك الذى انتسبت إليه إلخ يحتمل أيضا أن معنى عض على هن أبيك عض على ذكر أبيك حيث لم يلد من يعضدك على الباطل من أخوتك . (فائدة) قال يس : الحديث المذكور فى الجامع الصغير عن الإمام أحمد والنسائي لكن بلفظ : « إذا رأيتم الرجل يتعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه » إلخ وقد اقتصر ابن الأثير فى النهاية على ما فى الشرح ا هـ . (قوله فما ظلم) أى ما حصل منه ظلم فى المشابهة لأنه لم يشابه أجنبيا فالفعل منزل منزلة اللازم أو ما ظلم أحدا فى الصفة المشابهة فيها لكونها صفة أبيه ، فالفعل محذوف إيذانا بالعموم ، أو ما ظلم أباه بتضييع صفته ، أو ما ظلم أمه باتهامها فيه إذا لم يشابه أباه . (قوله وقصرها من نقصهن) عبر بضمير الأفراد ثم بضمير الجمع إشارة إلى جواز الأمرين وإن كان الأنصح فى الثلاث إلى العشر هن وفيما فوق العشرها كما يشير إليه الأفراد أولا والجمع ثانيا فى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ ﴾ [التوبة : ٣٦] ، الآية . ذكره السيوطى فى كتابه المسمى بالشمارىخ فى علم التاريخ : فما فى حاشية شيخنا السيد من أن العشر كما فوقها ليس على ما ينبغى . (قوله أشهر) يفيد أن النقص شهير وهو كذلك

[١٢] قاله رؤية . وأراد به عدى بن حاتم الطائى الصحابى الجليل رضى الله عنه . والمعنى أن عديا اقتدى بأبيه حاتم فى الجود والكرم فمن يشابه أباه وبما فيه فى صفاته فما ظلم فى هذا الاقتداء ، لأنه أتى بالصواب ووضع الشيء فى محله . والظلم وضع الشيء فى غير محله . وقد اقتبس الراجز فى المثل السائر من أشبه أباه فما ظلم ، واختلف فى معنى فما ظلم فى المثل فقيل : فما وضع الشبه فى غير موضعه . وقيل : فما ظلم أبوه حيث وضع زرعه حيث أدى إليه الشبه . وقيل : الصواب فما ظلمت أى أمه حيث لم تزن بدليل مجيء الولد على مشابهة أبيه قاله اللحيانى . ويضعف هذين القولين أن اسم الشرط إذا كان مبتدأ فلا بد فى الغالب من ضمير يعود من الجزاء إليه وهذا البيت يرد قول اللحيانى . والباء فى يابه تتعلق باقتدى قدم للاختصاص وأبه منصوب بيشابه والفاء جواب الشرط ، وروى فمن بالقاء ووجه إن صح أن تكون للتعليل والشاهد فيه أن الأب فى الموضعين استعمل بحذف اللام معربا بالحر كات وهذه لفظة بعض العرب فعلى هذه التشبيه أبان والجمع أبون . وقد قيل إن الأصل بأبيه وأباه فحذفت الباء والألف للضرورة .

(١) الحديث أخرجه أحمد فى مسنده ، وأخرجه مسلم والنسائي والبخارى . ومعنى « أعضوه » أى أى قولوا له : عضى أبو أبيك . ومعنى « ولا تكونوا » أى قولوا له ذلك بلفظ صريح مبالغة فى التشنيع . وحمل الشاهد قوله صلى الله عليه وسلم : « بين أبيه » حيث إنه جر لفظ « هن » بالكسرة الظاهرة .

(٢) سبق التعريف به ص ٤٢ . (٣) سبق التعريف به ص ١٤ .

منقوصة أى مخنوفة اللامات معربة على الأحرف الصحيحة بالحركات الظاهرة . ومن القصر قوله :

[١٣] **إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا^(١) قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا**
وفي المثل: مكره أخاك لا بطل^(٢) . وحاصل ما ذكره أن في أب وأخ وحم ثلاث لغات أشهرها الإعراب بالأحرف الثلاثة، والثانية أن تكون بالألف مطلقاً، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة وهذا نادر . وأن في هن لغتين: النقص وهو الأشهر، والإتمام وهو قليل؛ وزاد في التسهيل في أب التشديد^(٣) فيكون فيه أربع لغات، وفي أخ التشديد وأخو بإسكان الخاء فيكون فيه خمس لغات، وفي حم حمو كقرو، وحمء كقرء، وحمأ كخطأ، فيكون فيه ست لغات^(٤) .

ولا ينافيه قوله وفي أب وتاليه يندر أى النقص لأن الشهرة ضد الخفاء فلا تنافي الندرة التي هي قلة الاستعمال . وأشهر أفعل تفضيل شاذ لأنه إما من شهر المبني للمجهول أو أشهر الزائد على الثلاثي . (قوله والمراد إلخ) إنما قال: والمراد لأن المتن لا يصح بالأكثريه وكان الشارح يشير إلى أن في كلام المتن حذفاً . (قوله أكثر وأشهر إلخ) مقتضاه أن النقص فيهن كثير وهو مناف لتصریح المصنف بندرته فيهن . إلا أن يقال الندرة في كلام المصنف بالنسبة إلى القصر والإتمام فلا تنافي كثرت في نفسه . (قوله إن أباهما إلخ) الشاهد في الثالث صراحة وفي الأولين بقرينة الثالث إذ يبعد كل البعد التلفيق بين لغتين فمن قال الشاهد في الثالث فقط أراد الشاهد صراحة . وقول غايتها على لغة من يلزم المثني الألف والضمير

[١٣] قاله أبو النجم قاله الجوهري . وقيل قاله رؤبة ، وليس بصحيح . وعن الفضل أنشدن أبو الغول لبعض أهل اليمن :

أَيُّ قَلْبٍ صِرَ رَاكِبٌ تَرَاهَا شَالُوا غَلَاغُنْ فَثُلَّ غَلَاهَا
وَاشْدُدْ بِمَضَى حَقْبٍ خَقَرَاهَا نَاجِيَةً وَنَاجِيًا أَبَاهَا
إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا إلخ . وأنشد الجوهري قبله :

وَاهَا لَرِيًّا ثُمَّ وَاهَا زَاهَا هِيَ الْمُنَى لَوْ أَنَّهَا بَلَّغَاهَا
يَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا بَشَمْنُ لُحْرَضِي بِهِ أَبَاهَا

إن أباهما إلخ واهما كلمة يقولها المتعجب . وريا اسم امرأة . ويروى لليلى . والمجد الكرم، ومنه المجيد وهو الكريم . والشاهد في موضعين : الأول أنه استعمال الأب مقصوراً وهو الذى أراد به الشراح ههنا . الثاني فيه استعمال المثني بالألف في حالة النصب وهو قوله غايتها، وكان القياس أن يقال غايتها لأنه مفعول بلغا ونسب الكسائي هذه اللغة إلى الخارث وزيد وخثعم وهمدان ، ونسبها أبو الخطاب لكتانة . ونسبها بعضهم للبغدير وبلغيم ويطون من ربيعة ، وأنكره المبرد مطلقاً وهو مردود بنقل الأئمة أنى زيد وأبى الخطاب وأبى الحسين والكسائي ، ولما سمع من ذلك قولهم ضربت يده ، ويشهد لذلك ما ثبت في صحيح البخارى من حديث أنس رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : **هَذَا صَنِيعُ أَبِي جَهْلٍ** ، فانطلق ابن مسعود رضى الله عنه فوجده قد ضرب به ابناً غفراً حتى يرد فقال له : أنت أبى جهل ؟ قال ابن علية قال سليم : هكذا قال أنس رضى الله عنه وهو واضح وهو مما روى بلفظه لا يمتناه ، وهذا يؤيد صحة ما روى عن الإمام أبى حنيفة رضى الله عنه من قول : لا ولورماه بأبى قبيس حيث لم يقل بأبى قبيس ، وأن هذه لغة صحيحة ، وإنه ليس بخطأ كما زعمه بعض المتعصبين حتى لحنوا الإمام في ذلك بجهلهم وإفراطهم في تعصبهم .

(١) الشاهد في أباهما ، الثالثة ، لأن الأولى والثانية يحملان الإجراء على اللغة المشهورة في الإعراب .

(٢) قيل إن أول من قال هذا المثل هو عمرو بن العاص . وقيل قاله أبو حش حين دفعه خاله لقتله من قتلوا إخوته . وانظر تفصيل هذا المثل (الكواكب الدارية في الشواهد النحوية ٦٨/١ - ٧٠) . (٣) انظر التسهيل الفوائد ص ٩ . ومعها مع ٢٩/١ . (٤) انظر تسهيل الفوائد ص ٩ . (٥) هو الخليل بن أحمد الفراهيدى ، البصرى ، صاحب العربية وعلم العروض وهو أول من استخراج علم العروض ، وكان يلجأ إليه في استخراج مسائل النحو ، وهو أستاذ سيويه ... كان زاهداً متواضعاً ... توفي سنة ١٧٥ هـ (انظر البيهقي ٥٥٦/١ - ٥٦٠) .

(تنبية): مذهب سيبويه أن ذو بمعنى صاحب وزنها فعل بالتحريك ولامها ياء . ومذهب الخليل^(١) أن وزنها فعل بالإسكان ولامها واو فهي من باب قوة . وأصله ذوو وقال ابن ابن كيسان^(٢) : تحتل الوزنين جميعا . وفوك وزنه عند الخليل وسيبويه فعل بفتح الفاء وسكون العين ، وأصله فوه لامة هاء وذهب الفراء إلى أن وزنه فعل بضم الفاء ؛ وأب وأخ وحم وهن وزنها عند البصريين فعل بالتحريك ولاماتها واوات بدليل تثنيتهما بالواو . وذهب بعضهم إلى أن لام حم ياء من الحماية لأن أحماء المرأة يحمونها ، وهو مردود بقولهم في التثنية حموان وفي إحدى لغات حمو ، وذهب الفراء إلى أن وزن أب وأخ وحم فعل بالإسكان ، ورد بسماع قصرها وبجمعها على أفعال . وأما من فاستدل الشارح على أن أصله التحريك بقولهم

إلى المجد وأنه باعتبار الصفة أو الرتبة . والمراد بالغائتين المبدأ والمنتهى كما قيل . أو غاية المجد في النسب وغاية المجد في الحسب . وقيل الألف بعد التاء الفوقية للإشباع لا للتثنية . (قوله مكروه أخاك) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر أو مكروه مبتدأ وأخاك نائب فاعل سد مسد الخبر على قول الكوفيين والأخفش من أنه لا يشترط في الوصف اعتياده على نفى أو شبه . قال في التصريح : قيل أول من قاله عمرو بن العاص حين حمله معاوية على مبارزة علي فلما التقيا قال له عمرو ذلك فأعرض عنه علي رضي الله تعالى عنهم . وذكر الأخ للاستعطاف . (قوله وأن في هن لغتين) زاد في الجمع ثالثة دونهما وهي تشديد النون . (قوله وزاد في التسهيل إلخ) ذكر الروداني أنه يجوز في الأب والأخ المشددين إعرابهما بالحروف فيقال هذا أبوك وأخوك مثلاً بالتشديد والإعراب بالحروف . (قوله كقرو) القرو بفتح القاف وسكون الراء وبالواو يطلق على القصود والتبع وقدح من خشب . (قوله كقرو) القرو بفتح القاف وسكون الراء وبالهمز يطلق على الجمع والحبيض والطهر وقد تضم قافه كما في القاموس . (قوله وزنها فعل بالتحريك ولامها ياء) أما الأول فلا انقلاب لاما ألفا في نحو ذواتنا وقبل ذاتنا أيضا بلارد اللام كما في التسهيل وأما الثاني فلأن يائي اللام أكثر من واويه والحمل على الأكثر أرجح فأصلها ذوى حذفت الياء اعتباطا ونقلت حركة الإعراب إلى الواو وحركت الذال بحركة الواو اتباعا لها ، ثم في حال الرفع حذفت ضمة الواو للثقل وفي النصب قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وفي حال الجر حذفت كسرة الواو للثقل فوفقت الواو منطرفة إثر كسرة فقلبت ياء . فإن قلت : لا وجه للنقل والاتباع في حال النصب لفتح الواو والذال فتحا أصليا . قلت : يقدر ذهاب فتحهما الأصلي وفتح الواو بفتحة الإعراب التي كانت على اللام المحذوفة وفتح الذال بفتحة الاتباع لتكون حالة النصب كحالتى الرفع والجر على قياس ما سيأتى للشارح برجيحه في أب قبيل التنبيه الآتى ، ولك ألا تتكلف ذلك على مقياس مقابله الآتى . (قوله فعل بالإسكان) أى مع فتح الفاء واستدل بأن الحركة زيادة فلا يقدم عليها إلا مثبت . وأجيب عن حجة سيبويه بأن الاسم إذا حذفت لامة ثم نسي لا ترد عينه إلى سكونها قاله يس ، أى فالمقتضى لقلب اللام ألفا لموجود . (قوله ولامها واو) انظر ما دليله على أن لامها واو . ثم رأيت الاستدلال بأن أول أحواله واو ولام أخواته غير فوك واو فأجرى الباب على سنن واحد . (قوله من باب قوة) أى من باب ما عينه ولامه واو بقطع النظر عن حركة الفاء . (قوله وأصله ذوو) حذفت الواو الثانية اعتباطا ونقلت حركة الإعراب إلى الواو الأولى وفعل بالكلمة ما تقدم .

(١) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي ، البصري ، صاحب العربية وعلم العروض وهو أول من استخرج علم العروض ، وكان يلجأ إليه في استخراج مسائل النحو ، وهو أستاذ سيبويه ... كان زاهدا متواضعا ... تولى سنة ١٧٥ هـ (انظر البنية ١/ ٥٥٦ - ٥٦٠) .
(٢) سبق التعريف به .

هنة وهنوت^(١) . وقد استدلل بذلك بعض شراح الجزولية ، واعترضه ابن إياز^(٢) بأن فتحة النون في هنة يحتمل أن تكون لهاء التأنيث ، وفي هنوت لكونه مثل جفنت فتحة لأجل جمعه بالالف والتاء وإن كانت العين ساكنة في الواحد ؛ وقد حكى بعضهم في جمعه أهناء فيه يستدل على أن وزنه فعل بالتحريك (وَشَرَطُ ذَا الْإِعْرَابِ) بالأحرف الثلاثة في الكلمات

(قوله بفتح الفاء وسكون العين) لأن حركة العين زيادة فلا تثبت إلا بمثبت ولا يرد جمعه على أفعال لأن ما على فعل الساكن العين يجمع على أفعال إذا كان معتل العين كثوب وسيف . (قوله وأصله فوه) حذفت الهاء ، اعتباراً بشبهها بحرف العلة في الخفاء وقربها منه في المخرج ثم تارة يعرض عن واوه الميم لأنها من مخرجها وأخف من الياء وتارة لا تقتل حركة الإعراب إلى الواو ويفعل بالكلمة ما تقدم . (قوله لأمه هاء) بدليل قولهم في الجمع أفواه وفي التصغير فويه . (قوله بسماع قصرها) لأن قصرها يوجب فتح العين إذ لا مقتضى لقلب اللام ألفاً إلا تحركها مع انفتاح ما قبلها . (قوله ويجمعها على أفعال) أى لأن ما على فعل الصحيح العين الساكنة لا يجمع على أفعال بل على أفعال كما سيأتى في قول الناظم : * لفعل اسمها صح عينا الفعل * لكن هذا لا ينهض على القراءة إلا في حم لا في أب وأخ لأن مذهبه أن ما على فعل بالسكون وفاؤه همزة يجوز جمعه على أفعال وأفعال ومقاد كلام الشارح جواز جمع أخ على آخاء وتوقف شيخنا في سماعه . (قوله فيه يستدل) أى لا بما ذكره الشارح كما يفيد تقديم المعمول لما علمت من رده . (قوله وشرط ذا الإعراب بالأحرف الثلاثة) أخذه الشارح من كون المقام مقام الإعراب بالنائب ومن المثال ويكفى هذان في صرف اسم الإشارة عن رجوعه إلى أقرب مذكور فلا اعتراض على المصنف . (قوله أن يضمن) أى ولو نية في فانصبا كما في التسهيل وجمع الجوامع للسيوطي كقول العجاج : * خالط من سلمى خياشيم وفا^(٣) * أى خياشيمها وفاها قال في الهمع^(٤) : خص البصريون ذلك بالضرورة ، وجوزه الأخفش والكوفيون وتابعهم ابن مالك في الاختيار تخريجاً على أنه حذف المضاف إليه ونوى ثبوته فأبقى المضاف على حاله . ورأيت بخط الشنوائى عن سم أنه لا يقاس على ذلك عند المصنف أيضاً غير فا من فو وفي وبقية الأسماء الستة وأورد عليه أن هذا الاشتراط في ذو والفم بلا ميم تحصيل الحاصل لأنها ملازمان للإضافة . وأجيب بأن الشرط ينصرف إلى ما هو محتاج إليه بدلالة العقل والمحتاج إليه هنا هو ما عدهما ، فقول الشارح في الكلمات الست فيه . ما فيه ولا يرد على اشتراط الإضافة لا أبالك لأنه مضاف إلى الضمير واللام مقحمة على مذهب الجمهور فالشرط موجود فيه في الحقيقة ، نعم انجرار ما بعد اللام بها لا بالمضاف كما قاله في المغنى وعلمه بأن اللام أقرب وبأن الجار لا يعلق فيكون مستثنى من عمل المضاف في المضاف إليه . فإن قلت : لو كان مضافاً إلى الضمير لكان معرفة فيجب الرفع وتكرار لا كما سيأتى في باب لا النافية للجنس . قلت : تركوا الرفع والتكرار نظراً إلى عدم الإضافة بحسب الظاهر الحاصل أننا راعينا الحقيقة تارة فأعربنا ما بعد لا بالحرف والظاهر تارة فأعملنا لا فيه ولم نكرر ها . أقول : بقى أن يقال لم أعربنا لا أبالي بالحرف مع إضافته في الحقيقة للياء

(١) انظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٣٧ .

(٢) ابن إياز . وهو الحسن بن بدر بن إياز ، كان أوحده زمانه في النحو والتصريف ... قرأ على التاج الأرموى ، وقرأ عليه التاج بن السباك ... ومن تصانيفه قواعد الفارحة ، والإسعاف في الخلاف ... تولى رحمه الله سنة ٦٨١ هـ (انظر البقية ١/٥٣٢) .

(٣) البيت للعجاج في وصف الحمير ، من سلمى جر ومجرور حال مقدم ، وهذه الإضافة إضافة منوية الثبوت في المعطوف والمعطوف عليه ، وقيل : شاذ .

(٤) يقصد همع الجوامع لجلال الدين السيوطي .

الست (أَنْ يُضَفَّنَ لَا * لِئَا) مع ما هن عليه من الإفراد والتكبير (كَجَا أُخُو أُيِكَ ذَا
أَعْتِلَامَ) فكل واحد من هذه الأسماء مفرد مبكّر مضاف وإضافته لغير الياء . وقد احتوت
هذه الأمثلة على أنواع غير الياء ، فإن غير الياء إما ظاهر أو مضمّر ، والظاهر إما معرفة
أو نكرة . واحتترز بالإضافة عما إذا لم تضاف فإنها تكون منقوصة معربة بالحركات
الظاهرة ، نحو جاء أبٌ ورأيت أختاً ومررتُ بحم . وكلها تفرد إلا ذو فإنها ملازمة للإضافة
وإذا أفرد فوك عوض من عينه وهي الواو ميم وقد تثبت الميم مع الإضافة كقوله :
* يُصْبِحُ ظَمَانٌ وَفِي الْبَحْرِ قَمَّةٌ * [١٤]

وعدم إضافته أصلاً في الظاهر ؟ والقاطع للإشكال من أصله ما ذكره بعضهم من حمل ما ذكر على لغة القصر
وإنما ترك التنوين للبناء وسياً في بسط ذلك في باب لا . (قوله لا للياء) معطوف على متعلق يضمن المحذوف والتقدير
أن يضمن لأي اسم لا للياء ولم يقيد الياء بياء المتكلم لأن الإضافة لا تكون لياء المخاطبة أصلاً لا اختصاصها بالفعل .
(قوله مع ما هن عليه إلخ) أشار به إلى دفع اعتراض على المصنف في سكوته عن الشرطين المذكورين وحاصل
الدفع أنه استغنى عن التصريح بهما بكونه ذكرها كذلك . (قوله ذا اعتلا) حال من المضاف لا من المضاف إليه
لعدم شرطه . والاعتلاء العلو . (قوله أنواع غير الياء) أي أنواع المضاف إليه المغاير للياء . (قوله عما إذا تضاف)
أي تلك الأسماء أي القابل منها لعدم الإضافة فلا يرد أن ذوو الفم بلا ميم ملازمان للإضافة . (قوله فإنها تكون
منقوصة معربة بالحركات الظاهرة) يظهر لي أنه ليس بقيد بالنسبة إلى أب وأخ وحمل لإطلاقهم جواز قصرها
مثلاً فتفطن ولا يرد عليه قوله :

* تَحَالَطَ مِنْ سَلَمَى خِيَاشِيمَ وَفَا *
لأن لفظ المضاف إليه منوى الثبوت فهو كالمذكور صراحة أي خياشيمها وفاها . ولا يرد عليه أيضاً أن

من لغات الفم القمى كالفتى وهو مقصور معرب بالحركات المقدرة مع الإضافة وعدمها لأن الكلام ليس في
الفم بالميم بل ليس في ذى والفم مطلقاً كما ذكرناه عند قول المصنف أن يضمن وما ذكرناه عند قول الشارح عما
إذا لم تضاف فافهم . (قوله عوض من عينه وهي الواو ميم) وجه التعويض أن الإضافة إذا زالت يأتى التنوين
فيدخل على واو هي ساكنة فتحذف للساكنين فعوضوا الميم عنها لتبقى ، وعند الإضافة لا يحتاج إلى الميم للأمن
من ذلك لفقد التنوين أفاده الدماميني ، وتقدم وجه إثبات الميم دون غيرها . (قوله وقد ثبت) أي على قلة ، إجراء
لحال الإضافة مجرى حال عدمها . (قوله يصبح) أي الحوت المذكور قبل ، وجملة وفي البحر فمه خاليه . (قوله
خلوف فم الصائم) بضم الحاء وقد تفتح لكن الفتح لغة شاذة كما في تحفة ابن حجر بل قيد خطأ : أي تغير رائحته
بعد الزوال . ومعنى أطيبته عند الله أحقيقته بثناء الله على صاحبه ورضاه به . ولا تختص أطيبته بيوم القيامة على

[١٤] قاله رؤية وهو من قصيدة طويلة مرجزة . وقيله : كَالْحَوْتِ لَا يَرْوِيهِ شَيْءٌ يَلْهَمُهُ * أي يتلعه . وطمأن منصوب لأنه خير
يصبح . ومنع من الصرف للوصف والألف والنون المزيدين . وفي البحر فمه جملة اسمية وقعت حالا . والشاهد في فمه حيث
أثبت الراجز الميم في حال الإضافة ، وليس ذلك بضرورة خلافاً لأبي على .

ولا يختص بالضرورة خلافاً لأبي على لقوله ﷺ : « لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك »^(١) والاحتراز بقوله لا ليا عما إذا أضيفت للياء فإنها تعرب بحركات مقدرة كسائر الأسماء المضافة للياء وكلها تضاف للياء إلا ذو فإنها لا تضاف لمضمر وإنما تضاف لاسم جنس ظاهر غير صفة وما خالف ذلك فهو نادر وبكونها مفردة عما إذا كانت مثناة أو مجموعة جمع سلامة فإنها تعرب لإعرابها . وإن جمعت جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة . وبكونها مكبرة عما إذا صغرت فإنها تعرب أيضاً بالحركات الظاهرة . واعلم أن ما ذكره الناظم من أن إعراب هذه الأسماء بالأحرف هو مذهب طائفة من النحويين منهم الزجاجي وقطرب والزيادي من البصريين ، وهشام من الكوفيين في أحد قولي . قال في شرح

المعتمد وذكره في رواية مسلم لكونه وقت الجزء . (قوله فإنها تعرب بحركات مقدرة) أى على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة في أبى وأخى وحى وهنى بلا رد للاماتى المحذوفة كما هو الشائع ، أو منع من ظهورها سكون ما قبل الياء للإدغام في الأربعة برد لاماتى وقلبها ياء وإدغامها في ياء المتكلم وفي قى فيجب قلب عين في ياء وإدغامها في ياء المتكلم معرباً بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها سكونه للإدغام كما صرح به الرضى . (قوله لاسم جنس ظاهر) أراد باسم الجنس ما وضع لمعنى كلى معرباً أو منكراً : وأراد بالصفة المشتق للدلالة على معنى وذات لا المعنى القائم بالموصوف . وخرج بقوله اسم جنس العلم والجملة فلا يقال أنت ذو محمد أو ذو تقوم . وبقوله ظاهر الضمير الراجع إلى بعض الأجناس فلا يقال الفضل ذو أنت . وبقوله غير صفة الصفة فلا يقال أنت ذو فاضل هكذا ينبغي تقرير عبارة الشارح . ووجه ما ذكره الشارح من الحصر أن ذو صلة للوصف والضمير ، والعلم لا يوصف بهما . والمشتق غنى عنها لصلاحته بنفسه للوصف وكذا الجملة . (قوله وما خالف ذلك فهو نادر) كماضافته إلى العلم في نحو « أنا الله - ذو بكة » وإلى الجملة في نحو اذهب بذى تسلم : أى اذهب في وقت صاحب سلامة . وفي نكت السيوطى أن إضافته إلى العلم قليلة وإلى الجملة شاذة . وفي يس أنه أضيف إلى الضمير شذوذاً . (قوله أو مجموعة جمع سلامة) أى بالواو والنون أو الياء والنون إن أريد بها من يعقل أو بالآلف والتاء إن أريد بها ما لا يعقل كأن يقال أبواب وأخوات وقد سمع جمع أب وأخ وذى جمع مذكر سالماً . قيل : وهن وحم وفم بلا ميم أيضاً . (قوله وأبعدها عن التكلف) بخلاف مذهب سيبويه فإن فيه تكلف بحركات مقدرة مع الاستغناء عنها بنفس الحروف لحصول فائدة الإعراب بها وهى بيان مقتضى العامل . ولا محذور في جعل الإعراب حرفاً من نفس الكلمة إذا صلح له كما جعلوه في المثني والمجموع على حده من نفسها . (قوله وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر) إن قلت : لم أتبعوا في هذه الأسماء دون نظائرها من الأسماء المعتلة نحو عصاك ورحاك . قلت : الفرق أن للاتباع في هذه الأسماء فائدة وهى الإشعار بأن ما قبل الآخر كان في غير حالة الإضافة حرف

(١) أخرجه البخارى ومسلم في صحيحهما والنسائى وابن ماجه في سننهما كلهم في كتاب الصوم ، وأخرجه أحمد في مسنده .

التسهيل : وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف . ومذهب سيوييه والفارسي وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر ، فإذا قلت : قام أبو زيد فأصله أبو زيد ثم أتبع حركة الباء لحركة الواو فصار أبو زيد فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت . وإذا قلت : رأيت أبا زيد فأصله أبو زيد فقليل تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا . وقيل : ذهبت حركة الباء ثم حركت اتباعا لحركة الواو ثم انقلبت الواو ألفا . قيل : وهذا أولى ليتوافق النصب مع الرفع والجر في الاتباع . وإذا قلت : مررت بأبي زيد فأصله بأبو زيد فأتبع حركة الباء لحركة الواو فصار بأبو زيد فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت كما حذفت الضمة ثم قلبت الواو ياء لكونها بعد كسرة كما في نحو ميزان وذكر في التسهيل أن هذا المذهب أصح^(١) وهذان المذهبان من جملة عشرة مذاهب في إعراب هذه الأسماء وهما أقواها .

(تفصيله) : إنما أعربت هذه الأسماء بالأحرف توطئة لإعراب المثني والمجموع على حده بها ، وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثني والمجموع بالأحرف للفرق بينهما

إعراب نحو : ﴿إن له أبا شيخا كبيرا﴾^(٢) ﴿فقد سرق أخ له﴾^(٣) بخلاف النظائر . ومن المقرر أن الشيء إذا لزم شيئا من باب أجرى جميع الباب على وتيرته فلا يرد فوك وذو مال . (قوله ثم انقلبت الواو ألفا) أي لتحركها وانفتاح ما قبلها . (قوله وهذا أولى) أورد عليه أن حركة الياء على هذا عارضة للاتباع فلا تصلح موجبا لقلب الواو المتحركة ألفا لما سيأتى في محله من أنه يشترط أصالة الفتح . وأجيب بأن حركتها في الحقيقة غير عارضة . والحكم بهذه حركتها الأصلية وإتيان بحركة أخرى للاتباع أمر تقديري ارتكبه إجراء للباب على وتيرة واحدة . وعلى تسليم عروضها في الحقيقة يقال لما حلت محل الأصلية ونابت عنها واتحدت معها نوعا أعطيت حكمها أفاده الدماميني . (قوله وذكر في التسهيل أن هذا المذهب أصح) أي لأن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة فمتى أمكن تقديرها لم يعدل عنه ، ولا يمكن تمشية كلام المصنف هنا عليه لأنه في الإعراب بالنيابة كما قال سابقا وغير ما ذكر ينوب إلخ . (قوله من جملة عشرة مذاهب) بل من جملة اثني عشر مذهبا ساقها السيوطي في معجم المصنفين فراجع . (قوله إنما أعربت هذه الأسماء بالأحرف) الأول والمناسب لقوله في السؤال الثاني وإنما اختيرت هذه الأسماء أن يقول هنا إنما أعرب بعض المفردات بالأحرف إلخ ثم يقول : وكان ذلك البعض الأسماء الستة لأنها تشبه المثني إلخ وتصحيح كلام الشارح أن يقال المنظور إليه في السؤال الأول جهة عموم الأسماء الستة وهي كونها بعضا من الأسماء المفردة لا جهة خصوصها وهي كونها هذه الأسماء بأشخاصها . (قوله للفرق بينهما إلخ) ولم يعكس ليكون الأصل للأصل والفرع للفرع . (قوله وكذا البواقي) فالحم لكونه أقارب الزوج أو الزوجة يستلزم واحدا منهما، وذو لكونه بمعنى الصاحب يستلزم مصحوبا، والفم

(١) أصح ولكن الحق أن فيه تكلفا وتعقيدا لا داعي اليهما . (٢) من الآية ٧٨ : سورة يوسف . (٣) من الآية ٧٧ : سورة يوسف .

وبين المفرد ، فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس بها الطبع . فإذا انتقل الإعراب بها إلى المثني والمجموع لم ينفر منه لسابق الألفة وإنما اختيرت هذه الأسماء لأنها تشبه المثني لفظاً ومعنى أما لفظاً فلأنها لا تستعمل كذلك إلا مضافة والمضاف مع المضاف إليه اثنان . وأما معنى فلاستلزام كل واحد منها آخر : فالأب يستلزم ابنا والأخ يستلزم أخا وكذا البواقي وإنما اختيرت هذه الأحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة (بالألف آرفع الْمُثْنِي) نيابة عن الضمة . والمثني اسم ناب عن اثنين اتفقا في الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف : فاسم ناب عن اثنين يشمل المثني الحقيقي كالزيدين وغيره

يستلزم صاحبه وكذا المن . (قوله أرفع المثني) سيأتي شروط المثني . (قوله والمثني) أى اصطلاحاً أما لغة فهو المعطوف كثيراً . (قوله اسم) أى معرب بدليل أن الكلام في المعرب فلا يرد على التعريف أنها . (قوله ناب عن اثنين) أى اسمين اثنين أعم من أن يكونا مذكرين أو مؤنثين مفردين كالزيدين أو جمعي تكسير كالجمايين أو اسمي جمع كالركيين ، أو اسمي جنس كالغنمين^(١) . والمراد ناب عنهما في الحالة الراهنة لأن معنى الفعل غير معتبر في التعاريف فلا يرد أن التعريف غير مانع لدخول المثني المسمى به والمراد النيابة عنهما بطريق الوضع فلا يرد أن التعريف غير جامع لخروج نحو : ﴿ثم أرجع البصر كرتين﴾^(٢) مما استعمل في الكثرة لأن نيابته عن أكثر من اثنين ليست بطريق الوضع ، على أن منهم من جعله ملحقا بالمثني لا مثني حقيقة . (قوله في الوزن والحروف) لم يقل والمعنى مراعاة لمذهب الناظم الذي يجوز تثنية المشترك مراداً بها معناه المختلفان وجمعه كذلك عند أمن اللبس بتثنيته مراداً بها فردان لأحد معنييه . نحو عندى عينان : منقودة وموروثة وجمعه كذلك . ويجوز تثنية اللفظ مراداً بها حقيقته ومجازه وجمعه كذلك عند ذلك معللاً ذلك بأن الأصل في التثنية والجمع العطف وهو في المتفقين والخالفين جائز بالاتفاق والعدول عنه اختصاراً فإذا جاز في أحدهما فليجز في الآخر قياساً . قال في شرح الجامع : وبعضهم بنى المسألة على جواز استعمال المشترك في معنييه أى واللفظ في حقيقته ومجازه . فإن قلنا به جاز وإلا فلا هـ وهو ظاهر . (قوله بزيادة) الباء سببية متعلقة بناب . (قوله أغنت عن العاطف والمعطوف) فلا يقال جاء زيد وزيد مثلاً في غير ضرورة أو شذوذ إلا لنكتة كقصده تكثير نحو أعطيتك مائة ومائة ، وكفصل ظاهر نحو جاء رجل طويل ورجل قصير أو مقدر نحو قول الحجاج : أنا لله محمد ومحمد في يوم . أى محمد ابني ومحمد أخى وأل في العاطف للعهد والمعهود الواو خاصة ففى كتاب العسكري : لا يجوز في قام زيد فزيد قام الزيدان بخلاف قام زيد وزيد . قال : ولهذا لا يجوز قام زيد فزيد الظرفان لأن النعت كالمفعول فكما لا يجتمع المنعوتان في لفظ واحد كذلك نعتاهما كذا في الدماميني . وعلى هذا لا يجوز بالطريق الأولى جاء زيد فعمرو الظرفيان وعندى أنه يجوز جاء زيد فزيد الظرفيان وجاء زيد فعمرو الظرفيان لانتفاء اللبس المانع من

(١) الغنم لا واحد لها من لفظها ، والواحدة شاة ، وهو اسم مؤنث للجنس ، يقع على الذكور والإناث ، وعليها جميعها ، والجمع أغنام وغنوم وأغنام . وقالوا في التثنية غنمان على إرادة القطيعين .

(٢) من الآية ٤ : سورة الملك .

كالقمرين، واثنين واثنين، وكلا وكلتا، والألفاظ الموضوعية للثنتين كزوج وشفع فخرج جواز جاء الزيدان في جاء زيد فزيد أو فعمر و لأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فإلنصاف .
 وأل في المعطوف أيضا للعهد والمعهود المعطوف من لفظ المثني فلا يرد أن التعريف يدخل فيه اثنان لنيابته عن رجل ورجل واثنان لنيابته عن امرأة وامرأة لأن المعطوف ليس من لفظ المثني . (قوله فاسم ناب عن اثنين يشمل إلخ) يتبادر من هذا مع سكوته عن إخراج قوله ناب عن اثنين ، لما دل على أقل من اثنين كرجلان أى ماضر .
 ولما دل على أكثر كضوان جمع صنو ولما أعرب كالثن والمراد به مفرد اسم جنس ككلبتي الحداد أو علم كالبحرين لمكان . وجعله اتفاقا في الوزن قيدا أول أنه جعل مجموع قوله اسم ناب عن اثنين جنسا وهو خلاف المألوف والموافق للمألوف جعل اسم جنسا وناب عن اثنين فصلا أول مخرجا لما مر . (قوله كالقمرين) للشمس والقمر تغليا للمذكر . ولم يغلبوا المؤنث إلا في مسألتين : قولهم ضبعان بفتح فضم في تثنية ضبع للمؤنث ، وضبعان بكسر فسكون للمذكر . ونحو قولك كتبت ثلاث بين يوم وليلة وضابطه أن يكون معك عدد مميز بمذكر ومؤنث كلاهما مما لا يعقل وفصلا من العدد بين كذا في المغنى . قال الدماميني : ومن أمثلة المسألة الثانية اشترت عشرة بين جمل وناق . ثم قال : ووقع تغليب المؤنث في غير تينك المسألتين ففى التنزيل : ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا﴾^(١) والمراد عشرة أيام بلياليهن لكن أنث العدد لتغليب الليالي . وقوله تعالى : ﴿إن لبثتم إلا يوما﴾^(٢) بعد قوله : ﴿إن لبثتم إلا عشرا﴾^(٣) مشعر بأن المراد بالعشر الأيام فأنث تغليا لليالي . وزعم زاعم أنه عليه الصلاة والسلام غلب المؤنث في قوله : « حبيب إللى من دنياكم ثلاث النساء والطيب وجعلت قرّة عيني في الصلاة » اهتماما بالنساء . وهذا الحديث رواه النسائي عن أنس وليس فيه ذكر الثلاث ولا أعلمها ثابتة من طريق صحيح هـ . أقول : عد في آخر المغنى من أمثلة التغليب قولهم المروتين في الصفا والمروة وهذا من تغليب المؤنث .

(فائدة) وأذكر فى ذكر القمرين قول القائل:

رأت قمر السماء فأذكرتنى ليالى وصلها بالرقمستين
 كلانا ناظر قمرا ولكن رأيت بعينها ورأت بعينى

قال الدماميني : هذا من المبالغة حيث ادعى أن القمر الحقيقى هو وجهها وأن قمر السماء قمر مجازى لمشايبته وجهها . وقوله رأيت بعينها ورأت بعينى يرشد إليه هـ أى لأن معنى رأيت بعينها إلخ أنى رأيت القمر الحقيقى وهى رأيت القمر المجازى لأنى رأيت وجهها وهو القمر الحقيقى وهى رأيت قمر السماء وهو القمر المجازى . قال الصلاح الصفدى : وهذا أحسن ما يقال فى معنى البيت . وذهب بعضهم إلى أن نحو القمرين مثني حقيقة وأن التثنية إنما حصلت بعد تسمية المقلب عليه باسم المقلب مجازا وهو مبنى على جواز تثنية اللفظ مراداً بها حقيقته ومجازة .

(١) من الآية ٢٣٤ : سورة البقرة .

(٢) من الآية ١٠٤ : سورة طه .

(٣) من الآية ١٠٣ : سورة طه .

بالقيد الأول نحو العمرين في عمرو وعمر وبالثاني نحو العمرين في أبي بكر وعمر ، وبالثالث كلا وكلتا واثنان واثنان واثنتان واثنتان ، إذ لم يسمع كل ولا كلت ، ولا اثن ولا اثنت ولا ثنت

(قوله كزوج وشفع) فيه أنهما لم يوضعا لاثنين خاصة بل لأعم من اثنين وهو ما انقسم بمتساويين ومثلهما زكا يقال خسا أو زكا أي فردا أو زوجا قاله الروداني . (قوله فخرج بالقيد الأول نحو العمرين) يصح ضبطه بالفتح فالإسكان تغليبا للأخف وبالضم فالفتح إشارة إلى قوله عليه السلام : « اللهم أعز الإسلام بأحبّ العمرين إليك » يعني عمر بن الخطاب وعمرو بن هشام الذي هو أبو جهل تغليبا للأشرف الذي سبقت له السعادة فيكون في الحديث رمز إلى أنه الذي يسلم . قال الدماميني : يغلب الأخف لفظا ما لم يكن غير الأخف مذكرا . أقول : أو اقتضى تغليبه سبب غير التذكير كما قررناه في العمرين بالضم فالفتح . وما نقلناه عن الدماميني نقله الشمي عن التفتازاني . ثم نقل الدماميني عن ابن الحاجب أن شرط التغليب تغليب الأدنى على الأعلى وضعفه ، وعن غيره أن شرطه تغليب الأعلى على الأدنى وضعفه . (قوله وبالثاني نحو العمرين) كان الأول أن يقول نحو الزيد في زيد وعمرو لأن المثال الذي ذكره خارج بالقيد الأول لاختلاف الوزن أيضا فيه . (قوله وبالثالث كلا وكلتا إلخ) قال شيخنا : أي خرج بالثالث ما لا زيادة فيه أغنت عن العاطف والمعطوف بألا يكون فيه زيادة أصلا أو يكون فيه زيادة لا تغني عن العاطف والمعطوف بألا يكون له مفرد من لفظه هـ فالأول نحو كلا وزوج وشفع والثاني نحو كلتا واثنان واثنان واثنتان إذ لم يسمع كلت واثن واثنت واثنت ، ومن هذا يعلم أنه كان ينبغي للشارح ذكر زوج وشفع من الألفاظ الخمسة لخروجهما أيضا بالقيد الثالث إلا أن يقال تركهما للمقايسة وأنه كان ينبغي له تعليل خروج كلا بعدم الزيادة فيها أصلا لا بعدم سماع مفرد لها لإيهامه أن فيها زيادة لكن لا تغني عن العاطف والمعطوف لعدم سماع مفرد لها فتأمل . واعلم أن إخراج زوج وشفع بالقيد الثالث إنما هو على التنزل مع الشارح في دخول شفع وزوج في قولنا اسم ناب عن اثنين وتقدم ما فيه .

(فائدة) : قال في التصريح : ويشترط في كل ما يثنى عند الأكثرين ثمانية شروط : أحدها : الأفراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد ولا جمع المؤنث السالم وإن ثنى غير ذلك من جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس كما مر . الثاني : الإعراب فلا يثنى المبني وأما ذان وتان والذان والتان فصيغ موضوعة للثنتين وليس من المثنى حقيقة على الأصل عند جمهور البصريين ، وأما قولهم منان ومنين فليست الزيادة فيهما للثنائية بل للحكاية بدليل حذفها وصلا ولا يرد نحو يازيدان ولا رجلين لأن البناء وارد على المثنى فهما من بناء الثنائية لا من ثنائية المبني . الثالث : عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيبا إسناديا بل اتفاقا ولا مزجيا على الأصح فإن أريد الدلالة على اثنين أو اثنتين مما سمى بهما أضيف إليهما ذوا أو فواتا والمجوزون ثنائية المزجي . قال بعضهم : يقال معديكربان وسيوريهان . وقال بعضهم : يحذف عجز المختوم بويه ويثنى صدره ويقال سييان . وأما العلم الإضافي فإنما يثنى جزؤه الأول على الصحيح وانظر حكم المركب التقيدي العلم . الرابع : التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى مقرونا بأل أو ما يفيد فائدتها ليكون كالعوض

* فِي كَلْتٍ رَجُلَيْهَا سَلَامَى وَاحِدَةٌ *

وأما قوله : [١٥]

فإنما أراد كلنا فحذف الألف للضرورة . فهذه المخرجات ملحقات بالمشي في إعرابه

من العلمية فيقال جاء الزيدان ويا زيدان مثلاً ولهذا لا تنشئ كنايةات الأعلام كفلان وفلانة لأنها لا تقبل التنكير .
الخامس : اتفاق اللفظ وأما نحو الأبوين للأب والأم فتغليب وتقدم بيانه . السادس : اتفاق المعنى فلا ينشئ اللفظ مراداً به حقيقة ومجازاً أو مراداً به معنياه المختلفان المشترك هو بينهما عند الجمهور . وأما قولهم القلم أحد اللسانين فشاذاً^(١) وأورد عليهم جواز تشنية العلم إذ نسبة العلم المشترك إلى مسمياته كنسبة المشترك إلى مسمياته . وأجاب ابن الحاجب بوجهين أقروا أنه لا يلزم من جواز تشنية العلم المشترك جواز تشنية المشترك لأن تشنية المشترك باعتبار معنييه تلتبس بتشنيته باعتبار فردى أحد معنييه وهذا مفقود في تشنية العلم إذ ليس شيء من معانيه جنساً وقد مر أن المصنف يشترط أمن اللبس فلا يرد عليه ما ذكر . السابع : أن لا يستغنى عن تشنيته بتشنية غيره نحو سواء فإنهم استغنوا عن تشنيته بتشنية سى فقالوا سيات لا سواء أن أى قياساً فلا ينافى أنه شذو ساءان وبعض فإنهم استغنوا عن تشنيته بتشنية جزء أو بملحق بالمشي نحو أجمع وجمعاء فإنهم استغنوا عن تشنيتهما بكلا وكلتا أو بغير ذلك نحو ثلاثة وأربعة فإنهم استغنوا عن تشنيتهما بستة وثمانية . الثامن : أن يكون له ثاب في الوجود فلا ينشئ الشمس والقمر ، وأما قولهم القمران فتغليب وقد مر بيانه اهـ مع زيادة من الهمع وغيره ويظهر أن المركب التقيدى العلم كالزجى . وزاد بعضهم كالسيوطى في الهمع أن يكون لتشنيته فائدة فلا ينشئ كل واحد وعريب وديار لإفادة الجميع العموم ورد زيادته بأنه يغنى عنه الاتفاق في المعنى غير ظاهر وأن لا يشبه الفعل فلا ينشئ أفعل من . ورد بعضهم زيادة هذا بأن مانع التشنية في أفعل من عرض من التركيب أى مع من فلا يعتد به إذ هو في حد ذاته يصح أن ينشئ . (قوله سلامى) هى بضم السين المهملة وتخفيف اللام وفتح الميم العظم بين المفصلين من مفاصل أصابع اليد أو الرجل قاله العينى . (قوله وكلا) هذا شروع في ذكر بعض ما حمل على المشي . وألف كلا قيل بدل عن واو وقيل عن ياء وألف كلتا للتأنيث والتاء بدل عن واو وقيل عن ياء . وقيل الألف أصلية لام الكلمة والتاء زائدة للإلحاق وقيل للتأنيث . فإن قلت : إذا كانت ألف كلا أصلية وألف كلتا للتأنيث أو أصلية فالألف فيهما غير مجتنبه لعامل فكيف تكون إعراباً . أجب بأن الإعراب قد يكون حرفاً من نفس الكلمة كما في الأسماء الستة والمشئ

* كَلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَةٍ *

[١٥] غمارة :

(قوله في كلت رجلها) أى في إحدى رجلها . وفيه الشاهد حيث استدلل به البغداديون على أن كلت نحيى للواحدة ، وكلتا للمثناة . وأجب بأنه حذف الألف للضرورة وقدراتها زائدة فلا يجوز الاحتجاج به . وسلامى بضم السين المهملة وتخفيف اللام وفتح الميم هى واحدة السلاميات ، وهى العظام التى تكون بين مفصلين من مفاصل الأصابع من اليد والرجل . وهو مرفوع بالابتداء ، وواحدة صفته ، وفى كلت رجلها خبره مقدماً .

(١) وأجاز ابن مالك ذلك إذا لم يلبس بالمشي الذى أريد به فردان لأحد معنييه مثل : عندى عيان مقودة ومرودة ، ويجوز جمعه كذلك . وسر هذه المسألة أنه يشترط في المشي أن ينفق لفظ المفردين ومعناهما فإن اختلف اللفظان في الحروف أو الحركات لم تكن تشنيتهما من المشي على التحقيق ولكن من اللحن بالمشي عند الجمهور .

وليست منه (وَكَلَاً * إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وَصِلَاً) الألف للإطلاق أى وارفِع بالألف كلا إذا وصل بمضمر حال كونه مضافاً إلى ذلك المضمر حملاً على المثني الحقيقي وَكَلْنَا كَذَاكَ أى ككلا في ذلك : تقول جاءنى الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما ، فإن أضيفا إلى ظاهر أعربا بحركات مقدرة على الألف رفعا ونصباً وجرا . وبعضهم يعربهما إعراب المثني في هذه الحالة أيضا . وبعضهم يعربهما إعراب المقصور مطلقاً ومنه قوله :

[١٦] نِعَمَ الْفَتَى عَمَدَتْ إِلَيْهِ مَطِيتِي فِي حِينٍ جَدَّ بِنَا الْمَسِيرُ كِلَانَا (تنبيهه):* كلا وكلتا اسمان ملازمان للإضافة ولفظهما مفرد ومعناهما مثني ، ولذلك أجزى في ضميرهما اعتبار المعنى فيثنى واعتبار اللفظ فيفرد ، وقد اجتمعا في قوله :

[١٧] كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرَى بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكَلَا أَنْفِيَهُمَا رَأَى^(١)

والجمع على حده لكن ذلك الحرف قبل دخول العامل ليس إعراباً بل هو دال على التثنية أو الجمع أو غير دال على شيء كما في الأسماء الستة وبعد دخوله إعراب فقد تغير الآخر بدخول العامل عما كان عليه قبل دخوله تغير صفة فتدبر . (قوله بمضمر) متعلق بوصل مقدرة لدلالة وصل المذكورة لأن أداة الشرط لا يليها إلا فعل ظاهر أو مقدر كذا قيل وفيه ما مر . وقوله مضافاً حال من الضمير المستتر في وصل العائد إلى كلا مؤسسة احترز به عما إذا اتصلت بالضمير غير مضافة إليه نحو زيد وعمرو هما كلا الرجلين لأن الاتصال يشمل القبلي والبعدي فعلم ما في كلام شيخنا . (قوله أى وارفِع إلخ) أشار إلى أن كلا معطوف على المثني وأن مضافاً حال من نائب فاعل وصل وأن متعلق مضافاً محذوف لدلالة الكلام عليه . (قوله كلتا كذلك) مبتدأ وخبر هذا هو الظاهر . (قوله في هذه الحالة) أى حالة الإضافة إلى ظاهر . (قوله مطلقاً) أى سواء أضيفا إلى مضمر أو ظاهر . (قوله عمدت) أى قصدت وبابه ضرب كما في الاختار والإسناد في جد بنا المسير مجاز عقلي والأصل جددنا في المسير . (قوله ملازمان للإضافة) أى إلى المعرفة الذى يدل على اثنين بلا تفرق ولو كان بحسب اللفظ مفرداً أو جمعا كما سيأتى في الإضافة . (قوله كلاهما) أى الفرسين وقوله جد الجرى مجاز عقلي والأصل جدا في الجرى وقوله قد أقْلَعَا أى كفا عن الجرى وقوله رأى أى منتفخ والشاهد في أقْلَعَا ورأى .

[١٦] البيت من الكامل ، وقائله مجهول . ومحل الشاهد في البيت قوله « كلانا » حيث إنها جاءت توكيداً للضمير المجزور محلاً بالياء في قوله « بنا » .

[١٧] قاله الفرزدق . كلاهما يعنى كلا الفرسين وهو مبتدأ وقد أقْلَعَا خبره (قوله حين جد) أى حين اشتد الجرى وقوى بين الفرسين المذكورين . وهذا إسناد مجازى وأصله جدّاً في الجرى . قد أقْلَعَا أى قد كفا عنه وكلا مبتدأ ورأى خبره . والجملة حال وهو من ربا يربو ربواً وهو النفس العالى ، يقال ربا الفرس إذا انتفخ من عدو أو فرع . والشاهد في موضعين : الأول : أنه اعتبر معنى كلا وثنى الخبر حيث قال قد أقْلَعَا . الثانى : أنه اعتبر لفظ كلا ووحد الخبر حيث قال رأى .

(١) في هذا البيت كلا وكلتا اسمان ملازمان للإضافة ، ولفظهما مفرد ، ومعناهما مثني وأجزى في ضميرهما اعتبار اللفظ فيفرد ، واعتبار المعنى فيثنى وقد اجتمعا معاً في هذا الشاهد ، إلا أن اعتبار اللفظ أكثر .

إلا أن اعتبار اللفظ أكثر ، وبه جاء القرآن قال تعالى : ﴿ كلتا الجنتين آتت أكلها ﴾^(١) ولم يقل آتتا فلما كان لكلا وكلتا حظ من الأفراد وحظ من الثنية أجريا في إعرابهما مجرى المفرد تارة ومجرى المثني تارة ، وخص إعرابهما بمجرى المثني بحالة الإضافة إلى المضمر لأن الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات ، والإضافة إلى المضمر فرع الإضافة إلى الظاهر لأن الظاهر أصل المضمر فجعل الفرع مع الفرع والأصل مع الأصل مراعاة للمناسبة^(٢) (اثنان واثنان) بالمثلثة اسمان من أسماء الثنية وليسا بمثنيين حقيقة كما سبق (كأبنتين وأبنتين) بالموحدة اللذين هما مثنيان حقيقة (يَجْزِيَانِ) مطلقاً فيرفعان بالألف

(قوله وبه جاء القرآن) أى نصا وأما اعتبار المعنى فلم يجيء فيه نصا لأن الضمير في قوله تعالى : ﴿ وفجرنا خللهما نهرا ﴾^(٣) لا يتعين رجوعه إلى كلتا من قوله تعالى : ﴿ كلتا الجنتين آتت أكلها ﴾ بل يحتمل رجوعه إلى الجنتين وإن كان رجوع الضمير إلى المضاف أكثر من رجوعه إلى المضاف إليه ولهذا مشى في شرح الجامع على رجوع الضمير إلى كلتا . قال الدماميني : ويتعين الأفراد مراعاة للفظ في نحو : كلانا غنى عن أخيه وضابطه أن ينسب إلى كل منهما حكم الآخر بالنسبة إليه لا بالنسبة إلى ثالث إذ المراد كل واحد منا غنى عن أخيه . قال في المغنى : وقد سفلت قديما عن قول القائل زيد وعمرو كلاهما قام وكلاهما قائمان أيهما الصواب فكتبت أن قدر كلاهما توكيدا قيل قائمان لأنه خير عن زيد وعمرو وإن قدر مبتدأ فالوجهان واختار الأفراد وعلى هذا فإذا قيل إن زيدا وعمرا فإن قيل كليهما قيل قائمان أو كلاهما فالوجهان ١ هـ . (قوله اثنان واثنان) تجوز إضافتهما إلى ما يدل على اثنين لكن لا بد أن يكون الاثنان الواقع عليهما المضاف غير الاثنين الواقع عليهما المضاف إليه لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه لا فرق في ذلك بين الظاهر والضمير على المرضى عندى . ويؤيده تصريح بعضهم كما في الروداني بجواز اثنا كما إذا أريد بالاثنتين أمران غير مخاطبين مضافان إليهما كعبدین لهما . وأما ما نقله في التصريح عن الموضح في شرح اللمحة وتبعه البعض من امتناع إضافة اثنين واثنين إلى ضمير ثنية لأنها إضافة الشيء إلى نفسه فقير ظاهر على إطلاقه . (قوله من أسماء الثنية) أى من الأسماء الدالة وضعا على اثنين . (قوله كأبنتين وأبنتين إلخ) قال بعضهم : لما لم يترن له أن يقول مثل المثني أتى بمثاليين منه وأقام ذلك مقام قوله كالمثني . وقال آخر كان يمكنه أن يقول مثل المثني فيه يجريان أى في الرفع بالألف أفاده في النكت . (قوله مطلقا) أى سواء أفردا كقوله تعالى : ﴿ حين الوصية اثنان ﴾^(٤) أى شهادة اثنين ليصبح الإخبار به عن شهادة بينكم أو ركبا نحو : ﴿ فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا ﴾^(٥) أو ضيفا نحو اثنان واثنان . (قوله وتختلف اليا) أى تقوم مقامها في بيان مقتضى العامل لا في النوع الخاص بالألف وهو الرفع والمراد الخلف ولو تقديرا

(١) من الآية ٣٣ : سورة الكهف .

(٢) انظر شرح الألفية لابن جابر الأندلسي .

(٣) من الآية ١٠٦ : سورة المائدة .

(٤) من الآية ١٦٠ : سورة الأعراف .

(٥) من الآية ٣٣ : سورة الكهف .

ومثل اثنين ثنتان في لغة تميم (وَتُخْلَفُ أَلِفًا فِي) هذه الألفاظ (جَمِيعُهَا) أى المثني وما ألحق به (أَلِفٌ * جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفَ) اليا فاعل تخلف قصره للضرورة والألف مفعول به وجرا ونصبا نصب على الحال من المجرور بفى أى مجرورة ومنصوبة . وسبب فتح ما قبل الياء الإشعار بأنها خلف عن الألف ، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا . وحاصل ما قاله أن المثني وما ألحق به يرفع بالألف ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها .

(تنبيهان): الأول : فى المثني وما ألحق به لغة أخرى وهى لزوم الألف رفعا ونصبا وجرا^(١) وهى لغة بنى الحرث بن كعب وقبائل أخرى^(٢) ، وأنكرها المبرد^(٣) وهو محجوج بنقل الأئمة . قال الشاعر :

[١٨] فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا

ليدخل نحو ليك مما لم يستعمل مرفوعا . (قوله فى هذه الألفاظ جميعها) جعل الشارح جميعا تأكيدا لمحذوف وهو ممنوع عند غير الخليل إلا أن يقال هو حل معنى لا حل إعراب . (قوله بعد فتح قد أُلِفَ) ذكره وإن كان يؤخذ الفتح من السكوت على ما قبل الألف الذى هو مفتوح لأن التصريح أقوى من البيان وإفادة علة فتح ما قبل ياء المثني وهى ألفة الفتح مع الألف كما فى نكت السيوطى فقوله قد أُلِفَ فى معنى التعليل . (قوله للضرورة) فيه أن قصر ذى الألف من أسماء حروف التهجي لغة لا ضرورة إلا أن يقال المراد أن القصر هنا متعين للضرورة الوزن . (قوله نصب على الحال) فيه أن مجيء المصدر حالا وإن كان كثيرا مقصور على السماع فالأولى كونه منصوبا على الظرفية بتقدير مضاف حذف وأقيم المضاف إليه مقامه والأصل وقت جر ونصب كما فى آتيك طلوع الشمس . (قوله أى مجرورة ومنصوبة) لم يقل أى مجرورا ومنصوبا مع أن المجرور بفى وهو لفظ جميع مذكر لأن الغالب مراعاة ما أضيف إليه كل وجميع لا مجرد اكتساب التأنيث من المضاف إليه وإن اقتضاه كلام شيخنا والبعض . (قوله وسبب فتح) أى إبقاء فتح والسبب الذى ذكره غير السبب المستفاد من كلام المصنف كما مر . (قوله خلف عن الألف) إنما كانت الألف أصلا لأن الرفع أول أحوال الإعراب ومثلها الواو فى الجمع . (قوله والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا) فى معنى التعليل للإشعار . (قوله لزوم الألف) أى والإعراب بحركات مقدرة عليها كالمقصود وبعض من يلزمه الألف يعربه بحركات ظاهرة على النون كالمفرد الصحيح فيقول جاء الزيدان يضم النون ورأيت الزيدان بفتحها ومررت بالزيدان بكسرها وهى لغة قليلة جدا كذا فى الدمامينى وغيره والظاهر على هذه اللغة منع صرف المثني إذا انضم إلى زيادة الألف والنون علة أخرى كالوصفية فى نحو صالحان فتأمل . (قوله لصمما) أى عض ونيب .

[١٨] قال الشاعر : لناباه بالألف ، مع أنها مسبوقه باللام الجارة ، وعلاقة الجر كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والماء مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق برأى .

(١) أى تعرب بحركات مقدرة عليها كالمقصود .

(٢) انظر شرح شذور الذهب ص ٤٨ ، وانظر الكواكب الدرية ١/ ٥٢ - ٥٤ .

(٣) سبق التعريف به ص ٣٦ .

وجعل منه ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾ [طه : ٦٣] ولا وتران في ليلة . الثاني : لو سمي بالثنى ففي إعرابه وجهان : أحدها إعرابه قبل التسمية والثاني يجعل كعمران فيلزم الألف ويمنع الصرف وقيدته في التسهيل بأن لا يجاوز سبعة أحرف فإن جاوزها كاشهيا بين لم يجز إعرابه بالحركات (وَأَرْفَعُ بَوَايَ) نيابة عن الضمة (وَيَا أَجْرُزُ وَأَنْصِبُ) نيابة عن الكسرة والفتحة (قوله وجعل منه إن هذان لساحران) وقيل اسم إن ضمير الشأن وهذان مبتدأ وساحران خبر مبتدأ محذوف دخلت عليه لام الابتداء أى لهما ساحران والجملة خبر هذان والجملة خبر إن . واعترض بأن حذف ضمير الشأن شاذ إلا مع أن المفتوحة المخففة وكأن المخففة فإنهم استسهلوه معها لكونه في كلام بنى على التخفيف فحذفه تبع لحذف النون ورب شئ يحذف تبعا ولا يحذف استقلالاً كالفاعل يحذف مع الفعل ولا يحذف وحده وإنما كان مع غيرهما شاذاً لأن فائدة ضمير الشأن تمكين ما يعقبه في ذهن السامع لأنه موضوع لمبهم يفسره ما بعده فإذا لم يتعين للسامع منه معنى انتظر ما بعده ولهذا اشترط أن يكون مضمون الجملة مهما وهذه الفائدة مفقودة عند حذفه وبأن حذف المبتدأ يناقض التأكيد لأن تأكيد الشئ يقتضى الاعتناء به وحذفه يقتضى خلافه . وأجيب عن هذا بمنع تنافيهما لعدم تواردهما على محل واحد لأن التأكيد للنسبة والحذف للمبتدأ ولأن المحذوف للدليل كالثابت وقد صرح الخليل وسيبويه بجواز حذف المؤكد وبقاء التأكيد في نحو مررت بزيد وجاءني أخوه أنفسهما بالرفع على تقديرهما صاحباي أنفسهما وبالنصب على تقدير أعينهما أنفسهما قاله الدماميني . وقيل : هذان مبني لتضمنه معنى الإشارة كمفرده وجمعه وكذا هذين لما ذكر لكن هذان أقيس لأن الأصل في المبني ألا تختلف صيغه لاختلاف العامل مع أن فيه مناسبة لألف ساحران وإنما قال لأكثر هذين جرّاً ونصباً نظراً للصورة الثنية . (قوله ويمنع الصرف) للعلمية وزيادة الألف والنون . (قوله كاشهيا بين) ثنية اشهباب وهى السنة المحجدة التى لا مطر فيها . (قوله وارفع بواي) أى ظاهرة كما في الزيدون أو مقدرة كما في صالحو القوم أو منقلبة إلى الياء كما في مسلمي على التحقيق . (قوله وبيا اجرر وانصب) ليس الجرور متنازعا فيه لاجرر وانصب على الأصح لتأخر العاملين فلا يصح عمل المتأخر المعطوف فيما قبل المعطوف عليه للفصل به بل يقدر له معمول آخر وعلى القول الثاني يصح كونه من باب التنازع لطلب المعمول في الجملة قاله الشيخ يحيى . وبه يعرف ما في كلام البعض وعلى هذا القول فالذى أعملناه هو الثاني إذ لو كان الأول لوجب الإضمار في الثاني بلا حذف للضمير وقصر يا مع حذف تنوينه للضرورة كما قاله الشنوائى . (قوله نيابة عن الكسرة والفتحة) يحتمل أن يكون مفعولا مطلقا محذوف وجوبا أى نابت الياء فيما ذكر نيابة . ويحتمل أن يكون قوله نيابة عن الكسرة مفعولا لأجله لقوله اجرر وقوله والفتحة أى ونيابة عن الفتحة مفعولا لأجله لقوله وانصب فيكون كلامه على التوزيع والحذف من الثاني دلالة الأول .

(سَالِمٌ جَمْعٌ عَامِرٍ وَ) جمع (مُذْنِبٍ) وهما عامرون ومذنبون ويسمى هذا الجمع جمع المذكر السالم لسلامة بناء واحده . ويقال له جمع السلامة لمذكر ، والجمع على حد المثنى لأن كلا منهما يعرب بحرف علة بعده نون تسقط للإضافة . وأشار بقوله (وَشِبْهِ ذَيْنِ) إلى أن الذي يجمع هذا الجمع اسم وصفة فالاسم ما كان كعامر علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث^(١) ومن

(قوله سالم) تنازعه العوامل الثلاثة قبله وأعمل الأخير وأضمر في الأولين ضميره وحذفه . وإضافته إلى جمع من إضافة الصفة إلى الموصوف والصفة لبيان الواقع بالنسبة لعامر ومذنب إذ لا جمع لهما غير سالم ومخصصة بالنسبة لشبه ذين . ويشترط في هذا الجمع زيادة على ما يأتي شروط التثنية كما قاله الروداني وغيره . وسأأتى الكلام على جمع التكسير في بابه . (قوله وجمع مذنب) دفع بتقدير جمع هنا إيهام كلام المصنف اشتراك عامر ومذنب في جمع واحد وإنما لم ينال المصنف بهذا الإيهام لضعفه جدا بوضوح انتفاء الاشتراك فلا لبس والمضاف إلى متعدد وإنما تجب فيه المطابقة إذا خيف اللبس . (قوله جمع المذكر السالم) أى المذكر باعتبار معناه لا لفظه فدخل نحو زينب وحبل لمذكرين فإنهما يقال فيهما زينبون وحبلون . وخرج زيد وعمرو علمين لمؤنثين فلا يجمعان هذا الجمع ويصح نصب السالم نعتا لجمع وجره نعتا للمذكر والأرجح الثاني لأن السلامة في الحقيقة للمذكر عند جمعه كما يفهم من قوله لسلامة بناء واحده نقله شيخنا السيد عن الشنوائى . (قوله لسلامة بناء واحده) أى بنيت أى لغير إعلال فدخل في جمع السلامة نحو قاضون ومصطفون . (قوله اسم وصفة) جمع الوصف بالواو لتكون الواو فيه كواو الجماعة في الفعل بجامع الدلالة على الجمعية وكانت واو الفعل أصلا لأنها اسم وواو الوصف حرف والعلم لتأويله بالمسمى كان وصفا نقله الشيخ يحيى عن السهيلي . (قوله علما) أى شخصيا فلا يجمع العلم الجنسي بالواو والنون أو الياء والنون إلا ما كان علما على الشمول التوكيدى نحو أجمع فإنه يقال فيه أجمعون وأجمعين لأنه صفة في أصله لأنه أفعل تفضيل أصالة قاله الروداني . ثم اشتراط العلمية للإقدام على الجمعية واشتراط عدمها المصرح به في قولهم لا يثنى العلم ولا يجمع إلا بعد قصد تنكيره لتحقيق الجمعية بالفعل فلا منافاة بين الاشتراطين أو يقال العلمية من الشروط المعدة بكسر العين أى المهينة لقبول الجمعية وهى لا توجد مع الشروط وبهذين الجوابين ينحل لفر الدمامينى المشهور الذى ذكره شيخنا والبعض . (قوله لمذكر عاقل) أى مذكر باعتبار المعنى لا اللفظ فدخل زينب وسعدى علمين لمذكرين وخرج زيد وعمرو علمين لمؤنثين . وإنما لم يعتبروا المعنى في طلحة واعتبروا اللفظ حيث لم يجمعوه بالواو والنون أو الياء والنون بل جمعوه بالألف والتاء لوجود المانع من مراعاة المعنى وهو تاء التأنيث كذا نقل عن الغزى والمراد مذكر عاقل ولو تنزيلا ومنه في الصفة قوله تعالى : ﴿ قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾^(٢) ﴿ رَأَيْتَهُمَا لِي سَاجِدِينَ ﴾^(٣) والمراد ما شأن جنسه العقل فدخل الصبي غير المميز والمجنون هذا . وقد ذكر في التسهيل أنه يكفي ذكورة بعض أفراد المثنى والمجموع وعقله مع اتحاد المادة

(١) أى يجمع هذا الجمع علم أو صفة ، والعلم لابد أن يكون لمذكر - فى المفى - عاقل خاليا من تاء التأنيث ما لم تكن عوضا عن فاء أو لام فإنها تلحق بجمع المذكر ، واشترط الحلو من تاء التأنيث لعدم اللبس بجمع ما لا تاء فيه .

(٢) من الآية ١١ : سورة فصلت . (٣) من الآية ٤ : سورة يوسف .

التركيب ومن الإعراب بحرفين فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الأسماء غير علم كرجل^(١) أو علما لمؤنث كزئيب ، أو لغير عاقل كلاحق علم فرس ، أو فيه تاء التأنيث كطلحة ، أو التركيب المزجي كمعديكرب وأجازه بعضهم ، أو الإسنادى كبرق نحره بالاتفاق أو الإعراب بحرفين كالزئيبين أو الزئيبين علما . والصفة ما كان كمذنب صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوى

أى لا مع اختلافها فلا يقال رجلان في رجل وامرأة ولا عالمون في عالم وقائمتين . قال سم : وقضية عبارته اشتراط العقل والتذكير في التثنية أيضا فليحررا هـ . أقول : في الدماميني على التسهيل أن إدخال المثني في هذا الحكم سهو وأنه لا حاجة إلى اشتراط اتحاد المادة هنا لأن الاتفاق في اللفظ مأخوذ في تعريف كل من التثنية والجمع وتقدم الكلام على التغليب . (قوله خاليا من تاء التأنيث) ما لم تكن عوض فاء أو لام كما سيذكره الشارح . أما ألف التأنيث فلا يشترط الخلو منها مقصورة أو ممدودة فلو سمي مذكر بسلمى أو صحراء جمع هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب همزة الممدودة واوا . وإنما اشترط الخلو من تاء التأنيث لأنها إن حذفت في الجمع التيسر بجمع ما لا تاء فيه وإن أبقيت لزم الجمع بين علامتين متضادتين بحسب الظاهر ووقوع تاء التأنيث حشوا وإنما اغتفروا وقوعها حشوا في التثنية لأنه ليس لتثنية ذى التاء صيغة تخصها فلو حذفوا التاء من تثنيته لالتبست بتثنية ما لا تاء فيه بخلاف جمعه . (قوله ومن التركيب ومن الإعراب بحرفين) قال البعض الأولى حذفهما لأنها شرطان لمطلق الجمع مصححا أو مكسرا وكلامنا في شروط جمع السلامة بخصوصه ا هـ . ولك أن تقول لا دليل على أن كلامنا في شروط جمع السلامة بخصوصه بل الظاهر أن كلامنا في شروطه أعم من أن تخصه أولا لكن يعكر عليه أنه لم يستوف مطلق شروطه . (قوله بحرفين) فيه مسامحة إذ الإعراب بحرف فقط ولا دخل للنون فيه لكن لما كانت النون قرينة حرف الإعراب قال ذلك تسمحا ، أو يقال أراد بالحرفين الواو والياء على سبيل التوزيع أى الواو في حال الرفع والياء في حال النصب والجر . (قوله وأجازه بعضهم) أى مطلقا وقيل إن ختم بويه جاز وإلا فلا وعلى الجواز في المختوم بويه قيل تلحق العلامة بآخره فيقال سيويون وقيل تلحق بالجزء الأول ويحذف الثاني فيقال سيون . (قوله أو الإسنادى) فإذا أريد الدلالة على اثنين أو أكثر مما سمي بأحد هذين المركبين قيل ذوا كذا وذوو كذا من إضافة المسمى إلى الاسم كذات مرة وذات يوم . وسكت عن الإضافة لأنه يشي ويجمع جزؤه الأول وجوز الكوفيون تثنية الجزعين وجمعهما قال الروداني : لا أظن أن أحدا يجترى على مثل ذلك فيما فيه الإضافة إلى الله تعالى ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾^(٢) ا هـ . (قوله كالزئيبين أو الزئيدان علما) أى إعرابا إعرابهما قبل التسمية لاستلزامه اجتماع إعرابين في كلمة واحدة فإن أعربا بالحركات جاز جمعهما . (قوله صفة لمذكر عاقل) لا يرد عليه الجمع المطلق عليه تعالى كما في ﴿ وَإِنَّا لَمَوْسَوْنَ ﴾^(٣) ﴿ فَنَعَمَ الْمَاهِدُونَ ﴾^(٤) ﴿ وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ ﴾^(٥) لأنه سماعي لأن أسماءه تعالى توقفية والكلام في الجمع المقيس . قال الدماميني : معنى

(١) وجوز الكوفيون جمع الجزأين فيقال على رأيهم ، علمو الدين رقما ، علمى الدين جزأ أو نهيا .

(٢) من الآية ١٧١ : سورة النساء .

(٣) من الآية ٤٧ : سورة الداريات .

(٤) من الآية ٤٨ : سورة الداريات .

(٥) أى أن المذكر والمؤنث يستويان في مثل هذه الصفات .

في الوصف به المذكر والمؤنث ، فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الصفات لمؤنث ، كحائض ، أو للمذكر غير عاقل كسابق صفة فرس أو فيه تاء التأنيث كعلامة ونسابة أو كان من باب أفعل فعلاء كأحمر . وشذ قوله :

[١٩] قَمَّا وَجَدْتُ نِسَاءً يَنِي تَعِيمُ حَلَّيْلَ أُسُودَيْنِ وَأَحْمَرَيْنَا

أو من باب فعلان فعلى كسكران فإن مؤنثه سكرى أو يستوى في الوصف به المذكر والمؤنث كصبور وجريح فإنه يقال فيه رجل صبور وجريح وامرأة صبور وجريح .

(تفسيهات): الأول أجاز الكوفيون أن يجمع نحو طلحة هذا الجمع * الثاني يستثنى مما فيه التاء ما جعل علما من الثلاثي المعوض من فائه تاء التأنيث نحو عدة

الجمعية في أسماء الله تعالى ممتنع وما ورد منها بلفظ الجمع فهو للتعظيم يقتصر فيه على محل وروده ولا يعتد به فلا يقال الله رحيمون قياسا على ما ورد كوارثون ١ هـ . (قوله خالية من تاء التأنيث) أى من التاء الموضوعة له وإن استعملت في غيره ليصح إخراج علامة فإن تاءه لتأكيد المبالغة لا للتأنيث . (قوله أفعل فعلاء) بالإضافة التي لأدنى ملابسة أى ليست من باب أفعل الذى له مؤنث على فعلاء وكذا يقال في نظيره وعبارته صادقة بألا يكون من باب أفعل أصلا كقائم وبأن يكون من باب أفعل الذى ليس له مؤنث أصلا كأكرم لكبير كمررة الذكر وبأن يكون له مؤنث على غير فعلاء كفعل بالضم نحو الأفضل فهذان القسمان يجمعان هذا الجمع كالقسم الأول وكذا قوله ولا من باب فعلان فعلى صادق بألا يكون من باب فعلان أصلا كقائم وبأن يكون من باب فعلان الذى ليس له مؤنث أصلا كالحيان لطويل اللحية وبأن يكون له مؤنث على غير فعلى كفعلاتة نحو ندمان وندمان من المنادمة لا من الندم . وقوله ليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما إلخ هو بمعنى قول الموضح قابلة للتاء أو تدل على التفضيل وإنما اعتبر في الصفة قبول التاء لأن قبولها يدل على شبه الفعل لأنه يقبلها وجمع الصفة هذا الجمع إنما هو لتكون الواو فيها كالواو في الفعل الذى هو أخوها في الاشتقاق في الدلالة على الجمعية كما مر وإنما جمع الأفضل لالتزام التعريف فيه عند جمعه فأشبه الفعل اللازم للتنكير . (قوله كصبور وجريح) محل استواء المذكر والمؤنث باطراد في فعول إذا كان بمعنى فاعل وأجرى على موصوف مذكور وفي فعيل إذا كان بمعنى مفعول وأجرى على موصوف مذكور فإن جعل نحو صبور وجريح علما جمع هذا الجمع . (قوله يستثنى مما فيه التاء ما جعل علما إلخ) لا يخفى أن هذا لا ينافية ما سيأتى من عد جمع الثلاثى المذكور من الملحقات بجمع السلامة لا أنه جمع سلامة حقيقة لأن ما هنا فيما إذا جعل علما وما سيأتى فيما إذا لم يجعل علما .

[١٩] البيت من بحر الوافر ، والقائل حكيم بن الأعور الكلبي وقد هجا مضر . وانظر البيت لابن يعشى ٦٠/٥ ، والشافية ص ١٤٣ ، والمقرب ٥٠/٢ ؛ والشاهد في البيت قوله : « أسودين ، وأحمرين ، حيث جمع « أسود ، وأحمر » جمع مذكر سالم ، مع أن مؤنثهما : سوداء ، وحمرء . وجمعت شفوذاً ، وجوز ابن كيسان جمع الصفة جمع تصحيح ... وهذا ضعيف .

أو من لامة نحو ثبة . فإنه يجوز جمعه هذا الجمع . الثالث يقوم مقام الصفة التصغير فنحو رجيل يقال فيه رجيلون * الرابع : لم يشترط الكوفيون الشرط الأخير مستبدلين بقوله : [٢٠] مِمَّا أَلْدَى هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ وَالْعَانِسُونَ^(١) وَمِمَّا أَلْمَزْدُ وَالشَّيْبُ فالعانس من الصفات المشتركة التي لا تقبل التاء عند قصد التأنيث لأنها تقع للمذكر والمؤنث بلفظ واحد ولا حجة لهم في البيت لشذوذه (وبه) أي وبالجمع السالم المذكر (عِشْرُونًا * وَبَابُهُ) إلى التسعين (أَلْحَقُّ) في الإعراب بالحرفين وليس بجمع وإلا لزم صحة انطلاق ثلاثين مثلاً على تسعة وعشرين ، على ثلاثين وهو باطل (و) ألحق به أيضاً

(قوله فإنه يجوز جمعه هذا الجمع) أي عند الجمهور ومنعه المبرد وأوجب جمعه على نحو عدات . (قوله التصغير) لدلالته على التحقير ونحوه مما يناسب المقام . (قوله الشرط الأخير) يعني ألا يستوى في الوصف به المذكر والمؤنث هذا هو الذي يقتضيه صنيع الشارح بعد وإن خالف الكوفيون في اشتراط ألا يكون من باب أفعل فعلاء أو فعلان فعلى أيضاً كما في الجمع . (قوله ما إن طرَّ) ما نافية وإن زائدة وطر بفتح الطاء من باب مرأى نبت وتضم بهذا المعنى أيضاً وبمعنى قطع . والعانس من بلغ أو أن التزوج ولم يتزوج ذكراً كان أو أنثى والأمرد من لم يبلغ أو أن الإنبات وليس مكرراً مع قوله ما إن طر شاربه لأن المراد لم ينبت شاربه مع بلوغه أو أن الإنبات وتخلص ابن السكيت من التكرار بجعله ما بمعنى حين زيدت بعدها إن لشبهها في اللفظ بما النافية انتهى عني بتلخيص وزيادة . ويرد على البيت بعد ذلك أن العانس صادق على الشائب^(*) فلا يكون قسيماً له ودفعه الدماميني بتقدير صفة للشيب أي والشيب غير العانسين . (قوله وبه عشرون إلخ) شروع في ذكر ما ألحق

[٢٠] قاله أبو قيس بن رفاعة الأنصاري قاله ابن السيرافي . وقال البكري اسمه دينار وهو من شعراء يهود . وقال أبو عبيد أحسبه جاهلياً . وقال القالي في الأمالي هو قيس بن رفاعة . وقال الأصمعي : قائل هذا البيت أبو قيس بن الأسلب الأوسي في حديث تغلب واسمه نغير وهو من البسيط . (قوله طر بالفتح) أي نبت شاربه . قيل بالضم خطأ لأن طر بالضم معناه قطع ومنه طر النبات وفيه نظر لأن صاحب العباب قال : ويقال طر بالضم أيضاً بعد أن قال طر البيت يطر طوراً مثال مريم مرورا نبت . ومنه طر شارب الغلام والذي مبتدأ ومنا مقدماً خبره . (وقوله هو ما إن طر شاربه) صلة للموصول . قال ابن السكيت : ما بمعنى حين وزيدت بعدها أن لشبهها في اللفظ بما النافية ، والمعنى حين طر شاربه . وقيل ما نافية وزيادة إن قياسية . (قللت) حرب ابن السكيت من هذا إلى ما ذهب إليه للفساد وذلك لأن ذكر المرد بعد ذلك لا يحسن لأن الذي لم ينبت شاربه أمرد فلذلك قيل إن في هذا الشعر عيباً لأن الذي ما طر شاربه لا يضاد المرد والعانسون لا تضاد الشيب فإذا لم تكن الأقسام متقابلة كانت القسمة باطلة . والعانسون جمع عانس وهو من بلغ حد التزوج ولم يتزوج ذكراً كان أو أنثى وفيه الشاهد فإن الكوفيين احتجوا به على جواز جمع الصفة بالواو والتون مع كونها غير قابلة للتاء . وعند الجمهور فيه شذوذان : الأول إطلاق العانس على المذكر والمشهور استعماله في المؤنث . والثاني جمعه بالواو والتون والمرد بالضم جمع أمرد وهو مبتدأ ، ومنا مقدماً خبره ، والشيب عطف عليه وهو بكسر الشين جمع أشيب وهو المبيض الرأس .

(*) (قوله صادق على الشائب) صوابه الأشيب اهـ مصححه .

(١) هو الشاهد في البيت : العانسون ، وهو شاذ من وجهين عن البصريين : إطلاق العانس على الرجل ، وهذا نادر لأن العنوسة في النساء ، والعانس بعد تمهيز إطلاقه على الرجل - صفة غير قابلة للتاء ، لأنها تطلق على الأنثى من غير زيادة تاء التأنيث ، وعند البصريين شرط وجود التاء في صفة المؤنث ، والكوفيون لا يشترطون ذلك وإنما يسوغون الجمع .

(الأهلون) لأنه وإن كان جمعا لأهل فأهل ليس بعلم ولا صفة وألحق به (أولو) لأنه اسم جمع لا جمع (و) ألحق به أيضا (عالمون) لأنه إما ألا يكون جمعا لعالم لأنه أخص منه إذ لا يقال إلا على العقلاء والعالم يقال على كل ما سوى الله ويجب كون الجمع أعم من مفردة أو يكون جمعا له باعتبار تغليب من يعقل فهو جمع لغير علم ولا صفة وألحق به

بالجمع وهو أربعة أنواع: أسماء جموع كعشرين وأولى، وجموع لم تستوف شروط الجمع كأهلين وعالمين، وجموع سمى بها كعلمين، وجموع تكسير كارضين وسنين. (قوله وبابه) أى نظيره وقوله إلى التسعين الغاية داخلية. (قوله ألحق) أفرد ولم يثن على إرادة المذكور. (قوله بالحرفين) أى الواو والياء على التوزيع أو المراد الواو والنون أو الياء والنون على المسامحة السابقة. (قوله وليس بجمع) بل هو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا من معناه كما قاله الدونشوى والرودانى. (قوله وعشرين) أى وانطلاق عشرين. (قوله وهو) أى اللازم باطل أى فكذا المزوم. (قوله وإن كان جمعا) أى غير مستوف لشروط الجمع. (قوله فأهل ليس بعلم ولا صفة) بل هو اسم جنس جامد للقريب بمعنى ذى القرابة. وأورد عليه الوصف به فى قولهم الحمد لله أهل الحمد. وأجيب بأن الكلام فى الأهل بمعنى القريب لا المستحق فإن هذا وصف وجمعه على أهلين حقيقى لا ملحق كذا قالوا. ولى فيه بحث لأنه إن كان المعتبر اللفظ فهو جامد مطلقا أو المعنى فهو فى معنى المشتق مطلقا فما الفارق الداعى إلى كون الذى بمعنى القريب غير صفة والذى بمعنى المشتق صفة إلا أن يختار الثانى ويقال القريب بمعنى ذى القرابة ملحق بالجامد لغلبة الاسمى عليه فتأمل. ثم رأيت الرودانى ذكر أن أهلا الوصف لم يستوف جمعه الشروط لأنه لا يقبل التاء ولا يدل على التفضيل. (قوله لأنه اسم جمع) أى لذى ويكتب بالواو بعد الهزلة للفرق بينه وبين إلى الجارة فى الرسم نصبا وجرا وحمل عليهما الرفع. (قوله إما ألا يكون جمعا لعالم) أى بل يكون اسم جمع له. (قوله على كل ما سوى الله) أى على مجموع ما سوى الله تعالى وهذا أحد إطلاقى والإطلاق الثانى إطلاقه على كل صنف من أصناف المخلوقات على حدته. (قوله ويجب كون الجمع إلخ) من تمام العا والمتجه عندى أن هذا كلى لأغلبى وأنه لا يجوز أن يكون مساويا لمفرده وإن ذكره شيخنا والبعض إذ لو جاز كوا مساويا له لم يكن فى الجمع فائدة ولم يتم قولهم أقل مراتب الجمع أن يشمل ثلاثة من مفردة أو اثنين على الخلاف لأنهم إذا تساوا فى الشمول وما استند إليه من حصول المساواة على الاحتمال الثانى فى كلام الشارح سيظهر لك رده فتنبه وانصف. (قوله أو يكون جمعا له) أى غير مستوف للشروط كما يفيد قوله فهو جمع لغير علم ولا صفة. (قوله باعتبار تغليب من يعقل) اندفع باعتبار التغليب الاعتراض بأن الجمع بالواو والنون أو الياء والنون من خواص العقلاء وكان عليه أن يزيد وباعتبار إطلاق العالم على كل صنف من أصناف الخلق على حدته ليندفع بهذا الاعتبار لزوم عدم كون الجمع أعم من مفردة لأننا إذا جعلنا على هذا الاحتمال الثانى مفرد العالمين عالما بمعنى صنف من الأصناف على حدته لم يلزم كون المفرد أعم ولا مساويا لأن مدلول المفرد حينئذ صنف من أصناف العوالم ومدلول الجمع جميع تلك الأصناف فلم يكن المفرد أعم ولا مساويا بل الأعم الجمع فما ذكره شيخنا والبعض من لزوم كون المفرد مساويا لجمعه على الاحتمال الثانى وأنه لا محذور فى ذلك لأن كون الجمع أعم أغلبى غير مسلم كما انكشف لك. لا يقال المساواة من حيث صدق عالم المفرد على أى عالم كان وصدق الجمع على أى عالم كان لأننا نقول فرق بين الصديقين لأن صدق عالم المفرد عموم بدلى وصدق الجمع عموم شمولى والمعتبر هنا العموم الشمولى وإلا لزم أن غالب المجموع

(عَلْيُونَا) لأنه ليس بجمع وإنما هو اسم لأعلى الجنة (وَأَرْضُونَا) بفتح الراء جمع أرض بسكونها (شَذُّ) قياساً لأنه جمع تكسير ومفرده مؤنث بدليل أريضة وغير عاقل (و) كذلك (أَلَسْتُونَا) بكسر السين جمع سنة بفتحها (وَبَابُهُ) كذلك شذ قياساً . والمراد ببابه كل كلمة ثلاثية حذفت لامها وعوضت منها هاء التأنيث ولم تكسر . فهذا الباب اطرده فيه الجمع بالواو

وهو كل جمع لغير علم كالرجال والصالحين مساوية لمفردها فيبطل قولهما أن كون الجمع أعم أغلبي هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام . (قوله لغير علم ولا صفة) بل اسم جنس لكل صنف من أصناف المخلوقات أى فهو جمع لم يستوف شروط جمع السلامة لمذكر . وقال الرضى العالم الذى يعلم منه ذات موجدته تعالى ويكون دليلاً عليه فهو بمعنى الدال ١ هو بالنظر إلى هذا يكون صفة فيكون جمعه مستوفياً للشروط كما قاله شيخنا . (قوله لأنه ليس بجمع) أى فى هذه الحالة فلا ينافى ما قيل إنه فى الأصل جمع على كسكيت من العلوثم سمي به أعلى الجنة أو الكتاب الموضوع فيه . (قوله اسم لأعلى الجنة) وعلى هذا التفسير يحتاج إلى تقدير مضاف فى قوله تعالى : ﴿ كِتَابٌ مَرْقُومٌ ﴾^(١) أى محل كتاب . وفى الكشف أنه اسم لديران الخير الذى دُون فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين وعلى هذا يكون كتاب فى قوله ﴿ إِنْ كِتَابَ الْأَبْرَارِ ﴾^(٢) مصدراً بمعنى كتابة مع تقدير مضاف أى كتابة أعمال الأبرار . (قوله وأرضون) مبتدأ وشذ خبره وقوله والسنون مبتدأ خبره مخدوف أى كذلك . هذا ما درج عليه الشارح . (قوله بفتح الراء) وحكى إسكانها قاله الدمامينى وقال شيخنا تسكينها ضرورة . (قوله شذ قياساً) أى لا استعمالاً أما كونه شذ قياساً فلعدم استيفائه شروط جمع المذكر السالم وأما كونه لم يشذ استعماله فلكثر استعماله والشاذ استعمالاً ما ندر وقوعه وإنما خص أرضين وباب سنين . بالتنصيص على شذوذهما قياساً مع أن جميع الملحقات شاذة قياساً ولهذا كانت ملحقة بجمع المذكر السالم لا منه حقيقة لشدة شذوذهما لكونه من ثلاثة أوجه ذكرها الشارح لأن كلا منهما جمع تكسير ومفرده مؤنث وغير عاقل بل أربعة لأن مفرد كل غير علم وغير صفة ويدل على ما ذكرناه قول المصنف فى شرحه على العمدة ما ملخصه : أن عالمين وأهلين مستويان فى الشذوذ وأن أرضين وسنين أشد منهما ١ هـ وقولنا : مع أن جميع الملحقات شاذة شامل لعلمين وعلى شذوذه درج التسهيل ونازع فيه الدمامينى بأنه إذا جعل اسماً لأعلى الجنة كان علماً منقولاً عن جمع والعلم المنقول عن جمع ولو كان المسمى به غير عاقل ولو كان مفرداً فى الأصل غير علم ولا صفة يستحق هذا الإعراب ألا ترى إلى قنسرين ونصيبين بل صرح المصنف بأنه إذا سمي بالجمع على سبيل النقل يعنى عن الجمع أو على سبيل الارتجال يعنى لصيغة تشبه صيغة الجمع ففيه تلك اللغات يعنى التى سبذكرها الشارح فى الجمع المسمى به . ثم قال الدمامينى : نعم لو قيل إن علمين غير علم بل هو جمع على وصفت به الأماكن المرتفعة كان شاذاً لعدم العقل . (قوله بدليل أريضة) وبدليل يا عبادى إن أرضى واسعة . (قوله كذلك) أى مثل أرضين فى الشذوذ قياساً فقوله بعد شذ قياساً بيان لوجه الشبه .

(١) الآية ٢٠ : سورة المطففين . (٢) الآية ١٨ : سورة المطففين .

والنون رفعاً وبالياء والنون جرّاً ونصباً نحو عضة وعضين وعزة وإرين وثبة وثبين وقلة وقلين ، قال الله تعالى : ﴿ كم لبثتم في الأرض عدد سنين ﴾^(١) . ﴿ الذين جعلوا القرآن عضين ﴾^(٢) . ﴿ عن اليمين وعن الشمال عزين ﴾^(٣) وأصل سنة سنو أو سنه لقولهم في الجمع سنوات وسنات ، وفي الفعل سانيت وسانت^(٤) . وأصل سانيت سانوت قلبوا الواو ياء حين جاوزت متطرفة ثلاثة أحرف وأصل عضه عضو من العضو واحد الأعضاء ، أى أن الكفار جعلوا القرآن أعضاء أى مفرقا ، يقال غضيته وعضوته تعضية أى فرقته تفرقة . قال ذو الرمة :

* وليس دينُ الله بسالمعضي * [٢١]

أى بالمفرق لأنهم فرقوا أقاويلهم فيه ، أو عضه من العضه وهو البهتان ، والعضه أيضا السحر في لغة قريش . قال الشاعر :

(قوله كل كلمة ثلاثية) ذكر ستة قيود : كون الكلمة ثلاثية والحذف منها وكون المحذوف اللام والتعويض عنها وكون العوض هاء التأنيث وعدم التكسير ولكن من تأمل كلام الشارح الآتي في أخذ المحتررات عرف أن الشارح ألغى القيد الأول فلم يخرج به وجعل ما يخرج به نحو إوزون خارجا بقيد الحذف وهذا يقتضي أنه جعل قوله ثلاثية لبيان الواقع لا للاحتراز وكل جائز . (قوله ولم تكسر) أى تكسيرا تعرب معه بالحرركات وإلا فسنون جمع تكسير وإنما اشترط انتفاء التكسير لأنه إذا كسر ردت لامة المحذوفة والحامل على جمعه بالواو والياء والنون جبر حذف لامة . وشرط بعضهم شرطا آخر وهو ألا يكون له مذكر جمع بالواو أو الياء والنون ليخرج نحو هنة فإن مذكره وهو من جمع به فلو جمع هو أيضا به التيسر المؤنث بالمذكر . (قوله أطرده في الجمع) أى كثر وشاع استعماله فلا ينافي قوله أنفا شذ قياسا . (قوله سنو أو سنه) أو للتخيير لا شك كما زعمه شيخنا لثبوت أصالة كل منهما بدليل . (قوله لقولهم في الجمع إلخ) اعترض بأن فيه دورا لتوقف الجمع على المفرد لأنه فرع المفرد وتوقف الحكم بأصالة ذلك الحرف في المفرد على ثبوته في الجمع ودفع بأن توقف الجمع على المفرد توقف وجود وتوقف الحكم بأصالة الحرف في المفرد على الجمع توقف علم فلم تتحد جهة التوقف . (قوله وفي الفعل سانيت) أى والفعل المسند إلى التاء يرد الأشياء إلى أصولها . (قوله وأصل سانيت) جواب عما يقال ما ذكرت من الفعل يدل على أن الأصل الياء لا الواو . (قوله عضو) بدليل ما يأتي وبدليل جمعه على عضوات . (قوله أعضاء) أى كالأعضاء في التفرقة فقوله أى مفرقا بيان لحاصل المعنى . (قوله أى مفرقا) أى مفرقا فيه أى مفرقة أقوالهم في شأنه . (قوله يقال عضيته وعضوته) الأول بالتشديد والثاني بالتخفيف إذ لو كان مشددا لقلت واوه ياء لجاوزتها متطرفة ثلاثة أحرف فقوله تعضية مصدر الأول ومصدر الثاني عضو بفتح فسكون . وقوله أى فرقته تفرقة تفسير لهما وإن كان بالأول أنسب . (قوله لأنهم فرقوا أقاويلهم فيه) علة لقوله جعلوا القرآن

[٢١] وقيل قائل هذا الشعر رؤبة ، وهو من أرجوزة طويلة يمدح فيها نعيمًا وسعدًا من نفسه (انظر ديوان رؤبة ص ٨٤) .

(١) الآية ١١٢ : سورة المؤمن . (٢) الآية ٩١ : سورة الحجر . (٣) الآية ٣٧ : سورة المارج .

(٤) وكذا باب هذا الجمع وهو كل اسم ثلاثي حذف لامة وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكن له جمع تكسير ويعرب بالحرركات .

[٢٢] أَعُوذُ بِرَبِّي مِنَ النَّافَا تِ فِي عَقْدِ الْعَاضِيَةِ الْعَضِيَّةِ
وأصل عزة - وهي الفرقة من الناس - عزو ، وأصل أرة وهي موضع النار - أرى ،
وأصل ثبة - وهي الجماعة - ثبو وقيل ثبي من ثبتت أى جمعت والأول أقوى وعليه الأكثر
لأن ما حذف من اللامات أكثره واو . وأصله قلة وهي عودان يلعب بهما الصبيان قلو ،
ولا يجوز ذلك في نحو تمره لعدم الحذف وشذا إضنون جمع أضاة كقناة وهي الغدير ، وحرون
جمع حرة ، وأحرون جمع أحرة ، والأحرة والحرة الأرض ذات الحجارة السود ، وأوزون
جمع أوزة وهي البطة ، ولا في نحو عدة وزنة لأن المحذوف الفاء ، وشذرقون في جمع رقة
وهي الفضة ، ولدون في جمع لدة وهي التراب ، وحشون في جمع حشة وهي الأرض الموحشة .
ولا في نحو يد ودم لعدم التعويض وشذ أبون وأخون ولا في نحو اسم وأخت لأن المعوض غير الهاء

أعضاء أى فمهم من قال سحر ومنهم من قال شعر ومنهم من قال أساطير الأولين . (قوله أو عضه) ويدل له
تصغيره على عضيه . (قوله من النافاثات) جمع نافثة من النفث وهو البصق اليسير والعاضه الساحر والعضه مبالغة
العاضه^(*) والبيت يعطى أن النافاثات غير السحرة إلا أن يكون من الإظهار في مقام الإضمار (قوله عزو) في
التصريح عزى فلامه ياء . (قوله وهي الجماعة) أى لا وسط الحوض لأن ثبة بمعنى وسط الحوض ليست مما نحن
فيه على الصحيح لأنها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب إذا رجع وقيل بل هي أيضا محذوفة اللام من ثبتت
فعلى الأول لا تجمع بالواو والنون وعلى الثانى تجمع بهما . (قوله ولا يجوز ذلك إلخ) شروع في محترزات ضابط
باب سنة ولو عبر بالفاء لكان أحسن . (قوله وشذ إضنون) بكسر الهمزة أى شذ قياسا واستعمالا وكذا يقال
فيما يأتى فلا اعتراض بأن الباب كله شاذ . (قوله وإحرون) بكسر الهمزة وحكى فتحها وفتح الحاء وتشديد
الراء وقوله جمع إحرة بكسر الهمزة وفي التصريح أن إحرين أيضا جمع حرة وأن أصل حرة إحرة حذفت همزته
وأن هذا الأصل ترك وصار نسيا منسيا أى فالمستعمل حرة بلا همزة وعلى هذا يكون قول الشارح جمع إحرة بالنظر
إلى الأصل لا المستعمل الآن . (قوله ولا في نحو عدة إلخ) أصل عدة وزنة ورقة ولدة وحشة وعد ووزن وورق
ووحش بكسر الواو في الكل فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما بعدها وحذفت الواو وعوض عنها هاء
التأنيث . (قوله وهي الفضة) ظاهره مطلقا وقيدها صاحب القاموس وغيره بالمضروبة . (قوله وهي التراب)
أى المساوى في السن . (قوله لعدم التعويض) أى من لامها المحذوفة وأصلهما يدي ودمى بسكون الدال والميم
أه تصريح . وحكى في المصباح قولا بفتح الدال وقولا بفتح الميم وقولا بأن لام دم واو . (قوله وشذ أبون
وأخون) أى وهنون وحمون وذوون وفون على القول بسماع الكل كما مر . قال الدماميني : نحو أبون يحتمل
وجهين الأول أن يكون الأصل أبون أى برد اللام ثم أتبعوا كما أتبعوا في المفرد المضاف ثم استثقلوا ضمة اللام

[٢٢] البيت من المتقارب ، وقائله مجهول .. وإن كان البعض نسب له أحد شعراء قريش .

(*) (قوله والعضه مبالغة العضه) لا مبالغة بل الذى فى الصحاح أنه المعضه بالميم من أعاضه الرباعى اهـ .

إذ هو في الأول همزة وفي الثاني تاء . وشذ بنون في جمع ابن^(١) وهو مثل اسم ، ولا في نحو شاة وشفة لأنهما كسرا على شياه وشفاه . وشذ ظيون في جمع ظبة وهي حد السهم والسيف فإنهم كسروه على ظبي بالضم وأظب ومع ذلك جمعه على ظبين .
(تفصيله) : ما كان من باب سنة مفتوح الفاء كسرت فاؤه في الجمع نحو سنين ،

فحذفوا ثم حذفوا اللام للساكنين والثاني أنهم لم يردوا اللام بل استعملوه ناقصا كما كان في حالة إفراده وعدم إضافته . (قوله اسم وأخت) أصل الأول سمو بكسر السين أو ضمها وسكون الميم حذفت لأمه تخفيفا وعوض عنها همزة وسكنت السين وأصل أخت أخو بضم همزة وسكون الخاء كما استظهره الروداني حذفت اللام وعوض عنها تاء التأنيث لا هاؤه وكذا أصل بنت بنو بكسر فسكون كما استظهره الروداني فعل به ما مر . وقيل أصل الكلمتين بفتحيتين كمذكريهما وهو مفاد كلام الشارح في النسب . قال في التصريح : والفرق بين تاء التأنيث وهائه أن تاء التأنيث لا تبدل في الوقف هاء وتكتب مجرورة وهاء التأنيث يوقف عليها الهاء وتكتب مربوطة اهـ . (قوله وشذ بنون في جمع ابن) قال في التصريح : وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال في تثنيته ابنان ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعله تصريفية أدت إلى حذف همزة اهـ . قال الروداني : هي أن أصل ابن بنو حذفت لأمه تخفيفا وعوض عنها همزة وتثنيته وجمعه بنوان وبنون لأنهما يردان الأشياء إلى أصولها فأرادوا مناسبتها للمفرد كمناسبة هراو لهرأوة ففعل بهما ما فعل بالمفرد من حذف اللام وتعويض همزة لكن استتقال الانتقال من كسرة همزة في الجمع إلى ضمة النون أوجب حذف همزة والفصل بينهما لكونه لسكونه حاجزا غير حصين كلا فاصل . ثم إن جمع ابن هذا الجمع خاص بما إذا أريد به من يعقل . قال في التسهيل : يقال في المراد به من يعقل من ابن وأب وأخ وهي وذى بنون وأبون وأخون وهنون وذوون اهـ أى وأما المراد به ما لا يعقل فيجمع بالالف والتاء . (قوله شاة وشفة) أما شاة فأصلها شوهة قال في التصريح بسكون الواو فحذفت لامها وهي الهاء وقصد تعويض هاء التأنيث منها فلقبت الواو هاء التأنيث فلزم انفتاحها فقلبت ألفا فصار شاة . ويرد عليه أن حركة الواو عارضة فلا توجب قلبها ألفا وقال الروداني : لو قيل أصله شوهة كرقبة لكان أقرب مسافة لأن إعلاها واحدا أولى من إعلايين ولكان كشفه إذ أصله شفهة اهـ وأما شفة فأصله شفهة بالتحريك كما يقيده كلام الروداني فحذفت لامها وهي الهاء وقصد تعويض هاء التأنيث منها . (قوله على شياه) أصله شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها . (قوله في جمع ظبة) بكسر الظاء كما في التصريح وبضمها كما في القاموس ولامها كما في التصريح قال لقولهم ظبوتاه إذا أصبته بالظبة . (قوله وأظب) أصله أظبو كأرجل . (قوله كسرت فاؤه في الجمع) أى ما لم يكن مضعف العين فيبقى فتحه كحرون في حرة أو يقال الكلام في المطرد وحرون ونحوه مما شذ على أن الكلم في باب سنة وجرة ليست من باب سنة كما علم من الضابط المتقدم .

(١) وهو جمع من جموع التكسير تغير ليا بناء المفرد وجمع جمعا سالما قياسا .

وما كان مكسور الفاء لم يغير في الجمع على الأفصح نحو مئين . وحكى مئون وسنون وعزون بالضم ، وما كان مضموم الفاء ففيه وجهان الكسر والضم نحو ثبين وقلين (ومثل جين قد يرد * ذا الباب) فيكون معربا بالحركات الظاهرة على النون مع لزوم الياء كقوله^(١) :

[٢٣] دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنْ سِينَتْ لَعِينَ بَنَّا شَيْئًا وَشَيْئًا مُرْدًا

(قوله على الأفصح) راجع لكل من قوله كسرت وقوله لم يغير بدليل قوله وحكى إلخ فيستفاد من كلام الشارح أن في جمع مفتوح الفاء ومكسورها ومضمومها لغتين لكن الأفصح في الأولين الكسر وهل هما في الثالثة على حد سواء أو لا والذي يؤخذ من عبارة جمع الجوامع للسيوطي أنهما سواء حيث قال : وكثر فاء كسرت أو فحت في مفرد أشهر من ضمها أو ساغا إن ضمت أ هـ وكذا يؤخذ من الشارح وأما عبارة التصريح فلفظها وما كان مضموم الفاء ففي جمعه وجهان الضم والكسر نحو ثبين بضم الثاء وكسرها وهو الأكثر أ هـ وهي ليست نصا في أكثرية كسر جمع المضموم مطلقا لاحتمال أن حكمه بالأكثرية على الكسر في يبين فقط ففي نقل البهوتي عن شرح التوضيح أكثرية الكسر فيما مفردة مضموم تساهل وإن نقله عنه البعض وسكت عليه اللهم إلا أن يريد بشرح التوضيح شرحا آخر غير التصريح وهو في غاية البعد والذي يتجه عندي رجحان الضم في حال الرفع لمناسبة الواو وللفرار من الانتقال من كسر إلى ضم ورجحان الكسر في حالي النصب والجر لمناسبة الياء وللفرار من الانتقال من ضم إلى كسر . (قوله نحو مئين) قضيته أنه من باب سنين وبه صرح في النكت ولأمها المحذوفة المعوض عنها هاء التانيث ياء كما صرح به في المصباح فزال توقف البعض فيها . (قوله ومثل حين) حال من ذا أو صفة لمحذوف أي ورودا مثل ورود حين أي في الإعراب بالحركات الظاهرة على النون ولزوم الياء ولزوم النون فلا تسقط للإضافة لكن في باب سنين حيث ثلث لغتان التنوين وعدمه^(٢) كما في التصريح وكأن تركه مراعاة لصورة الجمع ثم رأيت المرادى قال في شرحه على التسهيل : علل المصنف ترك التنوين بأن وجوده مع هذه النون كوجود تنوينين في كلمة واحدة وظاهر كلامه أن من لم ينون يجر بالكسرة الظاهرة وظاهر كلام الفراء أنه يمنع الصرف فيجر بالفتحة أ هـ وانظر ما علة منع الصرف . وبقي في باب سنين لغتان أخر يان ذكرهما السيوطي في جمع الجوامع :

[٢٣] قاله الصمة بن عبد الله بن الطفيل ، شاعر إسلامي بدوي مقل من شعراء الدولة الأموية ، مات في طبرستان . وهو من قصيدة من الطويل قالها وقد اشتاق إلى ذي الود وطنه بنجد . (قوله دعاني) أي أتركاني يخاطب به خليله ومن عادتهم يخاطبون الواحد بصيغة التثنية كما في قول امرئ القيس : قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل . ونجد اسم للبلاد التي أعلاها تهامة واليمن وأسفلها العراق والشام . وأولها من ناحية الحجاز ذات عرق إلى ناحية العراق والتقدير دعاني من ذكر نجد والفاء في فإن للتعليل والشاهد في سنيته حيث أجراه مجرى الحين في الإعراب بالحركات والزام النون مع الإضافة ولو لم يجعل الإعراب بالحركة على نون الجمع لحذف النون وقال فإن سنيه . والشيب بكسر الشين جمع أشيب من شاب رأسه شيبا وشيبة فهو أشيب على غير قياس لأن هذا النعت إنما يكون من باب فعل يفعل مثل علم يعلم . وانتصابه على أنه حال من قوله بنا أي حال كوننا في الشيب . وشيئنا عطف على لعين . ومردا حال من ضمير المفعول في قوله شيئنا .

(١) ل هذا البيت أجرت العرب سنين ، وبابه مجرى حين ، على روايتين الأولى : إعرابه بحركات ظاهرة على النون ، والثانية غير منون ، ولا تسقط النون للإضافة .

(٢) أي أن اللغتين إحداهما : أن يلزم الواو وفتح النون فيكون معربا بحركات مقدرة الثانية : أن يلزم الواو ويعرب بحركات ظاهرة على النون غالبا وذلك على لغة بني عامر في التنوين ، وغير منون على لغة تميم لشبه المعجمة .

وفي الحديث : « اللهم اجعلها عليهم سنينا كسني يوسف » في إحدى الروايتين^(١) (وَهُوَ) أى مجيء الجمع مثل حين (عِنْدَ قَوْمٍ) من النحاة منهم الفراء (يَطْرُدُ) في جمع المذكر السالم وما حمل عليه خرجوا عليه قوله :

[٢٤] رُبُّ حَيٍّ عَرْنَدَسِرْ ذِي طَلَالٍ لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقِبَابِ وَقَوْلُهُ : [٢٥]

والصحيح أنه لا يطرد بل يقتصر فيه على السماع .

(تنبيهات) : الأول : قد عرفت أن إعراب المثني والمجموع على حده مخالف للقياس من وجهين الأول من حيث الإعراب بالحروف ، والثاني : من حيث أن رفع المثني

إحدهما : أن يلزم الواو وفتح النون والظاهر أن إعرابه على هذه اللغة بحركات مقدرة على الواو كما سيتضح قبيل الكلام على قوله وجر بالفتحة إلخ . ثانيهما : أن يلزم الواو ويعرب على النون بالحركات . (قوله دعالي) أى أتركاني وعادتهم يخاطبون الواحد بلفظ الاثنين تعظيما والشاهد في قوله فإن سنيته لأنه لو كان معربا بالحروف لحذفت النون للإضافة . (قوله في إحدى الروايتين) والرواية الأخرى سني كسني يوسف بإسكان الياء وحذف النون . (قوله أى مجيء) لو قال أى ورود لكان أحسن لأنه المتقدم ضمنا في قوله يرد إلا أن يقال أشار بذلك إلى أن ورود بمعنى المجيء وقوله الجمع يعنى جمع سنة وبابه وإضافة مجيء إلى الجمع بمعنى اللام والمعنى المجيء مثل حين الثابت لسنين وبابه يطرد في جمع المذكر السالم فلا رككة في الشارح لأنها إنما تكون إذا أريد بالجمع في قوله أى مجيء الجمع جمع المذكر السالم القياسي . (قوله عرنندس) أى قوى شديد والطلال بالفتح الحالة الحسنة وفي قوله لا يزالون مراعاة معنى الحى بعد مراعاة لفظه والقباب جمع قبة وهى التى تتخذ من الأديم والخشب والبلد ونحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء والشاهد في ضاربين حيث أثبت النون ولم يحذفها للإضافة فعلم أنه معرب بالحركات وقيل الأصل ضاربين ضاربي القباب على الأبدال أو ضاربين للقباب فحذف المضاف أو اللام وأبقى القباب على جره . (قوله مخالف للقياس) أى الأصل .

[٢٤] هو من الخفيف . وعرنندس بفتح العين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال وفي آخره سين مهملة وهو الشديد ومنه تسمى الناقة الشديدة عرنندسا والأسد أيضا . والطلال بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام وهى الحالة الحسنة والهيئة الجميلة . والقباب بكسر القاف جمع قبة وهى التى تتخذ من الأديم والخشب والبلد ونحوها . وقد يطلق على ما يتخذ من البناء . ويروى ضاربين الرقاب . وفيه الشاهد حيث أجراه مجرى غسيلين في الإعراب فصار إعرابه على النون فلذلك ثبتت في الإضافة وخرج على أن يكون أصل ضاربين ضاربي القباب فحذف ضاربي لدلالة ضاربين عليه ، أو يكون القباب منصوبا بضاربين ويريد القبابى فالحق الجمع ياء النسبة ثم حذف إحدى الياءين ثم أسكن الياء الباقية لما كان الاسم في موضع نصب .

[٢٥] البيت لسحيم من وثيل الرياحى ، وهو من الوافر وصدر البيت يقول فيه الشاعر :

وماذا تبغى الشعراء منى

وانظر هذا البيت لابن يعيش ١١/٥ ، ١٣ . وهذا البيت من الوافر ، وقد قيل إن نون الجمع السالم وما ألحق به مفتوحة للخطفة ، وقيل كسرها لفة وقيل ضرورة ، وقد جاءت النون مكسورة في هذا البيت ، وهذا ما يستدل به من يعربه بحركات ظاهرة على النون .

(١) الحديث أخرجه البخارى ومسلم ، وروى لفظ كسني ، كسنى ، يوسف يحذف النون للإضافة ، وسكون الياء الخفيفة .

ليس بالواو ونصبه ليس بالألف وكذا نصب المجموع أما العلة في مخالفتها القياس في الوجه الأول فلأن المثني والمجموع فرعان عن الآحاد ، والإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات فجعل الفرع للفرع طلبا للمناسبة وأيضا فقد أعرب بعض الآحاد وهى الأسماء الستة بالحروف فلو لم يجعل إعرابهما بالحروف لزم أن يكون للفرع مزية على الأصل . ولأنهما لما كان في آخرهما حروف وهى علامة الثنية والجمع تصلح أن تكون إعرابا بقلب بعضها إلى بعض فجعل إعرابهما بالحروف لأن الإعراب بها بغير حركة أخف منها مع الحركة . وأما العلة في مخالفتها للقياس في الوجه الثانى فلأن حروف الإعراب ثلاثة والإعراب ستة ثلاثة للمثنى وثلاثة للمجموع فلو جعل إعرابهما بها على حد إعراب الأسماء الستة لالتبس المثني بالمجموع في نحو رأيت زيدا ، ولو جعل إعراب أحدهما كذلك دون الآخر بقى الآخر بلا إعراب فوزعت عليهما وأعطى المثني الألف لكونها مدلولا بها على

(قوله من حيث إن رفع المثني) بكسر الهمزة أو بفتحها على أنها مع معموليها في تأويل مبتدأ والخبر محذوف أى من حيث ذلك موجود هذا إن جرينا على مذهب الجمهور من اختصاص حيث بالجملة فإن جرينا على مذهب الكسائى من عدم الاختصاص جاز الفتح من غير تقدير خير . (قوله وأيضا فقد أعرب بعض الآحاد) هذا لتوجيه يقتضى أن سبب إعراب المثني والمجموع على حده بالحروف إعراب بعض الآحاد بها لأنهما لو أعربا بالحركات لزم مزية الفرع على الأصل وقد سبق عنه أن سبب إعراب بعض الآحاد بها إرادة إعراب المثني والمجموع بها ليكون توطئة لإعرابهما بها وفي هذا دور فافهم . (قوله لزم أن يكون للفرع مزية على الأصل) اعترض بأن الثنية والجمع ليسا فرعين لكل مفرد بل لمفردى وبأن هذا يقتضى إعراب كل جمع بالحروف لوجود الفرعية وليس كذلك . ويجاب عن الأول بأنهما فرعان عن المفرد في الجملة وبأن من جملة المثني أبوان وأخوان ونحوهما ومن جملة الجمع أبون وأخون وحمون فلو أعربت بالحركات لزم مزيتهما على مفرداتها المعربة بالحروف وعن الثانى بأن ما ذكر حكمة فلا يلزم إطرادها . (قوله لما كان) أى وجد ، جواب لما قوله فجعل والفاء زائدة وفي بعض النسخ بإسقاط لما وهى ظاهرة . (قوله بقلب بعضها إلى بعض) أى خلف بعضها عن بعض . (قوله بغير حركة) أى بغير اعتبار حركة للإعراب ظاهرة أو مقدرة وقوله أخف منها أى أخف من وجودها ملغاة وهى صالحة للإعراب بها وقوله مع الحركة أى مع اعتبار الحركة هكذا ينبغى تقدير هذا المحل . (قوله فلأن حروف الإعراب) أى فى الاسم فلا يرد النون فى الأفعال الخمسة . (قوله والإعراب ستة) أى رفع ونصب وجر فى المثني ومثلها فى الجمع . (قوله فى نحو رأيت زيدا) أى من كل مثني أو مجموع أضيف سواء كان مع الألف فى حال النصب أو مع الواو فى حال الرفع لا الياء تميزهما معها بفتح ما قبلها فى المثني وكسره فى الجمع فقول البعض أو الياء سهو . (قوله بقى الآخر بلا إعراب) إن كان المراد بقى الآخر بلا إعراب أصلا ورد عليه أن المقدم لا يستلزم التالى حيثئذ لجواز إعراب الآخر بجرتين فقط وإن كان المراد بلا إعراب على حد إعراب الأسماء الستة ورد عليه أن لزوم هذا

التثنية مع الفعل اسما في نحو اضربا ، وحرفا في نحو ضربا أخواك ، وأعطى المجموع الواو لكونها مدلولاً بها على الجمعية في الفعل اسما في نحو اضربوا وحرفا في نحو أكلوني البراغيث ، وجرا بالياء على الأصل وحمل النصب على الجر فيهما ، ولم يحمل على الرفع لمناسبة النصب للجر دون الرفع لأن كلا منهما فضلة ، ومن حيث المخرج لأن الفتح من أقصى الحلق والكسر من وسط الفم والضم من الشفتين . الثاني : ما أفهمه النظم وصرح في شرح التسهيل من أن إعراب المثني والمجموع على حده بالحروف هو مذهب قطرب وطائفة من المتأخرين ، ونسب إلى الزجاج والزجاجي . قيل : وهو مذهب الكوفيين وذهب سيويه ومن وافقه إلى أن إعرابهما بحركات مقدرة على الأحرف (وَتُون مَجْمُوع وَمَا بِهِ أَلْتَحَقُّ) في إعرابه (فَأَفْتَحْ) طلبا للخفة من ثقل

لا يضر فلا يتم التوجيه إذ لقاتل أن يقول هلا أعرب الآخر بغير إعراب الأسماء الستة بأن يعرب بحرفين وإن كان المراد بلا إعراب رافع للالتباس ولو أعرب الآخر بحرفين لزم التباس المثني بالمجموع في الرفع والنصب ورد عليه أن لنا احتمالين لا التباس فيهما بأن يعرب المجموع بالأحرف الثلاثة والمثني بالألف والياء والعكس اللهم إلا أن يقال المثني سابق على المجموع فهو الأحق بأن يعطى الأحرف الثلاثة ويعطى المجموع حرفين والمناسب أن يكون أحدهما الواو رفعا لدلالاتها على الجمعية وحيث يحصل الالتباس ولا بد فيكون المراد بلا إعراب دافع للالتباس لائق لكن هذا يؤدي إلى أن المراد بأحدهما في كلام الشارح المثني وبالأخر المجموع لا الأحدهما الدائر والآخر الدائر فتأمل .

(قوله اسما) حال من الضمير في بها العائد على الألف . (قوله لأن كلا منهما فضلة) أى إعراب فضلة أو التقدير لأن عمل كل منهما فضلة . (قوله ومن حيث المخرج) عطف على قوله لأن كلا منهما فضلة فهو علة ثانية للمناسبة أى ولتقارب المخرج . (قوله لأن الفتح إلخ) اعترضه البعض كشبخنا بأنه غير ظاهر لأن الحركة تابعة للحرف في المخرج فإن كان الحرف حلقيا كالهزمة فحركته مطلقا كذلك وقس على ذلك وهو مدفوع بأن الحركة في حد ذاتها إن كانت فتحة فلها ميل إلى أقصى الحلق وإن كانت كسرة فلها ميل إلى وسط الفم وإن كانت ضمة فلها ميل إلى الشفتين والحس شاهد صدق على ذلك فإنك إذا نطقت بالهزمة مفتوحة ورجعت إلى حسك وجدت لها ميلا إلى أقصى الحلق أو مكسورة وجدت لها ميلا إلى وسط الفم أو مضمومة وجدت لها ميلا إلى الشفتين . (قوله بحركات مقدرة) رده الناظم بلزوم ظهور النصب في الياء لخفته وبلزوم تثنية المنصوب بالألف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها وأجاب أبو حيان عن الأول بأنهم لما حملوا النصب على الجر جعلوا الحكم واحدا فقدروا الفتحة كما قدروا الكسرة تحقيقا للحمل وعن الثاني بأن المانع من قلبها قصد الفرق بين المثني وغيره .

الجمع ، وفرقا بينه وبين نون المثني (وَقَلَّ مَنْ يَكْسِرُهُ نَطَقَ) من العرب . قال في شرح التسهيل :
يجوز أن يكون كسر نون الجمع وما ألحق به لغة ، وجزم به في شرح الكافية ، وما ورد منه قوله (١) :
[٢٦] عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَيَسَى أَيُّهَ وَأُنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ

وقوله : [٢٧] وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ
(وَلَوْ أَنَّ مَاتَنِي وَالْمُلْحَقَ بِهِ) وهو اثنان واثنان وثمان (بعكس ذلك) النون (استعملوه)

(قوله ونون مجموع) الأقرب نصبه على المفعولية لافتح والقاء زائدة لترتين اللفظ ورفع مبدأ نحو ج إلى تقدير
الرابط في الخبر (فائدة) تحذف نون الجمع ونون المثني للإضافة وللضرورة ولتقصير الصلة نحو :

خَلَيْتِي مَا إِنْ أَتَانَا الصَادِقَ هَوَى إِذَا خَفْتَا فِيهِ عَدُولًا وَوَأَشْيَا

ونحو قراءة الحسن والمقيمي الصلاة بنصب الصلاة . وقد تحذف نون الجمع اختيارا قبل لام ساكنة كقراءة
بعضهم غير معجزى الله بنصب الله . وقراءة بعضهم ﴿ إِنَّكُمْ لَذَاتُ الْعَذَابِ ﴾ [الصافات : ٣٨] بنصب
العذاب وهو أكثر من حذفها لا قبل لام ساكنة كقراءة الحسن ﴿ وَمَاهُمْ بِضَارِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ ﴾ [البقرة : ١٠٢]
كذا في التسهيل وشرحه للدماميني . وفي المغني يحذف النونان لشبه الإضافة نحو لا غلامى لزيد ولا مكرمى لعمرو .
وإذا قلنا الجار والمجرور صفة والخبر محذوف أو سياق بسط إعرابها في باب لا . (قوله فافتح) أى ضامما ما قبل الواو ولو
تقدير ارفى نحو ﴿ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ ﴾ [آل عمران : ١٣٩] إذ أصله الأعلون وكاسرا ما قبل الياء ولو تقدير ارفى نحو

[٢٦] قَبْلَهُ : عَرَيْنٌ مِنْ عُرَيْتَةٍ لَيْسَ مِثْلًا بَرَقْتُ إِلَى عُرَيْتَةٍ مِنْ عَرَيْنٍ
عَرَفْنَا إِيَّاهُ

قالهما جرير وهما من قصيدة نونية من الواقع . وأراد بعين عرين بن ثعلبة بن يربوع . وقال الأخفش : عرين بن يربوع
وهو وهم ، وهو يفتح العين وكسر الراء المهملتين ، وعرينة بضم العين بطن من بجيلة . (قوله ليس هنا) إما استئناف وإما خبر
ثان . ومعنى برئت تبرأت وكلمة إلى للغاية . والمعنى برئت من عرين متبها إلى عرينه كما في قولك أجد إليك الله أى أنهى حمده
إليك ، فيكون عمل إلى عرينه نصبا على الحال والعامل برئت . (قوله وبني أيه) أى بنى إلى جعفر . ويروى عرفنا جعفرا وبني رباح
وأنشده ابن القاسم عرفنا جابرا وبني رباح . وفي شرح التسهيل : عرفنا جعفرا وبني عبيد بفتح العين وكسر الباء . وجعفر وعرين
وعبيد أولاد ثعلبة بن يربوع . والزعانف بفتح الزاى المعجمة والعين المهملة وبعد الألف نون وفي آخره فاء وهو جمع زعنفة بكسر
الزاى والنون ، وأراد بها الأدعياء الذين ليس أصلهم واحدا . وقيل هم الفرق بمنزلة زعانف الأديم وهى أطرافه ، أرادوا أنكرنا
الأدعياء من جماعة آخرين . والشاهد فيه أنه كسر نون الجمع للضرورة وقيل هو لغة قوم .

[٢٧] قَبْلَهُ : أَكَلُ الدَّهْرِ حُلَّ وَارْتَحَالَ أَمَا يَتَّقِي عَلِيَّ وَلَا يَقِينُ
وَمَاذَا يَتَّقِي الشُّعْرَاءُ مِثْلِي

قالهما سحيم بن وثيل الرياحي وفيه اختلاف ذكرناه في الأصل . (قوله حل) أى حلول وارتفاعه بالابتداء والمقدم خبره ويجوز
ارتفاعه بالظرف للاعتداد . (قوله ولا يقيني) أى ولا يحفظنى من وقى وقاية . والضمير فيه يرجع إلى الدهر وكذلك فى يقى . (قوله
وماذا يتقى) من الاتقاء وهو الطلب . وأنشده الزحشرى والجوهري وماذا يلقى يقال أذراه وتلذذه إذا خدعه . فما مبتدأ وذا
مبتدأ ثان والجملة خبره والجميع خبر للأول والمعاد محذوف تقديره يتقيه ، والواو فى وقد للحال . والشاهد فى كسر نون الأربعين
للضرورة . ويجزى أن يكون أجراه مجرى الحين فاعربه بالحرركات .

(١) وما أن حتى نون الجمع وما ألحق به الفتح ، فقد كسرت خلوا إلى هذا البيت ، وما بعده ، وأعربت ، آخرين ، صفة محصورة بالياء بنابة عن الفسحة
لأنه جمع مذكر سالم ، والشاهد هو كسر نون ، آخرين ، وقيل إنها لغة وقيل خلوا ذلك لأن القصيدة مكسورة القافية .

فكسروه كثيرا على الأصل في التقاء الساكنين ، فتحوه قليلا بعد الياء (فأثبت) لذلك وهذه اللغة حكاهما الكسائي والفراء كقوله^(١) :

[٢٨] عَلَى أَخَوَيْتَيْنِ اسْتَقَلْتُ عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إِلَّا لَمْحَةٌ وَتَغْيِيبُ

وقيل لا تختص هذه اللغة بالياء بل تكون مع الألف أيضا وهو ظاهر كلام النظم ، وبه صرح السيرافي . كقوله^(٢) :

[٢٩] أَعْرِفُ مِنْهَا الْجَيْدَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَيَانَا

﴿ وإنيهم عندنا لمن المصطفين ﴾ [ص : ٤٧] إذ أصله المصطفون . (قوله من ثقل الجمع) من تعليلية متعلقة بطلبا . (قوله وفرقا) أى وزيادة فرق إذ أصل الفرق حاصل في نحو المصطفين بحذف ألف الجمع وقلب ألف المثني ياء وفي غيره بحركة ما قبل الياء . (قوله وقل من يكسره نطق) أى مع الياء . قال في التصريح : ولم تكسر النون بعد الواو في نثر ولا شعر لعدم التجانس . (قوله لغة) أى لا ضرورة كما قيل به . (قوله وحزم به) أى بكونه لغة وهذا هو الراجح . (قوله زعانف) جمع زعنفة بكسر الزاى والنون وهو القصير وأراد بهم الأديعاء الذين ليس أصلهم واحدا . (قوله حد الأربعين) استشهد به هنا على أن كسر نون الجمع والملاحق به لغة لبعض من يعربها بالحروف وسابقا على أن إعرابه بالحركة على النون لغة نظرا إلى أن كلا محتمل ويرد عليه أن الشاهد لا يكفي فيه الاحتمال كما صرحوا به وإن زعم البعض خلافه ويمكن أن يجعل مثلا . (قوله وهو اثنان واثنان وثلاثان) الحصر بالنسبة لما ذكره المصنف من الملاحظات المصحوبة بالنون وإن

[٢٨] قاله حميد بن ثور بن حزم أبو المثنى وقيل أبو خالد . شهد حينئذ الكفار ثم قدم على النبي ﷺ وأسلم وأنشد أبياتا . وهو من قصيدة بالية من الطويل يصف بها القطاة . والأحوى بفتح الميم وسكون الحاء للمهمة وسكون الحاء للمهمة وفتح الواو وكسر الدال المعجمة وتشديد الياء آخر الحروف وهو الخفيف في المثنى ، وأراد بهما هاتجناحي قطاة يصفهما لختيها ، وليست الياء فيه للنسبة بل مثل ما يقال لنوع من الحصر يردى . ويتعلق الجار والخروج باستقلت ومعناه استبدت يقال استقلت الطائر ارتفع في الهواء والضمير الذي فيه يرجع إلى القطاة المذكورة في الآيات التي قبله . وعشية نصب على الطرف ، والمراد بها إمعية ما ، أو عشية معينة فإن أراد بها معينة تمنع من الصرف عند البعض وهو القياس . (قوله فمأهى) كان أصله فمأهدها ثم حذف المضاف الأول وأتاب عنه الثاني ثم الثاني وأتاب عنه الثالث فارتفع وانفصل . ومثله في حذف مضامين أنت منى فرسخان أى ذو مسافة فرسخين إلا أن هذا حذف من الخبر وقد يقدر بعدك منى فرسخان فالحذف واحد من المبتدأ . (قوله وتغيب) معناه تغيب بعدها ، وهي جملة فعلية عطفت على الاسمية وفيه خلاف مشهور فأجازه البعض مطلقا ومنعه آخرون مطلقا . وقال أبو علي بنجر في الواو فقط والشاهد فيه فتح نون التثنية والقياس كسر ها وهي لغة بني أسد وليس بضرورة .

[٢٩] قيل قائله مجهول . وقيل هو روبة وكلاما غير صحيح . والصحيح ما قاله أبو زيد أنشدني المفضل لرجل من بني ضبة هلك من منذ أكثر من مائة سنة :

إِنْ لَسَلَمَى عَيْنَا دِيَّانَا أَوْى فَلَانَا وَابْنَهُ فَلَانَا

كَانَتْ عَجُوزًا عَمَّرَتْ زَمَانَا فَهِيَ تُرَى مِنْهَا إِحْسَانَا

أَعْرِفُ مِنْهَا الْجَيْدَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَيَانَا

والجيد بكسر الجيم العنق . وظيانا بفتح الطاء المعجمة وسكون الباء الموحدة وبالياء آخر الحروف اسم رجل بعينه وليس بشية ظبي . والضمير في منها يرجع إلى سلمى في البيت السابق . والشاهد في قوله والعينانا حيث فتح فيه نون التثنية . وفيه شاهد آخر وهو =

(١) البيت من الطويل ، والشاهد فيه فتح نون المثنى بعد الياء كما في لغة بني أسد فجاءت : أحرفين ، بفتح النون .

(٢) في هذا البيت جاءت النون مفتوحة مع الألف في قول الشاعر ، ولذلك قيل إنها لا تخص بالياء . وهذا البيت أنشده ابن عصفور والسراني وغيرهما بفتح النون في : العينان ، تثنية : عين .

وحكى الشيباني^(١) ضمها مع الألف كقول بعض العرب : هما خليلان وقوله :
[٣٠] يا أبتا أرقنى القيدان فالنوم لا تألفه العينان
(تغنييه) : قيل لحقت النون المشي والمجموع عوضا عما فاتهما من الإعراب

بالحركات ومن دخول التنوين وحذفت مع الإضافة نظرا إلى التعويض بها عن التنوين .
ولم تحذف مع الألف واللام وإن كان التنوين يحذف معهما نظرا إلى التعويض بها عن
الحركة أيضا . وقيل لحقت لدفع توهم الإضافة في نحو جاءني خليلان موسى وعيسى ،

كان الملمحق المصحوب بالنون لا ينحصر في الألفاظ الثلاثة لأن منه المدروين والثنايين وما سمي به من المثني كالبحرين وباب
التغليب كالمعمرين على قول الجمهور فاندفع ما اعترض به شيخنا والبعض . (قوله بعكس ذلك) أى بخلافه لأن الكثير هنا قليل
هناك والقليل هنا كثير هناك فالعكس لغوي قطعا فمحاكاة البعض من أنه لا لغوي ولا منطقي غير صحيح . (قوله على الأصل
في التقاء الساكنين) قد يقال هذا خلاف الأصل لأن قياس التقاء الساكنين إذا كان الأول حرف لين أن يحذف كما قال :

إن ساكنان التقيا اكسر ما سبق وإن يكن لنا فحذفه استحق

ويجاء بأن محل الحذف ما لم يمنع مانع من حذفه ولو حذف هنا لزم فوات الإعراب والتثنية . ووجه كون النون ساكنة
أنها عوض عما هو ساكن وهو التنوين أو أنها زائدة والزائد ينبغي فيه التخفيف والساكن أخف . (قوله على أحوذين) تنية
أحوذى وهو خفيف المشي لحذفه وأراد بهما هنا جناحي قطاة يصفها بالخفة والضمير في استقلت أى ارتفعت يرجع إليها . وقوله
فما هي إلا لحظة أى فما مسافة رؤيتها إلا مقدار لحظة . وقوله وتغيب أى بعد تلك اللحظة جملة فعلية عطفت على الجملة الاسمية قبلها .
(قوله أعرف منها) الضمير يرجع إلى سلمى في البيت قبله كما قاله العيني . والجيد العنق . وقوله ومنخرين إن كان بفتح النون
الأخيرة فالأمر ظاهر أو بكسر هاء في البيت تلفيق من لغتين وفي البيت تلفيق آخر من لغتين لأنه جرى في قوله والعينان على لغة من
يلزم المثني الألف وفي قوله ومنخرين على لغة من ينصبه ويجره بالياء . وقال الدماميني في قوله : ومنخرين بالياء دلالة على أن
أصحاب تلك اللغة لا يوجبون الألف بل تارة يستعملون المثني بالألف مطلقا وتارة يستعملونه كالجماعة هو على هذا ينتفى
التلفيق الثاني . والمنخر بفتح الميم وكسر الخاء وفتحهما وضمهما . وظبيان اسم رجل على ما صوّبه العيني رادا على من جعله
تنية ظبي كالدمايني وعلى ما قاله العيني فانظر هل المراد أشبهها بمنخرى ظبيان في الكبر أو أشبهها بنفس الرجل في العظم أو القبح .
(قوله أرقنى) أى أسهرني والقذان بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة جمع قذة بضم فتشديد أو قذذ كبطل والقذذ والقذذ
البرغوث مثلث الباء والضم أفصح . (قوله عما فاتهما من الإعراب بالحرركات إلخ) هذا مذهب سيبويه والصحيح الذي
اختاره المحقق الرضي وغيره أن النون عوض عن التنوين في المفرد فقط لقيام الحروف مقام حركات الإعراب على الرجوع ولأن

= إجراء المثني بالألف حالة النصب وهي لغة بني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني المهجم وليس بضرورة . وهذه اللغة قرأتها ابن عامر
والكوفيون إلخ أحفصا : ﴿إن هذان لساحران﴾ وقيل الشاهد في ظبيان هو تنية ظبي وإليه مال الهروي وهو غير صحيح لما ذكرنا .

[٣٠] البيت مجهول القائل ، وهو من الرجز وموطن الشاهد فيه العينان حيث ضمت النون مع الألف وقد حكاها ابن حسن أيضا
والقذان مشدودة وقد سمع تشديد نون المثني في تنية اسم الإشارة قيل قراءة قوله تعالى : ﴿فذلك برهانان﴾ .

(١) الشيباني : هو إسحاق بن مرار أبو عمرو الشيباني الكوفي ، وكان يعرف بأبي عمرو الأحمر كما قال الأزهرى ، وليس من شيان بل أدب أولادها
منهم فحسب إليهم ... كان واسع العلم باللغة والشعر ، فقه في الحديث ، كثير السماع ، نبلا فاضلا ، عالما بكلام العرب ، حافظا للغات ، وهو عند
الخاصة من أهل العلم والرواية ، مشهور معروف ... ومن تصانيفه كتاب الجيم ، والتوادر ، غريب المعنى ، غريب الحديث وقول رحمه الله
سنة ٢٠٥ وقيل ٢٠٦ أو ٢١٣ جـ وانظر (البنية ١/٤٣٩ ، ٤٤٠) .

ومررت بينين كرام ، ودفع توهم الأفراد في نحو جاءني هذان ومررت بالمهتدين ؛ وكسرت مع المثني على الأصل في التقاء الساكنين لأنه قبل الجمع ، ثم خولف بالحركة في الجمع طلبا للفرق ، وجعلت فتحة طلبا للخفة وقد مر ذلك وإنما لم يكتف بحركة ما قبل الياء فارقا لتخلفه في نحو المصطفين . ولما فرغ من بيان ما ناب فيه حرف عن حركة من الأسماء أخذ في بيان ما ناب فيه حركة عن حركة وهو شيخان : ما جمع بألف وتاء وما لا ينصرف . وبدأ بالأول لأن فيه حمل النصب على غيره ، والثاني فيه حمل الجر على غيره ، والأول أكثر فقال : (وَمَا بَيْنَا وَأَلْفٌ قَدْ جُمِعَا)^(١) الباء متعلقة بجمع أى ما كان جمعا بسبب

سيبويه يقول إن إعراب المثني والمجموع بحركات مقدرة والمقدر كالثابت فلا يصح التعويض عنها ، إلا أن يقال المراد أنها عوض عن ظهور الحركات . فإن قلت : إذا كانت النون عوضا عن التنوين فقط فلما ثبتت مع أل مع أن المعوض عنه لا يثبت مع أل . قلت : قال الرضى : إنما سقط التنوين مع لام التعريف لأنه يلزم عليه اجتماع حرف التعريف وحرف يكون في بعض المواضع علامة التنكير وفي ذلك قبح لا يخفى والنون لا تكون للتنكير أصلا فلذلك ثبتت معها اهـ . (قوله ومن دخول التنوين) أى الظاهر أو المقدر كما في الممنوع من الصرف . (قوله وحذفت مع الإضافة إلخ) حاصله أنه تارة رجح جانب التعويض بها عن التنوين فحذفت مع الإضافة كما يحذف التنوين معها وتارة جانب التعويض بها عن الحركة فثبتت مع أل كما ثبتت الحركة معها ولم يعكس للزوم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنون والفصل بينهما ممنوع بغير الأمور الآتية في قول الناظم فصل مضاف إلخ . (قوله نظرا إلى التعويض بها عن الحركة أيضا) لا وجه لقوله أيضا لأن المنظور إليه في عدم الحذف مع أل هو كونها عوضا عن الحركة فقط إلا أن يكون المراد كما نظر إلى التعويض بها عن التنوين في الحذف مع الإضافة . (قوله وقيل لدفع إلخ) هذا هو الذى اختاره الناظم . (قوله لدفع توهم الإضافة) أى وحمل ما لا توهم فيه على ما فيه توهم وكذا يقال فيما بعده . (قوله ودفع توهم الأفراد) أورد عليه أنه لو اعتبر دفع هذا التوهم لامتنت إضافة جمع المنقوص جرا نحو مررت بقاضيك لالتباسه بالمفرد حيثئذ . وأجيب بالفرق بأنه في الجمع المذكور يمكن دفع الالتباس بالوقف على المضاف لعود النون حيثئذ ولا كذلك ما نحن فيه على تقدير عدم النون واقتصرنا في الإيراد على الجر لأنه لا التباس حال النصب لأن ياء المفرد تفتح نصبا وياء الجمع تسكن ، فما نقله شيخنا عن سم وأقره هو والبعض من زيادة النصب سهو . (قوله في نحو جاءني هذان) مبني على أنه مثني حقيقة والراجع خلافه أو يراد بالمثني في أول التنبيه هو وما ألحق به . (قوله طلبا للفرق) أى بين نوني المثني والجمع وكلامه هذا يقتضى أن طلب الفرق علة اختلاف الحركة وهو مخالف لما قدمه من جعل الفرق علة للفتح إلا أن يحمل ما مر على تعليل الفتح من جهة عمومته وهو كونه حركة غير كسرة لا من جهة خصوصه . وحاصل ما استفيد من كلامه هنا أن تحريك النون فيهما للتخلص من التقاء الساكنين وأن الكسر في المثني لكونه الأصل في التخلص وأن مخالفة حركة نون الجمع لحركة نون المثني للفرق وأن خصوص فتحها لطلب الخفة فافهم . (قوله وقد مر ذلك) أى مر أن علة الفتح طلب الخفة . (قوله لتخلفه في نحو المصطفين) فيه كما قال سم أن هذا التخلف لا يضر لحصول الفرق بحذف الألف في الجمع وقلبها ياء في الثنية كما مر على أنه لو كان الفرق بحركة النون للتخلف المذكور لورد عليه أن النون الحاصل بحركتها الفرق تسقط في

(١) أى جمع مؤنث سالم ، وهو الذى يجمع بالألف والتاء ، وقيد بالسالم احترزا عن جمع التكسير الذى لا يسلم فيه بناء واحدة مثل : هنود .

ملاسته للألف والتاء أى كان لهما مدخل فى الدلالة على جمعيته (يُكْسَرُ فى الْجَزْرِ وَفِي النَّصْبِ مَعًا) كسر إعراب خلافا للأخفش فى زعمه أنه مبنى فى حالة النصب ، وهو فاسد إذ لا موجب لبنائه ، وإنما نصب بالكسرة مع تأتى الفتحة ليجرى على سنن أصله وهو

حال إضافة نحو المصطفين ولو قال : وإنما لم يكتف بحركة ما قبل الياء فارقامبالغة فى الفرق لكان أتم . (قوله من الأسماء) بيان لما مشوب بتبعيض . (قوله ما نابت فيه حركة عن حركة) لم يقل من الأسماء لعدم الاحتياج إلى التقييد به هنا لأن ما نابت فيه حركة عن حركة لا يكون إلا من الأسماء بخلاف ما نابت فيه حرف عن حركة . (قوله والأول أكثر) لأنه أفراد ثلاثة أنواع هى المثني والمجموع على حده والجمع بالألف والتاء . وأما الثانى فأفراد نوع واحد هو ما لا ينصرف . (قوله وما) أى جمع وقوله قد جمعا أى تحققت وحصلت جمعيته فاندفع ما قبل يلزم تحصيل الحاصل إن أوقعت ما على جمع وإعراب المفرد فى حالتى النصب والجر بالكسر مع أن العرب به الجمع إن أوقعت ما على مفرد . واعلم أن الجمع بالألف والتاء يطرد فى خمسة أنواع^(١) ما فيه تاء التانيث مطلقا وما فيه ألف التانيث مطلقا ومصغر مذكر ما لا يعقل كدريهم وعلم مؤنث لا علامة فيه كزئب ووصف مذكر غير عاقل كأيام معدودات ونظمها الشاطبي^(٢) فقال :

وقسه فى ذى التاء ونحو ذكرى ودرهم مصغر وصحرا

وزئب ووصف غير العاقل وغير ذا مسلم للناقل

فيقتصر فيما عدا الخمسة على السماع كسموات وأرضات وسجلات وحمامات وثياب وشمالات وأمهات . ويستثنى من الأول خمسة ألفاظ لا تجتمع بالألف والتاء : امرأة وأمة وشاة وشفة وقلة^(٣) ، زاد الروداني : وأمة بالضم والتشديد وملة وقيل تجمع شفة على شفها أو شفوات وأمة على أموات أو أميات . ومن الثانى فعلاء أفعل وفعل فعلا غير منقولين إلى العلمية لما لم يجمع مذكرهما بالواو والنون لم يجمع مؤنثهما بالألف والتاء واختلف فى فعلاء الذى لأفعل له كعجزاء ورتقاء فقال ابن مالك : يجمع بالف وتاء لأن المنع فى حمراء تابع لمنع جمع التصحيح وهو مفقود هنا ومنعه غيره . ويستثنى من الرابع باب حزام فى لغة من بناه قاله الروداني وغيره . (قوله يتا) بالتونين لأنه مقصور للضرورة على ما مر والمقصود إذا لم تدخل عليه أل ولم يضاف ولم يوقف عليه يتون فأعرا به مقدر على الألف المحذوفة لا على الهمزة المحذوفة لأن حذف الألف لعل تصريفية والمحذوف لعل تصريفية كالنابت بخلاف الهمزة ، فهى أحق من الهمزة بجعلها حرف الإعراب ويجوز ترك تنوينه للوصول بنية الوقف . (قوله بسبب ملاسته) أشار بقوله بسبب إلى أن الباء سببية وبقوله ملاسته إلى أن فى عبارة المصنف تقدير مضاف لأن السبب ليس وجود الألف والتاء ولو من غير ملاسته للكلمة بل السبب ملاستهما لها وهذا يستغنى عما أطال به البهوقى هنا من التعسف ويجعل الباء سببية يستغنى عن تقييد الألف والتاء بالزيادة لأنها إما يكونان سببا فى الجمعية إذا كانتا مزيدتين . (قوله فى الجر) إنما ذكره مع أنه جاء على الأصل والكلام فى النيابة ولهذا لم يذكر الرفع للإشارة إلى أن النصب حمل على الجر . (قوله معا) منصوب على الحال وهى بمعنى جميعا عند الناظم فلا تقتضى اتحاد الوقت فلا إشكال على مذهبه أما عند ثعلب وابن خالويه فتقتضى اتحاد الوقت بخلاف جميعا وعلى هذا تكون معنا هنا مجازا فى مطلق الاجتماع بقرينة استحالة اجتماع النصب والجر فى وقت واحد .

(١) قال الرضى فى ج ١٨٧/٢ : ويجمع هذا الجمع غير المفرد نوعان من الأسماء : أحدهما اسم الجنس المذكور الذى لا يقل ، وثانيها المجموع الذى لا تكسر .

(٢) وقد استغنى بجمعها جمع تكسر عن جمعها بالألف والتاء .

(٣) سبق التعريف به ص ٦٥ .

جمع المذكر السالم في حمل نصبه على جره . وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا ، وهشام^(١) فيما حذف لامه ، ومنه قول بعض العرب: سمعت لغاتهم. ومحل هذا القول ما لم يرد إليه المحذوف فإن رد إليه نصب بالكسرة كسنوات وعضوات.

(تفصيله) : إنما لم يعبر بجمع المؤنث السالم كما عبر به غيره ليتناول ما كان منه كمذكر كحمامات وسراقات ، وما لم يسلم فيه بناء الواحد نحو بنات وأخوات ، ولا يرد عليه نحو أبيات وقضاة^(٢) لأن الألف والتاء فيهما لا دخل لهما في الدلالة على الجمعية (كَذَا أُولَاتٌ) وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه يعرب هذا الإعراب إلحاقا له

(قوله ليجرى على سنن أصله) ولأنه لو لم يحمل نصبه على جره لزم مزية الفرع على الأصل . فإن قلت : قد تحملت مزية كون جمع المؤنث معربا بالحركات فهلا تحملت تلك المزية أيضا ؟ قلت : تحملها ثم لغرض فقد هنا وهو دفع الثقل الناشئ من اجتماع الحرف والحركة ولا يلزم من تحمل المحذور لغرض تحمله لا لغرض قاله شيخ الإسلام . وقوله من اجتماع الحرف والحركة أى في جمع المذكر السالم لو أعرب بحركة على الواو والياء . **(قوله مطلقا)** أى حذف لامه أولا . **(قوله وهشام فيما حذف لامه)** لم يشابهته المفرد حيث لم يمر على سنن المجموع في رد الأشياء إلى أصولها وجبر الحذف لامه . **(قوله سمعت لغاتهم)** أى بفتح التاء وهو جمع لغة أصلها لغو أو لغى حذف اللام وعوض هنا هاء التأنيث . **(قوله فإن رد إليه نصب بالكسرة)** لانتفاء العلتين المذكورتين . **(قوله إنما لم يعبر بجمع المؤنث السالم إلخ)** أجيب عن غير به بأنه صار علما في اصطلاحهم على ما جمع بألف وتاء مزيتين . **(قوله وسراقات)** جمع سراقة وهو ما يد فوق صحن البيت كما في القاموس . **(قوله نحو بنات وأخوات)** لم ترد اللام في بنات ووردت في أخوات حملا لكل على جمع مذكوره وهو أبناء وأخوة لعدم الرد في أبناء والرد في أخوة قاله البعض وفيه نظر لأنهم ردوا اللام في أبناء أيضا لكنهم قلبوها همزة كما هو شأن الواو بعد الألف الزائدة كما في كساء إلا أن يقال لما غيرت عن أصلها كان كأنها لم ترد . **(قوله لا دخل لهما في الدلالة على الجمعية)** بل الدلالة على الجمعية فيهما بالصيغة . **(قوله كذا أُولَات)** أى مثل ما جمع بألف وتاء في إعرابه السابق أُولَات فقول الشارح يعرب هذا الإعراب بيان لوجه الشبه ولا يخفى أن المقصود لفظ أُولَات فيكون معرفة بالعلمية فإن اعتبرت مؤنثة لتأولها بالكلمة أو اللفظة منعت الصرف لاجتماع العلمية والتأنيث المعنوي وإن اعتبرت مذكورة لتأولها باللفظ أو الاسم صرفت وإنما لم تكن مؤنثة لفظا لأن ما فيها تاء التأنيث والمانع للصرف هو هاء التأنيث كما سننقله عن شيخنا وهذا يعرف ما في كلام البعض . وأصل أُولَات ألى بضم المهملة وفتح اللام قلبت الياء ألفا ثم حذف لاجتماعها مع الألف والتاء للمزيدتين فوزنه فعات قاله في التصريح ، قال الروداني فيه أنه يلزم من زيادتهما أن يكون جمعا حقيقيا لا ملحقا به وهو خلاف المفروض فالصواب أن وزنه فعلت بلا حذف اللام وما قيل لا يلزم من زيادتهما أن يكون جمعا يدفعه أنا لم نجد زيادتهما في غير المفرد معنى إلا وهو جمع بخلاف المفرد نحو أرطاة وسعلاة وبهامة فلو كانتا زائدتين لكان جمعا هـ .

(١) هشام : هو هشام بن معاوية الضري ، أبو عبد الله النحوي ، الكوفي أحد أعيان أصحاب الكسائي ، له مقال في النحو ثمزى إليه ... ومن تصانيفه : مختصر النحو ، الحدود ، القياس وقد توفي سنة ٢٠٩ هـ (انظر البغية ٢/٣٢٨) .

(٢) ومثل أبيات وقضاة في ذلك : أموات ، وأصوات ، وأثبات ، أموات جمع حوت ، وأسمعات جمع سحت بمعنى حرام . وذلك لأن الألف والتاء لا تدلان على الجمع ، والمراد ما كانت الألف والتاء تدل على الجمع مثل هذات .

بالجمع المذكور . قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتُ حِمْلٍ ﴾ [الطلاق : ٦] (وَأَلْدَى أَسْمًا قَدْ جُعِلَ) من هذا الجمع (كَأَذْرَعَاتٍ) اسم قرية بالشام ، وذاله معجمة أصله جمع أذرعة التي هي جمع ذراع (فيه ذَا) الإعراب (أَيْضًا قَبْلَ) على اللغة الفصحى ومن العرب من يمنعه التنوين ويجره وينصبه بالكسرة ، ومنهم من يجعله كأرطاة علما فلا ينونه ويجره وينصبه بالفتحة . وإذا وقف عليه قلب التاء هاء . وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله :
 [٣١] تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ^(١) وَأَهْلِهَا يَثْرِبُ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرَ عَالِي^(٢)

(قوله لا واحد له من لفظه) بل من معناه وهو ذات فهو في المؤنث نظير أولى في المذكر إلا أن أول مختص بالعاقِلين بخلاف أولات . (قوله وإن كنَّ) أصله كون بفتح الواو ثم نقل إلى فعل بالضم توصلا لما يأتي ثم نقلت ضمة الواو إلى الكاف فسكنت الواو فاجتمع ساكنان فحذفت الواو لالتقاء الساكنين . (قوله والذي اسم) أى علما لمذكر أو مؤنث كما في شرح التسهيل لابن عقيل لكن محل جواز منع التنوين كما في اللغتين الأخريين إذا سمى به مؤنث فإن سمي به مذكر لم يمتنع التنوين "لفقد التانيث" كما في التصريح وغيره . قال شيخنا : وإنما لم يجعل من التانيث اللفظي لأن ما فيه تاء التانيث والمانع من الصرف هو هاء التانيث كما سيأتى . (قوله كأذْرَعَاتٍ) بكسر الراء وقد تفتح قاموس . (قوله أيضا) أى كما قيل في أولات كذا قيل . ويَعْدَهُ عدم وقوعه عقب قوله فيه مع أن حمله على هذا المعنى يؤدي إلى عدم فائدة له والمفيد الذى يقتضيه وقوعه عقب قوله ذا حمله على أن المعنى كما قيل فيه غير هذا الإعراب من الوجهين اللذين سيذكرهما الشارح . (قوله قبل) أراد القبول القياسى لأنه إنما يتكلم فى الأصول القياسية هـ يس . (قوله على اللغة الفصحى) المرعى فيها الحالة الأصلية فقط . وقال المرادى : إنما بقى تنوينه مع أن حقه منع الصرف للتانيث والعلمية أى إذا كان علما على مؤنث لأن تنوينه ليس للصرف بل للمقابلة هـ أى وتنوين المقابلة يجامع على منع الصرف . (قوله من يمنعه التنوين) أى مراعاة للحالة الراهنة المقتضية منع تنوينه لاجتماع العلمية والتانيث المعنوى وإن لم يكن تنوينه تنوين صرف بل مقابلة كما مر لأنه مشبه لتنوين الصرف فى الصورة كما قاله شيخنا وغيره وبه يوجه ترك التنوين فى الوجه الثالث وقوله ويجره وينصبه بالكسرة أى مراعاة للحالة الأصلية . ففى هذه اللغة مراعاة الحالتين ومن كون المرعى فى جره ونصبه بالكسرة

[٣١] قاله امرؤ القيس الكندى وهو من قصيدة طويلة من الطويل وأولها :

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَتَيْهَا الطَّلُّ البَالِسى وَهَلْ يَعْزَمَنَّ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِى

(قوله تنوَّرتها) يعنى نظرت إلى ناراها وإنما يعنى بقلبه لا بعينه ، يقال تنورت النار من بعيد أى تبصرتها ، فكأنه من فرط الشوق يرى ناراها . وأذْرَعَاتٍ مدينة كورة البنية^(*) من كور دمشق . ويثرب مدينة النبي ﷺ . (قوله أدنى دارها نظر عالى) يقول كيف أراها وأدنى دارها نظر مرتفع . وقيل معناه أقرب دارها منى بعيد . والحاصل أن القريب من دارها بعيد فكيف بها ودونها نظر عالى . والواو فى وأهلها للحال . والشاهد فى أذْرَعَاتٍ فإنه يجوز فيه الأوجه الثلاثة : الأول : أنه يعرب على اللغة الفصحى فيكسر فى النصب والجروينون . والثانى : أنه يعرب ولكنه يمتنع من التنوين . والثالث : أنه يمتنع من الصرف فيجرب وينصب بالفتح ولا ينون ، وهذا ممنوع عند البصريين خلافا للكوفيين .

(١) الشاهد فى أذْرَعَاتٍ وقد جاءت بالأوجه الثلاثة ، وهى قرية من قرى الشام ، ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَضْمَمَ مِنْ عِرْفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ ﴾ فكلمة عِرْفَاتٍ ، جائز فيها الأوجه الثلاثة ، ولكن الأصح أن يعرب هذا النوع إعراب الجموع بالألف والتاء ، وعن يعرب إعراب الممنوع من الصرف يراعى فيه أنه علم مؤنث فلا ينونه ويجره بالفتحة ، وهو ممنوع عند البصريين حازن عند الكوفيين . (*) لى معجم البلدان : البنية : ناحية من نواحي دمشق .

والوجه الثالث ممنوع عند البصريين جائز عند الكوفيين .

(تنبيهه) : قد تقدم بيان حكم إعراب المثنى إذا سمي به وأما المجموع على حده ففيه خمسة أوجه : الأول : كإعرابه قبل التسمية به . والثاني : أن يكون كغسلين في لزوم الياء والإعراب بالحركات الثلاث على النون منونة . والثالث : أن يجرى مجرى عربون في لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون منونة . والرابع : أن يجرى مجرى هرون في لزوم الواو والإعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه المعجمة . والخامس أن تلزمه الواو وفتح

الحالة الأصلية يعلم أن الكسرة في حال النصب نائبة عن الفتحة لا في حال الجر وإن ذكره شيخنا والبعض تبعاً للتصريح . (قوله ومنهم من يجعله كأرطاة) والمراعى في هذه اللغة الحالة الراهنة فقط . (قوله وإذا وقف عليه قلب التاء هاء) يعني فلا يرد أن المنع إنما هو مع هاء التانيث لا مع تائه على أن التانيث المعنوي موجود أيضاً . (قوله تنويرتها) أي نظرت بقلبي لا بعيني إلى نارها لشدة شوق إليها وجملتها وأهلها يثرب الحالية وكذا جملة أدنى دارها إلخ ويثرب اسم لمدينة النبي ﷺ سميت باسم من نزلها من العمالق وقد ورد النهى عن تسميتها يثرب لأنه من التثريب وهو الحرج وأما قوله تعالى : ﴿ يا أهل يثرب ﴾ [الأحزاب : ١٣] فحكاية عمن قاله من المنافقين . وأدنى دارها مبتدأ ونظر على خبر والكلام على حذف مضاف إما من المبتدأ أي نظر أدنى دارها أو الخبر أي ذو نظر على . والمعنى أن نظر الأقرب من دارها إلى نظر عظيم فكيف بنظر نفس دارها . (قوله جائز عند الكوفيين) هو الحق لوجود العلتين فيه وورود السماع به فلا وجه لمنعه . (قوله قد تقدم) أي في الشرح أي وتقدم حكم إعراب المسمى بما جمع بألف وتاء في المتن وأورد عليه أنه تقدم في المتن حكم إعراب المسمى بجمع المذكر السالم حيث قال عليون ومقتضى كلام الشارح أنه لم يتقدم والجواب أن مراده أنه لم يتقدم بهائر أوجه بل بوجه واحد وهو إعرابه كإعرابه قبل التسمية به . (قوله كغسلين) هو ما يسيل من جلود أهل النار وشبه بغسلين دون حين لشبه الجمع بغسلين في كونه ذا زيادتين الياء والنون . (قوله منونة) أي إن لم يكن أعجمياً فإن كان أعجمياً امتنع التنوين وأعراب إعراب ما لا ينصرف نحو قنسرين هـ . تصريح . قال شيخنا : ومثله يقال فيما بعده والعجمة ليست بقيد بل مدار عدم التنوين على أن ينضم إلى العلمية مانع آخر كالعجمة والتانيث المعنوي أفاده البعض وقد كتب الروداني على قول المصريح فإن كان أعجمياً إلخ ما نصه : هذا كلام ظاهري فإن ضمير كان عائد إلى ما سمي به من الجمع وما ألحق به وقنسران وسائر الأعجميات ليس واحداً منها بل هي أسماء مرتجلات لمسمياتها فلا بد من زيادة نوع في أنواع الملحقات بالجمع تركه الموضح وزاده الدماميني في شرح التسهيل وهو كل اسم وافق لفظه لفظ الجمع نكرة كان كياسمين أو علما كصفين ونصيبين وقنسرين وفلسطين فإنه يعرب إعراب الجمع للمشابهة اللفظية كما منعوا سراويل من الصرف لتلك المشابهة والأولى جعل عليين من هذا النوع هـ ببعض تغيير وهو حسن جداً طالما كان يلوح بيالي . (قوله وشبه العجمة) لأن وجود الواو والنون في الأسماء المفردة من خواص الأسماء الأعجمية وقد نص بعضهم على أن نحو حمدون وسحنون يجوز فيه الصرف والمنع للعلمية وشبه العجمة كما في الشيخ يحيى .

النون ذكره السيرافي . وهذه الأوجه مترتبة كل واحد منها دون ما قبله . وشرط جعله كخسليين وما بعده ألا يتجاوز سبعة أحرف ، فإن تجاوزها كاشهيبين تعين الوجه الأول . قاله في التسهيل (وَجَرَّ بِالْفَتْحَةِ) نيابة عن الكسرة (ما لَا يَنْصَرِفُ) وهو ما فيه علتان من علل تسع كأحسن ، أو واحدة منها تقوم مقامهما كمساجد وصحراء كما سيأتى في بابه ، لأنه شابه الفعل فنقل فلم يدخله التنوين لأنه علامة الأخف عليهم والأمكن عندهم ، فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين لتأخيهما في اختصاصهما بالأسماء ، ولتعاقبهما على معنى واحد

(قوله أن تلزمه الواو وفتح النون) والإعراب بحركات مقدرة على الواو لا النون كما يفيد كلام التصريح حيث قاسه على المثني عند من يلزمه الألف ويكسر نونه ويقدر الإعراب على الألف لا النون ويؤيده أنه لا معنى لتقدير الحركات على النون مع سهولة ظهورها عليها وما اعترض به من أنه يلزم تقدير الإعراب في وسط الكلمة يمكن دفعه بأن النون لما كانت في الأصل أعنى في حالة الجمعية قبل التسمية عوضا عن التنوين وهو إنما يلحق الآخر استصحب ذلك بعد التسمية فتكون الواو آخر الكلمة . (قوله وجر) يحتمل كونه فعل أمر ناصبا ما لا ينصرف على المفعولية فيكون مثلث الآخر وكونه ماضيا مجهولا رافعا له بالنيابة عن الفاعل فيكون مفتوح الآخر يؤيد الأول لاحقه والثاني سابقه والمراد بالفتحة ما يشمل الظاهرة كأحمد والمقدرة كموسى وأورد اللقاني على قوله وجر بالفتحة إلخ أنه منقوض بما سمي به مؤنث من الجمع بألف وتاء والملحق به بناء على أنه معرب بإعراب أصله ويمكن دفعه بأنه علم استثناءه من قوله سابقا والذي اسما قد جعل إلخ فافهم . (قوله وهو ما فيه علتان) العلة اصطلاحا ما يترتب عليه الحكم والحكم هنا وهو منع الصرف إنما يترتب على اثنتين من التسع أو واحدة منها تقوم مقام اثنتين فالعلة في الحقيقة على الأول مجموع الاثنتين فتسمية كل منهما علة من تسمية الجزء باسم الكل أو أراد بالعلة ما يشمل العلة الناقصة . (قوله لأنه شابه الفعل) أى في اجتماع علتين فرعيتين إحداها لفظية والأخرى معنوية كما سيأتى بسط ذلك وهذا تعليل لقول المصنف وجر إلخ ومحط التعليل قوله فامتنع الجر بالكسر لمنع التنوين . (قوله فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين) فإذا تَوَّن للضرورة عاد الجر بالكسرة لأنه إنما اتبع تبعاً له وقد عاد فيعود وهذا ظاهر على القول بأن تنوين الضرورة تنوين صرف أما على القول بأنه تنوين آخر أتى به لجرد الضرورة وهو الراجح فقليل لا يجر بالكسرة بل بالفتحة مع التنوين الضروري وقيل يجر بالكسرة نظراً إلى أنه بصورة تنوين الصرف . (قوله ولتعاقبهما) أى تناوبهما على معنى واحد هو مطلق التمييز أعم من أن يكون نصاً أو احتمالاً وذلك أنك إذا قلت عندى راقود خلا كان القصد المظروف نصاً لأن التمييز المنصوب على معنى من نصاً وإذا قلت عندى راقود دخل احتمال أن يكون دخل تمييزاً على معنى من فيكون القصد المظروف وأن تكون إضافة راقود إليه على معنى اللام فيكون القصد المظروف ووجه تعاقبهما أن راقوداً إن تَوَّن لم يجر خل بل ينصب تمييزاً وإلا جر بإضافة راقود إليه إضافة المميز إلى التمييز . والراقود دنّ طويل يطلى داخله بالقار وهو معرب كما في زكريا .

(١) الآية ٨٦ : سورة النساء .

(٢) أى يعرب المنوع من الصرف هذا الإعراب كغيره من الأسماء إذا كان غير مضاف ولم تدخل عليه أل ، فإذا أضيف أو دخلت عليه أل جر بالكسرة على الأصل مثال قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا حِمْيَرُ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنِ مَا أُرْدُّوهُ ﴾ . (٣) الآية ٢٣٦ : سورة البقرة .

في باب راقودُ خلًا وراقودُ خلٌ ، فلما منعوه الكسرة عوّضوه منها الفتحة نحو ﴿ فحيوا بأحسن منها ﴾ [النساء : ٨٦] وهذا (ما لم يُضَفْ أَوَّلُكَ بَعْدَ أَلْ رَدِفٍ)^(١) أى تبع فإن أضيف أو تبع أَل ضعف شبه الفعل فرجع إلى أصله من الجر بالكسرة نحو ﴿ فحيوا بأحسن تقويم ﴾ [التين : ٤] ﴿ وأنتم عاكفون في المساجد ﴾ [البقرة : ١٨٧] ولا فرق في أَل بين المعرفة كما مثل والموصولة نحو « كالأعمى والأصم » وقوله^(٢) :
[٣٢] وَمَا أَلَتْ بِالْقِطْطَانِ نَاطِرُهُ إِذَا نَسِيتَ بَيْنَ نَهْوٍ ذِكْرَ الْعَوَاقِبِ
بناء على أن أَل توصل بالصفة المشبهة وفيه ما سيأتى . والزائدة كقوله :
[٣٣] زَأَيْتُ الْوَلِيدَ بَنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا

(قوله نحو فحيوا بأحسن منها) تمثيل للجر بالفتحة وقوله سابقا كأحسن وكمساجد وصحراء تمثيل لذى العلتين وذى العلة . (قوله ما لم يضاف إلخ) أى مدة عدم الإضافة والردف لأل لأن النفى مع العطف بأو يفيد نفى كل نحو ﴿ ما لم تمسوهن أو تفرضوهن فريضة ﴾ [البقرة : ٢٣٦] ، قاله سم فهو من عموم النسب . (قوله ردف) ليس حشوا لأن البعدية لا تقتضى الاتصال . هـ يس (قوله فإن أضيف) أى إلى ظاهر نحو مررت بأفضلكم أو مقدر نحو * ابدأ بهذا من أول * في رواية الكسر بلا تنوين على نية لفظ المضاف إليه شنوانى . (قوله ضعف شبه الفعل) أى لمصاحبتة خاصة الاسم المؤثرة في معناه وهى أَل والإضافة لاختصاصهما بالاسم وتأثيرهما في معناه التعريف أى في الجملة فلا ترد أَل الزائد والإضافة اللفظية ويقولنا المؤثرة في معناه يندفع الاعتراض بأن مقتضى التعليل جر ما لا ينصرف بالكسرة إذا صاحب حرف الجر لأنه من خصائص الاسم . (قوله وما أنت) في بعض النسخ ما أنت فيكون في البيت الحزم بخاء معجمة فراء وهو حذف أول البيت والناظر يطلق كثيرا على إنسان العين والمراد به هنا القلب بدليل الشرط . (قوله بناء) بالنصب مفعول لأجله محذوف أى ومثلنا بالأعمى والأصم واليقظان لأننا بنينا على إلخ أو مفعول مطلق محذوف أى والتمثيل به بنى بناء أو الرفع خير محذوف أى والتمثيل به بناء على إلخ أى مبنى .

[٣٢] هو من الطويل من الضرب الثانى المماثل للعروض وفيه التلم وقد أنشد وما أنت فلا تلم حيث تد والرواية المشهورة هى الأولى . واليقظان الحذر . والباء فيه زائدة ومحلها الرفع لأنها خير ما أتت بمعنى ليس والألف واللام موصولة فلوجودها انصرف وإلا لكان غير منصرف للوصف والألف والنون المزيدتين وناظره مرفوع به وهو من المقلة السواد الأصغر الذى فيه إنسان العين والباقي بما جواه للسينية والمعنى إذا نسيت ذكر العواقب بسبب هو الك وجواب الشرط محذوف لدلالة السياق عليه والشاهد في انصراف اليقظان لما قلنا .
[٣٣] تمامه :
* شَدِيدًا بِأَخْنَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ *

قاله ابن ميادة الرماح بن أبرود هو من قصيدة من الطويل يمدح بها الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان من بنى أمية . ورأيت بمعنى أبصرت أو علمت . والأخناء جمع حنو بكسر الحاء المهملة وهو حنو السرج والقتب . ويروى بأعباء الخلافة جمع عبء بكسر العين المهملة وفي آخره همزة وهو كل ثقل من غم أو غيره . وأراد بذلك أمور الخلافة الشاقة ، والكاهل ما بين الكتفين . والمعنى بصرت هذا الرجل في حال كونه مباركا شديدا كاهله بأخناء الخلافة وارتفاع كاهله بشديدا والشاهد فيه في إدخال الألف واللام في العلمين بتقدير التنكير فيهما .

(١) أى يهرب المتنوع من الصرف هذا الإعراب كثيرا من الأسماء إذا كان غير مضاف ولم تدخل عليه أَل ، فإذا أضيف أو دخلت عليه أَل جر بالكسرة على الأصل مثال قوله تعالى : ﴿ فإذا حميم فتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها ﴾ .
(٢) الشاهد في البيت قوله « اليقظان » بالجر حيث بالكسرة لدخول أَل وهو صفة مشبهة بمنوعة من الصرف لزيادة الألف والنون . و « باليقظان » الياء حرف جر زائد . واليقظان خير ما منصوب بفتحة مقدرة ، أو غير المتبدأ مرفوع بضم مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

ومثل آل أم في لغة طييء كقوله :

[٣٤] - إِنْ شِئْتُ مِنْ نَجْدٍ بَرِّيقًا ثَالِقًا تَيْتٌ بَلِيلٌ آمٌ أَرْمَدٌ اعْتَادَ أَوْلَقًا

(تنبيهان) : الأول ما الأولى موصولة والثانية حرفية ، وهى ظرفية مصدرية أى مدة كونه غير مضاف ولا تابع لآل الثانى ظاهر كلامه أن ما لا ينصرف إذا أضيف أو تبع آل يكون باقيا على منعه من الصرف وهو اختيار جماعة . وذهب جماعة منهم المبرد^(١) والسيرافي^(٢) وابن السراج^(٣) إلى أنه يكون منصرفا مطلقا وهو الأقوى . واختار الناظم فى نكته على مقدمة ابن الحاجب أنه إذا زالت منه علة فمنصرف نحو بأحمدكم ، وإن بقيت علتان فلا نحو

(قوله إن شئت إلخ) يحتمل أن تكون أن مصدرية حذفت قبلها لام التعليل وأن تكون شرطية أتى بجوابها مرفوعا لأن فعل الشرط ماض والاستفهام للتقرير وشمّت بكسر الشين المعجمة أى نظرت . ويريقا تصغير برق وتألّق لمع والأولق الجنون وجملة اعتاد أولقا حال من المضاف إليه أو نعت له لأنه نكرة فى المعنى كما فى ﴿ كمثل الحمار يحمل أسفارا ﴾ [الجمعة : ٥] كذا قال العيني وتبعه غيره وفى الحالية نظر لعدم شرط مجيء الحال من المضاف إليه . (قوله ظاهر كلامه) إنما كان ظاهر كلامه البقاء على المنع لأن الضمير فى يضيف وما بعده يرجع إلى ما لا ينصرف ومفهوما أنه إذا أضيف ما لا ينصرف أو تبع إلى جر بالكسرة ولا شك أن المحكوم عليه فى هذا المفهوم ما لا ينصرف . (قوله وهو اختيار جماعة) هو مبنى على أن الصرف هو التنوين فقط وهو مفقود مع آل والإضافة وإنما جر بالكسرة لأمن دخول التنوين فيه قاله فى الجمع وظاهر صنيع الشارح أن هؤلاء يقولون بالمنع وإن زالت منه علة ولا وجه له إلا الاستصحاب . (قوله وذهب جماعة إلخ) يحتمل أن القائل بهذا المذهب يقول الصرف هو التنوين ولم يظهر لوجود آل أو الإضافة ويحتمل أن يقول هو الجر بالكسرة فقول شيخنا والبعض : إنه مبنى على أن الصرف هو الجر بالكسرة إن كان مستنده أن الواقع أن هؤلاء يقولون إن الصرف هو الجر بالكسرة فمسلم وإن كان استنباطا فلا . (قوله مطلقا) أى زالت منه علة أولا . (قوله وهو الأقوى) التحقيق تفصيل الناظم . (قوله إذا زالت منه علة) أى بأن كانت إحدى علتى العلمية لأن العلم لا يضاف ولا تدخل عليه آل حتى ينكر . (قوله فمنصرف) أى ولم يظهر التنوين لوجود آل أو الإضافة . (قوله واجعل لنحو يفعلا إلخ) إنما أعربت هذه الأمثلة بالحرف لمشابهة فعل الاثنين مثنى الاسم وفعل الجماعة مجموعه فأجريا مجزأهما فى الإعراب بالحرف وحمل

[٣٤] قاله بعض الطائيين . يقال شمّت البرق أشيمه شيما إذا رقبته تنظر أين يصبوب . (قوله بريقا) أى لمعانا كذا وجدته بخط الفضلاء على صورة التصغير وتألّق البرق بتشديد اللام إذا لمع . (قوله تيتت) جواب الشرط . وقوله بليل أم أرمد : أى بليل الأرمد والشاهد فيه فإن أرمدا لا ينصرف ولكن لما دخله الميم التى هى عوض اللام على لغة أهل اليمن انجر بالكسرة كما ينجر فيما إذا دخله اللام . (قوله أولقا) أى جنونا ، وهو مفعول اعتاد ، والجملة حال لأنه اكتسى حلية التعريف فى اللفظ . ويحتمل الوصف لأنه نكرة فى المعنى كما فى قوله عز وجل : ﴿ كمثل الحمار يحمل أسفارا ﴾ .

(١) سبق التعريف به ص ٣٦ . (٢) سبق التعريف به ص ٦٦ .

(٣) ابن السراج : هو أبو بكر محمد بن سهل النحوى البغدادى ، وهو أحد علماء الأدب ، وعلماء اللغة العربية ، أخذ النحو عند المبرد ، وأخذ رياسة النحو بعد ولادة المبرد ... ومن مصنفاته كتاب الأصول فى النحو ... وتوفى سنة ٣١٦ هـ (إنباء الرواة ٣/١٤٥ ... مقدمة كتابه أصول النحو ١/١٠٠٠) .

بأحسنكم . ولما فرغ من مواضع النيابة في الاسم شرع في مواضعها في الفعل فقال (وَأَجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ) أى من كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين اسما أو حرفا (أَلْتُونَا * رَفَعَا) الأصل علامة رفع فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، يدل على ذلك ما بعده ؛

على الفعلين فعل المخاطبة لمشايبته لهما ولأنها لو أعربت بالحركات لكانت إما مقدرة على الضمائر أو على ما قبلها ولا سبيل إلى الأول لأن الضمائر كلمات في ذاتها ولا يقدر إعراب كلمة على كلمة أخرى ولا إلى الثاني لأن ضمائر الرفع المتصلة شديدة الاتصال بالأفعال فكأن ما قبلها حشو والإعراب لا يقع حشوا ولمن يعربها بحركات مقدرة على ما قبل الضمائر أن يقول إن سلم أن ما قبلها كالحشو لا يسلم أن الإعراب لا يكون على ما هو كالحشو بدليل أن البناء الذي هو نظير الإعراب يكون على ما هو كالحشو نحو ضربت وضربوا فافهم ولم يكن حرف إعرابها الألف والواو والياء الموجودات لأنها أسماء والأسماء لا تكون حروف إعراب وأيضا لو كانت إعرابا لأذهبها الجازم كما في سائر حروف العلة ولا حرف علة آخر لوجوب حذفه لالتقاء ساكنها مع الضمائر الساكنة وكان حرف إعرابها النون لمشايبتها حروف العلة لأنها تدغم في الواو نحو من وال وفي الياء نحو ومن يقت وتبدل ألفا في الوقف على المنصوب النون في اللغة المشهورة وفي الوقف على المؤكد بنون التوكيد الخفيفة التالية فتحا وفي الوقف على إذن وجاز وقوع علامة الإعراب بعد الفاعل لأنه هنا ضمير رفع متصل وهو كالجزء وقد تحذف هذه النون في حالة الرفع وجوبا فتقدر كما في نحو هل تضربان هل تضربن يا زيدون وهل تضربن يا هند وجوازا بكثرة في الفعل المتصل بنون الوقاية نحو تأمروني^(١) بناء على الصحيح من أن المحذوف نون الرفع لا نون الوقاية وإذا لم تحذف جاز الفك والإدغام وبالأوجه الثلاثة قرئ تأمروني وبقلة في غير ذلك نحو :

أبيت أسرى وتيتى تدلكسى وجهك بالعبر والمسك الذكى^(٢)

وفي الحديث : « والذى نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا » الأصل لا تدخلون ولا تؤمنون وقرئ « قالوا ساحران يظَاهَرَا » أى يتظاهران فأدغم التاء في الظاء وحذف النون كذا في التصريح وغيره لكن قال الدماميني وشارح الجامع إنه شاذ وقال في الهمع لا يقاس عليه في الاختيار . (قوله ألف اثنين) أى شخصين سواء كانا مخاطبين أو مخاطبتين أو غائبين أو غائبتين . (قوله اسما) بأن كانت ضميرا فاعلا نحو الزيدان يفعلان وقوله أو حرفا أى دالا على التثنية نحو يفعلان الزيدان على لغة أكلوني البراغيث . (قوله الأصل علامة رفع) دفع بتقدير المضاف عدم تناسب كلامي المصنف لأنه جعل أولا النون إعرابا وثانيا الحذف علامة إعراب والمناسب جعلهما معا إعرابا أو علامة إعراب وأرجع ما هنا إلى ما سياتى من قوله وحذفها إلخ ولم يعكس مع أن في العكس التأويل وقت الحاجة لا قبلها لبعد التأويل في الثاني بحمل الجزم والنصب على المعنى المصدرى الذي هو فعل الفاعل لأنهما

(١) وذلك من قوله تعالى : ﴿ أَفغير الله تأمروني أعبد آيها الجاهلون ﴾ . (٢) فقد حذفت النون في هذا البيت وهذا الحذف قليل .

والتقدير اجعل النون علامة الرفع لنحو يفعلان (و) لنحو (لَدَعَيْنَ) من كل مضارع اتصل به ياء المخاطبة . (وَتَسْأَلُونَا) من كل مضارع اتصل به واو الجمع اسما أو حرفا . فالأمثلة خمسة على اللغتين وهى يفعلان وتفعلان وتفعلون ويفعلون وتفعلين ، فهذه الأمثلة رفعها بثبات النون نيابة عن الضمة (وَحَذَفُهَا) أى النون (لِلْحَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَةً) أى علامة

لا يطلقان اصطلاحا بهذا المعنى دون التأويل فى الأول ولا ينافى التأويل فى الأول مذهب المصنف من كون الإعراب لفظيا كما قيل لما قدمه الشارح من أنه لا منافاة بين جعل الشيء إعرابا وجعله علامة إعراب لأن جملة إعرابا من حيث عموم كونه أثرا جلبه عامل وجعله علامة إعراب من حيث خصوصه فاندفع ما أطلال به البعض . (قوله اتصل به ياء المخاطبة) ترك التعميم هنا لأنها لا تكون إلا اسما . (قوله واو الجمع) المراد الجمع بالمعنى اللغوى وهو الجماعة ليدخل نحو زيد وعمرو ويكر يفعلون وفى نسخ واو الجماعة وهى ظاهرة . (قوله فالأمثلة خمسة) تفريع على ما يفيدته تعميم الشارح فى الفعل حيث قال من كل فعل إلخ ويشعر به بدء المصنف الفعل تارة بالياء وتارة بالتاء بعد ثبوت الأمرين لا على تعميمه فى ألف الاثنين وواو الجماعة بقوله اسما أو حرفا لأن المعروف أن عدّها خمسة باعتبار بدء يفعلان ويفعلون تارة بالياء وتارة بالتاء لا باعتبار اسمية الألف والواو وحرفيتهما ويدل على ما ذكرناه قوله وهى يفعلان وتفعلان إلخ فقوله خمسة على اللغتين أى جارية على كل من اللغتين وإن كان الاختلاف بين اللغتين فى غير تفعلون بالفوقية وتفعلين ومراده باللغتين لغة من يجرّد الفعل المسند إلى اثنين أو جماعة من العلامة ولغة من يلحقها به وهذه الخمسة بالتفصيل عشرة باعتبار أن تضربان بالفوقية يصلح للمخاطبين والمخاطبتين والغائبين والألف فى الأولين اسم فقط وفى الثالث تكون اسما وحرفا ويضربان بالتحتية للغائبين فقط اسما أو حرفا فهذه ستة ويضربون بالتحتية للغائبين اسما أو حرفا وتضربون بالفوقية للمخاطبين اسما فقط والعاشرة تضربين وإن نظر إلى تغليب المذكر على المؤنث أو الحاضر على الغائب والعكس وإلى كون المؤنث حقيقى التأنيث أو مجازيه زاد العدد وسمى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلين أمثلة لأنه ليس المقصود هى بخصوصها بل هى وما مثلها فى اتصال الألف أو الواو أو الياء .

(فائدة) إذا قلت : هما تفعلان تعنى امرأتين فهل يفتح الفعل بقاء فوقية حملا للمضمر على المظهر ورعا للمعنى أو بياء تحتية رعا للفظ فإن هذا اللفظ يكون للمذكرين الأول قول ابن أبى العافية تلميذ الأعلم وهو الراجح الذى ورد به السماع والثانى قول ابن الباذش قاله الدمامينى . (قوله بثبات النون) أى بثبوتها أى بالنون الثابتة لكن عبر بذلك لتكون المقابلة بقوله وحذفها إلخ أتم وهذه النون تكسر مع الألف وتفتح مع الواو والياء تشبيها بنون المثنى والجمع وقد تفتح مع الألف أيضا قرئ ﴿أَتَعْدَانِي أَنْ أُخْرَجَ﴾ [الأحقاف : ١٧] ، بفتحها وذكر ابن فلاح فى المغنى أنها تضم أيضا قرئ شاذاً ﴿لَا يَأْتِيَكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ﴾ [يوسف : ٣٧] بضمها قاله الروداني . (قوله وحذفها للحزم إلخ) وقد تحذف حيث لا ناصب ولا جازم كما مر . (قوله مظلّمه) بفتح اللام على القياس وكسرها على الكثير . (قوله لأنه الأصل) أى الحذف للحزم أصل للحذف للنصب وإنما

نيابة عن السكون في الأول وعن الفتحة في الثاني (كَلَمْ تُكُونِي لِتُرَوِّمِي مَظْلَمَةً) الأصل تكوينين وترومين، فحذفت النون للجازم في الأول وهو لم، وللناصب في الثاني وهو أن المضمرة بعد لام الجحود.

(تنبيهان) و الأول: قدم الحذف للجزم لأنه الأصل والحذف للنصب محمول عليه، وهذا مذهب الجمهور. وذهب بعضهم إلى أن إعراب هذه الأمثلة بحركات مقدرة على لام الفعل. الثاني: إنما ثبتت النون مع الناصب في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧] لأنه ليس من هذه الأمثلة إذ الواو فيه لام الفعل والنون ضمير النسوة والفعل معها مبنى مثل يتربصن ووزنه يفعلن بخلاف الرجال يعفون فإنه من هذه الأمثلة، إذ واوه ضمير الفاعل ونونه علامة الرفع تحذف للجزم والناصب نحو ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة: ٢٣٧] ووزنه تفعوا، وأصله تعفوا^(١). ولما فرغ من بيان إعراب الصحيح من القبيلين شرع في بيان إعراب المعتل منهما وبدأ بالاسم فقال (وَسَمَّ مُعْتَلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا) أي

كان أصلاً لمناسبة الحذف للسكون الذي هو الأصل الأصل في الجزم ووجه المناسبة كون كل عدم شيء فالسكون عدم الحركة والحذف عدم الحرف تأمل. (قوله والحذف للنصب محمول عليه) كما حل النصب على الجر في المثني والجمع على حده لأن الجزم نظير الجر في الاختصاص. (قوله وهذا) أي إعراب تلك الأمثلة بثبوت النون رفعا وحذفها جزما ونصبا مذهب الجمهور إلخ ولو قدمه الشارح على التنبيه لكان أليق. (قوله بحركات مقدرة على لام الفعل) منع من ظهورها حركة المناسبة أي وثبوت النون أو حذفها دليل على ذلك المقدرا هـ دمايني فالحذف عند الجازم فرقاً بين صورتى الجزم والمرفوع لابه والجازم إنما حذف الحركة المقدرة والجازم الناصب والمراد الحركات وجوداً أو عدماً ليدخل السكون. (قوله بخلاف الرجال يعفون) أي في الأمور الأربعة المذكورة لكن لم يصرح بكون الفعل في هذا معرباً اكتفاء بدلالة قوله علامة الرفع على الإعراب. (قوله تعفوا) أي بواوين الأولى لام الفعل والثانية ضمير الفاعل استقلت الضمة على الأولى فحذفت ثم الأولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة بخلاف الثانية فكلمة عمدة. (قوله وبدأ بالاسم) لكن في ابتدائه بالاسم فصل بين النظائر وهي أبواب النيابة ولهذا قدم الموضح الفعل المعتل. (قوله معتلاً) مفعول ثان وما مفعول أول والمعتل عند النحاة ما آخره حرف علة وعند الصرفيين ما فيه حرف علة أو لا أو وسطاً أو آخراً كالوعد ووعد وكالبيع وباع وكالفتى والرمى ويغزو ويسمى الأول مثلاً لمثله الصحيح في عدم إعلال الماضي واسمى الفاعل والمفعول والثاني أجوف وذا الثلاثة لأنه في الحكاية عن النفس بالماضي على ثلاثة أحرف كقلت وبعث والثالث ناقصاً ومنقوصاً لنقص حرفه الأخير وقفاً وجزماً من بعض أفراد كأغزو ولم يغزو ونقص الإعراب كلاً أو بعضاً من بعض

(١) أي أن أصل الفعل بواوين، الأولى لام الكلمة، والثانية واو الجماعة واستقلت الضمة على واو فحذفت، وللتقى الساكنان وحذفت الأولى لأنها جزء من الكلمة، والفعل تعفوا، من الأفعال الخمسة منصوب بحذف النون.

الاسم المعرب الذى حرف إعرابه ألف لينة لازمة (كالمُصْطَفَى) وموسى والعصا ، أو ياء لازمة قبلها كسرة كالداعى (والمُرْتَقَى مَكَارِمًا) .

(تقنيته): إنما سمى كل من هذين الاسمين معتلا لأن آخره حرف علة ، أو لأن الأول يعمل آخره بالقلب إما عن ياء نحو الفتى ، أو عن واو نحو المصطفى . والثانى يعمل آخره بالحذف ، فخرج بالمعرب نحو متى والذى ، ويذكر الألف فى الأول المنقوص نحو المرتقى ، ويذكر اللينة المهموز

آخر كالفتى ويغزو وذا الأربعة لأنه فى الحكاية على أربعة كدعوت والمعتل بالفاء والعين ولا يكون فى الفعل أو بالعين واللام لفيف مقرون أو بالفاء واللام لفيف مفروق ومعتل الثلاثة نادر كالواو والصحيح إن سلم من التضعيف والهمز فسالم وإلا فلا فكل سالم صحيح ولا عكس . (قوله الذى حرف إعرابه ألف إلخ) دخل فيه المثنى على لغة من يلزمه الألف . (قوله لينة) لم يكنف بكون الألف عند الإطلاق تنصرف إلى اللينة لأن توهم الشمول قائم والمطلوب فى التعاريف الإيضاح . (قوله لازمة) أى فى الأحوال الثلاثة لفظاً أو تقديراً كما فى المقصور المتون واعتراض بأنه لا يشمل الألف المنقلبة عن الهمزة كالمقرأ اسم مفعول من أقرأه الكتاب لعدم لزومها إذ يجوز النطق بدلها بالهمزة أى التى هى الأصل . وأجيب بأن إبدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذاً والشاذ لا يعترض به ومثل هذا الاعتراض والجواب يجزى فى قوله ياء لازمة . (قوله كالمصطفى وموسى والعصا) أشار بتعدد الأمثلة إلى أنه لا فرق بين الثلاثى والمزيد أو إلى أنه لا فرق بين ما ياءه أصلية كالمرتقى أو منقلبة عن واو كالداعى ولم يذكر المصنف فى معتل الأسماء ما آخره واو كما ذكره فى معتل الأفعال لأنه لا يوجد اسم معرب عربى آخره أصالة واو لازمة فلا يرد الاسم المبني كذو الطائية والأعجمى قال فى الهمع^(١) : كهند ورأيت بخط ابن هشام السمندو ا ه وما واوه عارضة التطرف نحو يا ثمو مرخم ثمود أو غير لازمة كالأسماء الستة حالة الرفع . (قوله مكارما) منصوب على المفعولية أو التمييز المحول عن الفاعل أو الظرفية المجازية . (قوله يعمل) أى يغير آخره بالقلب أى دائماً فلا يرد أن الثانى قد يعمل آخره بالقلب كما فى الداعى فإن ياءه منقلبة عن واو كما مر . (قوله والثانى يعمل آخره بالحذف) أى حذف يائه للتونين وفيه أن الأول يعمل آخره بحذف الألف للتونين أيضاً . (قوله فخرج بالمعرب) لم يخرج من معتل الأسماء بالاسم الفعل والحرف كيخشى وعلى ويرمى وفى نظراً إلى أن شأن الجنس ألا يخرج به وبعضهم أخرجهما به نظراً إلى أن الجنس إذا كان بينه وبين فصله عموم وجهى كما هنا قد يخرج بكل ما دخل فى الآخر وفيه أن الحرف لم يدخل فى المعرب كما لم يدخل فى الاسم . (قوله وغلاميك) لا يقرأ بصيغة الجمع للاستغناء به حيثنذ عما بعده ولأن

(١) يقصد مع الفواعل لجلال الدين السيوطى .

نحو الخطأ ، وبذكر الياء في الثاني المقصور نحو الفتى ، وبذكر اللزوم فيهما نحو رأيت أخاك وجاء الزيدان في الأول ، ومررت بأخيك وغلأميك وبنيك في الثاني ، وباشتراط الكسرة قبل الياء نحو ظبي وكرسی (فَالْأَوَّلُ) وهو ما كان كالمصطفى (الإعراب فيه قِدْرًا جَمِيعُهُ) على الألف لتعذر تحريكها (وَهُوَ أَلَدَى قَدْ قُصِرَا) أى سمي مقصورا ، والقصر الحبس ، ومنه ﴿حور مقصورات في الخيام﴾ [الرحمن : ٧٢] أى محبوسات على بعولتن . وسمى بذلك لأنه محبوس عن المدّ أو عن ظهور الإعراب (وَالثَّانِي) وهو ما كان كالمرتقى (مَنْقُوصٌ) سمي بذلك لحذف لامه للتنوين ، أو لأنه نقص منه ظهور بعض الحركات (وَنَصَبُهُ ظَهَرَ) على الياء لحفته نحو رأيت المرتقى ومرتقيه و﴿أجيبوا داعي الله﴾ [الأحقاف : ٣١] ﴿وداعيا إلى الله بإذنه﴾ [الأحزاب : ٤٦] (وَرَفَعُهُ يَنْوَى) على الياء ولا يظهر نحو :

الغلام ليس علما ولا صفة بل بصيغة التثنية واعتراض شيخنا والبعض عليه بأن المثني خارج باشتراط الكسرة يرده أن اشتراط الكسرة متأخر عن اشتراط اللزوم وإنما الإخراج بالسابق. (قوله نحو ظبي وكرسی) مما آخره ياء قبلها ساكن صحيح أو معتل . (قوله جميعه) إما تأكيد للضمير في قدرا العائد إلى الإعراب أو نائب فاعل قدرا وتأکید للإعراب ولا يضر الفصل بما توسط بينهما لكونه معمولا للمؤكد فهو على حد ﴿ولا يحزن ويرضين بما آتين كلهن﴾ [الأحزاب : ٥١] لكن الفاصل في الآية معمول لعامل المؤكد ويستثنى من تقدير الكسرة حال الجر ما لا ينصرف حال الجر فإنه إنما يقدر فيه الفتحة خلافا لابن فلاح معللا بأنه لا ثقل مع التقدير كما قاله سم . (قوله على الألف) موجودة كالفتى ومقدرة كفتى . (قوله والقصر) أى في اللغة . (قوله لأنه محبوس عن المد) أى الفرعى وهو الزائد على المد الطبيعي ووجه التسمية لا يوجبها فلا يعترض على هذا التعليل بوجوده في نحو يخشى ولا على الثاني بوجوده في نحو غلامى على أنه قد يقال المراد الحبس الذاتي عن ظهور الحركات والحبس عنه في نحو غلامى ليس ذاتيا . (قوله لحذف لامه) لا يرد عليه حذف لام المقصور للتنوين ولا على الثاني نحو يدعو ويرمى كما مر . (قوله ونصبه ظهر على الياء) ما لم تكن الياء آخر الجزء الأول من مركب مزجى أعرب إعراب المتضايين نحو معديكرب وقالى فلا فتسكن ولا تظهر عليها الفتحة قال في مع الهوامع : بلا خلاف استصحبا لحكمها حالة البناء وحالة منع الصرف ووجه ذلك الرضى بأن هذه الإضافة ليست حقيقية بل شبهت الكلمتان بالمتضايين من حيث إن أحدهما عقب الأخرى لكن في حواشي شيخنا عن سم أن الدماميني نقل عن البسيط وشرح الصفار جواز فتح الياء وإسكانها . (قوله لحفته) لكونه فتحا غير لازم للياء بخلاف الفتح في نحو يبيع ورمى فإنه للزومه الياء لو أبقي استثقل قلبت الياء ألفا فاندفع اشتكال الفرق فتأمل . (قوله ورفعه ينوى) عبر هنا بالنية وسابقا بالتقدير للتفنن . (قوله ولا يظهر) فائدته بعد قوله ينوى دفع

﴿ يوم يدعو الداعي ﴾ [القمر : ٦] ﴿ لكل قوم هاد ﴾ [الرعد : ٧] فعلامه الرفع ضمة مقدرة على الياء الموجودة أو المحذوفة و (كَذَا أَيْضاً يُجَزُّ) بكسر منوى نحو ﴿ أجيب دعوة الداع ﴾ [البقرة : ١٨٦] وأنهم في كل واد . وإنما لم يظهر الرفع والجر استقلاً لا تعذرا لإمكانهما . قال جرير^(١) :

[٣٥] قَيُّوَمَا يُؤَافِقِينَ الْهُوَى غَيْرَ مَاضِي

وقال الآخر :

[٣٦] لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِي مَتَى أَنْتَ جَائِي وَلَكِنْ أَقْصَى مُدَّةِ الْعُمْرِ عَاجِلُ

(تفنيه) : من العرب من يسكن الياء في النصب أيضاً . قال الشاعر :

[٣٧] وَلَوْ أَنَّ وَاشِرَ بَالِيَمَاسَةٍ دَارُهُ وَدَارِي بَاغْلِي حَضْرَمَوْتَ أَهْتَدَى لِيَا

قال أبو العباس المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر ، لأنه حمل حالة النصب على حالتي الرفع والجر (وَأَتَى فِعْلًا) كان (آخِرَ مِنْهُ أَلْفٌ) نحو يخشى (أَوْ وَاقٍ) نحو يدعو (أَوْ يَاءٌ)

توهم أن المراد ينوي جوازا . (قوله بكسر منوى) أى إذا كان منصرفاً وإلا قدرت الفتحة حال الجر . (قوله غير ماضى) أى وفاء غير نافذ بل مقطوع . (قوله ولو أن واشر باليمامة داره واشر اسم أن منصوب بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها السكون العارض من إجراء المنصوب مجرى المرفوع والجرور . (قوله وهو من أحسن ضرورات الشعر) الأصح جوازه في السعة بدليل قراءة جعفر الصادق من أوسط ما تطعمون أهاليكم بسكون الياء . (قوله وأى فعل) أى مضارع ولم يقيد به لأن الكلام في العرب . (قوله وكان بعده مقدرة) جواب عما يقال أداة الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية لكن اعترض بأن الفعل لا يحذف بعد أداة

[٣٥] تمامه : * وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَعْمَلُ *

قوله جرير . وهو من قصيدة طويلة من الطويل يهجو بها الأخطل . الغاء للعطف . ويوما نصبا على الظرف . ويوافين أى يجازين من المجازات بالزاي المعجمة . وهكذا هو في رواية الزمخشري . وقال ابن برى . ويروى يجازين بالراء المهملة . أى تجازين الهوى بالسستن ولا يمتننه . والشاهد في قوله غير ماضى حيث حركت الياء للضرورة . ويرى غير ماضى من صبا يصبو بالصاد المهملة : أى من غير صبي منهن إلى . وقال ابن القطاع : هو الصحيح وقد صحفه جماعة . قلت : وهكذا هو في ديوانه فعل هذا لا استشهاد فيه وانتصابه على أنه مفعول ثان ليوافين والتقدير في الأصل وصلاً غير ماض . والفعل بالضم أحيث السحالي . وأصل تغول تغول فحذفت إحدى التاءين ، من تغولت الإنسان الغول أى ذهبت به وأهلكته . المعنى أنه يصفهن بأنهن يوماً يجازين العشاق بوصل متقطع ويوما يهلكهم بالصدود والهجران . وهى جملة في عمل النصب على أنها مفعول ثان لترى .

[٣٦] البيت من الطويل ، وقائله مجهول ، والشاهد في قوله : « جائي » حيث رفع بالضمة الظاهرة على الياء والقياس حذفها . [٣٧] البيت لمجنون ليلي وهو من الطويل ، واستشهد به ابن يعيش ٥١/٦ ، في المغنى ٢٨٩ ، والشاهد فيه قوله : « واش » حيث مكّن الياء في حالة النصب ، كما في النصب والجر .

(١) البيت من الطويل وقائله مجهول ، والشاهد فيه قوله « غير ماضى » حيث جر المنقوص بالكسرة الظاهرة على الياء ، والقياس حذفها لسكونها ، ونقل الكسرة عليها ، والتوين بعدها ساكن متحذف للتخلص من الفاء الساكنين .

نحو يرمى (فَمُعْتَلًا عُرِفَ) أى شرط ، وهو مبتدأ مضاف وفعل مضاف إليه ، وكان بعده مقدرة ، وهى إما شانية وآخر منه ألف جملة من مبتدأ وخبر خبرها مفسرة للضمير المستتر فيها ، أو ناقصة وآخر اسمها وألف خبرها ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ، وعرف جواب الشرط وفيه ضمير مستكن نائب عن الفاعل عائد على فعل وخبر المبتدأ جملة الشرط وقيل هى وجملة الجواب معا ، وقيل جملة الجواب فقط . ومعتلا حال منه مقدم على عامله . والمعنى أى فعل كان آخره حرفا من الأحرف المذكورة فإنه يسمى معتلا (فَالْأَلْفُ أَوَّلُ فِيهِ غَيْرُ الْجَزْمِ) وهو الرفع والنصب نحو زيد يسمى ولن يخشى لتعذر الحركة على الألف ، والألف نصب بفعل مضمر يفسره الفعل الذى بعده (وَأَيَّدَ) أى أظهر (نُصِبَ مَا) آخره واو (كَيْدَعُو) أو ياء نحو (يَرْمِي) لحفة النصب .

وأما قوله :

* أَيْبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأَمٍ وَلَا أَبِ * [٣٨]

الشرط غير أن ولو إلا إن كان مفسرا بفعل بعده كما نص عليه ابن هشام في شرح بانت سعاد^(١) اللهم إلا أن يكون ذلك في غير الضرورة . (قوله إما شانية) أى إما ناقصة شانية أى اسمها ضمير الشأن وقوله أو ناقصة أى غير شانية ففى عبارته شبه احتباك فاندفع الاعتراض بأن الشانية من الناقصة على الأصح فلا تحسن مقابلتها بها وفى بعض النسخ أو غير شانية والأمر عليها ظاهر . (قوله جملة من مبتدأ وخبر خبرها) فهى فى محل نصب وقولهم الجملة المفسرة لا محل لها فى مفسرة العامل لا ضمير الشأن . (قوله وألف خبرها) وعلى هذا فقوله أو واو أو ياء خير مبتدأ محذوف أى أو هو واو أو ياء فلا إشكال فى رفعه . (قوله وخبر المبتدأ جملة الشرط) هذا هو الراجح وتوقف الفائدة على الجواب من حيث التعليق لا من حيث الخبرية قاله فى المعنى . (قوله حال منه) أى من الضمير المستكن فى عرف وهذا على المتبادر من عدم جعل عرف بمعنى علم فإن جعل بمعنى علم فهو مفعوله الثانى وهذا أولى لأن القصد علم كونه معتلا لا معرفة ذات مقيدة به . (قوله والمعنى إلخ) لا يخفى أنه حل معنى لا حل إعراب فلا يقال مقتضى حله أن كان غير شانية وأن معتلا مفعول عرف بمعنى سمي . (قوله والألف نصب إلخ) ويجوز رفعه لكنه خلاف المختار كما سيعلم من باب الاشتغال . (قوله يفسره) أى معنى لا لفظا والتقدير اقصد الألف أو اعتبر أو لا بس . (قوله أَيْبَى اللَّهُ إلخ) يعنى أن علوه وسيادته من نفسه لاتصافه بالأوصاف الحميدة لا أنها ورائته من آبائه .

[٣٨] قاله عامر بن الطفيل سيد بنى عامر . قال أبو موسى : اختلف فى إسلامه . وأورده المستغفرى فى الصحابة وليس بصحيح . وصدره : * فَمَا سَوَّدَنِي غَامِرٌ عَنْ وَرَاقَةٍ * وهو من قصيدة من الطويل . قوله أن أسمو : من السمو وهو العلو والارتفاع وفيه الشاهد حيث سكن الواو مع الناصب للضرورة . وأن مصدرية والتقدير أَيْبَى اللَّهُ سَمَوَى وسيادتي بأَمْ ولا أَبِ أى من جهة الآباء والأمهات . وكلمة لا زائدة لتأكيد النفى وقدم الأم للقافية .

(١) أى قصيدة بانت سعاد للشاعر الخضرم زهير بن أبى سلمى ، وكانت هذه القصيدة لطلب العفو من الرسول صلى الله عليه وسلم له ، رغم ما قاله الوشاة له من أن محرزا مبيته .

وقوله :

[٣٩] مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُدْنِي عَلَيَّ شَحْطٍ مِنْ دَارِهِ الْحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صَوْلُ
فَضْرُورَةٍ (وَالرَّفْعُ فِيهِمَا) أَيْ الْوَاوِ وَالْيَاءِ (أَلَوْ) لثَقْلُهُ عَلَيْهِمَا (وَأَخَذَ جَازِمًا
* فَلَا تَهْنُ) وَأَبْقَى الْحَرَكَةَ الَّتِي قَبْلَ الْمَحذُوفِ دَالَةً عَلَيْهِ (تَقْضِي حُكْمًا لِأَزِمًا) نَحْوُ لَمْ يَخْشَ

(قوله ما أقدر الله أن يدني على شحط * من داره الحزن من داره صول) ما تعجبية وعلى بمعنى مع والشحط بشين معجمة فحاء مهملة مفتوحتين البعد . والحزن بفتح المهملة فسكون الزاى موضع ببلاد العرب وصول بضم الصاد المهملة ضبيعة من ضياح جرجان كذا في شرح الشواهد للعيني والذي في القاموس أنه قرية بصعيد مصر وهذا الشاهد ساقط في كثير من النسخ . (قوله ثلاثهن) من إضافة الصفة إلى الموصوف وإنما جاز حذف الآخر في الجزم وليس علامة الرفع قال الرضى : لأن شأن الجازم عندهم حذف الرفع الذى فى الآخر والرفع الذى فيه محذوف للاستثقال أو التعذر قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد فى الآخر إلا حرف العلة مشابها للحركة فحذفه . ومذهب سيويه أن الجازم حذف الحركة المقدرة وحرف العلة حذف عند الجازم لا به فرقا بين صورة المجزوم والمرفوع وكلام المصنف محتمل لهذا المذهب أيضا وإنما لم يلحق النصب بالجزم فى الفعل المعتل كما ألحق به فى الأفعال الخمسة لأنه إنما ألحق به ثم لتعذر الإعراب بالحركة بخلافه هنا فأعرب نصبا بالحركة على الأصل وقولنا بخلافه هنا هو باعتبار الغالب فلا ينافى أن ما آخره ألف من المعتل متعذر الحركة فتأمل . وقال بعضهم : إنما ثبتت ألف نحو يخشى نصبا لا جزما لأن الجزم ذهاب الحركات وإذا ذهبت فلا فائدة لثبوت حرفها الذى هو الألف بخلاف النصب فإن الحركة فيه موجودة إلا أنها تغيرت من ضمة إلى فتحة فلو حذف الألف بقيت الحركة التى هى الفتحة بلا حرف . واعلم أنه لا يحذف حرف العلة إلا إذا كان متأصلا فإن كان بدلا من همزة كيقرب أو يقرى ويوضو فإن كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو قياسى لسكون الهمزة ويمتنع الحذف لأن العامل أخذ مقتضاه وإن كان قبله فهو شاذ والأكثر حيثئذ عدم الحذف بناء على عدم الاعتداد بالعارض . (قوله أو يكون معمولاً للحال) لو قال أو للحال لكان أخصر وأنسب بالعطف على قوله إما لا حذف .

[٣٩] قاله حندج بن حندج المرى وهو من قصيدة من البسيط . قوله ما أقدر الله مثل ما أعظم الله وهو صيغة التعجب . وفيه إشكال على قول الفراء حيث جعل ما فى باب التعجب استفهامية وهو ضعيف لاقتضاء الاستفهام الجواب . وأما على قول سيويه الذى هو الوجه فلا إشكال لأنه جعل ما نكرة بمعنى شيء ، وحظها الرفع على الابتداء وما بعده خبره ، والمسوغ لذلك كون القصد منه التعجب لا الإخبار . المحض واشتراط التعريف فى الخبر المحض . قلت : يمكن التقصى عنه على قول الفراء أيضا وذلك لأن العباد اعتقدوا عظمة الله وقدرته وأنهما قديمتان فلا يخطر بالبال أن شيئا صيره كذلك وقد خفى علينا . وقد قيل لفظه تعجب ومعناه الطلب والتمنى . وقوله يدنى من الإدناء من الدنو وهو القرب ، وفيه الشاهد حيث أثبت الياء ساكنة مع تقدير النصب وهو قليل . والشحط بفتحيتين البعد وأصله ساكن العين لأنه مصدر شحط يشحط بفتح العين فيهما ، ولكنها حركت للضرورة . قوله من موصولة وداره الحزن جملة صلتها فى محل النصب على أنها مفعول يدنى وأن مصدرية . والتقدير ما أقدر الله على إدناء من داره الحزن من داره صول ، أراد أن يدنى من هو مقيم بالحزن وهو اسم موضع ببلاد العرب بفتح الحاء من هو مقيم بالوصول بضم الصاد المهملة اسم موضع أيضا قاله الجوهري . قلت : هو ضبيعة من ضياح جرجان ، ويقال لها جول بالميم .

ولم يغز ولم يرم . فالرفع نصب بالمفعولية لانو ، وفيهما متعلق به ، واحذف عطف على انو ، وفي كل منهما ضمير مستتر وهو فاعله ، وجاز ما حال من فاعل احذف ، وثلاثهن مفعول به أما لاحذف والضمير في ثلاثهن لأحرف العلة الثلاثة ، ومعمول الحال محذوف وهي الأفعال الثلاثة المعتلة والتقدير احذف أحرف العلة ثلاثهن حال كونك جازما الأفعال الثلاثة المذكورة ، أو يكون معمولا للحال والضمير للأفعال ومعمول الفعل محذوف وهو الأحرف الثلاثة . والتقدير احذف أحرف العلة حال كونك جازما الأفعال ثلاثهن . وتقض مجزوم جواب احذف ، وحكما مفعول به إن كان نقض بمعنى تؤد ومفعول مطلق إن كان بمعنى تحكم .

(خاتمة)*: قد ثبت حرف العلة مع الجازم في قوله :

[٤٠] وَتَضَحَّكَ مِنِّي شَيْخَةٌ غَبْشِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا

(قوله إن كان تقض بمعنى إلخ) والحكم على هذا بمعنى المحكوم به . واعلم أنه لا ينحصر تقدير الإعراب في الاسم المعتل والفعل إذ منه في الاسم ما سكن آخره للإدغام نحو ﴿ وَقَتْلَ دَاوُدَ جَالُوتَ ﴾ [البقرة : ٢٥١] بإدغام الدال في الجيم أو للوقوف أو للتخفيف والمحكى نحو من زيدا لمن قال ضربت زيدا ومنه ما جعل علما من المركب الإسنادي على مختار السيد وسيأتى في العلم والمشتغل آخره بحركة الاتباع والمضاف لياء المتكلم لفظا أو تقديرا كاللواء بدلهما نحو يا غلاما ويا أبنا ويا أمتا ومنه في الفعل ما سكن للإدغام نحو زيد يضرب بكرا . أو للوقوف أو للتخفيف نحو يأمركم بسكون الراء ولا يختص ذلك بالشعر بل يجوز في النثر على الصحيح وما حرك لالتقاء الساكنين كـ ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [البينة : ١] وما أدغم في آخره كلم يشد وما حرك من القوافي نحو * وأنتك مهما تأمرى القلب يفعل * وكما تقدر الحركات تقدر الحروف كما في الأسماء الستة أو المثني أو الجمع إذا أضيف إلى كلمة أولها ساكن . (قوله قد ثبت حرف العلة) أى وجد وليس المراد خصوص حرف العلة الموجود قبل دخول الجازم الذى هو لام الكلمة بل الأعم منه ومن المزيد للإشباع فظهر قول الشارح بعد فليل ضرورة وقيل بل حذف إلخ أى فليل حرف العلة الموجود هو الأصل وثبت مع الجازم للضرورة وقيل ليس هو الأصل بل الأصل حذف ثم أشبعت الفتحة إلخ فلا حاجة إلى ما تكلفه البعض . هذا وفي الهمع أن ثبوت حرف العلة مع الجازم لغة فيكون أهل هذه اللغة قد اكتفوا عند دخول الجازم بحذف الحركة المقدرة .

[٤٠] قائل البيت هو عبد بغوث بن وقاص الخارثي ، والبيت من الطويل ، والشاهد في البيت قوله : « لم ترى » حيث أثبت الشاعر الألف في ترى مع وجود الجازم : وهذه لغة أو ضرورة .

وقوله :

[٤١] أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ^(١)

وقوله :

[٤٢] هَجَوْتُ زَيَانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَيَانَ لَمْ تَهْجَوْ وَلَمْ تَدْعِ^(٢)

فقل ضرورة وقيل بل حذف حرف العلة ثم أشبعت الفتحة في تر فنشأت ألف ،

(قوله في قوله وتضحك إلخ) وأما قراءة قبيل ﴿أنه من يتقى ويصبر﴾ [يوسف : ٩٠]

بإثبات الياء وتسكين الراء فقليل من موصولة وتسكين يصبر للتخفيف أو الوصل بنية الوقف وقيل شرطية والياء إشباع أو لإجراء المعتل مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقدرة . (قوله شيخه عيشمية) أى عجوز منسوبة إلى عبد شمس وبما نأصله بمنيا حذف إحدى ياءي النسب وعوض عنها الألف . (قوله والأنباء تنمي) بفتح الفوقية أى الإخبار تزداد وتنتشر يقال نما الشيء ينمو وينمي ازداد . ونمي الحديث ينمي ارتفع ونماه بالتخفيف ينمي رفعه كذا في القاموس . قال العيني : والجملة معترضة بين الفعل والفاعل وهو ما لاقت والباء زائدة ويحتمل أنه تنازع يأتي وتنمي في ما لاقت وأعمل الثاني وأضمر الفاعل في الأول وحيث فلا اعتراض ولا زيادة والباء على هذا للتعدية قال في المغنى : والمعنى على الأول يعنى زيادة الباء واعتراض الجملة أوجه إذ الأنباء من شأنها أن تنمي بهذا وبغيره وقوله لبون هى الناقة ذات اللبن ويروى قلوص بفتح القاف وضم اللام وهى الناقة الشابة . (قوله هجوت زيان) اسم رجل والقصد الإنكار عليه فى الهجو ثم الاعتذار حيث لم يثبت على حالة واحدة . (قوله فقل ضرورة) وعليه فجزم الفعل بإسقاط الضمة المقدرة .

[٤١] قاله قيس بن زهير العيسى جاهلى . وهو من قصيدة من الوافر . والأنباء جمع نيا وهو الخير . وتنمي بفتح التاء المثناة من فوق من نمت الحديث أتمه بالتخفيف إذا بلغته على وجه الإصلاح وطلب الخير ، وإذا بلغته على وجه الإفساد والتمية قلت : نمته بالتشديد . والقلوص بفتح القاف وضم اللام هى الناقة الشابة ، ويروى لبون وهى الناقة ذات اللبن . وبنو زياد هم الربيع بن زياد وأخوته الذين أغار قيس على إبلهم . وقوله بما لاقت فاعل يأتيك والباء زائدة والأنباء تنمي جملة معترضة ويحتمل أن يتنازع يأتي وتنمي فيما لاقت وأعمل الثاني وأضمر الفاعل فى الأول فحيث لا اعتراض ولا زيادة للباء . وارتفاع قلوص بلاقت . والشاهد فى يأتيك حيث أثبت الياء مع الجازم . وعن الأصمعى : الأهل أنك . وعن بعضهم ألم يأتيك بالجزم فلا شاهد فى الوجهين .

[٤٢] هو من البسيط . وزيان اسم رجل . واشتقاقه من الزين وهو طول الشعر وكثرة ، ومنع من الصرف للعلمية والألف والنون المزيدين وأصل الجملتين لم تهجه ولم تدعه . وأراد بهذا الإنكار عليه فى هجوه ثم اعتذاره عنه حيث لم يستمر على حالة واحدة ، فلا هو استمر على هجوه ولا هو تركه من الأول فصار أمره بين الأمرين ، فلا دم فى هجوه لاعتذاره ولا شكر عليه لسبق هجوه . والجملتان كاشفتان فلذلك ترك العاطف . والشاهد فى لم تهجو حيث أثبت الواو مع الجازم للضرورة .

والكسرة في ياتك فنشأت ياء ، والضمّة في تهج فنشأت واو . وأما ﴿ ستقرئك فلا تنسى ﴾ [الأعلى : ٦] فلا نافية لا ناهية أى فلست تنسى .

[النُّكْرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ]

(نُكْرَةٌ قَائِلٌ أَلْ مُؤَثَّرًا) فيه التعريف كرجل وفرس وشمس وقمر (أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا

[النكرة والمعرفة]

هما فى الأصل اسما مصدرين لنكر وعرف ثم جعلنا اسمى جنس للاسم المنكر والاسم المعرف لا علمين وإن وقع فى كلام شيخنا . قيل : تقسيم الاسم إلى النكرة والمعرفة على سبيل منع الخلو لا منع الجمع لأن المعرف بلام الجنس نكرة معنى والتحقيق أنه معرفة معنى أيضا لأنه الماهية المشخصة بقيد ظهورها فى فرد ما فالشيوع إنما جاء من انتشار الفرد وهذا لا يقدح فى كون الاسم معرفة معنى لتعين الموضوع له وهو الماهية غاية الأمر أن انتشار الفرد جعله كالنكرة أفاده الروداني .

(فائدة) الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور بعد النكرة المحضة صفتان نحو رأيت طائرا يصبح أو فوق غصن أو على غصن وبعد المعرفة المحضة حالان نحو رأيت الهلال يضيء أو بين السحاب أو فى الأفق وبعد النكرة التى كالمعرفة أو المعرفة كالتى كالنكرة محتملان للوصفية والحالية نحو هذا ثمر يانع يعجب الناظر أو فوق أغصانه أو على أغصانه لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة ونحو يعجبني الزهر يفوح نشره أو فوق أغصانه أو على أغصانه لأن المعرف الجنسي كالنكرة فقول المعربين الجمل وشبهها بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال ليس على إطلاقه كذا فى المعنى . وأسلفنا عن الدمايىنى جواز كون الظرف بعد المعرفة المحضة صفة بتقدير متعلقه معرفة .

(فائدة ثانية) قال فى المعنى : قالوا إن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى وإن أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كانت نفس الأولى وحملوا على ذلك ما روى « لن يغلب عسر يسرين » ثم نقض الأحكام الأربعة بتخلفها ثم دفع النقض بحمل كلامهم على الإطلاق وعدم القرينة فأما مع القرينة فالتعويل عليها ووجه حمل لن يغلب عسر يسرين على ذلك أن قوله إن مع العسر يسرا وإن احتمل التأكيد فيكون أخذ اليسرين من جعل تنوين يسرا للتكثير لكن جعله تأسيسا خير فيكون فى الكلام عسر واحد ويسران والمراد بالعسر عسر الدنيا الذى كانوا فيه وبالييسرين ما تيسر لهم من الفتوح فى زمنه عليه الصلاة والسلام وما تيسر فى أيام الخلفاء أو يسر الدنيا ويسر الآخرة . وقال التفتازانى فى تلويحه المذكور أولا إما نكرة أو معرفة وعلى

قَدْ دُكِّرَا) أى ما يقبل أل ، وذلك كذى بمعنى صاحب ، ومن وما فى الشرط والاستفهام كل إما أن يعاد نكرة أو معرفة فالأقسام أربعة وحكمها أن الثانى إن كان نكرة فهو مغاير للأول وإلا كان المناسب التعريف لكونه معهودا سابقا فى الذكر وإن كان معرفة فهو الأول حملا له على المعهود الذى هو الأصل فى اللام والإضافة اهـ وكلامه مخالف لكلام المغنى فى صورة إعادة المعرفة بنكرة وقد حكى البهاء بن السبكى فيها قولين كما فى الشمنى فكل منهما مشى على قول . ثم قال التفتازانى : واعلم أن المراد أن هذا هو الأصل عند الإطلاق وخلو المقام من القرائن وإلا فقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة نحو ﴿ وهو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله ﴾^(١) وقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة نحو ﴿ وهذا كتاب أنزلناه مبارك ﴾^(٢) إلى قوله تعالى : ﴿ أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين ﴾^(٣) وقد تعاد المعرفة معرفة مع المغايرة نحو ﴿ وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ﴾^(٤) وقد تعاد المعرفة نكرة مع عدم المغايرة نحو ﴿ إنما إلهكم إله واحد ﴾^(٥) اهـ ومثال تخلف الحكم الرابع على ما مشى عليه المغنى ﴿ يسألك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا ﴾^(٦) . (قوله نكرة قابل أل إلخ) أو رد عليه أنه غير جامع لخروج الأسماء المتوغلة فى الإبهام كأحد الملازم للنفى وهو ما همزته أصلية وبمعنى إنسان لا ما يقع فى الإثبات والنفى وهو ما همزته بدل من واو شدوذا وبمعنى واحد فالفرق بينهما من جهة الاستعمال وجهة اللفظ وجهة المعنى وكعريب وديار وغير وشبه لأنها لا تقبل أل وخروج أسماء الفاعلين والمفعولين لأن أل الداخلة عليها موصولة وخروج الحال والتمييز واسم لا التبرئة ومجرور رب وأفعّل من لأنها لا تقبل أل وغير مانع لدخول ضمير الغائب العائد إلى نكرة كجاءنى رجل فأكرمه لوقوعه موقع ما يقبل أل وهو رجل ودخول يهود ومجوس فإنهما يقبلان أل مع أنهما معرفتان إذ منعا الصرف للعلمية والتأنيث والجواب عن الأول بمنع الخروج لأن كلا من المتوغلة وأسماء الفاعلين والمفعولين واقع موقع ما يقبل أل كإنسان وكذات ثبت لها الضرب أو وقع عليه الضرب مثلا والحال وما بعدها قابلة لأل فى حالة الأفراد ولا يضر عدم قبولها أل فى تلك التراكيب وعن الثانى بمنع وقوع الضمير المذكور موقع ما يقبل أل لأن معناه الرجل المتقدم ذكره فليس واقعا موقع رجل بل موقع الرجل والرجل لا يقبل أل أفاده سم . ومنع أن يهود ومجوس يقبلان أل حال كونهما معرفتين بالعلمية على القبيلتين وإنما يقبلان أل حال كونهما جمعين لليهودى ومجوسى كروم ورومى وهما حينئذ نكرتان . (قوله كرجل وفرس إلخ) لا يخفى على النبيه حكمة تعداد الأمثلة . (قوله أو واقع إلخ) أو للتنويع أى لتنويع مفهوم النكرة إلى نوعين فهى موضوعة لقدر مشترك بين النوعين وهو ما دل على شائع فى جنسه كما قاله ابن هشام . (قوله كذى بمعنى صاحب) أورد عليه أن صاحبا الذى يقع موقعه ذو صفة من باب اسم الفاعل

(١) الآية ٨٤ : سورة الزخرف .

(٢) الآية ١٥٥ : سورة الأنعام .

(٣) الآية ١٥٦ : سورة الأنعام .

(٤) الآية ٤٨ : سورة المائدة .

(٥) الآية ٦ : سورة فصلت .

(٦) الآية ١٥٣ : سورة النساء .

خلافًا لابن كيسان في الاستفهاميتين فإنهما عنده معرفتان ، فهذه لا تقبل آل لكنها تقع موقع ما يقبلها ، إذ الأولى تقع موقع صاحب ، ومن وما يقعان موقع إنسان وشيء ، ولا يؤثر خلوهما من تضمن معنى الشرط والاستفهام ، فإن ذلك طارئ على من وما إذ لم يوضعا في الأصل له ، ومن ذلك أيضا من وما نكرتين موصوفتين كما في مررت بمن معجب لك وبما معجب لك ، فإنهما لا يقبلان آل لكنهما واقعان موقع إنسان وشيء وكلاهما يقبل آل . وكذلك صه ومه بالتثوين لا يقبلان آل لكنهما يقعان موقع ما يقبلها وهو سكوتا وانكفافا وما أشبه ذلك . ونكرة مبتدأ والمسوغ قصد الجنس ، وقابل آل خير ، ومؤثرا حال من

وإن كان صاحب يستعمل كثيرا استعمال الأسماء الجامدة وآل الداخلة على الصفة التي من باب اسم الفاعل موصولة لا معرفة . وأجيب بأن المراد واقع موقع ما يقبل آل ولو في الجملة وصاحب يقبل آل المعرفة باعتبار معناه الاسمي وإن لم يكن معناه عند وقوع ذى موقعه قاله سم أو يقال صاحب الذى هو معنى ذو واقع موقع ذات ثبت لها الصبغة فذو واقع موقع ما يقبل آل بواسطة وقال الروداني : تحرير هذا المحل أن ذو اسم فيه معنى الوصف وضع لأن يوصف به كما يوصف بالصفات المشبهة وهو متحمل للضمير كالصفة وأن صاحب لا يشك في أنه يجوز أن يستعمل مرادا به الحدوث من صحبه فهو صاحب أى مصاحب وعليه يقال مررت برجل صاحب أخوه عمرا وإنكار ذلك مكابرة للواضح ويجوز أن يستعمل صفة مشبهة بأن يراد به الثبوت والدوام وهو بهذا المعنى مرادف لذو فتكون آل الداخلة عليه معرفة لا موصولة فلا يتجه التزام كون آل في الصاحب الواقع موقعه ذو موصولة والجواب بما مرأه ملخصا وهو حسن . (قوله فإنهما عنده معرفتان) لأن جوابهما معرفة نحو زيد ولقاؤك في جواب من عندك وما دعاك إلى كذا . وشرط الجواب مطابقة السؤال . وردّ بجواز أن يقال في الجواب رجل من بنى فلان وأمر مهمّ كذا في شرح الجامع . (قوله ولا يؤثر خلوهما) جواب عن إيراد على قوله ومن وما يقعان إلخ . (قوله موصوفتين) أى بمفرد كما مثل أو بجملة كمررت بمن قام وسررت بما رأيت أى بإنسان قام وبشيء رأيت وإنما مثل بما وصف بالمفرد لعدم احتاله كون من وما موصولتين لأن العلة لا تكون مفردا . (قوله وهو سكوتا وانكفافا) أى الناتيتين عن اسكت وانكفف أى اسكت سكوتا ما وانكفف انكفافا ما ويجعل المراد المصدرين الناتيتين عن الفعلين المراد بهما طلب سكوت ما وانكفاف ما كانا دالين على الطلب والتذكير كصه ومه^(١) فاندفع اعتراض اللقائي بأنه إن أريد المصدر النائب عن فعله فات التذكير لأن اسكت إنما يدل على طلب السكوت من حيث هو أو غير النائب فات الطلب على أن قولهم الفعل من قبيل النكرات يقتضى دلالة اسكت على طلب سكوت ما لكن قيل ما ذكره الشارح مبنى على أن مدلول اسم الفعل هو المصدر والذى عليه الجمهور أن مدلوله الفعل . قال الروداني : والذى نفهمه أنه يصح كلامه على المذهبين فيكون صه واقعا موقع سكوتا بواسطة وقوعه موقع اسكت عند الجمهور وبلا واسطة عند غيرهم .

(١) ومه هنا بالتثوين ، لأنهما لا يقبلان آل ، ولكنهما يقعان موقع ما يقبلها أى سكوتا وانكفافا عن اسكت وانكفف .

المضاف إليه وهو أل . وشرط جواز ذلك موجود وهو اقتضاء المضاف العمل في الحال وصاحبها . واحتراز بمؤثرا عما يدخله أل من الأعلام لضرورة أو لمح وصف على ما سيأتي بيانه فإنها لا تؤثر فيه تعريفا فليس بنكرة .

(تنبيهه): * قدم النكرة لأنها الأصل إذ لا يوجد معرفة إلا وله اسم نكرة^(١) ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له ، والمستقل أولى بالأصالة ، وأيضا فالشيء أول وجوده تلزمه الأسماء العامة ، ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة كالآدمي إذا ولد فإنه يسمى إنسانا أو مولودا أو موجودا ، ثم بعد ذلك يوضع له الاسم العلم واللقب والكنية . وأنكر النكرات مذكور ، ثم محدث ، ثم جوهر ، ثم جسم ، ثم نام ، ثم حيوان ، ثم إنسان ، ثم رجل ، ثم عالم ؛ فكل واحد من هذه أعم مما تحته واخص

(قوله ونكرة مبتدأ) منع البعض فيما يأتي كون نكرة مبتدأ حتى يحتاج إلى مسوغ وعلل ذلك بأن التعريف غير محمول على المعرف لا حمل مواطأة ولا حمل اشتقاق بل هو تصور ساذج أى لا حكم معه كما صرح به الميزانيون . وفيه نظر لا يخفى إذ التصور الساذج مجرد التعريف لا مجموع القضية المركبة من المعرف والتعريف إذ لا تخلو قضية عن الحكم ودعوى أن التعريف غير محمول على المعرف أصلا ينبغى حملها على معنى أن المقصود من التعريف تصور ماهية المعرف لا حمله عليه وإن كان حمله عليه حمل مواطأة لازما فتأمل . (قوله قصد الجنس) أى فى ضمن الأفراد إذ الحقيقة المحضة لا تنصف بقبول أل ولا الوقوع موقع ما يقبلها وقيل المسوغ الوقوع فى معرض التقسيم وقيل غير ذلك . (قوله وقابل أل خير) ولا يعترض بتذكير الخبر وتأنيث المبتدأ لأن قابل صفة لخذوف أى اسم قابل والاسم يقع على المذكر والمؤنث ويحتمل أن يكون قابل مبتدأ مؤخرا ونكرة خبرا مقدما وهو أنسب بقول المصنف وغيره معرفة لكن يضعفه أن المحدث عنه النكرة فهى الأولى بالابتداء . (قوله أو لمح وصف) لو قال أو لمح أصل لكان أولى ليدخل نحو النعمان فإنه فى الأصل اسم عين للدم . (قوله لأنها الأصل) أى الغالب والسابق ، يدل على الغلبة الأولى وعلى السبق العلة الثانية ولا يرد أن المعرفة أشرف لأن النكات لا تتزاحم ولأن الأنسب اعتبار كون الأسبق فى الوجود هو الأسبق فى الذكر . (قوله إلا وله) أى لمدلوله . (قوله ويوجد كثير من النكرات) كأحد وعريب وديار وقول البعض وحائط وحصير وحصاة يرده أن الثلاثة لها معرفة بأل . (قوله والمستقل إلخ) من تمام علة الأصالة ومراده بالمستقل ما ينفرد فى بعض الصور ويلزمه الأكثرية ولو عبر بدله بالأكثر لكان أوضح . (قوله الاسم العلم واللقب والكنية) العلم عطف بيان على الاسم لدفع توهم أن المراد بالاسم ما قابل الفعل والحرف وقوله واللقب والكنية معطوفان على الاسم لكن قد يقال دفع التوهم حاصل بعطف الكنية واللقب فكان الأولى تقديم العلم على الاسم ليكون لذكر المتأخر كبير فائدة وليكون ما بعد العلم تفصيلا بعد إجمال . (قوله مذكور ثم موجود إلخ) ليس القصد من هذا الحصر بل التقريب إذا ما شابه

(١) وانظر شرح ابن جابر الأندلسى لألفية ابن مالك فى هذا الباب .

بما فوّه : فقول كل عالم رجل ولا عكس ، وهكذا كل رجل إنسان إلى آخره (وَعَيَّرُهُ) أى غير ما يقبل آل المذكورة أو يقع موقع ما يقبلها^(١) (مَعْرِفَةٌ) إذ لا واسطة . واستغنى بحذف النكرة عن حد المعرفة . قال في شرح التسهيل : من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه . وأنواع المعرفة^(٢) على ما ذكره هنا ستة : المضمّر (كَهُمْ وَ) اسم الإشارة نحو (ذِي * وَ) العلم نحو (هَئِذَا وَ) المضاف إلى معرفة نحو (آبِي وَ) المحلى بآل نحو (أَلْعَلَّامُ وَ) الموصول نحو (أَلَّذِي) وزاد في شرح الكافية المنادى المقصود كيا رجل . واختار في التسهيل أن تعريفه بالإشارة إليه والمواجهة^(٣) ، ونقله في شرحه

هذه الأشياء كهي فكذلك كور أى ما شأنه أن يذكر معلوم أى ما شأنه أن يعلم وكموجود معدوم وكحيوان شجر وكإنسان فرس وكرجل امرأة وكعالم جاهل بقى النظر في الشئيين اللذين بينهما العموم والخصوص الوجهى والظاهر أنهما في مرتبة واحدة لسقوط عموم كل بخصوصه . (قوله ثم نام ثم حيوان) كذا في بعض النسخ وفي بعضها إسقاط ثم نام والأولى أولى . (قوله ثم عالم) أورد عليه أن عالما يطلق على الله تعالى وعلى الملك والجنى فهو أعم من رجل من هذا الوجه وأجيب بأن المراد ثم عالم من بنى آدم وفيه ما فيه . (قوله وأخص مما فوّه) هذا باعتبار غالب ما ذكره إذ الطرف الأعلى ليس فوقه شئ فتأمل . (قوله وغيره معرفة) في الإخبار قلب كما يقتضيه صنيع نظيره السابق وجعلهم المحدث عنه هو المبتدأ وإنما أفرد الضمير مع أن المرجع اثنان لتأوله بالذكور وقول البعض لكون العطف بأو سهو عن المنصوص عليه من أن أفراد الضمير إنما هو بعد أو التى للشك ونحوها مما يكون الحكم معها لأحد الأمرين أو الأمور لا التى للتنويع لأنها بمنزلة الواو . (قوله إذ لا واسطة) وأثبتها بعضهم في الجرد من آل والتنوين كمن وما ومتى وأين وكيف . (قوله بحذف النكرة) أى تعريفها الصادق بالرسم فاندفع ما يقال إن ما ذكره رسم لأحد على أننا قد مناه رده في بحث الكلام وقوله عن حد المعرفة اعترض بأن قوله وغيره معرفة في قوة قولك المعرفة ما لا يقبل آل ولا يقع موقع ما يقبلها فقد ذكر لها حدا . وأجيب بأن المراد عن حدها مصرحا به فلا ينافى أنه يفهم من كلامه ضمنا . (قوله دون استدراك) أى اعترض عليه الضمير إلى من أوجده . ومن جملة ما علل به المصنف أن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا كما في قولك كان ذلك عاما أول وعكسه كإسمائة . قال الدماميني : وهو كلام ظاهري خال عن التحقيق أى لأن الأول في الأصل مبهم وتعينه عارض من الوصف فهو نكرة لفظا ومعنى بحسب الأصل والثاني مدلوله عند غير الناظم معين وهو الماهية فهو معرفة معنى ولفظا وقد عرّف غير واحد المعرفة بما وضع لشيء بعينه ولا استدراك . (قوله والمضاف إلى معرفة) أى إضافة محضة كما يشير إليه المثال . (قوله المنادى المقصود) أى المنكر المقصود نداؤه بعينه وإنما سكنت عنه هنا لذكره له في باب النداء كما سكنت عن اسم الفعل غير المنون وأجمع ونحوه من ألفاظ التوكيد وسحر المراد به سحر

(١) يقصد النوع الذى لا يقبل آل المفيدة للتعريف ولا يقع موقع ما يقبلها ولا يكون من النكرة ما لا يقبل آل أصلاً مثل محمد ، وزيد ، ولا يكون منها ما يقبلها ولكنها لا تؤثر فيه التعريف مثل : حارث ، وعباس قال لا تفيد هذا التعريف لأنها معارف بالعلمية ، واللام دخلت عليها للمعنى الأصل بها .

(٢) المعرفة : هى ما وضع لشيء بعينه ، ولا يعترض في هذا بأن آل الداخلة على صاحب فوصولة معرفة لأنه قد تنوس في الصعبة معناها الأصل بحسب لا مستعمال ، وصارت من قبيل الجوامد ، أو لأنها واقعة موقع ذات وقع فيها المحدث وذات تقبله آل ه منقول الذات .

(٣) انظر توضيح المقاصد والمسالك ١٠٠/١٢٦ . وانظر عبارة ابن أم قاسم الراى في تفسير المراجع .

عن نص سيبويه وذهب قوم إلى أنه معرفة بأل مقدرة وزاد ابن كيسان من وما الاستفهاميتين كما تقدم ولما فات على الناظم ترتيب المعارف في الذكر على حسب ترتيبها في المعرفة لضيق النظم رتبها في التبويب على ما ستره فأعرفها المضمر على الأصح ، ثم العلم ثم اسم الإشارة ، ثم الموصول ، ثم المحلى وقيل هما في مرتبة واحدة وقيل المحلى أعرف

يوم يعينه وأمس المراد به يوم يعينه لذكره الأول في بابه والثاني في باب التوكيد والثالث والرابع فيما لا ينصرف على أن منهم من يرد الأربعة إلى الستة أما المنكر غير المقصود نداؤه بعينه فهو باق على تنكيهه وأما المعرفة قبل النداء فالصحيح بقاؤه على تعريفه وإنما زاده النداء وضوحا وقيل تعرف بالنداء بعد زوال تعريف العلمية . (قوله واختار إلخ) بيان لوجه زيادته وأنه ليس من المعارف الستة . (قوله والمواجهة) يظهر أن العطف تفسيري . (قوله بأل) أى الحضورية وناب حرف النداء منابها . (قوله فات على الناظم) كان عليه حذف على لأن فات يتعدى بنفسه ويمكن أنه ضمنه معنى عسر . (قوله فأعرفها) فيه صوغ أفعل التفضيل من الرباعي المجهول وهو شاذ من وجهين والسلام التعبير بأعلاها أو أرفعها من رفع ككرم رفعة بكسر الراء شرف وعلا قدره كما في القاموس . واعلم أنه قد يعرض للمفروق ما يجعله مساويا لفائقه كالموصول والعلم في سلام على من أنزل عليه الكتاب أو فائقا عليه كالعلم والضمير في جواب طارق الباب للقاتل من الباب نبه عليه الشارح في شرحه على التوضيح . (قوله على الأصح) وقيل أعرفها العلم وقيل اسم الإشارة وقيل المحلى والخلاف في غير اسم الله تعالى فهو أعرف المعارف إجماعا قال الشنوائى ويلي ضميره . (قوله ثم العلم) وأعرفه علم المكان ثم علم آدمى ثم علم غيره من الحيوانات وقيد المصنف في بعض نسخ التسهيل العلم بالخاص . قال شارح الجامع : ولابد منه كما قاله أبو حيان ليخرج بذلك نحو أسامة اهـ يعنى فليس بعد العلم وقيل اسم الإشارة وانظر ما رتبته فتأمل . (قوله ثم اسم الإشارة) وأعرفه ما للقريب ثم ما للمتوسط ثم ما للبعيد . (قوله ثم الموصول) قيل أعرفه ما كان مختصا ثم ما كان مشتركا ويظهر أن أعرف كل منهما ما كان معهودا معنا ثم ما للاستغراق ثم ما للجنس لمجيء الموصول للثلاثة كأل والإضافة . (قوله ثم المحلى) وأعرفه ما للعهد ثم ما للاستغراق ثم ما للجنس . فإن قلت : مدار التعريف والتنكير على المعنى وقد شاع أن المعرفة بلام الجنس نكرة معنى وإن كان معرفة لفظا . قلت : التحقيق أنه معرفة معنى أيضا كما مر عن الزوداني في أول الباب . (قوله وقيل هما في مرتبة واحدة) اختاره الناظم وعلله بأن تعريف كل منهما بالعهد وهو يقتضى أن الذى في مرتبة الموصول عنده هو المحلى بأل العهدية كما أشار إليه الدمامنى . (قوله وقيل المحلى أعرف من الموصول) قائله ابن كيسان واستدل بقوله تعالى : ﴿ قل من أنزل الكتاب الذى جاء به موسى ﴾ [الأنعام : ٩١] إذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف . وأجاب المصنف بأن الذى بدل أو مقطوع أو الكتاب علم بالغلبة على التوراة عند المقصودين بالخطاب وهم بنو إسرائيل ولك أن تجيب أيضا بأن الآية على تقدير وصفية الذى إنما تجمع أعرفية الموصول من المحلى لا تساويهما الذى ذهب إليه المصنف وحيث فلا تدل الآية على أعرفية المحلى فافهم .

من الموصول وأما المضاف فإنه في رتبة ما أضيف إليه مطلقا عند الناظم وعند الأكثر أن المضاف إلى المضمير في رتبة العلم وأعرف الضمائر ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب السالم عن الإبهام وجعل الناظم هذا في التسهيل دون العلم^(١) (فَمَا) وضع (لِذِي غَيْبَةٍ)

(قوله في رتبة العلم) أى لا الضمير لأنه يقع صفة للعلم في نحو مررت بزيد صاحبك على أن اسم الفاعل للمضى والصفة لا تكون أعرف بل مساوية أو دون كذا قالوا والأظهر عندي أن المضاف دون المضاف إليه مطلقا كما ذهب إليه المبرد لاكتسابه التعريف منه وأن قولهم في علة استثناء الضمير أن الصفة لا تكون أعرف ممنوع لأنه إذا كان المقصود من الصفة إيضاح الموصوف فأى مانع من كونها أعرف لا يقال المانع أن التابع لا يفضل عن المتبوع لأننا نقول هذا منقوض بجواز إبدال المعرفة من النكرة ويقوى ذلك المنع أنه يقال جاء الرجل الذى قام أبوه والظاهر أن الموصول فيه نعت ثم رأيت الفارضى في باب النعت نقل عن ابن هشام جواز كون النعت أعرف من المنعوت وذكر أن اشتراط كونه أو مساوية مذهب الأكثر ورأيت الشارح أيضا في باب النعت نقل جواز ذلك عن الفراء والشلوبين وأن الناظم رجحه وبما ذكر يعلم عدم اتجاه رد القول بأن المضاف دون المضاف إليه مطلقا بنحو ﴿وواعدناكم بجانب الطور الأيمن﴾ [طه : ٨٠] لأن النعت لا يكون أعرف فتأمل منصفنا . (قوله ثم الغائب السالم عن الإبهام) فسر في التصريح السلامة من الإبهام بأن يتقدم اسم واحد معرفة أو نكرة فتعال غير السالم جاعى زيد وعمرو فأكرمه فهذا الضمير ناقص الاختصاص باحتمال عوده للأول والثاني لعدم ما يعين رجوعه إلى أحدهما بخصوصية وإن كان عوده للثاني راجحا فاندفع ما نقله شيخنا والبعض عن الدمامينى من النظر ويحتمل تفسيرها بأن يرجع إلى معرفة أو نكرة معينة بالصفة فتأمل أما الذى لم يسلم منه فقليل مؤخر عن رتبة العلم وقيل في رتبته هذا . وقد اختلف في ضمير الغائب العائد إلى النكرة فالجمهور على أنه معرفة مطلقا وقيل إن خصصت قبل بحكم نحو جاءنى رجل فأكرمه بخلاف ربه رجلا ويا لها قصة ورب رجل وأخيه واختاره الدمامينى وعلة بأن في الضمير في الأول من التعيين والإشارة إلى المرجع ما ليس في المظهر النكرة ألا ترى أنك إذا أردت تفسير الضمير في جاءنى رجل فأكرمه قلت هذا الرجل لا رجلا وقيل إن لم يجب تنكيرها بخلاف واجبته كالحال والتمييز وقيل ليس معرفة بالكلية . (قوله وجعل الناظم هذا) أى السالم عن الإبهام فغير السالم بالأولى وهذا من جملة مقابل الأصح المتقدم . (قوله فما وضع) قدر متعلق الجار والمجرور خاصا لدلالة المقام عليه وما واقعة على جامد وقوله لذى غيبة أو حضور أى مع اعتبار دلالة على الغيبة أو الحضور فخرج بما التى أوقفناها على جامد لفظ غائب وحاضر ومتكلم ومخاطب وبقوله لذى غيبة أو حضور ضمير الفصل ويا الغيبة لأنهما حرفان وضع أولهما للغيبة أو الحضور لا لذى الغيبة أو ذى الحضور وثانيهما للغيبة لا لذى الغيبة وكاف الخطاب وتاؤه الحرفيان لأنهما وضعاً

(١) انظر توضيح المقاصد والمسالك ١٢٦/١٠٠ ، وانظر شرح الألفية لابن الهوارى في هذا الوضع .

تقدم ذكره لفظاً أو معنى أو حكماً على ما سيأتى فى آخر باب الفاعل (أو) لذى (مُحْضَرٍ) متكلم

للخطاب لا لذى الخطاب ونون تكلم المتكلم مصاحبا لغيره أو معظما نفسه لأنها وضعت للتكلم لا لذى التكلم وكذا همزة التكلم وبقولنا مع اعتبار دلالة على الغيبة أو الحضور الأسماء الظاهرة المستعملة فى غائب أو حاضر هكذا ينبغى تقرير هذا المحل وبه تندفع الإيرادات هذا وكلام المصنف يحتمل جريانه على مذهب السعد والجمهور من أن المضمرات ونحوها كليات وضعا جزئيات استعمالا . والمعنى فما وضع لمفهوم ذى غيبة أو حضور وعلى مذهب العضد والسيد من أنها جزئيات وضعا واستعمالا . والمعنى فما وضع لكل فرد ذى غيبة أو حضور على حدته بواسطة استحضار أمر عام لتلك الأفراد ثم المراد الغيبة والحضور حقيقة أو تنزيلا . (قوله تقدم ذكره إلخ) بيان لما يجب لضمير الغائب وتقدم الذكر لفظاً أن يتقدم المرجع صريحا نحو جاءنى رجل فأكرمه وضرب زيدا غلامه وتقدمه معنى أن يكون المرجع فى قوة المتقدم صريحا لتقدمه رتبة نحو ضرب غلامه زيدا أو لتضمن الكلام السابق إياه نحو ﴿اعبدوا هو أقرب للتقوى﴾^(١) فإن الفعل متضمن لمرجع الضمير أو لاستلزام الكلام إياه استلزاما قريبا نحو ﴿ولأبويه لكل واحد منهما السدس﴾^(٢) أى الميث بقريظة ذكر الإرث أو بعيدا نحو ﴿حتى توارت بالحجاب﴾^(٣) أى الشمس على قول بقريظة ذكر العشى وتقدمه حكما أن يلحق بالمتقدم لحكم الواضع بتقدم المرجع وإن خولف لنكتة الإجمال ثم التفصيل وهذا فى المسائل الست التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة نحو نعم رجلا زيد كذا فى الخطأ وحفيد السعد وخرج بذلك نحو ضربته زيدا فإن المرجع لم يتقدم فيه لا لفظا ولا معنى ولا حكما أما الأولان فظاهران وأما الثالث فلأنه لم يلحق بما تقدم فيه المرجع إذ ليس من المسائل الست وتتقرر المقام على هذا الوجه يسقط ما ذكره البعض هنا فتدبر وتلك المسائل الست رفع الضمير بنعم وبإيه ورفع بأول المتنازعين وجره برب وإبدال المفسر منه نحو اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم وضمير الشأن والإخبار عن الضمير بالمفسر نحو هى النفس تحمل ما حملت وهى العرب تقول ما شئت وقيل الضمير فيه للقصة وقيل ما بعده بدل مفسر له ونحو ﴿إن هى إلا حياتنا الدنيا﴾^(٤) وجوز الزمخشري تفسير الضمير بالتميز بعده فى غير بأى نعم ورب نحو ﴿فسواهن سبع سموات﴾^(٥) ﴿فقضاهن سبع سموات﴾^(٦) جوز كون سبع تمييزا لمفسر للضمير وقولنا وإن خولف لنكتة الإجمال ثم التفصيل إيضاحه أنهم إنما خالفوا فى المسائل الست وضع الضمير بتأخير مفسره لأنهم قصدوا التفخيم بذكر الشئ أو لا مبهما ثم تفسيره لتضمن ذلك تشويق النفس إلى التفسير فيكون أوقع فيها والذكر مرتين بالإجمال والتفصيل فيكون أكد وفى الجمع أن الضمير قد يرجع إلى نظير السابق نحو ﴿وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره﴾^(٧) أى عمر معمر ، آخر :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتا أو نصفه فقد^(٨)

أى نصف حمام ، آخر بقدره عندى درهم ونصفه أى نصف درهم آخر ا هـ . قال الدماميني : كذا قال ابن مالك وجماعة قال ابن الصانع : وهو خطأ إذ المراد ومثل نصفه فالضمير عائذ على نفس ما قبله .

(١) الآية ٨ : سورة المائدة . (٢) الآية ١١ : سورة النساء . (٣) الآية ٣٢ : سورة هن . (٤) الآية ٢٩ : سورة الأنعام . (٥) الآية ٢٩ : سورة البقرة . (٦) الآية ١٢ : سورة فصلت . (٧) الآية ١١ : سورة فاطر . (٨) هذا البيت للناطقة الزبائى وهو من البسيط وهو من شواهد الكتاب وشذور الذهب . وليس هذا مكانه الأمثل فى الاشتداد النحوى . إذ هو فى باب ما الزائدة التى تعمل أولا على اختلاف النجاة فيها .

أو مخاطب (كَأَنْتَ) وأنا (وَهُوَ) وفروعها (سَمِ) في اصطلاح البصريين (بِالضَّمِيرِ) والمضمر . وسماء الكوفيون كناية ومكنيا .

(تنبيهه) : رفع إبهام دخول اسم الإشارة في ذى الحضور بالتمثيل (وَذُو أَتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يَنْتَدَا) به (وَلَا يَلِي إِلَّا) الاستثنائية (أَحْتِيَاظًا أَبَدًا) وقد يلها اضطرابا كقوله^(١) : [٤٥] وَمَا لُبَالِي إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتْنَا إِلَّا يُجَاوِزُنَا إِلَّاكِ دِيَارُ

(فائدة) قال في التسهيل : ولا يكون أى مفسر ضمير الغائب غير الأقرب إلا بدليل اهـ . قال الدماميني : وينبغي أن يكون المراد بالأقرب غير المضاف إليه أما إذا كان الأقرب مضافا إليه فلا يكون الضمير له إلا بدليل . ثم قال : فإن قلت هذا أى ما ذكره المصنف إذا لم يمكن عود الضمير إلا إلى أحدهما أى الشئيين المتقدمين كما فى قولك جاءنى زيد وعمرو وأكرمتهم وأما إذا أمكن عوده إلى أحدهما وعوده إليهما معا كما فى قولك جاء الزيدون والعمرى وأكرمتهم فهل الحكم كذلك . قلت : لم أر فيه بخصوصه نصا وينبغى أن يجرى على مسألة ما إذا تعقب الاستثناء أو الصفة مثلا أشياء معدودة فمن قال هناك بالعود إلى الأخير يقول هنا كذلك ومن قال هناك بالعود إلى الجميع وهو الصحيح يقول هنا الضمير عائد لكل ما تقدم لا إلى الأقرب فقط فتأمل . (قوله كأنت وهو) ليس من جر الكاف للضمير المنفصل على حد ما أنا كانت لأن المراد هنا اللفظ لا معنى الضمير يسـ . (قوله بالضمير) فعيل من الضمور وهو الهزال . وقوله والمضمر مفعول من الإضمار وهو الإخفاء فإطلاق الأول على كثير الحروف كتنحن ، والثانى على البارز بتغليب غيرهما عليهما . (قوله رفع إبهام إلخ) أى رفع قوته وأضعفه وإلا فالتثنية ليس نصا فى الرفع . (قوله ما لا يتدأ به ولا يلى إلخ) أى ما لا يؤتى به فى افتتاح النطق ولا يقع بعد إلا بحسب قانون اللغة العربية وإن أمكن ذلك عقلا كما قاله حفيد الموضح وإنما لم يتدأ به ولم يلى إلا لأن وضعه على أن يلى عامله نعم كان القياس أن يلى إلا على القول بأنها عاملة لكنه رفض والمراد لا يتدأ به ولا يلى إلا باقيا على حالته التى كان عليها قبل الابتداء وتلو إلا فاندفع ما أورده اللقائى من أن الضمير فى ضربتهما وضربتهن متصل ويتدأ به ويقع بعد إلا نحوهما ضربا وهم ضربوا وهن ضربن وما ضرب إلا هما أو هم أو هن لصيرورته مبتدأ أو فاعلا بعد أن كان مفعولا وإنما يرد لو صح أن يقال هما ضربت مثلا على

[شواهد النكرة والمعرفة]

[١] أنشده الفراء ولم يعزه إلى أحد . وهو من البسيط . والمبالاة بالشئ الكثرة به . ويروى عننا يجاورنا بإبدال الهمزة عينا والجملة فى محل نصب مفعول ما نبالى . وإن مصدرية والتقدير ما نبالى عدم مجاورة أحد غيرك إيانا إذا ما كنت أنت جارتنا . فالحاصل إذا حصلت أيتها المحبوبة فلا التفات لنا إلى غيرك . وكلمة ما زائدة . والمعنى حين كنت . ويجوز أن تكون مصدرية والتقدير حين كونك جارتنا . وإلا بمعنى غير وهو استثناء مقدم . والمعنى ألا يجاورنا ديارا لا أنت . يقال ما بالدار ديار أى أحد وكذلك ما بها دويرى وهو فيعال من درت وأصله ديار قلبت الواو بأء وأدغمت الباء فى الباء . والشاهد فى قوله إلاك فإنه أى بالضمير المتصل بعد إلا ، والقياس المنفصل أى إياك ، وهو شاذ للضرورة . وأنكر المبرد وقوع هذا . وأنشد سواك ديار .

(١) هذا البيت من البسيط وهو مجهول قائله واستشهد به ابن يمش ١٠١/٣ ، وفى المتن ص ٤٤٩ . وما ، فى البيت تستعمل نافية ، وهى فى ذلك تستعمل بكثرة ، وقد تستعمل للإثبات إذا جاء معها أخرى فغية مثل قول ، الشاعر :

لقد بالبيت فطمعن أم أوفى ولكن أم أوفى لا تبسالى

و ديار ، هنا معناه أحد ، ولا يستعمل إلا فى النفى العام . والشاهد فى البيت قوله إلاك ، حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا شلوذاً ، وانظر فى هذا (الكواكب الدرية ١٠٨/١ - ١٣٩) .

وذلك (كَأَيَّاءٍ وَالْكَافِ مِنْ) قولك (أَبْنَى أَكْرَمَكَ * وَأَيَّاءٍ وَالْهَاءِ مِنْ) قولك (سَلِيهِ مَا مَلَكَ) فالأول : وهو الياء ضمير متكلم مجرور . والثاني : وهو الكاف ضمير مخاطب منصوب . والثالث وهو الياء ضمير المخاطبة مرفوع . والرابع : وهو الهاء ضمير الغائب

أن هما مفعول به لضربت وأما ما أجاب به هو نقلا عن الرضى وغيره من أن الضمير حال الاتصال الهاء فقط وحال الانفصال المجموع فلا يأتي على مذهب من يجعله الهاء فقط حال الانفصال أيضا مع أن فيه اعتراضا بالانفصال حال الابتداء أو تلو إلا . (قوله الاستثنائية) قيل هو بيان للواقع وقيل احتراز عن إلا الوصفية التي بمعنى غير في نحو مرت برجل إلّا أى غيرك لكن في شرح الجامع ما نصه : وربما اقتضى كلامه أى ابن هشام في متن الجامع أن إلا إذا كانت لغیر الاستثناء كالوصوف بها يجوز معها الاتصال وليس مرادها هـ . (قوله إلّاك) الكاف في محل نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار . (قوله كأياء والكاف إلخ) أشار بتعداد الأمثلة إلى أنواع الضمير الثلاثة المتكلم والمخاطب والغائب ومحاله الثلاثة الرفع والنصب والجر والمقصود بذكر ياء وهاء سليه التمثيل للمرفوع وللغائب لا المخاطب والمنصوب لحصولهما بالكاف من أكرمك ومن المتصل المرفوع تاء تضم للمتكلم وتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة للفرق وخصوا المتكلم بالضممة لتقدم مرتبته فأعطى أشرف الحركات والمخاطب المذكر بالفتح لأن خطابه أكثر من خطاب المؤنث فالتخفيف به أولى وأيضا هو مقدم على المؤنث فأعطى التخفيف فلم يبق للمؤنث إلا الكسر وحكى بعضهم أن وصل فتحة تاء الضمير وكافه بألف وكسرتهما بياء لغة رديئة لربيعه فيجوز عليها قمتا ورأيتكا وقمتى ورأيتكى وتوصل التاء المذكورة مضمومة بهم وألف للمخاطبين والمخاطبتين . وإنما ضمت التاء إجراء للميم مجرى الواو لتقاربهما في المخرج وبهم ساكنة للمخاطبتين ويجوز ضم الميم موصولة بواو بل هو أكثر من التسكين إذا ولى الميم ضمير متصل كضربتموه وشذ ضمها بلا وصل وهو المسمى اختلاسا وبنون مشددة للمخاطبات دما ميني ملخصا . قال الرضى : زيد للإناث نون مشددة لتكون بإزاء الميم والواو في الذكور واختاروا النون لمشابتها بسبب الغنة الميم هـ ولم تحذف النون الثانية كما تحذف الواو لأنها غير مدة . (قوله والهاء) تضم هذه الهاء إلا أن وليت كسرة أو ياء ساكنة فيكسرها غير الحجازيين أما هم فيضمونها وبلغتهم قرأ حفص ﴿وما أنسانيه﴾^(١) و ﴿بما عاهد عليه الله﴾^(٢) و حمزة ﴿لأهله امكثوا﴾^(٣) ، وتشيع حركتها بعد متحرك ويختار الاختلاس بعد ساكن مطلقا عند المبرد والناظم ويقيد كونه حرف علة نحو عليه ورموه عند غيرهما والراجح الأول وقد تسكن أو تختلس حركتها بعد متحرك عند بنى عقيل وبنى كلام اختيارا فيقولون له بالإسكان والاختلاس وعند غيرهم اضطرابا وإن فصل في الأصل الهاء المتحركة ساكن حذف جزما نحو ﴿لا يؤذنه إليك﴾^(٤) و ﴿نصله جهنم﴾^(٥) أو بناء نحو فآلقه جازت الأوجه الثلاثة . وكسر ميم الجمع بعد الهاء المكسورة باختلاس قبل ساكن نحو ﴿بهم الأسباب﴾^(٦) وبإشباع دونه نحو فيهم إحسان أسهل من ضمها وإن كان الضم أقيس لأنه حركة واو الجماعة وضمها قبل ساكن وإسكانها قبل متحرك أشهر فقد قرأ الأكثر بهم الأسباب بضم الميم وأنعمت عليهم بسكونها ، دما ميني ملخصا . (قوله مجرور) أى في محل جر وكذا يقال في نظائره . (قوله وكل مضمير إلخ) كان الأولى تقديمه على تقسيم الضمير إلى المتصل وغيره بالكلية أو تأخيرها عنه بالكلية ولا يخفى أنه لا يستفاد بناء الضمائر جميعها

(١) الآية ٢٩ : سورة القصص .

(٢) الآية ١٠ : سورة الفتح .

(٣) الآية ٦٣ : سورة الكهف .

(٤) الآية ١٦٦ : سورة البقرة .

(٥) الآية ١١٥ : سورة النساء .

(٦) الآية ٧٥ : سورة آل عمران .

منصوب . وهى ضمائر متصلة لا تتأق البداءة بها ولا تقع بعد إلا (وَكُلُّ مُضْمَرٍ) متصلا كان أو منفصلا (لَهُ أَلْبِنَا يَجِبُ) باتفاق النحاة . واختلف فى سبب بنائه : فقليل لمشابهته الحرف فى المعنى لأن كل مضمر مضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة وهى من معانى الحروف . وذكر فى التسهيل لبنائها أربعة أسباب^(١) : الأول : مشابهة الحرف فى الوضع لأن أكثرها على أكثرها على حرفين أو حرفين وحمل الباقى على الأكثر . والثانى : مشابهته فى الافتقار لأن المضمر لا تتم دلالة على مسماه إلا بضميمة من مشاهدة أو غيرها . والثالث : مشابهته له فى الجمود فلا يتصرف فى لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير ولا بأن يوصف أو يوصف به . الرابع : الاستغناء عن الإعراب باختلاف صيغه لاختلاف المعانى . قال الشارح^(٢)

من قوله سابقا كالشبه الوضعى فى اسمى جئنا وإن زعمه البعض حتى تلتبس فائدة لذكر هذا بعد قوله كالشبه إلخ إذ المستفاد من قوله كالشبه إلخ بناء التاء ونا فقط . (قوله يجب) أى يلزم فاندفع ما نقله البعض عن البهوتى وأقره من أنه لا يلزم من الوجوب الحصول بالفعل وحينئذ لا يستفاد من كلامه أنها مبنية بالفعل نظير ما قيل فى قوله : * وكل حرف مستحق للبناء * (قوله وهى من معانى الحروف) أى من المعانى النسبية التى حقها أن تؤدى بالحروف . قال ابن غازى : وقد أدت بالفعل بأحرف المضارعة وباللواحق فى نحو إياى إيانا إياه بناء على أنها حروف لا ضمائر ومقتضى هذا أن مثل أحرف المضارعة كلمات اصطلاحية وهو قول الرضى كما قدمنا . (قوله مشابهته فى الافتقار) اعترض بأن الافتقار لا يوجب البناء إلا إذا كان إلى جملة . (قوله فى الجمود) أى عدد التصرف كما يدل عليه قوله فلا يتصرف إلخ . (قوله فلا يتصرف فى لفظه) فلا يثنى ولا يجمع وأما ما وهم ونحو فأسماء للثنتين والجماعة ، دماينى . (قوله الاستغناء عن الإعراب) أى مشابهة الحرف فى الاستغناء إلخ قال سم : فيه بحث إذ مقتضى كون البناء للاستغناء ألا يكون لها محل من الإعراب فإنه إذا كان مستغنى عنه فلا معنى لإثباته فى المحل ولا فائدة لذلك . وقد يجاب بأن إثباته فى المحل لطرد أبواب الفاعل والمفعول والمضاف إليه ونحوها على وتيرة واحدة فتأمل . (قوله باختلاف صيغه) الباء سببية متعلقة بالاستغناء واللام فى قوله لاختلاف المعانى لتعليل اختلاف الصيغ قال البعض : المراد باختلاف صيغه اختلاف ألفاظه أعم من أن يكون اختلاف مادة كما بين هو ونحن وبين أنت وإياه أو هيئة كما بين تاء المتكلم وتاء المخاطب وتاء المخاطبة والمراد باختلاف المعانى اختلافها حقيقة كأنا للمتكلم وأنا للمخاطب وهو للغائب أو باختلاف محالها من الإعراب كالتكلم له فى الرفع تاء مضمومة وفى النصب والجر ياء والمخاطب له فى الرفع مع التذكير تاء مفتوحة ومع التأنيث تاء مكسورة وفى النصب والجر مع التذكير كاف مفتوحة ومع التأنيث كاف مكسورة فأغنى ذلك عن إعراب الضمير لأن المقصود من الإعراب الامتياز وهو حاصل . هـ بإيضاح ولا يخفى أنه لا دخل لاختلاف بعض المواد كهو ونحن

(١) عبارة الناظم فى ذلك : «بنى المضمر لشبهه بالحرف وضعاً والفتحة أو جرّاً وإسغناء باختلاف المعانى» وانظر ذلك كله فى التسهيل ص ٢٩ ، فى شرح الألفية .

(٢) الشارح : هو ابن الناظم وانظر شرحه لألفية ابن مالك ص ٥٧ .

ولعل هذا هو المعبر عند الشيخ في بناء المضمرات^(١). ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء فقال: (وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفَظَ مَا نُصِبَ) نحو إنه وله، ورأيتك ومررت بك (لِلرُّفْعِ وَالتَّنْصِبِ وَجَرًّا) الدال على المتكلم المشارك أو المعظم

واختلاف الهيئة واختلاف المعاني حقيقة في سبب الاستغناء عن الإعراب فالأنسب حمل اختلاف الألفاظ على اختلاف بعض موادها كأنت وإياه ونحن وإياك وحمل المعاني على المعاني التي تقتضيها العوامل كالفاعلية والمفعولية لأن ما ذكر هو الذي له دخل في استغناء الضمير عن الإعراب فتأمل. هذا ولا يضر في كون اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني سببا في استغناء الضمير عن الإعراب اشتباه صيغ المنصوب بصيغ المجرور ولا صلاحية نا للأحوال الثلاثة كما لم يضر اشتباه النصب بالجر في جمع المؤنث السالم وما لم ينصرف وغاية ذلك أن يكون اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني أغليا. (قوله ولعل هذا إلخ) قال الشنواني: يعارضه قوله السابق كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا. (قوله عقبه بتقسيمها) أي إلى صيغ مختلفة وقوله بحسب الإعراب أي المحلى فلا اعتراض بأن المضمير مبني وبأن تقسيمها بحسب الإعراب يقتضي أنها معربة فكيف يتضمن علة البناء نعم يرد على ابن الناظم أنه إنما عقبها بصلاحية ضمير الجر المتصل للنصب وصلاحية نا للأحوال الثلاثة وصلاحية الألف والواو والتون للغائب والمخاطب وليس هذا سببا للبناء بل ينبغي أن يكون سببا للإعراب إلا أن يقال محط التعقيب قوله وذو ارتفاع إلخ. (قوله كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء) لأنه إذا ذكر أن صيغة الضمير الذي يقع في محل رفع غير صيغة الضمير الذي يقع في محل نصب وهكذا علم أنها تتميز باختلاف الصيغ فتستغنى عن الإعراب فتبنى. (قوله ولفظ ما جر) بالإضافة للبيان والمراد الجر محلا والنصب محلا والرفع محلا فلا يرد أن المضمرات واجبة البناء والجر والنصب والرفع أنواع للإعراب وإنما قال: * ولفظ ما جر كلفظ ما نصب * ولم يقل ولفظ ما نصب كلفظ ما جر لئنه من أول وهلة على أن كلامه في المتصل إذ المجرور من خواصه فالمعنى ولفظ ما جر من الضمائر المتصلة كلفظ ما نصب منها فاندفع اعتراض ابن هشام بأن مشابة ضمير الجر لضمير النصب خاصة بالمتصل فكيف يطلق. (قوله كلفظ ما نصب) ولو مع اختلاف الحركة نحو به وضربته. (قوله نحو إنه وله) ونحو نى وإنى. (قوله للرفع) متعلق بصلح وقدم معمول الخير الفعلي على المبتدأ لجواز تقدمه عند البصريين إذا كان الخير الفعلي متصرفا كما هنا وإن لم يجرز تقدم عامله الذي هو الخير الفعلي وقولهم جواز تقدم معمول يؤذن بجواز تقدم العامل أغلبى. (قوله وجر) وعطف النكرة على المعرفة كما عطف المعرفة على النكرة في قوله بعد وألف والواو إلخ إشارة إلى جواز ذلك ولقد أحسن المصنف حيث اكتفى بهذه الإشارة هنا عن التصريح بالمسألة في باب العطف.

(١) والمضمرات كلها مبنية لشبهها بالحروف لى الجمود، لذلك فإنها لا تنى ولا تجمع، وشبهها بالحروف شبه وضعى، بسبب كون أكلها على حرف أو حرفين، وحمل ما وضع على أكثر من حرفين عليه حلا للأقل على الأكثر.

نفسه (صَلَحَ) مع اتحاد المعنى والاتصال (كَاعْرِفَ بِنَا فَأَيْتْنَا نَلْتَا أَلْعَنَحَ) فنا في بنا في موضع جر بالياء ، وفي فإيتنا في موضع نصب بإن ، وفي نلتا في موضع رفع بالفاعلية . وأما الياء وهم فإنهما يستعملان للرفع والنصب والجر لكن لا يشبهان نا من كل وجه ، فإن الياء وإن استعملت للثلاثة وكانت ضميرا متصلا فيها إلا أنها ليست فيها بمعنى واحد ، لأنها في حالة الرفع للمخاطبة نحو اضرى ، وفي حالة الجر والنصب للمتكلم نحو لي وإني . وهم تستعمل للثلاثة وتكون فيها بمعنى واحد إلا أنها في حالة الرفع ضمير منفصل ، وفي الجر والنصب ضمير متصل (وَأَلْفَ وَالْوَاوُ وَالْثَوْنُ) ضمائر رفع بارزة متصلة (لَمَّا * غَابَ وَغَيْرُهُ) أى المخاطب فالتائب (كَفَّامًا) وقاموا وقمن (و) المخاطب نحو (أَعْلَمًا) واعلموا واعلمن .

(تقبييه): رفع توهم شمول قوله وغيره المتكلم بالتمثيل * ولما كان الضمير

(قوله أو المعظم نفسه) ظاهر عبارة الشارح وغيره أن استعمال نا ونون المضارعة في المعظم نفسه حقيقة وفي الدماميني أن بعضهم قال إنما يستعمل المعظم لنفسه نون المضارعة في نفسه وحدها حيث ينزل نفسه منزلة الجماعة مجازا اهـ ومثلها نا . (قوله صلح) بفتح اللام وضمها والفتح أوفق بالقافية لعدم اختلاف ما قبل الروى عليه . (قوله كاعرف بنا) أى اعترف بقدرنا . (قوله بالفاعلية) أى بسبب الفاعلية أو الباء بمعنى على ولو قال بالفعل لكان أوضح . (قوله وأما الياء وهم إنخ) جواب عن سؤال تقديره لم خص المصنف نا بذكر الصلاحية للأحوال الثلاثة مع أن الياء وهم أيضا صالحان لها . (قوله لكن لا يشبهان نا من كل وجه إنخ) اعترض بأن هذا ظاهر بالنسبة لما مثل به ونحوه لا مطلقا لأن الياء تكون بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة في نحو أعجبنى كوني مسافرا إلى أى فإنها في الجميع للمتكلم وعملها نصب في الأول ورفع في الثانى وجر في الثالث وهم يكون ضميرا متصلا في الأحوال الثلاثة في نحو أعجبهم كونهم مسافرين إلى آبائهم فإنها ضمير متصل في الجميع وعملها نصب في الأول ورفع في الثانى وجر في الثالث والجواب أن وقوع الياء وهم فيما ذكر في محل رفع عارض نشأ من كون المضاف كالفاعل يطلب مرفوعا والكلام فيما هو مشترك بين الثلاثة. بطريق الأصالة. (قوله والواو) ندر حذفها والاستغناء عنها بالضممة قبلها كقوله:

فلو أن الأطباء كان حولى وكان من الأطباء الأساة

وقراءة طلحة : ﴿ قد أفلح المؤمنون ﴾ [المؤمنون : ١] ، بضم الحاء والجرى على لغة أكلونى البراغيث كما في الكشف وبهذه القراءة يرد على قول أى حيان أن ذلك ضرورة وسمع ذلك مع الأمر أيضا أفاده الدماميني . (قوله ضمائر رفع بارزة) أى إذا اتصلت بالأفعال كما في مثاله فالألف والواو في نحو الضاريان والضاريون حرفان والفاعل مستتر .

المتصل على نوعين بارز وهو ما له وجود في اللفظ ومستتر وهو ما ليس كذلك^(١) وقدم الكلام على الأول شرع في بيان الثاني بقوله : (وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ) أى لا النصب ولا الجر (مَا يَسْتَتِرُ) وجوبا أو جوازا ، فالأول هو الذى لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل ، وهو المرفوع بأمر الواحد المخاطب (كَافَعَلُ) يا زيد ، أو بمضارع مبدوء بهمزة المتكلم مثل (أَوَافِقُ) أو بنون المتكلم المشارك أو المعظم نفسه مثل (نُعْتَبِطُ) أو ببناء المخاطب نحو (إِذْ تُشْكُرُ) أو بفعل استثناء كخلا وعدا ولا يكون في نحو قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا ولا يكون بكرا ، أو بأفعل التعجب نحو ما أحسن الزيد ، أو بأفعل التفضيل نحو ﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثَانًا ﴾^(٢) ، أو باسم فعل ليس بمعنى المضى كنزال ومه وأوف وأؤه . والثاني : هو الذى يخلفه الظاهر أو

(قوله ما له وجوده في اللفظ) أى ولو بالقوة فيدخل الضمير المحذوف فإن له وجودا في اللفظ بالقوة لإمكان النطق به بخلاف المستتر فإنه لا وجود له في اللفظ لا بالفعل ولا بالقوة لعدم إمكان النطق به بل هو أمر عقلي فحصل الفرق بين المستتر والمحذوف . قال اللقاني : فإن قلت فالمحذوف أحسن حالا من المستتر والأمر بالعكس ولذا اختص المستتر بالعمدة . قلت : المستتر متصف بدلالة العقل واللفظ والمحذوف زالت عنه دلالتها ولذا احتاج إلى قرينة ودلالاتها أضعف من دلالتها هـ ومن ثم كان المستتر في حكم الموجود بخلاف المحذوف ولهذا إذا سمى يضرب من زيد يضرب حكى كما تحكى الجمل وإذا سمى بقائم من أبيهم قائم بمحذف صدر الصلة أعرب ولا يحكى إذ ليس جملة كما قاله الروداني . (قوله ومستتر) تصریح بأن المستتر قسم من المتصل وهو أصبح أقوال ثلاثة ثانيها منفصل ثالثها واسطة . (قوله أى لا النصب ولا الجر) أخذه من تقديم الخير وقوله وجوبا أو جوازا أى استتارا ذا وجوب أو ذا جواز . (قوله لا يخلفه ظاهر) أى لا يحل محله بالأى يرتفع بعامله . (قوله بأمر الواحد) خرج أمر الواحدة والأتين والجمع فالضمير فيها بارز . وقوله المخاطب بيان للواقع وأما نهى الواحد المخاطب فهو داخل في الفعل المبدوء ببناء الخطاب وبهذا يعرف ما في كلام البعض . (قوله أو بمضارع) أى مذكور لأنه إذا حذف المضارع برز الضمير منفصلا كما سيأتى . (قوله أو ببناء المخاطب نحو إذ تشكر) لا يخفى أنه يحتمل أن تكون التاء في مثال المتن للتأنيث كهند تشكر بل هو أولى ليكون الناظم ممثلا للمستتر جوازا أيضا وخرج بإضافة تاء إلى المخاطب الضمائر المرفوعة بمضارع مبدوء ببناء المخاطبة أو المخاطبين والمخاطبتين والمخاطبات فإنها بارزة . (قوله أو بفعل استثناء) لأنه لكثرة استعماله أجروه مجرى الأمثال التى تلزم طريقة واحدة . (قوله أو بأفعل التفضيل) أى في غير مسألة الكحل وبدون ندور فلا يرد أن أفعل التفضيل يرفع الظاهر باطراد في مسألة الكحل ويندور في غيرها نحو مررت برجل أفضل منه أبوه . (قوله أو باسم فعل) زاد بعضهم الصفة الجارية على من هى له فعلا أو غيره لأن بروزه يوهم جريانها على غير من هى له وزاد في التصريح المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو ﴿ فَضْرَبِ الرِّقَابَ ﴾^(٣) وأما زيادة فاعل نعم وبئس إذا كان ضمير افعير صحيحة كما يعلم من ضابطى واجب الاستتار وجائزه .

(١) والفرق بين الضمير المتصل البارز والمستتر : أن البارز له صورة في اللفظ ينطق بها حقيقة مثل التاء والهاء ، أكرمه ، والمستتر لا ينطق به أصلاً ، وإنما يستعار له ضمير منفصل - حين يقال مستتر جوازا تقديره هو ، أو يقال مستتر وجوبا تقديره أنا أو أنت ، وذلك لقصد التقريب على المتعلمين . (انظر شرح ابن عقيل ٩٤/١ - ٩٧) . (٢) الآية ٧٤ : سورة مريم .

(٣) الآية ٤ : سورة محمد القتال ، وفي هذه الآية موضع من مواضع استتار الضمير جوازا قطعاً ، وذلك لإنابة المصدر عن فعل الأمر في الآية .

الضمير المنفصل وهو المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة أو الصفات المحضة . قال في التوضيح^(١) : هذا تقسيم ابن مالك وابن يعيش^(٢) وغيرهما ، وفيه نظر إذ الاستار في نحو زيد قام واجب فإنه لا يقال قام هو على الفاعلية ، وأما زيد قام أبوه أو ما قام إلا هو فتركيب آخر .

(قوله ليس بمعنى المضى) أما الذى بمعناه فمرفوعه جائز الاستار لأنه يخلفه الظاهر ويجمع رفعه والضمير قولك هيئات العقيق هيئات على أنه من تأكيد الجمل . (قوله كنزال ومه) فالضمير فيهما مستتر وجوبا سواء كانا لمفرد مذكر أو غيره ، نحو نزال يا زيد ويا زيدان ويا زيدون ويا هند ويا هندان ويا هندات ، وكذا كل اسم فعل أمر . (قوله يخلفه الظاهر) أى يحل محله بأن يرتفع بعامله . (قوله بفعل الغائب أو الغائبة) أى غير ما تقدم من فعلى الاستثناء والتعجب . (قوله المحضة) أى التى لم يغلب عليها الاسمية ومثلها الظرف والجار والمجرور أما غير المحضة كالأبطح والأجرع فغير متحملة للضمير أصلا وكان عليه أن يقول أو باسم فعل ماض نحو هيئات العقيق هيئات بناء على أنه من تأكيد الجمل كما مر وأما تمثيل المصرح بزيد هيئات فإنما يصح على القول بأن اسم الفعل يتأثر بالعامل وهو خلاف المشهور على ما قاله الورداني وفيه نظر لأن الاختلاف إنما هو في تأثر اسم الفعل نفسه أما تأثر الجملة المركبة منه ومن فاعله محلا فظن أحدا يمنعه فتأمل ولعل الشارح لم يزد له نقصانه عن فعل الغيبة والصفات المحضة بعدم رفعه الضمير البارز والظاهر المحصور كما نقله شارح الجمع عن ارتشاف أبى حيان . (قوله وفيه نظر) قال سم : حيث فسر المستتر جوازا بما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل في الرفع بعامله لم يرد هذا الاعتراض وإنما يرد لو فسر بما يجوز إبرازه على الفاعلية ولا مشاحة في الاصطلاح فمعنى وجوب الاستار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا وعدم وجوب ذلك لا وجوب استتار الضمير المستتر بالآية يجوز بروزه وعدم وجوبه بأن يجوز بروزه إذ ليس لنا ضمير مستتر يجوز بروزه فقول الموضح إذ الاستار إلخ إن أراد وجوب الاستار بمعناه عندهم منع وإن أراد بمعناه عنده كان مشاحة في الاصطلاح على أن تقسيم الاستار بالمعنى الذى بيناه هو عين التقسيم الذى جعله التحقيق لا فرق بينهما إلا باعتبار أن المقسم في تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل وفي تقسيمه عكسه . (قوله فإنه لا يقال قام هو على الفاعلية) أى حتى يلزم بروز الضمير المستتر فيكون استتاره جائزا وبحث في هذا النفي بأن سيبويه أجاز في قوله تعالى : ﴿ أَنْ يَمْلِكُ هُوَ ﴾ [البقرة : ٢٨٢] وقولك مريت برجل مكرمك هو كون الضمير فاعلا وكونه تأكيد وإن استشكل بأن القاعدة أن لا فصل مع إمكان الوصل إلا فيما استثني وليس هذا منه فعلى قياس ما ذكره سيبويه يجوز أن يقال قام هو على الفاعلية . (قوله فتركيب آخر) فيه أن هذا لا يضرهم أصلا إذ لم يشترطوا في الخلفية اتحاد التركيب وكلامهم في الضابط لا يدل على اشتراطه أصلا وتحقيق المقام على هذا الوجه يعلم ما في تأييد البعض النظر من النظر .

(١) انظر التوضيح ١٠٢/١ .

(٢) ابن يعيش : هو يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرياء محمد بن علي النحوي ، موثق الدين ، أبو البقاء ، وشهرته ابن يعيش ... قرأ النحو على فيان الحلبي وأبي العباس البيروني . وكان من كبار أئمة العربية ، كان ماهرا في النحو والتصريف ... وتصدر للإقراء زمائلا ... وكان حسن الفهم ، لطيف الكلام ... ومن مصنفاته : شرح المفصل ، شرح تصريف ابن حسن . وتولى سنة ٦٤٣ هـ (انظر البغية ٣٥١/٢ ، ٣٥٢) .

والتحقيق أن يقال: ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير كأقوم، وإلى ما يرفعهما كقام انتهى.
(تفصيله): * إنما خص ضمير الرفع بالاستتار لأنه عمدة يجب ذكره ، فإن وجد في اللفظ فذاك وإلا فهو موجود في النية والتقدير ، بخلاف ضميرى النصب والجر فإنهما فضلة ولا داعى إلي تقدير وجودهما إذا عدما من اللفظ (وَذُو آرْتَفَاعِ وَأَفْصَالِ أَنَا) للمتكلم (هُوَ) للغائب (وَأَنْتَ) للمخاطب (وَالْفُرُوعُ) عليها واضحة (لَا تُشْتَبِهُ) عليك (وَذُو أَتِصَابِ) فِي أَفْصَالِ جُعِلَ * إِيَّائِي وفروعه (وَالْتَفْرِيعُ) لَيْسَ مُشْكِلًا فتلخص أن الضمير على خمسة

(قوله إلى ما لا يرفع إلا الضمير) أى المستتر كما يؤخذ من المقام أى بطريق الأصالة فلا يرد أن أقوم مثلا يرفع البارز المؤكد للمستتر بناء على أن العامل في التابع في التبوع لأنه بطريق التبعية للمستتر .
 (قوله وإلى ما يرفعهما) أى الضمير والظاهر وعبرة التوضيح وإلى ما يرفعه وغيره ولو أتى بها لكان أحسن . (قوله يجب ذكره) أى لفظا أو تقديرا أو المراد بذكره اعتباره . (قوله والتقدير) قال شيخنا عطف تفسير . (قوله ولا داعى إلى تقدير وجودهما) أى غالبا فلا يعترض بأنه قد يكون هناك داع إلى تقديرهما كيربط الصفة أو الصلة أو الخبر أو الحال بهما . (قوله وذو ارتفاع) أى علا وكذا يقال فيما بعد . قال الروداني : ينبغى تقييد ما ذكره المصنف بكونه على وجه الكثرة والأصالة والاطراد حتى لا ينتقض بنحو أنا كَأَنْتَ فإنه قليل ولا بما أكد به المنصوب أو المجرور كما يأتي في باب التوكيد فإنه بطريق النيابة ولا بنحو يا أَنْتَ لأنه في محل نصب فإن ذلك شاذ لا مطرد اهـ . (قوله أنا إلخ) وقد تنوب الثلاثة عن ضمير الجر فجر بالكاف نحو أنا كَأَنْتَ وَأَنْتَ كَأَنَا وَأَنْتَ كَهُوَ . (قوله هو) قال في التسهيل : وتسكين هاء هو وهى بعد الواو والفاء واللام وثم جائز وقد تسكن بعد همزة الاستفهام وكاف الجر اضطرابا وقد تحذف الواو والياء اضطرابا وتسكنهما قيس وأسد وتشددهما همدان اهـ بزيادة كلمة من الدمامنى . (قوله والفروع عليها) أى المتفرعة عليها . (قوله في انفصال) أى مع انفصال والظاهر أن قوله هنا في انفصال وقوله قبل وانفصال للتفنن . (قوله إِيَّائِي) قال الغزى في شرحه : اقتصر الناظم هنا على المتكلم فقط ولم يذكر المخاطب وهو إِيَّاكَ والغائب وهو إِيَّاهُ كما فعل في المرفوع أى مع أن الثلاثة أصول في الموضعين لأن جميع المراتب الثلاث هنا اللفظ فيها واحد وإنما اختلف بتكلم أو خطاب أو غيبة في آخره فلذلك قال : والتفريع أى على إِيَّائِي ليس مشكلا اهـ ولا بعد في جعل الأصلين فرعين لإِيَّائِي قال في الهمع : وفي أبا سبغ لغات قرئ بها تشديد الياء وتخفيفها مع الهمزة وإبدالها هاء مكسورتين ومفتوحتين فهذه ثمانية يسقط منها فتح الهاء مع التشديد وأشهرها كسر الهمزة مع التشديد وبها قرأ الجمهور . (قوله والتفريع) لما ذكر هنا أصلا واحدا وذكر فيما قبله أصولا ثلاثة عبر هنا بالتفريع وعبر فيما قبله بالفروع ليكون الواحد مع الواحد والجماعة مع الجماعة .

أنواع : مرفوع متصل ، ومرفوع منفصل ، ومنصوب متصل ، ومنصوب منفصل ، ومجرور ولا يكون إلا متصلا .

(قنبيه) : مذهب البصريين أن ألف أنا زائدة والاسم هو الهمزة والنون . ومذهب الكوفيين واختاره الناظم أن الاسم مجموع الأحرف الثلاثة ، وفيه خمس لغات ذكرها في التسهيل^(١) : فصحاها إثبات ألفه وقفا وحذفها وصلا . والثانية : إثباتها وصلا ووقفا وهي لغة تميم . والثالثة : هنا بإبدال همزته هاء . والرابعة : أن بمدة بعد الهمزة . قال الناظم : من قال أن فإنه قلب أنا كما قال بعض العرب راء في رأى . والخامسة : أن كمن حكاهما قطرب^(٢) . وأما هو فمذهب البصريين أنه بجملته ضمير وكذلك هي . وأما هما وهم وهن فكذاك عند أبي علي^(٣) وهو ظاهر كلام الناظم هنا

(قوله فتلخص) أى من مجموع كلامه حيث أشار إلى المرفوع المتصل بقوله وألف إلخ وقوله ومن ضمير إلخ وإلى المرفوع المنفصل بقوله وذو ارتفاع إلخ وإلى المنصوب والمجرور للتصلين بقوله كالياء والكاف إلخ وقوله ولفظ ما جر كلفظ إلخ وإلى المنصوب المنفصل بقوله وذو انتصاب إلخ وإلى المتصل المرفوع والمنصوب والمجرور بقوله للرفع والتصب إلخ . (قوله على خمسة أنواع) تحت النوع الأول الذى هو المرفوع المتصل ستة عشر ضربت ضربنا ضربت ضربتا ضربتم ضربتن ضرب ضربت ضربا ضربوا ضربن أضرب نضرب تضرب اضربى وأما اضربا وضربتا^(١) فهما وضربا قسم واحد لاتحاد لفظ الضمير فيها وكذا اضربوا واضربن مع ضربوا وضربن وكذا تضربن مع اضربى وكذا اضرب مع تضرب والاثنا عشر الأول تجرى نظائرها فى الأنواع الأربعة الباقية فجملته الضمائر أربعة وستون وبما ذكرنا يعرف ما فى كلام البعض وغيره من القصور . (قوله مذهب البصريين إلخ) تظهر فائدة الخلاف فيما إذا سمينا به فعلى أن الضمير مجموع الحروف يعرب لأن سبب البناء قد زال وعلى أنه أن يحكى لكونه مركبا من اسم وحرف نقله يس . (قوله هو الهمزة والنون) أى وزيدت الألف وقفا لبيان الحركة فهى كهاء السكت . (قوله والثالثة هنا) انظر هل يوافق أهل هذه اللغة أهل اللغة الأولى فى الألف الأخيرة أو أهل اللغة الثانية لم أر من صرح بذلك والأقرب الأول . (قوله فإنه قلب أنا) أى قلبا مكانيا وهو تقديم الحرف عن مكانه أو تأخير عنه واستشكل الدمامينى كونه قلبا بأن الحرف وشبهه يرى من الصرف والقلب نوع منه . (قوله حكاهما) أى اللغة الخامسة . (قوله وأما هما وهم وهن) أى المنفصلات . (قوله وقيل غير ذلك) هو ما ذهب إليه الكوفيون من أن الهاء من هو وهى الضمير والواو والياء إشباع وهو ضعيف وما ذهب إليه جمهور البصريين من أن الميم والألف فى هما والميم فى هم والنون فى هن حروف زائدة والضمير والهاء فقط . (قوله فالضمير عند البصريين أن إلخ) وذهب القراء إلى أن الضمير مجموع أن والتاء وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير التاء فقط وكثرت بأن . مع .

[١] (قوله وأما اضربا وضربتا) أى وكذلك يضربان وتضربان . وقوله وكذا اضربوا أى ويضربون وتضربون . وقوله واضربن أى ويضربن وتضربن . وبقي عليه أن يزيد على ما ذكره يضرب مع ضرب وتضرب للغائية مع ضربت تأمل ا هـ .

(١) انظر تسهيل الفوائد ص ٢٥ . (٢) سبق التعريف به ص ٣٩ . (٣) انظر التسهيل ص ٢٦ .

وفي التسهيل^(١) . وقيل غير ذلك . وأما أنت فالضمير عند البصريين أن ، والتاء حرف خطاب كالاسم لفظا وتصرفا . وأما إياى فذهب سيبويه إلى أن إيا هو الضمير ، ولواحقه وهى الياء من إياى والكاف من إياك والهاء من إياه حروف تدل على المراد به من تكلم أو خطاب أو غيبة . وذهب الخليل إلى أنها ضمائر واختاره الناظم (وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِئُ) الضمير (الْمُنْفَصِلُ * إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِئُ) الضمير (الْمُتَّصِلُ) لأن الغرض من وضع المضمرات إنما هو الاختصار ، والمتصل أنحصر من المنفصل فلا عدول عنه إلا حيث لم

(قوله والتاء حرف خطاب) أى حرف جعل له الواضع مدخلا فى الدلالة على الخطاب بمعنى أنه شرط فى دلالة الضمير على الخطاب لحاق التاء له قاله الشنوائى وبه يندفع ما أورد من أن الضمير هو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب والدال على الخطاب التاء لأن كما يفيد ظاهر كلام الشارح ومثل الإيراد والجواب المذكورين يجرى فى إياى . وأجيب أيضا عن الإيراد فيها بأن إيا مشتركة بين المتكلم والمخاطب والغائب فيحتاج فى فهم المراد منها إلى قرينة تعينه وهى اللواحق فالتكلم والخطاب والغيبة مدلولات لإيا لكن المعين للمراد منها حال استعمالها تلك اللواحق وفى قول الشارح تدل على المراد به إلخ إشارة إلى هذا الجواب . (قوله كالاسم) أى كالتاء الواقعة اسما فى نحو ضربت وقوله وتصرفا أى فى الجملة إذ تاء أنت لا تضم ويحتمل أن مراده كتاء الخطاب الواقعة اسما وحينئذ لا يحتاج إلى قولنا فى الجملة . (قوله وذهب الخليل إلخ) وقيل الضمير هو اللواحق وإيا عماد أى حرف زائد تعتمد عليه اللواحق لتمييز الضمير المنفصل من الضمير المتصل وقيل الضمير اللواحق وإيا اسم ظاهر أضيف إليها . (قوله إلى أنها ضمائر) أى وإيا مضافة إليها بدليل ظهور الإضافة فى قوله إياه وإيا الشواب إضافة العام للخاص لأن إيا مشتركة كما مر ورد بأنه لو صح ذلك لوجب إعرابها لأن المبنى إذا لزم الإضافة أعرب وما استدلل به شاذ والشاذ لا يقوم به حجة . (قوله واختاره الناظم) وجعل إضافته مع أنه معرفة لزيادة الوضوح كما فى * علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم * (قوله وفى اختيار) مفهومه أنه فى حال الضرورة يجئ المنفصل مع إمكان المتصل وهو صحيح على قول الجمهور أن الضرورة ما وقع فى الشعر وإن كان للشاعر عنه مندوحة أما على قول الناظم أنهما ما ليس للشاعر عنه مندوحة فمشكل إلا أن يراد بإمكان الاتصال عدم المانع الصناعى غير الوزن أو أنه لا مفهوم لقوله وفى اختيار ويدل على هذا صنيع الشارح فإنه لم يأخذ له مفهومًا وجعل الضرورة من أسباب عدم تأتى الاتصال حيث قال لم يتأت الاتصال لضرورة نظم إلخ . (قوله لضرورة نظم إلخ) ذكر من أسباب عدم تأتى الاتصال خمسة وبقي عليه أسباب أخر ذكرها فى التصريح ، منها أن يرفع الضمير بمصدر مضاف إلى منصوب نحو بنصر كم نحن كنتم ظافرين

(١) سبق التعريف به ص ٤٢ .

يتأت الاتصال لضرورة نظم كقوله^(١) :

[٤٤] وَمَا أَصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَى هُمْ
وقوله :

[٤٥] بِالتَّبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ

أو يرفع بصفة جارية على غير من هي له مطلقا عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو زيد عمرو ضاربه هو وأن يكون عامله حرف نفى نحو ﴿ مَا مِنْ أَمْهَاتِهِمْ ﴾^(٢) وأن يفصله متبوع نحو ﴿ يَخْرُجُونَ الرِّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ﴾^(٣) وأن يلي واو المصاحبة كقوله :

فَأَلَيْتَ لَا أَنْفَكَ أَحَدُو قَصِيدَةٍ تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مِثْلًا بَعْدَى^(٤)

وأن يلي إما المكسورة نحو إما أنا وإما أنت ومن الأسباب التي عدها في التصريح أن ينصب بمصدر مضاف إلى المرفوع نحو عجبت من ضرب الأمير إياك ورده الدماميني بجواز اتصاله فاصلا بين المتضايقين كأن يقال

[٤٤] قاله زياد بن حمل التميمي . وهو من قصيدة طويلة من البسيط قالها في اليمن فازعأى مشتاقا إلى وطنه يطن الرمث من بلاد بني تميم . المعنى لست أصاحب قوما فأذكر لهم قومي ألا يزيدون أنفس قومي حبا إلي ، يدل عليه ما وجدناه في أصل قصيدته : * لَمْ أَلْقِ بَعْدَهُمْ حَيًّا فَأُخْبِرُهُمْ * ألا يزيدهم إلخ . وكلمة من زائدة . وقوله فأذكرهم بالنصب لأنه جواب النفي ، ويجوز الرفع عطفا على أصحاب . وهم في قوله يزيدهم مفعول أول ليزيد وحبا مفعول ثان له . وهم الذي في آخر البيت مرفوع لأنه فاعل يزيد . قال ابن مالك : الأصل يزيدون أنفسهم ، ثم صار يزيدونهم ، ثم فصل ضمير الفاعل للضرورة وأخر عن ضمير المفعول . والذي حملة على ذلك ظنه أن الضميرين لمسمى واحد . وليس كذلك فإن مراده أنه ما يصاحب قوما فيذكر قومه لهم إلا يزيد هؤلاء القوم قومه حبا إليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم والشاهد في فصل الضمير المرفوع لأجل الضرورة ، والقياس إلا يزيدونهم حبا إلي . [٤٥] قاله الفرزدق . وما قيل إنه لامية بن أبي الصلت غير صحيح . وقبلة :

إِنِّي خَلَقْتُ وَلَمْ أَخْلُفْ عَلَى قَتْدٍ فِتَاءُ يَنْتَبِ مِنْ السَّاعِينَ مَغْمُورُ

وهما من البسيط . والفند بفتح الفاء والنون : الكذب . وأراد بالبيت الكعبة المشرفة ، وبالساعين الطائفين . والبائع الذي يبعث الأموات ويحييهم ، والباء فيه تتعلق بخلفت . والوارث الذي يرجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك . والأموات إما منصوب بالوارث على أن الوصفين تنازعا فيه وأعمل الثاني ، وإما مجرور بإضافة الأول أو الثاني على حد قوله : بين ذراعي وجهه الأسد . وضمنت بكسر الميم المخففة بمعنى تضمنت أي اشتملت عليهم ، أو بمعنى كفلت كأنها تكفلت بأبدانهم . والأرض مرفوع به . وإياهم مفعوله ، وفيه الشاهد حيث فصل الضمير المنصوب للضرورة ، والقياس قد ضمنتهم . والدر الزمان ، وقيل الأبد . وقولهم دهر دهارير أي شديد كليلة ليلاء ، ويوم ، أيوم وساعة سوعا ، والإضافة فيه مثل جرد قطيفة يقال قطيفة جرد وجرداء إذا سحقت وبلت .

(١) قيل قائل هذا البيت زياد بن منقذ ، وقيل زياد بن حمل التميمي ، وفيه أنه يمن إلى قومه وقد تركهم إلى اليمن وذهب إلى نجد ، وكلما صاحب قوما وذكر لهم قومه بالغوا إلى الثناء عليهم حتى يزيدوا حبا إليه . والبيت من البسيط .

(٢) الآية ٢ : سورة المجادلة . ومثل هذه الآية قوله تعالى : ﴿ مَا هُمْ بِضَارِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ ﴾ .

(٣) الآية ١ : سورة المتحة . ﴿ فَأَيَّاكُمْ ﴾ معطوف على الرسول ، والعامل فيها يخرج ومثله قول الشاعر :

جِسْرًا مِنْ عِيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمْ لَسَانُهُ يَرْعَى أَبَا حَفْصٍ وَإِيَّانَا

(٤) البيت من الطويل لأبي ذؤيب ، وكان ذؤيب يرسل ابن أخيه إلى معشوقته فأفسدها عليه ، وحنانها إلى نفسه ، فقال قصيدته التي فيها هذا البيت . والشاهد فيه وقوع الضمير بعد واو المصاحبة (المعية) .

الأصل إلا يزيدونهم ، وقد ضمنتهم . أو تقدم الضمير على عامله نحو ﴿إياك نعبد﴾^(١) أو كونه محصورا بأل أو إنما نحو ﴿أمر إلا تعبدوا إلا إياه﴾^(٢) ونحو قوله : [٤٦] أنا الدائد الحامي الدمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي لأن المعنى لا يدافع إلا أنا أو كون العامل محذوفا أو معنويا نحو إياك والشر ، وأنا زيد ، لتعذر

عجبت من ضربك الأمير بجر الأمير . (قوله فأذكرهم) بالنصب جوابا للنفي وبالرفع عطفا على أصحاب والضمير يرجع إلى قومه لا إلى القوم الذين صاحبهم وكذا ضمير يزيدهم بخلاف الضمير المنفصل آخر البيت والمعنى وما أصحاب قوما فأذكر لهم قومي إلا يزيدون قومي حبا إلى لكثرة ثنائهم على قومي والشاهد في هم الأخير الذي هو فاعل يزيد كذا في المعنى واستقرب الدمايني أن الذكر قلبي بمعنى التذكر وأن زيادتهم قومه حبا إليه لكونه يراهم منحطين رتبة عن قومه وجوز الشمني أن يكون فاعل يزيد ضميرا يرجع إلى الذكر القلبي المفهوم من فأذكرهم والضمير المنفصل تأكيدا للمتصل لأنه يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل ولا شاهد على هذا . (قوله بالباعث) الباء متعلقة بحلفت في بيت قبله . والباعث هو الذي يبعث الأموات ويحييهم . والوارث هو الذي ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك والأموات إما مجرور بإضافة الباعث أو الوارث إليه على حد قوله : * بين ذراعي وجبة الأسد^(٣) * أو منصوب بالوارث على أن الوصفين تنازعا وأعمل الثاني . وضمنت بمعنى تضمنت أي اشتملت عليهم أو بمعنى تكفلت بأبدانهم والدهارير . قال في التصريح بمعنى الشدائد اهـ وتبعه شيخنا والبعض والذي في القاموس : الدهارير أول الدهر في الزمن الماضي بلا واحد والسالف . ودهور دهارير مختلفة اهـ . وقال العيني : وقولهم دهر دهارير أي شديد كليلة ليلاء ويوم أيوم وساعة سوعاء والإضافة فيه مثل جرد قطيفة اهـ والموافق لصدر عبارته أن يقول والإضافة فيه مثل مسجد الجامع فافهم . (قوله أو كونه محصورا) أي فيه قد يقال ما قبله محصور فيه أيضا . وأجاب شيخ الإسلام بأن هذه مصطلح علماء المعاني أما النجاة فإنما يكون المحصر عندهم بإنما أو ما وإلا . (قوله أنا الدائد) بالذال المعجمة أي المانع والحامي من الحماية وهي الوقاية والدمار ما لزم الشخص حفظه مما يتعلق به والحسب الفعل الحسن للشخص ولا يأتى مأخوذ من الحساب لأنهم يحسبون ويعدون عند المفاخرة . قال السعد التفتازاني : لما كان غرضه أن ينخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره إذ لو قال وإنما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى إنما أدافع عن

[٤٦] قاله الفرزدق همام . وهو من قصيدة طويلة من الطويل عارض بها جريرا وهجاء ، والدائد بالذال المعجمة في أوله . من ذاد ينود إذا منع . ويقال من الذود وهو الطرد ، ورجل ذائد وذواد أي حامى الحقيقة دفاع ، فوقع الحامي هنا تفسيرا للدائد وهو اسم فاعل من الحماية وهو الدفع . والدمار بكسر الذال المعجمة وتخفيف الميم وهو ما لزمك حفظه مما وراءك ويتعلق بك ويجوز فيه النصب والجر ، فالنصب على المفعولية والجر على الإضافة . وقوله أنا فاعل يدافع ، وأو مثل عطف عليه ، وقصد بهذا القصر والاختصاص . والمعنى ما يدافع عن أحساب قومه إلا أنا أو من يماثلني في إحراز الكمالات ، وفيه الشاهد حيث أتى بضمير منفصل لغرض القصر ولم يأت له الاتصال لمعنى إلا ، لأن معنى وإنما يدافع عن أحسابهم أنا ما يدافع إلا أنا ، فافهم .

(١) الآية ٥ : سورة الفاتحة . (٢) الآية ٤٠ : سورة يوسف . (٣) هذا عجز البيت وثوره .

يَا قَسْنَ رَأَى عَارِضًا أَمِيرًا لُؤُ
... ..
والشاهد في البيت جبهة وفيه جواز الأمرين أحدهما الجر بالكسرة الظاهرة على أنه مضاف إليه ، والثاني النصب بالفتحة على أنه مفعول به .

الاتصال بالمحذوف والمعنى (وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا * أَشْبَهُهُ) أى وما أشبه هاء سَلْنِيهِ من كل ثانى ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع والعامل فيهما غير ناسخ للابتداء ، سواء كان فعلا نحو سَلْنِيهِ وسَلْنِي إِيَّاهُ ، والدرهم أعطيتك وأعطيتك إِيَّاهُ ، والاتصال حيثئذ أرجح ، قال تعالى : ﴿ فَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾^(١) ﴿ أَنْزَلْ مَكْمُوها ﴾^(٢) ﴿ إِنْ يَسْأَلُكُمْ هَا ﴾^(٣) ﴿ إِذْ يَرْيَكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَأَيْتُمْ كَثِيرًا ﴾^(٤) ومن الفصل : إِنْ اللَّهُ مَلِكُكُمْ إِيَّاهُ. ولو شاءَ لَمَلِكُهُمْ إِيَّاكُمْ. أو اسما نحو: الدرهم أنا معطيك ومعطيك إِيَّاهُ، والانفصال حيثئذ أرجح. ومن الاتصال قوله^(٥):

[٤٧] لَنْ كَانَ حَيِّكَ لِي كَاذِبًا لَقَدْ كَانَ حَيِّكَ حَقًّا يَقِينَا

أحسابهم لا عن أحساب غيرهم وهو ليس بمقصود . (قوله إِيَّاكَ والشر) أصله احذر تلايك والشر . (قوله وصل أو افصل إلخ) استثنى هذه الأبواب الثلاثة من القاعدة المتقدمة في قوله وفي اختيار إلخ وقوله أو افصل أى اتت بالضمير المنفصل بدلها لأن هاء سَلْنِيهِ لا يمكن فصلها لأنها لا وجود لها مع الانفصال والهاء الموجودة معه حرف غيبة وقدم الوصل إشارة إلى رجحانه مع الفعل الذى صرح به في عبارته . (قوله أولهما أخص) أى أعرف فلو لم يكن أعرف وجب الوصل في نحو ضربونا والفصل في نحو أعطاه إِيَّاكَ أو إِيَّاهُ وأعطاك إِيَّاى أو إِيَّاكَ كما ستعرفه . (قوله وغير مرفوع) أى فقط فلا يرد نحو حييكَ في البيت الآتى لأنه وإن كان في محل رفع هو في محل جر أيضا بالإضافة فلو كان مرفوعا وجب الوصل إن كان العامل فعلا نحو ضربته أما إذا كان اسما ولا يكون حيثئذ الضمير الأول المرفوع إلا مستترا فيجوز اتصال الثانى وانفصاله نحو أنا الضاربك والضارب إِيَّاكَ عند من يعرب الضمير مفعولا لا مضافا إليه . أما عند من يعربه مضافا إليه فيتعين الوصل إذ الضمير المنفصل لا يكون مجرورا . (قوله أنزل مكموها إن يسألكموها) الواو فيها تولدت من إشباع الضمة اهـ شنوانى . (قوله إذ يريكمهم الله إلخ) هذا التمثيل لا يناسب هنا لأن الكلام فيما إذا كان العامل في الضميرين غير ناسخ للابتداء . ويرى في الآية حلمية وهى من نواسخ الابتداء فكان ينبغي ذكرها في أمثلة باب خلتنه . وأجيب بأن النسخ في الآية إنما هو للمفعول الثانى والثالث لا للأول والثانى إذ الأول فاعل في الأصل فالنسخ ليس للضميرين معا بل لثانيهما فقط فالآية داخلية فيما نحن فيه لأن المراد بالنسخ المنفى في قولنا غير ناسخ للابتداء نسخ المفعولين معا فتأمل . وفي الجمع : إذا وردت مفاعيل أعلم الثلاثة ضمائر فحكم الأول والثانى حكم باب أعطيت وإن كان بعضها ظاهرا فإن كان المضمير واحداً وجب اتصاله أو اثنين أول وثان أو ثالث فكأعطيت أو ثان وثالث فكظننت . (قوله إن الله ملككم إياهم إلخ) ساقه في التصريح حديثنا والشاهد في هذه الجملة فقط وضمير الغيبة للإلقاء . (قوله والانفصال حيثئذ أرجح) لأن عمل الاسم لمشابهته الفعل لا لذاته فهو نازل الدرجة عنه في اتصال الضمير به . (قوله لئن كان إلخ) لام لئن موطئة للقسم كما قاله العيني والشيخ خالد زاد العيني وتسمى المؤذنة أيضا لأنها تؤذن

[٤٧] هو من أبيات الحماسة . وهو من التقارب ، وفي أصل الحماسة وإن كان حبك ، وكذا أنشده أبو حيان في شرح التسهيل =

(١) الآية ١٣٧ : سورة البقرة . (٢) الآية ٢٨ : سورة هود . (٣) الآية ٣٧ : سورة محمد . (٤) الآية ٤٣ : سورة الأنفال .

(٥) هذا البيت ذكره أبو تمام في ديوان الحماسة ولم ينسب لقاتل ، والشاهد فيه معنى الضمير الثانى وهو الكاف ، متصلاً ، ولو فصل لقال ، حى

إِيَّاكَ ، . وانظر هذا الشاهد وشرحه في (شرح التصريح ١٠٧/١) .

وقوله : [٤٨] وَمَنْعُهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ
وَ (فِي) هَاءٍ (كُنْتَهُ) وبابه (أَلْخُلْفُ) الآتي ذكره (أَلْتَمَى) أى انتسب وَ (كَذَلِكَ)
فِي هَاءٍ (خَلَّتِيهِ) وما أشبهه من كل ثانی ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع ، والعامل فيهما
ناسخ للابتداء (وَأَتَصَالًا^(١)) أُخْتَارَ فِي الْبَابَيْنِ لِأَنَّ الْأَصْلَ وَمِنِ الْإِتِّصَالِ فِي بَابِ كَانَ قَوْلُهُ
عَلَيْهِ^(٢) فِي ابْنِ صِيَادٍ : « إِنْ يَكُنْ فَلَنْ تَسْلُطَ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا يَكُنْ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ » وقول
الشاعر^(٣) :

بأن الجواب بعد أداة الشرط التي دخلت عليها مبنى على قسم قبلها لا على الشرط إذ هو بذلك يعلم بطلان ما ذكره البعض
في البيت الآتي أعني قول الشاعر : لئن كان إياه إلخ من أن الموطئة هي لام لقد فتبه ولا لم لقد جواب القسم كما تناله الشيخ
خالد . وقول العيني إنه جواب الشرط واللام للتأكيد مردود كما يعلم من صدر عبارته وجواب الشرط محذوف للدلالة
جواب القسم عليه والشاهد في الشطر الثاني فقط وقول العيني : الشاهد فيه وفي الأول لا يلتفت إليه كإنبه الشيخ خالد
عليه . (قوله ومنعها) مصدر مضاف لفاعله كما قاله العيني وغيره لا لمفعوله الأول بعد حذف الفاعل وهما مفعول ثان
أى ومنعها لأنه لا يناسب سياق القصيدة وضمير الغيبة راجع إلى فرس تسمى سكاك مذكرة في الآيات قبله كان
طلبها بعض الملوك من الشاعر فاستعطفه ليرجع عن طلبه إياها والباء . أما صلة المنع ويستطاع خبر منع أى منعك إياها
منى بأى شئ أردت مستطاع لك هين عليك فلا ينبغي أن توجه همتك العلية إليها وأما زائدة في خبر منع ويستطاع صفة
وصدر البيت :

* فلا تطمع أبيت اللعن فيها * وأبيت اللعن كانت نحية الملوك في الجاهلية أى أبيت أسباب لعن الناس لك والواو في
ومنعها للحال من فاعل تطمع أو مجرور في لا للعطف لما يلزم عليه من عطف الخبر على الإنشاء من شرح شواهد المعنى
للسيوطي وشرح الشواهد للعيني وغيرهما . (قوله وبابه) أى أخوات كان سواء كان الاسم ضميرًا كالتأني أو لا نحو
الصيديق كأنه زيدو محل جواز الوجهين في كان وأخواتها في غير الاستثناء أما فيه فيجب الفصل نحو زيد قام القوم ليس إياه

= واللام فيه تسمى الموطئة لأنها وطأت الجواب للقسم أى مهدته ، والمؤذنة أيضا لأنها تؤذن بأن الجواب بعد أداة الشرط التي دخلت عليها مبنى على
قسم قبلها . وحيلك مصدر مضاف إلى مفعوله وهو ياء المتكلم ، والكيف فاعله ، وفيه الشاهد حيث أتى بالانصاف عند اجتماع الضميرين مع أن
الفصل أرجح ، والقياس حيلك إياي ، ولكنه أتى بالانصاف للضرورة . والأصح أن هذا غير مختص بالضرورة . وقد ضبط أكثرهم لئن كان حيلك
بدون ضمير المتكلم . والتقدير إن كان حيلك إياي كاذبا لقد كان حيلك حقا يقينا . والصحيح ما قلناه بضمير المتكلم . وهكذا ضبطه أبو حيان .
فالشاهد في الشطرين جميعا . وعلى ضبطه لا يكون الشاهد في الشطر الثاني فقط وهو قوله لقد كان حيلك وهو جواب الشرط فدخلت اللام للتأكيد
وقد للتحقيق . ويقينا صفة لحق من الصفات المؤكدة فانهم .

[٤٨] صدر البيت :

فَلَا تَطْمَعُ أُبَيْتُ اللَّعْنِ فِيهَا وَمَنْعُهَا إِنْ
.....

قاله قهيف العجل . وقيل رجل من بني نعيم وكان قد طلب منه ملك من الملوك فرسا يقال له سكاك فمنعه إياها فقال :

أُبَيْتُ اللَّعْنِ إِنْ سَكَاكَ عِلْقُ نَفْسِي لَا يُقْسَرُ وَلَا يُبَاعُ

وهي من الوافر . وأبيت اللعن نحية الملوك في الجاهلية . والمعنى أبيت أن تأتى من الأمر ما تلتن عليه . والعلق بالكسر النفيس من كل شئ . =

(١) والأرجح عند الجمهور الفصل ، لأن الضمير خبر في الأصل ، وحق الخبر الفصل .

(٢) وهذا هو الأرجح عند ابن الطراوة وابن مالك والرماني ، فقد جاء خبر يكون وتكون في قول الرسول صلى الله عليه وسلم لعمر ابن الخطاب ، وقول ابن
الأسود المؤنث ضمير متصلا . وانظر قول الشاعر علي المقنَّب ٩٨/٣ .

[٤٩] فَإِنْ لَا يُكْنِهَا أَوْ تَكْنُهُ فَإِنَّهُ أَخُوهَا غَذَّتْهُ أُمُّهُ يَلْبَانِهَا
وأما الاتصال في باب خال فلمشابهة خلتني وظننتكه بسألتني وأعطيتكه وهو ظاهر
ومنه قوله^(١) :

[٥٠] بَلَعْتُ صَنْعَ أَمْرِي بَرَّ إِخَالِكُهُ إِذْ لَمْ تَزَلْ لِاِكْتِسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرًا
وأما (غَيْرِي) سبويه والأكثر فإنه (أَخْتَارَ الْإِفْصَالَ) فيهما ، لأن الضمير في البابين خبر في الأصل
وحق الخبر الانفصال وكلاهما مسموع . فمن الأول قوله^(٢) :
[٥١] لَيْنُ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ خَالَ بُعْدُنَا عَنْ الْعَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَعَيَّرُ
ومن الثاني قوله^(٣) :

ولا يكون إياه فلا يجوز ليسه ولا يكونه كما لا يجوز إياه فكما لا يقع المتصل بعد إلا لا يقع بعد ما هو بمعناها والظاهر أن كاد
وأخواتها لا تدخل في باب كان لأن خبرها يجب كونه فعلا مضارعاً لا في ندور وجزم في شرح التسهيل بأن ذلك خاص
بكان وأن الفصل متعين في أخواتها وأن قولهم ليسى وليسك شاذ . (قوله الخلف) أى في الراجع من الوجهين كما يشير إليه
قول الشارح الآتي ذكره فلا خلاف في جوازهما . (قوله قوله ﷺ) أى لعمر بن الخطاب حين أراد قتل ابن صياد ظنانه
أنه الدجال ولعل هذا التردد منه عليه الصلاة والسلام قبل أن يعرف تفصيل حال الدجال . (قوله فإن لا يكتنها إلخ) قبله :

دع الخمر يشربها الغواة فإنني رأيت أخاها مغنيا بمكانها

يخاطب غلاماً له ينهيه عن الخمر دون نبيذ الزبيب وهو المراد بأخيها واللبان بالكسر اللين والضمير المستتر في

= (قوله) فيها أى في سكاك (قوله) ومنعكها مصدر مضاف إلى فاعله مرفوع على الابتداء وخبره يستطاع ويشىء يتعلق بالمصدر
والشاهد فيه أنه وصل ثاني ضميرين عاملهما اسم واحد والقياس ومنعك إياها .

[٤٩] قاله أبو الأسود ظالم بن عمرو والدولى قاضي البصرة الذى وضع النحو بإشارة على بن أبى طالب رضى الله عنه . وقوله :

دع الخمر يشربها الغواة فإنني رأيت أخاها مغنياً بمكانها

وهما من الطويل . (قوله دع الخمر) أى أتركها يخاطب به مولى له كان حمل له تجارة إلى الأهواز ، وكان إذا مضى إليها يتناول شيئاً من
الشراب ، فاضطرب أمر البضاعة فقال أبو الأسود : دع الخمر إلخ ينهيه عن ذلك ، ويقول له إن نبيذ الزبيب يقوم مقامها فإن لم تكن الخمر
نفسها هي نبيذ الزبيب فهي أخته اغتديا من شجرة واحدة . والغواة جمع غاو وهو الضال . وأراد بأخيها النبيذ الذى يعمل من الزبيب .
واللبان بكسر اللام يقال هذا أخوه يلبان أمه ولا يقال يلبن أمه ، وإنما اللبس الذى يشرب ، وبالفصح المصدر والضم الحاجة . (قوله) فإن
القاء تفسيرية تفسر معنى الشطر الثاني من البيت الذى قبله وقوله لا يكتنها فعل الشرط والشاهد فيه حيث وصل الضمير المنصوب بكان ،
والقياس فالأولى إياها أو تكن إياه . (وقوله فإنه) جواب الشرط . قوله غذته أمه أى غذت النبيذ أمه يلبان الخمر وهي جملة في محل الرفع
على أنها خبر بعد خبر . ويجوز أن يكون حالاً من الماقى أخوها .

[٥٠] هو أبيض من البسيط يقال رجل برصادق وهو صفة لا مرى وإخالكه بكسر الهمزة وهو الأفصح وإن كان القياس فتحها أى أظنكه .
وفيه الشاهد حيث أتى فيه بالضمير المتصل ولم يقل أخالك إياه . والجمهور على الفصل واختار الرماني وابن الطراوة وأبو مالك الاتصال
محتجين به وإذ للتعليل ومبتدراً بالنصب خبر لم تزل ، واللام في اكتساب الحمد تتعلق به وهو من الابتداء وهو الإسراع .

[٥١] قاله عمر بن عبد الله بن أبى ربيعة الخزومي الشاعر المشهور توفي سنة ثلاث وتسعين للهجرة بالعرق في سفيينة . وهو من قصيدة طويلة =

(١) الشاهد في قول الشاعر : قوله : إخالكه ، حيث جاء بالضمير الثاني : الهاء ، متصلاً ، وهو الراجع عند ابن مالك ، وابن الطراوة والرماني .

(٢) الشاهد في البيت قوله : كان إياه ، حيث جاء بالضمير : إياه ، منفصلاً ، لأنه خبر كان بهو حجة الجمهور .

(٣) الشاهد في البيت قوله : حسبتك إياه ، حيث جاء بالضمير الثاني وهو : إياه ، منفصلاً ، وهو المفعول الثاني لحسب ، واختاره الجمهور ومنهم سبويه .

[٥٢] أَخِي حَسْبُكَ إِيَّاهُ وَقَدْ مُلِئْتُ أَزْجَاءَ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِخْنِ (تفنييه) : وافق الناظم في التسهيل^(١) سيويوه على اختيار الانفصال في باب خلتيه قال : لأنه خير مبتدأ في الأصل وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر ؛ بخلاف هاء كتته فإنه خير مبتدأ في الأصل ، ولكنه شبه بهاء ضربته في أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع والمرفوع كجزء من الفعل^(٢) وما اختاره الناظم هنا هو مختار الرماني وابن الطراوة^(٣) . (وَقَدْ مُلِئْتُ الْأَخْصَ) من الضميرين في الأبواب الثلاثة على غير الأخص منهما وجوبا . (في) حال (أَتَصَالِ) فقدم ضمير المتكلم على ضمير المخاطب وضمير المخاطب على ضمير الغائب كما في سلتيه وأعطيتكه وكتته وخلتيه وظننتكه وحسبتيك . ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف ولا الهاء ولا الكاف على الياء في الاتصال (وَقَدْ مُلِئْتُ مَا شِئْتُ) من الأخص وغير الأخص (في أَلْفَصَالِ) نحو سلتني إياه وسله إياي والدرهم أعطيتك إياه وأعطيته إياك ، والصديق كنت إياه وكان إياي ، وهكذا إلى آخره : ومنه إن الله ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم .

(تفنييه) : حاصل ما ذكره أن الضمير الذي يجوز اتصاله وانفصاله هو ما كان خير المكان أو إحدى أخواتها ، أو ثاني ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع ، فخرج مثل الكاف من نحو أكرمك يكنهاير جمع إلى أخيهما البارز إليها وقوله أو تكنه بالعكس والمراد بأمة شجرة الكرم . (قوله وأما الاتصال إلخ) لا موقع لأما هنا ولو قال عطفًا على قوله لأنه الأصل ولمشابهة خلتيه إلخ لكان حسنا . (قوله وهو ظاهر) أي ما ذكر من المشابهة لأن كلا من الضميرين في البابين منصوب وأولهما أخص . (قوله بلغت) الظاهر أنه بناء التكلم أي أخبرت بصنع امرئ بفتح الباء أي محسن أخالكه بكسر الهمزة على الأنصوح وفتحها على القياس . (قوله لأن الضمير إلخ) رده الناظم في شرح الكافية^(٤) بأنه يقتضي جواز انفصال الضمير الأول بل رجحانه لأنه مبتدأ في الأصل وهو ممتنع بالإجماع وأجاب الرضي^(٥) بأن قرب الأول من الفعل منع من رعاية الأصل . (قوله وكلاهما) أي البابين أي فصليهما مسموع . (قوله لئن كان إياه) انظر مرجع الضمير وقوله حال أي تحول . (قوله أخى حسبتك إياه) الظاهر أن أخى مبتدأ وحسبتك إياه خبر أو أن الكلام من باب الاشتغال لأن أخى منادى حذف منه حرف النداء كاز عمه العيني ثم رأيت الدنو شري قال ما قلته وقوله وقد ملئت إلخ جملة حالية والأر جاء جمع رجا بالقصر وهو الناحية والأضغان والإحن

= جدامن الطويل . واللام في لئن هي اللام الداخلة على أدات الشرط للإيذان بأن الخواب بعدها مبنى على قسم قبلها لأعلى الشرط فلذلك تسمى المؤذنة وتسمى المؤطة أيضا لأنها وطأت الجواب للقسم . (وقوله إياه) خبر كان ، وفيه الشاهد حيث جاء منفصلا . قال ابن الناظم : الصحيح اختيار الاتصال لكثرة في النظم والنثر الفصيح ، وقال الزمخشري : الاختيار في ضمير خبر كان وأخواتها الانفصال كقوله لئن كان إياه ، والصواب ما قاله الزمخشري لأن منصوب كان خير في الأصل والأصل في الخبر أن يكون منفصلا وليس للاتصال فيه دخل . (قوله والإنسان قد يتغير) جملة اسمية وقعت حالا .

[٥٢] هو من البسيط . قوله أخى منادى يحذف حرف النداء وإياه مفعول ثان فحسبت ، وفيه الشاهد حيث فصل الضمير وهو مختار الجمهور نظرا إلى أنه خير في الأصل واختارت طائفة الاتصال لكونه أخص . وقوله وقد ملئت حال : والأر جاء جمع رجا غير مهموز كعصا وهو الناحية ، وكل ناحية رجا . وارتفاعه على أنه مفعول تاب عن الفاعل . والأضغان جمع ضغن بكسر الضاد وهو الحقد . وقد ضغن عليه بالكسر ضغنا . وباؤ هاتعلق بملئت . والإحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة جمع إحنة وهي الحقد أيضا .

(١) انظر التسهيل ص ٢٧ . (٢) انظر توضيح المقاصد والمسالك ١/ ١٤٥ . (٣) واختاره ابن مالك أيضا . (٤) انظر شرح الكافية لابن الحاجب أعاننا الله على إتمامه . (٥) سبق التعريف به ص .

ودخل مثل الهاء من نحو قوله :

[٥٣] * وَمَنْعَكُمَا بِشْيَءٍ يُسْتَطَاعُ *

فإن الهاء ثانی ضميرين أولهما وهو الكاف أخص وغير مرفوع لأنه مجرور بإضافة المصدر إليه (وَفِي اتِّحَادِ الرَّقَبَةِ) وهو ألا يكون فيهما أخص بأن يكونا معا ضميرى تكلم أو خطاب أو غيبة (أَلَزِمَ فَصْلًا) نحو سلنى إياى وأعطيتك إياك وخلته إياه ولا يجوز سلننى ولا أعطيتك ولا خلته (وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبِ) أى كونهما للغيبة (فِيهِ) أى فى الاتحاد (وَصَلًا) من ذلك ما رواه الكسائى^(١) من قول بعض العرب : هم أحسن الناس وجوها وانضرم هوها . وقوله^(٢) :

[٥٤] لَوْجَهَكَ فِى الْإِحْسَانِ بَسَطَ وَبَهْجَةً أَنَا لَهُمَا قَفَرُ أَكْرَمَ وَالسِّدِّ وقوله^(٣) :

[٥٥] وَقَدْ جَعَلْتَ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَعْفَةٍ لِضَعْفِهِمَا هَا يَقْرَعُ الْعَظَمَ نَائِبَهَا

جمعاً ضغن واحنة بكسر أولهما وهما الحقْد . (قوله والمرفوع كجزء من الفعل) أى فالفصل به كالفصل . (قوله وقدم الأخص إلخ) من فوائده التنصيص على تقييد جواز الأمرين فى باب سلننى بتقديم الأخص وأنه إذا قدم غير الأخص تعين الانفصال وأما مجرد قوله وما أشبهه فلا يفيد صريحاً لجواز ألا يعتبر فى الشبه تقديم الأعراف أفاده سم وإثما وجب تقديم الأخص فى حال الاتصال كراهة تقديم الناقص على القوى فيما هو كالكلمة الواحدة وإثما قدموه على القوى فى نحو ضربتنى لتقويه بتوغله فى الجزئية بكونه فاعلاً بخلاف ما نحن فيه من الضميرين اللذين ليس أولهما مرفوعاً . (قوله فى الأبواب الثلاثة) فلا يجب تقديم الأخص فى غيرهما كضربونا . (قوله وحسبتيك) كذا فى بعض النسخ بياء المتكلم قبل الكاف وفى بعضها وحسبته بلاء متكلم بل بكاف بعدها هاء والأول المناسب لقول الشارح بعد ولا الكاف على الباء وأما على الثانى فيكون قوله ولا الكاف على الباء أى فى مثال آخر غير ما تقدم فتأمل . (قوله ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف إلخ) أى إلا ما ندر من قول عثمان أراهمنى الباطل شيطاناً وقاسه المرد وكثير من القدماء^(٤) ولكن الانفصال عندهم أرجح كذا فى زكريا . (قوله وقد من ما شئت فى انفصال) أى فى حال انفصال ثانى الضميرين وشرط ذلك أمن اللبس فإن خيف وجب تقديم الفاعل منهما فى المعنى نحو زيدا أعطيتك إياه ومن هذا تعلم أن الحديث الذى ذكره الشارح ليس من باب التخيير بل تقديم الأخص فى الجملة الأولى منه واجب وتقديم غيره فى الجملة الأخيرة منه واجب فافهم .

[٥٣] سبق هذا الشاهد برقم ٥٠ ، وتقديم الكلام عنه .

[٥٤] هو من الطويل . قوله فى وقت الإحسان بسط أى بشاشة وترك تعبس ، وبهجة أى حسن وسرور وهو عطف على بسط المرفوع بالابتداء والخبر ، لو جهك . (قوله أنا لهما) جملة من الفعل والمفعولين : أحدهما الذى يرجع إلى البسط والبهجة ، والآخر هو الضمير الذى بعده الذى يرجع إلى الوجه ، وفيه الشاهد لأن القياس أنهما إياه بالانفصال فجاء متصلاً . وقوله (قفو) : مرفوع بالفاعلية مضاف إلى أكرم ، وأكرم إلى والد : من قفوت أثره قفوا وقفوا إذا تبعته . المراد أكرم والدين أى الآباء .

[٥٥] قاله مغلس بن لقيط شاعر جاهلى . وهو من قصيدة من الطويل يرى بها أخاه أطيلاً . ويشكى من قريين له يؤذيان . وقيل هما ابنا =

(١) سبق التعريف به ص ١٤ .

(٢) البيت من الطويل ، وقاله مجهول واستشهد به فى التصريح ١٠٩/١ ، مع المراجع ٦٣/١ . والشاهد البيت ، قوله : أنا لهما ، حيث جاء الضمير الثانى ، وهو الهاء متصلاً ، والأكثر فيه الانفصال ، وإنما جاز الانفصال والانفصال فى الضميرين التصديق الرتبة إذا كانا ضميرى غيبة لصمة تعدد مدلوليهما .

(٣) الشاهد البيت قوله : لضعفهما ، حيث جاء الضميران غيبة ولذا جاز الانفصال .

(٤) وذلك فى حال الاتصال وتقديم غير الأخص مثل : الكتاب أعطيتك ، وإن كان الانفصال عندهم أرجح .

وشرط الناظم لجواز ذلك أن يختلف لفظاهما كما في هذه الشواهد . قال : فإن اتفقا في الغيبة ، وفي التذكير أو التأنيث ، وفي الأفراد أو الثنية أو الجمع ولم يكن الأول مرفوعا وجب كون الثاني بلفظ الانفصال ، نحو فأعطاها إياه ولو قال فأعطاهاوه بالاتصال لم يجوز لما في ذلك من استثقال توالي المثليين مع إيهام كون الثاني تأكيداً للأول ، وكذا لو اتفقا في الأفراد والتأنيث نحو أعطاها إياها ، أو في الثنية أو الجمع نحو أعطاها إياهما ، أو أعطاهاهم إياهم ، أو أعطاهاهن إياهن ، فالانفصال في هذا وأمثاله ممتنع . هذه عبارته في بعض كتبه . ثم قال : فإن اختلفا وتقاربت الهاءان نحو أعطاهاوهما وأعطاهاه ازداد الانفصال حسنا وجودة ، لأن فيه تخلصاً من قرب الهاء من الهاء ، إذ ليس بينهما فصل إلا بالواو في نحو أعطاهاوهما وبالألف في نحو أعطاهاه بخلاف انضرموها وأنا لهما وشبهه .

(تنبيهه) : قد اعتذر الشارح عن الناظم في عدم ذكره الشرط المذكور بأن قوله وصلاً بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل تعريض بأنه لا يستباح الانفصال مع الاتحاد

(قوله أو ثاني ضميرين إلخ) أي سواء كان العامل فيهما ناسخاً أو لا فدخل باباً سأل وبخال . (قوله وفي اتحاد الرتبة) متعلق بباب سألني وختلني لأن من قيودهما كون أحد الضميرين أعرف فذكر في هذا البيت مفهوم هذا القيد أفاده سم . (قوله الزم فصلاً) أي على الصحيح كما يصرح به قول المرادى أجاز بعضهم الانفصال مع اتحاد الضميرين في التكلم أو الخطاب أو الغيبة مطلقاً وهو ضعيف . هو قوله مطلقاً أي سواء اختلف ضمير الغيبة فيما يأتي واتفقا . (قوله وختلته إياه) وانعقاد المبتدأ والخبر من مفعولي خال هنا على حد شعري شعري كما قاله زكريا . (قوله أي كونها للغيبة) كان الظاهر أن يقول أي وجود ضمير غيبة ليكون لقول المصنف فيه فائدة إذ على تفسير الشارح يصير ضائعاً العلم اتحاد الرتبة من كونها ضمير غيبة . (قوله وانضرموها) الضمير الثاني للوجه وهي تمييز فيلزم وقوع الضمير تمييزاً فإما أن يجري على القول بأن الضمير العائد على النكرة نكرة أو على المذهب الكوفي أنه لا يشترط في التمييز أن يكون نكرة . (قوله لوجهك في الإحسان) أي في وقت الإحسان . والبسط البشاشة ، والبهجة الحسنة ، والقفو الاتباع والمراد أن ذلك

أخيه مدرك ومرة . والضغمة بالضاد والغين المعجمتين وهي العضة ، يكتسبها عن الشدة والمصيبة لأن من عرضت له الشدة يعرض على يديه ، وهي مفعول تطيب كما تقول طبت يزيد ، فاللام بمعنى الباء وليست بمعنى المفعول لأجله ، لأنه لم يرد أنها طابت لأجل الضغمة ، وإنما يريد أنها طابت بالضغمة . (قوله لضغمتها) اللام فيه للتعليل ، والضمير الأول في موضع خفض بالإضافة ، وهو فاعل في المعنى يرجع إلى الرجلين المذكورين في البيت السابق وهما مدرك ومرة ، والضمير الثاني في موضع نصب على المفعولية وهو عائد إلى الضغمة ، والتقدير وقد جعلت نفسي تطيب بضغمة يقرع العظم نابها لأجل لضغمتها إياهما مثل هذه الضغمة التي أصبتها . والشاهد فيه حيث اجتمع فيه ضميران ، والقياس في الثاني الانفصال نحو لضغمتها إياهما ، وقد قيل الضمير الأول مفعول به والثاني فاعل أي تطيب نفسي لأن ضغمتها ضغمة كما ضغمتني . (وقوله يقرع العظم نابها) في موضع صفة إما لضغمة الأولى وفصل للضرورة بالجاء والمجرور وهو لضغمتها وهذا ضعيف لأجل الفصل بين الصفة والموصوف بالأجنبي . وأما في موضع الصفة لمثل محذوف لأن معناه لضغمتها مثلها لأن الضغمة الأولى لم تصب هذين وإنما أصابها مثلها فهو في المعنى مراده . ومثل نكرة وإن أضيف إلى المعرفة فجاز أن يوصف بالجملة . ويجوز أن يكون جملة مستأنفة تبين أمر الضغمة في الموضعين جميعاً فلا موضع لها من الإعراب لأنها لم تقع موقع مفرد . (فإن قلت) إذا كانت اللام في لضغمتها للتعليل فما موقعه ؟ قلت : بدل من قوله لضغمة . لا يقال كيف يدل العام من الخاص لأن الضغم مصدر والضغمة مرة منه ، ومثله من يدل الغلط كما في قولك مررت بزيد القوم لأننا نقول التاء ليست للمرة أو هي محذوفة من الأخيرة للضرورة .

في الغيبة مطلقاً ، بل بقيد وهو الاختلاف في اللفظ (وَقَبْلَ يَأْتِ نَفْسِي) دون غيرها من المضمرات (مَعَ الْفَعْلِ) مطلقاً (أَتُزِمُ * تَوْنٌ وَقَائِيَةٌ) مكسورة نحو دعاني ، ويكرمني ، وأعطني ، وقام القوم ما خلاني ، وما عداني وحاشاني ، إن قدرتهن أفعالا ؛ وما أحسنني إن اتقيت الله ، وعليه رجلا ليسني ، ونذر ليسي بغير نون كما أشار إليه بقوله : (وَلَيْسِي قَدْ نُظِمَ) أى في قوله (١) :

[٥٦] إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي

وجوز الكوفيون ما أحسنني بناء على ما عندهم من أنه اسم لا فعل . وأما نحو تأمروني فالصحيح أن المحذوفة نون الرفع .

وراثته من آباءه وليس عارضاً فيه . (قوله وقد جعلت نفسي إلخ) هذا البيت من قصيدة يرثي بها الشاعر أخاه ويشتكى من قريين له يؤذيان . والضغمة العضة يكنى بها عن الشدة لعض الإنسان عندها على يده . واللام في لضغمة بمعنى الباء وفي لضغمة ما للتعليل والضمير ان مفعولان لضغمة : الأول مفعول به والثاني مفعول مطلق فهو مصدر حذف فاعله أى لأجل ضغمة الدهر القريين إياها أى مثل الضغمة التي ضغمت بها . ويقرّع العظم نابها صفة لضغمة أفاده زكريا . والإضافة في نابها لأدنى ملايسة . (قوله يختلف لفظاً) بأن يكون أحدهما مذكراً والآخر مؤنثاً ، أو مفرداً والآخر مثنى أو جمعا ، أو مثنى والآخر جمعا كما يفيد ما بعد . (قوله ولم يكن الأول مرفوعاً) احترز به عن نحو الدرهم زيد أعطاه ، والزيدون العمرون أعطوهم ، فلا يجب الفصل هنا لأن استتار الضمير الأول في الأول ومخالفته للثاني لفظاً في الثاني مانع من توالي المثليين المستقل واختلاف المحل مانع من إيهام التأكيد . ومن مثل كالعوض ينحور زيد ضربه عمرو وقد أخطأ من وجهين لأنه خروج عما الكلام فيه وهو باب سلبه وخلتيه ولأنه ليس في هذا المثال إلا ضمير واحد . (قوله لم يحجز) في كلام سيبويه ما يدل على الجواز حيث قال : والكثير في كلامهم أعطاه إياه وينبغي أن جواز ذلك عند الفصل بين الهاءين بواو الإشباع كما في عبارة الشارح وأنه إذا لم يؤت بها تعين الانفصال . (قوله وكذا) أى كاتفاقهما في الأفراد والتذكير في نحو أعطاه إياه . (قوله وتقاربت الهاءان) وبالأولى إذا توالى نحو أعطاهما . (قوله ازداد الانفصال إلخ) يقتضي أن الانفصال عند تباعد الهاءين حال الاتحاد حسن وجيد ، وهو كذلك كما يستفاد من كلام الناطم . (قوله على معنى نوع إلخ) أى و كل بيان ذلك النوع إلى الموقف . (قوله مطلقاً) أى ماضياً أو مضارعاً أو أمراً متصرفاً أو جامداً كما مثلي . (قوله نون وقائية) نقل يس عن بعضهم أنه عدها في حروف المعاني وأن المعنى الموضوع له . الوقاية واستشكله الروداني بأن الوقاية ليست مدلول النون بل حاصلة به كما تحصل بأى حرف لو فرض الحجز به . وقال الدنوشري : الظاهر أنها حرف مبنى وذكر المغنى لها في أوجه النون المفردة يفيد أنها حرف معنى . (قوله مكسورة) أى مناسبة

[١] قاله رؤبة وصدره : * غَدِثْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ * والعديد مثل العدد ، يقال هم عديد الثرى والحصى في الكثرة ، والطيس يفتح الطاء المهملة وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره سين مهملة وهو الرمل الكثير ، وقد يسمى طيسلاً بزيادة اللام . قوله إذ ظرف زمان ، والكرام صفة القوم . قوله ليسى : أى ليس الذهاب إياى ، فاسم ليس مستتر فيها وخبرها الضمير المتصل به . والشاهد فيه حيث حذف منه نون الوقاية للضرورة مع لزومها جميع الأفعال قبل ياء المتكلم ، وحيث جاء خبر ليس التي هي من أخوات كان مضمراً متصلاً على خلاف القياس ، ولكن لم يورد لذلك .

(١) لقد نسب جماعة من العلماء منهم ابن منظور في لسان العرب (طى م) لرؤبة بن العجاج وليس في ديوان رجزه ، لكنه في زيادات الديوان . وقال ابن منظور : : لقد اختلفوا في تفسير الطيس ، الرمل الكثير ، فقال بعضهم : كل ما على ظهر الأرض من الأنعام ، وقال بعضهم : هو كل خلق كثير النسل مثل الدباب والثلث والجراد ، والشاهد في البيت ، في البيت شاهدان ، كلاهما في لفظ ليس ، أما الأول فإنه أن خير ضمير متصل ، ولا يجوز عند جمهرة النحاة أن يكون إلا متصلاً ، والثاني وهو الموضع الذي نحن بصدده حيث حذفت نون الوقاية من ليس مع اتصال ياء المتكلم ، وذلك شاذ عندهم من ذهب إلى أن ليس فعل .

(تقريبه) * : مذهب الجمهور أنها إنما سميت نون الوقاية لأنها تبقى الفعل الكسر . وقال الناظم : بل لأنها تبقى الفعل اللبس في أكرمني في الأمر فلو لا النون لالتبس ياء المتكلم بياء المخاطبة ، وأمر المذكر بأمر المؤنثة ، ففعل الأمر أحق بها من غيره ، ثم حمل الماضي والمضارع على الأمر (وَلَيْتَنِي) بثبوت نون الوقاية (فَشَأْ) حملا على الفعل لمشايتها له مع عدم المعارض (وَلَيْتَنِي) بحذفها (فَدَرَا) ومنه قوله ^(١) : [٥٧] * كَمُنِّيَّةٌ جَابِرٌ إِذْ قَالَ لَيْتَنِي * وهو ضرورة . وقال الفراء ^(٢) : يجوز ليتي وليتني . وظاهره الجواز في الاختيار (وَمَعَ لَعَلَّ

لياء المتكلم . (قوله إن قدرتم أفعالا) فإن قدرتم حر و فأسقطت نون الوقاية وفيه أن تقدير الحرف لا يظهر في ما خلا وما عدا لوجود ما المصدرية التي لا توصل إلا بالفعل ولا يظهر جعل ما زائدة . فقوله إن قدرتم أفعالا لا يظهر إلا في حاشا كذا في يس عن اللقاني ، ولهذا قال في المغني وحاشا إن قدرت فعلا . ويمكن دفعه بجعل المفهوم بالنسبة لغير حاشا باعتبار غير هذا التركيب مما ليس فيه ما فتأمل . (قوله وعليه رجلا ليسني) في المغني أنه قاله بعضهم وقد بلغه أن إنسانا يهدده أي ليلزم رجلا غيري أهـ فمدلول اسم الفعل هنا ليس فعلا موضوعا للأمر بل فعل مضارع مقرون بلام الأمر وهذا شاذ لأن الفعل والحرف مختلفا الجنس فينبغي ألا يتوب عنهما الاسم . (قوله ونندر ليسني بغير نون) وإنما جاز حذف النون فيها لأنها لا تنصرف فأشبهت الحروف الآتي بيانها . زكريا . (قوله إذ ذهب إلخ) صدره : * عددت قومي كعديد الطيس * بفتح الطاء أي الرمل الكثير . وفي قوله ليسني شذوذ آخر من جهة الوصل لما تقدم من وجوب الفصل مع فعل الاستثناء . (قوله نحو تأمرولي) بتون واحدة مخففة . (قوله فالصحيح أن المحذوفة إلخ) لأنها نائية عن الضمة وقد حذفت تخفيفا في قراءة السوسي * وما يشعر كم * بسكون الراء فحذف النائية عنها للتخفيف أولى وللاحتجاج إلى تغيير حركة النون بالكسر لو كانت الباقية نون الرفع بخلاف ما إذا كانت نون الوقاية . وقيل : نون الوقاية لأنها منشأ الثقل فهي أولى بالحذف ولأنها لأمر استحسان ولا دلالة لها على شيء بخلاف نون الرفع ، وعليه يستثنى هذا الموضع من وجوب لحاق نون الوقاية بالفعل . بقي ما إذا اجتمع نون الوقاية ونون الإناث فالمحذوف نون الوقاية قال في البسط إجماعا . وقال المصنف في شرح التسهيل على الصحيح لأن نون الإناث فاعل والفاعل لا يجوز حذفه أفاده الدماميني . (قوله لأنها تبقى الفعل الكسر) أي الذي يدخل مثله في الاسم وهو الكسر بسبب ياء المتكلم أي والكسر أخو الجر فصين عنه الفعل كاصين عن الجر . أما الكسر الذي ليس بهذه المثابة فلا حاجة إلى صونه عنه كالكسر قبل ياء المخاطبة والكسر للتخلص من التقاء الساكنين كذا في شرح الجامع . قال زكريا : والتعليل المذكور ظاهر في غير المعتل . أما فيه نحو دعاورمي فلا فكان ينبغي أن يزداد الحق المعتل بغيره طرد اللباب هو كان ينبغي أن يزداد أيضا وتبقى ما اتصل به غير الفعل من تغير آخره ليشمل التعليل نون الوقاية في غير الفعل . (قوله ثم حمل الماضي إلخ) قال البعض : ظاهره أنه لا ليس مع الماضي وليس كذلك لوجوده في نحو ضربني إذ لو لا النون لالتبس الماضي بالاسم فإن الضرب نوع من الفعل أهـ وفيه أنه إنما يتجه إذا كان مراده مطلق اللبس أما إذا أريد خصوص التباس فعل أمر الواحد بفعل أمر الواحد كما يؤخذ من قوله في نحو أكرمني إلخ فلا فتدبر . (قوله لمشايتها له) أي في المعنى والعمل . وقوله مع عدم المعارض هو الجرو وتوالي الأمثال قال للجنس .

* أَصَادَفَهُ وَأَفْقَدَ بَعْضَ مَالِي *

[٥٧] تمامه . .

قاله زيد الخليل الذي سماه النبي ﷺ زيدا الخير وهو من المؤلفات لعلهم . توفي في آخر خلافة عمر رضي الله عنه ، وقوله :

تَمَسَّى مَرْزُوقٌ زَيْدًا فَلَأَقْسَى أَحْمَقِيَّةٌ إِذَا اخْتَلَفَ الْقَوَالِي =

(١) البيت لزيد الخليل ، وهو راجع إلى الجاهلية وسماه الرسول صلى الله عليه وسلم عندما دخل الإسلام زيدا الخير الطائي ، وكان قارنا .

أعكس) هذا الحكم . فالأكثر لعلّي بلا نون ، والأقل لعلني . ومنه قوله ^(١) :
 [٥٨] **فَقُلْتُ أَعِيرَانِي الْقَدُومَ لَعَلِّي أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لِأَبِيضٍ مَاجِدٍ**
 ومع قلته هو أكثر من ليتي ؛ نبه على ذلك في الكافية ، وإنما ضعفت لعل عن أخواتها لأنها تستعمل
 جارة نحو : [٥٩] *** لَعَلَّ أَبِي الْمَعْوَرِ مِنْكَ قَرِيبٌ ***

وفي بعض لغاتها لن بالنون فيجتمع ثلاث نونات (وَكُنْ مُخَيَّرًا فِي) أخوات ليت ولعل (أَلْبَاقِيَاتِ)
 على السواء فتقول إني وإنني، وكأني وكأنتي، ولكني ولكنني ؛ فتبوتها لوجود المشابهة المذكورة،
 وحذفها لكراهة توالي الأمثال (وَأَضْطَرَّازًا خَفِيفًا * مَيِّئِي وَعَيِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفًا) من العرب فقال :

(قوله وهو ضرورة) يفيد ظاهره أن قول الناظم نذر معناه وقع ضرورة والمناسب حملة على المتبادر أنه قليل فيصدق بوقوعه نثرا كما
 هو أحد قول الناظم وإن كان قوله الثاني أنه ضرورة وإنما قلنا ظاهره لاحتمال أن يكون الشارح أشار بقوله وهو ضرورة إلى قول
 آخر مقابل لما في المتن ثم أشار إلى ما في المتن مؤيداً له بموافقة القراء . فقال : وقال القراء إلخ بل هذا الاحتمال هو المناسب لتفسير
 الشارح العكس مع لعل بقوله فالأكثر لعلّي بلا نون والأقل لعلني ولو جرى على ما يوافق ذلك الظاهر لقال فالكثير لعلّي بلا نون
 والضرورة لعلني . ويمكن تطبيق قوله فالأكثر إلخ على ذلك الظاهر بأن يراد بالأقل الضرورة لكن قد يتوقف في كون لعلني
 ضرورة . ثم رأيت ابن الناظم صرح بأنه ضرورة لكن رده الموضح وغيره فتأمل . (قوله فالأكثر لعلّي بلا نون والأقل لعلني) أفعل
 التفضيل في الموضعين على غير بابه . (قوله فقلت أعيراني إلخ) القدوم آلة النحت ، وأخطأ تحت والقبر الغلاف والأبيض
 السيف ، والماجد العظيم . (قوله لأنها تستعمل إلخ) ولتعدد المعارض فيها قوى على المشابهة بخلاف أخواتها الآتية فإن المعارض

= وهما من الوافر . ومزيد بفتح الميم وسكون الزاي المعجمة وفتح الياء آخر الحروف رجل من بني أسد كان يمتنى لقاء زيد ، فلما لقيه طعنه زيد
 فهرب ، وكذلك جابر كان عدوه يمتنى لقاءه فلما لقيه طعنه فهرب . فقال زيد : الخيل حيث تفتني إلخ . والحوال الرماح واحدها العالية . والمنية بضم الميم
 التمنى مجرورة بالكاف . ولكنها في محل نصب على أنها صفة لمصدر محذوف تقديره تمنى مزيد تمنيا كتمنى جابر . وإذ ظرف بمعنى حين والعامل فيه
 المصدر ، والضمير في قالير جمع إلى جابر . قوله ليتني أصادفه مقول القول واسم ليت مضمّر متصل وخبرها قوله أصادفه . والشاهد فيه حيث جاء بدون
 نون الوقاية للضرورة . ومعنى أصادفه أجده . ومعنى أفتقد لأجد . وروى الجوهري جل مالى . ويروى وأغرم بعض مالى . ويروى وأغرم وأفتقد مرفوع
 على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير وأنا أفتقد . وهذا أصبح مما قيل أنه عطف على أصادفه لأنه يلزم أن يكون قد بعث ماله متمنى . وقيل : أفتقد منصوب
 لأنه جواب التمنى . قلت : هذا لا يتمشى إلا بالفاء فافتقد ، ولكن إن قيل نصب بإضمار أن تقديره ليتني أصادفه وإن أفتقد بعض مالى فله وجه .

[٥٨] هو من الطويل . والقدوم بفتح القاف وضم الدال المخففة وهي الآلة التي يتجر بها الخشب وانتصابه على المفعولية . (قوله لعلني) اسمه الضمير
 المتصل به ، وخبره قوله أخطأ بقبرا ، وفيه الشاهد حيث جاءت بنون الوقاية ، والأشهر فيها بدون النون كما في قوله تعالى : ﴿ لَعَلِّي أَبْلِغُ الْأَسْبَابَ ﴾ وهو
 في هذا الباب عكس ليت ، ومعنى أخطأ أخط . وأراد بالقبر الغلاف لأن المراد من الأبيض السيف . وسمى الغلاف بالقبر لمعنى المواراة لأن الغلاف يوارى
 السيف كأن القبر يوارى الميت . والماجد من مجد الشئ إذا عظم . وقيل : إن أخطأ بمعنى أخفر . والقبر قبر الميت . والأبيض الماجد شخص وهو بعيد وإن
 كان له وجه إلا على . رواية : من يروى لاكرم ماجد فالماجد حيثما سمى رجل . وإضافة أكرم إليه من قبيل جرد قطيفة وسحق عمامة . فالماجد على هذه
 الرواية مجرور بالإضافة ، وعلى المشهورة صفة لأبيض مجرور بالتابعة فافهم .

[٥٩] البيت من المديد ، وقائله مجهول . وقال عنه الناظم إنه من وضع النحاة ، وقال ابن هشام عنه في النفس شئ من هذا البيت إعراب البيت . أي : أي
 منادى بأداة تداء محذوفة بمعنى على الضم . وها حرف تنبيه . السائل : صفة لأى مرفوعة . عنهم : جار ومجرور متعلق بالسائل . وعنى : الواو عاطفة ،
 وعنى : جار ومجرور ومعطوف على ما قبله . لست : ليس فعل ماضى جامد ناسخ ، والتاء اسم . من قيس : جر ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس . ولا :
 الواو عاطفة ، ولا نافية . قيس : مبتدأ مرفوع . منى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

(١) البيت من الطويل ، وهو لمدرك بن حصن الأسدي ، تهذيب الألفاظ ، لابن السكيت ص ٢٩٢ .

[٦٠] أَتَيْهَا السَّائِلُ غَنَهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٍ مِنِّي
وهو في غاية الندرة ، والكثير مني وعني بثبوت نون الوقاية ، وإنما لحقت نون الوقاية من
وعن لحفظ البناء على السكون (وَفِي لَدُنِّي) بالتشديد (لَدُنِّي) بالتخفيف (قُلْ) أى لدى بغير نون
الوقاية قل في لدى بثبوها ، ومنه قراءة نافع : ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾ [الكهف : ٧٦]
بتخفيف النون وضم الدال ، وقرأ الجمهور بالتشديد (وَفِي * قَدُنِّي وَقَطُنِي) بمعنى حسبي
(أَلْحَذَفُ) للنون (أَيْضًا قَدْ يَفِي *) قليلا ومنه قوله - جامعا بين اللغتين في قدني (١) :
[٦١] * قَدُنِّي مِنْ نَصْرِ الْخَبِيثِينَ قَدِي *

توالي الأمثال فقط . (قوله وحذفها لكرامة توالي الأمثال) مبنى على أن المحذوفة في أني نون الوقاية لأنها منشأ الثقل . وقيل
الأولى المدغمة لأنها ساكنة والساكن يسرع إليه الإعلال . وقيل الوسطى المدغم فيها لأنها في محل اللامات التي يلحقها
التغيير وبعض هذا الخلاف يجري في أنا فقيل المحذوفة الأولى وقيل الثانية ، ولم يقل أحد يعتد به أنها الثالثة لأنها اسم كذا
في الروداني . (قوله لست من قيس إلخ) يجوز في قيس الصرف على إرادة أنى القبيلة والمنع على إرادتها نفسها ومنع الثاني
أوفق بالقافية . (قوله لحفظ البناء على السكون) إنما حافظوا عليه دون غيره كالبناء على الفتح والضم لأنه الأصل ولهذا
قال سيبويه : يقال في لد بالضم لدى بغير نون وفي لد بالسكون لدى بالنون . (قوله ومنه قراءة نافع) قيل : يجوز أن تكون
المذكورة نون الوقاية لأن حذف نون لدن لغة . وأجيب بأن المحذوفة النون المتحركة الآخر لا تلحقها نون الوقاية كما مر
في كلام سيبويه لأنها إنما يوتى بها في مثل ذلك لتقى الآخر من الحركة والمحذوفة النون الساكنة الآخر التي تلحقها النون
للمحافظة على سكون البناء الأصل لا يمتثلها ما في الآية لضم دال ما فيها وأما ما ذكره البعض تبعاً للدمامي من الجواب
بأن نون لدن إنما تحذف إذا كان المضاف إليه ظاهراً لا ضميراً فترده ما مر في كلام سيبويه من أنه يقال في لد بالضم لدى
بغير نون لصراحتة في أنه يضاف إلى ياء المتكلم فتأمل (قوله بمعنى حسبي) راجع للأمرين قبله . احتترز به عن قد الحرفية
وقط الظرفية فإن ياء المتكلم لا تتصل بهما وعن قد وقط اسمي فعل بمعنى يكفى على ما يأتي ، فإن نون الوقاية تلزمهما
عند اتصال الياء بهما اهـ زكريا . قال الروداني : والغالب عليهما إذا كانا بمعنى حسب البناء على السكون وقد ينيان على
الكسر وقد يعربان . (قوله قد يفى) أى يأتى . وأشار بقدر إلى قلة الحذف لكنه ليس من الضرورات على الصحيح .

[٦٠] قائله مجهول كذا قاله صاحب التذمة وهو من المديد . قوله عنهم أى عن القوم المعروفين عنهم . قوله لست من قيس أى من قبيلة قيس
وهو أبو قبيلة من مضر ، وهو قيس غيلان ، واسمه إلياس بن مضر بن نزار وقيس لقبه . ولا قيس أى وليس قيس منى ، وارتفاع قيس بالابتداء
لأن لا إنما تعمل في النكرات . والشاهد في عنى ومنى حيث ترك فيها نون الوقاية . قيل هو ضرورة وقيل شاذ .
[٦١] قاله حميد بن مالك الأرقط قاله الجوهري . وقال ابن يعيش قاله أبو نجدة ، وبعده :

لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّجِيحِ الْمُلْحَبِ وَلَا يُوَثِّنُ بِالْحَجَّازِ مُفَرِّدٌ =

(١) البيت من المديد ، وقائله مجهول . وقال عنه الناظم إنه من وضع النحاة ، وقال ابن هشام عنه في النفس شيء من هذا البيت إعراب البيت . أيها :
أى منادى بأداة نداء محذوفة مبنى على الضم . وها حرف تنبيه . السائل : صفة لأى مرفوعة . عنهم : جار ومجرور متعلق بالسائل . وعنى : الواو عاطفة ،
وعنى : جار ومجرور ومعطوف على ما قبله . لست : ليس فعل ماضى جامد ناسخ ، والتاء اسم . من قيس : جر ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس . ولا :
الواو عاطفة ، ولا نافية . قيس : مبتدأ مرفوع . منى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .
(٢) قائل البيت أبو نخيلة حميد بن مالك الأرقط ، وهو أحد شعراء عصر بني أمية ، والبيت من أرجوزة له يمدح فيها الحجاج بن يوسف ويعرض بعبد
الله ابن الزبير ، وأراد به هذا التعريض لأن عبد الله بن الزبير كان قد نصب نفسه خليفة بعد موت معاوية بن يزيد ، وكان مع ذلك - بخيلاً لا يمتد به بطلاء .

وفي الحديث : « قط قط بعزتك » يروى بسكون الطاء وبكسرها مع الياء ودونها . ويروى قطنى قطنى بنون الوقاية وقط قط بالتونين ، والنون أشهر . ومنه قوله :
 [٦١] امْتَلَأَ الْحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلَأْتُ بَطْنِي
 وكون قد وقط بمعنى حسب في اللغتين هو مذهب الخليل وسيبويه ، وذهب الكوفيون إلى أن من جعلهما بمعنى حسب قال قدى وقطى بغير نون كما تقول حسبي . ومن جعلهما اسم فعل بمعنى أكتفى قال : قدى وقطنى بالنون كغيرهما من أسماء الأفعال .

(قوله قدى من نصر الخيين قدى) قيل : أراد بهما عبد الله بن الزبير وأخاه مصعباً على التغليب لأن عبد الله كان يكنى أبا خبيب . وقيل : خبيب بن عبد الله بن الزبير وأباه عبد الله قيل على التغليب أيضاً وفيه نظر . ويروى الخبييين بصيغة الجمع على إرادة خبيب بن عبد الله وأبيه وعمه مصعب بن الزبير . وقيل على إرادة أبى خبيب عبد الله ومن كان على رأيه . واعتراض الاستشهاد على حذف النون بجواز أن الأصل قد بالسكون وحركت بالكسر لأجل الروى فتكون الياء للإشباع لا للمتكلم . قال الروداني : أو أن الشاعر جرى فيه على لغة من ينيه على الكسر والياء للإشباع اهـ وقد يقال مشاكلة اللاحق لل سابق ترجح احتمال الإضافة لياء المتكلم . (قوله وفى الحديث قط قط) فى صحيح البخارى مرفوعاً : « لا تزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة قدمه فيها فتقول قط قط وعزتك ويروى بعضها إلى بعض »^(١) . (قوله والنون أشهر) راجع إلى قول المصنف : وفى قدى وقطنى إلخ . (قوله مهلاً) اسم مصدر أمهل ، ورويدا مصغر إروادا بمعنى إمهالاً تصغير الترخيم كما سيذكره الشارح فى باب أسماء الأفعال والأصوات فهو تأكيد لمهلاً لا صفته كما زعمه العيني وتبعه غيره كشيخنا والبعض . وملأت بفتح التاء كما قاله شيخنا السيد وشيخنا والضم الذى جوزه البعض يحوج إلى تجوز . (قوله بمعنى أكتفى) كان الصواب بمعنى يكفى كما فى المغنى أو كفى كما فى الجنى الدانى لابن أم قاسم واستقر به الدماميني لأن مجئ اسم الفعل بمعنى المضارع فيه خلاف وفى كلام التفتازانى مجئ قط بمعنى انته ف يكون اسم فعل أمر وإنما قلنا الصواب ذلك ليكون متعدياً . (قوله كغيرهما من أسماء الأفعال) أى التى تتصل بها ياء المتكلم وهى التعدية لكون مدلولاتها أفعالاً متعدية كداركني وعليكني وسمع الفراء مكانكني : أى انتظرني وإنما اتصلت بها نون الوقاية حملاً لها على

= (قوله قدى) يعنى حسبي . وفيه الشاهد حيث ألحق فيه النون تشبيهاً بقطنى ، وفى قوله قدى أيضاً حيث أضيف إلى ياء المتكلم بلا نون تشبيهاً له بحسبي وأراد بالخبييين خبيب بن عبد الله بن الزبير بن العوام رضى الله عنهم أجمعين وأباه عبد الله لأنه كان يكنى بأبى خبيب . ويقال أراد بهما عبد الله وأخاه مصعباً ابني الزبير بن العوام ، وهو بضم الخاء المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء آخر الحروف . ويروى بصيغة الجمع على إرادة عبد الله ومن كان على رأيه وكلاهما تغليب . والشحيح : البخيل . والملحد : الجائر المائل عن الحق . ويقال الملحد : الظالم فى الحرم . والوتر بفتح الواو وسكون التاء المثناة من فوق وفى آخره نون بمعنى واتن . أى ولا بدائم ثابت فى أرض الحجاز مفرد . ويقال للماء المعين الدائم الذى لا يذهب واتن . وكذا واتن بالتاء المثناة .

[٦٢] هذا جز لا يعلم قائله . (قوله وقال) أى الحوض قطنى أى حسبي ، فالحوض لا يتكلم ولكن لما أريد به نهاية الامتلاء التى لا يزداد عليها فكانه قد تكلم بذلك والشاهد فى قطنى حيث استعمله بنون الوقاية . ومهلاً منصوب بفعل محذوف أى امهل مهلاً . ورويدا صفته . وقد ملأت بطنى جملة من الفعل والفاعل والمفعول فى موضع التعليل تقديراً ، وأصله لأنك قد ملأت بطنى بالماء .
 (٢) الحديث : أخرجه البخارى فى كتاب الأيمان والنذور رقم [٦٦٦١] فتح البارى ، وأخره مسلم فى صفة النار عن عبد الله بن حميد ، والنسائى فى الصغرى عن الربيع بن محمد عن آدم ، والترمذى فى التفسير عن حميد .

(خاتمة): وقعت نون الوقاية قبل ياء النفس مع الاسم المعرب في قوله ﷺ لليهود: «فهل أنتم صادقون»، وقول الشاعر^(١):
 [٦٣] وَلَيْسَ بِمُعِينِي وَفِي النَّاسِ مُنْتَعٍ صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلَيَّ صَدِيقُ
 وقوله :

[٦٤] وَلَيْسَ الْمُؤَافِي لِيُرْفَدَ خَائِبًا فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أُمْلًا^(٢)
 للتنبيه على أصل متروك، وذلك لأن الأصل أن تصحب نون الوقاية الأسماء المعربة المضافة إلى ياء المتكلم لتقيها خفاء الإعراب فلما منعوها ذلك نبهوا عليه في بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل. وبما لحقته هذه النون من الأسماء المعربة المشابهة للفعل أفعال التفضيل في قوله ﷺ: «غير الدجال أخوفني عليكم» لمشابهة أفعال التفضيل لفعل التعجب، نحو ما أحسنني إن اتقيت الله والله أعلم.

مدلولاتها وهي الأفعال المتعدية وما ذكره الشارح من وجوب لحاق نون الوقاية أسماء الأفعال هو ما صرح به في التوضيح واقتضاه صنيع التسهيل لكن عبارة سبك المنظوم تشعر بقله لحاقها فإنه قال وربما لحقت اسم الفاعل اختياراً واسم الفاعل اضطراراً اهـ. قال شيخنا: وصرح كلام الرضي أن لحاقها اسم الفعل جائز لا واجب وفي المعنى وشرحه للدمايني أن أجل يأتي حرفاً بمعنى نعم واسم فعل بمعنى يكفي فتلزمه نون الوقاية وهو نادر واسما مرادفاً لحسب فلا تلحقه نون الوقاية إلا قليلاً. (قوله وقعت نون الوقاية) أي شذوذاً. (قوله ليرفد) بالبناء للمجهول أي يعطي. (قوله للتنبيه على أصل متروك) اعترض بأنه لو كان للتنبيه لأدخلوها على ما لم يشابه الفعل من نحو غلامى فالأولى أنه لمشابهة الفعل كدخول نون التوكيد في اسم الفاعل ولك أن تقول الدخول للتنبيه وتخصيص اسم الفاعل ونحوه لمشابهة الفعل فتأمل. (قوله فلما منعوها) أي للزوم الفصل بالنون بين المضاف والمضاف إليه. (قوله غير الدجال أخوفني عليكم) روى بحذف النون أيضاً أي أخوف مخوفاتي عليكم فاندفع ما يقال الحديث يقتضي أن الدجال وغيره خائفان لا يخوف منهما لأن حق أفعال التفضيل أن يصاغ من الثلاثي وهو هنا خاف لا أخاف وأن غير الدجال الواقع عليه أخوف بعض النبي ﷺ لأن أفعال التفضيل بعض ما يضاف إليه نعم يبقى صوغ أفعال من المبني للمجهول وهو شاذ عند الجمهور.

[٦٣] هذا البيت قائله مجهول والبيت من الطويل، ومعنى المواقف: الآتي، ويرفد: يمنح ويعطي. والشاهد في البيت: قوله «المؤافيني» حيث جاء بنون الوقاية مع اسم الفاعل عند الإضافة للياء إلحاقاً بالفعل شذوذاً وإنما ضمت إضافة ما فيه أل إلى مجرد منها في الشاهد «المؤافيني» لأن المضاف إليه معرفة على رأي القراء. ويرى المبرد والرماني أن الضمير في موضع جز ويرى الأخفش وهشام أنه في موضع نصب. ويرى سيبويه أن الضمير كالظاهر فهو منصوب.

[٦٤] هو من الطويل يقال وافيت فلاناً إذا أتته. والمعنى وليس الذي يؤافيني أي يأتيني ليرفد أي ليعطي من الرغد وهو العطاء، وفيه الشاهد، فإن النون فيه نون الوقاية وليست نون التنوين كما ذهب إليه بعضهم، إذ التنوين لا يجتمع مع الألف واللام. والموصول مع صلته اسم ليس وخائباً خبره. وليرفد على صيغة المجهول بالنصب على تقدير لأن يرفد. واللام للتعليل وكذا القاء في فإن. وأضعاف اسم إن، وله مقدماً خبر. وما موصولة. وكان أملاً صلته، والعائد مخذوف أي أمهله. والألف فيه للإطلاق.

(١) الأصل في الاسم المعرب ألا اتصل به نون الوقاية مثل ضاربي ومكرمي، ولقد لحقت نون الوقاية اسم الفاعل المضاف لياء المتكلم في هذا البيت. ومثل هذا قول الشاعر:

ألا فتى من بني زيان يحملني وليس حاملي إلا ابن حمّال

[الْعَلَمُ]

(اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى) به (مُطْلَقًا * عَلَمُهُ) أى علم ذلك المسمى . فاسم مبتدأ . ويعين المسمى جملة في موضع رفع صفة له . ومطلقاً حال من فاعل يعين وهو الضمير المستتر ، وعلمه خبر . ويجوز أن يكون علمه مبتدأ مؤخرًا ، واسم يعين المسمى خبراً مقدماً ، وهو حيثنذ مما تقدم فيه الخبر وجوباً لكون المبتدأ ملتبسا بضميره . والتقدير علم المسمى اسم يعين المسمى مطلقاً : أى مجرداً عن القرائن الخارجية . فخرج بقوله يعين المسمى التكرات ،

(فائدة) وحيث قيل بالجواز والامتناع فى أحكام العربية فإنما يعنى بالنسبة إلى اللغة ولا يلزم من التكلم بما لا يجوز لغة الإنم الشرعى فمن لحن فى غير التنزيل والحديث كأن نصب الفاعل ورفع المفعول لا نقول أنه يأنم إلا أن يقصد إيقاع السامع فى غلط يؤدى إلى نوع ضرر فعليه حيثنذ إأنم هذا القصد المحرم . قاله الشيخ بهاء الدين السبكى فى شرح المختصر .

[العلم]

يطلق على الجبل والراية والعلامة والظاهر أن النقل إلى المعنى الاصطلاحي من الثالث بدليل قولهم لأنه علامة على مسماه . (قوله يعين المسمى) أى خارجاً كعلم الشخص الخارجى أو ذهنياً كعلم الجنس بناء على التحقيق الآتى . أما على مذهب المصنف فعلم الجنس غير داخل فى هذا التعريف لخروجه بقوله يعين فيكون خاصاً بعلم الشخص وكعلم الشخص الذهنى أعنى الموضوع لمعين ذهنياً متوهم وجوده خارجاً كالعالم الذى يضعه الوالد لابنه المتوهم وجوده خارجاً فى المستقبل وكعلم القبيلة فإنه موضوع لجمهور أبناء الأب الموجودين حين الوضع وغير الموجودين حينه فإن المجموع لا وجود له إلا فى ذهن الواضع فقولهم تشخص العلم الشخصى خارجى أغلبى أفاده يس . والمراد بقوله يعين المسمى أنه يدل على مسمى معين لا أنه يحصل له التعيين لأنه معين فى نفسه فيلزم تحصيل الحاصل . (قوله حال) أو صفة مفعول مطلق مخنوف أى يعين تعييناً مطلقاً . (قوله ويجوز أن يكون إلخ) هذا أولى بل متعين لأن المرف هو الذى يجعل مبتدأً والتعريف هو الذى يجعل خبراً ولأن علمه معرفة ولا يتغير بالمعرفة عن النكرة على ما سياتى . (قوله بضميره) أى ضمير ملابسه كما يدل عليه قوله والتقدير علم المسمى إلخ . (قوله مجرداً عن القرائن الخارجية) أى الخارجية عن ذات الاسم كما سيصرح به والمراد غير الوضع إذ لا بد منه وهو من القرائن كما فى الروداني . (قوله التكرات) كرجل و فرس فإنهما لا تعين فهما أصلاً وكشمس وقمر فإنهما وإن عينا فردين لكن ذلك التعيين لأمر عرض بعد الوضع وهو عدم وجود غيرهما من أفراد المسمى . وأما بحسب الوضع فلا تعيين فهما . ودخل نحو زيد مسمى به جماعة فإنه باعتبار كل وضع يعين مسماه والشيوع إنما جاء من تعدد الأوضاع وهو أمر عارض . ولا يخرج بقوله مطلقاً لأنه وإن احتاج فى تعيين مسماه إلى قرينة من وصف أو إضافة أو نحوهما لكن ذلك الاحتياج عارض لا بالنسبة إلى أصل الوضع كبقية المعارف .

وبقوله مطلقاً بقية المعارف فإنها إنما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم . أما لفظية كأل والصلة ، أو معنوية كالحضور والغيبة . ثم العلم على نوعين : جنسى وسيأتى ، وشخصى ومسماه العاقل وغيره مما يؤلف من الحيوان وغيره (كَجَعْفَرٍ) لرجل (وَجَرْنَقًا) لامرأة ، وهى أخت طرفة بن العبد لأمه (وَقَرْنٍ) لقبيلة ينسب إليها أويس القرني (وَعَدْنٍ) لبلد (ولا حَقٍ) لفرس (وشَذَّ قَمٍ) لجمل (وَهَيْلَةٍ) لشاة (وَوَاشِقٍ) لكلب (وَأَسْمًا أَثْنِي) العلم ، والمراد به هنا ما ليس بكنية ولا بقلب (و) أَثْنِي (كُنْيَةً) وهى ما صدر بأب أو أم ، كأبى

(قوله كأل) ولو للعهد الذهني لأن المراد بمدخلها الحقيقة وهى معينة وكونها مرادة فى ضمن فرد مبهم لا يخرجها عن التعيين . (قوله كالحضور) أى فى ضميرى المتكلم والمخاطب . وقوله والغيبة أى ومرجع الغيبة يعنى أن تعين معنى ضمير الغيبة بواسطة مرجعه . أما إذا كان المرجع معرفة فالتعيين ظاهر وأما إذا كان نكرة فلا ن معنى الشيء المتقدم فتعين معناه من حيث إن المراد به الشيء المتقدم بعينه وإن كانت عين ذلك الشيء مبهم ففسقط ما للبعض هنا . وكان عليه أن يقول أو حسية كالإشارة الحسية فى اسم الإشارة . لأنها القرينة التى بها تعين مدلول اسم الإشارة لا مجرد الحضور كما زعمه البعض مدخلًا لقرينة اسم الإشارة فى قوله أو الحضور . ويمكن أن يقال أراد الشارح بالمعنوية ما قابل اللفظية فشمل الحسية فانهم . (قوله لرجل) أى مخصوص وكذا يقال فيما بعد وهو منقول عن اسم النهر الصغير . (قوله وجرنقا) هو منقول عن اسم ولد الأرنب . (قوله أخت طرفة) بفتح الراء كما فى القاموس . (قوله وعدن لبلد) أى بساحل اليمن تصریح . (قوله ولا حق لفرس) أى لمعاوية بن أبى سفيان رضى الله تعالى عنهما تصریح . (قوله وشذ قم) ضبطه بعضهم بالذال المعجمة وبعضهم بالمهملة وهو الذى يقتضيه صنيع القاموس وذكر شيخنا فى الوجهين . وقوله لجمل أى للنعمان بن المنذر . (قوله وواشق لكلب) قال فى التصريح : ذكر فى النظم سبعة أعلام وثامنها علم الكلب وفى ذلك موازاة لقوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ سبعة وثامنهم كلبهم ﴾ [الكهف : ٢٢] . (قوله والمراد به هنا) أى بخلافه فى تعريف العلم فإن المراد به ما قابل الفعل والحرف . ويطلق أيضا الاسم ويراد به ما قابل الصفة وقوله ما ليس أى علم ليس إلخ . (قوله وكنية) من كنى أى سترت . واعلم أنه قد يقصد بالكنية التعظيم والفرق بينها حيثئذ وبين اللقب المقصود به التعظيم أن التعظيم فى اللقب بمعناه وفى الكنية لا بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم لأن بعض النفوس تأنف أن تخاطب باسمها وقد يقصد بها التفاؤل كتكنية الصغير تفاؤلا بأن يعيش حتى يصير له ولد أفاده الروداني . (قوله وهى ما صدر) أى علم مركب تركيباً إضافياً صدر فلا انتقاض بنحو أبو زيد قائم وأب لزيد قائم مسمى بهما لأن المركب الإضافى فى الأول جزء العلم لا هو والثانى لا إضافة فيه أفاده الشنوائى .

بكر وأم هانيء (و) أتي (وَلَقَبًا) وهو ما أشعر برفعة مسماه أوضعت كزين العابدين وبطة (وَأُتِحَ نَزَا) أى آخر اللقب (إِنْ سِوَاهُ) يعنى الاسم (صَحِيحًا) تقول جاء زيد زين العابدين ، ولا يجوز جاء زين العابدين زيد لأن اللقب فى الأغلب منقول من غير الإنسان كبطّة ، فلو

(قوله بأب أو أم) أو ابن أو بنت أو أخ أو أخت أو عم أو عمة أو خال أو خالة كما ذكره سم^(١) . (قوله وهو ما أشعر) أى بحسب وضعه الأصل لا العلمى إذ بحسب وضعه العلمى لا إشعار له إلا بالذات كذا قال جمع من أرباب الحواشى والمتجه عندى أنه يشعر بحسبه أيضا وإن كان المقصود بالذات الدلالة على الذات إذ الإشعار الدلالة الخفية وهى لا تنافى كون المقصود بالذات ما ذكر ، ولا مانع من قصد الواضع ذلك تبعا . ثم رأيت فى التصريح عن بعضهم وفى كلام السيد ما يؤيده . وأورد على تعريف اللقب أنه يشمل بعض الأسماء نحو محمد ومرة وبعض الكنى نحو أبى الخير وأبى جهل . وأجيب بأن ما وضع للذات أولا : فهو الاسم أشعر أو لم يشعر صدر أو لم يصدر ، ثم ما وضع . ثانيا : وصدر فهو الكنية أشعر أو لم يشعر ، ثم ما وضع . ثالثا : وأشعر فهو اللقب . فالإشعار وعدمه والتصدير وعدمه غير منظور إليه فى الموضوع أولا : والإشعار وعدمه غير منظور إليه فى الموضوع . ثانيا : كذا نقل عن سم والأقرب عندى من هذا وجهان : الأول : أن الاسم هو الموضوع أولا للذات واللقب الموضوع لا أولا لها مشعرا بالرفعة أو الضعة فبينهما التباين وأن الكنية ما صدرت بأب أو أم سواء وضعت أو لا أشعرت أولا فتجتمع كلا منهما وتنفرد فيما وضع لا أولا ولم يشعر وإنما كان هذا أقرب من ذاك لشمول اللقب عليه ما وضع . ثانيا : وأشعر وشمول الكنية عليه ما وضع . ثالثا : وصدر وعدم شمولها على ذاك ما ذكر فيلزم عليه كون ما ذكر واسطة وهو خلاف المقرر ، ولأن اشتراط كون وضع الكنية ثانيا واللقب ثالثا مع كونه لا وجه له مخالف لكلام المحدثين وغيرهم حيث جعلوا بعض الكنى من الأسماء كما فى أم كلثوم فقد قالوا اسمها كنيها . الثانى : ما قيل إنه يصح اجتماع الثلاثة والفرق بينها بالحشية وإنما كان هذا أيضا أقرب من ذاك لما مر وفى الروداني أن المفهوم من كلام الأقدمين أن الاسم ما وضع أول مرة كائنا ما كان والكنية ما وضع بعد ذلك وصدر بأب أو أم دل على المدح أو الذم أولا ، واللقب ما وضع بعد ذلك أيضا أى بعد الاسم وأشعر بمدح أو ذم ولم يصدر بأب أو أم فهى متباينة هـ ويرد عليه أيضا أنه مخالف لما نقلناه عن المحدثين وغيرهم فتأمل . (قوله أوضعت) بفتح الضاد أو كسرهما أى خسته وهاؤه عوض عن الواو . (قوله يعنى الاسم) تفسير للسوى وأبقاه كثير على عمومه مرجحين وجوب تأخيرها عن الكنية أيضا ويؤيده تعليقه الآتى بقوله لأن اللقب فى الأغلب إلخ لاقتضائه وجوب تأخيرها عن الكنية أيضا لجريانه فيها ولا يدل على التخصيص قول المصنف وأن يكونا مفردين كما سيأتى للشارح لما يأتى عن سم ومحل وجوب تأخير اللقب عن الاسم إذا لم يكن اجتماعهما على سبيل إسناد أحدهما إلى الآخر وإلا أخر منهما ما قصد المتكلم الحكم به . (قوله لأن اللقب إلخ) وقيل لأنه لو قدم ضاعت

(١) وقال فى التصريح : زاد الإمام الفخر الرازى فى العلم الجنس أو ابن أو بنت كابن داية للغراب - دأبت الشئ كسميت ختله - وبنت الأرض للحصاة . وهذا ما قاله الفخر فى التصريح . .

قدم لأوهم إرادة مسماه الأول وذلك مأمون بتأخير^(١). وقد ندر تقديمه في قوله^(٢) :
 [٦٥] أَنَا أَبْنُ مُزَيْقِيَا عُمَرُو وَجَدِي أَبُوهُ مُنْذِرُ مَاءِ السَّمَاءِ^(٣)
 وقوله : [٦٦] بَأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عُمَرَا خَيْرُهُمْ حَسْبًا يَبْطُنُ شَرِيَانُ يَعْوِي حَوْلَهُ الدَّيْبُ^(٤)
 (تقبيه) : لا ترتيب بين الكنية وغيرها فمن تقديمها على الاسم قوله :
 [٦٧] أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ^(٥)

فائدة الاسم لأنه يفيد فائدة الاسم وزيادة لأنه يشبه الصفة وهي متأخرة عن الموصوف وقوله في الأغلب احتراز عن نحو زين العابدين. (قوله فلو قدم لأوهم) يؤخذ منه أنه إذا انتفى ذلك الإيهام لاشتتار المسمى باللقب جاز تقديمه وهو كذلك كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ﴾ [النساء : ١٧١] أفاده يس. (قوله أنا ابن إغ) الشاهد في مزقيا حيث قدم اللقب على الاسم. وقصر مزقيا للضرورة كما قاله الروداني. وإنما لقب به لأنه كان يلبس كل يوم حلتين فإذا أمسى مزقهما كراهة أن يلبسهما ثانيًا وأن يلبسهما غيره. وعمر وهذان أجداد أوس بن الصامت قائل هذا البيت أخى عبادة بن الصامت. وقوله وجدى أى من جهة الأم. وإنما لقب منذر بماء السماء لحسن وجهه وقيل هو في الأصل لقب أمه ثم استعمل فيه. ومراد الشاعر أنه نسيب الطرفين. (قوله بأن ذا الكلب) أى صاحب الكلب والباء متعلقة بأبلغ في البيت قبله وهو :

[شواهد العلم]

[٦٥] قاله أوس بن الصامت الصحابي أحو عبادة بن الصامت رضى الله عنهما. وهو الذى ظاهر من امرأته ووطنها قبل أن يكفر فأمره ﷺ أن يكفر بخمسة عشر صاعاً من شعير عني ستين مسكياً. ومزقيا بضم الميم وفتح الراء وسكون الياء أحر الحروف وكسر الفاف وتخفيف الياء الأخرى وهو لقب عمرو، وهو أحد أجداد أوس المذكور لذلك قال أناس مزقيا عمرو. وفيه الشاهد حيث قدم اللقب على الاسم الأصل تأخيرها عن الاسم. وكان عمرو من ملوك اليمن يلبس كل يوم حلتين فإذا أمسى مزقهما كراهية أن يلبسهما ثانيًا وأن يلبسهما غيره فلقب بذلك. وهو ابن عامر بن حارثة. (قوله وجدى) مبتدأ وأراد به أحد أجداده من الأم. وقوله أبوه كلام إضافي مبتدأ ثان. (وقوله منذر) خبره والجملة خبر المبتدأ الأول، وهو منذر بن امرئ القيس بن العمان بن امرئ القيس المخرق وهم ملوك الحيرة وعمل الأكاسرة وأراد أوس بذلك أنه كرم الطرفين بسبب الجهتين. (وقوله ماء السماء) مرفوع لأنه صفة منذر. وكان يلقب بذلك لحسن وجهه. والذى ذكره أهل النقل أن أم المذر كان يقال لها ماء السماء لحسنها، واشتهر المنذر بأه قليل له المدرس ماء السماء، واسمها مارية بنت عوف بن جشم.

[٦٦] قبله : أَبْلَغُ مُنْذِرًا وَأَبْلَغُ مَنْ يُلْفَهَا عَشَى خَيْبًا وَبَعْضُ الْقَوْلِ تَكْذِيبُ

بَأَنَّ ذَا الْكَلْبِ إغ

فالتماخوب أخت عمرو دى الكلب. وقبل ربيعة بنت عاصم، والأول هو الأصح، وهما من قصيدة من البيطرتى بها أحاهما عمرو وأولها :

كُلُّ امْرِئٍ بِمَخَالِ الدَّهْرِ مَكْسُوبٌ وَكُلُّ مَنْ غَالِبَ الْأَيْسَامِ مُفْلُوبٌ

ومخال الدهر يكسر الميم : كيده ومكره. (قوله مكروب) أى مغلوب. وهذا معمول أبليغ. ومن موصولة : ويلحقها صلتها والضمير ترجع إلى هذيل اسم قبيلة. وحديثا مفعول ثان لأبلغ الأول ويقدر مثله لأبلغ الثاني. والتقدير أبلغ هذيلًا عنى حديثًا وأبلغ من يلحقها عنى حديثًا. والواو في وبعض القول للحال. (قوله بأن) يتعلق بقوله حديثًا وأظهر أنه يدل منه. وذا الكلب اسم إن هو لقب عمرو وأخى جنوب. وفيه الشاهد حيث قدم اللقب على الاسم. (قوله نسبا) تمييز والباء في يبطن شريان في على النسب على الحال والتقدير عمر أكانا يبطن شريان. وكان عمرو قد دفن فيه. وهو بكسر الشين المعجمة وفتحها شجر : يعمل منه القسي. وقوله يعوى حوله الذئب : جملة وقعت صفة لبطن شريان.

[٦٧] (أقسم بالله أبو حفص عمر) قال ابن يعيش : قاله رؤبة وهذا خطأ لأن وفاة رؤبة في سنة خمس وأربعين ومائة ولم يدرك عمر رضى الله عنه ولا عده =

(١) ولأن اللقب يشبه النعت في إشعاره بالمدح أو الذم والنعت فلا يقدم على النعت. فكذا أشبهه، ويرى الرض أن اللقب فيه مع العلمية شيء من معنى النعت فلو أتى به أولاً لأغنى عن الاسم. وقد قال ابن الأثير : إن اللقب إذا كان أشهر من يدا به قبل الاسم.

(٢) البيت من الوافر، ومزقيا : أصلها مزقيا، وتعمر للضرورة، وهو لقب عمرو بن عامر ملك اليمن. والشاهد في البيت قوله : مزقيا. حيث جاء اللقب مقدمًا على الاسم وهو عمرو.

ومن تقديم الاسم عليها قوله :

[٦٨] وَمَا أَهْتَرُ عَرْشُ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لَسَعِدِ أُنَى عَمْرٍو
وكذلك يفعل بها مع اللقب اهـ وقد رفع توهم دخول الكنية في قوله نسواه بقوله
(وَأَنْ يَكُونَا) أى الاسم واللقب (مُفَرَّدَيْنِ فَأَضِيفَ) الاسم إلى اللقب (حَتْمًا) إن لم يمنع من
الإضافة مانع على ما سياتى بيانه . هذا ما ذهب إليه جمهور البصريين^(١) ، نحو هذا سعيد كرز
يتأولون الأول بالمسمى والثانى بالاسم ، وذهب الكوفيون إلى جواز اتباع الثانى للأول على

أبلغ هذيلًا وأبلغ من يبلغها عنى حديثًا وبعض القول تكذيب
قالتما أخت عمرو المذكور من قصيدة تراثيه بها أولها :

كل امرئ بمحال الدهر مكروب وكل من غالب الأيام مغلوب

وقوله ببطن شريان بكسر الشين المعجمة وفتحها اسم موضع دفن فيه عمرو . والشريان شجر يتخذ منه
القسي ، وببطن خبر أن إذا نصب خبر على النعتية لعمرو وخبر ثان إذا رفع على الخبرية لأن (قوله وغيرها) أى اسمًا أو لقبًا
كما سيذكره . (قوله أقسم بالله أبو حفص عمر إنا) بعده * فاعف له اللهم إن كان فجر * أنشده بعض العرب حين
قال لعمر بن الخطاب رضى الله عنه : إن ناقتى قد نقتب فاحملنى ، فقال له عمر كذبت وحلف على ذلك . والنقب
والدبر رقة الخف . وفجر حنث في يمينه كذا في التصريح . (قوله هالك) أى ميت . وسعد أبو عمرو هو سعد بن معاذ
سيد الأوس رضى الله تعالى عنه . (قوله وكذلك يفعل بها مع اللقب) ذهب قوم كابن الصائغ والمرادى إلى تأخير
اللقب عن الكنية وأبقوا قوله سواه على ظاهره من العموم . (قوله وقد رفع إنا) قال سم الرفع ممنوع لصدق قوله وأن
يكونا مفردين مع عموم قوله سواه : أى وإن يكن اللقب وسواه مفردين كما في الاسم واللقب : ولا يمنع ذلك كون
بعض أفراد سواه لا يكون إلا مركبًا كالكنية . (قوله مفردين) المراد بالمفرد هنا ما قابل المركب ، كما أن المراد به في باب
الإعراب ما قابل المثنى والمجموع والملحق بهما والأسماء البسته وفي باب المبتدأ ما قابل الجملة وفي باب لا والمنادى ما قابل
المضاف والمشببه . وأما إطلاقه على ما لا يدل جزؤه على جزء معناه فاصطلاح منطقي . (قوله فأضيف حتما) لا يخفى
أن الإضافة بالتأويل الآتى في الشرح تخرج عن إضافة الاسم إلى اسم اتحد به في المعنى لأنها على التأويل الآتى تكون من
إضافة المسمى إلى الاسم فمعنى الاسم الأول الذات دون الثانى لأن المقصود منه لفظه ، فمعناه اللفظ الواقع في
التركيب المستعمل في الذات فلا تنافي بين قوله هنا فأضيف حتما وقوله فيما سياتى : * ولا يضاف اسم لما به اتحد * معنى .
وإن ذكره شيخنا والبعض . (قوله كرز) هو في الأصل خرج الراعى ويطلق على اللثيم والحاذق .

= أحد من التابعين وإنما قاله أعرابى كان استعمل عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقال إن ناقتى قد نقتب فقال له كذبت ولم يحمله فقال :

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ * مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا ذَبَرٍ * فَأَعْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجْرٌ

يقال نقب البعير ينقب من باب علم يعلم إذا رقى نخفه ، ودبر البعير أيضا من هذا الباب إذا حفى . وقوله إن كان فجر أى حنث في يمينه .

والشاهد فيه حيث قدم الكنية على الاسم .

[٦٨] قاله حسان بن ثابت الأنصارى الصحابى رضى الله عنه شاعر رسول الله ﷺ . توفي قبل الأربعين في خلافة على بن أبى طالب =

(١) أى أنه إذا كان الاسم واللقب مفردين وجب إضافة الاسم إلى اللقب ويراد بالأول المسمى ، لأنه هو المعرض للإسناد إليه ، ويراد بالثانى الاسم وقدر هذا فلا
يلزم إضافة الشيء لنفسه . أو لأنه لا كان اللقب أشهر من الاسم كان هو الأعرف وصار الاسم مجهولاً حتى اعتقد فيه التكبر ، وأضيف إلى اللقب للتصريف ، وجعلوا
الاسم مع اللقب بمنزلة ما أضيف ثم سمي به مثل : مثل عبد الله . (انظر شرح المفصل لابن عيش ج ٣ ص ٩) . وقال الزمخشري : إضافة الاسم إلى اللقب من قبل الإضافة
اللفظية .

أنه بدل منه أو عطف بيان نحو هذا سعيد كرز ، ورأيت سعيدا كرزاً ومررت بسعيد كرز . والقطع إلى النصب بإضمار فعل ، وإلى الرفع بإضمار مبتدأ نحو مررت بسعيد كرزاً وكرز ، أى أعني كرزاً وهو كرز (وَالْأَيُّ) أى وإن لم يكونا مفردين : بأن كانا مركبين نحو عبد الله أنف الناقة ، أو الاسم نحو عبد الله بطة ، أو اللقب نحو زيد أنف الناقة امتنعت الإضافة للطول ؛ وحيث (أَتَبَعَ الَّذِي رَدَفَ) وهو اللقب للاسم فى الإعراب بياناً أو بدلاً ، ولك القطع على ما تقدم ؛ وكذا إن كانا مفردين ومنع من الإضافة مانع كأل نحو الحارث كرز^(٢) (وَمِنْهُ) أى بعض العلم (مُنْقُولٌ) عن شئ سبق استعماله فيه قبل العلمية ، وذلك المنقول

(قوله يتأولون الأول بالمسمى إلخ) أى غالباً لا يفقد يعكسون كما فى كتبت سعيد كرز ونحوه من كل تركيب لا يناسب الحكم فيه إلا ذلك . (قوله وذهب الكوفيون) أى وبعض البصريين كما يدل عليه ما قبله وهذا المذهب هو الحق وجرى عليه فى التسهيل . (قوله على أنه بدل منه) أى بدل كل من كل وجوز الدنو شرى وجهاً ثالثاً وهو أن يكون تأكيداً بالمرادف . (قوله والقطع) يفيد أن البدل والبيان يقطعان وهو كذلك كما يفيد كلام الشنوائى ، ونقله يس عن بعضهم ، وصرح به الرودانى . وقال بعضهم لا يقطعان إلا شذوذاً . (قوله بإضمار فعل) أى جوازاً وكذا قوله بإضمار مبتدأ فيجوز إظهارهما صريح به فى التصريح . (قوله وإلا إلخ) ظاهره وصرح كلام الشارح امتناع الإضافة إذا كان الأول مفرداً والثانى مركباً والوجه خلافه كما صرح به الرضى لجواز كون المضاف إليه مركباً كغلام عبد الله بخلاف المضاف . (قوله أتبّع الذى ردف) أى تبع الإتيان ، الأول اصطلاحى والثانى لغوى فليس فى كلامه طلب تحصيل الحاصل الذى هو عبث . وهذا الأمر كناية عن منع الإضافة فلا ينافى ما صرح به الشارح من جواز القطع . وأتبّع جواب إن الشرطية المدغمة فى لا ، وحذف الفاء للضرورة . (قوله بياناً) وهذا أنسب بكون اللقب أوضح . (قوله كأل) وككون اللقب وصفاً فى الأصل مقروئاً بأل كهرون الرشيد ومحمد المهدي قاله فى التصريح . (قوله عن شئ) أى معنى ، وضمير سبق استعماله راجع إلى بعض العلم ، وضمير فيه راجع إلى شئ ، فالمنقول عنه معنى لا لفظ ، هذا مفاد هذه العبارة . وقوله وذلك المنقول عنه مصدر كفضل واسم عين مثل أسد إلخ يفيد أن المنقول عنه لفظ ويمكن إرجاع عبارته الثانية إلى الأولى بتقدير مضاف فى الثانية أى معنى مصدر إلخ والعكس بتقدير مضاف فى الأولى أى عن لفظ شئ إلخ ولا يرد على هذا اتحاد المنقول والمنقول عنه لاختلافهما صفة ، فإن لفظ فضل مثلاً متصف قبل العلمية بالمصدرية وبعدها بالعلمية وهذا الاختلاف كاف . بقى أنه يرد على الشارح أنه خالف ظاهر المتن بلا حاجة حيث جعل قوله كفضل إلخ تمثيلاً للمنقول عنه ، وظاهر المتن أنه تمثيل للمنقول فتدبر اهـ .

(قوله سبق استعماله فيه) الأولى سبق وضعه له ليدخل فى المنقول ما وضع لشئء ولم يستعمل فيه ثم نقل لغيره فإنه من المنقول كما يفيد كلام الجامع وصرح به شارحه . (قوله قبل العلمية) أل للعهد الحضورى أى قبل النوع الحاضر من العلمية ، فيتناول الحد ما استعمل قبل نوع العلمية الحاضرة فى نوع آخر من العلمية كأسماء علماء الشخص فهو من المنقول كما قاله الشنوائى

= رضى الله عنه ، وعمره مائة وعشرون سنة ، وهو من الطويل . (قوله هالك) أى ميت ، وأصل الهلال السقوط . (قوله معناه) جملة فى محل الجر لأنها صفة لهالك والباء فى به فى محل النصب على المفعولية ، واللام فى لسعد تتعلق باهتر . وأراد به سعد بن معاذ الأنصارى رضى الله عنه الذى استشهد زمن الخندق ، وصح أنه عليه الصلاة والسلام قال : اهتر العرش لموت سعد بن معاذ ، وعن هذا أخذ حسان وقال : وما اهتر إلخ . وقوله أى عمرو مجرور لكونه صفة لسعد . وفيه الشاهد حيث أخره وهو كنية عن الاسم وهو عكس ما فى البيت السابق .

(٢) وذلك لئلا يلزم إضافة ما فيه أل إلى المجر منها ، وإذا كان اللقب وصفاً للأصل مقروئاً بأل مثل هارون الرشيد ، قيل لتلايتهم إراد قلمح الأصل ، وقيل لأن الموصوف لا يضاف إلى صفته وهذا ما قاله فى شرح التصريح .

عنه مصدر (كَفَّضِلَ وَ) اسم عين مثل (أَسَدَ) واسم فاعل كحِث . واسم مفعول كمسعود ، وصفة مشبهة كسعيد ، وفعل ماض كشمر علم فرس^(١) . قال الشاعر :
[٦٩] أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بَرْدُهُ وَجَدَى يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمْرًا
وفعل مضارع كيشكر . قال الشاعر :

[٧٠] * وَيَشْكُرُ اللَّهُ لَا يَشْكُرُهُ *

وجملة وسيأتى (وَ) بعضه الآخر (ذُو آرْتَجَالٍ) إذ لا واسطة على المشهور . وذهب بعضهم إلى أن الذى علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل^(٢) . وعن سيبويه أن الأعلام كلها منقولة . وعن الزجاج كلها مرتجلة^(٣) . والمرتل هو ما استعمل من أول الأمر علمًا (كَسَعَادَ)

وغيره وباعتبارنا النوع دون الشخص يندفع ما قاله الروداني من أن جعل آل للعهد الحضورى يقتضى أن سعاد مسمى به امرأة غير الأولى منقول وهو باطل فافهم . (قوله أبوك حباب) أى جبان على ما قيل ، ولم أجده فى القاموس ولا غيره . وفى القاموس أنهم سموا بمضموم الحاء ناسا وشيطانا ، ويطلقونه على الحية ، وسموا بمفتوحها ومكسورها ناسًا وذكر الثلاثة معانى آخر لا تناسب هنا . وسارق الضيف من إضافة الوصف لفاعله ويرده مفعول له . وقد يقال لا شاهد فى البيت لاحتمال أن يكون منقولاً من جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر إلا أن يقال النقل من الجملة خلاف الغالب ، والشئ يحمل على الغالب ما لم يصرفه عنه صارف ، وكذا يقال فى الشاهد بعده . (قوله وذو ارتجال) من ارتجل الخطبة والشعر أى ابتدأهما من غير تهيو لهما قبل . فمعنى كون العلم مرتجلاً أنه ابتدئ بالتسمية به من غير سبق استعماله من غير علم قاله الدمامينى . (قوله إذ لا واسطة إلخ) علة لمقدر أى وزدت لفظ الآخر المفيد للحصر مع أن عبارة الناظم لا تؤديه لأنه لا واسطة . (قوله لا منقول ولا مرتجل) أما الأول فلأن النقل يستدعى الوضع للمعنى الثانى ولا وضع فيه له ، وأما الثانى فلأنه سبق له استعمال فى غير العلمية والتحقيق أنه منقول بوضع تنزيلي لأن غلبة استعمال المستعملين بمنزلة الوضع منهم كما ذكره سم فى الآيات البينات . (قوله كلها منقولة) أى لأن الأصل فى الأسماء التنكير ولا يضر جعل المعنى الأصلى للاسم الذى يتوهم أنه مرتجل . (قوله كلها مرتجلة) مبني على قوله أن المرتجل ما لم يتحقق عند وضعه قصد نقله من معنى أول وهذا القصد غير متحقق وموافقة بعض الأعلام نكرة أو وصفاً أو غيرهما أمر اتفاق لا بالقصد . (قوله ما استعمل من أول الأمر علماً) أورد عليه أنه غير جامع لعدم صدقه على ما وضع للذات ابتداء ولم يستعمل فيه مع أنه علم مرتجل ، إذ لا يشترط فى العلمية الاستعمال كما هو ظاهر قول التفتازانى : العلم ما وضع لمسمى بمشخصاته وغير مانع لصدقه على علم الشخص المنقول من علم الجنس كأسماء علماء لشخص . ويمكن دفع هذا بأن المراد العلمية الحاضرة كما مر . قال البعض : فكان الأولى أن يقول ما وضع لشيء لم يسبق وضعه لغيره اهـ وفيه أنه يخرج عن

[٦٩] البيت من الطويل ، وقائله جميل وذكره صاحب الشذور ص ٤٥٤ . والشاهد فى البيت قوله : «شمر» فإنه فى الأصل فعل ماضى ، ثم نقل عن الفعلية وسمى به فرساً . ومعنى البيت : قول جميل لمن يخاطبه وهو يوازن بين شرف الآباء... أبوك ماكر بحيث وسارق للضيف برده ، ولكن جدى فارس مشهور وفرسه شمر كذلك .

(١) أو اسم تفصيل مثل : أشرف ، وأكرم .

(٢) انظر توضيح المقاصد والمسالك ١/ ١٧٣ . (٣) والمرتل عنده هو ما لم يتحقق عند وضعه قصد نقله من معنى أول .

علم امرأة (وَأَدَّ) علم رجل (و) عن المنقول ما أصله الذي نقل عنه (جُمْلَةً) فعلية والفاعل ظاهر كيرق نحوه وشاب قرناها ، أو ضمير بارز كأطرقا ، علم مفاضة . قال الشاعر :

[٧١] على أطرقا باليات الحيام

أو مستتر كيزيد في قوله^(١) :

[٧٢] بُيْتُ أَحْوَالي يَنْي يَزِيدُ ظَلَمًا عَلَيْنَا لَهُمْ قَدِيدُ

ومنه إصمت علم مفاضة^(٢) . قال الشاعر :

هذا العلم المرتجل المسمى به شخص بعد تسمية آخر به فيكون هذا أيضا غير جامع فتأمل . (قوله وأد) نوزع بأنه جمع أداة بمعنى المرة من الود فالهمزة بدل من واو كافي أقتت فهو منقول من جمع لا مرتجل . (قوله ومن المنقول إلخ) أشار بذلك لدفع ما يورمه ظاهر المتن من عطفه على ما قبله المفتضى كونه قسيما للمنقول والمرتل . وإنما تكلم على المنقول من جملة ، والمنقول من مركب مزجي ، والمنقول من متضافين دون المنقول من بقية المركبات كالركب التقيدى لكونها المسموعة عن العرب دون غيرها . قاله يس . (قوله قرناها) أى ذواتها .

(قوله على أطرقا باليات الحيام) يحتمل أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ، ويحتمل أن الجار والجرور متعلق بقوله عرفت الديار في البيت السابق . وباليات الحيام منصوب على الحال من الديار . وسميت تلك المفاضة بأطرقا لأن السالك فيها يقول لصاحبيه أطرقا أى اسكتا مخافة ومهابة . قاله العيني . (قوله نبئت) أى أخبرت يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل : الأول : التاء التي نابت عن الفاعل . الثاني : أخوالى ، وبني يزيد بدل أو بيان لأحوال . الثالث : جملة

[٧١] تمامه : * إِنْ تَلَمَّامٌ إِلَّا الْعَبْصَى *

قاله أبو ذؤيب خويلد بن خالد الهذلي ، جاهلي إسلامي توفي في خلافة عثمان رضى الله عنه بطريق مكة . وقيل بمصر منصرفا من إفريقية ، وكان غزاهما مع عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما . وهو من قصيدة من المقارب يذكر فيها خلو الديار عن ساكنيها . (قوله على أطرقا) متعلق بعرفت في قوله :

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَفَمِ السُّوَاةِ يُزْبَرُهَا الْكَاتِبُ الْجَعْفَرِيُّ

وهو أول القصيدة . وأطرقا بفتح الهمزة وسكون الطاء وكسر الراء وهو اسم علم لمفاضة . وفيه الشاهد لأنه منقول من فعل الأمر . وهو من أطرق إذا سكت ونظر إلى الأرض . سميت بذلك لأن السالك فيها يقول لصاحبيه أطرقا مخافة ومهابة . وباليات جمع بالية من البلى بكسر الباء الموحدة ، يقال بلى بلى . من باب علم يعلم إذا خلق ، والحيام جمع خيمة . وليس هذا من قبيل إضافة الصفة إلى موصوفها ، بل هو من قبيل إضافة البلى ، نحو قولهم أخلاق ثياب . ويجوز فيه الوجهان الرفع على الابتداء وخبره على أطرقا . والنصب على الحال من الديار . والتمام بضم التاء الثلاثة وتخفيف الميم : نبت يحشى به فرج البيوت . وأراد به ما يستر به جوانب الخيمة . والعصى بكسر العين جمع عصا ، وأراد بها قوائم الخيمة ، ويجوز في إعرابها وجه : النصب في التمام لأنه استثناء من موجب ، وهو استثناء منقطع ، والرفع على الابتداء والخبر محذوف تقديره إلا التمام لم يبل . والرفع في العصى حملا على المعنى ، لأنه لما قال بليت إلا التمام كان معناه بقى التمام ، فعطف على هذا المعنى . ورفعهما من باب الاتباع على المعنى دون اللفظ نحو أعجبنى ضرب زيد العاقل برفع العاقل ، أو يكونان بدلين على اللغة القليلة .

[٧٢] قاله رؤية (قوله نبئت) على صيغة المجهول بمعنى أخبرت ، يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل : الأول : التاء التي نابت عن الفاعل ، والثاني : أخوالى ، والثالث =

(١) البيت من الرجز ، وقاله رؤية ، ومعنى نبت : أخبرت ، وذيد : صياح . يزيد : علم ، وروى يزيد بالتاء وهو علم أيضا . ويريد الشاعر أن يقول أخبرت بأن أخوالى بنى يزيد يصيحون علينا ظالمين لما . وإعراب البيت . نبت : فعل ماضى مبنى للمجهول ، والتاء ضمير مبنى على رفع نائب فاعل وهو المفعول الأول . أخوالى : مفعول ثان لنبت . والياء مضاف إليه . بنى : بدل أو عطف يالى . يزيد : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية . ظلما : يصح أن تكون مفعول ثالث لنبت على معنى ذو ظلم أو ظالمين وتكون جملة : لهم فريد مفسرة لظلمهم ، ويصح أن تكون مفعول لأجله ، وناصبه فعل محذوف تقديره يصيحون . علينا : جر ومجرور تعلق بظلم . لهم : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، مزيد : مبتدأ مؤخر - والجملة الاسمية مفسرة لأجل لهما من الإعراب . (٢) انظر توضيح المقاصد والمسالك ١/ ١٣٦ .

[٧٣] أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَأَثَتْ وَبَاثَ بِهَا بِوَحْشٍ إِصْمِتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوْذُ
(تفتبيه) : حكم العلم المركب تركيب إسناد وهو المنقول من جملة أن يحكى

لهم فديد أى صياح ، وظلما مفعول لأجله ناصبه محذوف تقديره يصيحون ، وعلينا متعلق بهذا المحذوف لا يفديد لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه ، ولم يقل عليهم لأن المتكلم يغلب على غيره في إعادة الضمير تقول أنا وزيد فعلنا ولا تقول فعلا كذا في التصريح . وأنت خير بأنه حيث كان العامل في ظلما وعلينا محذوف تقديره يصيحون كان هو الجدير بجعله المفعول الثالث فيكون جملة لهم فديد حالا مؤكدة . والشاهد في يزيد فإنه علم منقول عن الجملة بدليل ضمة الدال . والمشهور في يزيد في البيت أنه بالياء التحتية . وتصويب ابن يعيش أنه بالتاء الفوقية أبو قبيلة من العرب تنسب إليه البرود التزديدية رده ابن الحاجب كما في زكريا بأن الرواية إنما صحت بالتحية . وبأن تزيد بالفوقية لم يسمع إلا مفردا لا جملة ونظير يزيد في هذا البيت جلا في قوله : * أنا ابن جلا وطلاع الثيايا * على القول بأنه علم محكى منقول من نحو زيد جلا ، فيكون جملة لا من نحو جلا زيد والإلا كان مفردا منصرفا لأن هذا الوزن لا يؤثر منع الصرف عند الجمهور . وقيل الموصوف محذوف أى أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها كذا في المعنى والدما ميني . (قوله ومنه إصمت) بهمة قطع وميم مكسورتين . وإن كان الأمر من الصمت بهمة وصل وميم مضمومتين على أنه من صمت بفتح الميم ، وبهمة وصل مكسورة وميم مفتوحة على أنه من صمت بكسرها لأن الأعلام كثير ما يغير لفظها عند النقل كما في التصريح . (قوله أشلى) أى أغرى الصائد سلوقية أى كلابا سلوقية نسبة إلى سلوق قرية باليمن . والباء في بها بمعنى مع . وقوله بوحش صلة أشلى . وقوله في أصلا بها أود أى عوج جملة في محل نصب صفة لسلوقية . وعندى وقفة في الاستشهاد بهذا البيت على النقل من جملة فعل الأمر وفاعله المستتر لأن إصمت في البيت مجرور بالفتحة كما هو شأن المنقول من الفعل وحده ، ولو كان منقولا من الجملة لوجب بقاء سكون الفعل كما وجب بقاء ضمة يزيد في البيت السابق وكون التحريك للضرورة بعيد . ثم رأيت بعضهم نقل عن بعض شراح التسهيل الاستشهاد به على النقل من الفعل وحده ، ورأيت صاحب التصريح عدّ أصمت مما نقل من الفعل وحده كشمرو ويشكر وهو يؤيد ما قلنا فاحفظه . (قوله حكم العلم المركب تركيب إسناد) مثله المركب العددي فإنه يحكى وكذا المركب من حرفين كأنا أو حرف وفعل كقد قام أو حرف واسم كيا زيد فكل ذلك يحكى ، ولم ينص الشارح على ما ذكر لأنه شبيه

= قوله لهم فديد . وهي جملة من المبتدأ والخبر ، والتقدير فاذن . والديد بالفاء : الصياح . والمعنى أخبرت أن هذه الجماعة الذين هم أقرباؤى لهم صياح من أجل ظلمهم علينا . وقوله بنى يزيد : بدل من أحوالى أو عطف بيان . وفيه الشاهد ، فإن يزيد بضم الدال اسم علم منقول عن المركب الإسنادى دل عليه ضمة الدال لأنها تدل على الحكاية . وكونها محكية تدل على أنها كانت جملة إسنادية في الأصل ، إذ لا يحكى غيرها . وقال ابن يعيش : وصوابه تزيد بالتاء المثناة من فوق ، وهو اسم رجل وإليه تنسب الثياب التزديدية . وقال الرشاطى تزيد في الأنصار : وهو تزيد بن جشم بن الخرج ، وفي قضاة تزيد بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة . وظلما نصب على التعليل ويجوز أن يكون حالا بتقدير ظالمين . ويجوز أن يكون مفعولا ثالثا ويكون ما بعده كالنفسير . ويجوز أن يكون تمييز أى يصيحون ظلما لا عدلا . وهذا أضعفها .

[٧٣] البيت من البسيط ، والقاتل الراعى ، أنشد هذا البيت في قصيدة مدح بها عبد الله بن معاوية بن أبى سفيان . والمعنى : إغراء الصياد كلابه السلوقية وهي النسوبة إلى اليمن « موضع » يقال له سلوقه فقد أغراها بوحش البرية على الرغم بأنها موصوفة بالأعوجاج في أصلا بها . والشاهد في البيت قوله : « إصمت » حيث سمي به وهو في الأصل فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر . فهو من باب نقل الجملة المركبة من فعل وفاعل إلى العلمية .

أصله ، ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ وخبر^(١) ، لكنه بمقتضى القياس جائز اهـ
(و) من العلم (مَا يَخْرُجُ رُكْبًا) وهو كل اسمين جعلنا اسما واحدا منزلا ثانيهما من الأول منزلة
تاء التانيث مما قبلها ، نحو بعلبك . وحضرموت ، ومعديكرب ، وسيبويه (ذَا) المركب
تركيب مزج (إِنْ يَغْيِرُ وَيَهْ ثَمَّ) أى ختم (أَعْرَابًا) إعراب ما لا ينصرف على الجزء الثانى ، والجزء
الأول يبنى على الفتح^(٢) ما لم يكن آخره ياء كمعد يكرب فيبنى على السكون . وقد يبنى
ما تم بغير وية على الفتح تشبيهاً بخمسة عشر . وقد يضاف صدره إلى عجزه والأول

بالمركب الإسنادى فكانه داخل فيه . ويستثنى من المركب من حرف واسم المركب من جار فوق حرف وبحرور
فإن الأجود فيه إعراب الجار مضافا لجروره معطى ما له لو سمي به وحده بأن يضعف آخره إن كان لنا كفى
ولا يضعف بل يجعل كيد ودم إن كان صحيحا كمن ويجوز حكايته ، وقيل يجب الإعراب والإضافة فى ثلاثى
أو ثنائى صحيح كرت ومن ، والحكاية فى ثنائى معتل كفى فإن كان الجار حرفا أحاديا وجبت الحكاية عند
الجمهور . وأجاز المبرد والزجاج إعرابهما مكملأ أولهما بتضعيف حرف لين يجانس حركته كما لو سمي به وحده
فيقال فى يزيد جاءنى كذا فى الجمع . وأما المركب من تابع ومتبوع فكالمفرد كما صرح به شيخ الإسلام فيعرب
بحسب العوامل . وأما نحو قائم أبوه فيعرب قائم بحسب العوامل ويبقى مرفوعه بحاله ومثله ضارب زيدا . (قوله
أن يحكى أصلا) أى ويكون معربا تقديرا كما نقله يس عن السيد واللباب . وقيل مبنى لا يحكى . وذكر فى
التسهيل أنه ربما أضيف صدر ذى الإسناد إلى عجزه إن كان ظاهرا نحو جاء برق نحره . واحتراز من المضمهر نحو
برقت وخرجت مسمى بهما فلا يجوز فيهما إلا الحكاية وأجاز بعضهم إعرابه تقول هذا قمت ورأيت قمتا ومررت
بقمت أفاده الدمامينى . (قوله ولم يرد عن العرب إلخ) بيان لفهوم قوله سابقا وجملة فعلية . (قوله ومن العلم)
الأولى ومن المنقول . (قوله بمزج) أى مع مزج . (قوله منزلا ثانيهما) حال من ضمير جعلنا الراجع إلى الاسمين .
وقوله منزلة تاء التانيث مما قبلها أى فى فتح ما قبلها وجريان حركات الإعراب عليها . واعتراض اللقائى هذا الحد
بأنه لا يشمل نحو معديكرب ولا نحو سيبويه ، ومنشؤه جعل وجه التنزيل فتح ما قبلها وجريان حركات الإعراب
غير المحلى عليها ولو جعل وجهه لزوم ما قبلها حالة واجدة فى أحوال الإعراب الثلاثة وجريان حركات الإعراب
ولو محلا لم يتجه هذا الاعتراض . وقد يؤيد ما قلنا التعبير بتاء التانيث التى قد يكون ما قبلها ساكنا كما فى بنت
وأخت دون هاء التانيث فتأمل . (قوله ومعديكرب) بكسر الدال شذوذا والقياس فتحها كرمى ومسعى قاله
المصرح هنا ، لكن قال فى باب النداء : معنى معديكرب عداه الكرب أى تجاوزه اهـ وقضيته أنه اسم مفعول
أعل إعلال مرمى فلا شذوذ فى كسر داله لا مفعول فإنه خلاف المعنى المذكور قاله الروداني ، ويبعد كونه اسم
مفعول تخفيف يائه إذ القياس تشديدها كما فى مرمى . (قوله يبنى على الفتح إلخ) كان الأولى والأخصر يبقى على
ما كان عليه من فتح أو سكون لأنهما ليسا للبناء . (قوله تشبيها بخمسة عشر) أى تشبيها بصنف آخر من المرجى

(٢) مثل حضرموت ، وبعلبك .

(١) انظر توضيح المقاصد والمسالك ١/١٧٦ .

هو الأشهر . أما المركب المزجي المختوم بويه كسيويه وعمرويه فإنه مبني على الكسر لما سلف . وقد يعرب غير منصرف كالمختوم بغير ويه (وَشَاعَ فِي الْأَغْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ) وهو كل اسمين جعلاً اسماً واحداً منزلاً ثانيهما من الأول منزلة التنوين . وهو على ضربين : غير كنية (كَعَبْدِ شَمْسٍ وَ) كنية مثل (أَبِي قُحَافَةٍ) وإعرابه إعراب غيره من المتضايين (وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ) التي لا تؤلف غالباً كالسباع والوحوش والأجناس (عَلَّمَ) عوضاً عما فاتها من وضع الأعلام لأشخاصها لعدم الداعي إليه . وهذا هو النوع الثاني من نوعي العلم وهو

والمركب العددي فلا يقتضى كلامه أن العددي ليس من المزجي كما زعمه البعض تبعاً لغيره . ولا ينافيه تعريفه السابق لأن المراد بالإعراب فيه ما يشمل الإعراب المحلى كما مر ، لكن قال يس : إذا كان العددي من المزجي ورد أنه إذا سمي به يحكى كما صرح به اللقاني ، والناظم لم يذكر الحكاية في المزجي اهد وهو مدفوع بأنه لا مانع من اختصاص صنف من نوع بحكم وأن المصنف لم يذكر الحكاية في المزجي لأن كلامه في المزجي غير العددي . (قوله وقد يضاف صدره إلى عجزه) فيخفض العجز ويعطى ما يستحقه لو انفرد من صرف وغيره نحو هذا رام هر مز . ويجرى الأول بوجوه الإعراب إلا أن الفتحة لا تظهر في المعتل نحو معديكرب وقد يمنع العجز من الصرف مطلقاً مع جريان الأول بوجوه الإعراب اهد دماميني بإيضاح وزيادة من الهمع . (قوله لما سلف) علة لكون البناء على الكسر لأن مراده بما سلف كون الكسر الأصل في التخلص من التقاء الساكنين . وأما أصل البناء فلأن ويه اسم صوت وهو مبني لما سيأتى في بابه فيبنى سيويه تغليبا لجانب الصوت لأنه الآخر . (قوله وقد يعرب غير منصرف إلخ) وقد يبنى على الفتح كخمسة عشر قاله في الهمع . (قوله وهو على ضربين إلخ) نبه على حكمة تعداد المثال ويحتمل أن تكون حكمته الإشارة إلى أنه لا فرق في الجزء الأول بين أن يكون معرباً بالحركات أو الحروف وفي الثاني بين أن يكوناً منصرفاً أو غير منصرف . (قوله وإعرابه إعراب غيره من المتضايين) أى لأنهم أجروا على كلمتيه أحكامهما قبل العلمية فأعربوا الجزئين وأعطوا جزءه الأخير حكم العلم فمنعوا صرفه أو بر وهريرة في بنات أو بر وأنى هريرة ، وقالوا جاء أبو بكر بن زيد بترك تنوين بكر مع أن الموصوف بابه مجموع المركب قاله ابن هشام^(١) وغيره . (قوله ووضعوا) أى العرب وإسناد الوضع إليهم مجاز لكونه ظهر على ألسنتهم وإلا فالوضع على الأصح هو الله تعالى . وفي كلامه إشارة إلى أن علم الجنس سماعي فلا يقاس على ما ورد منه . (قوله غالباً) وقد يوضع العلم الجنسى لجنس يؤلف كما سيذكره الشارح في الخاتمة . (قوله والوحوش) عطف عام لشموله ما لا يعدو بناه . وقوله والأجناس بماء مهملة ثم شين معجمة آخره عطف مغاير لأن الجنس - كما في القاموس - الذباب والحية وكل ما يصطاد من الطير والهوام وحشرات الأرض وهى صغار دوابها . (قوله لعدم الداعي) علة للفوات والداعي هو الألفة .

(١) هو ابن هشام الأندلسي صاحب أوضح المسالك ، شذور الذهب ، قطر الندى ومعنى اللبيب من كتب الأعراب وقد سبق التعريف به ص ٩٤ .

(كَعَلِمَ الْأَشْخَاصَ لَفْظًا) فلا يضاف ، ولا يدخل عليه حرف التعريف ؛ ولا ينعت بالنكرة ، ويتبدأ به ، وتنصب النكرة بعده على الحال ، ويمتنع من الصرف مع سبب آخر غير العلمية كالتأنيث في أسامة وثعالة ووزن الفعل في بنات أوبر وابن آوى ، والزيادة في سبحة علم التسبيح ، وكيسان علم على الغدر . وعلم مفعول بوضعوا ، ووقف عليه بالسكون على

(قوله وهو كعلم الأشخاص) ظاهره أن كعلم خبر مبتدأ مخوف والأولى أنه نعت لعلم . (قوله فلا يضاف) أى ما دامت علميته فإن نكر جازت إضافته وكذا يقال فيما بعده .

(فائدة) : قد ثنوا وجمعوا علم الجنس أيضا فقالوا الأسامتان والأسامات . وينبغي أن يكون ذلك كما فى الارتشاف بالنظر إلى الشخص الخارجى لا الكلى الذهنى لاستحالة ذلك فيه اهـ شرح الجامع وتقدم فى مبحث جمع المذكر السالم أنه لا يجمع منه بالواو أو الياء والتون إلا علم الشمول التوكيدى كأجمع فيقال أجمعون . (قوله ويتبدأ به) أى بلا مسوِّغ وكذا يقال فيما بعده . (قوله بعده) إنما قيد به لأن تقدم الحال مسوِّغ لحيثها من النكرة . (قوله فى بنات أو بر) علم على ضرب ردىء من الكمأة . (قوله وابن آوى) علم على حيوان كرية الرائحة فوق الثعلب ودون الكلب فيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب طويل الأنفار يشبه صياحه صياح الصبيان قاله الكمال الدميرى اهـ تصرّج . (قوله علم التسبيح) أى عند قطعه عن الإضافة كما عليه البيضاوى أو مطلقا عليه كما عليه غيره ، وإضافته للإيضاح كحاتم طيء وفرعون موسى فلا تبطل العلمية لأن المبطله لها ما للتعريف أو التخصيص ومنع كثير علميته . قال الرضى : لا دليل على علميته لأن أكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما وإذا قطع فقد جاء منونا فى الشعر كقوله : * سبحة ثم سبحة نعوذ به * وقد جاء باللام كقوله : * سبحة لك اللهم ذا السبحة * قالوا دليل علميته قوله : * سبحة من علقمة الفاخر * ولا منع من أن يقال حذف المضاف إليه ونوى وبقي المضاف على حاله مراعاة لأغلب أحواله أعنى التجرد عن التنوين كقوله : * خالط من سلمى خياشيم وفا^(١) * هذا وقول الشارح علم التسبيح كذا فى بعض النسخ . وفى بعضها علم على التسبيح وهو المناسب لقوله وكيسان علم على الغدر ويتعين عليه رفع علم بالخيرية لمخوف أى وهو علم إلخ ولا يصح جر علم على النعتية لسبحة لأن المقصود لفظه فيكون معرفة فلا يصح وصفه بالنكرة ، وهكذا قوله علم على الغدر . (قوله عم) فعل ماضى كما أشار إليه الشارح بالعطف لأفعل تفضيل حذف همزته ضرورة لاقتضائه العموم فى المفضل عليه وهو علم الشخص وليس كذلك . (قوله فى أمته) أى جماعته وأفراده . (قوله وأنه فى الشياخ كأسد) أى الذى هو اسم جنس نكرة وهو من ذكر اللازم بعد الملزوم . (قوله بين اسم الجنس) أى الذى هو النكرة كما للامدى وابن الحاجب وجماعة . وكما هو الظاهر من عبارات كثير من النحاة

(١) البيت للعجاج فى وصف الحجر ، وقد معنى فى باب الأسماء الستة .

لغة ربيعة . ولفظاً تميز : أى العلم الجنسى كالعلم الشخصى من حيث اللفظ (وَهَو) من جهة المعنى (عَم) وشاع فى أمته فلا يختص به واحد دون آخر ، ولا كذلك علم الشخص لما عرفت . وهذا معنى ما ذكره الناظم فى باب النكرة والمعرفة من شرح التسهيل من أن أسامة ونحوه نكرة معنى معرفة لفظاً ، وأنه فى الشياخ كالأسد ، وهو مذهب قوم من النحاة لكن تفرقة الواضع بين اسم الجنس وعلم الجنس فى الأحكام اللفظية تؤذن بالفرق بينهما فى المعنى أيضاً . وفى كلام سيبويه الإشارة إلى الفرق ، فإن كلامه فى هذا حاصله أن هذه

وسيصرح به الشارح نقلاً عن بعضهم . وأما ما فى حواشى شيخنا السيد أن النحاة على أن اسم الجنس وضع للماهية بلا قيد الاستحضار فقيه ما فيه . (قوله تؤذن بالفرق إلخ) إذ لو لم يكن بينهما فرق من جهة المعنى لزم التحكم . (قوله الإشارة إلى الفرق) أى بين علم الجنس واسم الجنس الذى هو النكرة على ما مر . ولما لم يبين سيبويه معنى اسم الجنس اتكالا على ظهوره عندهم غير بالإشارة . واشتهر عن كثير من العلماء الفرق بين الثلاثة بما حاصله أن علم الجنس موضوع للحقيقة المعينة ذهنًا باعتبار حضورها فيه بمعنى أن الحضور جزء مفهومه أو شرط على القولين ، والصحيح عندى منهما الثانى وإن اقتصر البعض على الأول لأن التعيين سواء كان شخصياً كما فى علم الشخص أو ذهنياً كما فى علم الجنس أمر اعتبارى كما صرحوا به ، فلو كان جزءاً داخلياً فى مفهوم العلم لزم أن يكون مدلول العلم شخصياً أو جنسياً أمراً اعتبارياً لأن المجموع المركب من الوجودى والاعتبارى ، وأن دلالة لفظ زيد مثلاً على مجرد الذات تضمن لا مطابقة ، وكل من اللازمين فى غاية البعد إن لم يكن باطلاً ، واسم الجنس موضوع للحقيقة المعينة ذهنًا لا بهذا الاعتبار والنكرة موضوعة للفرد المتشتر . قال البعض : ولى فيه وقفة لأن اسم الجنس على تقدير كونه موضوعاً للحقيقة يلزم أن يكون معرفة لأن الحقيقة من حيث هى متحدة معينة ذهنًا وعدم اعتبار قيد الحضور معها لا يخرجها عن التعيين وحيث أن الفرق المذكور من جهة المعنى لا يجدى نقعاً فى إجراء أحكام المعارف على علم الجنس دون اسمه ويؤيد ذلك حكمهم على مدخول أل الجنسية فى قولك الرجل خير من المرأة بأنه معرفة مع أن المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هى مع أن جعل اسم الجنس قسيماً للنكرة يناق حصر الجمهور الاسم فى المعرفة والنكرة ، ومنهم القائلون بهذا الفرق فالذى يختاره العقل ويميل إليه أن اسم الجنس كالنكرة موضوع للفرد المتشتر كما سيذكره الشارح هذا كلامه . وأنا أقول : قال العلامة سم فى الآيات البيئات عند قول ابن السبكي : العلم ما وضع لمعين إلخ ما نصه : فيه أى فى تعريف العلم بما ذكر أن النكرة وضع لمعين أيضاً إذ الواضع إنما يضع لمعين فقوله أى المحلى خرج النكرة ممنوع . ويجب أن المراد أنه وضع لمعين باعتبار تعيينه فخرج النكرة فإنه وإن وضع لمعين لم يعتبر تعيينه اهـ وقد عرّف غير واحد من المحققين المعرفة بما وضع لمعين باعتبار تعيينه . فتبين أن تعيين الموضوع له حاصل فى النكرة أيضاً وأن الفرق بين النكرة والمعرفة اعتبار التعيين فى المعرفة وعدم اعتباره

الأسماء موضوعة للحقائق المتحددة في الذهن ، ومثله بالمعهود بينه وبين مخاطبه ، فكما صَحَّ في النكرة ، فوجود التعين المراد من الحضور في عبارة من عبر به في اسم الجنس من غير اعتباره لا يقتضى كونه معرفة واستناده إلى حكمهم على مدخول أل الجنسية بأنه معرفة مع أن المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هي من باب الاشتباه لأن المراد بقولهم من حيث هي في كلامهم على مدخول أل الجنسية عدم اعتبار الفرد معها بالكلية لا عدم اعتبار التعين لأنه معتبر في مدخولها كما صرح به السعد في مطوله ومختصره في الكلام على تعريف المسند إليه بأل ، وكذا سائر المعارف كما علمت . ومن ثم فرقوا بين علم الجنس ومدخول أل الجنسية بأن دلالة الأول على اعتبار التعين بجوهره والثاني بقرينة أل . والمراد بقولهم من حيث هي في تعريف اسم الجنس عدم اعتبار التعين فيه وتشبهه بأن جعل اسم الجنس قسيما للنكرة ينافى حصر الجمهور الاسم في المعرفة والنكرة ومنهم القائلون بهذا الفرق لا ينهض لأن النكرة تطلق إطلاقين خاصا وعامة كما قاله يس وغيره . فتطلق تارة ويراد بها ما قابل المعرفة فتعسم اسم الجنس ، وتطلق تارة ويراد بها ما قابل اسم الجنس فتخص . إذا أشرقت في سماء بصيرتك شمس أنوار هذا التحقيق عرفت انحلال وقفته بمخالفها والله ولي التوفيق . وكثيرا ما يخطر ببال فرق آخر بين علم الجنس واسمه قريب من الفرق السابق وهو أن الحقيقة الذهنية لها جهتان : جهة تعينها ذهنا وجهة صدقها على كثيرين ، فعلم الجنس هو ما وضع للحقيقة من حيث تعينها ذهنا بمعنى أن تعينها ذهنا هو المعتبر الملحوظ في وضعه دون الصدق ، فيكون الصدق حاصلا غير مقصود في وضعه ولهذا كان معرفة ، واسم الجنس ما وضع لها من حيث صدقها على كثيرين ، بمعنى أن الصدق هو المعتبر الملحوظ في وضعه دون التعين فيكون التعين حاصلا غير مقصود في وضعه ولهذا كان نكرة عند تجرده من أل والإضافة وهو فرق نفيس ، وفي ظني أني رأيت ما يؤيده في كلام بعضهم والذي استوجهه الشيخ الغنيمي وتلميذه الشبرايملي أن الفرق بين اسم الجنس والنكرة بأن اسم الجنس للحقيقة بلا قيد والنكرة للفرد اعتباري وأن كلا من رجل وأسد يصح أن يكون نكرة واسم جنس بالاعتبارين المذكورين ويمكن مثله في فرقنا أيضا هذا . وفي حواشي شيخنا السيد أن المراد بالذهن في هذا المقام ذهن المخاطب لأن المعتبر في جميع المعارف تعينها وعهدها في ذهن المخاطب ، وكان رحمه الله تعالى يقرر ذلك في دروسه ، ويعكر عليه أن بعض أصحاب الفرق الأول وهو المحقق الخسرو شاهي شيخ القرافي صرح بأنه ذهن الواضع فاعرف ذلك . (قوله أن هذه الأسماء) أي أعلام الأجناس . (قوله للحقائق المتحددة في الذهن) أي نلتوحدة فيه ، وانظر هل يقول سيبويه بأن اسم الجنس للحقيقة المتحددة ذهنا فيكون الفرق بين علم الجنس واسمه عنده اعتبار التعين في علم الجنس دون اسمه كما هو المشهور أو بأنه للفرد المنتشر فيكون الفرق عنده ظاهرا ولعل هذا أقرب إلى كلامه . (قوله ومثله) أي نظيره وشبهه في اعتبار التعين فقط فلا يرد أن الممثل ماهية والممثل به فرد والضمير يرجع إلى الحقائق المتحددة في الذهن ، وذكره للتأول بالمذكور أو مدلول هذه الأسماء أي وتمثلها يقتضى أن ما ثبت لأحدهما يثبت هو أو نظيره للآخر فلذلك قال فكما صح أن يعرف ذلك المعهود باللام أي التي هي أحد طرق التعريف فلا يبعد أن يوضع له أي للمذكور من تلك الحقائق علم لأن العلمية أحد طرق التعريف أيضا نظير أل .

أن يعرف ذلك المعهود باللام فلا يبعد أن يوضع له علم^(١). قال بعضهم : والفرق بين أسد وأسامة أن أسدا موضوع للواحد من آحاد الجنس لا بعينه في أصل وضعه، وأسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن. فإذا أطلقت أسدا على واحد أطلقته على أصل وضعه وإذا أطلقت أسامة على واحد فإنما أردت الحقيقة. ولزم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار

(قوله قال بعضهم) هذا تأييد وإيضاح لما قاله سيبويه في علم الجنس وتصريح بما سكت عنه من بيان اسم الجنس. (قوله لا بعينه) أى حالة كون الواحد غير ملتبس بتعيينه في أصل وضعه. (قوله أطلقته على أصل وضعه) أى إطلاقا جاريا على أصل هو وضعه، أو المراد بالوضع الموضوع له والظرف حيث لغو متعلق بأصل وضعه والإضافة على كل للبيان وهذا على ما قدمه من أنه موضوع للواحد لا بعينه. وأما على أنه موضوع للحقيقة فإذا أطلق على الفرد المبهم أو المعين من حيث وجودها فيه وصدقها عليه كان إطلاقا حقيقيا وإلا كان مجازا، وكذا يقال في علم الجنس إذا أطلق على الفرد المبهم أو المعين قاله الفاكهي. وما ذكر من التفصيل هو الذى قاله السعد في مطوله. والذى قاله الكمال بن الهمام ونقله عن المتقدمين أن إطلاق اسم الحقيقة على أفرادها حقيقة مطلقة. (قوله وإذا أطلقت أسامة على واحد) أى معين كما في هذا أسامة مقبلا، أو مبهم كما في إن رأيت أسامة ففر منه. (قوله فإنما أردت الحقيقة) أى لاحظت حال إطلاقه على الفرد ما تضمنه من الحقيقة فالذى استعمل فيه اللفظ وأطلق عليه حقيقة هو الحقيقة الموجودة في الفرد. ويرد عليه أنه يجوز أن يريد بأسامة الفرد من غير ملاحظة للحقيقة فما ذكره من الحصر ممنوع ويمكن دفعه بأن كلامه في الإطلاق الحقيقي أى وإذا أطلقت أسامة على واحد إطلاقا حقيقيا فيتم الحصر. (قوله باعتبار الوجود) أى وجودها في ضمن الأفراد المستعمل فيها اللفظ وقوله فجاء التعدد أى تعدد معنى أسامة تعددا بدليا ضمنا أى لزوما من الإطلاق والاستعمال، إذ يلزم من إطلاقه على الحقيقة التى توجد في ضمن أفراد متعددة التعدد. وقوله لا باعتبار أصل الوضع عطف على محذوف أى باعتبار الإطلاق والاستعمال لا باعتبار أصل الوضع فاندفع قول البعض كان المناسب لقوله لا باعتبار أصل الوضع أن يقول فجاء التعدد باعتبار الاستعمال. (قوله وهى) أى مسألة الفرق. (قوله للفجوة) لم يقل للفجور لأن فعال من أعلام المؤنث. (قوله بمعنى الفجور) أى لا بمعنى المرة من الفجور فالتاء لتأنيث الحقيقة لا للوحدة. (قوله أنا اقتسمنا) بفتح همزة أنا لوقوعها مفعولا لعلمت في البيت قبله والخطة بالضم الخصلة. وأما بالكسرة فالأرض التى يخط عليها لتحاز وتبنى. (قوله دعوا) بالبناء للمفعول كيسان أى إلى كيسان. (قوله يكون للذوات والمعاني) هذا التقسيم على مذهب غير المصنف باعتبار الماصدق لا المفهوم الذى هو دائما الماهية الذهنية وكونه للذوات أكثر من كونه للمعاني.

(١) عبارة الكتاب : « هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعا في الأمة » انظر الكتاب ٢٦٣/١ .

الوجود التعدد ، فجاء التعدد ضمنا لا باعتبار أصل الوضع . قال الأندلسي شارح الجزولية :
وهي مسألة مشكلة (مِنْ ذَاكَ) الموضوع علما للجنس (أُمُّ عَزِيطٍ) وشبوة (لِلْعُقْرَبِ * وَهَكَذَا
تُعَالَّةٌ) وأبو الحصين (لِلتَّغْلِبِ) وأسامة وأبو الحرث للأسد ، وذؤالة وأبو جعدة للذئب (وَمِثْلُهُ
بَرَّةٌ) علم (لِلْمِيزَةِ) بمعنى البرو (كَذَا فَجَارٍ) بالكسر كحذام (عَلِمَ لِلْفَجَرَةِ) بمعنى الفجور وهو
الميل عن الحق . وقد جمعهما الشاعر في قوله :

[٧٤] أَلَا اقْتَسَمْنَا حُطَّتَيْنَا يَتَبَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَآخَمَلْتُ فَجَارٍ

ومثله كيسان علم على الغدر . ومنه قوله :

[٧٥] إِذَا مَا دَعَوَا كَيْسَانَ كَانَتْ كُهُولُهُمْ إِلَى الْغَدْرِ أَدْنَى مِنْ شَبَابِهِمُ الْمَرْدِ

وكذا أم قشعم للموت ، وأم صبور للأمر الشديد . فقد عرفت أن العلم الجنسي يكون
للذوات والمعاني ويكون اسما وكنية .

(خاتمة)*: قد جاء علم الجنس لما يؤلف كقولهم للمجهول العين والنسب : هيان

بن بيان ، كقولهم للمجهول العين والنسب : هيان بن بيان ، وللفرس : أبو المضاء ، وللأحمق
أبو الدغفاء وهو قليل .

(قوله قد جاء علم الجنس لما يؤلف) هو ما احترز عنه بقوله فيما مر غالبا (قوله كقولهم للمجهول إغ)
وكقولهم للبلخ أبو الأثقال ، وللجمل أبو أيوب ، وللحمار أبو صابر ، وللدجاجة أم جعفر ، وللشاة أم الأشعث ،
وللنعجة أم الأموال . (قوله هيان بن بيان) هو من أسماء الأضداد لأن المجهولات مستصعبة خفية ، لا هينة بينة .
(قوله وهو قليل) لأن الأشياء المألوفة توضع الأعلام لأحاديها لا لأجناسها .

[٧٤] قاله النابغة زياد بن معاوية الدياني . وهو من قصيدة من الكامل يهجو بها زرة بن عمرو بن خويلد الفزاري . (قوله أنا)
بفتح المزة لأنها وقعت مفعولا لقوله :

أَعْلِمْتُ يَوْمَ عُكَاطٍ حِينَ لِقَيْتِي نَحْتُ الْعِجَاجِ فَمَا شَقَقْتُ عُجَارِي

ويروى أُرَأَيْتَ يَوْمَ عُكَاطٍ ، وأن مع اسمها وخبرها سدت مسد مفعول علمت ، والخطبة القصبة والخصلة ، وهذا مثل أى
كانت لي ولك خطتان فأخذت أنا البرة أى الوفاء ، والبر يخبر به عن نفسه ، وأخذت أنت فجار أى الفجور ونقض العهد ، يخاطب
به زرة بن عمرو . والشاهد في برة وفجار فإنهما من أعلام الجنس المعنوي ، فإن برة علم للبر وفجار علم للفجور . وإنما خص
نفسه بالحمل وزرة بالاحتمال تنبيها على كثرة غدر زرة لأن التاء تدل على التكثير كما في كسب واكتسب فافهم .

[٧٥] البيت من الطويل ، وقائله ضمرة بن ضمرة وقيل الهم بن تولب في أخواله بن أسد وقيله :

إِذَا كُنْتُ فِي سَعْدٍ وَأَمَكٍ مِنْهُمْ غَرِيًّا فَلَا يَفْرُكُ خَالِكَ مِنْ سَعْدٍ

وبعده :

فَإِنْ ابْنُ أَخْتِ الْقَوْمِ مُصْنَفِي إِتَاؤُهُ إِذَا لَمْ يَزَاحِمِ خَالَهُ بَابِ جُلْدٍ

وكيسان بمعنى الغدر . والمرد . جمع أمرد وهو الشاب طر شاربه ولم تثبت لحيته ، والكهول : جمع كهل وهو من خطه
الشيب ، أو من جاوز الثلاثين إلى إحدى وخمسين . والشاهد في البيت قوله : * كيسان * حيث جاء اسما للغدر .

[اسم الإشارة]

اسم الإشارة : ما وضع لمشار إليه ، وترك الناظم تعريفه بالحد اكتفاء بحصر أفراده

[اسم الإشارة]

أى اسم تصحبه الإشارة الحسية وهى التى بأحد الأعضاء . (قوله لمشار إليه) أى إشارة حسية ، ولم يصرح بذلك لأن الإشارة حقيقة فى الحسية دون الذهنية والمطلق يحمل على حقيقته ، فلا يرد ضمير الغائب وأل ونحوهما لأن الإشارة بذلك ذهنية ، ولا دور فى التعريف لأن أخذ جزء المعرف فى التعريف لا يوجب لجواز أن يكون معرفة ذلك الجزء ضرورية أو مكتسبة بشئ آخر ، صرح بجميع ذلك الدمامينى . وأما الجواب بأن الإشارة فى التعريف لغوية وفى المعرف اصطلاحية ففيه أن المراد بالمعرف اسم تصحبه الإشارة الحسية فالإشارة فيه لغوية كالتعريف ، وكون الإشارة حسية يستلزم كون المشار إليه محسوسا بالبصر حاضرا فاستعماله فى غيره مجاز بالاستعارة التصريحية الأصلية أو التبعية على خلاف فى ذلك بيناه فى رسالتنا فى الاستعارات . وما يقتضيه كلام ابن الناظم من أن استعماله فى المنزل منزلة المحسوس الحاضر حقيقة خلاف المعروف . (قوله بحصر أفراده) أى أفراد اسم الإشارة وهى سبعة عشر : ثلاثة للمفرد المذكر ، وعشرة للمفردة المؤنثة ، وذان وتان وأول بالمد والقصر ، فقوله وهى ستة غير ظاهر إلا أن يقال جعله أفراد اسم الإشارة ستة باعتبار المشار إليه وإن كانت فى نفسها أكثر من ستة ، وباعتبار المشار إليه يندفع ما يقال كيف عد اسم إشارة الجمع المذكر والمؤنث فردين مع اتحاد اللفظ . (قوله بهذا) تقديم الجار والمجرور للحصر الإضافى أى بالنسبة إلى الصيغ المذكورة فى المتن . فالمعنى بهذا لا بغيره من الصيغ الآتية ، فلا ينافى أنه يشار إلى المفرد المذكر بغير ذا مما ذكره الشارح . وزاد فى التسهيل للبعد آلك بهمزة ممدودة فلام . قال الدمامينى : وينبغى أن يكون كل من الذال والمهمزة أصلا ليس أحدهما بدلا من الآخر لتباعد مخرجيهما ويسأل عن هذا فى باب النداء عند ذكر آفى حروف نداء البعيد فيقال فى أى موضع يكون آسىما هـ باختصار . واعلم أن مذهب البصريين أنه ثلاثى الأصل لا ثنائى ، وألفه زائدة لبيان حركة الذال كما يقوله الكوفيون ، ولا ثنائى وألفه أصلية مثل ما كما يقول السيرافى لغلبة أحكام الثلاثى عليه من الوصفية والموصوفية والثنية والتصغير ولا شئ من الثنائى كذلك . وأصله ذى بالتحريك بدليل الانقلاب ألفا حذفت لامة اعتباطا وقلبت عينه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . وقيل ذوى لأن باب طويت أكثر من باب حيت . وقيل ذى بإسكان العين والمخذوف العين والمقلوب ألفا اللام لأن حذف الساكن أهون من حذف المتحرك . ورد الأول بحكاية سيويه إمالة ألفه ولا سبب لها هنا إلا انقلابها عن الياء مع كون الحذف أليق بالآخر فلا يقال يحتمل أن المخذوف الواو والمقلوب الياء ، والثانى بأن الحذف أليق بالآخر . (قوله لمفرد) قيل اللام بمعنى إلى ومقتضاه أن الإشارة لا تعدى باللام وهو ما يفيد صنيع القاموس ، والمراد المفرد حقيقة أو حكما كالجمع والفريق . قال فى

بالعد^(١) وهى ستة لأنه إما مذكر أو مؤنث ، وكل منهما إما فرد أو مثنى أو مجموع (بداً) مقصوراً (لِمَفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِيرُ)^(٢) وقد يقال ذاء بهمزة مكسورة بعد الألف ، وذاته بهاء مكسورة بعد الهمزة و(بذى وذة) وته بسكون الهاء وبكسرها أيضاً بإشباع وباختلاس فيهما و(تى) و(ثا) وذات (على الأثنى) المفردة (أَقْتَصِرُ) فلا يشار بهذه العشرة لغيرها كما حكاهما فى التسهيل^(٣) (وَذَانِ) و(ثَانٍ لِلْمُثْنَى الْمُرْتَفِعِ) الأول لمذكره والثانى لمؤنثه (وَفِي سِوَاهُ) أى سوى المرتفع وهو المجرور والمنتصب (ذَيْنِ) و(ثَيْنِ) بالياء (أَذْكُرُ تُطْعَمُ) وأما ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾ [طه : ٦٣] فمؤول (وَبِأُولَى أَشِيرُ لِجَمْعٍ مُطْلَقًا) أى مذكراً كان أو مؤنثاً (وَالْمَدُّ أُولَى) فيه

متن الجامع : وقد يستعار لغير المفرد ما له نحو ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [البقرة : ٦٨] أى الفارض والبكر . ولك أن تقول المرجع ما ذكر فهو مفرد حكماً . (قوله مذكر) أى حقيقة أو حكماً نحو ﴿فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ردى﴾ [الأنعام : ٧٨] وقيل التذكير لأن الله تعالى حكى قول إبراهيم ولا فرق فى لغته بين المذكر والمؤنث لأن الفرق بينهما خاص بالعرب . (قوله بعد الهمزة) أى المكسورة أيضاً . وروى ضمهما معا أيضاً كما فى التصريح . (قوله بذى) بقلب ألف ذا ياء ، وذو بقلب ياء ذى هاء ، وق بقلب الذال تاء والألف ياء . وعلى هذا قياس البقية نقله الرودانى . (قوله وذات) بالبناء على الضم وهى أغربها واسم الإشارة ذا والتاء للتأنيث . شنوانى . (قوله على الأثنى) أى حقيقة أو حكماً كالذكر المنزل منزلة الأثنى وقوله المفردة : أى حقيقة أو حكماً كالفرقة والجماعة . (قوله فلا يشار بهذه العشرة إلخ) أشار إلى أن الباء داخلية على المقصور لا على المقصور عليه وهذا إذا لوحظ كل واحد من العشرة على حدته فإن لوحظ المجموع جاز الأمران . (قوله للمثنى المرتفع) اعترض بأنه إن أريد بالمثنى اللفظ الذى هو صيغة التثنية ورد عليه أنه نفس ذان وتان وحينئذ يختل الكلام . وإن أريد به المعنى الذى هو الاثنان ورد عليه أن الارتفاع وصف اللفظ لا المعنى وينجذب باختيار الشق الثانى وتقدير مضاف عقب المرتفع : أى المرتفع داله ، أو الأول وتقدير المضاف قبل المثنى أى المدلول المثنى المرتفع وهو الاثنان أو لا تقدير والنسبة المستفادة من اللام من نسبة الجزئى لكليه . والمراد المثنى صورة المرتفع محلاً فلا يقال اسم الإشارة مبنى فلا يثنى ولا يرفع . هذا هو الأصح . والظاهر أن الاسمين مبنيان على الألف والياء كما فى يا رجلان ولا رجلين . واعلم أنه لا يثنى من أسماء الإشارة إلا ذا وتا . (قوله الأول لمذكره والثانى لمؤنثه) أورد عليه ﴿فَذَانِكَ بَرَهَانَانِ﴾ [قصص : ٣٢] لأن المرجع اليد والعصا وهما مؤنثان . وأجيب بأن التذكير مراعاة الخبر ذكره فى المعنى . (قوله وفى سواه) أى فى حال إرادة سواه . (قوله فمؤول) من تأويلاته أنه على لغة من يلزم المثنى الألف . (قوله مطلقاً) حال من جمع وهو نكرة بلا مسوغ من المسوغات الآتية فى باب الحال فيكون مجيء الحال منه من القليل .

(١) ولم يجد اسم الإشارة ، لأنه محصور كما قيل بالعد فلا يحتاج إلى الحد . وانظر ذلك فى توضيح المقاصد والمسالك ١٨٧/١ .

(٢) وهذا هو الأكثر وروذاً وشهرة . (٣) انظر التسهيل ص ٣٩ .

من القصر لأنه لغة الحجاز ، وبه جاء التنزيل ، قال الله تعالى : ﴿ ها أنتم أولاء تحبونهم ﴾ [آل عمران : ١١٩] والقصر لغة تميم .

(تنبيهه) : استعمال أولاء في غير العاقل قليل . ومنه قوله :

[٧٦] ذَمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنَزَلَةِ اللَّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلِكَ الْأَيَّامِ

وما تقدم هو فيما إذا كان المشار إليه قريبا (وَلَدَى الْبُعْدِ) وهي المرتبة الثانية من مرتبتى المشار إليه على رأى الناظم (أَلْطَقًا) مع اسم الإشارة (بِالْكَافِ حَرْفًا) ألف انطقا مبدلة من نون التوكيد الخفيفة ، وحرفا حال من الكاف : أى انطقن بالكاف محكومًا عليه بالحرفية ، وهو اتفاق . ونبه عليه لئلا يتوهم أنه ضمير كما هو فى نحو غلامك ، ولحقى الكاف للدلالة

(قوله والمدة أولى فيه من القصر) فيه أن المد والقصر من خواص المعرب عند النحاة وأولى مبنى . والجواب أنه جرى على عرف اللغويين والقراء الذين لا يخصصهما بالمعرب . ووزن الممدود فعال وقيل فعل كهدي زيد فى آخره ألف فانقلبت الثانية همزة ووزن المقصور فعل اتفاقا وألفها أصل لعدم التمكن وقيل منقلبة عن ياء لإمالتها وتنوين الممدود لغة . قال ابن مالك : والجيد أن يقال إن صاحب هذه اللغة زاد نونا كتون ضيفن وبناء آخره على الضم لغة وكذا إشباع الهمزة أوله وإبدال أوله هاء مضمومة وإبداله هاء مفتوحة تليها واو ساكنة كذا فى التسهيل وشرحه وتكتب مقصورة وممدودة يواو قبل اللام لئلا يلتبس بإليك جارا ومجرورا وتكتب ألف المقصورة ياء . (قوله قليل) ومنه فى القرآن : ﴿إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا﴾ [الإسراء : ٣٦] . (قوله ذم) بفتح آخره تخفيفا وكسره على الأصل وضمه اتباعا وهى على هذا الترتيب فى الحسن على ما يظهر لى . والمراد بالعيش المعيشة . (قوله قريبا) أى حقيقة أو حكما وكذا فى البعد . (قوله ولدى البعد) أى بعد المشار إليه قليلا أو كثيرا على رأى الناظم أن له مرتبتين كما سيأتى . (قوله على رأى الناظم) أى تبعا لبعض النحاة ، وعزى لسيبويه وهو الراجح لأنه سيأتى أن ترك اللام لغة التميميين والإتيان بها لغة الحجازيين ، فلو كانت المراتب ثلاثة كما عليه الجمهور للزم أن التميميين لا يشيرون إلى البعيد والحجازيين لا يشيرون إلى المتوسط . (قوله محكوما عليه بالحرفية) أشار إلى أن هذه الحال وإن كانت جامدة لفظا هى مشتقة تأويلا . (قوله للدلالة على الخطاب) أى بالمادة وقوله وعلى حال المخاطب أى بهيئته أو ما يلحقه . وأما دلالتها على البعد فعارض نشأ من استعمالهم إياها عند البعد .

[١] قاله جرير بن عطية . وهو من قصيدة من الرمل . قوله ذم أمر من ذم يذم ، ويجوز فى الميم الحركات الثلاث : الفتح للتخفيف ، والضم للاتباع ، والكسر على الأصل . وبعد حال من المنازل وفيه حذف تقديره بعد مفارقة منزلة اللوى . (قوله والعيش) عطف على المنازل . والشاهد فى قوله أولئك الأيام حيث استعمل أولئك فى غير العقلاء ، كما فى قوله تعالى : ﴿إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا﴾ والأيام بالجر : إما صفة أو عطف بيان . ويروى الأقوام فحيث لا شاهد فيه .

على الخطاب ، وعلى حال المخاطب من كونه مذكرا أو مؤنثا ، مفردا أو مثنى أو جموعا فهذه ستة أحوال تضرب في أحوال المشار إليه وهي ستة كما تقدم فذلك ستة وثلاثون يجمعها هذان الجدولان وطريقة هذين الجدولين المشار إليهما أنك تنظر لأحوال المخاطب

(فائدة) تتصل هذه الكاف الحرفية بأرأيت بمعنى أخبرني لا بمعنى أعلمت مغنيا لحاق علامات الفروع بها عن لحاقها بالتاء ، والتاء حيثئذ اسم مجرد عن الخطاب ملتزم فيه الأفراد والتذكير هو الفاعل . وعكس الفراء فجعل التاء حرف خطاب والكاف فاعلا . وقال الكسائي : التاء فاعل والكاف مفعول . والصحيح الأول قال ابن هشام : وأرأيت هذه منقولة من أرأيت بمعنى أعلمت لا من أرأيت بمعنى أبصرت ، ألا ترى أنها تتعدى إلى مفعولين ، وهذا من الإنشاء المنقول إلى إنشاء آخر ، يعنى أن هذا الكلام كان أولا لإنشاء هو الأمر إذ هو بمعنى أخير . وقال الرضى : أرأيت بمعنى أخبر منقول من أرأيت بمعنى أبصرت أو أعرفت ولا يستعمل إلا في الاستخبار عن حالة عجيبة . وقد يؤتى بعده بال منصوب الذى كان مفعولا به نحو أرأيت زيدا ما صنع ، وقد يحذف نحو ﴿ أرأيتم إن أتاكم عذاب الله ﴾ [الأنعام : ٤٠] الآية وكم ليس بمفعول بل حرف خطاب ولا بد سواء أتيت بذلك المنصوب أولا من استفهام ظاهر أو مقدر يبين الحال المستخبر عنها ، فالظاهر نحو أرأيت زيدا ما صنع وأرأيتم أن أتاكم عذاب الله الآية ، والمقدر نحو ﴿ أرأيتم هذا الذى كرمتم على لئن أخرتن ﴾ [الإسراء : ٦٢] أى أرأيتم هذا المكرم لم كرمته على . وقوله لئن أخرتن كلام مستأنف ولا محل للجملة الاستفهام لأنها مستأنفة لبيان الحال المستخبر عنها كأن المخاطب قال لما قلت أرأيت زيدا عن أى شئ من حاله تستخبر فقلت : ما صنع فهو بمعنى قولك أخبرني عنه ما صنع ، وليست الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لأرأيت كما ظنه بعضهم ا هـ يحذف وفيه مخالفة للكلام ابن هشام من وجهين : أحدهما جعله أرأيت منقولا من أرأيت بمعنى أبصرت أو أعرفت ، والثاني أنها ليست متعدية إلى مفعولين وأن الجملة المذكورة بعدها مستأنفة لا مفعول ثان ولم يبين وجه نصب زيد في مثل أرأيت زيدا ما صنع فإنه لا يصح أن يكون منصوبا على إسقاط الخافض أى أخبرني عن زيد وإن كان في كلامه ما يشير إلى هذا الوجه وذلك لأن النصب على إسقاط الخافض ليس بقياس في مثل هذا ولا مفعولا به لأرأيت لأن معنى الرؤية قد انسلخ عن هذا اللفظ ونقل إلى طلب الإخبار ، والذى يظهر لى أنه على حذف مضاف أى خبر زيد ا هـ دماينى ملخصا . وقد يختار ما أشار إليه الرضى ويجعل النصب بنزع الخافض هنا من موارد السماع . ومفاد ما مر عن ابن هشام أن زيدا مفعول به أول وجملة الاستفهام في موضع المفعول الثاني وبه صرح غيره ، ويشكل عليه الانسلاخ المذكور اللهم إلا أن ينظر إلى المنقول عنه فتأمل . (قوله فذلك ستة وثلاثون) هذا العدد ملحوظ فيه المعنى لا اللفظ وإلا فمن ستة المشار إليه حالتان مشتركتان في اللفظ وهما الجمع المذكر والجمع المؤنث ومن ستة المخاطب حالتان كذلك وهما المثنى المذكر والمثنى المؤنث ، فبالنظر إلى اللفظ يكون المضروب خمسة

السته ، فتأخذ كل حال منها مع أحوال المشار إليه الستة مبتدئا منها بالمفرد بقسميه ، ثم بالمتنى كذلك ، ثم بالمجموع كذلك ، وابتدئ بالمخاطب المذكر المفرد ثم المتنى ثم المجموع . ثم المخاطبة المؤنثة المفردة ثم المتنى ثم المجموع . وإنما قضى على هذه الكاف بالحرفية على اختلاف مواقعها ، لأنها لو كانت اسما لكان اسم الإشارة مضافاً^(١) واللازم باطل ، لأن اسم الإشارة لا يقبل التنكير بحال . وتلحق هذه الكاف اسم الإشارة^(٢) (ذون لام) كما رأيت ، وهى لغة تميم (أو مَعَة) وهى لغة الحجاز . ولا تدخل اللام على الكاف مع جميع

والمضروب فيه خمسة بخمسة وعشرين كما قاله شيخنا ومن هنا يظهر لك ما فى كلام البعض من السهو . واعلم أنك إذا ضربت الستة والثلاثين فى مرتبتي القريب التى هى ستة باعتبار أحوال المشار إليه لا تتعدد بحسب أحوال المخاطب إذ لا يلحقها كاف الخطاب فيسقط ثلاثون والمتنع منها اثنا عشر وهى ما اجتمع فيها الكاف واللام ، والجائز منها ست وستون ، فمن جدولها منهم كالشارح لم يستوعب أقسامها الجائزة ، ومن لم يجدولها كصاحب التصريح بل اكتفى بالتصوير العقلى لم يبين المتعذر منها والجائز والمتنع .

وهذا جدول كافل بجميع ذلك . والصفر الموضوع فى الأسطر الستة علامة على أنه ليس لذلك الاسم علامة تدل على المخاطب بالإشارة ، وذلك فى جميع صور القريب .

(قوله مبتدئا منها) أى من أحوال المشار إليه . (قوله بالمفرد بقسميه) المذكر والمؤنث وعلى هذا يقرأ السطر الأول من الجدول الأيمن ثم السطر المقابل له من الجدول الأيسر ثم السطر الثانى من الأيمن ثم المقابل له من الأيسر وهكذا . (قوله وابتدئ) أى من أحوال المخاطب فترتيب أحواله على خلاف ترتيب أحوال المشار إليه . (قوله على اختلاف إلخ) أى مع اختلاف مواقعها كالاسمية قال فى التصريح : هذه الكاف وإن كانت حرفية تنصرف تنصرف الكاف الاسمية فى غالب اللغات فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتلحقها علامة التثنية والجمعين ، ودون هذا أن تفتح فى التذكير وتكسر فى التأنيث ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ، ودون هذا أن تفتح مطلقا ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع . (قوله لأن اسم الإشارة إلخ) ولقولهم ذانك وذينك ولو كان مضافا لحذفت النون . (قوله لا يقبل التنكير بحال) لأنه لمصاحبتة الإشارة الحسية لا يقبل شيئا أصلا . (قوله وتلحق هذه الكاف اسم الإشارة) ظاهره مطلقا وفى الدمامينى والجمع وغيرهما أنها لا تلحق من إشارات المؤنث إلا فى وتا وكذاذى على خلاف قالواتيك وتلك وتيلك بكسر التاء فى الثلاثة ، وتيك وتلك بفتح التاء فيهما ، وتالك وذيك وأنكر الأخيرة ثعلب وجعلها الجوهرى خطأ ولا يقتضى جواز فتح تيك جواز فى بفتح التاء للقريب إذ لا بعد فى اختصاص فتح التاء بالمتوسط والبعيد كاختصاص ذلك بالبعيد .

(١) واسم الإشارة لا يقبل الإضافة لملازمته للتعريف .

(٢) ولو كانت اسما لكان لها محل من الإعراب والظاهر هنا أن يكون محل جر بإضافة اسم الإشارة إليها .

[جدول المحشى]

	مراتب المشار إليه	مفرد مذكر مخاطب	مفرد مؤنث مخاطب	مشى مذكر مخاطب	مشى مؤنث مخاطب	جمع مذكر مخاطب	جمع مؤنث مخاطب	
مفرد مذكر مشار إليه	قريب	ذا	متعذر	
	متوسط	ذاك	ذاك	ذاكا	ذاكا	ذاكم	ذاكن	جائز
	بعيد	ذلك	ذلك	ذلكما	ذلكما	ذلكم	ذلكن	جائز
مفرد مؤنث مشار إليه	قريب	تا	متعذر	
	متوسط	تاك	تاك	تاكا	تاكا	تاكم	تاكن	جائز
	بعيد	تالك	تالك	تالكما	تالكما	تالكم	تالكن	جائز
مشى مذكر مشار إليه	قريب	ذان	متعذر	
	متوسط	ذانك	ذانك	ذانكما	ذانكما	ذانكم	ذانكن	جائز
	بعيد	ذانلك	ذانلك	ذانلكما	ذانلكما	ذانلكم	ذانلكن	ممتنع
مشى مؤنث مشار إليه	قريب	تانا	متعذر	
	متوسط	تانك	تانك	تانكما	تانكما	تانكم	تانكن	جائز
	بعيد	تانلك	تانلك	تانلكما	تانلكما	تانلكم	تانلكن	ممتنع
جمع مذكر مشار إليه	قريب	اولى	متعذر	
	متوسط	اولاك	اولاك	اولاكا	اولاكا	اولاكم	اولاكن	جائز
	بعيد	اولالك	اولالك	اولالكما	اولالكما	اولالكم	اولالكن	جائز
جمع مؤنث مشار إليه	قريب	اولى	متعذر	
	متوسط	اولاك	اولاك	اولاكا	اولاكا	اولاكم	اولاكن	جائز
	بعيد	اولالك	اولالك	اولالكما	اولالكما	اولالكم	اولالكن	جائز

أسماء الإشارة بل مع المفرد مطلقا ، نحو ذلك ، وتلك . ومع أولى مقصورا نحو أولاك وأولى لك . وأما المثني مطلقا وأولاء الممدود فلا تدخل معهما اللام . (وَأَلَلَّامُ إِن قَدَّمْتَ هَا) التنبيه فهى (مَمْتَنَعَةٌ) عند الكل ، فلا يجوز اتفاقا هذلك ، ولا هاتلك ولا هؤلاء لك كراهة كثرة الزوائد .

(تنبيهه) : أفهم كلامه أن ها التنبيه تدخل على المجرد من الكاف ، نحو هذا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء وعلى المصاحب لها وحدها نحو هذاك وهاتيك وهاذانك وهاتانك وهؤلاءك ، لكن هذا الثانى قليل . ومنه قول طرفة^(١) :

(قوله وهى لغة تميم) فلا يأتون باللام مطلقا لا فى مفرد ولا فى مثنى ولا فى جمع كما فى التوضيح وشرحه للشيخ خالد فقول الشارح ومع أولى مقصورا أى عند غير بنى تميم ممن يوافقهم فى القصر كقيس وأسد وربيعه كما فى التصريح فلا يقال القصر لغة بنى تميم وهم لا يأتون باللام وفى شرح التوضيح للشارح أن بنى تميم يأتون باللام مع الجمع مقصورا وهو مخالف لما مر فتدبر . (قوله أو معه) أو للتخيير بالنسبة إلى المفرد وأولى المقصور ولتنويع اسم الإشارة بالنسبة إلى المثنى وأولاء الممدود مع غيرهما ، وظاهر عبارة الشارح أنها لتنويع خلاف العرب فافهم . (قوله بل مع المفرد مطلقا) أى مذكرا أو مؤنثا على ما علم مما مر وهذه اللام لتأكيد بعد المشار إليه على ما يناسب مذهب المصنف وقيل لبعد المشار إليه وقيل لبعد المخاطب حكى الثلاثة يس . وأصلها السكون وكسرت للتخلص من التقاء الساكنين أو للفرق بينها وبين لام الجر فى نحو ذلك لكن تارة يبقى سكونها وتحذف الياء أو الألف قبلها للتخلص من التقاء الساكنين كما فى تلك بكسر التاء وتلك بفتحها . وتارة تبقى الياء أو الألف قبلها وتحرك هى بالكسر كما مر فى تيلك وتالك وذلك .

(قوله واللام) مبتدأ خبره ممتنعة وجواب الشرط محذوف لدلالة خبر المبتدأ عليه . وما أشار إليه الشارح تبعا للمكردى من أن ممتنعة خبر مبتدأ محذوف مع الفاء والجملة جواب الشرط وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ ممنوع كما تقدم بيانه فى قوله المصنف : * والأمر إن لم يكن للنون محل * إلخ كذا قال البعض ، وهو مبنى على ما ذكره هناك من الضابط وقد أسلفنا هناك أن صاحب المغنى جوز الوجهين فى قول ابن معطى : * اللفظ إن يفد هو الكلام * وأن ذلك الضابط محمول على السعة فاعرفه . (قوله وهاذانك وهاتانك وهؤلاءك) أى على الأصح عند أى حيان وغيره . وقيل لا يجمع بين الكاف وها التنبيه فى مثنى أو جمع وعليه المصنف فى شرح التسهيل والقولان ذكرهما فى الجمع فسقط اعتراض البعض كغيره على تمثيل الشارح بالأمثلة الثلاثة الأخيرة . (قوله لكن هذا الثانى قليل) أى لأن المخاطب ربما لا يبصر المتوسط أو البعيد فلا يصح أن ينبه عليه إذ لا ينبه أحد

(١) البيت من الطويل وهو لطرفة بن العبد البكرى . والبيت من شواهد المجمع ٧٦/١ . والمعنى : يقول الشاعر : إني معروف يعرفى الفقراء الأضياف كما يعرفى السادة الأغنياء ، وبني الفقراء هم الفقراء على وجه الأرض . والشاهد فى البيت قوله : « هذاك » حيث دخلت « ها » التنبيه على « ذلك » مع وجود الكاف وذلك قليل عند العرب .

[جدول الشارح]

السؤال	أسماء الإشارة	المشار إليه	المخاطب	السؤال	أسماء الإشارة	المشار إليه	المخاطب
كيف	ذاك	الرجل	يارجل	كيف	تيك	المرأة	يارجل
كيف	ذانك	الرجلان	يارجل	كيف	تانك	المرأتان	يارجل
كيف	أولئك	الرجال	يارجل	كيف	أولئك	النساء	يارجل
كيف	ذاك	الرجل	يارجلان	كيف	تيكما	المرأة	يارجلان
كيف	ذانكما	الرجلان	يارجلان	كيف	تانكما	المرأتان	يارجلان
كيف	أولكما	الرجال	يارجلان	كيف	أولكما	النساء	يارجلان
كيف	ذاكم	الرجل	يارجال	كيف	تيكم	المرأة	يارجال
كيف	ذانكم	الرجلان	يارجال	كيف	تانكم	المرأتان	يارجال
كيف	أولكم	الرجال	يارجال	كيف	أولكم	النساء	يارجال
كيف	ذاك	الرجل	ياامرأة	كيف	تيك	المرأة	ياامرأة
كيف	ذانك	الرجلان	ياامرأة	كيف	تانك	المرأتان	ياامرأة
كيف	أولئك	الرجال	ياامرأة	كيف	أولئك	النساء	ياامرأة
كيف	ذاك	الرجل	ياامرأتان	كيف	تيكما	المرأة	ياامرأتان
كيف	ذانكما	الرجلان	ياامرأتان	كيف	تانكما	المرأتان	ياامرأتان
كيف	أولكما	الرجال	ياامرأتان	كيف	أولكما	النساء	ياامرأتان
كيف	ذاكن	الرجل	يانساء	كيف	تيكن	المرأة	يانساء
كيف	ذانكن	الرجلان	يانساء	كيف	تانكن	المرأتان	يانساء
كيف	أولكن	الرجال	يانساء	كيف	أولكن	النساء	يانساء

[٧٧] رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يَنْكُرُونَنِي وَلَا أَهْلَ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُمَدَّدِ (وَبِهْتَا) المجردة من ها التنبيه (أَوْهْتَا) المسبوقة بها (أَشِيرُ إِلَيَّ * ذَانِي الْمَكَانِ) أى قريبه نحو ﴿إِنَّا هُنَا قَاعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤] (وَبِهِ الْكَافُ صِلَا فِي الْبُعْدِ) نحو هناك وهناك (أَوْ بِتَمَّ فَهْ) أى انطق في البعد بهم، نحو ﴿وَأَزَلَفْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ﴾ [الشعراء: ٦٤] (أَوْ هُنَا) بالفتح والتشديد (أَوْ يَهْتَالُكَ) أى بزيادة اللام مع الكاف (أَنْطَقَنَّ) على لغة الحجاز كما تقول ذلك نحو ﴿هَذَا لِكَ أَبْتَلَى الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأحزاب: ١١] ولا يجوز ههنا لك كما لا يجوز هذا لك على اللغتين

ليرى ما ليس بمرئى له، ولهذا لا يجمع اللام التي لأقصى البعد قاله في شرح الجامع. (قوله بنى غبراء) قيل أراد بهم اللصوص وقيل الفقراء والصعاليك، وقيل الأضياف وقيل أهل الأرض لأن الغبراء اسم للأرض وأهل عطف على الضمير المرفوع في لا ينكرونني. وقد وقع الفصل بالمفعول. والطراف بكسر الطاء المهملة البيت من الأدم. وأراد بأهل الطراف الأغنياء قاله العينى. (قوله وبها إلخ) تقديم المفعول المفيد لحصر الإشارة إلى المكان في هذه الألفاظ إنما هو من حيث كونه ظرفا للفعل فإنه من هذه الحيثية لا يشار إليه إلا بها فلا ينافى صلاحية أسماء الإشارة المتقدمة لكل مشار إليه ولو مكانا وقع غير ظرف أفاده يس. واعلم أن هنا ملازمة للظرفية أو شبهها لكن شبه الظرفية فيها ليس خصوص الجر بمن كما في عند ولدن وقبل وبعد الجر بمن أو إلى كما في أين. قاله الدمامينى. ومثل هنا ثم كما في شرح الجامع. قال: ولذا غلط من زعم أن ثم في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتُ ثَمَّ رَأَيْتُ﴾ [الإنسان: ٢٠]، مفعول لرأيت بل مفعوله محذوف إما اختصارا أى وإذا رأيت ثم الموعود به، أو اقتصارا أى وإذا حصلت رؤيتك في ذلك المكان. (قوله وبه الكاف صلا) ظاهره مساواة هذه الكاف لكاف ذلك في التصرف وليس كذلك بل هذه تلزم الفتح والإفراد كما نقله سم عن أبى حيان وابن هشام وغيرهما. (قوله أو بهم) وقد تلحقها وقفا هاء السكت، وقد يجرى الوصل بجرى الوقف، وقد تلحقها تاء التانيث كربت كذا رأته في غير موضع ومقتضى التشبيه بربت جواز فتح التاء وإسكانها. (قوله وأزلفنا ثم) أى في المسلك الذى سلكه موسى وقومه وهو ما بين الماءين وسط البحر. الآخرين: أى فرعون وقومه قربانهم من بنى إسرائيل وأدنيننا بعضهم من بعض حتى لا ينجو منهم أحد. (قوله أو هنا) هى والمكسورة وتصحبهاها والكاف كما في همع الهوامع.

[٧٧] قاله طرفة بن العبد. وهو من قصيدته المشهورة إحدى المعلقات السبع من الطويل. وأراد ببنى الغبراء اللصوص، قاله المبرد. وقيل الفقراء والصعاليك. وقيل الأضياف. وقيل أهل الأرض لأن الغبراء إما اسم الأرض أو صفة لها وبنوها أهلها. وقوله لا ينكرونني حال، ويجوز أن يكون مفعولا ثانيا إذا كان رأيت بمعنى علمت. وقوله ولا أهل بالرفع عطف على الضمير المرفوع في لا ينكرونني. وقد وقع الفصل بالمفعول وأراد بأهل الطراف - بكسر الطاء - الأغنياء، وهو البيت من الأدم. والممدد صفته. والشاهد في قوله هناك حيث ألحق الماء بالمقرون بالكاف وهو قليل.

(أَوْ هِنَّا) بالكسر والتشديد قال الشاعر :

[٧٨] هِنَّا وَهِنًا وَمِنْ هِنَّا هُنَّ بِهَا ذَاتَ الشَّمَائِلِ وَالْإِيمَانِ هَيْتُومٌ

تروى الأولى بالفتح والثانية بالكسر والثالثة بالضم بتشديد النون في الثلاث ، وكلها بمعنى ، وهو الإشارة إلى المكان ، لكن الأولان للبعد ، والأخيرة للقريب ، وربما جاءت للزمان ومنه قوله :

[٧٩] حَنْتَ نَوَارَ وَلَاتَ هِنَّا حَنْتَ وَبَدَا أَلْدَى كَانَتْ نَوَارَ أُجْنَتْ

(خاتمة) : يفصل بين ها التنبيه وبين اسم الإشارة بضمير المشار إليه نحو ها أنا ذا ،

(قوله هنالك ابتلى المؤمنون) أى على أنها في الآية للمكان كما عليه أبو حيان . وذهب ابن مالك إلى أنها في الآية للزمان المذكور قبل في قوله : ﴿ إِذَا جَاءَ كُمْ ﴾ [الأحزاب : ١٠] الآية . (قوله هنا وهنا ومن هنا) روى البيت بفتح الثلاثة وفتح الأول وكسر الثاني وضم الثالث فاستفيد منه لغة الضم مع التشديد قاله الروداني والضمير في هن للجن وفي بها أى فيها للأرجاء في البيت قبله ، وذات نصب على الظرفية بالعامل في بها المقدر ، والشمائيل جمع شمال على غير قياس ، والإيمان جمع يمين والهيئوم الصوت الخفى . (قوله وربما جاءت) ظاهره رجوع الضمير للأخيرة وأرجعه بعضهم إلى الثلاثة وعبارة الجامع وقد يستعار غير ثم للزمان . (قوله حنت نوار) بكسرة البناء كحذام وضممة الإعراب قاله شيخنا . وقوله ولات هنا حنت لات ههنا مهملة وهنا خير مقدم وحت مبتدأ مؤخر على تقدير حرف السبك كما عند الفارسي^(١) أى وليس في هذا الوقت حنين . وقوله أجنبت بالجيم أى سترت والمراد بالذى أجنبت محبتها وشوقها . (قوله وبين اسم الإشارة) ظاهره مطلقاً وقيداً في التسهيل^(٢) بالجر من الكاف . قال الدماميني : وإنما امتنع ها أنا ذاك مع أن ها التنبيه تدخل على ذاك لأن لحاق هاله قليل فلم يحتمل التوسع اهـ . وأفهم كلام الشارح منع إدخال ها التنبيه على الضمير المنفصل الذي ليس خبره اسم الإشارة وبه صرح الدماميني نقلاً عن ابن هشام فإنه قال في حاشيته على

[٧٨] قاله ذو الرمة غيلان وهو من قصيدة طويلة من البسيط . قوله هنا بفتح الهاء وتشديد النون في الثلاثة كلها . وقد قيل هنا الأول بفتح الهاء وتشديد النون ، وهنا الثاني بكسر الهاء وتشديد النون . وهنا الثالث بضم الهاء وتشديد النون والكل بمعنى واحد وهو الإشارة إلى المكان ولكنها تختلف في القرب والبعد ، فبالضم يشار إلى القريب وبالأخرين إلى البعيد . وفيه الشاهد حيث فتح هاؤها وشددت نونها ، وهنا الأول ظرف لقوله زجل في قوله في البيت السابق : * لِلْجَنِّ بِاللَّيْلِ فِي أَرْجَائِهَا زَجَلٌ * أى صوت رفيع والثاني والثالث عطف عليه على تقدير زيادة كلمة من الثالث على رأى من رأى ذلك في الإثبات . وقوله هينوم مبتدأ وهو الصوت الخفى وخبره قوله لمن أى للجن بها أى فيها . والضمير يرجع إلى الأرجاء في البيت السابق . قوله ذات الشمائيل نصب على الظرف والعامل فيه استقر المقدر في بها . وقوله والإيمان بالجر عطف على الشمائيل وهو جمع يمين والتقدير وذات الإيمان والشمائيل جمع شمال على غير قياس .

[٧٩] قاله شبيب بن جعيل التعلبي حين أسر يخاطب به أمه نوار بنت عمرو بن كلثوم . وقد نسب بعضهم إلى حجل بن فضلة قاله في نوار وقد أصابها يوم طلع فركب بها الفلاة خوفاً من أن يلحق . ونوار بالرفع فاعل حنت على لغة تميم لأنه معرب غير منصرف وعلى لغة الجمهور هو مبني على الكسرة . ولا بمعنى ليس . وهنا بضم الهاء وتشديد النون . وفيه الشاهد حيث أشير بها إلى الزمان ، وأصلها أن تكون للمكان كما ذكرنا . وقال الفارسي : لات مهملة وهنا خير مقدم وحت مبتدأ مؤخر بتقدير إن مثل تسمع بالمعدي خير من أن تراه . والتقدير إن حنت أى حنينها هنا . وقال ابن عصفور : أن هنا اسم لات وحت خبرها بتقدير مضاف أى وقت حنت وهذا هم لأنه يقتضى هذا الإعراب الجمع بين معموليها وإخراج هنا عن الظرفية وإعمال لات في معرفة ظاهرة وفي غير الزمان وهو الجملة النائية عن المضاف . وقيل هنا خير لات واسمها محذوف تقديره ليس الحين حين حنينها . (قوله وبداء) أى ظهر الشيء الذى كانت نوار أجنبت بالجيم أى سترت . والمفعول العائد إلى الموصوف محذوف أى أجنبت . المذكور باسمها لإشارة غير شرط وليس كذلك فإن تحلفه إنما يقع شاذاً . اهـ . كلام الدماميني .

(٢) المقصود كتاب تسهيل الفوائد في النحو .

(١) هو أبو علي الفارسي وسبق التعريف به ص ٤٢ .

وها نحن ذان ، وها نحن أولاء ، وها أنا ذى ، وها نحن تان ؛ وها نحن أولاء ، وها أنت ذا ، وها
أنتا ذان ، وها أنتم أولاء ، وها أنت ذه ، وها أنتما تان ، وها أنتن أولاء ، وها هو ذا ، وها هما ذان ،
وها هم أولاء ، وها هي تا ، وها هما تان ، وها هن أولاء ، وبغيره قليلا نحو :

هَـا إِنْ ذِى عِذْرَةٌ

وقد تعاد بعد الفصل توكيدا نحو ﴿ هَـا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾ [النساء : ١٠٩] والله أعلم .

[المَوْصُول]

(مَوْصُول . الأسماء) ما افتقر أبدا إلى عائد أو خلفه ، وجمله صريحة أو مؤولة كذا حده
في التسهيل^(١) ، فخرج بقيد الأسماء الموصول الحرفى وسيأتى ذكره آخر الباب . ويقول أبدا

المغنى : وقع للمصنف إدخالها التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع أن خبره ليس اسم إشارة كقوله في دياحة
الكتاب وها أنا بائع بما أسررت . وقد صرح المصنف فى حاشيته على التسهيل بشذوذ ذلك مشيرا إلى أن قول
صاحب التسهيل وأكثر استعمالها مع ضمير رفع منفصل أو اسم إشارة معترض بأن ظاهره أن الإخبار عن
الضمير المذكور باسم الإشارة غير شرط وليس كذلك فإن تخلفه إنما يقع شاذًا هـ . كلام الدماميني .

(قوله نحوها أنا ذا) ها للتنبيه وأنا مبتدأ وذا خبر كما هو صريح الدماميني . وحاصل ما ذكره الشارح ثمانية
عشر مثالا لأن ضمير المشار إليه إما ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب وكل إما مذكر أو مؤنث وكل إما مفرد
أو مثنى أو جمع . (قوله وبغيره) أى غير الضمير المذكور قليلا ، ويستثنى من الغير كاف التشبيه نحو هكذا واسم
الله تعالى فى القسم عند حذف الجار نحوها الله ذا بقطع الهزمة ووصلها مع إثبات ألف ها وحذفها قاله الدماميني .
(قوله ها إن ذى عذرة) بكسر العين أى معذرة ، وأما بالضم فالبكارة . وهو صدر شطر بيت من كلام النابغة .
(قوله توكيدا) أى لتوكيد التنبيه .

[المَوْصُول]

أى الاسمى بقرينة عدم ذكره الحرفى لا الأعم لئلا يلزم الترجمة لشيء والنقص عنه ، ولأن الكلام فى
المعارف . وأل فيه معرفة^(١) لا موصولة لانسلاخ مدخولها عن الوصفية . (قوله موصول الأسماء) مبتدأ
والذى مبتدأ ثان حذف خبره تقديره منه والجمله خبر المبتدأ الأول . (قوله إلى عائد) هو الضمير وخلفه هو
الاسم الظاهر على ما سيأتى تفصيله ومن اقتصر على العائد أراد مطلق الرابط . (قوله أو مؤولة) من باب الحذف
والإيصال أى مؤول بها غيرها والمراد بتأويل الغير بها كونه فى معناها كما فى صلة أل أو تقديرها قبله كما فى الظرف
والجار والمجرور . (قوله فخرج بقيد الأسماء) اعترضه سم وغيره بأنه فى حيز المعرف لا التعريف حتى يخرج
به ، فالمناسب إخراج الحرفى بقوله إلى عائد أو ما الواقعة على اسم لأنها وإن كانت جنسا فبينها وبين الفصل

[١] (قوله معرفة) إن كان اسم جنس فظاهر وإن كان متقولا مع أل فلا تكون معرفة بل كالجزء .

(١) انظر تسهيل الفوائد ص ٣٣ . وعبارة التسهيل فى ذلك قوله : وهو من الأسماء : ما افتقر أبدا إلى عائد ، أو خلفه ، وجمله صريحة أو مؤولة ، غير
طلية ، ولا إنشائية .

النكرة الموصوفة بجملة فإنها إنما تفتقر إليها حال وصفها بها فقط . وبقوله إلى عائد حيث وإذا فإنها تفتقر أبدا إلى جملة لكن لا تفتقر إلى عائد . قوله أو خلقه لإدخال نحو قوله :
سَعَادُ التِي أَضْنَاكَ حُبُّ سَعَادَا [٨٠]

وقوله :

وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ [٨١]

مما ورد فيه الربط بالظاهر . وأراد بالمؤولة الظرف ، والمجرور ، والصفة الصريحة على ما سيأتي بيانه . وهذا الموصول على نوعين : نص ومشترك ، فالنص ثمانية (الَّذِي) للمفرد المذكر

عموم وجهي فيصح الإخراج بها . وأجيب بأن مراده الأسماء التي هي مصدق ما لا الواقعة في حيز المعرف وسماها قيدا مع أنها جنس لأنها من حيث الخصوص فصل ، ولذا صح الإخراج به . وهو مع بعده يرد عليه أن ما واقعة على اسم كما قدمنا لا على أسماء لأن المعهود في التعاريف الأفراد لا الجمع ولأنها خير عن موصول الأسماء الذي هو مفرد فتدبر . (قوله حيث وإذا) أي وضمير الشأن . (قوله في رحمة الله) والقياس في رحمته وإن كان يجوز في رحمتك كما سيأتي . (قوله مما ورد) أشار إلى أن الربط بالظاهر سماعي لا مقيس . (قوله وأراد بالمؤولة إلخ) قال البعض أو رد عليه أن كلا من الثلاثة ليس جملة أولت بشيء آخر فالصواب أن يقول جملة ملفوظ بها أو مقدرة أو مفرد مؤول بالجملة اهـ وقد علمت سقوطه بما كتبه على قوله أو مؤولة فتنبه . (قوله نص) أي مختص بمعنى وضع له كأن يختص بالمفرد المذكر أو المفردة المؤنثة أو المثني المذكر وهلم جرا . (قوله الذي) يكتب الذي والتي بلام واحدة لكثرة كتابتهما وإن كان الأصل كتابتهما بلامين كما هو القياس في كتابة اللفظ المبدوء بلام المحلى بأل كاللبن ويكتب الذين جمعا بلام واحدة لتلك الكثرة وللفرق بين رسمه ورسم اللذين مثني في الجر والنصب لا الرفع لحصول الفرق فيه بالألف في المثني دون الجمع ولم يعكس لسبق المثني فيكون أحق بالأصل من اجتماع اللامين فافهم . وقيد الفنرى في حواشي المطول كتابة الذين جمعا بلام واحدة بلغة لزوم الياء مطلقا دون لغة من ينطق به بالواو رفعا ، ووجه ذلك بأن لزوم حالة واحدة يوجب الثقل ف يخفف بحذف إحدى اللامين .

[٨٠] البيت من الطويل ، وقائله مجهول وتكلمته ... وإعراضها استمر وزادا ومعنى أضناك حب سعاد : أجهذك وأرضك ، والشاعر يقول السابق : إنها سعاد التي أتعبك حبها واستمر إعراضها عنك . والشاهد في البيت ميم الشاعر بالاسم الظاهر «حب سعاد» بدلا من الضمير «حبها» .

[٨١] البيت من الطويل ، وقائله مجنون ليل ، وهو من شواهد المجمع ٨٧/١ ، والتصريح ١٤٠/١ . وصدر البيت : فيارب أنت الله في كل موطن ... والشاهد في البيت قوله «الذي في رحمة الله» حيث وضع الاسم الظاهر «الله» موضع الضمير في «رحمته» .

عاقلاً كان أو غيره و(الأثنى) المفردة لها (ألتى) عاقلة كانت أو غيرها. وفيهما ست لغات: إثبات الياء، وحذفها مع بقاء الكسرة وحذفها مع إسكان الذال أو التاء، وتشديدها مكسورة ومضمومة. والسادسة حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة (وَأَلْيَا) منهما (إِذَا مَا تُثْيَا لَا تُثْبِتْ بَلْ مَا ثَلِيه) الياء وهو الذال من الذى والتاء من التى (أَوَّلِهِ أَلْعَلَامَةُ) الدالة على التثنية وهى الألف فى حالة الرفع والياء فى حالتى الجر والنصب، تقول اللذان واللتان، والذين، واللتين، وكان القياس اللذيان واللتيان واللذين واللتين بإثبات الياء،

(قوله للمفرد) أى حقيقة أو حكماً كالفرق. وقوله المذكر أى حقيقة أو حكماً كالفرقة، وكذا يقال فيما بعد. ولم يقل المصنف الذى للمذكر اكتفاء بعلمه من قوله الأثنى التى. (قوله عاقلاً كان) الأولى علماً لإطلاقه عليه تعالى بخلاف العاقل. قال الوردانى: والعجب كيف لا يتحاشون عن لفظ المذكر أيضاً وقول بعضهم إنهم أرادوا بالمذكر ما ليس بمؤنث لا يدفع البشاعة اللفظية فهو كقول القائل المراد بالعاقل العالم مجازاً لعلاقة اللزوم. (قوله لها التى) مقتضاه أن التى مبتدأ ثان خبره محذوف والجملة خبر المبتدأ الأول الذى هو الأثنى وهو غير متعين لجواز أن يكون التى خبر الأثنى. والمعنى الأثنى للذى التى أى مؤنث الذى التى فتأمل. (قوله وحذفها) أى الياء. (قوله وتشديدها) أى الياء مكسورة كسر بناء ومضمومة ضم بناء وقيل يجوز على لغة التشديد إعرابها بوجوه الإعراب وهو مشكل لقيام موجب البناء بلا معارض. (قوله إذا ما ثييا) وكذا إذا جمع ولم يذكره لجحته فى قول جمع الذى الألى الذين ولأن سقوط الياء إذا جمع على قياس جمع المنقوص كالقاضين فلا حاجة لذكره. قيل: كان عليه أن يقول فى غير تصغير لأنك تقول فى التصغير اللذيان واللتيان بإثبات الياء والجواب أنه إنما حكم على لفظ الذى والثى المكبرين. (قوله لا تثبت) بضم التاء الأولى على أنه مسند لضمير المخاطب ولا ناهية والياء مفعول مقدم وهو المناسب لقوله أوله العلامة، ولا يلزم عليه تقديم معمول جواب الشرط على الشرط إذ ليس فى كلامه ما يقتضى أن إذا شرطية، وأما جعله بفتح التاء على أنه مسند إلى ضمير الياء والياء مبتدأ فقيه أنه مع عدم مناسبتها كان الواجب حيثذ رفع تثبت لتجرده عن الناصب والجازم ولا ضرورة خصوصاً عند الناظم اهـ يسّ مع زيادة. والمراد لا تجز ثبوتها فلا يقتضى كلامه امتناع حذف الياء فى حالة الإفراد. (قوله بل ما ثليه) تصرّح بما علم مما قبله وبلى للإنتقال لا للإضراب وما واقعة على ما قبل الياء وهو الذال والتاء، والضمير المستتر فى تليه عائد على الياء كما أشار إليه الشارح بقوله الياء فهو بدل أو بيان لهذا الضمير لا على ما فالصلة جارية على غير ما هى له ولم يبرز لأمن اللبس. وأما الضمير البارز فى تليه فعائد على ما. (قوله وكان القياس اللذيان إلخ) ظاهر قول المصنف ثنيا وقول الشارح وكان القياس أى قياس التثنية أنها تثنية

كما يقال: الشجيان والشجيين في تشنية الشجى وما أشبهه، إلا أن الذى والى لم يكن لياثهما حظ في التحريك لبنائهما، فاجتمعت ساكنة مع العلامة فحذفت لالتقاء الساكنين (وَأَلْتُونُ) من مثني الذى والى (إِنْ تُشَدِّدْ فَلَا مَلَامَةَ) على مشددها وهو في الرفع متفق على جوازه وقد قرئ: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ﴾ [النساء: ١٦] وأما في النصب فمنعه البصرى وأجازته الكوفى وهو الصحيح، فقد قرئ في السبع: ﴿رَبَّنَا أَرْنَا لِلَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩] (وَأَلْتُونُ مِنْ ذَيْنِ وَثْنِي) تشنية ذا وتا (شُدُّدَا * أَيْضًا) مع الألف باتفاق، ومع الياء على الصحيح. وقد قرئ: ﴿فَلَذَانِكَ بَرَهَانًا﴾ [القصص: ٣٢] ﴿إِحدى ابنتي هاتين﴾ [القصص: ٢٧]، بالتشديد فيهما (وَتَعْوِضُ بِذَلِكَ)

حقيقية وإليه ذهب بعضهم غير مشترط في التشنية الحقيقية الإعراب. وذهب بعضهم إلى أنها صيغتان مستأنفتان الدلالة على اثنين وليس وضعهما مبنيا على واحد. ويمكن إجراء كلامهما على هذا بأن يكون معنى قول المصنف إذا ما ثنيا إذا أتى بهما على صورة المثني. ومعنى قول الشارح وكان القياس أى قياس صورة المثني. والأصح أنهما مبيان. والظاهر أن بناءهما على الألف أو الياء. (قوله فحذفت لالتقاء الساكنين) ولقصد الفرق بين تشنية المغرب وتشنية المبنى سم. (قوله والنون أن تشدد فلا ملامه) والنون المزيدة قال الفارسي هي الثانية لئلا يلزم الفصل بين ألف التشنية ونونها. وقال أبو حيان هي الأولى لئلا يكثر العمل بإسكان الأولى وإدغامها. قال في التوضيح وشرحه: وبلحارث وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللذان في حالة الرفع تقصير للموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشيء الواحد. قال الفرزدق:

أبني كليب إن عمى اللذان قتل الملوك وفككا الأغلال^(١)

الهمزة للنداء وبني منادى، والغل بالضم حديد يجعل في العنق أهد مع حذف. وبلحارث أصله بنو الحرث وبعضهم يستعمله هكذا ثم نحت من الكلمتين كلمة واحدة كما نحت من عبد القيس عبقسى في النسب. وشاهد حذف نون اللتان قوله:

هما اللتان لو ولدت قميم لقييل فخر لهم صميم^(٢)

وفيها لغة رابعة لذان ولتان بحذف أل. (قوله وقد قرئ واللذان) هي قراءة سبعية وكذا فذالك. (قوله وأما في النصب) أى والجرو ترك ذكره لعلمه بالمقايضة. (قوله ربنا أَرْنَا لِلَّذِينَ) ضبطه البعض بسكون الراء لأن من يشدد النون يسكن راء أَرْنَا وهذا مستحسن لا واجب لأن التلقيق من قراءة جائز إذا لم يختل المعنى والإعراب كما هنا. (قوله وتعويض) مبتدأ خبره قصد. وسوغ الابتداء به ما في الجملة من معنى الحصر لأن المعنى ما قصد بذلك إلا التعويض فهو على حد شيء جاء بك أى ما جاء بك إلا شيء، وفائدة هذا الحصر الرد على القول الضعيف. قال سم: ينبغي على

(١) البيت من الكامل، وهو للفرزدق أحد أعلام النقايس. والمعنى: كليب بن يربوع من قوم جرير. الأغلال: جمع غل وهو القيد. الإعراب: أبني: الهمزة للنداء، وبني منادى منصوب بالياء. كليب: مضاف إليه. إن: حرف توكيد ونصب. عمى: اسم منصوب بالياء لأنه مثني. وباء المتكلم مضاف إليه. اللذان: خبر إن. قتل الملوك: فعل وفاعل ومفعول، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول. وفككا الأغلال: الواو عاطفة، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول معطوفة. والشاهد في البيت حذف نون اللذان، في حالة الرفع.

(٢) البيت للأطفال وهو من الرجز. والمعنى: صميم أى خالص. وإعراب البيت: هما: مبتدأ. اللتان: خبر. لو: شرطية. ولدت قميم: فعل وفاعل. لقييل: اللام واقعة في جواب لو، وقيل فعل ماضى مبني للمجهول: فخر: خبر مبتدأ محذوف والتصوير هذا فخر. لهم جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لفخر. صميم: صفة لفخر والجملة في محل رفع نائب فاعل قيل، وجملة الشرط وجوابه صلة الموصول والشاهد في البيت حذف النون من اللتان.

التشديد من المحذوف وهو الياء من الذي والتي ، والألف من ذا وتا (قصيدا) على الأصح . وهذا التشديد المذكور لغة تميم وقيس . وألف شديدا وقصدا للإطلاق . انتهى حكم تشنية الذي والتي . وأما (جَمْعُ اللَّذِي) فشيتان : الأول (الألئى) مقصورا وقد يمد قال الشاعر : [٨٢] وَثَلِي الْأَلَى يَسْتَلْثَمُونَ عَلَى الْأَلَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرُّوعِ كَالْحَدِيدِ الْقَبْلِ وقال الآخر :

[٨٣] أُمِّي اللَّهُ لِلشَّمِّ الْأَلَاءِ كَأَنَّهُمْ سَيُوفُ أَجَادِ الْقَيْنِ يَوْمًا صِقَالَهَا والكثير استعماله في جمع من يعقل ، ويستعمل في غيره قليلا . وقد يستعمل أيضا جمعا للثى كما في قوله في البيت الأول على الألئى تراهن وقوله : [٨٤] مَعَا حُبِّهَا الْأَلَى كُنَّ قَبْلَهَا

أن التشديد للتعويض ألا يجوز التشديد في المصغر لعدم الحذف منه فلا تعويض اهـ وإنما لم يعوضوا في يدين ودمين لأن الحذف فيهما ليس للتشنية بخلاف ما نحن فيه فحصل الفرق . (قوله على الأصح) من جملة مقابله أن التشديد لتأكيد الفرق بين تشنية المعرب وتشنية المبنى . (قوله الألئى) يلزمه أل فلا يشتهى بالئى الجارة ولهذا يكتب بغير واو كما في التصريح عن ابن هشام بخلاف أولى الإشارية فتكتب بواو بعد الهززة لعدم أل فيها فتشبه بالئى الجارة . (قوله وتبلى) الضمير راجع إلى المنون في البيت قبله وهو الموت . ويستلثون يلبسون اللأمة وهى الدرع وعلى الألئى حال أى حالة كونهم على الخيول الألئى الخ . والروع بالفتح الفزع والمراد الحرب . والحدا كعنب جمع حداة كعنب وهى الطائر المعروف . والقيل بضم فسكون جمع قبلاء كحمراء وهى التى فى عنبها قبل بفتححتين أى حول . قاله العيى . (قوله للشم) قال العيى : فى محل نصب على المفعولية جمع أشم من الشمم وهو ارتفاع قصبة الأنف مع استواء أعلاه . والقين الحداد ، والصقال الجلاء اهـ

[٨٢] قبله : فَبَلَكَ مَحْطُوبٌ لَدَّ تَمَلَّكَ شَبَابَتَا قَدِيمًا قَتِيلَتَا الْفَنُونِ وَمَا تَلَيْسَ قَالَهُمَا أَبُو ذُؤَيْبٍ خَوْلِيدُ الْمَذَلِّ . وهما من قصيدة طويلة من الطويل . الفاء للعطف ، وتلك مبتدأ وخطوب خبره وهو جمع خطب وهو الأمر العظيم . (قوله قد تملت) أى استمتعت شبابتا ، وقدما نصب على الظرف . (قوله المنون) أى المنية مرفوع لأنه فاعل تبلىنا من الإبلاء وهو الإفناء ، وثلاثيه بل بيل بلاء بكسر الباء ، ومفعول وما تبلى محذوف أى وما تبلىها ، أى نحن ما نقدر على إبلاء المنون كما بلاءنا إيانا . ويجوز أن تكون هذه الجملة حالا . (قوله وتبلى) بضم التاء من الإبلاء وفاعله مستتر فيه وهو المنون . (وقوله الألئى يستلثمون) مفعوله : أى الذين يلبسون اللأمة وهى الدرع ، وفيه الشاهد حيث أطلق الألئى على الذين ، وفى قوله على الألئى أيضا حيث أطلقه على اللاتى لأن المعنى على الخيول اللاتى تراهن يوم الروع بفتح الراء أى يوم الحرب . ومحل على الأولى نصب على الحال . (قوله كالحديد) فى محل نصب على أنه مفعول ثان لترى وهو بكسر الحاء وفتح الدال وفى آخره همزة جمع حداة وهى الطائر المعروف كعنب وعنبه . والقيل بضم القاف وسكون الباء الموحدة وهى التى فى أعينها قبل بفتححتين وهو الحول . قال الأصمعى : وفى العين الحول والقيل ، يقال حولت عينه نحو لا حولا ، وأحولت حولالا . وقبلت قبل قبلا ، وأقبلت قبالا . فالحول أن تكون كأنها تنظر إلى الحجاج . والقيل كأنها تنظر إلى عرض الأنف . والحجاج بفتح الحاء وكسرها وبعدها جيمان بينهما ألف وهو العظم الذى ينبت عليه الحاجب .

[٨٣] قاله كثير بن عبد الرحمن الشاعر المشهور كان رافضيا توفى سنة خمس ومائة بالمدينة . وكثير تصغير كثير وإنما صغر لأنه كان حقيرا شديد القصر . وكان يقب زب الذباب . وهو من قصيدة من الطويل . قوله للشم فى محل نصب على المفعولية ، وهو جمع أشم من الشمم وهو ارتفاع قصبة الأنف مع استواء أعلاه . (قوله الألأء) أى الذين وفيه الشاهد فأنها موصولة بمعنى الذين للجمع المذكور ولهذا وصف بها المذكور . والقين الحداد وهو فاعل أجاد أى أحكم ويومانصب على الظرف وصفها كلام إضافى منصوب لأنه مفعول أجاد القين .

[٨٤] تمامه : وَخَلَّتْ مَكَائِلُهُمْ يَكُنْ خُلٌّ مِنْ قَبْلِ

والثاني (الَّذِينَ) بالياء (مُطْلَقًا) أى رفعا ونصبا وجرا (وَبَعْضُهُمْ) وهم هذيل أو عقيل (بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطْقًا) قال :

[٨٥] . نَحْنُ الذُّونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ التَّخِيلِ غَارَةً مِلْحَاخَا

(فتنبيه) : من المعلوم أن الألى اسم جمع لا جمع ، فإطلاق الجمع عليه مجاز (١) ، وأما الذين فإنه خاص بالعقلاء ، والذي عام فى العاقل وغيره ، فهما كالعالم والعالمين انتهى

و كأنه يشير إلى أن الشم مفعول به دخلت عليه اللام الزائدة وحيثذفى الكلام حذف أى أبى الله ضرر الشم إلخ . وبحث الروداني فى الاستشهاد بالبيت على أن المدلغة باحتمال أنه ضرورة . وقد يقال الأصل عدم الضرورة . (قوله أو عقيل) كذا بالشك فى التصريح أيضا وعقيل بالتصغير . (قوله بالواو رفعا نطقا) وهل هو حيثذفى معرب أو مبنى جىء به على صورة المعرب قولان الصحيح الثانى إذ هذا الجمع ليس حقيقيا حتى يعارض شبه الحرف لاختصاص الذين بالعقلاء وعموم الذى للعاقل وغيره ، ولأن الذى ليس علما ولا صفة ولهذا لم تتفق العرب على إجرائه مجرى المعرب بخلاف التننية ، ولعل وجه الأول أنه على صورة الجمع الذى هو خصائص الأسماء فيعارض . (قوله صبحوا الصباحا) أى صبحوهم أى أتوهم فى الصباح ، وذكر الصباح تأكيد لانفهامه من صبحوا ، والتخيل بالتصغير موضع بالشام والغارة اسم مصدر من الإغارة على العدو مفعول له أو بمعنى مغيرين حال . والملحاح بكسر الميم الشديد الدائم . هذا ملخص ما فى التصريح والعينى . ويكتب الذون على هذه اللغة بلامين لمشابهة المعرب الذين تظهر معه ألى كافى يس وقد مرت المسئلة عن الفترى بتعليل آخر قريبا (قوله مجاز) أى بالحذف والتقدير اسم جمع الذى أو بالاستعارة لعلامة المشابهة بالجمع الحقيقى فى إفادة كل التعدد . ولك أن تجعل الجمع بمعناه اللغوى وحيثذفى لا تجوز (قوله فإنه خاص بالعقلاء إلخ) كذا فى ابن الناظم ، ورد بأن عموم الذى لا يمنع جري جمعه على سنن الجموع بل إن كان للعاقل جمع على الذين وإن كان لغيره منع كسائر الأوصاف من نحو قائم وداخل وخارج فإنها عامة للعاقل وغيره وتجمع إن كانت للعاقل وإلا فلا ، ويكون جمعها على سنن الجموع قطعا . والحق أن الجمع غير جار على سنن الجموع لكن لا من الحيثية التى ذكرها الشارح بل من حيث إن الذى ليس علما ولا صفة ، والتننية جارية على ما حقه أن يكون على سنن تننية المبنيات

= قاله مجنون ليل قيس بن ملح ، وهو من فصيدة من الطويل . (قوله جبا) فاعل عما ، أى حب ليل . (قوله حب الألى) كلام إضافى مفعول : أى حب النساء اللاتى كن قبلها . وفيه الشاهد حيث استعمل الألى موضع اللاتى . (قوله وحلت) أن ليلى مكانا أى فى مكان لم يكن حل فيه أحد من قبلها . ولما قطع قبل عن الإضافة بنى على الضم . وحل على صيغة المجهول فاعله مستتر فيه ، ويجوز أن يكون على صيغة المعلوم ويكون فاعله هو من يفتح الميم من قبل ، والتقدير لم يكن حل فيه من كان قبلها جناحه .

[٨٥] قاله رجل من بنى عقيل جاهلى ، كذا قاله أبو زيد وابن الأعرابى . وقيل قاله رؤبة . وقال الصنعانى : قالت ليل الأخبيلية فى قتل دهر الجعفى :

لَحْنُ قَتَلْنَا الْمَلِكَ الْجَحْجَحَاخَا دَفَرًا فَهَيَّجْنَا بِهِ الْوَاخَا
لَا كَذِبَ الْيَوْمَ وَلَا مَزْحَا قَوْمِي الذُّونَ صَبَّحُوا الصَّبَاخَا
* يَوْمَ التَّخِيلِ غَارَةً مِلْحَاخَا *

والجحججاح بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة بعدها جيم أيضا وبعد الألف حاء مهملة أيضا ومعناه السيد . وقوله دهر اعطف يان للجحججاح أو بدل منه . والأنواح جمع نوح . (قوله لا كذب) بفتح الكاف وكسر الذال . والمزاح بالراء المعجمة . وقال أبو حاتم بالراء المهملة من مرح إذا بطر . (قوله لحن) مبتدأ وخبره الذون صبحوا وفيه الشاهد فإنه أجراه مجرى المذكور السالم حيث رفعه بالواو فى حالة الرفع ، وهذه لغة هذيل . وقيل =

(١) انظر توضيح المقاصد ، والمسالك ١/١٢٧ .

(بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ) بإثبات الياء وحذفها فيهما (الَّتِي قَدْ جُمِعَا) التي مبتدأ، وقد جمع خبره وباللات متعلق بجمع، أي التي قد جمع باللاتي واللاتي نحو ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نَسَائِكُمْ﴾ [النساء: ١٥]، ﴿وَاللَّاتِي يَتَسَنَّوْنَ مِنَ الْخَيْضِ﴾ [الطلاق: ٤٠]، وقد تقدم أنها تجمع على الأولى وتجمع أيضا على اللواتي بإثبات الياء وحذفها، وعلى اللواء ممدودا ومقصورا، وعلى اللاء بالقصر واللاءات مبنيا على الكسرة أي معربا إعراب أولات، وليست هذه بمجموع حقيقة وإنما هي أسماء جموع (وَاللَّاءُ كَالَّذِينَ نَزَرَا وَقَعًا) واللاء مبتدأ، ووقع خبره، وكذلك متعلق به، ونزرا أي قليلا حال من فاعل وقع، وهو الضمير المستتر فيه والألف للإطلاق والمعنى أن اللاء

فإن المبنى لاحظ له من الحركة فيأؤه ساكنة وحققها الحذف لالتقاء الساكنين كما تقدم. وإثبات الياء حق للمعربات لا حق للمبنيات كذا في الروداني. ولك منع الرد بأن الذي ليس صفة كما اعترف به بعد فكيف يقاس على سائر الأوصاف فتأمل. وإنما اختص الذين بالعقلاء لأنه على صورة ما يختص بهم كالزبدية والعمرين. والمراد بالعقلاء العقلاء حقيقة أو تنزيلا كما في شرح الجامع. ومثل للثاني بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادُ أَثْمَالِكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤]، بتنزيل المشركون الأصنام منزلة من يعقل (قوله فهما كالعالم والعالمين) أي في اختصاص الجمع بالعقلاء وعموم المفرد لهم ولغيرهم أي فيكون الذين اسم جمع كالعالمين وهو مبني على خلاف التحقيق كما مر بيانه قوله بلا للات الباء بمعنى على أو للالة (قوله أي التي قد جمع باللاتي) لم يقل كالنظم باللات بلا ياء إشارة إلى أن إثبات الياء هو الأصل ويشير إلى ذلك أيضا تقديمه إثباتها على حذفها في قوله بإثبات إلخ (قوله على الألي) أي فتكون الألي مشتركة بين جمع الذي وجمع التي اهـ دما ميني (قوله وتجمع أيضا على اللواتي) هذا عطف على قوله وقد تقدم إلخ قال الروداني والصحيح أن اللواتي واللواتي جمعان للاتي واللاتي كالهادي والهوادي. واللاءات جمع اللاتي اهـ ويؤخذ من مجموع كلامه وكلام الشارح أنه يقال اللواتي بالمد وإثبات الياء واللواء بالمد وحذف الياء واللوا بالقصر وحذف الياء واللاءات بألفين بينهما همزة (قوله واللاء كالذين) قال شيخنا يحتمل أن يريد أن اللاء وقع موضع الذين ويحتمل أن يريد أنه كالذين في أنه يزد فيه الياء والنون فيقال اللاتين كما قال الشاعر:

وأنا من اللاتين إن قدروا عفوا وإن أتربوا جادوا وإن تربوا عفوا

وسمع اللائون رفعا كما سمع اللذون رفعا اهـ ولتبادر الأول جرى عليه الشارح (قوله والذين متعلق به) ظاهره أنه ظرف لغو متعلق بوقع وهو غير ظاهر وعبرة المعرب متعلق بحال محذوفة من فاعل وقع ونزرا حال أخرى منه اهـ وهذا هو الظاهر ويمكن إرجاع كلام الشارح إليه ومن هنا يعرف ما في كلام البعض فتأمل (قوله والمعنى أن اللاء إلخ) قال شيخنا فيكون اللاء مشترك بين جمع الذي والتي كالألي اهـ وقد يدعى أن استعمال

= لغة بنى عقيل. والتشديد في صبحو ليس للتكثير من صبحته إذا أتته صباحا، والمفعول محذوف تقديره نحن الفرسان اللذون صبحوهم صباحا أي في وقت الصباح، فانتصابه على الظرفية وكذا يوم النخيل نصب على الظرفية، وهو بضم النون وفتح الحاء المعجمة تصغير نخل في الأصل، وهو اسم لعدة مواضع. وأراد به الشاعر موضعا بالشام مسمى بنخيل. والغارة اسم من الإغارة على العدو، وانتصابه على التعليل. ويجوز أن يكون حالا والتقدير مغيرين. والملحاح بكسر الميم من إلخ السحاب إذا دام مطره، وإلخ السائل إذا ألحف، وأراد غارة شديدة لازمة.

وقع جمعا للذى قليلا ، كما وقع الألى جمعا للتى كما تقدم ، ومن هذا قوله^(١) :
 [٨٦] فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ غَلَيْتَا اللَّاءُ قَدْ مَهَلُوا الْحُجُورَا
 . والمشارك ستة : من وما وأل وذو وذا وأى على ما سيأتى شرحه ، وقد أشار إليه بقوله (وَمَنْ
 وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي) أى فى الموصولة (مَا ذِكْرٌ) من الموصولات (وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّءٍ شَهْرٌ) بهذا
 فأما من فالأصل استعمالها فى العالم وتستعمل فى غيره لعارض تشبيه به كقوله :
 [٨٧] أَسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلَّى إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أُطِيرُ

اللاء بمعنى الذين مجاز ويفرق بينه وبين استعمال الألى بمعنى اللاتى بقلته التى صرح بها المصنف ، ويؤيده تقديمهم
 احتمال المجاز على احتمال الاشتراك فتأمل (قوله وقع جمعا) أى اسم جمع وكذا يقال فيما بعد (قول بأمن منه) أى
 من هذا الممدوح واللاء إغخ صفة لآبَاؤُنَا وفيه الفصل بين النعت والمنعوت بأجنبى وتجويزه قول (قوله وأل) نقل
 عن السعد وغيره أن الخلاف الجارى فى أل المعرفة من أنها أل بجملتها أو اللام فقط يجزى فى الموصولة (قوله تساوى
 ما ذكر) أى تساوى كلا مما ذكر سابقا أى تستعمل فيما يستعمل فيه كل مما ذكر (قوله فى الموصولة) لو قال
 فى الاستعمال أى استعمالها فى المذكر والمؤنث والمفرد وقسيميه لكان أولى ، إذ ليس الغرض مساواة هذه لما ذكر
 فى مجرد كون كل موصولة لأنه لا يفيد لاشتراك الذى هو المقصود (قوله وهكذا إغخ) هكذا أى هكذا حال من
 الضمير فى شهر وذو مبتدأ وشهر خبره أى ذو شهر حالة كونه كمن وما وأل وإفراد اسم الإشارة بتأول المذكور
 (قوله بهذا) أى بالمساواة التى تضمنها تساوى تضمن الفعل حدثه الذى هو معنى مصدره . وتذكر اسم الإشارة
 باعتبار المذكور أو بالتساوى اللازم لتساوى فافهم (قوله وتستعمل فى غيره) أى مجازا بالاستعارة وإليه أشار بقوله
 لعارض تشبيه أو مرسل لعلاقة الجزئية وإليه أشار بقوله أو تغليب عليه لأن التغليب مجاز مرسل علاقته الجزئية على
 ما قاله ابن كمال باشا ، أو لعلاقة المجاورة وإليه أشار بقوله أو اقترانه إغخ هذا ما ظهر لى فى تقرير عبارته . والضمير
 فى تستعمل عائد على من لا بقيد كونها موصولة فصيح تمثيله بقوله أسرب القطا إغخ مع أن من فيه نكرة لا موصولة
 (قوله أسرب القطا) الهمة للنداء ، والسرب القطيع من كل شئ ، وهويت بكسر الواو من باب رضى وأما هوى
 بهوى كرمى فبمعنى سقط . فنداؤه السرب وطلب إغارة الجناح منه يقتضى تشبيهه بالعالم .

[٨٦] قاله رجل من بنى سليم . وهو من الرافر . ومعناه ليس آباؤنا الذين أصلحوا شأننا ومهدوا أمرنا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد بأكثر
 امتنانا علينا من هذا الممدوح . الفاء للعطف إن تقدمه شئ وما بمعنى ليس . وقوله بأمن منه خبره والباء زائدة والضمير فى منه يرجع إلى
 الممدوح (قوله اللاء) صفة لآبَاؤُنَا وفيه الشاهد حيث أطلق اللاء على جماعة المذكور موضع الذين ، والأكثر كونها لجمع المؤنث نحو قوله
 تعالى : ﴿ وَاللَّاءُ يَمْسُكُ ﴾ وحذف منه الياء أيضا إذ أصله اللاتى وقد قرئ بهما جميعا .

[٨٧] قاله العباس بن الأحنف . وتماه : * لَعَلَّى إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أُطِيرُ * وهو من قصيدة من الطويل . والسرب بكسر السين وسكون
 الراء المهملتين وفى آخره باء موحدة وهو الجماعة من القطا . ومثله السربة بالضم والهمزة فيه حرف نداء وهل للاستفهام من مبتدأ . ويعبر
 جناحه فى محل الرفع خبره وفيه الشاهد حيث أطلق من على غير العاقل لأنه لما نادى سرب القطا كما ينادى العاقل وطلب منها إغارة الجناح
 لأجل الطيران نحو محبوبته التى هو متشوق إليها وبالك لأجلها نزولها منزلة العقلاء . ويروى هل من معبر جناحه فلا شاهد فيه فافهم .

(١) نسب هذا البيت لرجل من بنى سليم والذى نسبة إليه القراء . والشاهد فى البيت قوله اللاء ، حيث جاء فى جمع المذكور كالتين وجعله وصفا لآباء .

وقوله :

[٨٨] أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَتِيهَا الظَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يِعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي
أو تغليه عليه في اختلاط نحو ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾^(١) [الحج : ١٨]

(قوله ألا عِمَّ صباحا) قيل أصل عم أنعم من نعم ينعم بكسر العين فهما أى تنعم حذفت الهمزة والنون تخفيفا على غير قياس ، ويصح أن يكون أمرا من وعم يعم كوعد يعد بمعنى نعم أى تنعم ، وكذا يصح الوجهان في قوله يعمن . ويقال عم بفتح العين من نعم ينعم كعلم يعلم أو من وعم يعم كوضع يضع . وصباحا منصوب على الظرفية أو التمييز عن الفاعل . والظل ما شخص من آثار الديار . والبالي المشرف على العدم والاستفهام إنكارى . والعصر بضمين لغة في العصر فسكون كالعصر بضم فسكون . وعم صباحا من تحية الجاهلية دمايىن يبعث زيادة (قوله في اختلاط) أى في حال اختلاط العاقل بغيره . قال في الغنى يغلبون على الشيء غيره لتناسب بينهما كما في الأيوين للأب والأم والمشرقين والمغربين إلا أن يراد مشرقا الصيف والشتاء ومغرباها والخافقين للمشرق والمغرب وإنما الخافق المغرب ثم تسميته خافقا مجاز لأنه مخفوق فيه أى مغروب فيه والقمرين للشمس والقمر ولاختلاط كما في تغليب المخاطبين على الغائبين في ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة : ١٨٣] بعد قوله ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة : ٢١] لأن لعلكم مرتبط بخلقكم لا باعبدوا والمذكر على المؤنث حتى عدت منهم من وكانت من القانتين بناء على أن من تبعضية . والملائكة على إبليس حتى استثنى منهم من ﴿فَسَجِدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ [البقرة : ٣٤] ولهذا أعد جماعة الاستثناء متصلا والذين آمنوا بشعيب عليه في ﴿أَوْ لَتَعُولُنَّ فِي مَلَّتَا﴾ [الأعراف : ٨٨] بعد قوله تعالى : ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِكُمْ﴾ [الأعراف : ٨٨] ، فإنه عليه الصلاة والسلام لم يكن في ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا معه والمخاطبين على الغيب والعقلاء على غيرهم في يذروكم فيه بعد قوله تعالى : ﴿جَعَلْ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا﴾ [النحل : ٧٢] ، وإلا لقال يذريكم وإياها ومعنى يذروكم فيه يشكم ويكثر كم بهذا الجعل اهـ مع اختصار وبعض زيادة من الدمايىن (قوله نحو والله يسجد) أى يخضع فلا إشكال في وصف غير العاقل به . وما ذكره الشارح ليس لفظ الآية فلعله لم يرد التلاوة فلا اعتراض عليه قال في التوضيح ونحو من يمشى على رجلين فإنه يشمل الأدمى والطائر اهـ قال شيخنا ومنه يعلم أن ذكر الشارح له ليس للتمثيل به بل لنظم الآية لأنه ليس من الثانى بل من الأول يعنى التغليب .

[٨٨] قاله امرؤ القيس بن حجر الكندى . وهو أول قصيدة طويلة من الطويل . وهو مصرع فلذلك أتت عروضه سالمة . وكلمة إلا للعرض والتحضيض . وعم فعل وفاعل . وأصله انعم حذفت منه الألف والنون استخفافا . ويجوز في العين الفتح والكسر والفتح من أنعم مفتوح العين والكسر من مكسورها . وقيل إنه من وعم يعم مثل وعد يعد بمعنى نعم ينعم . وهو من تحايا الجاهلية فقى الغدوات يقولون عم صباحا ، وفي العشوات عم مساء . وانتصاب صباحا على الظرف كأنه قال انعم في صباحك . ويجوز أن يكون تميزا منقولا نحو اشتعل الرأس شيبا ، وأيا منادى حذفت حرف نداءه . والظل صفة للمنادى تابع له وهو ما شخص من آثار الدار ، والبالي صفة من بلى بلى إذا خلوق وهذا من عاداتهم يخاطبون الجمادات ويعنون أهلها (قوله وهل) استفهام على سبيل الإنكار والمعنى قد تفرق أهلك وذهبوا فتغيرت بعدهم عما كنت عليه فكيف تنعم بعدهم وكأنه يعنى بذلك نفسه (قوله يعمن) أصله ينعم وهو فعل مؤكد بالنون ومن فاعله ، وفيه الشاهد حيث استعملها في غير العقلاء تنزيلا لها منزلة العقلاء . والعصر بضمين بمعنى العصر بفتح العين وسكون الصاد وهو الدهر والزمان ويجمع على عصور ، والخالى صفة من خلا الشيء يخلو خلا .

(١) ليس هذا لفظ الآية ، لأن ما ذكره الشارح وهو الأهلون لم يرد به التلاوة ، وإنما يرد به التثليل فقط .

أو اقترانه به في عموم فصل بمن نحو ﴿فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين ومنهم من يمشى على أربع﴾ [النور: ٤٥]، لا قترانه بالعاقل في كل دابة. وتكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً، والأكثر في ضميرها اعتبار اللفظ نحو ﴿ومنهم من يؤمن به﴾ [يونس: ٤٠]، ﴿ومن يقنت منكن﴾ [الأحزاب: ٣١] ويجوز اعتبار المعنى نحو

(قوله أو اقترانه) أى غير العاقل به أى العاقل ولم يعبر بالاختلاط بدل الاقتران تفننا لتعبير المعنى بالاختلاط في هذه الآية الثانية أيضاً أو لحمله العموم في صورة التغليب على الكل الجموعى وفي هذه الآية على الكل الإفرادى فانهم (قوله فصل بمن) أى الجارة هذا هو الأوجه لأنها المتقدمة في الذكر والأقرب إلى عبارته لأنه لو كان مراده الموصولة لقال بها بالإضمار لأن الكلام فيها وفي التصريح بمن الموصولة (قوله نحو فمنهم من يمشى إلخ) فيه أنه يحتمل أن تكون من نكرة موصوفة إلا أن يقال هذا مثال والمثال لا يضره الاحتمال ويظهر أن من الوسطى للاقتران والتغليب معا لشمولها الإنسان والطائر واقترانها في العموم السابق (قوله والأكثر في ضميرها) أى من لا بقيد الموصولة بدليل التثنية بقوله تعالى: ﴿ومن يقنت﴾ [الأحزاب: ٣١] ومحل كون الأكثر مراعاة اللفظ إذا لم يحصل من مراعاة اللفظ إذا لم يحصل من مراعاته لبس نحو أعط من سألتك لا من سألك أو قبح نحو من هى حمراء أمك فيجب مراعاة المعنى فلا يقال أعط من سألك ولا من هو حمراء أمك لقبح الإخبار بمؤنث عن مذكر كعكسه نحو من هى أحمر أمك ولا من هو أحمر أمك لأن الموصول وصلته كشيء واحد، فكأنك أخبرت عن مذكر بمؤنث لكن القبيح في الصورتين الأولين أشد، لأن تخالف الخبر والخبر عنه فيهما في الصلة وفي الموصول وخبره، وفي الصورة الثالثة في الموصول وخبره فقط، وما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله * وإن من النسوان من هى روضة* فأنت الضمير لتقدم ذكر النسوان كذا في التصريح مع زيادة من حاشية الروداني عليه، ومن الدماميني. ولى فيه بحث لأنه يلزم على مراعاة اللفظ في قوله من هى روضة أيضاً الإخبار بمؤنث عن مذكر، فمقتضى التعليل به لوجوب مراعاة المعنى في قوله من هى حمراء أمك وجوب مراعاة المعنى في قوله من هى روضة أيضاً، إذ لا فرق بين المؤنث بالتاء والمؤنث بالالف كما في الدماميني، ولا بين الصفات كحسنة وحمراء والأسماء كروضة وصحراء بدليل ما مر من استقباح من هو حمراء أمك فتدبر. (فائدة) يعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيراً نحو ﴿ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين﴾ [البقرة: ٨] وقد يعتبر اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ نحو ﴿ومن الناس من يشترى هو الحديث﴾ [لقمان: ٦]، -إلى قوله- وإذا قتل عليه آياتنا ﴿[الأنفال: ٣١]، وأما الاختصار على اعتبار المعنى ثم اللفظ فممنوع كما نقله الفارسي عن النحويين وعللوه بأنه يكون إلباساً بعد البيان بخلاف اعتبار اللفظ ثم المعنى فإنه يكون تفسيراً، وأقره ابن هشام وغيره أهـ دماميني ملخصاً، لكن قال في الجمع وتجوز البداءة بالمعنى كقولك من قامت وقعد وشرط قوم لجوازه وقوع الفصل بين الجملتين نحو من يقومون في غير شيء وينظر في أمرنا قومك أهـ وفي الرضى ما نصه: وأما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من أول الأمر فنقل أبو سعيد عن بعض الكوفيين منعه والأولى الجواز على ضعف إلا في اللام

﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمْعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢] ومن قوله^(١):

[٨٩] تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تُخَوِّنِي تَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبُ يَصْطَحِبَانِ

وأما ما فإنها لغير العالم نحو ﴿ما عندكم ينفذ﴾ [النحل: ٩٦]، وتستعمل في غيره قليلا إذا اختلط به نحو ﴿يسبح لله ما في السموات وما في الأرض﴾ [الجمعة: ١] وتستعمل أيضا في

الموصولة فإنه يمنع ذلك فيها فلا يقال الضاربة جاء لحفاء موصوليتها ا هـ (قوله تعش) الخطاب لذنب وقوله لا تخونني أى على ألا تخونني وقيل جواب القسم الذى تضمنه عاهدتني (قوله فإنها لغير العالم) أى موضوعه لغير العالم. قال في التلويح كون ما لغير العقلاء قول بعض أئمة اللغة والأكثر على أنها للعقلاء وغيرهم ا هـ قال في شرح الجامع روى ذلك أى كونها لغير العقلاء عن النبي ﷺ كما في كثير من كتب الأصول وغيرها أن ابن الزبير لما سمع قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨] قال لأخصم محمدا فجاء إلى النبي ﷺ فقال أليس قد عبدت الملائكة أليس قد عبد المسيح فيكون هؤلاء حصب جهنم فقال له النبي ﷺ: «ما أجهلك بلغة قومك؟ ما لما لا يعقل، ا هـ وهذا إن صح كان نصا في المسألة (قوله نحو ما عندكم ينفذ) قيل أى ما عندكم من متاع الدنيا ومتاع الدنيا يشمل الرقيق وهو عاقل فيكون من الاستعمال في غير العالم للاختلاط (قوله وتستعمل في غيره) الضمير لغير العالم وغير غيره هو العالم واستعمالها فيه إما على طريق الاستعارة أو المجاز المرسل وإن لم يشر الشارح إلا إلى الثاني بقوله إذ اختلط به أى بأن غلب غير العالم على العالم. (قوله في صفات العالم) أى في ذوات العالم ملحوظا فيها الصفات غير المفهومة من الصلة كالبكارة والثبوتية في المثال الأول لأنه لما كان الملحوظ فيها الصفات وهى من غير العالم كان كأنها مستعملة في غير العالم وإنما قلنا أى في ذوات إلخ لأن ما في الأمثلة ليست واقعة على الصفات نفسها إذ النكاح في المثال الأول لا يتعلق إلا بالذات والتنزيه في المثالين الأخيرين للذات، وإنما قلنا غير المفهومة من الصلة لئلا يرد عليه أن كل

[٨٩] قاله الفرزدق. وهو من قصيدة يخاطب بها الذئب الذى أتاه وهو نازل في بعض أسفاره في بادية، وكان قد أوقد نارا ثم رمى إليه من زاده وقاله له: تعال تعش ثم بعد ذلك ينبغي ألا يخون أحد منا صاحبه حتى نكون مثل الرجلين اللذين يصطحبان (قوله تعش) أمر والخطاب للذئب. وفي كتاب سيبويه تعال: قوله لا تخونني قيل إنه جواب الشرط ولا محل لها من الإعراب، والحق أن يكون الجواب هو قوله نكن مثل من ياذئب، ويكون قوله لا تخونني جواب القسم الذى تضمنه عاهدتني، أو يكون جملة حالية (قوله مثل من) كلام إضافي منصوب لأنه خبر نكن، ومن موصولة، ويصطحبان صلتها. وقوله ياذئب معترض بين الموصول وصلته. والشاهد في مثل من حيث راعى معنى من في قوله يصطحبان بالثنائية، ومن الموصولة يجوز في ضميرها الاعتبار أن اللفظ والمعنى.

(١) البيت من الطويل وهو للفرزق بن همام بن صعصة. وقد ذكره ابن عيش في الفصل ١٣٢/٢، وذكره سيبويه في الكتاب ٤٠٤/١، والنحسب ١٤٥/٢/٢١٩/١.

صفات العالم نحو ﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء﴾ [النساء : ٣] ، وحكى أبو زيد^(١) سبحانه ما يسبح الرعد بحمده ، وسبحان ما سخر كنّا لنا . وقيل بل هي فيها لذوات من يعقل . وتستعمل في المبهم أمره كقولك - وقد رأيت شبيحا من بعد :- انظر إلى ما رأى ؛ وتكون بلفظ واحد كمن .

(تقريبه) : تقع من وما موصولتين كما مر ، واستفهاميتين نحو من عندك ، وما عندك ،

موصول استعمل في العالم نحو جاعف من قام ملحوظ فيه الصفة المفهومة من صلته لوجوب ملاحظة الصلة . وعبرة الكشف في تفسير قوله تعالى : ﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء﴾ [النساء : ٣٠] ، ما نصه وقيل ما ذهابا إلى الصفة ولأن الأنثى من العقلاء يجرى غير العقلاء اهـ قال السعدني في حواشيه عليه التفرقة أى بين من وما إذا أريد الذات أى لا مع ملاحظة الصفة أما إذا أريد الصفة أى لوحظت مع الذات نحو ما زيد أفاضل أم كريم وفي الموصولة نحو أكرم ما شئت من هؤلاء الرجال القائم والقاعد فما كمن يحكم الوضع على ما ذكره المصنف أى الزمخشري والسكاكي وغيرهما وإن أنكره البعض . والمعنى ههنا انكحوا الموصوفة بأى صفة أردتم من البكر والثيرب إلى غير ذلك من الأوصاف اهـ ويجوز في بعض نسخ الشارح بعد فانكحوا ما طاب لكم من النساء أى الطيب ، والمتبادر منه أن المراد الصفة المفهومة من الصلة وليس كذلك كما مر فالجيد سقوطه كما في غالب النسخ (قوله لذوات من يعقل) أى أعم من أن يلاحظ الصفات معها أولا وكان الأولى يعلم بدل يعقل (قوله وتستعمل) أى حقيقة كما في يس . وقوله في المبهم أمره أى الذى لم يدرأ إنسان هو أو غير إنسان . قال المصنف وكذا لو علمت إنسانيته ولم يدر أذكر هو أو أنتى كقوله تعالى : ﴿إني لنذرت لك ما في بطني محررا﴾ [آل عمران : ٣٥] ، (قوله وتكون بلفظ واحد كمن) أى والأكثر في ضميرها اعتبار اللفظ ويجوز اعتبار المعنى (قوله تقع من وما إلخ) ذكر خمسة معان تشترك فيها من وما وتنفرد ما عن من بمعان أخر ككونها تعجبية ونافية وكافة وزائدة ومصدرية ظرفية وغير ظرفية ومهيئة كما في حيثما فإن ما هيأت حيث للشرطية أو مغيرة كما في لو ما ضربت زيدا فإن ما غيرت لو من الشرطية إلى التحضيض . قال المصنف في التسهيل ويوصف بها أى بما على رأى اهـ قال الدماميني نحو لأمر ما جدع قصير أنفه أى لأمر أى أمر وهذه التى يعبر عنها بالإبهامية ، ويتفرع على الإبهام الحفارة نحو أعطه شيئا ، والفخامة نحو لأمر ما جدع قصير أنفه ، والنوعية نحو اضربه ضربا ما قال المصنف والمشهور أنها زائدة منبهة على وصف لائق بالمحل وهو أول لأن زيادتها عوضا عن محذوف

(١) أبو زيد : هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن قيس بن زيد ... بن الحزرج الإمام المشهور . كان إماما في النحو ، صاحب تصانيف أدبية ولغوية ، وغلبت عليه اللغة والنوادر ، روى عن أبي عمرو بن العلاء ورواية بن العجاج ... وأبى حاتم السجستاني ... وروى له أبو داود والترمذي . ومن تصانيفه : لغات القرآن والتأليف ، خلق الإنسان ، إيمان عثمان ، المقصب غريب الأسماء ... اللغات ، واللغات ، الحظ من إلى تولى رحمه الله سنة ٢١٥ هـ أو ٢١٤ أو ٢١٦ ، انظر البنية ١/ ٥٨٢ ، ٥٨٣ .

وشرطيتين نحو ﴿من يهد الله فهو المهتدي﴾ [الإسراء : ٩٧] ، ﴿وما تفعلوا من خير يوف إليكم﴾ [البقرة : ٢٧٢] ، ونكرتين موصوفتين كقوله :
[٩٠] * أَلَا رُبُّ مَنْ نَعَّشَهُ لَكَ نَاصِحٌ *

وقوله :

[٩١] رُبُّ مَنْ أَضَجَّتْ غَيْظًا قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَمْ

وقوله :

[٩٢] لِمَا نَافِعٍ يَسْمَى الْلَيْبُ فَلَا تُكُنْ بِشَيْءٍ بَعِيدٍ تَفْعُهُ أَلَذَّهَرُ سَاعِيَا

وقوله :

[٩٣] رُبُّ مَا تَكْرَهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهَا قَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعَقَالِ

ثابتة في كلامهم نحو أما أنت منطلقا انطلقت ، فزادها عوضا من كان . وليس في كلامهم نكرة موصوف بها جامدة ألا وهي مردفة بمثل الموصوف نحو مررت برجل أي رجل ، وطعمنا شاة كل شاة فالحكم على ما المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية حكم بما لا نظير له فوجب اجتنابه اهـ باختصار (قوله وما تفعلوا من خير يوف إليكم) المتجه أن الشارح لم يقصد لفظ التلاوة حتى يرد اعتراض البعض كغيره بأنه لفق من آيتين فكان الصواب أن يقول إما ﴿وما تنفقوا من خير يوف إليكم﴾ وإما ﴿وما تفعلوا من خير يعلمه الله﴾ [البقرة : ١٩٧] ، بل قصد ذكر مثال من عنده (قوله رب ما تكره) يجب فصل رب من ما لأن الذي يوصل برب ما الكافة وما هنا نكرة موصوفة بالجملة بعدها والرابط ضمير محذوف أي تكرهه . وقوله فرجة بالفتح أي انفراج . وقال النحاس الفرجة بالفتح في الأمر المعنوي وبالضم فيما يرى من الحائط ونحوه كذا في العيني . وفي القاموس أن الفرجة بمعنى

[٩٠] البيت : * وهو مؤنث بالغيب غير أمين *

وهو من الطويل ، وهو لعبد الله بن همام .

[٩١] البيت من الرمل ، وهو لسويد بن أبي كاهل .

[٩٢] البيت من الطويل وهو بلا نسبة .

[٩٣] قاله أمية بن أبي الصلت . ونسبه في الحماسة البصرية إلى حنيفة بن عمير اليشكري . وقيل هو لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب لعنه الله ، والأول أشهر . وهو من الخفيف . المعنى رب شيء تكرهه النفوس من الأمر له انفراج سهل سريع كحل = عقال الدابة . وفي رواية سيويه ربما تجزع النفوس . ورب من الحروف الجارة . وكلمة ما بمعنى شيء نكرة مجردة عن معنى الحروف ناقصة موصوفة ، والتقدير رب شيء تكرهه النفوس ، فحذف العائد الذي هو مفعول تكره ، والجملة صفة ما ، وفيه الشاهد . ويجوز أن تكون ما كلفة والمفعول المحذوف اسما ظاهرا أي قد تكره النفوس من الأمر شيئا والأصل من الأمور أمرا . وفي هذا إنابة المفرد عن الجمع وفيه وفي الأول إنابة الصفة غير المفردة عن الموصوف إذ الجملة بعده صفة له . (قوله فرجة) بفتح الفاء وهي التفصي والانفراج . وقال النحاس الفرجة بالفتح في الأمر وبالضم فيما يرى من الحائط . والعقال بكسر العين وهو القيد وقال ابن الأثير هو الحبل الذي يعقل به البعير .

ومن ذلك فيهما قولهم : مررت بمن معجب لك ، وبما معجب لك . ويكونان أيضا نكرتين تامتين : أما مَنْ فعلى رأى أبى علىّ زعم أنها فى قوله^(١) :

[٩٦] وَنَعَمْ مَنْ هُوَ فِي سِرِّ وَاعْلَانِ

تمييز والفاعل مستتر وهو هو المخصوص بالمدح . وقال غيره من موصول فاعل ، وقوله هو مبتدأ خبره هو آخر محذوف على حد قوله شعري شعري . وأما ما فعلى رأى

المخلص من المهم مثله وأن فرجة نحو الحائط بالضم . والعقال بالكسر الحبل الذى تشد به الدابة ليمنعها من القيام ووجه الشبه السهولة والسرعة . قال فى المغنى ويجوز أن تكون ما كافة والمفعول المحذوف اسما ظاهرا أى قد تكره النفوس من الأمر شيئا أى وصفا فيه ، أو الأصل من الأمور أمرا وفى هذا إنابة المفرد عن الجمع وفيه وفى الأول إنابة الصفة غير المفردة عن الموصوف إذ جملة له فرجة إلخ عليهما صفة للمحذوف اهـ وقوله إنابة الصفة إلخ أى وهى لا تجوز اختيارا إلا إذا كان الموصوف بعض اسم سابق مجرور بمن أو فى مناظرة ومنا أقام وفينا ظعن وفينا أقام (قوله فعلى رأى أبى على) متعلق بمحذوف أى فتكون نكرة تامة على رأى أبى على (قوله والفاعل مستتر) أى يعود على التمييز كما سيأتى فى قوله :

ويرفعان مضمرًا يفسره تميز كنعم قوما معشره

وسياتى أنه مما يغتفر عوده على متأخر لفظا ورتبة (قوله وهو هو المخصوص) أى ولفظ هو هو المخصوص فهو إما مبتدأ خبره متعلق الجار والمجرور المحذوف والمعنى هو الممدوح مثلا فى سر وإعلان ، أو الجملة قبله والجار والمجرور فى محل نصب على الحال وإما خبر مبتدأ محذوف على ما يأتى (قوله خبره هو آخر) أى والجملة صلة الموصول والجار والمجرور متعلق به المحذوف لما فيه من معنى الفعل أى ونعم من هو الموصوف بالفضائل فى حالته سر وإعلان . قال ابن هشام ويحتاج إلى تقدير هو ثالث يكون مخصوصا خبره الجملة قبله . قال الدمامينى ورابع على القول بأن المخصوص مبتدأ حذف خبره اهـ وفيه أنه لا يتعين تقدير الخبر هو لجواز تقديره الممدوح مثلا . فإن قيل هلا جعل الجار والمجرور خبر هو المذكور ؟ أجيب بأنه لو كان كذلك لكان متعلقا بكون عام والمراد تعلقه بكون خاص هو معنى هو المحذوف إذ المراد ونعم من هو الموصوف بالفضائل فى سر وإعلان .

[٩٤] صدره : * وَنَعَمْ مَزَكَاةٌ مَنْ صَنَعَتْ مَذَاهِبُهُ *

وقبله : وَكَيْفَ أَزْهَبَ أَمْرًا أَوْ أَرَاغَ لَهُ وَقَدْ زَكَاتٌ إِلَى بَشَرِ ابْنِ مَرْوَانَ
وهما من البسيط (قوله مزكاة) بفتح الميم وسكون الزاى المعجمة مفعول من زكأت إلى فلان أى لجأت إليه (قوله ونعم من هو) قال ابن القطاع نعم مكررة . وقيل إن فاعله مستتر تقديره ونعم هو من هو ومن تمييز وهو مخصوص بالمدح . وحكى أبو على بأن من ههنا نكرة تامة غير موصوفة . وفيه الشاهد . وقيل من موصولة فاعل نعم ، وهو مبتدأ وخبره هو آخر محذوف تقديره نعم من هو هو فى سر وإعلان ، والظرف يتعلق بالمحذوف لأن فيه معنى الفعل : أى ونعم من هو الثابت فى حالته السر والإعلان . (قلت) ويحتاج فى ذلك إلى تقدير هو ثالث يكون مخصوصا بالمدح فافهم .

(١) البيت من البسيط ، وقائله مجهول . وهو من شهور الهدى المجمع ١/ ١٩٢ ، ٢/ ٨٦ .

البصريين إلا الأخفش في نحو ما أحسن زيدا؛ إذ المعنى شيء حسن زيدا على ما سيأتى بيانه في بابه. وفي باب نعم وبئس عند كثير من النحويين المتأخرين منهم الرمحشري نحو غسلته غسلًا نعمًا، أى نعم شيئًا فما نصب على التمييز. وأما آل فللعاقل وغيره. وما ذكره الناظم من أنها اسم موصول هو مذهب الجمهور. وذهب المازني إلى أنها حرف موصول، والأخفش إلى أنها حرف تعريف^(١). والدليل على اسميتها أشياء: الأول عود الضمير عليها في

وفيه أنه يجوز تعلقه بخاص لقريئة المدح أى المدح في سر وإعلان كما جرينا عليه آنفاً (قوله على حد قوله شعري شعري) أى على طريقته في التأويل بما يخرجهما عن الاتحاد من كل وجه بأن يراد بهو المبتدأ الذات بقطع النظر عن صفتها وهو الخبر الذات الموصوفة بالفضائل (قوله إلا الأخفش) اعترض بأنه لا يمنع ذلك بل يجوز، ويجوز كون ما موصولة أو نكرة موصوفة والخبر عليهما محذوف وجوبا تقديره شيء عظيم (قوله وفي باب نعم وبئس) عطف على قوله على رأى البصريين إلخ. وزاد بعضهم موضعا ثالثا وهو قولهم إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل الكتابة مثلا إن زيدا بما أن يكتب أى من شيء كتابة فما بمعنى شيء وأن وصلتها في تأويل مصدر بدل من ما أو عطف بيان، والمعنى أنه ملازم للكتابة حتى كأنه خلق منها أفاده الدمايني (قوله فما نصب على التمييز) اعترض بأن ما مساوية للضمير في الإبهام فكيف تميزه. وأجيب بمنع المساواة لأن معناها شيء عظيم، وبهذا الاعتبار يحصل التمييز ١ هـ شئنى ثم الفاعل على هذا ضمير مستتر في نعم يعود على التمييز والمخصوص محذوف تقديره هو وما درج عليه الشارح أحد أقوال في ما هذه ستأتى في باب نعم وبئس، وقد درج عليه في المعنى في موضع، ودرج في موضع آخر على قول آخر منها وهو أنها معرفة تامة فاعل ومثل بها للمعرفة التامة الخاصة أى المقدرة من لفظ اسم تقدمها هو وعاملها صفة له في المعنى فتقديرها في المثال نعم الغسل ومثل للتامة العامة أى المقدرة بالشئ وهى ما لم يتقدمها ذلك بنحو ﴿إِنْ تَبَدَّلُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١] أى فنعيم الشئ هى والأصل فنعيم الشئ إبداءها، لأن الكلام فيه فحذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه فانفصل وارتفع، والحاصل أن ما الاسمية كما تكون نكرة ناقصة وهى الموصوفة وتامة وهى غير الموصوفة تكون معرفة ناقصة وهى الموصولة وتامة كما مر (قوله هو مذهب الجمهور) محل الخلاف حيث لا عهد أى في الخارج وإلا فهى حرف تعريف اتفاقا نحو جاء محسن فأكرمت المحسن قاله الرضى (قوله إلى أنها حرف موصول) رد بأنها لو كانت كذلك لأولت مع ما بعدها بمصدر (قوله إلى أنها حرف تعريف) رد بأنها لو كانت كذلك لمنعت من إعمال اسمى الفاعل والمفعول بمعنى الحال أو الاستقبال لإبعادها لما عن شبه الفعل كالتصغير وبدخولها على الجملة .

(١) واستدل الأخفش على ذلك بأن العامل يخطأها كما يخطأها مع الاسم الجامد مثل: الرجل، ولو كانت اسما لكان لها موضع إعرابى، واستحقت الصلة التى بعدها الإجمال، لأن الصلة لا يسلط عليها عامل الموصول، وأجيب عن ذلك بأن الإعراب قد نقل إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف.

نحو أفلح المتلقى ربه . وقال المازني عائد على موصوف محذوف ، ورد بأن الحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها إلا لضرورة وليس هذا منها . الثاني استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف ، نحو جاء الكريم ، فلولا موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف . الثالث إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضى فلولا أنها موصولة واسم الفاعل في تأويل الفعل لكان منع اسم الفاعل حيثنذ معها أحق منه بدونها . الرابع دخولها على الفعل في نحو^(١) :

[٩٥] مَا أَتَيْتُ بِالْحَكَمِ أَتَرْضَى حُكُومَتَهُ

(قوله عود الضمير عليها) أى والضمير لا يعود إلا على الأسماء (قوله بأن الحذف الموصوف مظان) أى مواقع وهى ثلاثة كون النعت صالحا لمباشرة العامل، وكون المنعوت بعض اسم سابق مخفوض بمن أو في نحو ﴿أَنْ أَعْمَلْ سَابِقَاتٍ﴾ [سبأ: ١١] أى دروعا ومنا ظعن ومنا أقام أى فريق، وفينا سلم وفينا هلك (قوله إلا لضرورة) كقوله: *ترمى بكفى كان من أرمى البشر* أى بكفى رجل (قوله وليس هذا منها) قد يقال هو من الأول لأن النعت صالح لمباشرة العامل (قوله نحو جاء الكريم) فيه أن كريما صفة مشبهة وأل المتصلة بها حرف تعريف على الأصح فكان الأولى التثنية بنحو جاء الضارب (قوله لكان منع اسم الفاعل) أى منع اسم الفاعل بمعنى المضى حيثنذ أى حين إذ كانت غير موصولة بل حرف تعريف . وقوله أحق منه أى من منع عمل اسم الفاعل بمعنى المضى بدونها أى والواقع أنه يعمل معها ويمتنع عمله بدونها ووجه الأحقية أن عمله بسبب شبه الفعل المضارع وهى مبعدة له شبه ومقربة له من الجوامد لأنها حيثنذ من خصائص الأسماء التى الأصل فيها الجمود لأن أصل وضعها للذوات والتزم الأخفش كون اسم الفاعل بمعنى المضى لا يعمل معها فلم ينهض عليه هذا الدليل . (قوله على حرفيتها) أى فى القولين الأخيرين (قوله لكان لها موضع من الإعراب) أى واستحق مدخولها عدم الإعراب لكون العامل أخذ مقتضاه كما يؤخذ مما بعده (قوله قال الشلوبين) تقوية وإيضاح لما قبله (قوله واستحق قائم البناء) يعنى عدم الإعراب بدليل ما بعده (قوله مهمل) أى لا يتسلط عليه عامل (قوله لا يتسلط عليها عامل الموصول) أى لأخذه مقتضاه من العمل فى الموصول (قوله وأجاب) أى الناظم وقوله بأن مقتضى الدليل أى القياس على جعل الإعراب على عجز المركب المزجي الشبيه بمجموع الموصولة وصلته أخذًا مما يأتي . قال الروداني

[١] ذكره العيني فى شواهد الكلام ، شاهدا لدخول الألف واللام على الفعل المضارع تشبيها له بالصفة .

(١) البيت من البسيط ، وقاله الفزدق ، وهو من أيلت يجر بها رجلاً من بني عذرة . وعجز البيت قوله :

ولا الأصيل ولا ذى السراى والجندل ولا الأصيل ولا ذى السراى والجندل

والمعرفة مختصة بالاسم. واستدل على حرفيتها بأن العامل يتخطاها نحو مررت بالضارب، فاجرور ضارب ولا موضع لأل؟ ولو كانت اسما لكان لها موضع من الإعراب. قال الشلويين^(١) الدليل على أن الألف واللام حرف قولك جاء القائم، فلو كانت اسما لكان فاعلا واستحق قائم البناء لأنه على هذا التقدير مهمل لأنه صلة والصلة لا يسלט عليها عامل الموصول. وأجاب في شرح التسهيل بأن مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة لأن نسبتها منه نسبة عجز المركب منه، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجمل لا تتأثر بالعوامل، فلما كانت صلة الألف واللام في اللفظ غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع انتهى^(٢) ويلزم في ضمير أل اعتبار المعنى نحو الضارب والضاربة والضاربين والضاربات. وأما ذو فإنها للعاقل وغيره قال الشاعر^(٣):

[٩٦] ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوصِّلُنِي يَرْمِي وَرَأْيِي بِأَمْسِهِمْ وَأَمْسِلِمَهُ

وإنما لم يمنع مجموع أل وصلتها من الصرف مع أنه شبيه بالمرجى لعدم العلمية اهـ وبحت الدماميني في الجواب بما حاصله الفرق بين الموصول والمركب المزجي بأن المقصود والموصول وإنما جيء بالصلة لتوضيحه فحق الإعراب أن يدور عليه بخلاف المركب المزجي، والدليل على ذلك ظهور الإعراب في أي الموصلة والذين والذين على القول بإعرابهما والذين واللائين على لغة، وأجاب الرضى عن الدليل بأن أل لما كانت على صورة الحرف نقل إعرابها إلى صلتها عارية كما في لا التي بمعنى غير (قوله لأن نسبتها منه نسبة عجز المركب منه) ولهذا لا الموصول ولا ينحرف عنه ولا يستثنى منه قبل تمام الصلة (قوله ويلزم في ضمير أل إلخ) أي لحفاء موصوليتها وجوز أبو حيان مراعاة اللفظ إذا لم يقع خبر أو نعتا نحو جاء الضارب (قوله وذو يواصلني) عطف على خليل وجملة يرمى إلخ خبر ثان لذلك وقوله وامسلمه بكسر اللام وهي الحجر.

[٩٦] قاله بخر بن غنم الطائي شاعر جاهلي مقل. وقد ركب ابن الناطم وأبوهم من قبله صدر البيت على عجز بيت آخر فإن الرواية فيه:

وَأَنْ مَسْؤَلَايَ ذُو يُعْزِلُنِي لَا إِخْلَافَ بَيْنَنَا وَلَا جَرْمَ
يَنْهَرُنِي بِمَنْكَ غَيْرَ مُقْتَلِرٍ يَرْمِي وَرَأْيِي بِأَمْسِهِمْ وَأَمْسِلِمَهُ

وفي رواية السهيلي والجوهري وذو يعاتبني. وهو من المنسرح. وأصله مستغفلن مفعولات مستغفلن مرتين (قوله ذاك) مبتدأ وخليلى خبره، أي صاحبي. وذو بمعنى الذى. وفيه الشاهد حيث جاء بمعنى الذى للمذكر. واستشهد به الزمخشري على مجيء الميم مكان لام التعريف في قوله بامسهم وامسلمة والأصل بالسهم والسلمة. وأهل اليمن يجعلون عوض اللام ميمًا. والسلمة بفتح السين واللام واحدة السلم وهو شجرة من شجر العضاة، كذا فسر البعل في شرح الجرجانية وتبعه على هذا بعض المتأخرين. وليس كذلك. بل الصحيح أن سلمة ههنا بكسر اللام وهي واحدة السلام وهي الحجارة ولما ذكر الجوهري السلمة بكسر اللام استشهد عليه بهذا البيت (فإن قلت) يرمى ما موقعه من الإعراب؟ قلت خبر ثان ويجوز أن يكون حالا. وقيل الواو في وذو يعاتبني زائدة والجملة صفة لقوله ذلك. وقوله خليلى بدل منه ويرمى خبر لذلك وفيه نظر لا يخفى.

(١) الشلويين: هو عمر بن محمد بن عمر... الأستاذ أبو علي، الأشيلي الأزدي، المعروف بالشلويين. كان إمامًا في العربية في عصره بلا منازع، آخر أئمة هذا الشأن بالشرق والغرب. وأما آخر ستين. ومن تصانيفه: تعليقه على كتاب سيوفه، وشرحين على الجزولية. تولى رجه الله سنة ٦٤٥ هـ (انظر البقية ٢/٢٢٤، ٢٢٥).

(٢) انظر توضيح المقاصد، والمسالك ١/٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧.

(٣) البيت من شواهد ابن يعيش ١٧/٩، والمجم ٧٩/١، والدرر ٥٣/١.

وقال الآخر :

[٩٧] فَقُولَا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءٍ سَاعِيَا هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرِقِيَّ الْفَرَاتِيَّ

وقال الآخر :

[٩٨] فَأَيُّمَا كِرَامٍ مُوسِرُونَ لَقِيَتْهُمْ فَحَسْبَى مِنْ ذُو عِنْدِهِمْ مَا كَفَانِيَا

وقال الآخر :

[٩٩] فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءٌ وَجَدَى وَبَثْرَى ذُو حَفَرْتِ وَذُو طَوَيْتِ

والمشهور فيها البناء وأن تكون بلفظ واحد كما في الشواهد . وبعضهم يعربها إعراب ذى صاحب ، وقد روى بالوجهين قوله :

[١٠٠] * فَحَسْبَى مِنْ ذَى عِنْدِهِمْ مَا كَفَانِيَا *

(وكالتى أيضاً لديهم) أى عند طيىء (ذات) أى بعض طيىء ألحق بذو تاء التأنيث

(قوله ساعيا) أى آخذا لصدقات الأموال . والمشرقى السيف المنسوب إلى مشارف موضع بأرض العرب ، والفرائض الزكوات (قوله وبعضهم يعربها إلخ) استشكل الإعراب بقيام سبب البناء وعدم معارض له (قوله إعراب ذى بمعنى صاحب) أى بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرا . وخص بعضهم الإعراب بحال الجر قال لأنه المسموع كما في التصريح (قوله ألحق بذو تاء التأنيث) أى بعد قلب الواو ألفا ومفاد عبارته أن ذات ليست صيغة مستقلة بل أصلها ذو ومفاد عبارة غيره كالغزى أنها صيغة مستقلة فتأمل . وقوله مع بقاء البناء على الضم ينبغى حذف لفظ بقاء لاقضائه أن ذو مبنية على الضم مع أنها مبنية على السكون وفي التوضيح . وحكى إعراب ذات وذوات إعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات أى مع التنوين لعدم الإضافة كما في التصريح . وحكى إعراب ذات إعراب جمع المؤنث السالم كما في الجمع وشرح ابن عقيل على النظم فيكون في ذات ثلاث لغات .

[٩٧] البيت لقول الطائي ، وهو من شعراء الدولة الأموية ، والبيت من الطويل . والشاهد فيه قوله : « وجاء » حيث جاءت « ذو » للعاقل وهو المرء الذى يجمع الزكاة .

[٩٨] ذكر العيني هذا الشاهد في شواهد العرب والمبنى بلفظ « من ذى » دليلا على إعراب ذى بمعنى الذى إعراب ذى بمعنى صاحب ، ولم يذكره الأشموي هناك ، وذكره هنا بلفظ ذو دليلا على صحة إطلاقها على العاقل ولم يذكره العيني . [٩٩] قاله سنان بن الفحل من طى وهو من قصيدة من الوافر والفاء في فإن للتعليل . قوله وبثرى كلام إضافي مبتدأ ، وقوله ذو حفرت خيره ، وفيه الشاهد فإن ذو فيه موصولة وأطلقه على المؤنث وهى البثر أى وبثرى التى حفرت والثى طويت والعائد فيهما محذوف أى حفرتها وطويتها ، ويقال طويت البثر إذا بنيتها بالحجارة . وتسمى هذه ذو الطائية فإن طيا يقولون هذا ذو قال ذاك ورأيت ذو قال ذاك ومررت بذو قال ذاك ، فيستعملونه للمذكر والمؤنث جميعا . [١٠٠] راجع الشاهد رقم ١٠٠ ، وراجع البيت في ابن يعيش ١٣٨/٣ ، والتصريح ١٢٧/١ ، والحقى . ٤١ (٢٨١) والمقرب ٢٧ .

مع بقاء البناء على الضم ، حكى الفراء : بالفضل ذو فضلكم الله به^(١) ، والكرامة ذات أكرمكم الله به (وَمَوْضِعُ اللَّاتِي أُنِيَ ذَوَاتُ) جمعا لذات . قال الراجز^(٢) :

[١٠١] جَمَعَهَا مِنْ أُنِيَ مَوَارِقِ ذَوَاتِ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِي

(تنبهيه) : ظاهر كلام الناظم أنه إذا أريد غير معنى التي واللاتي يقال ذو على الأصل وأطلق ابن عصفور القول في تثنية ذو وذات وجمعهما . قال الناظم : وأظن أن الحامل له

(قوله بالفضل إلخ) ليس بشعر كما توهم أي أسألكم بالفضل . وبه الأخيرة بفتح فسكون أصله بها نقلت حركة الهاء إلى الباء بعد سلب حركتها فسكنت الهاء وحذفت الألف لالتقاء الساكنين (قوله جمعها) أي النون المتقدمة في البيت قبله والأنيق جمع ناقة وأصلها نوقة قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . وأصل أُنِيَ أنوق قدمت الواو لتسلم من الضم وقلبت ياء مبالغة في التخفيف . والموارق جمع مارقة أي سوابق . وقوله ذوات ينهضن بدل أو نعت على مذهب الكوفيين المجوزين تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا في المدح والذم أو خبر لمخدوف أي من ذوات إلخ . ويجوز كون ذوات بمعنى صاحبات أضيف إلى الفعل بمعنى المصدر أي ذوات نهوض كقولهم اذهب بذى تسلم أي بوقت ذى سلامة . وقوله بغير سائق بالهمزة من السوق (قوله إذا أريد) أي على لغة من يقول ذات وذوات ، وقوله غير معنى التي واللاق بأن أريد المفرد المذكر أو المثنى مطلقا أو جمع الذكور أي مع أن مثنى المؤنث يقال له على هذه اللغة ذات لا ذو . قال الرضي في ذو الطائية أربع لغات أشهرها ما مر أعني عدم تصريحها أصلا مع بنائها والثانية ذو للمفرد المذكر ومثناه ومجموعه في الأحوال الثلاثة وذات مضمومة للمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه والثالثة كالثانية إلا أنه يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة في الأحوال كلها . والرابعة تصريحها بتصريف ذو بمعنى صاحب مع إعراب جميع تصريفاتها حملا على التي بمعنى صاحب وكل هذه لغات طائفة اهـ والمصنف ذكر الأولى وكذا الثالثة بنوع تأويل بأن يجعل في كلامه حذف والتقدير وكالتي واللتين لديهم إلخ . ولا مكان هذا التقدير قال الشارح ظاهر كلام الناظم إلخ فافهم (قوله وأطلق ابن عصفور القول في تثنية إلخ) المتجه أن الجار والمجرور متعلق بالقول ومعنى إطلاق القول فيه عدم تقييده ببعض طيء بل أسنده إليهم

[١٠١] قاله رؤبة . أي جمعت النون المذكورة فيما قبله . والأنيق بسكون الياء آخر الحروف ثم النون المضمومة جمع ناقة وأصلها نوقة فجمع على أنوق في القلة ، فاستقلت الضمة على الواو فقدمت الواو فصار أونوق ، ثم قلبت الواو ياء فصار أُنِيَ . وتجمع على أُنَيَانِق جمع الجمع . والموارق جمع مارقة من مرق السهم من الرمايا شبهت هذه الأنيق بالسهم التي تفرق من الرمايا في سرعة مشيا وجريها وسبقها . وروى سوابق جمع سابقة . وقوله ذوات موصولة بمعنى اللاتي ، وفيه الشاهد فإنه جمع ذات لغة جماعة من طيء ، وأكثرهم يستعملون ذو الموصولة بلفظ واحد للمفرد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث . وقوله ينهضن صلة الموصول . قوله بغير سائق من السوق فافهم .

(١) أي أسألكم بالفضل الذي فضلكم الله به .

(٢) البيت من الرجز ، وهو لرؤبة ، وهو من الشواهد المقرب ٦ ، والتصريح ١٣٨/١ . الإعراب : جمعها : فعل وفاعل ومفعول . من أُنِيَ : جار ومجرور متعلق بجمع . موارق : صفة الأنيق . ذوات : صفة ثانية لأنيق ، على رأى من يميز تخالف الصفة والموصوف في التعريف والتذكير ، أو بدل منها أو خبر مبتدأ محذوف عند من لا يميز . ينهض : فعل وفاعل ، والجملة صلة الموصول . بغير : جار ومجرور متعلق بيهض . سائق : مضاف إليه .

على ذلك قولهم ذات وذوات بمعنى التي واللاتي فأضربت عنه لذلك ، لكن نقل المروى وابن السراج عن العرب ما نقله ابن عصفور (وَمِثْلُ مَا) الموصولة فيما تقدم من أنها تستعمل بمعنى الذى وفروعه بلفظ واحد (ذَا) إذا وقعت (بَعْدَ مَا أَسْتَفْهَمَ) باتفاق (أَوْ) بعد (مَنْ) استفهام على الأصح وهذا (إِذَا لَمْ تُلْغِ) ذا (فِي الْكَلَامِ) والمراد بالإغائها أن تجعل مع ما أو من اسما واحدا مستفهما به ويظهر أثر الأمرين في البديل من اسم الاستفهام وفي الوجود ، فتقول عند جعلك ذا موصولا: ماذا صنعت أخير أم شر بالرفع على البديلية من

جملة فعلية مؤاخذة من هذه الجهة أيضا نبه عليه الشاطبي وغيره لكن الشارح لم يتعرض لها بل إنما تعرض لمؤاخذة المصنف إياه من جهة إثبات غير ذو وذوات وإنما لم يتعرض الشارح لتلك الجهة لأن في نقل هذا الإطلاق عن ابن عصفور نظرا. قال ابن عصفور في المقرب وذو وذات في لغة طيء وتثنيهما وجمعهما عند بعضهم. وقال السيوطي في النكت لم يذكر ابن مالك في جميع كتبه تثنية ذو وجمعه فبان أن لا إطلاق في عبارة ابن عصفور لتصريحه بأن ذلك خاص ببعض طيء وأن ابن مالك إنما نازع في الثبوت كذا في الروداني، وعلى هذا كان ينبغي للشارح أن يقول وحكى ابن عصفور تثنية إلخ (قوله على ذلك) أى على قوله بتثنية ذو وذات وجمعهما (قوله لذلك) أى لكونه قاله قياسا على ما قالوه (قوله ومثل ماذا) لعل التشبيه بما دون من مثلا لموازنتها ذا ولحقتها باختتامها بالألف فتدبر (قوله من أنها إلخ) إنما قصر وجه الشبه على ذلك لأن من جملة ما تقدم كون ما لغير العاقل من أن ذا تكون للعاقل بعد من ولغيره بعد ما كما نقله ابن غازي (قوله من استفهام) ففى المتن حذف من الثانى لدلالة الأول لكن في صنيع الشارح تحريك من مع سكونها في المتن (قوله على الأصح) وقيل بعد ما الاستفهامية فقط ورد بالسماح في كليهما (قوله اسما واحدا مستفهما به) أى أو مع ما اسما واحدا موصولا أو نكرة موصوفة، فصور التركيب ثلاثة ويقال له الإلغاء الحكمي والغاؤها الحقيقي جعل ذا زائدة وما استفهامية على رأى الناظم تبعا للكوفيين المجوزين زيادة الأسماء قالوا وذلك المجموع اسما واحدا مستفهما به بخصوص مجواز عمل ما قبله فيه نحو أقول ماذا، ذكره الدماميني نقلا عن المصنف وغيره وكذا في الروداني وغيره فما ذكره البعض من عدم عمل ما قبله فيه توها منه أنه كبقية أسماء الاستفهام غير صحيح. ويظهر أثر الإلغاء في نحو سألت عماذا فتثبت الألف مع الجار على تقدير الإلغاء الحكمي وتحذف معه على تقدير الحقيقي قاله الشيخ يحيى (قوله لأنه مبتدأ وذا وصلته خبر) قال شيخنا الظاهر أنه يجوز عكسه بل هو أولى لأن ذا معرفة حينئذ فتأمل اهـ وجاز هنا الإخبار بمعرفة عن نكرة لأن هذا التركيب من قبيل كم مالك وقد قال الناظم لا يخبر بمعرفة عن نكرة وإن تخصصت إلا في نحو كم مالك وخير منك زيد سيبويه. وفي النسخ نحو فإن حسبك الله على أن ابن هشام اكتفى في الإخبار عن النكرة بالمعرفة بتخصيصها ثم الموافق للصناعة أن الخير أو المبتدأ الموصول فقط لا مجموع الموصول والصلة كما صنع الشارح فتدبر. (قوله قال الشاعر إلخ) قال الدماميني يجوز في البيت كون ماذا اسما واحدا مبتدأ خبره يحاول والرابط محذوف أى يحاوله لجواز مثل هذا في الشعر أو مفعولا ليحاول ونحب خبر محذوف أى هو نحب (قوله يحاول) أى يطلب. والنحب في الأصل المدة يقال فلان قضى نحبه أى مدة حياته وأراد به هنا النذر والمعنى

ما لأنه مبتدأ وذا وصلته خبر، ومثله من ذا أكرمت أزيد أم عمر وقال الشاعر^(١) :
 [١٠٢] ألا تسألان المرء ماذا يُحاول أنحب قيّضى أم ضلال وباطل
 وتقول عند جعلهما اسما واحدا: ماذا صنعت أخيرا أم شرا، ومن ذا أكرمت أزيدا أم
 عمرا^(٢) بالنصب على البداية من ماذا أو من ذا لأنه منصوب بالمفعولية مقدما وكذا تفعل في
 الجواب نحو ﴿ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو﴾ [البقرة: ٢١٩] قرأ أبو عمرو برفع العفو على
 جعل ذا موصولا، والباقون بالنصب على يجعلها ملغاة كما في قوله تعالى: ﴿ماذا أنزل ربكم قالوا
 خيرا﴾ [النحل: ٣٠]، فإن لم يتقدم على ذا ما ومن الاستفهاميتان لم يجز أن تكون موصولة،
 وأجازه الكوفيون^(٣) تمسكا بقوله:

[١٠٣] عدس ما لعباد عليك إمارة نجوت وهذا تخمين طليق

ألا تسألان المرء ماذا يطلبه باجتهاده في أمور الدنيا أنذر أو جبه على نفسه فهو يسعى في قضائه أم هو ضلال وباطل (قوله
 وتقول عند جعلهما اسما واحدا) فيصح أيضا في هذه الحالة تقدير ضمير منصوب بالفعل وجعل ماذا في موضع رفع
 مبتدأ خبره الجملة الفعلية والعائد الضمير المقدر أو في موضع نصب بمحذوف يفسره المذكور ولكن كل هذا تكلف
 مع أنه يرد على الأول أن حذف رابط جملة الخبر مخصوص بالشعر كما يقيده ما مر عن الدماميني وعلى الثاني أن حذف
 الضمير الشاغل قبيح كما سيأتى في باب الاشتغال (قوله وكذا تفعل في الجواب) أى استحسانا لأن حق الجواب أن
 يطابق السؤال اسمية أو فعلية (قوله قل العفو) أى الزائد على قدر الحاجة (قوله وأجازه الكوفيون) أى كما أجازوا في بقية
 أسماء الإشارة أن تكون موصولة تمسكا بقوله تعالى: ﴿ثم أنتم هؤلاء تقتلون﴾ [البقرة: ٨٥]، وقوله تعالى: ﴿وما
 تلك يمينك﴾ [طه: ١٧] أى الذين تقتلون والتي يمينك. وأجيب بجعل تقتلون ويمينك حالا قاله الدماميني.

[١٠٢] قاله لبيد العامري. وهو من قصيدة من الطويل. وكلمة ألا كلمة تنبيه، وما استفهامية مبتدأ وذا خبرها، ويجوز العكس على الخلاف. وفيه
 الشاهد فإن ذاهيه بمعنى الذى والجملة بعدها صلته وذلك لأن تقدمها استفهام بما وهذا لا اتفاق. ومعنى يحاول يطلب والعائد فيه محذوف أى يحاوله.
 [١٠٣] قاله يزيد بن مفرغ الحميري. وهو من قصيدة من الطويل هجا بها عباد بن زياد بن أبى سفيان وملا البلاد من هجوه وكتبه على الحيطان. فلما
 ظفر به ألزمه جوه بأظفاره ففسدت أنامله، ثم أطال سجنه فكلموافيه معاوية فوجه بريدا يقال له حمام فأخرجه وقدمت له فرس من خيل البريد
 فنفرت فقال * عدس ما لعباد عليك إمارة * إلخ. ويقال قدمت له بغلة وهو الأظهر. قوله عدس بفتح العين والبدال والسين المهملات وهو فى الأصل
 صوت يزجر به البغل، وقد يسمى البغل به، وتقديره يا عدس حذف منه حرف النداء. وقوله إمارة بكسر الهمزة أى أمر وحكم، وارتفاعه على
 الابتداء وخبره قوله ما لعباد. قوله أمنت جملة كاشفة لمعنى الجملة السابقة. قوله وهذا بمعنى الذى وفيه الشاهد على رأى الكوفيين فإنهم قالوا هذا هنا
 موصول. وقال البصريون هو اسم إشارة فلا يقع موصولا وتحميل حال، والتقدير وهذا طليق محمولا. وعلى قولهم هذا مبتدأ، وطليق خبره.
 وتحميل صلة الموصول، والعائد محذوف: أى الذى تخمينه طليق أى مطلق من الحبس.

(١) البيت من الطويل والمعنى: يحاول: يحال. نجب: نذر. والإعراب: ألا: أداة استفتاح. تسألان: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والألف فاعل.
 المرء: مفعول به. ماذا: ما اسم استفهام مبتدأ، وذا اسم موصول خبر. يحاول: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر، والجملة لا محل لها صلة الموصول.
 أنحب: الهمزة للاستفهام، ونجب بدل من ما الاستفهامية الواقعة مبتدأ. ليقض: الغاء عاطفة، ويقضى فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع، ونائب الفاعل
 ضمير مستتر. أم: حرف عطف. ضلالا: معطوف على نجب. وباطل: معطوف على ضلالا.
 (٢) وتكون ذاهدا (من) للعاقل، وبعد ما الغير العقال. وجاءت بعد من العاقل في قول الشاعر:

ألا إن قلىسى لىدى الطاعنين حزين فمن ذا يعسرى الحزينا

(٣) ولكن البصريين رأوا أن هذا اسم إشارة. لأن ها التية لا تدخل على الموصولات ويجعلونه مبتدأ كما قال الكوفيون.

وخرج على أن هذا طليق جملة اسمية وتحملين حال أى وهذا طليق محمولا .
(قضييه) : يشترط لاستعمال ذا موصولة مع ما سبق ألا تكون مشارا بها نحو
ماذا التواني ؟ وماذا الوقوف ؟ وسكت عنه لوضوحه (وكلها) أى كل الموصولات (يلزم)
أن تكون (بَعْدُ صِلَةٍ) تعرفه ويتم بها معناه إما ملفوظة نحو جاء الذى أكرمه^(١) أو منوية
كقوله :

[١٠٤] نَحْنُ الْأَلَى فَأَجْمَعُ جُجُو عَكَ ثُمَّ وَجْهَهُمْ إِلَيْنَا
أى نحن الألى عرفوا بالشجاعة بدلالة للمقام . وأفهم بقوله بعده أنه لا يجوز تقديم الصلة

(قوله علك) اسم صوت يزجر به البغل وقد يسمى به البغل . والإمارة بالكسر الحكم .
والبيت من قصيدة هجاها الشاعر عباد بن زياد بن أبى سفيان وقد كتب هجوه على الحيطان فلما
ظفر به ألزمه محوه بأظفاره ففسدت أنامله ثم أطال سجنه فكلما فيه معاوية فوجه له بريدا فأخرجه
وقدمت له بغلة ففرت فقال ذلك عيني . باختصار (قوله وتحملين حال) أى من ضمير طليق بناء
على الأصح من جواز تقديم الحال على عاملها الصفة المشبهة كما في شرح الجامع (قوله ألا تكون
مشارا بها) زاد البعض تبعا لشيخنا شرطا آخر وهو ألا يكون بعدها اسم موصول نحو ﴿ من ذا
الذى يشفع عنده إلا بإذنه ﴾ [البقرة : ٥٥] ولا حاجة إليه للاستغناء عنه بقوله إذا لم تلغ في
الكلام لأنها في هذه الحالة ملغاة فتكون مع من مبتدأ والذي خير . وفي الدماميني أن الإلغاء يرجع
في هذه الحالة أيضا ولا يتعين لأنه يحتمل أن تكون ذا موصولة والذي تأكيد له أو خير لمبتدأ محذوف
أهـ وفي البيضاوى أن من مبتدأ وذا خير والذي بدل أهـ (قوله وكلها يلزم بعده صلة) قال في
التسهيل وقد ترد صلة بعد موصولين أو أكثر مشتركا فيها أو مدلولا بها على ما حذف أهـ فلاشتراك
فيما إذا ناسب الصلة جميع ما قبلها من الموصولات والدلالة فيما لم تناسب إلا واحدا منها والقسم
الأول داخل تحت قول الشارح ملفوظة والثاني داخل تحت قوله أو منوية (قوله بعده) ويجوز الفصل
بينه وبينها بالجملة القسمية والندائية والاعتراضية كما في الجمع والدماميني .

[١٠٤] قاله عبيد بفتح العين وكسر الباء الموحدة ابن الأبرص ، شاعر فحل من شعراء الجاهلية وهو من قصيدة
من الكامل (قوله نحن) مبتدأ وخبره قوله الألى ، وهو بمعنى الذين وصلتها محذوفة لدلالة قوله فاجمع جموعك إلى
آخره عليه . وفيه الشاهد وهو أن الصلة لا بد منها للموصول إما لفظا وإما تقديرا . والتقدير نحن الذين جمعنا جموعنا
فاجمع أنت أيضا جموعك . وقال أبو عبيد الذين ههنا لا صلة لما (قوله ثم وجههم) عطف على فاجمع . وفيه شاهد
آخر وهو أن الألى بمعنى الذين .

(١) وذلك الأكثر في ذكر الصلة صراحة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلا ﴾ .

ولا شيء منها على الموصول وأما نحو ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف : ٢٠] ففيه متعلق بمحذوف دلت عليه صلة أل لا بصلتها والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين ويشترط في الصلة أن تكون معهودة أو منزلة منزلة المعهود وإلا لم تصلح للتعريف فالمعهودة نحو

(قوله تعرفه) اعترض بأن الموصول لو كان معرفاً بصلته لتعرفت النكرة الموصوفة بصفتها . وأجيب بأن تعيين الموصول بصلته وضعى لوضعه معرفة مشاراً به إلى المعهود بمضمون صلته بين التكلم والمخاطب ، فمعنى قولك لقيت من ضربته إذا كانت موصولة لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروباً لك ، فهي موضوعة على أن تكون معرفة بصلتها . وأما إذا جعلتها موصوفة فالمعنى لقيت إنساناً مضروباً لك فالتخصيص بمضروبية المخاطب وإن حصل لقولك إنساناً لكنه ليس بتخصيصاً وضاعياً بل هو عارض لأن إنساناً موضوع لإنسان ما ، بخلاف الذى ومن مثلاً فإنهما وضعا لمخصص بمضمون صلتهما فالفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة أن تخصيص المعرفة وضعى وهو المراد بالتعريف عندهم ، وليس المراد به مطلق التخصيص ألا ترى أنك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شيء آخر مع أنها لا تسمى بذلك معرفة لكونه غير وضعى كقولك اعبد إلها خلق السموات والأرض أه دماينى ببعض تلخيص وسياق قريباً جواب آخر فتنبه (قوله ولا شيء منها) أى ولو ظرفاً أو جاراً ومجروراً (قوله على الموصول) وأما تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض فجائز نحو جاء الذى قائم أبوه . قال فى التسهيل وقد بلى معمول الصلة الموصول إن لم يكن حرفاً أو أل . وعلل فى الشرح المنع مع الحرف وأل بأن امتزاج الحرف بصلته أشد من امتزاج الاسم بصلته فتقديم معمولها كإيقاع كلمة بين جزئى مصدر وكذا اشتداد امتزاج أل . قال الماردى وفصل فى الحرف قوم فأجازوا فى غير العامل نحو عجبت . مما زيدا تضرب ومنعوا فى العامل كأن (قوله ففيه متعلق إلخ) اختار قوم كابن الحاجب جواز تقديم معمول صلة أل إذا كان ظرفاً كما فى الآية وعليه لا تقدير . قال ابن الحاجب والفرق عندنا بين أل وغيرها أن أل على صورة الحرف المنزل جزءاً من الكلمة فكانت كغيرها من الأجزاء التى لا تمنع التقدم وفرقنا بينها وبين غيرها فى ذلك كالفرق بينها وبين غيرها اتفاقاً فى جعل صلتها اسم فاعل أو اسم مفعول لتكون مع أل كالاسم الواحد . واختار السيوطى ما نقله فى الجمع عن الكوفيين من جواز تقديم الظرف المتعلق بصلة الموصول اسماً كان أو حرفياً^(١) (قوله بمحذوف) تقديره وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين وعلى هذا يكون من الزاهدين إما صفة مؤكدة نحو عالم من العلماء أو مؤسسة على معنى ممن بلغ بهم الزهد إلى أن يعدوا من الزاهدين أو خير ثان لكان أفاده الدماينى (قوله دلت عليه صلة أل) لا يرد أن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً لأن ذلك فى باب الاشتغال قاله يسن (قوله أن تكون معهودة) بأن يعلمها المخاطب ويعلم تعلقها بمعين أما صفة النكرة فالشرط فيها علم المخاطب بها فقط هذا هو الفرق بينهما ومنه يعلم وجه تعرف الموصول بصلته دون النكرة بصفتها قيل علل اشتراط العهد إذا أريد بالموصول معهود فإن أريد به الجنس أو

(١) وهذا أحسن وأولى بالألف .

جاء الذى قام أبوه ، والمنزلة منزلة المعهود هى الواقعة فى معرض التهويل والتفخيم نحو ﴿ فغشيم من اليم ما غشيم ﴾ [طه : ٧٨] ، ﴿ فأوحى إلى عبده ما أوحى ﴾ [النجم : ١٠] ، وأن تكون (على ضمير لا يثق) بالموصول أى مطابق له فى الأفراد والتذكير وفروعها (مُشْتَمِلَةٌ) ليحصل الربط بينهما وهذا الضمير هو العائد على الموصول وربما خلفه اسم ظاهر كقوله^(١) :

الاستغراق فالشرط كون صلته كذلك وفى الروداني بعد كلام والتحرير أن المراد بكون الصلة معهودة أن تكون معروفة للسامع سواء كان تعريفها العهد الخارجى نحو وإذ تقول للذى أنعم الله عليه أو تعريف الحقيقة : أى من حيث هى نحو المعطى خير من الآخذ أو تعريف الحقيقة فى ضمن بعض الأفراد نحو كمثل الذى ينطق أو فى ضمن جميع الأفراد نحو اقتلوا المشركين بناء على أن ال موصولة أو الذى يشرك أو الذين يشركون أو من يشرك أو نحو ذلك فالصلة فى الجميع معهودة والعهد الخارجى فى الأول وذمنى فى غيره وأما نحو ﴿ فغشيم من اليم ما غشيم ﴾ فالظاهر أنه من تعريف الحقيقة فى ضمن كل فرد ويحتمل العهد الخارجى أى الذى يعرف فى الخارج أنه غشيم فإن المعهود خارج يجوز أن يكون مجعلا كما يكون مفصلا فظهر أن العهد فى الجميع وأن استثناء مقام إرادة الجنس أو الاستغراق أو التهويل غير صحيح (قوله أو منزلة منزلة المعهود) إجراء لدالتها بقرينة المقام على عظمة موصولها مجرى العهد لتعيينها موصولها بهذا الاعتبار ، فاندفع قول سم وأقره شيخنا والبعض . قد يقال إن عرفت الصلة مع الإبهام فلا معنى لاشتراط العهد مطلقا على أنه قد يشكل الاكتفاء بالتنزيل فى حصول التعريف فليتأمل وعبرة التوضيح معهودة إلا فى مقام التفخيم والتهويل فيحسن إبهامها ١ هـ وعلى هذا لا حاجة إلى التنزيل المذكور (قوله فى معرض التهويل) أى التخويف والتفخيم أى التعظيم أى المجرد عن التخويف فلا يقال من لازم التهويل التفخيم وقوله نحو فغشيم إلخ مثال للتخويف وقوله فأوحى إلخ مثال للتفخيم (قوله وأن تكون إلخ) يلزم على صنيعه تغيير إعراب قول المصنف مشتملة (قوله أى مطابق له إلخ) المراد المطابقة أعم من أن تكون لفظا ومعنى كما فى الموصولات الخاصة أو لفظا فقط أو معنى فقط كما فى المشتركة غير أن على ما مر . هذا ويجوز مراعاة المعنى بعد مراعاة اللفظ كثيرا وعكسه قليلا بل قيل بمنع . ومراعاة اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ كما مر ذلك (قوله وربما خلفه اسم ظاهر) قال شيخنا الظاهر أن بقية الروابط الآتية فى الابتداء تأتى هنا إذ لا فرق ومن خلف الظاهر قوله تعالى : ﴿ وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به ﴾ [آل عمران : ٨١] ، فاللام الأولى للابتداء وما موصول بمعنى الذى مبتدأ وآتيتكم صلة عائدها محذوف أى آتيتكموه ثم جاءكم عطف على آتيتكم عائدها معكم لأنه اسم ظاهر خلف عن الضمير والأصل مصدق ، ولتؤمنن به جواب قسم محذوف ومجموع القسم والجواب خبر المبتدأ وقيل غير ذلك (قوله فى رحمة الله) لو أضمر لقال فى رحمتك

(١) مر هذا الشاهد برقم (٨٢) انظره فى موضعه .

[١٠٥] * سَعَادُ التِي أَصْنَاكَ حُبُّ سَعَادَا *

وقوله^(١) :

[١٠٦] * وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ * *

كما سبقت الإشارة إليه وهو شاذ فلا يقاس عليه .

(تنبيه) : الموصول إن طابق لفظه معناه فلا إشكال في العائد ، وإن خالف لفظه معناه فلك في العائد وجهان : مراعاة اللفظ وهو الأكثر ، ومراعاة المعنى كما سبقت الإشارة إليه وهذا ما لم يلزم من مراعاة اللفظ ليس فإن لزم ليس نحو أعط من سألتك لا من سألك وجبت مراعاة المعنى (وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهَهَا) من ظرف ومجرور تامين (الَّذِي وَصِلَ * بِهِ) الموصول (كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي أَبْنَتْهُ كُفْلٌ) فعندى ظرف تام صلة من وابنه كفل جملة اسمية صلة الذي . وإنما كان الظرف والمجرور التامان شبيهين بالجملة

نظر إلى المبتدأ أو رحمته نظرا إلى الخبر واعتبار الخبر أكثر وأقيس كما في التسهيل وشرحه للدماميني ولاحتمال الضمير هنا وتعيينه في الشاهد قبله للغمية عدد الشاهد . (قوله فلا إشكال في العائد) أى في مطابقته لظهور حصول المطابقة لفظا ومعنى (قوله وهو الأكثر) أى في غير آل على ما مر (قوله فإن لزم ليس إلخ) اعترض بأن اللازم في المثال إجمال لا ليس ولا محذور في الإجمال بل قد يكون من مقاصد البلغاء ويمكن دفعه بأن المراد باللبس هنا الإجمال في مقام البيان وهو معيب وكاللبس قبح الإخبار بمؤنث عن مذكر في نحو من هي حمراء أمك على ما تقدم بيانه فتنبه (قوله وجملة) خبر مقدم والذي مبتدأ مؤخر لأنه المعرفة وتجويز البعض كغيره العكس غير صحيح على ما ذكره الناظم كما مر . وفي وصل ضمير يعود إلى كلها هو نائب الفاعل وظاهر صنيع الشارح عوده إلى الموصول المعلوم من المقام أو المتقدم في قوله موصول الأسماء ومنهم من جعل نائب فاعل وصل الضمير المجرور بعده (قوله من ظرف ومجرور تامين) فيه أنهما هنا متعلقان بفعل فتكون الصلة حيثئذ جملة فلا حاجة لقوله أو شبهها إلا أن يقال مراده بالجملة في قوله وجملة الملفوظ بها وبشبهها الجملة المقدرة كما في الدماميني . والمراد بالتام ما يفهم عند ذكره متعلقة العام وكذا الخاص إذا دلت عليه قرينة كما قاله الدماميني ومثل له بأن يقال اعتكف زيد في الجامع وعمرو في المسجد فتقول بل زيد الذي في المسجد وعمرو الذي في الجامع . وبالنقص ما لا يفهم عند ذكره متعلقه الخاص لعدم القرينة عليه وبهذا التحقيق يعلم ما في كلام البعض .

[١٠٥] قاله مجنون بنى عامر كذا قيل . وصدره :

* قِيَارَبُ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ *

وهو من الطويل (قوله وأنت) مبتدأ وخبره الذي في رحمة الله أطمع ، والتقدير أنت الذي أطمع في رحمتك . وهذا من المواضع التي خلف الضمير العائد اسم ظاهر كما في قولهم : أبو سعيد الذي رويت عن الخدرى . وفيه الشاهد إذ القياس وأنت الذي في رحمتك أطمع ، أو في رحمتك ، ولكنه أتى بالظاهر على خلاف القياس .

(١) هذا الشاهد مر برقم (٨٣) انظره في موضعه . وهو في هذا الموضع على خلاف القياس .

لأنهما يعطيان معناها لوجوب كونهما هنا متعلقين بفعل مسند إلى ضمير الموصول تقديره الذى استقر عندك والذى استقر فى الدار . وخرج عن ذلك ما لا يشبه الجملة منهما وهو الظرف والمجرور الناقصان نحو جاء الذى اليوم والذى بك ، فإنه لا يجوز لعدم الفائدة . **(تنبيهه)*** : من شرط الجملة الموصول بها مع ما سبق أن تكون خبرية لفظا ومعنى ، فلا يجوز جاء الذى الذى أضربه أو ليته قائم أو رحمه الله خلافا للكسائى^(١) فى الكل وللمازنى فى الأخيرة وأما قوله :

(قوله يعطيان معناها) أى يدلان عليه لأنهما يدلان على نفس الجملة ويلزم من ذلك دلالتها على معناها **(قوله متعلقين بفعل)** قال فى المنى قال ابن يعيش وإنما لم يجرز فى الصلة أن يقال إن نحو جاء الذى فى الدار بتقدير مستقر على أنه خبر لمخدوف على حد تماما على الذى أحسن بالرفع لقلة واطراد هذا ، ولـ فيه بحث إذ مقتضى تعليقه صحة تقدير مستقر على أنه خبر مبتدأ مخدوف إذا طالت الصلة لفظا نحو جاء الذى فى الدار النفيسة لانتفاء العلة حيثئذ وظاهر إطلاقهم يخالفه . ولعل هذا وجه عدول الدمامينى عن تعليل المنع بما ذكره ابن يعيش إلى تعليقه بأن شرط الحذف من الصلة ألا يصلح الباقي للوصل وهو مفقود هنا لصلاحيه الباقي وهو الجار والمجرور للوصول فليتأمل **(قوله خبرية)** اعتراض بأن شرط الخبرية قصد نسبتها بالذات كما أفاده السيد فى شرح المفتاح وجملة الصلة ليست كذلك وكذا جملة الصفة والحال والخبر . ويمكن أن يجاب بأن تسميتها خبرية باعتبار الأصل قبل جعلها صلة ويجوز عدم موافقة النحاة على هذا الشرط . ومن الخبرية الجملة القسمية عند من يسميها خبرية نظرا إلى الجواب . وأما من يسميها إنشائية نظرا إلى القسم فيستثنى من عدم جواز الوصل بالإنشائية والشرطية كالقسمية فى جواز الوصل بها إذا كان جوابا خيرا وإلا فلا كذا فى الروداني ، وإنما اشترط كون جملة الصلة خبرية لأنه يجب أن يكون مضمونها معلوم الانتساب إلى الموصول للمخاطب قبل الخطاب والجملة الإنشائية ليست كذلك لأن مضمونها لا يعلم إلا بعد إيراد صيغها أفاده الدمامينى ولم يكتف عن قيد الخبرية بقيد العهد إذ يلزم من كونها معهودة كونها خبرية قال الروداني دفعا لتوهم أنها فى مقام التهويل قد تكون غير خبرية **(قوله جاء الذى أضربه إلخ)** المثال الأول للإنشائية لفظا ومعنى الطلبية صراحة والثانى للإنشائية لفظا ومعنى الغير الطلبية صراحة والثالث للإنشائية معنى لا لفظا **(قوله شطت نواها)** أى بعد بعدها وتأنيث الفعل لاكتساب الفاعل التأنيث من المضاف إليه وفسر الدمامينى والشمى نواها بجهة قصدها من السفر . وعد فى القاموس من معانى النوى الدار ، والتأنيث على هذين الوجهين ظاهر **(قوله وأن ماذا فى الثانى إلخ)** قال بعض المحققين المشهور أن عسى إنشاء لكن دخول الاستفهام عليها نحو ﴿فهل عسى﴾ ووقعها خيرا لأن إني عسى صائما دليل على أنه فعل خبري ، وإذا ثبت كونها خيرا فينبغي أن يجوز وقوعها صلة بلا خلاف اهـ .

(١) لأن الكسائى أجاز أن تكون الصلة إنشائية .

[١٠٧] وَإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قَبْلَ التِي لَعَلِّي وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا
وقوله :

[١٠٨] وَمَاذَا عَسَى الْوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنِّي لَكِ غَاشِقُ
فمخرّج على إضمار قول في الأول أى قبل التى أقول فيها لعل أزورها ، وأن ماذا
في الثانى اسم واحد وليس ذا موصولة لموافقة عسى لعل في المعنى وأن تكون غير

(قوله لموافقة عسى) علة لمخذوف تقديره وإنما كانت جملة عسى إنشائية لموافقة إلخ (قوله وإن كانت
عندهم خبرية) أى بحسب الأصل لا بحسب الاستعمال فإنها بحسب إنشائية اتفاقاً فحينئذ عدم استعمالها
صلة إنشائية لا خبرية كذا في الورداني وقيل لأن التعجب إنما يكون فيما خفى سببه ففيه إبهام مناف
لما يقصد بالصلة من التبيين (قوله وألا تستدعى إلخ) بقى من الشروط ألا تكون معلومة لكل أحد
نحو جاء الذى حاجباه فوق عينيه قاله يسّ نقلاً عن المصنف ولعل وجه عدم تعيين مثل هذه الصلة
للموصول لثبوتها لكل ذى حاجبين وعينين وعلى هذا يتجه جواز نحو هذا المثال إذا قصد الاستغراق
فاستغده فإنه نفيس (قوله وصفة إلخ) نقل يسّ عن الرخمشى في المفصل والسعد في المطول أن الوصف
من مرفوعة الواقع صلة أل جملة لا شبه جملة وجعله في التوضيح شبه جملة وهو الظاهر ولعل مراد
القائل بأنه جملة أنه جملة في المعنى (قوله اسم الفاعل واسم المفعول) أى اللذان أريد بهما الحدث
فإن أريد بهما الثبوت كالمؤمن والصانع كانت أل الداخلة عليهما معرفة لأنها حيثئذ صفة مشبهة
هـ يسّ (قوله وجه المنع) أى منع كونها صلة لأل ووجه الجواز شبه الفعل باعتبار رفعها الظاهر
باطراد مطلقاً بخلاف أفعال التفضيل فإنه لا يرفع الظاهر باطراد إلا في مسألة الكحل . قوله : (لأنها
للثبوت) أى والفعل للتجدد والحدث . قوله : (ومن ثم) أي من أجل أن منع وصل أل بالصفة
المشبهة من حيث أنه لا تؤول بالفعل وفيه أن هذا إنما ينتج أصل المنع لا اتفاق إلا أن يجعل
كلامه من باب ذكر جزء العلة وحذف جزئها الثاني وهو عدم رفع أفعال التفضيل الظاهر باطراد

[١٠٧] البيت للفرزدق ، وهو من الطويل ، ومعناه : أنه يريد ويرجو نظرة جهة التى يأكل أن يزورها وإن بعدت
دارها . ولقد استدل به الكسائى على جواز مجيء الصلة إنشائية ، حيث وقعت الجملة الإنشائية المصورة « بلعل »
صلة للاسم الموصول « التى » وهذا قد رد على تقدير قول مخذوف . والجملة الواقعة صلة خبرية ، وجملة لعل مقول
القول : . أو أن أزورها صلة التى وجملة لعل معترضة ، وخبر لعل مخذوف .

[١٠٨] البيت لجميل بن معمر ، وهو من الطويل ومعناه : يقول الشاعر : إن الوشاة لن يستطيعوا أن يقولوا شيئاً
إلا أنني أحبك ، والوشاة جمع واش ، وهو اللام الساعى بالفساد . واستدل الكسائى بهذا البيت أيضاً على مجيء الصلة
إنشائية واستدل به على أن - ذا - اسم موصول . وجملة الصلة إنشائية ، لأن عسى بمعنى لعل ، وقد رد هذا بأن
ذا مركبة هنا مع ما فمادها كلها اسم واحد مستفهم به ، وليست - ذا - اسماً موصولاً .

تعجبية^(١) ، فلا يجوز جاء الذي ما أحسنه وإن كانت عندهم خبرية ، وأجازه بعضهم وهو مذهب ابن خروف^(٢) قياسا على جواز النعت بها ، وألا تستدعى كلاما سابقا فلا يجوز جاء الذي لكنه قائم (وصفة صريحة) أى خالصة الوصفية (صلة أل) الموصولة . والمراد بها هنا اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة ، وفي الصفة المشبهة خلاف . وجه المنع أنها لا تؤول بالفعل لأنها للثبوت ومن ثم كانت أل الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بالاتفاق ، وخرج بالصرحة الصفة التي غلبت عليها الإسمية نحو أبطح وأجرع وصاحب ، فال في مثلها حرف تعريف لا موصولة . والصفة الصريحة مع أل اسم لفظا فعل معنى ومن ثم حسن عطف الفعل عليها نحو ﴿ فالمغيرات صبحا فاثرون به نقعا ﴾ [العاديات : ٣ - ٤] . ﴿ إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله فرضا حسنا ﴾ [الحديد : ١٨] وإنما لم يؤت بها فعلا كراهة أن يدخلوا على الفعل ما هو على صورة المعرفة الخاصة بالاسم فراعوا الحقين (وَكَوَّلُهَا) أى صلة أل (بمُعَرَّبِ الْأَفْعَالِ) وهو المضارع (قُل) من ذلك قوله :

إلا في مسألة الكحل بخلاف الصفة فتدبر (قوله التي غلبت عليها الإسمية) أى بسبب كثرة استعمالها في الذات بقطع النظر عن الصفة (قوله نحو أبطح وأجرع وصاحب) أما أبطح فهو في الأصل وصف لكل مكان منبطح أى متسع من الوادي ثم صار اسما للأرض المتسعة . وأما أجرع فهو في الأصل وصف لكل مكان مستو ثم صار اسما للأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئا . وأما الصاحب فهو في الأصل وصف للفاعل ثم صار اسما لصاحب الملك . قال الشاطبي والدليل على أن هذه الأسماء انسلخ عنها الوصفية أنها لا تجرى صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا (قوله فالمغيرات صبحا) أى فالخيول المغيرات في الصبح . والنقع الغبار (قوله فراعوا الحقين) أى حق الموصولة فأدخلوها على ما هو في معنى الجملة وحق المشابهة الصورية فأدخلوها على مفرد لفظا (قوله وكونها) مصدر كان الناقصة وهو مبتدأ والضمير المضاف إليه اسمه في محل جر باعتبار الإضافية ومحل رفع باعتبار اسمية الكون والجار والمجرور خبر من حيث النقصان وقل خبره من حيث الابتداء (قوله أى صلة أل) على هذا الحل تكون الباء بمعنى من ويصح عود الضمير على أل فالباء على ظاهرها أى وكون أل موصولة بمعرب إلخ (قوله بمعرب الأفعال) بحث الدماميني أن أل إذا وصلت بجملة مضارعية أو غير مضارعية كان لها محل من الإعراب وكان محلها بحسب ما يقتضيه العامل في المفرد الذي يصح حلوله محلها من رفع أو نصب أو جر ، وأن قولهم جملة لا محل لها من الإعراب ليس على إطلاقه .

(١) ولقد اختلف العلماء في جملة التعجب أم خبرية أم إنشائية ، فذهب قوم إلى أنها إنشائية ، وقالوا جميعا : لا يجوز أن يوصل بها الاسم الموصول ، وذهب فريق إلى أنها خبرية وأجيزوا الوصل بها ومنهم ابن خروف ، وعند الجمهور لا يجوز ، لأن التعجب يتكلم به عند خفاء السبب ، والابهام صاف للبيان ، فيكون مستثناه من الخبرية ، وقيل : إنما لم يوصل بها لأنها وإن كانت خبرية في الأصل ، إنشائية في الاستعمال .
(٢) ابن خروف ، هو علي بن محمد بن علي ... أبو الحسن بن خروف الأندلسي ، النحوي ... كان إماما في العربية محددا ، موافقا ماهرًا مشاركا في الأصول ... أقرأ النحو بعدة بلاد ، وأقام بحلب مدة ... وكان من تصانيفه شرح سيويه ، وشرح الجمل ، وكتابه في الفرائض ... وقد توفي سنة ٩٠٦ هـ (انظر البنية ٢/٢٠٣) .

[١٠٩] مَا أَتَيْتَ بِالْحَكَمِ أَتَرْضَى حُكْمَهُ وَلَا الْأَصِيلَ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلَ
وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة ، ومذهب الناظم جوازه اختياراً وفاقاً لبعض
الكوفيين ، وقد سمع منه أبيات .

(تنبيهه) : شذ وصل ال بالجملة الاسمية كقوله (١) :

ورأيت بخط الشنواني عازيا لسم ما نصه : يمكن أن يرد هذا البحث بأن الجملة إنما يكون لها
محل إن صح حلول المفرد محلها إذا كان ذلك المفرد مفرداً حقيقة . أما إذا كان مفرداً صورة
جملة حقيقية فلا يكون للجملة التي يصح حلولها محلها . وقد بين الرضى أن صلة أل المفرد :
اسم صورة ، فعل حقيقة اهـ وكذا قال الشمني وزاد أو يقال محل ذلك إذا كان إعراب ذلك المفرد
بالأصلة وإعراب الاسم بعد أل عارية منها كما مر (قوله الترضي) بإدغام اللام وتركه بخلاف لام
أل الحرفية فإنه يجب إدغامها في التاء ونحوها تخفيفاً لكثرة الاستعمال قاله سم (قوله وهو مخصوص
عند الجمهور بالضرورة) بناء على قولهم إنها ما وقع في الشعر مما لا يقع مثله في النثر . وما قاله ابن
مالك بناء على قوله إنها ما اضطر إليه الشاعر ولم يجد عنه مندوحة . ولهذا قال لتمكنه من أن يقول
المرضى لكن ضعف مذهبه بأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها بنظم تركيب آخر . ورأيت بخط الشنواني
عازيا لسم ما نصه : قد يقال مراد المصنف بما ليس عنه مندوحة ما هو كذلك بحسب العبارات المتبادرة
التي يسهل استحضارها في العادة فلا يرد عليه ما ردّ به عليه فليتأمل اهـ جواب حسن كان يخاطر
كثيراً ببالى (قوله وفاقاً لبعض الكوفيين) في التصريح أن ما عليه المصنف اختيار ثالث في المسألة لأن
بعض الكوفيين يميزونه اختياراً والجمهور يخصونه بالضرورة فالقول بالجواز أى اختياراً على قلة قول
الثالث اهـ وتبعه على ذلك البعض فحمل قول الشارح وفاقاً لبعض الكوفيين على أن المراد وفاقاً لبعض
الكوفيين في الجواز اختياراً لا في القلة لعدم قولهم بها . والذي يظهر لى أن بعضهم المذكور يقول
بالقلة أيضاً وإن لم يصح بها إذ يبعد غاية البعد أن يقول بكثرة اختياراً فيكون الخلاف على قولين
فقط . ثم رأيت في كلام الروداني ما يؤيده (قوله على المعه) أى الكائن معه ، فيجب تقدير المتعلق
اسماً لما تقدم من أن صلتها مفرد في معنى الفعل فيكون مستثنى من إطلاقهم أن الظرف إذا وقع صلة
وجب تقدير متعلقه فعلاً أفاده الإسقاطى . وقوله حر أى حقيق (قوله تستعمل موصولة) مع قوله
وتكون بلفظ واحد إشارة إلى وجه الشبه في قوله كما وأنه ناقص لأن ما لغير العاقل وأياً لهما وما مبنية

[١٠٩] البيت للفرزدق ، وقد سبق هذا البيت برقم (٩٧) . انظره هناك .

(١) هذا البيت قاله مجهول وهو من شواهد المعنى رقم (٥٩) ، والجمع ١٨٥/١ . ولقد قال العيني : « هذا البيت أنشده ابن مالك
للاحتجاج به ، ولم يعزه إلى قائله ، اهـ ، وروى البغدادي بيتاً يشبه أن يكون هو هذا البيت ولم يعزه لقاتل أيضاً ، وهو :
بلى القوم الرسول الله فيهم فم أهل الحكومة من قهر »

[١١٠] مِنْ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ لَهُمْ دَائِتْ رِقَابُ بَنِي مَعْدٍ
وبالظرف كقوله^(١) :

[١١١] مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ فَهُوَ حَرٌ بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَةٍ

و (أَيُّ) تستعمل موصولة خلافاً لأحمد بن يحيى^(٢) في قوله إنها لا تستعمل إلا شرطاً أو استفهاماً ، وتكون بلفظ واحد في الأفراد والتذكير وفروعهما (كَمَا) وقال أبو موسى^(٣) إذا أريد بها المؤنث لحقتها التاء ، وحكى ابن كيسان أن أهل هذه اللغة يشنونها ويجمعونها (وَأُغْرِيَتْ) دون أخواتها (مَا لَمْ تُضَفْ * وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ أَنْحَدَفُ) فَإِنْ أُضِفَتْ

دائماً وأياً مبنية في حالة فقط فعلم أن قوله وتكون إلخ ليس دخولاً على قول المصنف كما وإن زعمه البعض بل قوله مرتبط بكل من قوله تستعمل إلخ وقوله وتكون إلخ فافهم .

(قوله خلافاً لأحمد بن يحيى) هو ثعلب ورد عليه بقوله : * فسلم على أيهم أفضل * لأن أي الاستفهامية والشرطية لا يبينان على الضم ولا يصلحان هنا . تصريح بالمعنى . وببحث فيه باحتمال أن تكون أي في البيت استفهامية هي وخبرها مقول قول محذوف نعت لجرور على محذوفاً أي على شخص مقول فيه أيهم أفضل كما قالوا مثل ذلك في : ما هي بنعم الولد ، ما لي بنام صاحبه . وسأأتى جوابه قريباً فتفطن (قوله إلا شرطاً أو استفهاماً) أي لا موصولة فالخبر إضافي إذ لا ينفي استعمالها نعتاً وحالاً ووصلة لنداء ما فيه أل (قوله يشنونها ويجمعونها) يقال أيان وأيتان وأيون وأيات بالإعراب في جميع الأحوال إعراب المثني والجمع . ولك أن تصرح بالمضاف إليه كأن تقول أيتن وأياهم وأيتاهن وأيوهم وأياتهن وعلى هذه اللغة لا تكون أي من المشترك . وفي صرف أية وأيات ومنع صرفهما للتانيث والتعريف بنية الإضافة لمعرفة الذي هو شبه العلمية خلاف . قال الروداني والجمهور على الصرف أي لأن التعريف بنية الإضافة ليس من علل منع الصرف عندهم (قوله ما لم تضف) أي مدة انتفاء إضافتها

[١١٠] هو من الوافر . أصله من القوم الذين رسول الله منهم . وفيه الشاهد حيث أتى بوصل الألف واللام الموصولة على صورة الجملة الاسمية على وجه الشلوذ . وقيل إن الألف واللام من الذين مبقاة والباقي محذوف للضرورة ، والرسول مرفوع بالابتداء ، ومنهم خبره (قوله لهم) بدل من قوله من القوم . ورقاب مرفوع بدانت أي ذلت وخضعت . وبنو معد هم قريش وهاشم . ومعد بفتح الميم هو ابن عدنان بن أدد بن هيمس بن نبت بن قيدار بن إسماعيل بن إبراهيم خليل الرحمن صلوات الله عليهم .

[١١١] لم أقف على اسم راجزه . ومن مبتدأ وخبره فهو حر . ودخله الفاء لتضمين المبتدأ معنى الشرط . والشاهد في قوله على المعه حيث وصل الموصول بالظرف وهو شاذ ، وأصله على الذي معه . وحر بفتح الحاء وكسر الراء أي فهو جدير لائق بعيشة واسعة . يقال حر وحرى وحرى كلها بمعنى واحد .

(١) البيت مكن الرجز ، وقائله مجهول ، وهو من شواهد الدرر ٦١/١ ، المعنى برقم (٥٩) . وهذا البيت مأخوذ من قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ شُكِرْتُمْ لِأَزِيدَكُمْ ﴾ .

(٢) هو أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني ... الإمام أبو العباس ثعلب ... إمام أهل الكوفة في النحو واللغة ... حفظ كتاب الفراء فلم يشذ منها حرف ... ومن مصنفاته صنف المصون في النحو ، معاني الشعر ، معاني القرآن ، القراءات تولى ٢٩١ هـ (انظر البغية ٣٩٦/١ - ٣٩٨) .

(٣) وأبو موسى ، هذا أبو موسى الحامض سليمان بن حمد بن أحمد النحوي ، البغدادى المعروف بالحامضى ، كان أواحد المذكورين من العلماء بنحو الكوفيين ، وأخذ النحو عن ثعلب ، وجلس في موضعه ، وروى عنه الزاهد وغلّام منطويه ... ومن تصانيفه صنف خلق الإنسان ، الرخوش ... المختصر في النحو . تولى سنة ٣٠٥ هـ (البغية ٦٠١/١) .

وحذف صدر صلتها بنيت على الضم نحو ﴿ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد﴾ [مریم : ٦٩] ، التقدير أيهم هو أشد ، وإن لم تضاف أو لم يحذف نحو أى قائم وأى هو قائم وأيهم هو قائم أعربت ، وقد سبق الكلام على سبب إعرابها في المبنيات (وَبَعْضُهُمْ) أى بعض النحاة وهو الخليل ويونس^(١) ومن وافقهما (أَعْرَبَ) أيا (مُطْلَقًا) أى وإن أضيفت وحذف صدر صلتها ، وتأولا الآية : أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر والتقديم ﴿ثم لننزعن من كل شيعة﴾ الذى يقال فيه أيهم أشد . وما يونس فجعلها استفهامية أيضا لكنه حكم بتعليق الفعل قبلها عن العمل ، لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب ، واحتج عليهما بقوله :

[١١٢] إِذَا مَا لَقِيتَ بَنَى مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ^(٢)

المقيدة أخذا من واو الحال يحذف صدر صلتها بأن ينتفيا معا نحو أى هو قائم أو تنتفى الإضافة دون الحذف نحو أى قائم ، أو ينتفى الحذف دون الإضافة نحو أيهم هو قائم ، فهذه الصور الثلاث منطوق عبارته على قاعدة أن النفي إذا توجه إلى مقيد بقيد صدق بانتفاء المقيد والقيد معا. وانتفاء المقيد فقط وانتفاء القيد فقط أما إذا أضيفت وحذف الصدر فتبنى وهذه صورة المفهوم والشارح قدم بيان المفهوم على بيان المنطوق لقلته . ووجه البناء في الأخيرة قيام موجه وهو الشبه الاقتضاي مع عدم المعارض لتنزيل المضاف إليه منزلة صدر الصلة فكأنه لا إضافة . ومن أعربها في هذه الصورة أيضا لم يقل بهذا التنزيل . ووجه إعراب الثلاث الأول وجود المعارض من الإضافة اللفظية في الثالثة والتقديرية في الأوليين لقيام التنوين فيهما مقام المضاف إليه ولم ينزل التنوين في الثانية منزلة الصدر لضعفه عن ذلك ولأن قيام التنوين مقام المضاف إليه معهود كما في كل وبعض وحيث بخلاف قيامه مقام المبتدأ (قوله وصدر وصلها ضمير) ظاهره التقييد بالضمير . ويحتمل أن يقال إن الاسم الظاهر كذلك نحو جاء أيهم ضاربه أى جاء أيهم زيد ضاربه في مقام عهد فيه أن زيدا ضرب واحدا من الجماعة سم . ويؤخذ مما ذكر ما نقل عن أبى حيان أنها إذا وصلت بظرف أو مجرور أو جملة فعلية أعربت إجماعا (قوله على الضم) للإشارة به لكونه أقوى الحركات إلى أن للكلمة حالة إعراب وأصل التحرك لالتقاء الساكنين (قوله وإن لم تضاف) أى سواء ذكر صدر الصلة أو حذف بقرينة تمثيله .

[١] قاله غسان بن ولة . وهو من المتقارب . وكلمة ما زائدة ، وإذا فيها معنى الشرط فلذلك دخلت الفاء في جوابها وهو فسلم (قوله أيهم) أى موصول مضاف إلى الضمير وصدر صلتها محذوف والتقدير على أيهم هو أفضل . وفيه الشاهد حيث حذف صدر صلتها فلذلك بنى على الضم . وروى بالجر على لغة من أعرب أيا مطلقا . وهذا حجة على أحمد بن يحيى في زعمه أن أيا لا يكون إلا استفهاما أو جزءا .

(١) يونس : هو يونس بن حبيب الضبي الولاء البصري ، أبو عبد الرحمن من أصحاب أبى عمرو بن العلاء ، برع في النحو ، وسمع من العرب ، وروى عن سيويه ، وله قياس في النحو ... وسمع منه الكسائي والفراء مات سنة ١٨٢ هـ (الفيحة ٣٦٥/٢) .

بضم أى لأن حروف الجر لا يضم بينهما وبين معمولها قول ولا تعلق . وبهذا يبطل قول من زعم أن شرط بنائها ألا تكون مجرورة بل مرفوعة أو منصوبة ، وذكر هذا الشرط بن إياز وقال نص عليه النقيب فى الأملى . ويحتمل أن يريد بقوله وبعضهم إلى آخره أن بعض العرب يعربها فى الصور الأربع ، وقد قرئ شاذاً أيهم أشد بالنصب على هذه اللغة .

(تنبيهان) : الأول لا تضاف أى لنكرة خلافاً لابن عصفور^(١) ، ولا يعمل فيها إلا مستقبل

(قوله وتأول الآيات إلخ) فالمفعول على قول الخليل محذوف وأى مبتدأ فضمته إعراب وأشد خبر والجملة نائب فاعل يقال وأما على قول يونس فسدت جملة أيهم أشد مسد المفعول . وبقي رأى ثالث للأخفش والكسائى وهو جعلها استفهامية والمفعول كل شيعة ومن زائدة بناء على قولهما إنها تزداد فى الإيجاب وجملة الاستفهام مستأنفة شرح الجامع **(قوله فجعلها استفهامية أيضاً)** اعترض عليه بأن الاستفهام لا يقع بعد الفعل إلا إذا كان من أفعال العلم أو القول على الحكاية فلا يجوز ضربت أزيد عندك أم عمرو وتنزع ليس منها **(قوله الذى يقال فيه)** أى الفريق الذى إلخ . ويلزم على هذا الحل حذف الموصول وبعض الصلة وهو ممتنع فلو قال فريقاً يقال فيه إلخ لكان أول **(قوله وبين معمولها)** اعترض بأنه على تقدير القول لا يكون معمولها اسم الاستفهام بل شيئاً آخر . وأجيب بأن المراد بالمعمول ما يليق أن يكون معمولاً وهو اسم الاستفهام المذكور ، ويكون المراد بالمعمول ما يليق أن يكون معمولاً للحرف يندفع اعتراض آخر وهو أن ما قاله الشارح بتأنيده تقديرهم القول فى قولهم ما هى بنعم الولد وقولهم على بش العير . وحاصل الجواب أن ما بعد الحرف هنا يليق أن يكون معمولاً فلا ضرورة إلى تقدير القول بخلافه فيما ذكر لأن ما بعده فعل . وعبارة المغنى فى توجيه رد بيت الشاعر الأقوال الثلاثة السابقة نصها لأنه لا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته وحرف الجر لا يعلق ولا يستأنف ما بعد الجار اهـ بتقديم وتأخير مراعاة لترتيب الأقوال كما سبق **(قوله لا تضاف أى)** أى الموصولة التى الكلام فيها أما الواقعة نعتاً أو حالاً فلا تضاف إلا إلى نكرة وأما الشرطية والاستفهامية فيضافان إلى النكرة وكذا إلى المعرفة الدالة على متعدد نحو أى الرجال أفضل أو المفردة المقدر قبلها دال على متعدد نحو أى زيد أحسن أى أى أجزائه أحسن وأى الدينار دينارك أى أى أفراده أو المفردة المعطوف عليها مثلها بالواو كقول الشاعر * أى وأيك فارس الأحزاب * وهما فى النكرة بمنزلة كل فیراعى فى الضمير المضاف إليه ومع المعرفة بمنزلة بعض فیراعى المضاف فيقال أى غلامين أتيا أى غلمان أتوا أى الغلامين أى أى الغلمان أى كما تقول ذلك عند الإتيان بلفظ كل وبعض . إن قيل الموصول معرفة بصلته فيلزم اجتماع معرفين على أى . أجيب بأن أياً لو وضعها على الإبهام محتاجة إلى تعريف جنس ما وقعت

(١) والصور الأربع هى :

أ ، أن تضاف ويذكر صدر حلتها مثل يعجنى أيهم هو قائم .

ب ، أن لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها . مثل يعجنى أى قائم .

ج ، أن لا تضاف ويذكر صور صلتها . مثل يعجنى أى هو قائم .. وهذه الأحوال الثلاثة معربة بالحركات .

د ، أن تضاف ويحذف صور الصلة مثل قوله تعالى : ﴿ ثم لنزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً ﴾ وهذه الحالة لا تعرب إلا إذا

أضيف وذكر صور الصلة ، وانظر ٢٤٣/١ ، ٢٤٤ نوضح القاصد والمسالك ...

متقدم كما في الآية والبيت . وسئل الكسائي لم يجوز أعجبنى أيهم قام فقال أى كذا خلقت .
الثاني تكون أى موصولة كما عرف . وشرطا نحو ﴿أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى﴾ [الإسراء : ١١٠] واستفهاما نحو ﴿فأى الفريقين أحق بالأمن﴾ [الأنعام : ٨١] ،
ووصلة لنداء ما فيه أل ، ونعتا النكرة . دالا على الكمال نحو مررت برجل أى رجل ،
وتقع حالا بعد المعرفة نحو « هذا زيد أى ، رجل »^(١) ومنه قوله :

عليه وإلى تعريف عينه فالأول بالمضاف إليه والثاني بالصلة بخلاف غيرها فإنه محتاج إلى الثاني فقط فأى معرفة
بالإضافة والصلة من جهتين كذا قالوا . ولى فيه بحث لأنه لا يتأتى فيما إذا كانت أى الموصولة للجنس لأن صلتها
حيث لا تعرف العين ، ويمكن دفعه بأن المراد بالعين التى تعرفها صلة أى ما يعم قسم الجنس المعرف بالإضافة .
لا يقال تعريف العين بالصلة يستلزم تعريف الجنس لأننا تمنع ذلك فقد يتميز الشئ ببعض صفاته مع الجهل
بجنسه . هذا . وجوز الرضى اجتماع معرفين مختلفين وفرع عليه جواز إضافة العلم مع بقاء علميته . وإنما لم تجز
إضافتها إلى النكرة مع أن بيان جنس ما وقعت عليه يحصل بها لأن الموصول مراد تعيينه وإضافته إلى النكرة تقتضى
إبهامه فيحصل التذافع ظاهرا (قوله ولا يعمل فيها إلخ) هذا مذهب الكوفيين وتبعهم الموضح . وقال الناطم في
التسهيل تبعا للبصريين ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافا للكوفيين (قوله والبيت) اعترض بأن أيا لم يعمل
فيها في البيت فعل فضلا عن كونه مستقبلا لأن العامل فيها حرف جر . وأجيب بأن الجار والمجرور متعلق بالفعل
فهو عامل في المجرور محلا (قوله وسئل الكسائي) أى فى حلقة يونس . تصریح (قوله أى كذا خلقت) أى وضعت
ووجه ابن السراج ذلك كما فى التصريح بأن أيا وضعت على الإبهام ولو قلت أعجبنى أيهم قام كان على التعيين
وإيضاحه أى معنى أعجبنى أيهم قام أعجبنى الشخص الذى وقع منه القيام فى الخارج فهو متعين فى الخارج بوقوع
القيام منه فى الماضى بالفعل وإذا قلت يعجبنى أيهم يقوم فمعناه يعجبنى الشخص الذى يقع منه القيام وهو مبهم
لعدم تعيينه بوقوع القيام منه خارجا ومثله قولك اضرب أنت أيهم يقوم فعلم أن الإبهام فى يعجبنى أيهم يقوم ليس
من جهة صلاحية المضارع للحال والاستقبال حتى يرد اعتراض شيخنا على التوجيه بأن الأمر يعمل فيها ولا إبهام
فيه لأنه للاستقبال فقط نعم يرد أن مفاد التوجيه أن سبب التعيين وعدمه مضى الصلة واستقبالها لا مضى العامل
واستقباله فافهم وإنما اشترط التقدم لتمتاز الموصولة عن الشرطية والاستفهامية لأنهما لا يعمل فيهما إلا متأخر
(قوله ووصلة لنداء ما فيه أل) قال الرضى وذلك لأنهم استكروا اجتماع التثنية فى التعريف فحاولوا أن يفصلوا بينهما
باسم مبهم يحتاج إلى ما يزيل إبهامه فيصير المنادى فى الظاهر ذلك المبهم وفى الحقيقة ذلك المخصص الذى يزيل الإبهام
وعين الماهية فوجدوا ذلك الاسم أيا إذا قطع عن الإضافة واسم الإشارة لوضعهما مبهمين مشروطا إلى إبهامهما إلا
أن اسم الإشارة قد يزيل إبهامه بالإشارة الحسية فلا يحتاج إلى الوصف بخلاف أى فكانت أدخل فى الإبهام فلهذا جاز
يا هذا ولم يميز أى بل لزم أن يردفه ما يزيل إبهامه اهـ وبهذا أيضا كان الفصل بأى أكثر من الفصل باسم الإشارة .

[١١٣] فَأَوْمِئْتُ إِيْمَاءً خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ فَلِلَّهِ عَيْنًا حَبْتَرٌ أَيَّمَا فَسِي (وَلِي * ذَا الْحَذَفِ) المذكور في صلة أى وهو حذف العائد إذا كان مبتدأ (أَيَّا غَيْرُ أَي) من الموصولات (يَقْتَضِي) غير أى مبتدأ ، ويقتنى خبره ، وأيا مفعول مقدم . وأصل التركيب غير أى من الموصولات يقتضى أيا أى يتبعها في جواز حذف صدر الصلة (إِنْ يُسْتَطَلَّ وَصَلٌ) نحو ما أنا بالذى قائل لك سواء أى بالذى هو قائل لك ، ومنه ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ ﴾ [الزخرف : ٨٤] أى هو في السماء إله (وَأِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ) الوصل (فَالْحَذَفُ نَزْرٌ) لا يقاس عليه وأجازه الكوفيون^(١) . ومنه قراءة يحيى بنى يعمر ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾ [الأنعام : ١٥٤]

(قوله دالا على الكمال) أى فيما أضيفت إليه مشتقا أو جامدا والثناء على الموصوف في الأول باعتبار الوصف المدلول عليه بالمضاف إليه وفي الثاني باعتبار كل ما يمدح به الموصوف من أوصاف الكمال فيكون أبلغ كمررت بفارس أى فارس وبرجل أى رجل . قال الفارسي رجل الثاني غير الأول لأن الأول واحد ، والثاني جنس لأن أيا بعض ما تضاف إليه (قوله لحبت) اسم رجل ويلزم في هذين الوجهين أى كونها نعتا وكونها حالا بالإضافة إلى مماثل الموصوف لفظا ومعنى أو معنى فقط نحو مررت برجل أى إنسان بخلاف مررت برجل أى عالم فلا يجوز كما في التسهيل والجمع (قوله حذف العائد إذا كان مبتدأ) أخذ كونه عائدا من قوله ضمير وأخذ كونه مبتدأ من قوله وصدر وصلها (قوله إن يستطل) أى يعدّ طويلا فالسين والتاء لعدّ الشيء كذا كاستحيسته أو يطل بالبناء للمجهول أى يطلها المتكلم فهما زائدتان فزيادتهما لا تتوقف على بنائها للفاعل كما توهمه البعض ولم يشترط طول الصلة في أى ملازمتها للإضافة لفظا أو نية فالطول بالإضافة لازم لأى فكان مغنيا عن اشتراط طول الصلة لكن يقبح يعجبني أى قائم وإن جاز لعدم الطول لفظا نقله ابن خروف وغيره عن سيويه (قوله ومنه وهو الذى في السماء إله) فإله خير مبتدأ محذوف هو العائد وفي السماء متعلق بإله لأنه بمعنى معبود ولا يجوز تقدير إله مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو فاعلا بالظرف لخلو الصلة حيثث من العائد على الموصول ، ولا يحسن جعل الظرف متعلقا بفعل هو صلة وإله الأول والثاني بدلين من الضمير المستتر فيه ، وفي الأرض معطوف على في السماء لتضمنه الإبدال مرتين مع اتحاد المبدل منه وهو ضعيف بل قيل بامتناعه ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون وفي الأرض إله مبتدأ وخبرا لئلا يلزم فساد المعنى إن استؤنف وخلو الصلة من عائدا إن عطف كذا في التصريح والروادى عليه والمغنى (قوله فالحذف نزور) إلا في لا سيما زيد فإنهم جوزوا إذا رفع زيد أن تكون ما موصولة وزيد خبر

[١١٣] البيت من الطويل ، وقاله الراعى ، وهو من شواهد الجمع ٩٣/١ والشاهد فيه قوله : « أَيَّمَا فَسِي » حيث وقعت « أى » حال من المعرفة : حبتَر .

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقا ، سواء كان الموصول أيا أم غيره ، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل . وذهب البصريون إلى جواز حذف هذا العائد إذا كان الموصول أيا مطلقا ، فإذا كان الموصول غير أى لم يجوزوا الحذف إلا بشرط طول الصلة ، فالخلاف بين الفريقين منحصر فيما إذا لم تطل الصلة وكان الموصول غير أى . واستدل الكوفيون جاء جماعيا ومنه ما ذكر .

وقراءة مالك بن دينار وابن السماك ﴿ما بعوضة﴾ [البقرة : ٢٦] بالرفع . وقوله :
[١١٤] لا تثنو إلا الذي خيّر فما شقيت إلا نفوس الألى للشر نأوونا
وقوله :

[١١٥] مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَا يَتَطَّقِ بِمَا سَفَى وَلَا يَحِجِدُ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ
(وَأَبْوَا أَنْ يُخْتَزَلَ) العائد المذكور أى يقطع ويحذف (إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي) بعد حذفه
(لَوْ صَلَّيْ مُكْمِلٍ) بأن كان ذلك الباقي بعد حذفه جملة أو شبهها لأنه والحالة هذه لا يدرى
أهناك محذوف أم لا لعدم ما يدل عليه ، ولا فرق في ذلك بين صلة أى وغيرها ، فلا
يجوز جاءنى الذى يضرب أو أبوه قائم أو عندك أو فى الدار على أن المراد هو يضرب أو هو

مبتدأ محذوف وجوبا باطراد لتنزيلهم لا سيما منزلة إلا استثنائية وهى لا يصرح بعدها بجملة فإذا قيل لا سيما
زيد الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت ذكر ذلك فى المغنى (قوله وابن السماك) بالكاف على وزن العطار
فإن صدر بأب فباللام كذا نقل عن الفراء (قوله بالرفع) أى فى الآيتين . أما ينصب أحسن فالذى اسم موصول
حذف عائده أى على العلم الذى أحسنه وجوز الكوفيون كونه موصولا حرفيا فلا يحتاج لعائد أى على إحسانه
وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج لصلة ويكون أحسن حيثذا اسم تفضيل لا فعلا ماضيا وفتحته إعراب لا بناء
وهى علامة الجر كذا فى الروداتى . وأما ينصب بعوضة بعوضة بدل من مثلا وما حرف زائد للتوكيد . وقيل
ما نكرة موصوفة وبعوضة صفة لما ويجوز على قراءة الرفع أن تكون ما حرفا زائدا ويضمير المبتدأ تقديره مثلا هو
بعوضة كذا فى إعراب القرآن لأنى البقاء (قوله من يعن) بالبناء للمجهول على اللغة المشهورة أى من يعنيه وبهيمه
حمد الناس له لرغبته فيه ، ويحد بفتح الياء التحتية وكسر الحاء المهملة من حاد إذا مال (قوله العائد المذكور)
أى الذى هو صدر الصلة والأكثر فائدة جعل الضمير عائدا على العائد مطلقا سواء كان صدر صلة أو لا كما صنع
ابن عقيل فلا يجوز حذف الهاء من ضربته فى قولك جاء الذى ضربته فى داره لأن الباقي بعد حذفه صالح للوصل
(قوله ويحذف) عطف تفسير (قوله مكمل) أى للموصول وهو صفة لازمة (قوله جملة أو شبهها) أى مشتملة
على العائد (قوله لأنه والحالة هذه إلخ) فيه أن غاية ذلك حصول الإجمال وهو ليس بعيب ولو قال لأن المتبادر
حيثذا إلى فهم السامع عدم الحذف لاستفهام التعليل .

[١١٤] البيت من البسيط ، وقائله مجهول ، وهو من شواهد الأشعرى فقط . والشاهد فيه قوله : «إلا الذى خير» حيث حذف
عائد الموصول مع كونه مرفوعا بالابتداء والصلة ليست طويلة ، وذلك على تقليل ، وأجازة الكوفيون .
[١١٥] هو من البسيط (قوله من) موصولة فى محل الرفع على الابتداء ، ولا ينطق خبره مجزوم لتضمن المبتدأ معنى الشرط . ويعن
بضم الياء آخر الحروف ، وسكون العين ، وفتح النون من قولهم عنت بحاجتك بضم أوله أعنى بها . والمعنى من يعنى بموصول
الحمد أى من يرغب فى حمد الناس له فلا يتكلم بالذى هو سفه : أى كلام فاحش . وما فى بما موصولة وصدر صلتها محذوف
أى بما هو سفه : أى بالذى هو سفه ، وفيه الشاهد حيث حذف العائد للمرفوع بالابتداء مع عدم طول الصلة وهو ضعيف . (قوله
ولا يحذف) بالجزم عطفا على لا ينطق من حاد عن الطريق يحيد حيودا وحيدة وحيدة : إذا مال وعدل عنه .

أبوه قائم أو هو عندك أو هو في الدار ، ولا يعجبني أيهم يضرب أو أبوه قائم أو عندك أو في الدار كذلك ، أما إذا كان الباقي غير صالح للوصل بأن كان مفرداً أو خالياً عن العائد نحو ﴿أيهم أشد﴾ [مريم : ٦٩] ﴿وهو الذي في السماء إله﴾ [الزخرف : ٨٤] جاز كما عرفت للعلم بالمحذوف .

(تنبيهان) : الأول ذكر غير الناظم لحذف العائد المبتدأ شروطاً آخر : أحدها ألا يكون معطوفاً نحو جاء الذي زيد وهو فاضلان . ثانيها ألا يكون معطوفاً عليه نحو جاء الذي هو زيد قائمان ، نقل اشتراط هذا الشرط عن البصريين ، لكن أجاز الفراء وابن السراج في هذا المثال حذفه . ثالثها ألا يكون بعد لولا نحو جاء الذي لولا هو لأكرمك . الثاني أفهم كلامه أن العائد إذا كان مرفوعاً مبتدأ لا يجوز حذفه فلا يجوز جاء اللذان قام ولا اللذان جنَّ (وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ) أى عند النحاة أو العرب (كَثِيرٌ مُنْجَلِي . فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ ائْتَصَبَ * بِفِعْلٍ) تام (أَوْ وَصِفٍ) هو غير صلة أل فالفعل (كَمَنْ تَرْجُو يَهْبُ) أى نرجوه ،

(قوله على أن المراد هو يضرب إلخ) أما على قطع النظر عن الضمير وجعل الباقي بعد حذفه صلة مستقلة فيجوز (قوله بأن كان مفرداً) أى اسماً واحداً (قوله نحو أيهم أشد إلخ) فى كلامه لف ونشر مرتب (قوله ألا يكون معطوفاً) اشترط هذا الشرط مع أن الكلام فى حذف العائد المبتدأ لأن المعطوف على المبتدأ مبتدأ ، واشترطوه لأن حذفه وحده يؤدى إلى بقاء العاطف بدون المعطوف ومع العاطف فيه صورة الإخبار عن مفرد بمنى (قوله ألا يكون معطوفاً عليه) لأنه يؤدى إلى وقوع حرف العطف صدراً أو الإخبار عن مفرد بمنى صورة (قوله ألا يكون بعد لولا) لوجوب حذف الخبر بعدها بقيده الآتى فلو حذف العائد لأدى إلى الإجحاف ، وبقي شرطان آخران ألا يكون بعد حرف نفي نحو جاء الذى ما هو قائم وألا يكون بعد حصر نحو جاء الذى ما فى الدار إلا هو وإنما فى الدار هو ، وأما اشتراط كونه غير منسوخ احترازاً عن نحو اللذان كانا قائمين فمعلوم من إطلاق لفظ المبتدأ لأن المنسوخ لا يسمى مبتدأ على الإطلاق (قوله أفهم كلامه) أى حيث أشار إلى حذف الصدر بقوله : وفى ذا الحذف (قوله فلا يجوز جاء اللذان قام إلخ) لأن الفاعل ونائبه لا يحذفان إلا فى مواضع ليس هذا منها (قوله عندهم) متعلق بكثير وقوله كثير منجلى خبران للحذف . وقوله فى عائد متعلق بكثير ومنجلى على سبيل التنازع هذا هو الظاهر . وفى كلامه من عيوب القافية التضمنين^(١) وهو تعلقها بما بعدها إلا أن يخص بكون ما بعدها ركن الإسناد كما قاله بعضهم (قوله متصل) فى مفهومه تفصيل فإن كان انفصال الضمير لمعنى يفوت بحذفه بأن كان للتقديم أو لكونه بعد أداة الحصر امتنع حذفه وإن لم يكن لذلك جاز نحو ﴿ومما رزقناهم ينفقون﴾ [البقرة : ٣] بناء على تقدير العائد منفصلاً لأنه أرجح أى رزقناهم إياه على أنه سيأتى عن الروداني أن المراد بالمتصل هنا ما ليس واجب الانفصال وعليه يخرج القسم الأول ويدخل الثانى .

(١) التضمن أحد عيوب القافية ، وهو تعلق ما فيه قافية بأخرى ، وهو قبيح إن كان مما لا يعم الكلام بدونه . ومقبول - إذا كان فيه بعض المعنى لكنه يفسر ما بعده .

أو هذا الذى بعث الله رسولا أى بعثه ، وما علمت أيدينا أى علمته . والوصف كقوله :
 [١١٦] ما الله مولىك فضل فأحمدته به فما لدى غيره نفع ولا ضرر^(١)
 أى الذى الله مولىكه فضل ، وخرج عن ذلك نحو جاء الذى إياه أكرمت ، وجاء الذى

(قوله إن انتصب * بفعل أو وصف) فإن قلت قد نصوا فى قوله تعالى : ﴿ أين شركائ الذين كنتم تزعمون ﴾ [القصص : ٦٢] أنه يجوز أن يكون التقدير يزعمونهم شركائ وهذا لا إشكال فيه ، وأن يكون التقدير تزعمون أنهم شركائ وعلى هذا فقد صح حذف العائد المنصوب بغير فعل ولا وصف . قلت الذى اعتمد بالحذف المعمول المشتمل على الضمير ولم يعتمد الضمير بالحذف ورب شئ يجوز تبعاً لغيره ولا يجوز مستقلاً ، مثاله حذف الفاعل فى نحو زيدا ضربته تبعاً للفعل وحذف الفاء فى نحو ﴿ فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم ﴾ [آل عمران : ١٠٦] ، تبعاً للقول اهدمنا منى (قوله أو وصف) أى تام أيضاً ليخرج نحو جاء الذى أنا كائنه (قوله غير صلة أل) أما منصوب صلة أل فلا يجوز حذفه إن عاد إليها لدلالته بذكر الضمير على اسميتها الخفية وعند حذفه يفوت الدليل فإن عاد إلى غيرها جاز حذفه نحو جاء الذى أنا الضارب أى الضاربه وبذلك يقيد إطلاقه الآتى أيضاً ، أما جاء رجل أنا الضارب أى الضاربة فلا حاجة إلى الاحتراز عنه بالتقييد لأن المحذوف غير عائد الموصول والكلام فى حذف عائد (قوله ومما عملت أيدينا) ونحو قوله تعالى : ﴿ وما عملت أيديهم ﴾ [يس : ٣٥] ، فى قراءة الكوفيين إلا حفضاً بالحذف أى عملته كما فى قراءة الباقين . قال الأصمهانى شارح اللمع لم يأت فى القرآن إثبات العائد اتفاقاً إلا فى ثلاث آيات : ﴿ كالذى يتخبطه الشيطان من المس ﴾ [البقرة : ٢٧٥] ، ﴿ كالذى استهوته الشياطين ﴾ [الأنعام : ١٧١] ، ﴿ واتل عليهم نبأ الذى آتيناه ﴾ [الأعراف : ١٧٥] ، شرح الجامع (قوله أى الذى الله مولىكه) قدر الضمير متصلاً مع أن الراجح انفصاله لأن الكلام فى المتصل ومنه يعلم أن المراد بالمتصل هنا ما ليس واجب الانفصال قاله الرودائى (قوله نحو جاء الذى إياه أكرمت) أى وجاء الذى لم أكرم إلا إياه فلا يجوز حذف العائد لأنه لو حذف فى الأول لتبادر إلى الذهن تقديره مؤخرافى فوت الغرض من تقديره وهو الحصر أو الاهتمام ، ولو حذف فى الثانى لتبعه فى الحذف إلا فيتوهم نفى الفعل عن المذكور والمراد نفيه عن غيره قاله ابن هشام فى شرح بانت سعاد . ويؤخذ من العلة ما قدمناه من أن محل منع حذف المنفصل إذا كان انفصاله بسبب التقديم أو الحصر فلو كان لغرض لفظى جاز حذفه نحو فاكهين بما آتاهم ربهم أى آتاهم إياه . ولا يقدر متصلاً لما مر من أن انفصال ثانى الضميرين المتحددين غيبة المختلفين فى الأفراد والتذكير وفروعهما مع الفصل بينهما بحرف أو حرفين أحسن من اتصالهما فالمناسب حمل القرآن عليه وبهذا تعرف ما فى كلام البعض فتأمل .

[١] هو أيضاً من البسيط . وكلمة ما موصولة فى محل الرفع على الابتداء وخبره فضل . وقوله الله مولىك جملة من المبتدأ والخبر صلة للموصول ، والعائد محذوف تقديره مولىكه أى مولىك إياه : من أولاه النعمة إذا أعطاه إياها . وفيه الشاهد وهو حذف الضمير المنصوب بالوصف العائد إلى الموصول . والفاء فى الموضعين للتعليل . والنون فى الحمدنة مخففة للتأكيد والباء فى به تصلح للسببية ، والضمير يرجع إلى الفضل . قوله فما لدى غيره أى ليس عند غير الله نفع حاصل ولا ضرر .

إنه فاضل ، وجاء الذى كأنه زيد ، والضاربها زيد هند ، فلا يجوز حذف العائد في هذه الأمثلة ، وشذ قوله :

[١١٧] مَا الْمُسْتَفْزُّ الْهَوَى مَحْمُودٌ عَاقِبَةٌ وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرٍ وَقَوْلُهُ (١) :

[١١٨] فِي الْمُعَقَّبِ الْبَغْيِ أَهْلُ الْبَغْيِ مَا يَنْتَهَى أَمْرًا حَازِمًا أَنْ يَسْأَمَا

[١١٩] أَخٌ مُخْلِصٌ وَإِنْ صَبُورٌ مُحَافِظٌ عَلَى الْوُدِّ وَالْعَهْدِ الَّذِي كَانَ مَالِكُ أَى كانه مالك .

(تنبيهات) : في عبارته أمور : الأول ظاهرها أن حذف المنصوب بالوصف كثير كالمنصوب بالفعل وليس كذلك ، ولعله إنما لم ينبه عليه للعلم بأصالة الفعل في ذلك وفرعيه الوصف فيه مع إرشاده إلى ذلك بتقديم الفعل وتأخير الوصف . الثاني ظاهرها أيضا التسوية بين الوصف الذى هو غير صلة أل والذى هو صلتها . ومذهب الجمهور أن منصوب صلة أل لا يجوز حذفه . وعبرة التسهيل وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام (٢) .

(قوله ما المستفز) أى المستخف . والهوى فاعل المستفز والهاء المحذوفة مفعوله أى المستفز . وأتيح بفوقية فتحتية فحاء مهملة أى قدر كذا في العيني (قوله في المعقب البغي) إلخ أى في الشيء الذى يعقبه البغي أهل البغي ما يمنع الرجل الضابط أن يسأم من سلوك طريق السداد . فالبغى فاعل وأهل مفعوله الأول مؤخر والهاء المحذوفة مفعوله الثاني مقدم أى المعقبة ، كذا في العيني وإسناد النبی إلى مدلول الضمير الراجع إلى ما مجاز (قوله كان مالك) علم لرجل والضمير في كأنه إلى الأخ (**) (قوله تنبيهات) وفي نسخ تنبيه وكل منهما غير مناسب أما الأولى فلأن المعدود الأمور لا تنبيهات

[١١٧] هو أيضا من البسيط (قوله ما بمعنى) ليس والمستفز من الاستفزاز وهو الاستخفاف والهوى فاعله والمفعول محذوف تقديره ما المستفز الهوى وفيه الشاهد حيث حذف فيه الضمير المنصوب الذى لصله الألف واللام إذا أصله ما الذى هو مستفز الهوى وهذا نادر . وقوله محمود عاقبة : كلام إضافي منصوب لأنه خبر ما (قوله ولو أتيح) أى ولو قدر له : من أتاح الله الشيء إذا قدره وماذته تاء مشناة من فوق وياء آخر الحروف وجاء مهملة ، والمعطوف عليه محذوف تقديره إن لم يتح له صفواً وإن أتيح له . وكذا جواب الشرط محذوف وهو لا يحمد عاقبته . حذف للدلالة الجملة الأولى عليه . وحاصل المعنى ليس الذى استفزه الهوى أى استخفه وغلبه محمود عاقبته وإن قدر له صفاء بلا كدر .

[١١٨] هو من البسيط المحذوف والسا لم . معناه في الشيء الذى يعقب البغى أهل البغى من النكال ما يمنع الرجل الجازم الضابط أن يسأم أى يمل من سلوك طريق السداد . والمعقب اسم فاعل من أعقب وهو يتعدى إلى مفعولين ، قال تعالى ﴿ فَأَعْقِبْهُمْ نَفَقًا ﴾ والبغى مرفوع لأنه فاعله . وأهل البغى كلام إضافي مفعول أول ، والمفعول الثاني هو العائد المحذوف لأن أصله في المعقبة ، البغى وفيه الشاهد حيث حذف العائد المنصوب بالوصف وهو قليل والجملة خبر عن ما في قوله ما ينهى ، وهى موصولة وينهى صلتها ، وأمر مفعوله ، وحاز ما صفتها ، وأن مصدر يتو التقدير ينهيه عن السأمة في سلوك طريق السداد فافهم . [١١٩] البيت من الطويل ، وقائله مجهول . والشاهد فيه قوله : « العهد الذى كان مالك » حيث حذف العائد من جملة الصلة ، التى هى قوله : « كان مالك » إلى الموصول ، مع أن العائد منصوب بفعل ناقص .

(١) البيت مجهول القائل وهو من البسيط . والشاهد فيه خوف الضمير العائد إلى « أل » من الصلة وهذا شاذ لا يقاس عليه . لأن المنصوب عائد على أل نفسها ، وهو الذى يدل على إسمية أل ، فإذا حذف زال الدليل على ذلك . (٢) انظر تسهيل القوائد ص ٣٥ . (**) قوله والضمير في كأنه للأخ لا يخلو عن شيء ، فإنه على ذلك لم يكن عائدا على الموصول مع أن البيت مسوق للاستشهاد على حذف العائد المنصوب بالفعل الناقص شذوذاً ، فالأولى ما أفاده غيره من قوله أخ إلخ خبر مقدم ومالك مبتدأ مؤخر ، واسم كان ضمير مستتر يعود على مالك وخبرها هو المحذوف العائد على الذى ، أى الذى كان مالك إياه ، أى عليه تأمل اهـ . مصححه .

الثالث شرط جواز حذف هذا العائد أن يكون متعينا للربط قاله ابن عصفور ، فإن لم يكن متعينا لم يجوز حذفه نحو جاء الذى ضربته فى داره . الرابع إنما لم يقيد الفعل بكونه تاما اكتفاء بالتمثيل كما هى عادته . الخامس إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففى توكيده والعطف عليه خلاف أجازته الأخفش والكسائى ، ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة ؛ واتفقوا على مجيء الحال منه إذا كانت متأخرة عنه نحو هذه التى عانقت مجردة : أى عانقتها مجردة ، فإن كانت الحال متقدمة نحو هذه التى مجردة عانقت فأجازها ثعلب ومنعها هشام^(١) . وهذا شروع فى حكم حذف العائد المجرور ، وهو على نوعين : مجرور بالإضافة ومجرور بالحرف . وبدأ بالأول فقال : (كَذَاكَ) أى مثل حذف العائد المنصوب المذكور فى جوازه وكثرته (حَذَفَ مَا يَوْصِفُ) عامل (حُفِضًا * كَأَنَّ قَاضِرَ بَعْدَ) فعل (أَمَرَ مِنْ قَضَى) قال تعالى ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [طه : ٧٢] ، أى قاضيه . ومنه قوله :

[١٢٠] وَيَصْنَعُ فِي غِنَى تِلَادِي إِذَا التَّثُّتُ يَمِينِي بِإِذْرَاكِ الَّذِي كُنْتُ طَالِبًا

ماعد الخامس وأما الثانية فلأن الخامس ليس من الأمور الواردة على عبارة المصنف والمناسب تنبيهان بالثنية الأولى فى عبارته أمور ثم يقول بدل قوله الخامس الثانى (قوله بأصالة الفعل فى ذلك) أى فى حذف المفعول الذى هو نوع من التصرف الذى الأصل فيه الفعل (قوله وعبرة التسهيل إلخ) مقابل لما قبله ويمكن حملها على منصوب صلة آل العائد إلى غيرها فلا ينافى كلام الجمهور ولا يعارضه التعبير بقدر لأن التقليل نسبى فاندفع ما للبعض (قوله حذف هذا العائد) لو حذف لفظ هذا كان أحسن لأن هذا الشرط عام كإسائى قاله سم (قوله لم يجوز حذفه إلخ) لأن الضمير المجرور يغنى عنه فى الربط فيتبادر إلى ذهن السامع أن لا حذف وأن المجرور هو الرابط مع ملاحظة للتكلم المحذوف رابطاؤه لأنه لا يدري أمدلول الموصول هو المضروب أم غيره فى داره مع أن المقصود إفادة أنه المضروب فلو قطع النظر عن المحذوف ولو حظ المجرور رابطاؤه لم يقصد إفادة عين المضروب جاز الحذف (قوله إنما يقيد الفعل بكونه تاما إلخ) فيه أن الناظم لا يراه كما صرح بذلك قاله يس (قوله ففى توكيده) نحو جاء الذى ضربت نفسه والعطف عليه نحو جاء الذى ضربت وعمرا .

(قوله أجازته الأخفش) تبع فى العزو للأخفش الشيخ المرادى والذى لغيره المنع عنه كما فى المعنى . والأخافشة ثلاثة لكن المراد عند الإطلاق أبو الحسن الأخفش شيخ سيبويه قاله الشيخ يحيى (قوله فأجازها ثعلب) هو الراجح (قوله ما يوصف عامل) أى ناصب للعائد محلا باعتبار أنه فى المعنى مفعوله لاستيفائه شروط عمله وإن كان جارا محلا أيضا باعتبار الإضافة والمراد بالوصف هنا خصوص اسم الفاعل فلا يجوز حذف العائد المخفوض باسم المفعول نحو جاء الذى

[١٢٠] قاله بن ناشب من بنى مازن ، وكان أصاب دما فهدم بلال داره . وقيل إن الحجاج هو الذى هدم داره بالبصرة وحررها وهو من قصيدة من الطويل (قوله تِلَادِي) بكسر التاء المشاة من فوق هو ما تحبه أنت من مال ، وهو فاعل تصغر ، وأراد به صغر ، القدر وخص التلاد لأن النفس أضن به . ونبه بهذا على أنه كما يخفف على قلبه ترك الدار خشية التزام العار كذلك يقل فى عينه إنفاق المال عند إدراك المطلوب (قوله إذا التثت) أى انصرفت . المعنى يخفى عني أعز أموالى ولا أراه شيئا إذا ظفرت بإدراك ما أنا طالبه ، وجواب إذا مقدم عليه . والشاهد فى قوله طالبا حيث حذف العائد المجرور بإضافة الوصف إليه ، إذ أصله كنت طالبا ، كما فى قوله تعالى ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ أى قاضيه .

أى طالبه . أما المجرور بإضافة غير وصف نحو وجهه حسن أو بإضافة وصف غير عامل نحو جاء الذى أنا ضاربه أمس فلا يجوز حذفه .

(تفنييه)*: إنما لم يقيد الوصف بكونه عاملاً اكتفاءً بإرشاد المثال إليه و (كذا) يجوز حذف العائد (الذى جُرَّ) وليس عمدة ولا محصوراً (بما الموصُول جَر) من الحروف مع اتحاد متعلقى الحرفين لفظاً ومعنى (كَمُرُّ بِالَّذِي مَرَزْتُ فَهُوَ بِنَ) أى مررت به ومنه ﴿ويشرب مما تشربون﴾ [المؤمنون : ٣٣] ، أى منه . وقوله :

[١٢١] لَا تُرَكَّنْ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتَ أَتْنَاءَ يَغْصَرُ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدْرُ
أى ركنت إليه وقوله :

[١٢٢] لَقَدْ كُنْتُ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حَقِيَّةً قَبِيحٌ لَأَنَّ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحٌ^[٢٧]

أنت مضروبه قاله في التصريح ، وظاهره ولو اسم مفعول المتعدي إلى اثنين نحو جاء الذى أنت معطاه والذى تميل إليه نفسى جواز حذف مخفوضه . لا يقال إذا اشترط في الوصف الخافض كونه ناصباً محلاً كان هذا مكرراً مع قوله والحذف عندهم لا لأننا نقول المراد بالمنصوب فيما مر المنصوب فقط لا المنصوب والمجرور باعتبارين (قوله بعد أمر من قضى) أى بعد فعل أمر مشتق من قضى بقصر المملود للضرورة على تقدير المصدرية أو من مادة قضى فعلاً ماضياً على تقدير الفعلية قاله الشيخ خالد (قوله ويصغر في عيني ثلاثى) هو بكسر الفوقية ما ولد عندك من مالك كالتالد . والتلد بفتح التاء وضمها ، والتلد بفتحتين والتلبد والتلد قاله في القاموس . وخصه بالذكور لأن النفس أضمن به إذا انتت أى انصرفت ، أى يحقر في عيني أعز أموالى إذا ظفرت بإدراك ما كنت طالبه (قوله فلا يجوز حذفه) لأن الحذف إنما هو لكون المجرور منصوباً محلاً وهو فيما ذكر غير منصوب محلاً (قوله يجوز حذف العائد) حل معنى أشار به إلى وجه الشبه لأجل إعراب وإلا فكذا خبر مقدم والذى مبتدأ مؤخر (قوله وليس عمدة إلخ) حاصله أن شروط حذف العائد المجرور بالحروف باطراد سبعة : ثلاثة تؤخذ من قول المصنف بما الموصول جروهي جر الموصول بالحرف وأن يكون الجار له موافقاً لجار العائد لفظاً ومعنى كما يدل على ذلك كلام الشارح الآتى وزاد الشارح أربعة تؤخذ من مثال المصنف وهي : ألا يكون العائد عمدة ولا محصوراً وأن يتحد متعلقا الحرفين لفظاً ومعنى أما حذفه في نحو ذلك الذى يبشر الله عباده أى به فسماعى (قوله لفظاً) أى مادة لا هيئة فلو كان أحدهما ماضياً والآخر مضارعاً ، أو فعلاً والآخر اسم فاعل لم يضر .

[١٢١] قاله كعب بن زهير قائل بانس سعاد الذى أنشده بحضرة النبي ﷺ : وقيل بيت آخر هو :

إِنْ تُغْنِ نَفْسُكَ بِالْأَمْرِ الَّذِي غَنَيْتَ لِقَوْمٍ قَوْمٌ سَمَرُوا تَقَطَّرَ بِمَا ظَفَرُوا

وهما من البسيط (قوله لا تركن) من ركن يركن بفتح عين الفعل فيهما ركن : إذا مال . ولغة سفل مضمر ركن يركن من باب نصر ينصر . وقال قوم ركن يركن بالكسر في الماضي والضم في الغابر وهو شاذ (قوله ركت أبناء يعصر) صلة للموصول والعائد محذوف تقديره ركت إليه . وفيه الشاهد حيث حذف الضمير المجرور بالحرف لأن الموصوف بالموصول مجرور بمثله ، ففى مثل ذلك يجوز حذف العائد لكون الموصوف هو الموصول في المعنى . ويعصر بفتح الياء آخر الحروف وسكون العين وضم الصاد وفي آخره راء كلها مهملات ، وهو اسم جمل لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل ، وهو اسم إلى قبيلة منها باهلة . والضمير في اضطرها يرجع إلى الأبناء ، والتانيث باعتبار القبيلة

[١٢٢] قاله عنتر بن شداد العبسى . وهو من قصيدة طويلة من الطويل . وسمراء اسم امرأة . وحقبة بكسر الحاء وسكون القاف وفتح الياء الموحدة ، ومعناها مدة طويلة ، وانتصابها على الظرفية . وأصلها في اللغة بطلق على ثمانين عاماً . وقد ضبطه بعضهم خفية من خفى الشئ إذا لم يظهر =

أى بائع به . وخرج عن ذلك نحو جاء الذى مررت به ، ومررت بالذى مر به ، ومررت بالذى ما مررت إلا به ، ورغبت فى الذى رغبت عنه ، وحللت فى الذى حللت به ، ومررت بالذى مررت به تعنى بإحدى الباعين للسببية والأخرى الإلصاق ، وزهدت فى الذى رغبت فيه ، وسررت بالذى فرحت به ، ووقفت على الذى وقفت عليه تعنى بأحد الفعلين الوقف والآخر الوقوف ، فلا يجوز حذف العائد فى هذه الأمثلة . وأما قول حاتم : [١٢٣] وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَى قَوْمِي وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي أى فيه . وقول الآخر :

[١٢٤] وَإِنَّ لِسَانِي شَهْدَةٌ يُشْتَقَى بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ غَلْقُمُ

(قوله أى منه) لم يقدر العائد منصوباً أى تشربونه لأن ما كان مشروباً بهم لا يتقلب مشروباً بالغير هم وتصحيحه يجعل المعنى مما تشربون جنسه تكلف (قوله إلى الأمر) أى الفرار من القتال كما قاله يس . ويعصر كينصر أبو قبيلة كما قاله العيني (قوله سمراء) اسم امرأة ، حقبة بحاء مهملة مكسورة قفاف ساكنة فموحدة أى مدة طويلة ، وضبطه بعضهم بحاء معجمة مضمومة ففاء فتحتية من خفى الشيء إذا لم يظهر . الأول أصح . وقوله فبح بضم الموحدة جواب شرط محذوف تقديره إذا كان كذلك فبح وقوله لأن : أصله الآن نقلت حركة الممزة إلى الساكن قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الممزة لالتقاءهما هـ . عيني ببعض زيادة وحذف (قوله ورغبت فى الذى رغبت عنه) ظاهر صنيعة أن المتعلقين فى هذا المثال متحذان لفظاً ومعنى لأنه سيذكر أمثلة اختلافهما مع أنهما مختلفان معنى لأن معنى الأول المحبة والثانى الزهد . وأجاب شيخنا بأنهما متحذان معنى بقطع النظر عن الحرف قال وفيه بعد وأجاب غيره بأن اختلاف معنى المتعلق فى هذا المثال حاصل غير مقصود (قوله وسررت بالذى فرحت به) استوجه .

= الأول أصح (قوله فبح) جواب شرط محذوف تقديره إذا كان كذلك فبح ، وهو بضم الباء الموحدة وسكون الحاء المهملة أمر من باح بالشيء ييوح به إذا أعلن . والبائع فاعل منه (قوله لأن) أصله الآن ، فحذف منه الممزين ، ويقال لأن لغة فى الآن ، كما يقال فيه تلان أيضاً بالثناء المثناة من فوق . وقدرى أعلم هذا البيت هكذا :

تَعَزُّفْتُ عَنْ ذِكْرِي سُمِّيَةً حَقْبَةً فَبِحْ عَنْكَ مِنْهَا بِالْحَى أَنْتَ بَائِعُ

ثم قال الحقبة السنة . ومعنى فبح عنك منها أى أخبر عن نفسك ما كنت تكتمه من حبها والاشتياق إليها (قوله أنت بائع) جملة اسمية صلة للموصول ، والعائد محذوف تقديره أنت بائع به . وفيه الشاهد وذلك لأن العائد إذا كان مجروراً بحرف لا يحذف إلا إذا دخل على الموصول حرف مثله ، نحو مررت بالذى مررت به . ولك أن تقول مررت بالذى مررت بدون به .

[١٢٣] قاله حاتم بن عدى الطائى . وهو من الوافر (قوله ومن) للتعليل كما فى قوله تعالى ﴿مِمَّا خَطَايَاهُمْ أَغْرَقُوا﴾ يتعلق بيجور ، أى ولأجل الحسد يجوز على قومي . والحسد تمنى زوال نعمة المحسود . والجور الظلم (قوله وأى) ههنا استفهامية أخبقت إلى الدهر . وذو بمعنى الذى وهى ذو الطائية . ولم يحسدوني جملة صلتها . والعائد محذوف تقديره لم يحسدوني فيه وفيه الشاهد فإنه حذف العائد المجرور والحال أن شروطه لم تكمل . وهذا شاذ وقيل نادر .

[١٢٤] قاله رجل من همدان لم يسم . وهو من الطويل . وشهادة بضم الشين وهى العسل المشمع (قوله يشطفى بها) جملة فى محل الرفع =

(١) لقد حذف الضمير فى البيت وذلك شاذ ، والمعنى : أى لم يحسدوني فيه ، فقد حذف الضمير المجرور بالحرف مع عدم جر الاسم الموصول لسو .

أى عليه فشاذاً وحكم الموصوف بالموصول فى ذلك حكم الموصول كما فى قوله :
[١٢٥] **لَا تُرَكَّنْ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَّنْتَ**

البيت . وقد أعطى الناظم ما أشرت إليه من القيود بالتمثيل .

(تنبيهات): الأول حذف العائد المنصوب هو الأصل ، وحمل المجرور عليه لأن كلا منهما فضلة . واختلف فى المحذوف من الجار والمجرور أولاً : فقال الكسائى حذف الجار أولاً ثم حذف العائد . وقال غيره حذفاً معاً . وجوز سيويه والأخفش الأمرين ا هـ . الثانى قد يحذف ما علم من موصول غير أل ، ومن صلة غيرها : فالأول كقوله :

شيخ الإسلام ما ذهب إليه بعضهم من جواز حذف العائد فى هذه الصورة وخرج عليه قوله تعالى ﴿فاصدع بما تؤمر﴾ [الحجر : ٩٤] أى أومر بما تؤمر به ، وقال الأول الحذف تدريجى فالخذف فى الآية عائد منصوب لا مجرور ، وله أن يقول التقدير تؤمره على لغة تعديته إلى الثانى بنفسه كقوله أمرتك الخير أو ما موصول حرفى كما جوزه غير واحد كالبيضاوى واستظهره فى المغنى أى اجهر بأمرك **(قوله ومن حسد)** من تعليلية **(قوله شهادة)** أى كالشهادة وكذا قوله علقم . وهو بتشديد الواو كما هو أحد اللغات السابقة والشاهد فى قوله على من صبه الله إذ فيه حذف العائد مع اختلاف متعلقى الحرفين إذ متعلق الأول متعلق الكاف الداخلة تقديرًا على علقم كما مر أو نفس علقم لتأوله بمعنى المشتق أى شاق ومتعلق الثانى صب فعلم ما فى كلام البعض من التساهل **(قوله فشاذاً)** رد بأن محل الشروط المتقدمة ما لم يتعين الحرف المحذوف كما فى البيتين فلا شذوذ **(قوله وحكم الموصوف بالموصول إلخ)** مثل ذلك المضاف للموصول كمررت بغلام الذى مررت أى به كما قاله المرادى والدماينى كلاهما فى شرح التسهيل والمضاف بالموصوف للموصول كمررت بغلام الرجل الذى مررت أى به كما بحثه الشنوائى وغيره **(قوله واختلف فى المحذوف إلخ)** لا يخفى أن الخلاف ليس فى المحذوف أولاً لأن القول الثانى إنما هو بحذفهما معاً فلا أولية فكان الأولى أن يقول واختلف فى كيفية الحذف **(قوله فقال الكسائى إلخ)** تظهر فائدة الخلاف فى نحو ﴿ذلك الذى يشر الله عباده﴾ [الشورى : ٢٣] أى به فعلى رأى الكسائى الحذف قياسى لأن المحذوف عائد منصوب وعلى رأى غيره سماعى لعدم جر الموصول بل حذف كل عائد مجرور على قول الكسائى من حذف المنصوب بخلافه على قول غيره ، ويلزم حيثئذ أن الكسائى ينكر حذف العائد المجرور ولا يقول به ، اللهم إلا أن تجعل تسميته مجروراً على قوله باعتبار ما قبل الحذف فتأمل **(قوله من موصول)** أى اسمى لأن الكلام فيه أما الحرفى فلا يجوز حذفه إلا أن فيجوز حذفها باطراد إجماعاً فى نحو .

= صفة لشهادة **(قوله وهو)** بتشديد الواو مبتدأ وعلقم خبره على تأويل مر وفيه الشاهد حيث حذف العائد المجرور بالحرف مع اختلاف المتعلق ، إذ التقدير وهو علقم على من صبه الله عليه . وهذا شاذ . وفيه شذوذ آخر وهو اختلاف متعلق الحرفين ، فإن على الظاهر يتعلق بقوله علق المقدّر ، وعلى المقدّر يتعلق بقوله صبه ، وهو من صببت الماء فانصب : أى سكبته فانسكب . والعلقم الحنظل . والمعنى أن لسانى مثل العسل يشتنى به الناس ، ولكنه مثل العلقم على من سلطه الله عليه .

[١٢٥] مر هذا الشاهد برقم ١١٩ انظره فى موضعه .

[١٢٦] أَمِنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصَرُّهُ سَوَاءٌ
والثاني كقوله :

[١٢٧] نَحْنُ أَلَايَ فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجْهَهُمُ إِلَيْنَا
وقد تقدم هذا الثاني .

(خاتمة) : الموصول الحرفي كل حرف أول مع صلته بمصدر^(١) وذلك ستة : أن . وأن .

﴿يريد الله ليين لكم﴾ [النساء : ٢٦] ، وعلى خلاف في نحو ﴿ومن آياته يريكم البرق﴾ [الروم : ٢٤] وتسمع بالمعبدى خير من أن تراه . ويجوز حذف صلة الحرفي إن بقي معمولها نحو أما أنت منطلقا انطلقت أى لأن كنت منطلقا انطلقت فحذفت كان وبقي معمولها ، فإن لم يبق معمولها فلا كما في التسهيل (قوله كل حرف إلخ) اعترض هذا الضابط بشموله همزة التسوية . وأجيب بأن المؤول بالمصدر ما بعدها لا هو معها أو يدعى عدها من الموصولات الحرفية وفي كل من الجوابين نظر وإن أقرهما البعض وغيره أما الأول فلأن المؤول بالمصدر في الموصولات الحرفية أيضا ما بعدها لتصريحهم بأنها آلة في السبك والمسبوك ما بعدها وأما الثاني فتلاعب بارد والأقرب أن فيه حذفاً والتقدير كل حرف مصدرى : هذا ، ومقتضى كلامه حرفية الذى المصدرية وهو أيضا مقتضى كلام التوضيح وهو الظاهر ونقل في التصريح عن الرضى أنه قال لا خلاف في اسمية الذى المصدرية على القول بمجيئها مصدرية (قوله أول) أى بالقوة والصلاحية وإن لم تؤول بالفعل (قوله مع صلته) أى ما اتصل به فالمراد الصلة اللغوية فلا يقال العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول ففى التعريف دور أفاده اللقائى (قوله ستة) الراجع خمسة بإسقاط الذى وأما ﴿وخضم كالذى خاضوا﴾ [التوبة : ٦٩] فأجيب عنه بأنه يحتمل أن الأصل كالذين حذفت النون على لغة أو إن الأصل كالخوض الذى خاضوه فحذف الموصوف والعائد أو أن الأصل كالجمع الذى خاضوا فأفراد أولا باعتبار لفظ الجمع وجمع ثانيا باعتبار معناه واستشكل اللقائى القول بأنها تكون موصولا حرفيا باقترانها بأل لأنها بجميع أقسامها من خواص الاسم وأقره شيخنا والبعض ولصاحب هذا القول دفع الإشكال بمنع أنها بجميع أقسامها من خواص الاسم بدليل أن أل الموصولة تدخل على غير الاسم فليكن مثلها أل فى الذى فتأمل .

[١٢٦] البيت من الوافر ، وقائله حسان بن ثابت - رضى الله عنه - ، والبيت من شواهد المغنى ٦٢٥ ، والمختسب ٤٣/١ ، ...
والشاهد فيه قوله : « أَمِنْ يَهْجُو ... ويمدحه » حيث حذف الشاعر الموصول وأبقى صلته .

[١٢٧] مر هذا الشاهد برقم ١٠٥ انظره في موضعه .

(٢) انظر الكفاية ٢/٢٤٠ .

وما . وكى . ولو . والذى . نحو ﴿ أو لم يكفهم أنا أنزلنا ﴾ [العنكبوت : ٥١]

(قوله أن) أى المشددة وتوصل بمعمولها وتوّل بمصدر من خيرها مضاف إلى اسمها إن كان خيرها مشتقا أو بالكون المضاف إلى اسمها إن كان جامدا ومثلها المخففة منها (قوله وأن) أى الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماض خلافا لابن طاهر في دعواه أن الموصولة بالماضى غير الموصولة بالمضارع مستدلا بأنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعه بالنصب كما حكم على موضعه بالجزم بعد إن الشرطية ولا قائل به . وأجاب ابن هشام بأن الحكم على موضع الماضى بالجزم بعد إن الشرطية لأنها أثرت في معناه القلب إلى الاستقبال فأثرت الجزم في محله بخلاف أن المصدرية أو مضارعا أو أمرا على قول سيبويه في هذا وصحح ، واستدل عليه بدخول حرف الجر في قولهم كتبت إليه بأن قم لأن حرف الجر ولو زائد لا يدخل على اسم أو مؤول به . وقال أبو حيان لا يقوى عندى وصلها بالأمر لأمرين : أحدهما أنها إذا سبكت والفعل بمصدر فات معنى الأمر المطلوب . والثاني أنه لا يوجد في كلامهم يعجبني أن قم ولا يجوز ذلك ولو كانت توصل به لجاز . وأجاب ابن هشام عن الثاني بأن عدم الجواز إنما هو من عدم صحة تعلق الإعجاب ونحوه بالإنشاء وكان ينبغي له ألا يسلم مصدرية كى لأنها لا تقع فاعلا ولا مفعولا وإنما تقع مخفوضة بلام التعليل ، وعن الأول فإن فوات الأمر لا يضر كفوات الماضى والاستقبال وبحث الدمامينى في هذا الجواب عن الأول بأن فيه تسليم فوات الأمر عند السبك وهو قابل للمنع ففى الكشف ما يفيد أن معناه عند السبك مصدر طلبى حيث قال في تفسير قوله تعالى ﴿إنا أرسلنا نوحا إلى قومه أن أنذر قومك﴾ [نوح : ١] أى بالأمر بالإنذار فعلى هذا يقدر فى نحو كتبت إليه بأن قم ولا تقعد كتب إليه بالأمر بالقيام والنهى عن القعود فلا يفوت معنى الطلب على تقدير التسليم فلا نسلم^(١) أن فوات الأمر كفوات الماضى والاستقبال لأن السبك مفوت للأمر بالكلية لعدم دلالة اللفظ حيثئذ عليه بوجه بخلافهما لدلالة المصدر على مطلق الزمان التزاما ، وفى الجواب عن الثاني بأننا إذا جعلنا أن الموصولة بالأمر مؤولة مع صلتها بمصدر طلبى كما مر لم يكن مانع من تعلق نحو الإعجاب به إذ التقدير أعجبني الأمر بالقيام . ثم قال ويتجه أن يقال لم يقم دليل للجماعة على أن أن الموصولة بالماضى والأمر هى الناصبة للمضارع لا سيما وسائر الحروف الناصبة لا تدخل على غير المضارع فادعاء خلاف ذلك فى أن من بين أدوات النصب خروج^(٢) عن النظائر ولا دليل^(٣) .

لهم أيضا على أن أن التى يذكر بعدها فعل الأمر والنهى موصول حرفى إذ كل موضع تقع فيه كذلك

(١) (قوله فلا نسلم إلخ) فيه أن الذى قاس عليه ابن هشام فوات خصوص الماضى والاستقبال واللازم إنما هو مطلق زمن .

(٢) (قوله خروج) قد يقال هى أم الباب .

(٣) (قوله ولا دليل) عدم الوجدان لا يقتضى عدم الوجود على أن هذا سوء ظن بالأئمة .

﴿ وأن تصوموا خير لكم ﴾ [البقرة : ١٨٤] ﴿ بما نسوا يوم الحساب ﴾ [ص : ٢٦] ،
﴿ لكيلا يكون على المؤمنين حرج ﴾ [الأحزاب : ٣٧] ، ﴿ يؤد أحدهم لو يعمر ﴾
[البقرة : ٩٦] ، ﴿ وخضتم كالذي خاضوا ﴾ [التوبة : ٦٩] .

محتمل لأن تكون تفسيرية أو زائدة^(١) فالأول نحو أرسلت إليه أن قم أو لا تقم . والثاني نحو كتبت إليه بأن قم أو لا تقم زيدت فيه أن كراهة دخول حرف الجر على الفعل في الظاهر والمعنى كتبت إليه بقم أو بلا تقم أي بهذا اللفظ فالباء إنما دخلت في الحقيقة على اسم فتأمل . (فائدة) : في حاشية السيوطي على المغني عن ابن القيم أن فائدة العدول عن المصدر الصريح إلى أن والفعل ثلاثة أمور : دلالتهم على زمان الحدث : من مستقبل في نحو يعجبني أن تقوم ، وماض في نحو أعجبني أن قمت ، والدلالة على إمكان الفعل دون وجوبه واستحالة ، والدلالة على تعلق الحكم بنفس الحدث تقول أعجبني أن قدمت أي نفس قدمك ولو قلت أعجبني قدمك لاحتمل أن إعجابه الحالة من أحواله كسر عته لا لذاته . ثم نقل عن ابن جني فرقين : أن أن والفعل لا يؤكدهما الفعل فلا يقال ضربت أن اضرب ، ولا يؤصفان فلا يقال يعجبني أن تضرب الشديد بخلاف المصدر الصريح فهما اهـ . أقول بقي أمران : أحدهما سد أن والفعل مسد الاسم والخبر في نحو عسى أن تكرهوا شيئا بناء على نقصان عسى ومسد المفعولين في نحو ﴿ أحسب الناس أن يتركوا ﴾ [العنكبوت : ٢] . ثانيهما صحة الإخبار به عن الجنة بلا تأويل عند بعضهم في نحو زيد إما أن يقول كذا وإما أن يسكت لاشتغاله على الفعل والفاعل والنسبة بينهما بخلاف المصدر الصريح (قوله وما) وتكون زمانية أي يقدر الزمان قبلها وغير زمانية ، وتوصل بالماضي والمضارع المتصرفين ولو تصرفا ناقصا بدليل وصلها بدام ونذر وصلها بجامد كخلا وعدا وتوصل أيضا على الأصح بجملة اسمية^(٢) لم تصدر بحرف بخلاف المصدرية به نحو ما أن نجما في السماء فالتقدير ما ثبت أن نجما في السماء . قال في المغني وعدات عن قول كثير ظرفية إلى قول زمانية لتشمل نحو ﴿ كلما أضواء لهم مشوا فيه ﴾ [البقرة : ٢٠] ، فإن الزمان المقدر هنا مخفوض أي كل وقت إضاءة لهم والمخفوض لا يسمى ظرفا وجعل الأخص كإي المغني ما المصدرية موصولة اسمية واقعة على الحدث مقدر عائدها فمعنى أعجبني ما قمت أعجبني القيام الذي قمته (قوله وكى) أي الناصبة للمضارع وتقرن بلام التعليل لفظا أو تقديرا وتوصل بالمضارع خاصة (قوله ولو) وتوصل بالماضي والمضارع المتصرفين قال ابن هشام ولا يحفظ وصلها بجملة اسمية . قال الدماميني قلت قد جاء في قوله تعالى ﴿ يودوا لو أنهم بادون في الأعراب ﴾ [الأحزاب : ٢٠] ، فلو هذه مصدرية وقعت بعدها أن وصلتها كما وقع ذلك بعد لو الشرطية وقد ذهب كثير إلى أن ما بعدها رفع بالابتداء والخبر محذوف أي ثابت فمقتضى هذا القول جعل ما بعد لو المصدرية كذلك فتكون قد وصلت بالجملة الاسمية على هذا الرأي نعم . ينبغي أن تقيد الاسمية بهذا النوع ولا تؤخذ على الإطلاق فتأمل اهـ . ملخصا . والغالب وقوعها بعد مفهم التقنى كود وأحب . ومن خلاف الغالب .

ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المنق^(٣)

(١) (قوله أو زائدة) في التسهيل ترادف جواز بعد ما وبين القسم ولو ضلوا بعد كاف الجر . قال الدماميني وتزاد أيضا ذوذا بعد إذ .

(٢) (قوله بجملة اسمية) أي نص فيها فلا يرد ما بعد .

(٣) البيت من الكامل ، وقاله قبيلة بنت الزخريين الحارث . وقيله :

فالنظر أقرب من أصبت وسيلة وأحقهم إن كان عتق يحق

ولقد قيل هذا ضمن آيات قالها بعد فقيل النبي ﷺ أباهما بعد غزوة بدر . بيت وقوفه من الدعوة الإسلامية .

[المَعْرِفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ]

(أَل) بجملتها (حَرْفُ تَعْرِيفٍ) كما هو مذهب الخليل وسيبويه على ما نقله عنه في التسهيل وشرحه (أَوَاللَّامُ فَقَطُّ) كما هو مذهب بعض النحاة ونقله في شرح الكافية عن سيبويه (فَتَمَطَّ عَرَفْتُ قُلَّ فِيهِ التَّمَطُّ) فالهمزة على الأول عند الأول همزة قطع أصلية وصلت لكثرة الاستعمال^(١) ، وعند الثاني زائدة معتد بها في الوضع^(٢) ، وعلى الثاني همزة وصل زائدة لا مدخل لها في التعريف ، وقول الأول أقرب لسلامته من دعوى الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف ، وللزوم فتح همزته ، وهمزة الوصل مكسورة وإن فتحت فلعارض

[المعرف بأداة التعريف]

الأخصر والأنسب بتراجم بقية المعارف أن يقول ذو الأداة ، والتعبير بأداة التعريف أولى من التعبير بأل لجريانه على جميع الأقوال وصدقه على أم في لغة حمير (قوله كما هو مذهب إلخ) أى كالقول الذى هو مذهب والمغايرة بين المشبه والمشبه به بالاعتبار لاعتبار النسبة إلى المصنف في المشبه والنسبة إلى سيبويه في المشبه به وجعل الكاف بمعنى على أى بناء على إلخ يوقع في إشكال آخر وهو اتحاد المبنى والمبنى عليه فتحمل شيخنا والبعض به لا يجدى (قوله أو اللام) أو لتنويح الخلاف وتفصيله إلى قولين لا للتخيير وخير اللام محذوف أى حرف تعريف (قوله فقط) الفاء قبل زائدة لتزيين اللفظ وقط بمعنى حسب . وقيل في جواب شرط مقدر ، وقط بمعنى انته فيكون اسم فعل أو حسب أى إذا عرفت ذلك فانتبه عن طلب غيره أو فهو حسب أى كافيك (قوله فتمط عرفت) أى أردت تعريفه . واعتراض بأنه لا فائدة فيه لأنه في الوضوح غاية . وأجيب بأنه لما كان الباب معقودا للمعرف بالأداة قبح أن يذكر الأداة ولا ينطف على ذكر المعرف بها وبأنه قصد الإشارة إلى محل أداة التعريف وأنه مخالف لمحل أداة التنكير . والنمط يطلق على نوع من البسط وعلى الجماعة الذين أمرهم واحد ، وعلى الطريقة وعلى غير ذلك ، ونمط مبتدأ سوغ الابتداء به الوصف بالجملة بعده . وقوله قل فيه النمط خبر ، والنمط مقول القول وصح نصبه بالقول مع أنه مفرد لأن المراد لفظه (قوله على الأول) أى كونها أل بجملتها . وقوله عند الأول أى الخليل . وقوله وعند الثاني أى سيبويه زائدة أى همزة وصل زائدة معتد بها في الوضع كما في الجمع وغيره وإن أوهم صنيع الشارح أنها عنده همزة قطع . ومعنى الاعتداد بها وضعها أنها جزء أداة التعريف وإن كانت زائدة في أداته فهي كهمزة اضرب واللام الأولى في لعل فاندفع اعتراض اللقاني بأن الاعتداد بها وضعها ينافي زيادتها وحاصل الدفع أن المنافي للاعتداد وضعها الزيادة على الأداة لا فيها أفاده يس (قوله وعلى الثاني) أى من قول المتن وهو كون الأداة اللام فقط وتظهر ثمرة الخلاف بين هذا والقولين قبله في نحو قام القوم ، فعليه لا همزة هناك أصلا لعدم الاحتياج

(١) وهذا هو مذهب الخليل بن أحمد ، حيث إنه قال : إن ه أل ه برمتها أداة تعريف ، وأن همزة فيها همزة قطع ؛ بدليل أنها مفتوحة ، إذ لو كانت وصل لكسرت ، لأن الأصل في همزة الوصل الكسر ، ولا تفتح ولا تنضم إلا لعارض .

(٢) وهذا ما ذهب إليه سيبويه ، حيث إن اللام وحدها عنده أداة التعريف ، والهمزة زائدة ، وأنها همزة وصل أى بها للتوصل للساكن بالفتح ، وجاءت الهمزة ليوصل بها إلى الساكن ولم تتحرك اللام لأن اللام لو حُرِكت بالكسر كتبت بلام الجر ، وبالفتح التبت بلام الابتداء ، أو بالضم فتكون لا نظير كاف العربية .. انظر شرح ابن عقيل ١٧٧/١ ، ١٧٨ .

كهزمة إيمان الله فإنها إنما فتحت لثلاثا ينتقل من كسر إلى ضم دون حاجز حصين ، وللوقوف عليها في التذكر ، وإعادتها بكما لها حيث اضطر إلى ذلك كقوله :

[١٢٨] يَا خَلِيلِي آزَبَعَا وَاسْتَحْبَرَا أَلْ حَنْزَلُ الدَّارِسَ عَنْ حَتَّى جَلَّالٍ
مِثْلُ سَحْقِ الْبُرْدِ عَفَى بَعْدَكَ أَلْ قَطْرُ مَغْنَاهُ وَثَأْوَيْبُ الشَّمَالِ

وكقوله^(١) :

[١٢٩] دَغْ ذَا وَعَجَّلْ ذَا وَالْحَقُّنَا بَذَا الِ بالشَّخْمِ إِنَّا قَدْ مَلَيْنَاهُ بَجَلٍ
ودليل الثاني شيثان : الأول هو أن المعرف يمتزج بالكلمة حتى يصير كأحد أجزائها ،

إليها وعليهما حذفت الهزمة لتحرك ما قبلها كذا في الجمع . قال شارح الجامع : وقيل الأداة الهزمة فقط وزيدت اللام للفرق بينها وبين هزمة الاستفهام ، فالأقوال أربعة : قولان ثنائيان وقولان أحاديان (قوله لا مدخل لها في التعريف) بدليل سقوطها في الدرج وقد يقال سقوطها لكثرة الاستعمال (قوله فيما لأهلية فيه للزيادة) أي لأن يزاد فيه لأن الزيادة نوع من التصريف والحرف لا يقبله كما يأتي في قوله *حرف وشبهه من الصرف يرى* ولا يرد لعل فإنها حرف ولا معها الأولى زائدة لأنها خارجة عن القياس فلا يقاس عليها أفاده سم (قوله وللزوم فتح الخ) دليل لقوله هزمة قطع وما عدها من الأدلة دليل لقوله أصلية (قوله وإن فتحت فلعارض) قد يقال فتحها هنا أيضا لعارض وهو كثرة الاستعمال اهـ . دمايني (قوله وللوقوف عليها) أي ولا يوقف على أحادي . وقوله في التذكير أي تذكر ما بعدها وللعرب في الوقف عليها فيه طريقتان : سكنن آخرها وإلحاق مدة تشعر باسترساله في الكلام فيقولون إلى وتعاد على كلا الطريقتين كما يستفاد من الجمع وشرح التسهيل للمرادى وغيرهما ولهذا جعلوا البيتين الأولين من الوقف للضرورة لا للتذكر والبيت بعدهما للتذكر وبهذا يعرف ما في كلام الشارح ، ولو قال وحيث اضطر إلى الوقف لاستفهام كلامه (قوله يا خليلي أربعا) من ريع يربع بفتح الموحدة فهما إذا وقف وانتظر ، والدارس المندرس ، وقوله حلال بكسر الحاء أي حاليين ، ومثل بالنصب حال من المنزل وقول البعض تبعاً للعينى صفة لمنزل لا يصح على القول الصحيح من اشتراط مطابقة النعت للمنعوت تعريفًا وتنكيرًا لأن مثل لا تتعرف بالإضافة لتوغلها في الإبهام . وسحق البرد بفتح السين من إضافة الصفة إلى الموصوف أي

[١٢٨] قالهما عبيد بن الأبرص وهما من قصيدة من الرمل وفيه الخين والقصر (قوله أربعا) أمر من ريع يربع بفتح عين الفعل فيها إذا وقف وانتظر واستخيرا عطف عليه والشاهد فيه حيث فصل آل من قوله منزل فإن أصله استخير المنزل الدارس فدل هذا على ما ذهب إليه الخليل كما ذكرنا ، وكذا في قوله بعد ذلك فطر حيث فصل فهما ، ولو كانت اللام وحدها للتعريف لما جاز فصلها من الكلمة التي عرفها . والمنزل بالنصب مفعول استخيرا ، والدارس بالنصب صفة من درس إذا عفى (قوله حلال) بكسر الحاء المهملة وتخفيف اللام أي حتى حالين أي تازلين (قوله مثل) بالنصب لأنه صفة للمنزل والسحق بفتح السين المهملة وسكون الحاء هو الثوب البالي . والبرد بضم الباء الموحدة نوع من الثياب معروف (قوله عفى) بالتشديد فعل ، والقطر فاعله : أي المطر . ومغناه بالعين المعجمة مفعوله أي منزله . وثأويب الشمال بفتح الشين المعجمة وتخفيف الميم عطف عليه ، وهي الريح التي تهب من ناحية القطب . وتأويب تاردها بفتح الهاء المعجمة ، وأراد به الخلل المعهود وهذا أقرب . السرعة .

[١٢٩] قاله غيلان بن حريث الرابي الراجز . وهو من الرجز المسدس (قوله) عجل أمر ولنا في عمل النصب مفعوله وكذا هذا (قوله) والحقنا وفي رواية سيوريه والزقنا (قوله بذا ال) أراد به الشخم ، فأفرد آل ثم أعادها في الشطر الثاني بقوله بالشخم بطريق البديل . وفيه الشاهد حيث احتج به الخليل على أن حرف التعريف هو آل ، وذلك لأن الشاعر وقف عليه ثم أعادها فصار كقذف لا يقال الألف واللام كالألف واللام (قوله إننا قد مللناه) بكسر اللام الأولى من الملالة (قوله) بجل (بفتح الباء والجيم بمعنى حسب . وضبطه بعض شراح أبيات الكتاب بجل بالباء الجارة والحاء المعجمة ، وأراد به الخلل المعهود وهذا أقرب .

(١) هذا البيت اختطف في قائله فليل : ذو الرمة ، وقيل : غيلان بن حريث . وهو من الرجز المسدس . وهذا البيت من شواهد الكتاب ٦٤/٢ ، والخصائص ٢٩١/١ ، والجمع ٧٩/١ .

ألا ترى أن العامل يتخطاه ولو أنه على حرفين لما تخطاه ، وأن قولك رجل والرجل في قافيتين لا يعد إبطاء^(١) ولو أنه ثنائى لقام بنفسه^(٢) . الثاني أن التعريف ضد التنكير وعلم التنكير حرف أحادى وهو التنوين فليكن مقابله كذلك ، وفيهما نظر وذلك لأن العامل يتخطى ها التنبيه في قولك مررت بهذا وهو على حرفين ، وأيضا فهو لا يقوم بنفسه ، ولا الجنسية من علامات التنكير وهى على حرفين فهلا حمل المعرف عليها . واعلم أن اسم الجنس الداخلة عليه أداة التعريف قد يشار به إلى نفس حقيقته الحاضرة في الذهن من غير اعتبار لشيء مما صدق عليه من الأفراد ، نحو الرجل خير من المرأة ، فالأداة في هذا لتعريف الجنس ،

البرد السحق أى البالى . وعفى بالتشديد أبلى والمغنى بالغنى المعجمة المنزل من غنى كرضى أى أقام كما في القاموس والضمير فيه للحي . والشمال بفتح الشين ريح تهب من جهة القطب الشمال . وتأويها ترديد هبوبها بسرعة على ما في العيني أو هبوبها النهار كله على ما في القاموس (قوله مللناه) بكسر اللام من الملل وهو السامة كذا أفاده العيني وغيره ولعل الهاء فيه عائدة على ذا في قوله دع ذا والأقرب عندي أنه من قولهم مللت اللحم بكسر اللام الأولى أى أدخلته في الملة بفتح الميم وتشديد اللام وهو الرماد الحار والجمر والهاء عليه عائدة على الشحم كما هو المتبادر . وقوله يحل ضبطه بعضهم بفتح الباء والجيم بمعنى حسب وبعضهم بياء مكسورة جارة وخاء معجمة وهو الأقرب كما في الشواهد (قوله ودليل الثاني) أى القول الثاني من قولى المتن وهو أن المعرف اللام فقط (قوله أن المعرف يمتزج بالكلمة) أى ولا يمتزج إلا الحرف الأحادى واستدل على هذا الامتزاج بأمرين ذكرهما في قوله ألا ترى إلخ إلا أنه كان المناسب في الاستدلال عليه بهما أن يقول ألا ترى أن العامل يتخطاها ولو لم يمتزج لما تخطاه وأن قولك رجل والرجل في قافيتين لا يعد إبطاء ولو لم يمتزج لقام بنفسه فيعد إبطاء لكنه أقام كونه ثنائيا مقام عدم الامتزاج لاستلزامه عند المستدل عدم الامتزاج فافهم (قوله ولو أنه على حرفين) أى ولو ثبت أنه على حرفين (قوله وأن قولك) عطف على أن العامل (قوله ولو أنه ثنائى) أى ولو ثبت أنه ثنائى لقام بنفسه أى فيحصل الإبطاء وفيه أن قيام آل بنفسها لا يقتضى أن ما بعدها نكرة لأنه معرفة على كل حال والنكرة والمعرفة مختلفان معنى فالإبطاء مدفوع والاستدلال ممنوع ومعنى قيامه بنفسه كونه كلمة مستقلة بذاتها ترسم وحدها (قوله وعلم التنكير) أى علامته (قوله يتخطى ها التنبيه) وكذا لا نحو بلا مال وألا نفعل (قوله وهو على حرفين) أى فلا يقتضى التخطى الامتزاج المستلزم للأحادية كما يقول صاحب القول الثانى (قوله وأيضا) أى ويطل الثانى من دليل الامتزاج أيضا لأن ها التنبيه لا يقوم بنفسه فلا يلزم من عدم القيام بالنفس الامتزاج المستلزم للأحادية كما يقول صاحب القول الثانى (قوله ولا الجنسية) أى التى لنفى الجنس وهذا إبطال للشيء الثانى .

(١) والإبطاء : هو أحد تعيوب القافية ، وهو إعادة ذكر اللفظة ذاتها بلفظها ومعناها ولكن يجوز ذلك إذا كان بمعنى مختلف مثل : إنسان ، للرجل ، ولناظر العين ، وأجازوا إعادة اللفظة ذاتها بمعناها بعد سبعة أبيات .

(٢) وذلك لاختلاف المعنى في الكلمتين .

ومدخولها في معنى علم الجنس، وقد يشار به إلى حصة مما صدق عليه من الأفراد معينة في الخارج لتقدم ذكرها في اللفظ صريحا أو كناية، نحو ﴿وليس الذكر كالأنثى﴾ [آل عمران: ٣٦]، فالذكر تقدم ذكره في اللفظ مكثيا عنه بما في قولها ﴿نذرت لك ما في بطني محررا﴾ [آل عمران: ٣٥] فإن ذلك كان خاصا بالذكر، والأنثى تقدم ذكرها صريحا في قولها:

(قوله أن اسم الجنس) أراد به ما يشمل الدال على الحقيقة والدال على الفرد وصريح كلامه أن أقسام آل أربعة: أولها للحقيقة والثلاثة للفرد وهو أحد احتمالات. ثانيا ورجه السيد الصفي وصرح به التفتازاني أن آل قسمان كما في التوضيح وغيره: الأول التي للعهد الخارجى بأقسامه الثلاثة الذكرى والعلمى والحضورى، الثانى التى للجنس وتحتها أيضا ثلاثة أقسام التى للحقيقة وهى ما قصد به الحقيقة من حيث هى والتى للعهد الذهنى وهى ما قصد به الحقيقة فى ضمن فرد مبهم والتى للاستغراق وهى ما قصد به الحقيقة فى ضمن جميع الأفراد. ثالثها ورجه العلامة القوشجى أنها موضوعة للحقيقة لا بشرط شئ لكن تقصد بدلالة القرينة، تارة من حيث هى، وتارة من حيث وجودها فى ضمن فرد معين، وتارة من حيث وجودها فى ضمن فرد مبهم وتارة من حيث وجودها فى ضمن جميع الأفراد (قوله يشار به) أى بمصاحبه من الأداة إشارة عقلية أو المراد قد يراد به أفاده يس (قوله مما صدق عليه) الصلة جارية على غير من هى له ولم يبرز لأمن اللبس (قوله نحو الرجل إلخ) أى حقيقة الرجل خير من حقيقة المرأة وهذا لا ينافى خيرية بعض أفراد حقيقة المرأة لخصوصيات فيه من بعض أفراد حقيقة الرجل ومن هذا القسم آل الداخلة على المعارف نحو الإنسان حيوان ناطق ومنه والله لا أتزوج النساء ولا ألبس الثياب فهى هنا لتعريف حقيقة مدخولها وهو هنا جمع وأقله ثلاث فلا بد فى الحث من أقله كما يقول الشافعية بناء على أن معنى الجمع باق مع آل الجنسية وليس مسلويا بها، ومنهم من حث بواحدة اعتبارا بالجنسية دون الجمعية بناء على زواله معها فليست آل فى المثال للاستغراق وإلا لتوقف الحث على تزوج نساء الدنيا ولبس ثيابها قال التفتازاني فى تلويحه فإن نواه الخالف لم يحث قط ويصدق ديانة وقضاء لأنه حقيقة كلامه وقيل ديانة فقط لأنه نوى حقيقة لا تثبت إلا بالنية فصار كأنه نوى المجاز (قوله فالأداة فى هذا لتعريف الجنس) أى نفس الحقيقة من غير نظر إلى ما تصدق عليه من الأفراد وتسمى لام الحقيقة والماهية والطبيعة شرح الجامع (قوله ومدخولها فى معنى إلخ) من ظرفية الدال فى المدلول والفرق أن علم الجنس يدل على الحقيقة بجمهره والمعرف بأل بواسطة الأداة وكذا الفرق بين علم الشخص والمعهود خارجا. ومعنى كونه فى معناه أنه يدل على ما يدل عليه لا أنه فى مرتبته تعريفا، فلا ينافى أن العلم مطلقا أعرف من المحلى بأل (قوله إلى حصة) أى بعض واحدا أو أكثر وقوله مما صدق عليه ضمير صدق يرجع إلى اسم الجنس وضمير عليه إلى ما فالصلة جرت على غير من هى له ولم يبرز لأمن اللبس ومن الأفراد يبان لما وقوله لتقدم علة لمعينة.

﴿رب إلي وضعتها أنثى﴾ [آل عمران : ٣٦] ، أو لحضور معناها في علم المخاطب نحو ﴿إذ هما في الغار﴾ التوبة : ٤٠ ، أو حثه نحو القرطاس لمن فوق سهمها ، فالأداة لتعريف العهد الخارجى ومدخولها في معنى علم الشخص ، وقد يشار به إلى حصة غير معينة في الخارج بل في الذهن نحو قولك ادخل السوق حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك في الخارج . ومنه ﴿وأخاف أن يأكله الذئب﴾ [يوسف : ١٣] ، والأداة فيه لتعريف العهد الذهني ومدخولها في معنى النكرة ، ولهذا نعت بالجملة في قوله :

[١٣٠] وَلَقَدْ أُمِرُّ عَلَى اللَّثِيمِ يَسْبِي

وقد يشار به إلى جميع الأفراد على سبيل الشمول إما حقيقة نحو ﴿إن الإنسان لفي خسر﴾ [العصر : ٢] ، أو مجازا نحو أنت الرجل علما وأدبا ، فالأداة في الأول لاستغراق أفراد الجنس

(قوله مكنيا عنه بما) أى باعتبار تقييدها بمحررا وإلا فما عامة للذكر والأنثى وهى كناية اصطلاحية على قول صاحب التلخيص إن الكناية ذكر الملزوم وإرادة اللازم لأن ما باعتبار تقييدها بمحررا ملزوم للذكر لأن المحرر لا يكون إلا ذكرا فيكون ذكرها بذلك الاعتبار من ذكر الملزوم وإرادة اللازم وهو الذكر . قال الفرى وهو من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة بأن تختص صفة من الصفات بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها إلى الموصوف وهو هنا الذكر ولا يتأتى جريان الكناية الاصطلاحية على قول السكاكى أنها اللفظ المراد به ملزوم ما وضع له لأن التحرير ليس لازما للذكر حتى يقال أطلق ما باعتبار تقييدها بمحررا وأريد الملزوم وهو الذكر (قوله محررا) قال في الكشف معتقا لخدمة بيت المقدس لا يدلى عليه ولا أستخدمه ولا أشغله بشيء فكان هذا النوع من النذر مشروعا عندهم اهـ . (قوله فإن ذلك) أى التحرير المفهوم من محررا أو النذر المفهوم من نذرت (قوله أو لحضور معناها) أى حصة أى معنى هو الحصة بالإضافة للبيان (قوله في علم المخاطب) أى الناشئ عن غير المشاهدة والذكر كما يؤخذ من المقابلة هذا وجعله أل في الحاضر معناه في علم المخاطب للعهد الخارجى تبع فيه أهل البيان وجعلها النحاة فيه للعهد الذهني قاله يسـ (قوله أو حسه) أى الإحساس به بالبصر أو اللمس أو سماع صوته وقصر البعض كشيخنا له على الإحساس به بالبصر قصور (قوله القرطاس) بالنصب : أى أصب القرطاس وقوله لمن فوق سهمها أى رفعه للرمى (قوله وقد يشار به إلى حصة غير معينة) جعل غيره أل في نحو ادخل السوق للحقيقة في ضمن فرد مبهم وهو اللائق بجعلهم المعروف بهذه اللام معرفة لتعين الحقيقة في نفسها ذهنا وتقييدها بكونها في ضمن فرد مبهم لا يخرجها

[١٣٠] البيت من الوافر ، وقائله ، رجل من بنى سلوك واستشهد به سيويه في الكتاب ٤١٦/١ ، وصاحب المغنى ١٠٢ ، =

ولهذا صح الاستثناء منه ، وفي الثاني لاستغراق خصائصه مبالغة . ومدخول الأداة في ذلك في معنى نكرة دخل عليها كل (وَقَدْ تَرَادُّ) أَل كما يزداد غيرها من الحروف فتصحب معرفا بغيرها وباقيا على تنكيره ، وتزاد (لَا زِمًا) وغير لازم ، فاللازم في ألفاظ محفوظة وهي الأعلام

نفسها عن التعيين فيكون جعلهم هذا القسم في معنى النكرة بالنظر إلى الفرد المبهم الذي اعتبرت الحقيقة في ضمنه فتدبر (قوله بل في الذهن) أى باعتبار ما فيه من الحقيقة وإلا فنفس الحصة ليست معهودة لا خارجا ولا ذهنا (قوله ولهذا نعت بالجملة إلخ) أى بناء على جعلها نعتا ويصح جعلها حالا أى حالة كونه يسبني وجعلها حالا لا يقتضى تقييد السب بحال المرور كما يورمه كلام يس الذى ذكره شيخنا والبعض وأقراه بل تقييد المرور بحال السب نعم رجح جماعة جعلها نعتا بأنه يشعر بأن السب دأبه بخلاف جعلها حالا لأن الغالب كون الحال مفارقة ورجح ابن يعقوب جعلها حالا بأنه المناسب لقوله ثم قلت لا يعينى لأن المتبادر منه لا يعينى بالسب الذى سمعته منه لما مررت عليه مع أن الحال إذا جعلت لازمة أفادت الدوام (قوله وقد يشار به إلى جميع الأفراد) وعند عدم قرينة البعضية تحمل أَل على الاستغراق سواء وجدت قرينة الكلية أولا (قوله على سبيل الشمول) تأكيد لقوله إلى جميع الأفراد . وقوله إما حقيقة إلخ راجع لقوله إلى جميع الأفراد (قوله أو مجازا) أى بالاستعارة بأن شبهت جميع الخصائص بجميع الرجال بجامع الشمول في كل واستعمل اللفظ الموضوع لجميع الرجال وهو الرجل بأل الاستغرافية في جميع الخصائص ويدل لهذا قوله وفي الثاني لاستغراق خصائصه لكن مقتضاه في المفرد أن معنى أنت الرجل أنت كل خصيصة . وحينئذ فالحمل إما على المبالغة أو على تقدير مضاف أى جامع كل خصيصة ولو جعل التجويز باستعارة اللفظ الموضوع لجميع الرجال للرجل الواحد لمشايبته جميعهم في استجماع الخصائص لكان أقرب ثم رأيت اللقائى كتب على قول التوضيح فهى لشمول خصائص الجنس ما نصه : هذا بيان لحاصل المعنى المراد في قولك أنت الرجل لا لمدلول اللفظ إذ مدلوله أنت كل رجل مبالغة والمراد منه أنت لجامع لخصائص كل رجل اهـ . فاحفظه (قوله أنت الرجل علما وأدبا) أى كل رجل من جهة العلم والأدب وفيه أن هذا ليس مستغرقا لخصائص الرجال بل للوصفين المذكورين فقط وبجواب

= والخزانة ١/١٧٣ ، ٥٢٨ ، ... وشطر البيت الثاني :

... .. فرضيت ثم قلت : لا يعينى

والشاهد فيه قوله : « اللّيم يسبني » حيث جاءت جملة يسبني نعتا لقوله : « اللّيم » ودل على ذلك أن الاسم المعروف « بأل » المشار بها إلى حصة معينة في الذهن في قوة الاسم النكرة .

التي قارنت آل وضعها (كأَلَلَاتٍ) والعزى علمى صنمين ، والسموأل واليسع علمى رجلين (و) الإشارة نحو (آلآن) للزمن الحاضر بناء على أنه معرف بما تعرفت به أسماء الإشارة لتضمنه معناها ، فإنه جعل في التسهيل ذلك علة بنائه وهو قول الزجاج^(١) ، أو أنه متضمن معنى أداة التعريف ، ولذلك بنى لكنه رده في شرح التسهيل أما على القول بأن الأداة فيه لتعريف الحضور فلا تكون زائدة (وَالَّذِينَ ثُمَّ أَلَلَاتِي) وبقيّة الموصولات

بأن المراد بالخصائص عند التقييد بصفة خصائص تلك الصفة أى جميع أحوالها وأصنافها وعند الإطلاق خصائص جميع الأوصاف فهو أبلغ (قوله لاستغراق أفراد الجنس) أى آحاده ولو كان مدخول آل جمعا على ما حققه التفتازانى في شرحي التلخيص (قوله ولهذا صح الاستثناء منه) ظاهر تخصيص هذا القسم بصحة الاستثناء أن الثانى ليس كذلك والظاهر أنه كذلك إذ لا مانع من أن يقال زيد الرجل إلا في الشجاعة كما لا يتمتع زيد الكامل إلا في ذلك ذكره الدمامينى (قوله وقد تزايد آل) فيه إشارة إلى أن ضمير تزايد راجع إلى لفظة آل في قول المصنف آل حرف إلخ ومن زعم كالبعض أن هنا استخداما فقدسها لأن المراد بآل وضميرها واحد وهو لفظ آل ، وعدم اعتبارنا في الضمير الحكم على المرجع بأنه حرف تعريف لا يقتضى الاستخدام فلا تغفل . والمراد بزيادتها كما قاله الناصر اللقانى كونها غير معرفة لإصلاحيتها للسقوط إذ اللازم لا يصلح له وبهذا يندفع اعتراض الدمامينى على القول بزيادة آل في سموأل واليسع بأن العلم مجموع آل وما بعدها فهي جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال بأنه زائد (قوله معرّفا بغيرها) كالعلم والموصول وقوله وباقيها على تنكيره كالتنكير (قوله لازما) حال من ضمير تزايد غير أنه ذكر بعدما أنشأ إشارة إلى جواز الأمرين فالتأنيث باعتبار الكلمة أو الأداة والتذكير باعتبار الحرف أو اللفظ وكذا سائر الحروف ويصح جعله صفة لمفعول مطلق محذوف : أى زيدا لازما مصدر زادا زيدا وزيادة (قوله لازما وغير لازم) تعميم المعرف فقط أما المنكر فغير لازم فقط (قوله وضعها) أى للعلمية فدخل ما قارنت آل نقله للعلمية كالنضر ، وما قارنت آل ارتجاله كالسموأل أفاده المصريح (قوله علمى صنمين) وقيل العزى اسم لشجرة كانت لغطفان ، والقولان حكاهما الخازن (قوله علمى رجلين) الأول علم شاعر يهودى والثانى علم نبي ، قيل هو يوشع بن نون فتى موسى عليهما الصلاة والسلام . واختلف فيه فقيل هو أعجمى وآل قارنت ارتجاله وقيل عربى وآل قارنت نقله من مضارع وسع ، واستشكل الثانى بأنهم نصوا على أن لا عربى من أسماء الأنبياء إلا شعيبا وهودا وصالحا ومحمدا . وأجيب بأن المراد العربى المصروف لا العربى مطلقا ، وبأن المراد العربى المتفق على عربيته واستشكل الأول بأن آل كلمة عربية فكيف تقارن الوضع العجمى . وأجيب بأن الواضع الله تعالى ولا مانع من أنه تعالى يضم العربى إلى العجمى . وأورد عليه أن الأعلام خارجة من محل الخلاف فإن الواضع لها الأبوأن اتفاقا ، ولك أن تقول إنما ذلك فيما لا يمكن فيه الوحى ، أما أسماء أولاد الأنبياء وأصحابهم فيمكن أن يكون واضعها الله تعالى بالوحى إلى ذلك النبى نحو ﴿اسمها يحيى﴾ [مريم : ٧] ، ﴿وبشرناه بإسحاق﴾ [الصافات : ١١٢] ، ﴿اسمها المسيح عيسى ابن مريم﴾ [آل عمران : ٤٥] ، واليسع من هذا

(١) انظر ٢٦١/١ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

مما فيه أل بناء على أن الموصول يتعرف بصلته . وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بأل إن كانت فيه نحو الذى وإلا فبنيتها نحو من وما إلا أيأ فإنها تتعرف بالإضافة ، فعلى هذا لا تكون أل زائدة . وغير اللازم على ضريين اضطرارى وغيره وقد أشار إلى الأول بقوله (وَلَا ضَيْطَرَّ) أى فى الشعر (كَبَنَاتِ الْأَوْبَرِ) فى قوله :

[١٣١] وَلَقَدْ جَنَيْتَكَ أَكْمُوًا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتَكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

القبيل كذا فى الروداني مع بعض زيادة وهو صريح فى أن اليسع غير مصروف وبه يعرف ما فى قول البعض إنه مصروف لوجود أل وإن كانت زائدة ، وضعف سم استشكال الأول بما مر بأنه يتوقف فى أن أل ليست فى لغة العجم (قوله والإشارة) اعلم أنه اختلف فى الآن فالجمهور على أنه علم جنس للزمان الحاضر ثم اختلفوا فى سبب بنائه فقال الزجاج تضمنه معنى الإشارة فإنه بمعنى هذا الوقت ، وقيل شبه الحرف فى ملازمة لفظ واحد لأنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ونحوها ، وقيل غير ذلك وغير الجمهور على أنه اسم إشارة حقيقة للزمان ، كما أن هناك اسم إشارة حقيقة للمكان وعليه الموضح أفاده الروداني . إذا عرفت هذا فقول الشارح والإشارة أن حمل على مذهب الجمهور يجعل المعنى وشبه الإشارة أى شبه اسم الإشارة فى الدلالة على الحضور فى كل نافاه قوله معرف بما تعرفت به أسماء الإشارة لأن تعريفه على مذهبهم بالعلمية . وإن حمل على مقابل قولهم يجعل المعنى واسم الإشارة حقيقة نافاه قوله وهو قول الزجاج إذ هو من الجمهور القائلين بأنه علم جنس للزمان الحاضر ، وإنما اختلفهم فى سبب البناء . ويمكن اختيار الثانى وجعل الضمير فى قوله وهو قول الزجاج إلى جعل تضمن معنى الإشارة علة بنائه فقط وبهذا يعرف ما فى كلام البعض (قوله نحو الآن) لو قال وهى الآن لكان مستقيما (قوله بما تعرفت به أسماء الإشارة) قيل هو الحضور وفيه أن المعروف أنها تعرفت بالإشارة الحسية (قوله معناها) أى معنى الإشارة والإضافة للبيان (قوله فإن جعل فى التسهيل ذلك) أى التضمن المذكور لأن الإشارة من المعانى التى حقها أن تؤدى بالحرف كما مر ، فيكون التضمن المذكور أكسبها التعريف والبناء وكذا تضمن معنى أداة التعريف على القول الثانى (قوله متضمن معنى إلخ) أى لأن أل الموجودة زائدة ولا يخفى ما فيه من الغرابة للحكم فيه بتضمن الكلمة معنى حرف موجود فيها لفظه وإلغاء هذا الحرف الموجود لفظه (قوله أما على القول إلخ) هذا هو المختار والكلمة عليه معربة كما فى نكت السيوطى (قوله والذين) المناسب لما أسلفه الشارح فى نظرية أن يقول والموصولات كالذين إلخ وحكمه بلزوم أل فى الذين واللاتى ونحوهما مبنى على لغة أكثر العرب وإلا فقد قال فى التسهيل وقد يقال لذى ولذان ولتى ولتان ولاتى اهـ . (قوله وإلا فبنيتها) ظاهره شمول ذلك لأل الموصولة فتكون معرفة بنية أل المعرفة ولا مانع منه (قوله ولا اضطرار) أى وغير لازم لا اضطرار فحذف المقابل اكتفاء بدليله سم .

[١٣١] هو من الكامل . الواو للقسم ، واللام للتأكيد ، وقد للتحقيق (قوله جنيتك) أى جنيت لك ، من جنيت الثمرة أجنيتها فحذف الجار توسعا (قوله كموا) مفعول جنيت وهو بفتح همزة وسكون الكاف وضم الميم وفى آخره همزة جمع كء على وزن فليس وهو واحد كماء على وزن فعلة على العكس من باب تمر وثمره (قوله وعساقلا) عطف عليه جمع عسقول بضم العين وسكون السين المهملتين ، وهو نوع من الكماء وأصله عساقيل فحذفت المدة للضرورة . وبنات الأوبر كماء صغار مزغبة على لون التراب ، وهى أردأ الكمات . وفيه الشاهد حيث زاد الألف واللام فى الأوبر للضرورة ، إذ أصله بنات أوبر .

أراد «بنات أوبر» لأنه علم على ضرب من الكمأة ردىء كما نص عليه سيبويه^(١) ، وزعم المبرد أن بنات أوبر ليس بعلم ، فأل عنده غير زائدة بل معرفة و (كَذَا) من الاضطرابى زيادتها في التمييز نحو (وَطِبْتُ النَّفْسَ يَاقَيْسُ السَّرَى) في قوله :

[١٣٢] زَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتُ رُجُوهَنَا صَدَدْتُ وَطِبْتُ النَّفْسَ يَاقَيْسُ عَنْ غَمْرٍو

أراد طببت نفساً لأن التمييز واجب التنكير^(٢) خلافاً للكوفيين . وأشار إلى الثاني بقوله (وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ) أى المنقولة (عَلَيْهِ دَخَلًا * لِلْمَحَرِّ مَا قَدْ كَانَ) ذلك البعض (عَنْهُ ثِقَلًا) مما

(قوله كبنات الأوبر) التمثيل به مبنى على أن بنات أوبر علم كما في الشرح لا على أنه جمع ابن أوبر كبنات عرس جمع ابن عرس أو بنت عرس تفرقة بين جمع العاقل وغيره لأنه إذا كان جمعا دخلته أل المعرفة لأنه حيثئذ نكرة فحكم البعض على بنات الأوبر في كلام المصنف بأنه جمع ابن أوبر غير شديد إلا أن يكون كلامه باعتبار ما قبل العلمية (قوله ولقد جنيتك) أى جنيت لك فهو على الحذف والإيصال وحسنه موازنة نهيتك والأكمؤ جمع كمء واحد الكمأة فهو على خلاف الغالب من كون التاء في الواحد والعساقل جمع عسقول كعصفور نوع من الكمأة ، وأصل عساقل عساقل كعصافير فحذفت المدة للضرورة قاله العينى وزكريا وفي شرح الدمامينى للمغنى أن العساقل الكمأة الكبار البيض وأن بنات أوبر كمأة صغار مزغبة على لون التراب (قوله لأنه علم) أى والعلم لا تدخله أل المعرفة (قوله ليس بعلم) أى بل نكرة وعليه فمتعه من الصرف إذا جرد من أل للوزن والوصفية الأصلية لأن أوبر في الأصل وصف بمعنى كثير الوبر وطروا الاسم على الوصفية الأصلية لا يخرجها عن منعها الصرف كأسود للحية وأدهم للقيد . ومنعه على الأول للوزن والعلمية لأن جزء العلم في حكمه (قوله كذا) خبر عن قوله وطبت وقول الشارح من الاضطرابى إلخ حل معنى بين به وجه الشبه لا حل إعراب . والواو في وطبت من المحكى والسرى الشريف (قوله من الاضطرابى زيادتها في التمييز) ويلحق بذلك ما زيد شذودا في الأحوال نحو ادخلوا

[١٣٢] قاله رشيد بن شهاب اليشكرى ، وما قيل إنه مصنوع غير صحيح . وهو من قصيدة من الطويل . والخطاب لقيس ابن مسعود بن قيس بن خالد اليشكرى ، وهو المراد من قوله يا قيس عن عمرو ، وهو بمعنى أبصرتك فلذلك اقتصر على مفعول واحد . وكلمة أن زائدة والمراد بالوجه الأنفس أو الذوات أو الأعيان منهم ، يقال هؤلاء وجوه القوم : أى أعيانهم وساداتهم (قوله صددت) جواب لما ، أى أعرضت (قوله وطبت النفس) أى طابت نفسك عن عمرو الذى قتلناه . وكان عمرو حميم قيس . وفيه الشاهد حيث ذكرنا تمييز معرفا بالألف واللام ، وكان حقه أن يكون نكرة وإنما زادها للضرورة (قوله عن عمرو) يتعلق بطبت والتقدير عن قتل عمرو .

(١) انظر كتاب سيبويه ٢٦٤/١ . وقد يجوز أن «أوبر» نكرة فعرفت باللام ، كما حكى سيبويه أن عرساً من ابن عرس قد نكره بعضهم فقال : هذا ابن عرس مقبل اهـ . كلام الأصمعى .

(٢) وذلك على مذهب البصريين ، لأن الكوفيين لا يوجبون تنكير التميز ، بل جائز عندهم أن يكون معرفة ، وأن يكون نكرة .

يقبل آل من مصدر (كَالْفَضْلِ وَ) صفة مثل (الْحَارِثِ وَ) اسم عين مثل (الْثُعْمَانِ) وهو في الأصل اسم من أسماء الدم^[١]. وأفهم قوله وبعض الأعلام أن جميع الأعلام المنقولة مما يقبل آل لا يثبت له ذلك وهو كذلك ، فلا تدخل على نحو محمد وصالح ومعروف إذ الباب سماعي . وخرج عن ذلك غير المنقول كسعاد ، وأدد والمنقول عما لا يقبل آل كيزيد ويشكر فأما قوله :

الأول فالأول وجاعوا الجماء الغفير أى ادخلوا واحدا فواحدا وجاعوا جميعا سندونى (قوله وجوهنا أى أكابرنا أو ذواتنا وضمن طبت معنى تسليت فعدها بعن أى طبت عن عمرو المقتول وكان صديق قيس ويحتمل أن عن متعلقة بصددت (قوله أراد طبت نفسا إلخ) قيل لا يتعين ذلك لجواز أن تكون النفس في البيت مفعول صددت وتميز طبت محذوف أولا تمييز له (قوله عليه دخلا الضمير لآل ، وذكر باعتبار أنها لفظ أو حرف وهذا أحسن من جعل الألف للثنائية عائدة على الألف واللام المفهومين من آل (قوله للمح) أى ملاحظة ما أى المعنى الذى قد كان هو أى ذلك البعض كما ذكر الشارح فالصلة جارية على غير من هى له ، وضمير عنه يرجع إلى ما (قوله مما يقبل آل) بيان لما على تقدير مضاف أى مدلول اللفظ الذى يقبل آل فصح ما قاله شيخنا واندفع اعتراض البعض عليه بأن ما واقعة على المعنى والقابل للفظ الدال عليه ، فلا يصح أن يكون مما يقبل آل بيانا لما مع أنه يمكن إيقاع ما على اللفظ بأن يراد بما نقل عنه العلم أصله قبل العلمية من المصدر أو الصفة أو اسم العين ويقدر مضاف في كلام الناظم أى للمح معنى ما كان إلخ وعلى هذا يصح أن يكون قوله كالفضل إلخ تمثيلا لبعض الأعلام وهو المتبادر أو لما وعلى الأول يتعين الأول فافهم . وقوله من مصدر بيان لما يقبل آل (قوله والنعمان) أى الذى لم يقارن آل وضعه للعلمية أما هذا وهو اسم النعمان بن المنذر ملك العرب كما في الشمنى فليس مما للمح ولهذا لم يسمع بدونها وعليه يحمل تمثيل المصنف في شرح التسهيل لما قارنت آل وضعه بالنعمان . وأما قوله :

[١] لذلك يجوز دخول « آل » في هذه الثلاثة نظرا للأصل وحذفها نظرا للحال . وهنا شيان . الأول : أن الذى تلمحه حين تدخل « آل » على نعمات هو وصف الحمرة التى يدل عليها لفظه بحسب الأصل الأول التزاما ، لأن الحمرة لازمه للدم . الثانى : أن الناظم في كتاب التسهيل جعل « نعمان » من أمثلة العلم الذى قارنت « آل » وضعه كاللغات والعزى والسؤال ، وهذه لازمة .. وزيدت هنا للمح الأصل وليست بلازمة ، فالذكر والحذف شيان ، وهذا أسهل ، فإذا سميت « النعمان » مقرونا « بآل » فيكون من النوع الأول ، « ونعمان » بدون آل من النوع الثانى .

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا

[١٣٣]

فضرورة سهلها تقدم ذكر الوليد . ثم قوله للمح ان أراد أن جواز دخول آل على هذه الأعلام مسبب عن لمح الأصل النظر من العلمية الى الأصل فيدخل آل (فَلْيُذَكِّرْ) آل (ذَا) حيثُذ (وَحَدَّثَهُ سَيَّانٍ) إذ لا فائدة مترتبة على ذكره ، وان أراد أن دخول آل سبب

أيا جلي نعمان بالله خليا نسيم الصبا يخلص إلى نسيمها
فليس مما نحن فيه بالكلية لأن نعمان فيه بالفتح كما في يس عن الشمنى . وفي القاموس والصحاح
وغيرهما ما يؤيده اسم لواد في طريق الطائف يخرج إلى عرفات ويقال له نعمان الأراك ، وبه يعرف
ما في كلام المصريح الذي تبعه شيخنا والبعض من الخلل . والضمير في نسيمها يرجع إلى محبوبة
الشاعر وهو مجنون ليلي أو إلى النسيم الأول مرادا به الريح وبالنسيم الثاني نفسها الضعيف ، ويؤيد
هذا رواية طريق الصبا إذ الضمير عليها يرجع إلى الصبا وبعد هذا البيت :

فإن الصبا ريح إذا ما تنسمت على نفس مهموم تجلت همومها

(فائدة) الصبا ريح مهبها المستوى من مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار . قال الصفدي
الظاهر أنها يختلف مزاجها وتأثيرها باختلاف البقاع التي تمر عليها والفضول لأنها تشاهدها بدمشق
وما قاربها يابسة المزاج تجفف الرطوبات وتنحل الأجسام وتحرق الثمار والزرورع ، وهى فى الديار
المصرية أشد منها فى الشامية مع أن أشعار العرب مملوءة من الاسترواح بها ووصفها باللفظ
وتنفيس الكرب ، فلعلها فى الحجاز وما أشبهه بهذه الصفة . وعن الواحدى صاحب التفسير أنها
استأذنت ربها أن تأتى يعقوب بريح يوسف عليهما السلام قبل أن يأتيه البشير بالقميص فأذن لها
فأتته بذلك فلذلك يتروح بها كل محزون . من شرح شواهد المغنى للسيوطى (قوله على نحو محمد
إلخ) أى من الأعلام التى لم يسمع دخول آل عليها للمح فاندفع اعتراض شيخنا تبعا للشارح فى
شرح الأوضح بأن الوجه حذف نحو (قوله إذ الباب سماعى) أى باب إدخال آل للمح الأصل فما
سمع من العرب إدخالها عليه كان لك إدخالها عليه ولو فى غير مسماهم وما لا فلا فالقيود المتقدمة
ليست شروطا لجواز إدخال آل للمح بل بيان لمورد السماع وبهذا يندفع ما قاله سم حيث كان
الباب سماعيا فلا كبير حاجة إلى التقييد بالمنقول عما يقبل آل والاحتراز عن غيره (قوله رأيت الوليد
إلخ) لقد كذب الشاعر فإن الوليد هذا كان فاسقا متبهكا مولعا بالشرب والغناء جبارا عنيدا ، تفاعل
يوما فى المصحف فخرج له (واستفتحوا وخاب كل جبار عنيد) فمزق المصحف وأنشد :

للمح الأصل فليسا بسيين لما يترتب على ذكره من الفائدة وهو لمح الأصل . نعم هما سيان من حيث عدم إفادة التعريف فليحمل كلامه عليه . قال الخليل دخلت آل في الحرث والقاسم والعباس والضحاك والحسن والحسين لتجعله الشيء بعينه .

(فتنبيهه)*: في تمثيله بالنعمان نظر لأنه مثل به في شرح التسهيل لما قارنت الأداة فيه لازمة والتي للمح الأصل ليست لازمة (وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا) على بعض مسمياته (مُضَافٌ) كابن عباس وابن عمر وابن الزبير وابن مسعود فانه غلب على العبادلة حتى صار علما عليهم دون من عداهم من اخوتهم (أَوْ مَصْنُوبٌ أَل) العهدية (حَالَعَقَبَةٍ) والمدينة والكتاب والصعق والنجم لعقبة أيل ، ومدينة طيبة ، وكتاب سيبويه ، وخويلد بن نفيل ، والثريا (وَحَدَفَ أَل ذِي) الأخيرة (إِنْ تَنَادَى) مدخولها (أَوْ تُضَيَّفُ * أَوْ جَبَ) لأن أصلها المعرفة فلم تكن بمنزلة

تهدد كل جيسار عنيــد فها أنا ذاك جيسار عنيــد

إذا ما جئت ربك يوم حشر فقل يا رب مزقني الوليد

فلم يلبث إلا أياما حتى ذبح وعلق رأسه على قصره ثم على سور بلده . نسأل الله السلامة من شرور أنفسنا (قوله فضرورة) وقيل نكر يزيد ثم دخلت عليه أَل للتعريف . قال المصريح وعندى فيه نظر لأنه وإن نكر لا يقبل أَل نظرا إلى أصله وهو الفعل والفعل لا يقبل أَل بخلاف زيد إذا نكر (قوله سهلها تقدم ذكر الوليد) أى فيكون دخولها للمشكلة وأل في الوليد للمح (قوله ثم قوله للمح الخ) هذا التردد متفرع على كون اللام لليلة الباعثة أو لليلة الغائية فالشق الأول مبنى على الأول والثاني على الثاني واللام على الأول المتكلم وعلى الثاني السامع . قال شيخنا وقدم الشق الأول لأنه الظاهر (قوله فيدخل) أى النظر على انجاز العقلي أو الوضع المفهوم من السياق (قوله إذ لا فائدة الخ) اعترض بأن ذكر أَل دليل للسامع على لمح مدخل أَل الأصل وعند حذفها لا دليل على ذلك فكيف يكونان سيين (قوله قال خليل الخ) دليل على أن الدخول سبب للمح . وقوله لتجعله الشيء بعينه أى لتجعل المذكور من الأعلام أى لتجعل مسماء الشيء نفسه أى المعنى المنقول عنه نفسه في ذهن السامع فأل في الحرث تجعل مسماه ذانا يحصل منها عبوس كثير في وجوه الأعداء وهكذا (قوله وقد يصير الخ) قال ابن هشام ذكره في باب العلم أحسن فيقال العلم ضربان علم بالوضع وعلم بالغلبة لأن النوعين المضاف وذا أَل يكونان حيثشذ مذكورين في مركزهما بخلاف ذكر المضاف هنا قانه استطراد (قوله بالغلبة عليه) هى أن يغلب اللفظ على بعض أفراد ما وضع له وهى تحقيقية ان استعمل بالفعل في غير ما غلب عليه والافتقادية (قوله وابن مسعود) قيل الصواب أن يذكر بدله عبد الله بن عمرو بن العاصي لموت ابن مسعود قبل اطلاق اسم العبادلة على الأربعة وليس بشيء لأنه إنما يرد لو قال الشارح غلب اسم العبادلة على فلان وفلان وابن مسعود بعد أن كان جمع عبد الله أيا كان وهو إنما قال غلبت

الحرف الأصلي اللازم أبدا كما هي في نحو اليسع كما تقدم ، فتقول يا صعق ويا أخطل وهذه عقبة أئلى ومدينة طيبة . ومنه :

[١٣٤] أَحَقُّ أَنْ أُحْطَلَكَكُمْ هَجَانِسِي

والأخطل من يهجو ويفحش . وغلب على الشاعر المعروف حتى صار علما عليه دون غيره . وتقول أعشى تغلب ، ونابغة ذبيان (وَفِي غَيْرِهِمَا) أى فى غير النداء والإضافة

هذه الاعلام الاربعة على العبادلة أى الأشخاص الاربعة الذين سمي كل منهم بعبد الله بحيث صارت لا تطلق الا عليهم دون من عداهم من اخوتهم ، فابن مسعود مثلا صار علما بالغلبة على عبد الله بن مسعود دون من عداه من اخوته غاية الأمر أن الشارح استعمل لفظ العبادلة في كلامه بالمعنى الوضعى لا الغلبى ولا محذور فيه (قوله من اخوتهم) الأحسن أن المراد باخوتهم نظر أوهم في اسم الأب لا خصوص الاخوة في النسب (قوله العهدية) أى بحسب الأصل والا فهى الآن زائدة ، ولا يخفى أن أل العهدية تدخل على كل فرد عهد بين المتخاطبين على البديل فمصحوبها كل فرد عهد بينهما كذلك مثلا . لفظ العقبة المعروف بأل العهدية وضع في الأصل لأن يستعمل في كل فرد عهد بينهما على البديل فخصصته الغلبة بعقبة أيلة ، فسقط بهذا التحقيق ما اعترض به الناصر وسكتوا عليه من أن اللفظ الذى يستحقه كل فرد من الأفراد بالوضع هو المجرد من أل لا المقرون بها ، لأن المستحق له الفرد المعهود بين المتخاطبين دون من عداه . فافهم ذلك والله تعالى الموفق (قوله لعقبة أئلى) بالقصر والذى في التصريح والقاموس وغيرهما أيلة بالناء فلعل ما في الشرح سهو . والعقبة في الأصل اسم للطريق الصاعد في الجبل (قوله وخويلد بن نفيل) كان رجلا يطعم الناس بتهامة فهبت ريح فسفت في جفانه أى أوعية طعامه التراب فسبها ، فرمى بصاعقة فسمى الصعق بكسر العين فعل بمعنى مفعول ، والصعق في الأصل اسم لمن رمى بصاعقة (قوله والثريا) تصغير ثروى من الثروة وهى الكثرة لكثرة كواكبها لأنها سبعة وقيل أكثر ، وأصله ثريوى اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء (قوله وحذف أل ذى إلخ) اعترض تخصيص حذف أل للنداء والإضافة بهذه بأن أل لا تجامع الإضافة وكذا النداء إلا ضرورة كما سيذكره المصنف بقوله : وباضطرار خص جمع يا وأل وأجيب بأنه ليس مراده أن أل هذه لا تباشر حرف النداء حتى يرد أن أل مطلقا لا تباشره ، بل مراده أن أل هذه لا تثبت مع حرف النداء أصلا حتى لا يتوصل لنداء ما هي فيه بأى أو ذا كما يتوصل لنداء ما أل غيرها فيه بذلك فلا تقول يا أيها النابغة كما تقول يا أيها الرجل ويا ذا الرجل ، لكن هذا الجواب إنما ينفع بالنسبة إلى النداء دون الإضافة كما لا يخفى . وقد يقال إنما خص هذه لدفع توهم أنها لكونها في الحالة الراهنة زائدة تجامع النداء والإضافة (قوله لأن أصلها المعرفة) وصارت الآن زائدة .

* ألا أبلغ بى خَلْفَ رَسُولَا*

[١٣٤] صدره :

قاله النابغة الجعدي قيس بن عبد الله ، أو عبد الله بن قيس ، أو حبان بن قيس ، عاش مائتين وأربعين سنة . وفد على النبي =

(قَدْ تَحَذَّرُ) سمع هذا عيوق طالعا ، وهذا يوم اثنين مباركا فيه .
(تنبيهان): الأول المضاف في أعلام الغلبة كابن عباس لا ينزع عن الإضافة
بنداء ولا غيره ، إذ لا يعرض في استعماله ما يدعو إلى ذلك . الثاني كما يعرض في العلم

(قوله كما هي في نحو اليسع) المتبادر من سياقه أنه متعلق بالنفي وهو تكن لا بالنفي ، وأن أل في نحوه
تبقى مع النداء والإضافة بل قوله كما تقدم أى كون أل في نحو اليسع لازمة قد يعين أن مراده ذلك وجزم
بهذا شيخنا تبعا لما مشى عليه الفارضى من البقاء المذكور واستدل بقوله في الكافية :

وقد تقارن الأداة التسمية فتستدام كأصول الأبنية

وتبعه على الجزم به البعض وزاد أن الهمزة تقطع وهو خلاف ما في الجمع والتسهيل وشرحه لابن عقيل
وغيره وحاشية الروداني على التصريح . قال في الجمع أل فيما غلب بها لازمه ويجب حذفها في النداء
والإضافة وقُلْ حذفها في غيرهما ، وأما ما غلب بالإضافة فلا يفصل منها بحال . ولو قارنت اللام نقل
علم كالنضر والنعمان أو ارتجاله كاليسع والسموأل فحكمها حكم ما غلب بها من اللزوم إلا في النداء
والإضافة ، قال ابن مالك هذا النوع أحق بعدم التجرد لأن الأداة فيه مقصودة في التسمية قصد همزة
أحمد وياء يشكر وتاء تغلب بخلافها في الأعشى ونحوه فإنها مزيدة للتعريف ثم عرض بعد زيادتها شهرة
وغلبة اغتنى بها ، إلا أن الغلبة مسبوقه بوجودها فلم تنزع اهـ . مع حذف . وقال في التسهيل ومثله
ما قارنت الأداة نقله أو ارتجاله اهـ . قال ابن عقيل في شرحه عليه أى مثل الذى فيه أل من العلم بالغلبة
في نزع أل منه حيث تنزع أل من العلم بالغلبة كالنداء اهـ . وسنذكر كلام الروداني . ومن الحذف
للنداء فيما قارنت الأداة نقله قول خالد بن الوليد :

يا عز كفرانك لا سبحانه إلى رأيت الله قد أهانك

فان عز مرخم عزى . نعم قد يقال أل المقارنة لوضع العلم جزء منه كالجيم من جعفر كما مر عن الدماميني
وهذا يمنع من تجويز حذفها عند النداء والإضافة إلا أن يقال كونها في صورة المعرفة التى لا تجامع النداء
والإضافة اقتضى حذفها عندهما فاعرفه . ولولا قول الشارح كما تقدم لجعلنا قوله كما هي في نحو اليسع
متعلقا بالنفي فتأمل (قوله أحقا) الاستفهام للتوبيخ أى أى الحق أى أى .

= عليه السلام فأسلم . وهو من قصيدة من الوافر يهجو بها الأخطل النصراني حين هجاه الأخطل . وألا للتنبيه ، وأبلغ أمر
من الإبلاغ ، وبني خلف مفعوله وهم رهط الأخطل ، وهم من بني تغلب . ويروى بنى جشم وهي أيضا قبيلة (قوله
رسولا) حال من الفاعل ، أو اسم للمصدر بمعنى الرسالة فيكون مفعولا ثانيا ، والهمزة في أحقا للإنكار التوبيخي ، وانتصاب
حقا على وجهين إما ظرف مجازى التقدير أى حق هجائي أخطلكم وإليه ذهب سيويو ، وأما صفة لمصدر محذوف أى
أهجائي أخطلكم هجوا حقا ، وإليه ذهب المبرد . والشاهد في أخطلكم لأنه علم بالغلبة على غياث بن غوث النصراني
الشاعر المشهور ، فلما نكره نزع منه الألف واللام وأضافه إلى قبيلته ليعرفه بهم ، وأن بالفتح في محل الرفع على الابتداء
وغيره قوله أحقا . والتقدير أى حق هجو أخطلكم إياي .

بالغلبة الاشتراك فيضاف طلبا للتخصيص كما سبق ، كذلك يعرض في العلم الأصلي . ومنه قوله :

[١٣٥] عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ الثَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ يَا بَيْضَ مَاضِي الشُّفْرَيْنِ يَمَانِي

وقوله :

[١٣٦] يَا ظَلِيَّاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْلَايَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ

(خاتمة) : عادة النحويين انهم يذكرون هنا تعريف العدد ، فإذا كان العدد مضافا وأردت تعريفه عرفت الآخر ، وهو المضاف إليه ، فيصير الأول مضافا إلى معرفة ، فتقول ثلاثة الأثواب ، ومائة الدرهم ، وألف الدينار ، ومنه قوله :

الأمر الثابت أن أخطأكم هجائي (قوله أعشى تغلب) أصله الأعشى فحذفت منه أل وأضيف إلى تغلب بفتح الفوقية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام اسم قبيلة سميت باسم أبيها . وكذا يقال فيما بعده . والأعشى في الأصل اسم لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على أعشى تغلب (قوله ونابعة ذبيان) بضم الذال المعجمة وكسرها كما في القاموس . والنابعة في الأصل اسم لكل من ظهر الشعر وأجاده والتاء فيه للمبالغة ثم غلب على نابعة ذبيان (قوله عبوق) فيقول بمعنى فاعل كقيوم وضع لكل عائق أى حاجز ، ثم غلب على النجم المعروف لعوقه الدبران عن الثريا لكونه بينهما (قوله يوم اثنين) أصله يوم الاثنين وهو من إضافة المسمى إلى الاسم وبحث في التمثيل به بأن اثنين في الأصل اسم لمجموع شيئين لا للفرد المتأخر منهما فقط وحينئذ فعلمته على اليوم المعين بالنقل لا بالغلبة . وذكر الروداني أن الصحيح أن أسماء الأسبوع أعلام جنسية منقولة من الأعداد دخلت عليها أل للمعنى العددى ، وأل فيها مقارنة للنقل فلا ينبغي التمثيل بها لذى غلبة حذفت منه أل ، بل لما حذفت منه أل المقارنة للوضع فإنه أيضا كذى الغلبة يحذف منه أل في النداء والإضافة وجوبا وقد يحذف في غيرهما (قوله ما يدعو إلى ذلك) أى إلى نزعته عن الإضافة لأنه ينادى ويضاف معها فيقال يا ابن عباس وهو ابن عباسنا كذا قيل وفيه أن المضاف إن كان تمام العلم ناقض ما تقدم في باب العلم عند قول المصنف :

* وإن يكونا مفردين فأضف *

[١٣٥] البيت من الطويل ، وقائله سلمة بن عياش ، والبيت من شواهد الأغاني ٨٤/٢١ . والمعنى : أن زيدنا علا يوم النقا بالسيف رأس زيدكم ، وقتله بسيف أبيض ، ماضى الضربة ، وهذا السيف مصنوع في اليمن ... والشاهد في البيت ، قوله : « زيدنا » حيث أضاف العلم إلى ضمير المتكلم في الأول وإلى ضمير المخاطب في الثاني ، وكان من حقه ألا يفعل ذلك لأن العلم معرفة بالعلمية والإضافة إلى الضمير للتعريف ، ولا يجوز الجمع بين معرفين على معرف واحد .

[١٣٦] البيت من البسيط ، واختلف في نسبته ، فنسب للمجنون ، ولذي الرمة ، وللعرجي ، وللحسين بن عبد الله ، ولبدوي اسمه كامل الثقفي .

[١٣٧] مَا زَالَ مُذْ عَقَدْتَ يَدَاكَ إِزَارَهُ فَأَذْرَكَ حُمَسَةَ الْأَشْبَارِ
وقوله :

[١٣٨] وَهَلْ يُرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَنَا ثَلَاثُ الْأَثَافِي وَالْدِّيَارُ الْبَلَاغُ
وأجاز الكوفيون الثلاثة الأثواب تشبيها بالحسن الوجه . قال الزمخشري وذلك بمنزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء^(١) ، وإذا كان العدد مركبا ألحقت حرف التعريف

إلخ من أن العلم الإضافي لا يضاف ، وإن كان المضاف إليه فقط ورد أمران : الأول أن المضاف لا بد أن يكون كلمة مستقلة وهو هنا جزء كلمة لأن العلم بمجموع المتضامتين فكل منهما كالزاي من زيد ، ويمكن الجواب عن هذا برعاية الأصل . الثاني أن القصد ليس توضيح مسمى المضاف إليه فقط باضافة بل توضيح مسمى العلم بتمامه بها ويمكن الجواب عن هذا أيضا بأن إضافة المضاف إليه يحصل بها المقصود من توضيح مسمى العلم فتدبر منصفاً (قوله طلباً للتخصيص) كان المناسب أن يقول للإيضاح لأن التخصيص في التكرات والإيضاح في المعارف (قوله كما سبق) من نحو أعشى تغلب ونابعة ذبيان (قوله خاتمه) نظم العلامة الأجهوري حاصلها فقال :

وعسدا تريسد أن تعرفنا قال مجزئيه صلن إن عطفنا
وان يكن مركبا فالأول وفي المضاف عكس هذا يفعل
وخاف الكوفي في الأخير فعرف الجزئين يا سميري
والمراد بالأخير غير الأول فيشمل الثاني وهو المركب لأن الكوفي خالف فيه أيضا كما سيأتي وكان الأحسن أن يقول بدل الأخير :

وخالف الكوفي في هذين ففيهما قد عرف الجزئين
(قوله عرفت الآخر) بكسر الخاء ولم يقل الثاني ليشمل ما فيه أكثر من إضافة نحو خمسمائة ألف دينار وفي كلام شيخنا أن منهم من لا يضيف بل يعرف الأول فقط فيقول هذه الخمسة أثوابا وخذ المائة درهما ودع الألف دينارا (قوله ما زال) اسم زال ضمير مستتر يعود على يزيد في البيت قبله وخبرها يدنى في بيت بعده . وقوله فسما بالفاء العاطفة على عقدت . وأراد بخمسة الأشبار السيف .

[١٣٧] البيت للفرزدق يمدح فيه آل المهلب ، والبيت من الكامل . وهو من شواهد ابن يعيش في المفصل ١٢١/٢ ، ٣٣/٦ . والشاهد في البيت قوله : « خمسة الأشبار » ، حيث جاء العدد مجردا من الإضافة إلى المعداد من أداة التعريف . والاكتفاء بتعريف المضاف إليه .

[١٣٨] البيت لنو الرمة ، والبيت من الطويل ، وهو من شواهد ابن يعيش ١٢٢/٢ . والشاهد في البيت قوله « ثلاث الأثافي » حيث اكتفى بتعريف المعداد بالألف واللام عن تعريف اسم العدد .

(١) انظر المفصل لابن يعيش ٢٢/٦ .

بالأول تقول الأحد عشر درهما والاثنتا عشرة جارية ولم تلحقه بالثاني لأنه بمنزلة بعض الاسم ، وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون ، فقالوا الأحد عشر درهما ، والاثنتا عشرة جارية لأنهما في الحقيقة اسمان والعطف مراد فيهما ولذلك بنيا ، ويدل عليه إجازتهم ثلاثة عشر وأربعة عشر وتاء التأنيث لا تقع حشوا ، فلولا ملاحظة العطف لما جاز ذلك . ولا يجوز الأحد عشر الدرهم لأن التمييز واجب التنكير ، نعم يجوز عند الكوفي ، وقد استعمل ذلك بعض الكتاب . وإذا كان معطوفا عرفت الاسمين معا تقول الأحد والعشرون درهما لأن حرف

(قوله وهل يرجع التسليم) بضم الياء مضارع رجع لحيثه متعديا أيضا والأثافي بالثالثة ثم الفاء فالتحتية التي تشدد في غير هذا البيت وتخفف أحجار يوضع عليها القدر جمع أثفية بضم الهمة وكسرها وتشديد التحتية وهي أحد تلك الأحجار كما في القاموس وإن أوهم كلام البعض أن الأثفية هي نفس تلك الأحجار . وقال الإسقاطي بالفوقية ثم النون أصله أتاين حذفت نونه الأخيرة ضرورة وهو جمع أوتون كتون وقد تخفف أخذود الحجاز ، وأقره البعض كشيخنا ، وفيه نظر لأن جمع أوتون الخفف أتن كعمود وعمد وجمع المشدد أتاين بفوقية ثانية بعد الألف اللينة لا نون كما هو قياس جمع تنور ونحوه . وقد ورد الجمعان كما أفاده صاحب القاموس فلعل الفوقية تحرفت على الجماعة بنون والله تعالى أعلم . والبلاقع جمع بلقع وهي الأرض المقفرة . والمعنى وهل يرد التجة أو يزيل تعب الحجة مواضع طبخ الأحياب وديارهم الخالية (قوله تشبها بالحسن الوجه) رد الإضافة في ذلك لفظة لا تفيد تعريفا بخلاف العدد (قوله عند أصحابنا) أى البصريين (قوله عن القياس واستعمال الفصحاء) أما الأول فلأن إدخال أل في كل من المتضامين إنما يكون إذا كان الأول وصفا نحو الضارب الرجل ولأن فائدة أل التعريف وتعريف المضاف حاصل بتعريف المضاف إليه ، فيكون دخول أل على المضاف ضائعا . وأما الثاني فلأن المسموع والمشهور دخول اللام على المضاف إليه دون المضاف (قوله ولذلك بنيا) أى في غير اثني عشر واثنتي عشرة بقرينة ما مر أن إعراب اثنين واثنتين كإعراب المثني وإن ركبا مع عشر وعشرة . وظاهر قوله بنيا أن فتحة آخر الجزء الأول بناء والظاهر أن البناء عند البصري على آخر الجزء الأخير فقط لأن محله آخر الكلمة وآخر الجزء الأول صار حشوا بالتركيب ففتحته ليست بناء بل بنية ، ويمكن أن يقال المراد بنى مجموعهما (قوله وتاء التأنيث إلخ) في معنى التحليل لقوله ويدل ، ولو قال لأن تاء التأنيث إلخ لكان أوضح (قوله ولا يجوز الأحد عشر درهم) أى ولا الأحد عشر الدرهم ولا أحد عشر الدرهم (قوله عرفت الاسمين معا) لم يذكر فيه خلافا وفي الدماميني أن قوماً أجازوا ترك تعريف المعطوف واختاره الآمدى (قوله واعلم أن) اسم أن ضمير الشأن (قوله في تعريف المضاف) أى في حالة تعريف العدد المضاف . وقوله قد يكون المعرف بفتح

العطف فصل بينهما . واعلم أن في تعريف المضاف قد يكون المعرف إلى جانب الأول كما تقدم ، وقد يكون بينهما اسم واحد نحو خمسمائة ألف ، وقد يكون بينهما اسمان نحو خمسمائة ألف الدينار ، وقد يكون بينهما ثلاثة أسماء نحو خمسمائة ألف دينار الرجل ، وقد يكون بينهما أربعة أسماء نحو خمسمائة ألف دينار غلام الرجل ، وعلى هذا . ولو قلت عشرون ألف رجل امتنع تعريف المضاف إليه ، لأن المضاف منصوب على التمييز ، فلو عرف المضاف إليه صار المضاف معرفة بإضافته إليه والتمييز واجب التنكير نعم ، يجوز ذلك عند الكوفيين ، ولو قلت خمسة آلاف دينار جاز تعريف المضاف إليه نحو خمسة آلاف الدينار ، وكذلك حكم المائة لأن مميزها يجوز تعريفه كما عرفت ، ولا تعرف الآلاف لإضافتها والله أعلم .

الراء أى المعرف بأل أو بكسرهما أى المعرف للمضاف إليه وهو أل . وقوله إلى جانب الأول أى مضموما إلى جانب الأول . وقوله كما تقدم أى في ثلاثة الأثواب ومائة الدرهم وألف الدينار (قوله وعلى هذا) أى قس الفصل بينهما بأكثر من أربعة (قوله ولو قلت عشرون الخ) تقييد لإطلاقه في أول الحاتمة تعريف المضاف إليه من العدد الإضافي (قوله كما عرفت) أى من التثنية سابقا بمائة الدرهم وألف الدينار (قوله لإضافتها) أى إلى ما بعدها سواء أضيفت لمعرفة أو نكرة لأن أل لا تدخل على المضاف في مثل ذلك . وأما ما وقع في صحيح البخارى في باب الكفالة في القرض والديون ثم قدم الذى كان أسفله وأتى بالألف دينار فأوله الدمامينى بتقدير مضاف مبدل من المعرف أى بالألف ألف دينار قال ولا يقال إن أل زائدة لأن ذلك لا ينقاس .

[الابتداء]

المبتدأ هو الاسم العارى عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرا عنه أو وصفا رافعا

[الابتداء]

هذا شروع فى الأحكام التركيبية . والتركيب المفيد أما جملة اسمية ومنها اسم الفعل مع مرفوعه والوصف مع مرفوعه المغنى عن الخبر . أو فعلية ومنها الجملة الندائية ، ولم يقل المبتدأ والخبر لأن الابتداء يستدعى خبرا أو ما يسد مسده غالبا على ما ستعرفه فأطلق الابتداء وأراد ما يلزمه مباشرة أو بواسطة ، ففي الترجمة به تأدية للمقصود مع الاختصار والإشارة الى عدم تلازم المبتدأ والخبر فلا يقال ترجم لشيء ولم يبينه ويبين شيئا ولم يترجمه . نعم قد يقال هذه النكتة حاصلة لو قال المبتدأ فلم لم يترجم به ويمكن أن يجاب بأنه أثر التعبير بالابتداء على التعبير بالمبتدأ للإشارة فى الترجمة إلى أنه العامل فتأمل . وقدم باب المبتدأ على باب الفاعل لما قيل إنه أصل المرفوعات لأنه مبدوء به . وقيل الفاعل لأن عامله لفظى . وقيل كل أصل . قال الدمامينى تظهر فائدة الخلاف فى نحو زيد جوابا لمن قام فعلى الأول يترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر ، وعلى الثانى يترجح كونه فاعلا لفعل محذوف وعلى الثالث يستوى الوجهان ، ثم اعترض بأن استحسان مطابقة الجواب للسؤال فى الاسمية والفعلية يقتضى ترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر مطلقا . وأجاب بأن جملة من قام اسمية فى الصورة فعلية فى الحقيقة . وبيان ذلك أن قولك من قام أصله أقام زيد أم عمرو أم خالد إلى غير ذلك لا أزيد قام أم عمرو أم خالد لأن الاستفهام بالفعل أولى لكونه متغيرا فيقع فيه الإبهام ولما أريد الاختصار وضعت كلمة من دالة إجمالا على تلك الذوات المفصلة ومتغمة لمعنى الاستفهام وبهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية فى الصورة لعروض تقدم ما يدل على الذات فعلية فى الحقيقة ، فإن أجبت بالفعلية نظرا إلى جانب الحقيقة فالمطابقة حاصلة معنى وإن أجبت بالاسمية نظرا إلى الصورة فالمطابقة حاصلة لفظا فإذا لا ترجيح بمجرد المطابقة لوجودها فى الصورتين فبقى الترجيح بأصالة الفاعل أو المبتدأ سالما فتدبر اهـ . وفيه نظر لأن مقتضى قولهم همزة الاستفهام يليها المسئول عنه أن أصل من قام أزيد قائم أم عمرو أم خالد إذ المسئول عنه بمن قام القائم لا القيام فاعرفه (قوله المبتدأ هو الاسم الخ) لم يعرف الابتداء مع أنه المترجم به لقصد تعريفه عند قوله :

* ورفعوا مبتدأ بالابتداء *

وكأنه لم يعكس لعدم قصد الابتداء بالذات من الترجمة بل المقصود بالذات منها المبتدأ ومرفوعه .

المستغنى به^(١) . فالاسم يشمل الصريح والمؤول نحو ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة : ١٨٤] وتسمع بالمعيدى خير من أن تراه^(٢) والعارى عن العوامل اللفظية مخرج لنحو الفاعل

(قوله العارى الخ) أورد على التقييد به أنه يخرج اسم إن ولا التبرئة مع أنه يجوز رفع صفته على المحل فهو مبتدأ وليس عارياً . وأجيب بأنه باعتبار الرفع عار لأن الحرف كالعدم باعتباره وإنما يعتد به إذا اعتبر النصب كذا نقل شيخنا السؤال والجواب وأقرهما وتبعه البعض وفي الجواب تسليم أنه مبتدأ والذي يظهر لي منعه بدليل ما سيأتى في بابى إن ولا من أن رفع الصفة على المحل مبنى على القول بأنه لا يشترط في مراعاة المحل بقاء المحرز أى الطالب لذلك المحل لعدم المحرز هنا وهو الابتداء وإذا عدم الابتداء عدم المبتدأ وحينئذ لا يرد الاعتراض من أصله فتأمل (قوله عن العوامل) أل للجنس ، وقوله اللفظية نسبة إلى اللفظ نسبة المفعول إلى المصدر إن أريد باللفظ التلفظ . أو الجزئى إلى الكلى إن أريد الملفوظ . والمراد اللفظية تحميها أو تقديراً لتدخل العوامل المقدرة . وقوله غير الزائدة أى وشبهها كرب ولعل الجارة والقيدان للإدخال كما هو شأن قيد القيد (قوله مخبراً عنه) أى محدثاً عنه فالإخبار لغوى لا مذكوراً بعده خبره الاصطلاحي للزوم الدور لأخذ الخبر حينئذ في تعريف المبتدأ وأخذ المبتدأ في التعريف الآتى للخبر ، وجعله حالاً من الضمير في العارى أول من جعله حالاً من الاسم وإن اقتصر عليه شيخنا والبعض لثبوت الخلاف في مجيء الحال من الخبر كالمبتدأ (قوله أو وصفاً الخ) عطف على مخبراً عنه المفعول حالاً من الضمير في العارى ، وفي ذلك تصريح باشتراط العرو في الوصف أيضاً فيخرج نحو ﴿لَاهِيَةً قُلُوبِهِمْ﴾ [الأنبياء : ٣٠] ، على أنا لا نسلم أنه رافع لمكتفى به كما قاله الروداني وهو ظاهر . والمراد الوصف ولو تأويلًا ليدخل لا نولك أن تفعل لأن نول وإن كان مصدراً بمعنى التناول إلا أنه هنا بمعنى المفعول أى ليس متناولك هذا الفعل أى لا ينبغي لك تناوله ، فنولك مبتدأ وأن تفعل نائب فاعله . وقول المصريح ومن تبعه كالبعض أن تفعل فاعله غير صحيح كما في الروداني وقال أبو حيان نولك مبتدأ وأن تفعل خبره وأورد على التعريف أنه غير جامع إذ لا يشمل أقل رجل يقول ذلك فإن أقل مبتدأ وليس مخبراً عنه ولا وصفاً رافعا ، ولا غير قائم الزيدان فإن غير مبتدأ وليس مخبراً عنه ولا وصفاً رافعا ، وأجيب عن الأول بأن المعروف المبتدأ الاطرادى وهذا سماعى لا يقاس عليه ، وإنما لم يخبروا عنه لأنه ليس في المعنى مبتدأ إذ المعنى قلّ رجل يقول ذلك . وقيل لأن صفة النكرة بعده أغنت عن الخبر في الإفادة على أن بعضهم أجاز جعل الجملة خبراً عن أقل ، وعن الثاني بأن المبتدأ مضاف للوصف الرافع والمضاف والمضاف إليه كالشئ الواحد ، وبأن الوصف وإن خفض لفظاً في قوة المرفوع بالابتداء وكأنه قيل ما قائم الزيدان (قوله والمؤول) قد يدعى أنه اسم حقيقة فلا اعتراض على إرادته في التعريف بلزوم الجمع بين الحقيقة

(١) انظر شرح الألفية لابن الناطم ص ١٠٥ .

(٢) هذا المثل مخرب لمن خبره غير من مرآه وانظره مفصلاً في مجمع الأمثال للميداني ١٣٦/١ .

واسم كان ، وغير الزائدة لإدخال نحو بحسبك درهم ﴿وهل من خالق غير الله﴾ [فاطر : ٣] ، ومخبرا عنه أو وصفا إلى آخره مخرج لأسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب ، ورافعا لمستغنى به يشمل الفاعل نحو أقام الزيدان ونائبه نحو أمضروب العبدان ، وخرج به نحو أقام من قولك أقام أبوه زيد فإن مرفوعه غير مستغنى به . وأو في التعريف للتنويع لا للترديد أى المبتدأ نوعان : مبتدأ له خبر ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر ، وقد أشار إلى الأول بقوله : (مُبتدأ زَيْدٌ

والمجازيه ، أو يقال النحاة لا يالون بمثل ذلك أفاده سم (قوله وتسمع إلخ) أى لأنه على تقدير أن قيل الفعل إذا أريد به مجرد الحدث صح أن يسند إليه ويضاف إليه ويكون اسما حكما كما في : ﴿سواء عليهم أأنذرتهم﴾ [البقرة : ٦] ، ﴿هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾ [المائدة : ١١٩] ، فيكون المراد بالاسم ما يعم الحقيقي والحكمي أفاده سم (قوله نحو بحسبك درهم) أى مما يلي حسبك فيه نكرة فإن وليها معرفة نحو بحسبك زيد فالمعرفة هى المبتدأ وحسبك الخبر لأنه نكرة لا يتعرف بالإضافة . وإن تخصصص بها . قال الناظم ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وإن تخصصصت إلا في نحو كم مالك وخبر منك زيد عند سيويه ، وفي النسخ نحو ﴿فإن حسبك الله﴾ [الأنفال : ٦٢] ، وأيده سم وغيره واكتفى ابن هشام في الأخبار بمعرفة عن المبتدأ النكرة بتخصيصه وجعل حسب مبتدأ سواء وقع بعده نكرة أو معرفة لأن الباء لا تزداد في الخبر في الإيجاب . والذي عليه الجمهور كما في المغنى أنه لا يخبر عن النكرة بالمعرفة وإن تخصصصت مطلقا ، وهل المجرور بحرف الجر الزائد أو شبهه مرفوع تقديرا ولا محذورا في اجتماع إعرابين لفظي وتقديرى من جهتين مختلفتين ، أو محلا ولا يختص المحلى بالمبنيات قولان . واعلم أن زيادة الباء في نحو بحسبك سمعية بخلاف زيادة من في نحو الآية الآتية فقياسية (قوله غير الله) إما نعت لخالق لرفعه تقديرا أو محلا على الخلاف والخبر محذوف أى لكم ، أو هو الخبر ولا يصح أن يكون غير الله فاعلا لخالق أغنى عن الخبر لأن الوصف الذى له فاعل أغنى عن الخبر بمنزلة الفعل والفعل لا تدخل عليه من الزائدة فكذا ما هو بمنزلة كذا في يسّ والرودان ، ولا كون يرزقكم هو الخبر لأن هل لا تدخل على مبتدأ خبره فعل إلا شذوذا عند سيويه (قوله مخرج لأسماء الأفعال) أى بعد التركيب (قوله ورافعا لمستغنى به يشمل إلخ) الأولى ومستغنى به يشمل إلخ لأن الفاعل ونائبه من أفراد المستغنى به لا الرفع (قوله غير مستغنى به) لاحتياج الضمير إلى مفسر يسبقه فيكون زيد مبتدأ وقام خبرا مقدما وأبوه فاعلا ، أو أبوه مبتدأ ثانيا وقام خبرا عنه مقدما والجملة خبر زيد . وجوز بعضهم كون قائم مبتدأ ثانيا وأبوه فاعلا أغنى عن الخبر والجملة خبر زيد بناء على أن المراد باستغناء الوصف بمرفوعه استغناؤه عن الخبر لا مطلقا . وبحث فيه بعدم اعتماد الوصف لأن الاستفهام في المثال داخل في الحقيقة على زيد لا عليه وقد يمنع فتأمل . نعم يظهر لى أن محل المنع إذا لم يعلم المرجع أما إذا علم كأن جرى ذكر زيد فقليل أقام أبوه فلا منع لأن التركيب حيثئذ بمنزلة أقام أبو زيد ويشعر بهذا تعليلهم . واعلم أن قولهم الوصف

وَعَادِرٌ حَبِيرٌ) أى له (إِنَّ قُلْتَ زَيْدٌ عَادِرٌ مَنِ اعْتَدَرُ) وإلى الثانى بقوله : (وَأَوَّلُ) أى من الجزئين (مُبْتَدَأُ وَالثَّانِى) منهما (فَاعِلٌ أَغْنَى) عن الخبر (فى) نحو (أَسَارِ ذَانِ) الرجلان . ومنه قوله :

[١٣٩] أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلَمَى أَمْ نَوَوَا ظَعْنًا
وقوله: [١٤٠] أَمُنَجِرُ أَنْتُمْ وَغَدَا وَثَقْتُ بِهِ أَمْ أَهْتَفَيْتُمْ جَمِيعًا نَهَجَ عُرْقُوبِ

مع مرفوعه ولو اسما ظاهرا من قبيل المفرد يستثنى منه الوصف الواقع مبتدأ استغنى بمرفوعه عن الخبر ، وكذا الوصف الواقع صلة لأل الموصولة على قول كما مر لأنه فى قوّة الفعل فى الصورتين (قوله وأول) سَوَّغَ الابتداء به قصد التقسيم أو كونه قرينا للثانى المعروف (قوله والثانى فاعل أغنى عن الخبر) قال فى التسهيل لشدة شبهه بالفعل ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا ينثنى ولا يجمع إلا على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة هـ . (قوله أغنى عن الخبر) أى عن أن يكون له خبر فلا اعتراض باقتضاء كلامه أن له خبرا أغنى عنه المرفوع مع أنه لا خبر له أصلا لأنه بمعنى الفعل والفعل لا خبر له (قوله أقاطن) أى مقيم ، والظعن الرحيل ، والعيش المعيشة والحياة (قوله نهج عرقوب) أى طريقته وهو رجل يضرب به المثل فى إخلاف الوعد (قوله وقس على هذا) أى الوصف المذكور فى المثال ولو قال على هذين المبتدئين كما فعل المكودى والمرادى لكان أكثر فائدة (قوله من كل وصف) لا فرق بين أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال أولا بخلاف عمله النصب كما يأتى ، ولا بين أن يكون ملفوظا أو مقدرا نحو أفى الدار زيد أو عندك عمرو على أحد احتمالات ، إذ يحتمل كون المرفوع مبتدأ مؤخرأ أو فاعلا لمبتدأ محذوف تقديره كائن مثلا أغنى هذا الفاعل عن الخبر فالجملة اسمية أو فاعلا لاستقر مثلا محذوف فهى فعلية أو فاعلا للظروف فهى ظرفية كذا فى المغنى (قوله أو صفة مشبهة) أو اسم تفضيل أو منسوباً نحو هل أحسن فى عين زيد الكحل منه فى عين غيره وما قرشى الزيدان والظاهر عندى أن مثل ذلك نحو أذومال العمران لأنه فى معنى المشتق ، ثم رأيت فى كلام الشارح عند قول المصنف : وإن

* يشق فهو ذو ضمير مستكن *

[شواهد الإبتداء]

[١٣٩] تمامة : إِنَّ يَطْعُنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مِّنْ قَطْنَا
هو من البسيط ، والهمزة للاستفهام . وقاطن مبتدأ ، وقوم سلمى فاعله قد سد مسد الخبر لأنه مع الوصف فى قوة الفعل ، فلذلك حسن عطف الفعل وفاعله ما عليهما بأى المعادلة . من قطن بالمكان إذا أقام به ، وفيه الشاهد حيث سد الفاعل مسد الخبر . وهذا لا يحسن إلا إذا اعتمد على يقر وما به من الفعل وهو الاستفهام أو الفى (قوله فعجيب عيش من قطننا) جواب الشرط وارتفاع عيش بالابتداء مضاف إلى من ، وخبره عجيب مقدما . والظعن بفتح الحين وبسكون العين أيضا - مصدر ظعن يظعن بالفتح فيهما - إذا سار . والمعنى قوم سلمى التى هى المحبوبة هل هم مقيمون أم نورا الرحيل فإن هم نوه فعيش من يقيم ويتخلف عنهم يكون عجيبا . [١٤٠] البيت قائله مجهول ، وهو من البسيط ، والشاهد فيه قوله : « أَمُنَجِرُ أَنْتُمْ » حيث سد الفاعل مسد الخبر ، لكونه وصفا معتمدا على استفهام .

(وَقَسْ) على هذا ما أشبهه من كل وصف اعتمد على استفهام ورفع مستغنى به^(١). ثم لا فرق في الوصف بين أن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة ، ولا في الاستفهام بين أن يكون بالهمزة أو بهل أو كيف أو من أو ما . ولا في المرفوع بين أن يكون ظاهراً أو ضميراً منفصلاً^(٢) (وَكَاَسْتِفْهَامٍ) في ذلك (التَّفْهِي) الصالح لمباشرة الاسم حرفاً كان

ما يؤيده (قوله أو كيف أو من أو ما) نحو كيف جالس العمران ، وما راكب البكران ، ومن ضارب الزيدان وكيف في الأول في محل نصب على الحال ، وما ومن في الآخرين في محل نصب على المفعولية . وكالأدوات المذكورة بقية أدوات الاستفهام كأين ومتى (قوله أو ضميراً منفصلاً) فلا يسد المستتر مسد الخبر ، فإذا قلت أقام زيد أم قاعد فليس قاعد مبتدأ والضمير المستتر فيه فاعلاً سد مسد الخبر ، بل قاعد خبر مبتدأ محذوف أى هو قاعد . وإذا قلت أقام الزيدان وأردت العطف وجب إفراذ الوصف المعطوف وإبراز الضمير منفصلاً فتقول أم قاعدهما ، وحكى أم قاعدان على المطابقة واتصال الضمير ، وعليه فقال ابن هشام قاعدان مبتدأ لأنه عطف بأم المتصلة على المبتدأ وليس له خبر ولا فاعل منفصل . وإنما جاز ذلك لأنهم يتوسعون في التواني اهـ . فأشار إلى فاعلية الضمير المستتر وإغنائه عن الخبر لأنه يغتفر في التواني مالا يغتفر في الأوائل ومثله يجري في المثال الأول وجوز غيره كون قاعدان خبر مبتدأ محذوف أى أم هما قاعدان ، فتكون أم منقطعة والعطف من عطف الجمل وهذا قياس ما سبق في أقام زيد أم قاعد فتأمل (قوله وكاستفهام النفي) أى ولو معنى نحو إنما قائم الزيدان لأنه في قوة قولك ما قائم إلا الزيدان كذا في التصريح ومنه يعلم أن النفي المنقوض يكفى في الاعتماد وأفهم تقييدهم الاعتماد بالنفي والاستفهام أن مطلق الاعتماد غير كاف هنا فلا يجوز في زيد قائم أبواه كون قائم مبتدأ وإن اعتمد على الخبر عنه كما في المغنى . قال في التصريح وهل تقدم النفي أو الاستفهام شرط في العمل أو في الاكتفاء بالمرفوع من الخبر قولان أرجحهما الثاني كما في المغنى (قوله الصالح إلخ) حمل الشارح الاستفهام والنفي في عبارة المصنف على اللفظ المستفهم به واللفظ المنفى به فوصف النفي بالصالح إلخ وقسمه إلى حرف وغيره لأن هذا شأن اللفظ لا المعنى المصدرى ولا عيب فيما صنع وإن عابه البعض تبعاً لشيخنا ، ولو أبقى الشارح المصدر على ظاهره وقال النفي بلفظ صالح إلخ لصح أيضاً واحترز بالصالح عما لا يصلح مما يختص بالفعل كان ولم لما (قوله على أنه اسمها) وإدخاله فيما نحن فيه باعتبار كونه مبتدأ في الأصل وكذا يقال في اسم ما الحجازية . وقوله يغنى عن خبرها وإدخال الفاعل فيما نحن فيه باعتبار كونه مغنياً عن خبر مبتدأ في الأصل وكذا يقال في خبر ما الحجازية ثم في إغناء الفاعل عن خبر ليس أو ما أغناء مرفوع عن منصوب ولا ضرر في ذلك . ويظهر أنه لا يقال هذا الفاعل في محل نصب باعتبار إغنائه عن خبر ليس أو ما ، لأنه ليس ليس أو ما في هذه الحالة خبر حل محله الفاعل بل الذى تستحقه بعد اسمها فاعل اسمها فتدبر (قوله وبعد غير يجز بالإضافة) وإدخاله فيما نحن فيه باعتبار أن ما أضيف إليه أى إلى هذا الوصف مبتدأ والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد أو باعتبار أنه في قوة المرفوع بالابتداء كما مر (قوله فاطرح اللهو) بتشديد الطاء وكسر الراء ، والسلم بالكسر والفتح الصلح أى بسلم عارض (قوله على زمن) نائب فاعل الوصف أغنى عن خبر غير .

(١) وذلك عند البصريين .

(٢) والضمير المنفصل خلاف سيذكر فيما بعد .

وهو ما ولا وإن ، أو اسما وهو غير ، أو فعلا وهو ليس إلا أن الوصف بعد ليس يرتفع على أنه اسمها ، أو الفاعل يغنى عن خبرها : وكذا ما الحجازية ، وبعد غير يجز بالإضافة وغير هي المبتدأ وفاعل الوصف أغنى عن الخبر ، ومن النفى بما قوله :

[١٤١] خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَثَمًا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ

ومن النفى بغير قوله :

[١٤٢] غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَاطْرَحَ آلَهُهُ وَ لَا تَغْتَرِزُ بِعَارِضِهِ سَلِمَ

وقوله :

[١٤٣] غَيْرُ مَا سُوِّفَ عَلَى زَمَنٍ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ
(وَقَدْ * يَجُوزُ) الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد على نفى أو استفهام (نَعُوْ)

(قوله وقد يجوز إلخ) اعلم أن المذاهب ثلاثة كما في الجمع : مذهب البصريين وهو منع الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد ، ومذهب المصنف وهو الجواز بقبح كما صرح به في التسهيل وأشار إليه هنا بقدر لأن تقليل الجواز كناية عن قبحه ، وأشار إليه الشارح أيضا بقوله وهو قليل جدا ، ومذهب الكوفيين والأخفش وهو الجواز بلا قبح ، فقول الشارح خلافا للأخفش والكوفيين أى في قولهم بالجواز بلا قبح ، وفي كلامه حذف أى وللبصريين قولهم بالمنع بالكلية . وقوله ولا حجة أى للمصنف والأخفش والكوفيين على أصل الجواز في قوله إلخ فهو تورك من الشارح على بعض أدلتهم على أصل الجواز بعد موافقته إياهم في المستدل عليه فاندفع بتقريرنا عبارة الشارح على هذا الوجه ما ادعاه البعض من منافاتها لعبارة المتن فافهم (قوله من غير اعتماد إلخ) ويكون المسوَّغ للابتداء به مع أنه نكرة عمله في المرفوع بعده لا عتماده على المسند إليه وهو المرفوع وأما تعليل المصريح وتبعه شيعنا والبعض

[١٤١] هو من الطويل : أى يا خليلي ، وكلمة ما نافية وواى مبتدا وحذفت الضمة منه استقالا في اللفظ . وقوله أنها فاعل له ، وقد سد مسد الخبر . وفيه الشاهد حيث سد مسده لا عتماده على النفى . ومن موصولة وأقاطع صلتها ، والعائد محذوف أى أقاطعة من قطع أخاه وقاطعه . المعنى يا صاحباى ما أنتا وافيان بعهدى وصحبتى إذا لم تكونا لأجلى على من أقاطعه وأهجره

[١٤٢] البيت من الخفيف ، وقائله مجهول . الإعراب : غير : مبتدأ مرفوع . لاه : مضاف إليه وهو اسم فاعل من لها . عداك : فاعل لاسم الفاعل - لاه - سديد الخبر ، عدا يضاف والكاف مضاف إليه . فاطرح : الفاء واقعة في جواب شرط مقدر ، والتقدير : إذا كان الأمر كذلك فاطرح اللهو ، واطرح فعل أمر مبني على السكون ، وفاعله ضمير مستتر . اللهو : مفعول به . ولا : الواو عاطفة ، ولا ناهية . مت . تغترز : فعل مضارع مجزوم بلا ناهية ، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت . بعارض : جار ومجرور متعلق بتغترز . سلم : مضاف إليه مجرور . [١٤٣] قاله أبو نواس الحسن بن هاني الحكيم ، وهو من الطبقة الأولى من المولدين ولد سنة خمس وأربعين ومائة ، وتوفي سنة خمس أو ست أو ثمان وتسعين ومائة ببغداد ، لقب بذلك للذؤابتين كانتا له تنوسان على عاتقيه . وما ينسب إليه من الأمر البشيع فغير صحيح وبعده :

إِنَّمَا يَرْجُو الْحَيَاةَ فَسَيُ غَاشٍ فِي أُنْجِي مِنَ الْعَمَحِي

يذم بهما الزمان الذي هذه حالته ، فكأنه قال : زمان ينقضى بالهم والحزن غير مأسوف عليه فزمان مبتدأ وما بعده صفة له وغير خبره ، ثم حذف المبتدأ مع صفة وجعل إظهار الهاء مؤذنا بالمحذوف ، فصار بعد الحذف والإظهار غير مأسوف على زمن . ينقضى بالهم والحزن ذكر هذه تمثيلا لاكتفاء في باب المبتدأ والخبر لا استشهادا به لأن أبا نواس وأمثاله لا يحتج بهم (وقوله بالهم) حال أى ينقضى مشربا بالهم

فَائِزٌ أُولُو الْرُّشْدِ) وهو قليل جداً^(١) خلافاً للأخفش والكوفيين ، ولا حجة في قوله :
قوله : [١٤٤] خَيْرٌ بَنُو لِهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيَا مَقَالَةَ لِهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ
لجواز كون الوصف خبراً مقدماً على حد **﴿والملائكة بعد ذلك ظهير﴾** وقول :

[١٤٥] هن صديق للذى لم يشب

(والثاني مبتدأ) مؤخر (وَذَا الْوَصْفُ) المذكور (خبر) عنه مقدم (إن في سوى الأفراد)
وهو التثنية والجمع (رطباً استقر) أى استقر الوصف مطابقاً للمرفوع بعده ، نحو أقائم

بأن الأخفش أى والكوفيين لا يشترطون في عمله الاعتماد فمقتضاه عدم الاعتماد هنا وليس كذلك كما عرفت ولئن
سلم فالتعليل بعدم اشتراط الاعتماد لا يأتى على مذهب المصنف لأنه مع كونه يجوز ابتدائية الوصف من غير اعتماد
على نفى أو استفهام يشترط في عمله الاعتماد الأعم كما سيأتى في باب إعمال اسم الفاعل فتأمل (قوله خير بنو
لهب الخ) المعنى أن بنى لهب عالمون بالزجر والعيافة فلا تلغ مقالة رجل لهي إذا زجر وعاف حين يمر عليه الطير
وزجر الطير بالزاي فالجيم فالراء عيافته ، وهى كما في القاموس أن تعتبر بأسمائها ومساقطها وأنها فتسعد أو
تنشأ (قوله على حد الخ) جواب عما يقال كيف أخبر عن الجمع بالمفرد . وحاصله أنه على طريقة الآية وتوجيهها
أن ظهير على وزن المصدر كصهيل ونهيق والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فكذا ما يوازنه كذا قالوا .
وفيه أنه يقتضى استواء المذكر والمؤنث في فاعل سواء كان بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول فينأى ما قالوه من أن محل
استوائهما فيه إذا كان بمعنى مفعول . ويمكن التوفيق بأن هذا شرط لقياسية الاستواء فلا ينأى سماعه في فاعل بمعنى
فاعل لكونه على وزن المصدر فتكون موازنة نكتة السماع لا علامة الجواز باطراد ، فاحفظه فإنه نفيس (قوله
والثاني مبتدأ) بإبدال الهمزة ألفاً ثم حذفها لالتقاء الساكنين (قوله وهو التثنية والجمع) أى سواء كان جمع
تصحيح أو جمع تكسير وقيل جمع التكسير كالمفرد (قوله مطابقاً) أشار به إلى أن التطبيق بمعنى المطابق كالمثل والشبه
بمعنى المماثل والمشابه ، وأنه حال من فاعل استقر وليس التطبيق مصدراً بمعنى المطابقة حتى يرد أن حالية المصدر
سماعية وحتى يقال الأولى جعله تمييزاً محولاً عن فاعل استقر أى استقر طبقه أى مطابقتها ، فما ذكره البعض تبعاً
للمعرب غير صحيح فلا تغفل (قوله فإن تطابقاً في الأفراد) مثل ذلك ما إذا كان الوصف يستوي فيه المفرد وغيره
نحو أجنب زيد أو الزيدان أو الزيدون .

[١٤٤] قاله رجل من الطائيين . وهو من الطويل . قوله خير مبتدأ ، والخير بالشيء العالم به . وبنو لهب بكسر اللام وسكون الهاء
حتى من الأزدي وهم أزر قوم ، وهو فاعل خير سد مسد الخير . وفيه الشاهد حيث سد مسده من غير اعتماد على استفهام أو نفى
وهذا قبيح عند سيبويه وسائق عند الكوفيين قيل سيبويه معهم والصحيح خلافه . فإن قلت : خير نكرة فكيف وقع مبتدأ ؟ قلت
هو عامل فيما بعده وقد عدوه من جملة المخصصات . وملغياً من الإلغاء يقال ألغيت كلامه إذا عدته ساقطاً . واللهى نسبة إلى بنى
لهب . والمعنى أن بنى لهب عالمون بالزجر والعيافة ، فلا تلغ كلام رجل لهي إذا زجر أو عاف حين يمر عليه الطير .

(١) وهذا هو رأى ابن مالك ، لأنه يشترط في عمله الاعتماد على النفي أو الاستفهام .

الزيدان ، وأقائمون الزيدون ، ولا يجوز أن يكون الوصف في هذه الحالة مبتدأ وما بعده فاعلا أغنى عن الخبر إلا على « لغة أكلوني البراغيث » ، فإن تطابعا في الأفراد جاز الأمران نحو أقائم زيد وما ذاهبة هند (وَرَفَعُوا) أى العرب (مُبْتَدَأُ بِالْأَبْتَدَاءِ) وهو الاهتمام بالاسم

(قوله جاز الأمران) لكن الأرجح الأول وهو كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا ، لأن الوصف عدم التقديم والتأخير بل يتعين في صورتين للماضي فيهما من الثاني وهما : أحاضر القاضي امرأة ونحو « أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنْ أَهْتِي يَا إِبْرَاهِيمَ » [مریم: ٤٦] ، بناء على الظاهر من عدم تقدير متعلق للجار والمجرور ، والمانع من الثاني في الصورة الأولى لزوم عدم تطابق المبتدأ والخبر ، وفي الثانية^[١] لزوم الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وهو أنت ، وقد يتعين الابتداء للماضي من الفاعلية نحو أف داره زيد إذ يلزم على الفاعلية عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة . وأما أف داره قيام زيد فمنعه الكوفيون مطلقا : أما على الفاعلية فلما مر ، وأما على الابتداء فلأن الضمير لم يعد على المبتدأ بل على ما أضيف إليه المبتدأ والمستحق للتقديم هو المبتدأ . وأجازه البصريون على الابتداء للسمع ، ولأن ما هو من تمام مستحق للتقديم ، ثم جواز الوجهين في نحو أقائم أنت مذهب البصريين . وأوجب الكوفيون ابتدائية الضمير ووافقهم ابن الحاجب^(١) ، واحتجوا بأن الضمير المرتفع بالفعل لا ينفصل عنه لا يقال قام أنا ، ويجاب بأنه إنما انفصل مع الوصف لثلا يجهل معناه لأنه يكون معه مستترا بخلافه مع الفعل فإنه يكون بارزا كقمت وقمت ولأن طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فاحتمل معه الفصل ، ولأن مرفوع الوصف سد في اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل كذا في المعنى . واعلم أن صور المطابقة وعدمها تسع بالفوقية : ثلاثة في المطابقة وهى أقائم زيد ، أقائمان الزيدان ، أقائمون الزيدون ، وحكم الأولى جواز الأمرين وحكم الأخيرتين تعين كون الوصف خبرا مقدما : وست في عدمها ، أقائم الزيدان ، أقائم الزيدون ، أقائمان زيد ، أقائمون زيد أقائمان الزيدون أقائمون الزيدان . وحكم الأوليين من الست تعين كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا . وحكم الأربع الأخيرة الفساد . وإذا فصلت الجمع إلى صحيح ومكسر كانت الصور اثنتي عشرة^[٢] صورة إذا علمت ما تلوناه عليك ظهر لك أن قول شيخنا والبعض حاصل الصور سبعة بالموحدة قصور . بقى شيء آخر وهو أنه أورد على تجويز كون الثاني مبتدأ مؤخر أن تأخيره يلبس بالفاعل وقد منعوا تأخيره في زيد قام لذلك . وأجيب بأن اللازم على تأخير المبتدأ في أقائم زيد إجمال لا إلباس بخلاف اللازم على التأخير في زيد قام ، ولئن سلم أنه إلباس فليس فيه كبير ضرر لأن الجملة اسمية على كل حال بخلافه في زيد قام فافهم (قوله أى العرب) لو قال أى سيبويه وموافقوه لكان أحسن لعدم حكم العرب بأن رفع المبتدأ بالابتداء ذكره البعض . ولك أن تقول ليس في عبارته ما يقتضى أنهم حكموا بأن رفع المبتدأ بالابتداء إذ غاية مفادها أن العرب رفعوا المبتدأ وأن رفعهم إياه حاصل بالابتداء أى بحسب ما فهم سيبويه وموافقوه ونظير عبارته قولك رفع العرب الفاعل بالفعل فافهم .

[١] (قوله وفي الثانية) قال الدماميني ويرده في النار هم خالدون والتوسع في الظرف مشهور وقوله واعلم إن نظرت لكون الجمع المذكور أو مؤنث كثرت أ هـ .

[٢] (قوله اثنتي عشرة) بل ست عشرة تأمل أ هـ .

(٣) صاحب شرح الكافية أعاننا الله على إتمامه .

وجعله مقدماً ليسند إليه فهو أمر معنوي (كذلك رَفُعَ خبرٍ بالابتداء) وحده . قال سيبويه :
فأما الذي بنى عليه شيء هو هو فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء^(١) . وقيل
رافع الجزئين هو الابتداء لأنه اقتضاهما ونظر ذلك أن معنى التشبيه في كأن لما اقتضى
مشبهها ومشبهها به كانت عاملة فيهما . وضعف بأن أقوى العوامل لا يعمل رفعين بدون

(قوله وهو الاهتمام بالاسم) اعلم أن الابتداء في اللغة الافتتاح ، وفي الاصطلاح قيل كون الاسم معرى
عن العوامل اللفظية ، وقيل جعل الاسم أولاً ليخبر عنه ، فقول الشارح الاهتمام بالاسم من باب ذكر
لازم المعنى معه إذ يلزم معنى الابتداء بالاسم في اللغة وفي الاصطلاح الاهتمام به فعلم أن جعل البعض
الاهتمام معنى لغوياً للابتداء تخليط . ثم قيل إن الاهتمام والجعل من أوصاف الشخص المهم والجاعل لا
الكلمة والابتداء وصف لها لأن معناه كونها مبتدأ بها ويمكن أن يجاب بأن الاهتمام والجعل في كلامه
مصدران للمبنى للمجهول (قوله ليسند إليه) لا يشمل ابتداء الوصف المستغنى بمرفوعه عن الخبر لعدم
إسناد شيء إليه لأنه مسند فلو قال للإسناد لكان أولى (قوله كذلك) أى كرفع المبتدأ بالابتداء رفع الخبر
بالمبتدأ في الانتساب إليهم ، فكذلك خبر مقدم ورفع مبتدأ مؤخر وبالمبتدأ ظرف لغو متعلق برفع ، ويحتمل
أن كذلك حال وما بعده مبتدأ وخبر الأول أقرب (قوله فأما الذى إلتخ) أى المبتدأ الذى والضمير المنفصل
الأول للشيء والثاني للذى وأشار به إلى أن الخبر عين المبتدأ في المعنى أى بحسب الماصدق لا المفهوم
على ما سيأتى تفصيله . وقوله فإن المبنى عليه أى فإن الشيء المبنى عليه أى على ذلك الذى بنى عليه
شيء ، وقوله كما ارتفع هو أى ذلك الذى بنى عليه شيء . واعتراض القول برفع المبتدأ للخبر بأن المبتدأ
عين الخبر في المعنى فيلزم رفع الشيء نفسه وبأن المبتدأ قد يرفع الفاعل نحو القائم أبوه ضاحك فيلزم
رفع العامل الواحد معمولين بغير اتباع ولا نظير له وبأنه قد يكون جامدا كزيد ، والعامل إذا كان غير
متصرف لا يجوز تقديم معموله عليه ، والمبتدأ ولو جامدا يجوز تقديم خبره عليه . وأجيب عن الأول
بأن الخبر عين المبتدأ في الماصدق فقط أما في المفهوم فمختلفان على أن اختلاف اللفظ يكفى . وعن
الثاني بأن جهة طلبه للفاعل مخالفة لجهة طلبه للخبر . وعن الثالث بأن ما ذكر فيه إنما هو في العامل
المحمول على الفعل والمبتدأ ليس عمله في الخبر بالحمل على الفعل بل بالأصالة (قوله لأنه اقتضاهما) أى
استلزمهما لأن الابتداء يستلزم مبتدأ والمبتدأ يستلزم خبراً وما يسد مسده (قوله ونظير ذلك إلتخ) في
التنظير نظر إذ العامل في النظير لفظ كأن لا التشبيه المقتضى لما ذكر بخلاف ما نحن فيه ، وأيضا العاملان
في النظير مختلفان وفيما نحن فيه متحدان (قوله وضعف إلتخ) اعتراض بأن من العوامل اللفظية ما يعمل
رفعين بدون اتباع وهو المبتدأ المتعدد الخبر . وأجيب بأن الخبر المتعدد في المعنى متحد وهو لا يظهر
في نحو زيد عالم شجاع ، إلا أن يقال هو في تأويل زيد متصف بالعلم والشجاعة .

(١) انظر الكتاب لسبويه ٢٧٨/١ ، وابن النافس ١٠٨/١ .

اتباع ، فما ليس أقوى أولى ألا يعمل ذلك . وذهب الميرد الى أن الابتداء رافع للمبتدأ وهما رافعان للخبر وهو قول بما لا نظير له . وذهب الكوفيون إلى أنهما مترافعان^(١) وهذا الخلاف لفظي (وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمَتَمُّ الْفَائِدَةُ) مع مبتدأ غير الوصف المذكور بدلالة المقام

(قوله بأن أقوى العوامل) وهو الفعل (قوله وهو قول بما لا نظير له) أى من اجتماع عاملين على معمول واحد . وأجيب بأن العامل عنده مجموع الأمرين لا كل منهما فالعامل واحد قاله الدماميني (قوله مترافعان) أى رفع كل منهما الآخر لطلب كل منهما صاحبه قياساً على عمل كل من اسم الشرط والفعل الجزوم به في صاحبه نحو ﴿يَا أَيُّهَا تَدْعُوا﴾ [الإسراء : ١١٠] ، وقد يفرق باتحاد العامل في المقيس واختلافه في المقيس عليه (قوله لفظي) أى لا يترتب عليه فائدة ومنعه بعضهم بأنك إذا قلت زيد قائم وعمرو جالس وأردت جعله من عطف المفردات يكون صحيحاً عن القول بأن العامل في الجزئين الابتداء بخلافه على بقية الأقوال للزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين (قوله والخبر الخ) لم يكتف بالإشارة بقوله وعاذر خبر إلى تعريفه كما اكتفى بالإشارة في المبتدأ اهتماماً بمحط الفائدة وتوطئة إلى تقسيمه إلى مفرد وجملة سم (قوله المتم الفائدة) أى المحصل لها فلا اعتراض^(٢) باقتضاء كلامه حصولها قبله بالمسند والمسند إليه وإنما هو متم لها أى زيادة فيها فلا يصدق الحد إلا بالفضلة والمراد المتم الفائدة ولو بواسطة شيء يتعلق به فدخل نحو ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [الثلث : ٥٥] ، وأورد أن التعريف غير جامع لخروج خبر المبتدأ الثاني في نحو قولك زيد أبوه قائم إذ لا يحصل به مع مبتدئه فائدة إذ الجملة الواقعة خبراً غير مقصود إسنادها بالذات ، ولذلك قالوا إن النسبة فيها من قبيل النسبة التقييدية لا التامة ، فمعنى زيد أبوه قائم زيد قائم الأب ، وأيضاً لا بد في إفادة هذه الجملة من تقدم المرجع وغير مانع لشموله نحو يضرب في قولك زيد يضرب أبوه لحصول الفائدة به مع مبتدئه مع كونه ليس خبراً بل جزء خبر . وأجيب عن الأول بأن المراد المتم الفائدة ولو بحسب الأصل . والجملة الواقعة خبراً خبراً قبل جعلها خبراً كذلك ، ومن حيث نفس الإسناد وتوقف الإفادة على المرجع من حيث الضمير . وعن الثاني بأن المراد الفائدة المطلوبة والفائدة التي أفادها يضرب وحده غير الفائدة المطلوبة التي يفيدها جملة يضرب أبوه . واعلم أنه استشكل وقوع الاستدراك خبراً في نحو زيد وإن كثرة ماله لكنه بخيل مع وقوعه في كلامهم ، وخرجه بعضهم على أن الاستدراك خبر عن المبتدأ مقيداً بالغاية ، وبعضهم جعل الخبر محذوفاً والاستدراك منه كذا في الشهاب على البيضاوى (قوله مع مبتدأ) خرج به فاعل الفعل ونائبه (وقوله غير الوصف المذكور) خرج به فاعل الوصف المذكور ونائبه ، فقول الشارح بعد فلا يرد الفاعل أى فاعل الفعل وفاعل الوصف على التوزيع وما قاله البعض من أنه لو قيل بدل قولهم خرج الفاعل نائبه وخرج الفعل لكان حسناً لأنه الذى يلتبس بالخبر من جهة كون كل حديثاً عن غيره مدفوع بأن الفاعل يلتبس أيضاً بالخبر من جهة كون كل اسماً ملازم الرفع متأخراً عن صاحبه من مبتدأ أو فعل .

[١] (قوله فلا اعتراض الخ) لا ورود له بعد تفسير أقوى العوامل بالفعل ، نعم لو فسر بالعامل اللفظي وردا ه .

(١) أى أن كل منهما يحتاج للآخر ، واحتجوا بالقول بأن أى الشرطية عاملة في الفعل بعدها ، وهو عامل فيها قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا تَدْعُوا اللَّهَ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ .

والتمثيل بقوله (كَأَنَّهُ بُرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ) فلا يرد الفاعل ونحوه (وَمُقَرَّدًا يَأْتِي) الخبر وهو الأصل . والمراد بالمفرد هنا ما ليس بجمله كبير وشاهدة (وَيَأْتِي جُمْلَةً) وهى فعل مع فاعله ، نحو زيد قام أبوه ، أو مبتدأ مع خبره نحو زيد أبوه قائم . ويشترط فى الجملة أن تكون (حَاوِيَةً مَعْنَى) المبتدأ (الَّذِي سَيَقْتَضِي) خبراً (لَهُ) ليحصل الربط ، وذلك بأن يكون فيها ضميره لفظاً كما مثل ، أو نية نحو السمن منوان بدرهم أى منوان منه ، أو خلف عن

(قوله بدلالة المقام) راجع لكل من قوله مع مبتدأ وقوله غير الوصف المذكور أما فى الأول فلدلالة قوله مبتدأ زيد إنخ على أن الخبر لا يصاحب إلا المبتدأ وأما فى الثانى فلدلالة قوله أغنى على أن الوصف لا خبر له (قوله كأَنَّهُ بر) أى محسن والأيدى جمع أيد جمع يد بمعنى النعمة مجازاً (قوله فلا يرد الفاعل ونحوه) يعنى نائب الفعل (قوله ومفرداً) حال من فاعل يأتى (قوله وهو الأصل) أى الغالب أو السابق لأنه جزء الجملة والجزء سابق على الكل (قوله ويأتى جملة) لم يقل وظرفاً وجاراً ومجروراً لما سيفيده كلامه من أنهما لا يخرججان عن المفرد والجملة . واعلم أن الجملة أعم من الكلام لأنه لا يشترط أن يكون إسنادها مقصوداً لذاته بخلاف الكلام وقيل ترادفه (قوله وهى فعل مع فاعله) لو قال كالفعل مع فاعله إنخ لكان أحسن ليدخل اسم الفعل مع فاعله نحو العقيق هيهات ، والفعل مع نائب الفاعل نحو زيد ضرب ، وكان مع اسمها وخبرها وإن كذلك ، ولا فرق فى الجملة بين أن تكون خبرية أو إنشائية على الصحيح بخلاف النعت فلا يصح بالإنشائية . والفرق أن الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب ولا يميز له إلا بما هو معلوم عنده قبل الخطاب والإنشائية ليست كذلك لأن مدلولها لا يحصل إلا بها لكن إذا وقعت الجملة الإنشائية خبراً طلباً كانت أو غيره لم تكن خبريتها عن المبتدأ باعتبار نفس معناها القيامه بالطلب والنشئ لا بالمبتدأ بل باعتبار تعلق معناها بالمبتدأ فإذا قالت زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس حالاً من أحوال زيد إلا باعتبار تعلقه به ، وبهذا الاعتبار كانت الجملة خبراً عنه فكأنه قيل زيد مطلوب ضربه أو مستحق لأن يطلب ضربه ، وبه أيضاً صح احتمال الكلام للصدق والكذب . هذا خلاصة ما نقله الدمامينى عن بعض المتأخرين وقال هو فى غاية الحسن (قوله وزيد قام أبوه) قال الدمامينى بعض المحققين على أنه لا إسناد للجملة من حيث هى جملة إلى زيد بل القيام فى نفسه مسند إلى الأب ومع تقييده مسند إلى زيد وأما المجموع المركب من الأب والقيام والنسبة الحكمية بينهما فلم يسند إلى زيد ولذلك يؤولون زيد قام أبوه بأنه قائم الأب ، قولهم الخبر الجملة بأسرها توسع اهـ (قوله حاوية معنى الذى إنخ) أى مشتملة على ما يدل على معنى المبتدأ (قوله وذلك) أى احتواؤها على معنى المبتدأ (قوله بأن يكون فيها ضميره) يشمل ضميره الذى عطف هو أو ملابسه على شئ فى الجملة بالواو خاصة لأنها لمطلق الجمع ، فالاسمان معها أو الأسماء كمثنى أو جمع فيه ضمير نحو زيد قام عمرو وهو أو أبوه والذى فى نعت أو بيان شئ فيها نحو زيد ضربت رجلاً يحبه أو ضربت عمراً أخاه فإن قدرت أخاه

ضميره كقوفا : زوجي المس مس أرنب ، والريح ريح زرنب ، قيل أل عوض عن الضمير ، والأصل مسه مس أرنب وريحه ريح زرنب^(١) ، كذا قاله الكوفيون وجماعة من البصريين وجعلوا منه ﴿ وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى ﴾ فإن الجنة هي المأوى ﴿ [النازعات : ٤٠] ، أى مأواه والصحيح أن الضمير محذوف أى المس له أو منه ، وهي المأوى له ، وإلا لزم جواز نحو زيد الأب قائم وهو فاسد ، أو كان فيها إشارة إليه نحو

بدلاً امتنعت المسألة بناء على المشهور أن عامل البديل ليس عامل المبدل منه بل مقدر فكان الضمير من جملة أخرى ، ومن ثم امتنع حسن الجارية أعجبتني هو لأن هو بديل اشتغال (فائدة) قد يكون الضمير الذى فى الجملة لغير المبتدأ ويحصل به الربط لقيامه قيام ظاهر مضاف لضمير المبتدأ كما فى قوله تعالى : ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن ﴾ [البقرة : ٢٣٤] بناء على قول الناظم كالكسائى الأصل يتربص أزواجهم فجاء بالنون مكان الأزواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لأن النون لا تضاف كسائر الضمائر ، وحصل الربط بالضمير القائم مقام المضاف إلى ضمير المبتدأ . وقيل يقدر أزواج . قبل الذين وقيل يقدر أزواجهم قبل يتربصن . وقيل يقدر بعدهم بعد يتربصن كذا فى المغنى (قوله نحو السمن إلخ) وكقراءة ابن عامر فى سورة الحديد ﴿ وكل وعد الله الحسنى ﴾ [الحديد : ١٠] وهى تشكل على ما نقله الدمامينى من منع البصريين حذف الضمير العائد على لفظ كل إذا كان مبتدأ . قال ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر . وسلك الأدب ابن أبى الربيع فقال جاء فى الشعر وفى قليل من الكلام كقراءة ابن عامر . وحكى عن الكسائى والفراء إجازة ذلك أه قال فى المغنى ولم يقرأ ابن عامر برفع كل فى سورة النساء بل بنصبه كالجماعة مناسبة للفعلية قبله والفعلية بعده (قوله منوان) تثنية من كعصا مكيال أو ميزان ، وتقلب ألفه ياء أيضاً فى التثنية كذا فى القاموس ، وهو ثان ، وسوغ الابتداء به الوصف المقدر أى منوان منه (قوله زوجي إلخ) ليس بيت شعر كما توهم ، وكنت بذلك عن لين بشرته وطيب رائحته والزرنب نوع من الطيب ، وقيل نبات طيب الرائحة . وقيل الزعفران (قوله وإلا لزم جواز نحو زيد الأب قائم) قال سم جواز ذلك لازم على الصحيح أيضاً . لا يقال أهل المذهب الصحيح لا يجوزون مثل هذا التركيب ومحل ما ذهبوا إليه من تقدير له أو منه إذا لم يلزم اللبس وإلا وجب التصريح به لأننا نقول للكوفيين أيضاً أن يقولوا بنظير ذلك (قوله وهو فاسد) لإيهامه أن الأب نعت لزيد وأن زيدا القائم مع أنه ابن والقائم أبوه (قوله أو كان فيها إشارة إلخ) عطف على مدخول أن فى قوله بأن يكون فيها ضميره إلخ ، ولو قال إشارة إليه إلخ لكان أخصر وأنسب (قوله ولباس التقوى) أى على قراءة من رفع لباس وأن ذلك مبتدأ اما على قراءة النصب عطفاً على لباسا وهى سبعة أيضاً أو الرفع على أنه بدل أو عطف بيان أو نعت كما جوزة الفارسي وتبعه أبو البقاء وجماعة بناء على أن النعت قد يكون أعرف من المنعوت فالخبر مفرد .

(١) من حديث أم زرع للنسب صلى الله عليه وسلم ، وانظر صفوة صحيح البخارى ٥٥/٤ .

﴿ولباس التقوى ذلك خير﴾ [الأعراف: ٢٦]، أو إعادته بلفظه نحو ﴿الحاقة ما الحاقة﴾ [الحاقة: ١، ٢]، قال أبو الحسن أو بمعناه نحو زيد جاءني أبو عبد الله إذا كان أبو عبد الله كنية له، أو كان فيها عموم يشملُه نحو زيد نعم الرجل. وقوله: [١٤٦]

فأما القتال لا قتال لديكم

كذا قالوه. وفيه نظر لاستلزامه جواز زيد مات الناس وخالد لا رجل في الدار، وهو غير جائز فالأولى أن يخرج المثال على ما قاله أبو الحسن بناء على صحته، وعلى أن أل في فاعل نعم للعهد لا للجنس، أو وقع بعدها جملة مشتملة على ضميره بشرط كونها

(قوله أو إعادته بلفظه) ولا يختص ذلك بمواقع التفخيم وإن كان فيها أكثر لأن وضع الظاهر موضع المضمّر قياسي وإن لم يكن باللفظ الأول ذكره البعض (قوله ما الحاقة) ما للاستفهام التفخيمي مبتدأ ثان خبره ما بعده وسوّغ الابتداء بها عمومها على أنها معرفة عند ابن كيسان كما تقدم (قوله بمعناه) أي حال كون الإعادة ملتبسة بمعناه لا بلفظه الأول (قوله نحو زيد نعم الرجل) أي بناء على الأصح أن أل للجنس المستغرق لا للعهد ومثله نعم الرجل زيد على القول بأن زيد مبتدأ خبره الجملة قبله وأن أل للجنس المستغرق لا للعهد (قوله وهو غير جائز) قد يقال لا مانع من التزام جوازه أخذًا من هذا الكلام. اللهم إلا أن يكونوا صرحوا بامتناعه أفاده سم (قوله أن يخرج المثال) أي زيد نعم الرجل هذا هو الظاهر أي ويخرج البيت على أنه من إعادة المبتدأ بلفظه بناء على إرادة الجنس في المبتدأ واسم لا (قوله بناء على صحته) أي صحة ما قاله أبو الحسن وإنما قال ذلك لمخالفة الجمهور له (قوله وعلى أن أل) أي وبناء على أن أل (قوله لا للجنس) أو للجنس ويراد بالجنس زيد مبالغة (قوله أو وقع بعدها إلخ) زاد في المغنى عكس ذلك وهو أن تعطف على جملة مشتملة على ضمير المبتدأ جملة أخرى خالية منه بالفاء نحو ﴿ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة﴾ [الحج: ٦٣]. (قوله إما معطوفة إلخ) التحقيق أن الخبر مجموع الجملتين المتعاطفتين بالفاء أو الواو لا المعطوف عليها فقط فالرابط حيثئذ الضمير، وانظر هل يقال مثل ذلك في نحو زيد يقوم عمرو إن قام الظاهر نعم.

[١٤٦] تمامه: * وَلَكِنْ سَيَّرَا لِي عَرَاضَ الْمَوَاكِبِ *

وقبله: فَضَنَحْتُمْ قُرَيْشًا بِالْفِرَارِ وَأَنْتُمْ * فَمَلُّونَ سُودَانَ عِظَامَ الْمَنَاقِبِ وهما من الطويل. قال أبو الفرج هذا مما هجا به قديما بنو أسد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس، وعراض المواقب بالعين المهملة والضاد المعجمة أي في شقها وناحيتها. وقد صحفه من يقول جمع عرصة الدار. والمواقب جمع موكب وهم القوم الركوب على الإبل للزينة وكذلك جماعة الفرسان. وقمدون جمع قمد بضم القاف والميم وتشديد الدال وهو القوي الشديد والشاهد في قوله لا قتال حيث حذف منه الفاء التي تدخل بعد أمّا كما في من يفعل الحسنات الله يشكرها وهو خبر لقوله القتال. وسيرا نصب على المصدر على تقدير تسيرون سيرا.

إما معطوفة بالفاء نحو زيد مات عمرو فورثه ، وقوله :
 [١٤٧] وَإِنْسَانٌ عَنِي بِحَسْرِ الْمَاءِ تَارَةً فَيَبْدُو وَتَارَاتِ يَجْمَعُ فَيَغْرَقُ
 قال هشام أو الواو نحو زيد ماتت هند وورثها . وأما شرطا مدلولاً على جوابه بالخبر
 نحو زيد يقوم عمرو إن قام (وإن تكن) الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ (إِيَّاهُ مَعْنَى أَكْتَفَى * بِهَا)

(قوله يحسر) بضم السين أى ينكشف ويأتى متعدباً أيضاً
 فيقال حسره أى كشفه . ويجم بضم الجيم وكسرها أى يكثر ويترام . شمنى (قوله أو الواو) أى بناء
 على أن الواو للجمع فى الجمل أيضاً . ورده فى المعنى بجواز هذان قائم وقاعد دون يقوم ويقعد . وفى
 كلام الرضى أو ثم فإنه قال الجملة التى يلزمها الضمير كخبر المبتدأ والصفة والصلة إذا عطفت جملة
 أخرى متعلقة بها معنى مضمونها بعد مضمون الأولى بتراخ أو تعقب أو مقارنا جاز تجريد إحدى الجملتين
 عن الضمير الرابط اكتفاء بما فى أختها التى هى كجزئها سواء كان مضمون الأولى سبباً لمضمون الثانية
 كما فى مثال الذباب أولاً كما تقول الذى جاء فغربت الشمس زيد ، لأن المعنى الذى يعقب مجيئه غروب
 الشمس زيد ، وتقول الذى جاء ثم غربت الشمس زيد لأن المعنى الذى تراخى عن مجيئه غروب الشمس
 زيد . وتقول الذى تزول الجبال ولا يزول أنا إذ المعنى الذى يقترب من عدم زواله بزوال الجبال أنا ، فهنا
 تتساوى الواو والفاء وثم من جهة التعلق المعنوى وهو البعدية والاقتران المعلوم من قرينة الحال . بخلاف
 قوله الذى قام وقعدت هند أنا فإنه لا يجوز لعدم التعلق المعنوى وهو الاقتران إذ لا دليل عليه ولو وجد
 الدليل لجاز كما تقول الذى قام وقعدت هند فى تلك الحال أنا اهـ وأقره الدمامينى إلا أنه فى قصر التعلق
 المعنوى فى الواو على الاقتران إذ قد تقوم القرينة فيها على التعقيب أو التراخى كما تقول الذى قام وقعدت
 هند بعقب تلك الحال أو بتراخ عنها أنا (قوله وإن تكن إياه معنى إلخ) قال يسّ قال الناظم فى شرح
 التسهيل : الجملة المتحدة بالمبتدأ معنى كل جملة مخبر بها عن مفرد يدل على جملة كحديث وكلام ومنه
 ضمير الشأن اهـ وبه يسقط الاعتراض المشهور بأنه إن أريد بكون الجملة نفس المبتدأ الاتحاد فى الماصدق
 ولو باعتبار قصد المتكلم دون الوضع فكل مبتدأ وخبر كذلك أو فى المفهوم فباطل لأنه يؤدى إلى إلغاء
 الحمل اهـ وهذا يدل على أن المراد بالشأن القصص والحديث وأن المراد بخبره لفظ الجملة كما فى منطوق
 الله حسبى لا أن المراد بالشأن الحالة والصفة ، وبخبره مضمون الجملة وإن نقله البعض عن البهوتى وأقره .

[١٤٧] قاله ذو الرمة غيلان ، وهو من قصيدة من الطويل ، وإنسان عني كلام إضافي مبتدأ وهو المثال الذى يرى فى
 السواد ، وخبره يحسر الماء أى يكشف بالحاء المهملة . وتارة نصب على المصدر (قوله فيبدو) جملة خبر بعد خبر ، وفيه
 الشاهد حيث وقع الجملتان خبراً ولا رابط إلا فى الجملة الأخيرة وهو الضمير الذى فى فيبدو ، وذلك لأن الجملة عطفت
 على الأخرى بالفاء التى هى للسببية فتزلزلتا منزلة الشرط والجزاء فاكتنى بضمير واحد كما يكتفى فى جملتى الشرط والجزاء
 نحو ، جاء زيد جاء عمرو فأكرمه وفى العطف بالواو ونحو زيد يقوم بكر ويفضض خلاف ، وتارات جمع تارة . ويجم
 بالجيم من الجموم وهو الكثرة ، وهو خبر مبتدأ محذوف أى هو يجم . ويفرق عطف عليه .

عن الرابط (كَنْطَقِي اللَّهَ حَسْبِي وَكَفَى) فنطقي مبتدأ وجملة الله حسبي خبر عنه ، ولا رابط فيها لأنها نفس المبتدأ في المعنى . والمراد بالنطق المنطوق ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [يونس: ١٠] وقوله عليه الصلاة والسلام « أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ »^(١) (وَ) الخبر (أَلْمُفْرَدُ الْجَامِدُ) منه (فَارِغٌ) من ضمير

ومما يؤيد ذلك قولهم خبر ضمير الشأن لا يكون إلا جملة إذ لو لم يكن المراد بالشأن القصة والحديث بل الحالة والصفة لصح الإخبار عنه بالمفرد بأن يقال هو الأحذية مثلاً فتنبه (قوله اكتفى) أى المبتدأ بها والمعنى أنه لا ضمير فيها لا أنه مستثنى عنه مع إمكان الإتيان به (قوله كنطقي الله حسبي) الحكم على الخبر في هذا المثال ونحوه بأنه جملة إنما هو بحسب الظاهر أما في الحقيقة فمفرد كما قاله المرادى لأن المقصود بالجملة لفظها ، فالمعنى منطوق هذا اللفظ . والمراد بالنطق المنطوق والإضافة في نطقي للعهد (قوله وكفى) فاعله ضمير مستتر وهو من باب الحذف والإيصال والأصل وكفى به حسبي لأن الأكثر في فاعل كفى أن يجزّ بالباء الزائدة اهـ خالد مع زيادة (قوله وآخر دعواهم) أى دعائهم قال البعض كغيره أن مخففة من الثقيلة اهـ وهو غير مناسب لجعل الشارح الآية من الإخبار بجملة هي عين المبتدأ في المعنى لأن الخبر حينئذ مفرد لتأولها مع معموليها بمصدر وجعلها تفسيرية يشترط كونها بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه لأنها هنا بعد مفرد فتأمل (قوله منه) قدره للإشارة إلى أن الجامد مبتدأ ثان خبره فارغ والجملة خبر المفرد والرابط محذوف تقديره منه ، وإنما فعل ذلك لئلا يعود الضمير في قوله وإن يشتق للموصوف بدون صفته على تقدير جعل الجامد صفة لأنه خلاف المتبادر وإن كان جائزاً عند القرينة وهي هنا استحالة كون الجامد مشتقاً . وفيه أن جعل الجامد مبتدأ ثانياً بتقديره الرابط خلاف المتبادر أيضاً إلا أن يقال تقدير الرابط كثير بخلاف إرجاع الضمير إلى الموصوف بدون صفته بل جعل الشاطبي خطأ مستدلاً بقول سيبويه وغيره من النحاة : الموصوف والصفة بمنزلة الاسم الواحد وإن توزع في التخطئة (قوله فارغ) أى على الصحيح خلافاً للكوفيين في قولهم بتحملة الضمير ومحل الخلاف الجامد الذي ليس في تأويل المشتق أما هو كأسد بمعنى شجاع فمحتمل اتفاقاً والمناطقية يوجبون تأويل الجامد المحض بالمشتق في نحو هذا زيد لأن الجزئ الحقيقي لا يكون محمولاً عندهم أصلاً ، فلا بد

(١) فأفضل مبتدأ ، وجملة لا إله إلا الله خبر ، ولم تشتمل على رابط لأنها نفس المبتدأ في المعنى ، وقال الشيخ يمين العليمي في حاشيته على شرح الصريح ١٦٠/١ تبيين : الأول : لا يمتنع كون الجملة هنا كلية خلافاً لابن السراج وابن الأنباري مثل قول الشاعر :

قلت : من غسل صبره كيف يسلم صابراً نار لوعسة وغمرام
ولا قسمة خلافاً للصلب مثل قوله : ﴿ والذين هاجروا لى سبيل الله ثم قتلوا أو ماتوا ليرزقنهم الله رزقاً حسناً ﴾ . ولا مصدر بالسين أو سوف خلافاً لابن الطراوة . الثاني : قد يجب أن كون الخبر جملة وذلك في أماكن أوصلها بعض الفضلاء إلى ثمانية منها : خبر ضمير الشأن . وخبر كان - لعل الصواب كاد - . والمخصوص بالمدح إذا تقدم ، والمصوب على الاختصاص ، فإنه يجب فيه أن يقدم عليه اسم بمعناه وهو مبتدأ ، والمصوب على الاختصاص معمول الأفعلى والجملة خبر لمن ذلك الاسم . وما في التعجب ، وخبر المبتدأ الواقع بعد إذ نحو ﴿ إذ هما في الغار ﴾ وخبر المبتدأ الواقع بعد لو الشرطية نوح ﴿ ولو أنهم صبروا ﴾ .

المبتدأ خلافا للكوفيين (وإن * يُشتَقُّ) المفرد بمعنى يصاغ من المصدر ليدل على متصف به كما صرح به في شرح التسهيل (فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٍ) فيه يرجع إلى المبتدأ . والمشتق

من تأويله بمعنى كلى وإن كان في الواقع منحصرافى شخص ، فيؤول زيد في نحو هذا زيد بصاحب هذا الاسم حتى عند من لا يشترط في الخبر أن يكون مشتقا كذا في شرح الجامع . وقوله والمناطق أى جمهورهم وإلا فمنهم من لا يوجب ذلك لتجويزه حمل الجزئى الحقيقى (قوله بمعنى يصاغ من المصدر إلخ) هذا هو المشتق بالمعنى الأخص وهو المراد هنا أما المشتق بالمعنى الأعم فهو ما أخذ من المصدر للدلالة على ذات وحدث وهو بهذا المعنى يتناول أسماء الزمان والمكان والآلة فلا تصح إرادته هنا لخلو الثلاثة المذكورة من الضمير . والمراد بالمصدر ما يشمل المستعمل والمقدر ليدخل نحو أربعة من الصفات التى أهملت مصادر ها . واستظهر بعضهم أن نحو أربعة ليس مشتقا أصلا بل أجرى مجرى المشتق لكونه بمعناه كما قاله المصنف في نحو شمر دل بمعنى طويل (قوله فهو ذو ضمير) أى واحد . نعم إن تعدد المشتق وجعل الخبر المجموع نحو الرمان حلو حامض ففيه خلاف : قيل إنه واحد تحمله معنى المجموع المجهول خبرا وهو مز لأنه لا يجوز خلو الخبرين من الضمير لئلا تنتقض قاعدة المشتق ولا انفراد أحدهما به لأنه ليس أولى من الآخر ، ولا أن يكون فيهما ضمير واحد لأن عاملين لا يعملان في معمول واحد ، ولا أن يكون فيهما ضميران لأنه يصير التقدير كله حامض وهو خلاف الغرض وقيل واحد مستتر في الأول لأنه الخبر في الحقيقة والثاني كالصفة والتقدير الرمان حلو فيه حموضة . وقال الفارسي واحد مستتر في الثاني لأن الأول بمنزلة الجزء من الثاني ، والثاني هو تمام الخبر . وقال أبو حيان اثنان تحملا جزءا الخبر ولا يلزم أن يكون كل منهما خبرا على حدته لأن المعنى أنه ذو طعم بين الحلاوة والحموضة الصرقتين . قال أبو حيان وتظهر ثمرة الخلاف إذا جاء بعدهما اسم ظاهر نحو هذا البستان حلو حامض رمانه . فإن قلنا لا يتحمل إلا أحدهما تعين أن يكون الرمان مرفوعا به ، وإن قلنا يتعمل كل كان من باب التنازع كذا في الجمع ، وعمل كون الخبر المشتق ذا ضمير إذا لم يرفع الظاهر وإلا كان فارغا لأنه لا يرفع فاعلين نحو زيد قائم أبوه (قوله مستكن) أى وجوبا إلا لعارض يقتضى البروز كالخبر في نحو زيد ما قائم إلا هو ، والجريان على غير من هو له في نحو زيد عمرو وضاربه هو ، ومذهب سيبويه جواز الإبراز كما يؤخذ من تجويزه في نحو مررت برجل مكرمك هو أن يكون فاعلا وتوكيدا للضمير المستتر (قوله يرجع إلى المبتدأ) الظاهر أن المراد إلى مبتدأ ذلك الخبر . وأورد عليه أنه قد يرجع إلى غيره في نحو زيد عمرو وضاربه هو ، وأجيب بأن كلامه جرى على الغالب . وسينبه على خلاف الغالب بقوله وأبرزنه إلخ . وأجاب شيخنا بأن فرض كلام الناظم في المستكن فلماذا قال الشارح يرجع إلى المبتدأ والضمير في المثال المذكور بارز ، وهذا جواب وجيه كما لا يخفى على نبيه فالبعض الذى شنع عليه الأحق بالتشنيع والأجدر باللوم والتفريع . لا يقال جوابه وإن دفع إيراد المثال المذكور لا يدفع إيراد نحو زيد هند ضاربها لأن الضمير في الخبر مستتر مع رجوعه إلى غير مبتدئه لأننا نقول المتن جار على مذهب البصريين من وجوب إبراز الضمير إذا جرى الخبر على من هو له مطلقا ، وحيث لا يصح هذا المثال فلا يرد أصلا فافهم .

بالمعنى المذكور هو اسم المفعول واسم الفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل . وأما أسماء الآلة والزمان والمكان فليست مشتقة بالمعنى المذكور فهي من الجوامد وهو اصطلاح .

(تنبيهان : الأول) فى معنى المشتق ما أول به نحو زيد أسد أى شجاع ، وعمرو تميمى أى منتسب إلى تميم ، وبكر ذو مال أى صاحب مال . ففى هذه الأخبار ضمير المبتدأ . الثانى يتعين فى الضمير المرفوع بالوصف أن يكون مستترا أو منفصلا ولا يجوز أن يكون بارزا متصلا ، فألف قائمان وواو قائمون من قولك الزيدان قائمان والزيدون قائمون ليستا بضميرين كما هو فى يقومان ويقومون ، بل حرفا تشنية وجمع وعلامة إعراب (وأبرزته) أى الضمير المذكور (مطلقاً) أى وإن أمن اللبس (حيث ثلأ) الخبر (ما) أى مبتدأ (ليس معناه) أى معنى الخبر (له) أى لذلك المبتدأ (محصلاً) مثاله عند خوف اللبس أن تقول عند إرادة الأخبار بضارية زيد ومضروبية عمرو زيد عمرو ضاربه هو ، فضاربه خبر عن عمرو ومعناه هو الضارية لزيد ، وبإبراز الضمير علم ذلك^(١) ولو استتر آذن التركيب بعكس المعنى . ومثل ما أمن فيه اللبس زيد هند ضاربها وهو وهند زيد ضاربه هى فيجب الإبراز أيضاً الجريان الخبر على غير من هو له . وقال الكوفيون لا يجب الإبراز حينئذ ووافقهم الناظم فى غير هذا الكتاب واستدلوا لذلك بقوله :

(قوله ففى هذه الأخبار ضمير المبتدأ) ويرتفع بها الظاهر إذا جرت على غير من هى له كما يرتفع بالمشتقات نحو زيد أسد أبوه قاله الفارضى (قوله وأبرزته) يؤهم كلامه أن وجوب الإبراز خاص بضمير المفرد مع أنه يجب فى الجملة أيضاً نحو زيد عمرو ضربه هو لوجود المحذور فيها أيضاً ، وكذا ما احتمل أن يكون مفرداً أو جملة من الظرف والجار والمجرور نحو زيد عمرو فى داره هو أو عنده هو ، وهل يجوز وضع الظاهر موضعه عند الإبهام ؟ قال أبو حيان نعم ، وخالفه المرادى (قوله حيث ثلأ الخبر) مثله والنعت والصلة كركب عمرو الفرس طارده هو ، ومر زيد برجل ضاربه هو ، وبكر الفرس الراكبه هو كذا إذا وقعت الثلاثة جملة فعلية فالفعل كالوصف المفرد فى الثلاثة والخبر حكماً وخلافاً كما فى الجمع (قوله مثاله) أى الإبراز عند خوف اللبس والضمير فى صورة الخوف فاعل عند الكل إلا الرضى فإنه قال : تأكيد للضمير المستتر ، وفى صورة الأمن فاعل عند البصريين . وجوز الكوفيون كونه فاعلاً وكونه تأكيداً ، وتظهر فائدة ذلك فى التشنية والجمع فيقال على تقدير . فاعلية الضمير الهندان الزيدان ضاربتهما هما وعلى تقدير كونه تأكيداً ضاربتاهما هما ، ومثل ذلك الجمع المسموع من العرب أفراد الوصف فى مثل ذلك إلا فى لغة أكلو فى البراغيث قاله الدمامينى (قوله ومثال ما أمن فيه اللبس) قال اللقائى ينبغى أن يخص بظهوره إذا لم يلبس استتاره عموم قوله : * وفى اختيار لا ينجىء المنفصل * إلخ (قوله واستدلوا لذلك إلخ) وجه التمسك به أن قوماً مبتدأ أول وذرى المجد مبتدأ ثان وبانوها جمع بان من بتي يتي

(١) وهذا الضمير البارز عند خوف اللبس يعرب فاعلاً عند الجميع ، إلا الرضى فإنه قال : إنه تأكيد للضمير المستتر . أما عند عدم الخوف من اللبس فالضمير فاعل عند البصريين ، وجوز الكوفيون أن يكون فاعلاً وأن يكون توكيداً .

[١٤٨] قَوْمِي ذُرَى الْمَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمْتَ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانُ وَقَطَطَانُ

(تنبيهان): الأول من الصور التي يتلو الخبر فيها ما ليس معناه له أن يرفع ظاهرا نحو زيد قائم أبوه ، فالهاء في أبوه هو الضمير الذي كان مستكنا في قائم ، ولا ضمير فيه حيثئذ لامتناع أن يرفع شيئين ظاهرا ومضمرا . الثاني قد عرفت أنه لا يجب الإبراز في زيد هند ضاربه ، ولا هند زيد ضاربها ، ولا زيد عمرو ضاربه تريد الإخبار بضرابية عمرو لجريان الخبر على من هوله ، بل يتعين الاستتار في هذا الأخير لما يلزم الإبراز من إيهام بضرابية زيد (وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ) نحو زيد عندك (أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ) مع مجروره نحو زيد

خبر الثاني والجملة خبر الأول والهاء عائدة على ذرى المجد والمائد على المبتدأ الأول مستتر في بانوها فقد جرى الخبر على غير من هوله ، ولم يبرز الضمير لكون اللبس مأمونا للعلم بأن الذرى مبنية لا بانية ، ولو أبرز لقليل على اللغة الفصحى بانيتها هم لأن الوصف كالفعل إذا أسند إلى ظاهر أو ضمير منفصل مثنى أو جمع وجب تجريده من علامتهما وعلى غير الفصحى بانوها هم . وأجاب البصريون باحتمال أن يكون ذرى المجد معمولاً لوصف محذوف يفسره المذكور والأصل بانون ذرى المجد بانوها . وفيه أن اسم الفاعل هنا بمعنى الماضي ومجرد من أل فلا عمل له فلا يفسر عاملاً . وأجيب بأنه لا مانع من أن يراد بالوصف الدوام والاستمرار فيكون بمنزلة الحال في صحة العمل فيفسر عاملاً كما قاله الناصر (فائدة) تكتب ذرى بالألف عند البصريين لانقلاب ألفه عن واو ، وياء عند الكوفيين لضم أوله (قوله قد عرفت) أى من مفهوم قوله : * ما ليس معناه له محصلاً * (قوله بظرف) أى تام يحصل بالإخبار به فائدة أخذنا من تعريف الخبر السابق . والمراد بالظرف ما يعلم المكاني والزمانى الواقع خبراً عن غير جثة أو عنها على الفائدة وقصره على المكاني كما فعل البعض قصور (قوله مع مجروره) لو قال ومجروره لكان أولى لاقتضاء عبارته أن المجرور قيد للخبر الذى ه حرف الجر كما هو شأن الحال والنعت لاجزاء منه . هذا . وقد حقق الرضى أن المحل أى محل النصب بالمتعلق المحذوف بناء على أنه الخبر أو بالتعلق الملفوظ به في نحو زيد جالس في الدار وذهبت يزيد . أو الرفع بالمبنى للمجهول في نحو مر يزيد إنما هو للمجرور فقط لأن الجار لتوصيل معانى الأفعال وما في حكمها إلى الأسماء كالمهزمة والتضعيف في أذهبت زيدا وفرحته ، لكن هذا الذى حققه لا يقتضى أن الإخبار في الظاهر الذى أراده المصنف بالمجرور فقط ، فتفريع البهوتى على كلام الرضى أن الخبر المجرور فقط وأن المصنف أطلق الجار وأراد المجرور مجازاً لعلاقة المجاورة غلط ، وإن نقله البعض وأقره .

[١٤٨] هو من البسيط (قوله قومي) مبتدأ ، وذرى المجد مبتدأ ثان ، وهو جمع ذروة الشىء وهو أعلاه . والمجد الكرم (قوله بانوها) أى بانوا ذرى المجد ، أى زادوا عليها ، من البون بضم الباء وهو الفضل والمزية ، يقال بانه يونه ويبنه ، قاله الجوهري وهو خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر الأول . وفيه الشاهد حيث ذكر بانوها بدون إبراز الضمير حيث لم يقل بانوها هم لأن إبراز الضمير إنما يكون عند خوف اللبس ههنا . وأخير بيانها عن الدرر وإنما هو المعنى للقوم لانهم البانون (قوله وقد علمت) الواو للقسم ، وقد للتحقين ، وعدنان فاعل علمت ، وقططان عطف عليه ، وذلك إشارة إلى ما سبق من الكلام ، والتذكير باعتبار المذكور .

في الدار (ثاوين) متعلقهما إذ هو الخبر حقيقة حذف وجوبا وانتقل الضمير الذي كان فيه وقال السيد في حواشي الكشف المحل لمجموع الجار والمجرور في المستقر والمجرور فقط في اللغو نحو ﴿أنعمت عليهم﴾ [الفاتحة : ٧] ، ومر يزيد اهـ ومراده بالمحل الذي للمجموع في الخبر الظرف محل الرفع بناء على أن الجار والمجرور هو الخبر فلا ينافي ما للرضي فتنبه . والحاصل أن محل المجموع في المستقر تارة يكون رفعا إذا كان خبرا وتارة يكون نصبا إذا كان حالا مثلا ، وتارة يكون جرا إذا كان صفة لموصوف مجرور ، ومحل المجرور في اللغو تارة يكون رفعا كما في مر يزيد بالبناء للمجهول ، وتارة يكون نصبا كما في مررت يزيد ولا يكون جرا فاحفظ ذلك (قوله إذا هو الخبر حقيقة) وقيل الظرف أو الجار والمجرور وقيل المجموع واختاره الرضي وابن الهمام . والقائل بالأول نظر إلى أن العامل هو الأصل وأن معموله قيد له ، والقائل بالثاني نظر إلى الظاهر ، والقائل بالثالث نظر إلى توقف مقصود الخبر على كل منهما . قال الروداني حاول بعضهم جعل الخلاف لفظيا ، ومن تأمله حتى التأمل علم أنه حقيقى ، ثم الخلاف في المتعلق بالكون العام أما المتعلق بالكون الخاص فالخبر ذلك الخاص ذكر أو حذف لدليل اتفاقا . واعلم أن كلا من الظرف والجار والمجرور قسمان : لغو ومستقر بفتح القاف فاللغو ما ذكر عامله ولا يكون إلا خاصا والمستقر ما حذف عامله عاما كان ولا يكون إلا واجب الحذف أو خاضا واجب الحذف نحو يوم الجمعة صمت فيه أو جائزه نحو زيد على الفرس أى راكب . وقيل المستقر ما متعلقه عام واللغو ما متعلقه خاص وعليه اقتصر الدماميني وهو مقتضى قول المغنى لا ينتقل الضمير من المحذوف إذا كان خاصا إلى الظرف والجار والمجرور اهـ وسمى اللغو لغوا لخلوه من الضمير في المتعلق ، والمستقر مستقرا أى مستقرا فيه لاستقرار الضمير فيه (قوله حذف وجوبا) إنما قال وجوبا لأن كلام المصنف في المتعلق العام ، فاندفع اعتراض سم وأقره شيخنا والبعض بأن هذا يقتضى أن المحذوف كون عام إذ الخاص لا يجب حذفه في هذا المقام مع أن المحذوف قد يكون خاصا كما أوضحه السيد في بحث الحمد لله من حاشية الكشف هذا . وجوز ابن جنى إظهار المتعلق العام (قوله وانتقل الضمير إلخ) في كلامه تليق من مذهبي فإن القائلين بالانتقال هم القائلون بأن الخبر الظرف أو الجار والمجرور وهم جمهور البصريين . وأما القائلون بأنه المتعلق فالضمير عندهم باق في المتعلق لم ينتقل كما يفيد كلام الجمع . وغيره وعبرة الجمع بعد ذكر القولين في أن الخبر الظرف أو متعلقه المقدر وأن التحقيق الثاني نصها والوجهان جاريان في عمله الرفع هل هو له حقيقة أو للمقدر وفي تحمله الضمير هل هو فيه حقيقة أو في المقدر والأكترون في المسائل الثلاث على أن الحكم للظرف حقيقة اهـ ولهذا قال الروداني هذا يعنى قول الشاعر فإن يك جثائي إلخ دليل على ضعف أن الخبر المتعلق أو منعه ، ودليل على ترجيح أنه الظرف لأن الضمير إنما يستكن في الخبر اهـ . فاحفظ ذلك فقد غفل عنه . وأرجح الاحتمالات كما

في الظرف والجار والمجرور ، وزعم السيرا في أنه حذف معه ولا ضمير في واحد منهما وهو مردود بقوله :

[١٤٩] فَإِنْ يَكْ جُثْمَانِي بِأَرْضِ سِوَاكُمْ فَإِنَّ فَوَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ
والمعلق المنوى إما من قبيل المفرد وهو ما في (معنى كائنين) نحو ثابت ومستقر

قاله ابن قاسم أن الانتقال مع الحذف لا قبله ولا بعده لأنه لا يلزم عليه شيء بخلاف الثاني فإنه يلزم عليه تفريغ العامل من الضمير وهو ممتنع ، وإن أوجب بمنع امتناعه بدليل أنه بعد الحذف فارغ منه فقد يفرق بأنه بعد الحذف ناب عنه الظرف في تحمل الضمير فلم يضر فراغه منه بخلافه قبل الحذف الثالث فإنه يلزم عليه حذف العامل في الضمير مع بقاءه وهو غير ممكن وإن أوجب بأن البعدية أمر اعتباري تقديرى فإنه لا يخلو من ضعف فتأمل (قوله إلى الظرف والجار والمجرور) فيرتفع بهما على الفاعلية كارتفاعه بالمنتقل عنه وكذا يرتفع بهما السببي إن جاء بعدهما كزيد خلفك أبوه . شرح الجامع (قوله في واحد منهما) أى الظرف والجار والمجرور (قوله وهو مردود بقوله فَإِنْ يَكْ إلخ) وجهه أن أجمع لا يصح كونه تأكيداً لفوادي ولا يصح كون تأكيداً لفوادي ولا للدهر لنصبهما ولا للضمير المحذوف مع المتعلق لا متناع حذف المؤكد على الراجع لمنافاة الحذف للتوكيد ولا لفوادي باعتبار محله قبل دخول الناسخ لزوال الطالب للمحل بدخوله فتعين كونه تأكيداً للضمير في الظرف . ولا يشكل عليه الفصل بالأجنبي وهو الدهر لجوازه ضرورة قاله في التصريح . أقول سبق في باب المعرب والمبني أن الخليل وسيبويه يجيزان حذف المؤكد ، وسيأتى في باب إن أن مذهب الناظم تبعاً للكوفيين وبعض البصريين عدم اشتراط بقاء الطالب للمحل وأنه يجوز مراعاة المنسوخ وإن زال الابتداء بدخول الناسخ وعليه لا ينهض الرد على السيرا في . وقول الشاعر سواكم على حذف مضاف أى سوى أرضكم قاله السيوطي في شرح شواهد المغنى وهو يفيد أن بأرض سواكم تركيب توصيفي لا إضافي وإلا لم يحتج لتقدير المضاف وقوله عندك ضبطه البغدادى بكسر الكاف قال لأنه خطاب لامرأة وإنما قال سواكم لأن المرأة قد تخاطب بخطاب جماعة الذكور مبالغة في سترها (قوله ناوين معنى إلخ) أى ناوين كائناً أو استقر أو ما في معناها لا خصوص هذا اللفظ قاله سم (قوله ما في معنى كائنين) من ظرفية الدال في المدلول والمراد كائنين . وما في معناه من كل وصف عام المعنى ولو بمعنى الماضى لأن الوصف بمعنى الماضى يعمل في الجار والمجرور اتفاقاً وفي الظرف على

[١٤٩] البيت من الطويل . وقائله جميل ، والبيت من شواهد المغنى ٤٩ (٥٩) والخزانة ١٤/١ ، ٤٧٧/٢ . والشاهد فيه قوله : « أجمع » فهو مرفوع ، ولا يصح أن تكون توكيداً لفوادي ولا للدهر لأنهما منصوبان ، ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار ، لأن التوكيد والحذف يتنافيان ، ولا لاسم إن على محله وهو الرفع على الابتداء ، لأن الناسخ قد أزال رفعه ، فتعين أن يكون توكيداً للضمير المنتقل إلى الظرف ، وفصل بينهما بالأجنبي - الدهر - للضرورة .

(أو) الجملة وهو ما في معنى (استقر) وثبت واختار عند الناظم الأول . قال في شرح الكافية وكونه اسم فاعل أولى لوجهين : أحدهما أن تقدير اسم الفاعل لا يحوج إلى تقدير آخر لأنه واف بما يحتاج إليه المحل من تقدير خبر مرفوع . وتقدير يحوج إلى تقدير اسم فاعل إذ لا بد من الحكم بالرفع على محل الفعل إذا ظهر في موضع الخبر ، والرفع المحكوم عليه به لا يظهر إلا في اسم الفاعل . الثاني أن كل موضع كان فيه الظرف خبراً وقدر تعلقه بفعل أمكن

الأصح . وكائن المقدر من كان التامة لا الناقصة وإلا كان الظرف أو الجار والمجرور في موضع الخبر لها فيقدر له متعلق آخر وهكذا إلى ما لا نهاية له نقله الشمني عن السعد . واعلم أن الأصل تقدير المتعلق مقدما على الظرف والجار والمجرور كسائر العوامل مع معمولتها وقد يعرض ما يقتضي تقديره مؤخرا نحو إن في الدار زيدا لأن أن لا يليها مرفوعها ونحو في الدار زيد على تقديره فعلا لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ أما على تقديره وصفا فيستوى الوجهان لأن رجحان تقديره مؤخرا بكونه في الحقيقة الخبر والأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ يعارضه أن المتعلق عامل والأصل في العامل أن يتقدم على المعمول . هذا ما انخط عليه كلام ابن هشام في المغنى (قوله أو الجملة) فيه أن المتعلق المنوي ليس الجملة بل الفعل وحده فكان ينبغي أن يقول والمتعلق المنوي إما من قبيل الاسم وهو ما في معنى كائن إلخ أو الفعل وهو ما في معنى استقر . ويمكن أن يجاب بأن تعبيره بالجملة للإشارة إلى أن الخبر الذي هو ظرف أو جار ومجرور لا يخرج عن أحد القسمين المارين في قوله * ومفردا يأتي ويأتي جملة * وإنما أفرد المصنف نظرا إلى الظاهر أو إلى أنه لا يتعين فيه واحد فافهم (قوله واختار عند الناظم الأول) ولهذا قدمه هنا واختار بعضهم الثاني وذهب ابن هشام إلى تساويهما ما لم يقتض المقام أحدهما فإذا كان المعنى على الحال قدر الاسم ، أو المضارع أو على الاستقبال قدر المضارع ، أو على الماضي قدر الماضي ، قال فإن جهلت المعنى فقدر الوصف لأنه صالح للأزمنة كلها وإن كان حقيقة في الحال اهـ قال الدماميني كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال فالخرج من العهدة ألا يقدم على تقدير شيء معين بل يردد الأمر ويقال إن أريد الماضي قدر كذا وإن أريد الحال قدر كذا وإن أريد المستقبل قدر كذا (قوله إلى تقدير آخر) بالتنوين وبالإضافة أي تقدير اسم فاعل آخر (قوله وتقدير الفعل يحوج إلخ) بحث فيه الدماميني بأن كون الجملة ذات محل من الإعراب لا يقتضي كونها مقدرة بمفرد مأخوذ منها بل يكفي في ذلك وقوعها موقع مفرد ما (قوله إلى تقدير اسم فاعل) أي إلى تقدير الفعل باسم فاعل (قوله إذا ظهر) أي الفعل (قوله والرفع المحكوم عليه به) أي على الفعل محل الفعل بالرفع وقوله لا يظهر إلا في اسم الفاعل أي فلا بد من تقدير الفعل به ثانيا ليظهر الرفع ، وفيه أن هذا يقتضي أن كل ما لم يظهر فيه الإعراب ولو مفردا لا بد من تقديره بما يظهر فيه ولم يذهب أحد إلى ذلك ولا فارق ، فالحق أن تقدير الفعل لا يحوج إلى تقدير شيء آخر كما تقدم .

تعلقه باسم الفاعل . وبعد أما وإذا الفجائية يتعين التعلق باسم الفاعل نحو أما عندك فزيد ، وخرجت فإذا في الباب زيد لأن أما وإذا الفجائية لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر ، وإذا تعين تقدير اسم الفاعل في بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع وجب رد المحتمل إلى ما لا احتمال فيه ليجرى الباب على سنن واحد ثم قال وهذا الذى دللت على أولويته هو مذهب سيبويه ، والآخر مذهب الأخفش هذا كلامه . ولك أن تقول ما ذكره من الوجهين لا دلالة فيه لأن ما ذكره في الأول معارض بأن أصل العمل للفعل ، وأما الثانى فوجوب كون المتعلق اسم فاعل بعد أما وإذا إنما هو لخصوص المحل كما أن وجوب كونه فعلا في نحو جاء الذى فى الدار وكل رجل فى الدار فله درهم كذلك لوجوب

(قوله وبعد أما إن) فى قوة التعليل المقدر أى ولا عكس لأنه بعد أما إن (قوله وإذا الفجائية) فى بعض النسخ وإذا المفاجئة بإضافة الدال إلى المدلول (قوله يتعين التعلق باسم الفاعل) أما فى أما فلأنها مقدرة بأداة الشرط وفعله أى أعنى مهما يكن والجواب ما بعد الفاء فتعذر إيلاؤها الفعل لأن أداة الشرط لا يليها من الأفعال إلا فعل الشرط ثم جوابه . وأما فى إذا فلأنها لا يليها إلا الاسم على الأصح فرقا بينها وبين إذا الشرطية (قوله ولم يتعين تقدير الفعل فى بعض المواضع) أى مواضع الخبر كآية عليه سابقا بقوله كان الظرف فيه خبرا فلا ترد الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ وفى خبرها الفاء (قوله وجب رد المحتمل) أى ترجح لأن الخلاف إنما هو فى الراجح (قوله لا دلالة) أى معمولاً بها فلا يرد أن المعارضة تمنع العمل بالمعارض بفتح الراء لا الدلالة (قوله معارض بأن إن) قد يقال يتقوى الأول بأن الأصل فى الخبر الأفراد (قوله إنما هو لخصوص المحل) أى لعارض اقتضاه خصوص المحل لا لوقوع الظرف أو الجار والمجرور خبرا وقد يقال ما تعين تقديره فى بعض مواضع الخبر لخصوص المحل أرجح مما لم يتعين فى بعضها لخصوص المحل (قوله كما أن إن) تنظير فى كون التعيين لأمر عارض ، وقوله كذلك أى لخصوص المحل فليس قصد الشارح منع ما اقتضاه كلام المصنف فى شرح الكافية من اختصاص التعيين باسم الفاعل حتى يعترض على الشارح بأن كلام المصنف فى الخبر لا فى الصلة والصفة ، لأنه لو كان قصد ذلك لقال وأما الثانى فممنوع بوجوب تقدير الفعل فى نحو جاء الذى إن (قوله فى نحو جاء الذى فى الدار) قال ابن يعيش إنما لم يجر فى الصلة تقدير المفرد على أنه خبر لمخدوف على حد قراءة بعضهم ﴿تأما على الذى أحسن﴾ بالرفع لقلة ذلك وأطراد هذا هـ معنى . ولنا فيه بحث أسلفناه فى الموصول (قوله وصفة النكرة إن) وأما قوله :

كل أمر مباح أو مدانى فمنوط بحكمة المتعالى

فنادر هـ معنى (قوله الواقعة مبتدأ) أى أو مضافا إليها المبتدأ كما فى المثال (قوله على أن ابن جنى إن) هذا رد لقول المصنف فى دليله الثانى وبعد أما وإذا الفجائية إن وأورده بعد تسليم امتناع تقدير الفعل بعد أما وإذا الفجائية واللائق العكس كما هو مقرر فى آداب البحث (قوله لا يلزم ذلك) أى لزوما مضرا وإلا فتقدير الفعل بعد إذا فى مثاله لا بد منه .

كون الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ في خبرها الفاء جملة ، على أن ابن جني سأل أبا الفتح الزعفراني^(١) هل يجوز إذا زيدا ضربته (فقال نعم) فقال ابن جني يلزمك إيلاء إذا الفجائية الفعل ولا يليها إلا الأسماء ، فقال لا يلزم ذلك لأن الفعل ملتزم الحذف ، ويقال مثله في أما فالحذوف ظهور الفعل بعدهما لا تقديره بعدهما لأنهم يغتفرون في المقدرات ما لا يغتفرون في الملفوظات . سلمنا أنه لا يليهما الفعل ظاهرا ولا مقدار لكن لا نسلم أنه يليهما فيما نحن فيه إذ لا يجوز تقديره بعد المبتدأ فيكون التقدير أما في الدار فزيد استقر ، وخرجت فإذا في الباب زيد حصل . لا يقال إن الفعل وإن قدر متأخرا فهو في نية التقديم إذ رتبة العامل قبل المعمول لأننا نقول هذا المعمول ليس في مركزه لكونه خبرا مقدما وكون المتعلق فعلا هو مذهب أكثر البصريين ونسب لسيبويه أيضا .

(تنبيهه): إنما يجب حذف المتعلق المذكور حيث كان استقرارا عاما كما تقدم ،

(قوله إذ يجوز تقديره بعد المبتدأ) كان ينبغي أن يقول إذ يجب لما سيأتي أنه يجب الخبر إذا كان فعلا ظاهرا أو مقدرا عن المبتدأ . فإن قلت علة امتناع تقديم الخبر الفعلي على المبتدأ خوف التباس الجملة الاسمية بالفعلية وهذا إنما يكون في الملفوظ لا المقدر . قلت أعطوا المقدر حكم الملفوظ وإن كانت العلة لا توجد في المقدر لإجراء الباب على سنن واحد قاله الشمني (قوله ليس في مركزه) أي محله الأصلي بل مقدم فمتعلقه الذي هو ذلك العامل كذلك فالوالى لأما في الحقيقة والرتبة هو المبتدأ (لكونه خبرا) أي بحسب الظاهر أو على أحد الأقوال الثلاثة (قوله وكون الخ) يظهر أنه وجه آخر لضعف ما ذهب إليه المصنف (قوله إنما يجب حذف المتعلق المذكور) أي في قول المصنف * ناوين معنى كائن أو استقر * لكن لا بقيد عموم المفهوم من هذه العبارة ليكون لقول الشارح حيث كان عاما فائدة . واعترض البعض تبعا لشيخنا على الحصر بأنه قد يجب حذف المتعلق الخاص نحو يوم الجمعة صمت فيه والأمثال نحو الكلاب على البقر أي أرسل ، وهو سهو عن كون موضوع الكلام متعلق الخبر الظرف أو الجار والمجرور كما يصرح به قوله المذكور (قوله وجب ذكره) أي إن لم يدل على دليل كما يؤخذ من التعليل فإن دل عليه دليل جاز حذفه نحو زيد على الفرس أي راكب ، ومن لى بفلان أي من يتكفل لى به لكن لا ينتقل الضمير من الخاص إلى الظرف ولا يسمى معه الظرف خبرا ولا يكون محله رفعا ذكره الدماميني (قوله ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة) أي ذات والتقيد باسم الزمان والجثة نظرا للغالب من أن اسم الزمان إنما يفيد الإخبار به عن المعنى لا عن الجثة ، وأن ظرف المكان يفيد الإخبار به عن كليهما ، فإن لم يفد الإخبار بالزمان عن المعنى نحو القتال زمانا أو حيننا وبالمكان عن الجثة أو المعنى نحو زيد أو القتال مكانا

(١) الزعفراني هو : محمد بن يحيى ، أبو الحسن الزعفراني ، النحوي ، البصري ، من تلاميذ علي بن عيسى الرهبي ، وقرأ الكتاب على الفارسي ، وكان الرهبي يثنى عليه وقال له الفارسي بعد أن قرأ عليه الكتاب : أنت مستغني عني يا أبا الحسن فقال : إن استغيت عن الفهم لم أستغن عن الفخر ... (البهاية ٢٦٨/١) .

فإن كان استقرارا خاصا نحو زيد جالس عندك أو نائم في الدار وجب ذكره لعدم دلالتها عليه عند الحذف حيثث (وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبْرًا) ^(١) فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة (وإن يُقَدْ) ذلك بواسطة تقدير مضاف هو معنى (فأخبراً) كما في قولهم الهلال الليلة والرطب شهرى ربيع ، واليوم خمر وغدا أمر ^(٢) ، وقوله : أكل عام نعم تعوونه ^(٣) ،

امتنع . هذا محصل ما ذكره الشاطبي قال سم وهو حسن جدا ومن المنعى الزمان نحو الجمعة اليوم ومثل الخبر الحال والصفة والصلة . وما ذكره المصنف مبنى كما استظهره سم على مذهب من يشترط تجدد الفائدة ، أما على مذهب من لا يشترط تجدها فيجوز . واعلم أن الزمان إذا أخبر به عن المعنى يرفع غالبا إن استغرق المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكرة نحو الصوم يوم والسير شهر أى زمن الصوم يوم إلخ وقد ينصب ويجز بغيره ، فإن لم يستغرق الجميع أو الأكثر أو كان الزمان معرفة نصب أو جر بغيره غالبا نحو الخروج يوما أو في يوم والصوم اليوم أو في اليوم ، وقد يرفع ومنه ﴿الحج أشهر معلومات﴾ [البقرة : ١٩٧] ، وأن ظرف المكان المتصرف إذا أخبر به عن اسم عين ترجع رفعه على نصبه إن كان المكان نكرة نحو المسلمون جانب والمشركون جانب ، ويجوز جانبا ، فإن كان معرفة ترجع نصبه على رفعه نحو زيد أمامك ودارى خلف دارك بالنصب ، ويجوز الرفع ولا يختص رفع المعرفة بكونها بعد اسم مكان كما علمت من التمثيل خلافا للكوفيين ويجب نصب غير المتصرف كفق . ثم اعلم أنه يجوز رفع اليوم ونصبه إذا أخبر به عن اسم زمان تضمن عملا كالיום الجمعة أو السبت أو العيد لتضمنها معنى الجمع والقطع والعود ، ومنه اليوم يومك لتضمنه معنى شأنك الذى تذكر به ، ويتعين الرفع إذا لم يتضمن كالأحد إلى الخميس وأجاز الفراء وهشام النصب . ويتعين رفع أسماء الشهور في نحو أول السنة المحرم ، والوقت الطيب المحرم أفاده في الجمع . وقوله وأن ظرف المكان المتصرف إذا أخبر به عن اسم عين إلخ الظاهر أن اسم المعنى كاسم العين في ذلك فتدبر (قوله بواسطة تقدير مضاف) اعلم أن الفائدة تحصل بأحد أمور ثلاثة : الأول أن يتخصص الزمان بوصف أو إضافة مع جره بغيره كنعن في يوم طيب أو شهر كذا . الثانى أن تكون الذات مشبهة للمعنى في تجدها وقتا فوقتا نحو الرطب شهرى ربيع . الثالث تقدير مضاف هو معنى نحو اليوم خمر . إذا علمت ذلك ظهر لك أن اقتصار الشارح على الثالث ليس في محله وأن نحو الرطب شهرى ربيع لا يحتاج إلى تقدير المضاف لمشايبته للمعنى فيما ذكر كما قاله الناظم في تسهيله ، لكن يدفع عنه الاعتراض قوله هذا مذهب جمهور البصريين (قوله وغدا أمر) من تنمة المثال ولا شاهد فيه لأن الإخبار فيه عن معنى . وهذا الكلام قاله امرؤ القيس حين أخبر بقتل والده (قوله هذا مذهب جمهور البصريين) الإشارة إلى تقدير المضاف الذى به حصلت الفائدة بدليل المقابلة بقوله وذهب قوم إلخ (قوله نظرا إلى أن هذه الأشياء تشبه المعنى إلخ)

(١) المراد بالجنة : الجسم على أى وضع كان .

(٢) هذا المثل قاله امرؤ القيس بن حجر الكندى عندما أخبر بقتل والده وهو يلهو ، فقال يشغلنا اليوم الخمر ، وغدا يشغلنا أمر .

(٣) البيت الرجز . وقائله قيس بن حصين الحائى ، والبيت من شواهد الكتاب ٦٥/١ . والشاهد فيه قوله : أكل عام ، حيث وقع اسم الزمان خبر عن اسم الزوات . وهو « نعم » .

أى طلوع الهلال ووجود الرطب وشرب خمر وإحراز نعم ، فالإخبار حينئذ باسم الزمان إنما هو عن معنى لا جثة . هذا مذهب جمهور البصريين . وذهب قوم منهم النازم في تسهيله إلى عدم تقدير مضاف نظرا إلى أن هذه الأشياء تشبه المعنى لحدوثها وقتا بعد وقت وهذا الذى يقتضيه إطلاقه (وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنِّكْرَةِ * مَا لَمْ تُفْلَدْ) كما هو الغالب فإن أفادت جاز الابتداء بها ولم يشترط سبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة . ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى إلى مواضع الفائدة فتتبعوها ، فمن مقل مغل ومن مكثر مورد مالا يصح ، أو معدد لأمر متداخلة ، والذى يظهر انحصار مقصود ما ذكره في

الشبه المذكور غير ظاهر بالنسبة لقولهم اليوم خمر وقوله أكل عام إلخ والتقصير من الشارح لأن المصنف لم ينظر إلى ذلك في هذه الأشياء كلها كما يعلم بالوقوف على التسهيل (قوله ولا يجوز الابتداء بالنكرة) لأن معناها غير معين والإخبار عن غير المعين لا يفيد مالم يقارنه ما يحصل به نوع فائدة كالمسوغات الآتية ولا يرد بجيء الفاعل نكرة مع أنه مخبر عنه في المعنى لتخصيصه قبل ذكره بالحكم المتقدم عليه كذا قالوا . ومقتضاه جواز الابتداء بالنكرة إذا تقدم خبرها أى خير كان نحو قائم رجل ولم يقولوا بذلك مع أنه مبحوث فيه بأن اختصاص الفاعل بالحكم أثر الحكم ، فيكون الحكم على غير مختص ولذا اختار الرضى أن الفاعل كالمبتدأ فتأمل . والكلام في النكرة المخبر عنها كما يرشد إليه التعليل السابق لا التى لها فاعل أغنى عن الخبر لصحة الابتداء بها وإن كانت نكرة محضة كما سيأتى عن الدماميني . ثم ما ذكره مبنى على اشتراط تجدد الفائدة أما من لا يشترطها فيجوز عنده الابتداء بها مطلقا . ويمكن أن يقال منعه هنا من الابتداء بالنكرة وسابقا من الإخبار باسم الذات عن الجثة باعتبار الكلام المعتد به عند البلغاء لا مطلق الكلام فيكون كلامه جاريا على القولين (قوله كما هو) أى عدم إفادة والأحسن أن الكاف بمعنى لام التعليل لمقدر أى وتخصيص النكرة بالذكر مع أن الإفادة شرط في الكلام مطلقا لأن الغالب عدم إفادة الابتداء بالنكرة (قوله ولم يشترط سبويه والمتقدمون إلخ) يعنى أنهم لم يعتنوا بتعديد الأماكن التى يسوغ الابتداء فيها بالنكرة ، وإنما ذكروا ضابطا كلياً وهو أنه متى حصلت الفائدة جاز الإخبار عن النكرة دماميني (قوله إلا حصول الفائدة) أى علم حصولها إذ نفس الحصول متأخر عن الابتداء والشرط مقارن . قاله الناصر وهو إنما يظهر إذا أريد الحصول بالفعل لا الحصول بالشأن فافهم . وفى يس لنا نكرة لا تحتاج إلى مسوغ مذ ومنذ (قوله فمن مقل مغل) فيه أوجه : من أظهرها أن من تبعضية الجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف والمجرور صفة لمحذوف والتقدير فيعضهم من فريق مقل مغل (قوله انحصار مقصود ما ذكره إلخ) قد يتوقف في اندراج بعض ما ذكره فيما سيذكر ككون النكرة محصورة بإنما فى نحو إنما رجل قائم أفاده الدماميني (قوله أن يكون الخبر مختصا) المراد بالاختصاص هنا أن يكون المجرور فى الخبر الجار والمجرور والمضاف إليه فى الظرف والمسنَد إليه فى الجملة صالحا للإخبار عنه قاله الشمني .

الذى سيذكر ، وذلك خمسة عشر أمرا : الأول : أن يكون الخبر مختصا ظرفا أو مجرورا أو جملة ويتقدم عليها (كَعِنْدَ زَيْدٍ لِمَرْءَةٍ) وفي الدار رجل ، وقصدك غلامه إنسان ، قيل ولا دخل للتقديم في التوسيع وإنما هو لما في التأخير من توهم الوصف . فإن قلت الاختصاص نحو عند رجل مال ، وإنسان ثوب امتنع لعدم الفائدة . الثاني : أن تكون عامة إما بنفسها كأسماء الشرط والاستفهام نحو من يقيم أكرمه وما تفعل أفعل ، ونحو من عندك وما عندك ، أو بغيرها وهي الواقعة في سياق استفهام أو نفى نحو ﴿أَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ﴾ [النمل : ٦٠] (وَهَلْ قَتَى فَيْكُم مِّمَّا خَلَّ لَنَا) وما أحد أغير من الله . الثالث : أن تخصص بوصف إما لفظا نحو :

(قوله كعند زيد لمرة) هي اسم لبردة من صوف تلبسها الأعراب . غزى (قوله قيل ولا دخل إلخ) قائله ابن هشام في المغنى ووجه ترميض هذا القول أن المبتدأ يتخصص بتقديم الخبر كما قيل بذلك في الفاعل لأنه إذا قيل في الدار علم أن ما يذكره بعد وهو رجل مثلا موصوف بالاستقرار في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة كما في الجامي وأقره شيخنا والبعض . وقد يقال كان ينبغي حيثئذ الاكتفاء بالتقديم في التسويغ وإن لم يكن الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا أو جملة مع أنه يرد عليه أن اختصاص المبتدأ المؤخر بالحكم أثر الحكم فيكون الحكم على غير مختص كما مر نظيره في الفرق بين المبتدأ والفاعل . ولذا قال غير واحد الحق ما قاله ابن هشام فتدبر (قوله فإن فات الاختصاص إلخ) لم يمثل لفوات الاختصاص في الجملة فيوهم كلامه أنها لا تكون إلا مختصة مع أنها قد تكون غير مختصة كما في ولد له ولد رجل كذا ينبغي أن يمثل . وأما تمثيل البهوتى بمات في يوم رجل فغير صحيح وإن أقره البعض لفساده على تقدير اختصاصه أيضا لأن فيه تقديم الخبر الفعلي الراجع لضمير المبتدأ على المبتدأ (قوله وما تفعل أفعل) التمثيل به مبنى على أن ما مبتدأ والعائد محذوف أى ما تفعله أفعله لا على أن ما مفعول مقدم لتفعل (قوله في سياق استفهام) اعترض بأن الكلام في العموم الشمولى والنكرة في سياق الاستفهام إنما يكون عمومها شموليا إذا كان إنكاريا كل في الآية التي مثل بها الشارح لأنه في معنى النفي لا إذا كان غير إنكارى كما في مثال المصنف . نعم قد تكون في غير المنفى وما في معناه والنهى للعموم الشمولى مجازا فينزل عليه مثال المصنف ، على أنه لا مانع من جعل الاستفهام في مثاله أيضا إنكاريا فلا يكون ثم إشكال فتدبر (قوله وما أحد أغير من الله) الأنسب بالمقام جعل ما تيمية لأن الكلام في المبتدأ في الحال (قوله أن تخصص بوصف) مقتضاه جواز حيوان ناطق في الدار وامتناع إنسان في الدار لوصف المبتدأ في الأول وعدمه في الثاني مع أن المعنى متحد فيهما . ويمكن الفرق بأن في الأول نكتة الإجمال ثم التفصيل بخلاف الثاني . ثم رأيت سم نقل بهامش الدماميني عن شيخه السيد الصفوى ما نصه : تحقيق المقام أن العرب اعتبروا التخصيص لنكتة توجد في بعض المواضع وحكموا باطراد الحكم لتلك النكتة وإن لم يظهر أثرها في بعض المواضع . وعلى هذا اندفع الإيراد لأن الحكم بعدم صحة إنسان وصحة حيوان ناطق لا لأمر

﴿ولعبد مؤمن خير من مشرك﴾ [البقرة: ٢٢١]، ﴿وَرَجُلٌ مِّنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا﴾ أو تقديرا نحو ﴿وطائفة قد أهمتهم أنفسهم﴾ [آل عمران: ١٥٤]، أى طائفة من غيركم بدليل ما قبله، وقولهم السمن منوان بدرهم أى منه. ومنه قولهم: شرّ أهر ذاناب^(١) أى شر عظيم، أو معنى نحو رجيل عندنا لأنه فى معنى رجل صغير، ومنه ما أحسن زيدا لأن معناه شىء عظيم حسن زيدا، فإن كان الوصف غير مخصص لم يجوز نحو رجل من الناس جاءنى لعدم الفائدة. الرابع: أن تكون عاملة إما رفعا نحو الزيدان إذا جوزناه أو نصبا نحو أمر بمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة ﴿وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَأَفْضَلُ مِنْكَ عِنْدَنَا﴾، إذ المجرور فيها منصوب المحل بالمصدر والوصف، أوجرا نحو خمس صلوات كتبهن الله ﴿وَعَمَلٌ بِرٌّ يَزِينُ﴾ ومثلك لا ييخل، وغيرك لا يجود. الخامس: العطف بشرط أن يكون أحد المتعاطفين يجوز

معنوى فيهما بل لقاعدة حكموا بها لنكتة يظهر أثرها فى موضع آخر طردا للباب فافهمه يتفعل فى مواضع
 ١ هـ (قوله نحو ولعبد مؤمن) وقيل المسوغ معنى العموم . وقيل لام الابتداء (قوله وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) الواو للحال فهى مسوغ آخر . وقوله من غيركم المراد بالغير المنافقون (قوله شرّ أهر ذا ناب) أى جعل الكلب هارا أى مصوتا مثل يضرب عند ظهور أمارات الشر (قوله أو معنى) الفرق بين الموصوف تقديرا والموصوف معنى أن استفادة الوصف فى الأول من مقدر وفى الثانى من النكرة المذكورة بقرينة لفظية كياء التصغير أو حالية كما فى التعجب . وقد يصح فى المعنوى التصريح بالوصف كما فى صورة التصغير فيما ذكره شيخنا والبعض هنا من الفرق بأن الأول يصح التصريح معه بالوصف بخلاف الثانى فيه نظر (قوله نحو قائم الزيدان إذا جوزناه) أى حكمنا بجوازه على رأى من لا يشترط اعتماد الوصف على نفى أو استفهام وتعقبه الدمامينى بأن الكلام فى المبتدأ المخبر عنه أما الوصف الراجع لمغن عن الخبر فشرطه التنكير كما نصوا عليه فكان الصواب التثنية بنحو ضرب الزيدان حسن ، ويؤيد تعقبه أن تعليلهم امتناع الابتداء بالنكرة بأنها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد لا يجرى فيه لأن المبتدأ هنا محكوم به لا محكوم عليه (قوله خمس صلوات) مبتدأ وجملة كتبهن الله أى أوجبهن نعت . وقوله فى اليوم واللييلة ، خير أو جملة كتبهن خبر وقوله فى اليوم واللييلة خبر بعد خبر . ولا يظهر جعله ظرفا لغوا متعلقا بكتب لاستلزامه كون الكتب فى كل يوم ولييلة مع أن الكتب فى لييلة الإسراء إظهار وفى الأزل قضاء (قوله ومثلك لا ييخل وغيرك لا يجود) لا يقال المبتدأ فيهما معرفة لإضافته إلى الضمير لتوغل مثل وغير فى الإبهام فلا تفيدهما الإضافة تعريفا (قوله العطف بشرط إلخ) إنما كان العطف بهذا الشرط مسوغا لأن حرف العطف مشرك فهو بصير المتعاطفين كالشئ الواحد فالمسوغ مع فى أحدهما مسوغ فى الآخر (قوله يجوز الابتداء به) بأن يكون معرفة أو نكرة مسوغة فتحت أربع صور لكن الشارح اقتصر فى التمثيل على صورتى التنكير لعلم صورتى التعريف بالأولى (قوله طاعة وقول معروف) مثال من غير القرآن .

(١) هذا التل يضرب عند ظهور علامات الشر وأماراته ، وانظر مجمع الأمثال للميداني ٣٨٤/١ .

الابتداء به نحو ﴿ طاعة وقول معروف ﴾ [محمد : ٢١] ، أى أمثل من غيرهما ، ونحو ﴿ قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى ﴾ [البقرة : ٢٦٣] ، السادس : أن يراد بها الحقيقة نحو رجل خير من امرأة . ومنه ثمرة خير من جرادة . السابع : أن تكون فى معنى الفعل وهذا شامل لما يراد بها الدعاء نحو ﴿ سلام على آل ياسين ﴾ [الصافات : ١٣٠] ، ﴿ ويل للمطففين ﴾ [المطففين : ١] ، ولما يراد بها التعجب نحو عجب لزيد . وقوله :

[١٥٠] عَجِبْتُ لِتِلْكَ قَضِيَّةٍ إِقَامَتِي فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أُعْجِبُ
ونحو قائم الزيدان عند من جوزه فيكون مسوغا كما فى نحو ﴿ وعندنا كتاب حفيظ ﴾ [ق : ٤]

أما طاعة وقول معروف الذى فى قوله تعالى : ﴿ فأولى لهم . طاعة وقول معروف ﴾ فليس خبره مقدرا بل مذكور قبله وهو أولى أو هو خير وأولى مبتدأ (قوله أن يراد بها الحقيقة) أى الماهية من حيث هى وقال فى شرح الجامع باعتبار وجودها فى فرد غير معين فتعم حينئذ جميع الأفراد إذ ليس بعض أولى بالحمل عليه من بعض آخر ولهذا عبر ابن مالك عن هذا المسوغ بأن يراد بالنكرة العموم اهـ وأراد بقوله فتعم حينئذ إلخ العموم الشمولى لأنه المسوغ . وفى تفريمه على إرادة الحقيقة فى ضمن فرد ما نظر علم مما أسلفناه . وأما تعبير ابن مالك عن هذا المسوغ بأن يراد بالنكرة العموم فينبغى حمله على إرادة الحقيقة فى ضمن كل فرد وكأنه قيل كل رجل خير من كل امرأة أى باعتبار حقيقته فلا ينافى أن بعض أفراد المرأة خير باعتبار ما اشتمل عليه من الخصوصيات (قوله لما يراد بها الدعاء) أى لشخص أو عليه (قوله عجب) مبتدأ وتلك خبر وقضية بالنصب على الحال أو تمييز المفرد والجر على البدلية من تلك والرفع على الخبرية لمحذوف . قيل الوجه نصب عجباً بالفعل المحذوف وجوبا كما فى حمداً وشكراً لعدم اطراد الرفع فى مثل ذلك على ما يقتضيه كلام سيبويه وهو لا يرد على البيت لأن الرفع فيه مسموع بل على المثال (قوله فيكون فيه مسوغان) هما كونه فى معنى الفعل وعمله الرفع فيما بعده . وقوله كما فى نحو إلخ أى كالمسوغين فى نحو إلخ وهما الوصف وكون الخبر مجرورا مختصا مقدما (قوله إن منعه) أى قائم الزيدان (قوله وقوع ذلك) أى معنى الخبر كالتكلم فى المثال (قوله فى أول الجملة الحالية) أى لحصول الفائدة بجعل نسبة هذه الجملة قيدا لما قبلها وعلل فى المغنى إفادة الابتداء بالنكرة فى أول الجملة الحالية وبعد إذا الفجائية بأن العادة لا توجب مقارنة معنى العامل لمعنى الجملة الحالية ولا مفاجأة الأسد مثلاً عند الخروج وبه يتضح التعليل الأول .

[١٥٠] البيت من الكامل ، وقائمه ضمرة بن جابر ، وهو من شواهد الكتاب ١٦١/١ ، وابن يعيش ١١٤/١ ، والتصريح ٨٧/٢ . والشاهد فيه قوله « عمت لتلك » فقد وقع المبتدأ نكرة ، لأنه فى معنى الفعل « أعجب » .

فقد بان أن منعه عند الجمهور ليس لعدم المسوغ بل لعدم شرط الاكتفاء بمرفوعه وهو الاعتماد . الثامن : أن يكون وقوع ذلك للنكرة من خوارق العادة نحو بقرة تكلمت . التاسع : أن تقع في أول الجملة الحالية سواء ذات الواو وذات الضمير كقوله :
[١٥١] سَرَيْنَا وَنَجَمَ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْبَدَا مُعَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقٍ
وكقوله :

[١٥٢] الذَّنْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلُّ يَوْمٍ تَرَانِي مُذْيَةً يَبْدَى
العاشر : أن تقع بعد إذا المفاجئة نحو خرجت فإذا أسد الباب . وقوله :

(قوله محياك) أى وجهك وقوله كل شارق أى كل كوكب طالع من شرق يشرق شروقا كطلع يطلع طلوعا لفظا ومعنى (قوله الذنب يطرقها إلخ) قبله :

تركت ضائى تود الذنب راعيها وأنها لا ترائى آخر الأبد

والشاهد في قوله مدية يبدى فإنها جملة حالية من ياء التكلم مبتدؤها نكرة والرباط الضمير في يبدى وروى نصب مدية على أنه مفعول لحال محذوفة أى ممسكا كما في المغنى أو على أنه بدل اشتغال من الياء كما ارتضاه الدمامينى وناقشه الشمنى بأن بدل الاشتغال ما اشتمل المبدل منه عليه من حيث إشعاره به إجمالا وتقاضيه له بوجه ما ، وليست المدية مع ضمير التكلم كذلك . والطروق والطرق المجئى ليلا ، وضمير يطرقها بضم الراء كما في المصباح وغيره للضأن . وقوله واحدة أى مرة واحدة والمدية السكين وتفرقة الشاعر بينه وبين الذنب بما ذكره بقوله الذنب يطرقها إلخ غير ظاهر فتأمل (قوله حسبتك فى الوغى إلخ) الوغى الحرب ، وبردى تثنية برد على ما قاله البعض ، وضبطه شيخنا السيد بفتحات على وزن جمزى قال : وهو البحر وجبل بالحجاز ، والخور بفتح الحاء المعجمة والواو الجين ، وهو مبتدأ خبره الظرف بعده ، وسحقاً بضم السين كما في القاموس أى بعداً .

[١٥١] هو من الطويل (قوله سرينا) من السرى . وقد يتصحف بشرينا من الشراب . والواو في ونجم للحال وهو مبتدأ . وقد أضاء خبره . وفيه الشاهد حيث وقع المبتدأ نكرة والمسوغ وقوعه بعد الواو الحال (قوله فمذ بدا) في محل الرفع على الابتداء وخبره قوله أخفى ضؤوه ، والتقدير فمذ بدا محياك أى وجهك أخفى ضؤوه كل شارق ، أو فمذ وقت بدو . وقوله كل شارق مفعول أخفى ، وهو يطلق على كل شيء يشرق أى يضىء من الشمس والقمر والنجوم وغيرها .

[١٥٢] البيت من البسيط ، قائله مجهول ، وهو من أبيات الحماسة . والشاهد فيه قوله « مدية يبدى » حيث وقع المبتدأ نكرة لكونه واقعاً في جملة الحال .

[١٥٣] حَسِبْتُكَ فِي الْوَعَى بُرْذَنِ حُرُوبٍ إِذَا حَوَّرَ لَدَيْكَ فَقُلْتُ سَحَقًا^(١)
بناء على أن إذا حرف كما يقول تبعاً للأخفش ، لا ظرف مكان كما يقول ابن عصفور تبعاً
للمبرد ، ولا زمان كما يقول الزمخشري تبعاً للزجاج^(٢) . الحادى عشر : أن تقع بعد لولا كقوله :
[١٥٤] لَوْلَا أَصْطَبَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مَقَّةٍ^(٣)

الثاني عشر : أن تقع بعد لام الابتداء نحو لرجل قائم . الثالث عشر : أن تقع جواباً نحو
رجل في جواب من عندك التقدير رجل عندى . الرابع عشر : أن تقع بعد كم الخبرية كقوله :
[١٥٥] نَحْمُ عَمَّةً لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةً فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عَشَارَى^(٤)

قوله : (لا ظرف مكان) وعلى هذين القولين تكون هي الخبر والمسوغ وصفه في المثال بقوله بالباب ، وفي البيت بقوله
لديك كذا قيل وهو ظاهر في البيت على القولين لكون المبتدأ فيه اسم معنى ، وأما في المثال فلا يظهر على القول بأنه ظرف
زمان لكون المبتدأ فيه اسم عين إلا أن يقدر مضاف هو معنى أى رؤية أسد أو وجود أسد (قوله أن تقع بعد لولا) إنما كان
هذا مسوغاً للحصول الفائدة بتعليق الجواب على الجملة المبتدأ فيها بالنكرة (قوله لأودى كل ذي مقاة) بكسر الميم أى هلك
كل ذي عمة والماء عوض من الواو يقال ومقه يمقه بالكسر فيها أى أحبه فهو وامق (قوله أن تقع بعد لام الابتداء) أى
لتخصيص مدخولها بالتاكيد بها (قوله التقدير رجل عندى) وليس التقدير عندى رجل إلا على ضعف لأن الجواب
يسلك به سبيل السؤال قاله المصنف في شرح التسهيل . قال سم هذا الدليل يقتضى أنه لا فرق بين المعرفة والنكرة في
السلوك بالجواب سبيل السؤال ويؤيده كلام غيره (قوله كقوله كم عمة إلخ) أى بناء على أن كم خبرية أو للاستفهام
التهكمى في محل نصب على الظرفية أو المصدرية ممیزها مخدوف أى كم وقت أو كم حلبة نجر التمييز إن كانت خبرية ونصبه إن
كانت استفهامية ، وناصبها حلبي ، وعمه مرفوع بالابتداء ولك صفة عمة ، وفدعاء صفة خالة ، والخبر قد حلبي
فيكون فيه مسوغان . أما على أن كم استفهامية وعمه بالنصب تمييزها أو خبرية وعمه بالجر تمييز لها فلا شاهد في البيت لأن

[١٥٣] ضبطه الأستاذ محمد محيي الدين في شرحه على شواهد الأعمى ، مردى ، قال : المردى - بكسر الميم وسكون الراء المهملة - الحجير ميمى به ،
ويقال للشجاع : إنه لمردى حروب ، وهو واضح ، ومناسب للمقام .
[١٥٤] نغمة :
لَمَّا اسْتَقْلْتُ مَطَايِئَ اللَّطْفِ .

هو من البسيط . واصطبار مرفوع بالابتداء وفيه الشاهد حيث وقع مبتدأ وهو نكرة . ولكن المسوغ كونه تلويلاً والخبر مخدوف وهو موجود أو
حاصل (قوله لا ودى) جواب لولا أى هلك وهو فعل لازم ، والمقة الخيمة من ومق (قوله لما استقلت) ويرى حين استقلت أى انتهضت . والمطاييع جمع
مطبة وهي المافة التي يركب مطاها . أى ظهرها والظلم بفتح الحاء : الرحيل . مصدر من ظلم أى اداسار .

[١٥٥] قاله الفرزدق . وهو من قصيده من الكامل يهجو جريراً (قوله كم) خبرية أو استفهامية ، ويجوز في عمة مع الحالة المعطوفة عليها الحركات
الثلاث : الجر على أن كم خبرية وعمه تمييزها ، والنصب على أن كم استفهامية وهي تمييزها ، والاستفهام على سبيل الاستزاء والتهكم ، والرفع على أن
يكون عمة مبتدأ وصفت بقوله لك ، وخبره قد حلبي والمميز على هذا مخدوف فلا يخلو إما أن يقدر مجرور أو منصوباً على اختلاف كم على التقديرين كم
في محل النصب بالظرف أو المصدر ، أى كم وقت عمة لك أو كم حلبة عمة لك . والعامل فيه قد حلبي وأما الوجهين الأولين فكفى في محل الرفع على الابتداء
وخبره قد حلبي . والشاهد في رفع عمه وهي نكرة لوقوعها بعد كم الخبرية (قوله فدعاء) بالفاء وهي المرأة التي اعوجت أصابعها من كثرة حلبها . وقيل
هي التي أصاب رجليها دغ من كثرة مشيا وراء الأبل ، وهي صفة خالة ، وإنما لم يقل فدعاوين صفة فلما لانه حذف صفة العمة والتقدير كم عمة لك
فدعاء وخالة لك فدعاء ، وكذا كلام في قد حلبي حيث لم يقل قد حلبي لما ذكر باسم التقدير (قوله عشاري) كلام اضافي معمول حلبي . وهو بكسر
العين جمع عشر ، أو هي الناقة التي أنت عليها من زمان حلبها عشر أشهر . (فان قلت) ما معنى على ههنا (قلت) أشار بذلك إلى أنه كان متكرراً أن يغلب
عشاراً وأمثال عمة جرير وخاله ، لأن من لهما كانت أدنى من ذلك

(١) البيت من الواهر . وقائله مجهول والشاعر فيه قوله إذا حوّر لديك ، حيث وقع المبتدأ نكرة لتقدم إذا الحاجاً عليها ، على مذهب الأخفش والناظم .

(٢) انظر مفتاح الإعراب ص ١٣٥ للدكتور عبد الحميد الميد محمد .

الخامس عشر : أن تكون مبهمة كقوله :

[١٥٦] مُرْسَعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاعِهِ بِهِ عَسَمٌ يَتَغَيُّ أَرْبَابًا^(١)

(وَلْيُقَسَّنْ) على ما قيل (ما لَمْ يُقَلِّ) والضابط حصول الفائدة^(٢) (وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ

كَمْ نَفْسُهَا عَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ هِيَ الْمُبْتَدَأُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَيْرِهَا قَدْ حَلَبَتْ لَا أَنَّ الْمُبْتَدَأُ مَا بَعْدَ كَمْ . وَالْفِدْعَاءُ بَفَاءٍ وَدَالٍ وَعَيْنٍ مَهْمَلَتَيْنِ الْمَرَأَةَ الَّتِي اعْوَجَتْ أَصَابِعُهَا مِنْ كَثَرَةِ الْحَلَبِ . وَلَمْ يَقُلْ فِدْعَاوَيْنِ قَدْ حَلَبْتَا لِأَنَّهُ حَذَفَ مَعَ كُلِّ مَنْ الْمُوصُوفِينَ مَا أَثْبَتَهُ لِلْآخِرِ . وَحَذَفَ خَيْرَ أَحَدِهِمَا لِدَلَالَةِ خَيْرِ الْآخَرِ . وَالْعَشَارُ جَمْعُ عَشْرَاءَ كَالنَّفَاسِ جَمْعُ نَفْسَاءَ وَالْعَشْرَاءُ الَّتِي أَقَى عَلَيْهَا مِنْ زَمَنِ حَلَبِهَا عَشْرَةَ أَشْهُرٍ . وَأَشَارَ بِعَلَى إِلَى أَنَّهُ كَانَ مَكْرَهَا عَلَى أَنْ يَحْلِبَ عَشْرَاهُ أَمْثَالِ عَمَةِ جَرِيرٍ وَخَالَتَهُ لَأَنَّهُمَا عِنْدَهُ أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ (قَوْلُهُ أَنْ تَكُونَ مَبْهِمَةً) أَيْ مَقْصُودًا إِبْهَامُهَا لِأَنَّ الْبَلِيغَ قَدْ يَقْصِدُهُ فَلَا يَرُدُّ أَنَّ إِبْهَامَ النِّكَرَةِ هُوَ الْمَانِعُ مِنْ صِحَّةِ الْإِبْتِدَاءِ بِهَا فَكَيْفَ يَكُونُ مَسُوغًا (قَوْلُهُ مَرْسَعَةٌ) بِالسَّيْنِ وَالْعَيْنِ الْمَهْمَلَتَيْنِ عَلَى زِنَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ : تِمِيمَةٌ تَعْلُقُ عَلَى الرَّسْغِ مَخَافَةَ الْبَلَاءِ أَوْ الْمَوْتِ . وَفِي الْقَامُوسِ رَسْغٌ الصَّبِيُّ كَمَنْعُ شَدِّ فِي يَدِهِ أَوْ رَجْلُهُ خَرَزًا لِلدَّفْعِ الْعَيْنِ أَهْوَ هُوَ مَبْتَدَأٌ وَبَيْنَ أَرْسَاعِهِ خَيْرُهُ ، وَهُوَ جَمْعُ رَسْغٍ عَظِيمٍ بَيْنَ الْكُوعِ وَالْكَرْسُوعِ . وَفِي قَوْلِهِ أَرْسَاعُهُ تَغْلِيْبُ الرَسْغِ عَلَى غَيْرِهِ . وَالْعَسْمُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَالسَّيْنِ الْمَهْمَلَتَيْنِ يَسُ فِي مَفْصَلِ الرَسْغِ تَعْوِجٌ مِنْهُ الْيَدُ . وَيَتَغَيُّ أَنْ يَطْلُبَ . وَالْأَرْبُ خِيَوَانٌ مَعْرُوفٌ . وَفِي الْكَلَامِ حَذَفَ مِضَافُ أَيْ كَعْبُ أَرْبٍ لَأَنَّهُمْ كَانُوا يَعْطِقُونَ كَعْبَ الْأَرْبِ حَفْظًا مِنَ الْعَيْنِ وَالسَّحَرِ ، لِأَنَّ الْجَنَ تَمْنَطِي الثَّعَالِبِ وَالظُّبَاءِ وَالْقَنَافِذِ وَتَجْتَنِبُ الْأَرْبَابَ

[١٥٦] قَالَ أَمْرُ الْقَيْسِ بْنِ مَالِكٍ التَّمِيمِيُّ . وَقِيلَ إِنَّهُ لَأَمْرُ الْقَيْسِ بْنِ حَجَرٍ الْكِنْدِيُّ . وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الْأَمْدِيُّ فِي الْمَخْتَلَفِ وَالْمُؤْتَلَفِ هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ (قُلْتُ) هُوَ مُبْتَدَأٌ فِي دِيَوَانِ الْكِنْدِيِّ وَقَالَ فِي شَرْحِهِ وَهِيَ رِوَايَةُ أَبِي عُبَيْدَةَ وَالْأَصْمَعِيُّ ، وَكَذَلِكَ نَصُّ عَلَيْهِ الْأَعْلَمُ . وَهُوَ مِنْ قَصِيدَةٍ مِنَ الْمُتَقَارِبِ وَأَوَّلُهَا :

أَيَا هِنْدَ لَا تَنْكَحِي بُوْهَةَ عَلَيْهِ عَقِيْقَتُهُ أَحْسَبَا

مرسعة إلى آخره . هند هي أخت امرئ القيس ، يقول لها لا تتزوجي رجلا مثل البوْهة بضم الباء الموحدة وهي البومة العظيمة . قال أبو حاتم : رجل بوْهة لا خير فيه (قوله عقيقته) أي شعره الذي خرج به من بطن أمه ، أراد أنه لا يطل ولا يخلق شعره ولا ينتظف . والأحسب الآخر في سواد ، وهو حال من العقيقة (قوله مرسعة) بضم الميم وفتح الراء والسَّيْنِ الْمَشْدُودَةِ وَالْعَيْنِ الْمَهْمَلَتَيْنِ وَهِيَ التَّمِيمَةُ الَّتِي تَعْلُقُ عَلَى الرَّسْغِ مَخَافَةَ أَنْ يَمُوتَ أَوْ يَصْبِيهِ بِلَاءٌ . وَقِيلَ بِكسر السَّيْنِ اسْمُ فَاعِلٍ وَالْهَاءُ لِلْمُبَالَغَةِ كَعَلَامَةٍ وَهُوَ الَّذِي يَجْعَلُ التَّمِيمَةَ فِي رَسْغٍ ، وَارْتِفَاعُهُ بِالْإِبْتِدَاءِ . وَفِيهِ الشَّاهِدُ حَيْثُ وَقَعَ مَبْتَدَأٌ وَهُوَ نِكْرَةٌ ، وَالْمَسُوغُ أَنَّ النِّكَرَةَ إِذَا لَمْ يَرُدَّ بِهَا مَعِينٌ سَاغَ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا لِأَنَّهُ لَا يَرِيدُ مَرْسَعَةً دُونَ مَرْسَعَةٍ ، بِخِلَافِ رَجُلٍ قَائِمٍ ، وَيُرْوَى بِنَصْبِ مَرْسَعَةٍ عَلَى الْأَكْثَرِ (قَوْلُهُ بَيْنَ أَرْبَاعَةٍ) خَيْرُهُ ، وَيُرْوَى وَسَطُ أَرْبَاعِهِ ، وَيُرْوَى بَيْنَ أَرْبَاعِهِ ، وَيُرْوَى بَيْنَ أَرْبَاعِهِ ، فَالْمَعْنَى عَلَى أَنَّهُ مَلَاظِمُ أَرْبَاعِهِ أَيْ مَنَازِلُهُ لَا يَسَافِرُ وَلَا يَغْزُو وَلَا يَهْتَدِي لَخَيْرِهِ ، فَهُوَ يَرْسَعُ تَمِيمَتَهُ أَيْ يَجْعَلُهَا فِي رَسْغِهِ يَتَعَوَّذُ بِهَا وَعَلَى الثَّانِيَةِ ظَاهِرٌ . وَالْأَرْسَاغُ جَمْعُ رَسْغٍ . وَعَلَى الثَّالِثَةِ أَنَّهُ يَرْسَعُ عَلَى الْأَرْبَاقِ وَهِيَ حِبَالُهَا فِيهَا عِدَّةُ عُرَى ، وَالْوَاحِدَةُ رِبْقٌ بِكسر الراء وسكون الباء الموحدة وَفِي آخِرِهِ قَافٌ ، وَيَتَغَيُّ أَنْ يَكُونَ بِالكسر عَلَى الْأَوَّلِ ، وَالثَّالِثَةُ وَبِالْفَتْحِ عَلَى الثَّانِيَةِ فَافْهَمُ فَإِنَّ بِهِ دَقَّةً (قَوْلُهُ عَسَمٌ) مَبْتَدَأٌ يَفْتَحُ الْعَيْنَ وَالسَّيْنِ الْمَهْمَلَتَيْنِ وَهُوَ يَسُ فِي الرَسْغِ وَزَيْغٌ (قَوْلُهُ بِهِ) مَقْدَمًا مَا خَيْرُهُ ، وَالْجُمْلَةُ صِفَةٌ لِلْمَرْسَعَةِ إِذَا كَانَ بِكسر السَّيْنِ وَالرَّفْعِ ، وَبِفَتْحِهَا وَالنَّصْبِ صِفَةٌ لِبُوْهَةِ ، فَحَيْثُ لَا شَاهِدَ فِيهِ (قَوْلُهُ يَتَغَيُّ) أَيْ يَطْلُبُ ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَرَفٍ فِيهِ ، وَأَرْبَابًا مَفْعُولُهُ وَهُوَ الْخِيَوَانُ الْمَشْهُورُ ، وَالْكَلَامُ فِيهِ كَالْكَلَامِ فِي الْجُمْلَةِ الْأَوَّلَى . وَإِنَّمَا خَصَّ الْأَرْبَ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَعْطِقُونَ كَعْبَهَا كَالْعَاذَةِ ، وَيَزْعَمُونَ أَنَّ مِنْ عُلُقِهِ لَا تَضُرُّهُ عَيْنٌ وَلَا سَحَرٌ ، لِأَنَّ الْجَنَ تَمْنَطِي أَيْ تَرْكِبُ الثَّعَالِبِ وَالظُّبَاءِ وَالْقَنَافِذِ وَتَجْتَنِبُ الْأَرْبَابَ لِمَكَانِ الْحَيْضِ لِأَنَّهُ تَحِيضُ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْخِيَوَانَاتِ . وَقَدْ قِيلَ إِنَّ الذِّكْرَ مِنْهَا يَتَحَوَّلُ سَنَةً أُتْنَى وَسَنَةً ذَكَرًا ، وَكَذَلِكَ الْأُنْثَى يَتَحَوَّلُ سَنَةً ذَكَرًا وَسَنَةً عَلَى حَالِهَا أُتْنَى . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) انظر شرح ابن عقيل ٢٢٧/١ فقد أوصلها إلى أربعة وعشرين مسوغًا ولم يذكر الباقي ربما لأنه ليس بصحيح ، أو لرجوعه إلى ما ذكره . وقد أوصلها بعض المتأخرين إلى نيف وثلاثين موضعا .

تؤخرا) عن المبتدآت لأن الخبر يشبه الصفة من حيث أنه موافق في الإعراب لما هو له ، دال على الحقيقة أو على شيء من سببيه ولما لم يبلغ درجتها في وجوب التأخير توسعوا فيه (وجوزوا التقديم إذ لا ضرر) في ذلك نحو تميمي أنا ، ومشنوء من يشنوك^(١) ، فإن حصل في التقديم ضرر فلعارض كما ستعرفه . إذا تقرر ذلك (فامنع) أى تقديم الخبر (حين يستوي الجزءان) يعنى المبتدأ والخبر (عزفاً وتكراراً) أى في التعريف والتذكير (عادمي بيان)

لحيضها ومرجع هذه الضمائر في بيت قبله . عني مع زيادة وحذف (قوله وليقس) أى على ما أشير إليه سابقاً من الأمور المسوغة ما لم يقل من بقية المسوغات والإشارة بالكاف في قوله كعند زيد مرة إلى بقية أمثلة تلك الأمور فلا تكرر أفاده سم (قوله والاصل في الأخبار أن تؤخرا) اعلم أن للخبر في نفسه حالتين التقدم والتأخر ، والاصل منهما التأخر بقطع النظر عن كونه واجبا أو جائزا ، ولهما ثلاثة أحكام : وجوب التأخر وامتناع التقدم والعكس وجواز التأخر والتقدم وهذا هو الأصل من الثلاثة إذ الأصل عدم الموجب والمانع قاله اللقاني (قوله من حيث إنه إلخ) حيثية تعليل أو تقييد . وقوله لما أى للمبتدأ الذى هو أى الخبر له أى خبر له . وقوله دال خير بعد خبر . وقوله على الحقيقة أى ذات المبتدأ كزيد قائم فقام يدل على ذات هى ذات زيد . وقوله أو على شيء من سببيه أى على ذات من الذوات التى تتعلق بزيد كزيد قائم أبوه ومبنيه داره ، فكل من قائم ومبنيه يدل على ذات تتعلق بزيد وهى ذات أبيه في الأول وذات داره في الثانى . والمراد بالذات ما يشمل الصفة فيما إذا كان السبب صفة كزيد غزير علمه . وبهذا التحقيق يعلم أنه لا حاجة إلى ما تكلفه شيخنا والبعض في تقرير عبارة الشارح (قوله ولما لم يبلغ درجتها في وجوب) أى حالتها المتسببة في وجوب إلخ أى هى سبب في وجوب تأخير الصفة ، وتلك الدرجة والحالة هى ما حوته الصفة من وجوب مطابقة الموصوف تعريفاً وتنكيراً ومتابعتهم في إعرابه المتجدد أيضاً فهى تابعة للموصوف من كل وجه فلما لم يحو الخبر هذه الدرجة توسعوا فيه وجوزوا تقديمه ، وبتقرير عبارة الشارح على هذا الوجه سقط قول البعض كان الصواب حذف قوله في وجوب التأخير لاقتضائه أن كلا منهما واجب التأخير لكن درجة الخبر في ذلك أخط وأنزل وذلك غير صحيح في نفسه وغير ملائم لما بعده (قوله وجوزوا التقديم) أى لم يمنعه وليس المراد بالجواز استواء الطرفين لما علمت من أن التأخير هو الأصل الراجح وهذا ذكر لأول أحوال الخبر الثلاثة : جواز التقديم والتأخير ومنع التقديم ووجوبه وسيأتيان ، وبدأ بالأول لأنه الأصل من الثلاثة كما مر عن اللقاني ، ثم بالثانى لأنه على الأصل من جهة التأخير ومخالفته له من جهة الوجوب ثم بالثالث لمخالفته الأصل من كل وجه (قوله إذ لا ضرر) الأحسن والأنسب بقول المصنف فامنع حين إلخ أن إذ طرفه لا تعليلية (قوله ومشنوء) أى مبغوض (قوله فإن حصل في التقديم ضرر فلعارض) هذا الكلام منه مبنى على أن إذ تعليلية وهو خلاف ما رجحناه ، واللائق على كونها ظرفية أن يقول فإن حصل في التقديم ضرر امتنع (قوله منعه حين يستوي الجزءان إلخ) أى على مذهب الجمهور ، فقد نقل الدماميني عن قوم منهم ابن السيد

(١) أى مكروه من يكرهك ، ومن هذا النوع قول حسان بن ثابت :

قد نكسك أمه من كنت واحده وبسات متشيسا في برئني الأسد

ومتشبا أى عاقلاً ، وبرئني الأسد : محاله . ومنه أيضاً قول الفرزدق يمدح الوليد بن عبد الملك يقول :

أى قرينة تبين المراد نحو صديقى زيد ، وأفضل منك أفضل منى ، لأجل خوف اللبس ، فإن لم يستويا أنهم أجازوا فى نحو صديقى زيد كون زيد مبتدأ وكونه خبراً لم يبالوا بحصول اللبس نظر إلى حصول أصل المعنى ، فى تقديم الخبر على المبتدأ هنا خلافاً كتقديم المفعول على الفاعل فى نحو ضرب موسى عيسى ، فحصل الجواب عما ذكره شيخنا والبعض من التوقف فى ذلك فاحفظه (قوله أى فى التعريف والتكثير) أشار إلى أنها اسم مصدرين للتعريف والتكثير وأنها منصوبان بنزع الخافض لأن المعنى عليه وإن كان مقصوراً على السماع أو ضح من جعلهما تمييزين محولين عن فاعل يستوى ، والمراد الاستواء فى جنس التعريف بأن يكون كل منهما معرفة وإن كان أحدهما أعرف من الآخر قليل هذا ما عليه النحاة ، وذهب أهل المعانى إلى تعيين الأعرف للابتداء ولعل المراد بالنحاة جمهورهم لما مر قريباً عن الدمامينى ولقول المغنى يجب الحكم بابتدائه المقدم من معرفتين متساويتين أو متفاوتتين هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً ، وقيل المشتق خبر وإن تقدم . والتحقيق أن المبتدأ هو الأعرف عند علم المخاطب بهما أو جهله لهما أو لغير الأعرف فقط والمعلوم له غير الأعرف عند جهله بالأعرف والمعلوم له عند تساويهما تعريفهما به بإيضاح من الشمنى . ثم قال المغنى : فإن علمهما وجهل النسبة يعنى واستويا تعريفهما فالمقدم المبتدأ يعنى وتقدم أيهما شئت . ثم قال ويستثنى من المتفاوتتين اسم الإشارة المقرون بالتنبيه مع معرفة أخرى فيتعين للابتداء لمكان التنبيه إلا مع الضمير فإن الأفصح جعله المبتدأ وإدخال التنبيه عليه فتقول ها أنا ذا وسمع قليلاً هذا أنا ، وما حكاها من أن المشتق خبر وإن تقدم هو رأى الفخر الرازى قال لأنه الدال على المعنى المسند إلى الذات والذات المسند إليها فيكون الدال عليها هو المبتدأ . فإذا قلت زيد المنطلق أو المنطلق زيد فزيد مبتدأ والمنطلق خبره فيهما ، قال صاحب التلخيص : ورد بأن المعنى الشخصى الذى له الصفة صاحب الاسم فالصفة جعلت دالة على الذات ومسنداً إليها ، والاسم جعل دالاً على أمر نسبي ومسنداً . قال بهاء الدين السبكي وقد يقال الدال على الوصفية إنما هو منطلق أما المنطلق فال فيه موصول بمعنى الذى فهو فى الجمود والدلالة على الذات كزيدا هـ . وقد يعكر على النقل السابق عن أهل المعانى قول المطول والمختصر الذى يقدم ويجعل مبتدأ هو ما يعلم المخاطب اتصاف الذات به ، والذى يؤخر ويجعل خبراً هو ما يجعل المخاطب اتصاف الذات به فإذا عرف المخاطب زيداً بعينه واسمه وجهل اتصافه بأنه أخوك قلت زيد أخى ، وإذا عرف أن لك أخاً وجهل عينه واسمه قلت أخى زيد . قال : ويتضح هذا فى قولنا رأيت أسوداً غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب أهدأى لأن الأسود لا بد لها من الغاب فيكون معلوماً فاعرف ذلك . والاستواء فى نوع التكثير بأن يكون كل منهما نكرة محضة أو نكرة مسوغة وإن اختلف المسوغ فلا يؤثر الاستواء فى جنس التكثير مع كون أحدهما فقط نكرة مسوغة هذا ما يدل عليه كلام الشارح وقيل المراد الاستواء فى جنس التكثير كالتعريف فنحو رجل صالح حاضر خارج بقوله عادى بيان لأن الصفة قرينة لفظة مبينة وهذا أحسن (قوله عادى بيان) حال من فاعل يستوى والبيان بمعنى المبين بدليل قول الشارح أى قرينة إلخ (قوله نحو صديقى زيد) فالجهول للسامع هو الذى يجعل خبراً فى مثل ذلك على ما مر (قوله وأفضل منك أفضل منى) أى لكونى دونك أو مساويك .

إلى قسلك ما أئمه من محارب

أبوه ولا كانت كليب تصاهمه

ومحارب وقلب فيلثان من العرب . وقيل هذا البيت قوله :

بأصوات هلال مغاب حرائره

وأولى فسادولى أسوق مطبسى

وانظر ما ذكره بعض شراح شواهد ابن عقيل ج ١ ص ١٣٠ ، ١٣١ .

نحو رجل صالح حاضر ، أو استويا واجدى بيان أى قرينة تبين المراد نحو أبو يوسف أبو حنيفة جاز التقديم ، فتقول حاضر رجل صالح ، وأبو حنيفة أبو يوسف ، للعلم بخيرية المقدم . ومنه قوله :

[١٥٧] بَنُونًا بَنُوا أَبْنَانًا وَبَنَاتًا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءَ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ

أى بنو أبنائنا مثل بنينا و (كذا) يمنع التقديم (إِذَا مَا أَلْفَعْلُ) من حيث الصورة المحسوسة ، وهو الذى فاعله ليس محسوسا بل مستترا (كَانَ الْخَبْرَ) لإيهام تقديمه والحالة هذه فاعلية المبتدأ ، فلا يقال فى نحو زيد قام قام زيد ، على أن زيدا مبتدأ بل فاعل ، فإن كان الخبر ليس فعلا فى الحس بأن يكون له فاعل محسوس من ضمير بارز أو اسم ظاهر نحو

(قوله لأجل خوف اللبس) علة لا منعه (قوله للعلم بخيرية المقدم) أما فى نحو حاضر رجل صالح فلتعين المبتدأ والخبر من عدم الاستواء وأما فى نحو أبو حنيفة أبو يوسف فللقرينة المعنوية الدالة على تشبيهه أبى يوسف بأبى حنيفة لا العكس وكونه من التشبيه المقلوب نادر فلا التفات إلى احتماله قال فى المغنى اللهم إلا أن يقتضى المقام المبالغة (قوله إذا ما أفعل) قال الروداني مثله اسم الفعل فلا يتقدم فى نحو زيد هيات اه قيل ومثله الوصف المسبوق بنفى أو استفهام نحو ما زيد قائم وأزيد قائم لوجود التباس المبتدأ بالفاعل لو قدم الخبر وقيل لا يمنع ، والفرق أن ضرر اللبس فى الفعل أشد لأنه يخرج الجملة من الاسمية إلى الفعلية لو قدم بخلاف الوصف وعدم الامتناع هو ما يدل عليه قول الشارح سابقا فإن تطابعا فى الأفراد جاز الأمران نحو أقام زيد وما ذاهبة هند (قوله من حيث الصورة المحسوسة) دفع به ما يقال الواقع خبرا هو الجملة من الفعل والفاعل لا الفعل وحده (قوله لإيهام تقديمه والحالة هذه) أى كون الخبر فعلا فى الصورة فاعلية المبتدأ أى يفوت غرضان تفيدهما الجملة الاسمية الدوام وتقوى الحكم بتكرار الإسناد لكن حقق السيد كما فى الدمامينى أن الجملة الاسمية التى خبرها فعل تفيد التجدد لا الدوام وعليه فلا يفوت إلا التقوى والمراد بإيهام الفاعلية جعلها المتبادرة إلى الوهم أى الذهن لا مجرد تطرق الاحتمال فلا يرد أن من كلامهم مختارا وعميرا ، والأول يحتل اسم الفاعل واسم المفعول والثانى يحتل تصغير عمرو وتصغير عمر ويؤخذ من تعليل امتناع تقديم الخبر الفعلى بالعلة المذكورة جواز تقديم معموله على المبتدأ لانتفاء العلة فيجوز عمرا زيد ضرب (قوله فاعلية المبتدأ) أى أو نائية الفاعل فى نحو زيد ضرب (قوله فتقول فأما الزيدان) فيه أن الألف تحذف لفظا لالتقاء الساكنين فاللبس حاصل لفظا . وأجيب بأنه يمكن دفعه بالوقف على قاما أو الوصل بنية الوقف ، نعم لا لبس بحال فى نحو قاما أخواك ودعوا الزيدان فلا إشكال فى جوازه .

[١٥٧] استشهد به النحاة على جواز تقديم الخبر مع كونه مساويا للمبتدأ لقيام قرينة على تعيين كل منهما ، لأنه من المعلوم أن المراد تشبيه بنى الأبناء بالأبناء لا تشبيه الأبناء بأبناء الأبناء (فقوله بنو أبنائنا) مبتدأ ، وبنونا مقدما خبره . والمعنى بنو أبنائنا مثل بنينا . والمراد الحكم عليهم بأنهم كالبنين لا العكس . وقد قيل لا تقديم فيه ولا تأخير ، وإنه جاء على العكس التشبيه للمبالغة فلا شاهد فيه حيثئذ . والفرضيون على دخول أبناء الأبناء فى الميراث وإن الأنساب إلى الآباء ، والفقهاء كذلك فى الوصية . وأهل المعانى والبيان فى التشبيه (قوله وبناتنا) كلام إضافى مبتدأ ، وبنوهن كذلك مبتدأ ثان ، وأبناء الرجال كذلك خبره ، والجملة خبر الأول ، والأبعد صفة الرجال جمع أبعد .

الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، وزيد قام أبوه جاز التقديم ، فتقول قام الزيدان وقاموا الزيدون وقام أبوه زيد للأمن من المخذور المذكور ، إلّا على لغة أكلوني البراغيث ، وليس ذلك مانعاً من تقديم الخبر لأن تقديم الخبر أكثر من هذه اللغة ، والحمل على الأكثر راجح ، قاله في شرح التسهيل . وأصل التركيب كذا إذا ما الخبر كان فعلاً ، لأن الخبر هو المحدث عنه ، فلا يحسن جعله حديثاً لكنه قلب العبارة لضرورة النظم وليعود الضمير على أقرب مذكور في قوله (أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْخَصِراً) أى وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا استعمل منحصرًا نحو ﴿وما محمد إلا رسول﴾ [آل عمران : ١٤٤] ، ﴿إنما أنت منذر﴾ [الرعد : ٧] ، إذ لو قدم الخبر والحالة هذه لانعكس المعنى المقصود ، ولأشعر التركيب حينئذ بانحصار المبتدأ . فإن قلت : المخذور متنفذ إذا تقدم الخبر المحصور بإلّا مع إلّا . قلت هو كذلك إلا أنهم ألزموه التأخير حملاً على المحصور بإلّا وأما قوله :

وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعُولُ

[١٥٨]

فشاذ وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا كانت لام الابتداء داخلية على المبتدأ نحو لزيد قائم

(قوله إلّا على لغة إلخ) راجع لقوله للأمن من المخذور المذكور بالنسبة للمثاليين الأولين وقوله وليس ذلك أى وجود المخذور المذكور على هذه اللغة (قوله أكثر من هذه اللغة) أى ومن كون الظاهر بدلاً من الضمير لأنه خلاف الظاهر ولهذا قالوا في قوله تعالى : ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ [المائدة : ٧١] ، وقوله تعالى : ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء : ٣] ، إن كثير والذين مبتدعان مؤخران لابد لأن (قوله منحصرًا) يروى بكسر الصاد وأورد عليه أن المنحصر فيما نحن فيه هو المبتدأ وأما الخبر فمحصور فيه ويمكن دفعه بتقدير مضاف أى منحصرًا مبتدؤه ، فيه وما أجاب به بعضهم وارتضاه البعض من أن المراد بالمنحصر المقرون بأداة الحصر فلا يظهر في الحصر بإلّا . ويروى بفتحها أى منحصرًا فيه على الحذف والإيصال وهو أقرب من الكسر إلى المقصود وإن ضعف بأن الحذف والإيصال سماعى فقد يمنع كونه سماعياً (قوله وما محمد إلا رسول) الحصر إضافي وكذا في إنما أنت منذر (قوله ولأشعر إلخ) العطف للتفسير (قوله بانحصار المبتدأ) أى بالانحصار فيه أى بانحصار الخبر فيه (قوله وأما قوله وهل إلخ) وارد على قوله ألزموه التأخير (قوله وهل إلّا عليك المعول) صدره * فيارب هل إلّا بك النصر يرتجى * ولم يأت به لاحتمال أن يكون بك هو الخبر ويرتجى حال ، وعليه فقيه الشاهد أيضاً وأن يكون يرتجى هو الخبر ، وبك متعلق به وعليه فلا شاهد فيه لأن المتقدم المحصور

* فَيَارَبُّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يَرْتَجَى * عَلَيْهِمْ

[١٥٨] بعض شطرة بيت ، صدره :

قاله الكميت بن زيد شاعر مقدم من شعراء مضر ، كان في أيام بني أمية ، ولم يدرك الدولة العباسية ، وهو من قصيدة طويلة من الطويل يرثى فيها زيد بن علي وابنه الحسين بن زيد ويمدح بني هاشم . ومعناه ما النصر على الأعداء يرتجى إلّا بك ولا المعول أى الاعتقاد في الأمور إلّا عليك (قوله فيارب) أصله ربي حذف الياء للضرورة ، وهل نافية (قوله النصر) مبتدأ وخبره قوله بك ، وهو يتعلق يرتجى ، وفيه الشاهد حيث قدم الخبر المحصور بإلّا للضرورة . وكان حقه أن يقول وهل النصر يرتجى إلّا بك . وكذا في إلّا عليك المعول ، والأصل فيه وهو المعول إلّا عليك ولا يجوز أن يقال المعول مرفوع بالظرف لاعتداده لأنه حينئذ في محله ، لأنه خلف عن الفعل فكما لا يجوز ما إلّا قام زيد كذلك لا يجوز ما إلّا في الدار زيد .

كما أشار إليه بقوله (أَوْ كَانَ) أى الخبر (مُسْتَدًا لِذِي لَامٍ آتِيْدًا) لاستحقاق لام الابتداء الصادر . وأما قوله :

[١٥٩] خَالِي لَأَنْتَ وَمَنْ جَرِيْرُ خَالِهِ يَنْلُ الْعَلَاءَ وَيُكْرِمُ الْأَخْوَالَ

فشاذ أو مؤول . وقيل اللازم زائدة وقيل اللام داخلة على مبتدأ محذوف أى هو أنت . وقيل أصله لخالى أنت أخرت اللام للضرورة (أَوْ) مسندا لمبتدأ (لَا زِمَ الصَّدْرُ) كاسم الاستفهام والشرط والتعجب وكم الخبرية (كَمَنْ لِي مُنْجِدًا) ومن يقيم أحسن إليه ، وما أحسن زيدا ، وكم عبيد لزيد . ومنه قوله :

فيه معمول الخبر لا الخبر ، إلا أن يقال ما ثبت لمعمول الخبر يثبت للخبر ، وفيه ما لا يخفى ، وأول المعجز عليهم . والاستفهام إنكارى بمعنى النفى (قوله فشاذ) ولا يجوز أن يكون المعمول فاعلا للجار والمجرور لاعتماده على الاستفهام لأن إلا مانعة من ذلك لأنه حيثذ كالفاعل ويمتنع هل إلا قام زيد (قوله ينل العلاء ويكرم الأخوال) خبر من ، وجزمهما وإن كانت من موصولة إجراء لها مجرى الشرطية وحركتهما بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ويجوز فى يكرم الرفع أى وهو يكرم والعلاء بالفتح والمد العلو ، وبالضم والقصر جمع عليا بالضم والقصر والأخوال مفعول يكرم أن بنى للفاعل ومنصوب بنزع الخافض إن بنى للمجهول أى للأخوال هذا ما ظهر (قوله أى هو أنت) ضعف بأن الحذف ينافى التأكيد باللام لاستدعائه الطول وفيه ما مر (قوله لمبتدأ لازم الصدر) ومنه ضمير الشأن وما أشبهه نحو كلامى زيد منطلق كما فى التسهيل (قوله كاسم الاستفهام والشرط إلخ) إنما وجب تقديمها لأنها تدل على نوع الكلام والحكمة تقتضى تقديم ما يدل على نوع من أنواع الكلام ليعلمه السامع من أول الأمر ويتقضى عنه التحير الذى يحصل له لو تقدم غيره لاحتمال الكلام حيثذ كل نوع من أنواع الكلام . فإن قيل فيلزم أن يقدم كل من زيد أو ضربت إذا قيل زيدا ضربت لأنه إذا قدم زيدا تحير السامع فيما بعده أضربت أو أكرمت مثلا ، وإذا قدم ضربت تحير السامع فيما بعده أزيدا أو عمرا مثلا . قلت : أجب ابن الحاجب فى أماليه بوجوه منها أن هذا لا يمكن أن يكون إلا كذلك لأنه لا بد من تقديم جزء على جزء فمهما قدم أحد الجزئين احتمل الآخر كل ما يصلح . ومنها : أن هذا التباس فى آحاد أجزاء الكلام وذلك التباس فى أنواع الكلام فكان أهم .

[١٥٩] هو من الكامل (قوله خالى) مبتدأ ، ولأن خبره . وفيه الشاهد حيث دخلت اللام والخبر والحال أن لها صدر الكلام وهو شاذ ، وعن هذا أولوه بأن أصله لخالى أنت ، فأخر اللام للضرورة ، أو المراد لأن أنت خالى فقدم الخبر على المبتدأ وإن كانت فيه اللام للضرورة . ويروى ومن نعيم خاله . ويروى ومن عوفى خاله ، وهو فى محل الرفع على الابتداء ، وخبره ينل العلاء أى العلو والارتفاع . وقوله جرير مبتدأ وخاله خبر . وينل ويكرم كلاهما مجزومان . ولما اتصلتا باللام حركتا بالكسر الذى هو أصل . وحذفت الألف من ينال لالتقاء الساكنين ، ويجوز فى يكرم الرفع على تقدير وهو يكرم .

[١٦٠] كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَحَالَةٍ قَدْ دَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

وفي معنى اسم الاستفهام والشرط ما أضيف إليهما ، نحو غلام من عندك وغلام من يقيم أقم معه ، فهذه خمس مسائل يمتنع فيها تقديم الخبر .

(تنبيهه) * : ويجب أيضا تأخير المقرون بالفاء الذي ياتيني فله درهم قاله في شرح الكافية . وهذا شروع في المسائل التي يجب فيها تقديم الخبر (وَنُحْوِ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطَرٌ) وقصدك غلامه رجل (مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ) رفعا لإيهام كونه نعتا في مقام الاحتمال ، إذ لو

(قوله ومنه قوله كم عمة إلخ) أى على رواية جر عمة على أن كم خبرية لأنه على رواية النصب تكون كم استفهامية وعلى رواية الرفع تكون خبرية أو استفهامية في محل نصب على الظرفية أو المصدرية فلا يكون مما نحن فيه .

(قوله ما أضيف إليهما) أى لأنه استحق التصدير لاكتسابه الاستفهام والشرط بالإضافة إلى اسم الاستفهام واسم الشرط ، فالشرط والجواب حينئذ للمضاف لا المضاف إليه كما قاله الناصر ، وعليه فمن مجردة في هذه الحالة عن الاستفهام والشرط لخلعها ذلك على المضاف ، وظاهره أن الجازم المضاف لا من لكن ، قال الروداني : الظاهر أن الجزم بمن لا بغلام ا هـ ومثل ما أضيف إليهما ما أضيف إلى كم الخبرية نحو مال كم رجل عندك كما في التوضيح .

(قوله يجب أيضا تأخير الخبر المقرون بالفاء) أى لأن الفاء إنما دخلت في الخبر المذكور لشبهه بالجزاء والجزاء لا يتقدم على الشرط وبقيت أشياء منها ما إذا كان الخبر جملة طلبية أو مقرونا بالباء الزائدة نحو ما زيد بقالم على لغة الإهمال أو كان المبتدأ مذ أو منذ نحو ما رأيته مذ أو منذ يومان عند من أعربهما مبتدئين .

(قوله وهذا شروع في المسائل إلخ) أل للجنس فإنه لم يستوفها كما ستعرفه .

(قوله ونحو عندي درهم) اعترض بأن هذا معلوم من قوله سابقا كعند زيد غمرة ، وأجيب بأن ذكره هناك من حيث توقف الابتداء بالنكرة عليه وهنا من حيث توقف دفع اللبس عليه (قوله ولي وطر) أى حاجة .

(قوله في مقام الاحتمال) أى احتمال كونه نعتا أى احتمالا راجحا لأن الاحتمال على الاستواء إجمال ولا محذور في الإجمال (قوله لأنه نكرة محضة) علة لمحذوف أى وكونه نعتا أقرب لأنه إلخ .

(قوله ليفيد الإخبار) علة لحاجة لأنها بمعنى احتياج (قوله ولهذا) أى لكون وجوب التقديم لدفع إيهام الصفة التي تحتاج النكرة إليها .

قلت درهم عندي ، ووطر لي ، ورجل قصدك غلامه احتمال أن يكون التابع خبرا للمبتدأ وأن يكون نعتا له لأنه نكرة محضة ، وحاجة النكرة إلى التخصيص ليفيد الإخبار عنها فائدة يعتد بمثلها أكد من حاجتها إلى الخبر . ولهذا لو كانت النكرة مختصة جاز تقديمها نحو ﴿ ورجل مسمى عنده ﴾ [الأنعام : ٢] و (كذًا) يلتزم تقديم الخبر (إذا عادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِمَّا) أي من المبتدأ الذي (به) أي بالخبر (عَنْهُ) أي عن ذلك المبتدأ (مُبَيَّنًا يُخْبِرُ) والمعنى أنه يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ نحو على التمرة مثلها زُبْدًا . وقوله :

[١٦١] أَهَابِكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةً عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلءُ عَيْنٍ حَسِبْتُهَا

فلا يجوز مثلها زُبْدًا على التمرة ، ولا حبيبها ملء عين لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، وقد عرفت أن قوله « عاد عليه » هو على حذف مضاف أي عاد على ملابسه و (كذًا) يلتزم تقدم الخبر (إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَ) بأن يكون اسم استفهام أو :

(قوله كذا) أي مثل التزام تقدم الخبر فيما لم يلتزم تقدمه إذا عاد عليه مضمَر من المبتدأ الذي بذلك الخبر يخبر عنه حال كون الخبر مبينًا أي مفسرًا للضمير العائد إليه من المبتدأ فمبينًا حال من الضمير في به لبيان الواقع فصل بينها وبين صاحبها بأجنبي للضرورة . قال ابن غازي هذا البيت مع ما فيه من التعقيد كان يغني عنه وعما بعده أن يقول :

كذا إذا عاد عليه مضمَر من مبتدأ وما به يصدر

(قوله زبدا) تمييز مفرد أو حال ويجوز رفعه بدلا أو بيانا أو مبتدأ أو فاعلا بالظرف عند من لا يشترط الاعتماد على النفي أو الاستفهام وعلى هذين فمثل منصوب على الحال من النكرة المؤخرة وفتحته إعراب أو بناء . وبحث الدماميني في تمثيلهم بقولهم على التمرة مثلها زبدا بأن الخبر الكون المطلق المحذوف وهو يصح تقديره مؤخرا على الأصل كما تذكره مؤخرا لو كان كونا خاصا مثل على الله عبده متوكل ويمكن أن يجاب بأن التمثيل بذلك مبني على أن الظرف هو الخبر فتدير (قوله أهابك) بكسر الكاف (قوله لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة) أي وهو غير جائز هنا اتفاقا بخلافه في نحو ضرب غلامه زيدا فإن فيه خلافا . والفرق أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في الثاني دون الأول (قوله وقد عرفت) أي من التمثيل (قوله هو على حذف مضاف) أي عاد على ملابسه يستثنى من ذلك ما إذا أمكن تقديم المفسر وحده على المبتدأ فإن أمكن صرح تأخير الخبر جواز ان نحو عمرا علمه نافع أو وجوبا نحو عمرا علمه نفع عند البصريين وبعض الكوفيين ومنع أكثرهم تقديم

[١٦١] قاله نصيب بن رباح الأكبر . وكان عبدا أسود ، شاعرا إسلاميا حجازيا من شعراء بني مروان ، ونصيب الأصغر هو مولى المهدي . وهو من الطويل (قوله إجلالا) نصب من قبيل قولك قعدت جلوسا ، لأن معنى أهابك أجلك لأن من هاب أحدا فقد أجله ويجوز أن يكون نصبا على التعليل أي لأجل إجلالك وتعظيمك . وقد قيل نصب على الحال بمعنى مجلا (قوله وما بك قدرة على) حال ، والمعنى أهابك لا لاقتدارك على ولكن إعظاما لقدرك ، لأن العين غملى بمن تحبه فتحصل لها المهابة . والضمير في حبيبها للعين وإن جعل للمرأة يجوز . قاله الخطيب التبريزي . وهو مبتدأ وملء عين كلام إضافي مقدما خيره . وفيه الشاهد حيث يجب فيه تأخير المبتدأ إذ لو قدم يلزم عود الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز .

مضافاً إليه (كَأَنَّ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرًا) وصبيحة أى يوم سفرك (وَحَبَّرَ) المبتدأ (أَلْمَخْصُورِ) فيه بإيلا أو بإيما (قَدْ أَمَّا) على المبتدأ (كَمَا لَنَا إِلَّا أَتْبَاعُ أَحْمَدًا) وإنما عندك زيد لما سلف .
(تفنييه)*: كذلك يجب تقديم الخبر إذا كان المبتدأ أن وصلتها نحو عندى أنك فاضل ، إذ لو قدم المبتدأ لالتبست أن المفتوحة بالمكسورة ، وأن المؤكدة بالتى هى لغة فى لعل ، ولهذا يجوز ذلك بعد «أما» كقوله :

[١٦٢] عِنْدِي أَصْطَبَارٌ وَأَمَّا أَنِّي جَزَعٌ يَوْمَ التَّوَى فَلَوْجِدْ كَادَ يَتْرِينِي
لأن إن المكسورة ولعل لا يدخلان هنا هـ . (وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ) من الجزعين بالقرينة

المفسر وحده فى الصورتين كما فى التسهيل والجمع . وأما قول البعض الأولى إبقاء المتن على ظاهره إلى آخر ما قال فغير مستقيم فتأمل .

(قوله يستوجب) أى يستحق التصدير أى فى جملة فلا يرد نحو زيد أين مسكنه (قوله صبيحة أى يوم سفرك) أى ابتداء سفرك لأنه المظروف فى الصبيحة ولا ريب أنه لا يستغرق الصبيحة ولا أكثرها فيكون صبيحة بالنصب ويقل فيها الرفع كما علم مما أسلفناه ، وهذا يعرف ما فى كلام البعض من الخلل (قوله وخبر المحصور) أى المحصور فيه كما صرح به الشارح فهو على الحذف والإيصال (قوله لما سلف) الذى سلف هو تعليل امتناع تقديم الخبر بأنه لو قدم لانعكس المعنى المقصود والمطلوب هنا تعليل وجوب تقديمه بأنه لو أخر لا نعكس المعنى المقصود فلا بد من تقدير مضاف أى لتظير ما سلف .

(قوله كذلك يجب تقديم الخبر إلخ) ومن مواضع وجوب التقديم ما لو قرن المبتدأ بفاء الجزاء نحو أما عندك فزيد ، أو كان تأخيره يخل بفهم المقصود نحو لله درك فإنه لو أخر لم يفهم منه التعجب أو كان الخبر اسم إشارة مكان نحو ثم أوهنا زيد (قوله لا لتبست) أى خطأ فقط فى التباس أن المفتوحة بالمكسورة ولفظاً وخطاً فى التباسها بأن التى هى فى لعل (قوله ولهذا) أى لكون علة وجوب التقديم خوف الالتباس المذكور (قوله كاد يترينى) بفتح ياء المضارعة من برت القلم أى نحتة (قوله لا يدخلان هنا) لأن أما لا يفصل بينهما وبين الفاء بجملة وإن المكسورة مع معموليها جملة وكذا أن بمعنى لعل (قوله ما يعلم) أى بعينه فلا يكفى علمه إجمالاً بأن يعلم أن فى الكلام حذفاً .

[١٦٢] هو من البسيط (قوله اصطبار) مبتدأ ، وعندى مقدما خيره ، وأما حرف شرط وتفصيل وتوكيد ، والشاهد فى قوله أننى جزع ، وذلك أن المبتدأ إذا كان أن المفتوحة وصلتها يجب تقديم الخبر خوفاً من التباس المكسورة بالمفتوحة ، وإذا كان بعد ألم يلزم ذلك ، بل يجوز التقديم والتأخير كما فى هذا البيت ، وجزع بكسر الزاى ، صفة مشبهة من الجزع بفتحين وهو تقيض الصبر . والنوى بالنون : البعد والفراق .

(جَائِزٌ كَمَا * تَقُولُ زَيْدٌ) من غير ذكر الخبر (بَعْدَ) ما يقال لك (مَنْ عِنْدَ كَمَا) والتقدير زيد عندنا . وإن شئت صرحت به . ولو كان المحاب به نكرة نحو رجل قدر الخبر أيضا بعده . قال في شرح التسهيل : ولا يجوز أن يكون التقدير عندى رجل إلا على ضعف (وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ دَنَفٌ) بغير ذكر المبتدأ (فَزَيْدٌ) المبتدأ (أَسْتَعْنِي عَنْهُ) لفظا (إِذْ) قد (عُرِفَ) بقرينة السؤال والتقدير هو دنف وإن شئت صرحت به . وقد يحذف الجزاءان معا إذا حلا محل مفرد كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ ﴾ [الطلاق : ٤] ، أى فعدتهن ثلاثة أشهر

(قوله من الجزئين) أى المبتدأ والخبر كما هو موضوع المقام أما المبتدأ الراجع لمستغنى به فلا يحذف هو ولا مرفوعه كما نقله يس عن الشاطبي . وخرج أيضا فاعل ونائب الفاعل فلا يحذفان وإن علما . واختلف فيما إذا دار الأمر بين جعل المحذوف المبتدأ أو الخبر ، فقبل الأحسن حذف الخبر لأن الحذف تصرف وتوسع والأحق بذلك الخبر فإنه يقع مفردا مشتقا وجامدا وجملة اسمية وفعلية وظرفية ولأن الحذف أبقى بالإعجاز ، وقبل الأحسن حذف المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة (قوله جائز) أى غير ممتنع فيصدق بوجود حذف المبتدأ وحذف الخبر كما سيأتى تفصيله (قوله كما تقول إلخ) لم يقل تقولان ليوافق عندكما لاحتمال أن الجيب أحد المسئولين فقط (قوله لك) ينبغى لكما لأن المخاطب اثنان وإن كان الجيب واحدا (قوله قدر الخبر أيضا بعده) والمسوغ وقوعه في الجواب سم (قوله ولا يجوز) أى جواز مستوى الطرفين بل هو خلاف الأولى لأنه يلزم عليه عدم مطابقة الجواب للسؤال في ترتيب أجزاء الجملة . فقوله إلا على ضعف أى خلاف الأولى كما أفاده سم ، وإلا بمعنى لكن (قوله قل دنف) أى مريض من العشق أو غيره مرضا ملازما كما في القاموس وهو مبني على أن كيف اسم غير ظرف وأنها في محل رفع ، أما على قول سيبويه أنها ظرف كآين وأن المعنى في أى حال فيكون الجواب في صحة مثلا قاله يس . وعبرة الدماميني اعلم أن في كيف ثلاث عبارات : إحداها أنها ظرف يستفهم به عن الأحوال فمعناها في أى حال على أن الظرفية مجازية كما في زيد في حالة حسنة ، وهذه عبارة سيبويه ، فموضعها عنده نصب دائما . الثانية أنها اسم يستفهم به عن الأحوال فمعناها على أى حال ، وهذه عبارة السيرافي والأخفش ، فموضعها عندهما رفع مع المبتدأ ونصب مع غيره . الثالثة أنها سؤال عن وصف ما يذكر بعدها فمعناها ما نعت زيد ، وهذه عبارة ابن المصنف والمراد بالوصف عليها اللفظ الدال على ذات باعتبار معنى هو المقصود لا هذا المعنى وإلا اتحد هذا بالقول الثاني . ثم اعترض القول الأول والثاني بأمور ثم قال : وأما القول الثالث فلا إشكال عليه ألبتة : ثم ذكر أن كيف قد تسلب معنى الاستفهام وتخلص لمعنى الحال كما في قول بعضهم انظر إلى كيف يصنع زيد أى إلى الحال التي يصنعها ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها اهـ ملخصا . (قوله هو دنف) قدره ضميرا تبعا للنحاة لئلا يتوهم المغايرة ، وظاهر قول المصنف فزيد إلخ أنه يقدر اسما ظاهرا وهو صحيح .

فحذفت هذه الجملة لوقوعها موقع مفرد، وهو كذلك لدلالة الجملة التي قبلها وهي ﴿فعدتهن ثلاثة أشهر﴾ [البقرة: ٢٥١] عليها . واعلم أن حذف المبتدأ والخبر منه ما سبيله الجواز كما سلف، ومنه ما سبيله الوجوب وهذا شروع في بيانه (وَبَعْدَ لَوْلَا) الامتناعية (غَالِبًا) أى في غالب أحوالها وهو كون الامتناع معلقا بها على وجود المبتدأ الوجود المطلق (حذف الخبر* ختم) نحو ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض﴾ [البقرة: ٢٥١] أى

(قوله إذا حلا محل مفرد) ليس بقيد بدليل صحة قولك نعم لمن قال أزيد قائم كذا في يس عن ابن هشام ، وهو لا يظهر إلا على القول بأن الجملة مقدرة بعد نعم لا على القول بأنها مفهومة من نعم بلا تقديرها ، ولعل كلام الشارح مبني على هذا فتأمل (قوله كقوله تعالى : واللّٰئِي لم يحضن) إنما لم يجعل اللّٰئِي معطوفا على اللّٰئِي قبله وما بينهما خبر الاقتران الخبر بالفاء وتقدم أن الخبر المقرون بها يجب تأخيرها لتنزله من المبتدأ منزلة الجواب من الشرط ، وأيضا لو جاز ذلك لاستدعى جواز زيد قائمان وعمرو مع أنه لا يجوز للقبح اللفظي بخلاف زيد في الدار وعمرو نقله يس عن ابن هشام . وفي استدعاء جواز ذلك زيد قائمان وعمرو نظر للفرق بمحصول المطابقة بين المعطوف عليه والخبر في الآية دون المثال المذكور فليس فيها قبح لفظي بخلافه ، على أن الذي في المعنى صحة عدم تقدير شيء ، في الآية بالجعل السابق . ولا يرد عندى اقتران الخبر بالفاء لأن المتقدم عليه تابع المبتدأ ويغتر في التابع ما لا يغتر في المتبوع . ثم ما درج عليه الشارح من تقدير الخبر فعدتهن ثلاثة أشهر قول الفارسي ومن تبعه ليكون المقدر من لفظ الخبر المذكور قال في المعنى : والأولى أن يكون الأصل واللّٰئِي لم يحضن كذلك لأنه ينبغي تقليل المحذوف ما أمكن ولأن أصل الخبر الأفراد ولأنه لو صرح بالخبر لم يحسن إعادة ذلك المتقدم قليلا للتكرار (قوله لدلالة الجملة إلخ) علة لحذف بعد تعليقه بالعلة الأولى فاندفع الاعتراض بلزوم تعلق حرف جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد لاختلاف العامل بالإطلاق والتقييد على ما قيل في نظائره (قوله وبعد لولا) متعلق بحذف أو حتم ، وتقديم معمول المصدر عليه إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا جائز على ما قال التفتازاني إنه الحق . وقال ابن هشام في شرح بانث سعاد : إن كان المصدر ينحل بأن والفعل امتنع مطلقا وإلا جاز (قوله الامتناعية) خرج التحضيضية إذ لا يقع بعدها المبتدأ كما صرح به الناظم في قوله وأوليتها الفعلا (قوله أى في غالب أحوالها وهو إلخ) أشار بذلك إلى دفع الاستشكال بأن الوجوب يناهى الغلبة . وحاصله أن الجواب منصوب على الحذف والغلبة منصبة على بعض معين من أحوال لولا وهو كون الامتناع معلقا بها على وجود المبتدأ الوجود المطلق ويتعين محل الغلبة يتعين محل الوجوب (قوله للعلم به) علة لأصل الحذف وقوله وسد إلخ علة لوجوبه وكذا يقال فيما يأتي ويكون العلم بالمحذوف علة لأصل الحذف لا لوجوبه . لا يرد ما قيل إن العلة التي هي العلم موجودة إذا كان الخبر وجوداً مقيداً ودلت القرينة الخارجية عليه مع أن الحذف حينئذ غير واجب حتى يحتاج إلى الجواب

ولولا دفع الله الناس موجود ، حذف موجود وجوبا للعلم به ، وسد جوابها مسده ، أما إذا كان الامتناع معلقا على الوجود المقيد وهو غير الغالب عليها ، فإن لم يدل على المقيد دليل وجب ذكره نحو لولا زيد سالما ما سلم وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام : « لولا قومك حديث عهد بكفر لبنت الكعبة على قواعد إبراهيم » وإن دل عليه دليل جاز إثباته وحذفه نحو لولا أنصار زيد حموه ما سلم ، وجعل منه قول المعري^(١) :

[١٦٣] يُذِيبُ الرُّغْبُ مِنْهُ كُلَّ غَضَبٍ قَلْوَلًا الْغَمْدُ يُفْسِكُهُ لَسَالًا

عنه بأن المراد علم ذلك بمقتضى لولا إذ هي دالة على امتناع الجواب لوجود المبتدأ لا بقرينة خارجية لأنهم لا اعتنائهم بالخبر لكونه ركن الإسناد ومحط الفائدة لا يكتفون في وجوب حذفه بالقرينة الخارجية وإن مشى على وروده ، والجواب عنه بهذا البعض مع أن في الجواب بحثا لأنه إن أراد الخارجية عن كلام لولا ورد عليه أن القرينة مع القيد قد تكون من نفس الكلام وإن كانت غير نفس لولا كافي لولا أنصار زيد حموه ما سلم ولولا الغمد يمسه لسال ، لدلالة الأنصار على الحماية والغمد على الإمساك ، وإن أراد الخارجية عن لولا وإن كانت من الكلام وهذا هو المتبادر من عبارته ورد عليه أن اعتبار دلالة لولا في وجوب الحذف دون دلالة غيرها من أجزاء الكلام تحكم ، ولهذا قال سم في الجواب مانصه : كأنهم اعتبروا في وجوب الحذف أن يكون الخبر مدلولاً عليه من الكلام لا من قرينة خارجية عن الكلام اعتناء بالخبر اهـ وإن ورد عليه ما ذكره في الشق الأول فتدبر . نعم قد يقال سد الجواب مسد الخبر المحذوف إذا كان وجودا مقيدا أيضا مع أن حذفه غير واجب ، اللهم إلا أن يمنع السد حينئذ فتأمل (قوله وسد جوابها مسده) أى فهو عوض عنه ولا يجمع بين العوض والمعوض ، ولا فرق في ذلك بين الجواب المذكور والمقدر نحو ﴿ ولولا رجال مؤمنون ﴾ [الفتح : ٢٥] أى لأذن لكم في الفتح وإن لم في الثاني حذف العوض والمعوض معاً لأن القرينة تجعله في قوة المذكور والمراد بسد الجواب مسده قيامه مقامه وحلوله محله كما يؤخذ من التصريح (قوله على الوجود المقيد) أى بقيد زائد على أصل الوجود كالمسألة (قوله لولا قومك حديث عهد) أى قريو من والخطاب لعائشة ومن روى هذه الرواية البخاري في كتاب العلم من صحيحه فما نقل عن ابن أبي الربيع من أنه لم يقف على ورودها من طريق صحيح فيه ما فيه (قوله وإن دل عليه دليل) أى سواء كان من أجزاء كلام لولا كما مثل أو من غيرها كقولك في جواب هل زيد محسن إليك لولا زيد أى محسن إلى فلانك (قوله لولا أنصار إلخ) الدليل قوله أنصار لأن شأن الناصر الحماية .

[١٦٣] قاله أبو العلاء أحمد بن عبد الله التنوخي المعري اللغوي الشاعر الأعمى المتفلسف ، ولد سنة ثلاث وستين وثلاثمائة بالمعرة ، وتوفى بها سنة تسع وأربعين وأربع مائة ، ومكث خمس وأربعين سنة لا يأكل اللحم تدبنا ، وهو من أول قصيدة طويلة من الوافر ، وهى أول قصائد كتابه المسمى بسقط الزند ، وأولها :

أَعْنِ وَحُبِّ الْقِلَاصِ كُنْثَفَ خَالَا وَبِئْسَ عِنْدَ الظَّلَامِ طَلَبْتُ مَالَا

والوخد - بالخاء المعجمة والدال المهملة - : ضرب من السير . والقلاص بالكسر جمع قلوص وهى الشابة من النوق - ويذيب من أذاب إذابة أى أسال . والرعب فاعله . ومنه حال من الرعب ، وكل غضب مفعوله وهو يفتح العين المهملة وسكون الضاد المعجمة السيف القاطع ، والغمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف وارتفاعه بالابتداء ، ويمسكه خيره . وقيل الخبر محذوف ، ويمسكه بدل اشتغال (قوله لسال) جواب لولا ، وهذا التشثيل لا للاستشهاد فإن المعري لا يحتاج بشعره . ووجهه أنه ذكر الخبر بعد لولا ، ومع هذا يجوز تركه فإنه لو قال لولا الغمد لسال صرح الكلام والمعنى ، ولكنه ذكره دفعا لإيهام تعليق الامتناع على نفس الغمد بطريق المجاز ، وقد خطاه بعضهم في هذا حيث أثبت الخبر والمخطئ معطى ، لما ذكرناه .

(١) هذا البيت ليس شاهدا ، لكنه مثال ، وذلك لأن المعري جاء بعد عصر الاحتجاج ، حيث إنه تولى سنة ٤٤٩ هـ .

واعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب الرماني وابن الشجري^(١) والشلوين ، وذهب الجمهور إلى أن الخبر بعد لولا واجب الحذف مطلقا بناء على أنه لا يكون إلا كونا مطلقا ، وإذا أريد الكون المقيد جعل مبتدأ فتقول لولا مسالة زيد إيانا ما سلم ، أى موجودة ، وأما الحديث فمروى بالمعنى ولحنوا المعرى^(٢) (وفي نص يمينه ذأ) الحكم وهو حذف الخبر وجوبا (استقتر) نحو لعمرك لأفعلن ، وإيمن الله لأقومن ، أى لعمرك قسمي ، وإيمن الله يميني

(قوله وجعل منه قول المعرى إلخ) لأن شأن الغمد إمساك السيف (قوله كل غضب) هو السيف القاطع والغمد غلاف السيف . فإن قلت عجز البيت يناقض صدره إذ العجز يقتضي عدم السيلان لأن جواب لولا متنفذ والصدر يقتضي وجوده لأن الإذابة الإسالة وهي إيجاد السيلان ، وإنما عبر بالمضارع لاستحضار الصورة العجيبة أو لقصد الاستمرار . قلت : المراد لولا إمساك الغمد له لسال منه فالمنفى سيلان خاص قاله الدماميني (قوله هو مذهب الرماني إلخ) هذا هو الحق (قوله مطلقا) أى في كل تركيب (قوله فتقول لولا مسالة إلخ) أى وأما نحو لولا زيد سالما ما سلم فتركيب فاسد (قوله فمروى بالمعنى) والمشهور في الروايات لولا حدثان قومك لولا حدثانة قومك لولا أن قومك حديثو عهد ، ورد بأنه يؤدي إلى رفع الوثوق عن جميع الأحاديث أو غالبا على أنه إنما يتم لو لم يكن رواية الحديث عربا أما إذا كانوا عربا وهو الظاهر فلا لقيام الحجة بلسانهم اهـ سم وفي حاشية المعنى للدماميني : أسقط أبو حيان الاستدلال على الأحكام النحوية بالأحاديث النبوية باحتمال رواية من لا يوثق بعريته إياها بالمعنى وكثيرا ما يعترض بذلك على الإمام ابن مالك في استدلاله بها ورده شيخنا ابن خلدون بأنها على تسليم أنها لا تنفي القطع بالأحكام النحوية تفيد غلبة الظن بها لأن الأصل عدم التبديل لا سيما والتشديد في ضبط ألفاظها والتحري في نقلها بأعيانها مما شاع بين الرواة . والقائلون منهم . بجواز الرواية بالمعنى معترفون بأنها خلاف الأولى وغلبة الظن كافية في مثل تلك الأحكام بل في الأحكام الشرعية فلا يؤثر فيها الاحتمال المخالف للظاهر وبأن الخلاف في جواز النقل بالمعنى في غير ما لم يدون في كتب أما ما دون فلا يجوز تبديل ألفاظه بلا خلاف كما قاله ابن الصلاح وتدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية وحين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به وغايته يومئذ تبديل لفظ يحتاج به بآخر كذلك ثم دون تلك البدل ومنع تغييره ونقله بالمعنى فبقى حجة في بابه صحيح ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السابق في استدلالهم المتأخر اهـ باختصار (قوله ولحنوا المعرى) أى خطئوه ورد تلحينه بورد مثله في الشعر الموثوق به كقول الشاعر :

* لولا زهير جفاني كنت متعذرا *

وكان يغني الجمهور عن تلحينه جعل يمسكه بدل اشتغال من الغمد على أن الأصل أن يمسكه فحذفت أن وارتفع حينئذ الفعل كما أفاده الدماميني (قوله وفي نص يمين) من إضافة الصفة إلى الموصوف (قوله استقتر) إظهاره الكون العام ضرورة أو مراده بالاستقرار الثبات وعدم التزلزل فيكون خاصا على حد ما قيل في قوله تعالى : ﴿ فلما رآه مستقرا عنده ﴾ [النمل : ٤٠] .

(١) ابن الشجري : هو هبة الله بن علي بن محمد ... أبو السعادات المعروف بابن الشجري كان أوحده زمانه في علم العربية ، ومعرفة اللغة وأشعار العرب ... قرأ على الخطيب التبريزي ، وأخذ عنه الحاج الكندي ، ألف الأمالي ، وكتاب الحماسة ... توفي سنة ٥٤٢ هـ . انظر (البغية ٢/ ٣٢٤) .

(٢) والحق أن هذا تكلف لا داعي له ، وأن الأسلوب ورد عن يروق به فلا داعي لرده ومن ذلك قول أبي عطاء السدي :

لولا أبرك ولولا قلبه عمر

ألفت إليك معد المقاليد

فحذف الخبر وجوبا للعلم به ، وسد جواب القسم مسده فإن كان المبتدأ غير نص في اليمين جاز إثبات الخبر وحذفه نحو عهد الله لأفعلن وعهد الله على لأفعلن .

(تفصيله):* اقتصر في شرح الكافية على المثال الأول ، وزاد ولده المثال الثاني وتبعه عليه في التوضيح ، وفيه نظر إذ لا يتعين كون المحذوف فيه الخير لجواز كون المبتدأ هو المحذوف والتقدير قسمي أيمن الله بخلاف المثال الأول لمكان لام الابتداء (و) كذا يجب حذف الخبر الواقع (بَعْدَ) مدخول (وَإِذْ عَيَّنْتَ مَفْهُومَ مَعٍ) وهى الواو المسماة بواو المصاحبة (كَمَثَلِ) قولك (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ) وكل رجل وضيعته ، تقديره مقرونان

(قوله لعمرك) أى حياتك التزموا فتح عينه في القسم تخفيفا لكثرة استعماله فيه وإن صح في غيره الفتح والضم أفاده الدماميني (قوله وإيمن الله) أى بركته (قوله للعلم به) أى من كون ما ذكر نصاً في اليمين (قوله نحو عهد الله) إنما لم يكن نصاً في اليمين لعدم ملازمته له فقد يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه المقسم إلا بذكر المقسم عليه قاله المصريح وأقره شيخنا والبعض وفيه أن قولهم لعمرك كذلك نحو لعمرك طويل أو مبارك فيه والأقرب عندى أن المراد بالنص الظاهر لغلبة استعمال لعمرك في اليمين بخلاف عهد الله ، ويحمل إثبات أهل العربية صراحة العمر في القسم على ظهوره فيه ونفى الفقهاء صراحة عمر الله وعهد على نفى كونه يميناً معتدا به شرعاً على الإطلاق يجمع بين كلام أهل العربية وقول الفقهاء عمر الله وعهد الله كل منهما كناية لا ينعقد به اليمين إلا إذا نوى بالعمر البقاء أو الحياة وبالعهد استحقاقه لا يجاب ما أوجبه علينا بخلاف ما إذا أطلق أو نوى بهما ما تعبدنا به لأنهما يطلقان على هذا كما رأيت بخط الشنوائى نقلاً عن سم (قوله على المثال الأول) يعنى لعمرك لأفعلن . وقوله المثال الثانى يعنى إيمن الله لأقومن (قوله وفيه نظر إذ لا يتعين إلخ) أجاب سم بأنهم لم يدعوا التعيين والمثال يكفيه الاحتمال (قوله هو المحذوف) قال سم : ولعل الحذف حيثئذ أى حين إذ كان المحذوف المبتدأ غير واجب إذ لم يسد الجواب مسده ا هـ أى لعدم حلوله محل المبتدأ لكن قال الرودانى لا يتوقف وجوب حذف المبتدأ على أن يسد شيء مسده بخلاف الخبر ، والفرق أن الخبر محط الفائدة فاعتنى بشأنه فشرط في وجوب حذفه ذلك (قوله لمكان لام الابتداء) أى كونها أى وجودها فمكان مصدر ميمي من كان التامة ، واعترض بأنه يجوز كون اللام داخلية على مبتدأ مقدر كما قيل في قوله خالى لأنت فوجودها لا ينافى كون مدخولها في اللفظ خبراً . وأجيب بأن دخول اللام على شيء واحد لفظاً وتقديراً أولى من دخولها لفظاً على شيء وتقديراً على آخر ، فالحمل على الأول أرجح مع أن حذف المبتدأ ينافيه لام الابتداء كما مر مع ما فيه ثم رأيت صاحب المغنى نقل عن ابن عصفور تجويز لوجهين في المثالين وعن غيره الجزم بأنهما من حذف الخبر (قوله عيئت مفهوم مع) أى كانت ظاهرة فيه إذ الواو فيما ذكره تحتل غير المعية كأن يقال كل صانع وما صنع مخلوقان أفاده سم .

إلا أنه لا يذكر للعلم به ، وسد العطف مسده ، فإن لم تكن الواو للمصاحبة نصا كما في نحو زيد وعمرو مجتمعان لم يجب الحذف . قال الشاعر :

[١٦٤] تَمْنُو إِلَى الْمَوْتِ الَّذِي يَشْعَبُ الْفَتَى وَكُلُّ أَمْرٍ عٍ وَالْمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ

وزعم الكوفيون والأخفش أن نحو كل رجل وضيعة مستغن عن تقدير خبر لأن معناه مع ضيعته ، فكما أنك لو جئت بمع موضع الواو لم تحتج إلى مزيد عليها وعلى ما يليها في حصول الفائدة ، كذلك لا تحتاج إليه مع الواو ومصحوبها (وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبْرًا) أى ويجب حذف الخبر إذا وقع قبل حال لا تصلح خبرا (عَنِ) المبتدأ (الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا)

(قوله وما صنع) أظهر أن ما مصدرية لأن الصنعة هي الملازمة للصانع لا المصنوع (قوله وضيعة) أى حرفته ، وسميت ضيعة لأن صاحبها يضيع بتركها أو لأنها تضيع بتركها . فإن قلت الضمير في ضيعته لا يصح عوده إلى كل إذ المعنى عليه كل رجل وضيعة كل رجل مقترنان وهو فاسد ولا إلى رجل إذ المعنى عليه كل رجل وضيعة رجل مقترنان وهو أيضا فاسد . قلت : لما كانت كل نائبة عن أسماء كثيرة كان ضميرها أو ضمير مدخولها أيضا كذلك ومقابلة الجمع بالجمع تفتضى القسمة آحادا فكانه قيل زيد وضيعة مقترنان وعمرو وضيعة مقترنان وهكذا (قوله وسد العطف) اعترض بأن تقدير الخبر مقرونان فهو مثنى فهو خبر عن مجموع المتعاطفين فمحله بعد المعطوف فكيف يسد المعطوف مسده ولهذا قال الرضى : الظاهر أن الحذف غالب لا واجب . وأجاب سم بأن الخبر من حيث هو خبر المعطوف عليه محله قبل المعطوف فسد المعطوف مسد الخبر من حيث هو خبر المعطوف عليه فوجب حذفه من هذه الجهة وإن لم يسد مسده من حيث هو خبره إذ لا يشترط لوجوب الحذف سد الشيء مسد المحذوف من كل وجه (قوله فإن لم تكن الواو للمصاحبة نصا) أى ظهورا بأن لم تكن للمصاحبة بالكلية بل لجزء التشريك في الحكم نحو زيد وعمرو متباعدان أو للمصاحبة لا نصا أى ظهورا كما في بيت الشارح ومثاله ^(١) ، لأن ظهور المعية فيهما إنما جاء من مادة الخبر وأما الواو فتحتمل التشريك والمعية بدون ظهور المعية لأن الظاهرة فيها يصح الاكتفاء بها في إفادة المعية كما قاله الشنوائى . قال : ولو قيل كل امرئ والموت أى معه لم يكن كافيا وبذلك التحقيق يعلم ما في كلام البعض فافهم (قوله لم يجب الحذف) بل يجوز إن دل دليل عليه (قوله يشعب) كيزهد أى يفرق (قوله مستغن عن تقدير خبر إلخ) رد بأن كون الواو بمعنى مع لا يستلزم كونها بمنزلة لأن مع ظرف يصلح للإخبار به بخلاف الواو . زكريا (قوله وقبل حال) أى مفردة أو جملة أو ظرف مثال الثالث ضربى زيدا مع عصيانه على جعله حالا من ضمير زيد .

[١٦٤] قاله الفرزدق وهو من الطويل (قوله يشعب) أى يفرق والجملة صفة الموت . وقوله وكل امرئ كلام إضافى مبتدأ والموت عطف عليه . يلتقيان خبره . وفيه الشاهد حيث أثبت فيه ذكر خبر المبتدأ المعطوف عليه بالواو لأنها هنا ليست صريحة في المصاحبة فلم يجب الحذف . وإذا كانت صريحة فيها فلا يجوز إظهاره نحو كل ثوب وقيمته ، لأن الواو وما بعدها قاما مقام مع وسد مسد الخبر .

(١) لأن الواو ليست نصا في معنى المصاحبة والاقتران ولذلك يقول الشيخ خالد الأزهري ، الجرجاني : آثار الشاعر ذكر الخبر وهو يلتقيان . انظر التصريح [١٨٠/١] .

وذلك فيما إذا كان المبتدأ مصدراً عاملاً في اسم مفسر لضمير ذي حال بعده لا تصلح لأن تكون خبراً عن ذلك المبتدأ ، أو اسم تفضيل مضافاً إلى المصدر المذكور أو إلى مؤول به فالأول (كَضَرَبَنِي الْعَبْدُ مُسِيئًا وَ) الثاني مثل (أَتَمَّ . ثَبَّيْنِي آخِثًا مَثَوِّطًا بِالْحَكَمِ) إذا جعل منوطاً جارياً على الحق لا على المبتدأ . والثالث نحو أخطب ما يكون الأمير قائماً ،

(قوله لا تصلح خبراً) أى بحسب ذاتها كالمثال الأول أو قصد المتكلم كالمثال الثاني ولهذا قال الشارح إذا جعل منوطاً جارياً على الحق لا على المبتدأ ، فاندفع الاعتراض بأن المثال الثاني تصلح الحال فيه للخبرية ، واعتراض الراعي المثال الأول بأنه يصح الإخبار عن الضرب بكونه مسيئاً على وجه المجاز . وأجيب بأن المراد لا تصلح على وجه الحقيقة ، وقد يقال لا حجب في المجاز حتى يجب إضمار الخبر ، ويمتنع رفع الحال على الخبرية المجازية إلا أن يقال لا تصلح على وجه المجاز بحسب قصد المتكلم . والحاصل أن المثال الأول لا تصلح الحال فيه للخبرية حقيقة بحسب ذاتها ولا مجازاً بحسب قصد المتكلم فاعرف ذلك (قوله عن الذى خبره قد أضمر) أى وإن صلحت أن تكون خبراً عن غيره فليس الشرط ألا تصلح للخبرية أصلاً فلهذا قال عن الذى إلخ فالقصد منه الإشارة إلى ما ذكر لا إلى كون الخبر مضمراً لأنه معلوم من قوله وقبل حال ، لأن المعنى ويخذف الخبر وجوباً قبل حال . وقوله قد أضمر أى قدر (قوله مصدراً) أى صريحاً لا مؤولاً عند جمهور البصريين ومذهب قوم أنه لا فرق نحو أن ضربت زيداً قائماً (قوله في اسم) أى ظاهر كالعبد والحق في المثالين ، أو مضمراً كإياه في قولك العبد ضربنى إياه مسيئاً ، وظاهر عبارته عدم اشتراط إضافة المصدر نحو ضرب عمراً قائماً . وظاهر كلام الرضى اشتراطها حيث قال ويكون المصدر مضافاً للفاعل أو للمفعول أولهما^(١) إلا أن يقال قصده التعميم في الإضافة لاشتراطها . وقوله أولهما أى كما في تضاريسنا أو مضاربتنا ، نفى بعض حواشى الجامى أن نا في محل رفع ونصب باعتبار الفاعل والمفعول ، وفي محل جر باعتبار الإضافة والجمهور على أنه لا يجوز اتباع المصدر المذكور فلا يقال ضربنى زيداً الشديد قائماً ولا شربى السويق كله ملتوتاً لغلبة معنى الفعل عليه مع عدم السماع وأجازه الكسائى ووافقه المصنف في تسهيله اتباعاً للقياس (قوله لضمير) بالتنوين هو الضمير في إذ كان أو إذا كان ، ويصح ترك التنوين على أن الإضافة للبيان إن أريد ذو الحال الاصطلاحي الذى هو لفظ الضمير أو حقيقة إن أريد ذو الحال المعنوى الذى هو مدلول الضمير (قوله بعده) نعت لحال أى بعد الضمير أو المفسر (قوله إذا جعل منوطاً جارياً على الحق) أى جعل حالاً من ضميره وقيد بذلك ليكون المثال مما نحن فيه لأنه لو جعل جارياً على المبتدأ بأن قصد إيقاعه على معنى المبتدأ وأرجع الضمير في الخبر المقدر إلى المبتدأ وجعل منوطاً حالاً من ذلك الضمير لم يكن مما نحن فيه لعدم إضافة اسم التفضيل

(١) فالصدر المضاف للفاعل مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾ . والمصدر المضاف للمفعول مثل قول الشاعر :
نَفْسِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ حَاجِرَةٍ نَفْسِي الدَّرَاهِمُ تَقْبَضُ الصَّيَارِيفَ
حيث أصيب المصدر « نفسى » إلى المفعول به « الدراهم » .

والتقدير إذ كان أو إذا كان مسيئا ومنوطا وقائما ، نصب على الحال من الضمير في كان ، وحذفت جملة كان التي هي الخبر للعلم بها وسد الحال مسدها ، وقد عرفت أن هذه الحال لا تصلح خبرا لمباينتها المبتدأ إذ الضرب مثلا لا يصح أن يخبر عنه بالإساءة . فإن قلت جعل هذا المنصوب حالا مبني على أن كان تامة ، فلم لا جعلت ناقصة والمنصوب خبرها ، لأن حذف الناقصة أكثر : فالجواب أنه منع من ذلك أمران : أحدهما أنا لم نر العرب استعملت في هذا الموضع إلا أسماء منكورة مشتقة من المصادر فحكمتنا بأنها أحوال إذ لو كانت أخبارا لكان المضمره لجاز أن تكون معارف ونكرات ومشتقة وغير مشتقة . الثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » وقول الشاعر :

إلى مصدر عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال ، إذ ليس المفسر حيثئذ معمول المصدر بل يكون مما يصلح فيه الحال للخبرية بحسب الذات وقصد المتكلم فيجب رفعه على الخبرية (قوله أخطب ما يكون) أى أخطب كون بمعنى أكون ، ومن أول بالجمع ابتداء فقد تسمع ، وأخطب من الخطب وهو الشدة أى أشد أحواله قاله بعضهم (قوله والتقدير) أى تقدير ما زاد على متعلق الظرف من المحذوف من هذه المثل ، ولم يتعرض لتقدير المتعلق الذى هو حاصل أو حصل مثلا لوضوحه (قوله إذا كان) أى عند إرادة المضى أو إذا كان أى عند إرادة الاستقبال . قاله الدماميني والسيوطي وغيرهم . وفى الرضى أن إذا هنا للاستمرار كما فى قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ [البقرة : ١١] وقال الروداني : بقى أنه قد يراد الحال أو الاستمرار ولو قال يقدر وقت كان أو حين كان لكان أشمل لسائر الأزمنة بلفظ واحد اهـ ورأيت بخط الشنوائى أنه إذا أريد الاستمرار يؤتى بإذا لأنها تأتى للاستمرار (قوله وحذفت جملة كان) أى مع الظرف المضاف إليها . وقوله التي هي الخبر ، فيه مساعمة إذ الخبر إما متعلق الظرف كما هو الأصح أو نفس الظرف المضاف إلى تلك الجملة (قوله للعلم بها) أى مع الظرف أى من كون المراد الإخبار عن المصدر أو ما أضيف إليه بالكون مقيدا . بحال من أحوال تعلق به المصدر أو ما أضيف إليه . وقوله وسد الحال مسدها أى مع الظرف . والحاصل أن الحال قامت مقام إذ كان لأن فى الحال معنى الظرفية اذ معنى لقيت زيدا راكبا لقيته فى وقت الركوب ، وإذا كان سد مسد المتعلق الذى هو الخبر فى الحقيقة كسداد بقية الظروف مسد متعلقاتها العامة فالحال سدت مسد الخبر فى الظاهر مباشرة والخبر فى الحقيقة بواسطة (قوله لمباينتها) أى بالذات أو باعتبار قصد المتكلم (قوله إلا أسماء منكورة مشتقة) الحصر إضافي أى لا معارف ولا جوامد فلا ينافى مجيء الحال جملة كما سيأتى (قوله لجاز) أى جوازا وقوعيا أن تكون معارف إنغ وكون مجيئها منكورة مشتقة أمرا اتفاقيا لا لكون المنصوب حالا بعيد ، لأن الظاهر

[١٦٥] خَيْرُ اقْتِرَائِي مِنَ الْمَوْلَى خَلِيفُ رِضَا وَشَرُّ بُعْدِي عَنْهُ وَهُوَ غَضْبَانُ
فإن قلت : فما المحوج إلى إضمار كان لتكون عاملة في الحال وما المانع أن يعمل
فيها المصدر ، فالجواب أنه لو كان العامل في الحال هو المصدر لكانت من صلتها فلا تسد
مسد خبره فيفتقر الأمر إلى تقدير خبر ليصح عمل المصدر في الحال فيكون التقدير ضربي
العبد مسيئاً موجود وهو رأى كوفي . وذهب الأخفش إلى أن الخبر المحذوف مصدر مضاف
إلى ضمير ذى الحال والتقدير ضربي العبد ضربه مسيئاً . واختاره في التسهيل ، وقد منع
الفراء وقوع هذه الحال فعلاً مضارعاً وأجازه سيبويه ، ومنه قوله :

أن التزامهم التنكير والاشتقاق لا يكون إلا لنكتة وأن النكتة كونها أحوالاً (قوله مقرونة بالواو) ويجوز أيضاً وقوع
الاسمية موقعه بلا واء على ما قاله الكسائي وأرتضاه المصنف ونقل عن البصريين أيضاً فيجوز ضربي زيداً هو قائم (قوله
موقعه) أي موقع المنصوب (قوله حليف رضا) أي إذا كنت أو إذا وجدت حليف رضا قاله العيني ، وبه يعرف أنه لا
يتعين لفظ كان بل مثلها ما في معناها وأن الضمير الذي يفسره معمول المصدر قد يكون بارزاً عند تقدير الخبر وأن
معمول المصدر صادق بما أضيف إليه المصدر ولو ضميراً وإن لزم عليه كون المفسر والمفسر ضميرين لكن الظاهر
عندي أنه يصح أن يكون التقدير إذ كان حليف رضا أي مصاحباً للرضا بل هذا أنسب بقوله وهو غضبان لتعلق كل
من الحالين حينئذ بالمولى فافهم ، وحليف الرضا المخالف للمعاقد على الرضا (قوله وهو غضبان) هذا هو الشاهد (قوله
أن يعمل فيها المصدر) وذلك بأن تجعل حالاً من منصوب المصدر لأن العامل في صاحب الحال عامل فيها (قوله لكانت
من صلتها) أي متعلقاته فمحلهما قبل الخبر فلا تسد مسده لما علمت من أن الشيء لا يسد مسد غيره إلا إذا كان في محله
أفاده سم (قوله إلى تقدير خبر) أي بعد الحال ، إذ لو قدر قبلها لم يصح عمل المصدر فيها للفصل بين المصدر ومعموله
حينئذ كذا قيل ، وفيه أن الفصل ليس بأجنبي لأن الخبر معمول للمبتدأ إلا أن يجعل كالأجنبي في كونه معموله والمراد
تقديره مع عدم ما يسد مسده وإلا فالخبر مقدر على كل حال (قوله وهو رأى كوفي) أي إعمال المصدر في الحال وتقدير
الخبر بعده رأى كوفي أي وهو معترض بفوات المعنى المقصود عليه من الحصر أي حصر الضرب مثلاً في كونه حال
الإساءة ، ولعل وجه إفادة نحو ضربي العبد مسيئاً للحصر مشابهة المصدر بإضافته المعروف بلام الجنس ، والمعرف
بلام الجنس منحصر في الخبر فكذا ما شابهه ، وعلى كلامهم يكون الحذف جائزاً لا واجباً لعدم سد شيء مسده (قوله
إلى ضمير ذى الحال) الإضافة للبيان إن أريد ذو الحال الاصطلاحي الذي هو لفظ الضمير لأن صاحب الحال هنا
اصطلاحاً الضمير وحقيقة إن أريد ذو الحال المعنوي الذي هو مدلول الضمير (قوله ضربه مسيئاً) بالحال حصل
التغاير بين المبتدأ والخبر (قوله واختاره في التسهيل) وكذا ابن هشام في المغنى لقلة المقدر عليه ، لأن المقدر عليه شيان

[١٦٥] هو من البسيط (قوله خير اقتراي) كلام إضافي مبتدأ ، والمراد بالمولى الخليف وهو المعاهد باليمين ، وحليف رضا كلام
إضافي نصب على الحال ، ولكنه خبر للمبتدأ بتقدير حذف ، أي خير اقتراي من الخليف إذا وجدت حليف رضا ، ففى الحقيقة
الخبر إذا وجدت ، كما في قولك أكثر شرى السوق ملتوتاً أي إذا كان ملتوتاً ، وهذا من المواضع التي يجب فيها حذف الخبر وهو
بعد كل مبتدأ هو مصدر منسوب إلى الفاعل أو المفعول أو إليهما مذكور بعده الحال أو أفعل التفضيل . وشر بعدى كلام إضافي
أيضاً مبتدأ . وقوله وهو غضبان جملة اسمية حالية سددت مسد الخبر وفيه الشاهد ، وهو حجة على سيبويه في منعه مثل هذا إلا
إذا كانت اسماً منصوباً كما في الشرط الأول . ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » وقاس
الكسائي التي بلا واء على التي بالواو ، ومنعه الفراء

[١٦٦] وَرَأَى عَيْنَى الْفَتَى أَبَاكَ يُعْطَى الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ

أما إذا صلح الحال لأن يكون خبراً لعدم مبايئته للمبتدأ فإنه يتعين رفعه خبراً فلا يجوز ضربى زيداً شديداً ، وشذ قولهم حكمك مسمطاً أى حكمك لك مثبتاً^(١) ، كما شذ زيد قائماً وخرجت فإذا زيد جالساً فيما حكاه الأخفش ، أى ثبت قائماً وجالساً . ولا يجوز أن يكون الخبر المحذوف إذ كان أو إذا كان لما عرفت من أنه لا يجوز الإخبار بالزمان عن الجثة .
(تفصيله) : لم يتعرض هنا لمواضع وجوب حذف المبتدأ وعدّها فى غير هذا الكتاب أربعة : الأول : ما أخبر عنه بنعت مقطوع للرفع فى معرض مدح أو ذم أو ترحم

والمقدر على الأول خمسة أشياء ولأن التقدير من اللفظ مع صحة المعنى أولى ، ولأن تقدير إذ مع الجملة المضاف إليها لم يثبت فى غير هذا الموضع ، نعم يلزم عليه حذف المصدر وإبقاء معموله والجمهور على منعه (قوله ورأى عيني إلخ) رأى مصدر مضاف لفاعله والفتى مفعول وأباك بدل أو بيان وقوله يعطى الجزيل حال سد مسد خبر رأى ، وقوله فعليك ذاك أى الزم الإعطاء الذى كان عليه أبوك (قوله فإنه يتعين رفعه) أى عند عدم قصد المتكلم جعله حالاً من ضمير معمول المصدر المستتر فى الخبر فإن قصد ذلك وجب النصب وذكر الخبر بأن يقال ضربى زيداً إذ كان شديداً أو ضربه شديداً كما نقله شيخنا (قوله فلا يجوز ضربى زيداً شديداً) بل يجب الرفع عند قصد الخبرية والنصب وذكر الخبر عند قصد الحالية كما مر إذ لو لم يذكر الخبر لربما وقف على المنصوب بالسكون على لغة ربيعة فيتوهم الخبرية والقصد الحالية كذا قيل ، وفيه أن هذه العلة تأتى فى نحو أتم تبينى إلخ مع أنهم لم يوجبوا فيه ذكر الخبر فتأمل (قوله وشذ قولهم) أى لرجل حكموه عليهم ، وشذوذه من وجهين النصب مع صلاحية الحال للخبرية ، وكون الحال ليست من ضمير معمول المصدر بل من ضمير المصدر المستتر فى الخبر قاله المصريح (قوله مسمطاً) بضم الميم الأولى وفتح السين المهملة وتشديد الميم الثانية مفتوحة (قوله مثبتاً) يعنى نافذاً (قوله أى ثبت قائماً وجالساً) التقدير فى فإذا زيد جالساً على غير القول بأن إذا الفجائية ظرف مكان أما عليه فلا حذف بل هى الخبر (قوله أن يكون الخبر المحذوف) أى فى زيد قائماً وخرجت فإذا زيد جالساً (قوله أربعة) بقيت أشياء فى الجمع وغيره منها المبتدأ الخبر عنه باسم واقع بعد لا سيما فى لا سيما زيد برفع زيد ، ومنها

[١٦٦] قاله رؤية بن العجاج (قوله رأى) مضاف إلى عيني إضافة المصدر إلى فاعله مرفوع بالابتداء ، والفتى مفعول المصدر وأباك بدل منه أو عطف بيان ، ويعطى الجزيل جملة فعلية وقعت حالاً وسدت مسد الخبر للمبتدأ وهو الشاهد وهو حجة على الفراء فى منعه الجملة الحالية أن تسد مسد الخبر . وعليك اسم فعل معناه الزم ، وذلك مفعوله وهو إشارة إلى العطاء الجزيل . والمعنى رؤية عيني أباك حصلت إذا كان يعطى العطاء الجزيل فالزم طريقته وتشبه به فى ذلك لأن الولد سر أبيه ومن يشابه أباه فما ظلم .

الثاني : ما أخبر عنه بخصوص نعم وبئس المؤخر ، نحو : نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو إذا قدر المخصوص خبرا ، فإن كان مقدما نحو زيد نعم الرجل فهو مبتدأ لا غير ، وقد ذكر الناظم هذين في موضعهما من هذا الكتاب . الثالث : ما حكاه الفارسي من قولهم في ذمتي لأعلن التقدير في ذمتي عهد أو ميثاق . الرابع : ما أخبر عنه بمصدر مرفوع جيء به بدلا من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة ، أى أمرى سمع وطاعة . ومنه قوله :
[١٦٧] وَقَالَتْ حَتَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ

المبتدأ المخبر عنه مجاز ومجرور مبين لفاعل أو مفعول المصدر قبله البديل عن الفعل نحو سقيا لك ورعيا لك فلك خبر مبتدأ محذوف وجوبا ليلي الفاعل أو المفعول في المعنى المصدر كما كان يلى الفعل ، أى وهذا الدعاء لك نقل هذا الثاني الدنوشرى عن الرضى وعندى أنه إنما يحتاج إليه إذا كان المجرور ضمير المخاطب كما في التثنية لعدم صحة الجمع بين الخطاب بفعل أمر أو بدله لشخص ، والخطاب بغيره لشخص في جملة واحدة . أما نحو سقيا لزيد ورعيا لعمرو فالظاهر أن اللام لتقوية العامل ومدخولها معمول للمصدر فاحفظ هذا التحقيق (قوله ما أخبر عنه بنعت مقطوع إلخ) قال أبو علي : إنما التزموا في النعت المقطوع في المدح والذم والترحم حذف الفصل أو المبتدأ في النصب أو الرفع للتنبيه على شدة الاتصال بالنعوت ، وقيل : للإشعار بإنشاء المدح أو الذم أو الترحم كما فعلوا في النداء . دماينى بتصرف ، وتسمية المقطوع نعتا باعتبار ما كان (قوله في معرض مدح إلخ) خرج بذلك ما إذا كان النعت للتخصيص أو للإيضاح فإنه يجوز ذكر المبتدأ وحذفه كما في التصريح وغيره (قوله ما أخبر عنه بمخصوص إلخ) إنما وجب حذفه لصيرورة الكلام لإنشاء المدح أو الذم فجرى مجرى الجملة الواحدة (قوله المؤخر) بيان للواقع إذ لا يكون المخصوص خبرا إلا إذا أخر (قوله من قولهم في ذمتي إلخ) لدلالة الجواب عليه وسد مسده وحلوله محله لأن المبتدأ هنا واجب التأخير (قوله في ذمتي عهد) أى متعلق عهد أو ميثاق وهو مضمون الجواب لأنه الذى يستقر في الذمة ، دنوشرى (قوله بدلا من اللفظ بفعله) أى بواسطة لأن الأصل أسمع سمعا وأطيع طاعة ، حذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ثم عدل إلى الرفع لإفادة الدوام ، وأوجبوا حذف المبتدأ إعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الأصلية التى هى حالة النصب إذ يجب فيها حذف الفعل ، أفاده زكريا (قوله وقالت حنان) أى رحمة وأكثر النسخ بإسقاط الواو فيكون فيه التلم . وقوله : أذو نسب إلخ أى ذو قرابة هنا جئت لهم أم لك معرفة بالحي . وإنما قالت ذلك خوفا عليه من إنكار الحى إياه قاله العيني ، فلقنته

[١٦٧] هذا من أبيات الكتاب وهو من الطويل (قوله فقالت) أى المرأة المعهودة (قوله حنان) خبر مبتدأ محذوف أى أمرى حنان ، أى رحمة . وفيه الشاهد حيث حذف منه المبتدأ حذفًا واجبا لأن أصله أتحن عليك حنانا ، ثم حذف الفعل ثم رفع المصدر لأن في رفعه تصوير الجملة اسمية وهى أدل على الثبوت والدوام من الفعلية ، فلما رفع قدر له مبتدأ كما قدرنا (قوله ما) استفهام أى أى شيء أتى بك ههنا يعنى عندنا (قوله أذو نسب) الهمزة للاستفهام وذو نسب كلام إضافي خبر مبتدأ محذوف ، أى آئت ذو نسب أم أنت بالحي عارف ، والحذف فيه ليس بواجب وحاصل المعنى لأى شيء جئت ههنا ألك نسب ههنا يعنى قرابة جئت لهم أم لك معرفة بالحي ، وإنما قالت ذلك خوفا عليه ورحمة لئلا يتأتى عليه أمر من جهة إنكار الحى إياه . فافهم .

أى أمرى حنان أى رحمة . وقول الراجز :

[١٦٨] شَكَاَ إِلَى جَمَلِي طُولَ السَّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانَا مُبْتَلَى

أى أمرنا صبر جميل (وَأُخْبِرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا * عَنْ) مبتدأ (وَاحِدٍ) لأن الخبر حكم ، ويجوز أن يحكم على الشيء الواحد بحكمين فأكثر . ثم تعدد الخبر على ضربين الأول تعدد فى اللفظ والمعنى (كَهُمْ سَرَاةٌ شَعْرًا) ونحو : ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَالٌ لَّما يَرِيدُ ﴾ [البروج : ١٤] وقوله :

[١٦٩] مَنْ يَكُ ذَا بَتْ فَهَذَا بَتَّى مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتَشَى

الحجة موهمة أنها لا تعرفه (قوله وأخبروا باثنين أى بأكثر) أى مع كون كل مفرداً أو جملة أو شبه جملة أو مع الاختلاف . وفى المعنى : زعم الفارسي أن الخبر لا يتعدد مختلفاً بالافراد والجملة فيتعين عنده فى نحو زيد عالم يفعل الخير كون الجملة الفعلية صفة للخبر ، ومثله عنده وعند غيره نحو زيد رجل صالح أو يفعل الخير لعدم إفادة الإخبار بالأول وحده ، ويجوز عنده وعند غيره فى نحو زيد كاتب شاعر كون شاعر خبراً ثانياً وكونه صفة لكاتب اهـ بتصريف ثم قال : وأجب الفارسي فى : ﴿ كُونُوا قُرْدَةً خَاسِئِينَ ﴾ [البقرة : ٦٥] كون خاسئين خبراً ثانياً لأن جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل اهـ وأما نحو زيد يقرأ يكتب فمن تعدد الخبر لا غير (قوله لأن الخبر حكم) أى محكوم به (قوله فى اللفظ والمعنى) علامة ذلك صحة الاختصار على كل من الخبرين أو الإخبار كما فى الدماميني (قوله سرقة) بفتح السين وقد تضم أصلها سرية جمع سرى على غير قياس ، إذ قياس جمع فعيل المعتل اللام أفعلاء كنبى وأنبياء وتقى وأتقياء وذكى وأذكياء . وأما قول شيخنا وشيخنا السيد : والبعض كغيرهم لأن قياس جمع فعيل فعلاء كشرى وشرفاء فغير مستقيم لأن ما قالوه فعيل الصحيح اللام وما نحن بصدد من فعيل معتلها

وقيل : هو اسم جمع (قوله من يك ذابت) البت : الكساء الغليظ المربع ، ومن شرطية لا موصولة وإن زعمها البعض تبعاً لصدور كلام العينى المتناقض بدليل يك . والمعنى من يك ذابت فأنما مثله لأن هذا البت بنى فحذف المسبب وأقام السبب مقامه ، وقوله مقىظ إلخ أى كاف لى قىظاً وصيفاً وشتاء ، والقيظ : شدة الحر .

[١٦٨] البيت من الرجز ، وهو من شواهد الكتاب (١٦٢/١) ... وقائله مجهول ، والشاهد فيه : قوله : « صَبْرٌ جَمِيلٌ » فقد جاء مرفوعاً على الخبر ، والمبتدأ محذوف وجوباً ...

[١٦٩] قاله رؤبة . ومن موصولة مبتدأ وخبره قوله فهذا بنى (وقوله ذابت) خبر يك ، والبت بفتح الموحدة وتشديد الباء المثناة من فوق ، وهو الكساء الغليظ المربع ، وقيل : طيلسان من خز (قوله مقىظ) بكسر الياء ، وكذلك مصيف ، وكذلك مشتى بكسر التاء المثناة من فوق ، وفيها الشاهد فإنها أخبار تعددت بلا عاطف كما فى قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَالٌ لَّما يَرِيدُ ﴾ والمعنى فهذا بنى يكفينى لقيظى وهو زمان شدة الحر ، ويكفينى للصيف والشتاء ، فإن قلت : كيف هذا الشرط والجزاء ، فإن كون ذلك البت به لا يتسبب عن كون غيره ذابت . قلت : المعنى من كان ذابت فأنما مثله لأن هذا البت بنى ، فحذف المسبب وأناط عنه السبب .

وقوله^(١) :

[١٧٠] يَنَامُ بِإِخْدَى مُقَلَّتَيْهِ وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الْأَعَادَى فَهُوَ يَقْظَانُ نَائِمٌ

وهذا الضرب يجوز فيه العطف وتركه . والثاني تعدد في اللفظ دون المعنى ، وضابطه ألا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ نحو : هذا حلو حامض أى مز ، وهذا أعسر أيسر : أى أضبط . وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف خلافاً لأى على هكذا اقتصر الناظم على هذين النوعين في شرح الكافية ، وزاد ولده في شرحه نوعاً ثالثاً يجب فيه العطف وهو أن يتعدد الخبر لتعدد ما هو له^(٢) إما حقيقة نحو بنوك كاتب وصائغ وفقهه . وقوله :

(قوله ينام إغ) الضمير للذنب والذى وقع في الشارح يقظان نائم لكن المروى الذى يدل عليه بقية القوافي من القصيدة هاجع أى نائم . والشاهد في قوله فهو يقظان نائم فإن الخبر فيه تعدد لفظاً ومعنى على ما قاله الشارح وغيره وهو مبنى على أن المراد يقظان من وجه نائم من وجه ، ولك أن تجعله مما تعدد فيه الخبر لفظاً فقط بناءً على أن المراد بين يقظان والنائم أى جامع بين طرف من اليقظة وطرف من النوم (قوله يجوز فيه العطف) أى بالواو وغيرها بخلاف النوع الثالث فالعطف فيه لا يكون إلا بالواو أفاده شيخنا السيد (قوله وضابطه إغ) هذا صادق بنحو هذا أبيض أسود للأبلى مع أن الرضى صرح بجواز العطف فيه إلا أن يراد عن المبتدأ كلاً أو بعضاً فيخرج نحو هذا المثال (قوله ألا يصدق الإخبار إغ) ولهذا قال بعضهم : إطلاق الخبر على كل واحد مجاز من إطلاق ما للكل على الجزء (قوله أى مز) يعنى أن الموجود في الرمان هو المزاة ، وهى كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة الصيرفتين وليس فيه طعم الحلاوة وطعم الحموضة إذ هما ضدان لا يجتمعان فليس المعنى هنا كالمعنى في زيد كاتب شاعر من أنه جامع للصفتين إذ كل من الصفتين موجودة في زيد قال الناصر اللقاني (قوله أى أضبط) أى في العمل لكونه يعمل بكلمات يديه وكان عمر بن الخطاب كذلك ، ولا يقال أعسر أيسر كما في الصحاح (قوله لا يجوز فيه العطف) أى نظراً للمعنى لأن الخبرين في المعنى شئ واحد والعطف يقتضى خلاف ذلك (قوله خلافاً لأى على) فإنه أجاز العطف نظراً إلى تغاير اللفظ (قوله وزاد ولده) أى على ما في شرح الكافية فلا ينافى أنه تابع في هذه الزيادة لأبيه في شرح التسهيل (قوله لتعدد ما هو له) بهذا التعليل حصل الفرق بين هذا النوع ونحوهم

[١٧٠] قاله حميد بن ثور الهلالي وهو من قصيدة طويلة من الطويل يصف بها الذئب تزعم العرب أنه ينام بإحدى عينيه والأخرى مفتوحة يجرس بها ، وهو قوله ينام أى الذئب ، وهو خبر مبتدأ محذوف أى هو ينام ، وقوله ويتقى عطف على ينام (قوله بأخرى) أى بمقلة أخرى . وأراد بالمقلتين العينين . والمنايا جمع منية . ويروى بأخرى الأعادى (قوله فهو) مبتدأ ويقظان خبر وهاجع خبر آخر ، ويتقى عطف على ينام وفيه الشاهد فإنهما خبران عن مبتدأ واحد ويجوز فيه العطف وتركه للمغايرة بين الخبرين لفظاً ومعنى أما لفظاً فظاهر وأما معنى فإن الهاجع هو النائم . والمعنى جامع بين اليقظة والمجموع كما في قولك هذا مز أى جامع بين الحلاوة والحموضة ويروى فهو يقظان نائم . وهو وإن كان مثله لكنه يخالف أبيات القصيدة لأن أواخرها كلها عين فكان الذى روى هذا لم يطلع على القصيدة .

(١) وهذا المثل يروى : خذ حكمتك مسمطاً ، أى مجرّداً ناقداً .

(٢) قاتل هذا البيت حميد بن ثور ، والصواب في القافية أن نقول : هاجع ، لأن القصيدة كلها على حرف روى واجد وهو العين ، فيجب أن تسير الآيات كلها على نفس الروى دون تغيير ، ويقال إن رواية هذا البيت بقوله في القافية : نائم ، أخطأ .

[١٧١] يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ

وإما حكماً كقوله تعالى : ﴿ اَعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُ زِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ ﴾ [الحديد : ٢٠] ، واعترضه في التوضيح فممنع أن يكون النوع الثاني والثالث من باب تعدد الخبر بما حاصله أن قولهم حلو حامض في معنى الخبر الواحد بدليل امتناع العطف وأن يتوسط بينهما مبتدأ ، وأن نحو قوله :

[١٧٢] يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يَسْرَتْنِي وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ

في قوة مبتدئين لكل منهما خبر ، وأن نحو : ﴿ إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُ ﴾ [الحديد : ٢٠] ، الثاني تابع لا خبر . قلت : وفي الاعتراض نظر أما ما قاله في الأول فليس بشيء إذ لم يصادم كلام الشارح بل منو عينه لأنه إنما جعله متعدداً في اللفظ دون المعنى وذكر له ضابطاً بألا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ كما قدمته فكيف يتجه الاعتراض عليه بما ذكر . وأما الثاني فهو أن كون يداك ونحوه في قوة مبتدئين لا ينافي كونه بحسب اللفظ مبتدأ واحداً إذ النظر إلى كون المبتدأ واحداً أو متعدداً إنما هو إلى لفظه لا إلى معناه وهو واضح لا خفاء فيه . وأما قوله في الثالث أن الثاني يكون تابعاً

سراة شعرا لأن تعدد الخبر فيه ليس لتعدد المبتدأ لأن كلا من أفراد المبتدأ فيه متصف بأنه سرى شاعر بخلاف نحو بنوك إلخ فإنه لم يتصف كل من البنين بالأوصاف الثلاثة بل اختص كل بوصف فتعدد الخبر لتعدد المبتدأ (قوله يداك يد إلخ) يد خبر المبتدأ وأخرى معطوف عليه وما بعد كل صفة له (قوله وإما حكماً إلخ) إنما كان التعدد حكماً في الآية لكون المبتدأ المفرد ذا أقسام فجعل في حكم الجمع الدال على الأفراد (قوله وإما الحياة) أى حالها (قوله واعترضه) أى ما ذكر من النوعين الثاني والثالث والمفهوم من اعتراض الموضح قصر تعدد الخبر على تعدده لفظاً ومعنى مع اتحاد المبتدأ لفظاً ومعنى ، وابن الناظم لا يقصره على ذلك (قوله وأن يتوسط بينهما مبتدأ) كما يمتنع توسط المبتدأ بينهما يمتنع تأخر المبتدأ عنهما فلا يجوز حلو حامض الرمان نقله صاحب البديع عن الأكثر كما في الجمع فقول البعض بعد عزوه إلى بعضهم ولا وجه له لا يسمع (قوله في قوة مبتدئين إلخ) إنما رد بهذا مع إمكان الرد بأن الثاني تابع كما فعل في الآية لأن هذا الذي ذكره يرفع تعدد الخبر معنى واصطلاحاً ، بخلاف كونه تابعاً فإنه يرفع التعدد اصطلاحاً فقط أفاده الناظر (قوله الثاني تابع) أى الثاني منه تابع فالرابط محذوف وإنما لم يرد بكون المبتدأ في قوة مبتدئات لتعددته حكماً كما فعل فيما قبله مع أنه أقوى في رفع تعدد الخبر كما مر لأن تعدد المبتدأ

[١٧١] أنشده الخليل . وما قيل إنه لطرفة لم يثبت ، وهو من المتقارب يمدح رجلاً بأن إحدى يديه يرتجى منها الخير ويده الأخرى غيظ للأعداء وهو الغضب الكامن . ويداك كلام إضافي مبتدأ وخبره محذوف ، وتقديره يداك المشار إليهما أو خبر مبتدأ محذوف أى هاتان يداك (قوله يد) خبر لمبتدأ محذوف أى إحداهما يد وخبرها يرتجى ، جملة وقعت صفة لها . والأوجه أن تكون يداك مبتدأ ويد خبره وأخرى عطف عليه ، وفيه الشاهد لتعدد الخبر بتعدد الخبر عنه ، فوجب العطف بالواو . وقيل : التقدير إحدى يديك يد ترتجى خيرها فلما حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه فافهم .

لا خبرا ، فإننا نقول : لا منافاة أيضا بين كونه تابعا وكونه خبرا ، إذ هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه ، خبر من حيث عطفه على خبر إذ المعطوف على الخبر خبر ، كما أن المعطوف على الصلة صلة ، والمعطوف على المبتدأ مبتدأ ، وغير ذلك وهو أيضا ظاهر .

(خاتمة)*: حق خبر المبتدأ ألا تدخل عليه فاء لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف ، إلا أن بعض المبتدئات يشبه أدوات الشرط فيقترن خبره بالفاء إما وجوبا وذلك بعد أما نحو : ﴿ وأما ثمود فهديناهم ﴾ [فصلت : ١٧] . وأما قوله :

في الآية خفي لكونه حكما فلم يرج عليه في الرد لذلك فافهم (قوله وفي هذا الاعتراض) أي الاعتراض المذكور على النوعين (قوله وأما الثاني) أي دفع ما قاله في الثاني . (فائدة)*: في البحر المحيط للزركشي : قال بعض الفضلاء الصفات المذكورة في الحدود لا يجوز أن تعرب أخبارا ثواني بل يتعين إعرابها صفة لما يلزم على الأول من استقلال كل جزء بالحد ومن هنا منع جماعة أن يكون حلو حامض خبرين ، وأوجب الأخفش أن يكون حامض صفة والجمهور القائلون إن كلا منهما خبر لا يلزمهم القول بمثله في نحو الإنسان حيوان ناطق لأن حلو حامض ضدان ، فالعقل يصرف عن توهم قصد كل منهما استقلالا بخلاف الإنسان حيوان ناطق اهـ ولم يتعرض الشارح كالناظم لتعدد المبتدأ وهو قسمان : أحدهما أن يجرد كل من المبتدئات عن إضافته لضمير ما قبله ويؤتى بعد خبر المبتدأ الأخير بالروابط نحو زيد عمرو هند ضاربه في داره من أجله ، والمعنى هند ضاربه عمرو في داره من أجل زيد . الثاني أن يضاف كل من المبتدئات غير الأول لضمير ما قبله نحو زيد عمه خاله أخوه قائم ، والمعنى أخو خال عم زيد قائم (قوله لأن نسبته) أي الخبر من المبتدأ أي إلى المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل أي كنسبة الفعل إلى الفاعل ، يعني أن الخبر بالنسبة إلى المبتدأ كالفعل بالنسبة إلى الفاعل ووجه الشبه كون كل منهما محكوما به وبسبب هذه المشابهة منع الخبر من الفاء كما منع الفعل إلا لمقتضى كإفادة التسبب في نحو قام زيد فدخل عمرو ، فاندفع الاعتراض بأن الفعل يقترن بالفاء كما في هذا المثال . هذا ملخص ما قاله البعض والأقرب عندي في تقرير عبارة الشارح ودفع الاعتراض عنها أن يبقى كلام الشارح على ظاهره من أن التشبيه بين النسبتين لا بين الخبر والفعل ، وأن يجعل المعنى أن نسبة الخبر إلى المبتدأ كنسبة الفعل إلى الفاعل في أن كلا نسبة محكوم به إلى محكوم عليه ، فكما لا يفصل بين الفعل وفاعله بالفاء لا يفصل بين الخبر ومبتدئه بالفاء . فإن قلت : هذا التقرير يؤدي إلى جواز فقائم زيد لعدم الفصل بين المبتدأ والخبر . قلت : رتبة المبتدأ التقديم والفصل حاصل تقديرا ، فافهم فإنه نفيس (قوله يشبه أدوات الشرط) أي أسماء أي في العموم (قوله فيقترن خبره بالفاء) أي أن تأخر عن المبتدأ فإن سبقه نحو له درهم الذي يأتيني وجب ترك الفاء لأن الجواب إنما يقترن بالفاء إذا تأخر . (قوله إما وجوبا وذلك بعد أما) كان ينبغي إسقاط هذا القسم لأن اقتران الخبر فيه بالفاء لأجل أما المتضمنة معنى الشرط لا لشبه المبتدأ بأداة الشرط .

[١٧٣]

أَمَّا الْقِصَالُ لَا قِصَالَ لَدَيْكُمْ

فضرورة ، وإما جوازاً وذلك إما موصول بفعل لا حرف شرط معه ، أو بظرف وإما موصوف بهما أو مضاف إلى أحدهما ، وإما موصوف بالموصول المذكور بشرط قصد العموم واستقبال معنى الصلة أو الصفة ، نحو ذلك يأتي في الدار فله درهم ، ورجل

(قوله وذلك) أى المبتدأ الذى يقترن خبره بالقاء جوازاً إما موصول إلخ وجملة صوره خمس عشرة صورة : موصول بفعل لا حرف شرط معه ، موصول بظرف موصول بجار ومجرور ، موصوف بأحد هذه الثلاثة ، فهذه ست صور . مضاف إلى الموصول أو للموصوف المذكورين ونحوه ست صور موصوف بالموصول المذكور ونحوه ثلاث صور وقد تدخل القاء على خبر كل مضافاً إلى غير موصوف نحو كل نعمة فمن الله ، أو موصوف بغير ما ذكر نحو :

كل أمر مباح أو مباحى فموقوف بحكمة المتعالي

قيل : ومنه حديث كل أمر ذى بال إلخ وفيه بحث أبديته في رسالتى الكبرى في البسملة (قوله لا حرف شرط معه) فلو كان معه حرف شرط نحو الذى إن يأتى أكرمه مكرم امتنعت القاء لأنها إنما دخلت في الخير لشبه المبتدأ بالشرط وهو هنا متف إذ لا يدخل شرط على شرط وأجاز بعضهم دخولها في هذا أيضاً ، وخرج بقوله بفعل أو ظرف الموصول بغيرهما فلا يجوز الذى أبوه محسن فمكرم خلافاً لابن السراج ، ولا القام فزيد أو قاضيه خلافاً للناظم في تسهيله فإنه صرح فيه بجوازه ومثل له في شرحه بقوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة : ٣٨] ، وجعل الجمهور الخير محذوفاً أى مما يتلى عليكم حكم السارق ، وكان على الشارح أن يزيد وألا يكون مصدراً بعلم استقبال ولا بقدر ولا بما النافية أو بقول موصول بفعل صالح للشرطية كما في التسهيل ليفيد اشتراط ما ذكر (قوله أو بظرف) المراد به ما يشمل الجار والمجرور كما يدل عليه تنزيله بالجار والمجرور (قوله وإما موصوف) أى اسم منكر موصوف . وقوله بهما أى بواحد من الفعل والظرف (قوله أو مضاف إلى أحدهما) أى الموصول والموصوف المذكورين بأقسامهما . واعلم أن المضاف إلى الموصول بما ذكر لا يشترط أن يكون لفظ كل وما بمعناها كجميع فيجوز غلام الذى عندك فلا درهم معه . وأما للمضاف إلى النكرة الموصوفة بما ذكر فيشترط أن يكون لفظ كل وما بمعناها فقول الشارح وكل الذى تفعل إلخ ذكر كل فيه ليس قيماً ، وقوله كل رجل يتقى الله إلخ ذكر كل فيه قيد معتبر قاله شيخنا السيد (قوله بشرط قصد العموم) قيد في جميع ما قبله ولو حذف لفظ قصد كما في قوله فلو عدم العموم وكما في قول التسهيل عام لكان أخصر لعدم الحاجة لذكره ، بل لا حاجة كما قاله الدمامينى إلى اشتراط العموم من أصله بعد كون موضوع المسألة المبتدأ للشبه لاسم الشرط في العموم (قوله واستقبال معنى الصلة) يفهم أنه لا يشترط استقبال لفظها وهو كذلك فشمّل نحو ما أصابكم من مصيبة فما كسبت أيديكم ويدل على أن ما موصولة سقوط

يسألني أو في المسجد فله برّ ، وكل الذي تفعل فلك أو عليك ، وكل رجل يتقى الله فسيعد ، والسعي الذي تسعاه فستلقاه . فلو عدم العموم لم تدخل الفاء لاتقاء شبه الشرط وكذلك لو عدم الاستقبال أو وجد مع الصلة أو الصفة حرف شرط ، وإذا دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذي اقترن خيره بالفاء أزال الفاء إن لم يكن إن أو أن أو لكن بإجماع المحققين ، فإن كان الناسخ إن وأن ولكن جاز بقاء الفاء ، نص على ذلك في إن وأن سبويه وهو الصحيح الذي ورد نص القرآن المجيد به كقوله تعالى : ﴿ إِن الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [الأحقاف : ١٣] ﴿ إِن الَّذِينَ كَفَرُوا وَآمَنُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يْقِيلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِثْلُ الْأَرْضِ ذُبَا ﴾ [آل عمران : ٩١] ﴿ إِن الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [آل عمران : ٢١] ، ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾ [الأنفال : ٤١] ، ﴿ قُلْ إِنْ الْمَوْتُ الَّذِي تُقِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مَلَائِكُمْ ﴾ [الجمعة : ٨] ، ومثال ذلك مع لكن قول الشاعر :

[١٧٤] بَكْلٌ ذَاهِيَةٌ أَلْقَى الْعِدَاءَ وَقَدْ يُظَنُّ أَنِّي فِي مَكْرِي بِهِمْ قَرْعٌ

الفاء في قراءة نافع وابن عامر . مع (قوله فلو عدم العموم) وعدمه إما بتقييد الصلة أو الصفة كالسعي الذي تسعاه في الخير ستلقاه ، وكل رجل يأتي في المسجد له كذا ، وإما بتقييد الموصوف نحو : كل رجل كريم يأتي له كذا هذا ما قالوه وفيه بحث لأن ما ذكر من الأمثلة لم يعلم فيه العموم بل قل . فإن قيل : المراد بعدم العموم قلته لا عدمه رأسا ، قلت : لا وجه لإرادة ذلك لأن قلة العموم لا تخرج المبتدأ عن شبه اسم الشرط لأنها توجد فيه نحو : من يقيم في المسجد فله درهم فتأمل (قوله وكذا لو عدم الاستقبال) نحو الذي زارنا أمس له كذا وأجاز بعضهم دخول الفاء هنا أيضا تمسكا بقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ التَّحِيٍّ الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ وأول على معنى وما يتبين إصابته إياكم قاله الدماميني (قوله الذي اقترن خيره بالفاء) أي الذي يجوز اقتران خيره بالفاء وقوله أزال الفاء أي أزال جواز دخولها ، وليس المراد أن النواسخ دخلت على تركيب فيه الفاء فأزالتها كما نيه عليه الدماميني ، لكن هذا التأويل مع كونه غير ضروري يأباه قول الشارح بعد جاز بقاء الفاء ، وكون المراد جاز بقاء جواز الفاء لا يخفى ما فيه ، وإنما أزال الناسخ جواز الفاء لزوال شبه المبتدأ بالشرط بدخول الناسخ لأن اسم الشرط لازم التصدير فلا يعمل فيه ما قبله ، وهنا تقدم على المبتدأ الناسخ وعمل فيه (قوله جاز بقاء الفاء) أي لأنها ضعيفة العمل إذ لم يتغير بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء ولهذا جاز العطف معها بالرفع

[١٧٤] البيت من البسيط وقائله مجهول ، والشاهد فيه قوله : « ولكن ما أبدية فكى يفرؤ » قد زاد الفاء في خير المبتدأ والنسوخ « ولكن » لكونه أشبه اسم الشرط ، وخيره أشبه الجواب .

كَلَّا وَلَكِنَّ مَا أَبْدِيهِ مِنْ فَرْقٍ فَكَيْ يُعْرُوا فَيُعْرِتَهُمْ بَيِّ الطَّمَعِ

وقال الآخر :

[١٧٥] فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتَكُمْ قَالِيَا لَكُمْ وَلَكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

وروى عن الأخفش أنه منع دخول الفاء بعد إن ، وهذا عجيب لأن زيادة الفاء في الخبر على رأيه جائزة وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة الشرط نحو زيد فقائم ، فإذا دخلت إن علم اسم يشبه أداة الشرط فوجود الفاء في الخبر أحسن وأسهل من وجودها في خبر زيد وشبهه ، وثبت هذا عن الأخفش مستبعد . والله أعلم .

[كَانَ وَأَخَوَاتُهَا]

(تَرْفَعُ كَانَ الْمَبْتَدَأُ) إذا دخلت عليه ويسمى (اسمًا) لها . وقال الكوفيون هو باق على

على الاسم مراعاة لحل الابتداء بخلاف بقية أخوات إن فإنها قوية في العمل لتغييرها المعنى (قوله قل إن الموت إلخ) كان الأنسب تقديمه على ما قبله لتتصل أمثلة إن المكسورة بعضها ببعض ، وقد يوجه تأخيرها بأنه من الموصوف بالموصول وهو آخر الأقسام في كلامه سابقا (قوله من فرق) أى خوف وبابه فرح (قوله فوجود الفاء في الخبر) أى خبر المبتدأ المشبه لاسم الشرط وقوله أحسن وأسهل لعل الأحسن من جهة المعنى والأسهلية من جهة اللفظ . والله تعالى أعلم .

[كَانَ وَأَخَوَاتُهَا]

أى نظائرها في العمل ففيه استعارة مصرحة أصلية وأفرد كان بالذكر إشارة إلى أنها أم الباب ولذا اختصت بزيادة أحكام . وإنما كانت أم الباب لأن الكون يعم جميع مدلولات أخواتها . ووزنها فعل بفتح العين لا بضمها لمجىء الوصف على فاعل لا فاعيل ولا بكسرها لمجىء المضارع على يفعل بالضم لا بالفتح (قوله ترفع كان المبتدأ) أى تجدد له رفعا غير الأول الذى عامله معنوى وهو . الابتداء وتسميته مبتدأ باعتبار حاله قبل دخول الناسخ وأل في المبتدأ للجنس فإن منه ما لا تدخل عليه كلازم التصدير إلا ضمير الشأن ولازم الحذف كالخبر عنه بنعت مقطوع وما لا يتصرف بأن يلزم الابتداء كطوبى للمؤمن كذا في الجمع والتصریح وغيرهما (قوله ويسمى اسمها) تسمية المرفوع اسمها والمنصوب خبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة لأن زيدا في كان زيد قائما اسم للذات لا لكان والأفعال لا يخبر عنها إلا أن يقال الإضافة لأدنى ملابسة ، والمعنى اسم مدلول مدخولها وخبرها أى الخبر عنه وقد يسمى المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا مجازا .

[١٧٥] البيت من الطويل ، وقائله الأقره الأردى ، وهو من شواهد التصريح [١٢٥/١] ، والجمع [١١٠/١] . والشاهد فيه قوله : « فسوف يكون » وذلك لدخول الفاء الزائدة على خبر « لكن » .

رفعه الأول (وَالْخَيْرُ * تَنْصِبُهُ) باتفاق ويسمى خبرها (كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرَ) فعمر اسم كان وسيِّداً

(قوله وقال الكوفيون) أى ما عدا الفراء فإنه موافق للبصريين ، ورد مذهبهم بأنه يلزم عليه أن الفعل ناصب غير رافع ولا نظير له ، وأما الرد عليهم بأن العامل اللفظي أقوى من المعنوى فلا ينهض عليهم وإن أقره البعض واقتصر عليه لأن العامل في المبتدأ عندهم ليس معنوياً بل هو لفظي وهو الخبر ، وتظهر ثمة الخلاف في كان زيد قائماً وعمر جالساً فعلى مذهب الكوفيين لا يجوز للزوم العطف على معمول عاملين مختلفين ، وعلى مذهب البصريين يجوز لأن العامل واحد ، هكذا ظهر لى فاحفظه (قوله باق على رفعه الأول) فهو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها (قوله والخبر تنصبه) أل فيه أيضاً للجنس فإن منه ما لا تدخل عليه كالخبر الطلبي فلا يقال كان زيداً ضربه والإنشائي فلا يقال كان عبدى بهتكه على قصد الإنشاء لأن هذه الأفعال إن كانت خبرية فهي صفات لمصادر أخبارها في الحقيقة إذ معنى كان زيد قائماً لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي ، ومعنى أصبح زيد قائماً لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي وقت الصبح ، وقس على هذا سائرهما وكون الخبر طلبياً أو إنشائياً ينافي حصوله في الماضي فيناقض آخر الكلام أوله وإن كانت غير خبرية فإن توافق طلبها وطلب أخبارها اكتفى بطلبها عن طلب أخبارها إذ الطلب فيها طلب في أخبارها تقول كن قائماً أى قم وهل تكون قائماً أى هل تقوم ولا تقول كن قم ولا هل تكون هل تقوم أما قوله :

• وكوفى بالمكالم ذكرينى •

فذكرينى فيه بمعنى تذكرينى وإن اختلف الطلبان كأن يكون أحدهما أمراً والآخر استفهاماً نحو كوفى هل ضربت اجتماع طلبان مختلفان على مصدر الخبر في حالة واحدة وهو محال ، أفاده الرضى . والخبر الفعل الماضى في صار وما بمعناها ودام وزال وأخواتها لدلالاتها على اتصال الخبر بزمن الإخبار والماضى على انقطاعه فيتنايان وهذا متفق عليه والخبر المفرد المضمن معنى الاستفهام في دام وليس والمنفى بما على الأصح ، فلا يقال لا أكلمك كيف ما دام زيد ، ولا أين ما زال زيد ، ولا أين ما يكون زيد ، ولا أين ليس زيد ، وجوزه الكوفيون بخلاف المنفى بغير ما وغير المنفى نحو أين لا يزال زيد وأين كان زيد كذا في الجمع وغيره . قال الدمامينى نقلاً عن غيره : ينبغي أن تكون إن كذلك لأن لها الصدر بدليل أنها تعلق نحو ﴿ وَتَنْظُنُونَ إِنَّ لِبَنِيكُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء : ٥٢] ، ثم ذكر أن لا في جواب القسم كذلك وسيأتى إيضاحه في باب ظن وأخواتها ، وعلة المنع كما في الدمامينى ازدحام اثنين على طلب الصدرية في المنفى بما ولزوم تأخير ما له الصدر أو تقدم معمول الصلة في دام ولزوم تقديم خبر ليس عليها في ليس والصحيح منعه ، قال الدمامينى : ويوافق نقل الجواز عن الكوفيين نقل المصنف عنهم أن ما النافية لا تلزم الصدر (قوله باتفاق) أى وإن اختلفوا في نفس المنسوب فقال الفراء : هو شبيه بالحال وبقية الكوفيين حال حقيقة وعلى مذهبهم أين خبر المرفوع وهل يقال سدت الحال مسده والبصريون شبيه

خيرها و (كَكَانَ) في ذلك (ظَلَّ) ومعناها اتصاف الخبر عنه بالخبر نهارا و (بَاثَ) ومعناها اتصافه به ليلا و (أُضْحَى) ومعناها اتصافه به في الضحى و (أُصْبَحَا) ومعناها اتصافه به في الصباح و (أُمْسَى) ومعناها اتصافه به في المساء (وَصَارَ) ومعناها التحول من صفة إلى صفة (وَلَيْسَ) ومعناها النفي وهي عند الإطلاق لنفي الحال وعند التقييد بزمن بحسبه

بالمفعول وهو الصحيح لوروده باطراد معرفة وجامدا . وأما اعتراض الكوفيين عليهم بأنه لو كان مشبها بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفا ولا جاراً ومجروراً . فأجيب عنه بأن المفعول قد يكون جملة وذلك بعد القول وفي التعليق وأما الظرف وشبهه فليسا الخبر على الأصح إنما الخبر متعلقهما المحذوف وهو اسم مفرد ، قاله الدماميني (قوله و ككان في ذلك) أى في العمل المذكور لا في المعنى . ومعنى كان اتصاف الخبر عنه بخبرها أى بمذلول خبرها التضمنى وهو الحدث في زمان صيغتها (قوله ومعناها) أى مع معموليها لأن معناها وحدها مطلق حدث في زمان ماض نهارى . وقوله بالخبر أى بمذلوله التضمنى . وقوله نهارا أى ماضيا ، ومثل ذلك كله يقال فيما بعده (قوله ومعناها التحول إلخ) أى فهي موضوعه له وأما استفادة التحول من غيرها لدلالة الفعل على التجدد والحدوث فبطريق اللزوم لموضوعها فحصل الفرق أفاده سم (قوله وليس) أصلها عند الجمهور ليس بكسر العين فخفف بالسكون لثقل الكثرة على الياء ولم تقلب الياء ألفا لأنه جامد فكروها فيه القلب دون التخفيف لأنه أسهل من القلب ، ولو كانت بالفتح لم تسكن لخفة الفتح بل كان يلزم القلب ، ولو كانت بالضم لقليل فيها لست بضم اللام وعلى ما حكاه أبو حيان من قولهم لست بضم اللام تكون قد جاءت من البابين . وحكى الفراء لست بكسر اللام ، كذا في الجمع مع زيادة من الدماميني .

(فائدة) ذكر في التسهيل أن ليس تختص بجواز الاختصار على اسمها وحذف خبرها قال الدماميني . حكى سيويه ليس أحد أى هنا هـ وقد بسط المسألة صاحب الهمع فقال : قال أبو حيان : نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها لا اختصارا ولا اقتصارا أما الاسم فلأنه يشبه الفاعل وأما الخبر فكان قياسه جواز الحذف لأنه إن روعى أصله وهو خبر المبتدأ جاز حذفه أو ما آل إليه من شبهه بالمفعول فكذلك لكنه صار عندهم عوضا من المصدر لأنه في معناه إذ القيام مثلا كون من أكوأ زيدا والأعواض لا يجوز حذفها فالواو قد يحذف في الضرورة ومن النحويين من أجاز حذفه لقرينة اختيارا وفصل ابن مالك فمتعه في الجميع إلا ليس فأجاز حذف خبرها اختيارا ولو بلا قرينة إذا كان اسمها نكرة عامة تشبيها بلا وإلى هذا ذهب الفراء أيضا هـ وكتب سم على قوله ولا حذف خبرها انظر هل هذا يخالف ما يأتي في نحو إن خير فخير من أن خير الأول اسم كان المحذوفة مع خبرها فقد جوزوا حذف الخبر هناك أو هذا مخصوص بذاك أو بحذف الخبر وحده فليحرر هـ (قوله وهي عند الإطلاق) خرج نحو ليس خلق الله مثله فهي في هذا

و (زَالٌ) ماضى يزال و (بَرَحَا) و (فَتَىءَ وَأَنْفَلَكُ) ومعنى الأربعة ملازمة الخبر عنه على ما يقتضيه الحال نحو: ما زال زيد ضاحكا، وما برح عمرو أزرق العينين. وكل هذه الأفعال ما عدا الأربعة الأخيرة تعمل بلا شرط (وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ) الأخيرة لا تعمل إلا بشرط كونها (لشبهة نفى) والمراد به النهي والدعاء (أَوْ لِنَفْيٍ مُتَّبَعَةٍ) سواء كان النفي لفظا نحو: ما زال زيد قائما ﴿ولا يزالون مختلفين﴾ [هود: ١١٨]، ﴿لن نبرح عليه عاكفين﴾ [طه: ٩١] وقوله:

[١٧٦] لَيْسَ يَنْفَكُ ذَا غِنًى وَاعْتِرَازُ كُلِّ ذِي عِفَّةٍ مُقْبِلِ قُتُوعٍ
أو تقديرا نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَرُوْا تَذْكُرُ يُوْسُفَ﴾^(١) وقوله:

للماضى واسمها ضمير الشأن ونحو: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، فهى فى هذا للمستقبل (قوله لنفى الحال) أى لانتفاء الحدث فى الحال ويرد عليه أنه فعل ماضى وزمن الفعل الماضى ماضى ويمكن أن يجاب بأن مخالفتها لسائر الأفعال فى الدلالة على المضى عارض نشأ من شبهها الحرف فى الجمود وفى المعنى (قوله ماضى يزال) احتراز عن زال ماضى يزىل بفتح أوله فإنه تام متعدي بمعنى ماز، وعن زال ماضى يزول فإنه تام قاصر بمعنى انتقل وذهب، ومصدر الأول الزيل ومصدر الثانى الزوال ولا مصدر للناقصة ووزن الناقصة فعل بكسر العين ووزن غيرها فعل بفتحها كما فى التصريح وغيره (قوله وفتىء) بثلاث التاء وأفتأ. مع (قوله ومعنى الأربعة) أى مع النفى (قوله على ما يقتضيه الحال) أى ملازمة جارية على ما يقتضيه الحال من الملازمة مدة قبول الخبر عنه للخبر سواء دام بدوامه نحو ما زال زيد أزرق العينين ما زال الله محسنا أولا نحو: ما زال زيد ضاحكا (قوله وهذى الأربعة) أى موادها، فاندفع ما قيل إن هذه الأربعة أفعال ماضية والنهى لا يدخل على الماضى (قوله إلا بشرط إلخ) لأن المقصود من الجملة الإثبات والأربعة متضمنة للنفى ونفى النفى إثبات (قوله والمراد به النهي والدعاء) ظاهر إطلاقه الدعاء عدم تقييده بلا وهو المتجه عندى وإن نقل المصرح عن الارتشاف تقييده بلا فيدخل صدر قول الشاعر:

لن تزالوا كذلكم ثم لا زل ست لكم خالدا خلود الجبال

بناء على ورود لن للدعاء كما فى البيت ووجه الشبه عدم تحقق حصول الفعل فى كل قبل ومثلهما الاستفهام الإنكارى (قوله ليس ينفك إلخ) ليس إما مهملة وإما عاملة اسمها ضمير الشأن وجملة ينفك إلخ خبرها وكل اسم ينفك وذا غنى خبرها مقدما كما قاله زكريا وغيره ولا يصح أن يكون كل اسم ليس مؤخرا لأن الكلام عليه من باب سلب العموم والقصد عموم السلب فتأمل.

[١٧٦] هو من الخفيف. معنا لم يزل كل ذى عفاف وإقلال وقناعة غنيا وعززا (قوله ليس) أهمل هنا ولم يعمل ويجوز أن تعمل بأن يضم فيها ضمير الشأن، ويكون اسمه وما بعده وينفك من الأفعال الناقصة، وفيه الشاهد حيث أعمل عمل كان لتقدم النفى عليها. وكل ذى عفة اسمه، وذا غنى خبره مقدما (قوله مقل قنوع) مجروران على الوصفية، وضبط الشيخ أبو حيان مقل قنوع برفع قنوع على الابتداء، ومقل مقدما خبره، والمقل بضم القاف وتشديد اللام بمعنى القليل دخلت عليه باء الجر، وقيل: تنازع ليس وينفك فى قوله كل ذى عفة، والأصح إعمال الثانى لقربه.

(١) الآية ٨٥: سورة يوسف. والتقدير فيها: أى لا تفترؤ.

[١٧٧] فَقُلْتُ يَمِينَ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

ولا يحذف النافي معها قياسا إلا في القسم كما رأيت ، وشذ قوله :

[١٧٨] وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَطِقًا مُجِيدًا

أى لا أبرح . ومثال النهى قوله :

[١٧٩] صَاحِ شَمَّرَ وَلَا تَزُلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُيِّنٌ

ومثال الدعاء قوله^(١) :

[١٨٠] أَلَا يَا سَلَمَى يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَزَعَاتِكَ الْقَطَرِ

(قوله يمين الله) خير لمبتدأ محذوف أى قسمى أو هو المبتدأ والمحذوف الخبر والأوصال جمع وصل وهو العضو . (قوله معها) أى مع الأفعال الأربعة (قوله إلا في القسم) أى بشرط كون الفعل مضارعا والنافى لا كما في التصريح وغيره (قوله منتطقا مجيدا) أى صاحب نطاق وجواد وهما خبران لأبرح بناء على الراجح من جواز تعدد الخبر في هذا الباب أو الثانى نعت للأول بناء على مقابله (قوله مئى) قال في التصريح هو اسم امرأة وليس ترخم مية كما قد يتوهم اهـ .

[١٧٧] قاله امرؤ القيس الكندى وهو من قصيدة طويلة من الطويل . الفاء للعطف . ويمين الله مبتدأ وخبره محذوف ، أى على يمين الله ، والجملة مقول القول (قوله أبرح) أى لا أبرح ، وفيه الشاهد حيث حذف منه حرف النفى ، وقاعدا خبره ، والأوصال جمع وصل الأعضاء ، وجواب لو محذوف دل عليه الكلام الأول ، أى ولو قطعوا رأسى لا أبرح . [١٧٨] قاله خراش بن زهير ، وهو من الوافر . والشاهد في قوله وأبرح حيث حذف منه كلمة لا لأن أصله لا أبرح وهو شاذ ، لأن لا لا تحذف فيه إلا بعد القسم . وخبره قوله منتطقا أى صاحب نطاق ، يقال جاء فلان منتطقا فرسه إذا جانيه ولم يركبه . وقيل أى قائلا قولاً يستجد في الشئ على قومي . وقوله مجيدا بضم الميم خبر بعد خبر ينزل على المعنيين المذكورين (قوله بحمد الله) يتعلق بمحذوف أى أحمد على ذلك بحمد الله . ويجوز أن يتعلق بأبرح .

[١٧٩] هو من الخفيف . يعنى يا صاحب اجتهد واستعد للموت ولا تنس ذكره فإن نسيانه ضلال ظاهر . ولا تزل نهى من زال يزال . واسمه مستتر فيه ، وخبره ذاك الموت . وفيه الشاهد فإنه أجرى فيه زال مجرى كان لتقديم شبه النفى وهو النهى . وقد علم أن زال وأخواته لا تفارق أداة النفى في حال نقصانها إما ملفوظا بها أو مقدرة . والفاء في فتسيانه للتعليل ، وهو مبتدأ وخبره ومبين صفتة .

[١٨٠] قاله ذو الرمة غيلان ، وهو من قصيدة من الطويل . والبالا بكسر الباء من بلى الثوب إذا خلق من باب علم . ومئى مرخم مية ، ومنهلا بضم الميم وسكون النون وتشديد اللام من الانهلال وهو انسكاب الماء وانصبابه ، وانتصبابه على أنه خبر لزال ، والقطر اسمه أى المطر . وفيه الشاهد حيث عمل لا زال الرفع والنصب لوجود شرطه وهو تقدم النفى عليه . وقد علم إن زال وبرح وفتى وانفك الأفعال الناقصة لا تعمل إلا بشرط تقدم نفى أو شبهه . والجرعاء رملة مستوية لا تثبت شيئا . والكاف خطاط لمية .

(١) هذا الشاهد قد سبق برقم (١١) ، ولكن استشهد به هنا بقوله : « ولا زال فهلا » فقد قام المصدر « زال » بعمل كان ، مع السبق « بلا » الدالة على الدعاء .

(وَمِثْلُ كَانَ) في العمل المذكور (دَامَ مَسْبُوقًا بِمَا) المصدرية الظرفية (كَأَعْطَى مَا دُمْتُ مُصِيبًا دِرْهَمًا) أى مدة دوامك مصيبًا .

(تنبيهه)*: مثل صار فى العمل ما وافقها فى المعنى من الأفعال ، وذلك عشرة وهى
أض ورجع وعاد واستحال وقعد وحار وارتد وتحول وغدا وراح كقوله :

[١٨١] وبالمختصر حتى أَضَ جَعْدًا غَنَطْنَطًا إِذَا قَامَ سَاوَى غَارِبَ الْفَجْلِ غَارِبُهُ
وفى الحديث : « لا ترجعوا بعدى كفاراً » وقوله :

[١٨٢] وَكَانَ مُضِلِّي مَنْ هُدِيَتْ بِرُشْدِهِ فَلِلَّهِ مُعْجَرٌ عَادَ بِالرُّشْدِ أَمْرًا
وفى الحديث : « فاستحالت غرباً »^(١) ومن كلام العرب : أرهف شفرته حتى قعدت

وكانه قصد الرد على العيني فى قوله ومى ترخيم مية اهـ ومن تتبع كلام ذى الرمة نظماً ونثراً وجدته يسمى محبوبته بهما وقوله على البلى أى منه وهو بكسر الباء من بلى الثوب كرضى إذا صار خلقاً والجرعاء أرض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئاً والقطر المطر والمنهل المنسكب والمراد الانهلال الغير المضرب بقرينة الدعاء فلا اعتراض (قوله دام) أى الناقصة أما التامة كما فى ما دامت التامة السموات والأرض فلا تعمل العمل المذكور (قوله الظرفية) أما لو كانت مصدرية فقط فلا تعمل العمل المذكور نحو يعجبني ما دمت صحيحاً أى دوامك صحيحاً ، فدام تامة بمعنى بقى وصحيحاً حال ولا توجد الظرفية بدون المصدرية (قوله كأعطى إلخ) أى كأعطى المحتاج درهما ما دمت مصيباً له ففى الكلام تقديم وتأخير وحذف (قوله ما دمت) أصله دومت بضم الواو لنقله من باب فعل المفتوح العين إلى مضمومها عند إرادة اتصال ضمير الرفع المتحرك به فنقلت ضمة الواو إلى الدال بعد سلب حركتها وحذفت الواو لالتقاء الساكنين (قوله مثل صار فى العمل) أى على خلاف فى ذلك (قوله وبالمختصر) أى وربيتة أى ذلك البعير بالمختصر ، وهو بالمعجمتين اللين ، الخالص ، والجعد يطلق على معان منها الكريم والبخيل والكثير الوبر والغليظ كما فى القاموس ، وأنسبها هنا الأخيران فعلم ما فى قول البعض الجعد الكريم كما فى القاموس والمراد به فى البيت الغليظ اهـ من المؤاخذات . والعنطنط بالعين المهملة المفتوحة والنونين المفتوحتين والطاءين المهملتين كما فى القاموس : الطويل . والغارب بالعين المعجمة والراء الكاهل (قوله غرباً) أى دلوا عظيمة (قوله أرهف شفرته) بفتح الشين المعجمة أى سن سكينه . وذكر ابن الحاجب أنه لا يطرد عمل قعد هذا العمل إلا إذا كان الخبر مصدراً بكان ، واستحسنه الرضى فلا يقال قعد زيد كاتباً بمعنى صار وطرده كثير مطلقاً وجعلوا منه قعد

[١٨١] البيت من الطويل ، وقائله فرعان بن الأعرف التميمي ، والشاهد فيه قوله : « أض جعداً » حيث عمل المصدر « أض » عمل « كان » فى رفع الاسم ونصب الخبر .

[١٨٢] البيت من الطويل ، وقائله سواد بن قارب الدوسي . والشاهد فيه قوله « عاد أمراً » فقد عمل المصدر « عاد » عمل « كان » فرفع الضمير المستتر ، ونصب « أمراً » على أنه خبر .

(١) انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى حديث رقم ٧٠١٩ (كتاب التعبير) . ابن حجر الكندى ، والشاهد فيه قوله « تحولن أبؤسا » حيث عمل « تحول » عمل « كان » فرفع الاسم ، ونصب الخبر .

كأنها خربة . وقال بعضهم :

[١٨٣] وما المرء إلا كالشهابِ وضوئه يحورُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعُ
وقال الله تعالى : ﴿ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا ﴾ [يوسف : ٩٦] ، قال امرؤ

القيس :

[١٨٤] وَبَدَلْتُ قَرَحًا دَامِيًا بَعْدَ صَحَّةٍ فَيَا لَكَ مِنْ نُعْمَى تُحَوِّلُنْ أَبُوسًا
وفي الحديث : « لِرِزْقِكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرُ تَغْدُو خِمَاصًا وَتَرُوحُ بَطَانًا » . وحكى سيبويه
عن بعضهم ما جاءت حاجتك بالنصب والرفع بمعنى ما صارت ، فالنصب على أن ما استفهامية
مبتدأ ، وفي جاءت ضمير يعود إلى ما ، وأدخل التأنيث على ما لأنها هي الحاجة ، وذلك الضمير

لا يسأل حاجة إلا قضاها ، وجعل منه الرغشرى قوله تعالى : ﴿ فَتَقَعْدُ مَذْمُومًا مَخْذُولًا ﴾ [الإسراء :
٢٢] . (قوله وبدلت) بالبناء للمجهول ، قرحا بفتح القاف وضمها أى جرحا داميا أى سائل الدم .
والنعمى مثل النعمة وهى بضم النون مع القصر وبفتحها مع المد وجمع النعمة نعم كعنب وأنعم
كأفلس وجمع النعماء أنعم أيضا نعم البأساء والأبوس كذا فى المصباح . ومثله فى القاموس . وزاد
جمعين للنعماء بالفتح والمد وهما نعم ونعمات بكسرتين وقد تفتح العين . إذا تقرر ذلك عرفت أن
النعمى فى البيت بالضم لأنها فيه بالقصر ودعوى أن القصر للضرورة غير مسموعة ، وعرفت أن
النعمى بوجهيها مفردة لا جمع فعود ضمير الجماعة عليها فى قوله تحوّلن أبوسا باعتبار الخير أو باعتبار
أن هذه النعمة التى هى الصحة بمنزلة نعم عديدة لأنها أم النعم . فقول البعض النعمى بفتح النون
جمع نعمة فاسد . والأبوس كأفلس جمع بأس قاله البعض كشيخنا وقد استفيد مما مر عن المصباح
أنه يصح أن يكون جمع بأساء (قوله تغدو خمصاصا إلخ) فى التمثيل به نظر لأن الظاهر أن الفعلين تامان
بمعنى تذهب فى الغدوة وترجع فى الرواح أى المساء فانتصب ما بعدهما على الحال (قوله وحكى
سيبويه) غير الأسلوب لأنه نادر كما فى التسهيل (قوله ما جاءت حاجتك) ذكر الدمامينى أن الأندلسى
قال : جاء لا تستعمل بمعنى صار إلا فى خصوص هذا التركيب فلا يقال جاء زيد قائما بمعنى صار
وأن ابن الحاجب طرده فى غيره وجعل منه جاء البر قفيزين ونقل هذا السيوطى فى الهمع عن قوم
(قوله وأدخل التأنيث على ما) أى أوقعه ضمير ما أى أنت ضمير ما أو المراد أدخل علامة التأنيث
على الفعل المسند إلى ضمير ما .

[١٨٣] البيت من الطويل ، وقائله لبید بن ربیعة العامرى وهو من شواهد الهمع [١١٢/١] . والشاهد فيه قوله
« يحور رَمَادًا » حيث عمل « يحور » عمل كان فرغ الاسم ، ونصب الخير .

[١٨٤] البيت من الطويل ، وقائله امرؤ القيس .

هو اسم جاءت ، وحاجتك خبر ، والتقدير أية حاجة صارت حاجتك ؟ وعلى الرفع حاجتك اسم جاءت وما خبرها . وقد استعمل كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثيرا ، نحو : ﴿ وفتحت السماء فكانت أبوابا ﴾ وسيرت الجبال فكانت سرابا ﴿ [النبأ : ٢٠] ، وقوله :

[١٨٥] بَتِيهَاءٌ قَفَرٍ وَالْمَطْنَى كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا يَبُوضُهَا

ونحو : ﴿ ظل وجهه مسودًا وهو كظيم ﴾ [النحل : ٥٨] ، وقوله :
[١٨٦] ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَّ سَفَّ فَأَلَوْتُ بِهِ الصَّبَا وَالْدَّبُورُ

وقوله :

[١٨٧] فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ

وقوله :

(قوله بتيهاء) أى أرض يتيه فيها السائر قفر أى خالية . والمطنى الواو للحال وهو اسم جنس جمعى للمطية سميت مطية لأنها تمطو في سيرها أى تسرع كأنها أى في سرعة السير قطا الحزن أى القطا فى الحزن يفتح الحاء ما غلظ وصعب من الأرض . وفائدة هذه الإضافة أن الحزن لا تألفه القطا لأن الغالب عليه قلة الماء والعشب فتكون أسرع سيرا فيه وجملة قد كانت إلخ حال من قطا الحزن ، وفائدتها التنبيه على شدة سرعة سيرها لأن إسراعها إلى فرخها غالبا أشد من إسراعها إلى البيض .

(قوله فألوت) أى طارت والصبا والذبور ريحان متقابلتان .

(قوله فأصبحوا إلخ) فى الاستشهاد به نظر لما تقدم من اشتراط ألا يكون خبر صار وما بمعناها ماضيا .

[١٨٥] البيت من الطويل ، وقائله ابن أحر ، واستشهد به ابن يعش [١٠٢/٧] . والشاهد فيه قوله : « قد كانت فراحا يبوضها » فقد استعمل « كان » بمعنى صار .

[١٨٦] البيت من الخفيف ، قائله عدى بن زيد العبادى . والشاهد فيه قوله : « ثم أضحوا » حيث استخدم « أضحى » بمعنى « صار » .

[١٨٧] البيت من البسيط ، وقائله الفرزدق فى مدح عمر بن عبد العزيز - رضى الله عنه - وللشاهد فيه قوله : « فأصبحوا » فقد استخدم « أصبح » بمعنى صار ، وعمل الفعل عمل كان .

[١٨٨] أَمَسَتْ خَلَاءَ وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبْدٍ
قال في شرح الكافية : وزعم الزمخشري أن بات ترد أيضا بمعنى صار ، ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه (وَعَبَّرَ ماضِر) وهو المضارع والأمر واسم الفاعل والمصدر (مِثْلُهُ) أى مثل الماضى (قَدْ عَمِلًا) العمل المذكور (إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتَعْمِلًا) يعنى أن ما تصرف من هذه الأفعال يعمل غير الماضى منه عمل الماضى . وهى فى ذلك على ثلاثة أقسام قسم لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق ودام على الصحيح ، وقسم يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال وأخواتها ، فإنه لا يستعمل منها الأمر ولا المصدر ، وقسم يتصرف تصرفا تاما وهو باقى المضارع نحو : ﴿وَلَمْ أَكْ بَغِيًّا﴾ [مريم : ٢٠] ، والأمر نحو : ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ [الإسراء : ٥٠]

(قوله أَمَسَتْ خَلَاءَ) الشاهد فى هذا فقط لا فى الثانى لكون الخبر فيه ماضيا وصار ما بمعناها لا يكون خبرها ماضيا كما مر ، وأخنى عليها أهلها ، ولبد كعنب(*) نسر عمر طويلا (قوله وهو المضارع إلخ) يشعر بأنه لا يجىء منها اسم مفعول وهو كذلك على الصحيح . وأما قول سيبويه مكُون فيه فقال فى شرح اللوحة إن أبا الفتح سأل أبا على عنه فقال : ما كل داء يعالجه الطبيب (قوله مثله) حال من فاعل عمل مقدمة على عامله لتصرفه أو نعت لمفعول مطلق محذوف أى عملا مثل عمل الماضى ويشكل على كل منهما ما ذكره بعضهم من منع تقدم معمول الفعل المقرون بقدر عليه فلعله غير متفق عليه (قوله وهى) أى هذه الأفعال فى ذلك أى التصرف ثبوتا مع التمام أو النقصان والانتفاء (قوله ودام على الصحيح) مقابله ما قاله الأقدمون وقليل من المتأخرين أن لها مضارعا وهو يدوم فهى متصرفة عندها تصرفا ناقصا ذكره فى التوضيح وشرحه ، قالوا : ولا يرد على القول الصحيح يدوم ودم ودام ودوام لأنها من تصرفات دوام التامة . ولى بالأقدمين ومن وافقهم أسوة لعدم ظهور الفرق بين قولك لا أكلمك ما دمت عاصيا وقولك لا أكلمك ما تدوم عاصيا ، بل الصحيح عندى أن لها مصدرا أيضا بدليل أنهم شرطوا سبق ما المصدرية الظرفية عليها ومن المعلوم أن ما المصدرية تؤول مع ما بعدها بمصدر وأن هذا المصدر مصدرها ، وقد وقع هذا المصدر فى عبارات كثيرين كالشارح عند قول المصنف كأعط إلخ فلا يقال إنها مع ما بعدها فى تأويل مصدر مقدر لا موجود . والحكم عليهم بأن ذلك منهم اختراع لما لم يرد عن العرب جور وسوء ظن . فإذا قلت : أحبك مدة دوامك صالحا كان دوام مصدر الناقصة وصالحا خبره مثل أحبك ما دمت صالحا والفرق تحكم محض فتدبر (قوله تصرفا تاما) المراد التمام النسبى إذ لم يجىء لها اسم مفعول (قوله ولم أك بغيا) أصل أك أكون حذفته للجازم ورواه لالتقاء الساكنين ونونه للتخفيف فلم يبق من أصول الكلمة إلا فاؤها . وأصل بغيا بغويا

[١٨٨] البيت من البسيط . وقائله النابتة الذبياني . والشاهد فيه قوله : « أَمَسَتْ خَلَاءَ » حيث استخدم فيه « أَمْسَى » بمعنى « صار » .

(*) قوله ولبد : كعنب صوابه كعرد كما فى القاموس والصحيح .

والمصدر كقوله :

[١٨٩] يَبْذُلُ وَحَلِمَ سَادَ فِي قَوْمِهِ آَلَفَتِي وَكَوْنُكَ إِيَاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

واسم الفاعل كقوله :

[١٩٠] وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدَى الْبِشَاشَةَ كَانَتْ أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا

وقوله :

اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وكسرت الغين لمناسبتها وأدغمت الياء في الياء كذا في التصريح . ولعل وجه جعله من باب فاعول لا من باب فاعيل أن فاعيل لا يستوي فيه المذكر والمؤنث بإطراد إلا إذا كان بمعنى مفعول والظاهر أن بغيا هنا بمعنى فاعل . وأما فاعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث بإطراد إذا كان بمعنى فاعل (قوله قل كونوا حجارة أو حديدًا) أصل كونوا قبل اتصال واو الجماعة به كون حذف الواو لالتقاء الساكنين فصار كن فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين قاله في التصريح . قال الروداني : إن قيل لم لم ترجع الواو لزوال التقاء الساكنين في نحو : ولم أك بغيا بحذف النون ؟ قلنا : لما كان مقتضى لحذف النون ليس واجبا بل هو أمر جائز وهو مجرد التخفيف صارت كأنها غير محذوفة بل هي ثابتة في التقدير ، فموجب حذف الواو من التقاء الساكنين قائم بعينه بخلافه هنا فإنه لما وجب تحريك النون لأجل واو الجماعة زال سكونها لفظا وتقديرا فزال موجب حذف الواو لفظا وتقديرا ، فلو حذف لكان حذفها بلا مقتضى (قوله والمصدر) فمصدر كان الكون والكيونة ومصدر أضحي وأصبح وأمسى الإضحاء والإصباح والإمساء ، ومصدر صار الصير والصيرورة ، ومصدر بات البيات والبيتوتة ، ومصدر ظل الظلول (قوله وكونك إياه) أى الفتى المذكور وخبر الكون من حيث النقصان إياه ومن حيث الابتداء يسير (قوله إذا لم تلفه) أى تجده . واعلم أنه إذا قيل ما منفك عمرو قائما كان منفك مبتدأ ناقصا معتمدا على نفى فيحتاج إلى اسم وخبر من حيث النقصان وهما عمرو وقائما وإلى مرفوع يسد عن خبره من حيث الابتداء فهل هو مجموع الاسم والخبر أو الاسم فقط أو الخبر فقط ويرد على الأول أن فيه إقامة مرفوع ومنصوب مقام مرفوع وعلى الثاني أن المبتدأ لا يكتفى بهذا المرفوع لعدم حصول الفائدة بدون الخبر وعلى الثالث أن المغنى عن

[١٨٩] هو من الطويل . والبذل العطاء يتعلق بساد من النيادة ، والفتى فاعله (قوله وكونك) مصدر مضاف إلى فاعله وهو اسمه وإياه خبره . وفيه الشاهد حيث عمل فيه مصدر كان عمل كان . وخرج على أن يكون إياه مفعول فعل مقدر حذف فانفصل . والتقدير وكونك تفعله . ويسير مرفوع على أنه خبر قوله وكونك ، وفيه دلالة على أن الأفعال الناقصة لها مصادر كغيرها من الأفعال ردا على من أنكر ذلك .

[١٩٠] هو أيضا من الطويل ، ويبدى من الإبداء وهو الإظهار . والبشاشة بفتح الباء الموحدة مصدر يششت أبش بفتحها ، وهي طلاقة الوجه ، وكاننا خبر ما التى بمعنى ليس ، وفيه الشاهد فإنه اسم فاعل وقد عمل فعله حيث نصب أخاك . واسمه مستتر فيه . ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : « إن هذا القرآن كائن لكم أجرا وكائن عليكم وزرا » (قوله لم تلفه) بالفاء أى لم تجده . والضمير المنصوب فيه يرجع إلى من . ومنجدا حال منه من أنجده إذا أعانه . وحاصل المعنى لا يكون من يبدى البشاشة إليك أخاك إذا لم تجده معينا لك في مهماتك .

[١٩١] قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَانِلًا أَجَبْتُكَ حَتَّى يُغْمَضَ الْجَفْنُ مُغْمَضٌ
(وَقَدْ جَمَعَهَا) أَيْ جَمَعَ هَذِهِ الْأَفْعَالُ حَتَّى لَيْسَ وَمَا دَامَ (تَوَسَّطَ الْخَيْرُ) بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ
الاسْمِ (أَجَزَ) إِجْمَاعًا نَحْوُ : ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الرُّومُ : ٤٧] ، وَقَرَأَهُ
حَمَزَةً وَحَقَصَ : ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تَتْلُوا﴾ [البقرة : ١٧٧] ، بِنَصْبِ الْبِرِّ وَقَوْلُهُ :
[١٩٢] سَلَى إِنْ جَهِلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَغَنَّهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءً عَالَمٌ وَجَهْلٌ
وَقَوْلُهُ : [١٩٣] لَا طَيْبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْعَصَةٌ لَذَائِهِ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ
(تَنْبِيْهَانِ) : الْأَوَّلُ : مَنَعَ ابْنَ مَعْطَى تَوْسُطَ خَيْرٍ مَا دَامَ وَهُوَ وَهُمْ إِذْ لَمْ يَقُلْ بِهِ غَيْرَهُ .

الخير هو المرفوع والخير منصوب . واختار الحلبي على شرح الأزهرية أنه الخير فيكون قائما في المثال مع كونه
خير منك من حيث التقصان سد مسد خير منك من حيث الابتداء لأن به تمام الفائدة قال ولا يضر كونه
منصوبا لأنه ليس خيرا حقيقة وإنما هو ساد مسده وربما ينزع فيه قولهم ويغنى عن الخير مرفوع وصف إلا أن
يقال إنه أغلبي والأقرب عندي أنه الاسم لأنه مرفوع الوصف ولا يرد عدم الاكتفاء به لأن ذلك لعارض نقصان
المتبادر فافهم (قوله أن لست) أن تحققة من الثقلية واسمها ضمير الشأن وجملة لست زائلا أحبك خيرها وزائلا
خير ليس واسم زائلا ضمير مستتر فيها وأحبك خيرها (قوله أجز جماعا) لم يكثر بالتحالف في دام وليس لفظه
في هذه المخالفة كما سيذكره الشارح فلهذا حكى الإجماع والشارح أبقى الجواز في كلام المصنف على ظاهره من
استواء الطرفين لقوله بعد محل جواز توسط الخير ما لم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنعه ويصح أن يراد به ما قابل
الامتناع فيصدق بالوجوب كما في ليس في تلك الدار صاحبها (قوله لا طيب للعيش) أي الحياة وبخت شيخ الإسلام
في الاستشهاد بالبيت باحتمال أنه من التنازع وأعمل الثاني وهو منغصة وأضمر في الأول وهو دامت بل يلزم على
الإعراب الأول الفصل بين العامل وهو منغصة والمعمول وهو بادكار بأجنبي وهو لذاته .

[١٩١] قَالَ الْحَسَنُ بْنُ مَطَرٍ الْأَسَدِيُّ . وَهُوَ أَوَّلُ قَصِيدَةٍ مِنَ الطُّوِيلِ وَبَعْدَهُ :

فَحُبُّكَ يَلْزَمُ غَيْرَ الْأَيُّوسِ وَإِنْ كَانَ يَلْزَمُ الْبُؤْسَ لَكَ مُبْغِضٌ

(قوله قضى الله) أي حكم أو قدر . وأسماء اسم محبته ، وأن لست مفعول قضى أي بأن لست . ويروى بارحاً موضع زائلا وهو خير
لست ، وفيه الشاهد فإنه أجراه بحرى فعله والتقدير لست أزال أحبك (قوله يغمض) من الإغماض وهو إطباق الجفن على الجفن ،
ومغمض فاعله .

[١٩٢] قَالَ السَّمُوعِيُّ بْنُ عَادِيٍّ النَّعْسَانِيُّ الْيَهُودِيُّ . وَقِيلَ : قَالَ اللَّجْلُجُ الْحَارِثِيُّ ، وَالْأَوَّلُ أَشْهُرُ . وَهُوَ مِنْ قَصِيدَةٍ مِنَ الطُّوِيلِ وَالْقَافِيَةِ
مُتَوَاتِرَةٍ ، وَسَلَى الْمُخْطَلَبُ الْمَوْتُ ، وَالنَّاسُ مَقْعُولُهُ . وَقَوْلُهُ : إِنْ جَهِلْتَ شَرْطِيَّةَ وَجْهِهَا سَلَى وَتَرَكَ الْفَاءَ فِيهِ ضَرُورَةٌ ، وَقَدْ يَقَعُ الْجَوَابُ
عَمَلًا طَلِيًّا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَأَعْلَمُوا﴾ وَمَفْعُولُ جَهِلْتَ مَحْذُوفٌ أَيْ إِنْ جَهِلْتَ حَالَنَا وَحَالَهُمْ . وَعَالَمٌ اسْمُ لَيْسَ ،
وَسَوَاءٌ مُقْدَمٌ آخِرُهُ . وَفِيهِ الشَّاهِدُ . وَهُوَ جَائِزٌ خِلَافًا لِبَنِ دَرَسْتَوِيهِ ، وَالْيَتِ حِجَّةٌ عَلَيْهِ .

[١٩٣] هُوَ مِنَ الْبَسِيطِ . الطَّيِّبُ يَكْسِرُ الطَّاءَ اسْمًا لِلنَّطِيلَةِ النَّفْسِ ، وَهُوَ خِلَافُ مَا تَكْرَهُهُ ، وَهُوَ اسْمٌ لَا وَخِرُهُ مَحْذُوفٌ وَهُوَ حَاصِلُ
وَنَحْوُهُ وَهُوَ يَتَعَلَّقُ بِهِ الْعَيْشُ . وَمَا فِي مَا دَامَتْ مَصْدَرِيَّةٌ تَرْقِيَّةٌ ، وَلِذَلِكَ بِالرَّقْعِ اسْمُهُ ، وَخِرُهُ مِنْغَصَةٌ . وَفِيهِ الشَّاهِدُ حَيْثُ قَدِمَ عَلَى خِرِهِ
وَهُوَ جَائِزٌ وَقَعَ خِلَافًا لِبَنِ مَعْطَى . وَالْيَتِ حِجَّةٌ عَلَيْهِ . وَالْأَدَاكُارُ هُوَ الذِّكْرُ . وَالْمَرْمُ كِبَرُ السِّنِّ مِنْ هَرَمٍ بِالْكَسْرِ أَيْ وَبِالْهَرَمِ .

ونقل صاحب الإرشاد خلافا في جواز توسط خير ليس ، والصواب ما ذكرته . الثاني محل جواز توسط الخير ما لم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنعه ، فمن الموجب أن يكون الاسم مضافا إلى ضمير يعود على شيء في الخير نحو : كان غلام هند بعلمها ، وليس في تلك الديار أهلها ، لما عرفت . ومن المانع خوف اللبس نحو كان صاحبي عدوى ، واقتران الخير بإلا نحو : ﴿ وما كان صلاحهم عند البيت إلا مكاء ﴾ [الأنفال : ٢٥] ، وأن يكون في الخير ضمير يعود على شيء في الاسم نحو : كان غلام هند ميقضها لما عرفت أيضا (وكُلُّ) أى كل العرب أو النحاة (سَبَقَهُ) أى سبق الخير (دَامَ حَقْلٌ) أى منع ، سبق مصدر نصب يحظر مضاف إلى فاعله . ودَامَ في موضع النصب بالمفعولية . والمراد أنهم أجمعوا على منع تقديم خير دام عليها ، وهذا تحته صورتان : الأولى أن يتقدم على ما ، ودعوى الإجماع على منعها مسلمة ، والأخرى أن يتقدم على دام وحدها ويتأخر عن ما وفي دعوى الإجماع

(قوله منع ابن معطى إلخ) لعله يرى وجوب ترتيب أجزاء صلة الحرف المصدرى (قوله والصواب ما ذكرته) إن كان المراد من نفي الخلاف كما قد يتبادر ورد أن الملبث مقدم على التانيق إلا أن يقال المخالفة الشاذة وجودها كالعدم فلا ينبغي اعتبارها (قوله نحو كان غلام هند بعلمها) في هذا المثال الأول نظر لعدم وجوب توسط الخير فيه لجواز تقديم خير غير دام وليس على الناسخ فالصواب التمثيل بنحو يعجبني أن يكون في الدار صاحبها فإن الحرف المصدرى مانع من التقديم والضمير مانع من التأخير فوجب التوسط . وأجاب سم بأن مراد الشارح بوجوب التوسط امتناع التأخير (قوله لما عرفت) أى في شرح قول الناظم :

« كذا إذا عاد عليه ضمير »

من لزوم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لو أخر الخير (قوله واقتران الخير بالإ) يأتي هنا سؤال الشارح وجوابه اللذان ذكرهما في شرح قوله أو قصد استعماله متحصرا (قوله إلا مكاء) أى صفيرا والتصديفة التصفيق (قوله وأن يكون في الخير إلخ) الصواب الجواز في مثل هذا لعود الضمير على مقدم رتبة وإن تأخر لفظا . والحاصل أن للخير أحوالا ستة : وجوب التأخير نحو ما كان زيد إلا قائما وكان صاحبي عدوى ، وجوب التوسط نحو : يعجبني أن يكون في الدار صاحبها ، وجوب التقديم على الفعل نحو أين كان زيد ، وجوب التأخير أو التوسط نحو هل كان زيد قائما ، وجوب التوسط أو التقديم نحو كان غلام هند بعلمها ، ونحو : ما كان قائما إلا زيد لجواز تقديم الخير على ما كان مؤخرا عن ما كما قاله سم ، جواز الثلاثة نحو : كان زيد قائما (قوله أى سبق الخير) وأما الاسم فقال ابن هشام في الحواشي إن مرفوع هذه الأفعال مشبه بالفاعل وهو لا يتقدم على الفعل فكذلك ما أشبه (قوله وهذا) أى تقديم خير دام عليها كما يفيد ما بعده .

على منعها نظر لأن المنع معلل بعلمين : إحداهما عدم تصرفها وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعاً باتفاق بدليل اختلافهم في ليس مع الإجماع على عدم تصرفها ، والأخرى أن ما موصول حرفي ولا يفصل بينه وبين وصلته ، وهذا أيضاً مختلف فيه وقد أجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفي وصلته إذا كان غير عامل كما المصدرية ، لكن الصورة الأولى أقرب إلى كلامه ، أشعر بذلك قوله (كذلك سبق خبر ما النافية) أى كما منعوا أن يسبق الخبر ما المصدرية كذلك منعوا أن يسبق ما النافية (فجىء بها مثلاً لا تالية) أى متبوعة لا تابعة لأن لها الصدر ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط في عمله تقدم النفي كزال أو لا ككان ، فلا تقول قائماً ما كان زيد ولا قاعداً ما زال عمرو . قال في شرح الكافية : وكلاهما جائز عند الكوفيين لأن ما عندهم لا يلزم تصديرها . ووافق ابن كيسان البصريين في ما كان ونحوه وخالفهم في ما زال ونحوه لأن نفيها إيجاب^(١) .

(قوله مسلمة) للزوم تقدم بعض الصلة على الموصول الحرفي وهو ممنوع ، ولزوم عمل ما بعد الحرف المصدرى فيما قبله وهو أيضاً ممنوع (قوله وفي دعوى الإجماع إلخ) ما اعترض به على دعوى الإجماع لا يبطئها لأنه قدح في علة المنع بأنها لا تفيد الاتفاق عليه ، ولا يلزم من ذلك عدم الاتفاق لجواز أن يكونوا أجمعوا على هذا الحكم ولو كانت العلة قاصرة فكان الأولى القدح بنقل الخلاف وقد نقل الخلاف ابن قاسم الغزى في شرحه . ويمكن الجواب عن منع دعوى الإجماع فيها بثبوت الخلاف بحمل الإجماع فيها على إجماع البصريين كما في يحيى . وعن قدح الشارح في التعليل بأن علة المنع مجموع الأمرين لا كل واحد على حدته (قوله بدليل اختلافهم في ليس) أى في امتناع تقديم خبرها عليها . قال سم : قد يقال اختلافهم في ليس مع الإجماع على عدم تصرفها لا يتنافى الاتفاق في دام المدرك يخصها . قال المبعوض إذا كان هناك مدرك يخصها يكون هو علة المنع لا ما ذكر من عدم التصرف والكلام على أن ما ذكر لا يتم إلا ببيان المدرك وإلا كان شاهد زور لا لك ولا عليك اهـ وهو كلام حسن (قوله وقد أجاز الأولى الفاء) (قوله إذا كان غير عامل) بخلاف العامل كأن . والفرق أن العامل أشد اتصالاً بصلته من غير العامل لطلبه إياها من جهة العمل والموصولية بخلاف غير العامل لأن طلبه إياها من جهة الموصولية فقط (قوله لكن الصورة الأولى) استدراك على قوله وهذا تحت صورتان . وقوله أقرب إلى كلامه أى باعتبار قوله كذلك سبق إلخ ولهذا وضع الأقرب بقوله أشعر بذلك قوله إلخ وإلا فالأقرب إلى قوله دام بقطع النظر عن قوله كذلك إلخ الصورة الثانية . ولعل وجه الإشعار كما يشير إليه كلامه بعد حصول التناسب بين المشبه والمشبّه به من حيث أن المسبوق في كل منهما ما (قوله ما النافية) مثلها همزة الاستفهام وكذا إن النافية عند الرضى وجعل السيوطي إن كلا (قوله كذلك) تأكيد لقوله كما منعوا (قوله فجىء بها إلخ) هذا الشطر تؤكد لما قبله (قوله ولا فرق في ذلك) أى في امتناع تقديم الخبر على ما النافية .

(١) انظر [٣٠٠/١] توضيح المقاصد ، والمساك .

(تنبيهات): الأول أفهم كلامه أنه إذا كان النفي بغير ما يجوز التقديم نحو قائماً لم يزل زيد ، وقاعداً لم يكن عمرو . قال في شرح الكافية عند الجميع ، واستدل له بقول الشاعر :

[١٩٤] وَرَجُّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنَّ رَأْيَتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ
أراد لا يزال يزيد على السن خيراً ، فقدم معمول الخير وهو خيراً على الخير وهو يزيد مع النفي بلا ، وتقديم معمول يؤذن بجواز تقديم العامل غالباً ، لكنه حكى في التسهيل^(١) الخلاف عن الفراء . قلت ومن شواهد الصريحة قوله :

[١٩٥] مَهْ عَاذِلِي فَهَائِمًا لَنْ أَبْرَحَا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى

(قوله لأن نفياً إيجاباً) أى الكلام بدخولها صار إيجاباً لأن مدخولها للنفي وهى للنفي ونفى النفي إيجاب فكانه لم يكن هناك ما النافية المستحقة للتصدير . وأجاب ابن هشام عن دليل ابن كيسان بأن نحو : ما زال زيد قائماً نفى باعتبار اللفظ إيجاب باعتبار المعنى فمنعوا التقديم نظراً إلى اللفظ والاستثناء المفرغ نظراً إلى المعنى . ولما كان التقديم أمراً رجعاً إلى اللفظ نظر فيه إلى اللفظ والاستثناء أمراً رجعاً إلى المعنى لأنه إخراج من معنى الأول نظر فيه إلى المعنى (قوله ورج الفتى) أى الشاب ، للخير أى لفعل الخير ، وما زائدة ، على السن أى على السن زيادته أى كلما ازداد عمره (قوله وهو خير) اقتصر عليه مع قوله على السن معموله أيضاً لأنه ظرف متوسع فيه فلا ينهض دليلاً (قوله على الخير إلخ) كذا في بعض النسخ وفي بعضها على النفي بلا وهو أخصر وأولى لأن الكلام في التقديم على النفي لا في التقديم على الخير (قوله غالباً) احتراز به عن نحو إن في الدار زيدا جالس ، وزيدا لن أضرب وعن نحو عمراً زيد ضرب على رأى البصريين المجيزين تقديم معمول فيه على المبتدأ ، وعن نحو : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ [الضحى : ٩] . (قوله لكنه إلخ) استدراك على قول المصنف في شرح الكافية عند الجميع (قوله الخلاف عن الفراء) أى أنه يمنع التقديم في جميع حروف النفي (قوله ومن شواهد) أى جواز التقديم على النفي بغير ما (قوله بمثل أو أحسن) أى بمثل شمس الضحى فحذف من الأول لدلالة الثاني ، والأحسن أن أو بمعنى بل .

[١٩٤] قاله المعلوم القرئى . وهو من الطويل . ورج أمر من الترجية من الرجاء ، والفتى مفعوله ، وللخير مفعول ثان لرج . وما مصدرية وإن زائدة ، والتقدير ورج الفتى للخير مدة رؤيتك إياه لا يزال يزيد خيراً على طول السن . ويجوز أن يكون على بمعنى مع أى لا يزال يزيد خيراً مع زيادة سنه ، والألف واللام فيه بدل من المضاف إليه وخيراً نصب على أنه مفعول يزيد . ويجوز أن يكون تمييزاً مقدماً على رأى المازى ، والجملة خبر لا يزال . وفيه الشاهد حيث قدم الخير ، والفراء منعه في حروف النفي . والبيت حجة عليه .

[١٩٥] البيت من الرجز ، وقائله مجهول . والشاهد فيه قوله : « فهائماً لن أبرح » حيث تقدم خبر « أبرح » وهو « هائماً » على أبرح ، مع أن أبرح منفياً بلن .

(١) انظر التسهيل ص (٥٤) .

الثاني أفهم أيضا جواز توسط الخبر بين ما والمنفى بها نحو : ما قائما كان زيد ، وما قاعدا زال عمرو ، ومنعه بعضهم والصحيح الجواز . الثالث قوله كذاك يوهم أن هذا المنع مجمع عليه لأنه شبهه بالجمع عليه وإنما أراد التشبيه في أصل المنع دون وصفه لما عرفت من الخلاف (ومنع سبق خبر ليس أصطفي) منع مصدر رفع بالابتداء مضاف إلى مفعوله وهو سبق ، والفاعل محذوف ، وسبق مصدر جر بالإضافة مضاف إلى فاعله وهو خبر ، وليس في محل نصب بالمفعولية ، واصطفي جملة في موضع رفع خبر المبتدأ . والتقدير منع من منع أن يسبق الخبر ليس اصطفي أى اختير ، وهو رأى الكوفيين والمبرد والسيرافي والزجاج وابن السراج والجرجاني^(١) وأنى على في الحلبيات وأكثر المتأخرين ، لضعفها بعدم التصرف وشبهها بما النافية . وحجة من أجاز قوله تعالى : ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم﴾ [هود : ٨] لما علم من أن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل .

(قوله بين ما والمنفى بها) سيصرح الشارح في الخاتمة بأنه إذا دخل على غير زال وأخواتها من أفعال هذا الباب ناف كان المنفى هو الخبر ، وحينئذ لا تستقيم عبارته فكان الأولى أن يقول بين ما والفعل . وقد يجاب بأن المنفى في الظاهر الفعل فهو مراد الشارح بالمنفى (قوله وإنما أراد إلخ) أى وليس هذا مراده وإنما أراد إلخ (قوله لما عرفت من الخلاف) من قوله سابقا وكلاهما جائز عند الكوفيين (قوله ومنع سبق خبر إلخ) الخلاف في غير ليس الاستثنائية إذ لا يتقدم عليها الخبر إجماعا ومثلها لا يكون في الاستثناء وأفهم كلام المصنف جواز تقدم الخبر على غير دام وليس والمنفى بما وهو كذلك فتقول قائما كان زيد . نعم إن رفع الخبر اسما ظاهرا نحو : كان زيد كريما أبوه امتنع تقديمه بدون مرفوعه لئلا يلزم الفصل بينه وبين معموله بأجنبي كما في الفارضى وغيره فإن قدم مرفوعه فالظاهر الجواز . قال الرضى : فإن كان معمول الخبر منصوبا وقدم الخبر دون منصوبه جاز على قبح نحو : ضاربا كان زيد عمرا لأن منصوبه ليس كجزئه ، وإن كان ظرفا أو جارا ومجرورا جاز بلا قبح نحو : ضاربا كان زيد اليوم أو في الدار إذ الظروف يتوسع فيها أهد ثم رأيت المسألة بتفاصيلها الثلاثة في التسهيل . ووقع الخلاف إذا كان الخبر جملة اسمية نحو كان زيد أبوه فاضل أو فعلية نحو كان زيد يقوم أبوه والأصح جواز تقدمه كما في التسهيل (قوله في الحلبيات) هى مسائل أملاها بحلب (قوله لضعفها بعدم التصرف) هذه العلة من طرف جميع المانعين . وقوله وشبهها بما النافية من طرف المانعين من غير الكوفيين لما تقدم من تجويز الكوفيين تقدم الخبر على ما النافية لمنهم وجوب تصديرها (قوله ألا يوم يأتيهم) أى العذاب (قوله من أن تقديم المعمول إلخ) أى غالبا فلا يرد نحو : زيدا لن أضرب . وإنما امتنع تقديم أضرب لضعف عامله بخلاف زيدا ، قاله زكريا (قوله وأجيب إلخ) أجيب أيضا بأن يوم يأتيهم معمول محذوف أى ألا يعرفون يوم يأتيهم

(١) الجرجاني هو عبد القادر بن عبد الرحمن الجرجاني ، أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي ، وكان من كبار أئمة العربية والبيان ، ومن مصنفاته المغنى ل شرح الإيضاح ... والعمدة في التعريف ... والعوامل المائة ... مات سنة ٤٧١ هـ أو ٤٧٤ (انظر البنية ١٠٦/٢) .

وأجيب بأن معمول الخبر هنا ظرف والظروف يتوسع فيها أيضا فإن عسى لا يتقدم خبرها إجماعا لعدم تصرفها مع عدم الاختلاف في فعليتها ، فليس أولى بذلك لمساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها .

(تنبيه): * خبر في كلامه منون ليس مضافا إلى ليس كما عرفت ، وإلا توالى خمس حركات وذلك ممنوع (وَذُو ثَمَامٍ) من أفعال هذا الباب أى التام منها (مَا يَرْفَعُ يَكْتَفِي)

وجملة ليس مصروفا عنهم حال مؤسسة وإن زعم البعض كشيخنا أنها مؤكدة وبأن يوم في محل رفع بالابتداء وفتحته بناء لإضافته إلى الجملة ، وليس مصروفا عنهم خبره وضمير ليس على هذا لليوم وبأن يوم متعلق بليس بناء على الصحيح من جواز تعلق الظرف والجار والمجرور بكان وأخواتها لدلالاتها على الأحداث كما سيأتى (قوله بأن معمول الخبر هنا ظرف إنلخ) قال الروداني فيه : أنه يلزم الجمهور حيثئذ القول بجواز تقديم خبر ليس إذا كان ظرفا أو عدليه وليس كذلك لإطلاقهم المنع اهـ وقد يقال لا لزوم لأن معمول المعمول للناسخ دون المعمول للناسخ ، ولا يلزم من تجويز انتقال الضعيف عن رتبته انتقال القوى عن رتبته فافهم (قوله وأيضا فإن عسى إنلخ) ليس جوابا ثانياً كما يوهمه ظاهر العبارة بل هو تعليل ثالث لامتناع تقدم خبر ليس عليها فكان الأولى تقديمه على قوله وحجة إنلخ ويمكن أن يقال هو معارضة لدليلهم بعد إبطاله (قوله مع عدم الاختلاف في فعليتها) يرده ما تقدم في شرح قوله بتا فعلت من أن بعض الكوفيين زعم حرفية عسى ودفعه شيخنا السيد بأن المراد بالاختلاف المعلوم في عسى والاختلاف الموجود في ليس اختلاف البصريين لا تفاقهم على فعلية عسى وقول بعضهم كالفارسي بحرفية ليس (قوله كما عرفت) أى من قوله : وليس في محل نصب بالمفعولية إذ لو كان خبرا مضافا إلى ليس لقال في محل جر بالجر بالإضافة (قوله وذلك ممنوع) أى في الشعر (قوله وذو ثَمَامٍ إنلخ) فيه إشارة إلى أن التمام الاكتفاء بالرفوع والنقصان الافتقار إلى المنصوب أيضا فتسمية هذه الأفعال ناقصة لنقصانها عن بقية الأفعال بالافتقار إلى شيئين وقيل لنقصانها عنها بتجردها من الحدث . قال المحققون كالرضى أى من الحدث المقيد لأن الدال عليه هو الخبر أما هي فتدل على حدث مطلق يقيد الخبر حتى ليس وحدثها الانتفاء . فإذا قلت : كان زيد قائما أو ليس زيد قائما فكأنك قلت في الأول حصل شيء لزيد حصل القيام . وفي الثاني انتفى شيء عن زيد انتفى القيام فيكون في الكلام إجمال ثم تفصيل وعليه فتعمل في الظرف وقيل لا تدل على الحدث أصلا بل هي لنسبة الحدث الدال عليه خبرها إلى مرفوعها وزمانه ومن قال به المحقق الشريف وهو الموافق لقول كثير من علماء المعاني المسند في باب كان هو الخبر قيد له ، ولقول المنطقيين إن كان رابطة يربط بها المحمول بالموضوع فلا تعمل في الظرف وهو مشكل عندى فيما له مصدر إذ لا معنى للمصدر إلا الحدث اللهم إلا أن يكون أصحاب هذا القول ينكرون مجيء مصدر لشيء منها ، ثم رأيتهم مسطورا ، لكن يرد الإنكار :

أى يستغنى بمرفوعه عن منصوبه كما هو الأصل في الأفعال ، وهذا المرفوع فاعل صريح (وَمَا سِوَاهُ) أى ما سوى المكتفى بمرفوعه (نَاقِصٌ) لافتقاره إلى المنصوب (وَالْتَقْصُ فِي * فُتْيٍ) و (لَيْسَ) و (زَالَ) ماضى يزال التى هى من أفعال الباب (دَائِمًا فُتْيٌ) فلا تستعمل هذه الثلاثة تامة بحال . وما سواها من أفعال الباب يستعمل ناقصًا وتامًا نحو ما شاء الله كان أى حدث . ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ [البقرة : ٢٨٠] ، أى حضر . وتأتى كان بمعنى كفل وبمعنى غزل ، ويقال كان فلان الصبى إذا كفله . وكان الصوف إذا غزله . ونحو : ﴿ فَسَبِّحْهُنَّ حِينَ تَقُومْنَ وَحِينَ تَصْبِحُونَ ﴾ [الروم : ١٧] ، أى حين تدخلون فى المساء وحين تدخلون فى الصباح . ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ [الروم : ١٧] ، أى ما بقيت . وكقوله : [١٩٦]

* وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِير *

إلأن يدعى أنه مصدر التامة وأن التقدير وكونك تفعله أى المذكور قبل من البذل والحلم ، على أن الجملة حال فلما حذف الفعل انفصل الضمير وشمل تعريفه التام كان بمعنى كفل أو غزل لعدم توقف الفعل المتعدل على المفعول . واعلم أن أقرب ما قيل فى لأضر بنه كائنا ما كان أن ما نكرة خبر كائنا واسمها الضمير المستتر فيها وكان تامة صفة لما أى لأضر بنه حالة كونه كائنا شيئاً كان أى كائنا أى شىء وجد (قوله بمرفوعه) فيه إشارة إلى أن الرفع بمعنى المرفوع كما هو الأقرب (قوله فى فُتْيٍ) أى لا يفتح التاء أما مفتوحها فيجىء تاماً بمعنى كسر وأطفاً يقال فتأته عن الأمر كسرتة ، والنار فتأتها أطفأها حكاه المصنف فى شرح التسهيل عن الفراء ، وذكره صاحب القاموس ثم قال عن ابن مالك فى كتابه جمع اللغات المشكلة وعزاه للفراء وهو صحيح وغلط أبو حيان وغيره فى تغليطه اهـ (قوله بحال) أى فى حال (قوله أى حدث) تفسير كان فى المثال الأول يحدث وفى الثانى يحضر من تفسير الشىء بجزئيات معناه مراعاة للأنسية والأوضعية فلا ينافى أن كان التامة التى ليست بمعنى كفل أو غزل معناها ثابت . هذا . وقال الراغب كان فى الآية ناقصة أى وإن كان ذو عُسْرَةٍ غريماً لكم فحذف الخبر لدلالة السياق عليه . واعلم أن الكون مصدر لكان مطلقاً إلا التى بمعنى كفل فمصدرها الكيانة كالحراسة قاله الدمامينى (قوله أى ما بقيت) وتأتى دام التامة بمعنى سكن ومنه الحديث : « لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم » أى الساكن (قوله وبات وبات إلخ) الشاهد فى بات الأولى لأنها التامة أما الثانية فناقصة بمعنى صار اسمها ليلة

[١٩٦] قاله امرؤ القيس بن عانس بالنون قبل السين المهملة الصحاح . وقيل : قاله امرؤ القيس بن حجر الكندى على ما ثبت فى كتاب الشعراء الستة ، وليس بصحيح ، الأول ، نص عليه بن دريد وغيره . وهذا موضع وهم للمحصلين وتامه : * كَلِيلَةُ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ * وهو من قصيدة من الوافر أولها * قوله :

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْإِنْمِدِّ وَلَمَامِ الْخَلْيُ وَلَمْ تَرْقُدِ

الأنمد بفتح الهزرة وسكون التاء المثناة وضم الميم اسم موضع . وقد روى بكسر الهزرة والميم كالأنمد الكحل . والخلى الخالى عن الهموم والأحزان والعائز بعين مهملة وهزرة بعد ألف وهو الذى تدمع له العين وقيل هو نفس الرمد فعل هذا يكون الأرمد صفة مؤكدة . والشاهد فى قوله بات حيث استعملها تامة ولم يحتج فيه إلى خبر . والضمير فيه يرجع إلى نفس الشاعر . وفيه التفات من الخطاب إلى الغيبة . وليلة مرفوع لأنه فاعل بات . والأولى أن يكون الراو للحال : أى وبات والحال إن يبتوتى كانت شديدة دل على شدتها التشبيه المذكور .

وقالوا : بات بالقوم أى نزل بهم ليلا ونحو ظل اليوم أى دام ظله وأضحينا أى دخلنا فى الضحى ومنه قوله :

[١٩٧] إذا الليلة الشَّهَبَاءُ أضْحى جليدها

أى بقى جليدها حتى أضْحى . أى دخل فى الضحى . ويقال صار فلان الشئ بمعنى ضمه إليه ، وصرت إلى زيد تحولت إليه . وقالوا : برح الخفاء وانفك الشئ بمعنى انفصل وبمعنى خلص .

(تنبيهان) : الأول إنما قيدت زال بماضى يزال للاحتراز عن ماضى يزال فإنه فعل

وخبرها له بناء على مذهب الزمخشري أن بات تأتى بمعنى صار والعائر . بالعين المهملة والراء اسم جامد يطلق على القذى الذى تدمع له العين وعلى الرمد يثر فى الجفن الأسفل وعلى كل ما أعل العين كما فى القاموس ، فالأرمد على الثانى صفة لذى العائر مؤكدة وعلى ما عداه مؤسسة وليس العائر فى البيت اسم فاعل من العور بسكون الواو ، لأن معناه كما فى القاموس وغيره الأخذ والإذهاب والذهاب والإتلاف ولا يناسب هنا شئ من هذه المعانى . إذا فهت ما ذكرناه فى البيت علمت ما فى كلام غير واحد كالبعض من الوهم فلا تكن أسير التقليد (قوله بات بالقوم) وكذا يقال بات القوم متعديا بنفسه أى أتاهم ليلا .

(قوله ظل اليوم أى دام ظله) فى التسهيل أن ظل التامة بمعنى دام وبمعنى طال ، ومثل الدمامينى الأول بنحو : لو ظل الظلم هلك الناس ، والثانى بنحو : ظل الليل وظل النبت .

(قوله إذا الليلة الشهباء) أى التى لا غيم فيها ، والجليد البرد الشديد وصدر البيت :

« ومن فعلاقي أننى حسن القرى »

(قوله بمعنى ضمه إليه) أى أو قطعه كما فى التسهيل . قال شارحه الدمامينى نقلا عن المصنف : يقال صار يصره ويصوره أى ضمه أو قطعه اه ومنه بمعنى الضم : ﴿ فصرهن إليك ﴾ [البقرة : ٢٦٠] . وفى الهمع أنها تأتى بمعنى رجع أيضا ومنه : ﴿ ألا إلى الله تصير الأمور ﴾ [الشورى : ٥٣] .

(قوله برح الخفاء) أى ذهب وتأتى بمعنى ظهر أيضا . وقوله بمعنى انفصل وبمعنى خلص معيان لانفك كما فى شرح الجامع والهمع متقاربان .

[٢٩٧] البيت من الطويل ، وقائله عبد الواسع بن أمية ، وهو من شواهد ابن يعيش [١٠٣/٧] والشاهد فيه قوله : « أضْحى جليدها » حيث جاءت « أضْحى تامة » بمعنى دخول الضحا .

تام متعدد معناه ماز ويولون زل ضأنك عن معزك أى مز بعضهم من بعض، ومصدره الزيل، ومن ماضى يزول فإنه فعل تام قاصر معناه الانتقال، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾ [فاطر: ٤١]، ومصدره الزوال. الثانى إذا قلت كان زيد قائما جاز أن تكون كان ناقصة فقائما خبرها، وأن تكون تامة فيكون حالا من فاعلها وإذا قلت كان زيد أخاك وجب أن تكون ناقصة لامتناع وقوع الحال معرفة (وَلَا يَلِيَّ الْعَامِلِ) أى كان وأخواتها (مَعْمُولُ الْخَبَرِ) مطلقا عند جمهور البصريين سواء تقدم الخبر على الاسم نحو كان طعامك آكلا زيد خلافا لابن السراج والفارسي وابن عصفور، أم لم يتقدم نحو كان طعامك زيد آكلا، وأجازه الكوفيون مطلقا تمسكا بقوله: [١٩٨]

(قوله للاحتراز عن ماضى يزيل) مبنى على المشهور من أن يزيل لم يرد مضارع الزال الناقصة أما على ما حكاها الكسائي والفرء من ورود مضارعها وأنهم يقولون لا أزيل أفعل كذا فينبغي أن يقال زال لا بمعنى ماز ولا بمعنى انتقل قاله الدماميني (قوله وجب أن تكون ناقصة) أى ما لم تكن بمعنى كفل (قوله ولا يلى العالم إلخ) للفصل بين العامل ومعموله بمعمول غيره. قاله في التصريح. قال سم: ويفهم منه جواز نحو: زيد كان طعامك آكلا وبه صرح الدماميني لأن الاسم مستتر وهو سابق على معمول الخبر فلا فصل اهـ. واعلم أن مثل هذا التقديم ممنوع في غير هذا الباب كمنعه فيه فلو قيل: جاء عمر يضرب زيد لم يجز لأن سبب المنع إيلاء الفعل معمول غيره فلا يختص بفعل دون فعل، نقله يس عن المصنف. وزيد في مثاله فاعل جاء وفاعل يضرب ضمير مستتر فيه يرجع إلى زيد (قوله سواء تقدم الخبر على الاسم) أى وتقدم المعمول أيضا على الخبر كما مثل أما إذا تقدم الخبر عليه فإنه يجوز إجماعا نحو: كان آكلا طعامك زيد وكذا يجوز تقدمه على العامل نحو: ﴿وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، واعلم أن نحو: كان زيد آكلا طعامك يتحصل فيه أربع وعشرون صورة حاصلة من ضرب ستة في أربعة، لأن التركيب مشتمل على أربعة ألفاظ، وفي تقدم كل واحد منها ستة أو جه حاصلة من التخالف في الألفاظ الثلاثة بعده: مثلا إذا قدمت كان فإن ذكر بعده زيد فإما أن يتقدم الخبر أو معموله، وإن ذكر بعده آكلا فإما أن يتقدم الاسم أو المعمول، وإن ذكر بعده طعامك فإما أن يتقدم الاسم أو الخبر وقس على ذلك، وكلها جائزة عند البصريين إلا كان طعامك زيد آكلا وكان طعامك آكلا زيد و آكلا كان طعامك زيد كما يؤخذ من كلام الناظم.

[١٩٨] قاله الفرزدق همام بهجو به قوما وصفهم بالفجور والخيانة، وشبههم في مشيهم بالليل في طلبهم. والقنفذ يضرب به المثل في السرى يقال هو أسرى من قنفذ. قيل: يحتمل أن يكون مدحا وناء لقوم بأنهم يتفقدون بالليل قاصديهم ولا ينامون عن من ينزل بهم والأول أقرب لأنه قيل إن الفرزدق بهجو به جريرا وإن المراد بقوله عطية هو أبو جرير ومعناه أن أبا جرير هو الذى عودهم ذلك وهو من الطويل. وقنفذ مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف أى هم قنفذ. وهو استعارة بالكناية حيث شبههم بالقنفذ وطوى ذكر المشبه (قوله هداجون) صفته والهداج فعال بالتشديد من الهدجان وهو مشية الشيخ، من هذج من باب ضرب. والباء في بما كان للسببية. والضمير المنصوب في إياهم يرجع إلى رهط جرير إذا كان المراد من عطية أباه وهو اسم كان وخبره عودا (وقوله إياهم) مفعول عود، وفيه الشاهد حيث فصل به بين كان واسمه والحال إنه ليس بظرف ولا مجرور على رأى الكوفيين، فإنهم يجوزون كان طعامك زيد آكلا. وأجاب البصريون بأن في كان ضمير الشأن والجملة خبر كان فلا فصل، أو هي زائدة فلا اسم ولا خبر. و ما موصولة واسم كان مستتر فيه يرجع إلى ما. وعطية مبتدأ وعود خبره. وإياهم مفعول مقدم والعائد محذوف، والتقدير بالذى كان عطية عودهم أو هو ضرورة فلا اعتبار به.

وخرَجَ على زيادة كان أو إضمار اسم مراد به الشأن ، أو راجع إلى ما وعليهن فعطية مبتدأ وقيل ضرورة وهذا التأويل متعين في قوله :

[١٩٩] بَائِثٌ فَوَادَى ذَاتَ الْخَالِ سَالِبَةً فَالْعَيْشُ إِنْ حَمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ
وقوله :

[٢٠٠] لَيْنٌ كَانَ سَلَمَى الثَّيْبِ بِالصَّدِّ مَغْرِيًّا لَقَدْ هَرُنَ السُّلْوَانُ غَنَهَا التَّحْلُمُ
لظهور نصب الخبر . وأصل تركيب النظم ولا يلي معمول الخبر العامل فقدم المفعول وهو العامل وأخر الفاعل وهو معمول الخبر لمراعاة النظم وليعود الضمير إلى أقرب مذكور من قوله : (إلا إذا ظرفاً أئى) أى معمول

(قوله قنافة إلخ) قاله الفرزدق يهجو رهط جرير بالفجور والخيانة ويشبههم بالقنافة في مشيهم ليلاً ، فقوله : قنافة تشبيه بليغ أو استعارة مصرحة وهو جمع قنفذ بقاف مضمومة ثم فاء مضمومة أو مفتوحة فذال معجمة كما في التصريح ، والهداجون من الهدجان وهى مشية الشيخ والباء في بما سببية وعطية قيل هو أبو جرير والشاهد في إيلائه كان معمول عود الذى هو خبرها . وما مر من أن هذا البيت من كلام الفرزدق هو ما في التصريح وشواهد العيني فقول البعض هو من كلام جرير غير صحيح (قوله أو إضمار اسم) أى لكان وقوله : مراد به الشأن أى وحينئذ فعاثد الموصول محذوف أى عودهم به ولا تحتاج جملة الخبر إلى رابط لأن الاسم ضمير الشأن (قوله أو راجع إلى ما) وعليه فعاثد الموصول الضمير المستتر في كان وربط جملة الخبر بالمبتدأ المنسوخ محذوف أى عودهم به (قوله فعطية مبتدأ) ولا يضر تقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ لجوازه عند البصريين كما في سم عن الشيخ خالد (قوله وهذا التأويل) أى جعله ضرورة متعين أى بالنسبة لبقية التأويل المذكورة ، فلا ينافي احتمال فوادی في البيت الأول وسلمى في الثانى للنداء ومعمول سالبة ومغرياً محذوف أى لك . ولا يعارضه في الثانى قوله فيه عنها حيث لم يقل عنك لاحتمال الالتفات فاندفع الاعتراض على الشارح في دعواه التعين (قوله إن حم) بالبناء للمجهول أى قدر (قوله التحلم) أى تكلف الحلم والصبر عنها أو المراد رؤيتها في الحلم بالضم أى المنام والأول أحسن (قوله لظهور نصب الخبر) أى فلا يمكن زيادة كان وبات ولا إضمار ضمير الشأن (قوله إلى أقرب مذكور من قوله إلخ) فيه أن أقرب مذكور من قوله إلا إذا إلخ الخبر وليس الضمير عائداً إليه ، إلا أن المراد مذكور مقصود بالذات والمضاف إليه مذكور لتقييد المضاف فافهم .

[١٩٩] هو من البسيط . وذات الشامة . وهو اسم باتت ، وسالبة خبره . وفوادی مفعول سالبة وفيه الشاهد حيث ولى باتت معمول خبرها وهو فوادی وليس هو بظرف ولا مجرور على رأى الكوفيين ، وحمله البصريون على الضرورة (قوله فالعيش) مبتدأ وخبره من العجب (وقوله إن حم لي عيش) جملة معترضة ، والتقدير إن حم لي عيش فالعيش من العجب ، والجزاء هو قوله فالعيش فلذلك دخله الفاء . وحم على صيغة المجهول معناه قدر .

[٢٠٠] البيت مجهول القائل ، والشاهد فيه قوله : « كان سلمى الثيب مغرياً » حيث جاء بعد كان معمول خبرها وهو « سلمى » والخبر قوله : « مغرياً » ولا يوجد تأويل .

الخبر (أَوْحَرَفَ جَرَّ) مع مجروره فإنه حينئذ يلى العامل اتفاقا نحو كان عندك أو في الدار زيد جالسا زيد للتوسع في الظرف والمجرور (وَمُضْمَرُ الشَّانِ اسْمًا آتَوْ) في العامل (إِنْ وَقَعَ) شيء من كلامهم (مُوْهِمٌ) جواز (مَا آسْتَبَانَ) لك (أَنَّهُ آمْتَنَعَ) كما تقدم بيانه في قوله : فتأخذ هداجون البيت . وقوله :

[٢٠١] فَأَصْبَحُوا وَالتَّوَى عَالِي مُعْرَسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ التَّوَى يُلْقَى الْمَسَاكِينَ

(قوله أو حرف جرّ) أو مانعة خلوّ فتجوز الجمع إذ يجوز أن يقال كان عندك في الدار زيد جالسا أو جالسا زيد (قوله ومضمر الشان) مفعول مقدم لأنو وهو من إضافة الدال إلى المدلول وقوله اسما حال من مضمر أى حالة كونه محكما باسميته لكان فيفيد أن كان الشانية ناقصة وهو الأصح لأنه لم يثبت في كلامهم ضمير الشان إلا مبتدأ في الحال أو في الأصل نحو : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ونحو أشهد أن لا إله إلا الله وقيل تامة فاعلها الضمير والجملة مفسرة وقيل واسطة . (فائدة) : قال في المغنى : ضمير الشان مخالف للقياس من خمسة أوجه : أحدها عوده على ما بعده لزوما فلا يجوز تقدم الجملة المفسرة له ولا شيء منها عليه . ثانيها أن مفسره لا يكون إلا جملة مصرحا بجزءها عند جمهور البصريين . ثالثها أنه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه . رابعها لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه . خامسها أنه ملازم للإفراد فلا يثنى ولا يجمع وإن فسر بحدِيثين أو أحاديث ويذكر باعتبار الشان مثلا ويؤنث باعتبار القصة إن كان في مفسره مؤنث عمدة وتأنيثه حينئذ أولى ولمخالفة القياس من الأوجه الخمسة لا يحسن الحمل عليه إذا أمكن غيره ، ومن ثم ضعف قول الزمخشري في إنه يراكم أن اسم أن ضمير الشان فالأولى كونه ضمير الشيطان ، ويؤيده قراءة وقيله بالنصب إذ ضمير الشان لا يعطف عليه ، واحتمال كونه مفعولا معه مرجوح هنا فلا ينبغي تخريج التنزيل عليه وضعف قول كثير من النحاة أن اسم أن المفتوحة المخففة ضمير الشان فالأولى أن يعاد على غيره إذا أمكن ويؤيده قول سيبويه في أن يا إبراهيم أن تقديره أنك ، وفي كتب إليه ألا تفعل أنه يجزم على النهى وينصب على معنى لئلا ويرفع على أنك اهـ بتلخيص وبعض زيادة ، وأن على الجزم تفسيرية وعلى النصب مصدرية وعلى الرفع مخففة (قوله كما تقدم بيانه) أى كموهم الجواز الذى تقدم بيانه وهو قوله في البيت بما كان إياهم إنخ (قوله وقوله عطف على ما) أى وكالموهم في قوله .

[٢٠١] قاله حميد بن ثور الأرقط أحد البخلاء المشهورين ، وكان الهجاء للضيفان ، وهو من قصيدة من البسيط يصف بها أضيافا نزلوا به فقد لهم تمرا ، وأولها :

لَا مَرْحَبًا بِوُجُوهِ الْقَفُومِ إِذْ خَضُرُوا كَأَنَّهُمْ إِذْ أَنَاخَوْهَا الشَّيَاطِينُ

والتوى مبتدأ ، وعالى معرسهم خبره وقعت حالا ، وهو بضم الميم وفتح العين والراء موضع النزول آخر الليل ، وأراد به الموضع الذى أنزلهم فيه ، فلما أصبحوا رأى من التوى شيئا كثيرا فى معرسهم أنشد هذه القصيدة ، وأشار إلى كثرة أكلهم . واسم ليس مستتر فيه ضمير الشان . وكان التوى منصوب بيلقى من الإلقاء ، والمساكين فاعله ، والجملة خبر ليس ، واستشهد به ابن الناطم للكوفية في تجويزهم كان طعامك زيد آكلا ، وكان طعامك آكلا زيد ، وهذا وهم منه إذ لو كان المساكين اسم ليس لكان يلقي مسندا إلى ضميره وكان يجب أن يقال يلقون أو تلقى بالتاء المثناة من فوق ، ولم يرو إلا بالياء آخر الحروف فوجب توجيهه بما ذكرنا . والواو في وليس للحال فافهم .

في رواية تلقى بالتاء المثناة من فوق ، وبه احتج من أجاز ذلك مع تقديم الخبر . وقال الجمهور التقدير ليس هو أى الشأن ، وقد عرفت أنه إنما يقدر ضمير الشأن حيث أمكن تقديره . ومن الدليل على صحة تقدير ضمير الشأن في كان قوله :

[٢٠٢] إِذَا مُتَّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وَآخَرُ مَثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ (وَقَدْ تَرَادَّ كَانَ فِي حَشْوٍ) أى بين شيئين ، وأكثر ما يكون ذلك بين ما وفعل

(قوله معرسمهم) على صيغة المفعول وهو محل النزول آخر الليل لكن المراد به محل نزولهم ليلاً (قوله في رواية تلقى بالتاء المثناة من فوق) قيد بذلك لأنه لا يكون موهما الجواز ما استبان امتناعه وحجة بحسب الظاهر لجواز إيلاء العامل معمول الخبر عند تقدم الخبر على الاسم الأعلى هذه الرواية ليصح كون المساكين اسم ليس وتلقى خبرها لأنه على رواية يلقى بالتحية وهى الأصح يتعين أن يكون المساكين فاعل يلقى وإلا لقال يلقون ليطابق المساكين في الجمعة . وأما على رواية الفوقية فينبغى عن المطابقة في الجمعية تاء التأنيث بتأويل المساكين بالجملة أو الجماعة . وقصد الشاعر وصفهم بكثرة الأكل من الثمر الذى قدمه لهم حين نزولوا به وكان أحد البخلاء المشهورين (قوله ليس هو أى الشأن) فاسمها ضمير الشأن وكل النوى مفعول تلقى والمساكين فاعل تلقى والجملة خبر ليس (قوله وقد عرفت) أى من قوله : وهذا التأويل متعين إلخ والقصد من هذا الكلام تقييد قول المصنف ومضمم الشأن إلخ (قوله حيث أمكن تقديره) بأن كان مفسر ضمير الشأن جملة مصرحاً بجزءها اسمية أو فعلية (قوله إذا مت إلخ) لا يقال يحتل أنه جاء على لغة من يلزم المثني الألف لأننا نقول بمنعه قوله شامت ومثن بالرفع وتقدير مبتدأ خلاف الظاهر (قوله وقد تراد كان) أى لا تعمل الرفع والنصب بل لا تعمل شيئاً أصلاً كما هو مذهب الفارسي والمحققين ، ونسب إلى الجمهور وهو الأصح ، وذهب جماعة إلى أنها تعمل الرفع فقط ومرفوعها ضمير يرجع إلى مصدرها وهو الكون إن لم يكن ظاهراً أو ضميراً بارزاً ، ومعنى زيادتها على هذا عدم اختلال المعنى بسقوطها فكان زائدة على المذهب الأول لا تامة ولا ناقصة ، وعلى الثاني تامة . فقول المصنف وقد تراد كان أى لا بقيد التمام أو النقصان فاعرفه . ثم هى باقية على دلالتها على الزمن الماضى على المشهور ولهذا كثر زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على المضى . وقال الرضى : لا بل هى لمحض التأكيد فالدالة على الزمن الماضى كما فى نحو ما كان أحسن زيدا كالأزائدة لا زائدة حقيقية ، وتبعه حفيد الموضح ، وبنى على ذلك أن الحكم بزيادتها بين ما وفعل التعجب فيه تجوز وفى كلام شيخنا السيد أنها قد تراد مجردة عن الزمان لمحض التأكيد وقد تراد دالة على الزمن الماضى كما كان أصح إلخ ، ولا تدل على الحدث اتفاقاً على ما أفاده

[٢٠٢] قاله العجير بن عبد الله السلولى . وهو من قصيدة من الطويل . والمعنى إذا مت كان الناس نوعين نوع منهم يشمت فى نوع يشى على بالذى كنت أصنعه فى حياتى . والشاهد فى قوله : كان الناس صنفان حيث وقع اسم كان ضمير الشأن ، فالناس مبتدأ وصنفان خبره . ويروى صنفين على أن يكون الناس اسم كان فلا شاهد حيثئذ . وقوله خبر مبتدأ محذوف أى أحد الصنفين شامت قيل : يجوز أن يكون بدلاً من صنفان . وقوله مثن ، أى على ، وأصنع أى أصنعه لأنه عائد الموصول فانهم .

التعجب (كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ) وما كان أحسن زيِّداً ، وزيدت بين الصفة والموصوف في قوله :

[٢٠٣] فِي غُرْفِ الْجَنَّةِ أَلْعَلِّيَا الَّتِي وَجَبَتْ لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيِ كَانَ مَشْكُورٍ
وجعل منه سيبويه قول الفرزدق :

[٢٠٤] فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ

البعض وهو عندي مشكل لأن مقتضى القول السابق أن لها مرفوعاً بل صريحه دلالتها على الحدث إذ لا يسند في الحقيقة من الأفعال إلا الأحداث ، فالوجه أن عدم دلالتها على الحدث عند من يقول بأنها لا فاعل لها فقط فلا تكن من الغافلين . واعلم أن زيادة كان كثيرة في نفسها فالتقليل المستفاد من قول الناظم وقد تزداد بالنسبة إلى عدم زيادتها أفاده يس .

(فائدة) قال في المعنى : يجوز في كان من نحو إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب نقصانها وتماها وزيادتها وهي أضعفها ، والظرف متعلق بها على التمام وباستقرار محذوف مرفوع على زيادة ومنصوب على النقصان إلا أن قدرت الناقصة شأنية فالاستقرار مرفوع لأنه خبر المبتدأ . وكان في ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِمِهِمْ﴾ [النمل : ٥١] ، تحتل الأوجه الثلاثة لكنها على النقصان لا تكون شأنية لأجل الاستفهام وتقديم الخبر لأن خبر ضمير الشأن لا يكون إلا جملة خبرية متأخرة بجميع أجزائها ، وكيف حال على التمام ، وخبر لكان على النقصان وللمبتدأ على الزيادة اهـ مع زيادة من الشمي (قوله العليا) بضم العين مع القصر وأما بفتحها فمع المد فلا يناسب البيت لوجوب القصر فيه وجعل القصر فيه للضرورة لا ضرورة إليه والأظهر أنه صفة للغرف (قوله وجعل منه سيبويه إلخ) المتجه في البيت ما ذكره الدماميني وفاقا للمبرد وكثير أنها ناقصة والضمير اسمها ولنا خبرها فليست زائدة ، وعلى أنها زائدة فعلى إعمالها هي تامة والضمير فاعلها ، وعلى إعمالها قيل الأصل هم لنا ثم قدم الخبر ووصل الضمير بكان الزائدة إصلاحا للفظ لثلاث يقع الضمير المرفوع المنفصل بجانب الفعل ، وقيل : الضمير توكيد للمستتر في لنا على أن لنا صفة لجيران ثم وصل لما ذكر ، فتحصل في كان في البيت أربعة أقوال أفاده المصريح وعلى القولين الأخيرين يكون هذا الضمير مستثنى من قاعدة أن الضمير لا يتصل إلا بعاملة .

[٢٠٣] البيت من البسيط ، وقائله مجهول والشاهد فيه قوله : « بسعى كان مشكور » حيث جاءت « كان » زائدة بين الموصوف وصفته .

[٢٠٤] قاله الفرزدق من قصيدة من الوافر يمدح بها هشام بن عبد الملك . ويروى وكيف . وروى سيبويه وكيف إذا رأيت ديار قوم (قوله وجيران) عطف على قوم ، ولنا في موضع جر نعت للجيران على تقدير زيادة كانوا لأنهم قالوا إنها زيادة بين الصفة والموصوف أعنى جيران كرام . وقال ابن هشام : وليس من زيادتها قوله فكيف إذا مررت بدار قوم إلى آخره لرفعها الضمير خلافا لسيبويه ، لأنها مسندة إلى الضمير الذي هو الواو وذلك يدل على الاهتمام بها . ورد بأنها لا يمنع إسنادها زيادتها بدليل إلغاء ظننت مسندة متأخرة ومتوسطة . فإن قلت : الواو اسمها ولنا خبرها مقدما والتقدير وجيران كرام كانوا لنا فلا زيادة ، قلت : عدم جواز تقديم الخبر في الأصل منع كون لنا خبرا مقدما .

ورد ذلك عليه لكونها رافعة للضمير ، وليس ذلك مانعا من زيادتها ، كما لم يمنع من إلغائه ظن عند توسطها أو تأخرها إسنادها إلى الفاعل . وبين العاطف والمعطوف عليه كقوله :
 [٢٠٥] فِي لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بُحُورُهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ وَالْإِسْلَامِ
 وبين نعم وفاعلها كقوله :

[٢٠٦] وَلَبَسْتُ سِرْبَالَ الشَّبَابِ أَزُورُهَا وَلَنِعَمَ كَانَ شَيْبَةُ الْمُخْتَالِ
 ومن زيادتها بين جزءي الجملة قول بعض العرب^(١) : وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرْشُبِ
 الكلمة من بنى عيسى لم يوجد كان مثلهم . نعم شذت زيادتها بين الجار والمجرور كقوله :

(قوله ورد ذلك إلخ) الرد مبنى على أن معنى زيادتها أنها لا تعمل أصلا (قوله وليس ذلك) أى رفع كان للضمير وهذا رد للرد وهو مبنى على أن معنى زيادتها صحة سقوطها وإن علمت عند ذكرها ، وقد ينع قياسه بأن الإلغاء ليس كالزيادة فتأمل (قوله في لجة) أى شدة ففيه استعارة تصريحية ، وغمرت بحورها ترشيح (قوله ولبست سربال الشباب) أى تلبست بالأحوال الدالة على الشباب ففيه استعارة تصريحية تبعية في لبست أو أصلية في سربال . والشبيبة الشباب .

(قوله بنت الخرشب) بخاء معجمة مضمومة فراء ساكنة فشين معجمة مضمومة ، فموحدة والكلمة جمع كامل . قال الزمخشري في المستقصى : فاطمة بنت الخرشب الأنمارية ولدت لزيد العيسى الكلمة : ربيعا الكامل ، وقيسا الحافظ ، وعمارة الوهاب ، وأنس الفوارس . وقيل لها : أى بنيك أفضل ؟ فقالت : ربيع بل عمارة بل قيس بل أنس ثكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل ، والله إنهم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها .

(قوله نعم شذت إلخ) استدراك على إطلاق قوله في حشو فإنه يوهم أنها تزداد قياسا حتى بين الجار والمجرور استفيد منه أن زيادتها فيما سبق قياسية وهو الذى أيده سم . وفي شرح ابن عقيل على النظم أنها سماعية فيما عدا التعجب وهو المفهوم من قول الدماميني وزياقتها بعدما التعجبية مقيس ١ هـ وبهذا علم أن نقل شيخنا السيد والبعض عن الدماميني قياسيتها فيما سبق فيه نظر بالنسبة إلى ما عدا التعجب . اللهم إلا أن يكون له قولان .

[٢٠٥] البيت من الكامل ، وقائله الفرزدق ، وهو من شواهد الخزاعة [٣٥/٤] . والشاهد فيه قوله : « في الجاهلية كان والإسلام » فقد زيدت « كان » بين المعطوف والمعطوف عليه ولا عمل لكان .
 [٢٠٦] البيت من الكامل ، قائله مجهول . والشاهد فيه قوله : « نعم شبيبة المختال » فجاءت « كان » آتدة بين « نعم » وفاءها .

(١) هو قيس بن غالب البدرى .

[٢٠٧] سَرَاةُ بَنِي أَيْ بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعَرَابِ
(تنبيهات): الأول أفهم كلامه أنها لا تزداد بلفظ المضارع ، وهو كذلك إلا ما ندر

من قول أم عقيل :

[٢٠٨] أَنْتِ تَكُونُ مَا جَدَّ نَيْلٌ إِذَا تَهَبُّ شَمَالٌ نَيْلٌ

الثاني أفهم قوله في حشو أنها لا تزداد في غيره ، وهو كذلك خلافا للفراء في إجازته زيادتها
آخر . الثالث أفهم أيضا تخصيص الحكم بها أن غيرها من أخواتها لا يزداد ، وهو كذلك إلا ما
شد من قولهم : ما أصبح أبردها وما أمسى أدفاها . روى ذلك الكوفيون . وأجاز أبو على زيادة
أصبح وأمسى في قوله :

[٢٠٩] عَدُوٌّ عَيْنَيْكَ وَشَانِيهِمَا أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولٍ

(قوله سراة) بفتح السين المهملة جمع سرى أى سيد على غير قياس ، تسامى أى تتسامى ، والمُسَوِّمَةُ الخيل المجعول
عليها سومة بضم السين أى علامة لتترك في المرعى ، والعرب العربية ويروى المطهمة الصلاب ، والمطهمة
المتنافسة الأعضاء والصلاب الشداد (قوله من قول أم عقيل) أى وهى تلاعب ولدها عقيل ابن أبى طالب (قوله
نيل) من النيل بالضم أو بالنبالة وهما الفضل ، وشمال كجعفر كما هو أحد لغاته ربح تهب من ناحية القطب
الشمال . ثانيا شأمل كجعفر مقلوب شمال . ثالثها شمال كسحاب . رابعها شمل بسكون الميم . خامسها شمل
بتحريكها ، وبليل بمعنى فاعلة أو مفعولة أى بالة أو مبلولة لما فيها من الندى ، والمراد أنها رطبة وكنت بقولها إذا
تهب إلخ عن الدوام (قوله لا تزداد في غيره) أى الأول والآخر للاعتناء بهما (قوله أبردها إلخ) الضمير ان للدنيا
كما قاله زكريا (قوله وشانيهما) أى باغضيهما^(١) والقصد بقوله مشغول بمشغول الدعاء عليه بعشق شخص
مشغول عنه بعشق غيره ، أو المراد مشغول بمشغول به لأن الحب لا يرضى الشركة في حبيبه .

[٢٠٧] لا يعرف هذا إلا من قبل الفراء ، من الوافر ، ويروى سراة (هـ) بنى أبى بكر بفتح السين جمع سرى ، ولا يعرف فعيل
على فعلة غيره يعنى خيولهم الجياد وهو جمع جواد وهو الفرس النفيس . وارتقاعه بالابتداء ، وتسامى خبره . وأصله تتسامى من
السمو وهو العلو والشاهد في زيادة كان أى على المسومة العرب والعرب التى جعلت عليها علامة وتركت في المرعى . والعرب :
الخيول العربية ويروى المطهمة الصلاب ، يقال : فرس مطهم إذا كان متناسق الأعضاء . وعن الأصمعى : المطهم التام كل شيء
منه على حده . ووجه مطهم مجتمع ومدور .

[٢٠٨] قالته أم عقيل بن أبى طالب وهى ترقصه ، وأنت مبتدأ وما جد خبره ، أى كريم من مجد بالضم ، وتكون زائدة وفيه الشاهد
حيث جاء على لفظ المضارع ومن شرطها إذا كانت زائدة أن تكون بلفظ الماضى وهو شاذ . ونيل خبر بعد خبر من النيل بالضم
وهو الفضل وكذا النبالة . وشمال فعلل بسكون العين وهى التى تهب من ناحية القطب . وبليل بفتح الباء الموحدة بمعنى مبلولة
صفة .

[٢٠٩] البيت من السريع ، وقائله مجهول . والشاهد فيه قوله : « أصبح مشغول بمشغول » حيث زيد « أصبح » بين المبتدأ
والخبر .

(١) قوله : باغضيهما الأول مبغضهما من أبغض ، لأن بغض تعديته رديئة كما في كتب اللغة اهـ (هـ) رواية العينى « جياد » بدل سرات .

وقوله :

[٢١٠] أَعَاذِلْ قُولِي مَا هَوَيْتِ فَأُوِّى كَثِيرًا أَرَى أُمْسَى لَدَيْكَ ذُنُوبِي
وأجاز بعضهم زيادة سائر أفعال الباب إذا لم ينقص المعنى (وَيُخْلِدُوهَا) أى كان
إما وحدها أو مع الاسم وهو الأكثر (وَيُثَقِّنُونَ الْخَبْرَ) على حاله (وَيَعْدُ) أى ولو الشرطيتين
(كَثِيرًا ذَا) الحكم (أَشْتَهَرُ) من ذلك : المرء مجزى بعمله إن خيرًا فخير وإن شرًا فشر .
وقوله :

[٢١١] قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا

(قوله أعاذل إغ) الهزمة للنداء ، وعاذل منادى مرخم ، وأووى من التأويب وهو الترجيع وكثيرا
مفعول ثان لأرى (قوله أى كان) أى هذه المادة لا بقيد الزيادة ولا بقيد الصيغة الماضية لما سيأتى
عن سيبويه فى ولو تمر من تقدير يكون (قوله إما وحدها) فالإقتصار على الخبر فى قوله ويثقفون الخبر
لبقائه على الحالتين فلا ينافى هذا الإقتصار قول الشارح إما وحدها وإن أورد سم وأقره شيخنا والبعض
(قوله وهو الأكثر) أى لأن الفعل ومرفوعه كالشئ الواحد (قوله وبعد إن) الظرف متعلق بأشهر
وكثيرا الأحسن أنه حال من فاعل اشهر ولا تكرار فى الجمع بين الكثرة والشهرة لأنه لا يلزم من
إحدهما الأخرى . قال فى التصريح : والغالب فى أن هذه أن تكون تنويعة (قوله ولو) أى المدرج
ما بعدها فيما قبلها فلا يجوز الأحشف ولو تمرا وإنما كثر حذفها بعدها لأن إن أم أدوات الشرط
العامة ولو أم غير العاملة كما أن كان أم بابها وهم يتوسعون فى الأمهات ما لم يتوسعوا فى غيرها
قاله فى التصريح (قوله المرء إغ) قال شيخنا : والبعض لفظ الحديث : « الناس مجزيون بأعمالهم »
إغ اه وقال شيخنا السيد : المرء مجزى بعمله ليس حديثا وإن صح معناه قاله القليوبى ، ولذلك
حكاه الحافظ فى الهمع بلفظ قيل وكذا غيره اه وهذا قد يفيد أنه لم يرد مطلقا ، ويؤيده تعبير
صاحب التوضيح بقوله وقولهم الناس مجزيون بأعمالهم إغ وكذا فى همع السيوطى فيما رأيته من
نسخه وعلى تسليم ورود الناس مجزيون بأعمالهم إغ يكون الشارح رواه بالمعنى .

[٢١٠] البيت من الطويل ، وقائله مجهول ، والشاهد فيه قوله : « أرى أمسى لديك ذنوبى » حيث زاد أمسى أرى
ومفعوله .

[٢١١] تمامه : . فَمَا اغْتَدَارَكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلَ .

قاله النعمان بن المنذر ملك الحيرة . وهو من قصيدة من البسيط (قوله ما قيل) مفعول قد قيل ناب عن الفاعل .
قوله إن صدقا أى إن كان القول صدقا وإن كان القول كذبا . وفيهما الشاهد حيث حذف كان فيهما وهو حذف
شائع ذائع . (قوله فما اعتذارك) . جزء شرط مقدما فلذلك دخلت الفاء . والتقدير إذا قيل قول فما اعتذارك عنه .

وقوله :

[٢١٢] حَدِبْتُ عَلَى بُطُونِ ضَبَّةٍ كُلِّهَا إِنَّ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا

وفي الحديث : « التمس ولو خاتما من حديد » . وقال الشاعر :

[٢١٣] لَا يَا مَنْ الدَّهْرُ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

(تنبيهان)*: الأول قد تحذف كان مع خبرها ويبقى الاسم ، من ذلك : مع أن المرء

مجزى بعمله إن خير فخير وإن شر فشر برفعهما أى إن كان فى عمله خير فجزاؤه خير ، وإن كان فى عمله شر فجزاؤه شر . وفى هذه المسألة أربعة أوجه مشهورة هذان والثالث نصبهما على تقدير إن كان عمله خيرا فهو يجزى خيرا . والرابع عكس الأول أى رفع الأول ونصب الثانى . وهذا الرابع أضعفها والأول أرجحها ، وما بينهما متوسطان^(١) . ومنه مع لو ألا

(قوله بعمله) أى يجنس عمله لأن العمل ليس مجزيا به بل عليه قاله الناصر أو الباء بمعنى على (قوله حديث إن) حذب بحاء ودال مهملتين كفرح عطف ورق . وضبة بفتح الضاد المعجمة وتشديد الموحدة ، ويروى بكسر الضاد وتشديد النون ، ومدلولوا العلمين متغايران (قوله إن كان فى عمله خير) لم يقدر كان التامة مع الاستغناء معها عن تقدير المنصوب لتوافق حالة النصب ولأن الناقصة أكثر استعمالا من التامة (قوله أربعة أوجه مشهورة) نص فى التسهيل على أنه ربما جر المقرون بأن أو إن لا إذا عاد اسم كان إلى مجرور بحرف قال الدمامينى نحو المرء مقتول بما قتل به إن سيف فسيف أى إن كان قتل بسيف فقتله أيضا بسيف . وحكى يونس : مررت برجل صالح إن لا صالح فطالح أى ألا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح ، وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقديم ذكره لكن هذا مما يسهل الحذف لا مما لا يوجب الاطراد فلا يقال منه إلا ما سمع ، هذا مذهب سيويه ونص المصنف على اطراده اهـ ببعض حذف (قوله وهذا الرابع أضعفها) أفعل التفضيل ليس على بابة بالنسبة إلى الأول كما أن قوله أرجحها ليس على بابة بالنسبة إلى الرابع . وإنما كان أضعف لأن فيه حذف كان وخبرها وحذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعد فاء الجزاء وكلاهما نادر . ومن هذا يعلم أن أرجحية الأولى لسلامته منهما واشتتاله على شيئين مطردين وهما إضمار كان واسمها بعد أن وإضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء وإن توسط الثانى والثالث لسلامة

[٢١٢] قاله النابغة الذبياني وهو من قصيدة من الكامل . حذبت من حذب عليه بكسر الدال إذا عطف ورق . وبطون ضبة كلام إضافي فاعله . وضبة بفتح الضاد المعجمة وتشديد الباء الموحدة ، وهو ضبة ابن إد بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار . ويروى ضنة بكسر الضاد وتشديد النون . وهو ضنة بن عبد بن كثير بن عذرة بن سعد بن هديم . وكذا رواه الأعمى . وقال : ضنة من قضاعة من عذرة . والشاهد فى الشطر الأخير حيث حذف كان فى الموضعين . والتقدير إن كنت ظالما وإن كنت مظلوما .

[٢١٣] هو من البسيط . المعنى لا يأمن غدرات الزمان صاحب بغى وظلم ولو كان ملكا له جنود كثيرة بحيث ضاق عنها السهل والجبل (قوله ذو بغى) فاعل لا يأمن ، والدهر نصب على الظرفية أو مفعول ، أى لا يأمن فى الدهر الحوادث ، أو لا يأمن غدرات الدهر . والشاهد فى قوله ولو ملكا حيث حذف منه كان مع اسمها بعد الشرط . وجنوده مبتدأ والجملة بعده خبره فى محل نصب على أنها صفة للملكا ، والسهل فاعل ، والجبل عطف عليه . والجملة الصغرى محلها الرفع . وهو من البسيط .

طعام ولو تمر ، جوز فيه سيبويه رفع تمر على تقدير ولو يكون عندنا تمر . الثاني قل حذف كان مع غير إن ولو كقوله :

[٢١٤] مِنْ لَدِ شَوْلَا فَإِلَى إِثْلَئِهَا

قدره سيبويه من لد أن كانت شولا (وَبَعْدَ أَنْ) المصدرية (تَغْوِيضُ مَا غَنَهَا) أى عن كان (أَوْثَكَيْبُ) فتحذف كان لذلك وجوباً إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض

كل من أحدهما واشتماله على أحد المطردين ومقتضى هذا أنهما متساويان وبه قال الشلوبين . وقال ابن عصفور : رفعهما أحسن من نصبهما ووجه بأن الحذف في الرفع أقل منه في النصب . وقال الدماميني : الرفع ضعيف من جهة المعنى لأن معنى إن كان في عملهم خير غير مقصود لأن مراد المتكلم إن كان نفس عملهم خير إلا إن كان لهم أعمال منها خير وقد يدفع بأنه على التجريد مثل : ﴿لهم فيها دار الخلد﴾ [فصلت : ٢٨] ، قاله سم (قوله على تقدير ولو يكون عندنا تمر) المناسب عند كم إلا أن يكون استفهام المتكلم من أهل بيته واستفيد منه أن الحذف ليس خاصاً بلفظ الماضي بخلاف الزيادة (قوله من لد شولا) بفتح الشين وسكون الواو مع التنوين جمع شائلة على غير قياس إذ قياس جمعها شوائل ، والشائلة : الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها وأنى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية . والشائل : بلاهاء الناقة التي تشول بذنبها للقاح أى ترفعه لأجله ولا لبن بها أصلاً وجمعها شول بضم الشين وتشديد الواو كرا كع وركع والفاء زائدة . والإتلاء : بالكسر مصدر أتلت الناقة إذا تلاها ولدها أى تبعها أى من زمن كرها شولا إلى زمن تبعية أولادها لها كذا في التصريح وغيره (قوله قدره سيبويه من لد أن كانت شولا) أتى في التقدير بأن لقلة إضافة لدن إلى الجمل . واعتراض بأنه يلزمه حذف الموصول الحرفي وصلته وإبقاء معمولها وهو ممنوع وإن جاز حذف إن وحدها خلافاً لما يوهمه كلام البعض . وأجيب بأنه حل معنى لا حل إعراب وحل الإعراب من لد كانت وإن كانت إضافة لد إلى الجملة قليلة وقدره بعضهم من لد شالت شولا فجعل شولا مصدر الاعماء وهو أقل كلفة من تقدير سيبويه (قوله ارتكب) يوهم خروجه عن القياس وليس كذلك لأنهم عوضوا الحرف عن الجملة في نحو يوثق قياساً فهذا أولى (قوله فتحذف كان) أى وحدها إذ لا يجوز حذف الاسم معها كما صرح به الفارضى (قوله وجوباً) أى عند الجمهور وأجاز المبرد أما كنت منطلقاً انطلقت ، ولم يسمع هذا العمل إلا في ضمير المخاطب ، وأجاز سيبويه أما زيد ذاهباً ذهب .

[٢١٤] هذا من الرجز المشطور أنشده سيبويه في كتابه ، وهو مثل بين العرب (قوله من لد) أصله من لدن . وشولا : بفتح الشين المعجمة وسكون الواو وفي آخره لام ، ومادته تدل على الارتفاع ، لكن اختلف في المراد به ههنا فقليل : مصدر شالت الناقة بذنبها أى رفعتها للضراب فهى شائل بغيرها ، والجمع شول مثل ركع ، والتقدير من لدن شالت شولا . وقال سيبويه : التقدير من لدن كانت شولا ، وفيه الشاهد حيث حذف كان بعد لدن وهو قليل . وقيل : اسم جمع شائلة على غير القياس ، وهى الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها وأنى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية . والتقدير مثل ما قال سيبويه . وقد رجح الأول بأنه روى من لدشول بالخفض وأجيب بأن التقدير من لدشولان شول ، أو زمان شول ، أو كون شول ، فحذف المضاف ، والتقدير الأخير أولى ليتحد المعنى في الرويتين ولكن يحتاج إلى الخبر أى موجوداً فإن قدر الكون مصدر كان التامة لم يحتاج إلى ذلك وقد يرجع الثاني برواية الجر مى من لدشولا بغير التنوين على أن أصله شولاء بالمد ولكن قصر للضرورة ولكنها تقتضى إن المحدث عنه ناقة لانوق . وقيل : شولا نصب على التمييز أو التشبيه بالمفعول به كاتنصاب غدة بعدها فى قولهم لدن غدة ، ولا تقدير في البيت . وهذا مردود باتفاقهم على اختصاص هذا الحكم بغدة (قوله إثلائها) بكسر الهمزة وسكون التاء المثناة من فوق ومن أتلت الناقة إذا تلاها ولدها أى تبعها فهى متلية ، والولد تلو ، والجمع أتلاء بفتح الهمزة .

(كَمَيْلٌ أَمَا أُلْتُ بُرًّا فَاقْتَرَبَ) فَأَنْ مَصْدَرِيَّةٌ وَمَا عَوْضٌ مِنْ كَانَ وَأَنْتَ اسْمُهَا وَبَرًّا خَبَرُهَا ، وَالْأَصْلُ : لِأَنْ كُنْتُ بُرًّا ، فَحُذِفَتْ لَامُ التَّعْلِيلِ لِأَنْ حُذِفَتْ مَعَ أَنْ مَطْرُدٌ ، ثُمَّ حُذِفَتْ كَانَ فَانْفَصَلَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ بِهَا ، ثُمَّ عَوْضٌ عَنْهَا مَا وَأُدْغِمَتْ فِيهَا النُّونُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ : [٢١٥] أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أُلْتُ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ (تَنْبِيهِه) : حُذِفَتْ كَانَ مَعَ مَعْمُولِيهَا بَعْدَ إِنْ فِي قَوْلِهِمْ أَفْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا ، أَيْ إِنْ كُنْتُ

(قَوْلُهُ إِذْ لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْعَوْضِ وَالْمَعْوَضِ) كَمَا لَا يَجُوزُ حُذْفُهُمَا مَعًا فَلَا يُقَالُ إِنْ أَنْتَ بُرَّا ، قَالَ الْفَارُضِيُّ (قَوْلُهُ فَاقْتَرَبَ) الْفَاءُ زَائِدَةٌ دَخَلَتْ تَشْبِيهَا بِفَاءِ الْجَوَابِ لِأَنَّ الْأَوَّلَ سَبَبٌ وَالثَّانِي مَسَبِبٌ (قَوْلُهُ فَأَنْ مَصْدَرِيَّةٌ) أَيْ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا شَرْطِيَّةٌ بِدَلِيلِ الْفَاءِ لِأَنَّهُمْ يَجْزَوْنَ فَتَحَ هَمْزَةٍ إِنْ الشَّرْطِيَّةَ وَنَقَلَ الْبَعْضُ فِي بَعْضِ نَسَخِ حَاشِيَتِهِ الْأَوَّلَ عَنْ غَيْرِ الْبَصَرِيِّينَ وَالثَّانِي عَنْ الْبَصَرِيِّينَ سَبْقَ قَلَمٍ . قَالَ الْفَارُضِيُّ : وَأَنْ الْمَصْدَرِيَّةَ حِينَئِذٍ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ أَوْ جَرٍّ عَلَى الْخِلَافِ فِي مَحَلِّهَا بَعْدَ حُذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ مَعَهَا هـ (قَوْلُهُ وَأَنْتَ اسْمُهَا) أَيْ اسْمُ كَانَ وَقِيلَ الْعَامِلُ نَفْسُ مَا لِنِيَابَتِهَا عَنْ كَانَ فَالْاسْمُ وَالْخَبَرُ لَهَا (قَوْلُهُ وَالْأَصْلُ لِأَنْ كُنْتُ بُرًّا) أَيْ الْأَصْلُ الثَّانِي وَالْأَصْلُ الْأَوَّلُ اقْتَرَبَ لِأَنْ كُنْتُ بُرًّا فَقَدِمَتِ الْعِلَّةُ عَلَى الْمَعْلُولِ ثُمَّ حُذِفَتْ اللَّامُ إِنْجًا مَا قَالَ الشَّارِحُ وَزِيدَتْ الْفَاءُ لِمَا مَرَّ (قَوْلُهُ ثُمَّ حُذِفَتْ كَانَ) أَيْ وَصَلَةُ الْمَوْصُولِ الْحَرْفِيُّ تَجْدَفُ نَحْوَ مَا أَنَّ حَرَاءَ مَكَانَهُ أَيْ مَا ثَبَتَ ، أَفَادَهُ يَسَّ (قَوْلُهُ أَبَا خُرَاشَةَ) يَضُمُّ الْخَاءُ الْمَعْجَمَةُ صَحَائِي وَهُوَ مُنَادِي حُذِفَ مِنْهُ حَرْفُ النَّدَاءِ وَقَوْلُهُ : أَمَا أَنْتَ إِنْجًا مَعْلُولِي الْعَلْتَيْنِ لِدَلَالَةِ الْمَقَامِ وَالْأَصْلُ لِأَنْ كُنْتُ ذَا نَفَرٍ افْتَخَرْتُ عَلَى لَا تَفْتَخِرْ عَلَى فَإِنَّ قَوْمِي إِنْجًا . وَالضَّبْعُ : حَيَوَانٌ مَعْرُوفٌ شَبِهَ بِهِ السَّنَةُ الْمَجْدُبَةُ عَلَى طَرِيقِ الِاسْتِعَارَةِ التَّصْرِيجِيَّةِ وَالْأَكْلُ تَرْشِيحٌ . وَقِيلَ : الضَّبْعُ حَقِيقَةٌ فِيهَا أَيْضًا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ الْمُرَادَ بِهِ الْحَيَوَانُ الْمَعْرُوفُ فَيَكُونُ الْكَلَامُ كُنَايَةً عَنْ عَدَمِ ضَعْفِ قَوْمِهِ لِأَنَّ الْقَوْمَ إِذَا ضَعُفُوا عَائَتْ فِيهِمُ الضُّبَاعُ قَالَهُ السِّيَوطِيُّ فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ .

[٢١٥] قَالَ الْعَبَّاسُ بْنُ مَرَادِاسٍ السَّلْمِيُّ الصَّحَائِي مِنْ الْمُؤَلِّفَةِ قُلُوبِهِمْ ، وَهُوَ مِنَ الْبَسِيطِ يَعْنِي يَا أَبَا خُرَاشَةَ ، وَهُوَ يَضُمُّ الْخَاءَ الْمَعْجَمَةَ . وَاسْمُهُ خَفَافٌ [كَفَرَابٌ] ابْنُ نَدْبَةَ النَّوْنِ ، وَهُوَ أَيْضًا صَحَائِي وَأَحَدُ أَغْرِبَةِ الْعَرَبِ ، وَأَحَدُ فَرَسَانَ قَيْسٍ وَشَعْرَانِهَا (قَوْلُهُ أَمَا) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ مَرْكَبَةٌ مِنْ كَلِمَتَيْنِ الثَّانِيَّةِ عَوْضٌ مِنْ كَانَ مُحَذُوفَةٌ ، وَأَصْلُهُ لِأَنْ كُنْتُ ، فَحُذِفَتْ اللَّامُ تَنَاسِيًا ، ثُمَّ حُذِفَتْ كَانَ لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ ثُمَّ جَاءَ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ خَلْفًا عَنِ الْمُتَّصِلِ ، ثُمَّ عَوْضَتْ عَنْ كَانَ مَا الزَّائِدَةُ قَبْلَ الضَّمِيرِ ، وَالتَّرْتِيبُ حُذْفُهَا لِثَلَاثِ مَجْتَمِعِ الْعَوْضِ وَالْمَعْوَضِ مِنْهُ ، ثُمَّ أَدْغَمَ نُونُهَا فِي الْمِيمِ فَصَارَ مَا أَنْتَ وَفِيهِ الشَّاهِدُ حَيْثُ حُذِفَ كَانَ بَعْدَ إِنْ النَّاصِبَةِ ، وَقِيلَ هِيَ كَلِمَتَانِ الثَّانِيَّةِ عَوْضٌ عَنْ كَانَ مُحَذُوفَةٌ ، وَالْأَوَّلَى إِنْ الْمَصْدَرِيَّةَ عِنْدَ الْبَصَرِيِّ ، وَالشَّرْطِيَّةَ عِنْدَ الْكُوفِيِّ . وَزَعَمُوا أَنَّ الْمَفْتُوحَةَ قَدْ تَحَادَى بِهَا ، وَيُؤَيِّدُهُ رَوَايَةُ ابْنِ دَرِيدٍ إِمَّا كُنْتُ بِالْكَسْرِ وَبَذَكَرَ كَانَ ، وَجِيءَ الْفَاءُ بَعْدَهَا . وَقِيلَ : هِيَ مَرْكَبَةٌ مِنْ إِنْ وَمَا الَّتِي تَدْخُلُ لِلتَّأَكِيدِ . وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ وَأَبُو الْفَتْحِ : مَا فِي إِمَّا هِيَ الرَّافِعَةُ وَالنَّاصِبَةُ لِأَنَّهَا عَاقِبَتِ الْفِعْلَ الرَّافِعَ النَّاصِبَ . يَعْنِي إِنْ كَانَ فَعَلَتْ عَمَلَهُ فِيهَا (قَوْلُهُ ذَا نَفَرٍ) خَبَرُ كَانَ وَالْفَاءُ فِي فَإِنَّ قِيلَ زَائِدَةٌ ، وَالصَّوَابُ أَنَّهَا رَابِطَةٌ لِمَا بَعْدَهَا بِالْأَمْرِ الْمُسْتَفَادِ مِنَ السَّابِقِ لِأَنَّ الْمَعْنَى تَنَبَّهَ يَا أَبَا خُرَاشَةَ إِنْ كُنْتُ كَبِيرَ الْقَوْمِ عَزِيزًا ، فَإِنَّ قَوْمِي مَعْرُوفُونَ لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ ، أَيْ السَّنَةُ الْمَجْدُبَةُ مِنَ الْقَلَّةِ وَالضَّعْفِ وَهُوَ بَفَتْحِ الضَّادِ وَضَمِّ الْبَاءِ . قِيلَ هُوَ عَلَى التَّشْبِيهِ . وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي الْإِيضَاحِ : هُوَ اسْمٌ لِلْسَّنَةِ الْمَجْدُبَةِ يَعْنِي عَنِ الْحَقِيقَةِ ، وَيُرْوَى فَإِنَّ قَوْمَكَ . وَهَذَا وَهُمْ لِأَنَّهُ خِلَافُ مَا قَصَدَهُ الشَّاعِرُ .

لا تفعل غيره، فما عوض عن كان، ولا نافية للخبر ومنه قوله:
 [٢١٦] أَمْرَعَتِ الْأَرْضُ لَوْ أَنَّ مَالًا لَوْ أَنَّ نُوْقًا لَكَ أَوْ جَمَالًا
 * أَوْ ثَلَّةً مِنْ غَنَمٍ إِمَّا لَا *

التقدير إن كنت لا تجددين غيرها (وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ) ناقصة كانت أو تامة (مُنْجَزِمٌ) بالسكون لم يتصل به ضمير نصب وقد وليه متحرك (لُحْذَفُ نُونٌ) هي لام الفعل تخفيفا (وَهُوَ حَذَفٌ) جائز (مَا التَّنْزِيمُ) نحو: ﴿وَإِنْ تِلْكَ حَسَنَةٌ﴾ [النساء: ٤٠]، في القراءتين بخلاف نحو: ﴿مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ﴾ [يوسف: ٩]، ﴿وَتَكُونُ لَكُمَا الْكِبْرِيَاءُ﴾ [يونس: ٧٨]، ﴿وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ﴾ [يوسف: ٩]، (إِنْ يَكُنْ فَلَنْ تَسْلُطَ عَلَيْهِ) ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٨]، وخالف في هذا أخيرا يونس فأجاز الحذف حيثئذ تمسكا بقوله:
 [٢١٧] فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمَرْأَةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبْدَتْ الْمَرْأَةُ جِبْهَةً ضَيْغَمٍ

(قوله حذف كان) أى وجوبا وقوله مع معموليها جعله المصنف من حذفها مع اسمها فقط لأن لا من الخبر فكأنه لم يحذف لبقاء بعضه (قوله بعد إن في قولهم إِنْ) نقل في التصريح عن الكوفيين جواز حذف الثلاثة بلا عوض فإذا قيل لك: لا تأت الأمر فإنه جائز أن تقول أنا آتية وإن ومنه قالت وأنن (قوله فما عوض عن كان) قضيته أنها ليست عوضا عن اسمها وخبرها أيضا فيكونان حذفًا بلا تعويض (قوله ولا نافية للخبر) الظاهر أن لا جزء من الخبر أى وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه. هذا. وجعل اللقائي ما زائدة لتأكيد إن الشرطية من غير تقدير لكان كما في: ﴿فَأَمَّا قَرِينٌ﴾ [مريم: ٢٦]، ولا داخلة على فعل الشرط واستحسن هذا غير واحد لأنه أقل تكلفا وضعفه الروداني بأن ما لا تزداد قبل الشرط المنفى بلا وبأن الجواب لا يحذف إلا إن كان الشرط ماضيا لفظا أو معنى والشرط على زعمه مستقبل وجواب الشرط على كل محذوف لدلالة أفعل قبله عليه، والتقدير فافعل هذا (قوله أمرعت) أى أخصبت والثلة بضم المثلة وقد تفتح القطعة من الشيء والظاهر أن لو في الموضعين للتمنى كما في: ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ [البقرة: ١٦٧]، وخبر أن في الموضع الأول محذوف تقديره لك (قوله ومن مضارع إِنْ) متعلق بتحذف. والحاصل أن نون مضارع كان تحذف بخمسة شروط ذكر المصنف والشارح منها أربعة والخامس أن يكون وصلا لا وقفا (قوله تحذف نون) أى لكثرة الاستعمال وشبهها بحروف العلة (قوله في القراءتين) أى قراءة الرفع على التمام والنصب على التقصان.

[٢١٦] البيت وما بعده من الرجز، والقائل مجهول، والشاهد فيه قوله: «إمّا لا» حيث حذف «كان» مع اسمها، وعوض عنها «ما».

[٢١٧] قاله الخنجر بن صخر الأسدي، وهو من الطويل. والمرأة بكسر الميم آلة مشهورة، فكأنه نظر وجهه فيها فلم يره حسنا فتسلى بأنه يشبه الأسد. الفاء في فإن لم تك للعطف إن تقدمه شيء. وتك أصله تكن والشاهد في حذف نونه مع وقوعها بعد الجازم وهو قبل الساكن، روى ذلك عن يونس والكوفية. والوسامة: الحسن والجمال من وسم. والضغيم: الأسد من الضغم وهو العض. والياء فيه زائدة.

وحمل على الضرورة ، قال الناظم ويقول أقول ، إذ لا ضرورة لإمكان أن يقال فإن تكن المرأة أخفت وسامة ، وقد قرئ شاذاً : « لم يك كفروا » .

(خاتمة) إذا دخل على غير زال وأخواتها من أفعال هذا الباب ناف فالمنفى هو الخبر نحو ما كان زيد عالماً فإن قصد الإيجاب قرن الخبر بإلا نحو : ما كان زيدا إلا عالماً فإن كان الخبر من الكلمات الملازمة للنفي نحو يعيج لم يجز أن يقترن بإلا ، فلا يقال في ما كان زيد يعيج بالدواء : ما كان زيدا لا يعيج . ومعنى يعيج ينتفع ، وحكم ليس حكم ما

(قوله بخلاف نحو من تكون. إلخ) خرج هو وما بعده بالجزم وقوله : وتكونوا إلخ بالسكون وقوله : إن يكنه إلخ بقوله لم يتصل إلخ وقوله : لم يك إلخ بقوله وقد وليه متحرك (قوله فإن تك المرأة إلخ) كأنه نظر وجهه فلم يره حسناً فتسلى بأنه يشبه وجه الضيغم وهو الأسد من الضغم وهو العض (قوله إذ لا ضرورة إلخ) مبنى على مذهبه في الضرورة وقد مر ما فيه وقوله : لا مكان أن يقال فإن تكن المرأة أخفت وسامة فيه أن هذا أخص من كلام الشاعر لأن الشرط على هذا إخفاء الوسامة المقتضى ثبوتها في نفسها والشرط على كلام الشاعر عدم إبداء الوسامة الصادق بانتفائها في نفسها فتأمل (قوله نحو يعيج) أى التى بمعنى ينتفع كما سيذكره الشارح أما عاج التى بمعنى أقام أو وقف أو رجع أو أمال فلا يختص بالنفى ، ونحو يعيج أحد وديار وعريب ، فلا يقال ما كان مثلك إلا أحداً (قوله فى كل ما ذكر) أى فى أن المنفى هو الخبر وفى أنه إذا قصد الإيجاب قرن الخبر بإلا وفى أنه إذا كان الخبر ملازماً للنفى لم يجز أن يقترن بإلا . بقى أن ليس وما كان يشتركان فى شيء آخر نبه عليه فى التسهيل . وعبارته مع زيادة من الدمامين عليه : وتختص ليس بجواز اقتران خبرها بواو وإن كان جملة موجبة بإلا كقوله :

ليس شيء إلا وفيه إذا ما قابلته عين البصير اعتبار

ومنع بعضهم ذلك وتأول البيت إما على حذف الخبر والجملة حال أو على زيادة الواو ويشاركها فى ذلك كان بعد نفي كقوله :

ما كان من بشر إلا وميته محبومة لكن الآجال تختلف

وربما شبت الجملة المخبر بها فى هذا الباب بالحالية فوليت الواو مطلقاً كقوله :

وكانوا أناساً يتفحون فأصبحوا وأكثر ما يعطونك النظر الشذر

فظلوا ومنهم سابق دمه له وآخر يشي دمة العين بالمهل

وهذا إنما أجازه الأخفش دون غيره من البصريين ولا حجة فى البيتين لاحتمال أصبح وظل فهما للتمام وجعل الجملة حالية ، أو يقال هما ناقصان والخبر محذوف اهـ. وقال فى التسهيل : ورفع ما بعد

كان في كل ما ذكر . وأما زال وأخواتها فنفيها إيجاب فلا يقترن خبرها بإلا كما لا يقترن بها خبر الحالية من نفي لتساويهما في اقتضاء ثبوت الخبر وما أوهم خلاف ذلك فمؤول كقوله :

[٢١٨] حَرَّاجِيحُ لَا تُشْفَكُ إِلَّا مُنَاحَةٌ عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلْدًا قَفْرًا
أى ما تنفصل عن الإتعاب إلا في حال إناختها على الخسف إلى أن نرمى بها بلدا قفرا ،

إلا في نحو ليس الطيب إلا المسك لغة تميم اه أى حملا لها عند انتقاض نفيها على ما في الإهمال كما في المغنى . قال الدمامينى : حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء ثم نقل في رد نحو هذا التركيب إلى اللغة المشهورة تأويلات منها أن الطيب اسمها وإلا المسك نعت للاسم لأن تعريفه تعريف الجنس والخبر محذوف أى ليس طيب غير المسك موجودا ، وأورد عليه أن فيه التزام حذف الخبر بلا ساد مسده ثم قال : قال ابن هشام : وما تقدم من نقل أى عمرو أن ذلك لغة تميم يرد هذه التأويلات اه وقوله موجودا عبارة المغنى طيب .

(قوله فنفيها إيجاب) أى باعتبار مآل المعنى لما مر من أنها للنفي ونفى النفي إيجاب (قوله فلا يقترن خبرها بإلا) أى لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب إلا في الفضلات على قلة والخبر ليس فضلة فلا يجوز ما زال زيدا لا قائما لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات إلا القيام . (قوله فمؤول) أى بوجهين أولهما أحسنهما للاعتراض على ثانيهما بأن عامل الحال إن جعل تنفك ففيه أن ما قبل إلا لا يعمل فيما بعد المستثنى إلا في تابعه أو في المستثنى منه وعلى الخسف ليس واحدا منهما ، وإن جعل الظرف لزم تقدم المستثنى في الاستثناء المفرغ على عامله وقد منعه البصريون وتقدم الحال على عاملها الظرف وهو نادر وبأن الاستثناء المفرغ في الفضلات قليل في الإيجاب . وخرج ابن جنى البيت على أن تنفك ناقصة وإلا زائدة كما يجوز الواحدى في قوله تعالى : ﴿ كَمَثَلِ الذِّى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دَعَاءً وَنِدَاءً ﴾ [البقرة : ١٧١] .

(قوله حجاجيح) جمع حرجوج بحاء مهملة فراء فجيمين بينهما واو كعصفور وهى الناقة السمينة أو الشديدة أو الضامرة والمراد بالخسف حبسها عن المرعى يعنى أنها تناخ معدة للسير فلا ترسل من أجل ذلك إلى المرعى ، وأو بمعنى إلى أن كما صنع الشارح تبعا للمرادى فتسكين الياء للضرورة على رواية نرمى بالنون . قال الدمامينى : وأحسن منه جعلها عاطفة على مناخة ونائب فاعل يرمى على روايته بالتحية قولها بها .

فتنفك هنا تامة ، ويجوز أن تكون ناقصة وخبرها على الخسف ، ومناخة منصوب على الحال أى لا تنفك على الخسف إلا فى حال إناختها والله أعلم .

[فصل فى ما ولا ولات وإن المشبهات بليس]

إنما شبهت هذه بليس فى العمل لمشابتها إياها فى المعنى . وإنما أفردت عن باب كان لأنها حروف وتلك أفعال (إِعْمَالٌ لَيْسَ أَعْمِلْتُ مَا) النافية نحو ما هذا بشرا وما هن أمهاتهم ، وهذه لغة الحجازيين وأهملها بنو تميم وهو القياس لعدم اختصاصها بالأسماء . ولا عملها عند الحجازيين شروط أشار إليها بقوله (دُونَ إِنْ * مَعَ بَقَا أَلْتَفَى وَتَرْتِيبِ زُكِّنَ) أى علم . فإن فقد

(قوله إلا فى حال إناختها إلخ) أى فهى تنتقل من مشقة إلى مشقة . وقوله على الخسف أى على وجه الخسف .

[فصل فى ما ولا ولات وإن المشبهات بليس]

أى فى العمل كما أشار إليه الشارح (قوله لمشابتها إياها فى المعنى) وهو النفى . والمثبت لإعمالها عمل ليس هو الاستقراء وتلك المشابهة علة إعمال العرب إياها عمل ليس لأن المثبت قياسنا إياها على ليس وتلك المشابهة جامع القياس إذ لا قياس مع النص ، فالاعتراض بأن هذا قياس فى اللغة وهو ممتنع ساقط جدا نعم ، قال سم : إنما يظهر التعليل بمشابتها ليس فى المعنى لو كان عمل ليس لما فيها من النفى وليس كذلك بدليل عملها مع انتقاض نفيها (قوله لأنها حروف) إن قلت : الفعل أقوى من الحرف فهلا قدم عليها أفعال المقاربة . قلت : لأنها أظهر شيها بباب كان من حيث ظهور عملها الرفع والنصب كثيرا لكثرة مجيء خبرها مفردا بخلاف أفعال المقاربة ومن حيث موافقتها لبعض باب كان معنى وعملها بخلاف أفعال المقاربة (قوله أعملت ما) أى عند البصريين وجعل الكوفيون المرفوع مبتدأ والمنصوب خبره على نزع الخافض وهى وإن عند الإطلاق لنفى الحال كليس كما فى الهمع (قوله وأهملها بنو تميم) بلغتهم قرأ ابن مسعود ما هذا بشر بالرفع ونقل عن عاصم ما هن أمهاتهم بالرفع (قوله شروط) أى أربعة ذكر الناظم منها ثلاثة صراحة وواحدا ضمنا فى قوله وسبق حرف جر إلخ فإنه تضمن أن شرط عملها لا يتقدم معمول خبرها وهو غير ظرف على اسمها . وزاد قوم شرطين آخرين ألا تتكرر ما نحو ما زيد قائم وألا يبدل من خبرها موجب بإلا نحو ما زيد شيء إلا شيء لا يعبا به ، وتركهما المصنف لأن الأول إن كان المراد منه ألا تتكرر على أن الثانية نافية مؤسسة فهو داخل فى شرط بقاء النفى لأن نفى النفى إزالة للنفى ، وإن كان المراد منه ألا تتكرر على أن الثانية نافية مؤكدة فهو ضعيف كما ستعرفه . والثانى له داخل فى شرط بقاء النفى لأن إيجاب البديل للمبدل منه مع أن ابن عقيل رجح فى شرحه على الناظم أن إبدال موجب من خبرها لا يبطل عملها وعليه مشى الشارح فى الاستثناء جاعلاً رفع البديل

شرط من هذه الشروط بطل عملها نحو: ما إن زيد قائم فما حرف نفى مهملة وإن زائدة وزيد مبتدأ وقائم خبره. ومنه قوله:

[٢١٩] بَيْسِي عُذَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبْتُمْ وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ

وأما رواية يعقوب بن السكيت ذهباً بالنصب فمخرجة على أن إن نافية مؤكدة لما لا زائدة وكذا إذا انتقض النفي بإلا نحو: ﴿وما محمد إلا رسول﴾ [آل عمران: ١٤٤] فأما قوله:

على محل الخبر . وعبرة المغنى إذا قلت ليس زيد شيئاً لا يعبأ به جاز كون النصب على الاستثناء أو البطلان فإن جئت بما مكان ليس بطلت البدلية لأن ما لا تعمل في الموجب اهـ . قال الشاطبي : لا تعمل ما إلا بهذه الشروط بخلاف ليس فإنها تعمل دون شرط منها وأورد عليه سم ألا تلى ليس كما اعترف به بعد ذلك يعنى ومقتضى عموم قوله دون شرط منها أن ليس تعمل وإن وليها إن مع أنها لا تلى ليس أصلاً هذا مراد سم ولم يفهم البعض مراده فقال ما قال .

(قوله دون أن) أى الزيدة لا النافية المؤكدة بها كما يستفاد من قول الشارح فمخرجة على أن إن نافية إلخ وبالأولى تأكيد ما النافية بما نافية أخرى فلا يبطل عملها كما يصرح به كلام المصنف فى شرح التسهيل واعتمده الدمامينى والمرادى وإن خالف فى ذلك بعضهم كما مر ، وقد يتبادر من هذا الكلام أن تعقيب ما النافية بما أخرى زائدة لا نافية مبطل للعمل فليُنظر . وإنما لم يعمل مع أن بعدها عن شبه ليس بوقوع إن بعدها وقيل لضعفها عن تخطي إن وكذا يقال فى زيادة ما بعدها إن قلنا بإبطالها العمل .

(قوله مع بقا النفي) أى نفي الخبر فلا يضر انتقاض نفي معمول خبرها نحو ما زيد ضاربا إلا عمرا سم (قوله أى علم) أى من باب المبتدأ والخبر فإنه علم منه أن حق المبتدأ التقديم والخبر التأخر (قوله بنى عُذَانَةَ) بضم الغين المعجمة . والصريف الفضة . والخزف الفخار .

(قوله لا زائدة) أى كما هى على رواية الإهمال فالتأكيد بأن على أنها نافية لفظي لأنه بمنزلة تكرير ما وعلى أنها زائدة معنوي كالتأكيد بسائر الحروف الزائدة وكذا فى حاشية السيوطي على المغنى (قوله وكذا) أى كوجود أن إذا انتقض إلخ وهذه الجملة معطوفة على محذوف قبل قوله نحو ما إن زيد قائم تقديره فيبطل عملها إذا وجدت إن نحو إلخ والمعطوف والمعطوف عليه تفصيل لقوله فإن فقد شرط إلخ فانتظمت عبارة الشارح .

[٢٢٠] وَمَا أَلْدَهْرُ إِلَّا مَنَجْنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا

فشاذ أو مؤول . وكذا يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها نحو ما قام زيد . ومنه قوله :

[٢٢١] وَمَا حُدِّلَ قَوْمِي فَأُخْضِعَ لِلْعَدَا وَلَكِنْ إِذَا أَدْعَوْهُمْ فَهُمْ هُمْ

وأما قول الفرزدق :

[٢٢٢] فَأَصْبَحُوا قَدْ أَغَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ

فشاذ وقيل غلط سببه أنه تميمي وأراد أن يتكلم بلغة الحجاز ، ولم يدر أن من شرط النصب

(قوله بالـ) خرج الانتقاض بغير فلا يبطل العمل عند البصريين نحو : ما زيد غير قائم (قوله وما الدهر)

قال الناصر : المراد به نفس الفلك مجازا لا حركته فيكون اسم عين فصيح أنه من باب ما زيد إلا سيرا والمنجون الدولاب الذي يسقى عليه الماء وضم داله أكثر من فتحها (قوله أو مؤول) يجعله من باب ما زيد إلا سيرا . والأصل وما الدهر إلا يدور دوران منجون وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذبا أى تعذبا فهما منصوبان على المفعولية المطلقة لفعلين محذوفين مختلفين بتقدير مضاف في الأول وجعل معذبا مصدرا ميميا بمعنى تعذبا أو مؤول يجعلهما مفعولين لفعلين محذوفين متحدين أى يشبه منجوننا ويشبه معذبا وهذا أقل كلفة (قوله نحو ما قائم زيد) أى على جعل قائم خبرا أما على جعله مبتدأ رافعا لمكتفى به عن الخبر فلا إشكال في بقاء العمل لبقاء التركيب والمرفوع بالمبتدأ في هذه الحالة فاعل بالوصف أغنى عن خير ما على ما تقدم قاله شيخنا السيد (قوله وقيل غلط) أى لحن وفيه أن المعروف أن العري لا يقدر أن يلحن كما أنه لا يقدر أن ينطق بغير لغته كذا في

[شواهد ما ولا ولا ولن المشبهات بليس]

[٢٢٠] منع بعضهم الاحتجاج به وهو من الطويل أى وما الزمان إلا يدور دوران منجون تارة يرفع وتارة يضع ، وهو بفتح الميم الدولاب التي يستقى عليها . فيكون انتصابه كنصب المصادر ، أو بفعل محذوف أى وما الدهر إلا يشبه منجوننا . وزعم ابن باب شاذ أن أصله إلا كمنجونون ثم حذف الجار فانتصب المجرور ورواه المازني . أرى الدهر إلا (منجوننا) بأهله ثم حكم بزيادة إلا وتبعه ابن مالك فيه . والأول هو المحفوظ ، والشاهد في منجوننا ومعذبا حيث نصبا مع بطلان عمل ما بدخول إلا . قال ابن الناطم : هذا نادر وسكت عن تأويله وقد ذكرناه .

[٢٢١] هو من الطويل . وخذل بضم الخاء جمع خاذل من خذله إذا ترك عونه . ونصره وهو خير ما . وقومى اسمه وفيه الشاهد حيث أبطل فيه عمل ما لتقدم خبرها على اسمها (قوله فأخضع) بالنصب لأنه جواب النفي والتقدير فإننا أخضع . والعدى بكسر العين جمع عدى (قوله فهم هم) مبتدأ وخبر جواب الشرط فلذلك دخلت عليها الفاء أى هم الكاملون في الشجاعة الكاملة .

[٢٢٢] قاله الفرزدق . وهو من قصيدة من البسيط يمدح بها عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه . فأصبحوا بمعنى صاروا . وقوله قد أعاد له نعمتهم . حال ، ويروى دولتهم . وإذ للتعليل . وهم قریش مبتدأ وخبر . وإذ الثاني عطف عليه ، والشاهد في مثلهم حيث نصب مع تقدمه على اسم ما وهو نادر . قيل : هذا من غلط الفرزدق لانه تميمي وليس من لغته نصب الخبر ، فقصد أن يتكلم باللغة الحجازية ولم يعلم أن من شرط نصب الخبر تأخره فغلط . وقيل : هو نصب على الحال لأنه صفة لبشر ، وصفة النكرة إذا تقدمت عليها نصبت على الحال . والتقدير وإذ ما في الدنيا بشر حال كونه مثلهم . وقيل : ظرف والتقدير وإذ ما مكانهم بنبر أى في مثل حالهم .

عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر وقيل مؤول .

(تنبيهان): الأول في التسهيل : وقد تعمل متوسطا خبرها وموجبا بإلا وفاقا لسيبويه في الأول وليونس في الثاني^(١) . الثاني اقتضى إطلاقه منع العمل عند توسط الخبر ولو كان ظرفا أو مجرورا . قال في شرح الكافية^(٢) : من النحويين من يرى عمل ما إذا تقدم خبرها وكان ظرفا أو مجرورا وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور **(وَسَبَقَ حَرْفُ جَرٍّ)** مع مجروره

الروداني . ثم قال : والذي ينبغي ألا يشك فيه أن ذلك إذا ترك العرى وسليقته أما لو أراد النطق بالخطأ أو بلغة غيره فلا يشك في أنه لا يعجز عن ذلك . وقد تكلمت العرب بلغة الحبش واللغة العبرانية وغيرها وأبو الأسود عري ، وقد حكى قول بنته لأمير المؤمنين عليّ ما أشد الحر بالرفع ، فقول سيبويه في قصته مع الكسائي في مسألة كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي مرهم يا أمير المؤمنين أن ينطقوا بذلك لابد من تأويله كأن يقال المراد من لم يسمع مقالة الكسائي ولم يدر القصة أو نحو ذلك مما يقتضى نطقهم على سليقتهم الذي هو المعيار اهـ وهو كلام في غاية النفاسة طالما جرى في نفسى **(قوله وقيل مؤول)** أى بأن فتحته بناء لإضافته إلى مبنى فهو في محل رفع بالابتداء أو بأن الخبر محذوف أى موجود ومثلهم حال من الضمير في الخبر وإنما قدرنا الخبر مرفوعا لما علم من أن الشاعر تيمى **(قوله وفاقا لسيبويه في الأول)** رد بأن المنصوص عن سيبويه المنع والمجوز إنما هو الجرعى والفراء **(قوله اقتضى إطلاقه)** لا يقال قوله وسبق إلخ يقيد هذا الإطلاق لشموله نفس الخبر ومعموله والتثليل بالمعمول في قوله كما لا يخفى لا يخصص والقاعدة حمل المطلق على المقيد لأننا نقول عادته إعطاء الحكم بالمثل مع أن التعميم مبنى على مذهب ابن عصفور المخالف للجمهور ومنهم المصنف **(قوله وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور)** وتأيد به بقياسه على معمول الخبر بالفرق بأنه يتوسع في الفضلة ما لا يتوسع في العدة . فإن قيل : قد اغتفروا تقدم خبر إن وأخواتها على اسمها إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا . أجب بأن هذه الحروف ضعيفة لأنها فرع الفرع لأنها محمولة على ليس وليس محمولة على كان على ما قيل بخلاف إن وأخواتها **(قوله وسبق إلخ)** أشار به كما تقدم إلى شرط رابع وهو ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها إذا كان غير ظرف أو جار ومجرور لأن هذه الأحرف ضعيفة العمل فلا تقوى على أن يتصرف معها ، ويؤخذ من العلة منع تقديم معمول الخبر على الخبر نفسه ومنع تقديم معمول الاسم عليه فلا يقال ما زيد طعامك آكلا ولا ما زيدا ضارب قائما للزوم الفصل بينها وبين معمولها بأجنبي وإن تردد فيها سم كذا في يس واستظهر البعض عدم بطلان العمل بتقدم معمول الخبر على الخبر . وللنفس ميل إليه لأن الفصل فيه ليس بين ما ومعمولها معا بخلاف تقدم معمول الاسم عليه . وانظر هل يجوز تقدم معمول الاسم عليه إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا للتوسع فيهما أولا .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب أعاننا الله على إتمامه .

(١) انظر تسهيل الفوائد ص (٥٧) .

(أَوْ ظَرْفٍ) مدخول ما مع بقاء العمل (كَمَا * بِي أَنتَ مَعْنِيًّا) وما عندك زيد قائما (أَجَازُ الْعَلَمَا) سبق مصدر نصب بالمفعولية لأجاز مضاف إلى فاعله ، والمراد أنه يجوز تقديم معمول خبر ما على اسمها إذا كان ظرفا أو مجرورا كما مثل . ومنه قوله :

[٢٢٣] بِأَهْبَةِ حَزْمٍ لَّدُ وَإِنْ كُنْتُ آمِنًا فَمَا كُلُّ جِينٍ مَنْ ثَوَالِي مُوَالِيَا

فإن كان غير ظرف أو مجرور بطل العمل نحو ما طعامك زيد آكل . ومنه قوله :

[٢٢٤] وَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مَنِيٍّ وَمَا كُلُّ مَنْ وَاقِيَ مَنِيٍّ أَنَا عَارِفٌ

وأجاز ابن كيسان بقاء العمل والحالة هذه (وَرَفَعَ مَعْطُوفٌ بَلَكِنْ أَوْ بَيْلٌ * مِنْ بَعْدِ) خبر (مَنْصُوبٍ بِمَا) الحجازية (الزَّمْ حَيْثُ حَلَّ) رفع مصدر نصب بالمفعولية لا لزوم مضاف إلى مفعوله ، والفاعل محذوف ، والتقدير الزم رفعك معطوفا بلكن أو بيل إلى آخره . وإنما وجب الرفع لكونه خبر مبتدأ مقدر . ولا يجوز نصبه عطفا على خبر ما لأنه موجب وهى لا تعمل في

(قوله أو ظرف) لا يعد أن أو مانعة خلو تجوز الجمع (قوله مدخول ما) مفعول سبق دفع به توهم أن المراد سبق ذلك على ما لا متناحه لأن ما لها الصدارة (قوله والمراد إلخ) عبر بالمراد لإيهام العبارة شمول نفس الخبر أيضا (قوله بأهبة حزم) الأهبة كما في القاموس العدة بالضم (قوله وإن كنت آمنا) عطف على محذوف أى إن لم تكن آمنا وإن كنت آمنا ، أو الواو للحال وإن وصلية فيكون خلاف هذه الحالة مفهوما بالأولى والشاهد في تقدم كل حين لأن كل بحسب ما بعدها ظرف فتكون هى ظرفا (قوله تعرفها المنازل) أى اطلب معرفتها في المنازل . والشاهد في قوله وما كل إلخ حيث أهمل ما عند تقدم معمول خبرها الذى ليس ظرفا ولا مجرورا ، هذا على رواية نصب كل ، أما على رواية رفعه فكل اسمها وجملة أنا عارف في محل نصب خبرها والعائد محذوف أى عارفه . ولا شاهد فيه حينئذ (قوله من بعد منصوب) أى أو مجرور بالباء الزائدة ولا يجوز جره ، سم (قوله ولا يجوز نصبه) أى على رأى الجمهور أما على رأى يونس المتقدم من عدم اشتراط بقاء النفي فالنصب جائز (قوله لأنه موجب) أى على مذهب الجمهور وأجاز المبرد كون بل ناقله النفي إلى ما بعدها فعليه يجوز ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب

[٢٢٣] هو أيضا من الطويل . والباء في أهبة تتعلق بلد ، وهو أمر من لاذ والأهبة في الأصل عدة الحرب ، ولكن المراد ههنا الاستعداد والتهيؤ . والحزم ضبط الأمر ، وإن كنت آمنا معطوفة على محذوف أى إن لم تكن آمنا وإن كنت آمنا (قوله فما) الفاء للتعليل ، وما بمعنى ليس ومن في محل الرفع اسمه وموالي خبره ، وكان حين نصب على الظرف وهو معمول الخبر ، فلما تقدم لم يبطل عمل ما . وفيه الشاهد لأن المعمول الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا لا يبطل به العمل إذا تقدم على اسمها فافهم .

[٢٢٤] قاله مزاحم بن الحارث العقيلي شاعر إسلامي . وهو من الطويل ، يقال تعرفت ما عند فلان أى تطلبت حتى عرفت ، والضمير يرجع إلى محبوبته . والمنازل نصب على الظرفية . ومنى قرية ينحربها الهدايا . أراد أنه اجتمع بها في الحج ثم فقدتها فسأل عنها فقالوا تعرفها وسل عنها في منازل الحج من منى ، فقال : لا أعرف كل من وائى منى حتى أسأل عنها (قوله وما) نفي ، وكل نصب على أنه مفعول عارف على لغة تميم وليس بظرف . ويجوز أن يرفع على أنه اسم ما والجملة أعنى أنا عارف خبرها ، والعائد محذوف أى عارفه . والشاهد فيه على إبطال عمل ما لا يلائها معمول الخبر .

الموجب ، تقول : ما زيد قائما ، وما عمرو شجاعا لكن كريم ، أى بل هو قاعد ولكن هو كريم . فإن كان العطف بحرف لا يوجب كالواو والفاء جاز الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعد ولا قاعدا . والأرجح النصب .

(تنبيهه) *: قد عرفت أن تسمية ما بعد بل ولكن معطوفا مجاز إذ ليس بمعطوف ، وإنما هو خبر مبتدأ مقدر ؟ وبل ولكن حرفا ابتداء (وَبَعْدَهَا) النافية (وَلَيْسَ جَرَّالِهَا) الزائدة

أى بل ما هو قاعدا أفاده اللقائى وفيه إشكال لأن نقل النفى إلى ما بعد العاطف صير ما قبله غير منفى فما وجه نصبه وجوابه أن النفى إنما انتقل بعد تمام العمل فالنصب متجه (قوله جاز الرفع) أى على إضمار مبتدأ أو اتباعا لمحل الخبر قبل دخول الناسخ بناء على مذهب من لا يشترط بقاء المحرز أى وجود الطالب للمحل (قوله ولا قاعدا) لا زائدة للتأكيد (قوله قد عرفت) أى من قوله لكونه خبر مبتدأ مقدر (قوله مجاز) أى بالاستعارة التصريحية لعلاقة المشابهة الصورية (قوله وبعدها) أى عاملة أو مهمله ما لم يكن إهمالها لانتقاض النفى فإن كان له لم تدخل الباء لأن الكلام حينئذ إيجاب (قوله وليس) أى غير الاستثنائية لأنها بمعنى إلا ومصحوب إلا لا يقترن بالباء كذا في التصريح وسيأتى عن ابن هشام ما يوافق (قوله جرالها الخبر) بشرط عدم نقض نفيه بإلا كما تقدم فلا يجوز ما زيد إلا بقاؤه وقبوله الإيجاب فلا يجوز ما مثلك بأحد وألا يكون في الاستثناء فلا يجوز قام القوم ليس بزيد أو لا يكون بزيد نقله يس عن ابن هشام . وكالخبر الاسم إذا وقع في موضع الخبر على قلة كقراءة بعضهم : « ليس البر بأن تولوا^(*) » وجوهكم » بنصب البر وهذه الباء لتأكيد النفى على مذهب الكوفيين وهو الصحيح . وقال البصريون لدفع توهم الإثبات لأن السامع قد لا يسمع أول الكلام . وقيل : إنما زيد الحرف سواء كان الباء أو غيرها لا تساع دائرة الكلام إذ ربما لا يتمكن التكلم من نظمه أو سجعه إلا بزيادة الحرف ومحل الجرور بها نصب على الأعمال وعليه يحمل ما ورد في القرآن لأن الخبر ما لم يقع في القرآن مجردا من الباء إلا منصوبا ورفع على الإهمال (فائدة) قال في التسهيل : وقد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها . قال الدماميني : وهذا هو المعروف عندهم بالعطف على التوهم والذي عليه جمهور النحاة أنه غير مقبس . ثم قال في التسهيل : ويندر ذلك أى جر المعطوف على الخبر المذكور فى غير ليس وما ، ثم قال : وإن ولى العاطف بعد خبر ليس أو ما وصف يتلوه سببى نحو ليس أو ما زيد قائما ولا ذاهبا أخوه أعطى الوصف ماله مفردا فينصب أو يجر على التوهم ورفع به السببى وهو أخوه فى المثال أو جعلاً مبتدأ وخبرا فترفعهما ويتطابق الوصف حينئذ والمبتدأ فتقول : ولا ذاهبان أخواه ولا ذاهبون إخوته . ولك أن تجعل الوصف مبتدأ والسببى فاعلا به أغنى عن الخبر لاعتماده على النفى وإن تلاه أجنبي عطف بعد ليس على اسمها والوصف على خبرها فتقول ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو ،

(الخبز) كثيرا نحو : ﴿ وما ربك بظلام ﴾ [فصلت : ٤٦] ، ﴿ أليس الله بكاف عبده ﴾ [الزمر : ٣٦] (وَبَعْدَ لَا) النافية (وَنَفْيِ كَانَ) وبقية النواسخ (قَدْ يُجْزَى) قليلا من ذلك قوله :
[٢٢٥] فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمَعْنَى فَيُيْلَا عَنْ سَوَادِ ابْنِ قَارِبِ

وقوله :

[٢٢٦] وَإِنْ مُدَّتْ أَلْيَدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

وقوله :

[٢٢٧] دَعَانِي أَخِي وَالْخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدَةٍ

وإن جر بالباء على الأصح جر الوصف المذكور وليس ذلك من العطف على معمولي عامين مختلفين لأن جر المعطوف بباء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة ويتعين رفع الوصف المعطوف مع ما سواء نصبت خبرها أو جرته بالباء لأن خبرها لا يتقدم على اسمها فكذا خبر ما عطف على اسمها فيرجع العطف حينئذ إلى عطف الجمل اهـ مع زيادة من شرحه للداميني (قوله وبعد لا) أى عاملة عمل إن أو عمل ليس (قوله ونفى كان) أى وكان المنفية أى غير الاستثنائية كما مر (قوله وبقية النواسخ) عطف على كان فنفي مسلط عليها والمراد النواسخ غير إن وأخواتها وغير كاد وأخواتها (قوله قليلا) أتى به دفعا لتوهم أن قد ليست للتقليل (قوله فكن) الخطاب للنبي ﷺ ، والفتيل : الخيط الذى فى شق النواة وهو منصوب على النيابة عن المفعول المطلق أى إغناء ما ، وقوله عن سواد ابن قارب من وضع الظاهر موضع المضمهر (قوله إذ أجشع) من الجشع وهو شدة الحرص على الأكل ، وأعجل بمعنى عجل كما فى التصريح ولا بقاء أعجل على ظاهره وجه .

[٢٢٥] قاله سواد بن قارب السدوسي الصحابي رضى الله عنه . وهو من قصيدة من الطويل . والشاهد فى قوله لا ذو شفاعاة بمعنى حيث جاءت لا بمعنى ليس ، ودخلت الباء الزائدة فى خبرها كما تدخل فى خبر ليس . وفتيلا بفتح الفاء وهو الخيط الذى يكون فى شق النواة نصب على أنه مفعول مغن ، والأصل قدر فتيل كما فى قوله تعالى : ﴿ ولا يظلمون فتيلا ﴾ .

[٢٢٦] قاله الشنفرى الأزدي عمرو بن براق . وهو من قصيدة من الطويل . والشاهد فى قوله بأعجلهم حيث دخلت الباء فيه وهو خبر كان المنفى . وإذ للظرف بمعنى حين مضاف إلى الجملة التى بعده ، والعامل فيه أعجلهم . وأجشع القوم مبتدأ وأعجل خبره وهو من الجشع بالجيم وهو الحرص على الأكل . قال الجوهري : هو أشد الحرص .

[٢٢٧] قاله دريد بن الصمة ، قتل يوم حنين كافرا . وهو من قصيدة من الطويل (قوله والخيل) بينى وبينه جملة حالية . وأراد بالخيل الفرسان . وأخوه عبد الله وكان قتل وجعل دريد يندب وهو جريح والشاهد فى بقعده حيث دخلت الباء فيه وهو مفعول ثان لوجد لتقدم النفى عليه وهو بضم القاف وسكون العين وضم الدال الأولى وفتحها . والمعنى ههنا لم يجدنى ضعيفا متأخرا والمعنى طلبنى فى الحرب والحال أن الفرسان بينى وبينه ولما طلبنى لم يجدنى متأخرا .

وربما أجروا الاستفهام مجرى النفي لشبهه إياه كقوله :

[٢٢٨] يَقُولُ إِذَا أَقْلَوْلِي عَلَيْهَا وَأَقْرَدْتُ أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٌ بِدَائِمٍ

وَنَدَّرَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ كَخَبَرٍ إِنْ وَلَكِنْ وَلَيْتَ فِي قَوْلِهِ :

[٢٢٩] فَإِنْ ثَنَّا عَنْهَا حِقْبَةً لَا ثُلَاثِيهَا فَإِنَّكَ مِنَّا أَحَدَثْتَ بِأَجْرَبِ

وقوله :

[٢٣٠] وَلَكِنَّ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتَ بِهِيْنِ وَهَلْ يُنْكِرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ

(قوله والخيال) يعني الفرسان ، والقعد بضم القاف فسكون المهملة فضم الدال وفتحها الضعيف المتأخر ، قاله العيني (قوله أجروا الاستفهام) ظاهره ولو غير إبطالي . وفي التصريح أن هل في البيت للجحد (قوله لشبهه إياه) أى في عدم تحقق مدخول كل (قوله يقول إلخ) هو هجو من الفرزدق لجرير بأن قومه كليا يأتون الأثن فالضمير في يقول إلى الكلبي ، إذا اقلول أى ارتفع على الأتان . وأقردت الأتان بالقاف : لصقت بالأرض وسكنت ألا هل إلخ مقول القول . واعترض البعض الاستشهاد بهذا بأنه خروج عما نحن فيه إذ الكلام في زيادة الباء بعد الناسخ وهو مدفوع بأن قول الشارح : وربما أجروا الاستفهام غير مقيد بأن يكون الاستفهام داخلا على ناسخ وإن أوهمته عبارته بل هو أعم والمعنى ربما أجروا الاستفهام الموجود في الكلام مجرى النفي الداخلة على الناسخ فالاستشهاد بالبيت في محله (قوله ونذر) أى قل جدا (قوله كخبر إن إلخ) وكالحال في ما جاء في زيد براكب (قوله فإن ثنا) أى تبعد عنها أى عن أم جندب المذكورة في قوله أول القصيدة :

خليلٌ مرًا بي على أم جندب لنقضى حاجات الفؤاد المعذب

[٢٢٨] قاله الفرزدق وصدره : • تقول إذا اقلول عليها وأقردت •

وهو من قصيدة من الطويل يهجو بها جريرا وكيلىا رهطه ويرميهم بإتيان الأثن كما أن بنى فزارة يرمون بإتيان الإبل (قوله اقلول) أى يقول الكلبي إذا ارتفع على الأتان وأقردت الأتان بالقاف يعنى لصقت بالأرض وسكنت (قوله ألا ليت إلخ) مقول القول (وقوله ذا) اسم ليت والعيش بدل منه واللذيد صفته وبدائم خبره . وفيه الشاهد حيث زيدت الباء في خبر ليت . وروى الجوهري الأهل أخو عيش لذيد بدائم . وعليه تكون الباء زائدة في خبر المبتدأ الذى دخلت عليه هل لشبهها بالنفي . وقد صرف بعضهم معنى البيت إلى معنى حسن ولكنه ليس مراد الشاعر وهو أن الجنابة تقول بلسان الحال إذا ارتفع عليها الميت والحال إنها أقردت أى سكنت : ألا هل صاحب عيش لذيد يدوم في عيشه ؟ والحامل لذلك عدم إطلاعهم على السابق واللاحق .

[٢٢٩] البيت من الطويل ، وقائله امرؤ القيس الكندي . والشاهد فيه زيادة « الباء » في خير « إن » في قوله : « بالجر » وذلك على سبيل القلة .

[٢٣٠] هو من الطويل . والشاهد في بهين حيث دخلت عليه الباء وهو خبر لكن لشبهه بالفاعل وهو نادر (قوله لو فعلت) معترض بين اسم لكن وخبره ، ومفعوله محذوف أى لو فعلته ، وجواب لو محذوف ، والتقدير ولكن أجراهم لو فعلته هين . وهل للنفي (قوله والأجر) مرفوع عطفا على المعروف .

وقوله :

[٢٣١]

أَلَا لَيْتَ ذَا الْعَيْشِ اللَّذِيذِ بِدَائِمٍ

على إحدى الروايتين . وإنما دخلت في خبر إن في قوله : ﴿ أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر ﴾ [الأحقاف : ٣٣] ، لأنه في معنى أو ليس الله بقادر .

(تنبيهات):* الأول لا فرق في دخول الباء في خبر ما بين أن تكون حجازية أو تميمية كما اقتضاه إطلاقه وصرح به في غير هذا الكتاب . وزعم أبو علي أن دخول الباء مخصوص بالحجازية وتبعه على ذلك الزمخشري وهو مردود ، فقد نقل سيبويه ذلك عن تميم وهو موجود في أشعارهم فلا التفات إلى من منع ذلك . الثاني اقتضى إطلاقه أيضا أنه لا فرق في ذلك بين العاملة والتي بطل عملها بدخول إن ، وقد صرح بذلك في غير هذا الكتاب . ومنه قوله : [٢٣٢] لَعَمْرُكَ مَا إِنَّ أَبَوَ مَالِكٍ بِوَاهٍ وَلَا بِضَعِيفٍ قَوَاهُ

حقبة أى مدة ، لا تلاقيها بدل من تنأ لأن عدم الملاقاة هو النأى كما قاله زكريا (قوله لو فعلت) معترض بين اسم لكن وخبرها وجواب لو محذوف أى لو فعلته لأصبحت أو هى للتمنى (قوله وإنما دخلت إلخ) جواب عما يرد على قوله ونذر . وحاصله كيف تدعى ندور ما ذكر مع وقوعه في القرآن المنزه عن وقوع النادر استعمالا . وحاصل الجواب أن دخولها في الآية لأن مدخولها يؤول بحسب المعنى إلى خبر ليس (قوله لأنه في معنى إلخ) بدليل التصريح به في قوله تعالى : ﴿ أو ليس الذى خلق السموات والأرض بقادر ﴾ ، أو يقال لأن أن ومعمولها سدا مسد مفعول يروا العلمية وهى من النواسخ فمدخولها جزء من معمولى الناسخ فكأنه معموله وقد أجاز الزجاج القياس على ما في الآية أجاز ما ظننت أن أحدا بقاءم (قوله في خبر ما) الإضافة لأدنى ملابسة بالنسبة للتميمية لأنها خير لها أى الخير الواقع في حيزها .

(قوله وتبعه على ذلك الزمخشري) بناء منهما على أن المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر وليس كذلك فإن المقتضى نفيه اهـ دما ميني أى بدليل دخولها في نحو لم أكن بقاءم وامتناعها في كنت قائما . (قوله في أشعارهم) كقول الفرزدق :

* لَعَمْرُكَ مَا مَعْنِ بَتَارِكُ حَقِّهِ *

[٢٣١] هو عجر البيت . وهو الشاهد السابق برقم (٢١٩) .

[٢٣٢] البيت من المقارب ، وقائله المنحل المذلل في رثاء أبيه . والشاهد فيه زيادة الباء في خبر ما هـ .

الثالث إقتضى إطلاقه أيضا أنه لا فرق في لا بين العاملة عمل ليس كما تقدم والعاملة عمل إن ، نحو قولهم : لا خير بخير بعده النار أى لا خير خير (فِي التَّكْرَاتِ أَعْمِلَتْ كَلَيْسَ لَا) النافية بشرط بقاء النفي والترتيب على ما مر ، وهو أيضا خاص بلغة الحجاز دون تميم . ومنه قوله :

[٢٣٣] تَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَرَزَّ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا

(قوله بدخول إن) أى أو بعدم الترتيب لا بانتقاض النفي بإلا فالمفهوم فيه تفصيل فلا اعتراض (قوله لا خير بخير) بحث فيه باحتمال كون الباء ظرفية لا زائدة والخير الجار والمجرور . وأجاب غير واحد كالبعض بأن هذا الاحتمال الظاهر وإن ادعى الدماميني ظهوره . وأنا أقول لابد من التزام هذا الاحتمال أو التزام كون الكلام على زيادة الباء مقلوبا لأن المعنى المقصود من هذا الكلام نفى كينونة الخير في الخير الذى بعده النار أى نفى وجود شيء من الخير الذى بعده النار وهذا إنما يفيد الكلام إذا جعل مقلوبا والأصل لا خير بعده النار خير ، وليس المقصود نفى الخيرية التى بعدها النار عن الخير كما يفيد جعل الباء زائدة من غير التزام القلب لأن معنى كون لا لنفى الجنس أنها لنفى الخير عن الجنس . فإن قلت : يغنى عن التزام القلب جعل بعده النار صفة لاسم لا . قلت : يلزم حيثئذ الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبى وهو خير وحيث كانت دعوى الزيادة محوجة إلى ارتكاب القلب الذى هو خلاف الأصل كان احتمال الظرفية هو الظاهر وفاقا للدماميني فتدبره فإنه في غاية الحسن والمثانة .

(قوله في التكرات) إنما اختص عمل لا بالتكرات لأنها عند الإطلاق لنفى الجنس برجحان والوحدة بمرجوحية وكلاهما بالتكرات أنسب ا هـ سم أما التى لنفى الجنس نصا فعاملة عمل إن وأورد على تخصيص عمل لا بالتكرات أنه وقع في أمثلة سيويه ما زيد ذاهبا ولا أخوه قاعدًا . وأجيب بأنه لا عمل للا بل هى زائدة والاسمان تابعان لمعمول ما قاله المصريح (قوله كليس) حال من لا أو مفعول مطلق على معنى عملا كعمل ليس (قوله بشرط بقاء النفي والترتيب) أى بين اسمها وخبرها ولم يقل وعدم الاقتران بأن لأنها لا تقترن بها أصلا فلا يحتاج إلى اشتراطه وبقي شرطان عدم تقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو جار ومجرور وألا تكون لنفى الجنس نصا ولا يرد البيت الآتى أعنى تعز إلخ لأن التنصيص على نفى الجنس فيه من القرينة الخارجية لا من نفس لا .

[٢٣٣] هو أيضا من الطويل . وتعز أمر من العزاء وهو الصبر والتسلى (وقوله فلا شيء على الأرض باقيا) جواب الأمر ولا في الموضعين بمعنى ليس ، والشاهد فيهما حيث عمل عملها فيهما . والوزر : الملجأ ، والواقى : الحافظ . المعنى اصبر وتسلى على ما أصابك من المصيبة فإنه لا يبقى شيء على وجه الأرض ولا ملجأ يقى الشخص ويحفظه مما قضى الله رب العالمين .

(تنبيهات) : الأول ذكر ابن الشجري أنها أعملت في معرفة ، وأنشد للناطقة الجعدى :
 [٢٣٤] وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا
 وتردد رأى الناظم في هذا البيت ، فأجاز في شرح التسهيل القياس عليه ، وتأوله في شرح الكافية فقال : يمكن عندي أن يجعل أنا مرفوع فعل مضممر ناصب باغيا على الحال تقديره لا أرى باغيا ، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل . ويجوز أن يجعل أنا مبتدأ والفعل المقدر بعده خبرا ناصبًا باغيًا على الحال . ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه . ونظائره كثيرة منها قولهم حكمتك مسمطا ، أى حكمتك لك مسمطا أى مثبتا ، فجعل مسمطا وهو حال مغنيا عن عامله مع كونه غير فعل ، فأن يعامل باغيًا بذلك وعامله فعل أحق

(قوله على ما مر) أى من البيان قيل ومن الخلاف (قوله تعز) أن تصير وتسئل والوزر الملجأ ، والشاهد في الشطرين وقيل : لا شاهد في الشطر الأول لاحتمال أن باقيا حال من الضمير في على الأرض وعلى الأرض خبر فيكون محتملا للرفع والنصب . وفيه أنا لو سلمنا أن على الأرض خبر لكان نصب الخبر في الشطر الثاني قرينة على نصبه في الأول وإلا كان تليقا بين لغتين فيكون الاستشهاد بالشطرين غاية الأمر أنه في الأول بقرينة الثاني (قوله سواد القلب) أى حبه السوداء وباغيا طالبا (قوله مرفوع فعل) أى على أنه نائب فاعل (قوله لا أرى) أى لا أبصر إذ لو كانت علمية لكان المنصوب مفعولا ثانيا لا حالا ولعله لم يجعلها علمية والمنصوب مفعولا مع أنه أنسب بالمعنى لأن حذف غير القلبى أكثر من حذف القلبى (قوله والفعل المقدر بعده) إنما قدر بعده لما مر من وجوب تأخير الخبر الفعلى الرفع لضمير المبتدأ (قوله هذا) أى الوجه الثاني من باب الاستغناء بالمعمول إلخ أى من باب سد الحال مسد الخبر العامل فيها كما يؤخذ مما بعده أى قوله ونظائره إلخ فلا اعتراض بأن الوجه الأول فيه أيضا الاستغناء بالمعمول وهو أنا عن العامل وهو فعله المحذوف قاله شيخنا والبعض . ولك أن ترجع اسم الإشارة إلى التأويل بوجهيه ويكون التنظير على وجهه الأول بنحو حكمتك مسمطا في الاستغناء بمطلق معمول عن مطلق عامل وإن لم يكن المعمول حالا والعامل خبرا وحيث فلا اعتراض ولا جواب (قوله حكمتك مسمطا) تقدم أن هذا شاذ فلا يناسب التنظير به .

[٢٣٤] قبله :

بَدَتْ فَعْلٌ ذِي وَدٍ فَلَمَّا بُعِثَهَا ثَوَّلَتْ وَبَقَتْ خَاجِجِي فِي فَوَادِيَا
 قالها الناطقة الجعدى الصحابي عمر مائتين وأربعين سنة . قيل : اسمه عبد الله بن قيس . وقيل : قيس بن عبد الله . وقيل : حيان بن قيس . وهما من قصيدة من الطويل . ولم يورد أبو تمام في حماسته غيرهما لكونهما مختارين وهي تنيف على عشرة أبيات (قوله بدت) أى ظهرت أى المحبوبة ويروى دنت . وفعل ذى ود نصب بنزع الخافض أى كفعل ذى ود أى محبة . وبقت بالتشديد ، ويروى وحلت حاجتي (قوله في فواديها) أصله فوادي بسكون ياء المتكلم ، فلما حركت للضرورة أشبعت بالألف . والشاهد في قوله لا أنا باغيا حيث عمل لا بمعنى ليس في المعرفة وهو شاذ . وقد ذهب إليه أبو الفتح وابن الشجري . وأجيب بأن يجعل أنا مرفوعا بفعل مضممر وباغيا نصب على الحال تقديره لا أرى باغيا سواها أى طالبا غيرها ، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل . ويروى : . وحلت سواد القلب لا أنا مبتغى . فعل هذا لا أيضا معملة ، ولكن سكن ياء مبتغى للضرورة وسواد القلب حبه ، وكذلك سوداؤه وسويداؤه .

وأولى ، هذا لفظه . الثاني اقتضى كلامه مساواة لا لليس في كثرة العمل وليس كذلك ، بل عملها عمل ليس قليل حتى منعه الفراء ومن وافقه^(١) ، وقد نبه عليه في غير هذا الكتاب . الثالث الغالب على خبر لا أن يكون محذوفا حتى قيل إن ذلك لازم كقوله : [٢٣٥] **مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا آبِنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٍ** أي لا برّاح لي . والصحيح جواز ذكره كما تقدم (وَقَدْ ثَلَّى لَاتٌ وَإِنْ ذَا الْعَمَلِ)

(قوله اقتضى كلامه) حيث شبه لا بليس ثم قال وقد ثلّى لات فأفاد أن أعمال لا كليس كثير ولعل مراد الشارح باقتضاء كلام المصنف المساواة في الكثرة اقتضاءه المساواة في أصل الكثرة فلا يمنع كلام الشارح بأن الغالب ضعف المشبه عن المشبه به (قوله قليل) بل قيده في شرح القطر بالشعر وجعله ابن الحاجب سماعيا وتبعه الجامي وعللت القلة بنقصان شبهها بليس لأنها للنفي مطلقا وليس لنفي الحال وما اقتضاه كلامه هنا صرح به في تسهيله حيث قال : ويلحق بها أن النافية قليلا ولا كثيرا اهـ قال السيوطي : قال ابن مالك عمل لا أكثر من عمل أن ، وقال أبو حيان : الصواب عكسه لأن أن قد عملت نظما ونثرا ولا أعمالها قليل جدا بل لم يرد منه صريحا سوى البيت السابق اهـ (قوله عن نيرانها) أي الحرب وقوله فأنا آبن قيس إلخ علة للجواب المحذوف أي فأنا لا أصد لأنّي ابن قيس والقافية مطلقة لا مقيدة بدليل بقية القوافي فلا يقال يحتمل أن لا عاملة عمل إن لأن ظهور الضم يمنع هذا الاحتمال ، قاله الروداني (قوله وقد ثلّى) من وثى الشيء يليه ولاية إذا تولاها ويشترط لأعمال لات وإن عمل ليس ما اشترط في ما إلا الشرط الأول لأن أن لا تزداد بعدهما فلا معنى لاشتراط عدم زيادتها بعدهما ويظهر قياسا على ما سبق في ما أن تأكيد النافية بأن نافية أخرى لا يبطل عملها وتزيد لات باشتراط أن يكون معمولها اسمي زمان وقد للتحقيق بالنسبة لللات وللتقليل النسبي بالنسبة لأن بناء على جواز استعمال المشترك في معنييه فلا ينافي قوله صاحب التوضيح وعملها أي لات إجماع من العرب وعلى تسليم أن قد للتقليل بالنسبة إلى لات أيضا يقال الإجماع على الجواز فلا ينافي قلة الوقوع . فإن قلت : إذا أجمعت العرب على إعمالها فكيف منعه بعض النحاة كالأخفش ؟ قلت : معنى إجماع العرب على إعمالها كما في الزوداني أنه وجد في لغة الحجازيين والتميميين بعدها مرفوع وحده ومنصوب وحده فهذا مراده بالعمل المجمع عليه وهذا لا ينافي اختلاف النحاة في ذلك الموجود هل هو معمول لها أولا .

[٢٣٥] قاله سعد بن مالك جد طرفة ، وهو من قصيدة من الكامل المرفل المضمّر ، فإن « سن لا يراح » مستغفلان مضمّر مرفل (قوله من صد) أي أعرض . ومن شرطية والمضمير في نيرانها يرجع إلى الحرب (قوله فأنا) مبتدأ وابن قيس خبره ، والجملة جواب الشرط . والشاهد في قوله لإبراح حيث استعمل لا بمعنى ليس ، والخبر محذوف أي لإبراح لي ، أي ليس لي براح . قيل : يجوز أن يكون براح مبتدأ . ورد بأن لا الداخلة على الجملة الاسمية يجب إعمالها أو تكرارها فلما لم تتكرر علم أنها عاملة . ورد بأن هذا شعر فيجوز فيه أن ترد غير عاملة ولا مكررة . ورد بأن الأصل كون الكلام على غير الضرورة (فإن قلت) ما موقع لإبراح ؟ قلت : مستأنفة كأنه قال أنا ابن قيس الذي عرفت بالشجاعة فلا يحتاج إلى البيان . ثم قال على سبيل الاستئناف لإبراح لي . ويجوز أن يكون حالا مؤكدة كأنه قال أنا ابن قيس ثابتا في الحرب نحو زيد أبوك عطوفا فانهم .

(١) وانظر شرح ابن عقيل في ذلك [٣١٦/١] .

المذكور أما لات فأثبت سيويه والجمهور عملها ، ونقل منعه عن الأخفش . وأما إن فأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين ، ومنعه جمهور البصريين . واختلف النقل عن سيويه والمرد ، والصحيح الإعمال ، فقد سمع نثرا ونظما ، فمن النثر قولهم : إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية . وجعل منه ابن جنى قراءة سعيد بن جبير : ﴿ إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم ﴾ [الأعراف : ١٩٤] ، على أن إن نافية رفعت الذين ونصبت عبادا أمثالكم خيرا ونعتا . والمعنى ليس الأصنام الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم في الإتيان بالعقل ، فلو كانوا أمثالكم وعبدتموهم لكنكم بذلك مخطئين ضالين ، فكيف حالكم في عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والإدراك ؟ ومن النظم قوله :

[٢٣٦] إن هو مُسْتَوَلِيًا على أَحَدٍ إِلَّا على أَضْعَفِ المجَانِسِينَ

(قوله ذا العمل) اسم الإشارة راجع إلى عمل ليس في قوله أعمال ليس لا إلى عمل لا في قوله في التكرات إلخ كما ظنه سم لكونه أقرب فاعترض وتبعه البعض بإشعار كلامه باشتراط التنكير مع لأت وإن وهو غير مسلم في أن لأنها تعمل في المعارف والتكرات بل قيل باشتراط المعرفة (قوله ونقل منعه عن الأخفش) وعليه فالمرفوع الذي يليها مبتدأ حذف خبره والمنصوب الذي يليها مفعول لفعل محذوف تقديره أرى مثلا أفاده في التصريح (قوله ومنعه جمهور البصريين) وما يتخرج عليه قول بعضهم إن قائم بتشديد النون أصله إن أنا قائم حذف همزة أنا اعتباطا وأدغمت النون في النون وحذفت ألفها للوصل ، ومثل هذا في : ﴿ لكننا هو الله ربي ﴾ [الكهف : ٣٨] فأصله لكن أنا ففعل فيه ما مر وسمع إن قائما على الإعمال ، أفاده المغنى . قال الدماميني : قرأ ابن عامر لكنا بإثبات ألف أنا وضلا ووفقا تعويضا بالألف عن الهمزة المحذوفة وغيره بإثباتها وفقا فقط على الأصل ١ هـ وانظر لم لم ترسم أن قائما بألف عقب النون مع أنه القياس لثبوتها وفقا ولعله للدفع التباس إن خطأ بأنا التي هي ضمير رفع منفصل وإعراب ﴿ لكننا هو الله ربي ﴾ لكن حرف استدراك أنا مبتدأ أول خبره الجملة بعده ورابطها ياء المتكلم وهو ضمير الشأن مبتدأ ثان خبره الجملة بعده ولا تحتاج لرابط لأنها عين المبتدأ والله مبتدأ ثالث خبره ربي . وهذه الآية مما اجتمع فيه الجملة الكبرى فقط والصغرى فقط . باعتبارين (قوله قراءة سعيد إلخ) خرجها بعضهم على أن إن مخففة من الثقيلة ناصبة للجزئين لتوافق القراءتان إثباتا وهو تخرج على شاذ لأن نصبها الجزئين شاذ .

[٢٣٦] أنشده الكسائي . وهو من الوافر . والشاهد في قوله إن ، فإنها نافية بمعنى ليس وعملت عملها وهو نادر (قوله هو) اسمها مستوليا خبرها والاستثناء مفرغ . ويروى إلا على حزبه الملاعين . وفيه شاهد آخر وهو أن انتقاض النفي بعد الخبر لا يقدح في العمل .

وقوله :

[٢٣٧] **إِنْ الْمَرْءُ مَيِّتًا بَانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَأَنْ يَغْنَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا**

وقد عرفت أنه لا يشترط في معموليها أن يكونا نكرتين (وَمَا لِيْلَاثٌ فِي سَوَى)

اسم (حين) أى زمان (عَمَلٌ) بل لا تعمل إلا في أسماء الأحيان نحو حين وساعة وأوان .

قال تعالى : ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص : ٣] . وقال الشاعر :

[٢٣٨] **نَدِمَ الْبَغَاةُ وَلَاتِ سَاعَةً مَنَدَمٍ**

وقال الآخر :

[٢٣٩] **طَلَبُوا صَلَاحَنَا وَلَاتِ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٍ**

(قوله خبرا ونعتا) على اللف والنشر المرتب (قوله والمعنى إلخ) أشار به إلى دفع التناقض بين القراءة المشهورة المثبتة للمثلية ومقابلها النافية لها . وحاصل الدفع أن النفي والإثبات لم يتواردا على مثلية واحدة فالمثبتة المماثلة في العبودية والمنفية المماثلة في الإنسانية وأحوالها كالعقل .

(قوله إلا على أضعف المجانين) يعلم منه أن انتقاض النفي بالنسبة إلى معمول الخبر لا يبطل عمل إن كما (قوله وقد عرفت) أى من الأمثلة (قوله فى سوى اسم حين) قدر اسم لدفع توهم أن المراد لفظ حين فقط كما قيل بذلك (قوله مناص) أى فرار .

(قوله ولاات ساعة مندم) الواو للحال والمندم الندامة . (قوله أن ليس) أن تفسيرية واسم ليس ضمير مستتر عائد إلى الأوان . وقوله حين بقاء أى بقاء للصلح .

[٢٣٧] هو من الطويل . المعنى ليس المرء ميتا بانقضاء حياته ولكن إنما يموت إذا بغى عليه فيخذل عن النصر والعون . والشاهد فى قوله إن المرء ميتا حيث عمل فيه إن عمل ليس (قوله يغنى عليه) على صيغة المجهول . والتقدير ولكن يموت بأن يغنى عليه من البغى وهو الظلم (قوله فيخذل) بالنصب عطف عليه فيترك نصره وعونه .

[٢٣٨] قاله محمد بن عيسى التميمي . وقيل مهلهل بن مالك الكنانى وهو من الكامل . والبغاة جمع باغ . والشاهد فى قوله ولاات ساعة مندم حيث زيدت التاء بعد لات التى بمعنى ليس ، والجملة حال . والمعنى ندموا وقت لا ينفعهم الندم . والبغى مبتدأ ومرتع مبتغيه . كلام إضافى مبتدأ ثان ، ووخيم خبره والجملة خبر الأول وهو من الوخامة .

[٢٣٩] قاله أبو زيد المنذر بن حرمة الطائى ، مات على دين النصرانية . وقد أدرك الإسلام ، وكان عثمان رضى الله عنه يقربه ويدنى مجلسه . وهو من قصيدة طويلة من الخفيف . والشاهد فى قوله ولاات أوان حيث وقع خبره لفظة أوان كالحين ، وهى حالة أى ليس الأوان أوان صلح ، فحذف المضاف إليه ثم بنى أوان كما بنى قيل وبعد عند حذف المضاف إليه ، ولكنه بنى على الكسر لشبهه بنزال فى الوزن ، ثم نون للضرورة ، وإن تفسيرية وليس للنفي ، واسمه محذوف . وقوله : حين بقاء خبره ، أى ليس الحين حين بقاء للصلح .

أى وليس الأوان أوان صلح فحذف المضاف إليه أوان منوى الثبوت ، وبنى كما فعل وبعد إلا أن أو أنا لشبهه بنزال وزنا بنى على الكسر ونون اضطرارا . وأما قوله :

[٢٤٠] لَهْفَى عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَثْغَى جَوَارِكِ حِينَ لَا تَ مُجِيرُ

فارتفاع مجير على الابتداء أو الفاعلية ، أى لآت يحصل مجير أو لات له مجير . ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان .

(تنبيهه)*: للنحويين فى لات الواقع بعدها هنا كقوله :

* حَنْتُ نَوَارٍ وَلَاتٌ هُنَا حَنْتَ *

[٢٤١]

(قوله أى وليس إلخ) تفسير لقوله ولات أوان (قوله منوى الثبوت) .
أى معنى ليصح البناء (قوله وبنى) أى عند الجمهور وذهب الفراء إلى أنها قد يجربها الزمان كما فى البيت وقراءة بعضهم ولات حين مناص بالجر . وأجيب بأن الجر فى الآية على تقدير من الاستغراقية ويجوز ذلك فى البيت أيضا .

(قوله لشبهه بنزال إلخ) قد يستفاد منه جواز بناء أمام فى الحالة المذكورة على الكسر لشبهها بنزال فتأمل (قوله بنى على الكسر) قال البعض : ويحتمل أن يكون مبنيا على السكون على أصل التقاء الساكنين ونون للضرورة اهـ وهو فاسد لأن التقاء الساكنين يمنع البناء على السكون .
(بفتح الهاء) بفتح الهاء من باب فرح كما فى القاموس أى حزنى مبتدأ خبره عليك . أو للهفة أى لأجل هفة أى أتحزن عليك لأجل تحزن الخائف الذى يطلب جوارك أى إغاثتك .

(قوله فارتفاع مجير على الابتداء) والمسوخ له وقوعه بعد النفى أو تقدم الخبر إلى هذا أشار بقوله أو لات له مجير (قوله أو الفاعلية) أى بفعل محذوف . (قوله أى لات إلخ) لف ونشر مشوش (قوله هنا) أى بضم الهاء وتشديد النون مكسورتها ومفتوحتها لما مر أن الثلاثة جاءت للزمان .

[٢٤٠] قاله شمردل الليثى وهو من قصيدة من الكامل يرثى بها منصور بن زياد . أى حسرتى عليك من لف إذا تحسر . ولهفى مبتدأ وعلبك خبره أى حاصل عليك . واللام فى للهفة للتعليل ، أراد إنه يتلهف عليه لأجل تلهف الخائف الذى كان يطلب جواره . وقد قيل إنه كلهفة بكاف التشبيه أى يتلهف كتلهف الخائف ، ولكن الرواية بلام التعليل ، وأيضا فيه من المبالغة ما ليس فى الكاف (قوله يثغى) أن يطلب وجوارك بفعوله . وحين نصب على الظرف . ولات مهملة . وفيه الشاهد حيث أهملت من العمل لعدم دخولها على الزمان ، لأن شرط عملها كون معمولها اسمى زمان ، وعند الجمهور هى تعمل عمل ليس ولا يذكر بعدها إلا أحد معمولين . والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع . وقوله مجير ، فاعل من أجار ، وارتفاعه بالابتداء وخبره محذوف . وتقديره حين لات مجير له .

مذهبان : أحدهما : أن لات مهملة لا اسم لها ولا خبر . وهنا في موضع نصب على الظرفية لأنه إشارة إلى المكان . وحتت مع أن مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء ، والتقدير حتت نوار ولات هنالك حين وهذا توجيه الفارسي . والثاني : أن تكون هنا اسم لات وحتت خبرها على حذف مضاف ، والتقدير وليس الوقت حين . وهذا الوجه ضعيف لأن فيه إخراج هنا عن الظرفية وهي من الظروف التي لا تتصرف ، وفيه أيضا إعمال لات في معرفة وإنما تعمل في نكرة . واختصت لات بأنها لا يذكر معها معمولاً معها ، بل لابد من حذف أحدهما (وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ) منهما وهو الاسم (فَشَأْ) فتقدير ولات حين مناص ولات الحين حين مناص ، أي وليس الوقت وقت فرار ، فحذف الاسم وبقي الخبر (وَأَلْعَكْسُ قُلْ) جدا قرأ بعضهم شذوذا : ﴿ولات حين مناص﴾ [ص : ٣] ، برفع حين على أنه اسمها والخبر محذوف^(٢) ، والتقدير ولات حين مناص لهم ، أي كائنات لهم .

(خاتمة)*: أصل لات لا النافية زيدت عليها تاء التأنيث كما في ربت وثمرت ، قيل ليقوى شبهها بالفعل ، وقيل للمبالغة في النفي كما في نحو علامة ونسابة للمبالغة . وحركت

(قوله ولات هنا) بضم الهاء كما في الدماميني (قوله وهنا في موضع إلخ) أي خبر مقدم (قوله على حذف مضاف) أي والفعل إذا أضيف إليه كان مجرد الحدث فهو اسم حكما كما ذهب إليه بعضهم ومربياته (قوله والتقدير وليس الوقت إلخ) جرى على القليل من استعمال هنا للزمان ولم يجر على الكثير من استعمالها للمكان فرارا من عمل لات في غير الزمان (قوله وفيه أيضا إلخ) وفيه أيضا الجمع بين معمولي لات وحذف المضاف إلى جملة (قوله إعمال لات في معرفة) أي ظاهرة كما في المعنى . وقوله : وإنما تعمل في نكرة أي عملا ظاهرا فلا ينافي أن المقدر لابد أن يكون معرفة كما قاله المصنف ، وأشار إليه الشارح بقوله سابقا فليس الأوان أو أن صلح ، ويقول بعد ولات الحين حين مناص . قال المصنف : لأن المراد نفى كون الحين الخاص حيناً ينوصون فيه لا نفى كون جنس الحين اهـ ولعل هذا إذا كان المقدر الاسم بدليل تقديرهم الخبر نكرة في قراءة من رفع حين مناص (قوله فشا) أي كثر ، لأن الخبر محط الفائدة (قوله أي كائنات لهم) ظاهره جعل كائنات خبر لات وهو لا يصح لأن من شروط عملها كون معموليها اسمي زمان فيجب أن يقدر ولات حين مناص حيناً كائنات لهم ، فيكون كائنات صفة للخبر لا خبراً (قوله كما في ربت وثمرت) أي فالتأنيث المستفاد من تاء لات للفظ . قال في التصريح : زيادة التاء في لات أحسن من زيادتها في ربت وثمرت لأن لات محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على إن (قوله بالفعل) يعني ليس ، إذ بلحاق التاء لها صارت بوزن ليس وعدد حروفها (قوله وقيل للمبالغة) يرد عليه وقفهم عليها بالتاء غالبا كما في الدماميني (قوله كما في نحو علامة ونسابة) التشبيه في مطلق المبالغة فلا ينافي أن التاء في لات لأصل المبالغة في النفي وفي علامة ونسابة لزيادة المبالغة في الإثبات .

(٢) وقال الزمخشري صاحب الكشاف : والرفع على ولات حين مناص حاصلاتهم - وقري ، حين مناص بالكسر - انظر : الكشاف [٧١/٤] . وانظر : كتاب البديع لابن خالويه ص (١٢٩) في مختصر شواذ القرآن .

فرقا بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل ، وليس لالتقاء الساكنين بدليل ربت وثمت فإنها فيهما متحركة مع تحريك ما قبلها . وقيل أصلها ليس قلبت الياء ألفا والسين تاء ، وهو ضعيف لوجهين : الأول أن فيه جمعا بين إعلالين وهو مرفوض في كلامهم لم يجيء منه الإماء وشاء ، ألا ترى أنهم لم يدغموا في يطفد ويتد فرارا من حذف الواو التي هي الفاء وقلب العين إلى جنس اللام . والثاني أن قلب الياء الساكنة ألفا وقلب السين تاء شاذان لا يقدم عليهما إلا بدليل ولا دليل والله أعلم .

[أفعال المقاربة]

اعلم أن هذا الباب يشتمل على ثلاثة أنواع من الفعل : أفعال المقاربة وهي ثلاثة :

(قوله وحركت إلخ) متعلق بالقول بأن التاء للتأنيث فكان الأوضح تقديمه على قوله وقيل للمبالغة (قوله أصلها ليس) أى بكسر الياء كما في المغنى والتصريح وإن صرح الشارح بعد بأنها ساكنة فهي حيثل فعل ماضٍ . وقيل : هي ماضى يليت أى ينقص يقال لات يليت وألت بآلت وبهما قرئ قوله تعالى : ﴿ لا يُلْتَكَم من أعمالكم شيئا ﴾ [الحجرات : ١٤] (قوله والسين تاء) كما قيل أصل ست سدس قلبت السين تاء وكذا الدال وأدغمت (قوله بين إعلالين) أى قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقلبت السين تاء (قوله وهو مرفوض إلخ) قال بعضهم : الحق عدم الرفض بدليل باب قه وعه ، بل قد يجتمع أكثر من إعلالين كما في باب قضايا وخطايا فتدبر (قوله الإماء وشاء) أصلهما موه وشوه قلبت الواو ألفا والهاء همزة (قوله في يطفد ويتد) مضارعا وطفد الشيء وطفدا وطفدة أثبتة ، ووتده وتدا وتدة ثبتة وأصلهما يوطد ويوتد حذف الواو لوقوعها بين عدوتها الياء والكسرة (قوله وقلب العين إلخ) أى ليتأتى الإدغام (قوله الياء الساكنة) فيه أنها عند هذا القائل متحركة كما مر .

[أفعال المقاربة]

لم يقل كاد وأخواتها على قياس ما سبق لأن هذه العبارة تدل على أن كاد أم بابها ولا دليل عليه بخلاف أمية لأن أحداث أخوات كان داخله تحت حدثها ولأن لها من التصرفات ما ليس لغيرها والمقاربة مفاعلة على غير بابها والمراد أصل القرب لأن الفعل هنا من واحد كسافر لا من اثنين كقاتل أفاده سم وتبعه البعض وغيره . ولك أن تجعلها على بابها لقرب كل من معنى الاسم ومعنى الخبر من الآخر وإن كانت دلالتها على قرب الخبر بالموضع وعلى قرب الاسم بالوزن . وهل عين كاد ياء أو واو قولان ، واستدل لكونها واوا بحكاية سيويه كدت بضم الكاف أكاد ، وكان قياس مضارع هذه اللغة أكود لكنهم شذوا فقالوا أكاد ، وجعله ابن مالك من تداخل اللغتين فاستغنوا بمضارع كدت المكسورة الكاف عن مضارع مضمومها .

كاد وكرب وأوشك ، وضعت للدلالة على قرب اعلم أن هذا الباب يشتمل على ثلاثة أنواع من الفعل : أفعال المقاربة وهي ثلاثة : كاد وكرب وأوشك ، وضعت للدلالة الخير . وأفعال الرجاء وهي أيضا ثلاثة : عسى وحرى واحلوق . وضعت للدلالة على رجاء الخير . وبقية أفعال الباب للدلالة على الشروع في الخير وهي أنشأ وطفق وأخذ وجعل وعلق ، فتسمية الكل أفعال مقاربة من باب التغليب^(١) (كَكَانَ) في العمل (كَادَ وَعَسَى لَكِنْ * غَيْرٌ) جملة فعل (مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ)

(قوله وضعت للدلالة إلخ) اللام تعليلية لا صلة الوضع فلا ينافي أن الموضوع له نفس قرب الخير لا الدلالة عليه وكذا يقال فيما بعد (قوله على قرب الخير) أى قرب معناه من مسمى الاسم وقربه منه لا يستلزم وقوعه بل قد يستحيل عادة كما في يكاد زيتا يضيء (قوله على رجاء الخير) يعني الطمع في الخير محبوبا والإشفاق أى الخوف منه مكروها ففي كلامه إطلاق الرجاء على الطمع والإشفاق وهو تغليب كما قاله يس . وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا ﴾ [البقرة : ٢١٦] ، الآية كما المغنى . قال الدماميني : فالأول للترجي والثانية للإشفاق بحسب ما في نفس الأمر أى ما كرهتموه من الغزو ينبغى أن يترجى لأنه خير لأن فيه إما الظفر والغنيمة أو الشهادة والجنة وأما أحببتموه من القعود عن الغزو ينبغى أن يكره لأن فيه الدل وحرمان الغنيمة والأجر . وقال الشمني : الأول لإشفاق المخاطبين نظرا إلى ما عندهم من الكراهية . والثاني لترجيهم نظرا إلى ما عندهم من المحبة (قوله على الشروع) أى التلبس بأول أجزاء الفعل (قوله من بابا التغليب) أى تغليب بعض أنواع الباب لشهرة غالبه وكثرة وقوعه في الكلام على بقية الأنواع فلا ترد شهرة عسى لأنها المشهورة فقط من نوعها وهو أفعال الرجاء . وما قاله الشارح أولى من قول صاحب التوضيح من باب تسمية الكل باسم جزئه لقول الناصر اللقاني تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن إطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة . وأما تسمية الأشياء المجتمعة من غير تركيب منها فتغليب كالعمرين والقمرين . هذا وقد قيل إن في أفعال الرجاء وأفعال الشروع أيضا مقاربة . ومن أفاد ذلك النيلي حيث قال المقاربة تختلف فتارة تكون لمقاربة الفعل من الرجاء كعسى لأن رجاء الفعل دنو لتقدير نيله ، وتارة تكون للأخذ فيه لأن الشروع في الفعل يلزمه القرب منه ا هـ . وعلى هذا لا تغليب أيضا لأن الكل عليه أفعال مقاربة ولو بطريق الاستلزام ، أفاده الروداني (قوله في العمل) أى لا في كل أحكامها فإن الخير لا يتقدم هنا ويجوز حذفه إن علم بخلافه في باب كان في المسألتين على كلام في الثانية مَرَّ وسنذكره . وأما توسط الخير فجائز باتفاق إذا لم يقترب بأن وعلى أحد القولين إذا اقترن بأن وصححه ابن عصفور كذا في الجمع والدماميني . ولما كانت عبارة المصنف توهم عمل كاد في كل ما تعمل فيه كان دفع ذلك بالاستدراك (قوله كاد وعسى) أى وأخواتهما الآتية (قوله لكن ندر إلخ) قال الدماميني نقلا عن المصنف : وقع الخير في هذا الباب غير مضارع تنبها على أصل متروك وذلك أن سائر أفعال هذا الباب مثل كان في الدخول

(١) أى تغليبها في العمل وشهرتها في بابها وكثرة وقوعها فيه .

وأخواتهما من أفعال الباب (حَجَرٌ) فلذلك افترقا بيايين ، وغير جملة المضارع المفرد كقوله :

فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيَا [٢٤٢]

وقوله :

لَا تُكْثِرُنِ إِنْ عَسَيْتُ صَائِمًا [٢٤٣]

وأما : ﴿ فطفق مسحا بالسوق ﴾ [ص : ٣٣] ، فالخبر محذوف أى يسمح مسحاً .

على مبتدأ وخبر فالأصل أن يكون خبرها كخبر كان في وقوعه مفرداً وجملة اسمية وفعلية وظرفاً فترك الأصل والتزم كون الخبر مضارعاً . ثم نبه على الأصل شذوذاً في مواضع (قوله غير جملة إلخ) قدر جملة لأن الخبر ليس الفعل فقط لكن يرد أن خبرهما إذا اقترن بأن خرج من باب الجملة إلى باب المفرد إلا أن يراد الجملة ولو بحسب الصورة الظاهرة (قوله وأخواتهما) زاده دفعا لما يقال غير المضارع يصدق بالجملة الاسمية والماضوية وهما لم يغير بهما عن كاد وعسى بالكلية وظاهر النظم يوهم ورودهما خبراً عنهما . وحاصل الدفع أن في المتن حذف الواو مع ما عطفت أى لذين وأخواتهما والمعنى على التوزيع . ويجاب أيضاً بأن غير نكرة في سياق الإثبات فلا عموم لها (قوله فلذلك افترقا) أى لاختصاص خبرها بما ذكر وهذا أيضاً حكمة تأخيرها عما حمل على ليس مع أنها حروف وهذه أفعال (قوله فأبت) أى رجعت إلى فهم : قبيلة (قوله لا تكثرن) أى من العذل (قوله أى يسمح مسحاً) قيل فيه حذف عامل المصدر المؤكد وهو ممنوع عند الناظم . وأجيب بأنه ليس بمؤكد بل نوعى لتعلق ما بعده به وهو بالسوق أى فطفق يسمح السيف مسحاً كأننا بسوق الخيل وأعناقها .

[شواهد أفعال المقاربة]

[٢٤٢] قاله تأبط شراً واسمه ثابت بن جابر . وتعامه :

وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تُصْفَرُ .

وهو من قصيدة من الطويل (قوله فأبت) أى رجعت . وفهم قبيلة . وهى فهم بن عمرو بن قيس بن غيلان . والشاهد في قوله : وما كدت آيأ حيث استعمل خبر كاد اسماً مفرداً وإنما قياسه الفعل . ويروى وما كنت آيأ فإن صح فلا استشهاد فيه . وكَمْ خبرية بمعنى كثير وخبره قوله فارقتها أى وكَمْ مثل هذه الحطة فارقتها والحال أنها تصفر : من صغير الصائر . ومثلها مجرور تمييز .

[٢٤٣] صدره :

أَكْثَرْتُ فِي الْعَذْلِ مُلِحًا دَائِمًا .

قال أبو حيان : هذا مجهول لم ينسبه الشراح إلى أحد فسقط الاحتجاج به . وكذا قال عبد الواحد في بغية الأمل (قلت) لو كان الأمر كذلك لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيويو لم يعلم قائلها . وقد حرف ابن السجري هذا الرجز فأنشده :

قُمْ قَائِمًا قَسْمٌ قَائِمًا . إِلَى عَسِيَّتْ صَائِمًا

وإنما قائماً صدر رجز آخر . وملحاً حال من الإلحاح . ودائماً صفته . ولا تكثرن نهي مؤكد بالنون الخفيفة . ويروى لا تلحنى بمعنى لا تلمنى . والشاهد في عسيت صائماً . وذلك لأن الأصل أن يكون خبر عسى فعلاً مضارعاً وقد جاء ههنا مفرداً وهو نادر .

والجملة الاسمية كقوله :

[٢٤٤] وَقَدْ جَعَلْتُ قُلُوصُ بَنِي زِيَادٍ مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعَهَا قَرِيبُ

وجملة الماضي كقول ابن عباس رضى الله عنهما : فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً (وَكَوْنُهُ) أى كون المضارع الواقع خبراً (بَدُونِ أَنْ) المصدرية (بَعْدَ عَسَى * نَزَرَ) أى قليل . ومنه قوله :

[٢٤٥] عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُنْسِيَتْ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

(قوله وقد جعلت إلخ) القلوص : الناقة الشابة . والأكوار : جمع كور يفتح الكاف وهو الرجل أى المترل والمرتع المرعى ومن الأكوار متعلق بقريب . والمعنى طففت تقرب مرتعها من الأكوار لما بها من الإعياء (قوله فجعل الرجل إلخ) الاستشهاد به مبنى على أن إذا ظرف لأرسل غير شرط . فإن جعلت شرطية فخير جعل الجملة الشرطية وجملة أرسل جواب الشرط ولا شاهد فيه حينئذ . هذا ما قاله البعض تبعاً للشيخنا وفي التصريح ما يردده ، ويصحح الاستشهاد به على أن إذا شرطية حيث قال بعد ذكر كلام ابن عباس ما نصه : فأرسل خبر جعل وهو فعل ماض . قال الموضح في شرح الشواهد : وهذا لم أر من يحسن تقريره . ووجه أن إذا منصوبة بخوابها على الصحيح والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله فأول الجملة في الحقيقة أرسل فافهموه اهـ (قوله بعد عسى نزر) لأن المترجى مستقبل فناسبه أن . وقيل : تجردها من أن خاص بالشعر وإنما ساغ الإخبار بأن يقوم مثلاً مع أنه من تأويل مصدر ولا يخبر عن الذات بالمعنى لأنه على تقدير (*) مضاف أى عسى حال زيد أن يقوم أو عسى زيد أن يقوم أو على سبيل المبالغة وقيل : المصدر المؤول قد يصح حمله على الاسم من غير تأويل . وقيل : يقدر أن الإخبار إنما وقع أولاً بالفعل ثم جىء بأن لتؤذن بالترأخي لا لقصد السبك وبهذا الجواب الأخير يندفع الاعتراض المتقدم على تقدير الشارح جملة . وقيل : المقرون بأن مفعول به على تضمين الفعل معنى قارب أو على إسقاط الخافض على تضمينه معنى قرب .

[٢٤٤] هذان أبيات الحماسة ولم يعز إلى أحد . وقوله :

فَلَسْتُ بِنَازِلٍ إِلَّا أَلْبَثْتُ بِرَحْلِي أَوْ خَيْلَتْنِيهَا أَلْكُذُوبُ
كَأَنَّ لَهَا بِرَحْلٍ الْقَوْمَ بَوًّا وَمَا إِنْ طَهَّهَا إِلَّا أَلْفُ قُوبُ

وهى من الوافر . والخيلة بمعنى الخيال . والقلوص الشابة من التوق بمنزلة الجارية من النساء . ويروى « بنى سهيل » : والأكوار جمع . كور . ومرتعا : مرعاها . طففت لقرب مرتعها من الأكوار . وجعلت ههنا من أفعال المقاربة أسندت إلى قلوص . والشاهد في قوله مرتعها قريب فإنها جملة اسمية وقعت خبراً جعلت مع أن الأصل أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً من الأكوار يتعلق بقريب قيل : جعلت ههنا بمعنى طففت ولذلك لا يتعدى . ومرتعا قريب حال أى أقبلت قلوص هذين الرجلين قرية المرتع من رحالهم لما بها من الإعياء . والبو : يفتح الباء الموحدة وتشديد الواو وهو جلد الحوار يحشى فتعطف عليه الناقة إذا مات ولدها . واللقوب : يفتح اللام وهو التعب والإعياء وهى لغة في اللغوب بضم اللام ، قرأ يحيى بن يعمر وسعيد بن جبيرة يزيد النحوى : ﴿ وَهَامَسْنَا مِنْ لُغُوبٍ ﴾ بالفتح .

[٢٤٥] قاله هذبة بن خشرم العنبرى وهو من قصيدة قالها وهو في السجن وهى طويلة من الوافر . والكرب اسم عسى ويكون خبره ، وفيه الشاهد حيث استعمل عسى استعمال كاد في أن خبره مضارع بغير أن و فرج اسم يكون وخبره قوله وراءه قريب صفتوه الصواب أن فرج مبتدأ وخبره الظرف ، والجملة خبر كان ، واسمها مستتر لأن خبر هذا الباب لا يرفع الظاهر إلا شاذاً ، تقول : كاد زيد يموت ولا يقال كاد زيد يموت أخوه إلا شذوذاً . وقيل : يجوز أن تكون تامة ويكون فاعلها ضمير الكرب والجملة الاسمية حالاً فافهم .

(*) (قوله على تقدير إلخ) قال الدمامي : وفي هذا العذر تكلف إذ لم يظهر المضاف الذى قدره وهو ما من الدهر لاقى الاسم ولا فى الخبر اهـ .

(وكاد الأمر فيه عكسا) فاقتترانه بأن بعدها قليل كقوله :

كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تُفِيضَ عَلَيْهِ

[٢٤٦]

وقيل : بدل اشتغال من الفاعل على تضمينه معنى قرب . وعسى على هذين القولين تامة . وقيل : بدل اشتغال من الفاعل على تضمينه معنى قرب . وعسى على هذين القولين . وقيل : بدل اشتغال من المرفوع وسد هذا البديل مسد الجزعين كما سد مسد المفعولين في قراءة حمزة : ﴿ وَلَا تَحْسِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نَحْنُ لَهُمْ خَيْرٌ لَّأَنفُسِهِمْ ﴾ [آل عمران : ١٧٨] ، بالتاء الفوقية وفتح السين ولا محذور في لزوم البديل لأنه المقصود بالحكم ولا ينافيه كونه تابعا قرب تابع يلزم كتاب مجرور رب الظاهر عند الأكثر ولم يجعل المبدل منه اسم عسى وأول مفعولى تحتسب لأن المبدل منه في حكم المطروح . وعسى على هذا القول ناقصة كقول الجمهور كذا في المغنى وحواشيه ولك أن تقول نص الزمخشري وغيره على أنه ليس معنى كون المبدل منه في حكم المطروح أنه مهذب بل أن البديل مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه النعت والبيان وحينئذ لا مانع من جعل المبدل منه اسم عسى وأول مفعولى تحسب كما أن الفاعل في نحو نفعتي زيد علمه هو المبدل منه لا بدل الاشتغال فتأمل (فائدة) قال الشيخ اللقاني : عسى موضوع للزمن الماضي ولم تستعمل فيه فلا تكون حقيقة فهي في كلام الخلق للرجاء المجرد عن الزمن وفي كلامه تعالى للعلم المجرد فهما معنيان مجازيان بدون معنى حقيقي فقول العلامة المحلى^(١) لم يثبت مثل هذا في كلامهم ممنوع . وأجاب سم بأن مراده لم يعلم ثبوته وما ذكره في عسى غير معلوم إذ كونها موضوعا للزمان غير معلوم وإن كان جائزا إذ المفهوم كما قاله السيد الصفوى من شرح المفصل للشيخ ابن الحاجب عدم وضع عسى للزمان لكنها لما وجد فيها خواص الفعل قدر ذلك إدراجا لها في نظم أخواتها ومنه يتحقق أن المراد الوضع التحقيقي أو التقديرى اهـ ومن المعلوم أن الوضع التقديرى لا يكفي في كون اللفظ مجازا وكونها في كلامه تعالى للعلم المجرد أمر غير ثابت وإن قاله جماعة لاحتمال كونها في كلامه تعالى للرجاء باعتبار المخاطبين كما هو نص سيبويه في لعل . وقال الرضى : إنه الحق كذا في يس ؟ وقول اللقاني : عسى موضوع للزمن الماضي أى للرجاء مع الزمن الماضي ، وقول الصفوى : ومنه يتحقق أن المراد أى بالوضع في قولهم الفعل الماضي موضوع للزمن الماضي (قوله الذى أنسيته فيه) روى بفتح التاء وضمها . وقوله يكون إلخ قال الدماميني : ينبغي أن يجعل فرج مبتدأ خبره ورائه والجملة في محل نصب خبر يكون واسمها ضمير فيها يعود إلى الكرب لما يلزم على جعل فرج اسم يكون ، ورائه خبرها من رفع الفعل من الخبر أجنيا عن الاسم

[٢٤٦] تمامه :

• إِذْ غَدَا حَشْوُ رِيْطَةٍ وَبُرُودِ •

هو أيضا من الخفيف . يرئ به الشاعر ميتا . ألا ترى كيف قال : إذ غدا حشو ريطرة وبرود ، يعنى حين صار حشو الكفن . والكفن يكون منهما . والريطة : بفتح الراء الملاء إذا كانت قطعة واحدة . والبرود : بضم الباء جمع برد من الثياب وجمع على إبراد أيضا . والشاهد في قوله كادت النفس أن تفيض حيث جاء الخبر مقرونا بأن وهو قليل والأكثر تجريده عنها . وتفيض بالطاء المعجمة من فاظ الميت وفاظت نفسه . قال الزجاجي : وفاظت نفسه بالطاء جائز عند الجميع إلا الأصمعي فإنه لا يجمع بين الطاء والنفس بل يقول : فاظ الرجل بالطاء وفاظت نفسه بالضاد . وقال ابن برى : الجوز فاظت نفسه بالطاء يحتاج بهذا البيت . وقال أبو زيد وأبو عبيدة : فاظت نفسه بالطاء لغة قيس . وبالضاد لغة تميم . وفي كتاب الضاد والطاء لأبي الفرج بن سهل : يقال فاظ الميت يفيض فيظا إذا قضى . وقيل : فاظت تفوظ وهو نادر .

(١) وهو أحد الإمامين اللذين يطلق على تفسيرهما تفسير الجلالين فقد بدأ التفسير الإمام اخل ، وأكمله الإمام السيوطي .

وقوله :

[٢٤٧] أُيْتِمَ قَبُولَ السَّلَمِ مِنَّا فَكِدْثُمُو لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا أَلْسِيُوفَ عَنِ السَّلِّ

وأنشد سيبويه :

[٢٤٨] فَلَمْ أَرِ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاجِدٍ فَتَهَنَّتْ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهُ
وقال : أراد بعدما كدت أن أفعله ، فحذف أن وأبقى عملها . وفيه إشعار باطراد اقتران خبر كاد بأن ، لأن العامل يحذف ويبقى عمله إلا إذا اطرده ثبوته (وَكَعَسَى) في العمل والدلالة على الرجاء (حَرَى وَلَكِنْ جُعِلَا * خَيْرُهَا حَتْمًا بِأَنْ مُتَّصِلًا) نحو : حرى زيد أن يقوم ، ولا يجوز حرى زيد يقوم (وَالزَّمُوا أَخْلَوْلَى ، أَنْ مِثْلَ حَرَى) فقالوا : اخلولت السماء أن تمطر ، ولم يقولوا : اخلولت تمطر (وَيَعْدُ أَوْشَكَ أَنْتِيفَا أَنْ نَزَرَا) أى قل ، والكثير الاقتران بها كقوله :

وهو ممنوع كما يأتى (قوله عكسا) لدلالة كاد على قرب الخير فكأنه في الحال (قوله أن تفيض عليه) بالفاء والضاد المعجمة أى تخرج (قوله فلم أَرِ مِثْلَهَا) أى مثل تلك الأموال من الإبل والغنم وغيرها التى كان أراد نهبها . وقوله : خباسة بضم الخاء المعجمة أى مغنم ، نهبت زجرت ، وكدت بكسر الكاف وضمها (قوله أراد بعدما كدت أن أفعله) وقيل : الأصل بعدما كدت أفعلها أى تلك الفعلة ففعل به ما فعل بقولهم والكرامة ذات أكرمكم الله به بفتح الباء ، ورجحه في المغنى بكون الخير عليه من الكثير (قوله وفيه إشعار باطراد إلخ) دفع لما قد يقال يحتمل أن إثبات أن في البيتين السابقين شاذ لا قليل فقط (قوله وألزموا اخلولى أن مثل حرى) للإشعار بأنهما للرجاء ولما كانت عسى شهيرة فيه لم تلزمها أن وإن اشتركت الثلاثة في الرجاء المختص بالمستقبل (قوله وبعد أوشك أنتفا أن نزرا) قال اللقاني : لأن القرب المرجح للتجرد من أن أمر عارض فيها دون أختيها كاد وكرب لأنها موضوعة للإسراع المفضى إلى القرب بخلاف كاد وكرب فللقرب فللهذا اختصت عنهما بغلبة الاقتران بأن وضبط شيخنا السيد نقلا عن البهوتى أو شك في قوله وبعد أوشك بسكون الكاف لئلا ينتقل من الرجز إلى الكامل سهو ظاهر لأن هذا إنما هو في أوشك في قوله بعد عسى اخلولى أوشك ..

[٢٤٧] هو من الطويل . والسلم بالكسر والفتح الصلح . وقوله : إن تغنوا خبر كدتم وفيه الشاهد حيث جاء مفرونا بأن حملا على عسى . وقد جاء في النثر قول جبير بن مطعم : كاد قلبى أن يطير ، والمعنى أنا عرضنا عليكم الصلح فلم تقبلوه ، فلما التقينا جبتهم وعجزتم عن مقاومتنا حتى كدتم تغنونا عن سل السيوف لعدم احتفالنا بكم . ولدى الحرب معترض .

[٢٤٨] البيت من الطويل ، وقائله عامر بن الطفيل ، والبيت من شواهد الكتاب (١/١٥٥) ، الإنصاف (٥٦١) ، الممع (١/٥٨ ، ١٨/٣ ، ...) .

[٢٤٩] وَلَوْ سَأَلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمْلُوا وَيَمْتَعُوا

ومن التجرد قوله :

[٢٥٠] يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَيْتِهِ فِي بَغْضٍ غِرَّاتِهِ يُؤَافِقُهَا

(وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبًا) بفتح الراء ونقل كسرهما أيضا ، يعنى أن إثبات أن

بعدها قليل ومنه قوله :

[٢٥١] قَدْ بُرْتُ أَوْ كَرَبْتُ أَنْ تُبَوِّرَا لَمَّا رَأَيْتَ يَنْهَى مَبْشُورَا

وقوله :

[٢٥٢] سَقَاهَا ذُرُّو الْأَحْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظُّمَاءِ وَقَدْ كَرَبْتُ أَغْنَاهَا أَنْ تَقْطَعَا

(قوله غراته) بكسر الغين أى غفلاته (قوله ومثل كاد إلخ) أى فى أنها للمقاربة وفى أن الكثير تجردها من أن وإن اقتضى كلام الشارح أن التشبيه فى الثانى فقط (قوله فى الأصح) مقابله شيئا مقتضى كلام سيبويه حيث لم يذكر فيها إلا التجرد . ومذهب ابن الحاجب حيث جعلها من أفعال الشروع وسيدكر الشارح الأول واقتصار شيخنا والبعض على كونه أشار بقوله فى الأصح إلى خلاف ابن الحاجب قصور (قوله قد برت) بضم الموحدة أى هلك . وبه اسم رجل ، والمثبور المالك (قوله سقاها) الضمير إلى العروق المتقدمة فى قوله :

[٢٤٩] وهو من الطويل . والمعنى أن من طبع الناس أنهم لو سئلوا إن يعطوا ترابا وقيل لهم هاتوا التراب لمنعوا ذلك التراب وملوا . والتراب مفعول ثان لسئل . ولأوشكوا جواب الشرط والضمير فيه اسمه ، وخبره أن يملوا . وفيه الشاهد حيث جاء الخبر فعلا مضارعا مقرونا بأن كسسى غالبا . وفيه رد على الأصمعي وأبى على حيث أنكروا أو شك بصيغة الماضى . قال أبو على : لا يقال هاتوا أو شك ولا يوشك بفتح الشين ذكره ابن قرقول فى المطالع وإذا قيل معترض وهاتوا مفعول القول ومفعوله محذوف ، أى هاتوا التراب . [٢٥٠] قاله أمية بن الصلت الثقفى ، وهو من قصيدة المنسرح (قوله يوشك) بكسر الشين ، ومن قرصلة وموصول وقعت اسمية ، وخبره قوله يوافقها ، وفيها الشاهد حيث استعمل ككاد فى كون خبره مضارعا بلا إن . والغرات بكسر الغين المعجمة جمع غرة وهى الغفلة . أراد أن من يفر من ميتته أى موته فى الحرب يوشك أن يقع فيها بسبيل الغفلة .

[٢٥١] قال المعجاج الراجز (قوله برت) بضم الباء الموحدة من باريبور إذا هلك ، والتاء فى كربت اسمه وخبره أن تبورا . وفيه الشاهد حيث جاء مضارعا مقرونا بأن . والبهس بفتح الباء الموحدة وسكون الياء وفتح الهاء وفى آخره سين مهجلة اسم رجل ، وهو فى الأصل اسم أسد سمي به الرجل ومن ضبطه بالنون بعد الهاء فقد حرف . والمثبور من الثبور بالتاء المثلثة ثم الباء الموحدة وهو الهلاك والخسران .

[٢٥٢] قاله أبو زيد الأسلمى ، وهو من قصيدة من الطويل والضمير فى سقاها يرجع إلى العروق المذكورة فى البيت الذى فى أولها وهو :

* مَذَحْتُ غُرُوقًا لِلنَّدَى مَصَّتِ الثَّرَى *

وذور الأحلام أصحاب العقول ، ويروى ذور الأرحام . وسجلا مفعول ثان لسقى وهو بفتح السين الدلو إذا كان فيه ماء قل أو جل ولا يقال وهى فارغة . والراو فى وقد كربت للحال . وأعناقها اسم كرب وأن تقطعا خبره وفيه الشاهد حيث جاء بأن ، ولا يبنى ذلك إلا فى الضرورة . وقد زعم سيبويه أن خبره لا يقترب بأن . وفيه رد عليه . وأصل أن تقطعا بتائين كما فى نارا تلظى . وتقطع أعناقها إما لشدة العطش أو للذل الذى هى فيه .

والكثير التجرد ولم يذكر سيبويه غيره . ومنه قوله :
 [٢٥٣] كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ . حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدَ غَضُوبُ
 (وَتَرَكْ أَنْ مَعَ ذِي الشَّرْعِ وَجَبًا) لما بينهما من المنافاة لأن أفعال الشرع للحال
 وأن للاستقبال (كَأَنَّ السَّائِقَ يَخْدُو وَطَفِقَ) زيد يعدو بكسر الفاء وفتحها ، وطبق بالباء
 أيضا و (كَذَا جَعَلْتُ) أَتَكَلَّمُ (وَأُحَدِّثُ) أَقْرَأُ (وَعَلِقَ) زيد يسمع . ومنه قوله :
 [٢٥٤] أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجْرْنَا وَظَلَمَ الْجَارِ إِذْ لَالُ الْجَمِيرِ
 (تنبيهات): * الأول : عد الناظم في غير هذا الكتاب من أفعال الشرع هب وقام ،
 نحو : هب زيد يفعل ، وقام بكر ينشد . الثاني : إذا دل دليل على خبر هذا الباب جاز حذفه ومنه

* مدحت عروفا للندي مصت الثرى *

قيل : المقصود بالعروق جماعة أراد الشاعر هجوهم بأنهم حديثون في الغنى والعطاء وأن أصلهم
 الفاقة وعدم العطاء قاله العيني في شواهد الكبرى ، وهو يفيد أن العروق بضم العين جمع عرق
 ويؤيده الجمع في قوله أعناقها فتفسير البعض العروق في البيت بالفرس الخفيفة لحم اللحين بانبا ذلك
 على أنها بفتح العين ليس في محله . والأحلام العقول والسجل بالفتح قال في القاموس الدلو العظيمة
 مملوءة ١ هـ ونقل شيخنا عن الشارح في شرحه للتوضيح أنه الدلو التي فيها ماء قل أو جل وتقطعا
 أصله تتقطع .

(قوله من جواه) أى شدة وجده (قوله وترك أن إلخ) تحصل من كلام المصنف أن خبر أفعال
 هذا الباب بالنسبة إلى اقترانه بأن وتجرده منها أربعة أقسام ما يجب اقترانه وهو حرى واخلوق وما
 يجب تجرده وهو أفعال الشرع وما يغلب اقترانه وهو عسى وأوشك وما يغلب تجرده وهو كاد وكرب .
 (قوله وطبق بالباء) أى المكسورة كما في التصريح (قوله هب وقام) أقوال يجب أن يعد منها
 شرع في نحو : زيد يأكل (قوله ينشد) إما مضارع الثلاثي نشد ينشدها من باب نصر أو مضارع
 الرباعي أنشد الشعر .

[٢٥٣] قاله كلحبة اليربوعى ، وقيل : رجل من طى وهو من الخفيف ، وكرب بفتح الراء بمعنى كاد فلذلك جاء
 خبره من غير أن وهو يذوب وهو الشاهد . والجوى : شدة الوجد . والوشاة : جمع واش به إذا تم عليه . ويروى
 حين قال العذول هند غضوب . وغضوب فعول يستوى فيه المذكر والمؤنث . والمعنى كاد القلب يذوب من شدة
 شوقه حين قال : اللامم محبوبتك هند غضوب عليك . وهند يجوز صرفه ومنعه .
 [٢٥٤] البيت من الوافر ، وقائله مجهول .

الحديث : « ومن تألى أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد » . الثالث : يجب في المضارع الواقع خبراً لأفعال هذا الباب غير عسى أن يكون رافعا لضمير الاسم وأما قوله :
[٢٥٥] وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبْثُهُ تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ
وقوله :

[٢٥٦] وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقَلُنِي ثَوْنِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمَلِ
فأحجاره وثوئي بدلان من اسمي كاد وجعل . وأما عسى فإنه يجوز في المضارع بعدها

(قوله على خبر هذا الباب) أى بخلاف باب كان فقد قال السيوطي في الجمع : قال أبو حيان : نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها لا اختصارا ولا اقتصارا اهـ . قال سم : ولننظر ذلك مع ما ذكره في نحو أن خير فخير من أن خير الأول اسم كان المحذوفة مع خبرها اللهم إلا أن يخص المنع بغير ذلك اهـ ثم نقل في قولين آخرين في حذف خبر كان وأخواتها وقد مرافى بابها (قوله أن يكون رافعا لضمير الاسم) لوضعها على ارتباط الفعل المقرب أو المرجى أو المشروع فيه بنفس مرفوعها . وجوز في التسهيل رفعه السببي على قلة ومثل له الدماميني بقول الشاعر : وقد جعلت إذا إغ (قوله وأما قوله إغ) مثل قوله تعالى : ﴿ من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ﴾ [التوبة : ١١٧] ، فيؤول بأن قلوب بدل من الضمير في كاد الرجوع إلى القوم وفاعل يزيغ ضمير راجع إلى قلوب لتقدمها رتبة وسيتضح ذلك لكن هذا إنما يتأتى على قراءة من قرأ تزيج بالتاء الفوقية أما على قراءة من قرأه بياء الغيبة فلا لوجوب تأنيث الفعل إذا أسند إلى ضمير المؤنث وكذا لا يتأتى أن يكون في تنازع لما ذكرنا وإنما هو على إضمار ضمير الشأن كذا قال الدماميني وفي كونه على إضمار ضمير الشأن نظر ظاهر وإذا أُرْجِعَ إلى الضمير في يزيغ بياء الغيبة إلى القلوب باعتبار الجمع كان ضمير مذكر (قوله وأسقيه) أى ربع مية بدمعى وشكواى مما أبثه أظهره ، وما موصول اسمي . وملاعبه مواضع اللعب (قوله الثمل) أى السكران (قوله بدلان من اسمي كاد وجعل) أى الأول بدل بعض إن كانت الأحجار والملاعب من أجزاء الربع وهو ظاهر وإلا فبدل اشتغال كالثاني أى لا فاعلان ليثقلني وتكلمني والتقدير جعل ثوئي

[٢٥٥] قاله ذو الرمة . وهو من قصيدة طويلة من الطويل (قوله وأسقيه) أى ربه مية ، وحتى بمعنى إلى ، واسم كاد الضمير فيه الذي يرجع إلى الربع وتكلمني خبره (قوله أحجاره) بالرفع بدل من اسم كاد . وليس هو بفعل تكلمني وفيه الشاهد لأن من الشرط أن يكون كاد رافعا لضمير الاسم والتقدير حتى كادت أحجاره تكلمني مما أبثه أى من أجل ما أظهر له بشى وحزنى وكذلك ملاعبه لأنه عطف على أحجارا والتقدير حتى كادت ملاعبه تكلمني وهو جمع ملعب وهو موضع اللعب . وما فى مما يجوز أن تكون موصولة وأن تكون مصدرية .
[٢٥٦] قاله أبو حية الحمري واسمه المشمر بن الربيع . وحية بالياء آخر الحروف . وقد نسب للحكم بن عبدل الأعرج وليس بصحيح . ويروى الشطر الثاني : فممت قيام الشارب السكر ، وكنت أمشي على رجلى . وهكذا رواه الحافظ في كتاب الحيوان في باب العرجان . وأنشد هكذا :

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُوجِعُنِي ظَهَرِي فَقُمْتُ قِيَامَ الشَّارِبِ الْسَّكِرِ
وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رِجْلِي مُغْتَدِلًا فَصِرْتُ أَمْشِي عَلَى الْخَرَى مِنَ الشَّجَرِ

وهما من البسيط ، والتاء في جعلت اسمه وقوله : يثقلني خبره ، وقوله : ثوئي بدل عن اسم جعلت بدل اشتغال وفيه الشاهد ، وليس هو فاعل يثقلني . والتحقيق أنه أقام السبب وهو الإنقال مقام المسبب وهو النهوض نهض الشارب الثمل أى السكران ، وهو بفتح التاء وكسر الميم . والمعنى وقد جعلت أنهض نهض الثمل لإنقال ثوئي إياي ، فقدم ذكر السبب . والسكر بفتح السين وكسر الكاف صفة بمعنى السكران :

خاصة أن يرفع السببي كقوله :

[٢٥٧] وَمَاذَا عَسَى الْحِجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ إِذَا نَحْنُ جَاوِزْنَا حَفِيرَ زِيَادٍ

روى بنصب جهده ورفعته ، ولا يجوز أن يرفع ظاهراً غير سببي وأما قوله :

[٢٥٨] عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسِيَتْ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

فإن في يكون ضمير الاسم والجملة بعده خير كان (وَأَسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِأَوْشَكَ) كما رأيت وهو أكثر استعمالاً من ماضيها (وَكَاذَ لَا يَغِيْرُ) أى دون غيرهما من أفعال الباب ، فإنه ملازم

يثقلنى وكادت أحجاره تكلمنى فعاد الضمير على البدل لأنه المقصود بالحكم مع تقدمه رتبة وصار يثقلنى وتكلمنى خبرين لعامل البدل المقدر فأغنى ذلك عن عود الضمير إلى البدل منه وعن خبرى عامل البدل منه فلم يرفع الخبر إلا ضمير الاسم لا خبرين لكاد وجعل المذكورين لأن الفعل حيثئذ رافع لغير ضمير الاسم فلا يتم الجواب . قاله الناصر (قوله أن يرفع السببي) أى الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود إلى الاسم (قوله وماذا) مبتدأ أو ذا ملغاة أو اسم موصول وعسى إلخ على إضمار القول صلة لأن الإنشاء لا يقع صلة أى ما الذى يقال فيه عسى إلخ . والمعنى ما الذى يرجى للحجاج أن يناله منى أحسبى أم قتلى ؟ أى لا يرجى له شيء من ذلك . والجهد بالضم الوسع والطاقة والبيت من كلام الفرزدق حين توعده الحجاج الثقفى فهرب من العراق . وحفير زياد موضع بين الشام والعراق وزياد هو أخو معاوية بن أبى سفيان كان أميراً بالعراق نيابة عن معاوية . تصرخ (قوله روى بنصب جهده) أى على المفعولية ليبلغ ولا شاهد فيه حيثئذ لرفعه ضمير الاسم وعائد الموصول محذوف أى يبلغ به وقوله ورفعته أى على الفاعلية والمفعول ضمير محذوف فى يبلغ يعود على الموصول هو العائد (قوله خير كان) أى مضارع كان ولو قال يكون لكان أحسن (قوله كما رأيت) أى من قوله يوشك من فر إلخ .

[٢٥٧] قاله الفرزدق . وهو من الطويل . وكلمة ما استفهام وذا إشارة ، والحجاج اسم عسى ، وأراد به الحجاج بن يوسف الثقفى الظالم . وكان قد توعده الفرزدق فهرب من العراق إلى الشام . وأنشده . ويبلغ جهده خبره وفيه الشاهد حيث جاء بدون أن وهو قليل . ويجوز فى جهده الرفع على أنه فاعل يبلغ ، والنصب على أنه مفعول لأنه يستعمل لازماً ومتعدياً . وحفير زياد بين الشام والعراق . وهو زياد بن أبى سفيان أخو معاوية أمير العراق نيابة عنه .

[٢٥٨] قاله أبو سهم الهذلى وهو من المتدارك (قوله فموشكة) بمعنى توشك . وفيه الشاهد حيث استعمل اسم الفاعل من يوشك وهو نادر . وأرضنا اسمه وخبره ان تعودا (قوله خلاف الأنيس) أى بعد المؤانس . ومن قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَفْرَحُ الْمُخْلِفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ ﴾ أى بعده . ووحوشا نصب على الحال بمعنى متوحشة وهو جمع وحش يقال بلد وحش أى قفر . وقيل بفتح الواو صفة كصبور فيستوى فيه التأنيث والتذكير (قوله يابا) بفتح الباء آخر الحروف ، وتخفيف الباء الموحدة بعدها ألف ساكنة وبعدها باء أخرى . يقال أرض ياب أى خراب . قال الجوهري : يقال خراب ياب وليس باتباع ، يعنى يقال على سبيل التأكيد ، مثل سبلا فجاجا . قيل : يجوز أن يكون أصله ويابا فحذف حرف العطف للضرورة . وإن وحوشا بدلا من خلاف الأنيس (قلت) له وجه إذا كان الخلاف على حقيقته .

لصيغة الماضي (وَزَادُوا مُوشِكًا) اسم فاعل من أوشك معملا عمله كقوله :
 [٢٥٩] قَمُوشِكَةً أَرْضُنَا أَنْ نَعُودَا خِلَافَ الْأُنَيْسِ وَحُوشًا يَبَابَا
 وقوله: [٢٦٠] فَإِنَّكَ مُوشِكٌ إِلَّا تَرَاهَا وَتَعُدُّو دُونَ غَاضِرَةٍ الْعَوَادِي
 وهو نادر :

(تنبيهان) : الأول أثبت جماعة اسم الفاعل من كاد وكرب ، وأنشدوا على الأول
 قول : [٢٦١] أُمُوتَ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ وَإِنِّي يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ
 وعلى الثاني قوله :

(قوله فموشكة أرضنا إلخ) موشكة خبر مقدم وأرضنا مبتدأ مؤخر وفي موشكة ضمير هو اسمها وأن تعود
 خبرها . خلاف الأنيس أى بعد الأنيس كقوله تعالى : ﴿ فَرِحَ الْخَلْفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ ﴾
 [التوبة : ٨١] ، وحوشا بفتح الواو أى متوحشة وبضمها أى ذات وحوش يبابا أى خرابا تعود بمعنى تصير
 (قوله وتعدو دون غاضرة) بالغين والضاد المعجمتين أى تعوق دون هذه الجارية العوائق ، وهو من وضع الظاهر
 موضع المضممر (قوله قوله) أى قول كبير بالباء الموحدة والتكبير ابن عبد الرحمن كما في التصريح ، ولا ينافيه قول
 الشارح بعد في شرح ديوان كثير أى بالثلثة والتصغير لاحتمال أن تكلمه على هذا البيت استطرادى لا لكونه في
 الديوان لكن نقل شيخنا عن شرح التوضيح للشارح أنه قول كثير عزة . وكان كثير بالثلثة والتصغير رافضيا
 سبى الاعتقاد . وكان عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه يقول : إني لأعرف صالح بنى هاشم يبغضه لكثير
 وفاسدهم بحبه له (قوله أموت أسى) أى حزنا . والرجام بكسر الراء وبالجم اسم موضع وقعت به وقعة . لرهن
 أى مرهون بالذى أنا كائد أى كائد آتية فالخبر محذوف .

[٢٥٩] تقدم الكلام عنه في الشواهد آنفا .

[٢٦٠] قاله كثير بن عبد الرحمن وهو من قصيدة من الوافر قالها في غاضرة - بالغين والضاد المعجمتين - جارية أم البنين بنت
 عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز . والشاهد في قوله موشك حيث استعمل اسم الفاعل من أوشك وهو نادر قليل
 وأن لا تراها خبر موشك (قوله وتعدو) إلى آخره حال أى وتصرف دونها الصوارف ، لأن العوادى بالعين المهملة عوائق الدهر .
 [٢٦١] قاله كثير بن عبد الرحمن وهو من قصيدة من الطويل (قوله أموت) جملة وقعت خبرا لقوله :

وَكِدْتُ وَقَدْ سَأَلْتُ مِنَ الْغَيْنِ غَبْرَةً سَمَى غَائِدٌ مِنْهَا وَأَسْبَلُ غَائِدُ

وأسى نصب على التعليل من أسيت على الشيء إذا حزنت . والرجام بكسر الراء المهملة وبالجم اسم موضع . وكثير منهم حتى
 بعض الفضلاء قد صحفه بالزاي المعجمة والحاء المهملة واللام في لرهن للتأكيد وهو خير إن . ويقينا صفة لمصدر محذوف أى
 إننى لرهن رهنا يقينا أى حقا ، ويجوز أن يكون مفعولا مطلقا . وقوله : أنا كائد جملة اسمية وقعت وصلة للموصول ، والعائد
 محذوف أى كائده . وفيه الشاهد حيث استعمل من كاد اسم الفاعل وهو لا يجىء منه غير المضارع . وقيل : الصواب كابد بالباء
 من المكابدة وبهذا جزم ابن السكيت في شرح ديوان كثير فحيث لا استشهد فيه (فإن قلت) لا يجىء من المكابدة إلا مكابده .
 قلت : هذا ليس بجار على فعله ، وقال ابن سيده : كابده مكابدة وكبأذا أى قاساه . والاسم كابد كالكاهل والغارم . فإن قلت :
 ما الدليل على دعوى الصواب (قلت) قيل : عدم مجىء الخبر له وفيه نظر .

[٢٦٢] أَبْتَى إِنَّ أَبَاكَ كَارِبٌ يَوْمِهِ فَإِذَا دُعِيتَ إِلَى الْمَكَارِمِ فَأَعْجَلِ

والصواب أن الذي في البيت الأول كابد بالباء الموحدة كما جزم به ابن السكيت^(١) في شرح ديوان كثير، اسم فاعل من المكابدة غير جار على فعله إذا القياس مكابد. قال ابن سيده^(٢): كابده مكابدة وكبادا قاساه، والاسم كابد كالكاهل والغارب، وإن كارباً في البيت الثاني اسم فاعل من كرب التامة نحو قولهم: كرب الشتاء أى قرب كما جزم به الجوهري وغيره. الثاني حكى الأخفش: طفق يطفق كضرب يضرب، وطفق يطفق كعلم يعلم. وسمع أيضاً: إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجه (يَعْدُ عَسَى) و(أَخْلَوْلَى) و(أَوْشَكَ قَدْ يَرُدُّ غَنَى بِأَنْ يَفْعَلَ) أى يستغنى بأن والمضارع (عَنْ ثَانٍ) من معموليها (فُقِدَ) وتسمى حيثئذ تامة نحو: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾ [البقرة: ٢١٦] وأخلولت أن يأتي، وأوشك أن يفعل، فأن والمضارع في تأويل اسم مرفوع بالفاعلية مستغنى به عن المنصوب

(قوله كارب يومه) أى كارب في يومه يموت فالخير محذوف (قوله اسم فاعل من كرب التامة) وأصله كارب يومه يرفع يوم أى قريب يوم وفاته (قوله كضرب وقوله كعلم) الأحسن كجلس وكفرح ليفيد زنة المصدر أيضاً فإنه مصدر المكسور طفق كفرح قاله الناصر (قوله حتى يجعل) بالرفع لأن حتى ابتدائية وفي هذا المسموع ما تقدم في قول ابن عباس فجعل الرجل إلخ (قوله بعد عسى إلخ) أى لا بعد غير هذه الثلاثة وكأنه لعدم السماع (قوله غنى بأن يفعل إلخ) اعلم أن مذهب الجمهور أنها في هذه الحالة أفعال تامة وأن يفعل فاعلها ولا خير لها ومذهب الناظم أنها ناقصة وأن يفعل سد مسد معموليها كما سد مسد المفعولين في نحو: ﴿أَحْسِبِ النَّاسَ أَنْ يَبْرَهُوا﴾ [العنكبوت: ٢]، وكلام الناظم محتمل لهما ومعناه على مذهب الجمهور غنى بأن يفعل عن أن يكون لها ثان تمامها وعلى مذهبه غنى بأن يفعل عن أول وثان لكن لم يذكر الأول لظهور إغناء أن يفعل لوقوعه في محله بخلاف الثاني. والشارح رحمه الله تعالى حمل كلامه على غير مذهبه والمناسب خلافه ويلزم على مذهب الناظم أن أن يفعل في محل رفع ونصب ولا مانع منه لوجود محلين مختلفين لشيء واحد باعتبارين في نحو: أعجبني كونك مسافراً (قوله مستغنى به عن المنصوب) أى عن أن يكون له منصوب فاندفع الاعتراض بأن الشارح ماش على مذهب الجمهور ولا منصوب لها عندهم حتى يقال إن أن والفعل أغنى عنه.

[٢٦٢] قاله عبد قيس بن خفاف. وهو من قصيدة لامية من الكامل. ويروى أجيبيل. والهمزة فيه حرف النداء. والشاهد في كارب يومه حيث استعمل من كرب اسم الفاعل. وقد أوله بعضهم منهم الجوهري إنه فاعل من كرب التامة في نحو قولهم كرب الشتاء. أى قرب وليس هو من كرب من أفعال المقاربة التي تستدعى الاسم والخبر. قوله إلى المكلوم ويروى إلى العظام.

(١) هو ابن السكيت: هو يعقوب بن إسحاق، كان عالماً بنحو الكوفيين، وعالماً بالشعر وأخذ عن البصريين والكوفيين، من تصانيفه في النحو ومعاني الشعر وتفسير الدواوين، وكان معلماً للصبيان ببغداد، وكان مؤدباً لأولاد المروكل... تولى سنة ٢٤٤ هـ (انظر: البغية ٣٤٩/٢).
(٢) ابن سيده: هو علي بن أحمد بن سيده اللغوي، كان حافظاً وكان عالماً باللغة، ولم يكن في زمانه أعلم منه باللغة والشعر والنحو، وروى عن أبيه، ومن تصانيفه المحكم في اللغة، والمحيط لأعظم كذلك... ومات سنة ٤٥٨ هـ (انظر: البغية ١٤٣/٢).

الذى هو الخير. وهذا إذا لم يكن بعد أن والمضارع اسم ظاهر فإن كان نحو: عسى أن يقوم زيد فذهب الشلوين إلى أنه يجب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بيقوم وأن يقوم فاعل عسى وهى تامة لا خبر لها، وذهب المبرد والسيराى والفارسى إلى تجويز ذلك، وتجويز وجه آخر وهو أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بعسى اسما لها، وأن المضارع فى موضع نصب خبرا لها متقدما على الاسم، وفاعل المضارع ضمير يعود على الاسم الظاهر، وجاز عوده عليه متأخر التقدم فى النية، وتظهر فائدة الخلاف فى التثنية والجمع والتأنيث فتقول على رأيه عسى أن يقوم الزيدان، وعسى أن يقوم الزيدون وعسى أن تقوم الهندات، وعسى أن تطلع الشمس، وتأنيث تطلع وتذكيره وعلى رأيهم يجوز ذلك ويجوز عسى أن يقوم الزيدان وعسى أن يقوموا الزيدون وعسى أن يقمن الهندات وعسى أن تطلع الشمس بتأنيث تطلع فقط. وهكذا أوشك واخلولق.

(تقنيته) ويتعين الوجه الأول فى نحو: عسى أن يضرب زيد عمرا فلا يجوز أن يكون زيد اسم عسى لثلا يلزم الفصل بين صلة أن ومعمولها وهو عمرا بأجنبى وهو زيد، ونظيره قوله تعالى: ﴿عسى أن يعثلك ربك مقاما محمودا﴾ [الإسراء: ٧٩]، (وَجَرَدَنَ عسى) وأختها اخلولق وأوشك من الضمير واجعلها مسندة إلى أن يفعل كما مر (أو أَرْفَعُ مُضْمَرًا بِهَا) يكون اسمها وأن يفعل خبرها (إِذَا أَسَمَ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا) ويظهر أثر ذلك فى التثنية

(قوله وتجويز وجه آخر) أورد على هذا المذهب لزوم التباس اسم عسى المبتدأ فى الأصل بفاعل الفعل بعدها، وقد منعوا فى باب المبتدأ تقديم الخبر الفعلى الرافع لضمير المبتدأ خوفا من التباس المبتدأ بالفاعل. وقد يجاب بأن هذا التباس لا محذور فيه هنا لأنه لا يخرج الجملة عن كونها فعلية لابتدائها بفعل أبدا وهو عسى بخلافه هناك فإنه يخرج الجملة من الاسمية إلى الفعلية وقد يدفع هذا الجواب تجويز تقدير الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرا كما ذكره الشارح فى شرحه على التوضيح، أفاده سم. وإنما منع الشلوين هذا الوجه لضعف هذه الأفعال عن توسط الخبر بينهما وبين الاسم كما فى الأوضح (قوله أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بعسى) قال سم: هل يجوز ذلك الوجه إذا لم يقترن الفعل بأن نحو عسى يقوم زيد اهـ. قال البعض: الظاهر جوازه إذ لا فرق تأمل اهـ. وأقول: بل يجب إذا لم يجعل الفعل على تقدير أن لعدم ما يصلح لمرفوعة عسى غيره (قوله بتأنيث تطلع وتذكيره) أى لجوازه فى المسند إلى ظاهر مجازى التأنيث (قوله بتأنيث تطلع فقط) لوجوب تأنيث المسند إلى ضمير المؤنث ولو كان مجازى التأنيث (قوله ونظيره قوله تعالى: ﴿عسى أن يعثلك ربك مقاما محمودا﴾) أى أن جعل نصب مقاما بالفعل المذكور على أنه ظرف أو غير ذلك فإن جعل نصبه بمحذوف على المصدرية أى فتقوم مقاما جاز أن تكون عسى تامة وأن تكون ناقصة على التقديم والتأخير قاله الفارضى.

والجمع والتأنيث، فتقول على الأول الزيدان عسى أن يقوما والزيدون عسى أن يقوموا، وهند عسى أن تقوم، والهندان عسى أن يقوما، والهندات عسى أن يقمن. وهكذا اخلولق وأوشك هذه لغة الحجاز. وتقول على الثاني الزيدان عسيا، والزيدون عسوا، وهند عست، والهندان عستا، والهندات عسين. وهكذا اخلولق وأوشك. وهذه لغة تميم.

(تنبيهان) و الأول: ما سوى عسى واخلولق وأوشك من أفعال الباب يجب فيه الإضممار، تقول الزيدان أخذنا يكتبان ﴿وطفقا يخلصان﴾ [طه: ١٢١]، ولا يجوز أخذ يكتبان وطفق يخلصان. الثاني: اختلف فيما يتصل بعسى من الكاف وأخواتها نحو عسك وعساه فذهب سيبويه إلى أنه في موضع نصب حملا على لعل كما حملت لعل على عسى في اقتران خبرها بأن كما في الحديث «فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض»^(١) وذهب المبرد والفارسي إلى أن عسى على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر، لكن الذي كان

(قوله إذا اسم قبلها قد ذكرنا) أى لفظا كما مثل أو رتبة كما في عسى أن يقوم زيد على جعل زيد مبتدأ مؤخر فيجوز حينئذ في عسى الوجهان رفعها المضمر وتجريدها منه . قاله الشارح في شرح التوضيح . قال سم : ويشكل على تجويزه جعل زيد مبتدأ مؤخر أنه يلزم التباس المبتدأ بالفعل وقد تحرزوا منه كما مر في المبتدأ (قوله لغة الحجاز) وعليه قوله تعالى : ﴿ لا يسخر قوم من قوم ﴾ [الحجرات : ١١] الآية (قوله يجب فيه الإضممار) أما فيما لا يقترون خبره بأن فلعدم جواز إسناد الفعل إلى الفعل وأما فيما يقترون بأن كحرى فلعدم السماع (قوله وأخواتها) كالهاء والياء التحتية في عساه وعسانى (قوله في موضع نصب) أى اسما لها فمذهبه إبقاء طرفي الإسناد بحملهما والمنعكس إنما هو العمل ويدل له : * فقلت عساه نار كأس وعليها * برفع نار (قوله حملا على لعل) أى في العمل بجامع الترجى أو الإشفاق في كل قال في التوضيح وشرحه التصريح ما نصه : وهى حينئذ أى حين إذ نصبت الاسم ورفعت الخبر حرف كعلل لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف وفاقا للسيراف ونقله أى نقل السيراف القول بحرفيته عن سيبويه وخلافا للجمهور في إطلاق القول بفعليته . ولأبن السراج وثعلب في إطلاق القول بحرفيته . فالخاصل في عسى ثلاثة أقوال فعل مطلقا حرف مطلقا التفصيل إن عمل عمل لعل فحرف وإلا ففعل ومحل الخلاف في عسى الجامدة . أما عسى المتصرفه فإنها فعل باتفاق ومعناها اشتد اهـ ببعض حذف (قوله ألحن) أى أفصح (قوله لكن الذى كان اسما) أى كان حقه أن يجعل اسما لعسى لكونه الخبر عنه وهو المبتدأ في الأصل وهو الضمير جعل خبرا أى مقدما والذى كان حقه أن يجعل خبرا لها وهو خبر المبتدأ في الأصل جعل اسما أى مؤخر فمذهب المبرد إقرار العمل والمنعكس إنما هو طرفا الإسناد ويلزم عليه جعل خبر عسى اسما صريحا وهو نادر كما تقدم .

(١) هذا الحديث جاء في التخصمين اللذين يكون أحدهما أقوى في بيان حجته من الآخر وقد يكون لهذا الآخر الحق ، لكنه لم يستطع بيانه ...

اسما جعل خبرا والذي كان خبرا جعل اسما . وذهب الأخفش إلى أن عسى على ما كانت عليه إلا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع كما ناب عنه في قوله :

[٢٦٣] يَا ابْنَ الزَّيْبِرِ طَالَمَا عَصَيْكََا وَطَالَمَا عُنَيْتَا إِلَيْكََا

وكما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب وضمير الجر في التوكيد نحو رأيتك أنت ، ومررت بك أنت ، وهذا ما اختاره الناظم قال : ولو كان الضمير المشار إليه في موضع نصب كما يقول سيويه والمبرد لم يقتصر عليه في مثل :

[٢٦٤] يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ

(قوله وذهب الأخفش إلى أن عسى على ما كانت عليه) أى من رفع الاسم ونصب الخبر مع بقاء طرفي الإسناد بحملهما فاللازم على مذهبه إنما هو التجوز في الضمير بجعل ضمير النصب مكان ضمير الرفع .

(قوله وهذا ما اختاره الناظم) ردّ بأمرين : الأول أن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبتت في المنفصل نحو ما أنا كَأنت وأما :

* يا ابن الزبير طالما عصيكَا *

فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفا لا من باب إنابة ضمير عن ضمير . الثاني ظهور الخبر مرفوعا في قوله :

* فقلت عساها نار كَأَسِ وعُلهَا *

قاله الدماميني (قوله كما يقول سيويه والمبرد) لأنهما اتفقا على أنه في محل نصب وإن اختلفا في أن سيويه يقول هو اسم والمبرد يقول هو خبر مقدم .

(قوله لم يقتصر عليه إلخ) قد يقال إن علك في البيت الذي أنشده قد اقتصر فيه على ما هو في موضع نصب فلو كان الاقتصار في عساك على الكاف يمنع كونه في موضع نصب لمنع الاقتصار

[٢٦٣] البيت من الرجز ، وقائله أحد الرجاز من حمير . والشاهد فيه قوله : « عصيكَا » حيث جاء معه بضمير النصب وهو الكاف ، موقع ضمير الرفع وهو « التاء » . وابن الزبير في هذا البيت هو : عبد الله بن الزبير ، وهو حوارى رسول الله ﷺ الذى قال فيه الرسول ﷺ : « لكل نبي حوارى وحوارى الزبير » .

[٢٦٤] البيت من الرجز ، وقائله رؤبة ، وهو من شواهد الكتاب [٢٨٨/١] ، وصدر هذا البيت قوله :

تقول بنتى قد أنسى أناكَا

لأنه بمنزلة المفعول ، والجزء الثاني بمنزلة الفاعل ، والفاعل لا يحذف ، وكذا ما أشبهه انتهى . وفيه نظر (وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجْزَى فِي آلْسَيْنِ مِنْ) عسى إذا اتصل بها تاء الضمير أو نوناه كما في : (نَحْوِ عَسَيْتَ) وعسينا وعسين (وَأَنْتَقَا الْفَتْحَ رُكْنًا) انتقا بالقاف مصدر انتقى الشيء أى اختاره وزكن علم أى اختيار الفتح علم لأنه الأصل وعليه أكثر القراء في قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ ﴾ [محمد : ٢٢] وقرأ نافع بالكسر .
(خاتمة) : قال فى شرح الكافية : قد اشتهر القول بأن كاد إثباتها نفى ونفيها إثبات حتى جعل هذا المعنى لغزا :

أُنْخَوِيْ هَذَا الْعَصْرَ مَا هِيَ لَفْظَةٌ جَرَتْ فِي لِسَانِي جُرْهُمِ وَتَمُودِ
إِذَا اسْتَعْمِلَتْ فِي صُورِ الْجَحْدِ أَثْبَتَتْ وَإِنْ أَثْبَتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

فى علك على الكاف كونه فى موضع نصب ولا قائل به للاتفاق على أنه فى موضع نصب اسم علّ ويدفع بأن عسى فعل وجنس الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ولعل حرف وجنس الحرف لا يرفع الفاعل ولا ينصب المفعول فالذى يشبه الفاعل والذى يشبه المفعول هو مرفوع عسى ومنصوبها لا مرفوع لعل ومنصوبها (قوله والجزء الثانى) أى من معمولى عسى وهو الخبر (قوله وفيه نظر) لأنه لا يلزم من كون شىء بمنزلة شىء أن يعطى سائر أحكامه على أنه ورد حذف المرفوع فى قولهم إن مالا وإن ولدا بل عهد حذف الفاعل فى مواضع يمكن قياس ما هنا عليها (قوله والكسر) لأن كسر سين عسى بوزن رضى لغة فاحفظه (قوله أو نوناه) فيه تغليب نون الإناث على نا (قوله لأنه الأصل) أى الغالب (قوله فهل عسيم) استدلل به بعضهم على أن عسى خبر لأن الاستفهام لا يدخل على الإنشاء والجواب أنه محمول على المعنى كما قال الزمخشري والمعنى : هل فاربتم أن تفسدوا فى الأرض بمعنى أتوقع إفسادكم فأدخل هل مستفهما عما هو متوقع عنده والاستفهام للتقرير وإثبات أن المتوقع كائن وأنه صائب فى توقعه كذا فى يس . وحاصله أن المراد من عسى مجرد المقاربة فهى فى معنى الخبر (قوله بأن كاد إثباتها نفى إلخ) اعلم أن ظاهر هذا المشهور أن كاد إثباتها نفى لها نفسها ونفيها إثبات لها نفسها . والرد الآتى مبنى على حمله على هذا الظاهر وحمله كثير على أن كاد إثباتها نفى للخبر ونفيها إثبات للخبر ورده على هذا الحمل بأن الخبر بمقتضى كاد منفى على كل حال فالشق الأول مسلم والثانى غير مسلم (قوله أنخوى هذا العصر إلخ) قائله المعرى ، وجرهم وثمود قبيلتان من العرب وأراد باللسان اللغة وقد أجابه الشهاب الحجازى بقوله :

لقد كاد هذا اللغز يصدى فكرتى وما كدت منه أشتفى بورود
فهذا جواب يرتضيه أولو النهى وممتنع عن فهم كل بليد

(قوله ونفس البكاء إلخ) أى لأن القرب من الفعل يستلزم انتفاءه إذ لو حصل لكان الموصوف متلبسا به لا قريبا منه كذا قيل وقد يمنع الاستلزام وعبرة المغنى لأن الإخبار بقرب الشىء يقتضى عرفا عدم حصوله

ومراد هذا القائل كاد . ومن زعم هذا فليس بمصيب بل حكم كاد حكم سائر الأفعال ، وأن معناها منفى إذا صحبها حرف نفى وثابت إذا لم يصحبها . فإذا قال قائل : كاد زيد يئس فمعناه قارب زيد اليأس ، فمقاربة اليأس ثابتة ونفس اليأس متنف ، وإذا قال لم يكد يئس فمعناه لم يقارب اليأس ، فمقاربة اليأس متنفية ، ونفس اليأس متنف انتفاء أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة ، ولهذا كان قول ذى الرمة :

[٢٦٥] إذا غَيَّرَ النَّائِي الْحَيِّنَ لَمْ يَكْدِ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مِثَّةٍ يَبْرَحُ

صحيحا بليغا لأن معناه إذا تغير حب كل محب لم يقارب حبي التغير ، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه ، فهذا أبلغ من أن يقول لم يبرح لأنه قد يكون غير بارح وهو قريب من البراح بخلاف الخبر عنه بنفى مقاربة البراح . وكذا قوله تعالى : ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْدِ يَرَاهَا ﴾ [النور: ٤٠] ، هو أبلغ في نفى الرؤية من أن يقال لم يرها لأن من لم يَرَقْدْ يقارب الرؤية بخلاف من لم يقارب . وأما قوله تعالى : ﴿ فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [البقرة: ٧١] ، فكلام تضمن كلامين مضمون كل واحد منهما في وقت غير وقت الآخر . والتقدير :

وإلا كان الإخبار حينئذ بمحصوله لا بمقاربه إذ لا يحسن عرفا أن يقال لمن صلى قارب الصلاة وإن كان ما صلى حتى قارب الصلاة . ويمكن حل الأول على هذا (قوله قول ذى الرمة) بضم الراء وتشديد الميم قطعة الحبل البالية واسمه غيلان . قيل : لقب ذا الرمة لأنه أتى مية صاحبه وعلى كتفه قطعة حبل بالية فاستسقامها فقالت له : اشرب يا ذا الرمة فلقب به وقيل غير ذلك (قوله النائي) أى العبد والرسيس ويطلق على أول الشيء وعلى الشيء كما في القاموس . ومن بيانه لرسيس الهوى أو للهوى ويشير إلى الأول قول الشارح لم يقارب حبي ولو جرى على الثاني لقال لم يقارب رسيس حبي ويرح يذهب (قوله وأما قوله تعالى إنا) جواب عما يقال لو كان خبر كاد للنفية منقيا بالأولى لكن قوله تعالى : ﴿ فَذَبْحُوهَا ﴾ الآية متناقضا ويوضح جوابه قول الرضى قد يكون مع كاد المنفية قرينة تدل على ثبوت مضمون الخبر بعد انتفاء قرينه فتكون تلك القرينة هى الدالة على ثبوت مضمونه في وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء قرينه لا لفظ كاد ، ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وذلك كما في : ﴿ فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ (قوله فذبحوها وما كادوا يفعلون) ضمير يفعلون عائد لضمير كادوا كما هو القاعدة رجوع ضمير من الخبر إلى الاسم . قال يس : ولا مانع من كون مرجع الضمير ضميرا .

[٢٦٥] البيت من الطويل ، وقائله ذو الرمة : غيلان بن حقبة ، وهو من شواهد الفصل لابن يعيش [١٢٤/٧] ، [١٢٥] ، والشاهد فيه قوله : لم يكد رسيس الهوى ... يبرح . وفيه مناهب .

فذنحوها بعد أن كانوا بعداء من ذنحها غير مقارين له . وهذا واضح والله أعلم :

[إِنْ وَأَخَوَاتُهَا]

(لَإِنْ) و (أَنَّ) و (لَيْتَ) و (لَكِنَّ) و (لَعَلَّ) و (كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ) الناقصة (مِنْ عَمَلٍ) فتنصب المبتدأ اسما لها وترفع الخبر خيرا لها (كَأَنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي) كَفَّ وَلَكِنَّ أَبْنَهُ ذُو ضِعْفَيْنِ) أى حقد . وقس الباقي هذه اللغة المشهورة . وحكى قوم منهم ابن سيده أن قوما

(قوله فكلام إلخ) إنما جعله كلام واحدا لأن قوله : وما كادوا يفعلون حال من فاعل فذنحوها فيكون المجموع جملة واحدة (قوله كل واحد منهما إلخ) أى ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر .

[إِنْ وَأَخَوَاتُهَا]

في قوله فتنصب المبتدأ أل في المبتدأ والخبر للجنس فإن من المبتدأ ما لا تنصبه كلازم التصدير إلا ضمير الشأن وكواجب الابتداء نحو : طوبى للمؤمن ومن الخير ما لا ترفعه كالطلبى والإنشائي . قال الدماميني : ومن هنا يعلم أن جملة نعم وبئس خيريتان لا إنشائيتان لقوله تعالى : ﴿ إِنْ اللَّهُ نَعْمًا يَعْظَمُكُمْ بِهِ ﴾ [النساء : ٥٨] ، ولقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [التوبة : ٩] ، وسيأتى في ذلك كلام في باب نعم وبئس إن شاء الله تعالى اهـ أشار بقوله وسيأتى إلخ إلى ما ذكره هناك وسذكره إن شاء الله تعالى من قول جماعة كابن الحاجب إن نعم وبئس لإنشاء للدح والذم واعتراض الدماميني عليه بما هو متجه ولمن يجعلهما للإنشاء تأويل الآيتين بإضمار القول كما قيل في قول الشاعر :

إِنْ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سِيدهُمْ لَا تَحْسَبُوا لِيْلَهُمْ عَنِ لِيْلِكُمْ نَامَا

أو جعلهما واردين على الاستعمال الثاني في نعم وبئس وشبههما وهو استعمالهما أخبارا كما سيأتى في باب نعم وبئس . قال في المغنى : ينبغي أن يستثنى من منع الإخبار هنا بالطلب خير أن المفتوحة الخفيفة فإنه يجوز أن يكون جملة دعائية كما في قوله تعالى : ﴿ وَالْحَامِصَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ﴾ [النور : ٩] ، على القراءة بتخفيف النون بعدها جملة فعلية . وقولهم : أما أن جزاك الله خيرا على فتح الميم اهـ وحذف أحدهما لقريئة جائز على قلة إلا الاسم الذى هو ضمير الشأن فإن حذفه كثير وعليه خرج المصنف حديث : « إِنْ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَصُورُونَ » والترم حذف الخير في ليت شعرى مردفا باستفهام نحو ليت شعرى هل قام زيد أى ليت شعرى جواب أو بجواب هذا الاستفهام حاصل . وقيل : جملة الاستفهام حاصل . وقيل : جملة الاستفهام هي الخير على تقدير مضاف أى ليت شعورى جواب هذا الاستفهام . وتخص ليت أيضا بجواز اتصال أن ومعمولها بها سادة مسد معمولها نحو : ليت أنك قائم وقيل الخير محذوف تقديره حاصل مثلا وقاس الأخصش لعل على ليت فجوز لعل أن زيدا قائم .

من العرب تنصب بها الجزعين معا من ذلك قوله :

[٢٦٦] إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَتَاتِ وَلَتَكُنْ حُطَّاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسَدًا

وقوله :

[٢٦٧] يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا

وقوله :

[٢٦٨] كَأَنَّ أَذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

(تنبيهات) : الأول لم يذكر الناظم في تسهيله أن المفتوحة نظرا إلى كونها فرع

(قوله وحكى قوم إلخ) ظاهره أن ذلك لغة وبه صرح بعضهم ومنع الجمهور ذلك وأولوا ما ثبت منه بأن الجزء الثالث حال والخير محذوف والتقدير في إن حراسنا أسدا تلقاهم أسدا ، وفي يا ليت إلخ أقبلت رواجعا ، وفي كأن أذنيه إلخ يحكيان قادمة بل التأويل في الثالث متعين لئلا يلزم الإخبار بالمفرد عن المثني .

(قوله جنح الليل) بالضم والكسر طائفة منه ، والخطاء بالكسر والمد لكن قصره الشاعر للوزن جمع خطوة بالفتح كركوة وركاء كما في الصحيح . وهي نقل القدم . وجعلها بالضم جمع خطوة بالضم ما بين القدمين كما زعمه الشمني فتبعه شيخنا والبعض غير مناسب في البيت .

(قوله كأن أذنيه) أى الحمار والتشوف التطلع ، والعامل في إذا معنى التشبيه في كأن ، والقادمة واحدة قوادم الطير وهي مقادم ريشه وهي عشر في كل جناح ا هـ شمني .

(قوله نظرا إلى كونها إلخ) وإنما ذكر كأن مع أن أصلها أن المكسورة أدخلت عليها الكاف التشبيبية ففتحت همزة لانتساخ هذا الأصل بإدخال الكاف وجعل المجموع كلمة واحدة بدليل عدم احتياج الكاف إلى متعلق وعدم كون مدخولها في موضع جر عند الجمهور بخلاف أن المفتوحة فليس أصلها منسوخا بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كما يعطف بعد المكسورة قاله في الهمع .

[٢٦٦] البيت من الطويل ، وقائله : عمر بن أبي ربيعة ، وليس في ديوانه (معجم الشواهد العربية) (٩٢/١) .

[٢٦٧] البيت من الرجز ، وقائله العجاج ، وهو من شواهد الكتاب (٢٨٤/١) ، المفصل لابن يعيش (١٠٣/١ ، ١٠٤) ، (٨٤/٨) ، الهمع (١٣٤/١) ، ...

[٢٦٩] البيت من الطويل ، وقائله النجاشي وهو من شواهد الكتاب (٩/١) ، المغني (٢٩١) ، (٢٣٩) . والشاهد فيه قوله : « ولائِ اسقنى » حيث حذف النون من « لكن » للتخلص من التقاء الساكنين تشبيها لها بالتوين .

المكسورة ، وهو صنيع سيويه حيث قال : هذا باب الحروف الخمسة . الثاني أشار بقوله عكس ما لكان إلى ما هذه الأحرف من الشبه بكان في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما ، فعملت عملها معكوسا ليكونا معهن كمفعول قدم وفاعل آخر تنبيهها على الفرعية ، ولأن معانيها في الأخبار فكانت كالعمد والأسماء كالفضلات فأعطيا إعرابيهما . الثالث : معنى إن وأن التوكيد ، ولكن الاستدراك والتوكيد ، وليست مركبة على الأصح . وقال الفراء : أصلها

(قوله في لزوم المبتدأ والخبر) بيان لوجه الشبه ، واحترز باللزوم عن ألا وأما الاستفاحتين لدخولهما على الجملتين ، وقوله : والاستغناء بهما إلخ احتراز عن لولا الامتناعية لاحتياجهما معها إلى جواب الفجائية لاحتياجها معهما إلى سبق كلام (قوله معكوسا) ليس من جملة المفرع إذ المشابهة لا تنتج العكس ولذلك احتاج إلى تعليله بقوله ليكونا إلخ فينبغي جعله معمولا لمحدوف أى وعملت عملا معكوسا ليكونا إلخ فينبغي جعله معمولا لمحدوف أى وعملت عملا معكوسا ليكونا إلخ (قوله تنبيهها على الفرعية) أى بإعطائها الفرع الذى هو تقدم شبه المفعول وتأخر شبه الفاعل ولم يحتج لذلك فى ما وأخواتها المحمولة على ليس لعدم احتياج فرعيتها تنبيه لعدم اتفاق العرب على إعماها واشتراط شروط فى عملها يطل بفقدان واحد منها (قوله ولأن معانيها فى الأخبار) قال سم : وقد يقال وكان وأخواتها كذلك اهـ . قال الإسقاطى : هو كذلك لكن هذا الوجه عارضة فى كأن وأخواتها أصالتها فأعطيت الأصل وهو تقديم المرفوع على المنصوب بخلافه فى إن وأخواتها اهـ . بقى أن الدمامينى اعترض على العلتين بجريانهما فى ما الحجازية وأخواتها مع أن منصوبها لم يقدم على مرفوعها وقد أسلفنا قريبا دفعه عن العلة الأولى فتأمل (قوله فأعطيا) أى الأخبار والأسماء . وقوله : إعرابهما أى العمدة والفضلات . وفى الكلام توزيع (قوله التوكيد) أى تقوية النسبة وتقريرها فى ذهن السامع إيجابية أو سلبية على الصحيح ، وتوكيد النسبة تارة يكون لدفع الشك فيها وتارة يكون لدفع إنكارها وتارة يكون لا ولا ، فالأول مستحسن والثانى واجب والثالث لا ولا ، قاله فى التصريح فالثالث عربى إلا أنه غير بليغ ولذا لم يذكره أهل المعنى قاله الرودائى . قال سم : ولا ينافى كون المفتوحة للتوكيد أنها بمعنى المصدر وهو لا يفيد التوكيد لأن كون الشيء بمعنى الشيء لا يلزم أن يساويه فى كل ما يفيد فاندفع ما لأنى حيان (قوله الاستدراك) هو تعقيب الكلام بنفى ما يتوهم منه ثبوته أو إثبات ما يتوهم منه نفيه هذا هو التعريف السالم من التكلف المحتاج إليه فى تصحيح تعريفه بقولهم تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته وهو جعل نفيه بالجر عطفا على ضمير ثبوته . هذا وذكر شيخنا السيد عن الدمامينى ويس أن رفع التوهم ليس لازما للكن بل هو أغلب فقط لأنها لا تكون لرفع التوهم نحو زيد قائم لكنه ضاحك فالتعريفان المذكوران مبنيان على الغالب ، وفسر بعضهم الاستدراك كما فى الرودائى بمخالفة حكم ما بعد لكن لحكم ما قبلها مع التوهم أولا وهذا أعم (قوله والتوكيد) أى على قلة نحو : لو جاء زيد لأكرمه لكنه لم يجيء إذ عدم المجيء معلوم من لو .

لكن أن فطرت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكين . كقوله :
 [٢٦٩] وَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ
 وقال الكوفيون : مركبة من لا وإن والكاف الزائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفا . ومعنى
 ليت التمني في الممكن والمستحيل لا في الواجب فلا يقال ليت غدا يجيء . وأما قوله تعالى : ﴿ فَمَنُوا
 الموت ﴾ [البقرة : ٩٤ ، الجمعة : ٦] مع أنه واجب فالمراد تمنيه قبل وقته وهو الأكثر . ولعل الترجي
 في المحبوب نحو : ﴿ لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا ﴾ [الطلاق : ١] ، والإشفاق في المكروه نحو :
 ﴿ فعملك تارك بعض ما يوحى إليك ﴾ [هود : ١٢] ، وقد اقتصر على هذين في شرح الكافية
 وزاد في التسهيل أنها تكون للتعليل والاستفهام فالتعليل نحو : ﴿ لعله يتذكر ﴾ [طه : ٤٤] ،

(قوله لكن أن) بفتح الهمزة كما في الهمع وسم (قوله ونون لكن للساكين إلخ) أنشد البيت ليدفع
 بما دل عليه من عهد حذف نون لكن للساكين ما يقال هلا كان المحذوف النون الأولى من أن
 لأن الضرر حصل بها ويدفع أيضا بلزوم الإجحاف حينئذ فافهم .
 (قوله ولست بآتيه إلخ) هذه حكاية لكلام ذئب دعاه المخاطب ليرافقه ويؤاخيه . فقوله : ولست
 بآتيه أى ما دعوتنى إليه والفضل الزيادة .

(قوله من لا و إن أى المكسورة الهمزة كما هو صريح كلام يسّ و شيخنا السيد (قوله والكاف
 الزائدة) أى المفتوحة أصالة لكن كسرت اتباعا للهمزة كما قاله يسّ . وقال شيخنا السيد : كسرتها
 كسرة نقل من الهمزة .

(قوله لا التشبيهية) لأن المعنى على الاستدراك لا التشبيه (قوله وحذفت الهمزة) أى بعد نقل
 حركتها إلى الكاف على ما قاله شيخنا السيد وقد مر (قوله وليت) ويقال لت بإبدال الباء تاء وإدغامها
 في التاء . مع (قوله في الممكن) أى غير المتوقع أى المنتظر وقوعه بخلاف الممكن في الترجي فمنتظر
 وقوعه (قوله وهو الأكثر) أى التمني في المستحيل (قوله والإشفاق) هو توقع الخوف .

(قوله فعملك تارك إلخ) أورد أن ترك بعض ما يوحى إليه غير ممكن لعصمته . وأجيب بأن
 المراد بالممكن في قوله وتختص لعل بالممكن الممكن عقلا وإن استحالة عادة أو شرعا كذا في حاشية
 البعض . وفيه نظر لأن ترك النبى بعض ما يوحى إليه مستحيل عقلا لأن دليل استحالة عقلى كما
 قرر في فن الكلام .

[٢٦٩] البيت من الطويل ، وقائله النجاشي وهو من شواهد الكتاب [٩/١] ، المغنى (٢٩١) ، (٢٣٩) . والشاهد
 فيه قوله : « وَلَاكِ اسْقِنِي » حيث حذفت النون من « لكن » للتخلص من التقاء الساكنين تشبيها لها بالتثنية .

والاستفهام نحو: ﴿وما يدريك لعله يزكى﴾ [عبس: ٣]، وتابع في الأول الأخفش وفي الثاني الكوفيين وتختص لعل بالممكن وليست مركبة على الأصح، وفيها عشر لغات مشهورة، وكان التشبيه

(قوله لعله يزكى) أى يزكى أى ما يدريك جواب هذا السؤال (قوله وتختص لعل) لا يرد قول فرعون: لعل أطلع إلى إله موسى لأنه في زعمه الباطل ممكن. هذا وقد اختلف في لعل الواقعة في كلامه تعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله في حقه تعالى فقليل: إنها باعتبار حال المخاطبين، فالرجاء والإشفاق متعلق بهم كما أن الشك في أو كذلك. وفي شرح المناوى على الجمع الصغير أن لعل في كلام الله تعالى وكلام رسوله للوقوع اهـ وفيه نظر ظاهر وكلعل عسى ويؤخذ من التصريح كما قاله الروداني أن معنى عسى ولعل في القرآن أمر بالترجى أو الإشفاق. وفي حاشية الكشاف للتفتازاني: لعل موضوعه لتوقع محبوب وهو الترجى أو مكروه وهو الإشفاق والتوقع بوجهيه قد يكون من التكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما تشهد به موارد الاستعمال وقد وردت في القرآن للإطعام مع تحقق حصول المطمع فيه لكن عدل عن طريق التحقيق إلى طريق الإطعام دلالة على أنه لا خلف في إطعام الكريم وأنه كجزمه بالحصول. ولما كان ما بعد لعل الإطعامية محقق الحصول وصالحا لكونه غرضاً مما قبلها زعم ابن الأنباري وجماعة أن لعل قد تكون بمعنى كى ورده المصنف يعني الزمخشري بأن عدم صلوحها لمجرد معنى العلية يأباه، ألا تراك تقول: دخلت على المريض كى أعوده ولا يصح لعل وقد لا تصلح لعل لشيء من هذه المعاني كما في قوله تعالى: ﴿لعلكم تتقون﴾ [البقرة: ٢١]؛ أما كونها ليست للإشفاق فظاهر أو لترجى الله فلاستحالة أو لترجى المخلوقين فلا أنهم لم يكونوا حال الخلق عالمين بالتقوى حتى يرجوها، أو للإطعام فلا أنه إنما يكون فيما يتوقعه المخاطب ويرغب فيه من جهة التكلم والتقوى ليست كذلك بل هي مستعارة لحالة شبيهة بالترجى لتردد حال العباد بين التقوى وعدمها كتردد المترجى بين حصول المرجو وعدمه أو مجاز في الطلب. نعم إن قلنا بأن لعل قد تأتي للتعليل صح حملها في الآية عليه عند من لا يمنع تعليل فعله تعالى بالغرض العائد إلى العباد فإن منعه بعيد جداً لخالفته كثيراً من النصوص اهـ باختصار (قوله وفيها عشر لغات) قال في التسهيل: وقد يقال في لعل عل ولعن وعن ولأن وأن ورعن ورغن ولغن أى بغين معجمة في هذين ولعلت. قال شيخنا: وزاد بعضهم لغتين وغل وغن بالمعجمة فيهما، وفي الهمع زيادة لون ولعا ورعل بمهملة. ونقل البعض زيادة عل وأل بفتح اللام في هذين، فإن أراد فتح اللام مشددة لزمه التكرار لتقدم عل المشددة اللام في كلامه وإن أراد فتحها مخففة ورد عليه قول الشارح في آخر الباب خاتمة لا يجوز تخفيف لعل على اختلاف لغاتها اهـ فإن الكلام وإن قاله الشارح في مقام تخفيف حروف الباب بالسكون يفيد ظاهره ثبوت التشديد في جميع لغات لعل. وبالجملة فزيادة هذين محتاجة إلى تحرير ونقل صريح ولم أف أف عليه ومجموع اللغات بهما سبع عشرة.

وهي مركبة على الصحيح ، وقيل بإجماع - من كاف التشبيه وأن ، فأصل كأن زيدا أسد أن زيدا كأسد ، فقدم حرف التشبيه اهتماما ففتحت همزة إن لدخول الجار (وَرَاعَ ذَا التَّرْتِيبِ) وهو تقديم اسمها وتأخير خبرها وجوبا (إِلَّا فِي) الموضع (الَّذِي) يكون الخبر فيه ظرفا أو مجرورا (كَأَنَّ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَدْيِ) للتوسع في الظروف والمجرورات . قال في العمدة : ويجب أن يقدر العامل في الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف .

(تنبيهان): الأول حكم معمول خبرها حكم خبرها فلا يجوز تقديمه إلا إذا كان

(قوله وكأن التشبيه) أى المؤكد . وقيد البطليوسي كونها للتشبيه بما إذا كان خبرها اسما أرفع من اسمها أو أحط وليس صفة من صفاته نحو كأن زيدا ملك وكأن زيدا حمار فإن كان خبرها فعلا أو ظرفا أو جارا ومجرورا أو صفة من صفات اسمها كانت للظن نحو كأن زيدا قام أو قائم أو عندك أو في الدار لأن زيدا نفس القائم ونفس المستقر لا يشبه بنفسه (فائدة) قال الرضى : أولى ما قيل فى كأنك بالدنيا لم تكن وبالأخرة لم تزل أن التقدير كأنك تبصر بالدنيا أى تشاهدها كما فى قوله تعالى : ﴿ فَبَصُرَتْ بِهِ عَنْ جُنُبٍ ﴾ [القصص : ١١] ، والجملة بعد المجرور بالباء حال بدليل رواية ولم تكن ولم تزل . وكأنى بالليل وقد أقبل وكأنى بزيد وهو ملك . وأما قولهم : كأنك بالشتاء مقبل وكأنك بالفرج آت فالأولى فيه أن ما بعد المجرور هو الخبر والمجرور متعلق به (قوله لدخول الجار) أو تخفيفا لثقل الكلمة بالتركيب (قوله وراع ذا الترتيب) أى المعلوم من الأمثلة السابقة لضعف العمل بالحرفية (قوله إلا فى الذى إلخ) إن قلت حيث توسع فى الظرف والمجرور فهلا جاز تقديم خبرها عليها نفسها إذا كان ظرفا أو مجرورا . قلت : لم يجوز لأن لها المصدر كما فى الحاجية قالوا : ليعلم من أول الأمر اشتغال الكلام على التأكيد أو التشبيه أو الاستدراك أو التمنى أو الترجى سوى أن المفتوحة فليس لها المصدر . فإن قلت : فحيث لم يجر خبرها عليها . قلت : يوجه بالحمل على المكسورة فإنها فرعها . فإن قلت : فلم امتنع تقدم خبر ما الحجازية على اسمها وإن كان ظرفا أو مجرورا كما تقدم . قلت : يوجه بأن هذه أقوى لأنها تشبه الأفعال لفظا من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعدا ومبنية على الفتح ومعنى لأنها بمعنى أكدت وشبهت وتمنيت إلخ ولأنها مشبهة بفعل متصرف وهو كان وما مشبهة بفعل جامد وهو ليس والفعل المتصرف أقوى سم باختصار ووجه استثناء أن المفتوحة من لزوم المصدر أنها تستدعى سبق بعض كلامها فلا ترد لكن لأنها تستدعى سبق كلام تام فلا ينافى صدارتها فى كلامها فاعرفه (قوله غير البدْيِ) أى فاحش اللسان (قوله بعد الاسم) هذا يؤدى إلى أن المتقدم على الاسم معمول الخبر لا الخبر بناء على أن الخبر هو العامل مع أن كلامه فى تقديم الخبر إلا أن يقال جعل المثاليين من تقديم الخبر باعتبار الظاهر وقطع النظر عن المتعلق المحذوف (قوله وهو غير ظرف) كما فى قولهم إن مالا وإن ولدا (قوله فلا يجوز تقديمه) أى على الاسم ويجوز تقديمه مطلقا على الخبر كما يأتى فى قوله : وتصحب الواسط معمول الخبر ويفرق بأن فى تقديمه على الاسم فصلا لها من معموليهما معا .

ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو: إن عندك زيدا مقيم وإن فيك عمرا راغب، ومنه قوله: [٢٧٠] **فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنْ بِحِبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بِلَابِلَةٍ** وقد صرح به في غير هذا الكتاب ومنعه بعضهم الثاني محل جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً في غير نحو إن عند زيد أخاه وليت في الدار صاحبها لما سلف (وَهَمَزٌ إِنْ أَفْتَحَ) وجوبا (لَسَدٌ مُصَدَّرٌ) مع معموليها لزوماً بأن وقعت في محل فاعل نحو: ﴿أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [العنكبوت: ٥١]، أو مفعول غير محكى بالقول نحو: ﴿وَلَا تَخَافُون أَنْ كُمْ أَشْرَكُمْ﴾ [الأنعام: ٨١]،

(قوله فلا تلحني) أى تلمني، جم كثير بلابله وسائسه وهو مه (قوله ومنعه بعضهم) الوجه خلافه لأنه يجوز تقديمه

تقديمه في ما وهذه أقوى بدليل جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً هنا وامتناعه هناك أفاده سم. وما علة به المنع من أن تقديم المفعول يؤدي بجواز تقديم العامل والعامل هنا لا يتقدم نظر فيه شيخنا بأنه أغلبي كما مر لاكلى (قوله محل جواز تقديم الخبر) إذا حمل الجواز على مقابل الامتناع صدق بالجواب فلا يحتاج إلى التقييد (قوله في غير نحو) أى من كل تركيب لا بس فيه الاسم ضمير يعود على شيء في الخبر فيجب التقديم فراراً من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة. وقد يمتنع نحو: إن زيدا لفي الدار لامتناع تقديم الخبر باللام. وأما التمثيل لممتنع التقديم بنحو أن صاحب الدار فيها فوقش بأن امتناع التقديم فيه مذهب الكوفيين وأما البصريون فأجازوه لأن الاسم وإن تأخر لفظاً متقدم رتبة فكذا ما أضيف هو إليه (قوله وجوبا) أبقي الشارح الأمر هنا على ظاهره لأن التأويل في الثاني أعنى قوله وفي سوى ذلك تكسر يجعله شاملاً للكسر الواجب والجائز على طريق استعمال صيغة الأمر في حقيقتها ومجازها أول من التأويل هنا وإبقاء الثاني على ظاهره (قوله لسد مصدر) هو مصدر خبرها إن كان مشتقاً والكون إن كان جامداً (قوله لزوماً) متعلق بسد (قوله في محل فاعل) أى ولو لفعل مقدور نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات: ٥]، أى ثبت أنهم صبروا على قول الكوفيين إن المرفوع بعد لو فاعل ثبت مقدراً واختاره المحققون. وقال أكثر البصريين: هي مبتدأ محذوف الخبر وجوبا ونحو اجلس ما إن زيدا جالس أى ما ثبت بناء على أن ما المصدرية لا توصل بالجملة الاسمية وهو الأصح. فقول البعض إن المصدرية لا تدخل إلا على الفعل إجماعاً فإن معمولاً بعدها فاعل لمقدر إجماعاً غير صحيح (قوله مفعول) أى به أوله نحو جئت أنى أجلك أو معه نحو يعجبني جلوسك وأنتك تحدثنا وتقع مستثنى نحو: يعجبني أمورك

[٢٧٠] هو من أبيات الكتاب. وهو من الطويل. يقال: لحيت الرجل الحياه لحياً إذا لمته وعذلته، من باب فتح يفتح، فيها أى في المحبوبة، والفاء في فإن للتعليل، والشاهد في بحبها فإنه يتعلق بقوله مصاب القلب فهو معمول الخبر قدم على الاسم، ولا يجوز ذلك إلا عند البعض وقد تعلقوا به، وقوله: أخاك اسم إن، ومصاب القلب كلام إضافي في خبره. وبلابله أى وسائسه، وهو مبتدأ. وجم خبره مقدماً أى عظيم. وهذه الجملة إما خير آخر أو بدل من مصاب القلب.

أو نائب عن الفاعل نحو : ﴿ قل أوحى إلي أنه استمع ﴾ [الجن : ١] ، أو مبتدأ نحو : ﴿ ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة ﴾ [فصلت : ٣٩] ، أو خبر عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو اعتقادي أنك فاضل ، بخلاف قولي إنك فاضل ، واعتقاد زيد أنه حق ، أو مجرور بالحرف نحو : ﴿ ذلك بأن الله هو الحق ﴾ [الحج : ٦٢] أو الإضافة نحو : ﴿ مثل ما أنكم تنطقون ﴾ [الذاريات : ٢٣] أو معطوف على شيء من ذلك نحو : ﴿ اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم ﴾ [البقرة : ٤٧] أو مبدل منه نحو : ﴿ وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم ﴾ [الأنفال : ٧] .

إلا أنك تشتم الناس ، لا مفعولا فيه ولا مفعولا مطلقا ولا حالا ولا تمييزا كذا في الدماميني وغيره (قوله غير محكي) أى بالقول وكان عليه أن يزيد وغير خبر في الأصل ليخرج نحو : ظننت زيدا أنه قائم إلا أن يقال تركه لاستفادته من التنبيه الآتي قريبا (قوله أو مبتدأ) أى في الحال كما في الآية أو في الأصل نحو كان عندي أنك فاضل (قوله نحو : ومن آياته إلخ) هذا مذهب الخليل ونقل المطرزي عن سيويه أن اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل له وإن لم يعتمد الظرف على شيء . قال : ومنه : ﴿ ومن آياته أنك ترى الأرض ﴾ أفاده في التصريح (قوله أو خبر عن اسم معنى إلخ) حاصله أن الخبر عنه إذا كان اسم معنى فإما أن يكون قولا أو غيره وعلى كل فإما أن يكون خبر إن صادقا على اسم المعنى أى يصح حمله عليه أولا . وتكلم الشارح على ثلاثة وسكت عما إذا كان قولا وخبر إن صادقا عليه نحو : قولي إنه حق لعلم وجوب كسرها بالأولى إذا كانت تكسر مع واحد من كون اسم المعنى وصدق خبر إن عليه فمعهما أولى . نعم في صورة كون اسم المعنى قولا إذا كان خبر إن قولا واتحد قائل القولين جاز الفتح والكسر نحو قولي : إني أحمد الله كما سيأتي فإن اختلف القائل وجب الكسر نحو قولي : إن زيدا يحمد الله (قوله عليه خبرها) أى على المعنى خبر إن (قوله اعتقادي أنك فاضل) أى معتقدي فضلك ولم يجز الكسر على أن تكون مع معموليها جملة مخبرا بها عن المبتدأ لعدم الرابط (قوله واعتقاد زيد أنه حق) لم يصح الفتح على معنى اعتقاد زيد كون اعتقاده حقا لاختلاف الضمير ومرجعه لأن الاعتقاد الواقع عليه الضمير في قولنا اعتقاد زيد أنه حق غير الاعتقاد المجعول مبتدأ الراجع إليه الضمير بحسب الظاهر لأن هذا هو المتعلق بكون ذلك حقا فاستفده (قوله ذلك بأن الله هو الحق) أى متلبس بحقيقة الله (قوله أو الإضافة) أى إن كان المضاف إليها مما لا يضاف إلا إلى المفرد بدليل ما سيأتي ، فاندفع اعتراض سم وغيره بأن الفتح لا يجب عند كل إضافة لوجوب الكسر إذا كان المضاف إلى أن مما لا يضاف إلا إلى الجملة كحيث ، وجواز الفتح والكسر إذا كان مما يضاف إلى المفرد والجملة (قوله مثل ما أنكم) ما زائدة (قوله وأني فضلتكم) عطف خاص على عام (قوله أنها لكم) أى استقرارها لكم وهو بدل اشتمال من إحدى الطائفتين .

(تفصيله) وإنما قال لسد مصدر ولم يقل لسد مفرد لأنه قد يسد المفرد مسدها. ويجب الكسر نحو ظننت زيدا إنه قائم (وَفِي سِوَى ذَلِكَ أَكْسِرُ) على الأصل (فَأَكْسِرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ) إما حقيقة نحو: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ﴾ [الفتح: ١]، أو حكما كالواقعة بعد ألا الاستفتاحية: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ﴾ [يونس: ٦٢]، والواقعة بعد حيث نحو اجلس حيث إن زيدا جالس والواقعة خبرا عن اسم الذات نحو زيد إنه قائم، والواقعة بعد إذ نحو جئتكَ إذ إن زيدا غائب (وَفِي بَدْءِ صِلَةٍ) نحو: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءَ﴾ [القصص: ٧٦]، بخلاف

(قوله نحو ظننت زيدا إنه قائم) فإن فيه واجبة الكسر لعدم سد المصدر مسدها إذ لا يصح ظننت زيدا قيامه (قوله اكسر) أي أدم الكسر (قوله في الابتداء) أي ابتداء جملتها إما حقيقة بأن لا يسبقها شيء له تعلق بتلك الجملة أو حكما بأن يسبقها ذلك، ومن القسم الأول الواقعة بعد كلاً بناء على قول الجمهور إنها حرف ردع وزجر لا غير حتى أجازوا أبدا الوقف عليها والابتداء بما بعدها، وحتى قال جماعة منهم: متى سمعت كلا في سورة فاحكم بأنها مكية لأن أكثر ما نزل التهديد والوعيد بمكة لأن أكثر العتو كان بها. وقال أبو حاتم: تكون بمعنى ألا الاستفتاحية ووافقه على ذلك الزجاج وغيره وعليه تكون من القسم الثاني. وقال النضر بن شميل: تكون حرف تصديق كأن. وقال الكسائي: تكون بمعنى حقا وضعف بأنه لم يسمع فتح إن بعدها وهو واجب بعد حقا وما بمعناه. قال مكى: وهى حيثئذ اسم كمرادفها ولتنوينها في قراءة بعضهم: ﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾ [مریم: ٨٢] وقال غيره: اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل مخالف للأصل ومحوج لتكلف علة لبنائها وخرج التنوين في الآية على أنه بدل من حرف الإطلاق المزيد في رؤوس الآي ثم وصل بنية الوقف، أفاده في الجمع (قوله بعد ألا الاستفتاحية) أي التي يستفتح بها الكلام لتنبيه المخاطب على ذلك الكلام لتأكيد مضمونه عند المتكلم اهـ دمايني. وفي المغنى: ألا تكون للتنبيه فتدل على تحقق ما بعدها ويقول العربون فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها ويهملون معناها اهـ ويقال فيها هلا بإبدال الهمزة هاء اهـ مع. وهل هى بسيطة أو مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية قولان (قوله والواقعة بعد حيث) أي عقب حيث فخرج نحو جلست حيث اعتقاد زيد أنه مكان حسن فإن هذه واجبة الفتح كما علم مما مر. هذا والصحيح جواز الفتح حيث. أما على القول بجواز إضافتها إلى المفرد فظاهر. وأما على المشهور من وجوب إضافتها إلى الجملة فلا أنه يقدر تمام الجملة من خبر أو فعل وقيل يكتفى بإضافتها إلى صورة الجملة وإذ مثل حيث في جواز الفتح فيما يظهر (قوله والواقعة خبرا عن اسم الذات) لم يصح الفتح لتأول المفتوحة بمصدر ولا يخبر به عن اسم الذات إلا بتأويل وهو ممتنع مع أن على ما ذكره المصرح وإن كان للبحث فيه مجال. وما نقل عن السيد من جواز الإخبار بالمصدر المؤول عن اسم الذات من غير تأويل الظاهر أنه مفروض في بعض التراكيب نحو عسى زيد أن يقوم وعمره إما أنه قائم أو قاعد، فقول البعض الظاهر على كلام السيد جواز الفتح غير ظاهر فتأمل (قوله وفي بدء صلة) أي الموصول اسمي أو حرفي وقد مثل الشارح لهما ومثل الصلة الصفة نحو: مررت برجل إنه فاضل.

حشو الصلة نحو جاء الذى عندى أنه فاضل ، ولا أفعله ما أن فى السماء نجما ، إذ التقدير ما ثبت أن فى السماء نجما (وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَةً) يعنى وقعت جوابا له سواء مع اللام أو دونها نحو ﴿والعصر إن الإنسان لفى خسر﴾ [العصر : ١] ، ﴿حم * والكتاب المبين * إنا أنزلناه﴾ [الدخان : ١] ، (أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ) نحو : ﴿قال إني عبد الله﴾ [مريم : ٣٠] ، فإن لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن وجب الفتح ، ومن ثم روى بالوجهين قوله :

أَتَقُولُ إِنَّكَ بِالْحَيَاةِ مُنْتَعٍ [٢٧١]

(قوله ما إن مفاعله لتوء) أى تثقل والاستشهاد مبنى على أن ما موصولة ويصح كونها نكرة موصوفة (قوله بخلاف حشو الصلة) أى بحسب اللفظ فلا ينافى كونها فى المصدر باعتبار الرتبة فى جاء الذى عندى أنه فاضل والمراد باللفظ ما يشمل المقدّر ليدخل فى الحشو لا أفعله ما أن فى السماء نجما (قوله سواء مع اللام) أى ولا فرق معها بين وجود فعل القسم أولا . وقوله أو دونها أى مع حذف فعل القسم فلا يعارض . هذا ما يأتى من جواز الوجهين عند عدم اللام وذكر فعل القسم ، على أن من فتح فى هذه الصورة الآتية لم يجعلها جواب القسم كما سيذكره الشارح وكلامنا هنا فيما إذا كانت جوابا . فبان لك أن كلام المصنف والشارح شامل لثلاث صور وإن لم يمثل الشارح إلا لصورتين ، وأن قول البعض الكلام هنا فى قسم لم يصرح بفعله بقرينة قول الشارح فيما يأتى أو فعل قسم ظاهر غير ظاهر لأنه يلزم عليه عدم تعرض المصنف هنا وفيما يأتى لحكم صورة ذكر فعل القسم مع ذكر اللام وما استند إليه من القرينة لا يشهد له كالأخفى ولا يشهد له أيضا قول الشارح فيما يأتى والتقييد إلخ لما ستعرفه . وهذا وفى التصريح أن ابن كيسان حكى عن الكوفيين جواز الوجهين إذا حذف الفعل ولم تذكر اللام نحو والله إن زيدا قائم وأنهم يفضلون الفتح فى هذا المثال على الكسر وأن أبا عبد الله الطوال منهم يوجب له ولم يثبت لهم سماع بذلك اهـ وفى شرح الجامع أن القول بجواز الفتح فى نحو هذا المثال لم يؤيده سماع وليس له وجه بل هو غلط وأطال فى بيان ذلك كما نقله شيخنا ولعدم سماع الفتح حكى فى التوضيح إجماع العرب على تعين الكسر فى الصور الثلاث (قوله أو حكيت بالقول) الباء للآلة (قوله فإن لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن) أى بالفعل بأن عمل وجعل بمعناه بالفعل فلا منافاة بين إيجاب الشارح الفتح فى هذه الحالة وبين تجويز المرادى الفتح والكسر عند صلاحية القول للحكاية به ولا جزائه مجرى الظن قبل اختيار أحدهما وارتكابه بالفعل قال : لأن الحكاية بالقول مع استيفائه شروطه إجرائه مجرى الظن جائزة .

[٢٧١] قبل قاله الفرزدق . وعجزه : * وَقَدْ أَمْتَبَحْتُ دَمَ آفْرِئِ مُسْتَسْلِمِ *

هو من الكامل ، الهزمة للاستفهام على وجه الإنكار . والشاهد فى قوله : إنك حيث يجوز فيه الوجهان : الفتح على إعمال تقول إعمال تظن ، والكسر على الحكاية . والواو فى وقد للحال .

(أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ * حَالٍ) أما مع الواو (كَزَّرْتُهُ وَإِلَى ذُو أُمَلٍ) ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنْ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾ [الأنفال : ٥] وقوله :
 [٢٧٢] مَا أُعْطِيَانِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا إِلَّا وَإِنِّي لِحَاجِرِي كَرَمِي
 . أو بدونه نحو : ﴿إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ [الفرقان : ٢٠] ، (وَكَسَرُوا) أيضا
 (مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ) قلبى (عَلَّقَا) عنها (بِاللَّامِ) كَأَغْلَمَ إِنَّهُ لَذُو ثَقَى ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لِرَسُولِهِ﴾
 [المنافقون : ١] ، وأنشد سيبويه :
 [٢٧٣] أَلَمْ تَرَ إِنِّي وَأَبْنَى أَسْوَدَ لَيْلَةَ لَتَسْرَى إِلَى نَارَيْنِ يَغْلُو سَنَاهُمَا
 و (بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةً أَوْ) فعل (قَسَمَ) ظاهر (لَا لَمْ بَعْدَهُ يَوْجِهَيْنِ لَمِي) أى نسب
 نظرا لموجب كل منهما لصلاحية المقام لهما على سبيل البدل ، فمن الأول قوله :

(قوله أو حلت محل حال) لم تفتح حيثل لأن وقوع المصدر حالا وإن كثر سماعى ، على أن السماع إنما ورد في المصدر لا المؤول ، ولأن المصدر المنسبك من أن المفتوحة الناصبة لمعرفة معرفة والحال نكرة ولا بد من كون إن في ابتداء الحال ليخرج نحو : خرج زيد وعندى أنه فاضل (قوله كما أخرجك) ما مصدرية (قوله ألا إنهم) أى المرسلين ولكسر إن في الآية سبب آخر وهو وقوع اللام في خبرها (قوله علقا عنها باللام) أى لام الابتداء واحترز عن غير اللام من المعلقات الآتية (قوله ليلة) ظرف لتسرى وقوله سناهما أى ضوءهما (قوله بعد إذا) حال من الضمير في نعى الراجع إلى همز إن (قوله ظاهر) أى حقيقة أو حكما بأن كان مقدرا جائز الذكر بأن كان حرف القسم الباء الموحدة دون الواو والتاء الفوقية (قوله نعى) أى همز إن بقطع النظر عن كونه مفتوحا أو مكسورا (قوله نظرا لموجب كل منهما) موجب الكسر مع إذا اعتبار إن ومعمولها جملة بلا احتجاج إلى تقدير خبر ، ومع فعل القسم اعتبار ذلك جملة جواب القسم ، وموجب الفتح مع ذلك اعتبار ذلك مفردا مبتدأ مع تقدير الخبر ومع فعل القسم اعتبار تقدير الخافض كما سيبينه الشارح ، وقوله لصلاحية علة لنظر وضمير لهما إلى الموجبين .

[٢٧٢] البيت من الكامل ، وقائله الفرزدق ، وليس موجودا في ديوانه . انظر : (معجم الشواهد العربية) (٣٧٤/١) ، والشاهد فيه كسر همزة « إن » لسبيين وهما : وقوعها في جملة الحال ، وإقران خبرها باللام .
 [٢٧٣] قال سيبويه : سمعناه ممن ينشد من العرب ، وهو من الطويل . والهمزة للاستفهام دخلت على النفى كما في قوله تعالى : ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ والشاهد في قوله : إني حيث كسرت لجمي اللام في الخبر وهو لتسرى . والسنا مقصور : الضوء .

[٢٧٤] وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدٌ آفَقًا وَاللَّهَازِمُ
 يروى بالكسر على معنى فإذا هو عبد القفا ، وبالفتح على معنى فإذا العبودية أى
 حاصلة ، كما تقول : خرجت فإذا الأسد . قال الناظم : والكسر أولى لأنه لا يجوز إلى
 تقدير . لكن ذهب قوم إلى أن إذا هى الخبر ، والتقدير فإذا العبودية ، أى ففى الحضرة
 العبودية ، وعلى هذا فلا تقدير فى الفتح أيضا فيستوى الوجهان ، ومن الثانى قوله :
 [٢٧٥] أَوْ تَخْلِفْنِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ أَيْ أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ

(قوله وكنت أرى) بضم الهمزة بمعنى أظن لغلبة استعماله بالضم فى معنى أظن كما قاله يـ وإن جاز فى الذى
 بمعنى أظن الفتح أيضا تتعدى إلى مفعولين سواء فتحت أو ضمت ، فزيدا مفعوله الأول وسيدا مفعوله الثانى
 كما قاله المصريح والعينى ووجه تعدية المضموم إلى مفعولين مع أنه مضارع أرى المتعدى إلى ثلاثة استعماله بمعنى
 أظن المتعدى إلى اثنين من باب الاستعمال فى اللازم كما قاله الغزى ، إذ معنى أراى زيد عمرا فاضلا جعلنى زيد
 ظانا عمرا فاضلا ، ويلزم هذا المعنى ظن المتكلم عمرا فاضلا لكن فى شرح المتن للمرادى أن من الأفعال المتعدية
 إلى ثلاثة أرى بالبناء للمفعول مضارع أريت بمعنى أظننت كذلك وكذا فى شرحه للتسهيل وزاد فيه عن سيبويه
 وغيره أن أريت بمعنى أظننت لم ينطق له بمبنى للفاعل كما لم ينطق بأظننت التى أريت بمعناها قال : ولا يكون
 المفعول الأول لأريت هذه ومضارعها إلا ضمير متكلم كأريت وأرى ونرى ، وقد يكون ضمير مخاطب كقراءة
 من قرأ : ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى﴾ [الحج : ٢] ، بضم التاء ونصب الناس اهـ يـ ، والقفا مؤخر العنق واللهازم
 جمع لهزمة بالكسر طرف الحلقوم وخصهما بالذكر لأن القفا موضع الصفع واللهازم موضع اللكر . وقوله
 كما قيل أى ظنا موافقا لما يقوله الناس من أنه سيد (قوله لكن ذهب قوم إلخ) يحتمل أنه من كلام الناظم وأنه
 من كلام الشارح وعلى كل ليس المقصود به منازعة قول الناظم وأنه من كلام الشارح ، وعلى كل ليس المقصود
 به منازعة قول الناظم والكسر أولى إلخ حتى يرد عليه اعتراض غير واحد كالبعض بأنه لا ينض على المصنف
 لأن مذهبه أن إذا حرف بل دفع ما يتوهم من أن أولوية الكسر متفق عليها (قوله هى الخبر) أى لكونها ظرف
 مكان بقرينة قوله أى ففى الحضرة العبودية وإن ذهب بعضهم إلى أنها ظرف زمان وأنها خبر أى ففى الوقت
 العبودية (قوله أو تخلفنى) أو بمعنى إلى أو إلا وذىالك تصغير ذلك على غير قياس .

[٢٧٤] هو من أبيات الكتاب ، ولم ينسب فيه إلى أحد ، وهو من الطويل . وأرى بمعنى أظن ، وزيدا مفعوله الأول ، وسيدا الثانى وكما قيل
 معترض بينهما ، وما مصدرية أى كقول الناس فيه . والشاهد فى إذا إنه حيث جاز فيه الوجهان : الكسر لأنها فى ابتداء الجملة والفتح على
 تقديرها بالمفرد أى فإذا عبوديته حاصلة . وعبد القفا واللهازم كناية عن الخسة . واللهازم جمع لمرمة بكسر اللام هى طرف الحلقوم ، وقيل
 هى مضغة تحت الأذن أراد أنه ظن سيادته فلما نظر إلى قفاه ولهزمة تبين عبوديته ولؤمه ، وخص هذين لأن القفا موضع الصفع . واللهازم
 موضع اللكر . وقيل : المعنى كنت أظنه سيذا كما قيل فإذا هو ذليل خسيس عبد البطن .

[٢٧٥] قبله :

تَقْعِدُنْ مَقْعِدَ الْقَفَصِ مَيْ ذِي الْقَسَادُورَةِ الْمَقْبَلِئِ
 أَوْ تَخْلِفْنِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ أَيْ إلخ.....=

يروى بالكسر على جعلها جوابا للقسم ، وبالفتح على جعلها مفعولا بواسطة نزع الخافض أى على أنى . والتقييد بكون القسم بفعل ظاهر للاحتراز عما مر قريبا في المكسورة . وبقوله لا لام بعده عما بعده اللام من ذلك حيث يتعين فيه الكسر نحو : ﴿ وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمُنْكَم ﴾ [التوبة : ٥٦] ، و : ﴿ أَهْؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ ﴾ [المائدة : ٥٣] ، وقد اتضح لك أن من فتح أن لم يجعلها جواب القسم ، لأن الفتح متوقف على كون المحل مغنيا فيه المصدر على أن وصلتها ، وجواب القسم لا يكون كذلك ، فإنه لا يكون إلا جملة ، ويجوز الوجهان أيضا (مَعَ ثَلَاثًا أَجْزَاءً) نحو : ﴿ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [الأنعام : ٥٤] ، جواب : ﴿ مِنْ عَمَلٍ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ﴾ [الأنعام : ٥٤] ، قرىء بالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة أى فهو غفور رحيم ، وبالفتح على تقديرها بمصدر هو خبر مبتدأ محذوف أى فجزاؤه الغفران ، أو مبتدأ خبره محذوف أى فالغفران جزاؤه ، والكسر أحسن في القياس . قال الناظم : ولذلك لم يجرى الفتح في القرآن إلا مسبقا بأن المفتوحة (وَذَا)

(قوله على جعلها مفعولا إلخ) أى سادا مسد الجواب (قوله للاحتراز عما مر) أى بعض ما مر وهو الصورتان اللتان مثل لما عند قول المصنف * وحيث إن يمين مكمله * وهما صورة عدم ذكر فعل القسم مع عدم ذكر اللام وصورة عدم ذكر فعل القسم مع ذكر اللام لجوب الكسر حينئذ (قوله عما بعد اللام) أى عن فعل القسم الظاهر الذى بعده اللام وقوله من ذلك أى مما مر أى حالة كونه بعض ما مر من الصور الثلاث الداخلة تحت قول المصنف سابقا * وحيث إن يمين مكمله * كما قدمناه (قوله وقد اتضح لك) أى من قوله يروى بالكسر إلخ (قوله لم يجعلها جواب القسم) أى بل مفعولا كما تقدم ولا يضر عدم الجواب لأن الجار والمجرور يقوم مقامه ويؤدى مؤداه (قوله ويجوز الوجهان أيضا) أشار بذلك إلى أن الظرف معطوف على بعد إذا محذوف حرف العطف (قوله مع ثلث فاجزأ) مثل فاء الجزاء ما يشبهها كما في قوله : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ خَمْسَهُ ﴾ [الأنفال : ٤١] . (قوله هو خبر مبتدأ محذوف) هو أولى مما بعده لأن نظائره أكثر نحو : ﴿ وَإِنْ مِنْهُ الشَّرُّ فَيَبْئُوسٌ ﴾ [فصلت : ٤٩] ، أى فهو يئوس (قوله أحسن في القياس) لعدم إحواله إلى تقدير (قوله إلا مسبوقا بأن المفتوحة) أى كقوله : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مِنْ مَّحَادِّدِ اللَّهِ وَرَسُولُهُ فَأَنْ لَهُ نَارُ جَهَنَّمَ ﴾ [التوبة : ٦٣] .

= قالهما رؤية الراجزى . أى لتعديدين أيها المرأة ، فلما دخلت نون التأكيد سقطت نون الكلمة وحذفت الياء لاتقاء الساكنين ، وكسرت الدال لتدل على الياء المحذوفة . ومقعد القصي إما مفعول مطلق على أن يكون المقعد بمعنى القعود ، أو على أنه مفعول فيه أى في مقعد القصي أى البعيد ، من قصا المكان يقصو إذا بعد . يقال رجل قاذورة وذو قاذورة لا يخالط الناس لسوء خلقه . والمقل الميغوض من قلاه يقلبه قلى بالكسر ، وهما صفتان للقصي (قوله أو) بمعنى إلى ، فلذلك نصب الفعل بإضمار أن بعدها . والشاهد في أنى حيث يجوز فيه الوجهان : الكسر لأنه جواب القسم ، والفتح على إضمار على أى أو تخلفى بربك على أنى ، فلما أضمر الجار فتحت أن . وذيلك مصغر ذلك ، كما أن مصغر ذاك ذياك .

الحكم أيضا (يَطْرُدُ * في) كل موضع وقعت إن فيه خبر قول وكان خبرها قولاً والقائل واحد كما في (نَحْوُ خَيْرِ الْقَوْلِ إِلَى أَحْمَدَ) الله ، فالفتح على معنى خير القول حمد الله ، والكسر على الإخبار بالجملة لقصد الحكاية ، كأنك قلت خير القول هذا اللفظ ، أما إذا انتفى القول الأول فالفتح متعين ، نحو عملي أني أحمد الله ، أو القول الثاني أو لم يتحدد القائل فالكسر ، نحو قولي إني مؤمن وقولي إن زيدا يحمد الله .

(تفنييه) : سكت الناظم عن مواضع يجوز فيها الوجهان : الأول أن تقع بعد

وقوله : ﴿ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مِنْ تَوَلَّاهُ فَإِنَّهُ يَضِلُّهُ ﴾ [الحج : ٤] ، بخلاف ما لم تسبق بأن المفتوحة فواجبة الكسر نحو : ﴿ إِنَّهُ مِنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ ﴾ [طه : ٧٤] ، ﴿ إِنَّهُ مِنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [يوسف : ٩٠] ، ولذلك لم يفتح ﴿ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [الأنعام : ٥٤] ، إلا من فتح ﴿ أَنَّهُ مِنْ عَمَلٍ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ﴾ [الأنعام : ٥٤] ، ونافع ممن فتح أنه من عمل وكسر فإنه غفور رحيم كذا في البيضاوي (وقوله وذا الحكم) أى جواز الوجهين (قوله خبر قول) أى ما بمعنى القول سواء كان من مادة القول أو الكلام أو نحوهما وكذا يقال في قوله وكان خبرها قولاً (قوله خير القول) إنما كان الخبر عنه هنا قولاً لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه (قوله فالفتح) إذا فتحت فالقول على حقيقته من المصدرية وإذا كسرت فهو بمعنى المقول . قاله في التصريح ولا بد في كل من جعل أل للعهد أى قولى أو القول منى لئلا يلزم الإخبار بخاص عن عام (قوله حمداً لله) أى اللغوى بأى عبارة كانت (قوله على الإخبار بالجملة) ولم نتج إلى رابط لأنها عين المبتدأ قال الشارح في شرح التوضيح ومثل سيبويه هذه المسألة بقوله أول ما أقول أني أحمد الله ، وخرج الكسر على أنه من باب الإخبار بالجملة وعليه جرى أكثر النحويين وقيل الكسر على أن الجملة مقول القول محكية به والخبر محذوف كأنك قلت أول قولى هذا اللفظ ثابت وليس بمرضى ، ثم أطال في بيان ذلك وعلل في شرح الجامع رده . بأن مفهوم الكلام عليه أن غير أول القول من بقيته غير ثابت وليس مراداً اللهم إلا أن يدعى زيادة أول والبصريون لا يميزونها (قوله لقصد الحكاية) أى حكاية لفظ الجملة أى الإتيان بها بلفظها وليس المراد أنها مقول القول كما اتضح مما نقلناه عن شرح التوضيح للشارح وإن زعم شارح الجامع أنها مقول القول (قوله نحو عملي أني أحمد الله) محل وجوب الفتح في هذا المثال إذا لم يرد بالعمل المعمول اللسانى وهو المنطوق وتجعل الإضافة للعهد فإن كان كذلك جاز الكسر وكان هذا التركيب مثل قولى إني أحمد الله في جواز الوجهين وفاقا لحفيد الموضح وابن قاسم الغزى . وقال في شرح الجامع مؤيداً وجوب الفتح إن البصريين يمنعون حكاية الجمل بما يرادف القول كالكلام فما لا يرادفه مما أريد به معناه كما في هذا المثال على الوجه المذكور أولى بالمنع فعلى قواعدهم يجب الفتح في المثال حيثئذ اهـ وأقره شيخنا والبعض وفيه نظر إذ ليس الكلام على الكسر من حكاية الجمل حتى يتجه ما ذكر بل من الإخبار بالجملة فاعرفه .

واو مسبوقه بمفرد صالح للعطف عليه نحو : ﴿إِنْ لَكَ إِلَّا تَجُوعٌ فِيهَا وَلَا تَعْرِى﴾ وإنك لا تنظماً فيها ولا تضحى ﴿ [طه : ١١٩] ، قرأ نافع وأبو بكر بالكسر إما على الاستئناف أو العطف على جملة إن الأولى والباقون بالفتح عطفاً على ألا تجوع^(١) . الثاني أن تقع بعد حتى فتكسر بعد الابتدائية نحو مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه ، وتفتح بعد الجارة والعاطفة نحو عرفت أمورك حتى أنك فاضل . الثالث أن تقع بعد أما نحو أما إنك فاضل فتكسر إن كانت أما استفتاحية بمنزلة ألا ، وتفتح إن كانت بمعنى حقاً كما تقول حقاً أنك ذاهب ومنه قوله :
أَحَقُّ أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقْلُوا [٢٧٦]

(قوله سكت الناظم) أى لم يصرح بذلك وإلا فهى داخله فى كلامه (قوله بعد واو) ليست الواو قيداً (قوله صالح للعطف عليه) احتراز عن نحو إن لى مالا وإن عمراً فاضل فما لا غير صالح لعطف إن الثانية عليه لصيرورة المعنى إن لى مالا وفضل عمرو (قوله فتكسر بعد الابتدائية) أى التى تبتدأ بها الجمل وتستأنف وهى بمعنى فاء السببية ، وبحث البعض فى عدّ هذا من مواضع جواز الوجهين بأن المراد جوازهما فى تركيب واحد ، والتركيب هنا مختلف . وهو بحث قوى وإن كان يمكن دفعه بأن اتحاد ما قبل إن فى التركيبين هنا كاف . هذا وما ذكره الشارح من وجوب الكسر بعد الابتدائية قال شيخنا السيد : مخالف لما لابن الحاجب حيث قال : إذا وقعت إن بعد حتى الابتدائية فإن قلنا : لا يجوز فى المبتدأ الواقع بعدها أن يحذف خبره وجب كسرها وإن قلنا : يجوز حذفه وإثباته جاز الكسر والفتح (قوله حتى أنك فاضل) الأظهر أنها فيه عاطفة ، ومثال الجارة أصحابك حتى أنك تعصى (قوله فتكسر) قدم الكسر لأنه الكثير (قوله أما استفتاحية) أى حرف استفتاح على ما مر قريباً فى ألا بسيطاً . وقيل : مركب من همزة الاستفهام وما النافية ، وفى الهمع أن همزتها تبدل هاء وعينا وأن ألفها تحذف فى الأحوال الثلاثة وأن همزتها تحذف مع ثبوت الألف اهـ . قال الدمامينى : وأجاز المصنف الفتح على أن المصدر المؤول مبتدأ خبره محذوف كأنه قيل أما معلوم أنك فاضل اهـ وهو يستلزم جواز الفتح بعد ألا الاستفتاحية ونقل عن بعضهم (قوله بمعنى حقاً) الذى صوبه فى المغنى أنها بمعنى أحقاً وأنها كلمتان همزة الاستفهام وما التامة بمعنى

[٢٧٦] تمامه : * فَيَتَنَا وَيَتَّهِمُ فَرِيقُ *

قاله المفضل بن معسر البكرى . وسمى مفضلاً بالقصيدة التى هذا البيت منها . ونسب فى الحماسة البصرية إلى عامر بن أسحم الكندى الجاهل . وهى من الوافر . وحقاً نصب على الظرف المجازى عند سيبويه والجمهور . والأصل أى حق هذا الأمر . وقال المبرد : انتصب على المصدرية ، والتقدير احق حقاً . وارتفاع أن عنده على الفاعلية ، ونسبه ابن الناظم إلى والده لعدم إطلاعه على النقل من المبرد . والشاهد فى أن جيرتنا حيث فتحت أن فيه بعد حقاً كما تقول حقاً أنك ذاهب أى أى حق ذهابك . وفيه وجهان : أن يكون مبتدأ وخبره الظرف ، أى أى حق استقلال جيرتنا ، وأن يكون فاعلاً بالظرف لاعتاده وهو الأوجه . والجيرة بالكسر جمع جار واستقلوا أى نهضوا مرتحلين . وأراد بقوله فیتنا الوجه الذى يقصده المسافر من قرب أو بعد ومعنى فريق متفرقة . وهو يقع للواحد وغيره .

(١) انظر : الكشف للزمخشري [٩٢/٣] .

أى أفى حق هذا الأمر ؟. الرابع أن تقع بعد لا جرم نحو : ﴿ لا جرم أن الله يعلم ﴾ [النحل : ٢٣] ، فالفتح عند سيبويه على أن جرم فعل وأن وصلتها فاعل ، أى وجب أن الله يعلم ولا صلة ، وعند الفراء على أن لا جرم بمنزلة لا رجل ومعناه لا بد ، ومن بعدها مقدرة والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لآتينك (وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرَ) جوازا (لَا مَّ آيْتَدَاءُ نَحْوُ إِيَّيْ لَوْزَزْ) أى ملجأ ، وكان حق

شيء وذلك الشيء هو الحق وموضع ما على هذا نصب على الظرفية الاعتبارية كما نصب حقا عليها في البيت الآتي على قول سيبويه . وقال المبرد : حقا مصدر لحق محذوفا وأن وصلتها فاعل . وقال ابن خروف : أما هذه حرف بسيط وهى مع أن ومعمولها كلام تركب من حرف واسم كما قال الفارسي في يا زيد كذا في شرح التوضيح للشارح . وفي المغنى عن بعضهم أنها اسم وأنها عند هذا البعض وابن خروف بمعنى حقا (قوله واستقلوا) أى نهضوا مرتحلين (قوله ولا صلة) الذى في الدماميني عن سيبويه أن لا نافية رد على الكفرة ، ثم رأيت الوجهين في المغنى (قوله من أن بعضهم) أى العرب (قوله فيقول لا جرم لآتينك) فأجيب باللام كما يجاب بها القسم قال شيخنا وهو صريح في أن لآتينك جواب لا جرم وهو أظهر من جعل البعض لآتينك جواب قسم محذوف قام مقامه لا جرم ، وانظر ما إعرابها على ما حكاه الفراء هل هو كما يقول سيبويه فيكون الجواب مغنيا عن الفاعل ، أو كما يقول الفراء فيكون الجواب مغنيا عن خير لا الأقرب الثانى لكون الحاكي هو الفراء ، وزاد في الأوضح جواز الوجهين أن تقع في موضع التعليل نحو : ﴿ إنا كنا من قبل ندعوه أنه هو البر الرحيم ﴾ [الطور : ٢٨] ، قرئ بالفتح على تقدير لام العلة وبالكسر على أنه تعليل مستأنف مثل : ﴿ وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم ﴾ [التوبة : ١٠٣] . . (قوله وبعد ذات الكسر) الظرف متعلق بتصحب قدم لإفادة الحصرى أى لا بعد ذات الفتح ولا غيرها من أخوات المسكورة ونحوهن فالحصر إضافي فلا ينافي أنها تصحب المبتدأ وكذا خبره المقدم نحو لقائم زيد على الأصح قبل والفعل نحو ليقوم زيد : ﴿ لبئس ما كانوا يعملون ﴾ [المائدة : ٦٢] ، ﴿ لقد جاءكم رسول من أنفسكم ﴾ [التوبة : ١٢٨] ، والمشهور أنها في ذلك لام القسم وأنها لا تدخل على الجملة الفعلية إلا في باب إن . قاله في المغنى (قوله تصحب الخبر لام ابتداء) بشروط أربعة : تأخره عن الاسم ، وكونه مثبتا ، وغير ماض متصرف ، وغير جملة شرطية بأن كان مفردا أو مضارعا ولو مقرونا بحرف تنفيس خلافا للكوفيين أو ماضيا غير متصرف أو ظرفا جاريا ومجرورا أو جملة اسمية وأول جزءها أولى باللام ، فقولك زيدا لوجهه حسن أولى من أن زيدا وجهه لحسن بل في البسيط أنه شاذ لا عدم تقدم معمول الخير عليه خلافا لابن الناظم بدليل : ﴿ إن ربهم بهم يومئذ لخبير ﴾ [العاديات : ١١] ، وسميت لام الابتداء لدخولها على المبتدأ أو على غيره بعد إن المكسورة العاملة فيما أصله المبتدأ .

هذه اللام أن تدخل على أول الكلام لأن لها الصدر ، لكن لما كانت للتأكيد وإن للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد فزحلوا اللام إلى الخبر .

(تنبيه): * اقتضى كلامه أنها لا تصحب خبر غير إن المكسورة وهو كذلك ، وما ورد من ذلك يحكم فيه بزيادتها ، فمن ذلك قراءة بعض السلف ﴿إلا أنهم لياكلون الطعام﴾ [الفرقان : ٢٠] ، بفتح الهمزة^(١) وأجازته المبرد ، وما حكاه الكوفيون من قوله :

(قوله وكان حق هذه اللام إلخ) أى كما أن حق إن وأخواتها ذلك لأن لها أيضا الصدارة إلا أن هذا لم يكن مانعا من تقدم لام الابتداء بحسب الأصل لجواز أن يكون تقدمها كتقدم حرف العطف وألا الاستفتاحية لا يفوت صدارة ما بعدها فاندفع اعتراض البعض على قوله لأن لها الصدر بأنه قد يعارض بأن إن وأخواتها لها أيضا الصدر (قوله بين حرفين لمعنى واحد) أورد عليه أمران : الأول هلا جمع بينهما على طريق التأكيد اللفظي وأجاب سم بأن التأكيد اللفظي إعادة اللفظ بعينه أو مرادفه وذلك مفقود هنا وفيه نظر وإن أقره شيخنا والبعض وغيرهما اللفظي لوجود الترادف لاتحاد المعنى كما صرح به الشارح وقد عدوا من التوكيد اللفظي بالمرادف في الحروف قول الشاعر :

وَقُلْنَ عَلَى الْفَرْدُوسِ أَوَّلَ مَشْرَبٍ نَعَمَ جِيرَانِ إِنْ كَانَتْ أَيْحَتُ دَعَائِرِهِ

وسبق في هذا للشارح في باب التوكيد فافهم . الثاني أنهم جمعوا بينهما في لهنك قائم بإبدال الهمزة هاء سواء قيل : إن اللام للقسم أو للابتداء لأن كلا منهما لتأكيد النسبة كان وهن وأيضا اجتمع حرفا تأكيد في لقد قا زيد فإن قد لتحقيق النسبة وهو التأكيد وحرفا تنبيه في ألا ياليتك تقوم ، وقد يدفع إيراد لهنك بأن الاجتماع سهله زوال صورة ما له الصدر بإبدال همزته هاء كما في الروداني (قوله فزحلوا اللام) بالقاف والفاء ، أى أخرو ولم يزحلوا لأنهما قويت بالعمل وحق العامل التقدم ، وإنما ادعى أن الأصل في ان زيدا لقائم لأن زيدا قائم ولم يدع أن الأصل إن لزيدا قائم فلا يفصل بين ان ومعمولها معا بما له صدر الكلام ، ولنطقهم ، باللام مقدمة على أن في قولهم لهنك ولأن صدارتها بالنسبة لما قبل إن دون ما بعدها ، دليل الأول أنها تمنع من تسلط فعل القلب على أن ومعمولها ولهذا كسرت في نحو : ﴿والله يعلم إنك لرسوله﴾ [المنافقون : ١] ، ودليل الثاني أن عمل إن يتخطاها تقول إن في الدار لزيدا وإن زيدا لقائم وأن عمل العامل بعدها يتخطاها تقول إن زيدا طعامك لآكل كذا في المعنى .

(قوله اقتضى كلامه) لتدعيه الظرف (قوله لا تصحب خبر غير إن المكسورة) إنما لم تدخل اللام على خبر غيرها لأنها تدخل على الجملة ولا تغير معناها ولا حكمها بخلاف أخواتها فليت تحدث في الخبر التمني ولعل الترجي وكان التشبيه ولكن تصير الجملة لا تستعمل إلا بعد كلام وأن المفتوحة تصير جملة في تأويل المصدر قاله يس (قوله بزيادتها) أى مع كونها مفيدة للتأكيد فالمنسلخ عنها كونها لام الابتداء فقط (قوله بفتح الهمزة) أى شذوذا فلا يشكل بما تقدم من وجوب كسر إن في صدر الحال .

(١) وإن مكسورة باتفاق القراء العشرة ، واللام لابتداء زائدة في الخبر . وانظر في ذلك : حاشية الجمل [٢٥٠/٣] .

[٢٧٧] وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ

ومنه قوله :

[٢٧٨] أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ

وقوله :

[٢٧٩] فَقَالَ مِنْ سَلُّوا أُنْسَى لِمَجْهُودًا

(قوله لعميد) من عمده العشق بكسر الميم أى هذه .

(قوله ومنه قوله) أعاد من لاختلاف النوع ولدفع توهم أنه مما حكاه الكوفيون . وقيل : إن اللام داخلة على مبتدأ مقدر أى لى عجوز فلا تكون من الداخلة على خبر غير إن المكسورة . (قوله شهرية) أى فانية ومن تبعية إن قدر مضاف أى بلحم عظم الرقبة وبمعنى بدل إن لم يقدر .

(قوله فقال من سللوا) بالبناء للفاعل والعائد محذوف أى من سأله أو للمفعول وهذا أقرب لمساعدة الرسم له لأن الهمزة مكتوبة بصورة الياء ولو كان مبنياً للفاعل لكتبت بصورة الألف ولعدم حاجه إلى تقدير وإن كان فى الأول مراعاة لفظ من وهو أكثر من مراعاة معناها فادعاء البعض ولوية الأول غير منسلّم وصدر البيت :

* مروا عجالى فقالوا كيف سيدكم *

[٢٧٧] ذكر النحاة أن قائل هذا لا يعرف ولا تحفظ له تمة . والشاهد فى لعميد حيث دخلت عليه اللام ، وهو خبر لكن على رأى الكوفيين ، وهو من عمده العشق بكسر الميم إذا هذه . وقيل : هو من انكسر قلبه بالمودة . ويروى لكميد من الكمد وهو الحزن . وتأوله البصرية على أن أصله ولكن أنا من حبها لعميد ، فحذفت الهمزة واتصلت لكن بنا وأدغمت النون فى النون فصار كما ترى . واستشهد به الزمخشري على أن أصل لكننى لكن إننى بدليل دخول اللام فى خبرها .

[٢٧٨] قاله رؤية . وقال فى العباب قاله عترة بن عروس . وأم الحليس مبتدأ بضم الحاء المهملة وفتح اللام وسكون الياء آخر الحروف وفى آخره سين مهملة . وقوله لعجوز خبرها ، إذا حكمتنا بزيادة اللام ، وإن قلنا للتأكيد يكون العجوز خبر مبتدأ محذوف أى لى عجوز ، والجملة خبر المبتدأ الأول . وفيه الشاهد وهو أن المبتدأ إذا اقترن بلام الابتداء يؤكد الاهتمام بأوليته وتأخير مناف لذلك ، وشهر به صفة فى الحاليتين وهى الفانية ، وكذلك الشهيرة ، وكذلك ترضى صفة ، ومن الباء يتعلقان به ، ومن للبدل كما فى قوله تعالى : ﴿ أَرْضِيْم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ ﴾ والمعنى ترضى بدل اللحم بعظم الرقبة أى بلحم الرقبة والمضاف محذوف .

وقوله :

[٢٨٠] وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنَّ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَرَادٍ

وقوله :

[٢٨١] أَمْسَى أَبَانٌ ذَلِيلًا بَعْدَ عِزَّتِهِ وَمَا أَبَانٌ لِمَنْ أَعْلَاجَ سُودَانِ

(وَلَا يَلَى ذِي اللَّامِ مَا قَدْ تُفِيَا) ذى إشارة واللام نصب بالمفعولية وما من قوله ما قد نفيا في موضع رفع بالفاعلية ، أى لا تدخل هذه اللام على منفى إلا ما ندر من قوله : وَأَعْلَمُ أَنْ تُسْلِمًا وَتَرْكًا لَلَا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءُ [٢٨٢]

(قوله من ليلى) أى من أجل حبها والهائم الذاهب لا يدرى أين يتوجه والمقصى بضم الميم وفتح الصاد المهملة المبعد والمراد بفتح الميم المذهب (قوله أبان) بالصرف نظرا إلى أن وزنه فعال وبمنعه نظرا إلى أنه وزنه أفعَل منقول من أبان ماضى يبين وهو الأصح والأعلاج جمع عالج بكسر العين الرجل الغليظ من كفار العجم . وسودان جمع أسود . وذهب الكوفيون كما في شرح الجامع إلى أن اللام بمعنى إلا فلا شاهد فيه وهذا المعنى هو المناسب هنا لأن المقام للذم وللبصريين أن يجعلوا التنوين في سودان للتعظيم والتنفى منصبا على القيد فيناسب الذم (قوله ولا يلى) ليس المراد بالولى التبعية من غير فاصل وإلا اقتضى جواز التبعية من الفصل بين اللام وما نفى بأداة التنفى عن أنه ممتنع ، وإنما لم يلها لأن غالب أدوات التنفى مبدوءة باللام فلو وليتها لزم توالى لامين وهو مكروه وحمل الباقي ، وللتنافى بين اللام التى هى لتأكيد الإثبات وبين حرف التنفى (قوله ذى إشارة إلخ) كان الأولى ' الصواب أن يقول ذى اسم إشارة في محل نصب على المفعولية واللام بدل أو عطף بيان أو صفة (قوله وأعا إن) بالكسر تسليما أى على الناس وقيل : المراد تسليم الأمر وتركا أى للتسليم للمتشابهان أى متقاربان ولا سو . أى ولا متساويان وكان حقه أن يقول لا سواء ولا متشابهان لكنه اضطر فقدم وأخر وسواء اسم مصدر بمعنى الاستواء فلذلك صح وقوعه خيرا عن اثنين فقول البعض سواء في الأصل مصدر فيه مسامحة قال في التصريح وتبع

[٢٨٠] قاله كثير عزة . وهو من قصيدة لامية . وفي موضع مراد سبيل . ويحتمل ألا يكون من القصيدة المنسوبة إلى كثير وهو محل نظر . والتاء في وما زلت اسمه وخبره قوله لكالهائم . وفيه الشاهد حيث دخلت فيه لام التأكيد وهو خبر زال وهو نادر . والهائم من هام على وجهه يهيم وهيمانا ذهب من العشق أو غيره . والمقصى بضم الميم المبعد ، مفعول من أقصى إقصاء (قوله بكل مراد) بفتح الميم أى كل مذهب . وهو في الأصل مراد الرمح وهو المكان الذى يذهب فيه رمحا (قوله لدن أن عرفتها) أى عند معرفتى إياها ، وأن مصدرية . فانهم .

[٢٨١] البيت من البسيط ، وقائله مجهول . والشاهد فيه قوله : « مَا أَبَانُ لِمَنْ أَعْلَاجَ » حيث زيدت اللام في خبر ما النافية شفوذاً . [٢٨٢] قاله أبو حزام غالب بن الحارث العكلى . وهو من الوافر والمعنى أعلم وأجزم أن التسليم على الناس وتركه ليسا متساويين ولا قريبين من السواء . ولولا الضرورة كان حقه أن يقول لا سواء ولا متشابهان . وقيل معناه أعلم أن تسليم الأمر لكم وتركه ليسا متساويين ولا متشابهين . والشاهد في قوله لا متشابهان حيث زيدت اللام للتأكيد في الخبر المنفى بلا وهو شاذ . والسواء في الأصل مصدر بمعنى المساوات فلذلك صح وقوعه خيرا عن متعدد .

(وَلَا) يليها أيضا (مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيْنَا) ماض متصرف غير مقرون بقَد ، فلا يقال إن زيدا لرضى ، وأجازه الكسائي وهشام ، فإن كان الفعل مضارعا دخلت عليه : متصرفا كان نحو إن زيدا ليرضى ، أو غير متصرف نحو إن زيدا ليذر الشر . وظاهر كلامه جواز دخول اللام على الماضي إذا كان غير متصرف نحو إن زيدا لنعم الرجل ، أو لعسى أن يقوم ، وهو مذهب الأخفش والفراء ، لأن العمل الجامد كالاسم ، والمنقول عن سيبويه أنه لا يميز ذلك ، فإن اقتران الماضي المتصرف بقَد جاز دخول اللام عليه كما أشار إليه بقوله (وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَانْ ذَا * لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا) لأن قَد تَقَرَّبَ الماضي من الحال فأشبهه حينئذ المضارع ، وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم خلافا لصاحب الترشيح وقد تقدم أن الكسائي وهشامًا يميزان أن زيدا ليرضى ، وليس ذلك عندهما

غير واحد . وفيه أى فى البيت شذوذ من وجهين دخول اللام على الخبر المنفى وتعليق الفعل عن العمل حيث كسرت إن وكان القياس ألا يعلق لأن الخبر المنفى ليس صالحا للام وسوغ ذلك كما قيل إنه شبه لا بغير فأدخل عليها اللام اهـ وقد يقال كيف يحكم بشذوذ التعليق وكسر إن مع وجود موجهيها وهو لام الابتداء وإن كان وجوده هنا شاذًا إلا أن يقال جعل ذلك شاذًا من حيث ترتبه على الشاذ (قوله من الأفعال) بيان لما تقدم عليه مشوب بتبعيض ، وقوله ماض إلخ بدل أو عطف بيان لقوله ما كرضيا وأشار به إلى وجه الشبه (قوله فلا يقال إن زيدا ليرضى) أى على أن اللام للابتداء فيقال على أنها للقسم (قوله وأجازه الكسائي وهشام) أى على إضمار قد كما فى المعنى وسيأتى فى الشرح وفى الأوضح بدل الكسائي الأخفش ويمكن الجمع (قوله دخلت) عليه أى لشبهه بالاسم كما تقدم (قوله أو غير متصرف) أى تصرفا تاما وإلا فقد جاء ليذر أمر نحو : ﴿ فَذَرَهُمْ ﴾ الآية (قوله إذا كان غير متصرف) دخل فى ظاهر عمومه ليس مع أنه يمتنع دخول اللام عليها . قال الشاطبى : ولعله لم يجتزئ عنها اتكالا على علة امتناع دخول اللام على أدوات النفى . وقال ابن غازى وتبعه البعض بل على أنه داخل فى قوله ما قد نفيا وفيه نظر ظاهر إذ ليست ليس مما قد نفى لأنها للنفى (قوله كالاسم) أى الجامد فى عدم التصرف (قوله مستحوزا) أى غالبا (قوله فأشبهه حينئذ المضارع) أى المشبه للاسم ومشبه المشبه مشبه (قوله وليس جواز ذلك) أى دخول اللام على قد بقطع النظر عن كونها لام الابتداء لئلا يعارضه قوله بتقدير اللام للقسم (قوله خلافا لصاحب الترشيح) خطاب بن يوسف الماردى حيث ذهب إلى أن لام الابتداء لا تدخل على الماضي المقترن بقَد وإذا سمع دخول اللام عليه قدرت لام جواب القسم فالتقدير فى إن زيدا لقد قام إن زيد والله لقد قام .

إلا لإضمام ، قد ، واللام عندهما لام الابتداء ، أما إذا قدرت اللام للقسم فإنه يجوز بلا شرط . ولو دخل على إن والحالة هذه ما يقتضى فتحها فتحت مع هذه اللام نحو علمت أن زيدا لرضى (وَلْتَصْحَبْ) هذه اللام أعنى لام الابتداء أيضا (الْوَاسِطَ) بين اسم إن وخبرها (مَعْمُولَ الْخَيْرِ) بشرط كون الخبر صالحا لها نحو : إن زيدا لعمرأ ضارب ، فإن لم يكن الخبر صالحا لها لم يجوز دخولها على معموله المتوسط ، نحو إن زيدا عمرا ضارب ، لأن دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر ، وبشرط ألا يكون ذلك المعمول حالا ، فإن كان حالا

(قوله وقد تقدم أن الكسائي إلخ) قيل هو رد لكلام صاحب الترشيع^(١) . وحاصله أن الكسائي وهشاما ذهبا إلى أن قد المضمرة مجوزة لدخول لام الابتداء فقد الظاهرة بالأولى . وأنت خير بأن هذا معارضة مذهب بمذهب وهى لا تصلح ردا ، فالأولى جعله تذكيرا بمخالفتها صاحب الترشيع (قوله واللام عندهما إلخ) جملة حالية وقوله أما إذا قدرت مقابل قوله واللام عندهما إلخ . وقوله بلا شرط أى بلا شرط إضمام قد لأن لام القسم تدخل على الماضى مطلقا (قوله والحالة هذه) أى تقدير اللام للقسم وقوله مع هذه اللام أى لما مر من أن كسر إن إنما يكون بعد الفعل المعلق بلام الابتداء لا بغيرها من بقية المعلقات كلام القسم (قوله الواسط) أى المتوسط من وسط الشيء كوعد أى توسطه . وقوله بين اسم إن وخبرها جرى على ظاهر المتن ولو حمل الواسط على المتوسط بين الألفاظ الواقعة بعد إن لكان أولى ليدخل نحو إن عندك لفى الدار زيدا جالس مما وقع المعمول المقرون باللام بعد معمول آخر قبل الاسم والخبر وقوله معمول الخبر بدل أو عطف بيان أو حال . والمراد بمعمول الخبر عند المصنف ما يشمل المفعول به والمفعول المطلق نحو إن زيدا لضربا ضارب ، والمفعول له نحو إن زيدا لا جلالا قادم ونازع أبو حيان فى الأخيرين (قوله بشرط إلخ) الشرط أربعة : واحد فى المتن وهو المتوسط وذكر الشارح شرطين يمكن أخذ أولهما من المتن بجعل أل فى الخبر للعهد أى الخبر الذى سبق أنه يصح اقترانه باللام . والشرط الرابع ألا تدخل اللام على الخبر فلا يجوز أن زيدا لعمر الضارب وأجازه بعضهم قاله الشارح على الأوضح كذا ذكره شيخنا . قال البيه :ض وظاهره أن الرابع لم يذكره الشارح وليس كذلك بل صرح به بقوله تنبيه إذا دخلت اللام إلخ اهـ وهو غفلة عجيبه فإن الشارح لم يتعرض فى التنبيه المذكور لامتناع دخول اللام على الخبر ومعموله معا أصلا كما ستعرفه (قوله لم يجوز دخولها على معموله إلخ) جوزه الأخفش والفراء محتجين بأن المانع قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا والمعمول ليس كذلك ، ورجحه الموضح قال بدليل إجازة البصريين تقديم معمول الخبر الفعل على المبتدأ مع حكمهم بامتناع تقديم نفس الخبر لأن المانع من تقديمه الإلباس وذلك لا يوجد فى المعمول (قوله فرع دخولها على الخبر) أى وهى لا تدخل عليه فكنا معموله (قوله حالا) مثله التمييز والفرق بينهما وبين المفعول أنه ينوب عن الفاعل فيصير عمدة وإذا قدم صار مبتدأ واللام تدخل عليه بخلافهما أفاده المصرح وسم .

(١) هو خطاب بن يوسف الماوردى .

لم يجوز دخولها عليه ، فلا يجوز إن زيدا لراكبا منطلق . واقتضى كلامه أنها لا تصحب الم معمول المتأخر ، فلا يجوز إن زيدا ضارب لعمرا (و) تصحب أيضا (الفصل) وهو الضمير المسمى عمادا نحو : ﴿إن هذا هو القصص الحق﴾ [آل عمران : ٦٢] ، إذا لم يعرب هو مبتدأ (و) تصحب (اسمًا) لأن (حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبْرَ) نحو : إن عندك لبرا ، ﴿وإن لك لأجرا﴾ [القلم : ٣] . وفي معنى تقدم الخبر تقدم معموله نحو : إن في الدار لزيدا قائم .

(قوله لا تصحب الم معمول المتأخر) أى لأن الم معمول من تمام الخبر فإذا دخلت عليه مع تقدمه كان كدخولها على الخبر لكونه في موضعه بخلافه مع المتأخر وكالتأخر المتقدم على الاسم فلا يقال إن عندك زيدا جالس (قوله وتصحب الفصل) قيل هو حرف لا محل له من الإعراب وعليه أكثر النحاة كما في الروداني فتسميته ضميرا مجاز علاقته المشابهة في الصورة . وسمى ضمير الفصل لفصله بين الخبر والصفة في نحو زيد هو القائم ، وعمادا لاعتداد المتكلم عليه في رفع الاشتباه بين الخبر والصفة . وقيل : هو اسم لا محل له من الإعراب كما أن اسم الفعل كذلك . وقيل : محله محل ما قبله . وقيل محل ما بعده ففى نحو زيد هو القائم محله رفع باتفاق القولين الأخيرين وفى نحو كان زيد هو القائم محله رفع على أولهما ونصب على ثانيهما ، وفى نحو ان زيدا هو القائم بالعكس وإنما يكون على صيغة ضمير الرفع مطابقا لما قبله غيبة وحضورا وغيرهما بين مبتدأ وخبر في الحال أو في الأصل معرفتين أو ثانيهما كالمعرفة في عدم قبول أل كأفعل من ، وفى بعض هذه الشروط خلاف بسطه في المعنى ، وفائدته الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا صفة وتأكيده الحكم لما فيه من زيادة الربط وقصر المسند على المسند إليه . قال التفتازاني في حاشية الكاشف : وهذا إما يتأتى فيما الخبر فيه نكرة وإلا فتعريف الخبر بلام الجنس يفيد قصره على المبتدأ وإن لم يكن معه ضمير فصل مثل زيد الأمير وعمرو الشجاع وتعريف المبتدأ بلام الجنس يفيد قصره على الخبر وإن كان معه ضمير الفصل نحو الكرم هو التقوى . وقال في المطول التحقيق إنه قد يكون للتخصيص أى قصر المسند على المسند إليه نحو : زيد هو أفضل من عمرو وزيد هو يقاوم الأسد . وقد يكون لمجرد التأكيد إذا كان في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند إليه نحو : ﴿إن الله هو الرزاق﴾ [الذاريات : ٥٨] أى لا رزاق إلا هو أو قصر المسند إليه على المسند نحو الكرم هو التقوى أى لا كرم إلا التقوى اهـ . قال الناظم : وجاز دخول لام الابتداء عليه لأنه مقو للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعا فنزل منزلة الجزء الأول من الخبر أى إذا كان الخبر جملة اسمية (قوله إذا لم يعرب هو مبتدأ) فإن أعرب مبتدأ كان جزءا من الخبر فتكون داخله عليه وكان غير ضمير فصل كما في التصريح (قوله حل قبله الخبر) في هذا البيت إبطاء لكن في بعض النسخ تنكير خبر الثانی وهو دافع للإبطاء على الأصح . (قوله وفى معنى تقدم الخبر تقدم معموله) مثله تقدم معمول الاسم نحو : إن في الدار لساكنًا رجل .

(تنبيه)*: إذا دخلت اللام على الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر ، فلا يجوز إن زيدا لهو لقائم ، ولا إن لفى الدار لزيدا ، ولا إن فى الدار لزيدا لجالس (ووصل ما) الزائدة (بذى الحروف مبطل * إعمالها) لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء وتبنيها للدخول على الفعل فوجب إعمالها لذلك ، نحو : إنما زيد قائم ، وكأنا خالد أسد ، ولكننا عمرو جبان ، ولعلما بكر عالم (وقد يبقى العمل) وتجعل ما ملغاة وذلك مسموع فى ليت لبقاء اختصاصها كقوله :

(قوله أو على الاسم المتأخر) أى عن الخبر أو عن معموله كما يفيد التثيل (قوله ووصل ما الزائدة) فخرجت الموصولة والموصوفة والمصدرية نحو : إن ما عندك حسن وإن ما فعلت حسن وتكتب مفصولة من إن بخلاف ما الزائدة ، واعلم أن إنما وأما يفيدان الحصر وقد اجتماعا فى قوله تعالى : ﴿ قل إنما يوحى إلى أنما إلهكم إله واحد ﴾ [الأنبياء : ١٠٨] ، أى ما يوحى إلى إلا قصر الإله على الوحدة فالحصر الأول من قصر الصفة على الموصوف قصر قلب نزل المخاطبون المشركون منزلة من اعتقد إجماع الإشراف إلى نبينا ﷺ حيث أصروا عليه والثانى من قصر الموصوف على الصفة قصر قلب أيضا والآيتان به مبالغة فى الرد وإلا فمجرد ثبوت الوحدة ناف للتعديد والاعتراض على إفادة إنما الحصر بقواته عند التأويل بالمصدر مدفوع بأن الحصر من اللفظ المصرح به ولا يضر قواته بالتأويل كقوات التأكيد لأنه أمر تقديرى . ثم قيل : الحصر من اجتماع إن وهى للإثبات وما وهى للنفي فصرف الإثبات للمذكور والنفي لغيره . وقيل لاجتماع مؤكدين إن وما الزائدة واعتراض هذا بأن اجتماع مؤكدين لا يستلزم الحصر وإلا لوجد فى إن زيدا لقائم مثلا والأول بأنه ينافى ما قدمنا من أن ما الملحقه بإن وإن زائدة . وقد يجاب عن اعتراض الثانى بأن اجتماع المؤكدين على وجه تركيبهما أقوى لشدة التلاصق فيه وعن اعتراض الأول بأن ما هذه نافية أصالة لكن انسلك عنها النفي بعد التركيب فصارت زائدة بدليل عدم ذكر منفيها هذا ما ظهر لى فاعرفه واعتراض فى المغنى الأول أيضا بأن إن ليست للإثبات بل لتوكيد الكلام إثباتا نحو : إن زيدا قائم أو نفيا نحو : إن زيدا ليس بقائم . قال الشمنى : فيه بحث لأن إن لتوكيد النسبة التى بين اسمها وخبرها وهى لا تكون إلا ثبوتا وإن كان نفس خبرها نفيا (قوله مبطل إعمالها) أى وجوب إعمالها فلا ترد ليت (قوله تزيل اختصاصها بالأسماء) أى ما عدا ليت كما سيأتى . (قوله فوجب إعمالها) أى ما عدا ليت وجوب الإعمال هو مذهب سيبويه والجمهور كما يؤخذ مما يأتى فى الشرح وقوله لذلك يغنى عنه التفريع (قوله وقد يبقى العمل) قد للتقليل بالنسبة لغير ليت وللتحقيق بالنسبة لليت لأن إعمالها كثير بل أوجب بعضهم كما سيأتى ففى كلامه استعمال المشترك فى معنييه (قوله ملغاة) أى عن الكف (قوله قالت) أى زرقاء اليمامة ولفظ مقولها : ليت الحمام ليه * إلى حمامتيه * أو نصفه قديه * ثم الحمام ميه . وقصتها أنها كانت لها قطاة ومر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت ما ذكر . ثم إن القطا وقع فى شبكة صياد فعذ فإذا هو ستة وستون فإذا ضم إليها نصفها مع قطاتها كانت مائة .

[٢٨٣] قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

يروى بنصب الحمام على الإعمال ورفعته على الإهمال . وأما البواق فذهب الزجاج وابن السراج إلى جوازه فيها قياساً ، ووافقهم الناظم ولذلك أطلق في قوله : وقد بقي العمل ، ومذهب سيويه المنع لما سبق من أن ما أزال اختصاصها بالأسماء وهياتها للدخول على الفعل نحو : ﴿ قل إنما يوحى إلي أنما إلهكم إله واحد ﴾ [الأنبياء : ١٠٨] ، ﴿ كأنما يساقون إلى الموت ﴾ [الأنفال : ٦] ، وقوله :

[٢٨٤] فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيَا لَكُمْ وَلَكِنْ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

وقوله :

(قوله أو نصفه) أو بمعنى الواو (قوله قياساً) قال الدماميني : ظاهر كلام الزجاجي في الجمل أنه مسموع من العرب وذلك أنه قال في باب حروف الابتداء : ومن العرب من يقول إنما زيدا قائم ولعلما بكرا قائم فيلغى ما وينصب بأن وكذلك أخواتها هذا كلامه ا هـ .

(قوله ومذهب سيويه) أى والجمهور وصححه ابن الحاجب كما في النكت (قوله لما سبق إلخ) للمصنف ومن وافقه أن يقول يكفى في صحة الإعمال الاختصاص بحسب الأصل ولا يضر عروض زواله ، ولذلك نظائر كثيرة كجواز إعمال إن المخففة من الثقلية على قلة مع تعليلهم إعمالها بكثرة بزوال اختصاصها بالأسماء كما في وإن كانت لكبيرة أفاده سم .

(قوله ولكن ما يقضى إلخ) الصواب التثيل بدله بقول امرئ القيس :

* ولكننا أسعى لجد مؤئل *

لأن ما في البيت الذى ذكره موصول اسمي بدليل عود الضمير في يقضى عليها .

[٢٨٣] قاله النابغة الذبياني . وهو من قصيدة من البسيط . والضمير في قالت يرجع إلى الزرقاء : امرأة من بقية طسم وجديس يضرب بها المثل في حدة النظر . قيل : كانت ترى من مسافة ثلاثة أيام ، ولها قصة ذكرناها في الأصل . وألا هنا للمتني والشاهد في ليتما هذا الحمام حيث يجوز فيه إعمال ليت بعد دخول ما الكافة وإعمالها . فعلى الأول ينصب الحمام وعلى الثانى يرفع . والحمام عند العرب ذات الأطواق من نحو الفواخت والقمارى والقطا والوارشين ونحوها ، وعند العامة هى الدواجن فقط (قوله لنا) خبر ليت وإلى بمعنى مع كما في قوله تعالى : ﴿ من أنصارى إلى الله ﴾ أى مع الله . وأو بمعنى الواو . والدليل عليه أنه روى ونصفه بالواو ، وهو بالرفع والنصب جميعاً عطفاً على الحمام (قوله فقد) يعنى فحسب . وأصله البناء على السكون ، وكسر هنا للضرورة وهو مبتدأ وخبره محذوف أى فحسبى ذلك .

[٢٨٥] أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّنا أَضَاءَتْ لَكَ آثَارُ الْحِمَارِ الْمُقَيَّدِ

بخلاف ليت فإنها باقية على اختصاصها بالأسماء ، ولذلك ذهب بعض النحويين إلى وجوب الإعمال في ليتا ، وهو يشكل على قوله في شرح التسهيل : يجوز إعمالها وإعمالها بإجماع (وَجَائِزٌ) بالإجماع (رَفَعْتُكَ مَعْطُوفًا عَلَى « مَنْصُوبٍ إِنَّ ») المكسورة (بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلًا) خيرها نحو إن زيدا آكل طعامك وعمرو ، ومنه :

[٢٨٦] فَمَنْ يَكُ لَمْ يَنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ فَإِنَّ لَنَا أَلَمَّ النَّجِيَّةِ وَالْأُبِّ

وليس معطوفا حيثذ على محل الاسم مثل ما جاء في من رجل وامرأة بالرفع ، لأن الرفع

(قوله أَعِدْ) غرض الشاعر هجو عبد قيس بأنه يفعل بالحمار الفاحشة . وأضاء قد يستعمل متعديا كما في البيت (قوله ولذلك) أى لبقائها على اختصاصها بالأسماء (قوله وهو يشكل) (إلخ) قد يقال لم ينظر المصنف إلى هذا الخلاف لكونه وإياها فحكى الإجماع (قوله معطوفا على منصوب) (إن) ظاهره أن المعطوف عليه هو اسم إن فيكون الرفع باعتبار محله قبل إن بناء على القول بعدم اشتراط وجود الطالب للمحل ونسب إلى الكوفيين وبعض البصريين وهو الأقرب إلى عبارة المصنف وسيأتى بقية الأوجه . ولو قال : رفعت تالى عاطف لكان جاريا على سائر الأوجه الآتية . وفي التسهيل أن النعت والتوكيد وعطف البيان كعطف النسق عند الجر مى والزجاج والفراء تقول إن زيدا قائم الفاضل أو أبو عبد الله أو نفسه بالنصب والرفع . قال سم فيما كتبه بهامش شرح التسهيل للدماميني هو ظاهر إن قلنا إن الرفع على العطف على محل اسم إن فإن قلنا على الابتداء وإنه من عطف الجمل فالقياس امتناع ما عدا النسق فليتنامل . وقاس الرضى البدل ومثل له بقوله : إن الزيد قد استحسنتهما شمائلهما بالرفع . وقيل : الرفع مخصوص بعطف النسق . قال في الهمع وهو الأصح . قال في شرح الجامع ولم يقيد العطف بالواو لأن لا كذلك تقول إن زيدا قائم لا عمرا أولا عمرو اهـ والظاهر أن الفاء وثم وأو وحتى كذلك (قوله بعد أن تستكمل) متعلق برفعتك أو معطوفا لا بجائز خلافا للمكودي لما فيه من الفصل بالمبتدأ وهو أجنبي من الخبر (قوله لم ينجب) أى يلد ولدا ناجيا . وقوله النجبة من وضع فاعيل موضع مفعول أى المنجبة ، أو الأصل النجبة أبنائها فحذف المضاف واتصل الضمير (قوله وليس معطوفا) (إلخ) أى كما هو ظاهر كلام المصنف . ويمكن أن تسميته معطوفا عليه مجاز علاقته المشابهة الصورية .

[٢٨٥] البيت من الطويل ، وقائله الفرزدق ، واستشهد به ابن يعيش [٥٤/٨] ، وابن هشام في المغنى [٢٨٧ ، ٢٢٨] ، وشذور الذهب [٢٧٩] .

[٢٨٦] هو من الطويل (قوله فمن) موصولة مبتدأ أو خبره فإن لنا ، دخلت الفاء فيه لتضمن المبتدأ معنى الشرط . وينجب بضم الياء من أنجب الرجل إذا ولد ولدا نجيا ، ولا يقال للمرأة التى تلد النجباء إلا منجبة ومنجاب ، وههنا قال نجبة إما على حذف الزوائد للضرورة ، أو يكون الأصل النجبة أبنائها ، ثم حذف للمضاف إليه فارتفع واستر . والشاهد في قوله والأب حيث رفع عطفا على محل الأم لأنه في الأصل مبتدأ .

فى مسألتنا الابتداء ، وقد زال بدخول الناسخ ، بل إما مبتدأ خبره محذوف والجملة ابتدائية عطف على محل ما قبلها من الابتداء ، أو مفرد معطوف على الضمير فى الخبر إن كان فاصل . كما فى المثال والبيت ، فإن لم يكن فاصل نحو : إن زيدا قائم وعمرو تعين الوجه الأول . وقد أشعر قوله وجائز أن النصب هو الأصل والأرجح ، أما إذا عطف على المنصوب المذكور قبل استكمال إن خبرها تعين النصب وأجاز الكسائى الرفع مطلقا تمسكا بظاهر قوله تعالى :

(قوله مثل ما جاء فى إلخ) ظاهره أن رجلا إعرابه محلى وهو القول الأصح لعدم لزوم اجتماع حركتى إعراب وقيل تقديرى ويلزم عليه ما ذكر لكن مر فى أول الابتداء دفعه (قوله وقد زال بدخول إلخ) لم يشترط بعض البصريين بقاء الطالب لذلك المحل ونسب إلى الكوفيين أيضا كما مر وعليه لا إشكال فى العطف على محل اسم إلا من جهة لزوم الفصل بين التابع والمتبوع بأجنبى وهو الخبر وذلك ممنوع كما فى الروداني (قوله ابتدائية) أى استثنائية (قوله على محل ما قبلها من الابتداء) من باب لما على تقدير مضاف أى ذات الابتداء أى الجملة الابتدائية أى المستأنفة . وفى عبارته أمران : الأول كان ينبغى حذف محل لأن الابتدائية لا محل لها . الثانى القصور لعدم شمولها البيت لأن الجملة فيه جواب الشرط الجازم فهى فى محل جزم لا ابتدائية ، وكذا ما عطف عليها (قوله تعين الوجه الأول) أى كونه من عطف الجمل أى عند الجمهور وإلا فبعضهم يميز العطف على الضمير المستتر بلا فصل بقلة فعليه يجوز الوجه الثانى (قوله تعين النصب) أى لما يلزم على الرفع من العطف قبل تمام المعطوف عليه إن جعل من عطف الجمل ومن تقدم المعطوف على المعطوف عليه إن عطف المرفوع على الضمير فى الخبر . قال سم : لم لا يجوز الرفع قبل الاستكمال على أنه مبتدأ حذف خبره ويكون من قبل الاعتراض بين اسم إن وخبرها لا العطف . وأقول : مقتضى التعليل بما ذكر جواز الرفع بالعطف على محل اسم إن بناء على عدم اشتراط بقاء طالب المحل . وقال الرضى : إنما منعوا رفع المعطوف قبل الاستكمال لأن العامل فى خبر المبتدأ هو المبتدأ وفى خبر إن هو إن فيكون قائمان من قولك إن زيدا وعمرو قائمان خبرا عن إن وعمرو معا فيعمل عاملان مستقلان فى معمول واحد ولا يجوز ذلك أهد ومقتضى هذا التعليل تخصيص المنع بما إذا كان الخبر للاسمين معا وبه صرح ابن هشام فى شرح بانت سعاد^(١) كما سيأتى قريبا ومقتضى إطلاق الموضح وغيره والتعليل السابق وبحث سم فيه شمول المنع لغير ذلك نحو إن زيدا وعمرو قائم وهو الذى حققه الروداني . وصنيع الشارح فيما يأتى أقرب إلى هذا فتدبر .

(قوله وأجاز الكسائى إلخ) موضع الخلاف حيث يتعين جعل الخبر للاسمين جميعا نحو : إن زيدا وعمرو ذاهبان ، فإن لم يتعين ذلك نحو : إن زيدا وعمرو فى الدار جاز اتفاقا ، قاله الموضح فى شرح بانت سعاد وهو مخالف لما أطلقه هنا كذا فى التصريح ومثل إن زيدا وعمرو فى الدار إن زيدا وعمرو قائم وقد رد الفاضل الروداني كلام الموضح فى شرح بانت سعاد وحقق أن نحو : إن زيدا وعمرو فى الدار أو قائم من محل الخلاف فتنبه .

(١) وهى قصيدة من ديوان زهير بن أبى سلمى ، قالها عندما ذهب إلى رسول الله ﷺ يطلب منه العفو عنه ...

﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ ﴾ [المائدة : ٦٩] وقراءة بعضهم : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ ﴾ [الأحزاب : ٥٦] ، برفع ملائكته^(١) . وقوله :
 [٢٨٧] فَمَنْ بَلَكَ أُمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقْيَارٌ بِهَا لَغْرِيْبٌ
 وخرّج ذلك على التقديم والتأخير أو حذف الخبر من الأول كقوله :
 [٢٨٨] خَلِيْلِي هَلْ طَبُّ فَإِنِّي وَأَنْتَا وَإِن لَمْ تُبَوِّحَا بِالْهَوَى دَنْفَانِ
 ويتعين الأول في قوله : * فَإِنِّي وَقْيَارٌ بِهَا لَغْرِيْبٌ *

(قوله مطلقاً) أى سواء قبل الاستكمال وبعده وسواء ظهر إعراب المعطوف عليه أو خفى فالإطلاق في مقابلة التقييد السابق والتقييد اللاحق وإن جعله البعض في مقابلة اللاحق فقط (قوله رحله) أى منزله . وقيار : اسم فرس الشاعر وقيل : اسم جمل . وقوله : فَإِنِّي إِخْ دَلِيلُ الْجَوَابِ أَيْ فَأَنَا لَا يَمْسَى فِيهَا رَحْلِي لِأَنِّي إِخْ (قوله على التقديم والتأخير) أى تقديم المعطوف وتأخير الخبر والقصد العكس والتقدير : إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن إِخْ والصابقون والنصارى كذلك ومن آمن في محل رفع بالابتداء وخبره فلا خوف إِخْ والجملة خبر إن وخبر الصابقون محذوف أى كذلك كما علم . ويجوز أن يكون من آمن إِخْ خبر الصابقون وخبر إن محذوف لدلالة خبر الصابقون عليه فالخذف على هذا من الأول لدلالة الثاني وعلى الأول من الثاني لدلالة الأول وهو الكثير كما في المغنى والعائد على كل محذوف أى من آمن منهم . وأورد بعضهم على التخرّيج على التقديم والتأخير أنه يستلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه ومجرد ملاحظة التقديم والتأخير لا يدفع ذلك وقد يقال بل يدفعه التقديم المعطوف عليه بتمامه حيث في النية . هذا وقال الروداني : اعتبار التقديم والتأخير وأمثاله إنما يرجع إليه في التخرّيج المسموع ولا يجوز لأحد اليوم أن يتكلم بمثل ذلك ويدعى أنه نوى التقديم والتأخير (قوله هل طب) مثلث الطاء كما في القاموس .

[٢٨٧] قاله ضاىء - بالضاد المعجمة وبعد الألف باء موحدة ثم همزة - ابن الحارث البرجمي ، وهو من قصيدة من الطويل ، والشرط الأول كناية عن السكنى بالمدينة واستيطانها ، وقيار : بفتح القاف وتشديد الياء آخر الحروف اسم رجل . وزعم الخليل أنه اسم فرس له غبراء . وقال أبو زيد : اسم جملة . ومعنى الشرط الثاني أنه ومركوبه غريبان في المدينة مقيمان بها . قال ذلك حين حبسه عثمان رضى الله عنه بالمدينة لجرم اقترفه ، والشاهد في عطف قيار على محل اسم إ ، واحتج به الكسائى والفراء . والمحققون على أنه مرفوع بالابتداء وخبره محذوف والتقدير فَإِنِّي بِهَا لَغْرِيْبٌ وَقْيَارٌ غْرِيْبٌ أَوْ قْيَارٌ كَذَلِكَ . وقيل لغريب خبر عن الاسمين جميعاً لأن فعلاً يخبر به عن الفاعل فما فوقه نحو : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ ورد بأنه لا يكون للثنتين وإن كان يجوز كونه للجميع . وعورض بقوله : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾ وأجيب بأن أصله قعيدان . [٢٨٨] هو من الطويل . يعنى يا خليلي . وطب مرفوع بالابتداء وخبره موجود المقتدر وهو مثلث الطاء ، والشاهد في قوله فَإِنِّي حيث حذف خبره لدلالة خبر المعطوف عليه وهو قوله دَنْفَانِ . والتقدير فَإِنِّي دَنْفٌ وَأَنْتَا دَنْفَانِ ، وهو بفتح الدال وكسر النون من الدنف بفتحيتين وهو المرض الملازم ، فإذا كسرت النون انثت وثنيت ، وجمعت وإذا فتحت يستوى فيه الواحد والثنى والجمع والمذكر والمؤنث . يقال : باح بسره إذا أظهره ، وإن لم تبوحا عطف على مقدر تقديره بخبا بالهوى وإن لم تبوحا . (١) وذلك عطف على محل إ ، إن ، واسمها ، وذلك ظاهر على مذهب الكوفيين ، وعند البصريين يحذف الخبر لدلالة يَصَلُّونَ عليه ، وهنا رأى الزمخشري . انظر : الكشف [٥٥٧/٣] .

لأجل اللام في الخبر، والثاني في وملائكته لأجل الواو في يصلون إلا إن قدرت للتعظيم مثلها في: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩] ووافق الفراء الكسائي فيما خفي فيه إعراب المعطوف عليه نحو: إنك وزيد ذاهبان، وإن هذا وعمر وعلمان تمسكا ببعض ما سبق. قال سيبويه: واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان (والحقث بأن) المكسورة فيما تقدم من جواز العطف بالرفع بعد الاستكمال (لكن) باتفاق كقوله: [٢٨٩] وَمَا قَصَّرْتُ بِي فِي التَّسَامِي حُؤْلَةً وَلَكِنْ عَمِيَ الطَّيِّبُ الْأَصْلُ وَالْحَالُ (وأن) المفتوحة على الصحيح إذا كان موضعها موضع الجملة بأن تقدمها علم أو معنا

(قوله ويعين الأول) (إخ) نظر فيه سم يجوز أن تقدر اللام داخلة على مبتدأ محذوف أي هو غريب وقد يقال الأصل والظاهر عدم التقدير وكلام الشارح مبني عليه (قوله إلا إن قدرت للتعظيم) بحث فيه بأنه لم يسمع إنا قائمون على التعظيم بل لا بد من المطابقة اللفظية على حد: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نَحْيَى وَنَمِيتُ وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ﴾ [الحجر: ٢٣]، كما في المغني (قوله فيما خفي) أي في تركيب خفي إخ أي لكونه مبنيا أو مقصورا مثلا. قال سم: انظر لو خفي إعراب المعطوف دون المعطوف عليه. ويحتمل أنه عنده كذلك. وقال الروداني: قضية التعليل بالاحتراز من تنافر اللفظ أن خفاء إعراب المعطوف كذلك فيجوز عنده العطف بالرفع في إن زيدا والفتى ذاهبان اهـ. (قوله واعلم) بهجزة المتكلم والقصد بنقل ما ذكر الرد به على الفراء والكسائي ولا يخفى أنه من باب دعوى بدعوى. وقوله: يغلطون من باب فرح. واعترض بأنه كيف يسند الغلط إلى العرب. وأجيب بأنه لا مانع من ذلك لما سبق من أن الحق قدرة العربي على الخطأ إذا قصد الخروج عن لغته والنطق بالخطأ. وقيل: مراد سيبويه بالغلط مجرد توهم أن ليس في الكلام إن وهذا هو ما يدل عليه بقية كلامه كما بسطه في المغني. ويحتمل أن مراده بالغلط شدة الشذوذ (قوله باتفاق) ولهذا قدم المصنف لكن على إن (قوله في التسامي) أي العلو والعراقة في النسب، خؤولة أي ولا عمومة بدليل ما بعده. قال العيني: هي إما مصدر أو جمع خال كالعمومة وفيه ما فيه (قوله وأن المفتوحة على الصحيح) تختلف فيه دون إن ولكن لعدم نقلهما الجملة إلى باب المفرد فأشبهها الحروف الزائدة للتأكيد بخلافها (قوله إذا كان موضعها موضع الجملة) لأنها حينئذ بمنزلة المكسورة وذلك بأن وقعت في محل الجملة بحسب الأصل لسدها ومعمولها بعد العلم مسد مفعوليه وهما أصلهما المبتدأ والخبر وخرج بذلك نحو: أعجبنى إن زيدا قائم وعمر ا فتعين النصب لأنها ليست في موضع الجملة ولذلك جاز دخول لام الابتداء وكسر إن في نحو: علمت إن زيدا القائم وامتنع ذلك في نحو: أعجبنى إن زيدا قائم كما قاله الدماميني نقلا عن ابن الحاجب.

[٢٨٩] وقيله:

وَمَا زِلْتُ سَبَّاقًا إِلَى كُلِّ غَايَةٍ بِهَا يُتَمَتَّى فِي النَّاسِ مَجْدٌ وَإِجْلَالٌ

وهما من الطويل. والسباق مبالغة سابق، وأراد بغاية غاية المراتب والمفاخر والمجد والكرم، والإجلال التعظيم، والتسامي العلو والعراقة في النسب. ويروى في العالي. والخؤولة بضم الخاء: إما بمعنى المصدر كالعمومة، أو جمع خال كالعمومة جمع عم والمعنى أنه حصل له السؤدد من وجهين أحدهما من قبل نفسه وهو كونه سباقا إلى غاية المفاخر. والآخر من قبل نفسه من جهتي أبيه وأمه، وإلى الثاني أشار بقوله خؤولة، أما الأول فلأن في البيت حذف تقديره ولا عمومة يدل على ذلك عجزه فافهم. والشاهد في قوله والحال حيث عطف على محل عمى لأنه في الأصل مبتدأ، والتقدير والحال طيب الأصل كذلك، والدليل على الرفع القافية فإنها مرفوعة.

نحو: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣]، (مِنْ دُونِ لَيْتٍ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ) حيث لا يجوز في المعطوف مع هذه الثلاث إلا النصب تقدم المعطوف أو تأخر لزوال معنى الابتداء معها وأجاز الفراء الرفع معها أيضا متقدما ومتأخرا بشرطه السابق وهو خفاء الإعراب (وَحَقَّقْتُ إِنَّ) المكسورة (فَقُلْ أَلْعَمَلُ) وكثر الإهمال لزوال اختصاصها حينئذ نحو: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢]، وجاز إعمالها استصحابا للأصل نحو: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُوفِيْنَهُمْ﴾ [هود: ١١١]

(قوله أو معناه) أى دال معناه كأذان في الآية الشريفة أى إعلام (قوله ورسوله) أى بالرفع وقرئ شاذا ورسوله بالنصب عطفا على لفظ اسم أن كما في الفارضى (قوله لزوال معنى الابتداء) أى معنى الجملة ذات الابتداء لأن الكلام قبل هذه الثلاثة للإخبار عن المسند إليه بالمسند وبعدها تبنى المسند للمسند إليه أو ترجيه له أو تشبيهه به . وقيل : لأن هذه الثلاثة تغير معنى الجملة بنقلها من الخبر إلى الإنشاء فيلزم عليه عطف الخبر على الإنشاء لكن هذا التعليل لا يتم على القول بجواز عطف الخبر على الإنشاء ولا على أن العطف على الضمير في خبر إن ولهذا قال في متن الجامع : يرفع مطلقا نالى العاطف أن نسق على ضمير الخبر وبعد إن وأن ولكن إن قدر مبتدأ إلخ ، وكذا لا يتم على أن العطف على محل الاسم ، هذا وقد لزم مما تقرر أن الكلام مع كأن إنشاء لا خبر وقد يتوقف فيه فتأمل . ثم رأيت صاحب المغنى صرح بأن كأن للإخبار ورأيت الدمامينى نقل قولاً آخر عن بعضهم أنها لإنشاء التشبيه (قوله بشرطه السابق) راجع إلى قوله متقدما فقط كما هو صريح قول المصنف وأجازه أى الرفع الفراء في ليت وأختيها بعد الخبر مطلقا وقبله بشرطه المذكور عنه (قوله وخففت إن) أى بشرط ألا يكون اسمها ضميرا وأن يكون خبرها صالحا لدخول اللام ويستثنى الخبر المنفى لأنه وإن لم تدخل عليه اللام لا يتوهم معه أن إن نافية نقله يس عن ابن هشام (قوله فقل العمل) إنما قل هنا وبطل فيما إذا كفت بما على مذهب سيبويه مع أن العلة في الموضعين زوال الاختصاص بالأسماء لأن المزيل هناك أقوى لأنه لفظ أجنبي زيد وهو بخلافه هنا فإنه نقصان بعض الكلمة ، ومحل ما ذكر إن وليها اسم فإن وليها فعل كما في الأمثلة الآتية وجب الإهمال ولا يدعى الإعمال وإن اسمها ضمير الشأن والجملة الفعلية خبرها . قاله زكريا (قوله نحو وإن كل لما إلخ) أى على قراءة تخفيف الميم أما على قراءة التشديد فلا شاهد فيه لأن إن عليها نافية ولما بمعنى إلا . وإعرابه على التخفيف كل مبتدأ واللام لام الابتداء وما زائدة وجميع خبر ومحضرون نعتة وجمع على المعنى ولدينا متعلق به أو جميع مبتدأ ثان ومحضرون خبره والجملة خبر الأول وهذا أولى لما يلزم على الأول من دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ ، والمسوغ للابتداء بجميع العموم أو الإضافة تقديرا والرابط على جعل جميع مبتدأ ثانيا إعادة المبتدأ بمعناه لأنه على هذا بمعنى كل وعلى الأول بمعنى مجموع .

(وَتَلْزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ) لتفرق بينها وبين إن النافية ولهذا تسمى اللام الفارقة ، وقد عرفت أنها لا تلزم عند الإعمال لعدم اللبس .

(تنبيهه)*: مذهب سيبويه أن هذه اللام هي لام الابتداء^(٣) . وذهب الفارسي إلى أنها غيرها اجتلبت للفرق ، ويظهر أثر الخلاف في قوله عليه الصلاة والسلام : « قد علمنا إن كنت لمؤمننا » ، فعلى الأول يجب كسر إن ، وعلى الثاني يجب فتحها (وَرُبَّمَا أَسْتُغْنَى عَنْهَا)

(قوله وإن كلا لما إلخ) أى على قراءة تخفيف الميم أما على قراءة التشديد فلا شاهد فيه لما مر ولعل نصب كلا حينئذ بمحذوف تقديره أرى ثم رأيت في المغنى . وإعرابه على التخفيف كلا اسم إن واللام الأولى لام الابتداء وما زائدة للفصل بين اللامين أو موصولة خبر إن وليوفينهم جواب قسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وإن كلا للذين والله ليوفينهم . قال في المغنى : لكن الصلة في المعنى جملة الجواب فقط وإنما جملة القسم مسوقة لمجرد التأكيد فلا يقال جملة القسم إنشائية والصلة لا تكون إلا خبرية اهـ . وقيل : ما نكرة موصوفة بقول مقدر حذف وأقيم معموله . وهو جملة القسم مقامه أى وإن كلا لخلق مقول فيهم والله ليوفينهم ولا حاجة لتقدير القول كما علم مما مر عن المغنى وكذا الإعراب على التخفيف مع تشديد النون . وأما على تشديد النون والميم معا فقال ابن الحاجب : أحسن ما قيل فيه إن لما هي الجازمة حذف فعلها تقديره لما يهملوا ، واعتراضه في 'المغنى بأن لما تقيد توقع منفيا وإهمال الكفار غير متوقع . وأجاب الدماميني بأن توقع منفيا غالب لا لازم ولو سلم فالكفار يتوقعون الإهمال ولا يشترط في التوقع أن يكون من المتكلم . ثم قال في المغنى : والأولى عندي أن يقدر لما يوفوا أفعالهم لدلالة ليوفينهم إلخ عليه ولتوقع التوفية (قوله وتلزم اللام) أى عند عدم القرينة المراد بدليل ما يأتي فلا تنافي بين قوله : وتلزم اللام وقوله : وربما استغنى إلخ وينبغي كما بحثه الروداني أن محل لزوم اللام إذا قصد البيان وأنه إذا قصد الإجمال من مقاصد البلغاء (قوله إذا ما تهمل) أى أو تعمل مع حصول اللبس بأن كان إعراب الاسم خفيا نحو : إن هذا أو الفتى لقائم كما يؤخذ من قول الشارح لعدم اللبس وصرح به الدماميني (قول وذهب الفارسي إلخ) قال الدماميني : حجته دخولها على الماضي المتصرف نحو : إن زيد لقائم وعلى منصوب الفعل المؤخر على ناصبه نحو : ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ [الأعراف : ١٠٢] ، وكلاهما لا يجوز مع المشددة اهـ . وقد يجاب بأن المخففة ضعفت بالتخفيف فتوسع معها ما لم يتوسع مع غيرها فتأمل (قوله يجب فتحها) أى لطلب العامل ولا معلق لأن اللام الفارقة على الثاني ليست من المعلقات وظاهر هذا الكلام دخول اللام الفارقة على خبر أن المفتوحة المخففة مع أنها لا تلتبس بأن النافية حتى يحتاج للفرق . وقد يقال إنها دخلت بعد إن المكسورة للفرق فلما دخل الفعل فتحت الهمزة

(٣) انظر ذلك مفصلاً في الكتاب له [٢٧٣/١] .

أى عن اللام (إِنْ بَدَأَ) أى ظهر (مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا) على قرينة إما لفظية كقوله :

[٢٩٠] إِنْ الْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ
أو معنوية كقوله :

[٢٩١] أَنَا أَبْنُ أَبَا الضَّمِّ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامُ الْمَعَادِنِ

(وَأَلْفَعْلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَاسِخًا) للابتداء وهو كان وكاد وظن وأخواتها (فَلَا * ثَلْفِيهِ) أى لا تجده (غَالِبًا بَأَنَّ ذِي) المخففة من الثقيلة (مُوصَلًا) وإن كان ناسخًا وجدته موصلا بها كثيرا

وأبقيت اللام ، فالكسر وقصد الفرق سابقان على دخول الطالب لفتح الهزة أو يقال لام الفرق تدخل مع عدم الاحتياج إلى الفرق كما تدخل بعد المكسورة عند قيام القرينة والاستغناء عن اللام (قوله وربما استغنى عنها) ليس المراد بالاستغناء عدم الاحتياج إلى اللام حتى يعترض بأن التعبير ربما يقتضى أن اللام قد لا يستغنى عنها مع القرينة بل المراد به ترك اللام ولا شك أنه مع القرينة يجوز ترك اللام وذكرها (قوله إِنْ الْحَقُّ) إلخ القرينة اللفظية فيه لفظ لا فإنه يبعد معها أن يراد بأن النفي إذ لو أريد ما ذكر لجيء بالإثبات بدلا عن نفي النفي الصائر إلى الإثبات ، وفيه أيضا قرينة معنوية وهى أنه لو أريد بأن النفي ونفي النفي إثبات لكان المعنى الحق يخفى على ذى بصيرة وفساده ظاهر . وينبغى أن تكون القرينة المعتمد عليها هذه القرينة المعنوية لأن لا مبعدة للنفي لا مانعة منه فتأمل (قوله أَنَا ابْنُ أَبَا) إلخ القرينة هنا دلالة مقام المدح على أن الكلام إثبات فلاجلها لم يقل كانت لكرام ، وأما عدم قوله لكانت كرام فلما مر من امتناع أن يلى اللام فعل متصرف خال من قد وما قيل من إن هذا الامتناع مخصوص بإن العاملة دون المهملة يرده تصريح أبى حيان فى ارتشافه باستوائيهما فى ذلك وبأن اللام لو دخلت فى هذا البيت لدخلت على كرام فاعرف ذلك . والأبوة : جمع آب كقضاة وقاض من أبى إذا امتنع . والضيم : الظلم . ومالك : اسم قبيلة . ولهذا قال : كانت ، وصرفها مراعاة للحى قاله المصرح (قوله غالبا) ظرف زمان أو مكان متعلق بالنفي والمعنى انتفى فى غالب الأزمنة أو فى غالب التراكيب وجود الفعل موصلا بأن إذا لم يكن ناسخا ، ومفهوم ذلك أن وجود الفعل الناسخ موصلا بأن لم يمتنع فى الغالب فيصدق

[٢٩٠] البيت من الطويل ، وقائله مجهول ، واستشهد به ابن هشام فى المغنى (٢٣٢) ، وعجز البيت يقول :

..... وإن هو لم يعدم خلاف معاند

والشاهد فيه قوله : « إِنْ الْحَقُّ لَا يَخْفَى » حيث جاءت « إِنْ » المخففة من الثقيلة المؤكدة وأهملها .

[٢٩١] قاله الطرماس ، واسمه الحكم بن حكيم ، وهو من الطويل . والأبوة : جمع آب كالقضاة جمع قاض من أبى إذا امتنع . والضيم : الظلم . ومالك : اسم أبى القبيلة ، ومالك الثانى هو القبيلة ، ولهذا قال : كانت كرام المعادن بتأنيث الفعل وصرف للضرورة (قوله من آل مالك) بدل من قوله : ابن أبوة الضيم ، والشاهد فى قوله : وإن مالك كانت حيث ترك فيه لام الابتداء التى تفرق بين إن المخففة من المثقلة وبين إن النافية ، والتقدير وإن مالك لكانت

نحو : ﴿ وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم ﴾ [القلم : ٥١] ، ﴿ وإن نظنك لمن الكاذبين ﴾ [الشعراء : ١٨٦] ، وأكثر منه كونه ماضيا نحو : ﴿ وإن كانت لكبيرة ﴾ [البقرة : ١٤٣] ، ﴿ وإن كدت لتردين ﴾ [الصافات : ٥٦] ، ﴿ وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين ﴾ [الأعراف : ١٠٢] ، ومن النادر قوله :
شَلْتُ يَمِيْنُكَ إِنْ قَتَلْتُ لَمُسْلِمًا
[٢٩٢]

ولا يقاس عليه ، نحو إن قام لأنا وإن قعد لزيد خلافا للأخفش والكوفيين ، وأندر منه

بالكثرة ولو جعل متعلقا بالمنفى لكان المفهوم أن وجود الفعل الناسخ موصلا بأن غالبى مع أن القوم إنما ذكروا الكثرة لا الغلبة ، أفاده سم (قوله موصلا) اسم مفعول من أوصل الرباعى المتعدى وثلاثية اللازم وصل بمعنى اتصل وإن كان وصل يستعمل متعديا أيضا ، فقول البعض تبعا لما نقله شيخنا عن الغزى اسم مفعول من أوصل بمعنى اتصل فاسد (قوله وجدته موصلا إلخ) بشرط كونه غير ناف ليخرج ليس وغير منفى ليخرج زال وأخواتها وغير صلة ليخرج دام ودخول اللام مع الفعل الناسخ على ما كان خبرا فى الأصل نحو : ﴿ وإن كانت لكبيرة ﴾ [البقرة : ١٤٣] ، ﴿ وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين ﴾ [الأعراف : ١٠٢] ، ومع غير الناسخ على معموله فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا أو ضميرا منفصلا فالفاعل بقسميه نحو : إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه . والمفعول الظاهر نحو : إن قتلت لمسلما وأما المفعول الضمير فكما لو عطف على قولك : إن قتلت لمسلما قولك وإن أهنت لإياه لكن إنما تدخل على المفعول دون الفاعل إذا كان الفاعل ضميرا متصلا كما رأيت أو مستترا نحو : زيدان ضرب لعمرا (قوله وأكثر منه) أى من كون مدخولها مضارعا للمفهوم من الأمثلة أو من نحو : وإن يكاد إلخ . والحاصل أن الأقسام أربعة كثير وأكثر ويقاس عليهما اتفاقا ، ونادر فى القياس عليه خلاف ، وأندر ولا يقاس عليه اتفاقا . وسبب ذلك أن إن المشددة مختصة بالابتداء والخبر فلما ضعفت بالتخفيف وزال اختصاصها بهما عوضها كثرة الدخول على فعل يختص بهما وهو الناسخ مراعاة لحقها الأصلى فى الجملة وكان الماضى أكثر لشبهها بعض الماضى كقيل فى عدد الحروف والهيئة والبناء على الفتح ولما انتفى فى الثالث اختصاص مدخولها بالابتداء والخبر كان نادرا ، ولما انتفى الاختصاص والشبه فى الأخير كان أندر (قوله شلت) بفتح الشين من باب فرح والضم لغة رديئة (قوله خلافا للأخفش والكوفيين) تبع فى هذا العزو والتوضيح والتسهيل ، والذى فى الهمع والمغنى أن الكوفيين لا يميزون تخفيف إن المكسورة ويؤولون ما ورد مما يوهم ذلك بأن إن نافية واللام إنجائية بمعنى إلا ولذلك رد عليهم بقوله تعالى : ﴿ وإن كلا لما ليوفينهم ﴾ [هود : ١١١] فى قراءة من خفف إن ولما

[٢٩٢] قالته عاتكة بنت زيد العدوية ابنة عم عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، كانت من المهاجرات . وهو من قصيدة من الكامل ترثى بها الزبير بن العوام رضى الله عنه . والخطاب لعمرو بن جرموز قاتل الزبير (قوله شلت) بفتح الشين إخبار ومعناه الدعاء . وفى العباب يقال : شلت يمينه تشل . وشلت على ما لم يسم فاعله لغة رديئة . والشاهد فى قوله : إن قتلت لمسلما حيث ولى إن فعلا وليس هو من نواسخ الابتداء ، وذلك أن إن المخففة إذا وليها فعل لم يكن فى الغالب إلا من نواسخ الابتداء ، وإذا كان من غيره يكون شاذا فلا يقاس عليه ، فلا يقال إن قام لزيد خلافا للأخفش وحلت عليك أى وجبت

كونه لا ناسخا ولا ماضيا ، كقولهم : إن يزينك لنفسك وإن يشينك ليه^(١) (وإن تُخَفَّفَ أن) المفتوحة (فأسمُها) الذى هو ضمير الشأن (أستَكُنْ) بمعنى حذف من اللفظ وجوبا ونوى وجوده لأنها تحملته لأنها حرف ، وأيضا فهو ضمير نصب وضمائر النصب لا تستكن . وأما بروز اسمها وهو غير ضمير الشأن فى قوله :

[فَلَوْ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي
طَلَّاقُكَ لَمْ أَبْخُلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ
وقوله :

وإن أجيب عنهم بأن لهم أن يجعلوا نصب كلا بأرى محذوفا واللام بمعنى إلا كما هو رأيهم فى مثلها وما مزيدة للفصل بين اللامين أو موصولة أو نكرة على ما مر ، ويمكن الاعتذار بأن ذكر الكوفيين مع الأخفش نظرا إلى موافقتهم له صورة لقياسهم أيضا على إن قتلت لمسلما وإن كان قياسهم عليه على وجه أن إن مخففة واللام لام الابتداء فمراد الشارح خلافا لمن ذكروا فى مطلق القياس على إن قتلت لمسلما (قوله الذى هو ضمير الشأن) أى فقط عند ابن الحاجب وهو أو غيره عند المصنف والجمهور فكان المناسب حذف الفيد ليجرى فى حل كلام المصنف على مذهبه . ومما يتعين فيه تقدير ضمير الشأن قول الشاعر :

فى فية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يخفى ويتعل

قال ابن الحاجب فى شرح المفصل : ولولا أن ضمير الشأن مقدر لم يستقم تقديم الخبر هنا فالذى سوغ التقديم كون الجملة واقعة خبرا لا كون إن بطل عملها فصار ما بعدها مبتدأ وخيرا لأنهم يعتبرون مع التخفيف ما يعتبرونه مع التشديد من امتناع تقديم خبرها هـ . باختصار (قوله وأما بروز إلخ) وارد على قوله فاسمها الذى هو ضمير الشأن استكن . وحاصل الإيراد أنه وجد فى كلامهم اسم أن المخففة غير ضمير الشأن وغير مستكن (قوله فلو أنك إلخ) يصف هذا الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى لو سأله الحبيب الفراق لأجابه كراهة رد السائل . وخص يوم الرخاء بالذكر لأن الإنسان ربما يفارق الأحباب فى الشدة . وجملة وأنت صديق حالية قيد بها لأن الإنسان لا يعز عليه فراق عدوه . وصديق فعيل بمعنى اسم المفعول أى مصادقة بفتح الدال أو من إجراء فعيل بمعنى فاعل بجرى فعيل بمعنى مفعول . وفى المصباح يقال : امرأة صديق وصديقة .

[٢٩٣] هو من الطويل يصف نفسه بالجود حتى لو سأله الحبيب الفراق لأجابه إلى ذلك كراهة رد السائل وإن كانت فى يوم الرخاء ، خصه بالذكر لأن الإنسان ربما يفارق الأحباب فى يوم الشدة . والشاهد فى قوله فلو أنك حيث خففت إن من المثقلة وبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن وهو قليل لأن الواجب فيه أن يكون المحذوف غير ضمير الشأن ويكون خبرها جملة وههنا الكاف اسمها وسألتنى خبرها . والخطاب فى إنك وسألتنى وفراقك وأنت كلها للمؤنث ومع هذا قال صديق على تأويل أنت إنسان صديق ، أو شبه فعلا بمعنى فاعل بفعيل بمعنى مفعول . وقوله لم أبخل جواب الشرط ، وأنت صديق حال . (١) ولقد أجاز الكوفيون هذا التعبير ، على أن هـ إن ، نافية ، واللام بمعنى هـ إلا . وانظر فى ذلك : معنى اللب لابن هشام [٢٤] ، حيث إنه يرى أن المخففة أصلها المبددة .

[٢٩٤] بِأَنَّكَ رَيْعٌ وَغَيْثٌ مَرِيْعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ أَلْمَالًا
فضرورة (وَأَلْخَبَرَ أَجْعَلَ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ) نحو : علمت أن زيد قائم ، فإن مخففة من
الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف وزيد قائم جملة في موضع رفع خبرها .

(تفصيله) : أن المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة لأن لفظها كلفظ عض مقصودا
به الماضي أو الأمر . والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كجد فلذلك أوثرت أن المفتوحة المخففة
ببقاء عملها على وجه يبين فيه الضعف وذلك بأن جعل اسمها محذوفا لتكون بذلك عاملة
كلا عاملة . ومما يوجب مزيتها على المكسورة أن طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص

(قوله مريع) بفتح الميم أى كثير العشب من مرع الوادى بتثليث الراء أى كثر عشب كأمرع
فوصف الغيث به من وصف الحال بوصف المحل ، وبضمها من أراع الشيء أى نما وكثر كراع
يريع ريعا ، أفاده فى القاموس . والثال بكسر المثلثة الغياث (قوله ضرورة) أى من وجهين عند
ابن الحاجب كون اسمها غير ضمير الشأن وكونه مذكورا . ومن الوجه الثانى فقط عند الناظم (قوله
والخبر جعل جملة) أى إن حذف الاسم سواء كان ضمير شأن أولا على مذهب المصنف فإن ذكر
الاسم جاز كون الخبر جملة وكونه مفردا وقد اجتمعا فى قوله بأنك ربيع إلخ (قوله من بعد أن)
من وضع الظاهر موضع المضمر للضرورة (قوله تبييه أن المفتوحة إلخ) هذا جواب عما قيل لماذا
أعملوا أن المفتوحة وأعملوا المكسورة غالبا وكان اللائق التسوية أو العكس لئلا يلزم مزية الفرع عن
الأصل . وحاصل الجواب أن الفرع قد يميز على الأصل لمعنى فيه لا يوجد فى الأصل (قوله لا تشبه
إلا الأمر) قد يقال بل تشبه نحو : قيل ويبيع أيضا إلا أن يقال صيغة المجهول محولة عن صيغة المعلوم
لا أصلية (قوله فلذلك) أى لكونها أشبه بالفعل إلخ أوثرت أى خصت ، وقوله على وجه إلخ ليس
من جملة التفريع إذ لا ينتج ما قبل التفريع فهو متعلق بمحذوف دل عليه السياق أى وعملت على
وجه إلخ أى لئلا يظهر بالكلية مزية الفرع على أصله ، وبه يجاب عما قيل لم أعملوا المفتوحة فى
محذوف غالبا والمكسورة فى مذكور ، وأجاب بعضهم بأن ذلك إعطاء للأصل والفرع الفرع
وبهذا أيضا يجاب عما قيل لم أعملوا المفتوحة فى ضمير والمكسورة فى ظاهر .

[٢٩٤] قبله :

لَقَدْ غَلِمَ الْغَيْثُ وَالْمَرْمَلُونَ إِذَا أَغْبَرُ أَفْقٌ وَهَبْرُ شَمَالًا
قالتهم جنوب عمرو ذى الكلب من قصيدة من المتقارب . والمرملون : من أرمل القوم إذا نفد زادهم ، وعام
أرمل قليل المطر (قوله وهبت) أى الریح وليس بإضممار قبل الذكر لاستحضارها فى الذهن بذكر فعل لا يصلح إلا
لها . وشمالا بفتح الشين تمييز أو حال وهو الصحيح . والشاهد فى قوله بأنك وفى قوله وأنتك حيث صرح باسم
أن المخففة فى الموضعين للضرورة فاخبر عن الأول بالمفرد وعن الثانى بالجملة . وغيث أى مطر . ومريع بفتح الميم
وكسر الراء ، يقال أرض مريعة أى مخصبة كثيرة النبات . والثال بكسر التاء المثلثة الغياث ، وهو خبر تكون فافهم

ومن جهة وصليتها بعمولها ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص فضعفت بالتخفيف وبطل عملها بخلاف المفتوحة (وإن يكن) صدر الجملة الواقعة خبر أن المفتوحة المخففة (فعلًا ولم يكن) ذلك الفعل (دُعَا) وَلَمْ يَكُنْ تُصْرِيفُهُ مُمْتَنِعًا. فالأحسن) حينئذ (الفصل) بين أن وبينه (بقد) نحو: ﴿ونعلم أن قد صدقتنا﴾ [المائدة: ١١٣] وقوله:

[٢٩٥] شهدت بأن قد خط ما هو كائن وأنت ثمحو ما نشاء وثبت (أو نفى) بلا أو لن أو لم نحو: ﴿وحسبوا ألا تكون فتنة﴾ [المائدة: ٧١] ، ﴿أحسب أن لن يقدر عليه أحد﴾ [البلد: ٥] ، ﴿أحسب أن لم يره أحد﴾ [البلد: ٧] ، (أو حرف تنفيس) نحو: ﴿علم أن سيكون﴾ [المزمل: ٢٠] ، وقوله:

[٢٩٦] وأعلم فعلم المرء ينفعه أن سرف يأتي كل ما قدرا (أو لن) نحو: ﴿والأولواستقاموا على الطريقة﴾ [الجن: ١٦] ، (وقليل) في كتب النحاة (ذكر لؤ) (قوله من جهة الاختصاص) أى بالأسماء وقوله وصليتها أى كونها حرفا موصولا بعمولها .

(قوله وبطل عملها) أى فى الغالب كما سبق (قوله صدر الجملة إلخ) أشار به إلى أن الضمير فى يكن إلى الخبر بتقدير مضاف أى صدر الخبر ولو عبر البشارح بذلك لكان أحسن وإن كان المال واحد أو دفع بذلك ما يوهمه ظاهر عبارته أن الخبر نفس الفعل . فإن قلت : الظاهر أن الحرف الفاصل بين أن والفعل جزء من الخبر فهو الصدر لا الفعل . قلت : المراد صدر ما بعد هذا الحرف من التركيب الإسنادى .

(قوله دعاء) أى ذا دعاء أى قصد به الدعاء . (قوله فالأحسن حينئذ الفصل) أى للفرق بين المخففة والمصدرية التى تنصب المضارع . ولما كانت المصدرية لا تقع قبل الاسمية ولا الفعلية التى فعلها جامد أو دعاء لم يحتج لفاصل معها . وأفعل التفضيل ليس على بابها كما يدل عليه تعبير الموضح بالوجوب فعدم الفصل قبيح لكن ينبغى أن يكون محل قبحه إذا لم يكن هناك فارق بين المخففة والمصدرية غير الفصل كوقوع أن بعد العلم وإلا لم يقبح كما فى الروداني ، ويظهر أن ترك الفصل عند وجود فارق آخر خلاف الأولى أن من الفارق غير الفصل ظهور رفع المضارع كما فى أن تهبطين (قوله وبينه) أى الفصل (قوله بلا) أى مع الماضى والمضارع وكذا لو . واستشكل الفصل بلا بأنه

[٢٩٥] البيت من الطويل ، وقائله مجهول ، والشاهد فيه قوله : « بأن قد خط ... » حيث استخدم « أن » المخففة من الثقيلة ، وقد علمت فى ضمير الشأن المحذوف ، واقتربت خيرها بقد .

[٢٩٦] أنشده أبو على ولم يعزه إلى أحد . وهو من الرجز . والشاهد فى قوله : أن سوف فإنها مخففة من الثقيلة ووقع خبرها جملة فعلية وفعلها متصرف وليس بدعاء ، وفصل بينها وبين خبرها حرف التنفيس . والجملة سدت مسد مفعولى أعلم . وقوله : فعلم المرء ينفعه جملة معترضة والفاء هى التى تميزها من الحالية .

وإن كان كثيرا في لسان العرب . وأشار بقوله فالأحسن الفصل إلى أنه قد يرد والحالة هذه بدون فاصل كقوله :

[٢٩٧] عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ
وقوله: [٢٩٨] إِلَى زَعِيمٍ يَا نُؤَيْسَ قَعَّةٌ إِنْ أَمِنَتْ مِنَ الرَّزَاحِ
وَنَجَوْتَ مِنْ عَرَضِ الْمَنُورِ نَ مِنَ الْعَشَى إِلَى الصَّبَاحِ
أَنْ تَهْطِيطَنَّ بِبِلَادٍ قَبْلَ أَنْ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

أما إذا كانت جملة الخبر اسمية أو فعلية فعلها جامدا أو دعاء فلا تحتاج إلى فاصل كما هو مفهوم الشرط من كلامه نحو: ﴿وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين﴾ [يونس: ١٠] ﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾ [النجم: ٣٩]، ﴿والخامسة أن غضب الله عليها﴾ [النور: ٩]، ﴿وَحَقَّقْتُ كَأَن لِّيُضًا﴾ حملا على أن المفتوحة (قُتِي) منصوبة بها) وهو ضمير الشأن كثيرا (وَأَثَابَتْهُ أَيْضًا رُوي) وهو غير ضمير

لا فائدة فيه لأن أن المخففة لا تحتاج بعد العلم إلى تمييزها عن المصدرية لأن المصدرية لا تقع بعد العلم وأما بعد الظن فيقعان لكن لا تميز لا بينهما لوقوعها بعد كل منهما فلا يتم تعليل الفصل بالفرق بين المخففة والمصدرية وكذا استشكل الفصل بعد العلم بغير لا كقد والسين بأنه لا فائدة فيه لعدم وقوع المصدرية بعد العلم . والجواب أن كون الفصل للفرقة المذكورة باعتبار الغالب . وفي شرح الجامع أن الفصل بالمذكورات إما لثلاث تلتبس بالمصدرية أو ليكون كالعرض من تخفيفها ولا إشكال عليه (قوله ألا تكون) أى على قراءة تكون بالرفع على أن أن مخففة (قوله زعيم) أى كفيل . والرزاح : بضم الراء وكسر ها الهزال . والمتون : الموت ، وإضافة عرض إليه من إضافة الصفة للموصوف أى المتون العرض أى العارض . والطلاح : بالكسر جمع طلحة بالفتح شجرة من شجر الغضى (قوله فلا يحتاج إلى فاصل) أن لما علمت من أن هذه الجملة لا تقع بعد أن الناصبة للمضارع (قوله أن غضب الله) أى فى قراءة نافع أن بسكون النون وغضب بصيغة الماضى مقصودا به الدعاء فهى قراءة سبعية وما فى التصريح مما يخالف ذلك سبق قلم (قوله فتوى منصوبها إلخ) أى حذف وعلم من ذلك أنها واجبة الإعمال لأنه أثبت لها منصوبا منوياتارة وثابتا أخرى قاله يس لكن جوز الدمامينى فى قوله : كأن ظبية إلخ على رواية رفع ظبية أن يكون الرفع لإهمال كأن بتخفيفها .

[٢٩٦] هو من الخفيف . والشاهد فى قوله : أن يؤملون حيث جاءت أن مخففة من الثقيلة مصدرة بفعل مضارع من غير فصل والتقدير أنهم يؤملون ، واسم أن محذوف والجملة سدت مسد مفعول علموا وهو على صيغة المجهول من التأمل وهو الرجاء ، ومفعول فجادوا محذوف أى فجادوا بالمال كذا قاله بعضهم . والصحيح أن قوله : بأعظم سؤال هو مفعوله لأن الباء تتعلق به لا بقوله أن يسألوا ، أو الضمير فى يسألوا مفعول غاب عن الفاعل والمفعول الثانى محذوف أى قبل أن يسألهم السائلون . والسؤل بالضم بمعنى المستؤل .

[٢٩٧] قالها القاسم من معن قاضى الكوفة . وهى من الكامل المرفل المضمر . والزعيم : الكفيل ، والرزاح : بضم الراء بعدها الزاى المعجمة وهو الهزال ، وهو مصدر رزحت الناقة ترزح بالفتح فيمارزو حاورزا حاسقطت من الإعياء : والإبل رزحى ورزاحى بالفتح ، ورزحنا أناترزيحا . والمتون : الموت . والشاهد فى أن تهبطين حيث جاءت أن مخففة من الثقيلة مصدرة بمضارع من غير فصل ، وأصله أنك تهبطين فخففها وحذف اسمها وأولاهما الفعل المبصرف الخبرى . وهذا ليس بنص فى الشاهد لاحتمال كونها ناصبة وأنه أمهلها حملا على اختها ما المصدرية . والطلاح بكسر الطاء جمع طلحة بفتحها وهو شجر من العضاة .

الشأن قليلا كمنصوب أن . فمن الأول قوله :

[٢٩٩] وَصَدِرَ مُشْرِقُ التَّحْسِرِ كَأَنَّ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

وقوله :

[٣٠٠] وَيَوْمًا تُوَافِينَا يَوْجِهِ مُقَسَّمِ كَأَنَّ ظِيَّةً تَغْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

(قوله كثير) راجع لكل من قوله فنوى وقوله وهو ضمير الشأن فيفيد أن منصوبها قد ثبت وذكر هذا المصنف بقوله وثابتاً إلخ وأنه قد ينوى وهو غير ضمير الشأن وسيمثل له الشارح بالشاهد الثاني هذا هو المناسب لما عليه المصنف من أن اسم كأن المخففة المحذوف قد يكون ضمير الشأن وقد يكون غيره ولما سيذكره الشارح أن الخبر في الشاهد الثاني مفرد إذ لو وجب كون الاسم المحذوف ضمير الشأن لم يجوز أن يكون الخبر عند حذف الاسم مفرداً لأن ضمير الشأن لا يجوز عنه بمفرد بخلاف ما لو أرجع كثيراً لقوله فنوى فقط فإن مفاد كلام الشارح على هذا أن اسمها المنوى لا يكون إلا ضمير الشأن وهذا خلاف مذهب المصنف ومناف لقول الشارح بعد وأن يكون مفرداً كما في الثاني فافهم (قوله قليلاً) راجع لقوله وثابتاً إلخ (قوله كمنصوب أن) التشبيه في مطلق الثبوت والذكر فلا ينافي أن ثبوت منصوب أن ضرورة كما مر بخلاف ثبوت منصوب كأن فإنه ليس بضرورة (قوله فمن الأول) أى المحذوف لا بقيد كونه ضمير الشأن بدليل الشاهد الثاني فإن المحذوف فيه غير ضمير الشأن كما سيصرح به بل ضمير المرأة على أن الدماميني قال : لا يظهر لى تعيين كون الاسم في الشاهد الأول ضمير الشأن إذ يجوز أن يكون ضميراً عائداً إلى المتقدم الذكر أى كأن النحر ثدياه حقان (قوله مشرق التحسر) أى مضيء العنق ثدياه أى الصدر أى الثديان فيه حقان أى فى الاستدارة . ويجوز أن يكون ثدياه اسم كأن على لغة من يلزم المثني الألف وحقان خبرها ولا شاهد فيه حيثئذ (قوله توافينا) أى تقابلنا ، والمقسم الحسن من القسم وهو الحسن ، تعطو أى

[٢٩٩] هذا من أبيات الكتاب وهو من المزج . رواه سيبويه هكذا ووجه ، فعل هذا لا بد من تقدير مضاف في ثدياه أى ثديا صاحبه . وروى عنه وصدر فعل هذا لا تقدير ، ورواه الزمخشري ونحوه وقيل : هو الصواب وهو ظاهر . والواو فيه ووارب فلهذا جرت الوجه . والمعنى ورب وجه يلوح لونه وثديا صاحبه كحقيقتين فى الاستدارة والصغر ، أو ورب نحر يلوح وثدياه كحقيقتين ، وقيل : يجوز رفعه على الابتداء والخبر محذوف أى ولما وجه أو صدر وله وجه ، ولكنهم حتى الزمخشري نصوا على أن الواو فيه واو رب والشاهد فيه تخفيف كان وإلغاء عملها وحذف اسمها ووقوع خبرها جملة ، وأصله كأنه والضمير للوجه أو النحر أو الشأن والجملة الاسمية خبر .

[٣٠٠] قاله كعب بن أرقم اليشكري يذكر امرأته ويمدحها كذا فى المنقذ . وقال النحاس : هو لآين صريم اليشكري . قلت : اسمه باعث بالياء الثلاثة وهو من الطويل (قوله ويوما) عطف على شيء قبله وأنشده بعضهم ويوم بالجر ثم =

على رواية من رفع فيهما وعلى رواية النصب هما من الثاني . وقد عرفت أنه لا يلزم في خبرها عند حذف الاسم أن يكون جملة كما في أن ، بل يجوز أن يكون جملة في البيت الأول وأن يكون مفردا كما في الثاني .

(تقريبه)*: إذا كان خبر كأن للمخففة جملة اسمية لم يحتج إلى فاصل كما في البيت الأول ، وإن كانت فعلية فصلت بقدر أو لم نحو : ﴿كأن لم تغن بالأمس﴾ [يونس : ٢٤] ، وكقوله :

[٣٠١] لَا يَهْوَتْكَ اصْطِلَاءُ لَطَى الْخَرِّ بِ فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا

تأخذ وعده بالي وإن كان يتعدى بنفسه لتضمنه معنى الميل . وقال الدماميني : أى تتناول إلى الشجر لتناول منه كذا في القاموس اهـ . والجملة صفة لظية ، إلى وارق السلم أى مورك هذا الشجر ، يقال : ورق يرق وأورق يورق أى صار ذا ورق (قوله هما من الثاني) وعليه فالخبر في البيت الثاني محذوف أى هذه المرأة على عكس التشبيه للمبالغة ويروى ظبية بالجر أيضا على أن الأصل كظبية وزيدت أن بين الكاف ومجرورها (قوله وقد عرفت) أى من التمثيل بالبيت الثاني وقوله كما في أن راجع للمنفي لا للنفي (قوله وأن يكون مفردا كما في الثاني) لكون الاسم فيه غير ضمير الشأن إذ التقدير كأنها أى المرأة ظبية . وبما قررناه لك يندفع ما أورد هنا مما هو ناشئ عن عدم التأمل في أطراف كلام الشارح (قوله وإن كانت فعلية) أى فعلها غير جامد وغير دعاء قياسا على ما مر (قوله فصلت بقدر أو لم) للفرق بين كأن المخففة وأن الناصبة للمضارع الداخلة عليها كاف الجر (قوله لا يهولتك) أى لا يفرعك . والظلى : النار فهى إما استعارة لمشقات الحرب أو إضافتها إلى

= قال : الواو فيه واو رب وتوافينا مضارع من المواقات وهى المقابلة بالإحسان والخير والمجازة الحسنة والخطاب للمرأة ومقسم بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة أى حسن من القسام وهو الحسن يقال رجل قسيم الوجه أى جميله والشاهد في قوله كأن ظبية بتسكين النون مخففة من الثقلة حيث حذف اسمها وجاء خبرها مفردا وهو شاذ . ويجوز في ظبية الرفع على الخبرية أى كأنها ظبية ، والنصب على أنها اسم لأن والخبر محذوف أى كأن ظبية هذه المرأة فهذا على جمل المشبه مشبها به للمبالغة ويجوز أن يكون تعطوا خيرا وحينئذ فلا عكس والجر على كون أن زائدة والكاف للتشبيه أى كظبية تعطر وهى جملة وقعت صفة لها أى تتناول ولكنه ضمن معنى الميل فلذلك وصل بالي . والوارق بمعنى المورق وهو نادر إذ فعله أورق . كأبفع فهو يافع . وقيل : يقال وَرَقَ الشجر كما يقال أورق ، فعل هذا هو على الأصل . والسلم بفتحين جمع سلمة وهو شجر من شجر العضاة . ويروى إلى ناضر السلم من نضر وجهه بتثنية الضاد إذا حسن ، وأراد به الخضرة .

[٣٠١] هو من الخفيف . هاله الأمر يهوله إذا أفرعه ، يشجعه بهذا ويصيره على الثبات في الحرب والاحتحام فيها . =

(خاتمة)*: لا يجوز تخفيف لعل على اختلاف لغاتها^(١) . وأما لكن فتخفف فتهمل وجوبا نحو : ﴿ولكن الله قتلهم﴾ [الأنفال : ١٧] ، وأجاز يونس والأخفش إعمالها حيثئذ قياسا^(٢) . وحكى عن يونس أنه حكاه عن العرب . والله أعلم .

الحرب من إضافة المشبه به للمشبه واصطلاء النار التدفئ بها فهو ترشيح للاستعارة أو التشبيه والمراد باصطلاء الحرب تعاطيها والتلبس بها ومحدورها هو الموت ، كأن قد ألما أى نزل أى فالمرت لا بد منه (قوله فتهمل وجوبا) لزوال اختصاصها بالأسماء لدخول المخففة على الجملتين .



(تم الجزء الأول ، ويليه الجزء الثانى وأوله : لا التى لنفى الجنس)

= يقول : لا تفرع من دخولها فإن ما تخافه قد وقع فلا فائدة بعد ذلك فى الامتناع . والاصطلاء من اصطليت بالنار وتصلبت بها . ولظى الحرب نارها أضيف إليه الاصطلاء الذى هو فاعل لا يهولك . والفاء فى فمحدورها للتعليل وارتفاعه على الابتداء وخبره كأن قد ألما . وفيه الشاهد لأنه لما حذف اسم كأن وكان خبرها جملة فعلية فصلت بقى ، وربما تفصل بلم نحو قوله تعالى : ﴿كأن لم تغن بالأمس﴾ واللام النزول . يقال ألم به أمر إذا نزل .

(١) عند السيوطى لا تخفف ، وعند الفارسي تخفف وتعمل فى ضمير الشأن المحذوف .

(٢) أى قياسا على ، أن ، إن ، وكأن ، . انظر : المجمع [١٤٣/١] .



فهرس الجزء الأول من كتاب شرح الأشموني على الألفية

الصفحة	الموضوع
٣	ترجمة ابن مالك
٢٢	ترجمة الأشموني
٢٩	مقدمة المؤلف
٣٦	خطبة الكتاب
٥٤	الكلام وما يتألف منه
٩٦	المعرب والمبني
١٧٩	النكرة والمعرفة
٢١١	العلم
٢٢٧	اسم الإشارة
٢٣٧	الموصول
٢٨٢	المعرف بأداة التعريف
٣٠٠	الابتداء
٣٥٦	كان وأخواتها
٣٨٨	فصل في ما ولا ولات وإن المشبهات بليس
٤٠٤	أفعال المقاربة
٤٢١	إن وأخواتها

فهرس شواهد العيني من كتاب شرح الأشموني على الألفية

٦٨	شواهد الكلام
١٣٠	شواهد المعرب والمبني
١٨٧	شواهد النكرة والمعرفة
٢١٤	شواهد العلم
٢٢٩	شواهد اسم الإشارة
٢٤١	شواهد الموصول
٢٨٣	شواهد المعرف بأداة التعريف
٣٠٣	شواهد الابتداء
٣٥٩	شواهد كان وأخواتها
٣٩٠	شواهد ما ولا ولات وإن المشبهات بليس
٤٠٦	شواهد أفعال المقاربة
٤٢٧	شواهد إن وأخواتها